

٩١٩٠
٢٥
٢١٩

المعجم المفصل
للسبأ

في

علوم البلاغة البيدع والبيان والمعاني

إعداد
الدكتورة إنعام فوال عكاري

مراجعة
أحمد شمس الدين

طبعة جريدة منقحة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohatory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد والشكر لخالق العلماء والعلوم والمنتور والمنظوم، الذي جمّلهم بالنطق، وفوّههم بالبيان، والذي ميّزهم من بين أنواع الحيوان بمنطق أبدع به بالفصاحة والتّبيان.

لهذا كثيراً ما يشعر المرء منّا في دقائق تأملاته برغبة جامحة للوصول إلى آفاق المعرفة، علّه يفيد أبناء بجدته فتظهر له من تأملاته الاستطلاعية رؤيا جديدة لم تردّ على خاطره، وإنما يحسّ مع اتّساع معالم ثقافته الفكرية بتوثّب الذّهن للخلق والإبداع.

وكم حلمت، وأنا في دراستي العليا للكتاب البلاغي، خاصة المطران جرمانوس فرحات « بلوغ الأرب في علم الأدب » أن يكون في حوزتي « موسوعة علوم البلاغة » في مادة تخصّصي، أرجع إليها من أقرب سبيل، وأعتمد عليها في تحقيق وتيقين ما أرتاب في صحته، وأعود إليها في ما غمض عليّ من أسس البيان، والبديع، والمعاني، تلك التي اعتزّ باستقراؤها من الآيات الكريمة في القرآن العزيز.

فاستطعت بعون المولى القدير، مواجهة العمل الكبير بقوة وشجاعة من الآيات الكريمة في القرآن العزيز، ومرتكزة على ما يتأصل بالدرس البلاغي حتى يرتفع عن الغثائفة، ويساهم بالنهوض بالتراث البلاغي الأصيل، وذلك بإعادة القديم بحثاً وتنقيحاً. هذا وعلوم البلاغة أحوج ما تكون إلى الدراسة والتنقيب ودفع مباحثها إلى منطلق تستنور فيه مرحلة جديدة مستقبلية متقدّمة تحدد معالم العبور، لأنّ القدماء لم يذكروا التجدد إلا بما يخدم مآربهم للكتب التي عملوا على تأليفها، ولأنّهم لم يتجهوا إلى التأريخ اتجاهاً مخلصاً. لذلك قمت بالخطوة الجريئة لدرس مصطلحات فنون البلاغة والمعاني، فعملت

على مسح شامل لكلّ تطور وتجدد فيها مبيّنة ثوبها العربي الأصيل في هذا « المعجم المفصّل » الذي سيصدر إن شاء الله عام ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م وتنسيق جميع أشتات البلاغة، ونسقتها في سجل كبير، يظهر تطورها ويبرز معالم الفصاحة والبلاغة ليكون تجربة تأخذ آثارها في دعوة المعجم التاريخي، وتستقطب ملامحها من التراث الأصيل.

غير أنّ هذا العمل ليس بالسهل، إذ تأريخ الألفاظ واللهجات العربية ممتدّ طويل، وفقدان كثير من النصوص في غمرة الظروف الصعبة التي مررنا بها زأداها صعوبة، فقام منهج هذا « المعجم المفصّل » في علوم البلاغة على نقب كل فن من فنون البديع والبيان والمعاني في مصادرها، واستخلاص الرأي من متابعه، وذكر القاسم المشترك الذي تلتقي عنده الآراء وتماسك بقوة، وتبيّن عملية التطور، وتوضّح المعنى الاصطلاحي الذي توصل إليه المتأخرون. وعليه فإنّ تصنيف المعجم البلاغي لم يكن سهلاً، فهناك كثير من المراجع والمصادر تعبق بين جنباتها ثماراً يانعة، وما على المصنّف إلا أن يحسن الاختيار ويمعن النظر الدقيق ليختار المفيد، ويضمّه إلى ما اقتبسه من كتب البلاغة، حتى إذا رآقت المادة على سؤوقها، بدأ التآليف، ودرجت حروف الهجاء تبدأ في سياق الترتيب من غير التفات إلى جوهر مادة المصطلح، أو صلة بالمعجم القديم، لأنّ في ذلك كثيراً من العنت لا يحقق الهدف المطلوب لدى المراجعة السريعة، ولذلك نُظّم « الائتلاف » قبل « الابتداء » ورُتب « الإبدال » قبل « الإبهام » و« الاتساع » قبل « الاتكاء » لأنّ الاعتماد على ترتيب الحروف في المعجم كما هو معتمد في تنسيق الألفاظ والمصطلحات.

وبعد أن انتهى هذا التصنيف، كان لا بد من العودة إلى المعجمات للوقوف على معنى المصطلح لغة، ويذكر بعد ذلك المعجم أسماء الفنون البلاغية إن كانت له عدة تسميات، مع ذكر تعريف البلاغيين والنقاد لها ولتلك الفنون، وهو تعريف أقبس نسقه من التطور التاريخي، وهذا يرجع إلى عهد بعيد يمتد إلى آخر ما وقفت عنده البلاغة على يد جرمانوس فرحات المتوفّي (١١٤٥ هـ / ١٧٣٢ م) صاحب « بلوغ الأرب في علم الأدب » وبعدها تأتي أنواع الفنون موضّحة بالأمثلة المقتبسة من القرآن الكريم، وأشعار العرب البليغة.

هذا منهاج تصنيف المعجم الذي ابتداء من الهمزة، وانتهى بالواو، ولم يكن هذا الإنجاز سهلاً، لأنّ تأريخ البلاغة أزلي، ولأنّ المتقدمين لم يفكروا بوضع معالم لهذا العمل، وبالتأكيد اعترضنا ضيق شديد لوجود اسمين أو أكثر للفن الواحد من الفنون

البلاغية، كتسمية بعضهم التّجنيس « جناساً » و « مجانساً » و « مماثلاً »، و « تماثلاً »،
والتّورية « إبهاماً » و « توجيهاً » و « تخيلاً » إلى غير ذلك، ففُصّل البحث فيها تفصيلاً
مسهباً واقتصر على الاسم المشهور لكل متقدم من البلاغيين.

وإنّ « المعجم المفصّل » هذا الذي حوى ثمانمائة واثنين وأربعين مادة، معجم ينهض
على ترتيب الفنون البلاغية ترتيباً هجائياً لتسهيل مراجعته للفن المطلوب، وشمل أجزاءه في
مادة واحدة. وجمّع الآراء المختلفة في الفن الواحد تفيد مؤلّف البلاغة، ومن يهتمّ بالمقارنة
بين الفنون عند العرب وغيرهم كالفرس واليونان والهنود، الذين قيل إنّ لهم أثراً كبيراً في
نشأة البلاغة العربية؛ وما هو كذلك، وخاصة حينما يرجع المدقق إلى هذا المعجم، ويرى
نشأة الفن وتطوّره خلال القرون، وارتباط المصطلحات بالمتقدّمين منذ عهد الصحابة،
والأوائل كالخليل بن أحمد، وسيبويه، والأصمعي، وأبي عبيدة، والقراء وغيرهم ممّن
لم يدرسوا بلاغة أرسطو، أو يطلعوا على صحف الفرس والهنود.

وهذا « المعجم المفصّل » ذكر مدى تأثير اللاحقين بالسابقين إلى جانب تقريب فنون
البلاغة ودمجها بالنصوص لتؤدّي خدمة جليلة لمن يريد أن يكتشف بنفسه هذا الفن قبل أن
يعود إلى الكتب، ويقف على الأساليب التي ترصد التطور التاريخي، ويفضل هذا المنهج
تسهّل العودة إلى الفنون البلاغية، وتكثر الفائدة من المصادر والمراجع التي استعملتها في
« المعجم المفصّل ».

ذلك منهج التأليف وتلك خطة التّسويق التي استطعت بها بعون المولى مواجهة العمل
الكبير بقوة وشجاعة حتى تسنى الظهور لهذا المعجم الضخم أن يرى النور، بمساعدة
الدكتور إميل يعقوب، وبتشجيع من الدكتورة عزيزة فوّال، لأنّه ليس بالعمل السهل
ولا اليسير، خاصة وإنّ العلوم البلاغية ركنت بعض الشيء في هذا العصر الحديث، بعد أن
كان يقصد به وجوه تحسين الكلام، وإحرازه لمعاني البيان، وأنواع الفصاحة والبديع،
ووجوه مطابقتها للمحسنات اللفظية والمعنوية التي أحرزت دوراً مهماً نال إعجاب العلماء
اللغويين بعامة، والبلاغيين بخاصة. تلك العلوم البلاغية التي غرس بدورها ابن المعتز،
وعبد القاهر الجرجاني فيما بعد؛ وكأنّ الرجال حطّوا بها عند هذا الحد؛ فعملت على
الاعتناء بهذه العلوم البلاغية لعلّ شأنها، وارتفاع قدرها، فضلاً عن أنّ الله عزّ وجلّ نزل خير
الكتب على أفضل أنبيائه، بإظهار قيمة هذا البيان وإعجازه متعلقاً بها، فكان القرآن الكريم
معجزاً فيما اشتمل عليه من الفصاحة والبلاغة، ومن أنباء الغيب، والحكم، والمواعظ، من

ذلك ما افتخر النبي محمد ﷺ حيث قال: «أنا أفصح من نطق بالضاد» وتبعه الشعراء المولدون والخطباء، وممن كان يجمع الخطابة والشعر الجيد، مع حسن البيان وتطور البلاغة، بعد أن كانت ملاحظات بيانية مبعثرة في كتب الأدباء واللغويين، إذ كان الشاعر منهم يحسُّ الفطري، وعلى غير دراية منه، يأخذ بأنواع هذه الأساليب البيانية، ومصطلحاتها البلاغية، يستخدمها تلقائياً، كلما جاش بنفسه خاطر، وأراد أن يعبر عنه تعبيراً بلاغياً. من ذلك كان لي الحافز والدافع للاهتمام بهذه العلوم البلاغية، إذ أحتق العلوم بالتعلم، وأولها بالتحفظ، علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، لأننا بحاجة إلى ذكر ما وراء البلاغة، وما زلنا بحاجة إلى الدخول في معترك هذا اليم لتذليل الصعاب وللوصول بأقصر الأوقات إلى ما يتغيه الدارس في مسألة عالقة بموضوع ما.

وبالطبع قد سبقني إلى مثل هذا البحث كثيرون، ولعلني أضيف شيئاً إلى ما وضعوه، ويكون لي شرف المساهمة في خدمة أبنائي الطلاب وإخواني الأحياء، متوخية الغاية المرجاة في الوصول إلى المبتغى بأسهل الطرق، مبتعدة بذلك عن الإفراط والتفريط، مدققة في إيراد المعاني، وتحريير العبارة، والأخذ بما يسهل فهمه من شرح وتفسير ومعانٍ، ساعية إلى إتقان التأليف بغية إرضاء الخاصة والعامة.

د . إنعام فوال عكاوي

تكرم الاستاذ ناصيف يمين بقراءة نص الكتاب وتصحيحه فله الشكر والتقدير

الناشر

باب الألف

الائتلاف

الائتلاف من الفعل ائْتَلَفَ؛ وائْتَلَفَ القومُ ائتلافاً: أَلِفَ بعضهم بعضاً.

عرّف قدامة بن جعفر الائتلاف بقوله: «إنه قول موزون مقفئ، يدلُّ على معنى». أي إنه يتألف من أربعة أركان: الوزن، والقافية، واللفظ، والمعنى. وتولّد لديه ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع الوزن، وائتلاف المعنى مع الوزن، وائتلاف المعنى مع القافية. بينما ذكر بدر الدين بن مالك، والعلوي، والسبكي، ائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف المعنى مع المعنى؛ وسمّى ابن حجة الحموي مُراعاة النظير ائتلافاً، وتناسباً، وتوفيقاً، ومؤاخاة؛ وعرّفه قائلاً: «وهو في الاصطلاح، أن يجمع الناظم أو الناثرُ أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكر التضاد، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع شيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو ما يلائمه من أحد الوجوه».

وقال ابن معصوم المدني: «هذا النوع - أعني مراعاة النظير - سماه قوم بالتوفيق، وآخرون بالتناسب، وجماعة بالائتلاف، وبعضهم بالمؤاخاة. قالوا: هو عبارة عن أن يجمع المتكلم بين أمر وما يناسبه، لا بالتضاد، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع شيء مع ما يناسبه من نوعه، أو ملائمة أحد الوجوه» ثم قال: «ولا يخفى أن هذا التفسير يدخل فيه ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف المعنى مع المعنى. وكلّ من هذه الأقسام عدّه أرباب البديعيات نوعاً منه،

ونظّموا له شاهداً مستقلاً وجعلوه مغايراً لهذا النوع، مع أنهم مثلوا لائتلاف اللفظ بما مثّلوه به لمراعاة النّظير بعينه .»

ائتلافُ الفاصلة

الفاصلة: جمع فواصل: الخَرْزَةُ تفصلُ بين الخرزتين في العقد. والفواصلُ هي مقاطع القرآن، ولا تسمّى سجعاً، ولا قوافي. وهذا النوع من مُخترَعات قدامة كما قال ابن أبي الإصبع المصريّ، وسَمّاه « التّمكين » وعرفه بقوله: « هو أن يُمهدَ الناثر لسجعة فقرته والشاعر لقافية بيته تمهيداً تأتي به القافية في مكانها، مستقرّة في قرارها مطمئنة في موضوعها، غير نافرة ولا فلقة، مُتعلّقاً معناها بمعنى البيت كلّه تعلقاً تامّاً، بحيث لو طُرحت من البيت لاختلّ معناه، واضطربَ مفهومه ». وكلُّ مقاطع آي الكتاب العزيز تُسمّى فواصل. وممّا جاء منه على « باب التّمكين » قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ (١) فإنه لما تقدّم في الآية ذكْرُ العبادة، وتلاؤه ذكْرُ التصرف في الأموال، اقتضى ذلك ذكر الحلم والرشد على الترتيب؛ لأنّ الحلم العقل الذي يصحُّ به تكليف العبادات، ويحضُّ عليها، والرشد حسن التصرف في الأموال.

وشاهده قوله تعالى: ﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (٢) لأنّ ذكر دخول الجنة مهّد لفاصلتها.

ائتلافُ القافية

القافية من كل شيء: آخره، يقال: « أتيتُه على قافية الشيء » أي على أثره. تكلم قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » عن ائتلاف القافية، وقال: « هو أن تكون القافية متعلّقة بما تقدّم من معنى البيت تعلق نظم له وملاءمة لما مرّ فيه ». وتحدّث عن أنواع ائتلاف القافية مع ما يدلُّ عليه سائر البيت وهو التوشيح والإيغال؛ وأنّ من عيوب ائتلاف المعنى والقافية، التكلّف في طلبها، والإتيان بها لتكون نظيرة لأخواتها في السجع.

ومثال ملاءمة المعنى القافية، قول ابن حجة الحمويّ: [البسيط]

ذَكَرْتُ نَظْمَ السَّلَالِيءِ وَالْحَبَابِ لَهُ رَاعَى النَّظِيرَ بَثْغَرٍ مِنْهُ مُبْتَسِمٍ

(٢) سورة يس، الأيتان (٢٦، ٢٧).

(١) سورة هود، آية (٨٧).

نرمي «نظم الحباب» يناسب «نظم اللآليء»، و«نظم الثغر المبتسم»، وهي مناسبة بديعية عند أهل الشعر. وقوله: «راعي النظر» ورى بها عن نوع البيان «مراعاة النظر».

ومنه قول الحلبي، غير مؤر عن نوع البيان: [البيسط]

تَجَارُ لَفْظَ إِلَى سُوقِ الْقَبُولِ بِهَا مِنْ لُجَّةِ الْفَكْرِ تَهْدِي جَوْهَرَ الْكَلِمِ

يظهر في هذا البيت تماسك أركانه بين «التجار، والسوق، واللجة، والجوهر».

ومثال أن تكون القافية مستدعاة ومتكلفة قول أبي تمام: [الرجز]

كَالظُّبِيَةِ الْأَدْمَاءِ صَافَتْ فَارْتَعَتْ زَهَرَ الْعَرَارِ الْغَضُّ وَالْجُجْجَاتَا

فجميع البيت مبني لطلب هذه القافية، وإلا فليس في وصف الظبية بأنها ترعى الجججاث كبير فائدة؛ لأنه إنما توصف الظبية لمدحها، يقال: إنها تعطو الشجر، لأنها حينئذ رافعة رأسها.

ومثال الإتيان بالقافية لتكون نظيرة لأحواتها في السجع، قول علي بن محمد البصري في وصف الدرع وتجويد نعتها، ولا يزداد في جودتها أن يكون نجادها مخططاً أو غير ذلك:

[الطويل]

وَسَابِغَةُ الْأَذْيَالِ رَعْفٌ مُفَاضَةٌ تَكَنَّفَهَا مِنِّي نَجَادٌ مُخَطَّطٌ

وقد سمي ابن مالك، وابن الأثير الحلبي، والحموي، والسيوطي، والمدني هذا النوع تمكيناً كما قال ابن أبي الإصبع المصري عن «ائتلاف القافية» مع ما يدل عليه سائر البيت: هو الذي سماه من بعد قدامة «التمكين...».

ومعظم شعر الفحول من هذا اللون. ومن ذلك قول المتنبّي: [البيسط]

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نَفَارِقَهُمْ وَجَدَانَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ
إِنْ كَانَ سَرُّكُمْ مَا قَالَ حَاسِدُنَا فَمَا لِيُجْرِحَ إِذَا أَرْضَاكُمْ أَلَمٌ

ائْتِلَافُ اللَّفْظِ مَعَ اللَّفْظِ

ائتلاف اللفظ: ما يلفظ من الكلام والكلمات المتمكنة في مكانها مناسبة في موضعها غير نافرة ولا قلقة.

ذكر ابن مالك ائتلاف اللَّفْظِ مع اللَّفْظِ بقوله: « هو أن يكونَ في الكلام معنى يَصْحُ معه واحد من عدّة معانٍ، فيختار منها ما بينه وبين بعض الكلام ائتلاف الاشتراك في الحقيقة، أو ملاءمة المزاج، أو نحو ذلك ».

أمّا العلويّ فعرفه بقوله: « هو أن تريد معنى من المعاني تَصْحُ تأديته بألفاظ كثيرة، ولكنك تختار واحداً منها لما يحصل فيه من مناسبة ما بعده وملاءمته ».

وقال ابن حجة الحمويّ: « هو أن يكونَ في الكلام معنى يَصْحُ معه هذا النوع، ويأخذ عدّة معانٍ، فيختار منها لفظه بينها وبين الكلام ائتلاف ». وكذلك قال السيوطي: « أن تكون الألفاظ تلائم بعضها بعضاً، بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله، رعاية لحسن الجوار والمناسبة ».

كقول المتنبي: [الطويل]

أجبتك يا شمس النهار وبعده وإن لامي فيك السهي والفرقد

فقد أتى المتنبي في هذا البيت بائتلاف اللفظ للفظ بين « الشمس والنهار » وبين « البدر والسهي والفرقد ».

وتحدّث ابن أبي الإصبع عنه قائلاً: إن لهذا النوع تعريفين: أولاً: ما ذكره صفي الدين الحلبي، وعليه أصحاب البديعيات، وهو: « أن يكونَ في الكلام معنى يَصْحُ معه واحد من عدّة معانٍ، فيختار منها ما بين لفظه وبين بعض الكلام ائتلاف وملاءمة، وإن كان غيره يسدُّ مسدّه »؛ كقول البحرّي: [الخفيف]

كالقسيّ المقتطفات بل الأسد هُم مبريّة بل الأوتار

إن تشبيه الإبل بالقسيّ تعبيراً عن هزالها يمكن معه وصفها بالعراجين، أو الأهلة، والأطناب ونحوها، ولكنه اختار من ذلك تشبيهها بالأسهم والأوتار، لما بينها وبين القسيّ من الائتلاف اللفظي والمناسبة المعنويّة.

وثانياً: ما ذكره السيوطي فيما تقدّم، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾^(١) فأتى بجميع الألفاظ متداولة، لا غرابة فيها، رغبة في ائتلاف الألفاظ، لتعادل في الوضع، وتناسب في النظم.

(١) سورة النور، آية رقم (٥٣).

ومن ذلك قول ابن رشيق القيرواني: [الطويل]

أَصْحٌ وَأَقْوَى مَا رَوَيْنَاهُ فِي النَّدَى مِنْ الْخَبْرِ الْمَأْثُورِ مُنْذُ قَدِيمِ
أَحَادِيثُ تَرَوِيهَا السُّيُولُ عَنِ الْحَيَا عَنِ الْبَحْرِ عَنْ جُودِ الْأَمِيرِ تَمِيمِ
فَلَاءَمَ بَيْنَ الصِّحَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَبَيْنَ الرَّوَايَةِ وَالْخَبْرِ، لِأَنَّهَا كَلَّمَا مُتْقَارِبَةٌ فِي أَلْفَاظِهَا،
وَالْأَحَادِيثُ تَقَارِبُ الْأَخْبَارِ، ثُمَّ أَرْدَفَهَا بِقَوْلِهِ السُّيُولُ، وَعَقَبَهَا بِالْحَيَا، لِأَنَّ السُّيُولَ مِنْهُ، ثُمَّ عَنِ
الْبَحْرِ، لِأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنَ السَّيْلِ، ثُمَّ تَابِعَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «عَنِ جُودِ الْأَمِيرِ تَمِيمِ» فَهَذِهِ الْأُمُورُ
كَلَّمَا مُتْقَارِبَةٌ، فَلِأَجْلِ هَذَا لَاءَمَ بَيْنَهَا فِي تَأْلِيفِ الْأَلْفَاظِ، فَصَارَ الْكَلَامُ بِهَا مُؤْتَلَفٌ النَّسْجِ
مُحْكَمٌ السُّدَى.

اِئْتِلَافُ اللَّفْظِ مَعَ الْمَعْنَى

نصح بشر بن المعتمر، في صحيفته، بهذا الفن، فقال: «ومن أَرَاغَ معنَى شريفاً،
فليتمسَّ له لفظاً كريماً، فَإِنَّ حَقَّ الْمَعْنَى الشَّرِيفِ اللَّفْظِ الشَّرِيفُ».

وقال الجاحظ: «إِنِّي أَرَعُمُ أَنَّ سَخِيفَ الْأَلْفَاظِ مَشَاكِلَ لِسَخِيفِ الْمَعَانِي». وقال
متابعاً: «وَلِكُلِّ ضَرْبٍ مِنَ الْحَدِيثِ ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ، وَلِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعَانِي نَوْعٌ مِنَ
الْأَسْمَاءِ، فَالسَّخِيفُ لِلْسَخِيفِ، وَالْخَفِيفُ لِلْخَفِيفِ، وَالْجَزَلُ لِلْجَزَلِ». وهذا هو التَّنَاسُبُ
بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى.

وقد سَمَّاهُ قَدَامَةً «اِئْتِلَافُ اللَّفْظِ مَعَ الْمَعْنَى».

وأشار القاضي الجرجاني إلى هذا النوع من الائتلاف، فقال: «لَا أَمْرُكَ بِإِجْرَاءِ أَنْوَاعِ
الشَّعْرِ كُلِّهِ مَجْرَى وَاحِدًا، وَلَا أَنْ تَذْهَبَ بِجَمِيعِهِ مَذْهَبَ بَعْضِهِ، بَلْ أَرَى لَكَ أَنْ تَقْسِمَ الْأَلْفَاظَ
عَلَى رَتَبِ الْمَعَانِي».

وقال المرزوقي في مشاكلة اللفظ للمعنى: «عِيَارُ مَشَاكِلَةِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى وَشِدَّةُ
اِقتِضَائِهِمَا لِلْقَافِيَةِ، طَوَّلَ الدَّرْبَةَ وَدَوَامَ الْمَدَارِسَةِ، فَإِذَا حُكِمَا بِحَسَنِ التَّبَاسِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ،
لَا جَفَاءَ فِي خِلَالِهَا وَلَا نَبْوً، وَلَا زِيَادَةَ فِيهَا وَلَا قُصُورَ، وَكَانَ اللَّفْظُ مَقْسُومًا عَلَى رَتَبِ
الْمَعَانِي، قَدْ جَعَلَ الْأَخْصَّ لِلْأَخْصِّ، وَالْأَخْسَّ لِلْأَخْسِّ، فَهُوَ الْبَرِيءُ مِنَ الْعَيْبِ».

وأشار ابن أبي الإصبع إليه فقال: «وَتَلْخِصُ مَعْنَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ أَنْ تَكُونَ الْأَفَاظُ
الْمَعْنَى الْمَطْلُوبَ لَيْسَ فِيهَا لَفْظَةٌ غَيْرُ لَاتِقَةٍ بِذَلِكَ الْمَعْنَى».

ومنه في ائتلاف اللفظ مع المعنى قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

تَأَلَّفَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى بِمُدْحَتِهِ وَالْجِسْمُ عِنْدِي بِغَيْرِ الرُّوحِ لَمْ يَقُمْ

وذكر قدامة بن جعفر ائتلاف اللفظ مع المعنى وترجمه منفرداً، لكنه لم يبين معناه.

ومن الألفاظ الملائمة للاتقة بالمعنى قول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

أَتَأْفِي سُفْعاً فِي مُعَرَّسٍ مِرْجَلٍ وَنُؤِياً كَجَذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَّسَلِمِ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قَلْتُ لِرَبِّعِهَا أَلَا أَنْعِمَ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبُّعُ وَأَسْلَمِ

فإن زهيراً أراد تركيب البيت الأول والثاني من الألفاظ تدل على معنى غريب، لكن المعنى غير غريب، فركبهما من ألفاظ متوسطة ومستعملة في نظم الكلام، على مقتضى المعنى. وقال العلوي: « هو أن تكون الألفاظ لائقة بالمعنى المقصود، ومناسبة له، فإذا كان المعنى فخماً، كان اللفظ الموضوع له جزلاً، وإذا كان المعنى رقيقاً، وكان اللفظ رقيقاً، فيطابقه في كل أحواله، وهما إذا خرجا على هذا المخرج، وتلاءما هذه الملاءمة، وقعا من البلاغة أحسن موقع . . . ».

وجرى القرآن الكريم على هذا الأسلوب في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(١) فعدل، سبحانه، عن الطين الذي خلق آدم منه كما جاء في كثير من مواضع الكتاب العزيز، وهو مجموع التراب والماء، إلى ذكر مجرد التراب؛ لأنه أدنى العنصرين، لما كان المقصود مقابلة من ادعى في المسيح الإلهية بما يصغر أمر خلقه عند من ادعى ذلك؛ فلهذا كان الإتيان بلفظة التراب أمثناً للمعنى من غيرها من الألفاظ. فائتلاف اللفظ مع المعنى أساس الكلام البليغ، ويتضح ذلك في شعر الفحول من شعراء العرب، أما صغارهم فإنهم يقعون بعيداً عن هذا الفن البديع.

ومنه قول الشيخ عز الدين الموصلي: [البسيط]

تَوَلَّفُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى فَصَاحَتُهُ تَبَارَكَ اللَّهُ مُنْشِي الدُّرِّ فِي الْكَلِمِ

ائْتِلَافُ اللَّفْظِ مَعَ الْوِزْنِ

عرّفه قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر »، فقال: « هو أن تكون الأسماء والأفعال، في الشعر، تامة مستقيمة كما بُنِيَتْ، ولم يضطرّ الأمر في الوزن إلى نقضها عن البنية بالزيادة

(١) سورة آل عمران، آية رقم (٥٩).

عليها والنقصان منها، وأن تكون أوضاع الأسماء والأفعال والمؤلفة منها، وهي الأقوال، على ترتيب ونظام لم يضطرّ الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها، ولا اضطرّ، أيضاً، إلى إضافة لفظه أخرى يلتبس المعنى بها، بل يكون الموصوف مقدّماً، والصّفة مقولة عليه». ومنه قول ابن حجة الحمويّ: [البيسط]

وَاللَّفْظُ وَالْوَزْنُ فِي أَوْصَافِهِ اثْتَلَفَا فَمَا يَكُونُ مَدِيحِي غَيْرَ مُنْسَجِمٍ
ومن عيوب الشعر إدخال معنى زائد لا تنقص الدلالة بحذفه، كقول أبي عديّ القرشيّ وقد اشتهر بالحشو في شعره: [الكامل]

نَحْنُ الرُّؤُوسُ وَمَا الرُّؤُوسُ إِذَا سَمَتْ فِي الْمَجْدِ لِأَلْقَامٍ كَالْأَذْنَابِ
فقوله «لأقوام» حشو. ومن عيوب هذا الفنّ: التّلييم، والتّذنيب، والتّغيير، والتّفصيل.

ومنه في عدم ائتلاف اللفظ مع الوزن، قول عزّ الدين الموصليّ: [البيسط]

أَوْلَّفَ اللَّفْظَ مَعَ وَزْنٍ بِمَدْحَةٍ مَوْ لَأَنَا وَدَمٌّ عَدُوٌّ بَيْنَ الثَّلَمِ
فقوله: «أولّف» ثقیل بالهمزتين فيه، والوقوف لتحرير الوزن عند قوله: «بمدحة مولانا» كان سبباً في عدم ائتلاف اللفظ مع الوزن.

وكقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلِّكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
في هذا البيت جاء الشاعر بما لا يلزم منه، فذهب رونق اللفظ، وعقد المعنى، وهو «وما مثله» يعني الممدوح، «في الناس حيّ يقاربه»، أي أحد يشبهه في الفضائل، «إلّا مُملّكاً» يعني هشاماً، «أبو أمّه» أي «أبو أم هشام»، «أبوه» أي أبو الممدوح، فالضمير في «أمّه» للمملّك، وفي «أبوه» للممدوح، ففصل بين «أبو أمّه»، وهو مبتدأ، و«أبوه» وهو خبر بأجنبيّ، وهو قوله «حيّ»، كما فصل بين «حيّ» ونعته، وهو قوله «يقاربه» بأجنبيّ، وهو «أبوه»، وقدّم المستثنى على المستثنى منه. فالمعنى في غاية التعقيد.

الائتلاف مع الاختلاف

الائتلاف من ألف الشيء: وصل بعضه ببعض: جمعه، والاختلاف ضدّ الموافقة.

انفرد في هذا النوع كل من ابن مالك والعلوي، وجعلاه على ضربين:

الأول: ما كانت المؤتلفة فيه بمعزل عن المختلفة، ومثاله قول الشاعر: [الطويل]

أَبَى الْقَلْبُ أَنْ يَأْتِيَ السَّيِّدَ وَأَهْلَهُ وَإِنْ قِيلَ عَيْشُ بِالسَّيِّدِ عَرِيرُ
بِكَ الْبَقِّ وَالْحُمَى وَأَسَدُ تَحْفَهُ وَعَمَرُوْا بِنِ هِنْدٍ يَعْتَدِي وَيَجُورُ

الثاني: ما كانت المؤتلفة فيه مُدَاخِلَةً للمختلفة، كقول العباس بن الأحنف يهجو قوماً: [الطويل]

وَصَالِكُمْ هَجْرٌ وَحُكْمٌ قَلِيٌّ وَعَظْفُكُمْ صَدٌّ وَسِلْمُكُمْ حَرْبٌ
فكل واحد من هذه مقرون مع ضده، مؤتلف معه.

ولم يذكر الحموي هذا النوع، وإنما تحدّث عن ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع الوزن، وكذلك ائتلاف المعنى مع المعنى، وائتلاف المعنى مع الوزن، وائتلاف اللفظ مع اللفظ؛ وتحدّث ابن معصوم عن هذه الأربعة إلى جانب ائتلاف المعنى مع المعنى.

ومنه قول ابن حجة الحموي في ائتلاف اللفظ مع المعنى: [البسيط]

تَأَلَّفَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى بِمِدْحَتِهِ وَالْجِسْمُ عِنْدِي بِغَيْرِ الرُّوحِ لَمْ يَقُمْ

وكقوله في ائتلاف اللفظ مع الوزن: [البسيط]

وَاللَّفْظُ وَالْوِزْنُ فِي أَوْصَافِهِ اتَّخَفَا فَمَا يَكُونُ مَدِيحِي غَيْرَ مُنْسَجِمِ

وقوله أيضاً في ائتلاف المعنى مع الوزن: [البسيط]

وَالْوِزْنُ صَحَّ مَعَ الْمَعْنَى تَأَلَّفَهُ فِي مَدْحِهِ فَأَتَى بِالذَّرِّ فِي الْكَلِمِ

ائْتِلَافُ الْمَعْنَى مَعَ الْمَعْنَى

يُعتَبَرُ هذا الفن من المناسبات المعنوية؛ وهو قسمان:

الأول: أن يشتمل الكلام على معنى معه أمران، أحدهما: ملائم، والآخر: بخلافه،

فتفرون بالملائم؛ كما هو ممثل بقول المتنبي: [البسيط]

فَالْعُرْبُ مِنْهُ مَعَ الْكَدْرِيِّ طَائِرَةٌ وَالرُّومُ طَائِرَةٌ مِنْهُ مَعَ الْحَجَلِ

« فالكدرى » طائر من القطا التي تعيش في السهل، والعرب بلادها المفاوز، فقارن بينهما فكانت هذه الملاءمة الدقيقة. والحجل من طير الجبل، والرؤم بلادها الجبال، فقارن بينهما فكان التناسب الدقيق.

والثاني: أن يشتمل الكلام على معنى وملائمين له، فتقرن بهما ما لاقترايه به مزيد. ومثل لذلك بقول المتنبي: [الطويل]

وَقَفَّتْ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌّ لَوَاقِفٍ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ
تَمُرُّ بِكَ الْأَبْطَالُ كَلَمَى هَزِيمَةً وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَتَغْرُكَ بِاسِمٌ
فإن عجز كل من البيتين يُلائم كلاً الصدرين، وصالح لأن يُؤلف معه. ولكن الشاعر اختار ما أورده لأمرين:

أحدهما: أن قوله: « كأنك في جفن الردى وهو نائم » مسوق لتمثيل السلامة في مقام العطب، فجعله مقراً للوقوف والبقاء في موضع يقطع على صاحبه بالهلاك أنسب من جعله مقراً لثباته في حال مرور الأبطال به مهزومة.

وثانيهما: أن في تأخير قوله: « وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَتَغْرُكَ بِاسِمٌ »، تميماً للوصف وتفرعاً على الأصل اللذين يقوتان بالتقديم. فالوصف هو ثباته في الحرب، والتسيم هو أن ثباته في الحرب لا حتقاره كل أمر عظيم، كما يفيدُه وضاحة الوجه وتبسم الثغر في ذلك الموقف، لا لضرورة فقدان المهرب. والتفريع على الأصل، هو أن وضاحة وجهه وابتسام ثغره، عند مرور الأبطال مكشوفين مهزومين، فرغ ثباته في الأرض، أرض الوعى، حين لا شك لواقف في الموت، والردى محيط به من جميع الجوانب، ثم إنه يسلم منه.

اِئْتِلَافُ الْمَعْنَى مَعَ الْوِزْنِ

أشار قدامة إلى ائْتِلَافِ الْمَعْنَى مَعَ الْوِزْنِ بقوله: هو أن تكون المعاني تامّة مسوّفة، لم يضطر الوزن إلى نقصها عن الواجب، ولا إلى الزيادة فيها عليه، وأن تكون المعاني أيضاً مواجهة للغرض، لم تمتنع من ذلك، ولم تعدل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته. وذكر أن من عيوب ائْتِلَافِ الْمَعْنَى وَالْوِزْنِ الْقَلْبُ وَالْبِتْرُ، ومثال القلب قول عروة بن الورد: [الوافر]

فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةً غَدَاً بِمُهْجَتِهِ يَفُوقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلَوْكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ
والشاهد قوله: « فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي » فقلب المعنى .

ومثال المبتور قول عروة بن الورد: [الوافر]

فَلَوْ كَالْيَوْمِ كَانَ عَلَيَّ أَمْرِي وَمَنْ لَكَ بِالتَّدْبِيرِ فِي الْأُمُورِ
فهذا البيت ليس قائماً بنفسه في المعنى ، فأتى بالبيت الثاني لِيُتَمِّمَهُ ، فقال :

إِذَنْ لَمَلَكْتُ عِصْمَةَ أُمَّ وَهَبٍ عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَسَكِ الصُّدُورِ

وتبعه البلاغيون الآخرون في هذا الفن ، ومنهم : ابن أبي الإصبع المصري ،
وابن مالك ، وابن حجة الحموي ، والسيوطي ، والمدني ، وساروا على نهجه .

اِتِّتْلَافُ الْوَزْنِ مَعَ الْمَعْنَى

وهذه تسمية ابن معصوم المدني في تعريفه : هذا النوعُ عبارة عن أن يكون البيتُ
صحيح المعنى مستقيم الوزن لا يضطرُّ الشاعر فيه لإقامة الوزن إلى إخراج المعنى عن وجه
الصَّحَّةِ ، أو تقديم أو تأخير أو حذف ؛ مثاله قول ابن حجة الحموي : [البسيط]

وَالْوَزْنَ صَحَّ مَعَ الْمَعْنَى تَأَلَّفُهُ فِي مَدْحِهِ فَأَتَى بِالذُّرِّ فِي الْكَلِمِ

فإن الوزن والمعنى في بيت الحموي في غاية الائتلاف .

وقد تحدَّث حازم القرطاجي عن صلة الوزن بالمعنى ، فقال : إنَّ للأعاريض اعتباراً
من جهة ما تليقُ به من الأغراض ، فمنها أعاريض فخمة تصلحُ للفخر ، ومنها أعاريض رقيقة
تصلحُ لإظهار الحزن ؛ وعلى هذا الأساس قسَّم أوزان الشعر إلى السبط ، والجعد ،
واللين الشديد ، والذي بين بين . ويقوم هذا التقسيم على اعتبار الحركات والسكنات . وهذه
الحركات والسكنات لها ميزة في السَّمْعِ وَصِفَةٌ أو صِفَاتٌ تَخُصُّهُ من جهة ما يوجد له رصانة
في السَّمْعِ ، ومن جهة ما يوجد له سباطة وسهولة وغيره . ولما كانت أغراض الشعر مختلفة ،
وَجَبَّ أَنْ تُحَاكِيَ تلك الأغراض والمقاصد بما يُناسبها من الأوزان . وأعلى البحور درجة
الطويل والبسيط ويتلوها الوافر والكامل ؛ ومجال الشاعر في الكامل أفسح منه في غيره .
ويتلو ذلك الخفيف ؛ أمَّا المديد والرَّمْلُ ، ففيهما ضعف ولين ، وأمَّا المنسرح ففيه اضطرابٌ
وتقلقل ، وفي السريع والرجز كَرَاةٌ ، وفي المتقارب سداجة لتكرار أجزائه ، وإن كان الكلامُ

فيه حسن الأطراد؛ وفي الهزج سداجة وحدة، وفي المجتث والمقتضب حلاوة قليلة على طيش فيهما، وفي المضارع قبح؛ ولذلك ينبغي أن يُصاغ الشعرُ في الوزن الذي يُلائم معناه.

الابتداء

ابتداء الشيء وبه: افتتحه، قدمه في العمل، وفضله. أشار علماء البلاغة إلى أن الشاعر أو الناثر يجدرُ به أن يتأنق في ثلاثة مواضع في كلامه، حتى يكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى؛ وهي: الابتداء، والتخلص، والانتهاه.

والابتداء أن يكون مطلع الكلام شعراً أو نثراً أنيقاً بديعاً، لأنه أول ما يقرع السمع فيقبل السامع على الكلام ويعبه، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وإن كان في غاية الحسن.

وقد استحسّن العلماء مطلع النابغة الذبياني: [الطويل]

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَكَلِيلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

ومن الابتداءات البارعة قول علقمة بن عبدة: [الطويل]

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ شَبَابٍ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وكذلك قول امرئ القيس: [الطويل]

فَقَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقول القطامي: [البسيط]

إِنَّا مُحَيُّوكَ فَاسْلَمَ أَيُّهَا الطَّلُّ وَإِنْ بُلَيْتَ وَإِنْ أَعْيَا بِكَ الطَّيْلُ

ومنها أيضاً قول أوس بن حجر - وقالوا: لم يتبدىء أحد من الشعراء بأحسن مما ابتداء به أوس بن حجر، لأنه افتتح المرثية بلفظٍ نطق به على المذهب الذي ذهب إليه فيها في القصيدة، فأشعرك بمراذه في أول بيت - وهو: [المنسرح]

أَيُّهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعَا إِنَّ الَّذِي تَحَذِّرِينَ قَدْ وَقَعَا

ومنها أيضاً قول أبي ذؤيب: [الكامل]

أَمِنْ الْمَنُونِ وَرَبِّهَا تَوَجَّعُ وَالذُّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

فقد ابتداءً كلامه بما دلَّ على غرضه. ومثل هذه الابتداءات كثير من شعر القدماء والمُحدثين.

ومنهم من يُسمِّي هذا الفن: «حسن المطالع والمبادي» كالثعالبي، الذي عقَدَ فصلاً للكلام على ابتداءات المتنبِّي الحسنة، وابن قَيِّم الجوزية الذي قال عنه: «وذلك دليل على جودة البيان، وبلوغ المعاني إلى الأذهان، فإنه أولُ شيءٍ يدخل الأذن، وأوَّلُ معنى يصل إلى القلب، وأوَّلُ ميدانٍ يجول فيه تدبُّر العقل». وقسَّمه إلى قسمين: الأوَّل: جَلِيٌّ، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) والثَّانِي: خَفِيٌّ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٢) وما يجري مجرى ذلك من السُّور التي افْتِتِحَتْ بالحروفِ المُفردة والمركبة.

الإبداع

الإبداع من أبداع وهو أن يأتي الشاعرُ بالبديع، والبديع: الشيء الذي يكون أوَّلًا. والإبداع: هو أن يأتي الشاعر في البيت الواحد بعدة أنواع، أو في القرينة. وربما كان في الكلمة الواحدة ضربان من البديع، ومتى لم يكن كذلك، فليس بإبداع، كما قال ابن حجة الحموي وابن أبي الإصبع المصري.

والإبداع سمة الشاعر المبتكر، والكاتب المقتر، وقد وضعه البلاغيون والنقاد في قمة الإنتاج، وإن كان قليلاً إذا قيس بغيره. وقد عرفه ابن رشيْق قائلاً: «الإبداع هو إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف الذي لم تجر العادة بمثله. ثم لزمته هذه التسمية، حتى قيل له بديع وإن كثرت وتكررت، فصار الاختراع للمعنى والإبداع للفظ، فإذا تم للشاعر أن يأتي بمعنى مخترع في لفظ بديع، فقد استولى على الأمد وجاز قصب السبق».

وجعله الوطواط في صياغة أخرى، قائلاً: «قال أربابُ البيان: إنَّ هذه الصفة عبارة عن نظم المعاني البديعية في ألفاظٍ حسنة، بعيدة عن التكلُّف، وفي رأيي أن ذلك لا يدخل في جملة الصناعات؛ لأنَّ كلام العقلاء والفضلاء سواء المنظوم منه أو المثور يجب أن يكون على هذا النسق، فإن لم يكن كذلك اعتبر من أحاديث العوام».

غير أن ابن الأثير قسَّم المعاني إلى ضربين:

الأوَّل: يتدعه مؤلِّف الكلام من غير أن يقتدي فيه بمن سبقه. وهذا الضرب ربَّما يُعثر

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٢).

(٢) سورة البقرة، الآيات (١ و٢).

عليه عند الحوادث المتجددة، ويُنْتَبَه له عند الأمور الطارئة. ومن ذلك ما ورد في شعر أبي تمام، في وصف مصليين: [الكامل]

بَكَّرُوا وَأَسْرَوْا فِي مُتُونِ ضَوَامِرٍ قِيدَتْ لَهُمْ مِنْ مَرَبِطِ النَّجَارِ
لَا يَبْرَحُونَ وَمَنْ رَأَاهُمْ خَالَهُمْ أبدأً على سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ

والثاني: وهو الذي يُحْتَدَى فيه على مثال سابقٍ ومَنْهَجٍ مَطْرُوقٍ، فذلك جُلُّ ما يستعمله مؤلفو الكلام. ومنه قول عنترة: [الكامل]

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ

وعرّفه ابن أبي الإصبع بقوله: « هو أن تكون مفردات كلمات البيت من الشعر، أو الفصل من التثر، أو الجملة المفيدة، مُتَضَمِّنَةً بديعاً، بحيث تأتي في البيت الواحد والقرينة الواحدة عدة ضروب من البديع، يُحسب عدد كلماته أو جملته، وربما كان في الكلمة الواحدة المفردة ضربانٍ فصاعداً من البديع، ومتى لم تكن كل كلمة بهذه المثابة، فليس بإبداع ».

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْبَلِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) وقد استخرج من هذه الآية الكريمة واحد وعشرون ضرباً من المحاسن؛ منه المناسبة، والمطابقة، والاستعارة، والتمثيل، والإرداف، والتعليل، وصحة التقسيم.

وعرّفه السبكي بقوله: « هو ما يُبْتَدَع عند الحوادث المتجددة، كالأمثال التي تُخْتَرَع وتُضْرَب عند الوقائع ». وسمى الطيبي هذا النوع « إبداعاً »، وكذلك فعل ابن حجة الحموي. وسمّاه أهل البديعيات « سلامة الاختراع »؛ ولكن تعريفهم للأخير يخرجهم من الأول الذي عرفه المصري ومن سار على نهجه تعريفاً يختلف عن تعريف « سلامة الاختراع ». وذكر ابن معصوم المدني في « أنوار الربيع » أن هذا النوع عبارة عن أن يُخْتَرَع الشاعر معنى لم يسبق إليه. وسمّاه بعضهم الإبداع، وهو اسم مطابق للمسمى، غير أن أصحاب البديعيات مالوا إلى تعريف ابن حجة الحموي في هذا الفن. وهو ما ذهب إليه المصري.

(١) سورة هود، آية رقم (٤٤).

ومنه قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

إِبْدَاعُ أَخْلَاقِهِ إِبْدَاعُ خَالِقِهِ فِي زَخْرَفِ الشُّعْرِ فَاسْجَعَ فِيهِمَا وَهَمَّ
فصدر البيت مُشْتَبِلٌ عَلَى التَّوْرِيَةِ، وَالْجِنَاسِ الْمَطْلُوقِ، وَجِنَاسِ التَّضْحِيفِ،
والتَّرْصِيعِ، وَالْمِمَاتِلَةِ، وَالتَّسْجِيعِ، وَاتِّتْلَافِ الْمَعْنَى مَعَ الْمَعْنَى، وَالسُّهُولَةِ. أَمَّا عَجْزُهُ فَفِيهِ
التَّوْرِيَةُ أَيْضاً، وَمُرَاعَاةُ النُّظِيرِ، وَالْإِعْتِرَاضِ. وَالْإِنْسِجَامُ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ بِكَامِلِهِ، وَكَذَلِكَ
الْإِبْدَاعُ وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا.

ومنه قول عز الدين الموصلي الذي ذكر فيه ستة عشر نوعاً من ألوان البديع:

[البسيط]

كَمْ أَبَدَعُوا رَوْضَ عَدْلٍ بَعْدَ طُولِهِمْ وَأَتَرَعُوا حَوْضَ فَضْلِ قَبْلِ قَوْلِهِمْ

ومن الإبداع أيضاً بيت الحلبي: [البسيط]

ذَلَّ النَّضَارُ كَمَا عَسَرَ النَّظِيرُ لَهُمْ بِالْفَضْلِ وَالْبَدَلِ فِي عِلْمٍ وَفِي كَرَمٍ
ففي هذا البيت من أنواع البديع: التَّجْنِيسُ، وَالتَّسْجِيعُ، وَاللَّفْظُ وَالنَّشْرُ، وَالْكِتَابِيَّةُ
عَنِ الْكَرَمِ فِي قَوْلِهِ « ذَلَّ النَّضَارُ »، وَاتِّتْلَافِ الْمَعْنَى مَعَ الْمَعْنَى.

الإبدال

الإبدال من أبدال، وأبدال الشيء من الشيء وبدله: أتخذته منه بدلاً. وقد أدخله بعض
المتأخرين في فنون البديع؛ وعرفوه بقولهم: «إنه إقامة بعض الحروف مقام بعض» ومنه
قوله تعالى: ﴿ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾^(١) فلفظة « فانفلق » جعل منها
ابن فارس لفظة « فانفروق »، وكذلك الخليل بن أحمد جعل لفظة « فحاسوا » بدل
« فحاسوا » إذ قامت الجيم مقام الحاء، من قوله تعالى: ﴿ فَحَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾^(٢) ومنه
ما حكى عن أبي ريش، في قول امرئ القيس: [الطويل]

وَإِنْ تَكْ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِي

(١) سورة الشعراء، آية رقم (٦٣).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٥).

أي « تنسلل ». فأبدل اللام الثانية ياءً لكسرة اللام الأولى .

ومثله قول بعضهم : [الطويل]

إِنِّي لِأَسْتَنْعِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خَيَالًا مِنْكَ يَلْقَى خَيَالِيَا

أراد أستنعس فأبدل السين ياءً .

وليس هذا من فنون البديع ، بل هو من الدَّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ ، وَتَحَدَّثَ عَنْهُ اللُّغَوِيُّونَ فِي مَبَاحِثِهِمْ . وَلَكِنَّ الْبَاحِثِينَ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ كَالزَّرْكَشِيِّ وَالسِّيُوطِيِّ ، عَدُّوهُ مِنَ الْبَدِيعِ ، وَبَحْثُوهُ مَعَ التَّفْوِيفِ ، وَتَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ ، وَالتَّقْسِيمِ ، وَالتَّوْبِيحِ .

إِبْرَازُ الْكَلَامِ فِي صُورَةِ الْمَسْتَحِيلِ

إبراز الكلام في صورة المستحيل : إبرازه في صورة الحذف والقدرة على الجودة للمبالغة .

وحقيقة هذا الفن أنه يبرز في صورة المستحيل ، وذلك على طريق المبالغة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ (١) .

وغالِي بعض الشعراء في وصف التحول فقال : [الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَا بِي مِنْ جَوَى وَصَبَابَةٍ عَلَيَّ جَمَلٍ لَمْ يَبْقَ فِي النَّارِ خَالِدٌ

أراد أنه لشدة نحوله يستطيع أن يدخل في سم الخياط .

وهذا الفن من صور المبالغة المتناهية ؛ ولكن الزَّرْكَشِيَّ تَحَدَّثَ عَنْهُ فِي فُنُونِ الْبَدِيعِ ، إِشْعَارًا مِنْهُ بِاسْتِقْلَالِهِ وَتَخْصِيصِهِ .

الإِبْهَامُ

الإبهام من الفعل « بهم » وإبهام الأمر أن يَشْتَبِهَ فَلَا يُعْرَفُ وَجْهَهُ ، وَاسْتَبْهَمَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ : لَمْ يَدْرُوا كَيْفَ يَأْتُونَ لَهُ ، وَاسْتَبْهَمَ : اسْتَعْلَقَ .

والإبهام من اختراع ابن أبي الإصبع ، وَعَرَفَهُ بِقَوْلِهِ : « وَالْإِبْهَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَمَلِ الْمُؤْتَلَفَةِ الْمَفِيدَةِ ، وَيَخْتَصُّ بِالْفُنُونِ كَالْمَدْحِ ، وَالْهَجَاءِ ، وَالْعِتَابِ ، وَالْإِعْتِذَارِ ، وَالْفَخْرِ ،

(١) سورة الأعراف ، آية رقم (٤٠) .

والرثاء، والتسبيب، وغير ذلك « وهو عنده: أن يقول المتكلم كلاماً يحتمل معنيين متضادين لا يتميز أحدهما من الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد إبهام الأمر فيهما قصداً.

وقد سار أكثر البلاغيين على نهجه في التسمية والتعريف، ومنهم المدني، وابن حجة الحموي، كقوله: [البسيط]

وَزَادَ إِبْهَامَ عَذْلِي عَاذِلِي وَدَجَا لَيْلِي فَهَلْ مِنْ بَهِيمٍ يَشْتَفِي أَلْمِي

وعقد العلوي فصلاً للإبهام والتفسير، وقال: إنَّ المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً، فإنه يفيد بلاغة، ويكسبه إعجاباً وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب. ومصدق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿ وَقَضِينَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ﴾^(١) ثم فسره بقوله: ﴿ أَنْ دَابَرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ ﴾^(٢). والإبهام كثير عند البلاغيين المتأخرين، ولا سيما أصحاب البديعيات، كالشيخ صفي الدين الحلبي، والشيخ عز الدين الموصلي وغيرهما، ومنه قول صفي الدين: [البسيط]

لَيْتَ الْمَيِّتَةَ حَالَتْ دُونَ نَصْحِكَ لِي فَيَسْتَرِيحَ كِلَانَا مِنْ أذى التُّهْمِ

فقد اشتمل هذا البيت على الرقة والسهولة والانسجام، ومما زاده حسناً تقويته بـ « لیت » التي استعان بها الشاعر في إبهام بيته.

ومنه قول عز الدين الموصلي: [البسيط]

أَبْهَمْتُ نُصْحِي مُشِيرًا بِالْأَصَابِعِ لِي لَيْتَ الْوُجُودَ رَمَى الْإِبْهَامَ بِالْعَدَمِ

فهذا الإبهام يُشارُ إليه بالأصابع، وتُعدُّ عليه الخناصر، لقد أجاد الشاعر فيه إلى الغاية ولم يتفق له في نظم بديعته بيت نظيره ولا غيره، فإنه جمع بين السهولة والانسجام والتصوير والتورية البارزة في أحسن القوالب بتسمية نوع الإبهام، ولعمري إنه بالغ في عطف القلوب بهذا المقصود للإبهام، أهو إبهام النصح أي إخفاؤه، أو إبهام اليد.

وكان ابن الأثير قد ذكر مثل هذا الفن في الفصل الذي عقده للحكم على المعاني،

(١) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

وقال: إنَّ المتنبِّي كثيراً ما يقصدُ الإبهامَ في كافوريَّاته، ومن ذلك قوله في كافور: [الطويل]

فَمَا لَكَ تُعْنَى بِالْأَسِنَّةِ وَالْقَنَا وَجَدُّكَ طَعَّانٌ بِسَغِيرِ سِنَانِ

فإنَّ الإبهامَ، هنا، أشبه بالذمِّ منه بالمدح، ومعناه: لم تبلغ ما بلغته بسعيك بل بالخطِّ. وهذا الأفضل فيه، لأنَّ الخطَّ ينال الخامل والمجاهد ومن لا يستحقه.

ومن أمثلة الإبهام قول محمد بن حازم الباهلي في الحسن بن سهل حين تزوج

المأمون بابنته بُوران: [مجزوء الخفيف]

بَارَكَ اللَّهُ لِحَسَنُ وَلِبُورَانَ فِي الْحَتَنِ

يَا ابْنَ هَارُونَ قَدْ ظَفِرْتَ وَلَكِنْ بِنْتِ مَنْ؟

فلا يعلم ما أراد بـ « بنت مَنْ »: أفني الرفعة أم في الحقارة؟ ولما نمي هذا الشعر إلى المأمون، قال: « والله ما ندري أخيراً أراد أم شراً ». فالإبهام فنٌ بديعٌ متسعُ الباب، والأديب البارِعُ يقدِرُ أن يزرع فيه مذاهب مختلفة ويفتح أبواباً مؤصدة.

الآتساعُ

الآتساعُ من وَسَعَ، وَاَتَسَعَ ضد ضاقَ، أي امتدَّ وطالَ.

والآتساعُ كما عرّفه ابن رشيقي: « هو أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل، فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته، وآتساع المعنى ». ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفْلُ

فقد اتسع تأويله، فمن قائل: يضوع المسك منهما بنسيم الصبا، إلى قائل: يضوع نسيم المسك كتضوع نسيم الصبا؛ وهو الأقوى. إلى قائل: تضوع المسك منهما، بفتح الميم، يعني الجلد، بنسيم الصبا؛ وهو الأضعف.

وقال السُّبكي: « هو كلُّ كلامٍ تتسعُ تأويلاته، فتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته؛ لنكتة ما، كفواتح السور ».

وأشار الحموي في الخزانة إليه بقوله: « هذا النوع، أي الاتساع، يتسع فيه التأويل

على قدر قوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه من المعاني». ومنه قوله في مدح الصحابة: [البسيط]

نُورُ الْقَبَائِلِ ذُو النُّورَيْنِ ثَالِثُهُمْ وَلِلْمَعَالِي اتِّسَاعٌ فِي عِلِّيَّهِمْ

وعرّفه السيوطي بقوله: « هو أن يأتي بلفظ يتسع فيه التأويل، على قدر قوى الناظر فيه، وبحسب ما يحتمل اللفظ من المعاني، كما وقع في فواتح السور ».

وقال ابن معصوم المدني: « هذا النوع عبارة عن أن يأتي المتكلم في كلامه نثراً كان أو نظماً، بلفظ فأكثر يتسع فيه التأويل بحسب ما يحتمله من المعاني ». ومنه قول الحلبي: [البسيط]

بِيضُ الْمَفَارِقِ لَا عَارٌ يُدْنِسُهُمْ شُمُّ الْأَنْوْفِ طَوَالَ الْبَاعِ وَالْأَمَمِ

وقد عرّفه جرمانوس فرحات فأدخل بعض التجدد فقال: « هو أن يجيء الشاعر ببيت إما أن يتسع فيه التأويل والآراء على قدر الناظر فيه، وإما أن يفسر حله وبيانه على مطالعيه » كقول ابن الجزري: [الطويل]

وَلَيْسَ التَّمَسُّسُ الْعَيْنِ مِنْ سَهْدِ لَيْلِهَا بِأَمْنَعِ مِنْهَا فَيْكَ إِنْ لَمْ تَكُنْ شَكْرًا
وهذه التعريفات ترجع إلى ما بدأه ابن رشيقي وقرره المصري، وهي تشير إلى أن الاتساع يشمل الشعر والنثر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾^(١) فقد اتسع التأويل في هاتين اللفظتين على ثلاثة وعشرين قولاً، منها:

- ١ - هما الزوج والفرد من العدد، وهذا تذكير بالحساب لعظم نفعه.
- ٢ - الشفع هو الخلق لكونه أزواجاً، والوتر هو الله تعالى وحده.
- ٣ - أن الشفع النحر، والوتر يوم عرفة.
- ٤ - أن الشفع شفع العشر الأواخر من شهر رمضان، والوتر وترها.
- ٥ - أن الشفع الليالي والأيام، والوتر يوم القيامة.
- ٦ - أن الشفع الصفا والمروة، والوتر البيت الحرام.
- ٧ - أن الشفع آدم وحواء، والوتر هو الله تعالى.
- ٨ - أن الشفع درجات الجنان، لأنها كلها شفع، والوتر دركات النار لأنها وتر.

(١) سورة الفجر، آية رقم (٣).

- ٩ - أن الشُّفْعَ مسجداً مكَّةَ والمدینةَ، والوتر مسجداً بیت المقدس .
 ١٠ - أن الشُّفْعَ الفرائضَ، والوتر السنن .
 ١١ - أن الشُّفْعَ الأعمالَ، والوتر النیَّةَ وهو الإخلاص .
 ١٢ - أن الشُّفْعَ العبادة التي تتكرَّرُ كالصوم والصَّلَاةَ والزُّكَاةَ، والوتر العبادة التي لا تتكرَّرُ كالحجَّ .
 ١٣ - أن الشُّفْعَ الروح والجسد، إذا كانا معاً، والوتر الروح بلا جسد، فكأنه - تعالی - أقسمَ بهما في حالتي الاجتماع والافتراق .
 ١٤ - أن الشُّفْعَ هو الله، والوتر هو الله أيضاً .

اتِّسَاقُ الْبِنَاءِ

يُقال: وسق الليل واتَّسَقَ أي انضَمَّ، واتَّسَقَ القمرُ: استوى، واتَّساقه: امتلاؤه واجتماعه ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة .

أشار قدامة إلى « اتِّسَاقُ الْبِنَاءِ » وألحقه بالسَّجْعِ، ولم يعطه تعريفاً محدداً؛ ولكنَّه تمثَّلَ بقول النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ لجرير بن عبد الله البجليّ: « خَيْرُ الْمَاءِ الشَّبِيمُ، وَخَيْرُ الْمَالِ الْغَنَمُ، وَخَيْرُ الْمَرْعَى الْأَرَاكُ وَالسَّلْمُ » .

وسمَّاه ابن حَجَّةَ « حسن النسق »، وكذلك جرمانوس فرحات؛ وعرَّفَ كلُّ منهما هذا الفن بقوله: « هو أن يأتي المتكلِّمُ بالكلماتِ من النَّثْرِ والأبياتِ من الشُّعْرِ مُتَالِيَاتٍ مُتَلَحِّمَاتٍ تلاحماً سليماً مُسْتَحْسَناً مستهجاً، وتكون جملها ومفرداتها مُتَّسِعَةً مُتَوَالِيَةً، إذا أُفرد منها البيت قام بنفسه واستقلَّ معناه بلفظه » .

ومنه قول شرف الدِّين القيروانيّ: [البسيط]

جَاوِرٌ عَلِيًّا وَلَا تَحْفَلُ بِحَادِثِيَةٍ إِذَا ادَّرَعْتَ فَلَا تَسْأَلُ عَنِ الْأَسْلِ
 سَلُّ عَنْهُ وَأَنْطِقْ بِهِ وَأَنْظُرْ إِلَيْهِ تَجِدُ مِلَّةَ الْمَسَامِيعِ وَالْأَفْوَاهِ وَالْمُقَلِّ

ففي هذا البيت نلاحظ بوضوح حسن النسق، وصحَّة التركيب، واستيعاب التَّفْسِيمِ، ووضوح التَّفْسِيرِ .

ومنه قول ابن حجة الحموي في بديعته: [البسيط]

مَنْ ذَا يُنَاسِقُهُمْ مَنْ ذَا يُطَابِقُهُمْ مَنْ ذَا يُسَابِقُهُمْ فِي حَلْبَةِ الْكَرْمِ
حيث نلاحظ اتساق الصفات الحميدة في وصف الصحابة.

اتِّسَاقُ النَّظْمِ

اتِّسَاقُ النَّظْمِ مِنْ اتِّسَاقِ أَيِّ رَتَبَ أَجْزَاءِ شَيْءٍ مِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى كُلِّ مَتَمَّاسِكٍ مُتْرَابٍ يَكْفُلُ حُسْنَ سِيرِهَا وَيُحَقِّقُ الْإِنْجَامَ بَيْنَ مَخْتَلِفِهَا. وَاتِّسَاقُ النَّظْمِ مِنْ صِفَاتِ الشَّعْرِ الْجَيِّدِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ فِي كِتَابِهِ «قَوَاعِدُ الشَّعْرِ» بِقَوْلِهِ: «مَا طَابَ قَرِيضُهُ، وَسَلِمَ مِنَ السِّنَادِ، وَالْإِقْوَاءِ، وَالْإِكْتِفَاءِ، وَالْإِجَازَةِ، وَالْإِطْيَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عِيُوبِ الشَّعْرِ، وَمَا قَدْ سَهَّلَ الْعُلَمَاءُ إِجَازَتَهُ مِنْ قَصْرِ مَمْدُودٍ، وَمَدِّ مَقْصُورٍ، وَضُرُوبٍ أُخْرَى كَثِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَهُ الْقَدَمَاءُ وَجَاءَ عَنْ فَحْوَلَةِ الشُّعْرَاءِ».

ومعظم الشعر يتصف باتساق النظم، ولا يخرج منه إلا ما وقع فيه عيب أو ضرورة.

الِاتِّفَاقُ

الِاتِّفَاقُ مِنَ الْفِعْلِ «وَفَقَّ». وَوَفَّقَ الشَّيْءُ مَا لَاعَمَهُ، وَاتَّفَقَ مَعَهُ. وَتَوَافَقَا: تَطَاهَرَا.

ذكر ابن حجة الحموي هذا النوع بقوله: «الِاتِّفَاقُ عَزِيزُ الْوُقُوعِ جَدًّا، وَهُوَ أَنْ يَتَّفَقَ لِلشَّاعِرِ وَاقِعَةٌ وَأَسْمَاءٌ مُطَابِقَةٌ لِتِلْكَ الْوَاقِعَةِ، تَعَلَّمَهُ الْعَمَلُ فِي نَفْسِهَا، إِمَّا بِالْمَشَاهِدَةِ أَوْ بِالسَّمَاعِ، فَإِنَّ السَّبْقَ إِلَى مَعَانِي الْوُقُوعِ يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِي مَشَاهِدَتِهَا، وَفِي سَمَاعِهَا فَضْلٌ لَا يَجْحَدُ». كَمَا حَصَلَ لِلشَّاعِرِ الرَّضِيِّ بْنِ أَبِي حَصِينَةَ الْمَصْرِيِّ فِي حَسَامِ الدِّينِ لَوْلُوْ صَاحِبِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ حِينَ غَزَا الْإِفْرَنْجَ: [البسيط]

عَدُوْكُمْ لَوْلُوْ فِي الْبَحْرِ مَسْكُنُهُ وَالْدَّرُّ فِي الْبَحْرِ لَا يَخْشَى مِنَ الْغَيْرِ
وأحسن من ذلك وأبدع ما اتفق للشيخ شمس الدين الكوفي الواعظ في الوزير مؤيد الدين العلقمي إذ قال: [الكامل]

يَا عَضْبَةَ الْإِسْلَامِ نُوحِي وَالطُّبِي
حُزْنَا عَلَى مَا حَلَّ بِالْمُسْتَعْصِمِ
دَسَتْ الْوَزَارَةَ كَانَ قَبْلَ زَمَانِهِ
لَابِنِ الْفُرَاتِ فَصَارَ لَابِنِ الْعَلْقَمِ

فَاتَّفَقَ أَنَّ الْمَذْكُورِينَ كَانَا وَزِيرِينَ، وَأَنَّ الْمُورَى بِهِمَا نَهْرِينَ.

وقد سَمَّاهُ أُسَامَةَ بنَ مَنْقَدٍ وابنَ قِيمِ الْجَوْزِيَّةَ «الْأَتْفَاقُ وَالْأَضْطِرَادُ» وعَرَّفَهُ أُسَامَةَ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنَّ يَتَّفَقَ لِلشَّاعِرِ شَيْءٌ لَا يَتَّفَقُ عَاجِلاً كَثِيراً». وَسَارَ عَلَى نَهْجِهِ ابنُ قِيمِ الْجَوْزِيَّةَ.

وسَمَّاهُ الْمَصْرِيَّ وَالسِّيَوطِيَّ وابنَ مَعْصُومِ الْمَدْنِيِّ: «الْأَتْفَاقُ»، وَقَالَ الْمَصْرِيَّ: «هُوَ أَنَّ تَتَّفَقَ لِلشَّاعِرِ وَاقِعَةٌ تَعَلَّمَهُ الْعَمَلُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنَّ لِلسَّبْقِ إِلَى مَعَانِي الْوَقَائِعِ الَّتِي يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِي مَشَاهِدَتِهَا أَوْ سَمَاعِهِ فَضْلاً لَا يَجْحَدُ». وَمِثْلُ قَوْلِ السِّيَوطِيَّ قَوْلِ ابنِ حِجَّةِ الْحَمَوِيِّ: وَمِنَ الْأَتْفَاقِ، أَنَّ يَتَّفَقَ لِلشَّاعِرِ أَسْمَاءَ لِمَمْدُوحِهِ وَلَا بَائِهِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَخْرِجَ مِنْهَا مَدْحاً لِذَلِكَ الْمَمْدُوحِ وَلَوْ لَمْ تَتَّفَقْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ لَمَا اتَّفَقَ اسْتِخْرَاجُ ذَلِكَ الْمَدْحِ، كَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ: [الْكَامِلُ]

عَبَّاسُ عَبَّاسٌ إِذَا احْتَدَمَ الْوَعْيُ وَالْفَضْلُ فَضْلٌ وَالرَّبِيعُ رَبِيعٌ

وقد وقع في هذا البيت، مع لطيف الأتفاق، مליح الازدواج، في قوله: «عَبَّاسُ عَبَّاسٌ» و«الْفَضْلُ فَضْلٌ» و«الرَّبِيعُ رَبِيعٌ».

وعَرَّفَهُ ابنُ مَعْصُومٍ بِقَوْلِهِ: «هَذَا النَّوعُ وَإِنْ سُمِّيَ بِالْأَتْفَاقِ، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلُ الْأَتْفَاقِ لِعِزَّةِ وَقُوعِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ أَنَّ يَتَّفَقَ لِلْمَتَكَلِّمِ وَاقِعَةٌ وَأَسْمَاءُ يَطْبُقُهَا، إِمَّا مَشَاهِدَةً أَوْ سَمَاعاً». وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ: [الطَّوِيلُ]

لِسَلْمَى سَلَامَاتٍ وَعَمْرَةَ عَامِرٍ وَهِنْدِ بَنِي هِنْدٍ وَسَعْدَى بَنِي سَعْدِ
فَاتَّفَقَ «لِسَلْمَى وَعَمْرَةَ» و«هِنْدٍ وَسَعْدَى»، النِّسَاءُ النَّاعِمَاتُ، لِأَرْبَعِ مَحَالِّاتٍ.

وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ الْبَدِيعُ مَا اتَّفَقَ لِابْنِ حِجَّةِ الْحَمَوِيِّ قَوْلُهُ وَقَدْ كَسَرَ النَّيْلَ فِي شَهْرِ مَرَى، وَبَلَّغَهُ فِي يَوْمِ الْكَسْرِ أَنَّ نَوْرُوزَ قَدْ وَصَلَ مِنَ الشَّامِ إِلَى غَزَّةَ وَقَصَدَ الدِّيَارَ الْمَصْرِيَّةَ: [الْكَامِلُ]

كَسْرَى بِمَسْرَى نَيْلٍ مِضْرَ وَتَنْقِضِي وَحَقَّكَ بَعْدَ الْكَسْرِ أَيَّامُ نَيْرُوزِ

الْأَتْفَاقُ الْبَدِيعُ الْغَرِيبُ فِي هَذَا الْبَيْتِ، أَنَّ كَسَرَ نَوْرُوزَ بَعْدَ كَسْرِ مَسْرَى، وَيُسَمِّيهِ الْمَصْرِيُّونَ الْكَسَرَ النِّيْرُوزِيَّ، وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ كَسْرٌ.

الأتكاء

الأتكاء: الاحتمال على الشيء، والاعتماد عليه، يُقال: تَوَكَّأَ عَلَى الشَّيْءِ، وَاتَّكَأَ: حَمَلَ وَعَتَمَدَ، فَهُوَ مُتَكَيٌّ.

الأتكاء هنا الحشو الذي يحتمل عليه ويعتمد. وعرفه ابن رشيق قائلاً: أن يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى، وإنما أذخله الشاعر لإقامة الوزن، فإن كان ذلك في القافية فهو استدعاء، وقد يأتي في حشو البيت ما هو زيادة في حسنه وتقوية لمعناه؛ من ذلك قول عبد الله بن المعتز يصفُ خيلاً: [الطويل]

صَبِينَا عَلَيَّهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٍ وَأَرْجُلُ

فقوله « ظالمين » حشو أقام به الوزن؛ وبالغ في المعنى أشدَّ مبالغة من جهته، حتى علمنا ضرورة أن إتيانه بهذه اللفظة التي هي حشو، في ظاهر الأمر، أفضل من تركها.

ومنه قول الفرزدق: [الطويل]

سَتَأْتِيكَ مِنِّي - إِنْ بَقِيَتْ - قِصَائِدُ يُقَصِّرُ عَنْ تَحْبِيرِهَا كُلُّ قَائِلٍ

فقوله: « إِنْ بَقِيَتْ » حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً، فما كان هكذا فهو الجيد وليس بحشو إلا على المجاز، أو بعد أن يُنعتَ بالجودة والحسن، أو يُضَافاً إليه. وإنما يُطلق الحشو على ما لا فائدة فيه كقول أبي صفوان الأسيدي يذكر بازياً: [المتقارب]

تَسْرَى الطَّيْرَ وَالْوَحْشَ مِنْ خَوْفِهِ حَوَاجِزَ مِنْهُ إِذَا مَا اغْتَدَى

فقوله « منه » بعد قوله « من خوفه » حشواً فائدة فيه، ولا معنى له.

إثبات الشيء للشيء

إثبات الشيء للشيء، سمَّاه المصري « إثبات الشيء للشيء، بنفيه عن غير ذلك الشيء » وعرفه قائلاً: « هو أن يقصد المتكلم أن يفرّد إنساناً بصفة مدح لا يُشركه فيها غيره، بنفي تلك الصفة في أول كلامه عن جميع الناس وإثباتها له خاصة ». وأشار السبكي إلى هذا الفن ولم يعرفه، إلا أنه مثل له بقول الخنساء في أخيها صخر: [البسيط]

وَمَا بَلَغَتْ كَفُّ امْرِئٍ مُتَنَاوِلًا مِنْ الْمَجْدِ إِلَّا وَالَّذِي نَلَتْ أَطْوَلُ

وَمَا بَلَغَ الْمَهْدُونَ لِلنَّاسِ مِدْحَةً وَإِنْ أَطْنَبُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

وتابع ابن أبي الإصبع المصري قائلًا: «ومن هذا الباب قسم يقع في التشبيه والإخبار، وهو أن يكون للمُشَبَّه أو المُخْبَر عنه صفات، فيعمد المتكلم إلى نفي بعضها نفيًا يلزم منه إثبات ما في تلك الصفات له، كقول رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي». فسلبه النبوة، مستثنياً لها من جميع ما كان لها من موسى، عليهما السلام».

سُمِّي هذا النوع ابن أبي الإصبع في «تحرير التحجير» «باب السلب والإيجاب» وقال إنه من مستخرجاته، ولكن رأيت لأبي هلال العسكري تقريراً حسناً على هذا النوع: «وهو أن يبيّن المتكلم كلامه على نفي الشيء من جهة، وإثباته من جهة أخرى» ومثله ما جاء به جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وقال ابن أبي الإصبع: «هو أن يقصد المادح أفراد ممدوحه بصفة لا يشركه فيها غيره، فينفيها في أول كلامه عن جميع الناس ويثبتها لممدوحه بعد ذلك ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (١).

ومثله قول امرئ القيس: [الطويل]

هَضِيمُ الْحَسَا لَا يَمَلَأُ الْكَفَّ خَصْرَهَا وَيَمَلَأُ مِنْهَا كُلَّ حَجَلٍ وَدُمْلُجٍ

وأورد ابن حجة الحموي نفس تعريف ابن أبي الإصبع في «خزانة الأدب»، كقوله:

[البيط]

إِجَابُهُ بِالْعَطَايَا لَيْسَ يَسْلُبُهُ وَيَسْلُبُ الْمَنْ مِنْهُ سَلْبَ مُحْتَشِمٍ

إن هذين الفئتين المذكورين فن واحد. وقد استدرك المصري على نفسه في الحاشية، فقال: «قد عثرت على أن هذا الباب لمن تقدمني من جهة تسميته، لا من جهة شواهديه، فسميته إثبات الشيء للشيء بنفيه عن غير ذلك الشيء، وتنزل باب السلب والإيجاب بعد باب الاستثناء في أبواب من تقدمني». ولكن الأمثلة التي ذكرها للفئتين واحدة. وبذلك لم يكن هذا الفن من مبتدعاته، أو مختلفاً عن السلب والإيجاب.

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٢٣).

الإجازة

الإجازة: مشتقة المعنى من الإجازة في السقي، ويقال: أجاز فلان آخر، إذا سقى له، وللذي يرد الماء فيستقي: مستجيز.

الإجازة في الشعر، أن تيمَّ مصراع غيرك، وقيل: «الإجازة في الشعر، أن يكون الحرف الذي يلي حرف الروي مضموماً ثم يكسر أو يفتح، ويكون حرف الروي مقيداً».

والإجازة في قول الخليل: «أن تكون القافية طاءً، والأخرى دالاً، ونحو ذلك». وقد قرن بعضهم هذا النوع فقال: «التضمن والإجازة» والإجازة في قول أبي زيد: «الإكفاء».

«فالإجازة بناء الشاعر بيتاً أو قسيماً يزيد على ما قبله، وربما أجاز بيتاً أو قسيماً بأبيات كثيرة» على حد تعريف ابن رشيق. فأما ما أجز في قسيم بقسيم، فقول بعضهم لأبي العتاهية: أجز: «برد الماء وطابا» فقال: «حبذا الماء شراباً».

وأما ما أجز في بيت بيت، فقول حسان بن ثابت وقد أرق ذات ليلة: [طويل]

مَتَارِيكَ أَذْنَابِ الْأُمُورِ إِذَا اعْتَرَتْ أَخَذْنَا الْفُرُوعَ وَاجْتَنَبْنَا أُصُولَهَا

ثم أجز، فقالت له ابنته: يا أبت ألا أجزك عنه؟ فقال: أو عندك ذلك؟ قالت: بلى.

قال: فافعلي! فقالت: [الطويل]

مَقَاوِيلُ لِلْمَعْرُوفِ خُرْسُ عَنِ الْخَنَا كِرَامٌ يَعَاطُونَ الْعَشِيرَةَ سُؤْلَهَا

قال: فمحي الشيخ عند ذلك فقال: [الطويل]

وَقَافِيَةٍ مِثْلَ السِّنَانِ رَدْفُهَا تَنَاوَلْتُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ نُزُولَهَا

فقالت ابنته: [الطويل]

بَرَاهَا الَّذِي لَا يَنْطِقُ الشُّعْرَ عِنْدَهُ وَيَعْجَزُ عَنْ أَمْثَالِهَا أَنْ يَقُولَهَا

والإجازة ليست فناً بديعاً كالجناس أو التورية، وإنما يدخل في الكلام على الشعر، ولم يدخل في المعجم إلا لأنه قرن إلى التضمن.

الإجازة الشعرية

راجع الجوازات الشعرية.

الاجْتِلَابُ

الاجْتِلَابُ مَنْ اجْتَلَبَ أَي سَاقَ وَاسْتَعَدَّ. وَاجْتِلَابُ الشَّعْرِ سَوْفُهُ وَاسْتَعْدَاةُ مِنَ الْغَيْرِ.

وَأَتَّبَعَ الْحَاتِمِيُّ وَالصَّنْعَانِيُّ الْاجْتِلَابَ بِالِاسْتِلْحَاقِ؛ وَقَالَ الثَّانِي عَنْ الْأَخْذِ وَالِاسْتِعَانَةِ: فَمِنْهَا الْمَحْمُودُ وَمِنْهَا الْمَذْمُومُ. فَأَحَدُ رُبِّيهِ، أَنْ يَأْخُذَ اللَّفْظَ جَمِيعاً، وَالْمَعْنَى كَالْبَيْتِ وَالْبَيْتَيْنِ، وَالسَّجْعَ النَّامِ وَالسَّجْعَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ اجْتِلَاباً وَاسْتِلْحَاقاً فَلَا يَدَّعِي أَنَّهُ لَهُ، بَلْ يَسْتَعِينُ بِهِ وَيَكُونُ مَقْرَأً بِهِ، كَمَا فَعَلَ الشَّاعِرُ عَمْرُوبُ بْنُ كَلْثُومٍ بَيْتِي عَمْرُو ذِي الطُّوقِ وَهَمَا: [الوافر]

صَدَدَتِ الْكَأْسَ عَنَا أُمُّ عَمْرُو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا
وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمُّ عَمْرُو بِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا تُصْبِحِينَا

وَقَدْ اسْتَلْحَقَهُ عَمْرُوبُ بْنُ كَلْثُومٍ بِكَلِمَتِهِ « أَلَا هِيَ بِصَحْبِكَ فَاصْبِحِينَا » وَقَالَ ابْنُ رَشِيْقِ الْقَيْرَوَانِيُّ: « وَرُبَّمَا اجْتَلَبَ الْبَيْتَيْنِ عَلَى الشَّرِيطَةِ الَّتِي قَدِمْتَ، فَلَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ، كَمَا قَالَ عَمْرُو ذُو الطُّوقِ: صَدَدَتْ . . . » فَاسْتَلْحَقَهُمَا عَمْرُوبُ بْنُ كَلْثُومٍ وَلَمْ يَعُدَّهُ عَمْرُوبُ بْنُ الْعَلَاءِ وَغَيْرِهِ عَيْباً. وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ مَنْ وَضَعَ الْاجْتِلَابَ مَوْضِعَ « السَّرْقَةِ » وَ« الْإِنْتِحَالِ » لِحُضُورَةِ الْقَافِيَةِ. أَمَّا الْجُمُحِيُّ فَقَالَ: « مِنَ السَّرْقَاتِ مَا يَأْتِي عَلَى سَبِيلِ الْمَثَلِ لَيْسَ اجْتِلَاباً » كَقَوْلِ أَبِي الصَّلْتِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الثَّقَفِيِّ: [البسيط]

تِلْكَ الْمَكَارِمُ لَا قَعْبَانٍ مِنْ لَبِنٍ شَيْبَا بِمَسَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالَا
وَقَدْ نَهَجَ الْجُمُحِيُّ فِي الْاجْتِلَابِ مِنْهَجَ جَرِيرٍ أَنَّهُ ائْتِحَالَ، وَلَمْ أَعْلَمْ غَيْرَهُمَا قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْلِ.

فَالِاجْتِلَابُ وَالِاسْتِلْحَاقُ لَيْسَا عَيْباً، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْحَاتِمِيُّ وَقَالَ: « وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ لَا يَرَاهُمَا عَيْباً ».

إِجْرَاءُ الْاسْتِعَارَةِ

راجع الاستعارة.

الأحاجي

يُقال كلمة مُحجّية، أي مخالفة المعنى لللفظ، وهي الأحجية: لعبة وأغلوطة. وأشار ابن الأثير إلى الأحاجي بقوله: والأحاجي هي الأغاليط من الكلام وتُسمى الإلغاز. وقد يُسمى «المعمى» كما هو عند جرمانوس فرحات. وقال ابن الأثير: وأما اللغز والأحجية فإنهما شيء واحد، وهو كلُّ معنى يُستخرج بالحدس والحزر، لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة ولا مجازاً، ولا يفهم من عرضه؛ كقول ابن منير الطرابلسي في الضرس: [البسيط]

وَصَاحِبٌ لَا أَمَلُ الدَّهْرُ صُحْبَتَهُ يَشْقَى لِنَفْعِي وَيَسْعَى سَعْيَ مُجْتَهِدٍ
مَا إِنْ رَأَيْتَ لَهُ شَخْصاً فَمَذُوقَعَتْ عَيْنِي عَلَيْهِ أَفْتَرَقْنَا فِرْقَةَ الْأَبَدِ

لا يدلُّ على أنه الضرسُ لا من طريق الحقيقة ولا من طريق المجاز ولا من طريق المفهوم، وإنما هو شيء يحزر ويحدس. فإذا ثبت هذا، فاعلم أن هذا الباب الذي هو اللغز والأحجية والمعمى يتفرع أنواعاً: فمنه المصحّف، ومنه المعكوس، ومنه ما ينقل إلى اللغات غير العربية، كقول القائل: «اسمي إذا صحّفته بالفارسية آخر». وهذا اسمه اسم تركي وهو «دنكر» والتصحيف جعل النون ياءاً؛ فهي إذن بالفارسية «ديكر». وهذا غير مفهوم إلا لبعض الناس دون بعض.

وقد عرفه جرمانوس فرحات بقوله: «هو أن يأتي المتكلم بكلام مركّب يماثله لفظ بسيط مستقل، بمعنى غير المعنى المفهوم من المركّب». وشاهده ما قاله الحريري في مقاماته: [مجزوء الكامل]

يَا مَنْ يُقَصِّرُ عَنْ مَدَاهُ خُطَى مَعَانِيهِ وَتَضَعُفُ
مَا مِثْلُ قَوْلِكَ لِلَّذِي أَضْحَى يُحَاجِيكَ أَكْفَفِ أَكْفَفُ

قوله «أكفف أكفف» يماثله مهمه، وهو القفر المتسع، ثم يحلل إلى مه، ومه، بمعنى: أكفف.

وقد وُضِعَ هذا النوع واستعمل لأنه مما يشحذُ الفريضة ويحدُّ خاطر، لأنه يشتمل على معانٍ دقيقة يحتاج في استخراجها إلى توقُّدِ الذهن والسلوك في معاريج خفية من الفكر. وقد استعمله العرب في أشعارهم قليلاً، ثم جاء المحدثون فأكثرُوا منه، وربما أتى منه بما يكون حسناً وعليه مسحة من البلاغة، وذلك عندي بينَ بين، فلا أعدّه من الأحاجي ولا أعدّه من فصيح الكلام.

ومن الأحاجي قول بعضهم : [الكامل]

سَبْعُ رَوَاجِلُ مَا يُنْخَنُ مِنَ الْوَنَى شِيمٌ تُسَاقُ بِسَبْعَةِ زُهْرٍ
مُتَوَاصِلَاتٌ لَا الدُّوْبُ يَمَلُّهَا بَاقٍ تَعَاقِبُهَا عَلَى الدَّهْرِ

هذان البيتان يتضمنان وصف أيام الزمان ولياليه، وهي الأسبوع، فإن الزمان عبارة عنه .

وعلى هذا الأسلوب ورد قول المتنبي في وصف السفن : [الكامل]

وَحَشَاهُ عَادِيَةٌ بِغَيْرِ قَوَائِمِ عُمْمُ الْبُطُونِ حَوَالِكَ الْأَلْوَانِ
تَأْتِي بِمَا سَبَبَتِ الْخِيُولُ كَأَنَّهَا تَحْتَ الْجِسَانِ مَرَابِضُ الْغَزْلَانِ

وقد ورد من الأحاجي شيء في كلام العرب المثور، غير أنه قليل بالنسبة إلى ما ورد في أشعارها، وليس في كتاب الله شيء منها؛ لأنه لا يُستتبط بالحدس والحزر كما تُستتبط الألغاز.

الإحالة

الإحالة: مصدر أحلته على كذا. وهي قسمان: خفية وجلية؛ فالإحالة الجلية كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴿١﴾ إِحَالَةً عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيتُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢).

أما الإحالة الخفية ففي قوله تعالى: ﴿ وَأَتَيْنَا دَاوُدَ رَبُّوراً ﴾ (٣) الإحالة في الأولى ظاهرة وفي الثانية خفية، لما قيل: إنها إحالة على قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الرُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِى أَنَّ الْأَرْضَ يَرثُهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ ﴾ (٤). لتضمنه تفضيل محمد ﷺ.

الاحتباك

الاحتباك من الحبك: الشد والإحكام، وكل شيء أحكمته وأحسنه عمله فقد احتبكته.

(١) سورة النساء، آية رقم (١٤٠).

(٢) سورة النساء، آية رقم (١٦٣).

(٣) سورة الأنعام، آية رقم (٦٨).

(٤) سورة الأنبياء، آية رقم (١٠٥).

فهذه دلالة واضحة على أَنَّ اللَّهَ تعالى قادرٌ على إعادة الخلقِ مُستَغْنِيَةً بنفسها عن الزيادة فيها؛ لأنَّ الإعادة ليست بأصعب في العقول من الابتداء. هذا هو المذهب الكلامي عند المتأخرين.

وقد ذَكَرَ هذا الفنَ ابن رشيح القيرواني في باب التكرار، ونقل كلام وتعريف ابن المعتز وأمثلته أيضاً بقوله: وَقَدْ نَقَلْتُ هذا الباب نقلاً من كتاب عبد الله بن المعتز، كقول أبي نواس: [المنسرح]

سَخُنْتَ مِنْ شِدَّةِ البُرُودِ حَتَّى صِرْتَ عِنْدِي كَأَنَّكَ النَّارُ
لَا يَعْجَبُ السَّامِعُونَ مِنْ صِفَتِي كَذَلِكَ الثَّلْجُ بَارِدٌ حَارٌ

هذا الشعر مذهب كلامي فلسفي. أما قول إبراهيم بن المهدي: [البيسط]

البرُّ مِنْكَ وَطَاءُ العُدْرِ عِنْدَكَ لِي فِيمَا فَعَلْتَ فَلَمْ تَعْدِلْ وَلَمْ تَلْمِ
وَقَامَ عِلْمُكَ بِي فَاحْتَجَّ عِنْدَكَ لِي مَقَامَ شَاهِدِ عَدْلِ غَيْرِ مَتَّهِمِ

إلا أَنَّ «المذهب الكلامي» أخذ صورته الواضحة عند التبريزي بقوله معلّقاً على

أبيات النابغة الذبياني: [الطويل]

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا لَقَيْتَهُمْ أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ
كَفَعَلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَذْنَبُوا

أي لا تلمني في مدحي آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لو أحسنت إلى قومٍ فشكروا لك ولم تر ذلك ذنباً. وهذه طريقة الجدل، وإنما اتفق له بجودة القريحة وفضل التمييز.

وقال المصري: «المذهب الكلامي عبارة عن احتجاج المتكلم على المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه؛ لأنه مأخوذ من علم الكلام الذي هو عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية، وهو الذي نسبت تسميته إلى الجاحظ؛ وزعم ابن المعتز أنه لا يوجد في الكتاب العزيز وهو محشو منه، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (١). والأهون أدخل في الإمكان، وقد أمكن البدء». وقال مثله ابن حجة الحموي. وعرفه ابن مالك بقوله: «المذهب الكلامي أن تورّد مع الحكم

(١) سورة الروم، آية رقم (٢٧).

رداً لمنكره حجة على طريق المتكلمين أي صحيحة مسلمة الاستلزام. وينقسم إلى منطقي وجلي. فالمنطقي: ما كانت حجته برهاناً يقيني التأليف قطعي الاستلزام. و«المذهب الكلامي الجدلي» ما كانت حجته أمانة ظنية، لا تُفقد إلا الرجحان».

وعلى هذا المنهج سار القزويني وشرّاح تلخيصه. وذكر الحلبي «المذهب الكلامي» بقوله: «وحقيقة هذا النوع احتجاج المتكلم وإبطال ما أورده الخصم».

كما سار على منهج المصري كل من السبكي وجرمانوس فرحات، إلا أن الأخير لم يذكر التقسيم المنطقي ولا القسم الجدلي.

ف«المذهب الكلامي» من أساليب القرآن الكريم وكلام العرب، وقد أوضح الحموي هذه المسألة ورفض ما ذكره ابن المعتز، فقال: «وقيل إن ابن المعتز قال: لا أعلم ذلك في القرآن، أعني المذهب الكلامي؛ وليس عدم علمه مانعاً من علم غيره».

الاحتذاء

الاحتذاء من أخذى إحداءاً بالشيء: علم به وخمته وقدره.

إن حقيقة الاحتذاء هو أن يتبدىء المتكلم بأسلوب فيتلوه آخر على أسلوبه، من غير أن يأخذ منه لفظاً ومعنى، كما احتذى الحريري ببديع الزمان في مقاماته؛ وشاهده قول البحرري: [الكامل]

بَيْضَاءُ إِنْ تَعَلَّلْ بِلَحْظٍ لَا تَهَبْ بَرًّا وَإِنْ تَقْتُلْ بِدَلٍّ لَا تَدِي

ثم احتذاه فقال: [الكامل]

بَيْضَاءُ إِنْ تُبْدِي جَمِيلاً لَا تَعُدْ وَلَيْسَ تَسَمَّ طَلًّا زَهيداً لَا تَنَلْ

وعرّفه أسامة بن منقذ بقوله: «هو أن يكون البيت على صناعة البيت الآخر». ومثّل لذلك بقول سحيم: [الطويل]

فَمَا بَيْضَةُ بَاتِ الظَّلِيمِ يُحْفُهَا وَيَرْفَعُ عَنْهَا جُوجُؤًا مُتَجَافِيَا

ومثّل له أبو هلال العسكري بقول أبي نواس: [مخلع البسيط]

لَا يَنْزِلُ اللَّيْلُ حَيْثُ حَلَّتْ فَدَهْرٌ شَرَابَهَا نَهَارٌ

فأخذناه البُخترِي: [مخلع البسيط]

غَابَ رَجَالُهَا أَوْ أَي لَيْلٍ يَدْجُو عَلَيْنَا وَأَنْتَ بَدْرٌ

الاختِرَاسُ

الاختِرَاسُ من اختَرَسَ مِنْهُ، أَي تَحَرَّزَ، وَتَحَرَّسْتُ من فلانٍ واخْتَرَسْتُ مِنْهُ: تَحَفَّظْتُ مِنْهُ.

وعده ابن رشيقي من تميم المعنى ومبالغة في اللفظ شديدة، وقال: وهو الذي فتق للشعراء هذا الفن وتفنتوا فيه ونوعوه، فجاؤوا بالاختِرَاس وغيره، فقال طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

وسمى الاختِرَاسَ في كتابه «العمدة» «التتميم» وقال: وهو التمام أيضاً، وبعضهم يسمي ضرباً منه «اختِرَاساً واخْتِيَاباً». ثم عرفه بقوله: «ومعنى التتميم أن يحاول الشاعر معنى، فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أوردته وأتى به، إما مبالغة وإما احتياطاً واخْتِرَاساً من التَّقْصِيرِ».

وأشار ابن سنان إلى هذا الفن باسم «التحرز» وقال: «وأما التحرز مما يوجبه الطعن، فإن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يتحرز من ذلك الطعن، كقول طرفة البيت المذكور: «فسقى...» فلو لم يقل غير مفسدها لظن به أنه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للديار ومحو لرسومها». ونهج أكثر البلاغيين منهج ابن سنان في تعريف هذا الفن؛ إلا أنهم سموه «الاختِرَاس». فمنهم: أسامة بن منقذ الذي عرفه بقوله: «هو أن يكون على الشاعر طعن فيحترس منه» وقال المصري: «وهو أن يأتي المتكلم بمعنى يتوجه عليه دخل، فيفطن له، فيأتي بما يخلصه من ذلك». ومثله جرمانوس فرحات. وذكره ابن مالك بقوله: «الاختِرَاس أن يأتي في المدح أو غيره بكلام فتراه مدخولاً بعيد من جهة دلالة منطوقه أو فحواه، فتردده بكلام آخر لتصرفه عن احتمال الخطأ».

وتحدث عنه ابن قيم الجوزية قائلاً: «وهو أن يذكر لفظ ظاهره الدعاء بالخير والنفع، وذلك ما في ضمنه مما يؤهم الشر، فيذكر فيه كلمة تزيل ذلك الوهم وتدفع ذلك الوهن».

ومثل هذه تعريفات أبي حيّان والزرركشي والحموي وابن أبي الإصبع. وسماه مُلْخَصُو
المفتاح وشُرَّاحُهُ « الإطناب بالتكميل » أو « الاختراس » وعرفه القزويني قائلاً: « هو أن يُوتَى
في كلامٍ يُوهم خلاف المقصود ما يدفعه ».

ومنه قول عزّ الدّين الموصليّ: [البسيط]

حُبِّي لَهُ يَتَمَشَّى فِي الْمَفَاصِلِ قُلْ بِالِاخْتِرَاسِ تَمَشِّي الْبُرِّ فِي السَّقَمِ

وكقول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

فَإِنْ أَقِفْ، غَيْرَ مَطْرُودٍ، بِحَجَرَتِهِ لَمْ أُخْتَرَسْ بَعْدَهَا مِنْ كَيْدِ مُخْتَصِمِ

فقوله « غير مطرود » هو الاختراس الذي يليق بمقام المادح؛ وقوله: « لم أخترس »
ورى عنه باسم النوع، و « كيد مختصم » هو الذي زاد محاسنها بهجةً وكمالاً؛ إلا أن بيت
عزّ الدّين لم يتحقق اختراسه في المعنى؛ لأنّ هذا البيت مأخوذٌ من قول أبي نواس في
وصف الخمرة: [المديد]

فَتَمَشَّتْ فِي مَفَاصِلِهِمْ كَتَمَشَّى الْبُرِّ فِي السَّقَمِ

ومنه قول جرمانوس فرحات في هذا الفن: [البسيط]

أَفْدِيكَ مِنْ قَمَرٍ بَدَا مُتَنَزِّهًا عَنْ نَقْصِ مَرْتَبَةٍ وَخَسْفِ ضِيَاءِ
تَعْنُو لَهُ الْأَقْمَارُ وَهِيَ طَوَالِعُ وَيَخْرُ لِأَذْقَانِ إِبْنِ ذُكَايَ

الأُحْجِيَّةُ

الأُحْجِيَّةُ مفرد الأُحْجِي، وقد تقدّمت. والأُحْجِيَّةُ اللَّغْزُ المَعْمَى، وهذا قريبٌ من
التَّورِيَّةِ.

الاخْتِاتَامُ

الاخْتِاتَامُ من اخْتَمَمَ، وهو نقيضُ الافتتاح. وهي في البلاغة أن يختمَ البليغُ كلامه
في أيّ مفصل كان بأحسن الخواتم.

وقد سماه يحيى بن حمزة العلويّ « الاختِاتَامُ » بينما سماه غيره « حُسن الخِتامِ »
أو الخاتمة.

ومن أمثلة ذلك خواتيم السور في القرآن الكريم؛ فإنَّ الله تعالى ختم كلَّ سورة بأحسن ختامٍ وأتمَّها بأعجب إتمام، ختاماً يطابق مقصدها ويؤدِّي معناها من أدعيةٍ أو وعدٍ أو وعيدٍ أو موعظةٍ أو تحميدٍ، وغير ذلك من الخواتيم الرائعة.

ومن ذلك ما قاله أبو تمام يذكر فتح عموريةً ويهنئ المعتمصم بها: [البسيط]

إِنْ كَانَ بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِنْ رَجْمٍ مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مَقْتَضِبٍ
فَيُنِينُ أَيَّامَكَ اللَّاتِي نُصِرْتَ بِهَا وَيَبِينُ أَيَّامَ بَدْرِ أَقْرَبِ النَّسَبِ

وما قاله المتنبي: [البسيط]

قَدْ شَرَّفَ اللَّهُ أَرْضاً أَنْتَ سَاكِنُهَا وَشَرَّفَ النَّاسَ إِذْ سَوَّاكَ إِنْسَانَا

الاختراع

الاختراعُ من اخترع الشيء أي ارتجله.

والاختراعُ كما عرفه ابن رشيقي قائلاً: « خَلَقَ المعاني التي لم يسبق إليها، والإتيان بما لم يكن منها قط. والإبداعُ إتيانُ الشاعرِ بالمعنى المستظرف والذي لم تجرِ العادة بمثله، ثم لزمته هذه التسمية حتى قيل له بديع وإن كثر وتكرر، فصار الاختراعُ للمعنى والإبداعُ للفظ. » ثم قال: « واشتقاقُ الاختراعِ هو من التليين، يُقال: بيت خرع إذا كان ليئناً ... ».

راعتبِرَ القرطاجنيُّ الاختراعَ الغاية في الاستحسان، وقال: « فمراتبُ الشعراءِ فيما يُلْمُون به من المعاني إذا أربعة: اختراعٌ، واستحقاقٌ، وشركةٌ، وسرقةٌ. فالاختراعُ هو الغاية في الاستحسان، والاستحقاقُ تالٍ له، والشركةُ منها ما يساوي الآخر فيه الأول، فهذا لا عيبَ فيه، ومنها ما ينحطُّ فيه الآخر عن الأول، فهذا معيب، والسرقةُ كلها معيبة وإن كان بعضها أشدَّ قبحاً من بعض. »

وأشارَ إليه ابن قِيمِ العجوزيةُ قائلاً: « الاختراعُ هو أن يذكر المؤلفُ معنى لم يسبقُ إليه، واشتقاقه من التليين والتسهيل؛ يقال: نبت خرع، إذا كان ليئناً، فكأنَّ المتكلمَ سهلاً طريقه حتى أخرجه من العدم إلى الوجود. »

ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً

وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿١﴾.

ومثاله في الحديث الشريف قوله ﷺ: «حمي الوطيس» فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بهذا حين قَدَّمَ المسلمون خالد بن الوليد في غزوة مؤتة، حين حمل خالد على العدو. والوطيس هو التنور، فَعَبَّرَ بِشِدَّةِ حَمِيَّةِ وَوَقُودِهِ عَنِ شِدَّةِ الْحَرْبِ وَاتَّقَادِ نَارِهَا. وقد تَكَلَّمَ البلاغيون على هذا الفنِّ في باب «سلامة الاختراع» ولم ينفرد بمثل هذا البحث غير ابن قَيِّم الجوزيَّة تحقيقاً للمصادر المعروفة.

الاختزال

الاختزال هو الحطُّ وَرَدُّ الكثير إلى القليل، واختزل الشيء: كسره واختصره.

الاختزال من أنواع الحذف، وهو أقسام، لأنَّ المحذوف إمَّا كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف أو أكثر. وهذا ما قاله أبو هلال العسكري.

ومن حذف الاسم، حذف المضاف، وهو كثير جداً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾^(١) أي حج أشهر. وقوله تعالى أيضاً: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٢) أي نكاح أُمَّهَاتِكُمْ.

وحذف المضاف إليه مثل قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾^(٣) أي يا ربِّي، وحذف المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ، نَارٌ حَامِيَةٌ﴾^(٤) أي هي نار.

وحذف الموصوف، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾^(٥) أي حُورٌ قَاصِرَات.

وحذف الصِّفة، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ﴾^(٦) أي سالحة.

وحذف المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾^(٧) أي: فضرب فانفلق.

(١) سورة الحج، آية رقم (٧٣).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٩٧).

(٣) سورة النساء، آية رقم (٢٣).

(٤) سورة الأعراف، آية رقم (١٥١).

(٥) سورة الفارعة، الآيات (١٠٩).

(٦) سورة الصافات، آية رقم (٤٨).

(٧) سورة الكهف، آية رقم (٧٣).

(٨) سورة الشعراء، آية رقم (٦٣).

وحذف المعطوف مع العاطف، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾ (١) أي: ومن أنفق بعده.

وحذف المُبدل منه، كقوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ (٢) أي: لما تصفه، والكذب بدل من الهاء.

وحذف الفاعل معنًى، كقوله: ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (٣) أي دعائه بالخير.

وحذف المفعول، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾ (٤) أي: إنها. وحذف الحال، كقوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ﴾ (٥) أي قائلين.

وحذف المُنادى، كقوله تعالى في قراءة البعض: ﴿أَلَا يَا أَسْجُدُوا﴾ (٦) أي: بنا هنولاء اسجدوا. وهذا هو إيجاز الحذف عند البلاغيين.

أما السيوطي فقد أقام له مرادفاً وسماه «الاختزال» وفصل القول فيه تفصيلاً، وجاء بأمثله من كتاب الله وحده.

وهذا الفن عند السجلماسي أحد أنواع المفاضلة، وهو: «قَوْلُ مُرَكَّبٍ مِنْ أَجْزَاءٍ فِيهِ مُشْتَمِلَةٌ بِجُمْلَتِهَا عَلَى مَظْمُونٍ تَنْقُصُ عَنْهُ بِطَرَحٍ جِزْءٌ مِنْهَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُصْرَحَ بِهِ» وهو نوعان: «الاصطلاح» و«الحذف».

والحذف يكون في العائد، ويقع في أربعة أبواب:
الأول: الصلة، كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا؟﴾ (٧).

(١) سورة الحديد، آية رقم (١٠).

(٢) سورة النحل، آية رقم (١١٦).

(٣) سورة فصلت، آية رقم (٤٩).

(٤) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٢).

(٥) سورة الرعد، الآيتان (٢٣ و٢٤).

(٦) سورة النمل، آية رقم (٢٥) في المصحف ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ وما ذكره السيوطي في معترك ج ١، ص ٣٢٦ إحدى القراءات.

(٧) سورة الفرقان، آية رقم (٤١).

الثاني : الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ ﴾ (١) أي فيه .
 الثالث : الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (٢) أي وعده .
 الرابع : الحال وحذف مخصوص نعم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ (٣) أي أيوب .

ومنه حذف الموصول ، كقوله : ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ (٤) أي والذي أنزل إليكم ، لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا ، ولهذا أعيدت « ما » في قوله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٥) .

وأشار إلى الحذف ابن حجة الحموي ، بقوله : « هو عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء أو جميع الحروف المهملة ، بشرط عدم التكلف والتعسف ، وهذا هو الغاية » .

ومنه قوله في بديعته ، حيث حذف منه الأحرف التي تنقطع من تحت ، وهو الذي نظمه قاتلاً في مطلع البديعية : [البسيط]

تَمَكِّنُ سَقْمِي بَدَا مِنْ خَيْفَةٍ حَصَلَتْ أَلَكِنْ مَدَائِحُهُ قَدْ أُبْسِرَاتِ سَقْمِي
 وبيت الحذف :

وَقَدْ أُمِنْتُ وَزَالَ الْخَوْفُ مُنْحَذِفًا نَحْوَ الْعُدُوِّ وَلَمْ أُحْقِرْ وَلَمْ أُضْمِرْ

ومنه قول الحلبي الذي بنى بيت بديعته في باب الحذف على العاطل : [البسيط]

أَلِ الرَّسُولِ مَحَلَّ الْعِلْمِ مَا حَكَمُوا لِئَلَّا وَعُدُّوا أَعْدَلَ الْأُمَمِ

وكقول عز الدين الموصلي : [البسيط]

أُرُومٌ إِسْقَاطَ ذَنْبِي بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ صِدِّيقِهِ الْعِلْمِ

-
- (١) سورة البقرة ، آية رقم (٤٨) .
 (٢) سورة النساء ، آية رقم (٩٥) .
 (٣) سورة ص ، آية رقم (٤٤) .
 (٤) سورة العنكبوت ، آية رقم (٤٦) .
 (٥) سورة التوبة ، آية رقم (٦) .

الاختصارُ

الاختصارُ هو الإيجاز واللّمة الدّالة، وهو من أبرز أساليب العرب. وقد قنن البلاغيون والعلماء أسلوب التعبير تبعاً للموضوع، فعرف ابن منقذ الاختصار في معرض حديثه عن الإسهاب والإطناب والاختصار والاقتصار، قال: اعلم أنّ كلّ واحدٍ من هذه الأقسام له موضع يأتي فيه فيحمد، فإن أتى في غيره، لم يُحمد. فإن كان في التّرعيب والتّرهيب والاضطّلاح بين العشائر والاعتذار والإنذار إلى الأعداء والعساكر وما أشبه ذلك، فيستحبّ فيه التّطويل والشّرح، وأمّا غير ذلك فيستحبّ فيه الاختصار والاقتصار؛ كقول بعضهم في مدح خطيب: [المتقارب]

إِذَا هُوَ أَطْنَبَ فِي خُطْبَةٍ قَضَى لِلْمُطِيلِ عَلَى الْمُقْصِرِ
وَإِنْ هُوَ أَوْجَزَ فِي خُطْبَةٍ قَضَى لِلْمُقِلِّ عَلَى الْمُكْثِرِ

ومدحت العرب التّطويل والتّقصير، فقال الشّاعر: [البسيط]

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطَّوَالَ وَنَارَةً وَحِي الْمَلَاخِظِ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ

وأشار السيوطي إلى الاختصار بقوله: « الإيجازُ والاختصارُ بمعنى واحد »، كما يؤخذ من « المفتاح » وصرّح به الخطيب.

وقال بعضهم: « الاختصارُ خاصٌ بحذفِ الجملِ فقط، بخلاف الإيجاز ».

وقال الخليل: « لا يُختصرُ الكتابُ ليُحفظ، ويُبسّطَ ليُفهم ».

ومن هذا النوع أنشد بعضهم: [الطويل]

صَمُوتٌ إِذَا مَا الصَّمْتُ زَيْنُ أَهْلَهُ وَفَتَاقُ أَبْكَارِ الْكَلَامِ الْمُحَبَّرِ

والإيجاز، في الحقيقة، قد يكون بحذف الكلمة أو الجملة أو الجمل، وهو ما سمّوه « إيجاز الحذف ».

الاختصاصُ

الاختصاصُ من اختصّ فلان بالأمر وتخصّص به: إذا انفرد.

الاختصاصُ عند علماء الأصول هو التّخصيصُ. وقد اختلفت فيه عبارات أهل العلم،

فمنهم من قال: « هو إخراجُ صورة من حكم كان يقتضيها الخطاب به لولا التّخصيص ».

والاختصاصُ شبيه بالنسخ من حيث اشتراكهما في اللبس، ومن حيث أن كل واحدٍ منهما يقتضي اختصاص الحكم ببعض ما تناوله اللفظ.

وقد فرّق ابن قيم الجوزية بينهما من وجوه خمسة؛ ثم قال: « والتخصيص يُسميه أرباب علم البيان الاختصاص عندهم، ولا يحسن إلا أن يكون اختصاص الشيء بمعنى ظاهر، مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾^(١) اختصاصها دون سائر النجوم لأنها عُبِدت، وقيل: إن النجوم تقطع السماء طولاً، وهي تقطعها عرضاً . . . ».

ومثال التخصيص قول الخنساء في أخيها صخر: [الوافر]

يُذَكِّرُنِي طُلُوعَ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ

خصصت الخنساء « طلوع الشمس، وغروبها » لأن طلوع الشمس يذكرها بغارته على أعدائه، وغروبها يذكرها بقراه ضيفانه، فاخصّصت لهذين الوقتين من بين سائر الأوقات لهذين المعنيين.

وعبارات التخصيص ثلاث:

الأولى: « إنما جاءني عمرو ». فيفهم تخصيص المجيء، أو تخصيص مجيء معين ظنه المخاطب مخصوصاً بغيره أو مشاركاً غيره فيه.

الثانية: « جاءني سمير لا زيد ». أفاد هنا إثبات المجيء لسفير على دفتين، إثباته لسفير ونفيه عن غيره.

الثالثة: « ما جاءني إلا عصام ». أفاد هنا نفي التشريك، ولهذا لا يصح القول: « ما زيد إلا قائم لا قاعد » لأنك بقولك: « إلا قائم » نفيت عنه كل صفة تنافي القيام. ويصح القول: « إنما رياض قائم لا قاعد » فإن صيغة « إنما » موضوعة للتخصيص.

ومثله قوله تعالى حكاية عن عيسى - عليه السلام -: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾^(٢) ليس المعنى: إني لم أزد على ما أمرتني به أن أقوله شيئاً، ولكن المعنى: إني لم أذع ما أمرتني به أن أقوله شيئاً؛ ولم يذكر ما يخالفه.

(١) سورة النجم، آية رقم (٤٩).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٧).

وحكم « غير » إذا وقع موقع « إلا » حكم « إلا »، وأما « إنما » فالاختصاص فيها يقع مع المتأخر، فإذا قلت: « إنما ضربَ عمرًا زيدٌ » فالاختصاص في الضارب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (١) فالاختصاص العلماء.

وقد يجمع مع غير حرف النفي؛ إِمَّا متأخراً كقولهم: « إنما جاءني عصامٌ لا سميرٌ »، وإِمَّا متقدماً كقولهم: « ما جاءني هاني وإِنَّمَا جاءني بشارٌ » فهناك لو لم تدخل « إنما » كان الكلام مع مَنْ ظنَّ أيهما جاءك، وإن دخلها كان الكلام مع من خلط في الجائي.

الاختلاس

الْحَلْسُ: الأخذُ في نهره ومخاتلة، وخلصتُ الشيء، واختلستُهُ: سلَبْتُهُ.
ذكر القاضي الجرجاني أنواع السرقات، فقال: « وَلَسْتُ تُعَدُّ من جهابذة الكلام ونُقَادِ الشُّعْرِ حَتَّى تُمَيِّزَ بين أوصافه وأقسامه وتحيط علماً برتبه ومنزله، فتفصل بين السرق والغصب وبين الإغارة والاختلاس ». دون أن يذكر الفرق بين الإغارة والاختلاس. وأشار ابن رشيق القيرواني إلى الاختلاس دون أن يحدده، مستغنياً بذكر الشواهد الشعرية. ومنها قول أبي نواس: [الكامل]

مَلِكٌ تَصَوَّرَ فِي الْقُلُوبِ مِثْلَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَخُلْ مِنْهُ مَكَانٌ

اختلسه من قول كثير: [الطويل]

أُرِيدُ لِأَنسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

ومنه قول عبد الله بن مصعب: [الوافر]

كَأَنَّكَ كُنْتَ مُحْتَكَمَا عَلَيْهِمْ تَخَيَّرُ فِي الْأَبْوَةِ مَا تَشَاءُ

اختلسه من قول أبي نواس في البيت الأول: [المديد]

خُلِّيتُ وَالْحُسْنَ تَأْخُذُهُ تَنْتَقِي مِنْهُ وَتَنْتَجِبُ

فَاكْتَبَتْ مِنْهُ طَرَائِفُهُ ثُمَّ زَادَتْ فَضْلَ مَا تَهَبُ

غير أنه حدَّد الإغارة بقوله: « الإغارة أن يصنع الشاعر بيتاً ويخترع معنى مليحاً

(١) سورة فاطر، آية رقم (٢٨).

فيتناوله من هو أعظمُ منه ذكراً وأبعد صوتاً فيروى له دون قائله، كقول جرير: [الكامل]

إِنَّ الَّذِينَ غَدَاوَا بِلُبِّكَ غَادَرُوا وَشَدَا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا
غَيْضُنْ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنْ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَىٰ وَلَقِينَا؟

فهذان البيتان للمعلوط السعدي، أغارَ عليهما جرير بإجماع الرواة. ومعنى هذا أن الاختلاس هو التأثير، أما الإغارة فهي السلب والادعاء.

اِخْتِلَافُ صِيغِ الْأَلْفَاظِ وَاتِّفَاقُهَا

الاختلاف من خَلَفَ ضِدَّ تَوَافَقَ وَاتَّفَقَ.

وحقيقة هذا النوع البلاغي عدّه ابن الأثير النوع السادس من الصناعة اللفظية « الألفاظ المركبة »، قائلاً: « وهو من هذه الصناعة بمنزلة عليّة ومكانة شريفة، وجُلُّ الألفاظ منوطة به، ولقد وجدت جماعةً من مدّعي فنّ الصناعة وفاوضتهم وفاوضوني وسألتهم وسألوني، فما وجدت أحداً منهم تيقن معرفة هذا الموضوع كما ينبغي، وقد استخرجت فيه أشياء لم أسبق إليها ».

وعلى هذا فإنّ الألفاظ إذا نقلت من هيئة إلى هيئة، انتقل قبورها فصار حسناً وحسنها فصار قبيحاً، مثلاً: لفظة « خَوْدٌ » فإنّها المرأة الناعمة، فإذا نقلت إلى صيغة الفعل قيل: « خَوْدٌ » ومعناها أسرع. فهي على صيغة الاسم جميلة رائعة، وليست حسنة إذا جاءت فعلاً؛ كقول أبي تمام: [الكامل]

وَإِلَىٰ بَنِي عَبْدِ الْكَرِيمِ تَوَاهَقَتْ رَتَكُ النَّعَامِ رَأَى الظَّلَامَ فَخَوْدًا

وقد تكون اللفظة حسنة وهي مفردة، ولكنها تفقد ذلك الحسن حينما تشي، ومن ذلك « الأخدع » التي جاءت حسنة رائعة في قول الشاعر: [الطويل]

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّىٰ وَجَدْتَنِي وَجَعْتُ مِنَ الإِضْغَاءِ لَيْتًا وَأُخْدَعًا

وجاءت ثقيلة مستكرهة، لأنها مثناة، في قول أبي تمام: [مجزوء البسيط]

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أُخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرَقِكَ

ومن الألفاظ ما لا يحسن إلا بصيغة الجمع، كلفظة « اللب » أي العقل، فإنها وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة وهي مجموعة ولم ترد مفردة، كقوله تعالى: ﴿ لِيَتَذَكَّرَ

أولوا الألباب ﴿١﴾ وقوله أيضاً: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (٢).

ومنها العكس، لا يحسن إلا في الأفراد، كلفظة « الطيف » التي تفقد جمالها حينما تجمع فيقال: طيوف.

ولقد رأيت فيما رأى ابن الأثير في هذا الفن، إذ قال: وَأَمَّا فَعَلَ وَأَفْعَوْلَ، فَإِنَّا نقول: أَعْشَبَ المكان، فإذا كَثُرَ عَشْبُهُ قلنا: اعْشَوْسَبَ. فلفظة « أَفْعَوْلَ » للتكثير، على أنني استقرت هذه اللفظة في كثير من الألفاظ فوجدتها عذبة طيبة على تكرار حروفها كقولنا: اعْشَوْسَبَ المكان، واعْرُورَوت العين، واحْلَوْلَى الطعام وأشباهاها. وأما « فَعَلَّة » نحو هُمَزَة وَلُمَزَة وَجُثْمَة وَنُومَة وَلُكْنَة وَلُحْنَة وأشباه ذلك، فالغالب على هذه اللفظة أن تكون حسنة، وهذا أخذته بالاستقراء، وفي اللغة مواضع كثيرة لا يمكن استقضاؤها. فانظر إلى ما يفعله اختلاف الصيغة بالألفاظ، وعليك أن تتفقد أمثال هذه المواضع لتعلم كيف تضع يدك في استعمالها، فكثيراً ما يقع فحول الشعراء والخطباء في مثلها. ومؤلف الكلام من كاتب وشاعر إذا مرّت به ألفاظ عرضها على ذوقه الصحيح؛ فما يجد الحسن منها موحداً وحده، وما يجد الحسن منها مجموعاً جمعه، وكذلك يجري الحكم فيما سوى ذلك من الألفاظ. والحقيقة أن للصيغ أثراً في الحسن والقبح، ولكن الذوق والثقافة والممارسة هي التي تضع الحقيقة أمام المتذوقين.

اِخْتِلَافُ صِيغِ الْكَلَامِ

إنّ الأديبَ البليغَ يعمدُ إلى صيغٍ متنوّعةٍ من فنون الكلام لئلاّ يتكرّر فيثقل وينفر منه السّامع.

وانطلاقاً من هذا الفنّ قال التّوحيّ: وإذا تكرر واختلف المعنى وكان في الكلام دليل على معنى كل واحد من المتكررين، فهو التّجنيس، وهو ممّا يُستحسن ولا يُتجنّب، فإن لم يكن في الكلام ما يفي بتبيين المعنيين وإلحاق كلّ واحد منهما بلفظه، فذلك ممّا ينبغي أن يتجنّب ولا يُؤتى لكونه مخللاً بالبيان. فاجتناب هذا النوع من قواعد علم البيان، واجتناب الأوّل من باب البديع الذي هو من محاسن الألفاظ.

(١) سورة ص، آية رقم (٢٩).

(٢) سورة الزمر، آية رقم (٢١).

مثال ذلك من الأوّل قول إبراهيم بن سيّار للفضل بن الرّبيع : [الكامل]
هَيْبِي أَسَأْتُ وَمَا أَسَأْتُ وَمَا أَسَأْتُ تُ أَقِرُّ كَيْ يَزْدَادَ طَوْلُكَ طُولاً

ومثال الثّاني وهو مبين في الكلام بقول الشّاعر: [الطويل]

لَعَمْرِي لَقَبْتُ حَبَبْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَإِنْ لَمْ تَدِرْ ذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحَجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ

فلو اقتصر على البيت الأوّل لكان معيياً لاحتماله القصير.

ومن الشعر القبيح قول كشاجم في المديح : [السريع]

عَمْرَتُهُ بِفَتْيَةٍ صَبَاحٍ سُمِحَ بِأَعْرَاضِهِمْ شِحَاحٍ

فقوله « بأعراضهم » يجوز أن تتعلّق الباء بلفظة « سمح » فيكون هجواً لتعلّقها بها،
وجوز أن تتعلّق بلفظة « شحاح » فيكون مدحاً، فهو مُلبسٌ بين المدح والهجو، وليس في
البيت ما يُعيّن أحدهما.

الْأَخْذُ

الْأَخْذُ مِنْ فِعْلِ أَخَذَ أَخْذًا شَيْئًا : تَنَاوَلَهُ وَأَمْسَكَهُ وَسَارَ سِيرَتَهُ.

أشار يحيى بن حمزة العلوي في « الطراز » إلى الأخذ دون أن يعرفه؛ ولكنه مثل له
بقول جرير: [الطويل]

غَرَائِبُ الْأَفِّ إِذَا حَانَ وَرْدُهَا أَخَذَنْ طَرِيقًا لِلْقَصَائِدِ مُعَلِّمًا
فَأَخَذَهُ أَبُو تَمَّامٍ وَزَادَ عَلَيْهِ زِيَادَةً بَدِيعَةً فَأَعْجَبَ كُلَّ الْإِعْجَابِ :

غَرَائِبُ لَأَقْتُ فِي فَنَائِكَ أَنْسَهَا مِنْ الْمَجْدِ فَهِيَ الْآنَ غَيْرُ غَرَائِبٍ
فحاصل كلام جرير أن قصائده لا يماثلهنّ غيرهنّ، فإنهنّ مفردات عن أشكالهنّ،
وحاصل كلام أبي تَمَّامٍ أنَّ لهنّ أمثالاً صادفنها فأنسنَ إليها. فكلاهما قد أورد الغرائب في
شعره، غير أن أبا تَمَّامٍ زاد عليه بأن قرنهما بذكر الممدوح فلهذا كانت لائقة حسنة.

وكقول الحكمي أيضاً: [الكامل]

وَلَقَدْ قَتَلْتَسْكَ بِالْهَجَاءِ فَلَمْ تَمُتْ إِنَّ الْكِلَابَ طَوِيلَةَ الْأَعْمَارِ

مَا زَالَ يَبْحُنِي لِيَشْرَفَ جَاهِدًا كَالْكَلْبِ يَبْحُ كَامِلَ الْأَقْمَارِ

أَخَذَهُ ابْنُ ظَاهِرٍ فَقَالَ: [المنسرح]

وَقَدْ قَتَلْتُكَ بِالْهَجَاءِ وَلَكِنَّكَ كَلْبٌ مُعَنْفٌ ذَنْبُهُ

فقد جمع بين قبيحين: قبح السرقة أو الأخذ، وضعف العبارة، من حيث أنه ذكر تعنف الذنب، وهو غير دال على طول العمر.

إِخْرَاجُ الْكَلَامِ مَخْرَجَ الشُّكِّ

إخراج الشيء: إبرازه واستنباطه.

جعل الزركشي لإخراج الكلام مخرج الشك باباً خاصاً، وقال: «إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة، لضرب من المسامحة وحسم العناد».

كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١) وهو يعلم أنه على الهدى وأنهم على الضلال، لكنه أخرج الكلام مخرج الشك تغاضياً ومسامحة، ولا شك عنده ولا ارتياب.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾^(٢).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾^(٣) أوردته على طريق الاستفهام، والمعنى: هل يتوقع منكم إن توليتم أمور الناس وتأمروا عليهم لما تبين لكم من المشاهد ولاح منكم في المخاليل، أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم تهالكاً على الدنيا.

وإنما أورد الكلام في الآية على طريق سوق غير المعلوم سياق غيره، ليؤدبهم التأمل في التوقع ممن يتصف بذلك إلى ما يجب أن يكون مسبباً عنه من أولئك الذين أصمهم الله وأعمى أبصارهم، فيلزمهم به على اللفظ وجه إبقاء عليهم من أن يفاجئهم به وتأليفاً لقلوبهم، ولذلك التفت عن الخطاب إلى الغيبة تفادياً عن مواجهتهم بذلك.

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة الزخرف، آية رقم (٨١).

(٣) سورة محمد، آية رقم (٢٢).

وقد يخرج الواجب في صورة الممكن كقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (١).

ويخرج الإطلاق في صورة التقييد كقوله: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (٢).

الإِخْلَالُ

الإِخْلَالُ من أَخْلَلَ بالشَّيْءِ أَي: أَجْحَفَ. وَأَخْلَلَ بِالْمَكَانِ: غَابَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ.

والإِخْلَالُ من عيوب ائْتِلَافِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَقَدْ عَرَّفَهُ قُدَامَةُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَتْرَكَ مِنَ اللَّفْظِ مَا يَتِمُّ بِهِ الْمَعْنَى» وَمِنْ عيوب ائْتِلَافِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَيْضًا: «أَنْ يَزِيدَ فِي اللَّفْظِ مَا يَفْسُدُ بِهِ الْمَعْنَى».

ومن الأوَّل قول الحارث بن حلزة: [مجزوء الرجز]

وَأَلْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلًّا لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا
والمقصود من قوله: «والعيشُ خيرٌ في ظلال النَّوْكِ من العيشِ بكَدٍّ في ظلال العقل» فترك شيئاً كثيراً.

ومثال الشاهد الثاني قول بعضهم: [الطويل]

فَمَا نَطْفَةٌ مِنْ مَاءٍ نَحْضُ غُدْيَةٍ تَمْتَعُ مِنْ أَيْدِي الرِّقَاةِ تَرُومُهَا
بِأَطْيَبِ مِنْ فِيهَا لَوْ أَنَّكَ ذُقْتَهُ إِذَا لَيْلَةٌ أُسْجَتْ وَغَارَتْ نُجُومُهَا

وقد سُمِّيَ البَغْدَادِيُّ هَذَا النُّوعَ: «الإِخْلَالُ بِالْإِفَادَةِ».

أَدَاةُ التَّشْبِيهِ

الأداة جمع أذوات: الآلة، يقال أداة التعبير في اللغة وأداة التشبيه في اللفظة التي تدلُّ على المماثلة والمشاركة.

وقد اعتبر القدماء أداة التشبيه أساساً في إظهار صور التشبيه، فقال سيويه عن الكاف

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٧٩).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (٤٠).

إنَّها «تجِيءُ للتَّشْبِيهِ». ومثله قال المبرِّد: أَمَّا السَّكَاكِيُّ فسمَّاهَا «كَلِمَةَ التَّشْبِيهِ». غير أنَّ القزويني وشرَّاح نلخيصة سمَّوها «أداة التَّشْبِيهِ». وعلى هذا المنهج سار المتأخرون. وأداة التَّشْبِيهِ ثلاثة أنواع:

الأوَّل: أسماء، ومنها: مثل، وشبه، وشبيه، ومثيل.
 الثَّاني: أفعال، ومنها: حسب، وطن، وخال، ويشبه، وتشابه، ويضارع.
 الثَّالث: حرفان وهما: كأنَّ، والكاف.

وقد تُحذف الأداة فيُسمى التَّشْبِيهِ مؤكِّداً كقول المتنبِّي: [الوافر]

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ غُصْنَ بَسَانٍ وَفَاحَتْ عَنبَرًا وَرَنْتَ غَزَالًا

وإذا ذكرت أداة التَّشْبِيهِ سُمِّيَ التَّشْبِيهِ مُرْسَلًا، كقول المتنبِّي: [الكامل]

كالبدرِ من حيث التفت رأيتُه يُهْدِي إلى عينيكَ نوراً تُساقِبَا
 كالشمسِ في كيد السماءِ وضوؤها يَغْشَى البلادَ مشارِقاً ومغارِيسَا
 كالبحرِ يقدِّفُ للقريبِ جواهرًا جُوداً وَيَبْعَثُ للبعيدِ سحائبَا

والأوَّل عند البلاغيين أبلغ لأنَّ الأداة محذوفة.

الإِدْمَاجُ

الإِدْمَاجُ: اللَّفُّ، يُقَالُ: أَدْمَجَ الحِجْلُ أَي: أَجَادَ فتله، ودمَجَ الشيء إذا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ وَاسْتَرَ فِيهِ. فالإِدْمَاجُ: إِدْخَالُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ. وعَرَّفَه أبو هلال العسكري بقوله: «هو أن يتضمَّن الكلامَ معنيين: معنى مصرَّح به، ومعنى كالمُشار إليه». وسمَّاه «المضاعفة» ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾^(١) فالمعنى المصرَّح به في الكلام أنه لا يقدر أن يهدي من عمي عن الآيات وصمَّ عن الكلام البيِّنات، بمعنى أنه صرف قلبه عنها فلم ينتفع بسماعها ورؤيتها.

والمعنى المُشار إليه، أنه فضَّل السَّمْعَ على البصر؛ لأنه جعل مع الصَّمِّ فِقْدَانَ العقل، ومع العمى فِقْدَانَ النَّظَرَ فقط.

(١) سورة يونس، الآيتان (٤٢ و٤٣).

ومنه قول الأخطل: [البسيط]

قَوْمٌ إِذَا اسْتَبِيحَ الْأَضْيَافُ كَلْبُهُمْ قَالُوا لِأُمَّهِمْ بُولِي عَلَى النَّارِ
فأخبر عن إطفاء النار إعلاناً به على بخلهم، وأشار إلى مهانتهم ومهانة أمهم عندهم.

وقد عقد البلاغيون باباً باسم « الإدماج » وعده ابن رشيق من الاستطراد، وقال: ومن
الاستطراد نوع يُسمى الإدماج، ومنه قول عبيد الله بن طاهر لعبد الله بن سليمان بن وهب
حين وَرَرَ للمعتضد فأدمج رقة حاله مع دعائه لهم: [الطويل]

أبَى الدَّهْرُ مِنْ إِسْعَافِنَا فِي نَفْسِنَا وَأَسْعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ
فَقَلْتُ لَهُ: نَعْمَاكَ فِيهِمْ أَتَمَّهَا وَدَعَّ أَمْرَنَا؛ إِنَّ الْمَهْمَ الْمَقْدَمُ

وعقد له ابن منقذ باباً مستقلاً سَمَّاهُ باب « التعليق والإدماج » وعرفه بقوله: « إِنَّ صِيغَةَ
ذَلِكَ هُوَ أَنْ تَعْلُقَ مَدْحًا بِمَدْحٍ، وَهَجْوًا بِهَجْوٍ، وَمَعْنَى بِمَعْنَى ». ومثله بقول المتنبي
[الطويل]:

إِلَى كَمْ تَرِدُ الرُّسُلَ فِيمَا أَتَوَا بِهِ كَأَنَّهُمْ فِيمَا وَهَبَتْ مُلَامُ

وأضاف: « أَنْ يَتَخَيَّلَ الْكَاتِبُ فِي بِلَاغَتِهِ أَنْ يَقْصِدَ شَيْئًا وَيَلْفَ مَعَهُ غَيْرَهُ ». بينما
ابن أبي الإصبع فرَّق بين هذين الفنَّين، فقال: « والفرق بين التعليق والإدماج، أَنَّ التَّعْلِيْقَ
يَصْرَحُ فِيهِ بِالْمَعْنِيْنَ الْمَقْصُودِيْنَ عَلَى شِدَّةِ اتِّحَادِهِمَا، وَالْإِدْمَاجَ يَصْرَحُ فِيهِ بِمَعْنَى
غَيْرِ مَقْصُودٍ قَدْ أَدْمَجَ فِيهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ ». وعَرَّفَ الإِدْمَاجَ بِقَوْلِهِ: « هُوَ أَنْ يَدْمَجَ الْمُتَكَلِّمُ
غَرَضًا لَهُ فِي ضَمْنِ مَعْنَى قَدْ نَحَاهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْنَايِ، لِيُوهِمَ السَّمَاعُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَإِنَّمَا
عَرَضَ فِي كَلَامِهِ لِتَمَتَّةِ مَعْنَاهُ الَّذِي قَصِدَ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى
وَالْآخِرَةِ ﴾ (١) فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَدْمَجَ فِيهَا الْمَبَالِغَةَ فِي الْحَمْدِ ضَمْنَ الْمَطَابَقَةِ، إِذْ أَفْرَدَ نَفْسَهُ -
سُبْحَانَهُ - بِالْحَمْدِ، حَيْثُ لَا يُحْمَدُ سِوَاهُ ».

ومنه قول أحدهم: [الطويل]

رَأَى النَّاسُ فَوْقَ الْمَجْدِ مِقْدَارَ مَجْدِكُمْ فَقَدْ سَأَلُوكُمْ فَوْقَ مَا كَانَ يُسْأَلُ
وَقَصَّرَ عَنِ مَسْعَاتِكُمْ كُلِّ آخِرٍ وَمَا فَاتَكُمْ فِيمَا تَقَدَّمُ أَوْلُ

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٠).

وَمَا لِي حَقٌّ وَاجِبٌ غَيْرَ أَنِّي إِلَيْكُمْ بِكُمْ فِي حَاجَتِي أَتَوَسَّلُ
بَلَّغْتُ الَّذِي قَدْ كُنْتُ أَمَلْتُ فِيكُمْ وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَبْلُغْ بِكُمْ مَا أُؤَمِّلُ

وقد قسمه ابن مالك قسمين :

الأول: يتضمَّن التصريح بمعنى من فن كغاية عن معنى من فن آخر. ومنه قول
ابن نباتة السَّعْدِيَّ: [الطويل]

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ فَمَنْ لِي بِخَلِّ أُوْدِعَ الْحَامَّ عِنْدَهُ
فأدمج الفخر في الغزل.

الثاني: أن يقصد المتكلم إلى نوع من البديع فيجيء في ضمنه بنوع آخر، كقول
بعض الأندلسيين: [الوافر]

أَرْضَى أَنْ تُصَاحِبَنِي بَغِيضاً مُجَامَلَةً وَتَحْمِلَنِي ثَقِيلاً
وَحَقُّكَ لَا رَضِيَتْ بِذَا لِأَنِّي جَعَلْتُ وَحَقُّكَ الْقَسَمَ الْجَلِيلاً

البيت الثاني المقصود، لأنه أدمج فيه الغزل في العتاب من الفنون والمبالغة في القسم
من البديع.

ونهج المتأخرون على هذا التحديد والتقسيم وقالوا: إنَّ الإدماج أعمُّ من الاستبعا
لأنه تضمين كلام سبق لمعنى معنى آخر، كقول المتنبِّي: [الوافر]

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الدُّنُوبَا
فقد ضمن « وصف الليل بالطول » الشكاية من الدهر.

الإذالة

راجع التذييل.

الارتضاح

الارتضاح قيل إنها لكنته رومية أو حبشية أو فارسية، وكان عبد بني الحسحاس يرتضخ
لكنته حبشية، وقال يوماً: « ما سَعَرْتُ » يريد ما سَعَرْتُ، حيث قلب الشين سيناً. وكان
عبيد الله بن زياد يرتضخ لكنته فارسية فقال يوماً: « أَهْرُورِيُّ مِنْذُ الْيَوْمِ »، يريد: أَحْرُورِيُّ،
حيث قلب الحاء هاء. ومنه قول المهلب بن أبي صفرة: [الطويل]

فَتَى زاده السُّلْطَان فِي الْمَدْح رَغْبَةً إِذَا غَيَّرَ السُّلْطَانُ كُلَّ خَلِيلِ
يُرِيدُ « السُّلْطَان » وَذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ التَّاءِ وَالطَّاءِ نَسْبًا؛ فَلِذَلِكَ قَلْبَهَا تَاءٌ لِأَنَّ التَّاءَ مِنْ مَخْرَجِ
الطَّاءِ، فَقَالَ: « السُّلْطَان ».

الارتفادُ

الارتفادُ الكسْبُ، يُقَالُ: ارْتَفَدَ الْمَالُ اكْتَسَبَهُ.
أشار ابن رشيْق القيرَوَانِي إِلَى الارتفاد فِي بَابِ « الْحَشْوِ وَفُضُولِ الْكَلَامِ ».

وقال ابن رشيْق معلقاً على قول الشَّاعر: [الطويل]

وَلَوْ قُبِلْتُ فِي حَادِثِ الدَّهْرِ فِدْيَةً لَقُلْنَا عَلَى التَّحْقِيقِ نَحْنُ فِدَاؤُهُ

فقوله « على التَّحْقِيقِ » حشو مليح فيه زيادة فائدة. وسماه بعض العلماء ارتفاداً، ومثَّلَ
له بقول قيس بن الخطيم: [الخفيف]

وَقَضَى اللَّهُ حِينَ صَوَّرَهَا الْخَا لِسُّ أَنْ لَا يَكُنَّهَا سَدْفُ

والارتفادُ هو قول الشاعر « صَوَّرَهَا الْخَالِقُ » لِأَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ تَقَدَّمَ.

الارتقاءُ

الارتقاء: هو الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد، يقال: لا أبالي بالوزير
ولا بالسُّلْطَانِ.

الإردافُ

الإرداف من أَرْدَفَ، يُقَالُ: أَرْدَفَهُ: أَي حَمَلَهُ خَلْفَهُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، فَهُوَ رَدِيفٌ
وَرْدِفٌ.

بحث المتقدمون كابن قتيبة وابن المعتز عن هذا النوع « الإرداف » فِي بَابِ « الْكِنَايَةِ
والتَّعْرِيفِ » ومثَّلوا له بقول علي رضي الله عنه لعقيل ومعه كبش له: أَحَدُ الثَّلَاثَةِ أَحْمَقُ؛
فقال عقيل: أَمَّا أَنَا وَكِبْشِي فَعَاقِلَانِ. إِلَّا أَنَّ قُدَامَةَ فُرْعَةَ مِنْ بَابِ اتِّتْلَافِ اللَّفْظِ مَعَ الْمَعْنَى،

وسمّاه هذه التسمية، وقال عنه: « هو أن يُريدَ الشاعرُ دلالةً على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدالّ على ذلك المعنى، بل بلفظ يدلُّ على معنى هو ردّفه وتابع له، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع ».

ولكنّ البلاغيين نهجوا منهج قدامة، فعرفه العسكري بقوله: « الإرداف والتّوابع أن يُريدَ المتكلمُ الدّلالة على معنى، فيترك اللفظ الدالّ عليه الخاص به ويأتي بلفظ هو ردّفه وتابع له، فيجعله عبارةً عن المعنى الذي أراده » ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ ﴾^(١) وقصور الطرف في الأصل موضوعه العفاف على جهة التّوابع والإرداف؛ وذلك أن المرأة إذا عفت قصرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطّرف ردفاً للعفاف والعفاف ردفاً وتابعا لقصور الطّرف. أمّا ابن رشيق القيرواني فقد سمّاه « التّتبّع »، وقال: « ومن أنواع الإشارة التّتبّع، وقوم يُسمّونه التّجاوز وهو أن يُريدَ الشاعرُ ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه ».

ومن أوّل الشعراء تمثيلاً لذلك امرؤ القيس يصف امرأة: [الطويل]

وتُضحّي فتيّت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

فقوله: « تُضحّي فتيّت المسك » تتبّع، وقوله « نؤوم الضحى » تتبّع ثانٍ، وقوله: « لم تنتطق عن تفضل » تتبّع ثالث؛ لأنه أراد أن يصفها بالنعمة وقلّة الامتهان في الخدمة وأنها شريفة مكفّية المؤونة، فجاء بما يتبع الصّفة ويدلُّ عليها أفضل دلالة.

غير أن ابن سنان سمّاه « الإرداف والتّتبّع » وقال: « ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تُراد الدّلالة على المعنى، فلا يُستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللّغة بل يُؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، وهذا يُسمّى الإرداف والتّتبّع؛ لأنه يُؤتى فيه بلفظ هو ردّف اللفظ المخصوص لذلك المعنى وتابعه ».

وكذلك التبريزي سمّاه « الإرداف » وقال: « هو أن يُريدَ الشاعرُ دلالةً على معنى فلا يأتي باللفظ الدالّ عليه بل بلفظ هو تابع له » وأخذ عنه البغداديّ هذا التعريف كما أخذهُ قدامة بن جعفر، ومثاله قول الأخطل: [الطويل]

أسيلة مجرنيّ الدمع، أمّا وشأحها فجارٍ، وأمّا الججل منها فما يجري

(١) سورة الرّحمن، آية رقم (٥٦).

واعتبره ابن الأثير القسم الثاني من الكناية، وذكر أن هذه تسمية قديمة، ثم قال: « هو أن تُراد الإشارة إلى معنى، فيترك اللفظ الدال عليه ويؤتى بما هو دليل عليه ومُرادف له ». وفرغهُ إلى خمسة فروع:

الأول: فعل المبادهة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ﴾ (١) فإن المُراد « لَمَّا جَاءَهُ » يعني أنه ضعيف العقل، وقد عدل عن هذه العبارة الصريحة بقوله: « لَمَّا جَاءَهُ » وذلك أكد وأبلغ في هذا الباب.

الثاني: باب « مثل » كقول الإنسان إذا نفى عن نفسه القبيح: « مثلي لا يسرق أبداً » أي: أنا لا أسرق، فنفي ذلك عن مثله وهو يريد نفيه عن نفسه قصداً للمبالغة، فسلك به طريق الكناية؛ لأنه إذا نفاه عمّن يُماثله أو يشابهه فقد نفاه عن نفسه لا محالة.

الثالث: هو ما يأتي في جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ ﴾ (٢) فكنى بقوله: « فهذا يوم البعث » عن بطلان قولهم وكذبهم فيما ادّعوه، وذلك رادف له.

الرابع: الاستثناء من غير موجب، ومثاله قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ (٣) والضريع نبت وهو يبيس الشبرق، لا تقربه الإبل لخبثه. والمعنى: ليس لهم طعام أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الإنسان. ومثال ذلك قول بعضهم: [الكامل]

وَتَفَرَّدُوا بِالْمَكْرَمَاتِ فَلَمْ يَكُنْ لِسِوَاهُمْ مِنْهَا سِوَى الْحَرَمَانِ

والمُراد نفي المكرمات عن سواهم؛ لأنه إذا كان لهم الحرمان من المكرمات فما لهم منها شيء البتة.

الخامس: ليس ممّا تقدّم بشيء، كقوله تعالى: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴾ (٤) والمعنى المُراد من هذا الكلام أنك أخطأت، وقوله: « لم أذنت لهم » بيان لما كنى عنه

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٦٨).

(٢) سورة الروم، آية رقم (٥٦).

(٣) سورة الغاشية، آية رقم (٦).

(٤) سورة التوبة، آية رقم (٤٣).

بالعفو، أي مالك أذنت لهم وهل استأنت؟ فذكر العفو دليل على الذنب ورادف له وإن لم يذكره. ومنه قول كثير: [الطويل]

وَدِدْتُ وَمَا تُغْنِي الْوَدَادَةَ أَنَّنِي بِمَا فِي ضَمِيرِ الْحَاجِيَّةِ عَالِمٌ
فَإِنْ كَانَ خَيْرًا سَرَّنِي وَعَلِمْتُهُ وَإِنْ كَانَ شَرًّا لَمْ تَلْمَنِي اللَّوَائِمُ

فإن المقصود من قوله « لم تلمني » أنني أهجرها؛ فأضرب عن ذلك جانباً، ولم يذكر اللفظ المختص به، ولكنه ذكر ما هو دليل عليه ورادف له. أما المصري فقد نقل تعريف قدامة بن جعفر وبعض أمثله.

وفرق الحموي بين الإرداف والكناية، وقال: « الكناية هي الإرداف بعينه عند علماء البيان، وإنما أئمة البديع كقدامة والحائمي والرماني قالوا: إن الفرق بينهما ظاهر؛ والإرداف هو أن يُريد المتكلم معنى فلا يذكره باللفظ الموضوع له باللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو ردفه وتابعه في الوجود ». ومثله المدني بقول ليلي الأحيليّة: [الكامل]

وَمُخَرَّقٌ عَنْهُ الْقَمِيصُ تَخَالُهُ وَسَطَ الْبِسُوتِ مِنَ الْحَيَاءِ سَقِيمًا

كنت عن الإفراط في الجود بخرق القميص، لجذب العفاة له عند ازدحامهم عليه لأخذ العطايا. وأما ما يتبع الكرم فالحياء الشديد، الذي كأنه من إماتته نفس هذا الموصوف وإزالته عنه يخال سقيماً.

وكذلك فرق السيوطي بين « الكناية والإرداف » بقوله: قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك، كقول ابن أبي ربيعة: [الطويل]

بَعِيدُهُ مَهْوَى الْقَرْطِ إِمَّا لِنِسْوَفِ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمُ

أراد أن يصف طول الجيد، فلم يذكره بلفظه الخاص، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد وهو بُعد مهوى القُرط.

ومنه قول الحكم الخضري: [الكامل]

قَدْ كَانَ يُعْجِبُ بَعْضُهُنَّ بِرَاعَتِي حَتَّى سَمِعْنَ تَنَحُّجِي وَسَعَالِي

أراد الحكم وصف الكبر والسن، فلم يأت باللفظ بعينه ولكنه أتى بتوابعه، وهو السعال والتنحُّج.

إِرْسَالُ الْمَثَلِ

الإرسال من رَسَلَ رَسَالًا: كان سهل السير، يُقال: ألقى الكلام على رُسَيْلَاتِهِ.
عَرَفَهُ الْحَمَوِيُّ بِقَوْلِهِ: إِرْسَالُ الْمَثَلِ نَوْعٌ لَطِيفٌ فِي الْبَدِيعِ وَلَمْ يَنْظِمْهُ فِي بَدِيعِيَّتِهِ غَيْرَ
الشَّيْخِ صَفِيِّ الدِّينِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنَّ يَأْتِي الشَّاعِرُ فِي بَعْضِ بَيْتٍ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ
مِنْ حِكْمَةٍ أَوْ نَعْتٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْسِنُ التَّمَثُّلَ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا
جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَئِنْ أَتَقَنَّ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١).

وكقول الشيخ صفي الدين في بديعيته: [البسيط]

رَجَوْتُكُمْ نُصَحَاءَ فِي الشَّدَائِدِ لِي لِيُضَعِّفَ رَشْدِي وَاسْتَسَمَنْتُ ذَا وَرَمٍ

فقوله: « استسمنت ذا ورم » من الأمثال السائرة.

وكقول ابن حجة الحموي في بديعيته: [البسيط]

وَكَمْ تَمَثَّلْتُ إِذْ أَرَخُوا شُعُورَهُمْ وَقُلْتُ بِاللَّهِ خَلُّوا الرَّقْصَ فِي الظُّلْمِ

« فالرقص في الظلم » من الأمثال السائرة، ولكن قول ابن حجة لهم بعد إرخاء
الشعور « خلوا الرقص في الظلم » لا يخفى على الحدائق من أهل الأدب.

ومنه قول المتنبي من قصيدة، وهي التي ذكروا أنه ادعى فيها النبوة: [الطويل]

وَمِنْ نَكْدِ الدُّنْيَا عَلَى الْحَرِّ أَنْ يَرَى عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صَدَاقَتِهِ بُدُّ

ومنه قول بشار بن برد: [البسيط]

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكِ اللَّهْجِ

وقوله: « من راقب الناس لم يظفر بحاجته » من الأمثال السائرة. وسماه

جرمانوس فرحات « ضرب المثل » وعرفه بقوله: « هو أن يأتي الشاعر في بعض البيت
بما يجري مجرى المثل السائر، من جملة، أو نعت، أو غير ذلك مما يحسن التمثيل به ».

ومن أمثله في هذا الفن، قول المتنبي: [الطويل]

بِذَا قَضَتِ الْأَيَّامُ مَا بَيْنَ أَهْلِهَا مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ

(١) سورة النمل، آية رقم (٨٨).

فقوله « مصائب قوم عند قوم فوائد » من الأمثال الشائعة بين الخاصة والعامّة .

إِرْسَالُ الْمُثَلِّينِ

إرسال المثلين أشار إليه الثعالبي ولم يعرفه، ولكن عرفه الوطواط بقوله: وتكون هذه الصفة بأن يذكر الشاعر مثلين في بيت واحد كقول لبيد: [الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَأَمْحَالَةٌ زَائِلٌ

فقوله في صدر البيت مثل أول، وفي عجزه مثل ثانٍ، فاجتمع المثلان في بيت واحد. وبالنسبة لهذا الجمع قال الرازي: « هو عبارة عن الجمع بين المثلين ».

ومن شواهد هذا الفن قول أبي فراس الحمداني: [الطويل]

وَمَنْ لَمْ يُوقِ اللَّهَ فَهُوَ مُضَيِّعٌ وَمَنْ لَمْ يُعِزَّ اللَّهَ فَهُوَ ذَلِيلٌ

ومن قول المتنبي في إرسال المثلين: [الطويل]

أَعَزُّ مَكَانٍ فِي الدُّنْيَا سَرَجٌ سَابِحٌ وَخَيْرُ جَلِيسٍ فِي الأَنَامِ كِتَابٌ

وقد نقل الحلبي والنويري تعريف الرازي .

ومنه قول المتنبي: [الطويل]

وَكُلُّ أَمْرٍ يُبُولِي الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ وَكُلُّ مَكَانٍ يُنْبِتُ العِزَّ طَيِّبٌ

فقوله: « كل امرئ يبولي الجميل محبب » من الأمثال السائرة، وقوله: « كل مكان ينبت العز طيب » مثل آخر، فاجتمع مثلان في بيت واحد من الشعر .

الإِرْصَادُ

الإِرْصَادُ: الانتظار والإعداد، ويقال: أُرْصَدْتُهُ إِذَا قَعَدْتَ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ أَرْقَبَهُ .

والإِرْصَادُ: هو أَنْ يَجْعَلَ قَبْلَ العِجْزِ مِنَ الفِقْرَةِ أَوِ البَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَى العِجْزِ إِذَا عَرَفَ الرَوِيَّ . وَيُسَمَّى « التَّسْهِيمِ » وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الثَّوبِ المَسْهَمِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ أَحَدٌ سِيْهَامِهِ عَلَى الأُخْرَى الَّذِي قَبْلَهُ لِكُونَ لَوْنُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَلِيَهُ لَوْنٌ مَخْصُوصٌ بِهِ لِمَجَاوِرَةِ اللُّونِ الَّذِي قَبْلَهُ .

وسمّاه القزويني وشرّاح تلخيصه إِرْصَاداً، وقال: إِنَّهُ يُسَمَّى التَّسْهِيمِ أَيْضاً . وَمِنْ أَمْثَالِهِ

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾^(١) فقوله تعالى: « وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ » دَلٌّ على نهاية الفقرة « ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ». ومنه قول عمرو بن معديكرب: [الوافر]

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وسمّاه كذلك جرمانوس فرحات بقوله: التّسهيّم هو أن يستدلّ السّامع على قافية البيت قبل أن ينتهي إلى الروي. والدّلالة تارة تدلّ على عجز البيت، وتارة على مادون العجز، والنتيجة أن يتقدّم من الكلام ما يدلّ على ما يتأخّر منه تارة بالمعنى وتارة باللفظ، ومن شواهد قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب من الدّلالة المعنويّة: [المقارب]

فَأَقْسِمُ يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهَاكَ إِذْ نَبَّهَا مِنْكَ دَاءٌ غَضَّالًا

فبيّن الحذائق أن قولها: « فأقسم يا عمرو لو نبّهاك » يقتضي أن يكون تمامه: إذا نبّهاك منك داءً غضّالاً أوليئاً غضوباً أو شجاعاً قتولاً، إلى غير ذلك ممّا يقتضي وصفه على هذا النّسق، وهذا شيء لا يحصى.

ومن شواهد الدّلالة اللفظيّة قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

وَنُوجِدُ نَحْنُ أَحْمَاهُمْ ذِمَارًا وَأَوْفَاهُمْ إِذَا عَقَدُوا يَمِينَنَا

فإنّه فخر في حالتي الحرب والسلم برعاية الدّمّام والوفاء، فالشاعر رصد عجز البيت في مبناه ومعناه فجاء أشد لحمة وارتباطاً.

وسمّاه قدّامة « التّوشيح »، وقال: « هو أن يكون أوّل البيت شاهداً بقافيته ومعناها متعلّقاً به، حتّى إنّ اللّذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أوّل البيت عرف آخره، وبانت له قافيته ».

وكذلك سمّاه « توشيحاً » المصري، وابن مالك، وابن الأثير الحلبي. والتّوشيح عند ابن منقذ: هو أن تريد الشيء فتعبّر عنه عبارة حسنة وإن كانت أطول منه؛ ومنه قول المتنبي: [البسيط]

أَتَى الزَّمَانَ بُنُوهُ فِي شَيْبَتِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى هَرَمٍ

(١) سورة التّوبة، آية رقم (٧٠).

وهذا التعريف لا يتفق وتعريف المتأخرين كالفزويني الذي قال: «الإرصاد ويُسمى التسهيم أيضاً، وهو أن يجعل قبل العجز من فقرة أو بيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي». وتبعه كذلك شراح تلخيصه، كالسبكي والتفتازاني والإسفراييني والمغربي.

وأشار ابن رشيق إلى تسمية قدامة «بالتوشيح» إلا أنه سماه «تسهيماً» كما سماه علي بن هارون المنجم. قال الحاتمي: قلت لعلي بن هارون المنجم: ما رأيت أعلم بصناعة الشعر منك في التسهيم، فقال: وهذا لقب اخترعناه نحن. قلت: وما كفيته؟ فأجابني بجواب لم يبرزه في عبارة يحكيها عن غيره: أن صفة الشعر المسهم أن يسبق المستمع إلى قوافيه قبل أن ينتهي إليها راويه منذ الشطر الأول قبل أن يخرج إلى الشطر الأخير ومن قبل أن يسمعه.

وسماه ابن وكيع «المطعم» وذكر ابن سنان أن بعضهم يسميه «توشيحاً» وبعضهم يسميه «تسهيماً».

ورأى ابن الأثير أن تسميته «بالإرصاد» أولى، وذلك حيث ناسب الاسم مسماه ولاق به، أما «التوشيح» فنوع آخر من علم البيان.

وفرق ابن حجة الحموي بين التوشيح والتسهيم فقال: «اتفق علماء البديع على أن التوشيح أن يكون معنى أول الكلام دالاً على لفظ آخره؛ ولهذا سموه «التوشيح» فإنه ينزل فيه المعنى منزلة «الوشاح» وينزل أول الكلام وآخره منزلة محلّ الوشاح من العاتق والكشح اللذين يجول عليهما الوشاح». وعرف «التسهيم» بقوله: هو أن يتقدم من الكلام ما يدل على ما يتأخر، تارة بالمعنى وتارة باللفظ. ومنه قول البحرري: [الطويل]

فليس الذي قد حللت بمحلل . . . وليس الذي قد حرمت بحرام

فقوله «ليس الذي قد حللت بمحلل» يدرك المتأدب أن تمامه «وليس الذي قد حرمت بحرام».

والإرصاد ذكره ابن المقفع وإن لم يسمه حينما قال: «وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته».

وعلق الجاحظ عليه بقوله: «كأنه يقول: فرق بين صدر خطبة النكاح، وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصلح، وخطبة التواهب، حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على

عجزه، فإنه لا خير في كلام لا يدل على معناه ولا يشير إلى مغزاه وإلى العامود الذي إليه قصدت والغرض الذي إليه نزلت .

وحقيقة هذا الفن من محمود الصنعة، لأن خير الكلام ما دلّ بعضه على بعض .

الازدواج

الازدواج من ازدوج، وازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضاً. ذكر الازدواج الجاحظ وسمّاه « من مزدوج الكلام » ولم يعرفه . ولكن الأمثلة تدل على أنه أراد تساوي الفئرتين في الطول مع السجع، كقوله ﷺ في معاوية: « اللهم علمه الكتاب والحساب، وقيه العذاب » .

بينما عقد له العسكري باباً في « السجع والازدواج » وقال: « لا يحسن مشور الكلام ولا يحلو حتى يكون مزدوجاً، ولا تكاد تجد لبلوغ كلاماً يخلو من الازدواج، ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن لأنه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عما تزاوج في الفواصل منه، كقول الله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ (١) وأما ما رُوِّج بيته بالفواصل فهو كثير، مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾ (٢) .

ثم تابع قوله: « والذي ينبغي أن يستعمل في هذا الباب ولا بد منه هو الازدواج، فإن أمكن أن يكون كل فاصلتين على حرف واحد أو ثلاث أو أربع لا يتجاوز ذلك كان أحسن، فإن جاوز ذلك نسب إلى التكلف . وإن أمكن أيضاً أن تكون الأجزاء متوازية كان أجمل، وإن لم يكن ذلك فينبغي أن يكون الجزء الأخير أطول . . . على أنه قد جاء في كثير من ازدواج الفصحاء ما كان الجزء الأخير منه أقصر، حتى جاء في كلام النبي ﷺ منه شيء كثير، كقوله للأنصار يفضلهم على من سواهم: « إنكم لتكثرون عند الفرع وتقلون عند الطمع » . . . وينبغي أيضاً أن تكون الفواصل على زنة واحدة وإن لم يمكن أن تكون على حرف واحد فيقع التعادل والتوازن . . . » وتحدث عن عيوب الازدواج، ومنها: التجميع، وهو « أن تكون فاصلة الجزء الأول بعيدة المشاكلة لفاصلة الجزء الثاني » ومن عيوبه أيضاً

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٦) .

(٢) سورة الشرح، الآيتان (٨٠٧) .

التطويل، وهو أن تجيء بالجزء الأول طويلاً فتحتاج إلى إطالة الثاني ضرورة، مثل قول امرئ القيس: [الطويل]

وَأَوْتَادُهُ مَادِيَّةٌ وَعِمَادُهُ رُدِّيَّةٌ
يَّةٌ فِيهَا أَسِنَّةٌ مُغْضِبِيَّةٌ

وقوله أيضاً: [المتقارب]

فَتُورُ الْقِيَامِ قَطِيعُ الْكَلَا مِ يَفْتُرُ عَنْ ذِي غُرُوبٍ خَبِضُرُ

وتكلم الخفاجي عن السجع والازدواج في باب واحد؛ ولكنه قسم القواصل إلى قسمين: ضرب يكون سجعاً وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع، وضرب لا يكون سجعاً، وهو ما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تتماثل، فلا يخلو كل واحد من هذين القسمين، أي المتماثل والمتقارب، من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعا للمعاني، وبالضد من ذلك حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى. فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض. ويبدو أنه يريد بالازدواج المتقارب أي الذي لا تتماثل حروفه في المقاطع.

وعرّفه المصري بقوله: « هو أن يأتي الشاعر في بيته من أوله إلى آخره بجمل كل جملة فيها كلمتان مزدوجتان، كل كلمة إما مفردة أو جملة. وأكثر ما يقع هذا النوع في أسماء مشاة مضافة ».

وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أن المزوجة: « هو الإتيان بمتماثلين في أصل المعنى والاشتقاق فحسب » وسَمَّوه « المجاوزة ». وأنشدوا: [البسيط]

ومَطْعُمُ النَّسْرِ يَوْمَ النَّصْرِ مَطْعَمَةٌ
أَنْتَى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مَحْرُومٌ

وكقول أبي تمام: [مجزوء المتقارب]

وَكُنَّا شَرِيكِي عَنَانَ رَضِيعِي لَبَانِ خَلِيلِي صَفَاءِ

وذهب بعضهم إلى أن المزدوج هو الجمع بين اسمين، من مطابقة أو مجانسة أو غير ذلك، بحيث أن يأتي في البيت جمل من المعاني، كقول ابن الدراج: [الطويل]

مَلِيكَانَ عَمَّ السَّلْمِ وَالْحَرْبُ مِنْهُمَا
عَنَا وَعَنَا مَجْرَمٌ وَسَحِيلٌ

وعرّفه ابن منقذ بقوله: « هو أن تراوح بين الكلمات والجمل بكلام عذب وألفاظ عذبة

حلوة . . وعنه نقل ابن قِيمَ الجوزية هذا التعريف . بينما أشار الرّماني إلى قسم من التّجانس الذي قال إنّه نوعان : مزوجة ومناسبة .

فالمزوجة تقع في الجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾ (١) أي جاوزه بما يستحقّ على طريق العدل ، إلاّ أنّه استعير للثاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدّلالة على المساواة في المقدار ، فجاء على مزوجة الكلام لحسن البيان .

أمّا المناسبة فتدور في فنون المعاني التي ترجع إلى أصل واحد ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ ﴾ (٢) فجونس بالانصراف عن الذّكر صرف القلب عن الخير ، والأصل فيه واحد وهو الذّهاب عن الشيء ، أمّا هم فذهبوا عن الذّكر ، وأمّا قلوبهم فذهب عنها الخير .

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ بقوله : « وهو في اللّغة مصدر زواج بين الشّئين إذا قارب بينهما » وسماه « المزوجة » .

وقال السّكاكيّ : « هو أن يزواج المتكلّم بين معنيين في الشرط والجزاء » وهذا ما نقله جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وشاهدّه من البديعيّات قول ابن حجّة الحمويّ : [البسيط]

إِذَا تَزَاوَجَ ذَنْبِي وَأَنْفَرَدْتُ لَهُ بِالْمَدْحِ فُزْتُ وَنَجَّيْتُ مِنَ النَّقْمِ

وكقول ابن جابر الأعمى الأندلسيّ : [البسيط]

إِذَا تَبَسَّمَ فِي حَرْبٍ وَصَاحَ بِهِمْ يَبْكِي الْأَسْوَدَ وَيَرْمِي اللُّسْنَ بِالْبُكْمِ

وقال الرّماني : المزوجة هي أن تزواج بين معنيين في الشرط والجزاء ، كقول الشّاعر أبي عبادة البحتريّ : [الطويل]

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِِي الْهَوَى أَصَاحَ إِلَى الْوَأَشِي فَلَجَّ بِهِ الْهَجْرُ

هذا ما ذكره الرّماني . ويبدو أنّ الازدواج أعمّ من المزوجة ؛ لأنّه لا يرتبط بالشرط الذي ذكره الرّمانيّ ، والسّكاكيّ ، والحمويّ ، وفرحات .

(١) سورة البقرة ، آية رقم (١٤) .

(٢) سورة التّوبة ، آية رقم (١٢٧) .

الأساليب البلاغية

الأساليب البلاغية هي مختلف الطرائق التقنية التي يعتمدها الكاتب وصولاً إلى التعبير الجمالي عن أفكاره وأحاسيسه. وهي في علم البلاغة العربية تندرج في إطار علم المعاني وعلم البيان وعلم البيدع.

فعلم المعاني يمكن الكاتب من معرفة أحوال الكلام العربي التي بها يطابق مقتضى الحال الداعية إليه.

وعلم البيان يمكنه من معرفة مختلف الصور التي يمكن أن يؤدي بها المعنى الواحد، واختيار أكثرها دلالة وأوفرها جمالاً بحسب مقتضى الحال وقدرة الأديب على الإبداع.

وعلم البيدع يمكنه من معرفة التقنيات اللفظية والمعنوية التي يزداد بها الكلام رونقاً شكلياً بعد استكمال مقتضياته البيانية واللغوية.

الاستئناف

الاستئناف من ائتتف واستأنف الشيء: أخذ فيه وابتدأه. الاستئناف عرفه التنوخي بقوله: هو الإتيان، بعد تمام كلام، بقول يفهم منه جواب سؤال مُقدّر. ثم تابع قوله: فمنه ما يكون بإعادة اسم أو صفة كقولك: «احترم زيدا فزيداً أهل للاحترام» أو «احترم سميراً صديقك الصدوق» كأنه توهم أن قائلًا يقول له: «لم يحترم سميراً؟» فكان استنافه كالجواب لذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(١) والاستئناف هنا قوله: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى». وقد يكون الاستئناف بما ليس فيه إعادة اسم ولا صفة، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(٢) فقوله: «بل فعله كبيرهم هذا» تمّ الجواب به، وقوله: «فاسألوهم إن كانوا ينطقون» على الاستئناف، تنبيهاً على أن جوابه كان تهكماً بهم وليس على حقيقته، وأن من لا ينطق كيف يفعل هذا بل كيف يكون.

(١) سورة طه، الآيتان (٥٤ و٥٥).

(٢) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).

وتحدّث عبد القاهر الجرجاني في مبحث الفصل والوصل عن الاستثناف وذكر أمثلة كثيرة له، ومن ذلك قول اليزيدي: [السريع]

مَلَكْتُهُ حَبْلِي وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي
وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ إِنْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ

فقوله « انتقم الله من الكاذب » استثناف، لأنه جعل نفسه كأنه يجب سائلاً قال له: فما تقول فيما أتهمك به من أنك كاذب؟ فقال: أقول: انتقم الله من الكاذب.

وهذا النوع في الكلام كثير، وهو من لطيف البيان. ولا ينبغي أن يُعدَّ هذا من الحذف لأن المتكلم ما حذف من كلامه شيئاً، وإنما السؤال لم يقع، فكان هذا جوابه لواقع.

وقسم المتأخرون الاستثناف إلى ثلاثة أضرب:

أولاً: لأن السؤال الذي تضمته الجملة الأولى إمّا عن سبب الحكم، كقول الشاعر:

[الخفيف]

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلاً؟ أَوْ مَا سَبَبَ عَلْتِكَ؟

ثانياً: وإمّا عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ
بِالسُّوءِ ﴾ (١) كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ.

ثالثاً: وإمّا عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ ﴾ (٢) كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سَلَامٌ. ومنه قول الشاعر: [الكامل]

رَعَمَ الْعَوَاذِلُ أُنْبِي فِي عَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ عَمْرَتِي لَا تَجْلِي

وقد يحذف صدر الاستثناف لقيام قرينة، كقوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ
وَالْأَصَالِ، رِجَالٌ ﴾ (٣) فيمن قرأ « يُسَبِّحُ » مبنياً للمفعولية. ومنه قول الشاعر في حذف

الاستثناف: [الوافر]

رَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ فُرَيْشُ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ أُلْفُ

(١) سورة يوسف، آية رقم (٥٣).

(٢) سورة هود، آية رقم (٦٩).

(٣) سورة النور، الآيات (٣٦ و٣٧).

حذف الجواب الذي هو كَذَبْتُمْ في زعمكم، وأقام مقامه « لهم إلف وليس لكم الألف » لدلالته عليه.

وقد يُحذف صدر الاستئناف ولا يُقام شيء مقامه كقوله تعالى: ﴿ نَعِمَ الْعَبْدُ ﴾ (١) أي أيوب.

الاستبدال

الاستبدال في اللغة: عملية تقتضي استبدال مقطع لغوي بمقطع لغوي آخر ضمن مرسله، بحيث أن هذه الأخيرة تبقى مقبولة دلاليًا ونحويًا، وبحيث أن تغيير الدالات يقود إلى تغيير المدلولات، مثال: يتم الاستبدال بين « د » و « ج » في « دار » و « جار ».

وفي البلاغة: إحلال صفة أو اسم وظيفة أو لقب مكان اسم العلم، أو هو استعمال اسم علم للتعبير عن فكرة عامة، نحو استعمال كلمة « الفاروق » بدل « عمر بن الخطاب » ونحو إطلاق عبارة « عترة زمانه » على من اشتهر بالقوة والشجاعة.

الاستبناح

الاستبناح: هو المجيء بوجه يستتبع وجهاً آخر، واستتبعه: طلب إليه أن يتبعه.

سمى أبو هلال العسكري « الاستبناح » « المضاعفة »، وقال: « هو أن يتضمن الكلام معنيين، معنى مُصرَّح به، ومعنى كالمشار إليه؛ ومنه قول أبي تمام: [مجزوء المنسرح]

يُخْرِجُ مِنْ جِسْمِكَ السَّقَامَ كَمَا أَخْرَجَ ذَمَّ الْفِعَالِ مِنْ عُنُقِكَ
يَسْحُ سَحاً عَلَيْكَ حَتَّى يُرَى خَلَقَكَ فِيهَا أَصْحَ خُلُقِكَ

فدعاه بالصحة، وأخبر بصحة خلقه، فهما معنيان في كلام واحد.

ومنه نثرًا ما كتبه الحسن بن وهب: « . . . وكتابي إليك، وشطر قلبي عندك، والشطر الآخر غير خلوي من تذكرك والثناء على عهدك، فأعطاك الله بركة وجهك . . . » فيه معنيان: أحدهما أنه دعا له بالبركة، والآخر أنه جعل وجهه ذا بركة عظيمة، ولعظمها عدل إليها في الدعاء عن غيرها من بركات المطر وغيره.

(١) سورة ص، آية رقم (٣٠).

غير أنَّ أسامة بن منقذ سمَّاه « التعلیق » وقال: هو أنَّ صيغة ذلك أن تعلق مدحاً بمدح وهجواً بهجو ومعنى بمعنى؛ ومنه قول المتنبي: [الخفيف]
 حَسَنٌ فِي عَيُونِ أَعْدَائِهِ أَفْ بَحٌ مِنْ ضَيْفِهِ رَأَتْهُ السَّوَامُ
 أتبع القبح الحسن وكلاهما مدح، ووصفه بالكرم لأن الإبل إذا رأت ضيفه علمت أنها تُنحر له.

وتبع ابن أبي الإصبع المصري ابن منقذ في منهجه، فقال: « هو أن يأتي المتكلم بمعنى في غرض من أغراض الشعر، ثم يعلّق به معنى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة معنى من معاني ذلك الفن، كمن يروم مدحاً لإنسان بالكرم فيعلّق بالكرم شيئاً يدلّ على الشجاعة، بحيث لو أراد أن يخلص ذكر الشجاعة من الكرم لما قدر». وكذلك سمَّاه « التعلیق » ابن مالك والعلوي، بينما سمَّاه الرازي والحلي والنويري وابن قيم الجوزية « الموجّه » وهذه تسمية الثعالبي.

كقول المتنبي: [الطويل]

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيْتَ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

وقد سمَّاه ابن جني « المدح الموجّه » حتى إنّه (المتنبي) لو لم يمدح بسوى هذا البيت، لكان قد بقي وحده ما لا يخلقه الزمان. وأخذ السوطاوط هذه التسمية (المدح الموجّه) وقال: « المدح الموجّه ويقصد بالفارسية ما يحتمل أن يكون على وجهين ».

أمَّا السكاكي فسمَّاه الاستبعا، وقال: « هو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر ».

وتبعه في هذا الفن القزويني والسبكي والتفتازاني والحموي والسيوطي والاسفراييني والمغربي والدمنهوري. إلا أن ابن أبي الإصبع فرق بينه وبين التكميل، بقوله: « والفرق بين هذا النوع وبين التكميل أن التكميل يكمل ما وصف به أولاً، والاستبعا لا يلزم فيه ذلك ».

ومن أمثلة ما جاء من الاستبعا في الذم قول ابن هانيء الأندلسي: [الخفيف]

إِنَّ لَفْظاً تَقَوْلُهُ لَشْبِيهَةٌ بِكَ فِي مَنْظَرِ الْجَفَاءِ الْجَلِيفِ

وَصَفَهُ بِالْعِيِّ وَقِيحِ اللَّهْجَةِ عَلَى وَجْهِ يَسْتَتَبِعُ وَصَفَهُ بِجَفَاءِ الْخَفَّةِ وَالْجَلَّافَةِ . وَمِنْهُ قَوْلُ
ابْنِ مَعْصُومِ الْمَدَنِيِّ : [الطويل]

وَبَثُّوا الْجِيَادَ السَّابِحَاتِ لِيَلْحَقُوا وَهَلْ يُدْرِكُ الْكَسْلَانَ شَأْؤُا خِي الْمَجْدِ
فَسَارُوا وَعَادُوا خَائِبِينَ عَلَى وَجِي كَمَا خَابَ مَنْ قَدَ بَاتَ مِنْهُمْ عَلَى وَعَدِ

وَسَمَاءُ يَحِينِي بِنِ حِمْرَةِ الْعُلُوِّيِّ التَّلْعِيقِ أَيْضاً ، فَقَالَ : هُوَ مَقُولُ عَلَى حَمَلِ الشَّيْءِ عَلَى
غَيْرِهِ لِمَلَاظِمَةٍ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ هُوَ وَارِدٌ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونُ التَّلْعِيقُ بِالشَّرْطِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :
[الطويل]

فَإِنْ أَنَا لَمْ يَحْمَدْكَ عَنِّي صَاغِراً عَدُوُّكَ ، فَاعْلَمْ أَنَّنِي غَيْرُ حَامِدِ
فَعَلَّقَ عَدَمَ حَمْدِهِ بِمَا يَمْدَحُهُ عَلَى عَدَمِ حَمْدِ عَدُوِّهِ عَلَى وَجْهِ الْكِرْهِ مِنْهُ ؛ لَكِنْ حَمْدُ
عَدُوِّهِ مَوْجُودٌ لِأَجْلِ مَدَائِحِهِ وَتَرَدُّدِهَا عَلَى لِسَانِهِ ، فَلَا جَرْمَ إِنْ كَانَ حَمْدُهُ مَوْجُوداً .

وِثَانِيَهُمَا : بَأَنَّ يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي بِمَقْصِدٍ تَامٍ تَوَطُّتُهُ لِمَا يُرِيدُ ذِكْرَهُ بَعْدَهُ مِنْ مَعْنَى
آخَرَ ، كَقَوْلِ أَبِي نَوَاسٍ يَهْجُورُ جَلَّالاً : [مجزوء الوافر]

لَهُمْ فِي بَيْتِهِمْ نَسَبٌ وَفِي وَسْطِ الْمَلَا نَسَبٌ
لَقَدْ زُنُوا عَجُوزَهُمْ وَلَوْ زُنَيْتُهَا غَضِبُوا

فَعَلَّقَ هَجْوَهُمْ بِالسُّخْفِ وَالْحِمَاقَةِ فَصَدَّرَهُ بِهَجْوِ أَبِيهِمْ حَيْثُ لَمْ يَرْضُوا الْإِنْسَابَ إِلَيْهِ
لِدَنَاءَتِهِ ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ هَجْوَهُمْ لِكُونِهَا زَانِيَةً لَا تَنْزَعُهُ عَنِ إِتْيَانِ الْفَاحِشَةِ .

وَسَمَاءُ الْحُمُويِّ « الْاسْتِتْبَاعِ » ، وَقَالَ : « هُوَ أَنْ يَذْكَرَ النَّاطِمُ أَوْ النَّاتِرُ مَعْنَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ
أَوْ غَرَضٍ مِنْ أَغْرَاضِ الشُّعْرِ ، فَيَسْتَتَبِعُ مَعْنَى آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ يَقْتَضِي زِيَادَةَ فِي وَصْفِ ذَلِكَ
الْفَنِّ » .

وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُ ابْنِ حِجَّةِ الْحُمُويِّ فِي بَدِيعِيَّتِهِ : [البسيط]

يَحْمُونَ مُسْتَتَبِعِينَ الْعَفْوِ إِنْ ظَفَرُوا وَيَحْفَظُونَ وَفَاهُمْ حَفْظَ دِينِهِمْ

وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَمَاطِلُ تَعْرِيفَ جِرْمَانُوسِ فَرِحَاتٍ إِذْ قَالَ : « هُوَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاطِمُ فِي شِعْرِهِ

بمعنى مدحٍ أو ذمٍّ أو غرضٍ من أغراض الشعر، ثم يستتبع معنى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة وصف في ذلك الفن ويُقال له المضاف، كقول بعضهم يهجو قاضياً شهد عنده برؤية هلال الفطر فلم يجز شهادته: [مجزوء الرُّمل]

أَتَرَى الْقَاضِيَّ أَعْمَى أَمْ تَرَاهُ يَتَعَامَى
سَرَقَ الْعَيْدَ كَأَنَّ الْعَيْدَ أَمْوَالُ الْيَتَامَى

فاستتبع خيانة القاضي في أموال اليتامى بما قدّمه في خيانتته من أمر العيد .

الاستثناء

الاستثناء من استثنيت الشيء من الشيء أي حاشيته. سمى هذا الفن ابن المعتز « توكيد المدح بما يشبه الذم »، ومثله بقول النابغة الذبياني: [الطويل]
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
فجعل فلوق السيف عيباً. وهو أوكد في المدح بهذا الاستثناء.

وكقول النابغة الجعدي: [الطويل]

فَتَى كَمَلْتَ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يَبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا

فاستثنى جوده الذي يستأصل ماله بعد أن وصفه بالكمال، وبهذا الاستثناء تم وزاد وتأكد حسنه.

وقال الباقلاني: « ومن البديع ضرب من الاستثناء ». وتابعه ابن رشيق القيرواني، غير أنه أخرج الاحتراس الذي ذكره العسكري من هذا الباب، وقال: « ومن أصحاب التأليف من يعدّ في هذا الباب ما ناسب قول الشاعر: [الطويل]

فَأَصْبَحْتُ مِمَّا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى ذِكْرِهَا كَالْقَابِضِ الْمَاءَ بِالْيَدِ

فاستثنى ذكراها الذي أصبح كالسراب بعد ما كان بينهما من الودّ والصلة؛ فبهذا الاستثناء كمل حسن الفن وتأكد.

وتحدّث العسكري عن « الاستثناء » وقسّمه إلى ضربين:

فالضرب الأول: هو أن تأتي بمعنى تريد توكيده والزيادة فيه، فاستثنى بغيره، فتكون

الزِّيَادَةُ الَّتِي قَصَدْتَهَا وَالتَّوَكُّيدَ الَّذِي تَوَخَّيْتَهُ فِي اسْتِثْنَائِكَ . . . » ومثله بقول أبي تمام:
[الوافر].

تَنْصَلَّ رَبُّهَا مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ إِلَيْكَ سِوَى النَّصِيحَةِ فِي الْوَدَادِ
فاستثنى النصيحة في الوفاء والإخلاص، بعدما قطع ربها ما كان من غير ذنب؛ فيه
كامل هذا النوع الاستثنائي حسناً وجمالاً.

والضُّرْبُ الثَّانِي: استقصاء المعنى والتَّحْرُزُ من دخول النَّقْصَانِ، مثل قول طرفة بن
العبد: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي
فاستثنى منه « غير مفسدها » الذي يفسد بمطره كل شيء بعد أن سقى الديار فأحيائها
وهذا منتهى الكمال في الاستثناء. وسار على هذا النهج التبريزي والبغداداي. وسماه
« الاستثناء » أيضاً المظفر العلوي.

وصنَّف ابن أبي الإصبع الاستثناء إلى صنفين فقال: الاستثناء استثناءان: لُغَوِيٌّ
وصنَاعِيٌّ.

فَاللُّغَوِيٌّ: إخراج القليل من الكثير، وقد فرَّع النُّحَاةُ من ذلك مفصلاً في كتبهم.
والصنَاعِيٌّ: هو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنى زائداً يُعَدُّ من محاسن الكلام
ويستحقُّ به الإتيان في أبواب البديع، ومتى لم يكن في الاستدراك والاستثناء معنى من
المحاسن غير ما وضعنا له، لا يُعَدُّان من البديع؛ كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا
إِبْلِيسَ ﴾ (١) فإن في هذا الكلام معنى زائداً على مقدار الاستثناء، وذلك لعظم الكبيرة التي
أتى بها إبليس من كونه خرق إجماع الملائكة بخروجه فيما دخلوا فيه من السجود لأدم.
فهذه المعاني في الآية الشريفة زائدة على الاستثناء اللُّغَوِيِّ. ومن أمثلة الاستثناء اللُّغَوِيِّ في
الشعر قول النُمَيْرِيِّ: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ بِالْعَنْقَاءِ أَوْ بِأَطْوَمِهَا لَخِجَلْتُكَ إِلَّا أَنْ تَصِدَّ تَرَانِي
هذا الاستثناء في غاية الحسن، فإنه تضمَّن المبالغة في زيادة مدح الممدوح، وذلك

(١) سورة الحجر، آية رقم (٣٠).

لقول النُميري لو كنت في حيزِ العدم لخلتكَ متمكناً من رؤيتي وليس لك مانع يمنعك عني .
فالزيادة هنا في غاية اللطف وهي قوّة إلا أن تصدّ فأنت في القدرة عليّ غير ممنوع ، وهذا
غاية المبالغة في المدح .

وعلى هذا المنهاج سار ابن حجة الحمويّ وابن الأثير الحلبيّ . ومنه قول ابن حجة
الحمويّ في البديعيات : [البسيط]

عَفَتِ الْقُدُودُ فَلَمْ أُسْتثنَ بَعْدَهُمْ إِلَّا مَعَاظِفَ أَغْصَانِ بِيْذِي سَلَمٍ

فإن زيادة معنى البيت على معنى الاستثناء وأنسجام ألفاظه وسهولتها لا تخفى على
أهل الأدب . أمّا ترشيح تورية « الاستثناء » بذكر القُدود والمعاطف ، فإنه من التسمات التي
حركت القُدود والمعاطف ، والتكميلُ قوله « سلم » في غاية الكمال .

وفي هذا الفنّ قرن السيوطيّ الاستدراك بالاستثناء ، وقال : « إن شرط كونهما من
البديع أن يتضمنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدلُّ عليه المعنى اللغويّ » . وذكر
المدنيّ هذا الشرط فقال : « فليس كلّ استثناء يُعدُّ من المحسنات البديعية ، بل يشترط فيه
اشتيماله على معنى يزيد على معنى الاستثناء اللغويّ حتى يستحقّ به نظمه في سلك أنواع
البديع ، كقول الربيع بن ضبيح الفزاريّ : [الطويل]

فَينيتُ وَمَا يَفنى صَنِيعِي وَمَنْطِقِي وَكُلُّ امْرِئٍ إِلَّا أَحَادِيثُهُ فَنَانِي

فليس هذا البيت من الاستثناء في شيء ، بل هو من باب الاحتراس والاحتياط ، فلو
أدخل كل ما وقع فيه استثناء لخرج عن قصده وغرضه ، ولكل نوع موضع . وهذا ما أيده
ابن رشيق القيروانيّ .

وكذلك عرف المطران جرمانوس فرحات الاستثناء بقوله : « هو إخراج بعض من
كل في حكم شامل بيالاً وأخواتها ، ولكن بشرط أن يزيد معنى المستثنى على
المستثنى منه » . وشاهدُهُ قول بعضهم : [البسيط]

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

وعقد الزركشي باباً للاستثناء وقال : « وقريب منه تأكيد المدح بما يشبه الذم ، بأن
يُستثنى من صفة ذمّ منفيّة عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها » .

وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْبَلَاغِيِّينَ نَظَرُوا إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ مِنْ زَاوِيَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّهُ تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ.

الثانية: أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ بِـ «إِلَّا» فِي صَدْرِ بَيْتِ الشَّعْرِ فَقَطْ، أَمَّا الثَّانِيَةُ الَّتِي فِي عِجْزِهِ فَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، وَ«لَا» النَّافِيَةِ.

اسْتِثْنَاءُ الْحَصْرِ

اسْتِثْنَاءُ الْحَصْرِ: هُوَ مِنْ مُخْتَرَعَاتِ ابْنِ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ بِهَذَا الْاسْمِ قَائِلاً: «وَمِنَ الْاسْتِثْنَاءِ نَوْعٌ وَقَعَ لِي فَسَمَّيْتُهُ اسْتِثْنَاءَ الْحَصْرِ، وَهُوَ غَيْرُ الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَخْرُجُ الْقَلِيلُ مِنَ الْكَثِيرِ». وَمِثْلُ لَذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ: [الطَّوِيلُ]

إِلَيْكَ وَإِلَّا مَا تُحْتُ الرُّكَّابُ وَعَنْكَ وَإِلَّا فَالْمَحَدَّثُ كَادِبُ

والمعنى المفهوم من سياق البيت أَنَّ الرُّكَّابَ لَا تُحْتُ إِلَّا لِلْمَدْحِ، وَلَا يَصْدُقُ الْمَتَحَدَّثُ إِلَّا عَنْهُ. وَلَا يَحْصُلُ هَذَا الْحَصْرُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمَعْنَوِيِّ. وَقَدْ شَرَحَ الْمِصْرِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (١) لَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ: «إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا وَعَامًا» لَوْلَا تَوْخِي الصَّدَقِ فِي الْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ (٢) لَا يُمْنَعُ أَنْ يُقَالَ: وَرَهْطَهُ، لَوْلَا مِرَاعَاةُ الصَّدَقِ؛ وَلِأَنَّ الصِّيغَةَ الَّتِي قَدَّرَهَا الْمَعْتَرِضُ لَا يَقَعُ مِثْلُهَا فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ أَهْلُ الْعِي وَالْفَهْمِ. فَإِنَّ قُلْتُ: كُلَّ الْاسْتِثْنَاءِ مَوْضُوعٌ لِلْحَصْرِ فَلَا اخْتِيَارَ لِهَذَا الْاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَا قَدَّرْتَهُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ يَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ إِذَا أزلتْ مِنْهُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ وَأَتَيْتْ بِالْكَلامِ عَلَى اسْتِقَامَتِهِ. قُلْتُ: الَّذِي يَمِيزُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءَ عَنِ الْأَوَّلِ هُوَ مَا فِيهِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، فَإِنَّهُ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا يَفِيدُ حَصْرًا أَشَدَّ مِنْ حَصْرِ جِنْسِ الْاسْتِثْنَاءِ كُلِّهِ.

وسمَّاهُ ابنُ حِجَّةَ الْحَمَوِيُّ « حَصْرَ الْجَزْئِيِّ وَالْحَاقِقَ بِالْكَلْبِيِّ » وَقَالَ: « هَذَا النَّوعُ اخْتَرَعَهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى نَوْعٍ فَيَجْعَلُهُ بِالْتَّعْظِيمِ لَهُ جِنْسًا بَعْدَ حَصْرِ أَقْسَامِ الْأَنْوَاعِ فِيهِ وَالْأَجْنَاسِ ». وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ حِجَّةَ الْحَمَوِيِّ مِنْ بَدِيعِيَّتِهِ: [الْبَسِيطُ]

أَلْحَقْ بِحَصْرِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ بِهِ فَالْجِزْءُ يُلْحَقُ بِالْكَلْبِيِّ لِلْعِظَمِ

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (١٤).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٣٠).

فالنبي محمد ﷺ صالح أن يكون هنا كلياً لعلو مقداره وعظمه. فقوله عن الأنبياء: « فالجزء يلحق بالكلي للعظم » لا يخفى ما فيه من المبالغة. وكذلك سَمَاءُ جرمانوس فرحات وتمثل بأمثله.

الاستثناء المعنوي

الاستثناء المعنوي هو الذي تحدت عنه المصري في باب الاستثناء وقال إنه نوع وقع له، فسَمَاءُ بهذا الاسم. وفضل ابن معصوم المدني أن يُسمي هذا النوع: « الاستثناء المعنوي » لثلاً يتوهم من ليس له دربة في العربية أن « إلا » هي الاستثنائية فيخط خبط عشواء، فهي مركبة من « إن » الشرطية، و « لا » النافية.

ومنه قول ابن الرومي: [السريع]

لَيْسَ لَهُ عَيْبٌ سِوَى أَنَّهُ لَا تَقَعُ الْعَيْنُ عَلَى شِبْهِهِ

فجعل انفراده في الدنيا بالحسن دون أن يكون له قرين يؤنسه عيباً، فهو يزيد توكيده حسناً.

وقال حاتم الطائي: [الطويل]

وَمَا تَشْكِي جَارِي غَيْرَ أَنِّي إِذَا غَابَ عَنْهَا بَعُهَا لَا أُزُورُهَا
سَيَلْفَهَا خَيْرِي وَيَرْجِعُ أَهْلُهَا إِلَيْهَا وَلَمْ تُقْصِرْ عَلَيَّ سُتُورُهَا

لما كان في ترك الزيارة إشكال بين مراده.

الاستحالة والتناقض

الاستحالة من استحال، وقد قيل: كل شيء تغيّر عن الاستواء إلى العوج قد حال واستحال.

الاستحالة والتناقض من عيوب المعاني، وقد تحدت عنهما قدامة فقال: « وهما أن يذكر في الشعر شيء فيجمع بينه وبين المقابل له من جهة واحدة ».

وسَمَاءُ جرمانوس فرحات « المناقضة » وعرفه بقوله: « هو تعليق الشرط على نقيضين ممكن ومستحيل، ومراد المتكلم المستحيل دون الممكن، ليؤثر التعليق عدم وقوع

المشروط، فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر لوقوع نقيضين « وقد نقله من الحموي؛ وشاهد من البديعيات قول الموصلي: [البسيط]

إِنِّي لَنَاقِضُ عَهْدِ الْبَارِحِينَ إِذَا مَا شَابَ عَزْمِي وَشَبَّتْ شَهْوَةُ الْهَرَمِ

فعلقت تناقض عهدهم بشيب عزمه وشباب شهوة الهرم . وكقول النابغة: [الوافر]

وَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْكُمُ أَوْ تُبَاهِي إِذَا مَا شَبَّتْ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ

فإن تعليق حكم المخاطب على شبيهه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل، ومراده الثاني لأن مقصوده أنك لا تحكم . وعرفه أسامة بن منقذ باسم « التناقض » وقال: هو أن تناقض بين المعاني، مثل قول مسلم بن الوليد: [الكامل]

ذَكَرَ الصُّبُوحُ فَرَّاحَ غَيْرِ مُفْنِدٍ وَأَقَامَ بَيْنَ عَزِيمَةٍ وَتَجَلُّدٍ

وقال ابن قتيبة: « إن كل واحد عاب على صاحبه التناقض؛ لأن بيت أبي نواس متناقض لجمعه بين الرواح والإقامة، وعندني أنهما غير متناقضين ولا متباينين » .

ومن ذلك قول ذي الرمة: [الطويل]

أَقَامَتْ بِهَا حَتَّى دَوَى الْعَوْدُ فِي الثَّرَى وَلَفَّ الثَّرِيًّا فِي مُلَاءَيْهِ الْفَجْرُ

فقد ناقض لأن العود لا يلين في الثرى .

وقول النابغة: [الوافر]

وَإِنَّكَ سَوْفَ تَحْكُمُ أَوْ تُبَاهِي إِذَا مَا شَبَّتْ أَوْ شَابَ الْغُرَابُ

فإن تعليق حكم المخاطب على شبيهه ممكن، وعلى شيب الغراب مستحيل، ومراده الثاني؛ لأن مقصوده أنك لا تحكم . والأشياء تتقابل على أربع جهات:

إما عن طريق المضاف . ومعنى المضاف هو الشيء الذي يُقال بالقياس إلى غيره، مثل الضعف إلى نصفه، والمولى إلى عبده، والأب إلى ابنه . فكل منها يُقال بالإضافة إلى الآخر . وهذه الأشياء من جهة أن كل واحد منها يُقال بالقياس إلى غيره هي من المضاف، ومن جهة أن كل واحد منها بإزاء صاحبه كالمقابل له فهي من المتقابلات .

وإما على طريق التضاد، مثل: « الشَّرِيرُ لِلخَيْرِ، والحَارُّ لِلباردِ » .

وإمّا على طريق العدم والقينة، مثل: « الأعمى والبصير ». وإمّا على طريق النفي والإثبات، مثل أن يُقال: « سمير جالس، وسمير ليس بجالس ».

فإذا أتى بالشعر فجمع بين متقابلين من هذه المتقابلات، وكان هذا الجمع من جهة واحدة، فهو عيبٌ فاحش غير مخصوص بالمعاني الشعرية، بل هو لاحق بجمع المعاني. مثال ذلك أن يُقال في تقابل المضاف: إنَّ العشرة مثلاً ضعف وإنَّها نصف، لكن يُقال إنَّها ضعف لخمسة ونصف لعشرين، فلا يكون ذلك محالاً إذا قيل من جهتين، فأما من جهة واحدة كما إذا قيل إنَّها ضعف ونصف لخمسة، فلا. ومثله في الشعر: [المتقارب]

إِذَا أَنْتَكْتَ الْحَبْلُ الْفَيْتَهُ صُبُورَ الْجَنَانِ رَزِيناً خَفِيفاً

وتكلّم ابن سنان في باب المعاني عن الاستحالة والتناقض فقال: « إنَّ من الصحّة تجنّب الاستحالة والتناقض، وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة ». وذكر بعض ما ذكره قدامة. وذكر البغدادي في قانون البلاغة أن المستحيل هو الشيء الذي لا يوجد ولا يمكن مع ذلك أن يتصور في الفكر، مثل الصاعد النازل في حال واحدة. وعرف التناقض بمثل تعريفي قدامة وابن سنان، وذكر جهات التّقابل الأربع.

وممّا جاء من الاستحالة والتناقض على جهة التّضادّ قول أبي نواس: [الطويل]

كَأَنَّ بَقَايَا مَا عَقَى مِنْ حَبَابِهَا تَفَارِيقُ شَيْبٍ فِي سَوَادٍ عِدَارٍ

فشبهه حباب الكأس بالشيب؛ وذلك قول جائر لأنَّ الحباب يشبه الشيب في البياض وحده لا في شيءٍ آخر. ثم قال: [الطويل]

تَرَدَّتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَى عَنْ أُدِيمِهَا تَفَرِّي لَيْلٍ عَنْ بَيَاضِ نَهَارٍ

فالحباب الذي جعله في هذا البيت الثاني كالليل هو الذي كان في البيت الأوّل أبيض كالشيب، وكذلك الخمر، وليس في هذا التناقض منصرف إلى جهة من جهات العذر؛ لأنَّ الأبيض والأسود طرفان متضادّان، ولا يجوز أن يوصف الشيء بالسواد والبياض في آنٍ واحد. وممّا جاء من التناقض على طريق المضاف، قول عبد الرحمن بن عبد الله القس:

[الطويل]

فَأَيُّ إِذَا مَا الْمَوْتُ حَلَّ بِنَفْسِهَا يُزَالُ بِنَفْسِي قَبْلَ ذَاكَ فَأَقْبَرُ

فقد جمع بين « قبل » و « بعد »، وهما من المضاف، لأنه لا قبل إلا لبعده ولا بعد إلا لقبل، حيث قال: « إِنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْمَوْتُ بِهَا » وهذا القول كأنه شرط وضعه ليكون له جواب يأتي بعده، وجوابه هو قوله: « يُزَالُ بِنَفْسِي قَبْلَ ذَلِكَ ». ومما جاء من التناقض على طريق القينة والعدم، قول يحيى بن نوفل: [الوافر]

لأَعْلَاجِ ثَمَانِيَةٍ وَشَيْخِ كَبِيرِ السَّنِّ ذِي بَصَرٍ ضَرِيرٍ
 فلفظة « ضرير » تستعمل في الأكثر للذي لا بصر له، وقول الشاعر في هذا الشيخ إنه ذو بصر وإنه ضرير، تناقض من جهة القينة والعدم؛ وذلك كأنه يقول: إن له بصراً، ولا بصر له، فهو بصير أعمى. ومن التناقض على طريق الإيجاب والسلب قول عبد الرحمن بن عبد الله القس: [الطويل]

أَرَى هَجْرًا وَالْقَتْلَ مَثْلَيْنِ فَأَقْصِرُوا مَلَامَكُمْ فَالْقَتْلُ أَعْفَى وَأَيْسَرُ
 فأوجب هذا الشاعر الهجر والقتل أنهما مثلان ثم سلّهما ذلك بقوله: « إِنَّ الْقَتْلَ أَعْفَى وَأَيْسَرُ » فكأنه قال: إن القتل مثل الهجر، وليس هو مثله؛ ولو قال: « بل القتل أعمى وأيسر » لكان الشعر مستقيماً.

الاسْتِحْقَاقُ

الاسْتِحْقَاقُ: الاستيجاب، يُقال: استحقَّ الشيء أي استوجبه. الاستحقاق من أنواع أخذ المعنى عند القرطاجني، ويُفهم من كلامه أن الشاعر يستحق المعنى، إذ فضلت عبارته عن عبارة المتقدم، وهذا حسن جيد في باب الأخذ الذي تحدّث عنه البلاغيون في مختلف العهود. قال القرطاجني وهو يتحدّث عن المعاني: « فمراتب الشعراء فيما يُلمون به من المعاني إذاً أربع: اختراع، واستحقاق، وشركة، وسرقة. فالاختراع هو الغاية في الاستحسان، والاستحقاق تالٍ له. والشركة منها ما يساوي الآخر فيه الأول فهذا لا عيب فيه، ومنها ما ينحط فيه الآخر عن الأول فهذا عيب، والسرقة كلّها معيبة وإن كان بعضها أشدّ قبحاً من بعض ».

وفي هذا النصّ يتضح أن الاستحقاق ليس ممّا يُعاب، بل إنه بعد الاختراع في المنزلة. وقد أوضح القرطاجني هذه المسألة بقوله: « فإذا تساوى تاليفاً الشعارين في ذلك فإنه يسمّى الاشتراك، وإن فضلت فيه عبارة المتقدم فذلك الاستحقاق، لأنه استحقّ نسبة المعنى إليه بإجاده نظم العبارة عنه ».

الاسْتِخْبَارُ

الاسْتِخْبَارُ من اسْتَخْبَرَ، واسْتَخْبَرَ بمعنى سَأَلَهُ عن الْخَيْرِ وطلب أَنْ يُخْبِرَهُ. وتَخَبَّرْتُ الْخَيْرَ واستخبرتهُ، والاسْتِخْبَارُ: السؤال عن الخير. وذكر ثعلب أَنَّ قواعدَ الشعرِ أربع: أمرٌ، ونهيٌ، وخبرٌ، واسْتِخْبَارٌ. ولم يعرف الاستخبار، وإنما قال إنه كقول قيس بن الخطيم:

[الكامل]

إِنِّي سَرَبْتُ وَكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبٍ وَتَقَرَّبْتُ الْأَحْلَامَ غَيْرَ قَرِيبٍ
مَا تَمْنَعِي يَقْظِي فَقَدْ تَوْتَيْنَهُ فِي النَّوْمِ غَيْرَ مُصَرِّدٍ مَحْسُوبٍ

فالاستخبار عند ثعلب هو « الاستفهام » وهو ما ذهب إليه ابن قتيبة حينما قال: « الكلام أربعة: أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة » ولكنهما لم ينصا على ذلك، وإن كان ذلك مفهوماً من تقسيمهما الكلام. غير أن ابن فارس عرفه بقوله: « الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر، وهو الاستفهام ».

وقال بعضهم: « إنَّ بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، وقالوا: وذلك أنَّ أولى الحالين الاستخبار، لأنك تستخبر فتجيب بشيء قريباً فهمته وربما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فانت مستفهم، تقول: أفهمني ما قلته لي! قالوا: والدليل على ذلك أنَّ الباري جلَّ ثناؤه يُوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم. وذكر الزركشي مثل ذلك وقال: « إنَّ الاستخبار بمعنى الاستفهام » وأشار إلى مَنْ فرَّق بينهما نقلاً عن ابن فارس. ولكنَّ البلاغيين أرادوا مصطلح « الاستفهام » في مباحثهم وكتبهم، وهو ما استعمله النحاة حينما تحدَّثوا عن أدوات الاستفهام. في حين أنَّ عبد القاهر الجرجاني قال: « إنَّ الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يُخبرك ».

الاسْتِخْدَامُ

الاسْتِخْدَامُ في اللغة استعمال من الخدمة.

أول من عرف الاستخدام أسامة بن منقذ قائلاً: إنَّ الاستخدام هو أن تكون الكلمة لها معنيان، فحتاج إليها، فتذكرها وحدها، فتستخدم للمعنيين. كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ (١) والصلاة هنا

(١) سورة النساء، آية رقم (٤٣).

تحتمل أن تكونَ فعل الصَّلَاةِ وموضع الصَّلَاةِ، فاستخدم الصَّلَاةَ بلفظٍ واحدٍ لأنه قال سبحانه: ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾^(١) فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ. وقال تعالى: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(١) فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ الصَّلَاةَ.

ومنه قول البُحْتَرِيِّ: [الكامل]

فَسَقَى الْغَضَى وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُو شَبُوهُ بَيْنَ جَوَانِحٍ وَقُلُوبٍ

فالغضى يحتمل أن يكونَ الموضع، ويحتمل أن يكونَ الشجر، فاستخدم المعنيين بقوله: « والسَّاكِنِيهِ »، وبقوله: « وَإِنْ هُم شَبُوهُ ». وعرفه ابن شِيث القرشي بقوله: « هو أن تكونَ الكلمة تقتضي معنيين فتستخدم فيهما جميعاً ». ومثل له: « أَنَا عَلَى عَهْدِكَ الَّذِي تَعْلَمُهُ، لَمْ أَحَلَّ مِنْ أَمْرِكَ عَقْدًا وَلَا مَكَانًا أَنَسَ مِنْكَ فِيهِ فَقَدًا » فقد استعمل « أَحَلَّ » للمعنيين.

وقال المصري: « هو أن يأتي المتكلم بلفظةٍ لها معنيان ثم يأتي بلفظتين تتوسط تلك اللفظة بينهما، ويستخدم كل لفظه منهما لمعنى من معنيي تلك اللفظة المتقدمة ».

ونقل الحلبي والنويري تعريف المصري. واختلف تعريف الاستخدام بعد ذلك، وانقسم البلاغيون إلى مؤيد لابن مالك، ومنتصر للقزويني، فابن مالك يقول: إن الاستخدام إطلاق لفظٍ مشتركٍ بين معنيين، ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر، ثم إن اللفظين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك، وقد يكونان متقدمين، وقد يكون اللفظ المشترك متوسطاً بينهما، ومثال هذه الطريقة قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ، يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾^(٢) فَإِنَّ لَفْظَةَ « كِتَابٌ » يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْأَجَلُ الْمَحْتَمُومُ وَالْكِتَابُ الْمَكْتُوبُ، وَقَدْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ لَفْظَتَيْ « أَجَلٌ » وَ « يَمْحُو ». فَاسْتُخْدِمَتْ أَحَدُ مَفْهُومَيْهَا وَهُوَ الْأَمْدُ بِقَرِينَةٍ، ذَكَرَ الْأَجَلَ، وَاسْتُخْدِمَتْ الْمَفْهُومُ الْآخَرَ وَهُوَ الْكِتَابُ الْمَكْتُوبُ بِقَرِينَةٍ « يَمْحُو » وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَصْرِيُّ مِنْ قَبْلِ حِينَ ذَكَرَ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ شَاهِدًا لِلْإِسْتِخْدَامِ وَيَقُولُ الْقَزْوِينِيُّ: هُوَ إِيرَادُ لَفْظٍ لَهُ مَعْنِيَانِ: أَحَدُهُمَا ثُمَّ يُرَادُ بِضَمِيرِهِ الْآخَرَ، أَوْ يُرَادُ بِأَحَدٍ ضَمِيرِهِ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ يُرَادُ بِالْآخَرِ الْآخَرَ ». فَمِنْ قَوْلِ أَحَدِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ: [الوافر]

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا

(١) سورة النساء آية (٤٣). (٢) سورة الرعد، الآيتان (٣٨ و٣٩).

والثاني مر ذكره للبحرّي « فسقى الغضى ».

وسار على هذا المنوال معظم البلاغيين وأصحاب البديعيات ومنهم ابن حجة الحمويّ الذي ذكرَ طريقي ابن مالك والقزويني المتقدمين وقال: وعلى كلِّ تقديرٍ فالطريقتان راجعتان إلى مقصودٍ واحد، وهو استعمال المعنيين بضميرٍ واحد، وتمثل بقول الشاعر: [البسيط]

وَأَسْتَخْذُمُوا الْعَيْنَ مِنِّي وَهِيَ جَارِيَةٌ وَقَدْ سَمَحْتُ بِهَا أَيَّامَ عُسْرِهِمْ
وذكر السيوطي ما قاله الحموي، وأشار إلى أنّ الطريقة الثانية مذهب السكاكي وأتباعه.

ثم ذكر جرمانوس فرحات مذهبين: أحدهما للقزويني، والآخر لبدر الدين بن مالك؛ ومن شاهده قول الحلّي: [البسيط]

مِنْ كُلِّ أْبْلَجٍ وَارِي الزَّنْدَ يَوْمَ نَوَى شَمَرْتُ عَنْهُ وَيَوْمَ الْحَرْبِ مُضْطَلَّمٌ
وقد ذكر الحلّي أنّ الاستخدام عزيز، ولذلك لم يذكر المتقدمون له أمثلة كثيرة.

الاستِدَارَةُ

راجع التّفرّيع.

الاستِدْرَاجُ

الاستِدْرَاجُ من استدرج، واستدرجه بمعنى أدناه منه على التدرّيج. ذكر ابن الأثير أنّه استخرج هذا الفن من كتاب الله تعالى، وقال: « وهو مخادعات الأقوال التي تقوم مقام مخادعات الأفعال. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ (١) نرى حين أراد إبراهيم أن ينصح أباه ويعظه ممّا كان متورطاً فيه من الخطأ العظيم الذي عصى به أمر العقل، كيف رتب الكلام معه في أحسن اتّساق وانتظام مع استعمال المجاملة واللطف مستنصحاً بذلك نصيحة ربّه ».

(١) سورة مريم، الايتان (٤١ و٤٢).

وعرفه ابن الأثير الحلبي بقوله: « يُقال استدرج فلان فلاناً إذ توصل إلى حصول مقصوده من غير أن يشعره من أول وهلة. والمراد بذلك الملاحظة في الخطاب ولزوم الأدب في الكلام مع المخاطب، بحيث لا تنفر نفسه قبل حصول المقصود منه ». وذهب العلوي إلى ما ذهب إليه السابقان، وذكر الآيات التي استشدها بها، لكنه أضاف إلى أمثلتهما شواهد أخرى من كلام النبي محمد ﷺ؛ وذكر قول المتنبي: [المتقارب]

أَبْنَعُ فِي الْخِيْمَةِ الْعَدْلُ وَتَشْمَلُ مِنْ دَهْرِنَا يَشْمَلُ

وقال التتويحي: « ومن البيان الاستدراج، وهو استمالة المخاطب بما يؤثره ويأسس إليه، أو ما يخوفه ويرعبه قبل أن يفاجئه المخاطب بما يطلب منه، وهذا باب واسع، وهو أن يقدم المخاطب ما يعلم أنه يؤثر في نفس المخاطب من ترغيب وترهيب وإطعام وتزهيد. وأمزجة الناس تختلف في ذلك، فينبغي أن يستمال كل شخص بما يناسبه، وهذا لا يؤثر فيه التعليم إلا يسيراً، بل ينبغي أن يكون في مزاج الإنسان قوة تؤدبه إلى ذلك، وهي تصرف في الكلام كتصرف الإنسان في أحواله وأفعاله بما يعود عليه نفعه ».

ونقل ابن قيم الجوزية ما قاله ابن الأثير الذي ابتدع هذا الفن، وذكر أمثلة من آيات الذكر الحكيم.

الاستدراك

الاستدراك من استدرك الشيء بالشيء إذا حاول إدراكه. وسُمي ابن المعتز « الاستدراك » « الرجوع »، وقال: « هو أن يقول شيئاً ويرجع عنه، كقول بعضهم: ما معك من العقل شيء، بلى، مقدار ما تجب الحجة به عليك ». وكذلك العسكري سماه أيضاً « الرجوع » وقال: « هو أن يذكر شيئاً، ثم يرجع عنه ». ومثل بقول أحد الشعراء: [الطويل]

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةً إِنْ نَظَرْتُهَا إِلَيْكَ وَكَلًّا، لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلٌ

وسماه التبريزي « الاستدراك والرجوع ». وقد قال البغدادي عنه: وأما الاستدراك والرجوع، فهو أن يتدىء الشاعرُ بمعنى، فينفي شيئاً ثم يستدركه بما يؤيد هذا المعنى أو يثبت ما نفاه أولاً؛ كقول أبي نواس: [الرجز]

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْأَمِينُ

إِمَامٌ عَدْلٌ مَا لَهُ قَرِينٌ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِلِ هَارُونَ

وقال ابن الزملاكاني: « الاستدراك والرُّجوعُ هو أن يعودَ المتكلمُ على ما سبقَ من كلامه بالتَّقصُّ والإبطال ». »

وقال ابن أبي الإصعِ المصريّ: « إنَّ الاستدراكَ والرُّجوعَ على قسمين: قسم يتقدّم الاستدراك، فيه تقرير لما أخبر به المتكلم وتوكيد، وقسم لا يتقدّمه ذلك ». »

ومن أمثلة الأول قول ابن الروميّ: [الوافر]

وَإِخْوَانٌ تَخَذْتُهُمْ دُرُوعاً فَكَانَوْهَا وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي
وَخَلَّتُهُمْ سِهَاماً صَائِبَاتٍ فَكَانَوْهَا وَلَكِنْ فِي فُؤَادِي

ومن الثاني الذي لا يتقدّم الاستدراك فيه تقرير ولا توكيد قول زهير بن أبي سلمى:

[الطويل]

أَخُو ثِقَةٍ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ

وقد سار على خطاه الحلبيّ والنويريّ وذكر تعريفه وتقسيمه. وجمع ابن الأثير الحلبيّ بين الاستثناء والاستدراك، وقال بعد أن عرّف الاستثناء: وأمّا الاستدراك فهو مثل ذلك إلا أنه يفارق لفظه الاستثناء بلفظة « لكن »، كقول زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

إِنَّ الْبَخِيلَ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ وَوَلَدٌ كِنَ الْجَوَادَ عَلَى عِيَالِهِ هَرِمٌ

وعرّفه السبكيّ بقوله: « إنَّ الاستدراكَ، إمّا بعد تقدّم تقرير، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفُتِنْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ (١) أو بعد تقدّم نفي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ (٢) وهذا القسم يرجع إلى الطَّباق أو الرُّجوع ». »

وكذلك عرّف المصريّ الاستدراك في كتابه « بديع القرآن » بمثل ما سبق. كما أنّ ابن حجّة الحمويّ سمّاه « الاستدراك » وقسّمه قسمين كالمصريّ. أمّا القزوينيّ في تلخيصه

(١) سورة الأنفال، آية رقم (٤٣).

(٢) سورة الأنفال، آية رقم (١٧).

وإيضاحه فقد عرّفه بقوله: هو العودُ على الكلامِ السابقِ بالنقضِ لنكتة، كقول زهير:
[البسيط]

قَفَّ بِالذِّيارِ الَّتِي لَمْ يُعْفِها الْقَدَمُ بَلَا وَغَيْرَها الْأرواحُ وَالذَّيْمُ
كَانَهُ لَمَّا وَقَفَ بِالذِّيارِ عَرَّتَهُ روعَةٌ ذَهَلُ بها عن رؤية ما حصل لها من التغيير، فقال
لم يعفها القدم، ثم رجع إلى صوابه وتحقّق ما هي عليه من الدروس فقال بلى عفت؛ وعليه
قول ابن حجّة: [البسيط]

قَالُوا نَرَى لَكَ لَحْمًا بَعْدَ فُرْقَتِنَا فَقُلْتُ مُسْتَدْرِكًا لَكِنْ عَلَيَّ وَضْمٌ
أما السيوطي فقد جمع بين الاستدراك والاستثناء، وذكر لكلّ منهما مثلاً خاصاً وفصل
بينهما في « شرح عقود الجمان » ووضع لكلّ واحدٍ فصلاً، وعرّف الاستدراك بمثل ما عرّفه
المصري. وقد عرّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أن يأتي الشاعر بزيادة معنى على معنى
لفظ به مستدرِكاً به بلفظة لكن، وذلك لنكتة أو طريقة مستحسنة ». وذكر في شرح بديعية
الباعونية أن الاستدراك على قسمين: قسم يتقدّم الاستدراك فيه تقرير لما خبر به المتكلّم،
وهو الأشهر والأكثر، وقسم لا يتقدّم ذلك وهو قليل جداً؛ كقول الباعونية: [البسيط]

رَجَوْتُهُمْ يَعْطِفُوا فَضْلاً وَقَدْ عَطَفُوا لَكِنْ عَلَيَّ تَلْفِي مِنْ فَرَطِ عَشِقِهِمْ

الاستدعاء

الاستدعاء من استدعى الشيء: طلبه واستلزمه. عرّف ابن رشيق الاستدعاء بقوله:
« هو ألا يكون للقافية فائدة إلا كونها قافية فقط فتخلو حينئذٍ من المعنى » كقول
السيد الحميري: [السريع]

أَقْسَمُ بِالْفَجْرِ وَالْعَشْرِ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ وَرَبُّ لُقْمَانَ

ف قوله « رب لقمان » ما أكثر قلعه وأشد ركاعته .
وتحدّث قدامة في معرض كلامه عن عيوب اثتلاف المعنى والقافية، فقال: « ومن
عيوب هذا الجنس، أن يؤنّى بالقافية لتكون نظيرة لأخواتها في السجع لأن لها فائدة في
معنى البيت، كقول أبي عدي القرشي: [الخفيف]

وَوُفِيَتِ الْحُتُوفُ مِنْ وَارِثٍ وَآ لِ وَأَبْقَاكَ صَالِحاً رَبُّ هُودٍ

فليس نسبة الشاعر الله - عز وجل - إلى أنه « رب هود » بأجود من نسبته إلى أنه « رب نوح » ولكن القافية كانت دالية فأتى بذلك للسجع لا لإفادة معنى بما أتى به منه .

الاستدلال بالتعليل

الاستدلال من استدلال، وهو تقرير الدليل لإثبات المدلول .
ذكر ابن سنان الاستدلال بالتعليل وقال: « وهو ما يُسمى في البديع حسن التعليل » .
ولم يعرفه، وإنما ذكر له قول أبي الحسن التهامي: [السريع]

لَوْلَمْ تَكُنْ رِيْقَتُهُ خَمْرَةً لَمَا تَشْنَى عِظْفُهُ وَهَوَ صَاحِ

وقوله أيضاً: [البسيط]

لَوْلَمْ يَكُنْ أَقْحَوَانًا ثَغْرٌ مَبْسَمَهَا مَا كَانَ يَزْدَادُ طِيْبًا سَاعَةَ الشَّحْرِ

وسماه جرمانوس فرحات « التعليل » وعرفه بقوله: « هو أن يُريدَ المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع، فيقدم قبل ذكره علة وقوعه لكون العلة تتقدم على المعلول .

وشاهده قول البحرري: [المتقارب]

وَلَوْلَمْ أَكُنْ سَاخِطًا لَمْ أَكُنْ أَذْمَ السَّرْمَانَ وَأَشْكُو الْخُطُوبَا

فالعلة في ذم الشاعر الزمان كون الممدوح ساخطاً عليه . وتعريف جرمانوس هذا هو عين تعريف ابن حجة الحموي . ومنه قوله من بديعته: [البسيط]

نَعَمْ وَقَدْ طَابَ تَعْلِيلُ النَّسِيمِ لَنَا لِأَنَّهُ مَرٌّ فِي آثَارِ تُرْبَتِهِمْ

الاستدلال بالتمثيل

الاستدلال بالتمثيل عرفه ابن سنان بقوله: « وأما الاستدلال بالتمثيل فإن يزيد في الكلام معنى يدل على صحته بذكر مثال له » . ومن الاستدلال التمثيلي قول المعري: [البسيط]

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ وَالْعَذْبُ يَهْجُرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ

فدل على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للامتناع منه، بتمثيل ذلك بالماء الذي لا يشرب لفرط برده وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً .

وكقول أبي تمام: [الكامل]

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوبَتْ أَتْاحُ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ
لَوْلَا اسْتِعْمَالُ النَّارِ فِيمَا جَاوَرَتْ مَا كَانَ يُعْرَفُ طَيْبُ عَرَفِ الْعُودِ

وسماه ابن حجة الحموي « التمثيل » وعرفه بقوله: « التمثيل مما فرعه قدامة من ائتلاف اللفظ مع المعنى. وهو أن يُريد المتكلم معنى فلا يدل عليه بلفظه الموضوع له ولا بلفظ قريب من لفظه، وإنما يأتي بلفظ هو أبعد من لفظ الإرداف يصلح أن يكون مثلاً للفظ المعنى المذكور.

وشاهدته قوله تعالى: ﴿ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾^(١) هذا التمثيل العظيم في غاية الإيجاز والحقيقة، أي هلك من قضي هلاكه، ونجا من قُدرت نجاته. وما عدل عن اللفظ الخاص إلا لأمرين: أحدهما الاختصار لبلاغة، والثاني كون الهلاك والنجا كانا بأمر مطاع، ولا يحصل ذلك من اللفظ الخاص.

ومنه قوله من بديعته: [البسيط]

وَقُلْتُ رَدْفُكَ مَوْجٌ لِي أَمْثَلُهُ بِالْمَوْجِ قَالٌ قَدْ اسْتَسَمَنْتَ ذَا وِرَمٍ

لقد مثل في هذا البيت شيئاً بشيء فيه إشارة منه مع حذف أداة التشبيه لتفريق المشبه من المشبه به، لأن التمثيل لا يكون إلا مقدرًا بمثل غالباً. وقد نقل هذا التعريف جرمانوس فرحات بعينه مع أمثله.

الاستشهاد

الاستشهاد من أشهد، وأشهدت الرجل على إقرار الغريم واستشهدته بمعنى.

والاستشهاد ذكره أبو هلال العسكري في باب « الاستشهاد والاحتجاج » وعرفه بقوله: « هذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين. وهو أحسن ما يتعاطى من أجناس صنعة الشعر... ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى... وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكد بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول والحجة على صحته » ومن الاستشهاد قول بعضهم: [الخفيف]

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢١٠).

إِنَّمَا يَعَشِقُ الْمَنَائِمَا مِنَ الْأَفْ
وَكَمَا كَانَ عَاشِقًا لِلْمَعَالِي
وَكَمَا كَانَ عَاشِقًا لِلْمَعَالِي
سَرُّ مِثْنُ فِي الْحُرُوبِ الْعَوَالِي

ومنه قول العلوي الأصبهاني: [الكامل]

دَعُ حُبُّ أَوَّلٍ مِنْ كَلِفَتْ بِحُبِّهِ
مَا قَدْ تَوَلَّى لَا ارْتِجَاعَ لِطِيْبِهِ
مَّا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَخِيرِ
هَلْ غَائِبُ اللَّذَاتِ مِثْلَ الْحَاضِرِ
إِنَّ الْمَشِيبَ وَقَدْ وَفَى بِمَقَامِهِ
أَوْفَى لَدَيَّ مِنَ الشَّبَابِ الْغَادِرِ

وقد ذكر الحلبي والتويري خصائص الكتابة، وما يتصل بها من الاقتباس والاستشهاد والحل.

فمثاله من النثر ما كتب به كافي الكفاة في فصل له، فقال: « فلا نفس آخر أمرك بأوله، ولا تجمع من صدره وعجزه، ولا تحمل خوافي صنعك على قواده، فالإناء يملأه القطر فيفعم، والصغير يقترن بالصغير فيعظم، والذئب يلم ثم يصطلم، والجرح يتباين ثم ينفق، والسيف يمس ثم يقطع، والسهم يرد ثم ينفذ... »

ثم قال: « إن الاستشهاد بالآيات الكريمة ينبغي أن ينبه عليها ».

الاستطراد

الاستطراد من اطرد الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى، واطرد الكلام إذا تتابع ثم عاد وانعطف.

قيل: إن أول من ابتدع « فن الاستطراد » السموأل في قوله: [الطويل]

وَأَنَا لِقَوْمٍ لَا نَرَى الْقَتْلَ سَبَّةً
يَقْرَبُ حُبُّ الْمَوْتِ آجَالَنَا لَنَا
إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
وَتَكْرَهُهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ

ويعتبر هذا أول شاهد ورد في هذا النوع وسار مسير الأمثال. وأيد هذا القول ابن رشيق، وقال: « وهو أول من نطق به ». وعقب على هذا المصري قائلاً: « وأحسب أن أول من استطراد بالهجاء السموأل ».

والاستطراد عند الجاحظ هو « الانتقال من موضوع إلى آخر لكي لا يمل القارئ »

أو السامع» وهذا واضح في معظم مؤلفاته . والاستطراد عند ثعلب هو «حسن الخروج» وكذلك عند الخليفة ابن المعتز .

وقيل إنَّ البحترى الشاعر نقل هذه التسمية عن أبي تمام؛ وكذلك قال الصولي: حدَّثني أبو الحسن عليّ بن محمد الأنباري، قال: سمعت البحترى يقول: أنشدني أبو تمام لنفسه: [البسيط]

وَسَابِحِ هَاطِلِ التَّعْدَاءِ هَتَانِ عَلَى الْجِرَارِ أَمِينٍ غَيْرِ خَوَانِ
أُظْمَى الْفُضُوصِ وَلَمْ تَنْظَمًا قَوَائِمُهُ فَخَلَّ عَيْنِيكَ فِي ظَمَانِ رِيَانِ

ثم قال لي: « ما هذا الشعر؟ » قلت: « لا أدري » . قال: « هذا المستطرد » أو قال: « الاستطراد » . قلت: « وما معنى ذلك؟ » قال: « يُرى أنه يُريد وصف الفرس وهو يُريد هجاء عثمان » .

وقال ابن رشيق: « الاستطراد أن يبنى الشاعر كلاماً كثيراً على لفظة من غير ذلك النوع يقطع عليها الكلام، وهي مرادة دون الجميع جميع ما تقدّم ويعود إلى كلامه الأول، وكأنما عثر بتلك اللفظة عن غير قصد ولا اعتقاد نية » . وقال: من « الاستطراد » نوع يُسمى « الإدماج » كقول عبيد الله بن طاهر: [الطويل]

أَبَى الدَّهْرُ مِنْ إِسْعَافِنَا فِي نُفُوسِنَا وَأَسْعَفَنَا فِيْمَنْ نُحِبُّ وَنَكْرِمُ
فَقُلْتُ لَهُ نَعْمَاكَ فِيهِمْ أَيْمَهَا وَدَعَّ أَمْرَنَا إِنَّ الْمَهْمَ الْمَقْدَمُ

وسمّاه « الاستطراد » أيضاً: التبريزي والبغدادي وابن مالك . وذكر المصري أنه لم يظفر منه بشيء في القرآن المجيد إلا في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿ أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بُعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ (١) وقال: « فمن ظفر فيه بشيء فهو المحسن بإلحاقه في بابيه » .

وكذلك قال ابن مالك فيما نقله السبكي: « إنَّ الاستطراد قليل في القرآن الكريم وأكثر ما يكون في الشعر، وأكثره في الهجاء » . وذكر الآية المتقدمة الذكر . غير أن العسكري والزّمخشري والسيوطي، ذكر كلَّ منهم آية من القرآن العزيز يدلُّ على أن لأسلوب الاستطراد أمثلة في كتاب الله الخالد غير ما ذكر المصري وهي آية ٣٩ من سورة فصلت، وآية ٢٦ من

(١) سورة هود، آية رقم (٩٥) .

سورة الأعراف، وآية رقم ١٧٢ من سورة النساء. وَعَقَبَ الْمَظْفَرُ الْعُلُويَّ بقوله: « ومعنى الاستطراد خروج الشاعر من ذم إلى مدح، أو من مدح إلى ذم » بينما قال القرطاجني: « وأهل البديع يُسْمُون ما كان الخروج فيه بتدرج تخلّصاً، وما لم يكن بتدرج ولا هجوم ولكن بانعطافٍ طارىءٍ على جهة من الالتفات استطراداً » ومثّل لذلك بقول حسان بن ثابت: [الكامل]

إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً بِالَّذِي حَدَّثْتَنِي فَتَجَوْتُ مَنجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ

ولكن ابن معصوم المدني لا يعتبر قول حسان من باب « الاستطراد » وإنما سمّاه « تخلّصاً »، وعلّل ذلك بقوله: « لأنّ الاستطراد يُشترط فيه العود إلى الكلام الأوّل، وحسان لم يعد إلى ما كان عليه من ذكر العاذلة ».

وتابعه السيوطي والحموي على القول: « بأنّه لا بدّ من التّصريح باسم المستطرّد به بشرط أن لا يكون قد تقدّم له ذكر، ثمّ ترجع إلى الأوّل وتقطع الكلام فيكون المستطرّد به آخر كلامك ». هذا ما شرطه ابن حجّة. وحدّد « صاحب الإيضاح » « الاستطراد » بحدّ أتى فيه بالغرض بعدما بالغ في الإيجاز. فإنّه قال: « الاستطراد هو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متّصل به ثمّ يقصد بذكر الأوّل التّوصّل إلى الثاني ». ففي قوله متّصل به جلّ القصد وعدم الاحتياج إلى الكلام الكثير. وذكر ابن المعتز الاستطراد بقوله: « هو الخروج من معنى إلى معنى »، وفسّره بأنّ قال: « هو أن يكون المتكلّم في معنى فيخرج منه بطريق التّشبيه، أو الشرط، أو الإخبار، أو غير ذلك، إلى معنى آخر يتضمّن مدحاً أو هجواً أو وصفاً، وغالب وقوعه في الهجاء ». وذكر الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بُعِدَتْ ثَمُودٌ ﴾^(١).

غير أنّ الزركشي أغرب في تعريفه بقوله: وهو التعريض بعيب إنسانٍ بذكر عيب غيره، كقوله تعالى: ﴿ وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٢). وأخذ ابن قيم الجوزية تعريفه هذا مع المثال، وأضاف إليه بيتي السّمؤال السّابقين.

ومن أجمل الاستطراد قول بكر بن النّطّاح: [الطويل]

عَرَضْتُ عَلَيْهَا مَا أَرَادَتْ مِنَ الْمُنَى لَتَرْضَى فَقَالَتْ قُمْ فَجِئْتِي بِكَوَكَبٍ

(٢) سورة إبراهيم، آية رقم (٤٥).

(١) سورة هود، آية رقم (٩٥).

فَقُلْتُ لَهَا هَذَا التَّعْنُتُ كُلُّهُ كَمَنْ يَشْتَهِي لِحْمًا لِعِنَقَاءِ مُغْرَبٍ
فقد جمع أحسن قسم، وأبدع تخلّص، وأرشق استطراد.

الاسْتِظْهَارُ

الاسْتِظْهَارُ من اسْتَظْهَرَ، أي استعان، واستظْهَرَ: حفظ، والاسْتِظْهَارُ: الاحتياط
والاستيثاق.

لقد فرّع ابن رشيّق القيروانيّ من باب «الإيغال» فنأ سَمَاهُ «الاستظهار» فقال: «ومن
هذا نوع يُسَمَّى الاستظهار، وهو قول ابن المعتزّ لابن طباطبا العلويّ أو غيره: [المتقارب]
فَأَنْتُمْ بَنُو بَنِيهِ دُونََنَا وَنَحْنُ بَنُو عَمِّهِ الْمُسْلِمِ
فقوله: «المسلم» استظهار، لأنّ العلويّة من بني عمّ النبي ﷺ أيضاً أعني أبا طالب
ومات جاهلياً، فكان ابن المعتزّ أشار بحذقه إلى ميراث الخلافة».

الاسْتِعَارَةُ

الاسْتِعَارَةُ: مأخوذة من العارية، واسْتَعَارَ طلب العارية أي نقل الشيء من شخص
إلى آخر حتّى تصبَحَ العارية من خصائص المعار منه.

وذكر ابن رشيّق القيروانيّ الاستعارة وقال: «الاسْتِعَارَةُ أَفْضَلُ الْمَجَازِ، وهي من
محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها، والناس مختلفون فيها؛ منهم من يستعير
للشيء ما ليس منه ولا إليه، كقول لبيد: [الكامل]

وَعَسَدَاةٍ رِيحٍ قَدْ وَرَّعَتْ وَقَرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

فاستعار للريح الشمال يداً، وللغداة زماماً، وجعل زمام الغداة ليد الشمال إذ كانت
الغالبية عليها، وليست اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة؛ ومنهم من يخرجها مخرج
التشبيه كما قال ذو الرّمة: [الطويل]

أَقَامَتْ بِهِ حَتَّى ذَوَى الْعُودِ وَالْتَوَى وَسَاقَ الثُّرَيَّا فِي مَلَأَتِهِ الْفَجْرُ

فاستعار للفجر مُلَاءَةٌ، وأخرج لفظه مخرج التشبيه».

وقد وافقه في هذا التعريف ابن حجة الحموي وجرمانوس فرحات؛ ومن بدعيّة
ابن حجة الحموي: [البسيط]

وَكَانَ غَرَسُ التَّمَنِّي يَابِعاً فَذَوَى بِالِاسْتِعَارَةِ مِنْ يِرَانِ هَجْرِهِمْ

والاستعارة مجاز لغويّ عند أكثر البلاغيّين، وإن كان عبد القاهر قد تردّد فيها فجعلها
« مجازاً عقلياً » تارة و« مجازاً لغوياً » تارة أخرى. ففي « دلائل الإعجاز » يميل إلى أنّها
« مجاز عقلي » أو هي من أبوابه، ثمّ يعود ويذكر في نفس الكتاب أنّها « مجاز لغوي ».
وكذلك نرى هذا الاضطراب عند الرّازي الذي رأى أنّها « مجاز لغوي »، بينما السّكاكي
أنكر ذلك، وسلكه في الاستعارة المكنية أي أنّ المجاز لغويّ كله.

وعلق سيويه في « الكتاب » تعليقا على بيت عامر بن الأحوص حيث جعل للداهية
فماً، قال عامر: [المتقارب]

وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَسْنُو نِ تَرْهَبُهَا النَّاسُ لَا فَالَهَا

أمّا الرّاء فقد أشار إلى أسلوب الاستعارة، ولكنه لم يسمّها بعكس أبي عبيدة في
تعليقه على بيت الفرزدق: [الكامل]

لَا قَوْمَ أَكْرَمَ مِنْ تَمِيمٍ إِذْ عَدَتْ عَوْدُ النِّسَاءِ يُسَقِّنَ كَالْأَجَالِ

فقول « عود النساء » هنّ اللاتي معهنّ أولادهنّ في « عود » الإبل التي معها أولادها،
فنقلته العرب إلى النساء، وهذا من المستعار، وقد تفعل العرب ذلك كثيراً.

ولعلّ الجاحظ أوّل من عرفها بقوله: « الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا أقام
مقامه » وسماها مثلاً وبدعيّاً، وعلق على بيت الأشهب بن رميلة: [الطويل]

وَهُمْ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يُتَّقَى بِهِ وَمَا خَيْرٌ كَفًّا لَا تَنْوَأُ بِسَاعِدِ

فقوله: « هم ساعد » إنّما هو مثل، وهذا الذي تسميه الرواة البديع.
أمّا المظفر العلويّ فقال: « وكان القدماء يسمونها الأمثال، فيقولون فلان كثير الأمثال.
ولقبها بالاستعارة الزم، لأنّه أعمّ، ولأنّ الأمثال كلّها تجري مجرى الاستعارة ».

وأشار إليها الميرد وقال: « إنّ العرب تستعير من بعض لبعض ».
وقد عرف ثعلب الاستعارة بقوله: « هو أن يستعار للشيء اسم غيره أو معنى سواه ».

وقريب منه قول ابن المعتز: «إنها استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء عرف بها». غير أن قدامة بن جعفر أشار إلى الاستعارة إشارات عابرة في أثناء كلامه على المفاضلة وقبح الاستعارة في كتابه جواهر الألفاظ، وذكر لها أمثلة من غير أن يعرفها.

وقد حدّد الرُّمَّانِي الاستعارة فقال: «هي تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة، على سبيل النقل» وذكر الخفاجي كلامه وقال: تفسير هذه الجملة قوله عز وجل: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١) استعارة، لأنَّ الاشتعال للنار، ولم يوضع في أصل اللغة للشَّيب، فلما نقل إليه بآن المعنى لما اكتسبه من التشبيه، لأنَّ الشَّيبَ لَمَّا كان يأخذ من الرَّأس شيئاً فشيئاً حتَّى يحيله إلى غير لونه ولا يخفى على أهل الذوق أنَّ قول الله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١) أبلغ من كثير شيب الرَّأس وهو حقيقة. فالنار مُستعار منها، والاشتعال مستعار، والشَّيب مستعار له.

ومن العلماء من يقول: «هي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه»، وهذا يؤيد قول ابن جنِّي: «إن لم تكن الاستعارة للمبالغة، وإلا فهي حقيقة».

والاستعارة عند العسكري: «نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض» وقد اشترط في الاستعارة أن يكون وراءها هدف، وإلا فاستعمال اللفظ بمعناه الأصلي أولى.

وقال ابن الأثير: «الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع الإفصاح بالتشبيه وإظهاره، وتجيء على اسم المشبه به وتجره عليه» وأضاف: «حدّ الاستعارة نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طي ذكر المنقول؛ لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز اختص بالاستعارة وكان حدّاً لها دون التشبيه».

وتعريف ابن أبي الإصبع هو: «الاستعارة تسمية المرجوح الخفي باسم الرّاجح الجلي للمبالغة في التشبيه»، أي ما رجحت فيه الصفة وكان ظاهراً، ينقل إلى ما خفي وكان مرجوحاً عليه في هذه الصفة.

وقال ابن مالك: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به مع سدّ طريق التشبيه ونصب القرينة، ولهذا سُميت استعارة».

(١) سورة مريم، آية رقم (٤).

أما الحلبيّ فقال: « هو ادّعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح ذكر المشبه من اللين لفظاً وتقريراً. وإن شئت قلت: هو جعل الشيء، أو جعل الشيء للشيء، لأجل المبالغة في التشبيه ». التعريف الأول ينطبق على الاستعارة التصريحية، والثاني على الاستعارة المكنية.

وقال القزويني: « الاستعارة هي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له، وقد تفيد بالتحقيقية لتحقق معناها حساً أو عقلاً، أي التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويُشار إليه إشارة حسية أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نقل من مُسمّاه الأصليّ فجعل اسماً له على سبيل الاستعارة للمبالغة في التشبيه ». أما العلويّ فقد ذكر عدّة تعريفات ثم اختار منها تعريفاً فضله على غيره، وهو أن الاستعارة: « تصييرك الشيء الشيء وليس به، وجعلك الشيء الشيء وليس له، بحيث لا يلحظ فيه معنى التشبيه صورة ولا حكماً » وفي هذا التعريف إشارة إلى الاستعارة التصريحية والاستعارة بالكناية، وفصل الاستعارة عن التشبيه المحذوف الأداة.

وقال النابلسي في تعريفه للاستعارة: « هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه، إما المشبه أو المشبه به، وتريد الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به. وهو على ثلاثة أقسام: الأول: الاستعارة التحقيقية وهي أن يكون المشبه به مذكوراً والمشبه متروكاً، لكنه متحقق حساً أو عقلاً بأن يكون أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويُشار إليه إشارة حسية أو عقلية، كما بسط ذلك علماء البيان.

فمن المتحقق حساً قول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

لَدَيْ أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مَقْدَفٌ لَهُ لَبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُعْبَلِمِ

فالأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع المتروك من الكلام، الذي هو أمر متحقق حساً.

وقول أبي ذؤيب الهذلي: [الكامل]

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةَ لَا تَنْفَعُ

فالشاعر شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس، فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك

الاعتغال في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة مكنية، وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخيلية.»

كما عرّف الاستعارة جرمانوس فرحات بقوله: « هو ادعاءً معنى الحقيقة في الشيء مبالغة في التشبيه ». ومنها قوله: [الكامل]

كَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتُّ أَفْتَقُ رَثَقَهَا
وَأَحَالَ صَبْعُ اللَّيْلِ صَبْعَ فِعَالِي
بِنَقَائِصٍ لَا تَأْلَفُ الْإِرْفَاءَ
فَظْلَامُهُ مِنْ دَجْنِهَا قَدْ فَاءَ

وسار المتأخرون على هذه التعريفات والتقسيمات، والملاحظ من مراجعة كتبهم أنهم لم يتفقوا على تحديدها كل الاتفاق.

الاستعارة الاحتمالية

عرّف السكاكي الاستعارة الاحتمالية بقوله: « هي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارةً على ما له تحقيق وأخرى على ما لا تحقق له ». أي أنها تحتل الوجهين، وقد شرح السكاكي التحقيقية وقال: « أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً، إما حسياً، وإما عقلياً ». فالاستعارة الاحتمالية ما احتملت تحقق ما له من وجه، وما لا تحقق له من وجه آخر. ونظيره قول زهير: [الطويل]

صَحَا الْقَلْبُ عَنِ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ
وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

أراد الشاعر أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب أو أن الصبا وقمع النفس بذلك، معرضاً الإعراض الكلي عن معاودة سلوك سبيل الغي. فقوله « وعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ » استعارة تخيلية، لما يسبق إلى الفهم ويتبادر إلى الخاطر من تنزيل « أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ » منزلة أنياب المنية ومخالبها، وإن كان يُحتمل احتمالاً بالتكلف أن تجعل الأفراس والرّواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أن يعدّ استعارة تحقيقية. فهي إما تخيلية، أو تحقيقية. وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ ﴾ (١) الظاهر من اللباس الحمل على الاستعارة التخيلية، وإن كان يُحتمل أن يحتمل على التحقيق، وهو أن يُستعار لما يُلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون، وورثاة الهيئة. وهو مذهب ابن جنّي: « إن لم تكن الاستعارة للمبالغة وإلا فهي حقيقة ».

(١) سورة النحل، آية رقم (١١٢).

الاستِعَارَةُ الْأَصْلِيَّةُ

الاستِعَارَةُ الْأَصْلِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْناسِ غَيْرِ الْمَشْتَقَّةِ، وَيَكُونُ مَعْنَى التَّشْبِيهِ دَاخِلًا فِي الْمَسْتَعَارِ دَخُولًا أَوْلِيًّا. وَقَدْ أَوْضَحَ السَّكَاكِيُّ مَعْنَاهَا بِقَوْلِهِ: « هِيَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْتَعَارُ اسْمَ جِنْسٍ، كَرَجُلٍ وَقِيَامٍ وَقَعُودٍ. وَوَجْهٌ كَوْنِهَا أَصْلِيَّةً، هُوَ أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ مَبْنَاهَا عَلَى تَشْبِيهِ الْمَسْتَعَارِ لَهُ بِالْمَسْتَعَارِ مِنْهُ »، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَالْقَزْوِينِيُّ وَالسُّبْكِيُّ وَالتَّفْتَازَانِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ وَالْإِسْفَرَايِينِيُّ وَابْنُ مَعْصُومٍ الْمَدِينِيُّ وَالْمَغْرِبِيُّ وَالْعَبَّاسِيُّ.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ (١).

وكقول البحرِّي: [الوافر]

يُؤَدُّونَ التَّحِيَّةَ مِنْ بَعِيدٍ إِلَى قَمَرٍ مِنَ الْإِيوَانِ بَادٍ

وكقول المتنبي في تشبيه ممدوحه بالشمس كما شبهه بالقمر: [الطويل]

أَجْبِكَ يَا شَمْسَ الزَّمَانِ وَبَدْرَهُ وَإِنْ لَأَمْنِي فِيكَ الشُّهَا وَالْفَرْقُدُ

الاستِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ

الاستِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ، وَتُسَمَّى الْمَكْنِيَّ عَنْهَا أَوِ الْمَكْنِيَّةَ، وَهِيَ الَّتِي اخْتَفَى فِيهَا الْمَشْبَهُ بِهِ وَانْكَفَى بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

وقال العلوي: « الاستِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ دَالَّةٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَمَجَازِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ (٢) فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَا وَضَعَ لَهُ فِي أَصْلِهِ مِنْ إِفَادَتِهِ لِحَقِيقَةِ الْأَكْلِ، لَكِنَّهُ مَقْصُودٌ بِهِ قِضَاءُ الْحَاجَةِ وَهُوَ مَجَازٌ فِي حَقِّهِ.

وكقول أبي ذؤيب الهذلي: [الكامل]

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس، وحذف المشبه به وهو السبع وأبقى شيئاً من لوازمه وهي الأظفار التي لا يكمل الاغتيال إلا بها. وعرف القزويني في إيضاحه الاستعارة

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (٧٥).

بالكنابة فقال: « قد يضمُّ التَّشْبِيه في النَّفس فلا يصرِّح بشيء من أركان لفظ المشبَّه، ويدلُّ عليه بأن يثبت للمشبَّه أمر مختصَّ بالمشبَّه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيُسمَّى التَّشْبِيه استِعارة بالكنابة أو مكنياً عنها » .

وقال عبد القاهر الجرجاني: « أن يُؤخَذ الاسم من حقيقته ويوضع موضعاً لا يبيِّن فيه شيء إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خليفةً لاسمه ونائباً عنه به » .

وكان ما ذهب إليه عبد القاهر منطلق البلاغيين في تحديد الاستعارة المكنية. وقد عرفها الرازي بقوله « هذا إذا لم يصرِّح بذكر المستعار، بل ذكر بعض لوازمه تنبيهاً عليه » . وجعل القزويني الاستعارة المكنية كالتحقيقية. وقال السكاكي: « هي أن تذكر المشبَّه وتريدُ به المشبَّه به، دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصبها، وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبَّه به المساوية » بينما قال ابن مالك: « هي أن تذكر المشبَّه وتريدُ المشبَّه به، وتدلُّ بمثل شيء من لوازمه إلى المشبَّه » .

ونقل الثوري وابن قيم الجوزية والزركشي تعريف الرازي. وقال الحلبي، ولم يُسمها: « الثاني أن تعتمد لوازمه عندما يكون جهة الاشتراك وصفاً، إنما ثبت له كما في المستعار منه بواسطة شيء آخر مثبت ذلك الشيء للمستعار له مبالغة في إثبات المشترك » .

ومنه قول أبي تمام: [الكامل]

سَاسَ الْأُمُورَ سِيَّاسَةً ابْنَ تَجَارِبٍ رَمَقْتَهُ عَيْنُ الْمُلْكِ وَهُوَ جَنِينُ
إِذْ كَانَ الْمَلِكُ لَا عَيْنَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ .

وكقول أبي الطيب المتنبّي: [الطويل]

فَتَى يَمَلُّ الْأَفْعَالَ رَأْيًا وَحِكْمَةً وَبَادِرَةً أُحْيَانَ يَرْضَى وَيَغْضَبُ

الاستعارة التبعية

عرّف العباسي الاستعارة التبعية بقوله: « إن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه على الفاعل أو المفعول، كما هنا في قول القطامي: [البيط]

نُقِرِّيهِمْ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقَدْتُ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَادٍ

فقوله « اللهدميّات » قرينة على أن « نُقريهم » استعارة تبعية .

وكقول ابن المعتز: [المديد]

جَمَعَ الحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا
إِنْ عَفَا لَمْ يُلْغِ لِلَّهِ حَقًّا أَوْ سَطَا لَمْ يَخْشَ مِنْهُ جُنَاخَا
أَلْفَ الهَيْجَاءِ طِفْلاً وَكَهْلاً يَحْسَبُ السَّيْفَ عَلَيْهِ وَشَاخَا

والشاهد فيه مدار قرينة الاستعارة التبعية على المفعول، فإنّ القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود .

وقال السكاكي: « هي أن لا يكون معنى التشبيه داخلاً أولياً، بل هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف ». واختار ردّ التبعية إلى المكني عنها، بجعل قرينتها مكنية عنها والتبعية قرينتها. ويفرق عنه قول ابن مالك: « هي ما تقع في الأفعال والصفات والحروف، فإنها لا توصف فلا تحتل الاستعارة بأنفسها، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات مصادرهما، وفي الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري في هذه الأشياء. كقوله عز وجل: ﴿ فَالتَّقْطُةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (١) شبه ترابّ العداوة والحزن على الالتقاط، بترابّ غلبة الغائبة عليه، ثم استعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به .

الاستعارة التجريدية

ذكر العباسي الاستعارة التجريدية، وقال: « وهي ما قرنت بملائم المستعار له . فقد استعار كثير عزة في قوله: [الكامل]

عَمُرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضُحْكَيْهِ رِقَابُ المَالِ

قوله: « عَمُرُ الرِّدَاءِ » كثير العطاء، فالاستعارة هنا استعارة مجردة، وهي ما قرنت بملائم المستعار له، فإنه استعار الرِّدَاءَ للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرِّدَاءَ ما يلقي عليه، ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرِّدَاءِ تجريداً للاستعارة، والقرينة سياق الكلام، وهو قوله: « إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا » أي شارعاً في الضحك آخذاً فيه غلقت

(١) سورة القصص، آية رقم (٨).

لضحكته رقاب المال، يقال: « غلق الرهن في يد المرتهن » إذا لم يقدر على انفكاكه، ويريد في البيت إذا ممدوحه إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين ».

وعرف ابن مالك الاستعارة التجريدية بقوله: « الاستعارة التجريدية هي أن تُقرَن بما يلائم المستعار »، وعرفها القزويني بمثل ذلك. وميز العلوي الاستعارة المجردة بقوله: « إذا استعير لفظ لمعنى آخر، إما أن يُذكر معه لازم المستعار له أو يذكر لازم المستعار نفسه، فإن كان الأول فهو التجريد ».

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾ (١) فقوله: « فأذاقها » فالذوق أبلغ في الإحساس وأدخل في الإيلام من غيره. ولم يقل طعام الجوع والخوف، ليلائم قوله « فأذاقها » وربما قيل: ولم قال لباس الجوع وبين اللباس والطعام تنافر؟ وذلك لأن الطعام وإن كان ملائماً للإذاعة لكنه لو ذكرها لما كان مقوياً لبيان اشتمال الجوع والخوف لهم وعموم أثرهما على جميع البدن، كما نعم الملابس وتغطي جميع البدن. فلا جرم حصل من لفظ الإذاعة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بألة الذوق. وقد رمى السبكي والتفتازاني والزركشي والسيوطي والإسفراييني والمغربي والمدني إلى نفس الرأي.

الاستعارة التحقيقية

الاستعارة التحقيقية هي: « أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً إما حسيّاً أو عقليّاً »، كما عرفها أحمد الهاشمي في كتابه « جواهر البلاغة » وسماها السكاكي « التحقيقية »، وقال القزويني: « أتى السكاكي بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة، أي ممّا يكون المشبه المتروك متحققاً حسّاً لا عقلاً »، وسماها العلوي « الاستعارة الحقيقية » فقال: وأمّا الحقيقية فهي أن تذكر اللفظ المستعار مطلقاً، كقولك: « رأيت أسداً » والضابط لها أن يكون المستعار له أمراً محققاً سواء جرد عن حكم المستعار له أو لم يجرد، بأن يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤيد أمر المستعار له ويوضح حاله؛ ومثال ذلك قول الشاعر:

[الطويل]

وَصَاعِقَةٍ فِي كَفِّهِ يَنْكِفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَابِيبِ

فلما استعار « الصاعقة » لنصل السيف عقبه بقوله: « ينكفي بها » أي يتصل ويلابس

(١) سورة النحل، آية رقم (١١٢).

رؤوس الأعداء خمسٌ سحائب، أراد بها الأصابع إيضاحاً لأمر الصّاعقة المُستعار له وبيان حقيقته .

وقد سار على نهج السّكاكيّ الإسفراييني وابن معصوم المدني .

الاستعارة التّخييلية

وقد سمّاها العلويّ الاستعارة الخياليّة الوهميّة، فهي أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خياليّة تقدّرها في الوهم، ثمّ تردفها بذكر المستعار له إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها، كقول أرطاة بن سهية: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهَا يَا أُمَّ بِيضَاءَ إِنِّي هُرَيْقٌ شَبَابِي وَأَسْتَشَنُّ أُدِيمِي

فقال: « هريق شبابي » لما في الشّباب من الرونق والطّراوة التي هي كالماء، ثمّ عقبه بقوله: « استشنّ أديمي » لأنّ الشنّ هو القربة اليابسة، فكأنّ أديمه صار شناً هريق ماء شبابه، فصحّت له الاستعارة من كل وجه، وخاصّة التّخييليّة.

أمّا ابن الأثير الحلبيّ فسّمّاها « استعارة التّخيل »؛ ومثاله قول الله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾^(١) وهي من الآيات الدالّة على الاستعارة التّخييليّة والتّشبيه .

وقد يجتمع التّحقيق والتّخيل في الاستعارة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾^(٢) والظاهر من هذه الآية هو التّخيل؛ لأنّ الله تعالى لمّا ابتلاهم لكفرهم بأنّصال هاتين البليّتين، ولمّا استعار اللّباس مبالغةً في الاشمال عليهم، أخذ الوهم في تصوير ما للمستعار منه من التّغطية والسّتر لمزيد البيان. وإنّ جعلت من باب التّحقيق، فهو أن ما يرى على الإنسان عند شدّة الخوف والجوع من الضّعف والهزال .

وكذلك الاستعارة التّخييليّة مرتبطة بالمكنيّة، بل هي قرينتها، خلافاً للسّكاكيّ الذي ذهب إلى أنّ قرينة المكنيّة تارة تكون تخييليّة، كبيت الهذليّ: [الكامل]

وَإِذَا الْمَنِيبَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتُ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(١) سورة المائدة، آية رقم (٦٤).

(٢) سورة النحل، آية رقم (١١٢).

وتارة تكونُ تحقيقيَّة، كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ ﴾ (١) وأوفى دليل على الاستعارة التخييلية منفردة عن المكنية قول أبي تمام: [الكامل]
 لَا تَسْقِينِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبُّ قَدِ اسْتَعَذَّبْتُ مَاءَ بُكَائِي
 فقد توهم أن للملامة شيئاً شبيهاً بالماء فاستعار اسمه استعارة تخيلية منفردة عن المكنية.

الاستعارة الترشيفية

الاستعارة الترشيفية كما عرفها السكاكي: « أن يكون الترشيح تخيلياً مثل ما ذكره فيه، لأن الترشيح فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، إلا أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه ».

ويعرف العلوي « الاستعارة الترشيفية » بقوله: « إذا استُعيِّر لفظ لمعنى آخر فيذكر لازم المستعار نفسه، لا يُسمَّى الاستعارة المرشحة، كقول كثير عزة: [البسيط]

تَقْرِي الرِّيحُ رِيَاضَ الْحَزْنِ مُزْهِرَةً إِذَا سَرَى النُّومُ فِي الْأَجْفَانِ أَيْقَاطَا

فذكر السهم مع الريش والرياض مع الأزهار، يكون ترشيحاً. وذكر الاستعارة الترشيفية العباسي في كتابه « معاهد التنصيص » ولم يعرفه، كقول أوس بن حجر: [الطويل]

لَعَمْرُكَ إِنَّا وَالْأَحَالِيفُ هُوَ لَا لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارَهَا لَمْ تُقْلَمِ

أي نحن في حرب، رشح من قوله: « أظفارها لم تقلم ».

أما الحلبي فقال: « أما ترشيحها، فهو أن ينظر فيها إلى المستعار ويراعي جانبه ويؤليه ما يستدعيه ويضم ما يقتضيه ».

كقول النابغة: [الطويل]

وَصَدْرٌ أَرَاخَ اللَّيْلِ عَازِبٌ هُمُّهُ تَضَاعَفَتِ الْأَحْزَانُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

(١) سورة هود، آية رقم (٤٤).

المستعار في كل واحد منهما، وهو الرمي والإزاحة، منظور إليه في لفظي السهم
والعازب».

وقال ابن حجة الحموي: إنَّ المقدم عند علماء البديع الاستعارة المرشحة، فلفظة
«غرس» رشحت بيان في قوله من بديعته: [البسيط]

وكان غرسُ التَّمْنِي يانِعاً فَذَوِي بِالاسْتِعَارَةِ مِنْ نِيرَانِ هَجْرِهِمْ
وقوله «بالاستعارة من نيران هجرهم» بعد «ذوي» ورى به عن اسم النوع، وجمع
بين الاستعارة الترشحية والتورية مع عدم الحشو وصحة التركيب.

الاستعارة التصريحية

الاستعارة التصريحية هي ما صرَّح فيها بلفظ المشبه به دون المشبه. وهي كما عرفها
السكاكي بقوله: «أن يكون المذكور هو المشبه به». وكذلك عرف أحمد الهاشمي
الاستعارة التصريحية فقال: «إذا ذكر في الكلام لفظ المشبه به فقط، فاستعارة تصريحية
أو مصرحة، كقول الشاعر: [البسيط]

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرَجِسٍ وَسَقَتْ وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

فقد استعار اللؤلؤ والنرجس والورد والعناب والبرد، للدموع والعيون والحدود والأنامل
والأسنان».

وذكر الحلبي الاستعارة التصريحية ولم يسمها فقال: «أن تعتمد نفس التشبيه، وهو
أن يشترك شيان في وصف وأحدهما أنقص من الآخر، فيعطي الناقص اسم الزائد مبالغة في
تحقيق ذلك الوصف، كقوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ ﴾^(١) أي من الضلالة إلى الهدى، فقد استعيرت الظلمات للضلال لتشابهها في
الهداية، والمستعار له وهما الضلال والإيمان كل منهما محقق فعلاً. ومنه قول المتنبي:
[الكامل]

فِي الْخُدِّ إِنْ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلًا مَطَّرَ يَزِيدُ بِهِ الْخُدُودَ نُحُولًا

قرن الدمع، ثم حذفه وأبقى المشبه به».

(١) سورة إبراهيم، آية رقم (١).

الاستعارة التمثيلية

ذكر السكاكي « الاستعارة التحقيقية » وعدّ التمثيل منها .
وعدها ابن رشيق من باب « التمثيل » ، وقال : « ومن ضروب الاستعارة التمثيل ، وهي المماثلة عند بعضهم ، وذلك أن تمثّل شيئاً بشيء فيه إشارة ، كقول امرئ القيس الذي ابتدّع هذا الفن وابتكره ولم يأت أملح منه : [الطويل]

وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِتَضْرِبِي بِسَهْمَيْكَ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقْتَلِ
فمثل عينيها بسهمي الميسر: المعلى وله سبعة أنصباء، والرقيب وله ثلاثة أنصباء، فصار جميع أعشار قلبه للسهمين اللذين مثل بهما عينيها، ومثل قلبه بأعشار الجزور؛ فظهرت له جهات الاستعارة والتمثيل . وكقول حريث بن زيد الخيل : [الطويل]

أَبَانَا بِقَتْلَانَا مِنَ الْقَوْمِ عُصْبَةً كِرَامًا وَلَمْ نَأْكُلْ بِهِمْ حَشْفَ النَّخْلِ
فقد مثل خساس الناس بحشف النخل، ويجوز أن يريد أخذ الدية فيكون حيثئذ حذفاً أو إشارة .

وعرّفه القزويني بقوله : « وأما المركّب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، كما يقال للمتردّد في أمر: إني أراك تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى؛ وهذا يُسمّى التمثيل على سبيل الاستعارة . وقد يُسمّى التمثيل مطلقاً . »

وقال السيوطي : « هي أن يكون وجه الشبه فيها منتزعا من متعدد، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) والمقصود أن مثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منّا والجامع يده عليه . »

ومن الاستعارة التمثيلية قول المتنبي : [الوافر]

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرِّ مَرِيضٍ يَجِدُ مُرّاً بِهِ الْمَاءِ الزُّلَالَا

والاستعارة في هذه الأمثال لم تجر في لفظ مفرد من ألفاظ العبارة، وإنما أجزيت في التركيب كلّ، وهذا هو التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيتك به على حدّ الاستعارة التمثيلية .

(١) سورة الزمر، آية رقم (٦٧) .

الاستعارة التمليلية

عرّف القزويني الاستعارة التمليلية بقوله: وهي ما استعمل في ضده أو نقيضه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(١) « أَي أَنْذِرْهُمْ » استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرور المخبر به للإنذار الذي هو ضدها بإدخاله من جنسها على سبيل التمليح والاستهزاء، ومنه قول امرأة من بني الحرث ترثي قتيلاً: [الرمل]

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ دُو خُصَلِّ

وأشار الفراء إلى مثل هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وقال: « وقوله تعالى: ﴿ فَأَتَابُكُمْ غَمًّا بَعْمٌ ﴾^(٢) والإثابة هنا في معنى العقاب ».

ونظر ابن جني إلى هذا الأسلوب بمثل ما نظر علماء البلاغة في المجاز المرسل إلى اعتبار ما كان تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٣) إنما هو في النار الدليل المهان، لكنه خوطب بما كان يخاطب به في الدنيا، وفيه مع هذا ضرب من التبيكيت له والإذكار بسوء أفعاله.

وأشار إليها يحيى بن حمزة العلوي فقال: « والتَّهْكُمُ في اللّغة عبارة عن شدّة الغضب على المتهكّم به لما فيه من إسقاط أمره وحطّ منزلته وحاله ». واشتقاقه من تهكمت البئر، إذا سقط طيها. وهو كثير التداول في كتاب الله تعالى، خاصة عند عروض ذكر الكفار وأهل الشرك والنفاق، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾^(٤). ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ ﴾^(٥) مكان السفيه القوي.

وأشار أحمد الهاشمي إلى الاستعارة العنادية فقال: « تكون تمليلية، أي المقصود منها التمليح والظرافة، وقد تكون تهكّمية، أي المقصود منها التهكّم والاستهزاء بأن يستعمل اللفظ في ضدّ معناه، نحو رأيت أسداً، تريد جباناً، قاصداً التمليح والظرافة، أو التهكّم والسخرية؛ وهما اللتان نزل فيهما التّضادّ منزلة التّناسب، نحو قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ

(١) سورة آل عمران، آية رقم (٢١).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٥٣).

(٣) سورة الدخان، آية رقم (٤٩).

(٤) سورة الزحرف، آية رقم (٥٥).

(٥) سورة هود، آية رقم (٨٧).

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١﴾ استُعِيرَتِ الْبَشَارَةُ الَّتِي هِيَ الْخَيْرُ السَّارُّ لِلْإِنذَارِ الَّذِي هُوَ ضِدُّهُ، بِإِدْخَالِ الْإِنذَارِ فِي جِنْسِ الْبَشَارَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ وَالاسْتِهْزَاءِ «.

الاسْتِعَارَةُ التَّهَكُّمِيَّةُ

الاسْتِعَارَةُ التَّهَكُّمِيَّةُ هِيَ الْاسْتِعَارَةُ التَّمْلِيحِيَّةُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ فِيهِ جُمِعَتْ بِمِصْطَلَحٍ وَاحِدٍ عِنْدَ مَعْظَمِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ، كَالْمَدَنِيِّ وَالْعَلَوِيِّ وَالسَّكَاكِيِّ وَالْقَزْوِينِيِّ وَشُرَّاحِ تَلْخِيصِهِ وَغَيْرِهِمْ.

الاسْتِعَارَةُ الْحَقِيقِيَّةُ

الاسْتِعَارَةُ الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ الْاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِيهَا تَقَدَّمَ. وَهِيَ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْعَلَوِيِّ الَّذِي قَالَ عَنِ تَقْسِيمِ الْاسْتِعَارَةِ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا مَنْقَسِمَةً إِلَى حَقِيقِيَّةٍ وَخِيَالِيَّةٍ؛ فَأَمَّا الْحَقِيقِيَّةُ فَهِيَ أَنْ تَذَكَرَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارَ مَطْلَقًا.

فَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الشُّعْرَاءِ: [الطويل]

وَصَاعِقَةٍ فِي كَفِّهِ يَنْكُفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَعْدَاءِ خَمْسُ سَحَائِبِ

فَلَمَّا اسْتَعَارَ الصَّاعِقَةَ لِنَصْلِ السَّيْفِ، عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ يَنْكُفِي بِهَا أَيَّ يَتَّصِلُ وَيَلْبَسُ رُؤُوسِ الْأَعْدَاءِ خَمْسَ سَحَائِبِ، أَرَادَ بِهَا الْأَصَابِعَ، إِضْطِحَاحًا لِأَمْرِ الصَّاعِقَةِ وَتَبْيَانًا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ حُكْمِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ، وَجَعَلَ قَرِينَتَهُ دَالَّةً عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ وَصْفِ هَذَا الْمَمْدُوحِ.

الاسْتِعَارَةُ الْخَاصِيَّةُ

الاسْتِعَارَةُ الْخَاصِيَّةُ هِيَ الْاسْتِعَارَةُ الْغَرِيبَةُ عِنْدَ أَحْمَدَ الْهَاشِمِيِّ فِي كِتَابِهِ « جَوَاهِرِ الْبَلَاغَةِ » وَعَرَّفَهَا بِقَوْلِهِ: « الَّتِي يَكُونُ الْجَامِعُ فِيهَا غَامِضًا لَا يَدْرِكُهُ إِلَّا أَصْحَابُ الْمَدَارِكِ مِنَ الْخَوَاصِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ كَثِيرٍ يَمْدَحُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ: [الكامل]

عَمْرُ الرَّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

فَقَوْلُهُ « عَمْرُ الرَّدَاءِ » كَثِيرُ الْعَطَايَا وَالْمَعْرُوفِ، اسْتَعَارَ الرَّدَاءَ لِلْمَعْرُوفِ لِأَنَّهُ يَصُونُ

(١) سورة آل عمران، آية رقم (٢١).

ويستر عرض صاحبه كستر الرداء ما يلقي عليه، وأضاف إليه الغمر، وهو القرينة على عدم إرادة معنى الثوب، لأن الغمر من صفات المال لا من صفات الثوب.»

وقال السكاكي: «الاستعارة الخاصية وهي الغريبة، والغرابة قد تكون في نفس الشبه.

ومنه قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساً: [الكامل]

وَإِذَا أَحْتَبَى قَرْبُوسُهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

فقد شبه هيئة العنان في موقعه من قربوس السرج بهيئة الثوب في موقعه من ركة المحتبي، فكانت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه؛ وقد تحصلت بتصرف في العامية، كما في قول كثير عزة: [الطويل]

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمِطِيِّ الْأَبَاطِحُ

فقوله: «سالت» فإنه أراد أن الإبل سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة وكانت سرعة في لين وسلامة، حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها.

وقد تحصلت الغرابة بالجمع بين عدّة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأُرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّكَلٍ

أراد وصف الليل بالطول، فاستعار له صلباً يتمطى به، إذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيء، وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط لمكائده، فاستعار له كللاً ينوء به. وهذه الاستعارة الخاصية لا يظفر باقتطاف ثمارها إلا ذوو الفطر السليمة والخبرة التامة.»

الاستعارة الخيالية

الاستعارة الخيالية هي تسمية يحيى بن حمزة العلوي حيث قال: «وأما الاستعارة الخيالية الوهمية فهي أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تقدّرها في الوهم، ثم تردّها بذكر المُستعار له إيضاحاً وتعريفاً لحالها.»

وقد تقدّم التفصيل في ذكرها.

الاستِعَارَةُ الْعَامِيَّةُ

عَرَّفَ القزوينيَّ الاستِعَارَةَ الْعَامِيَّةَ بقوله: « . . . وهي المُبَدَّلَةُ لظهور الجامع فيها، نحو رأيت أسداً يرمي . وهذا المثل على استِعارة الأسد للرجل الشجاع والشَّمس للوجه المتهلَّل ». كما عَرَّفها الهاشميُّ بقوله: وهي القريبة المبتدلة التي لآكتها الألسن، فلا تحتاج إلى بحث ويكون الجامع فيها ظاهراً، نحو: نظرت نمراً، أي رجلاً شجاعاً، فالجامع وهي الشُّجاعة، أمر عارض للنمر، لا داخل في مفهومه ».

وهذه الاستِعَارَةُ الْعَامِيَّةُ كما هو ظاهر، نقل الاسم عن مسماه الأصليِّ إلى شيءٍ آخر ثابت معلوم، ويجرى عليه، ويجعل متناولاً له تناول الصِّفَةِ للموصوف.

وقد يتصرَّف في الاستِعَارَةُ الْعَامِيَّةُ حتى تأتي على الحسن في اللَّفظة، ومنها قول ابن المعتز: [البسيط]

سَأَلْتُ عَلَيْهِ شِعَابُ الْحَيِّ جِينَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِوُجُوهِ كَالدَّنَانِيرِ
والمقصود أنه مطاعٌ في الحيِّ، وأنهم يسرعون إلى نصرته كالسَّيل.

الاستِعَارَةُ الْعَقْلِيَّةُ

الاستِعَارَةُ الْعَقْلِيَّةُ هي تسمية الدَّمَنُورِيِّ، إذ قال: « فمرادُه بالعقلية التَّخِيلِيَّةُ بدليل المقابلة » وبهذا القول تصبح الاستِعَارَةُ الْعَقْلِيَّةُ هي « التَّخِيلِيَّةُ ».

وأضاف الدَّمَنُورِيُّ قائلاً: « إنَّ الاستِعَارَةَ تتحقَّقُ حساً وعقلاً، فإن لم تتحقَّقْ كذلك وكان الأمر متوهماً، فالاستِعَارَةُ تخيلِيَّةٌ ». وعلى هذا نهج السَّكَاكِيِّ فيما سار إليه من قوله: « والمُرَادُ بِالْتَّحْقِيقِيَّةِ أَنْ يَكُونَ الْمَشْبَهُ الْمَتْرُوكَ شَيْئاً وَهَمِيّاً مُحَضّاً، لا تحقَّقُ له إلا في مجرد الوهم ».

كقول الشاعر: [الكامل]

وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحاً فَلِسَانَ حَسَالِي بِالشُّكَايَةِ يَنْطِقُ

فقوله: « لسان حالي بالشُّكَايَةِ ينطق » شبه الحال بإنسان متكلم في الدَّلالة على المقصود، فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدَّلالة في الإنسان المتكلم، وهي استِعَارَةُ تخيلِيَّةٌ ».

الاستِعَارَةُ العِنَادِيَّةُ

ذكر الهاشِمِيُّ الاستِعَارَةَ العِنَادِيَّةَ في تقسيم الاستِعَارَةِ المصْرَحَةِ باعتبار الطَّرْفَيْنِ إِلَى عِنَادِيَّةٍ بقوله: « العِنَادِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ طَرْفَيْهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، لِتَنَافِيهِمَا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (١) أَيُّ ضَالًّا فَهْدَيْنَاهُ، فَقَوْلُهُ: « مَيِّتًا » شَبَهَ الضَّلَالِ بِالْمَوْتِ، بِجَمَاعٍ تَرْتَبُ نَفْيُ الْإِنْتِفَاعِ فِي كُلِّ، وَاسْتِعْبَارُ الْمَوْتِ لِلضَّلَالِ، وَاشْتِقَاقُ الْمَوْتِ مِنَ الْمَوْتِ بِمَعْنَى الضَّلَالِ مَيِّتًا بِمَعْنَى ضَالًّا. وَهِيَ اسْتِعَارَةٌ عِنَادِيَّةٌ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الْمَوْتِ وَالضَّلَالِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ. ثُمَّ أَضَافَ الْهَاشِمِيُّ بِقَوْلِهِ: « الْعِنَادِيَّةُ قَدْ تَكُونُ تَمْلِيحِيَّةً ». وَقَدْ مَرَّتْ.

وَعَرَّفَ الْقَزْوِينِيُّ الاسْتِعَارَةَ العِنَادِيَّةَ بِاعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي شَيْءٍ، قَالَ: « إِذَا مُتَنَعَّ كَاسْتِعَارَةِ اسْمِ المَعْدُومِ لِلْمَوْجُودِ لِعَدَمِ عِنَائِهِ، وَلْتَسَمَّ عِنَادِيَّةً ». وَمِنْ أَمْثَلَةِ العِنَادِيَّةِ الْأَمْثَلَةُ الْوَارِدَةُ أَعْلَاهُ.

الاسْتِعَارَةُ غَيْرُ المُفِيدَةِ

أَشَارَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيُّ إِلَى الاسْتِعَارَةِ غَيْرِ المُفِيدَةِ فِي مَعْرُضِ تَقْسِيمِ الاسْتِعَارَةِ، فَقَالَ: إِنَّهَا تُقْسَمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَكُونُ لِنَقْلِهِ فَائِدَةٌ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ فَائِدَةٌ.

فَالأَوَّلُ: قَصِيرُ البَاعِ قَلِيلُ الاتِّسَاعِ، وَمَوْضُوعُ هَذَا الَّذِي لَا يُفِيدُ نَقْلَهُ، حَيْثُ يَكُونُ اخْتِصَاصُ الاسْمِ بِمَا وَضَعَ لَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُرِيدَ بِهِ التَّوَسُّعُ فِي أَوْضَاعِ اللُّغَةِ وَالتَّنَوُّقِ (التَّائِقِ) فِي مِرَاعَاةِ دَقَائِقِ فِي الفُرُوقِ فِي المَعَانِي المَدْلُولِ عَلَيْهَا، كَوَضْعِهِمُ لِلعُضْوِ الْوَاحِدِ أَسْمَاءَ كَثِيرَةٍ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الحَيْوَانِ، نَحْوِ وَضْعِ الشَّفَةِ لِلإِنْسَانِ، وَالمَشْفَرِ لِلبَعِيرِ، وَالجَحْفَلَةِ لِلفَرَسِ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ فُرُوقِ رَبِّمَا وَجَدْتَ فِي غَيْرِ لُغَةِ العَرَبِ وَرَبِّمَا لَمْ تَوْجَدْ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ شَيْئًا مِنْهَا فِي غَيْرِ الجِنْسِ الَّذِي وَضَعَ لَهُ، فَقَدْ اسْتَعَارَهُ مِنْهُ وَنَقَلَهُ عَنْ أَصْلِهِ وَجَازَ بِهِ مَوْضِعَهُ، كَقَوْلِ العَجَّاجِ: « وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسْرَجًا » يَعْنِي أَنْفًا بَرَقَ كَالسَّرَاجِ، وَالمَرْسِنِ فِي الأَصْلِ لِلحَيْوَانِ، لِأَنَّهُ المَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الرُّسْنُ. وَقَالَ الأَخْرَجِيُّ يَصِفُ إبْلًا: [الرَّجَزِ]

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ كَصَوْتِ المَسْحَلِ بَيْنَ وَرِيدِيهَا وَبَيْنَ الجَحْفَلِ

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٢٢).

وقال آخر: « والحشو من حَفَانِهَا كالحنظل » فأجرى الحفان على صغار الإبل، وهو موضوع لصغار النعام.

وقد يكون هذا النوع من الاستعارة المفيدة، فيحقق غرضاً من الأغراض التي يسعى إليها الشاعر أو الكاتب كالتحقير والتحييب والتزيين كما لاحظنا في البيت السابق، فإن الشاعر لم يستطع أن يأتي بلفظة الجحفة لأن الوزن يختل، وقد يكون أراد رسم صورة جميلة لمهره، فشبّه بالطفل، وسَمَّى جحفلة شفة.

وقد يجيء للذم كقول الفرزدق: [الطويل]

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ

ف قوله: « غليظ المشافر » من الصفات المذمومة.

الاستعارة في الأسماء

ذكرها عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الاستعارة المفيدة، فقال: إنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً، فإذا كانت اسماً فإنه يقع مستعاراً على قسمين:

أحدهما: أن تنقله عن مُسَمَّاهُ الْأَصْلِيِّ إلى شيء آخر ثابت معلوم، فتجربه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصفة مثلاً للموصوف، وذلك كقولك: « رأيت أسداً » وأنت تعني رجلاً شجاعاً، و« رنت لنا ظبية » وأنت تعني امرأة، و« أبديت نوراً » تعني هدىً وبياناً وحبّة، وما شاكل ذلك.

فلاسم في هذا كله كما تراه متناولاً شيئاً معلوماً يمكن أن ينص عليه، فيقال إنه عني بالاسم وكني به عنه ونقل عن مُسَمَّاهُ الْأَصْلِيِّ اسماً له على سبيل الاستعارة والمبالغة في التشبيه.

والثاني: أن يُؤخَذَ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يُشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً منابه. ومثاله قول لبيد: [الكامل]

وغداة ربح قد كشفتُ وقرّة إن أصبحت بيد الشمال زمأمها

وذلك أنه جعل للشمال يداً؛ ومعلوم أنه ليس هنا ما يُشار إليه يمكن أن تجري اليد

عليه، كإجراء الأسد والسيف على الرجل في قولك: « انبري لي أسد يزأر»، و«سَلَّتُ سَيْفًا على العدو لا يُقَلَّ». والطِّباءُ على النساء، في قولك: « من الطِّباءِ الغيد»، والنُّور على الهدى والبيّان في قولك: « أبديت نوراً ساطعاً ».

ونستدلُّ على أنَّ الفرق بين القسمين ظاهر حقيقة في قول الجرجاني: « ويفصل بين القسمين أنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كلِّ استعارة تفيد، وجدته يأتيك عفواً. . . » ثمَّ تابع قوله: « وإنَّ رُمتهُ في القسم الثاني وجدته لا يأتيتك تلك المواتاة إلاَّ بعد أن تعمل تأملاً وفكراً ».

وبين علماء البلاغة تأثير ما يجري من الاستعارة في الاسم، فذكروا أنَّ الأسماء تُقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: « الاسم العلم » ولا مدخل للمجاز فيه لأنَّه أصل في جميع مواقفه.

والثاني: « الاسم المصدر » وهو المشتقُّ منه، قد يدخله المجاز إذا وقع في غير موضعه كقولك: « رجل عدلٌّ ورضاً ».

والثالث: « الاسم الجنس » وأكثر ما يُراد المجاز في المفرد منه كأسد، وبحر، وليث، وغير ذلك من الأسماء المفردة.

وما يجري في الاسم يجري أيضاً في اسم الإشارة القريب والبعيد كقوله تعالى: ﴿ هَذَا نِ حَصَمَانِ اِخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾^(١) وقوله « هذان » استعارة، لأنَّه يعمل حقيقة فيما كان مُشاراً إليه، فالمجاز في الإشارة عامل فيما يظهر من أحواله في البعيد والقريب.

الاستعارة في الأفعال

ذكر عبد القاهر الجرجاني الاستعارة في الأفعال، وهي لا تتناول في تصوُّرها الفعل كما يتصوَّر في الاسم. إذ قال: إِنَّ الفِعْلَ إِذَا اسْتُعِيرَ لِمَا لَيْسَ لَهُ فِي الأَصْلِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ المعنى الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ للشَّيْءِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي تَدُلُّ صِبْغَتُهُ عَلَيْهِ. فإذا قلت: « ضرب زيد » أثبتَّ الضربَ لزيد في زمان ماضٍ، وإذا كان كذلك، فإذا استُعيرَ الفعل لما ليس له في الأصل فإنه يثبت باستعارته له وصفاً هو شبيهه بالمعنى الَّذِي ذلك الفعل مشتقُّ منه. بيان ذلك

(١) سورة الحج، آية رقم (١٩).

أَنْ تَقُولَ: « نطق الحال بكذا » و « أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره » و « كلمتني عيناه بما يحوي قلبه ». فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أَنَّ الحال تَدُلُّ على الأمر ويكون فيها أمارات يُعرف بها الشيء، كما أَنَّ النطق كذلك. وكذلك العين فيها وصفٌ شبيه بالكلام، وهو دلالتها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها وخواص أوصاف يتحدّد بها ما في القلوب من الإنكار والقبول، وأمر العين أظهر من أن تحتاج إلى دليل، ولكن إذا كان الشيء في الكلام هو دعوى في الجملة كان آنس للقارئ أن يقترب به ما هو شاهد فيه، فلم ير أحسن من إيصال دعوى ببرهان، وإذا كان أمر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكّم يرجع إلى مصدره الذي اشتق منه. ومما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به ومثاله « نطق الحال ».

ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله كقول ابن المعتز: [المديد]

جَمَعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا

فقوله « قتل وأحيا » صارا مستعارين بأن عدّيا إلى البخل والسماح، ولو قال: « قتل الأعداء وأحيا » لم يكن قتل استعارة بوجه، ولم يكن « أحيا » استعارة على هذا الوجه.

وقد بين علماء العصر ذلك، وأعلنوا أن الأفعال دالة على حصول أحداث في أزمنة معينة، فالفعل الصناعي دال على المصدر وعبارة عنه، فالمصدر إن وقع فيه مجاز فالفعل تابع له، وإن تعدّد وقوع المجاز في المصدر فالفعل أحق بالتعدّد.

الاستعارة في الحروف

ذكر يحيى بن حمزة العلوي الاستعارة في الحروف قائلاً: « فأما الحروف فلا مدخل للمجاز فيها لأن وضعها على أنها تدل على معانٍ في غيرها، فلا بد من اعتبار الغير في دلالتها، ثم ذلك الغير إن كانت صالحة للدخول عليه كقولك « زيد في الدار »، و « عمرو من الكرام »، فهي حقيقة في استعمالها، وإن كانت غير صالحة لما دخلت عليه، كقولك: « من حرف جرّ ». و « لم حرف نفي »، صارت مجازاً؛ لكن التجوز إنما كان فيها من جهة تركيبها لا من جهة الأفراد، والمنع إنما كان في حالة الأفراد لا في التركيب ».

ويحتمل أن تدخل الاستعارة في الحرف إذا كان مضمناً، لأنه في هذه الحالة يخرج

عن معناه الأصلي الذي وُضِعَ له. وتحدّث علماء النحو عن ذلك في باب « التّضمين » على سبيل التّوسّع والتّجوّز؛ كما تحدّث علماء البلاغة في « الاستعارة التّبعية » كالقزويني، وقال: « إنّه استُعيرَ في المشبّه اللام الموضوع للمشبّه به، كقوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا ﴾ (١) للعداوة والحزن بعد الالتقاط بعِلته الغائية؛ فهذه اللام حكمها حيث استُعيرت لما يشبه التعليل ».

الاستعارة القطعية

تكلّم السّكاكي عن لونين من الاستعارة القطعية:

الأول: الاستعارة المصرّح بها التّحقيقية مع القطع، قال: « هي إذا وجدت وصفاً مشتركاً بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في أحدهما أقوى منه في الآخر، وأنت تريد إلحاق الأضعف بالأقوى على وجه التّسوية بينهما، أن تدعي ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى، بإطلاق اسمه عليه وسدّ طريق التّشبيه بإفراده في التّذكر توصلاً بذلك إلى المطلوب لوجوب تساوي اللوازم عند تساوي ملزوماتها، فاعلاً ذلك في ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذّكر على ما يسبق منه إلى الفهم كيلا يحمل عليه فيسطل الفرض التّشبيهي، بانياً دعواك على التّأويل المذكور، ليتمكن التّوفيق بين دلالة الأفراد بالذّكر وبين دلالة القرينة المتمانعتين، ولتمتاز دعواك عن الدّعوى الباطلة. مثال ذلك أن يكون عندك شجاع وأنت تريد أن تلحق جرأته وقوته بجرأة الأسد وقوته، فتدعي الأسدية له بإطلاق اسمه عليه مفرداً له في الذّكر، فتقول: « رأيت أسداً » كيلا يعدّ جرأته وقوته دون جرأة الأسد وقوته، مع نصب قرينة مانعة عن إرادة الهيكل المخصوص به ».

الثاني: الاستعارة المصرّح بها التّخييلية مع القطع. عرفها السّكاكي بقوله: « هي أن تُسمّى باسم صورة متحقّقة صورة عندك وهمية محضة تقدّرها مشابهة لها مفرداً في الذّكر ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مُسمّاه شيئاً متحقّقاً، وذلك مثل أن تشبّه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفع وضرار وتمام افتراسه للفرائس بها من أنياب ومخالب، ثم تطلق على مخترعات الوهم أسامي المتحقّقة على سبيل الأفراد بالذّكر، وأنّ تضيفها

(١) سورة القصص، آية رقم (٨).

إلى المنيّة قائلاً: مخالف المنيّة أو أنياب المنيّة الشبيهة بالسبع، لتكون إضافتها إليها قرينة مانعة من إجرائها على ما يسبق إلى الفهم منها من تحقق مُسمّياتها.»

الاستعارة الكثيفة

عرّف ابن أبي الإصبع المصريّ الاستعارة الكثيفة في معرض تعديد أنواعها فقال: «والاستعارة منها كثيف، وهو استعارة الأسماء للأسماء، كقول النبيّ محمّد عليه الصلّاة والسّلام: ضُمُّوا مَوَاشِيَكُمْ حَتَّى تَذَهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ» فاستعار بقوله للعشاء الفحمة لقصد حسن البيان، لأنّ الفحمة أظهر للحسن من الظلمة هنا، فإنّ الظلمة تدرك بحاسة البصر فقط، والفحمة تدرك بحاستي البصر واللمس، لأنها جسم، والظلمة عرض، فكان ذكر الفحمة أحسن بياناً من ذكر الظلمة.»

وأضاف المصريّ أيضاً قائلاً: «استعارة المحسوس للمحسوس بسبب المشاركة في وصف محسوس، وهي الاستعارة الكثيفة.»

الاستعارة اللطيفة

ذكر ابن أبي الإصبع الاستعارة اللطيفة، بقوله: واللّطيف وهو استعارة الأفعال للأسماء ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ (١).

وكقول أبي تمام: [البسيط]

مِنْ كُلِّ مَمْكُورَةٍ ذَابَ النَّعِيمُ لَهَا ذَوَّبَ الْعَمَامَ، فَمُنْهَلٌ وَمُنْسَكِبٌ

الاستعارة المجردة

الاستعارة المجردة هي الاستعارة التجريدية، وقد تقدّم ذكرها.

استعارة المحسوس للمحسوس

بوجهٍ حسيّ

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ الاستعارة وكيفية وقوعها في التّنزيل، وهي واقعة على أضرب أربعة:

(١) سورة الدخان، آية رقم (٢٩).

أولها: استعارة المحسوس للمحسوس بوجه حسي كقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ (١) فالمستعار هو النار، والمستعار له هو الشيب بواسطة الانبساط والإسراع، فالطرفان محسوسان، والجامع بينهما محسوس، فهما قد اختلفا في الذات واشتركا في صفة المحسوس.

وقول الله تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ ﴾ (٢) فالمستعار له هو الريح، والمستعار منه هو المرأة، والجامع بينهما عدم الإنتاج وظهور الأثر، فالطرفان حسيان، لكن الجامع بينهما أمر عقلي بخلاف الأول؛ وذلك بأن يشترك المحسوسان في الذات ويختلفا في الصفات.

استعارة المحسوس للمحسوس بوجه عقلي

ذكر العلوي المحسوس للمحسوس بوجه عقلي، وسماها ابن أبي الإصبع « الاستعارة المركبة من الكثيف واللطيف » مثاله قوله تعالى: ﴿ وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ (٣) فالمستعار له هو ظهور النهار من الليل وظلمته، والمستعار منه هو ظهور المسلوخ من جلده، فالطرفان حسيان، والجامع بينهما ما يُعقل من ترتيب أحدهما على الآخر، وكقوله تعالى أيضاً: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ (٤) فالمستعار له هو الأرض المزينة المترخفة بالنبات، والمستعار منه هو نباتها، وهما حسيان، والجامع بينهما الهلاك، وهو أمر معقول غير محسوس.

استعارة المحسوس للمحسوس مما بعضه حسي وبعضه عقلي

أشار القزويني في « إيضاحه » إلى هذا النوع من الاستعارة. بينما أهمله السكاكي في كتابه « بديع القرآن ». ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ (٤)

(١) سورة مريم، آية رقم (٦).

(٢) سورة الداريات، آية رقم (٢٩).

(٣) سورة يس، آية رقم (٣٧).

(٤) سورة يونس، آية رقم (٢٤).

فالمُسْتَعَار له هو الأرض المتزيّنة بالنبات، والمُسْتَعَار منه هو نباتها، وهما حسيّان، والجامع بينهما الهلاك، وهو أمر معقول غير محسوس.

ومنه قول بعضهم « رأيت أسداً »، وأنت تُريد إنساناً شبيهاً بالأسد في جرأته وقوّته وإقدامه.

اسْتِعَارَةُ الْمَحْسُوسِ لِلْمَعْقُولِ

ذكر يحيى بن حمزة العلويّ اسْتِعَارَةَ الْمَحْسُوسِ لِلْمَعْقُولِ من الضَّرْبِ الثَّالِثِ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ، قَائِلاً: « وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ الْمَحْسُوسَةِ لِلْأُمُورِ الْمَعْقُولَةِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِعَارَةِ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ بَلْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ (١) وَبَيَانِهِ هُوَ أَنَّ الْقَذْفَ وَالذَّمَّغَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ وَهِيَ مَحْسُوسَانِ، يُقَالُ دَمَغَهُ إِذَا أَهَاضَ قَحْفَ رَأْسِهِ، وَقَذَفَهُ بِالْحَجَرِ إِذَا رَمَاهُ بِهِ، وَقَدْ اسْتَعْبِرَ هُنَا لِلْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ الْإِعْدَامُ وَالذَّهَابُ، وَهِيَ مَعْقُولَانِ ».

وقال ابن أبي الاصبع المصري: « اسْتِعَارَةُ الْمَحْسُوسِ لِلْمَعْقُولِ هِيَ الْطَفُّ مِنَ الْمَرْكَبَةِ؛ وَذَلِكَ كَاسْتِعَارَةِ النَّوْرِ الَّذِي هُوَ مَحْسُوسٌ لِلْحِجَّةِ الدَّامِغَةِ ».

الاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ

الاسْتِعَارَةُ الْمُرَشَّحَةُ هِيَ الْاسْتِعَارَةُ التَّرْشِيحِيَّةُ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ بِذِكْرِهَا.

الاسْتِعَارَةُ الْمُطْلَقَةُ

أشارَ القزوينيُّ إلى الاسْتِعَارَةِ الْمُطْلَقَةِ بِقَوْلِهِ: « وَبِاعْتِبَارِ آخِرِ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُطْلَقَةٌ وَهِيَ مَا لَمْ تَقْتَرَنْ بِصِفَةٍ وَلَا تَفْرِيحٍ، وَالْمُرَادُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ؛ أَيُّ صِفَةٍ تَلَاثِمُ أَحَدَ الطَّرْفَيْنِ أَوْ تَفْرِيحٍ كَلَامٍ، كَذَلِكَ نُدْرِكُ أَنَّ الْمَلَائِمَ إِذَا كَانَ مِنْ تَمَمَةِ الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْتِعَارَةُ فَهُوَ صِفَةٌ، وَإِنْ كَانَ كَلَاماً مُسْتَقِلاً جِيءَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ الْكَلَامِ فَهُوَ تَفْرِيحٌ، سِوَاهُ كَانَ بِحَرْفِ التَّفْرِيحِ أَوْ لَا، كَقَوْلِ كَثِيرٍ عَزَّةً: [الكامل]

عَمُرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (١٨).

فقد استعار الرداء المعروف لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه،
ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف لا الرداء، فنظر إلى المستعار له .

استِعَارَةُ الْمَعْقُولِ لِلْمَحْسُوسِ

تكلّم يحيى بن حمزة العلويّ عن استِعَارَةِ المعقول للمحسوس وهي الضرب الرابع
من الاستِعارة، ومثّل لها بقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ (١)
فالطغيان هو التكبر والاستعلاء بغير حقّ، وهما أمران معقولان، ثم استعير الطغيان للماء،
وهو محسوس، والجامع بينهما هو الخروج عن الحدّ في الاستعلاء على جهة الإضرار، ومن
هذا قوله تعالى: ﴿ بَرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ (٢) فالعُتُوّ هو التّكبر، وهو من الأمور المعقولة،
استعير هنا للريح وهي محسوسة، والجامع بينهما هو الإضرار الخارج عن حدّ العادة.

الاستِعَارَةُ الْمُفِيدَةُ

قسم الجرجانيّ الاستِعارة إلى قسمين: مفيدة وغير مفيدة، ويُريد بالمفيدة ما أصبح
لاستعمالها فائدة، وقال: « وهي أمدّ ميداناً، وأشدّ افتناناً، وأكثر جرياناً، وأعجب حسناً
وإحساناً، وأوسع سعة، وأبعد غوراً، وأذهب نجزاً في الصّناعة وغوراً، من أن تجمع شعبها
وشعوبها، وتحصر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحراً، وأملأ بكلّ ما يملأ صدرأ، ويُمْتِعُ
عقلاً، ويؤنس نفساً، ويوفّر أنساً، وأهدى إلى أن تهدي إليك عذارى قد تخير لها الجمال
وعني بها الكمال .» مع العلم بأنّ كلّ لفظة دخلتها الاستِعارة المفيدة لا تخلو من أن تكون
اسماً أو فعلاً، وتبيّن تسمية كلّ منهما في موضعها وفق تقسيم الجرجانيّ لها، وأهمها
الاستِعارة التصريحيّة والمكنيّة والتجريدية. ومثله ابن الأثير الذي مثّل للاستِعارة التي يستفيد
بها المتعلّم ما لا يستفيدة بذكر الحدّ والحقيقة.

فمّمّا جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ الرّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ
النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ (٣) فالظلمات والنور استِعارة للكفر والإيمان أو للضلال
والهدى؛ والمستعار له مطويّ الذكر، كأنه قال: لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الكُفْرِ الَّذِي هُوَ كَالظُّلْمَةِ
إِلَى الإِيمَانِ الَّذِي هُوَ كَالنُّورِ.

(١) سورة الحاقة، آية رقم (١١) .

(٢) سورة الحاقة، آية رقم (٦) .

(٣) سورة إبراهيم، آية رقم (١) .

الاستِعَارَةُ الْمَكْنِيَّةُ

الاستِعَارَةُ الْمَكْنِيَّةُ هِيَ الِاسْتِعَارَةُ بِالْكِنَايَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِي ذِكْرِهَا.

الاستِعَارَةُ الْمُوشَّحَةُ

الاستِعَارَةُ الْمُوشَّحَةُ مِنَ التَّوْشِيحِ : وَهُوَ تَرْصِيعُ الْجِلْدِ بِالْجَوَاهِرِ وَاللَّائِلِيِّ ، تَحْمِلُهُ الْمَرْأَةُ مِنْ عَاتِقِهَا إِلَى كَشْحِهَا .

والاستِعَارَةُ الْمُوشَّحَةُ تَسْمِيَةٌ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ ، وَقَدْ عَرَّفَهَا بِقَوْلِهِ : « إِذَا اسْتَعِيرَ لَفْظٌ لِمَعْنَى آخَرَ ، فَلَيْسَ يَخْلُو الْحَالُ إِمَّا أَنْ يُذَكَرَ مَعَهُ لِأَزْمِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ ، أَوْ يُذَكَرَ لِأَزْمِ الْمُسْتَعَارِ نَفْسُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ التَّجْرِيدُ ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ التَّوْشِيحُ » .

وَتَابِعَ قَوْلَهُ : « فَأَمَّا الِاسْتِعَارَةُ الْمُوشَّحَةُ ، فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِهَذَا الْاسْمِ لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ : « رَأَيْتَ أَسَدًا وَافِرَ الْأَظْفَارِ مُنْكَرَ الزُّبُرِ دَائِمِي الْأَنْبَابِ » فَقَدْ ذَكَرْتَ لِأَزْمِ اللَّفْظِ الْمُسْتَعَارِ ، وَذَكَرْتَ خِصَائِصَهُ ، فَوَشَّحْتَ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةَ وَزَيَّنْتَهَا بِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ لَوَازِمِهَا وَأَحْكَامِهَا الْخَاصَّةِ ، أَخَذًا لَهَا مِنَ التَّوْشِيحِ » . وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى ﴾ (١) فَلَمَّا اسْتَعَارَ لَفْظَ الشَّرَاءِ عَقِبَهُ بِذِكْرِ لَازِمِهِ وَهُوَ الرِّيحُ تَوْشِيحًا لِلِاسْتِعَارَةِ ، وَلَوْ قَالَ : فَهَلَكُوا ، أَوْ عَمُوا وَصُمُّوا ، عَوَّضَ قَوْلَهُ « فَمَا رِبِحَتْ » لَكَانَ تَجْرِيدًا وَلَمْ يَكُنْ تَوْشِيحًا . وَمِنَ التَّوْشِيحِ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ : [البسيط]

تَقْرِي الرِّيحُ الرِّيحُ رِيَاضُ الْحَزْنِ مُزْهَرَةٌ إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الْأَجْفَانِ أَيَقَاطًا
فَذَكَرَ الْأَزْهَارَ مَعَ الرِّيَاضِ يَكُونُ تَوْشِيحًا .

الاستِعَارَةُ الْوَفَائِيَّةُ

الاستِعَارَةُ الْوَفَائِيَّةُ مِنَ فَعَلٍ وَفَى وَتَوَفَى وَاسْتَوْفَى الشَّيْءِ حَقَّهُ : أَخَذَهُ تَامًّا وَافِيًّا . وَالِاسْتِعَارَةُ الْوَفَائِيَّةُ بِتَعْرِيفِ الْقَزَوِينِيِّ : « هِيَ بِاعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ فِئْسَمِينَ ، لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي شَيْءٍ ، إِمَّا مُمَكِّنٌ ، نَحْوَ أَحْيَيْنَاهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ (٢) أَيْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ ؛ وَلِتُسَمَّ وَفَائِيَّةً ، لِمَا بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ مِنَ الْوَفَاقِ ، فَقَدْ اسْتَعِيرَ مِنْ قَوْلِهِ « أَحْيَيْنَاهُ » تَصْيِيرَ

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٦) .

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (١٢٢) .

الشيء حياً للرشد والحكمة والهداية على سبيل المرجو، فالإحياء والهداية مما يسهل وفاقهما في شيء». .

الاستعانة

الاستعانة من استعان بمعنى أدخل في الكلام ما لا حاجة إليه ليصحح به نظماً أو وزناً إن كان في الشعر، وليتذكر ما بعده إن كان في كلام مشور.

والاستعانة ذكرها الجاحظ في معرض حديثه عن البلاغة قائلاً: «حدثني صديق لي قال: قلت للعتابي: ما البلاغة؟ قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة، فهو بليغ. فإن أردت اللسان الذي يروق الألسنة ويفوق كل خطيب، فأظهار ما غمض من الحق وتصوير الباطل في صورة الحق. قال: فقلت له: قد عرفت الإعادة والحبسة، فما الاستعانة؟ فقال: أما تراه إذا تحدث قال عند مقاطع كلامه: يا هنا، ويا هذا، ويا هيه، واسمع مني، واستمع إلي، وافهم عني، أولست تفهم، أولست تعقل؛ فهذا كله وما أشبهه عي وفساد».

هذا بعض ما قاله العتابي ونقله الجاحظ. ومنه الحشو المتصل بوزن الشعر، فهي بهذا القدر تفيد الزيادة والحشو وتدل عليها. إلا أن علماء البلاغة نقلوا هذا المصطلح إلى معنى جديد؛ ومنهم ابن أبي الإصبع المصري إذ قال: الاستعانة أن يستعين الشاعر ببيت لغيره في شعره، بعد أن يوطيء له توطئة لائقة به هنا بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته وخصوصاً أبيات التوطئة له. وقد شرط بعض النقاد التنبيه عليه إن لم يكن البيت مشهوراً، وبعضهم لم يشترط ذلك، وهو الصحيح؛ فإن أكثر ما رأينا ذلك في أشعار الناس غير منبه عليه. وأما الناثر فإن أتى في أثناء نثره ببيت لنفسه سمي ذلك تشهيراً، وإن كان البيت لغيره سمي استعانة.

ومثاله في الشعر قول الحارثي: [الطويل]

وَقَدْ شَرِقَتْ بِالْمَاءِ مِنْهَا الْمَحَاجِرُ	وَقَسَائِلُهُ وَالِدَمْعُ سَكْبٌ مَبَادِرُ
بِنَا وَهِيَ مَنَا مَوْحِشَاتٌ دَوَائِرُ	وَقَدْ أَبْصَرْتُ حَمَانَ مِنْ بَعْدِ أَنْسَاهَا
أَنْسَى وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ	كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجَوْنِ إِلَى الصَّفَا
يُقَلِّبُهُ بَيْنَ الْجَوَانِحِ طَائِرُ	فَقُلْتُ لَهُ وَالْقَلْبُ مِنْنِي كَأَنَّمَا
صُرُوفُ اللَّيَالِي وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ	بَلَى نَحْنُ كُنَّا أَهْلَهَا فَأَبَادَهَا

فقد استعان الحارثي ببنتي حرقه بنت تبع، وهما الثالث والخامس.
وسمّاه جرمانوس فرحات « الانتقاد والإجازة » قائلاً: « هو أن يتناشد الشاعران بيتاً فبيتاً
على رويٍّ واحد، بحيث أن يكون بينهما ملائمة والتحام مرتبط بها البيت بالآخر ارتباطاً
تاماً ».

وهذا الفن قريب من التضمن، إلا أن ابن أبي الإصبع فرّق بينهما فقال: « والفرق
بين التضمن والإيداع والعنوان، أن التضمن يقع في النظم والنثر ويكون من المحاسن
والعيوب، والإيداع والاستعانة وإن وقعا معاً في النظم والنثر، فلا يكونان إلا بالنظم دون
النثر ». وفرّق بين الاستعانة والمواربة، فقال وهو يتحدث عما يقع من تصحيف أو تحريف
في الكلام المتقدم ليدخل في معنى الكلام المتأخر عند الاستعانة: « والفرق بين هذا القسم
من الاستعانة وبين المواربة أن المواربة تكون في كلام المتكلم نفسه، والاستعانة لا تكون
إلا بكلام غيره ». وهذا ما جعل السيوطي يعتقد أن التضمن والاستعانة اسم واحد كما قال:
« وتضمن البيت كاملاً يُسمى استعانة، لأنه استعان بشعر غيره ».

استعمال العام والخاص

العام: لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له،
والخاص هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الافراد.

والعام في تعريف ابن الأثير الحلبي، هو قوله: « فالعام في اصطلاح الأصوليين هو
اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد. والفرق بين العام والمطلق هو
اللفظ الدال على الحقيقة من حيث هي على الاصطلاح المتقدم، وقد يُطلق في
اصطلاح آخر على المعنى الذي تندرج تحته المقيدات، فعلى هذا من وجد الخاص أي
المقيد وجد العام أي المطلق لأنه جزؤه ».

بينما يرى ابن الأثير الجزري استعمال العام والخاص من حيث العمومية
والخصوصية، فيقول: « إنه إذا كان الشيطان أحدهما خاصاً والآخر عاماً، فإن استعمال العام
في حالة النفي أبلغ من استعماله في حالة الإثبات، وكذلك استعمال الخاص في حالة
الإثبات أبلغ من استعماله في حالة النفي ». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي
اسْتَوَقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ (١)

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٧).

ففي هذه الآية الكريمة عدَّلَ اللهُ تعالى عن الضوء إلى لفظه النُّور، وذلك لأنَّ النُّورَ أعمُّ من الضوء فإذا انتفى انتفى الأخص.

ومما يَدُلُّ على الأوصاف الخاصة إذا وقعت على شيئين، وكان يلزم من وصف أحدهما وصف الآخر، ولا يلزم عكس ذلك؛ ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(١) فإنه إنما خصَّ العرض بالذكر دون الطول للمعنى الذي أشير إليه، والمراد بذلك أنه إذا كان هذا عرضها فكيف يكون طولها؟.

ومن الأسماء المخصصة على الجنس قوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) فقال تعالى: « ضلالة » ولم يقل « ضلال » لأن نفي الضلالة أبلغ من نفي الضلال عنه.

وقول الأشر النخعي: [الكامل]

وَلَقَيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسٍ	خَلَقْتُ وَفَرِي وَاِنْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى
لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نَهَابِ نَفُوسٍ	إِنْ لَمْ أَشَنَّ عَلَيَّ ابْنَ حَرْبِ غَارَةَ
تَعْدُو بِيضٍ فِي الْحُرُوبِ شُمُوسٍ	خَيْلًا كَأَمْثَالِ السَّعَالِيِّ شُرْبًا
لَمَعَانُ بَرْقٍ أَوْ شُعَاعِ شُمُوسٍ	حَمِي الْحَدِيدِ عَلَيْهِمْ فَكَانَهُ

ومن الصفات العديدة الواردة على موضوع واحد قول البحتري في وصف نحول الرِّكَّاب: [الخفيف]

كَالْقِسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بَلِّ الْأَسَدِ هُم مَبْرِيَّةٌ بَلِّ الْأُوتَارِ

ففي قوله هذا رقي الشاعر في تشبيهه لضعفها وهزالها من الأدنى إلى الأعلى. فوصفها أولاً بالقسي، ثم بالأسهم المبرية، ثم بالأوتار، وهي أبلغ في النحول.

وقد خالف بعض الشعراء هذا الأسلوب التدريجي، لأنَّ للأديب الحرية في التعبير أكثر من غيره، وعليه يحقُّ للشاعر ما لا يحقُّ لغيره إذا ما سارَ عكس الأسلوب المعروف، ومنه قول الممتبي: [مجزوء المنسرح]

يَا بَدْرُ يَا بَحْرُ يَا غَمَامَةٌ يَا لَيْثُ الشَّرَى يَا حِمَامُ يَا رَجُلُ

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٣٣). (٢) سورة الأعراف، الإيتان (٦٠ و٦١).

وكان ينبغي للمتنبّي أن يبدأ من حيث انتهى، فيقول: يا رجل، يا ليث، يا غمامة، يا بحر، يا حمام؛ لأنّ هذا مقام مدح، فيجب أن يرقى فيه من منزلة إلى منزلة حتى ينتهي إلى المنزلة العليا، إلّا في حالة ذمّ الأمر.

الاسْتِغْرَابُ

الاسْتِغْرَابُ من اسْتَعْرَبَ: جاء بشيء غريب. والاسْتِغْرَابُ التَّعَجُّبُ، أو المَجْيءُ بالشيء الغريب أو المبالغة فيه.

وتحدّث قدامة عن الاستغراب في معرض حديثه عن نعوت المعاني، فقال: «وقد يضعّ الناس في باب أوصاف المعاني الاستغراب والطرفة أن يكون المعنى ممّا لم يسبق إليه، وليس عندي أن هذا داخل في الأوصاف، لأنّ المعنى المستجاد إذا كان في ذاته جيّداً فإمّا أن يقال له جيّد إذا قاله شاعر من غير أن يكون تقدّمه من قال مثله، فهذا غير مستقيم، بل يقال لما جرى هذا المجرى طريف وغريب إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثر لم يُسمّ بذلك، وغريب وطريف هما شيء آخر غير حسن أو جيّد، لأنّه قد يجوز أن يكون حسن جيّد غير غريب ولا طريف. فمثاله تشبيه بعضهم الدروع بحجاب الماء الذي تسوقه الرياح، فهذا التشبيه تنقصه الجودة».

وهذا الاستغراب عند الآخرين سُمّي إغراباً. ونقل ابن منقذ خلاصة كلام قدامة، فقال: هو أن يكون المعنى ممّا لم يسبق إليه على جهة الاستحسان، فيقال: طريف وغريب إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثر لم يُسمّ بذلك.

ومنه قول زهير بن أبي سلمى مادحاً الأغنياء والفقراء على غريب العادة: [الطويل]

وَمَا كَانَ مِنْ خَيْرِ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِجْهَهُ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ
عَلَى مُكْبِرِيهِمْ حَقٌّ مَنْ يَعْتَرِيهِمْ وَعِنْدَ الْمُقْلِينَ السَّمَاةُ وَالْبَدَلُ

وسمّاه ابن الأثير الحلبيّ «الإغراب» وقال: «ويُسمّى هذا الباب بالإغراب، وهو أن يأتي المتكلّم بمعنى غريب نادر لم يسمع بمثله، أو سمع وهو قليل». غير أن ابن معصوم المدنيّ جعله من باب «النّوادر» وقال: «النّوادر جمع نادرة». وكذلك سمّاه جرمانوس فرحات باسم «النّوادر».

ومن غريب التعريفات ما قرن القرطاجني تعريف الشعر الجيد بالإغراب فقال: الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته أو بمجموع ذلك. وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوي انفعالها وتأثيرها.

والنوادير اسم فضله أكثر علماء البلاغة، ومنهم المصري ابن أبي الإصبع الذي قال: « وهو الذي سمّاه قديماً قدامة » الإغراب والطرافة « وسمّاه من بعده التطريف، وسمّاه قوم النوادر، وقوم أبقوا عليه تسمية قدامة ». ثم قال: « وهو أن يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلته في كلام الناس وليس من شرطه على رأي قدامة أن يكون لم يسمع بمثله، وإنما شرطه أن يكون قليلاً نادراً. وقد رأى غير قدامة فيه غير ذلك، وقال: « لا يكون المعنى إغراباً إلا إذا لم يسمع مثله ». والاشتقاق يعضد التفسير الثاني، والشواهد تعضد تفسير قدامة؛ لأن شواهد الباب وقع فيها ما يجوز أن يكون قائله لم يسبق إليه وما يجوز أن يكون قد سبق إليه على قلته.

ومنه قول أبي تمام في وصف حسناء: [الطويل]

فَرَدَّتْ عَلَيْنَا الشَّمْسَ وَاللَّيْلُ رَاغِمٌ بِشَمْسٍ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ الْخَيْدِ تَطْلُعُ
فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَحْلَامَ نَائِمٍ أَلَمْتُ بِنَا أُمَّ كَانٍ فِي الرُّكْبِ يُوْشَعُ

فالاستفهام الذي بثه في كلامه، وذكر يوشع بعد إغرابه في التوطئة، بإعلامه بأن هذه الغادة ردت بها الشمس على الرغام من غيابها وغروبها، فالشاعر جدير بتوليد المعنى الغريب الطريف دون كل من تناوله من المعرفة إلى الغرابة.

ومن أقوال الشعراء في الإغراب والطرافة نوع لا يكون الإغراب فيه على الظاهر بل في تأويله، وبغير هذا التأويل فهو معيب جداً؛ وفي هذا المعنى قال أبو الفتح البستي:

[الكامل]

أَرَأَيْتَ مَا قَدْ قَالَ لِي بَدْرُ الدُّجَى لَمَّا رَأَى طَرْفِي يُدِيمُ سُهُودَا
حَتَامَ تَرْمُقُنِي بِطَرْفٍ سَاهِرٍ أَقْصِرُ فَلَسْتُ حَبِيْبِكَ الْمَفْقُودَا

الاسْتِفْهَامُ

الاسْتِفْهَامُ من الفَهْمِ ، وفهْمْتُ الشَّيْءَ : عقلتُه ، واسْتَفْهَمْتُهُ سألته أَنْ يفْهَمَهُ . قال الصَّاحِبِيُّ : « الاستفهام طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل ، وهو الاستخبار الذي قالوا فيه : إنَّه طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام » . ومنهم من فرَّق بينهما وقال : « إنَّ الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حقَّ الفهم ، فإذا سألت عنه ثانياً كان استِفْهاماً » .

وكذلك عرّف جرمانوس فرحات الاستفهام من خلال نقله لمذهبيّن : أحدهما لصاحب الإيضاح ، والثاني لابن مالك ، وقال في تعريف القزويني : « إنَّ الاسْتِفْهَامَ هو لفظ مشترك بين معنيين ، فتريد بذلك اللفظ أحد المعنيين ثم تعيد عليه ضميراً تريد به المعنى الآخر وهو الأقوى وعليه الأكثر » .

ثم قال : « أمّا المذهب الثاني فهو للشيخ بدر الدين بن مالك ، وقال في تعريفه : إنَّ الاسْتِفْهَامَ مشترك بين معنيين ، ثم يأتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر المعنى الآخر » .

ومن أمثله قول البحرّي : [الكامل]

فَسَقَى الغَضَى والسَّكَاكِيَهَ وَإِنْ هُمْ شَبَّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

فإنَّه لما قال « فسقى الغضى » احتمل أن مراده الموضوع أو الشجر ، فلما قال : « والسكاكية » استعمل أحد معنَي اللفظة ، وهو دلالتها بالقرينة على الموضوع ، ولما قال : « شبوه » استخدم المعنى الآخر ، وهو دلالتها بالقرينة الأخرى على جمر الغضى ، لعود الضمير في « شبوه » إلى الغضى .

وأكثر علماء البلاغة على استعمال مصطلح « الاستفهام » فهو من أساليب الإنشاء أو الطلب التي دعا لها أوائل النحويين ، إذ عقد له سيبويه باباً سمّاه « الاستفهام » وتكلّم فيه عن أدواته . كما تحدّث عنه الفراء والمبرد .

وكذلك عرفه السكاكي بقوله : « والاستفهام لطلب حصول في الذهن ، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكماً بشيء على شيء أو لا يكون ، والأوّل هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصوّر الطرفين ، والثاني هو تصوّر ولا يمتنع انفكاكه من التصديق » .

وسارَ على هذا المذهب ملخُصو كتابه « مفتاح العلوم » وشرَّاح التلخيص، ومنه قول أحدهم: [الوافر]

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
فالسَّماءُ تحتمل معنيين: المَطَرُ، والنَّبَاتُ، فاستخدم المعنيين بقوله: إِذَا نَزَلَ،
ويقوله: رَعَيْنَاهُ؛ لأنَّ النزولَ من حالاتِ المطرِ والرَّعي من حالات الكَلأِ.

أما تعريف العلوي للاستفهام فهو كما جاء في « الطراز »، ومعناه طلب المراد من
الغير على جهة الاستعلام. بينما ابن قيم الجوزية عرفه قائلًا: « هو أن يستفهم عن شيء لم
يتقدَّم له به علم حتى يحصل له به علم ».

هذا، وقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي كما يذكر صاحب « الفوائد » بقوله:
« إنَّه استفهام العالم بالشيء مع علمه به »، ويقصد بهذا التعريف غير الفهم الذي هو
الاستفهام عن الشيء. وقد يخرج الاستفهام عن هذا لمفاهيم كثيرة نجدها عند سيويه
والفراء وأبي عبيدة وابن قتيبة والمبرد متشعبة وافرة.

اسْتِفْهَامُ الْإِثْبَاتِ

تحدَّث صاحب « البرهان في علوم القرآن » عن استفهام الإثبات، فقال: « يأتي مع
التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾^(١) فقصد - سبحانه - الذين ظلُّوا
بالمقام مع الكفَّار وترك الهجرة مع الرسول ﷺ فقال عزَّ من قائل: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ
وَاسِعَةً ﴾ فتهاجروا فيها من أرض الكفر إلى بلد آخر كما فعل غيركم، على سبيل التوبيخ،
لعدم القيام بواجبهم الدِّيني ».

اسْتِفْهَامُ الْأَخْبَارِ

استفهام الأخبار تسمية أبي عبيدة في معرض حديثه عن الاستفهام في كتابه « مجاز
القرآن » ممثلًا لهذا الفن بقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ
لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) ومنه ما نظم زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ جِيسٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةَ نَحْسٍ تَتَّقِي أَمْ بِأَسْعَدِ

(٢) سورة يس، آية رقم (١٠).

(١) سورة النساء، آية رقم (٩٧).

قال أبو عبيدة: « فخرج لفظها على لفظ الاستفهام، وإنما هو إخبار ». غير أن بعض البلاغيين سمّوه « استفهام التقرير ».

وذكر السيوطي استفهام الإخبار معرّفًا إيّاه ومستشهداً بقوله تعالى: ﴿ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا ﴾^(١) وقوله كذلك: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾^(٢).

استفهام الاستبطاء

أشار السيوطي في كتابه « شرح عقود الجمان » في معرض حديثه عن الاستفهام إلى « استفهام الاستبطاء » ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ ﴾^(٣) أي عند استبطاء النصر، لتناهي الشدة عليهم.

ومنه من المنظوم قول الشاعر: [البسيط]

حَتَّى مَتَى أَنْتَ فِي لَهْوٍ وَفِي لَعِبٍ وَالْمَوْتُ نَحْوَكَ يَجْرِي فَأَغْرًا فَأَهْ

استفهام الاستبعاد

ذكر السيوطي في كتابه « البرهان » استفهام الاستبعاد، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ أُنَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ﴾^(٤) أي لا ينفعهم الإيمان عند نزول العذاب وقد جاءهم رسول بين الرسالة. كما مثّل هذا الاستفهام الاستبعادي قول أبي تمام: [الكامل]

مَنْ لِي بِإِنْسَانٍ إِذَا أَعْضَبْتَهُ وَجَهَلْتَ كَانَ الْجَلْمُ رَدَّ جَوَابِهِ

استفهام الاسترشاد

أشار السيوطي في كتابه « المعترك » و « الإتيان » إلى استفهام الاسترشاد متمثلاً بقوله تعالى: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾^(٥) والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين، وإنما

(١) سورة النور، آية رقم (٥٠).

(٢) سورة الإنسان، آية رقم (١).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢١٤).

(٤) سورة اللّٰحٰن، آية رقم (١٣).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (٣٠).

فُرق بين العبارتين أدباً. ومنهم من خالف رأيه، فجعلها هنا قصد التّعجب من قصد اللّه في خلق آدم في تنفيذ أحكامه وشريعته.

اسْتِفْهَامُ الْاِفْتِخَارِ

تكلّم عن « اسْتِفْهَامِ الْاِفْتِخَارِ » السّيوطي في كتابه « المعترك » و « الاتقان » ممثلاً بقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ لِي مَلِكٌ مِّصْرَ ﴾^(١) إِذْ اسْتَفْهَمَ مَلِكُ مِصْرَ « فرعون » على سبيل الافتخار والاستعلاء، منادياً قومه بقوله: أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي قصوري أفلاً تبصرون عظمتي وقوتي؟.

اسْتِفْهَامُ الْاِكْتِفَاءِ

تكلّم السّيوطي في كتابه « الاتقان » عن « اسْتِفْهَامِ الْاِكْتِفَاءِ » ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾^(٢) والمبين أنّهم استفهموا عن مأوى الكفّار الذين استكبروا عن الإيمان باللّه الواحد، ناسبين الشريك والولد لله الواحد القهار.

اسْتِفْهَامُ الْاِنْكَارِ

اسْتِفْهَامُ الْاِنْكَارِ يَدُلُّ اسْمُهُ عَلَى مَعْنَى النِّفْيِ فِي الْكَلَامِ وَمَا بَعْدَهُ مَنْفِي لِكَوْنِهِ مَصْحُوباً بِالْأَلِفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ؟ ﴾^(٣). ومنه عطف المنفي عليه كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ؟ ﴾^(٤) أَي لَا يَهْدِي أَبَدًا، وبمعنى آخر قوله تعالى أيضاً: ﴿ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ؟ ﴾^(٥) المقصود: ما شهدوا ذلك.

وقيل إنّ هذا الاستفهام كثيراً ما يصحبه التّكذيب، وهو ما كان في الزّمن الماضي بمعنى « لم يكن » أو كان في المستقبل بمعنى « لا يكون » ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ ﴾^(٦) على معنى أنّه سبحانه لم يفعل ذلك.

(١) سورة الزّخرف، آية رقم (٥١).

(٢) سورة الزّمر، آية رقم (٦٠).

(٣) سورة الأحقاف، آية رقم (٣٥).

(٤) سورة الروم، آية رقم (٢٩).

(٥) سورة الزّخرف، آية رقم (١٩).

(٦) سورة الإسراء، آية رقم (٤٠).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ؟ ﴾^(١) أَي أَنَّهُ سَوْفَ لَا يَكُونُ أَبَدًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

ومن أمثلة استيفهام الإنكار نظماً قول امرئ القيس: [الطويل]
أَيَقْتَلَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ
على معنى لن يفعل ذلك في المستقبل أبداً.

استيفهام الإيأس

أشار الزركشي في كتابه: « البرهان » إلى الحديث عن استيفهام الإيأس ومثله له بقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ؟ ﴾^(٢) على معنى فبأي طريق تسلكون إنكاركم القرآن وإعراضكم عنه؛ إن هو « أي القرآن » إلا عظة للإنس والجن لمن شاء من العالمين أتباع الحق.

استيفهام الإيأس

تكلم السيوطي في كتابه « الإتيان » و« المعتكف » عن استيفهام الإيأس ممثلاً إياه بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَلِكْ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى؟ ﴾^(٣) على معنى التثريب الحقيقي في حال تغيرها عن حقيقتها، فيعرف ما في يده حتى لا ينفرد إذا انقلبت حية، وليرتب عليه المعجزة فيها.

استيفهام التأكيد

استيفهام التأكيد قصد التأكيد كما مر من معنى أداة الاستيفهام قبله. وأشار إليه السيوطي في كتابه « معتكف الأقران » و« الإتيان » ممثلاً له بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَنْ فِي النَّارِ؟ ﴾^(٤) أَي مَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ فَإِنَّكَ لَا تَنْقِذُهُ، فقوله « مَنْ » للشرط، والفاء جواب الشرط، والهمزة في « أفأنت » معادة مؤكدة بطول الكلام،

(١) سورة هود آية رقم (٢٨).

(٢) سورة التكويز، آية رقم (٢٦).

(٣) سورة طه، آية رقم (١٧).

(٤) سورة الزمر، آية رقم (١٩).

حيث أُقيم فيه الظاهر مقام المضمَر، والمعنى: لا تقدر على هدايته فتنقذه من النار التي حَقَّتْ عليه في جهنم.

اسْتِفْهَامُ التَّبْكِيتِ

أشار إليه الزُّركشي في كتابه « البرهان في علوم القرآن » في حديثه عن الاستفهام، ومثَّل له بقول الله تعالى: ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْنِينَ ﴾^(١).

وقد جعل السكاكي تمثيل الآية الكريمة من باب « التقرير » وفيه تبصُر وإمعان، لأنَّ هذا القول لم يقع منه عليه السَّلام، تنزيهاً لله عما لا يليق به من شريك وغيره.

اسْتِفْهَامُ التَّجَاهُلِ

ذكر السيوطي هذا التعريف في كلِّ من كتابيه « معترك الأقران » و « الإِتقان »، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا ﴾^(٢) استفهام العالِم المتجاهل عناداً منهم وظناً أنَّ النَّبيَّ محمَّد - عليه السَّلام - ليس بأكبرهم ولا أشرفهم عند تنزيل القرآن الكريم عليه.

اسْتِفْهَامُ التَّحْذِيرِ

أشار إلى « استفهام التحذير » الزُّركشي في كتابه « البرهان في علوم القرآن » ممثلاً له بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٣) بمعنى: قدَّرنا عليهم فنقدَّر عليكم أيضاً، استفهام تحذيري وإنذارِي لمن تحدَّته نفسه بالسوء وبتكذيبهم.

اسْتِفْهَامُ التَّحْضِيضِ

استفهام التَّحْضِيضِ هو الحَثُّ والطلب برفق، وقد ذكره السيوطي في كتبه « الإِتقان » و « البرهان » و « المعترك »، وقد مثَّل له بقوله تعالى: ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ؟ ﴾^(٤). على سبيل التَّشْجِيع، والتَّحْضِيضِ، لأنَّهم نقضوا مواثيقهم من بعد وعدهم وطعنوا في دينهم.

(١) سورة المائدة، آية رقم (١١٦).

(٢) سورة ص، آية رقم (٨).

(٣) سورة المُرسَلات، آية رقم (١٦).

(٤) سورة التَّوْبَةِ، آية رقم (١٣).

اسْتِفْهَامُ التَّحْقِيرِ

تحدّث السيوطي في كتبه « شرح عقود الجمان » و « الإتيان » و « المعترك » عن استيفهام التحقير متمثلاً بقوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ؟ ﴾^(١) أَي إِذَا رَأَهُ الْكُفَّارُ قَالُوا تَحْقِيرًا لَهُ وَهُزْءًا مِنْهُ: أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَيَعْبُدُهَا؟

ومنه قول الشاعر: [الكامل]

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعَيْدُكَ ضَائِرِي أَطِينُ أَجْنَحَةَ الذُّبَابِ يَضِيرُ

فقال: « فما وعيدك ضائري » حملاً على التحقير والاستخفاف من الوعيد وصاحبه.

اسْتِفْهَامُ التَّذْكِيرِ

قال بعض علماء البلاغة: « إِنَّ اسْتِفْهَامَ التَّذْكِيرِ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْاِخْتِصَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّذْكِيرِ »، وقد ذكره السيوطي في كتابه « معترك الأقران » و « الإتيان » في حديثه عن الاستيفهام، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾^(٢) بمعنى أَلَمْ أَمْرِكُمْ عَلَى لِسَانِ رُسُلِي أَنْ لَا تُطِيعُوا الشَّيْطَانَ لِأَنَّهُ بَيْنَ الْعِدَاوَةِ؟ عَلَى سَبِيلِ التَّذْكِيرِ بِالْأَمْرِ. ومنه قوله أيضاً سبحانه وتعالى: ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾^(٣) على سبيل التذكير ممّا فعلوه من الضرب والبيع، وغير ذلك من إذلالهم له؛ لأنهم كانوا جاهلين ما يؤول إليه أمره. مع احتمال الكلام معنى التوبيخ لما قاموا به.

وقال الزركشي في كتابه « البرهان »: « وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى؟ ﴾^(٤) بمعنى وَجَدَكَ يَتِيمًا بِفَقْدِ أَبِيكَ قَبْلَ وِلَادَتِكَ وَبَعْدَهَا بِفَقْدِ أُمِّكَ وَأَنْتَ صَغِيرٌ، فَعَمِلَ عَلَى ضَمِّكَ إِلَى عَمِّكَ أَبِي طَالِبٍ حَفِظًا لَكَ وَرِعَايَةً. وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّذْكِيرِ بِنِعْمِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ نُنشِئْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(٥) بمعنى شرحنا لك يا محمد صدرك بالنبوة وغيرها؛ بأسلوبٍ تقريريّ على سبيل التذكير ».

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٣٦).

(٢) سورة يس، آية رقم (٦٠).

(٣) سورة يوسف، آية رقم (٨٩).

(٤) سورة الضحى، آية رقم (٦).

(٥) سورة الشرح، آية رقم (١).

اسْتِفْهَامُ التَّرْغِيبِ

أشار السيوطي في كتبه: «المعترك» و«الإيتقان» و«البرهان» إلى استيفهام الترغيب وتمثل بقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(١) بمعنى: من ذا الذي ينفق ماله لله وفي سبيله عن طيب قلب فيضاعفه الله - عز وجل - من عشر إلى أكثر من سبعمائة، كما وعد الله - سبحانه - أوليائه الصالحين. وهذا على معنى الترغيب في مساعدة القوي الضعيف والغني الفقير. وقوله تعالى أيضاً: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٢) معنى هذا أن تدوموا على الإيمان بالله ورسوله وتجاهدوا في سبيل الله - سبحانه - بأموالكم وأنفسيكم، تلك تجارة رابحة ولا شك، ذلكم خير لكم فافعلوه فتنجوا من عذاب أليم.

اسْتِفْهَامُ التَّسْهِيلِ

ذكر السيوطي في كتبه: «معترك الأقران» و«الإيتقان» و«شرح عقود الجمان» استيفهام التسهيل بأنه يُفيد التخفيف في المسائل التكليفية الصغيرة قبل الكبيرة، وتمثل بقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾^(٣) بمعنى: أي ضرر عليهم في ذلك؟ بل الضرر فيما هم عليه من الكفر. وفي هذا استيفهام للتسهيل ممزوج بالإنكار من عدم إيمانهم بالله واليوم الآخر، مع ظهور المعجزات على أيدي رسله المخلصين.

اسْتِفْهَامُ التَّسْوِيَةِ

عرّف السيوطي التسوية في كتبه: «المعترك» و«الإيتقان» و«شرح عقود الجمان» بقوله: «وهو الاستيفهام الدّاخل على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها» وتمثل بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٤) بمعنى: إن الذين كفروا كأبي جهل وأبي لهب ونحوهما، سواء عليهم أتوعدتهم أم لم توعدهم لا يؤمنون، لعلم الله - سبحانه - منهم ذلك، فلا تطمع في إيمانهم. على سبيل التسوية المصحوبة بالإنذار

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٥).

(٢) سورة الصف، آية رقم (١٠).

(٣) سورة النساء، آية رقم (٣٩).

(٤) سورة البقرة، آية رقم (٦).

والتخويف. وقد ذكره أبو عبيدة في « مجاز القرآن » باسم « استِفْهَام الإِجْبَارِ » واحتجَّ له المبرد بقوله: « ليت شعري أقام زيدُ أم قعد » على سبيل المثل في التَّسْوِيَةِ، ومنه قول المتنبي: [الطويل]

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ إِدْرَاكِي الْعُلَى
أَكَانَ تَرَاثًا مَا تَنَاوَلْتُ أَمْ كَسَبًا

قول المتنبي هذا يتضمَّن حصوله العلى أنى كانت السبل والغايات، فهي في نظره سواء، أكان تراثاً عن الأجداد أم كسباً بالتعب والنَّصب.

اسْتِفْهَامُ التَّشْوِيقِ

أشار السيوطي في كتابه: « شرح عقود الجمان » إلى استفهام التشويق مجموعاً مع استفهام التَّريغيب تحت اسم واحد. وقد مثل له بقوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾^(١) وكذلك قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾^(٢) على سبيل المعجاز، تجارة مضمونة الربح، الإيمان بالله ورسوله، والمجاهدة في سبيلهما بالأموال والأنفس، ذلكم خيرٌ لكم من عذاب لا يعلم به إلا الله. وهذا كله على سبيل التشويق الاستفهامي، ترغيباً بالإيمان وبعداً عن النار والعذاب.

اسْتِفْهَامُ التَّعْجُبِ

وقد سمَّاه بعض علماء البلاغة « استِفْهَامُ التَّعْجِيبِ » كما ذكره السيوطي في كتبه « الإتيان » و « المعتكف » و « شرح عقود الجمان » ثم مثل له بقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٣) ومعنى الآية الكريمة: يخاطب أهل مكة ويتعجب من كفرهم وتمسكهم به على الرغم من المعجزات التي يلمسونها من كونهم أمواتاً وهم نطف في الأصلاب، فأحياهم في الأرحام والدنيا بنفخ الروح فيهم، ثم يميتهم عند انتهاء أجلهم، ويحييهم بالبعث من القبور فيجازيهم بأعمالهم. وقد جعله البعض الآخر « استِفْهَامُ التَّنْبِيهِ ».

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٥).

(٢) سورة الصف، آية رقم (١٠).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢٨).

ومن هذا الفن التنبهِيّ قول المتنبي مخاطباً الحمي: [الوافر]
 ابنت الدهر عندي كل بنت فكيف وصلت أنت من الزحام

استفهام التعظيم

أشار إليه السيوطي في كتبه: «المعترك» و«الإتقان» و«البرهان» وتمثل بقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(١) بمعنى لا أحد يشفع له يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا خلة في الدنيا والآخرة إلا بإذنه، تعظيماً لشرفه وقدرته؛ ومنه قول الشاعر على .
 سبيل استفهام التعظيم: [الوافر]

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد نغر

استفهام التفجع

ذكره الزركشي في كتابه «البرهان» وتمثل بقوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا؟﴾^(٢).

ومعنى الآية: أن الكافرين عندما وُضِعَ الكتاب لكل منهم بهماله صرخوا مشفقين خائفين، وقالوا: يا ويلنا وهلاكنا! مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأثبتها؟ على سبيل التعظيم والتفخيم أكثر منه على سبيل التفجع لحالة الكفار. وهذا ما مال إليه السيوطي من أن الآية الكريمة لا تشعر بالتفجع كما تشعر بالتعظيم والتفخيم.

استفهام التفخيم

أشار السيوطي إلى استفهام التفخيم في كتابيه «معترك الأقران» و«الإتقان» ثم جاء بمثل من الكتاب العزيز حجة على هذا الفن قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً؟﴾^(٣) استفهام الذين كفروا عند تسلّمهم كتابهم بشمالهم ورؤيتهم أعمالهم مسجلة بكاملها دون زيادة أو نقصان، فأخذتهم القدرة الإلهية بعظمتها وتفخيمها فقالوا: مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة؟ على سبيل الاستفهام التفخيمي.

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٥).

(٢) سورة الكهف، آية رقم (٤٩).

اسْتِفْهَامُ التَّقْرِيرِ

اسْتِفْهَامُ التَّقْرِيرِ: حَمَلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالْاعْتِرَافِ بِأَمْرٍ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ.

وقال سيويه: حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ ﴾^(١) وذهب معظم العلماء في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ... ﴾ إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى « التقرير والتوبيخ ». إلا أن سيويه لا يجيز استفهام التقرير بـ « هل » وإنما يستعمل فيه الهمزة. وقد نقل أبو حيان عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً، كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾^(٢). وقيل: الكلام مع التقرير موجب، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ويعطف على صريح الموجب.

فالأول كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنَّا وَزْرَكَ ﴾^(٣).
والثاني كقوله تعالى: ﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾^(٤).

وقد قسم الأمدي « استفهام التقرير » إلى ضربين، حينما تحدث عن الخطأ في قول أبي تمام: [الطويل]

رَضِيْتُ وَهَلْ أَرْضَى إِذْ كَانَ مُسْخِطِي مِنْ الْأَمْرِ مَا فِيهِ رِضَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

قال: فمعنى « هل » في بيت أبي تمام استفهام التقرير، والتقرير على ضربين: تقرير للمخاطب على فعل قد مضى ووقع، أو على فعل هو في الحال ليجب المقرر بذلك ويحققه، ويقتضي من المخاطب الجواب والاعتراف به نحو قوله: هل أكرمتك؟ هل أحسنت إليك؟ هل أودك وأوترك؟ هل أقضي حاجتك؟ وتقرير على فعل يدفعه المقرر وينفي أن يكون قد وقع، نحو قوله: « هل كان مني إليك قط شيء كرهته؟ » و « هل عرفت مني غير الجميل؟ » فقوله في البيت: « وهل أرضى » تقرير لفعل ينفه عن نفسه وهو الرضى، كما يقول القائل: وهل يمكنني المقام على هذه الحال؟ أي: لا يمكنني، و « هل يصبر الحر على الذل؟ » و « هل يروى زيد؟ » و « هل يشبع عمرو؟ » فهذه كلها أفعال معناها

(١) سورة الشعراء، الآيتان (٧٢ و٧٣).

(٢) سورة الشعراء، آية رقم (٥).

(٣) سورة الشرح، الآيتان (٢ و١).

(٤) سورة النمل، آية رقم (٨٤).

النفي . فقوله : « وهل أَرْضَى » إنما هو نفي للرَضَى ، فصار المعنى : ولست أَرْضَى ، إذ كان الذي يسخطني ما فيه رضى من له الأمر ، أي رضى الله تعالى ؛ وهذا خطأ منه فاحش .

اسْتِفْهَامُ التَّكْثِيرِ

التَّكْثِيرُ لغة : من فعل كَثُرَ يَكْثُرُ كَثْرَةً ، خلاف قَلَّ : جعله كثيراً ، وأكثر الشَّيْءَ : وجده كثيراً . أشار السِّيَوطِيُّ إلى استفهام التَّكْثِيرِ في كتبه « الإِتْقَانُ » و « البَرْهَانُ » و « معترك الأقران » . ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَكَايِّنَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(١) بمعنى كم من قرية أهلها كفروا أهلكتناها بكفرهم ، فهي حاوية ساقطة ، على سبيل التَّكْثِيرِ .

اسْتِفْهَامُ التَّمْنِي

التَّمْنِي لغة : من فعل مَتَى يَمْنِي مَتْنِيًّا اللَّهُ الخَيْرَ لِفُلَانٍ : قَدَّرَ لَهُ ، وَتَمَنَّى الشَّيْءَ : أَرَادَهُ . تَحَدَّثَ السِّيَوطِيُّ عَنْ « اسْتِفْهَامِ التَّمْنِي » فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ الاسْتِفْهَامِ ، وَمَثَلُ بَقُولِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾^(٢) أَي هَلْ يَشْفَعُ الرُّسُلُ لَهُمْ عَلَى مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ مِنَ الشُّرْكَ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ ؛ عَلَى سَبِيلِ التَّمْنِي ، فَيُقَالُ لَهُمْ لَا ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٣) . وَمِنْ اسْتِفْهَامِ التَّمْنِي قَوْلُ الْمُتَنَبِّي : [الوافر]

أَيْدِرِي الرَّبْعُ أَيِّ دَمٍ أَرَا قَا وَأَيِّ قُلُوبٍ هَذَا الرُّكْبُ شَا قَا

فقول المتنبّي « أيدري » على سبيل التَّمْنِي الاسْتِفْهَامِي .

اسْتِفْهَامُ التَّنْبِيهِ

التَّنْبِيُّ لغة : من نَبَّهَ يَنْبُهُ نَبَاهَةً : شَرَفَ . وَتَنَّبَهُ لِلْأَمْرِ : وَقَفَّ عَلَيْهِ وَتَقَطَّنَ لَهُ . تَحَدَّثَ السِّيَوطِيُّ فِي كِتَابِهِ : « معترك الأقران » و « الإِتْقَانُ » و « شرح عقود الجمان » عَنْ « اسْتِفْهَامِ التَّنْبِيهِ » وَالَّذِي هُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْأَمْرِ ، وَمَثَلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾^(٤) عَلَى مَعْنَى أَلَمْ تَنْظُرْ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِلَى فِعْلِ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ مِنْ وَقْتِ الْإِسْفَارِ

(١) سورة الحج ، آية رقم (٤٥) .

(٢) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٣) .

(٣) سورة الأعراف ، آية رقم (٥٣) .

(٤) سورة الفرقان ، آية رقم (٤٥) .

إلى وقت طلوع الشمس، ولو شاء ربك لجعله ساكناً مقيماً لا يزول بطلوع الشمس.

اسْتِفْهَامُ التَّهْدِيدِ

التَّهْدِيدُ لغة: من هدَّ يهدُّ البناء: هدمه. وَهَدَّه وَتَهَدَّه: خَوَّفَهُ وتَوَعَّدَهُ بالعقوبة. وتكلَّم السَّيْوِطِيُّ عنه في معرض حديثه عن الاستفهام بقوله: « إنَّ اسْتِفْهَامَ التَّهْدِيدِ يكون للوعيد ». ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١) بمعنى: أَهْلَكْنَا الْأَوَّلِينَ بتكذيبهم، ثُمَّ تَبِعَهُمُ الْآخَرِينَ مَمَّنْ كَذَّبُوا ككَفَّارِ مَكَّةَ فَهَلَكْتُمْ، على سبيل التَّهْدِيدِ.

اسْتِفْهَامُ التَّهْكُمِ

التَّهْكُمُ لغة: مَنْ هَكَّمَ تَهْكِيماً، وَتَهَكَّمَ بفلان: اسْتَهْزَأَ بِهِ. وَتَهَكَّمَتِ الْبِئْرُ ونحوها: تَهَدَّمَت. تكلَّم عن اسْتِفْهَامِ التَّهْكُمِ السَّيْوِطِيُّ وقال: « ويكون للاستهزاء »، وكذلك مثَّل له بقول الله تعالى: ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾^(٢) أَي أَنْ قَوْمَ النَّبِيِّ شَعِيبٍ قالوا له على سبيل التَّهْكُمِ والاستهزاء: أَصْلَاتُكَ الَّتِي كَلَّفَتْ بِهَا تَأْمُرُكَ بِتَرْكِ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا مِنَ الْأَصْنَامِ؟ على معنى أَنَّ هَذَا مِنْهُمْ أَمْرٌ بَاطِلٌ لَا يَدْعُو إِلَيْهِ دَاعٍ بِخَيْرٍ.

اسْتِفْهَامُ التَّهْوِيلِ

التَّهْوِيلُ لغة: من فعل هَالٌ يَهْوُلُ: فزع، ضد أَمِنَ. وَهَوَّلَ تَهْوِيلاً الْأَمْرَ: أَفْزَعَهُ. تكلَّم السَّيْوِطِيُّ عن اسْتِفْهَامِ التَّهْوِيلِ الَّذِي يَكُونُ لِلتَّخْوِيفِ، وَقَدْ مَثَّلَ لِهَذَا الْاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ؟ ﴾^(٣) وَقَوْلِهِ تَعَالَى كَذَلِكَ: ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ؟ ﴾^(٤) فَاَلْمَعْنَى فِي الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ عَلَى وَصْفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الَّتِي تَقْرَعُ الْقُلُوبَ بِأَهْوَالِهَا، وَهِيَ الْقِيَامَةُ الَّتِي يَحِقُّ فِيهَا مَا أَنْكَرَ مِنَ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ، أَوْ الْمَظْهَرَةَ لِدَلِيلِهَا، أَمَّا تَكَرَّرُهَا فَدَلِيلُ التَّهْوِيلِ لِشَأْنِهَا وَالتَّعْظِيمِ لَهَا.

اسْتِفْهَامُ التَّوْبِيخِ

التَّوْبِيخُ لغة: من فعل وَبَّخَ، وَالْوَيْبُخَةُ الْأَسْمُ مِنَ التَّوْبِيخِ: الْعَدْلَةُ الْمُحْرِقَةُ، وَوَيْبُخُهُ: لَامَةٌ وَغَيْرَةٌ. وَقَالَ السَّيْوِطِيُّ: « إِنَّ اسْتِفْهَامَ التَّوْبِيخِ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْكَارِ، إِلَّا أَنَّ

(١) سورة الحاقة، الآيات (٢٠١).

(٢) سورة المُرْسَلَاتِ، آية رقم (١٦).

(٣) سورة القارعة، الآيات (٢٠١).

(٤) سورة هُودٍ، آية رقم (٨٧).

الأول إنكار إبطال وهذا إنكار توبيخ، والمعنى أن ما بعده واقع جدير بأن ينفي، فالنفي هنا قصدي والإثبات قصدي، ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً. وقد مثل محتجاً ومبرهنناً قوله بهذه الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾^(١) بمعنى: بإقامتك بين من يعبد غير الله تعالى، على سبيل التوبيخ الاستفهامي الاستنكاري، لإبطال ما أمرك الله به من عبادة الأوثان والأصنام.

وكقوله تعالى أيضاً: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢) على سبيل التوبيخ والإنكار عندما هزموا في معركة «أحد».

اسْتِفْهَامُ الدُّعَاءِ

قال السيوطي: «إِنَّ اسْتِفْهَامَ الدُّعَاءِ هُوَ كَالنَّهْيِ إِلَّا أَنَّهُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى» ومثل بما قاله تعالى في الكتاب العزيز: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا؟﴾^(٣) على معنى اسْتِفْهَامِ اسْتِعْطَافٍ، أَي لَا تَعَذِّبْنَا وَلَا تَهْلِكُنَا بِذَنْبِ غَيْرِنَا مِنَ السُّفَهَاءِ أَصْحَابِ الْفِتْنَةِ.

اسْتِفْهَامُ الْعِتَابِ

العِتَابُ لغة: من فعل عَتَبَ يَعْتَبُ وَيَعْتَبُ: أَنْكَرَ عَلَيْهِ شَيْئاً مِنْ فِعْلِهِ، وَعَاتَبَهُ عَلَى كَذَا: لَامَهُ. أَشَارَ السُّيُوطِيُّ فِي حَدِيثِهِ إِلَى اسْتِفْهَامِ الْعِتَابِ، مَثَلًا بِقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤) ففي هذه الآية الكريمة اسْتِفْهَامُ الْعِتَابِ فِي شَأْنِ الصَّحَابَةِ لَمَّا أَكْثَرُوا الْمِزَاحَ.

ومن الُطف ما عاتب به خير خلقه محمد - عليه الصلاة والسلام - بقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ؟﴾^(٥) ففي الآية عِتَابُ الْخَالِقِ لِرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَكَانَ أَذِنَ لِحِجَابَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجِهَادِ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ، فَنَزَلَ عِتَابًا لَهُ، وَقَدَّمَ الْعَفْوَ تَطْمِينًا لِقَلْبِهِ.

اسْتِفْهَامُ الْعَرَضِ

العَرَضُ لغة: من فعل عَرَضَ يَعْرِضُ عَرَضًا: ظَهَرَ وَبَدَأَ، وَالْعَرَضُ: طَلَبُ الْفِعْلِ يَلِينِ

(٤) سورة الحديد، آية رقم (١٦).

(٥) سورة التوبة، آية رقم (٤٣).

(١) سورة طه، آية رقم (٩٣).

(٢) سورة الصف، آية رقم (٢).

(٣) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٥).

وتأدب. قال السيوطي: إن استيفهام العرض هو الطلب برفق، وقد مثل له بقوله تعالى: ﴿الْأَنْبِيَاءُ نَحْنُ وَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ (١) هذه الآية الكريمة نزلت في أبي بكر الصديق الذي حلف أن لا ينفق على «مسطح» وهو ابن خالته مسكين مهاجر، لما خاض في الإفك، بعد أن كان ينفق عليه. وبعد أن نزلت هذه الآية قال أبو بكر: بلى أنا أحب أن يغفر الله لي، ورجع إلى مسطح ما كان ينفق عليه. فلاستغفار كان على سبيل العرض الاستيفهامي ليسامح الأخ أخاه ويصفح عنه.

اسْتِفْهَامُ النَّفْيِ

النَّفْيُ لغة: من فعل نَفَى يَنْفِي نَفْيًا عَنْهُ: تَنَحَّى، وَالنَّفْيُ الْمُنْفِي: مَا تَرْمِي بِهِ الْقَدْرُ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْغَلِيَانِ. تَحَدَّثَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ عَنِ اسْتِفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (٢) فمعنى الآية الكريمة: إن المؤمن المطيع لربه تعالى سيجزيه الجزاء الحسن بالإيناع عليه بفضلته ورحمته.

ومن هذا الفن، قول البحري: [الطويل]

هَلِ الْكَدْهَرُ إِلَّا عَمْرَةٌ وَأَنْجِلَاؤُهَا وَشِيكَاً وَإِلَّا ضَيْقَةٌ وَأَنْفِرَاجُهَا؟

اسْتِفْهَامُ النَّهْيِ

النَّهْيُ لغة: من فعل نَهَى نَهْيًا عَنْ كَذَا: زَجَرُهُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ وَمَنْعَهُ عَنْهُ. ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ اسْتِفْهَامِ، وَمَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ (٣) بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾ (٤) ففي الآية الكريمة الأولى تخصيص للمؤمنين بقتال الكفار الذين هموا بإخراج الرسول من مكة لما تشاوروا فيه بدار الندوة، خاصة وهم بدأوكم بالقتال أول مرة حين قاتلوا خزاعة حلفاءكم مع بني بكر، فما يمنعكم أن تقتلوهم؟ على سبيل استيفهام النهي في ترك قتالهم.

(١) سورة النور، آية رقم (٢٢).

(٢) سورة الرحمن، آية رقم (٦٠).

(٣) سورة التوبة، آية رقم (١٣).

(٤) سورة المائدة، آية رقم (٤٤).

اسْتَفْهَامُ الْوَعِيدِ

الْوَعِيدُ لُغَةٌ: مَنْ وَعَدَ يَعِدُ وَعِدًّا وَالْأَمْرُ وَالْأَمْرُ: قَالَ لَهُ إِنَّهُ يَجْرِيهِ لَهُ أَوْ يَنْبِلُهُ إِيَّاهُ، وَتَوَعَّدَهُ: تَهَدَّدَهُ. وَتَكَلَّمَ السَّيُّوْطِيُّ عَنِ اسْتَفْهَامِ الْوَعِيدِ، وَقَالَ: « وَمِنْهُ الْوَعِيدُ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبُ: أَلَمْ أُؤَدِّبْ فَلَانًا؟ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ؟ ﴾ (١) فِي آيَةِ قَوْلِهِ: « أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ »، أَيَّ أَهْلَكْنَاهُمْ بِتَكْذِيبِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْوَعِيدِ فِي إِهْلَاكِ الْآخَرِينَ. »

الاسْتِقْصَاءُ

الاسْتِقْصَاءُ مِنْ قَصَا بِمَعْنَى: بَعْدَ، وَاسْتَقْصَيْتُ الْأَمْرَ: بَاعَدْتُهُ. عَرَّفَ الْاسْتِقْصَاءُ ابْنَ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيَّ بِقَوْلِهِ: « هُوَ أَنْ يَتَنَاوَلَ الشَّاعِرُ مَعْنَى فَيَسْتَقْصِيهِ إِلَى أَنْ لَا يَبْرُكَ فِيهِ شَيْئًا » وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضِعْفَاءُ فَاَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ (٢) فِي قَوْلِهِ « جَنَّةٌ » لَوْ اقْتَصَرَ الْكَلَامُ عَلَى « جَنَّةٍ » لَكَانَ الْخَبْرُ كَافِيًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقِفْ عِنْدَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا اسْتَقْصَى فَقَالَ: « مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ » ثُمَّ زَادَ قَوْلَهُ: « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ »، ثُمَّ أَضَافَ « لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ » وَقَالَ فِي وَصْفِ صَاحِبِهَا: « وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ » ثُمَّ اسْتَقْصَى الْمَعْنَى بِمَا يَوْجِبُ تَعْظِيمَ الْمَصَابِ بِقَوْلِهِ: « وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضِعْفَاءُ » ثُمَّ أَصَابَ الْجَنَّةَ « إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ » فَلَنَنْظُرَ إِلَى هَذَا الْاسْتِقْصَاءِ اللَّامْتِنَاهِي فِي تِلْكَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

ومنه قول ابن الرومي في وصف حديث محبوبته: [الكامل]

وَحَدِيثُهَا السَّحْرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ
إِنْ طَالَ لَمْ يُمَلِّ وَإِنْ هِيَ أُوجِرَتْ
لَمْ يَجْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
وَعَدَ الْمَحْدُثِ أَنَّهَا لَمْ تُوجِرْ
لِلْمُطْمَئِنِّ وَعَقْلَةَ الْمُسْتَوْفِرِ
شَرَكُ الْعُقُولِ وَنَزْهَةٌ مَا مِثْلُهَا

(١) سورة المُرْسَلَاتِ، آيَةٌ رَقْمُ (١٦).

(٢) سورة الْبَقَرَةِ، آيَةٌ رَقْمُ (٢٦٦).

فابن الرومي استقصى وصف حديث هذه المحبوبة استقصاء تاماً .

كما وإن عبد القاهر الجرجاني قد فصل الحديث عن الاستقصاء في باب « التَّشْبِيهِ » وقال: « ويُسَبِّهُ هذا الموضوع في زيادة أحد التَّشْبِيهِين مع أنَّ جنسَهُما واحد وتركيبتهما على حقيقة واحدة، بأنَّ في أحدهما فضل استقصاء ليس في الآخر، كقول ابن المعتز في الأذريون: [الطويل]

وَطَافَ بِهَا سَاقِي أُدَيْبٍ بِمِزَلٍ كخَجَرِ عَيَّارٍ صِنَاعَتِهِ الْفُتْكَ
وَحَمَلَ ذَرِيونَةَ فَوْقَ أُذُنِهِ ككَاسِ عَقِيقٍ فِي قَرَارَتِهَا مِسْكَ

وقوله: [مجزوء الرجز]

مَدَاهِنُ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا بَقَايَا غَالِيَةٍ
فالمثل الأول لم ينقص عن الثاني شيئاً، وذلك أنَّ السَّوَادَ الَّذِي فِي بَاطِنِ الْأَذْرِيونَةِ الموضوع بإزاء الغالية والمِسْكَ فيه أمران:

أحدهما: أَنَّهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ لَهَا .

والثاني: أَنَّ هَذَا السَّوَادَ لَيْسَ صَوْرَتُهُ بِلِ صُورَةِ الدَّرْهِمِ فِي قَعْرِهَا؛ أَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْتَدِرْ هُنَا لِابِلِ ارْتِفَاعٍ مِنْ قَعْرِ الدَّائِرَةِ حَتَّى أَخَذَ شَيْئاً مِنْ سَمَكِهَا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ، وَلِهَذَا فِي مَنَقَطِهِ هَيْئَةٌ لَشَبِّهِ آثَارِ الْغَالِيَةِ فِي جَوَانِبِ الْمَدْهَنِ إِذْ كَانَتْ بَقِيَّةً بَقِيَتْ عَنِ الْأَصَابِعِ . وَقَوْلُهُ: « فِي قَرَارَتِهَا مِسْكَ » يَبِينُ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ وَيُؤَمِّنُ دُخُولَ النَّقْصِ عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ يَدْخُلُ لَوْ قَالَ: كَكَاسِ عَقِيقٍ فِيهَا مِسْكَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ يَكُونَ فِي الْقَرَارَةِ .

وَأَمَّا الثَّانِي مِنْ الْأَمْرَيْنِ فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَمَا يَدُلُّ قَوْلُهُ: « بَقَايَا غَالِيَةٍ » وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمِسْكَ وَالشَّيْءِ الْيَابِسِ إِذَا حَصَلَ فِي شَيْءٍ مَسْتَدِيرٍ لَهُ قَعْرٌ، أَنْ يَسْتَدِيرَ فِي الْقَعْرِ وَلَا يَرْتَفِعَ فِي الْجَوَانِبِ الْارْتِفَاعَ الَّذِي تَرَاهُ فِي سَوَادِ الْأَذْرِيونِ، وَأَمَّا الْغَالِيَةُ فَهِيَ رَطْبَةٌ، ثُمَّ تَتَوَخَّذُ بِالْأَصَابِعِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَدُّ فِي الْبَقِيَّةِ مِنْهَا أَنْ تَكُونَ قَدْ ارْتَفَعَتْ عَنِ الْقَرَارَةِ وَحَصَلَتْ بِصِفَةِ شَبِيهِةِ ذَلِكَ السَّوَادِ، ثُمَّ هِيَ نَعُوتُهَا تَرَقُّ فَتَكُونُ كَالْإِصْبَعِ الَّذِي لَا جَرْمَ لَهُ يَمْلِكُ الْمَكَانَ، وَذَلِكَ أَصْدَقُ لِلشَّبِّهِ .

ونقل ابن الأثير الحلبي والسيوطي تعريف المصري للاستقصاء وأمثله .
واعتبر السبكي « الاستقصاء » قريباً من مراعاة النظير .

الاستلحاق

الاستلحاق من لَحِقَ بمعنى أدرك، واستلحق الأمر: ادعاه ونسبه إلى نفسه .
وعرفه ابن رشيح بقوله: الاجتلاب وهو الاستلحاق أيضاً كقول النابغة الذبياني:
[الطويل]

وَصَهْبَاءَ لَا تُخْفِي الْقَدَى وَهُوَ دُونَهَا تُصَفِّقُ فِي رَأُوقِهَا حِينَ تَقْطُبُ
تَمَرَزْتُهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوُّوْا

فاستلحق البيت الأخير بقوله: [الطويل]

وإِجَانَةِ رِيَا السُّرُورِ كَأَنَّهَا إِذَا غَمِسَتْ فِيهَا الرُّجَاجَةُ كَوَكْبُ
وكذلك قرنه السابقون بالاجتلاب . وعده بعض البلاغيين من باب الأخذ والاستيعانة .

الاستنطاء

الاستنطاء ظاهرة صوتية في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار ولغة أهل اليمن . وهو تحويل العين الساكنة إلى نون إذا جاورت الطاء، وذلك في الفعل « أعطى » الذي يصبح « أنطى » . وقد استعمل هذا الفعل كما يبين التوزيع الجغرافي لمواطن النطق بها قديماً وحديثاً، وكانت توجد على طريق القوافل من الجنوب إلى الشمال، ومن ثم فإن احتمال انتقال هذه الصيغة من الجنوب، أي من بلاد اليمن على طول طريق « رحلتي الشتاء والصيف »، احتمال مقبول . واستعمال « أنطى » بدل « أعطى » لا يزال شائعاً في لغة الأعراب بصحاري مصر . كما أنه لا يزال شائعاً حتى اليوم في العراق، كما لا يزال مستعملاً عند الفلسطينيين . وقد وردت هذه اللفظة في الشعر الجاهلي، كما نقل أبو الطيب اللغوي عن الأعشى قوله: [المتقارب]

جِيَادُكَ فِي الصَّيْفِ فِي نِعْمَةٍ تُصَانُ الْجَلَالَ وَتُنْطَى الشَّعِيرِ

وبالرجوع إلى ديوان الأعشى المطبوع وجدت البيت على الأصل أي (وتُعْطَى
الشَّعِير) وحسب رواية الديوان ينتهي الاستشهاد. ولكن صاحب لسان العرب يروي عن
ثعلب: [الطويل]

مِنَ الْمُنْطِياتِ المَوْكِبِ المَعْجِ بَعْدَما يُرَى فِي فُرُوعِ المُقْلَتَيْنِ نُصُوبُ
ويقول « أنطيت » لغة في « أعطيت » والإنطاء العطاء.

وفي كتاب الرسول الكريم لوائل « وأنطوا الشَّجَّة » أي أعطوا الوسط في الصدقة،
لا من خيار المال، ولا من رذالته .

الاسْتِهْلَالُ

الاسْتِهْلَالُ: الابتداء، يُقال اسْتَهَلَّتِ السَّمَاءُ وذلك في أوَّلِ مطرها. والاسْتِهْلَالُ أَنْ
يبتدئ الشاعر أو الكاتب بما يَدُلُّ على الغرض كقول الخنساء في أخيها صخر: [الطويل]

وَمَا بَلَغَتْ كَفُّ امْرِئٍ مَتَنَاوَلٍ مِنْ المَجْدِ إِلَّا وَالَّذِي نَلَتْ أَطْوَلُ
وَمَا بَلَغَ المُهْدُونَ لِلنَّاسِ مِدْحَةً وَإِنْ أَطْنَبُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

وتحدَّث ابن الزُّمَلَكاني عنه قائلاً: « ويقرب من هذا الضَّرْبِ ضَرْبُ يُسَمَّى التَّسْهِيمِ
كقول البحرِّي: [الخفيف]

وَإِذَا حَارَبُوا أَذَلُّوا عَزِيزاً وَإِذَا سَالَمُوا أَعَزُّوا ذَلِيلًا
فالشطر الأوَّل معرَّف بالشطر الثاني، سُمِّيَ بذلك أخذًا من البُرْدِ المَسْهُمِ الَّذِي
لا تفاوت فيه، وقد يُسَمَّى التَّوْشِيحِ » .

وهذا الرَّأْيُ فِي الاسْتِهْلَالِ أَوْسَعُ مِنْ رَأْيِ الأَخْرين الَّذين يرون أَنَّهُ البَدْءُ بالمَطْلَعِ
الدَّالُّ على المَعْنَى .

وقال القرطاجني: « وتحسين الاستهلال والمطلع من أحسن شيء في هذه
الصَّنَاعَةِ، إذ هي الطَّلِيعَةُ الدَّالَّةُ على ما بعدها المَنْتَزَلَةُ مِنَ القَصِيدَةِ مَنْتَزَلَةُ الوَجْهِ والغَرَّةِ، تزيد

النفس بحسنها ابتهاجاً ونشاطاً، لتلقى ما بعدها إن كان بنسبة من ذلك، وربما غطت بحسنها على كثير من التخوم الواقع بعدها إذا لم يتناصر الحسن فيما وليها».

وقد تحدّث عنه المطران جرمانوس وسَمَّاه « براعة المطلع » بينما سَمَّاه ابن حجة الحموي « براعة الاستهلال » وبعضهم: « الأبتداء والأفتتاح ».

الاستيعاب

الاستيعابُ من وَعَبَ الشَّيْءَ وَاسْتَوْعَبَهُ: أَخَذَهُ أَجْمَعٌ. والاستيعابُ: الاستقصاءُ في كلِّ شيءٍ.

والاستيعابُ عرّفه يحيى بن حمزة العلوي بقوله: « هو عبارة عن أن يتعلّق بالكلام معنى له أقسامٌ متعدّدة فيستوعبها في الذّكر ويأتي عليها. ومنه ما نظم عُمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

تَهِيمٌ إِلَى نَعْمٍ فَلَا الشَّمْلُ جَامِعٌ وَلَا الْحَبْلُ مَوْصُولٌ وَلَا أَنْتَ تَقْصُرُ

فقوله: « تَهِيمٌ » استوعب جميع متعلّقات نظمه. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴾ (١) فهذا التّقسيم حاصرٌ لا مزيد على حصره، مع ما فيه من البلاغة التي ليس وراءها غاية؛ لأنّه في معنى النّاس على طبقاتهم واختلاف أحوالهم على أربعة أصناف، فمنهم من له بناتٌ لا غير، ومنهم من له بُنُونٌ، ومنهم ذُو بناتٍ وبنين، ومنهم من هو عقيمٌ لا ولَدٌ له من ابنٍ ولا بنتٍ. فهذه الآية مستوعبة لما ذكرناه.

وكذلك منهم من سَمَّاه « حسن التّقسيم » أو التّقسيم.

(١) سورة الشورى، الآيتان (٤٩ و٥٠).

الإِسْجَالُ

الإِسْجَالُ من أُسْجَلَ الأمر: أَطْلَقَهُ، وَأَسْجَلَتِ الكلام: أُرْسَلَتْهُ. وقد عَرَفَهُ ابن أبي الإِصْبَعِ المِصْرِيُّ بقوله: «الإِسْجَالُ بعد المغالطة» وهذا الفن من مخترعات ابن أبي الإِصْبَعِ، وقال أيضاً: «هو أن يقصد الشاعر غرضاً من ممدوح فيأتي بالفاظٍ تَقَرَّرُ بلوغه ذلك الغرض فيسجل عليه ذلك، مثل أن يشترط لبلوغه ذلك الغرض شرطاً يلزم من وقوعه وقوع ذلك الغرض، ثم يقرّر وقوع ذلك الغرض مغالطةً ليقع المشروط».

وقد يقع الإسجال لغير مغالطة، والضرب الأول يأتي في الشعر وغيره من كلام البشر، ولا يقع في القرآن الكريم إلا الضرب الثاني وهو الإسجال بغير مغالطة، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ (١).

ومثال الضرب الأول، وهو ما تقع فيه المغالطة، قول الشاعر: [البسيط]

جَاءَ الشَّتَاءُ وَمَا عِنْدِي يُقَرَّبُهُ إِلَّا ارْتَعَادِي وَتَصْفِيْقِي بِأَسْنَانِي
فَإِنْ هَلَكْتَ فَمَوْلَانَا يُكْفِنُنِي هَبْنِي هَلَكْتُ فَهَبْنِي بَعْضُ أَكْفَانِي

وقد تجيء المغالطة بلا إسجال إذا قصد الشاعر عدم ظهور مراده، كأن يستفهم عن أمرٍ وهو يقصد آخر، شرط أن يكون المسؤول عنه يتصل بطلبه، كقول أبي نواس:

[الخفيف]

أَسْأَلُ الْقَادِمِينَ مِنْ حَكَمَانَ كَيْفَ خَلَقْتُمْ أَبَا عَثْمَانَ
فَيَقُولُونَ لِي جِنَانٌ كَمَا سَرَّ رَكَ مِنْ حَالِهَا فَسَلَّ عَنْ جِنَانِ
مَا لَهُمْ لَا يُبَارِكُ اللَّهُ فِيهِمْ كَيْفَ لَمْ يُغْنِ عِنْدَهُمْ كِتْمَانِي

فإنه سأل عن أخي «سيد جنان» - وهو أبو عثمان - وإنما أراد جناناً.

وعن ابن أبي الإِصْبَعِ المِصْرِيِّ أَخَذَ الإِسْجَالُ كُلُّ مِنَ النُّوِيرِيِّ والحليي، ولم يأتيا بأمثلة غير أمثله سواء القرآنية أو الشعرية؛ وذلك لأنه أول من ابتدعه.

(١) سورة آل عمران: آية ١٩٤.

الأسلوبُ الحَكِيمُ

الأسلوبُ الحَكِيمُ هو تلقِّي المخاطبِ بغير ما يترقَّب، وتلقِّي السَّائلِ بغير ما يتطلَّب. ولهذا الأسلوبُ أثرٌ في الكلام، وقد عرَّفَه السَّكَاكِيُّ بقوله: « وإنَّ هذا الأسلوبَ الحَكِيمَ لربَّما صادَفَ المقامَ فحرَّكَ من نشاطِ السَّامِعِ وسلَبه حكمَ الوقور، وأبرزه في معرضِ المسحور، وهو لأنَّ شَكِيمَةَ الحجاجِ لذلكِ الخارجِيَّ وسلَّ سخيمته، حتَّى أثرَ أنَّ يحسنَ على أنَّ يسيءَ، غيرَ أنَّه سحره بهذا الأسلوبِ إذ توعدَه الحجاجُ بالقيدِ في قوله: « لأَحْمِلَنَّكَ على الأدهمِ » فقال متغابياً: « مثل الأميرِ يحمل على الأدهمِ والأشهبِ » مبرزاً وعيده في معرضِ الوعدِ، متوصلاً أنَّ يُريه بالطفِ وجهَ أنَّ امرءاً مثله في مسندِ الأمرة المطاعةِ خليقٌ بأنَّ يُصَفِّدَ لا أنَّ يُصَفِّدَ، وأنَّ يَعدَ لا أنَّ يُوعَدَ ». أمَّا القزوينيُّ فقد بسَّطَ كلامَ السَّكَاكِيِّ، قائلاً: « ومن خِلافِ المقتضى ما سَمَّاهُ السَّكَاكِيُّ الأسلوبَ الحَكِيمَ، وهو تلقِّي المخاطبِ بغير ما يترقَّب بحملِ كلامه على خِلافِ مراده تنبيهاً على أنَّه الأوَّلَى بالقصدِ، أو السَّائلِ بغير ما يتطلَّب بتنزيلِ سؤاله منزلةَ غيره تنبيهاً على أنَّه الأوَّلَى بحاله أو المهمِّ له ». وذكر أمثله.

إلا أنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ سَمَّاهُ « المغالطة ».

وأشارَ السُّيوطيُّ إلى المصطلحين الخاصَّينِ بالجرجانيِّ والسَّكَاكِيِّ.

وقد سَمَّى « الأسلوبَ الحَكِيمَ » كلُّ من ابن حَجَّة الحمويُّ وجرمانوس فرحات باسمِ « القولِ بالموجبِ » وكذلك ذهب إليه ابن معصوم المدنيُّ وعرَّفَه بقوله: « هو والأسلوبُ الحَكِيمُ رضيحاً لبَّان، وفرساً رهَّان، حتَّى زعم بعضهم أنَّ أحدهما عينُ الآخر وليس كذلك ». ثمَّ قال: « هذا النَّوعُ - أعني القولِ بالموجبِ - يشتركُ هو والأسلوبُ الحَكِيمُ في كونِ كلِّ منهما من إخراجِ الكلامِ لا على مقتضى الظَّاهر، ويفترقان باعتبارِ الغاية، فإنَّ القولَ بالموجبِ غايته ردُّ كلامِ المتكلِّمِ وعكسُ معناه، والأسلوبُ الحَكِيمُ هو تلقِّي المخاطبِ بغير ما يترتَّب بحملِ كلامه على خِلافِ مراده تنبيهاً على أنَّه الأوَّلَى بالقصدِ أو السَّائلِ بغير ما يتطلَّب بتنزيلِ سؤاله منزلةَ غيره تنبيهاً على أنَّه الأوَّلَى بحاله أو المهمِّ له ». وذكر أمثله « الأسلوبُ الحَكِيمُ » ليفرِّقَ بينه وبين « القولِ بالموجبِ ».

ومثل هذا الأسلوبُ يستعملُ للتَّطَرُّفِ أو التَّخُلُّصِ من إخراجِ السَّائلِ، ومنه ما يروي الجاحظُ في كتابه « البيان والتبيين » قال: « قالوا: كان الحطيئةُ يرعى غنماً له وفي يده عصا، فمرَّ به رجلٌ، فقال: يا راعي الغنمِ ما عندك؟ فقال: عجراً من سلِّمٍ - يعني عصاه -

قال: إني ضيف. قال الحطيئة: للضيفان أعددتها». ولكن الجاحظ لم يضع مصطلحاً لهذا الفن، وإنما قال السكاكي وهو يتحدث عن التصريح والتلويح: «ولا كالأسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب».

ومنه قول الشاعر بغير ما يترقب: [الطويل]

أَتَتْ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ الْقَرَى وَقَدْ رَأَتْ الضَّيْفَانَ يَنْحُونَ مَنْزِلِي
فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَاهِمُ وَعَجَلِي
أَوْ السَّائِلِ بغير ما يتطلب، كما قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (١).
وهذان هما قسما هذا الأسلوب، أي تلقى السائل بغير ما يتطلب، كآلية الكريمة، وتلقى المخاطب بغير ما يترقب.

الإِسْنَادُ

الإِسْنَادُ هو إثبات شيءٍ لشيءٍ، أو نفيه عنه، أو طلبه منه. والإِسْنَادُ يشمل المُسْنَدَ إليه والمُسْنَدَ، فاللفظ الذي نَسِبَ إلى صاحبه فعل شيءٍ أو عدمه أو طلب إليه ذلك يُسَمَّى مُسْنَدًا إليه، أمَّا الشَّيْءُ الَّذِي حَصَلَ وَوَقَعَ أَوْ لَمْ يَحْصَلْ فَيُسَمَّى مُسْنَدًا. فالمُسْنَدُ إليه العامود الفقري للجملة، قد يكون محذوفاً ومذكوراً وقد يكون نكرة وقد يكون معرفة ومتقدماً ومتأخراً، لكلٍ من هذه الصُّور مكان لا يقوم غيرها مقامها، والبلوغ الحق هو الذي يعرف هذه المقامات ويضع كل شيء في موضعه المناسب. وقد يحذف المُسْنَدُ إليه، وفيه يقول عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز»: «إنه بابٌ دقيق المسلك لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه السحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين...».

وقد يحذف المُسْنَدُ لعدة مواضع منها: ضيق المقام بسبب التوجع نحو: [الطويل]

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَسِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

ومنها الاحتراز عن العبث في ذكره، وأن يقع المُسْنَدُ في جواب سؤال محقق أو مقدر.

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٨٩).

ويذكر المُسنَد حيث يجب الذِّكر، منها: ضعف الاعتماد على القرينة، وزيادة التَّقريب والإيضاح والردُّ على المخاطب.

الإِسْنَادُ الخَبْرِيّ

الإِسْنَادُ الخَبْرِيّ: صَمُّ كَلِمَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا إِلَى أُخْرَى بِحَيْثُ يُفِيدُ أَنَّ مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا ثَابِتٌ لِمَفْهُومِ الأُخْرَى أَوْ مَنفِي عَنْهُ. وَصِدْقُهُ مُطَابَقَتُهُ لِلوَاقِعِ، وَكَذِبُهُ عَدْمُهَا، وَقِيلَ: صِدْقُهُ مُطَابَقَتُهُ لِلإِعْتِقَادِ وَكَذِبُهُ عَدْمُهَا.

وقد تكلّم كلٌّ من السُّكَاكِيّ والقزوينيّ عن مباحث الخبر وأغراضه وأنواعه، ولم يتكلّموا عن الإِسْنَادِ الإنشائيّ، إلّا أنّ السُّبُكِيّ فنَدَّ ذلك بقوله: « وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ حَقِيقَةَ الإِسْنَادِ الإنشائيّ لَا يَتَحَقَّقُ إلّا بِتَوْسُوعٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِسْنَادَ نِسْبَةَ دَائِرَةٍ بَيْنَ الْمُتَنَسِّبِينَ ». وَوَأَفَقَهُ القزوينيّ فِي إِيضَاحِهِ وَتَلْخِيصِهِ، بِقَوْلِهِ: « وَهَذَا صَحِيحٌ، لِأَنَّ الإِسْنَادَ وَاحِدٌ وَهُوَ تَعْلِيْقُ خَبْرٍ بِمَخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ يَجْرِي عَلَى الإنشاءِ » وَتَابَعَ قَائِلًا: « مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الأَبْوَابِ الخَمْسَةِ السَّابِقَةِ لَيْسَ كُلُّهُ مُخْتَصًّا بِالخَبْرِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُ حَكْمُ الإنشاءِ فِيهِ حَكْمُ الخَبْرِ.

ومنه قول بشر بن برد: [الخفيف]

بَكْرًا صَاحِبِيّ قَبْلَ الهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض.

وكقول حجل بن نضلة أحد بني عمرو بن عبد قيس: [السريع]

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

فقوله: « جاء شقيق » فإن مجيئه هكذا مُدلاً بشجاعته وقد وضع رُمحه عرضاً، دليل

على إعجاب شديد منه واعتقاده أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنهم كلهم عَزَلٌ ليس مع أحدٍ منهم رمح.

الإِسْهَابُ

الإِسْهَابُ مِنْ أَسْهَبَ، وَأَسْهَبَ الرَّجُلُ: أَكْثَرَ الكَلَامِ فَهُوَ مُسْهَبٌ بِفَتْحِ الهَاءِ. رَوَى

الجاحظ في « البيان والتبيين » قال: قال أبو الحسن: قيل لإياس: ما فيك عيب إلا كثرة

الكلام، قال: فتسمعون صواباً أم خطأ؟ قالوا: لا بل صواباً، قال: فالزيادة من الخير خير. وليس كما قال، فللكلام غاية ولنشاط السامعين نهاية، وما فضل على قدر الاحتمال ودعا إلى الاستثقال والملال فذلك الفاضل هو الهذر وهو الخطل، وهو الإسهاب الذي سمعت الحكماء يعيونه.»

والظاهر أن الجاحظ قصد الإسهاب المتكلف، أما الذي يلزمه الحال فهو محمود، قال: «فأما ما ذكرتم من الإسهاب والتكلف والخطل والتزيد فإنما يخرج إلى الإسهاب المتكلف وإلى الخطل المتزايد» قال: «ووجدنا الناس إذا خطبوا في الصلح بين العشائر أطالوا، وإذا أشدوا بين السلاطين في مديح الملوك أطالوا، وللإطالة موضع وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع وليس ذلك من عجز.»

وقد نهج ابن منقذ هذا المنهاج حينما تحدث عن الإسهاب والإطناب والاختصار والاقتصار، وقال: «اعلم أن كل واحد من هذه الأقسام له موضع يأتي فيه فيحمد، فإن أتى في غيره لم يحمد، فإن كان في الترغيب والترهيب والإصلاح بين العشائر والإعذار والإنذار إلى الأعداء والعساكر وما أشبه ذلك، فاستحب فيه الاختصار والاقتصار.» وقد أتى الكتاب العزيز بهما جميعاً، وذلك لما يصلح بالمكانين، وقد مدحت العرب التطويل والتقصير فقالوا: [الكامل]

يَرْمُونَ بِالْخُطْبِ الطُّوَالَ وَتَارَةً يَوْمُونَ مِثْلَ تَلَاخِظِ الرُّقْبَاءِ

وعرفه الكلاعي في «إحكام صناعة الكلام» تعريفاً بديعاً فقال: «إنه ما رفل ثوب لفظه على جسد معناه»، ثم قال: «موطن الإسهاب ما يكتب به إلى عامة، وتفرع به آذان جماعة، كالصلح بين العشائر والتخصيص على الحرب والتحذير من المعصية والترغيب في الطاعة، وغير ذلك مما له بال فحينئذ يجب على الكاتب أن يبدىء ويعيد ويحذر بالتكرير ويُنذِر بالترديد.»

الإشارة

الإشارة: هي الإيماء، يُقال: أشار إليه باليد أي أومأ، وشورت إليه بيدي وأشرت إليه: لُوحتُ إليه.

وعرف قدامة بن جعفر الإشارة في حديثه عن «اثتلاف اللفظ والمعنى» قائلاً: هو أن

يكون اللفظ القليل مشتقاً على معانٍ كثيرة بإيماءٍ أو لمحةٍ تدلُّ عليها، كما قال بعضهم وقد وصف البلاغة فقال: هي لمحة دالةٌ . ومنه في المنظوم قول امرئ القيس: [الوافر]

فَإِنْ تَهْلِكُ شَنْوَةٌ أَوْ تُبَدَّلُ فَسَيْرَى أَنْ فِي غَسَّانٍ خَالَا
بِعِزِّهِمْ عَزَزَتْ وَإِنْ يُذَلُّوا فَذُلُّهُمْ أَنَاكَ مَا أَنَا لَا

فَبِنِيَّةِ هَذَا الشَّعْرِ عَلَى الْفَاضِلِ مَعَ قَصْرِهَا قَدْ أُشِيرَ بِهَا إِلَى مَعَانٍ طَوَالٍ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: « تَهْلِكُ »، أَوْ « تُبَدَّلُ »، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: « أَنْ فِي غَسَّانٍ خَالًا »، وَمِنْهُ مَا تَحْتَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ وَشَرَحَ طَوِيلٌ وَهُوَ: « أَنَاكَ مَا أَنَا لَا ». وَالْإِشَارَةُ مِنْ بَلَاغَةِ الشَّعْرِ الْبَعِيدِ الْمَرْمَى عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ رَشِيْقٍ فِي « الْعَمْدَةِ » قَالَ: « وَالْإِشَارَةُ مِنْ غَرَائِبِ الشَّعْرِ وَمَلَامِحِهِ وَبَلَاغَتِهِ عَجَبِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى بُعْدِ الْمَرْمَى وَفِرْطِ الْمَقْدَرَةِ، وَلَيْسَ يَأْتِي بِهَا إِلَّا الشَّاعِرُ الْمُبْرَزُ وَالْحَادِقُ الْمَاهِرُ، وَهِيَ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْكَلَامِ لِمِحَّةِ دَالَّةٍ وَاخْتِصَارٍ وَتَلْوِيحٍ يَعْرِفُ مَجْمَعًا وَمَعْنَاهُ بَعِيدٌ مِنْ ظَاهِرِ لَفْظِهِ ». وَعَدَّ ابْنُ سَنَانَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِشَارَةِ التَّفْخِيمَ وَالْإِيْمَاءَ وَالتَّعْرِِيضَ وَالتَّلْوِيحَ وَالْكِتَابَةَ وَالتَّمَثِيلَ وَالرَّمْزَ وَاللَّمْحَةَ وَاللُّغْزَ وَاللَّحْنَ وَالتَّعْمِيَةَ وَالْحَذْفَ وَالتَّوْرِيَةَ. وَمِثْلُهُ قَالَ التَّبْرِيْزِيُّ، وَالبَغْدَادِيُّ، وَالمِظْفَرُ العُلُوِيٌّ، وَالحَلْبِيُّ، وَالتَّوْرِيِيُّ. وَاعتبر الجرجاني إثبات الصفة للشئ من هذا الفن بقوله: « كذلك إثباتك الصفة للشئ تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرَّمز والإشارة، وكان له من الفضل والمزية ومن الحسن والرواق ما لا يقل قليله ولا يجهل موضع الفضل فيه ». بينما اعتبره ابن أبي الإصبع اللحن فقال: من الإشارة نوعٌ يُقال له اللحن والوحي، وهو يجمعُ العبارة والإشارة ببعده لا يفهم طريقه إلا ذو فهم، كما قال الشاعر: [الكامل]

وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَيْمًا تَفْطَنُوا وَلَحْنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالمُرْتَابِ

وَأَشَارَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ طَرَفِ الْكَلَامِ، وَقَالَ: « الْإِشَارَةُ أَنْ تَطْلُقَ لَفْظًا جَلِيًّا تُرِيدُ بِهِ مَعْنَى خَفِيًّا، وَذَلِكَ مِنْ مَلْحِ الْكَلَامِ وَجَوَاهِرِ النُّثْرِ وَالنِّظَامِ ». وَقَدْ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْفَنِّ بَعْضَ امْتِنَةِ الْكِتَابَةِ. أَمَّا السُّبْكِيُّ فَقَدْ اعْتَمَدَ تَعْرِيفَ قُدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ وَسَمَّاهَا: « الْإِبْجَازَ » وَسَارَ عَلَى مَنَوَالِهِ السِّيَوطِيُّ وَقَالَ: « إِنَّهَا إِبْجَازُ الْقَصْرِ بَعِينُهُ » بَيْنَمَا ابْنُ مَعْصُومٍ الْمَدَنِيُّ أَرْجَعَ الْإِشَارَةَ إِلَى قُدَامَةَ مَعَ ذِكْرِ امْتِنَتِهَا، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ (١)، فَالآية الكريمة

(١) سورة هود، آية رقم (٤٤).

تُشير إلى انقطاع مادة الماء من نبع الأرض ومطر السماء، ولولا ذلك لما غَاصَ. ومنه قول
زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى: [الوافر]

فَأِنِّي لَوَلَقَيْتُكَ وَاتَّجَهْنَا لَكَانَ لِكُلِّ مُنْكَرَةٍ لِقَاءُ
أَيُّ قَابَلتْ كُلَّ مُنْكَرَةٍ بِكَفْتِهَا.

وذكر الجاحظ « الإِشارة » من أَصناف الدَّلالات على المعاني. ثم عاد وربط هذا
المعنى بالوحي والحذف؛ ومنه قول يزيد بن الوليد لمروان بن محمد وقد بلغه عنه تلكوه عن
بيعته: « أراك تَقَدِّمُ رَجُلًا وَتَوَخَّرُ أُخْرَى ، فَإِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي هَذَا فَاقْعُدْ عَلَيَّ أَيُّهُمَا شِئْتَ ».

الإِشْبَاعُ

الإِشْبَاعُ من أَشْبَعِ التَّوْبِ وغيره، وكلُّ شَيْءٍ توفره فقد أَشْبَعْتُهُ، حتَّى الكلام يُشْبَعُ
فتوفر حروفه.

عَرَّفَ الأَخْفَشُ الإِشْبَاعَ بقوله: الإِشْبَاعُ حركة الحرف الَّذِي بين التَّأْسِيسِ والرُّوْيِ
المُطْلَقِ، كقول الشَّاعر: [الطويل]

كَلَيْلِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَنَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاعِبِ
بينما عَرَفَهَا الغانميُّ بقوله: هو أن يَأْتِيَ الشَّاعرُ بالبيت معلَّقُ القافية على آخر أجزائه،
ولا يكادُ يفعل ذلك إلا حُدَّاقُ الشعراء، وذلك أَنَّ الشَّاعرَ إِذَا كان بارعاً جلب بقدرته وذكائه
وفطنته إلى البيت وقد تَمَّتْ معانيه واستغنى عن الزيادة فيه قافية متممة لأعاريضه ووزنه
فجعلها نعتاً للمذكور، ومنه قول ذي الرُّمَّة: [الطويل]

قَبِ العَيْسِ فِي أَطْلَالِ مِيَّةٍ فَاسْأَلِ رُسُوماً كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ المُسْلَسَلِ
وعَلَّقَ ابن الأثير على ذلك بعد أن أشارَ إلى التَّبْلِغِ بقوله: والبايان المذكوران سواء
لا فرق بينهما بحال؛ والدَّلِيلُ على ذلك أَنَّ بيت امرئ القيس يتم معناه قبل أن يوتى بقافية،
وكذلك بيت ذي الرُّمَّة، أَلَّا تَرَى أَنَّ امرءَ القيس لَمَّا قال: [الطويل]

كَأَنَّ عِيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلُنَا الجِرْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبِ
أتى بالتَّشْبِيهِ قبل القافية، لَمَّا احتاج إليها جاء بزيادة حسنة وهي قوله: « لَمْ يُثَقِّبِ »

وهكذا ذو الرِّمَّةُ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ: « قِفِ الْعَيْسَ فِي أَطْلَالِ مِيَّةٍ فَاسْأَلِ » أتى بالتشبيه أيضاً قبل أن يأتي بالقافية، ولما احتاج إليها جاء بزيادة حسنة، وهي قوله: « المسلسل ». وأعلم أن أبا هلال قد سُمِّيَ هذين القسمين « الإيغال » نقلاً عن الأصمعي، فقوله: « فن يأتي بالمعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً، أو ينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى » فهو أشعر الناس في رأي الأصمعي.

وكان الإشباع هنا إشباع المعنى وإن كان كاملاً.

الاشتراك

الاشتراك من فعل اشتراك، واشتراك الرجلان: شارك أحدهما الآخر. وقد عرف صاحب « المنزح البديع » الاشتراك فقال: « المشاركة أو الاشتراك عدة أنواع: منها ما يكون في اللفظ، ومنها ما يكون في المعنى؛ فالذي يكون في اللفظ ثلاثة أشياء.

الأول: أن يكون اللفظان راجعين إلى حد واحد، ومأخوذين من حد واحد، وذلك اشتراك محمود وهو التجنيس.

الثاني: أن يكون اللفظ يحتمل تأويلين، أحدهما يلائم المعنى والآخر لا يلائمه، ولا دليل فيه على المراد؛ كقول الفرزدق: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

فقوله: « حي » يحتمل القبيلة ويحتمل الواحد الحي، وهذا الاشتراك مذموم.

الثالث: ليس من هذا في شيء، وهو سائر الألفاظ المبتدلة للتكلم بها، ولا يُسمى تناولها سرقة، ولا تداولها اتباعاً؛ لأنها مشتركة لأحد من الناس أولى بها من الآخر، فهي مباحة غير محظورة إلا أن تدخلها استعارة، أو تصحبها قرينة تحدث فيها معنى أو تفيده فائدة، فهناك يميز الناس ويسقط اسم الاشتراك الذي يقوم بها العذر.

وقد عرفه الحاتمي وقال: « وقد اعتبر قوم هذا سرقة، وليس بسرقة وإنما هي ألفاظ مشتركة محصورة يضطر إلى الموارد فيها إذا اعتمد الشاعر القول في معناها ». ومثل لذلك بقول المنخل بن سبيع العنبري: [الطويل]

أَلَا قَدْ أَرَى وَاللَّهِ أَنْ لَسْتُ مِنْكُمْ وَأَنْ لَسْتُمْ مِنِّي وَإِنْ كُنْتُمْ أَهْلِي

بينما يرى ابن رشيقي القيرواني أنَّ الاشتراك في المعاني نوعان :
الأوَّل : أنَّ يشترك المعنيان وتختلف العبارة عنهما فيتباعد اللَّفظان ، وذلك هو الجيِّد
المُستحسن .

الثَّاني : وهو على ضربين :
أحدهما : ما يوجد في الطُّباع من تشبيه الجاهل بالثَّور والحمار . والآخر ضربٌ كان
مخترعاً ثمَّ كثر حتَّى استوى فيه النَّاس ، وتواطأ عليه الشُّعراء آخراً عن أوَّل .

وقد سار علماء البلاغة على خطى ابن رشيقي القيروانيِّ دون أن يتجاوزوها .

أمَّا ابن أبي الإصبع المصريِّ ، فقد قسَّم الاشتراك إلى معنويٍّ ولفظيٍّ . وفرَّق بين
الاشتراك اللَّفظيِّ والإيضاح بقوله : « إِنَّ الاِشْتِرَاكَ فِي الِأَلْفَاظِ ، وَالِإِيضَاحُ فِي الْمَعَانِي » .
وسار على طريقه كلُّ من الحلبيِّ والثَّوَيْريِّ والسَّيوطيِّ . وسَمَّاهُ الحمويُّ وابن معصوم المدنيُّ
« المشاركة » وعملاً على تلخيص كلام المتقدِّمين .

الاشتغال

الاشتغالُ من اشتغلَ ، واشتغلَ فلانُ بأمره : شَوَّشَ أفكاره واهتمَّ . وقد عرَّفَه الزُّركشيُّ
فقال : « إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُضْمِرَ ثُمَّ فَسِّرَ كَانَ أَفْخَمَ مِمَّا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ إِضْمَارُهُ » ومثله
بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ
تَمَلَّكُوا خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (٢) فالآية الأولى « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ » مرفوع بفعل يُفسِّره
استجارك استأمنك من القتل فأمنه ، وقوله تعالى : « فَأَجِرْهُ » فائدة اشتغال الفعل عن المفعول
بضميره ؛ ونظيره في الآية الثانية .

الاشتقاق

الاشتقاقُ من اشتقَّ اللَّفظُ : فرَّعه من لفظٍ آخر بشرط مناسبتها معنًى وتركيباً
ومغايرتهما في الصيغة .

والاشتقاقُ عرَّفَه ابن حجَّة الحمويُّ وقال : هذا النَّوعُ أعني الاشتقاقُ استخرجه الإمام

(١) سورة التوبة ، آية رقم (٧) .

(٢) سورة الإسراء ، آية رقم (١٠٠) .

أبو هلال العسكري وذكره في آخر أنواع البديع من كتابه المعروف بـ «الصناعتين» وعرفه بأن قال: هو أن يشتق المتكلم من الاسم العلم معنى في غرض يقصده من مدح أو هجاء أو غيره، وهو على وجهين: فوجه منهما أن يشتق اللفظ من اللفظ، والآخر: أن يشتق المعنى من اللفظ.

فاشتقاق اللفظ من اللفظ كقول الشاعر في رجل يُقال له ينخاب: [البيسط]

وَكَيْفَ يَنْجِحُ مَنْ نِصْفُ اسْمِهِ خَابًا

أما اشتقاق المعنى من اللفظ، فكقول أبي العتاهية: [الرملة]

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى بِاسْمِهِ وَبِهَارُونَ إِذَا مَا قُلِيَا

ولهذا سماه العسكري «المشتق».

وذكره الحلبي بقوله: [البيسط]

لَمْ يَلْقَ مَرْحَبٌ مِنْهُ مَرْحَبًا وَرَأَى ضِدَّ اسْمِهِ عِنْدَ حَدِّ الْحِصْنِ وَالْأُطْمِ

ومن اشتقاق ابن حجة الحموي قوله: [البيسط]

مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ الْمَحْمُودُ مَبْعُثُهُ كُلُّ مِنَ الْحَمْدِ تَبْيِينُ اشْتِقَاقِهِمْ

والغرض هنا قوله «محمد وأحمد» أن كلاً منهما وصفتهما المحمودة مشتق من الحمد. بينما اشتق صفي الدين من اسم «مرحب» الترحاب حتى يقابله بضده. ومثله ابن معصوم المدني سماه «الاشتقاق» ومنه قوله: [البيسط]

لَمْ تَبْقِ بَدْرٌ لَهُمْ بَدْرًا وَفِي أَحَدٍ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَ اشْتِقَاقِهِمْ

غير أن الاشتقاق عند علماء البلاغة يختلف عن هذا، فقال الوطواط: «أن يورد الكاتب أو الشاعر في نثره أو نظمه ألفاظاً متقاربة الحروف في النطق».

أما الرازي فقال: «أن تجيء بالفاظ يجمعها أصل واحد في اللغة». ومثله بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ﴾^(١) وهذا النوع ذكّر في باب التجنيس عند ابن الأثير في «المثل السائر».

(١) سورة الروم، آية رقم (٤٣).

أما البغداديّ فسماه «المشتق» أيضاً، ومثّل له بقول خالد بن صفوان العبديّ قال: «هشمتك هاشم، وأمتك أمية، وخزمتك مخزوم». وكذلك سَمَاهُ النَّابِلْسِيَّ «الاشتقاق» وقال: «هو أن يشتق المتكلم من الاسم العلم معنى في غرض يقصده من هجاء أو مدح أو غير ذلك من فنون الأدب». وقال من قبيل الهجاء: [البسيط]

أرَدَى أَبَا لَهَبٍ نِصْفَ اسْمِهِ أَبَدًا لِفِعْلٍ أَوْلَاهِ عَن وَاضِحِ اللَّقْمِ

ف قوله: إنَّ أبا لَهَبٍ أَهْلَكَه نِصْفَ اسْمِهِ، وَهُوَ اللَّهَبُ، كِنَايَةٌ عَن نَارِ جَهَنَّمَ فَهُوَ خَالِدٌ فِيهَا، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ أْبَى: بِمَعْنَى امْتَنَعَ عَن وَاضِحِ اللَّقْمِ أَي عَن الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ وَهُوَ شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ الَّتِي جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ.

وكذلك سَمَاهُ ابْنُ الزَّمْلَكَانِيَّ الْاِشْتِقَاقَ فِي فَصْلِ مُسْتَقَلٍّ، وَقَالَ: «الِاِشْتِقَاقُ هُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْفَافِظِ يَجْمَعُهَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ مُشْتَرَكًا كَمَا أَنَّ حُرُوفَهُ الْأَصُولُ مُشْتَرَكَةٌ، فَتَزِيدُ عَلَى مَعْنَى الْأَصْلِ تَغَايِرَ اللَّفْظَتَيْنِ بَوَاجِهُ». وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ﴾^(١) وَقَالَ: «وَمِمَّا يَشْبَهُ الْمَشْتَقَ وَليْسَ بِمَشْتَقٍ قَوْلُهُ سُبْحَانَهِ وَتَعَالَى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾^(٢) لِأَنَّ أَصْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ غَيْرُ أَصْلِ الْأُخْرَى فَلَفْظَةُ «جَنَى» مِنْ جَنَى الشَّيْءِ يَجْنِيهِ إِذَا قَطَعَهُ «وَالْجَنَّةُ» مِنْ جَنَّهُ اللَّهُ إِذَا سَتَرَهُ».

وقد قرن التَّنَوُّحِيَّ بَيْنَ هَذَا الْاِشْتِقَاقِ وَاشْتِقَاقِ أَهْلِ النَّحْوِ، وَقَالَ: «وَمِنَ الْبَيَانِ مَا يَسْتَنْدُ إِلَى الْاِشْتِقَاقِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ أَهْلِ النَّحْوِ». وَسَمَاهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ «الْمَشْتَقَ» وَقَالَ: هُوَ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ يُنَاسِبُهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، كإِخْرَاجِ الْأَفْعَالِ مِنْ مِصَادِرِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَأْتِيَ بِاسْمٍ بَسِيطٍ وَتَشْطُرُهُ بِعَمَلِ التَّحْلِيلِ نِصْفَيْنِ وَيَكُونُ لِكُلِّ نِصْفٍ مَعْنَى مُسْتَقَلٍّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ. وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ عِنْدَهُمُ الْاِقْتِضَابَ، وَالثَّانِي التَّحْلِيلَ. فَمِنْ شَوَاهِدِ الْأَوَّلِ قَوْلُ ابْنِ كَلْثُومٍ مِنْ مَعْلَقَتِهِ: [الوافر]

مَلَأْنَا الْبَرَّ حَتَّى ضَاقَ عَنَّا وَظَهَرَ الْبَحْرُ نَمْلُؤُهُ سَفِينَا
أَلَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

وَمِنْ شَوَاهِدِ الثَّانِي قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ يَهْجُو نِفْطَوِيَّةَ النَّحْوِيِّ: [السريع]

لَوْ أَوْجِيَ النَّحْوُ إِلَى نِفْطَوِيَّةِ مَا كَانَ هَذَا النَّحْوِيُّ عَزَى إِلَيْهِ

(٢) سورة الرَّحْمَنِ، آيَةٌ رَقْمَ (٥٤).

(١) سورة الرُّومِ، آيَةٌ رَقْمَ (٤٣).

أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِنِصْفِ اسْمِهِ وَصَيَّرَ الْبَاقِيَ صُرَاخاً عَلَيْهِ

فحلل لفظه « نَقَطَوِيَه » إلى جزأين أحدهما « نِفْطٌ » وهو ضرب من الأدهان سريع
الالتهاب، وثانيهما « وَيَه » وهو كلمة تُقال للمندوب عليه. وعده ابن الجوزية من
« التَّجْنِيسِ » وقال: « هو من باب التَّجْنِيسِ وَإِنْ عُدَّ أَصْلًا بِرَأْسِهِ، وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ بِالْفَاظِ
يَجْمَعُهَا أَصْلٌ وَاحِدٌ فِي اللَّغَةِ ». ومثَّل له بقول أبي تمام: [الوافر]

عَمَّمْتَ الْخَلْقَ مِنْ نِعْمَاكَ حَتَّى غَدَا الثَّقَلَانِ مِنْهَا مُثْقَلَيْنِ

ثم قال: « هذا الباب أولى بأن يكون من أجناس التَّجْنِيسِ » وهو ما رمى إليه ابن الأثير
في كتابه « المثل السائر ».

الإشْرَابُ

الإشْرَابُ: إِمْسَاسُ كَلِمَةٍ مَعْنَى أُخْرَى عَلَى وَجْهِ لَا يَخْرُجُهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ.
انظر التَّضْمِينِ فِيمَا سَبَقَ وَتَقَدَّمَ.

الإشْرَافُ

الإشْرَافُ مِنْ أَشْرَفَ، وَأَشْرَفَ لَكَ الشَّيْءُ: أَمَكَّنَكَ، وَشَارَفَ الشَّيْءُ: دَنَا مِنْهُ وَقَارَبَ
أَنْ يَظْفَرَ بِهِ.

عرَّف ابن شيث القرشيَّ الإشْرَافَ وقال: هو أَنْ يَنْظَرَ إِلَى الْقَافِيَةِ فَيَشْرَفَ عَلَيْهَا بِخَاطِرِهِ
وَيَبْنِي الْأَمْرَ عَلَيْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ فِيمَا يَكْتُبُهُ، وَلَا يَدُورُ عَلَى الْقَافِيَةِ فَيَطُولُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ
فَكَأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ آخِرَ الْكَلَامِ مَبْتَدَأَةً فِي النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: « أَوَّلُ الْفِكْرَةِ آخِرُ
الْعَمَلِ ».

إِصَابَةُ الْمِقْدَارِ

الإِصَابَةُ مِنْ أَصَابَ أَيَّ جَاءَ بِالصَّوَابِ، وَأَصَابَ السَّهْمَ الْقُرْطَاسَ إِذَا لَمْ يُخْطِئْ بِهِ.
وسَمَّاهُ ابنُ المَعْتَزِ « الْأَعْتِرَاضَ » وقال: « وَمَنْ مَحَاسِنَ الْكَلَامِ أَيْضًا وَالشُّعْرَ اعْتِرَاضَ
كَلَامٍ فِي كَلَامٍ لَمْ يَتَمَّ مَعْنَاهُ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَيْهِ فَيَتَمَّمُهُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ». ومثَّل له بقول كُثَيْبِ:
[الوافر]

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ - رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمِطَالَ

وسمَّاهُ الحمويَّ والنَّابلسيَّ باسم « الإختراس » وقالوا: « هو أن يأتِيَ المتكلمَ بمعنى يتوجَّه عليه فيه دخل أو يوهم ذلك أو يحصل في ظاهره إشكال أو يورد عليه بعض العقول الضعيفة إيراداً فيفطن له فيأتي بما يخلصه من ذلك ».

ومثَّل له بقول النَّابلسيِّ من بديعته: [البسيط]

لَا زَالَ خَيْرَ الْأَنَامِ الطَّائِعِينَ لَهُ سَامَى الْمَفَاجِرَ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ

فقوله: « الطَّائِعِينَ لَهُ » إخراجٌ للكفَّار من عموم الخيرية الكائنة في الأنام المفهومة من أفعال التفضيل الذي هو لفظ خير. علماً بأنَّ الجاحظ أشار إلى إصابة المقدار بقول طرفه: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ - غيرَ مُفْسِدَهَا - صَوَّبَ الْغَمَامِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الاضْطِرَافُ

الاضْطِرَافُ من الضَّرْفِ؛ والضَّرْفُ: ردُّ الشَّيءِ عن وجهه، والضَّرْفُ: التَّقَلُّبُ والحيلة. والاضْطِرَافُ عرفه ابن رشيِّق القيرواني، فقال: « أن يُعْجِبَ الشَّاعِرُ بَيْتَ من الشعر فيصرفه إلى نفسه، فإن صرفه إليه على جهة المثل كان صرف اجْتِبَالاً واستلحاق، وإن ادَّعاه جملة فهو اتِّحَالٌ؛ وأمَّا الاضْطِرَافُ فيقع على نوعين من الشعر، أحدهما: الاجْتِبَالُ وهو الاستلحاق أيضاً، والآخر: الاتِّحَالُ.

فأمَّا الاجْتِبَالُ فنحو قول النَّابغة الذبياني: [الطويل]

وَصَهْبَاءَ لَا تُخْفِي الْقَدَى وَهَوْدُونَهَا تُصَفِّقُ فِي رَاوِقِهَا جِئْنَ تَقَطَّبُ
تَمَرَزْتُهَا وَالِدَيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا

فاستلحق البيت الأخير فقال: [الطويل]

وإِجَانَةَ رَبِّا السُّرُورِ كَأَنَّهَا إِذَا غُمِسَتْ فِيهَا الزُّجَاجَةُ كَوَكَّبُ
تَمَرَزْتُهَا وَالِدَيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا

وربما اجْتَلَبَ الشَّاعِرُ البَيْتَيْنِ على الشريطة التي قدمت، فلا يكون في ذلك بأس، كما قال عمرو بن عدِّي ابن رقاش أخت جذيمة الأبرش: [الوافر]

صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمُّ عَمْرُو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهُ الْيَمِينَا

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا تُصَحِينَا

فَاسْتَلْحَقَهُمَا عَمْرٍو بِنِ كَلْثُومٍ فِي قَصِيدَتِهِ .

وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً . وقد يصنع المحدثون مثل هذا كقول زياد الأعجم : [الطويل] .

أَشْمُ إِذَا مَا جِئْتَ لِلْعُرْفِ طَالِباً جِبَاكَ بِمَا تَحْوِي عَلَيْهِ أَنْامِلُهُ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلَيْتَقَى اللَّهَ سَائِلُهُ

وَالْإِتِّحَالُ عِنْدَهُمْ كَقَوْلِ جَرِيرٍ : [الكامل]

إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلَبِّكَ غَادَرُوا وَشَلًّا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا
غِيْضُنْ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقَلْنَ لِي : مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا

فَإِنَّ الرُّوَاةَ مَجْمُوعُونَ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَيْنِ لِلْمَعْلُوطِ السُّعْدِيِّ انْتَحَلَهُمَا جَرِيرٌ .

واهتمَّ الحاتمي بهذا النوع ، وَأَشَارَ أَنَّ كَثِيرَ عَزَّةٍ كَانَ كَثِيراً مَا يَصْطَرِفُ شَعْرَ جَمِيلٍ إِلَى نَفْسِهِ وَيَهْتَمُّهُ ، وَقَالَ : « وَأَذْكَرُ هُنَا قَدْرًا مِنْ اصْطِرَافٍ غَيْرِهِ يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْاِصْطِرَافِ ؛ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الطَّاهِرِيُّ عَنِ الدَّمَشَقِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمْرٌو بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَوْصِلِيُّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ كَثِيرًا أَنْشَدَهُ قَصِيدَتَهُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا : [الطويل]

إِذَا الْعُرَّ مِنْ نَوْءِ الثَّرِيَّا تَجَاوَبَتْ حَمِينَا بِأَجْوَازِ الْفَلَآةِ قِطَارَهَا

فَمَرَّ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ عَلَى أَبِي ذُؤَيْبٍ الْهَذَلِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوْلَاهَا : [الطويل]

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

فَأَخَذَ مِنْهَا بَيْتَيْنِ وَهُمَا : [الطويل]

وَعَيْرَهَا السَّوْشُونَ أَنِّي أُجِبُّهَا وَتِلْكَ شِكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

وَإِنْ أَعْتَذِرُ مِنْهَا فإِنِّي مُكَذِّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرُ يُرَدُّ عَلَيْكَ اِعْتِدَارُهَا

الاصْطِلَامُ

الاصْطِلَامُ مِنْ فَعَلَ اصْطَلَمَ ، وَاصْطَلَمَ مِنَ الصَّلْمِ وَهُوَ الْقَطْعُ . وَقَدْ عَرَفَهُ السَّجْلَمَاسِيُّ وَقَالَ : « هُوَ قَوْلٌ مَرْكَبٌ مِنْ أَجْزَاءٍ فِيهِ مُشْتَمَلَةٌ بِجَمَلَتِهَا عَلَى مَضْمُونٍ تَنْتَقِصُ عَنْهُ بِطَرَحٍ جِزْءٌ

منها هو عمدة أو في حكم العمدة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون». وهو نوعان: الاكتفاء، والحذف المقابلي. وسيأتي الاكتفاء في مجاله، أما الحذف المقابلي فهو « الاحتياك » وقد تقدم.

الإضمار

الإضمار من الضمير، وهو الشيء الذي تضمّره في قلبك، وأضمرت الشيء: أخفيتّه. وهو مضمّر وضمار.

قال يحيى العلوي: إن ضمير الشأن والقصة إنما يأتي على سبيل المبالغة في تفخيم تلك القصة وشأنها وإيراد البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً وتفسيره ثانياً. فالشيء المُبهم ادعى إلى التثوق والتفكير، فلهذا حصلت فيه البلاغة، وعلى وجه الخصوص، والإبهام يأتي في المواضع البليغة المختصة بالتعظيم ومنه الضمير في « نعم » و « بئس » فقد أضمرنا على سبيل المبالغة في الذم والمدح، ومثل هذا الضمير المتوسط بين المبتدأ والخبر وعواملهما وهو العماد أو الفصل، كقوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(١) وقوله كذلك: ﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾^(٢) وقوله: ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) وردّ ضمير « هم » للتأكيد، لأن الكلام مع ذكره أبلغ، ولو قيل: « والكافرون الظالمون » بإسقاط الضمير، لكان هناك فرق بين الحالتين في التأكيد وعدمه، وهي مفيدة للاختصاص، أي إنهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش.

الإضمار على شريطة التفسير

الإضمار على شريطة التفسير: هو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلاً على الأول.

وقد قسم ابن الأثير هذا الفن إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يأتي على طريق الاستفهام؛ فتذكر الجملة الأولى دون الثانية كقوله تعالى: ﴿ أَمْ مَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ

(١) سورة القصص، آية رقم (٥٨).

(٢) سورة الزخرف، آية رقم (٧٦).

(٣) سورة الزخرف، آية رقم (٧٦).

اللَّهُ أَوْلَيْكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ بمعنى : أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ كَمَنْ أَقْسَى قَلْبَهُ وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ : « فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ » .

الثاني : يرد على حَدِّ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا ﴾ (٢) بمعنى : لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ : « أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا » .

الثالث : أَنْ يَرِدَ عَلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ، فَلَا يَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَلَا نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ : [الْكَامِلُ]

يَتَجَنَّبُ الْأَثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتُهُ آثَامٌ

وقال ابن الأثير : وَكَتُبْتُ سُئِلْتُ عَنْ مَعْنَاهُ ، وَقِيلَ : كَيْفَ يَنْطَبِقُ عَجْزُ الْبَيْتِ عَلَى صَدْرِهِ ، وَإِذَا تَجَنَّبَ الْأَثَامَ وَخَافَهَا فَكَيْفَ تَكُونُ حَسَنَاتُهُ آثَامًا ؟

ومن الإضمار على شريطة التفسير قول أبي نواس : [المديد]

سُنَّةَ الْعُشَّاقِ وَاحِدَةٌ فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِينِ

فحذف لفظ الاستيكانة من الأول وذكره في الثاني ، أَي سُنَّةَ الْعُشَّاقِ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ الْاسْتِيكَانَةُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِينِ .

الإطالة

الإطالة : من طَالَ الشَّيْءُ طَوِيلًا وَأَطْلَتُهُ أَي حَدَدْتُهُ وَجَعَلْتُهُ طَوِيلًا .

إِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَرِغْبُونَ الْإِطَالََةَ ، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَا يَكَادُ يَتَكَلَّمُ ، قَالَ الْجَاحِظُ فِي عَمْرٍو بْنِ عَبِيدٍ : « كَانَ عَمْرٍو بْنُ عَبِيدٍ لَا يَكَادُ يَتَكَلَّمُ فَإِذَا تَكَلَّمَ لَمْ يَكُذِّبْ طِيلًا . وَكَانَ يَقُولُ : لَا خَيْرَ فِي الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ كَلَامُهُ لِمَنْ شَهِدَهُ دُونَ نَفْسِهِ . وَإِذَا طَالَ الْكَلَامُ عَرَضَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ أَسْبَابُ التَّكْلِيفِ ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يَأْتِيكَ بِهِ التَّكْلِيفُ » .

(١) سورة الزمر، آية رقم (٢٢) .

(٢) سورة الحديد، آية رقم (١٠) .

وقد عرّف ابن جنّي الإطالة وقال: « الإطالة والإيجازُ جميعاً إنّما هما في كلّ مفيدٍ مستقلٌّ بنفسه ». .

ثمّ تابع الجاحظ وقال: « فالإطالة لها مقتضاها، وللإيجاز مقتضاه في الكلام » وقد قنن الإطالة شبيب بن شيبّة، فقال: « فإذا ابتليت بمقام لا بدّ لك فيه من الإطالة فقدّم أحكام البلوغ في طلب السّلامة من الخطل قبل التقدّم في أحكام البلوغ في شرف التّجويد، وإيّاك أنّ تعدلّ بالسّلامة شيئاً، فإنّ قليلاً كافياً خيراً من كثيرٍ غير شاف ». .

قيل لابن المقفّع في معرض الحديث عن الإطالة: « فإنّ ملّ السّامع الإطالة التي ذكرت أنّها حقٌّ ذلك الموقف؟ » قال: « إذا أعطيت كلّ مقال حقّه، وقمت بالذّي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتمّ لما فاتك من رضى الحاسد والعدوّ فإنّه لا يرضيهما شيء ». .

الاطرادُ

الاطرادُ من اطرد الشّيء: إذا تبع بعضه بعضاً وجرى. واطرد الأمر: استقام.

حدّد ابن رشيق الاطراد وبين منزلته وقال: « ومن حسن الصّنعَة أنّ تطردّ الأسماء من غير كلفة ولا حشو فارغ، فإنّها إذا اطردت دلّت على قوّة طبع الشاعر وقلة كلفته ومبالاته بالشعر » ومثّل له بقول الأعشى: [الطويل]

أقيسَ بن مسعود بن قيس بن خالدٍ وَأَنْتَ امرؤُ تَرْجُو شَبَابَكَ وَاثِلُ
فَأَتَى كَالْمَاءِ الْجَارِيِ اطْرَاداً وَقَلَّةَ كُفْلَةٍ، وبين النّسب حتّى أخرجّه عن مواضع اللّبس والشبهة .

وكذلك قال ابن أبي الإصبع المصريّ عن الاطراد: « هو أنّ تطردّ للشاعر أسماء متتالية يزيد الممدوح بها تعريفاً، لأنّها لا تكون إلاّ أسماء آبائه تأتي منسوبة صحيحة التّسلسل غير منقطعة من ظهور كلفة على النّظم ولا تعسف في السّبك بحيث يكون تحدرها كاطراد الماء لسهولته وانسجامه، فمتى جاءت كذلك دلّت على قوّة عارضة الشاعر وقدرته » ومثّل بقوله تعالى: ﴿ مَلَّةَ آبَائِي إِبرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ (١).

(١) سورة يوسف، آية رقم (٣٨).

بينما عَرَّفَ القرطاجني الأطراد قائلاً: « وما كان في أقصى الرُتب من ذلك وما يليها من الأوساط فهو الذي يُسمى الأطراد ». إلا أنَّ يحيى بن حمزة العلوي فرَّق بين الأطراد والاستطراد بقوله: « إنَّ الاستطراد يكون كلاماً تمَّ تدخل عليه كلاماً أجنبيّاً عنه ثمَّ ترجع إلى الأوّل، بخلاف الإطراد فإنّه ذكر اسم الممدوح بعينه ليزداد إبانته وتوضيحاً على ترتيب صحيح ونسقٍ مستقيم من غير تكلفٍ في النظم ولا تعسفٍ في السبكِ حتّى يكون ذكر الاسم في سهولته كاطراد الماء وسهولة جريه وسيلانه ». إلا أنَّ بعض البلاغيّين سمّاه « ذكر الأسماء مطلقاً »، إلا أنَّ الأوّل أقرب دلالةً على هذا الفنّ، وهو تعريف لم يخرج عنه علماء البلاغة المُحدّثين عن السّابقين.

الإطنابُ

الإطنابُ من أَطْنَبَ، وَأَطْنَبَ في الكلام: إذا بَالَعَ واجْتَهَدَ، أو أَبْعَدَ. والإطنابُ من أقدم الفنون التي تحدّث عنها الأقدمون ومنهم الجاحظ الذي أشار إليه وقال: « ليس بإطالة ما لم يجاوز الكلام الحاجة ». وقال في « البيان »: « إنَّ سهل بن هارون كان شديد الإطناب في وصف المأمون بالبلاغة والجهارة، وبالحلاوة والفخامة وجودة اللّهجة والطلاوة ».

كما ذكر الإطناب أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين »، وقال: « القول القصد أن الإيجازَ والإطنابَ يحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه، ولكل واحدٍ منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ ». ويبيّن ابن جنّي قيمة كل من الإيجاز والإطالة بقوله: « والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقلّ بنفسه ».

وقد دمج السكاكي في مباحث علم المعاني وقال: « هو أدأوه الكلام بأكثر من عباراتهم، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل ». وسار على نهجه كل من القزويني وابن رشيق القيرواني، إلا أنَّ الأخير سمّاه « الإطالة » وقال: « إنَّ المطيل من الشعراء أهيّب في النفوس من الموجز وإن أجاد ».

وقال الخليل بن أحمد: « يطول الكلام ويكثر ليفهم، ويوجز ويختصر ليُحفظ؛ وتُستحب الإطالة عند الإعذار والإنذار والترهيب والترغيب والإصلاح بين القبائل ».

وقد ميز ابن الأثير الإطناب عن التطويل بقوله: «والذي يحدُّ به أن يُقال: هو زيادة اللَّفْظِ على المعنى لفائدة، فهذا حدُّه الذي يميِّزه عن التطويل، إذ التطويل هو زيادة اللَّفْظِ على المعنى لغير فائدة». وتابع القول: «إن الإطناب يوجد تارة في الجملة الواحدة من الكلام، ويوجد تارة في الجمل المتعدِّدة؛ والذي يوجد في الجمل المتعدِّدة أبلغ لا تُتَّسع المجال في إيراده، وعلى هذا فإنه بجملته ينقسم قسمين:

القسم الأوَّل: الذي يوجد في الجملة الواحدة من الكلام؛ وهو يرد حقيقة ومجازاً؛ أمَّا الحقيقة فمثل قولهم: «رأيتُه بعيني» على أن الرُّؤية لا تكون إلا بالعين؛ فيؤكِّد الأمر فيه على هذا الوجه دلالة على نيِّله والحصول عليه. كقول أبي عبادَةَ البَحْرِيِّ: [الوافر]

تَسَأَلُ مِنْ خِلَالِ السَّجْفِ وَأَنْظُرُ بِعَيْنِكَ مَا شَرِبْتُ وَمَنْ سَقَانِي
تَجِدُ شَمْسَ الضُّحَى تَدْنُو بِشَمْسٍ إِلَيَّ مِنَ الرَّجِيحِ الْخُسْرُوَانِي

ولمَّا كان الحضورُ في هذا المجلسِ ممَّا يعزُّ وجوده، وكان السَّاقِي فيه على هذه الصِّفَةِ من الحسن، قال: «انظُرْ بعَيْنِكَ».

ومثال ما جاء على سبيل المجاز قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(١).

وأما القسم الثاني المختصَّ بالجميل، فإنه يشتمل على ضروب أربعة: الأوَّل منها: أن يذكر الشيء فيؤتى فيه بمعانٍ مُتداخلة، إلا أن كلَّ معنى يختص بخصيصة ليست للآخر؛ كقول أبي تمام: [الكامل]

قَطَعْتَ إِلَيَّ الزَّايِبِينَ هِبَاتُهُ وَالتَّاتَ مَأْمُولُ السَّحَابِ الْمُسْبِلِ
مِنْ مَنَّةٍ مَشْهُورَةٍ وَصَنِيْعَةٍ بِكْرٍ وَإِحْسَانٍ أَغْرَ مُحَجَّلِ

فقوله في البيت الثاني من مَنَّةٍ وصنِيْعَةٍ بِكْرٍ وإِحْسَانٍ أَغْرَ مُحَجَّلِ، تداخلت معانيه وتقاربت جميعاً، فدلتَّ على شيءٍ واحدٍ بأوصافٍ متباينة هي الإطناب.

والثاني: يُسمَّى التَّفْيِ والإثبات؛ وهو أن يُذكر الشيء على سبيل التَّفْيِ ثم يذكر على سبيل الإثبات، أو بالعكس، ولا بدُّ أن يكون في أحدهما زيادةٌ ليست في الآخر، وإلا كان

(١) سورة الحج، آية رقم (٤٦).

تكريراً. والغرض به تأكيد ذلك المعنى المقصود، كقوله تعالى: ﴿الْمَ غَلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ (١) فقله: «يعلمون» بعد قوله: «لا يعلمون» ألا ترى أنه نفى العلم عن الناس بما خفي عنهم من تحقيق وعده، ثم أثبت لهم العلم بظاهر الحياة الدنيا؛ فكأنهم علموا وما علموا، إذ العلم بظاهر الأمور ليس بعلم، وإنما العلم هو ما كان بالباطن من الأمور. ولهذا الضرب من الإطناب فائدة كبيرة، وهو من أوكد وجوهه.

والثالث: وهو أن يذكر المعنى الواحد تاماً لا يحتاج إلى زيادة ثم يضرب له مثلاً من التشبيه، كقول أبي عبادَةَ البحرَني: [الخفيف]

ذَاتُ حُسْنٍ لَوِ اسْتَزَادَتْ مِنَ الْحُسْنِ حِينَ إِلَيْهِ لِمَا أَصَابَتْ مَزِيدًا

فهي كالشمس بهجة، والقضيب اللدن قداً، والرِّيم طرفاً وجيداً. ألا ترى أن الأول كافٍ في بلوغ الغاية في الحُسن، لأنه لما قال: «لو استزادت لما أصابت مزيداً» دخل تحته كل شيء من الأشياء الحسنة، إلا أن التشبيه مزية أخرى تفيد السامع تصويراً وتخيلاً لا يحصل له من الأول.

وهذا الضرب من أحسن ما يجيء في الإطناب.

والرابع: أن يستوفي معاني الغرض المقصود من كتاب، أو خطبة، أو قصيدة. وهذا الضرب أصعب الضروب الأربعة طريقاً وأضيقها باباً، لأنه يتفرع إلى أساليب كثيرة من المعاني، وأرباب النظم والنثر يتفاوتون فيه، وليس الخاطر الذي يقذف بالدرر في مثاله إلا معدوم الوجود. ومثاله ومثال الإيجاز مثال مُجَمَّل ومُفَصَّل.

ولم يأت المتأخرون بجديد، إنما نهجوا منهج السابقين، كالعُلوي الذي نهج حُطَي ابن الأثير. وقد أقرؤوا بالإجماع أن هذا النوع البلاغي له سبله في التعبير، ولهذا فهو يسير جنباً إلى جنب والمساواة لأن لكل منهما غايته التي لا يقربها غيره.

وللإطناب عدة طرق تكلم عنها القدماء وقتنوها في قبس تفرعاتهم لفنون البلاغة.

(١) سورة الروم، الآيات (١ - ٧).

الإطنابُ بالأعتراض

عرّف القزويني في كتابه « التلخيص » الإطناب بقوله: الإطنابُ وهو أن يجيء في وسط الكلام أو بين جملتين متصلتين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة كالتنزيه والتعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(١) ومنه الدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني: [السريع]

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

ومنه التنبيه في قول الشاعر: [السريع]

وَأَعْلَمُ - فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما كقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾^(٢).

ثم المطابقة مع الاستعطاف في قول المتنبي: [الكامل]

وَحُفُوقُ قَلْبٍ لَوْرَأَيْتَ لَهَيْبَهُ - يَا جَتِّي - لَسَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَا

أما التنبيه على سبيل أمر فيه غرابة، ففي قول الشاعر: [الطويل]

فَلَا هَجْرَهُ يَبْدُو - وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ - وَلَا وَضْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنَكَارُمُهُ

الإطنابُ بالإيضاح

الإطنابُ بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليمتكن في النفس فضل تمكن؛ فإن المعنى إذا بقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوّفت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يراد بعد ذلك، فإذا أُلْفِيَ كذلك تمكّن فيها فضل تمكن، وكان شعورها به أتم. أو لتكمل اللذة بالعلم، فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة واحدة لم يتقدّم حصول اللذة به ألم، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوّفت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة وبسبب

(١) سورة النحل، آية رقم (٥٧).

(٢) سورة لقمان، آية رقم (١٤).

حرمانها عن الباقي ألم، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت له لذة أخرى واللذة عقيب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم. أو يؤتى به لتفخيم الأمر وتعظيمه كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ (١) والمقام مقتضٍ للتأكيد للإرسال المؤذن بتلقي المكاره والشدائد، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ هُوَلَاءِ مَقْطُوعٍ مُضْبِحِينَ ﴾ (٢) ففي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر وتعظيم له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب « نعم » و « بئس » إذ لو لم يقصد الإطناب لقليل: « نعم زيد » و « بئس عمرو » ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران:
الأول: إبراز الكلام في معرض الاعتدال، نظراً إلى إطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر، وهو حذف المبتدأ في الجواب.
الثاني: إيهام الجمع بين المتنافيين.

الإطناب بالإيغال

الإيغال لغة: من فعل وَعَلَ يَعْلُ وَغُولاً: ذهب وَأَبْعَدَ في الشيء، دخل فيه وتَوَارَى به. أول من أشار إلى هذا الفن قدامة بن جعفر، ولم يسمه، وقال: إن أبا العباس محمد بن يزيد المبرد قال: حدثني التوزي قال: قلت للأصمعي: من أشعر الناس؟ فقال: من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أو إلى الكبير فيجعله بلفظه خسيساً، أو ينقضي كلامه قبل القافية فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى؛ قال: قلت: نحو من؟ قال: نحو ذي الرمة حيث يقول: [الطويل]

فَبِ الْعَيْسِ فِي أَطْلَالِ مِيَّةٍ فَاسْأَلِ رُسُوماً كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسْلَسِلِ

فتم كلامه قبل « المسلسل » ثم قال: « المسلسل » فزاد شيئاً، ثم قال:

أَطْنُ السَّيِّدِ يُجِدِّي عَلَيْكَ سُؤَالَهَا دُمُوعاً كَتَبْدِيدِ الْجَمَانِ الْمُفْصَلِ

فتم كلامه ثم احتاج إلى القافية فقال « المفصل » فزاد شيئاً. وعده قدامة من باب ائتلاف القافية مع سائر البيت، وقال: « الإيغال هو أن يأتي بها لحاجة الشعر في أن يكون

(١) سورة طه، الآيتان (٢٥ و ٢٦).

(٢) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

شعراً إليها فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره في البيت، كما قال امرؤ القيس: [الطويل]

كَأَنَّ عَيْونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبايِنَا وَأَرْحِلِنَا الجِزْعَ الَّذِي لَمْ يَثْقَبِ

فقد أتى الشاعر على التشبيه كاملاً قبل القافية؛ وذلك أن عيون الوحش شبيهة بالجزع ثم لما جاء بالقافية أوغل بها في الوصف ووكدته وهو قوله: « لم يثقب » فإن عيون الوحش غير مثقبة، وهي بالجزع الذي لم يثقب أدخل في التشبيه. ولا يخرج كلام العسكري وأمثله عما ذكره قدامة. وهو عند ابن رشيقي ضرب من المبالغة، وذكر أن بعضهم يُسميه « تبليغاً » وقال عنه: « هو ضرب من المبالغة إلا أنه في القوافي خاصة لا يعدوها، والحاتمي وأصحابه يسمونه التبليغ ».

أما الحاتمي فذكر أنه يسمي « إيغالاً » وقال: « أبدع ما قيل في التبليغ أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها، فتزيد البيت نصاعة والمعنى بلوغاً إلى الغاية القصوى في الجودة ». وقد سماه آخر « الإيغال ».

وعرفه ابن سنان بقوله: « إن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف إن كان واصفاً وفي التشبيه إن كان مشبهاً ». وسار أكثر البلاغيين على منواله.

وعندما استقلت البلاغة بعلموها استقلالاً وفضلاً تكلم عن الإطناب القزويني وسمى أحد أقسامه « الإطناب بالإيغال » وعرفه بقوله: « وأما الإيغال، فقبل هو ختم البيت بما يفيد نُكْتَةً يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء: [البسيط]

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

والخنساء لم ترض أن تشبه صخرًا بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً ».

وبعد أن أفاد الزيادة للمبالغة في قول الخنساء. قال: « وتحقق التشبيه » ومنه قال

زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

كَأَنَّ فُتَاتَ العَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبَّ الفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ

فإن « حَبَّ الفناء » أحمر الظاهر أبيض الباطن، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم. فالتشبيه تم عند « حَبَّ الفناء » وزاد بقوله مشبهاً « لم يحطم ». وسار على

نهجه العلويّ، والتفتازانيّ، والسيوطيّ، والإسفراييني، والمغربي. كما لم يخرج علماء البديع على ما أتى به الأوائل وما جاء به القزوينيّ وشرّاحه.

كما أنّ الحمويّ نهج طريق قُدّامة في تعريفه وكلامه، وفرّق بين الإيغال والتّذييل والتّمكين والتّكميل بقوله: «والفرق ظاهر، فإنّ الإيغال لا يكون إلّا في الكلمة التي فيها الرويّ وما يتعلق به، وهو أيضاً ممّا يأتي بعد تمام المعنى، كالتّكميل والتّذييل. والتّكميل فإنّه وإنّ أتى بعد تمام المعنى فهو يفارق الإيغال والتّذييل من وجهين: أحدهما كونه يأتي في الحشو والمقاطع، والإيغال لا يكون إلّا في المقاطع دون الحشو؛ والإيغال والتّذييل لا يخرجان عن المعنى المتقدّم، والتّذييل يفارق الإيغال لكونه يزيد على الكلمة التي تُسمّى إيغالاً، ويستوعب غالباً عجز البيت.

ومنه قول بعض الشعراء: [الطويل]

حَمَلَتْ رُدَيْنِيًّا كَانَ سِنَانُهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

فقوله «سنا لهب» ليس فيه قوة، فلَمَّا قيّده بقوله: «لم يتّصل بدخان» كان موعلاً في التّشبيه لإكماله، فحصل الإيغال بقوله: «لم يتّصل بدخان» وتَمَّتْ به المبالغة، وجاء على صفة الإعجاب.»

وكذلك ابن أبي الإصبع فرّق بين التّتميم والإيغال من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الإيغال لا يرد إلّا على معنى تامّ من كلّ وجه، أمّا التّتميم فلا يرد إلّا على كلام ناقص إمّا حسن معنى أو أدب.

الثّاني: اختصاص الإيغال بالمقاطع دون الحشو مُراعاةً لاشتقاقه، لأنّ الموعّل في الأرض هو الذي قد بلغ أقصاها أو قارب بلوغه، فلَمَّا اختصّ الإيغال بالطرف لم يبق للتّتميم إلّا الحشو.

الثّالث: أنّ الإيغال لا بد وأنّ يتضمّن معنى من معاني البديع، والتّتميم قد يتضمّن وقد لا يتضمّن. وأكثر ما يتضمّن الإيغال التّشبيه والمبالغة، حتّى لو قيل إنّهُ لا يتعدّى هذين الضّرْبين لكان حقّاً، والتّتميم يتضمّن طوراً المبالغة ويتضمّن حيناً الاحتياط، ويأتي مرّةً غير متضمّن شيئاً سوى تتميم ذلك المعنى.

وسارَ على ما تقدّم ابن معصوم المدنيّ، غير أنّه ردّ ما قاله الحمويّ بقوله: « ومفهومه أنّه لا فرق بينهما؛ وليس كذلك فإنّ الفرق بينهما من وجهين:

الأوّل: أنّ الإيغال يُؤتى به لإفادته نكتة في ذلك المعنى بعينه، والتّكميل يُؤتى به لإفادته معنى آخر يكمل المعنى الأوّل.

الثّاني: أنّ الإيغال لا يكون إلّا ختماً للكلام؛ والتّكميل قد يكون في أثناء الكلام وقد يكون في آخره.»

الإطْنَابُ بِالْبَسْطِ

البَسْطُ لغة: من فعل بَسَطَ يَبْسُطُ بَسْطًا البِدَ: مَدَّهَا، والقوم والمكان: وَسِعَهُمْ. عرّفه السيوطي في كتابيه « معترك الأقران » و « الإبتقان » بقوله: « هو الإطْنَابُ الَّذِي يَكُونُ بِتَكْثِيرِ الْجَمَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(١) فقوله: « ويؤمنون به » إطْنَابٌ لِأَنَّ جَمَلَةَ الْعَرْشِ مَعْلُومٌ، وَحَسَنُهُ إِظْهَارٌ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيبًا فِيهِ.»

الإطْنَابُ بِالتَّمِيمِ

التَّمِيمُ لغة: من تَمَّ يَتِمُّ تَمًّا بِالشَّيْءِ وَعَلَيْهِ: جَعَلَهُ تَامًا، وَكَمَلْتَ أَجْزَاؤَهُ. عرّفه القزويني بقوله: « الإطْنَابُ بِالتَّمِيمِ وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُؤْهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنَكْتَةٍ كَالْمَبَالِغَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾^(٢) فقوله: « لَيْلًا » والإسراء لا يكون إلّا باللَّيْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَقْلِيلِ مَدَّةِ الْإِسْرَاءِ وَأَنَّهُ أَسْرَى بِهِ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، لِأَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ قَدْ دُلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَعْضِيَّةِ. وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ: [البسيط]

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرْمًا يَلْقَى السَّمَاخَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلِقًا

فقوله: « على علاته » تميم جميل.»

ولكنّ التعريف عند الحاتميّ يذهب به إلى أقصى الكمال، هو: أن يذكر الشاعر معنى فلا يُغادر شيئاً يتمّ به ويتكامل معه الاشتقاق إلّا أتى به، كقوله: [المنسرح]

إِنِّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبْرِي أُعْرِفُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (١).

(١) سورة غافر، آية رقم (٧).

فقوله: « على ما ترين من كبري » تميم أصاب المحزر.

الإطناب بالتذليل

التذليل لغة: من ذال يذيل ذيلاً الثوب: طال حتى مس الأرض، والجارية: تبخترت ساحبة ذيلها. ذكر أبو هلال العسكري الإطناب بالتذليل فقال: « فأما التذليل فهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى بعينه حتى يظهر لمن لم يفهمه ويتوكد عند من فهمه، وهو ضد الإشارة والتعريض؛ وينبغي أن يستعمل في المواطن الجامعة والمواقف الحافلة؛ لأن تلك المواطن تجمع البطيء الفهم والبعيد، والثاقب القريحة والجيد الخاطر، فإذا تكررت الألفاظ على المعنى الواحد توكد عند الذهن اللقن وضح للكليل البليد. كقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾^(١) و﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٢) فالجملة محل استيفهام إنكاري إذا مات الرسول محمد ﷺ فهم الخالدون في الدنيا! والله تعالى يختبر عباده بالشر والخير فتنة. فقد استوفى المعنى في الآية الأولى، وفي الآية الثانية تذليل في إتمامه.

وكقول طرفة بن العبد: [الطويل]

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَأَ الْفَتَى لِكَالطَّوْلِ الْمُرْخَى وَثَنِيَاهُ بِالْيَدِ

فالشطر الأول استوفى المعنى، والشطر الثاني تشبيه وتذليل.

وجعله الباقلاني ضرباً من التأكيد. وعرفه ابن سنان بقوله: « وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه » وتابع قوله: « وأما التذليل فهو العبارة عن المعنى بالفاظ تزيد عليه ».

وقد تبنى التبريزي تعريف العسكري ونقل عنه البغدادي أيضاً. وتحدث ابن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » عن التذليل بقوله: « اعلم أن التذليل هو أن تأتي في الكلام جملة تحقق ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٣) ثم حقق الكلام بقوله: ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٤) فقد استوفى - سبحانه - في الآية الأولى

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٨٥).

(٣) سورة التوبة، آية رقم (١١١).

(٤) سورة التوبة، آية رقم (١١١).

المعنى الوافي؛ وفي الآية الثانية ذبيل المعنى تذييلاً». وهذا التعريف ماثل تعريف ابن أبي الإصبع المصري. ثم فرّق بين الإيغال، والتكميل، والتمكن، والتذليل، بقوله: «الإيغال لا يكون إلا في الكلمة التي فيها الروي وما يتعلّق بها، وهو أيضاً ممّا يأتي بعد تمام المعنى كالتكميل والتذليل، وأمّا التمكن فيفارق هذه الأبواب في كونه عبارة عن استقرار القافية في مكانها لكنّها لا تزيد معنى البيت شيئاً، ومتى حذفت القافية نقص المعنى مع كونها غير نافرة من البيت؛ والتكميل وإنّ أتى بعد تمام المعنى فهو يفارق الإيغال. والتذليل يفارق الإيغال لكونه يرد على الكلمة التي تسمى إيغالاً أخذاً في البيت من الجزء الذي هو الضرب إلى أوّل العجز».

وقد سار وفق هذا التقسيم علماء البلاغة، كابن مالك، والنويري، وابن الأثير الحلبي، والعلوي، وابن قيم الجوزية، والزركشي، والحموي، والسيوطي، والمدني.

وتحدّث عن التذليل القزويني وشراح تلخيصه في بحث الإطناب وسّموه «الإطناب بالتذليل» وقالوا: وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(١) على وجه وتوقفه على ما قبله على وجه؛ وهو أن يراد وهل نُجَازِي ذلك الجزاء. وفيه وجه آخر وهو أن الجزاء عام لكلّ مكافأة، يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى الإثابة. فلما استعمل في المعاقبة هنا في قوله: «جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا»، بمعنى: عاقبناهم بكفرهم، قبل: «وهل نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ» بمعنى: وهل نُعَاقِب، فعلى هذا لم يخرج مخرج المثل. والضرب الآخر أخرج مخرج المثل نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾^(٢) فهو تأكيد منطوق.

أمّا تأكيد مفهوم فكقول النابغة الذبياني: [الطويل]

وَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَحَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ

فصدر البيت دالٌّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال فحقّق ذلك وفرّره بعجزه. وقد عرفه جرمانوس فرحات في باب «الجناس المُذَيَّل». وللتذليل في الكلام موقع

(١) سورة سبأ، آية رقم (١٧).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٨١).

جليل ومكان شريف خطير لأن المعنى يزداد به انشراحاً، والمقصد اتضاحاً.

الإطناب بالتكرير

التَّكْرِيرُ لغة: من كَرَّرَ الشَّيْءَ: أعاده مرَّةً بعد أُخرى، أو مراراً كثيرة. الإِطْنَابُ بالتَّكْرَارِ هو من الطُّرُق الشَّائِعَة للتَّعْبِيرِ فِي اللُّغَة الْعَرَبِيَّة؛ وقد تناولهُ معظَم النُّقَّاد والنُّحَاة وعلماء البلاغة. وقال الفُراء: «والكلمة قد تكررُها العرب على التَّغْلِيظِ والتَّخْوِيفِ». إلاَّ أنَّ أبا عُبَيْدَةَ سَمَّاهُ «مُجَازَ المَكْرَرِ». وكذلك اهْتَمَّ الجاحظُ بهذا الفنِّ اهتماماً كبيراً وقال: «وجملة القول في الترداد أنه ليس فيه حدٌّ يُنتهى إليه ويؤتى على وصفه، وإنما ذلك على قدر المستمعين ومن يحضره من العوامِّ والخواصِّ». ومثَّل لذلك بِأَنَّ اللّهَ - عزَّ وجلَّ - رَدَّدَ ذكر قصَّة موسى وهود وهارون وشُعَيْب وإبراهيم ولوط وعادٍ وشمود، وكذلك ذكر الجنة والنار، وغيرها من الأمور، لأنَّه خاطب جميع الأمم، فالتَّكْرَارُ محمود إذا جاء في الموضع الَّذي يقتضيه وتدعو الحاجة إليه.

ولهذا السبب فرَّق الخطابي بين المحمود والمذموم فقال: وأما ما عابوه من التَّكْرَارِ، فإنَّ تكرار الكلام على ضربين:

الأوَّل: مذموم، وهو ما كان مُسْتَعْنَى عنه غير مُسْتَفَاد به زيادة معنى.

والثَّانِي: ما كان بخلاف هذه الصُّفَة؛ إنَّما يحتاج إليه ويحسن استعماله في الأمور المهمَّة الَّتِي قد تعظَّم العناية بها، ويخاف بتركه وقوع الغلط والنِّسيان فيها والاستِهانة بقدرها.

ومنه الإطناب بالتكرير لنكتة كتأكيد إنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١) وفي «ثُمَّ» دلالة على أنَّ الإنذار الثَّانِي أبلغ وأشدَّ.

وكزيادة التنبية على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾^(٢).

ووقد يكرَّر لتعدُّد المتعلِّق كما كرَّره الله تعالى في قوله في سورة الرَّحْمَنِ: ﴿فَبِأَيِّ

(١) سورة التَّكْوِيْن، الآيتان (٤٥٣).

(٢) سورة غَافِر، الآيتان (٣٨ و٣٩).

آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١﴾ لَأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ نِعْمَةً بَعْدَ نِعْمَةٍ، وَعَقَّبَ كُلَّ نِعْمَةٍ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَالْغُرْضُ مِنْ ذَكَرَهُ عَقِيبَ نِعْمَةٍ غَيْرِ الْغُرْضِ مِنْ ذَكَرَهُ عَقِيبَ نِعْمَةٍ أُخْرَى. وَقَدْ يَأْتِي لِلتَّهْوِيلِ وَالتَّخْوِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الإطناب بالتكميل

التَّكْمِيلُ لُغَةٌ: مِنْ فِعْلِ كَمَلَ يَكْمُلُ، وَأَكْمَلَ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ جَمْلَةً، وَاسْتَكْمَلَ الشَّيْءَ: أَتَمَّهُ. عَرَّفَ الْبَاقِلَانِي الإطناب بالتكميل وقال: وَمِنْ الْبَدِيعِ التَّكْمِيلِ وَالتَّتْمِيمِ وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَعْنَى الَّذِي بَدَأَ بِهِ بِجَمِيعِ الْمَعَانِي الْمَصْحُوحَةِ الْمَتَّمَّةِ لَصِحَّتِهِ الْمَكْمَلَةَ لِحُجُودِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُ بِبَعْضِهَا وَلَا أَنْ يُغَادِرَ شَيْئًا مِنْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٣) وَقَدْ نَمَّ جَلالُ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» وَمِنْهُ قَوْلُ نَافِعِ بْنِ خَلِيفَةَ: [الطويل]

رِجَالٌ إِذَا لَمْ يَقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْهُمْ وَيُعْطَوْهُ عَادُوا بِالسُّيُوفِ الْقِسَاطِ

وَأَيْمَانًا تَمَّتْ جُودَةُ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «وَيُعْطَوْهُ».

وَتَكَلَّمَ التَّبْرِيْزِيُّ عَنِ التَّكْمِيلِ فَقَالَ: «أَنْ يَذْكَرَ الشَّاعِرُ الْمَعْنَى، فَلَا يَدْعُ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَسْتَمُّ بِهَا صِحَّتَهُ وَتَكْمُلُ مَعَهَا شَيْئًا إِلَّا أَتَى بِهِ» وَأَخَذَهُ عَنْهُ الْبَغْدَادِيُّ.

أَمَّا ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ فَقَدْ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ أَوِ الشَّاعِرُ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْمَدْحِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ فُنُونِ الشَّعْرِ وَأَغْرَاضِهِ، ثُمَّ يَرَى أَنْ مَدْحَهُ وَالْإِقْتِصَارَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى فَقَطْ غَيْرَ كَامِلٍ فَيَكْمُلُهُ بِمَعْنَى آخَرَ». وَحَذَا حِذْوَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَالْحَلْبِيُّ، وَالتَّوَيْرِيُّ، وَابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ، وَالْحَمَوِيُّ، وَالْمَدْنِيُّ.

أَمَّا الْقَزْوِينِيُّ فَقَدْ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «الإطناب بالتكميل أو الاحتراس، هو أني يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه. وهو ضربان: ضرب يتوسط الكلام، كقول طرفة بن العبد: [الكامل]»

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدَهَا - صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

(١) سورة الرُّحْمَنِ، آيَةٌ رَقْمَ ١٦ وَغَيْرِهَا.

(٢) سُورَةُ لُقْمَانَ، آيَةٌ رَقْمَ (٣٤).

(٣) سُورَةُ لُقْمَانَ، آيَةٌ رَقْمَ (٣٤).

وضرب يقع في آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (١) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: « أعزة على الكافرين » أعلم أنها منهم تواضع لهم. ومنه قول الحماسي: [الطويل]

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلَا صَلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلٌ
فلو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل، لأوهم أن ذلك لضعفهم وقتلتهم، فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم « .

الإطناب بالتوشيع

التَّوْشِيْعُ: من الوشع، وشع الشيء في الشيء: دخل فيه، والشجرة: فرعها. وعرف ابن أبي الإصبع التوشيع بقوله: « هو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر » .

وقد عرف جرمانوس فرحات « التوشيع »، كما ذكره ابن أبي الإصبع إلا أنه زاد عليه بقوله: « هو أن يأتي المتكلم ببيت يكون في حشو عجزه اسم مثنى، ثم يفسر بعده باسمين مفردين هما عين ذلك المثنى، بحيث أن يكون الثاني منهما قافية بيته » .

ومن أحسن ما جاء في هذا النوع قول ابن المستوفي: [البسيط]

أَيْتٌ وَاللَّيْلُ يَطْوِينِي وَيَنْشُرُنِي وَعِنْدِي الْقَاتِلَانِ الْخَوْفُ وَالْحَذَرُ
إِذَا الْكَرَى اغْتَالَ عَيْنِي أَنْ يَلِمَ بِهَا أَلْوَى بِهِ الْمُلُوبَانَ الدَّمْعُ وَالسَّهْرُ

وكذلك عرفه ابن مالك، والنويري، والقزويني، والعلوي، عرفه الأخير بقوله: أن يأتي المتكلم بمثنى يفسره بمعطوف ومعطوف عليه، وذلك من أجل أن التثنية أصلها العطف، فيوقع الاسم المثنى بما يدل على معناه ويرشد إليه على جهة العطف. ومنه قول ابن الرومي: [البسيط]

إِذَا أَبُو قَاسِمٍ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ لَمْ يُحْمَدِ الْأَجُودَانَ الْبَحْرُ وَالْمَطَرُ
وَإِنْ أَضَاءَتْ لَنَا أَنْوَارُ غُرَّتِهِ تَضَاءَلِ النَّيِّرَانِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

(١) سورة المائدة، آية رقم (٥٤) .

الإطنابُ بِذِكْرِ الخَاصِّ بعد العامِّ

عَرَّفَ الفزوينيُّ الإطنابَ بِذِكْرِ الخَاصِّ بعد العامِّ بقوله: وإِذَا بِذِكْرِ الخَاصِّ بعد العامِّ للتنبيهِ على فَضْلِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، تنزيلاً للتغايرِ في الوصفِ مَنزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الدَّاتِ. كقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾^(١) ومنه قول البحري: [الكامل]

لَمَّا مَشِينِ بِذِي الأَرَاكِ تَشَابَهَتْ أَعْطَافُ قُضْبَانٍ بِهِ وَقُدُودُ
فِي حُلَّتِي حَبْرَ وَرَوْضِ فَالْتَقَى وَشِيَانِ وَشِي رُبِّي وَوَشِي بُرُودِ
وَسَفَرْنَ فَاُمْتَلَأَتْ عُيُونُ رَاقِهَا وَرَدَانِ وَرُدِّ جَنِّي وَوَرْدُ خُدُودِ

وسارَ على هذا الأسلوب من التعريفِ السِّيَوطِيّ وشَرَّاحِ التَّلَخِيصِ.

الإطنابُ بِالزِّيَادَةِ

الإطنابُ بِالزِّيَادَةِ، يكون على أقسام:

- منها: دُخُولُ حَرْفٍ فَأَكْثَرَ مِنْ حُرُوفِ التَّوَكِيدِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾^(٣).

- ومنها: دُخُولُ الأَحْرَافِ الزَّائِدَةِ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٤).

- ومنها: التَّأَكِيدُ الصَّنَاعِيّ وهو أَرْبَعَةٌ أَوْجِه:

أحدها: التَّوَكِيدُ المَعْنَوِيّ بِـ «كُلٌّ» وَ «أَجْمَعُ» وَ «كِلَا» وَ «كِلْتَا»، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلَأِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٥) وفائدته رفع توهم المجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التَّأَكِيدُ اللَّفْظِيّ، وهو تَكَرُّرُ اللَّفْظِ الأوَّلِ إِذَا بِمَرادِفِهِ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَبِيحًا حَرَجًا﴾^(٦) وَإِذَا بِلَفْظِهِ فَيَكُونُ فِي الأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَالجُمْلَةِ. فالاسم نحو قوله تعالى:

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٤٨).

(٢) سورة يس، آية رقم (٤).

(٣) سورة المؤمنون، الآيتان (١٥، ١٦).

(٤) سورة مريم، آية رقم (٢٩).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (١٣٧).

(٦) سورة الانعام، آية رقم (١٢٥).

﴿ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ ﴾^(١) والفعل ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَّهُمْ رُؤُودًا ﴾^(٢) واسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣). والحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ فِيهِ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٤). والجمله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٥). وقد تقترن الجملة الثانية بـ « ثُمَّ »، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٦) ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٧) ومنه تأكيد المنفصل بمثله، كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٨).

ثالثها: تأكيد الفعل، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل، والأصل في هذا النوع أن يُنعت بالوصف المراد، كقوله تعالى: ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾^(٩).

رابعها: الحال المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا ﴾^(١٠). وفي هذه الأقسام كلها جاء الإطناب بالزيادة لغرض من الأغراض، فإذا انتفى الغرض لم يعد الإطناب مفيداً.

اعْتِدَالُ الْوَزْنِ

اعْتِدَالُ الْوَزْنِ ذِكْرُهُ قَدَامَةُ بِنِ جَعْفَرٍ وَلَمْ يَعْرِفْهُ وَقَالَ: إِنَّهُ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: « اصْبِرْ عَلَى حَرِّ اللَّقَاءِ، وَمَضُّضِ النَّزَالِ، وَشِدَّةِ الْمِصَاعِ، وَدَوَامِ الْمِرَاسِ »، وَلَوْ قَالَ: « عَلَى حَرِّ الْحَرْبِ وَمَضُّضِ النَّازِلَةِ وَشِدَّةِ الطَّعْنِ وَمِدَاوِمَةِ الْمِرَاسِ » لَبَطَلَ رَوْنِقُ التَّوْازُنِ؛ لِأَنَّ اللَّقَاءَ وَالنَّزَالَ

- (١) سورة الإنسان، الآيتان (١٥، ١٦).
- (٢) سورة الطارق، آية رقم (١٧).
- (٣) سورة المؤمنون، آية رقم (٣٦).
- (٤) سورة هود، آية رقم (١٠٨).
- (٥) سورة الشرح، الآيتان (٥، ٦).
- (٦) سورة الانفطار، الآيتان (١٧ و ١٨).
- (٧) سورة البقرة، آية رقم (٣٥).
- (٨) سورة يوسف، آية رقم (٣٧).
- (٩) سورة الأحزاب، آية رقم (٤١).
- (١٠) سورة مريم، آية رقم (٣٣).

والمصاع والمراس بوزن واحد في الحركة والسكون والزوائد. وهذا أدل على وجوب التوازن أو الإيقاع في النثر، لأنه يضيف عليه جمالاً إذا جاء غير متكلف، أو كان غير بعيد عن المعنى الذي يقصد الأديب إليه.

الاعتراض

الاعتراض من اعترض؛ واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه. ذكر قدامة بن جعفر أن بعض الأقدمين سمّاه «الالتفات» وآخرون سموه باسم «الاستدراك». وعرفه ابن رشيقي باسم «الالتفات» وقال: «وسبيله أن يكون الشاعر أخذاً في معنى ثم يعرض له غيره، فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مما يشد الأول. كقول كثير عزة: [الوافر]

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ، وَأَنْتَ مِنْهُمْ، رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ النِّمَطَالَ

فقوله: «وأنت منهم» اعتراض كلام في كلام.

وجعل له ابن المعتز باباً على جذبه بعد باب «الالتفات» ومعظم الناس يجمع بينهما. وذكر الحاتمي الالتفات وقال: وقد سمّاه قوم «الاعتراض». وقال الصغاني: ومن أنواع الفصاحة الالتفات ويسمى «الاعتراض»، والاعتراض في كلام العرب كثير. وقال صاحب الخصائص: «الاعتراض كثير قد جاء في القرآن وفصح الشعر ومثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب معجى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً». وأدرج هذا الفن في كتب علماء البلاغة. وعرفه العسكري كتعريف ابن المعتز ونقل أمثله. وأصر ابن منذ أن لا تكون الجملة المعترضة زائدة، بل تكون فيها فائدة. وقد قسمه الرازي إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مذموم، كقول الشاعر: [الهنج]

وَمَا يَشْفِي صُدَاعَ الرَّأْسِ يَشُلُّ الصَّارِمِ الْعَضْبِ

الثاني: وسط، كقول امرئ القيس: [الطويل]

أَلْهَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بِنَ تَمْلِكَ بَيَّقَرَا

الثالث: لطيف، وهو الذي يكسو المعنى جمالاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ

النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿١﴾ . وَأَدْخَلَهُ السُّكَاكِيُّ فِي الْمَحْسَنَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَقَالَ عَنْهُ : « وَيُسَمَّى الْحَشْوُ ، وَهُوَ تَدْرُجٌ فِي الْكَلَامِ مَا يَتَمُّ بَدْوَنَهُ » . وَمِثْلُهُ بِقَوْلِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ :
[مجزوء الكامل]

فَمَتَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدَهَا - صَوَّبَ الرَّيِّعَ وَدِيمَةَ تَهْمِي

كما ذكر ابن الأثير أَنَّ بَعْضَهُمْ يُسَمِّيهِ حَشْوًا ثُمَّ قَالَ : « وَحَدُّهُ كُلُّ كَلَامٍ أُدْخِلَ فِيهِ لَفْظٌ أَوْ مَرْكَبٌ لَوْ أُسْقِطَ لِبَقِي الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ » . وَكَذَلِكَ قَالَ الزَّمْلَكَانِيُّ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ أَنَّ قُدَامَةَ يُسَمِّيهِ الْفِتَاتَا ، غَيْرَ أَنَّ الْأُمَثَلَةَ الَّتِي مِثْلُهَا قُدَامَةُ أَقْرَبُ إِلَى الرَّجُوعِ مِنْهُ إِلَى الْأَعْتِرَاضِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ : « وَمِنْ نَعَوَاتِ الْمَعَانِي الْإِفْتَاتُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ آخِذًا فِي مَعْنَى فَكَاثَهُ يَعْتَرِضُهُ إِمَّا شَكٌّ فِيهِ أَوْ ظَنٌّ بِأَنَّ رَادًّا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَوْ سَائِلًا يَسْأَلُهُ عَنْ سَبَبِهِ فَيَعُودُ رَاجِعًا إِلَى مَا قَدَّمَهُ » .

وَذَكَرَهُ ابْنُ شَيْثِ الْقُرَشِيِّ فَقَالَ : « هُوَ أَنْ يَذَكَرَ قَضِيَّةً ثُمَّ يَحَاشِيهِ مِنْهَا » . وَسَمَّاهُ التَّنُوخِيَّ « اِعْتِرَاضًا » . وَعَرَفَهُ الْحَلَبِيُّ بِقَوْلِهِ : « وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ الْحَاتِمِيَّ وَابْنَ الْمَعْتَرِ اِعْتِرَاضَ كَلَامٍ فِي كَلَامٍ لَمْ يَتَمَّ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَتَمَّهُ » .

إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ الْحَلَبِيَّ قَالَ : إِنَّ بَعْضَهُمْ يَسْمُونَهُ التَّمَامَ أَيْضًا . وَهَذَا مَا لَمْ يَرِدْ فِي كِتَابِ الْبَلَاغَةِ ، لِذَا فَضَّلْتُ تَسْمِيَةَ « الْأَعْتِرَاضِ » كَمَا فَضَّلَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَالْقَزْوِينِيُّ ، وَالْعَلَوِيُّ ، وَابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ ، وَالسَّبْكَيُّ ، وَالسِّيُوطِيُّ ، وَالْإِسْفَرَايِينِيُّ ، وَالْمَغْرِبِيُّ . وَتَحَدَّثَ الْحَمَوِيُّ عَنِ التَّسْمِيَّاتِ السَّابِقَةِ ، وَقَالَ : « إِنَّ اسْمَهُ التَّمَامُ ، وَإِنَّ الْحَاتِمِيَّ سَمَّاهُ التَّتَمِيمَ » وَلَكِنْ حِينَ فَضَّلَ الْقَوْلَ فِيهِ سَمَّاهُ « الْأَعْتِرَاضَ » . وَقَالَ : « هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَةٍ تَعْتَرِضُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ تَفِيدُ زِيَادَةً فِي مَعْنَى غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ » . وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَشْوِ بِقَوْلِهِ : « وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ الْحَشْوُ ، وَقَالُوا فِي الْمَقْبُولِ مِنْهُ حَشْوُ اللَّوْزِينِجِ ، وَلَيْسَ هَكَذَا . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَعْتِرَاضَ يَفِيدُ زِيَادَةً فِي غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ وَالنَّاطِمِ ، وَالْحَشْوُ إِنَّمَا يَأْتِي لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ لَا غَيْرَ ، وَفِي الْأَعْتِرَاضِ مِنَ الْمَحَاسِنِ الْمَكْمَلَةِ لِلْمَعَانِي الْمَقْصُودَةِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ » .

وَذَكَرَ ابْنُ مَعْصُومٍ عِدَّةَ مِصْطَلِحَاتٍ كَالتَّمَامِ وَالتَّتَمِيمِ ، لَكِنَّهُ عَقَدَ لَهُ فَصْلًا بِاسْمِ الْأَعْتِرَاضِ كَمَا فَعَلَ الْحَمَوِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ : « إِنَّهُ مَتَى خَلَا عَنْ نَكْتَةِ سُمِّي حَشْوًا ، فَلَا يُعَدُّ

(١) سورة الواقعة، الآيتان (٧٥، ٧٦).

حيثُ من البديع بل هو من المستهجن « وأوردَ أنَّ النكتَ فيه كثيرة، منها التَّنزيه كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (١) ومنها الدعاء، كقول أبي المنهال عوف بن محلم الخزاعي: [السريع]

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجَمَانِ

ومنها التَّنبيه كقول الآخر: [السريع]

وَأَعْلَمَ وَفَعَلَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوِّفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

ومنه تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، كقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ - وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ - إِنَّ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ (٢).

ومنها المطابقة والاستعطاف كما في قول المتنبي: [الكامل]

وَجَفَسَوْقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهَيْبَهُ فِي جَنَّتِي لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَ

ومنه بيان السبب لأمر فيه غرابة كما في قول الشاعر: [الطويل]

فَلَا هَجْرُهُ يَبْدُو - وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ - وَلَا وَصْلُهُ يَصْفُونَا فَنُكَارِمُهُ

ومنه المدح كما في قول أبي محمد الخازن: [الوافر]

فَأَيَّةُ طَرْبَةٍ لِعَفْوٍ إِنَّ الـ كَرِيمَ - وَأَنْتَ مَعْنَاهُ - طَرْوَبُ

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى وهو أكثر من جملة أيضاً، قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى - وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ (٣) فقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ (٣) ليس من قول أم مريم، وإنما هو اعتراض من كلام الله - سبحانه - والنكته فيه تعظيم الموضوع وتجهيلها بقدر ما وهب لها منه. والنكته ذكرها القزويني وشرَّاحه.

(١) سورة النحل، آية رقم (٥٧).

(٢) سورة لقمان، آية رقم (١٤).

(٣) سورة آل عمران، آية رقم (٣٦).

الإعجازُ

نَزَلَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فَكَانَ حُجَّةً بِلَاغِيَّةً تَحَدَّى الْعَرَبَ بَلِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا.

وكان العرب يسمعونَه فيخروُن لروعته وجماله ساجدين ويتأثرون به تأثراً شديداً، وقد دفع المؤلفين فيما بعد إلى أن يبحثوا عن ذلك، ويوضحوا مسألة إعجاز القرآن ويبيّنوا سرّ ذلك الإعجاز الذي تحدّاهم الله به حينما قال تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (١). وكان المتكلمون أوّل من تحدّثوا عن إعجازه وبلاغته، فقالت المعتزلة: « تأليف القرآن ونظمه معجز محال وقوعه منهم كاستحالة إحياء الموتى منهم وإنه علم لرسول الله ﷺ ». وقال النّظام: « الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من إخبار عن الغيوب، فأما التأليف والنّظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم ». وقال هشام وعباد بن سليمان: « لا نقول إن شياً من الأعراض يدل على الله - سبحانه وتعالى - ولا نقول إن عَرَضاً يدل على نبوة النبي ﷺ » ولم يجعل القرآن علماً للنبي ﷺ وزعماً أن القرآن أعراض.

وقال الرّماني: « إن القرآن معجز ببلاغته، وهو أعلى طبقات الكلام ». والبلاغة عنده اتصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ، وأعلى طبقة في الحسن بلاغة القرآن، وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب، كإعجاز الشعر المفحم، فهذا معجز للمفحم خاصّة، كما أن ذلك معجز للكافة.

وقدّر الخطابي أن بلاغة القرآن تعود إلى جمال ألفاظه، وحسن نظمه، وسُمُو معانيه، وتأثيره في النفوس، قال: « وأعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نُظُم التّأليف مضمناً أصح المعاني ». ونبه إلى تأثير القرآن في النفوس فقال: « قلت في إعجاز القرآن وجهاً آخر ذهب عنه الناس فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من آحادهم، وذلك صنيعة في القلوب وتأثيره في النفوس ».

ووافق هذا الرأي الباقلاني إلى أن كتاب الله معجز لأنه نظم خارج عن جميع وجوه

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٨٨).

النظم المعتاد في كلام العرب، ولهذا اعتقد أن البديع ليس من الأسباب التي يعلل بها الإعجاز، قال: « لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع، إذ دعوه في الشعر ووصفوه فيه؛ وذلك أن هذا الفن ليس فيه ما يخرق العادة عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدرب به والتصنع له، كقول الشعر ووصف الخطب وصناعة الرسالة والحدق في البلاغة ». وعلى هذا يؤكد أن القرآن معجز بأسلوبه ونظمه البديع والفاظه وقوة تعمقه في الصدور، لا بما يحويه من وجوه البلاغة وفنونها. ورجع الخفاجي إلى رأي النظم في إعجاز القرآن؛ وأكد أن مسألة الإعجاز صرف العرب عن معارضة القرآن بأن سلبوا العلوم التي بها يتمكنون من المعارضة في وقت راحتهم، فقال: « إن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته، وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصّرف. وهذا هو المذهب الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ». ثم تابع قوله: « إن القائل بالصّرف يحتاج إلى تحقّق الفصاحة ليعرف ما هي، ليقطع بانّها كانت في مقدورهم ومن جنس فصاحتهم » وذهب إلى أن لا فرق بين القرآن وفصيح الكلام المختار في هذه القضية، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب ما يُضاهي القرآن في تأليفه.

نستخلص أن للخفاجي رأيين متناقضين:

أحدهما: أن القرآن معجز بفصاحته التي وقع التزايد فيها موقِعاً خرج عن مقدرة البشر.

الثاني: أن المرء إذا عاد إلى نفسه وكان ضليعاً بالتأليف، خرج من نتاجه ما يُضاهي القرآن في تأليفه.

ورأى الجرجاني أن كتاب الله معجز بنظمه، أي أنه يرجع إلى تلاؤم المعاني في الجمل تلاؤماً يؤدي إلى إعجازه، فقال: « . . . لأن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي الفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنما تثبت لها الفضيلة، وخلافها في ملاءمة معني اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ». ونلاحظ أن عبد القاهر الجرجاني يرجع الإعجاز إلى النظم والتأليف، وأن حصول هذين الأمرين مرده إلى الذوق والإحساس الروحاني وكثرة التعمق في ثقافة العرب وتدوّقها.

ورأى الزمخشري أنَّ إعجاز القرآن معجز في مسألتين:

الأولى: ما يتضمَّن من الأحاديث عن علم الغيب.

الثانية وهذا هو قِمة التَّحدِّي، وأمَّ الإعجاز، ودرابته أهمُّ الخطوات الموجبة على المفسِّر، وهو بهذا العمل المميِّز جاري الجرجاني في تأليفه ولأجل تبين ذلك طُبِّقَتْ أنْظِمة البلاغة على كتاب الله، فقال: « إِنَّ المفسِّر لا يستطيع أن يغوص على معانيه ما لم يكن بارعاً في علمين مختصَّين به هما علم البيان وعلم المعاني ». إلاَّ أنَّ للرازي رأياً متبائناً في إعجاز القرآن وبلاغته يعودان إلى الفصاحة التي تتضمَّن سبكه وبدائعه.

وقد أضاف السُّكاكي على ما أوضَّحناه من الآراء الأربعة السابقة فقال: « فهذه أقوال أربعة يخمسها ما يجده أصحاب الذوق أنَّ وجه الإعجاز هو أمرٌ من جنس البلاغة والفصاحة، ولا طريق لك إلى هذا الخامس إلاَّ طول خدمة هذين العَلَمَين - المعاني والبيان - بعد فضل إلهي من هبة يهبها بحكمته من يشاء وهي النفس المستعدة لذلك، فكلُّ ميسر لما خلق له، ولا استبعاد في إنكار هذا الوجه ممَّن ليس معه ما يطلع عليه، فلکم سبحنا الدليل في إنكاره ثمَّ صمَّمتنا الدليل ما أنَّ نكره، فله الشكر على جزيل ما أولى، وله الحمد في الآخرة والأولى ». وخلص إلى أنَّ مسألة القرآن وإعجازه تدرك ولا توصف، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، فقال: « ومدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلاَّ، وطريق اكتساب الذوق خدمة هذين العلمين - المعاني والبيان - نعم، للبلاغة وجوه ملتزمة بما تيسرت إماطة اللثام عنها لتُجلى عليك، أمَّا نفس وجه الإعجاز فلا ».

هذا الرأى عماده الذوق والإدراك الروحاني أكثر من التعليلات التي أوردها كثير من العلماء. هذا ممَّا دفع العلماء إلى الحوذ على طرق التعبير وما يحوي من فنون الكلام. ولهذا السبب صارت كتب إعجاز القرآن كتباً بلاغية، وهذا من تعزيز القرآن الكريم، والذي كان علامة دالة على النبوة وتصديقاً لصاحب الشريعة إذ اختاره الله تعالى بياناً لمعجزته وعلماً دالاً على نبوته وبرهانه صادقاً على صحَّة رسالته، لكن لا يخفى تعلقه بما نحن فيه تعلقاً خاصاً والتصاقاً ظاهراً، فإنَّ الأخلق بالتحقيق أنا إذا تكلمنا على بلاغة غاية الإعجاز بتضمَّنه لأنَّين البلاغة فالأحقُّ هو إيضاح ذلك، فنظهر وجه إعجازه وبيان وجه الإعجاز وإبراز المطاعين التي للمخالفين والجواب عنها.

وقال يحيى بن حمزة العلوي معرِّفاً الإعجاز: « اعلم أنَّ الكلام في الوجه الذي

لأجله كان القرآن معجزاً دقيقاً، ومن ثمَّ كثرت فيه الأفاويل واضطربت فيه المذاهب وتفرقوا عليَّ أنحاء كثيرة، فلنذكر ضبط المذاهب ثمَّ نُردفه بذكر ما تحتمله من الفساد، ثمَّ نذكر على أثره المختار منها» فهذه مباحث ثلاثة فصل الكلام عنها العلوي.

أولاً: ضبط المذاهب في وجه الإعجاز، ومنها الصُّرفة والأسلوب وخلوه من المناقضة.

ثانياً: قول من زعم أنَّ الوجة في إعجازه هو البلاغة.

ثالثاً: قول من زعم أنَّ الوجة في الإعجاز إنما هو اشتِمَالُهُ على الحقائق وتضمُّنه للأسرار والدقائق التي لا تزال غُصَّةً طريةً على وجه الدهر.

الأعدادُ

الأعدادُ تحدَّث عنه الرَّازي وَسَمَّاهُ التَّعْديد وقال: هو إيقاع الأعداد من الأسماء المفردة في النثر والنظم على سياقٍ واحد، فإنَّ رُوي في ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو مُقابلة أو نحوها فذلك في غاية الحسن. ومنه قول المتنبي: [البسيط]

الْحَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

وعرّفه ابن الزمكاني بقوله: « هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياقٍ واحد، كقوله تعالى: ﴿ الْخَالِقُ الْبَارِيءُ الْمُصَوِّرُ ﴾ (١). وَسَمَّاهُ الحلي والنوري « سياقة العدد » أو « سياقة الأعداد » نقلاً عن الرَّازي؛ وكذلك سَمَّاهُ الثعالبي، ومثله الوطواط الذي قال: « سياقة الأعداد: وتكون هذه الصنعة بأن يسوق الكاتب أو الشاعر في نثره أو نظمه عدداً من الأسماء المفردة على نسقٍ واحدٍ بحيث يكون كل واحد من هذه الأسماء له معنى قائم بذاته، ويكون اسماً كذلك لشيءٍ آخر. وهذه الصنعة أكثر قبولاً وأشدُّ أسراً إذا اقترنت بازدياد اللفظ أو التجنيس أو التضاد أو أي صنعة أخرى من صناعات البلاغة ».

وسَمَّاهُ ابن قيم الجوزية « سياق الأعداد » ونقل تعريف الرَّازي ومثاليه وأمثلة أخرى من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ

(١) سورة الحشر، آية رقم (٢٤).

المؤمنُ المهيمنُ العزيزُ الجبارُ المتكبرُ ﴿١﴾. ومثله قول الزركشي، إلا أنه أضاف قوله: «وأكثر ما يؤخذ في الصفات، ومقتضاها ألا يعطف بعضها على بعض لاتحاد محلها، ويجري مجرى الوصف في الصدق على ما صدق».

ولقد سمَّاه المحدثون «الأعداد» وعرفه الحموي بقوله: «هذا النوع أعني «التعديد» ذكره الرازي وغيره، وسمَّاه قوم الأعداد، وهو عبارة عن إيقاع أسماء منفردة على سياق واحد، فإن روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة، فذلك الغاية في حسن النسق، مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ، وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (٢) ومن الأمثلة الشعرية قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

تَعْدِيدُ فَضْلِهِمْ يُبْدِي لِسَامِعِهِ عِلْمًا وَذَوْقًا وَشَوْقًا عِنْدَ ذِكْرِهِمْ

ويعتقد من هذا الكلام أن التعديد أو الأعداد من مخترعات الرازي؛ غير أن الثعالبي والوطواط قالاه قبله، علماً بأن الآخرين لم يخرج أحد منهم عن كلام الرازي، وقد سمَّوه تعديداً، أو سياقة الأعداد وسياقة العدد.

وقد سمَّاه جرمانوس فرحات باسم «سياقة الأعداد» وعرفه بقوله: هو تناسق الأعداد من الأسماء المفردة في الكلام على نسق واحد، وإن روي في ذلك ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو غير ذلك من الصناعة كان غاية في الحسن واللطف، كقول ابن منير الطرابلسي: [البسيط]

أَرَبَى عَلَيَّ بِشْتَى مِنْ مَحَاسِنِهِ تَأَلَّفَتْ بَيْنَ مَسْمُوعٍ وَمَرْتَبِي
إِبَاءَ فَارِسَ فِي لَيْنِ الشَّامِ مَعَ الـ ظَرْفِ الْعِرَاقِيِّ وَالنُّطْقِ الْحِجَازِيِّ

الإِعْرَاضُ

الإِعْرَاضُ عَنِ الشَّيْءِ: الصَّدُّ عَنْهُ، وَأَعْرَضَ عَنْهُ: صَدَّ. وقد عرفه ابن الزمكاني باسم «الإِعْرَاضُ عَنِ صَرِيحِ الْحُكْمِ»، وقال: «تَبْقِظُ لِهَذَا الْفَنِّ فَإِنَّهُ دَقِيقُ السَّلْكِ لِبَيْقِ السَّبْكِ، وَيَجِيءُ عَلَيَّ وَجْوهَ شَيْءٍ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى

(١) سورة الحشر، آية رقم (٢٣).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٥٥).

اللَّهُ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴿١﴾. ففي الآية أعرض - سبحانه - عن ذكر مقدار الجزاء والثواب، وذكر ما هو معلوم مشترك بين جميع أعمال البرّ تضحيماً لمقدار الجزاء، لما فيه من إبهام المقدار، وتنزيلاً له منزلة ما قد علم، فهو غير محتاج إلى بيانه، وهذا مصداق قول النبي ﷺ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » فالرسول أعرّض عن ذكر الجزاء إلى إعادة الشرط تنبيهاً على وضوح ما ينال وتضحيماً لشان ما أتى من العمل، وضار السكوت عن مراتب الثواب أبلغ من بيانها. وقد حدّاه الزركشي حدوا ابن الزمكاني ونقل كلامه.

الإعنات

الإعنات من العنت: دخول المشقة على الإنسان ولقاء الشدة. والإعنات: تكليف غير الطاقة.

والإعنات في البلاغة من مخترعات ابن المعتز الذي عرفه بقوله: « ومن إعنات الشاعر نفسه في القوافي وتكلفه من ذلك ما ليس له، كقول رافع بن هريم اليربوعي: [الطويل]

فإلّا تُحَامُونِي تُصَبِّكُم بِعُرَّةٍ مُفَارَقَتِي أَوْ تَقَسُّوْا مِنْ شَرَارِيَا
إِذَا صَارَ لَوْنِي كُؤْلٌ لَوْنٍ وَبُدِّلَتْ نَضَارَةٌ وَجُهِي مُخَضَّباً بِاصْفِرَارِيَا

وسمّاه بعض علماء البلاغة « لزوم ما لا يلزم » والتضييق، والتشديد، والالتزام؛ غير أنّ ابن الأثير الحلبي قال: « إنّ تجاهل العارف يُقال للإعنات، ولكن بينهما بونٌ شاسعٌ » والمصطلح المعروف والمشهور « لزوم ما لا يلزم » أكثر شهرة من مصطلح ابن المعتز، فالإعنات هو إلزام الشاعر نفسه بما لا ينبغي. إلا أنّ ابن الأثير سمّاه « لزوم ما لا يلزم » وعرفه بقوله: « لأنّ مؤلّفه يلتزم ما لا يلزمه، فإنّ اللازم في هذا الموضع وما جرى مجراه إنّما هو السجع الذي هو تساوي أجزاء الفواصل من الكلام المنشور في قوافيها، وهذا فيه زيادة على ذلك، وهو أنّ تكون الحروف التي قبل الفاصلة حرفاً واحداً؛ وهو في الشعر أنّ تتساوى الحروف التي قبل رويّ الأبيات الشعرية ».

وأشار إليه العلوي في « الطراز » وسمّاه « لزوم ما لا يلزم » ثمّ أضاف: « ويقال له الإعنات ويرد في المنظوم والمنثور من الكلام، ومعناه في لسان علماء البيان أنّ يلتزم الناظم

(١) سورة النساء، آية رقم (١٠٠).

قبل حرف الروي حرفاً مخصوصاً أو حركة مخصوصة من الحركات قبل حرف الروي أيضاً. مثال قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكٍ لَّشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (١) فحرف الردف ليس من باب « لزوم ما لا يلزم »، بل هو لازم بكل حال. وعرفه الحلبي بقوله: « هو أن يعنت نفسه في التزام ردف أو دخيل أو حرف مخصوص قبل حرف الروي أو حركة مخصوصة ». وهذا التعريف قاله النويري في « نهاية الأرب »، كقول إسحاق بن إبراهيم الموصلي: [الوافر]

إِذَا مَا كُنْتَ يَوْمًا مُسْتَضَافًا فَقُلْ لِلْعَبْدِ يَسْقِي الْقَوْمَ بَرًّا
فَحَسُنَ الْبِرُّ مَكْرَمَةٌ وَمَجْدٌ وَمَدْفَاءَةٌ إِذَا مَا خِفْتَ قُرًّا

وعرفه أيضاً ابن مالك في « المصباح » وقال: « الألتزام أن يلتزم المتكلم في السجع أو التقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حرف بعينه أو حرفين أو أكثر، ويحمد منه ما عدم الكلفة لدلالته على الاقتدار وقوة المادة ». وكذلك سماه ابن أبي الإصبع في « تحرير التَّحْبِيرِ » « لزوم ما لا يلزم » ثم عرفه بقوله: « هو أن يلتزم الناثر في نثره أو الشاعر في شعره قبل روي البيت من الشعر حرفاً فصاعداً على قدر قوته بحسب طاقته مشروطاً بعدم الكلفة ». ومثل بقول رافع بن هريم اليربوعي: [من الطويل]

فَسِرِّي كَاعْلَانِي وَتِلْكَ سَجَّتِي وَظُلْمَةٌ لَيْلِي مِثْلُ ضَوْءِ نَهَارِيَا

إلا أن ابن حجة الحموي سماه « الألتزام » وعرفه بقوله: « هذا النوع الذي سماه قوم الألتزام ولزوم ما لا يلزم، ومنهم من سماه الإغناء والتضييق، وهو في الاصطلاح أن يلتزم الناثر في نثره أو الناظم في نظمه بحرف قبل حرف الروي أو بأكثر من حرف بالنسبة إلى قدرته مع عدم التكلف ». وقد جاء في الكتاب العزيز في مواضع تجل عن الوصف كقوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُوسِ الْجَوَارِ الْكُنُوسِ ﴾ (٢). ومثاله قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

لِأَنَّ مَدْحَ رَسُولِ اللَّهِ مُلْتَزِمِي فِيهِ وَمَدْحَ سِوَاهُ لَيْسَ مِنْ لَزِمِي

ومنه قول أبي العلاء الذي كان أكثرهم التزاماً، حتى إنه صنع كتاباً وسماه اللزوميات

(١) سورة العاديات، الآيات (٦ - ٨).

(٢) سورة التكويز، الآيتان (١٥، ١٦).

جاء فيه بأشياء بديعة، إلا أن فيه من عثرات لسانه الكثير، كقوله: [الطويل]

صَحِّحْنَا وَكَانَ الضُّحْكُ مِنَّا سَفَاهَةً وَحَقٌّ لِسْكَانِ البَّسِيطَةِ أَنْ يَبْكُوا
يُحْطَمْنَا صَرْفَ الزَّمَانِ كَانْنَا زُجَاجٌ وَلَكِنْ لَا يُعَادُ لَنَا سَبْكُ

وعرّفه الخفاجي فقال: « وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما ألزم نفسه ما لا يلزم شيء من عيوب القافية، لأنه إنما فعل ذلك طوعاً واختياراً من غير إكراه، ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب السبل وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرح وإن ادعى علينا قائله أن مشقة نالته وتعباً مرّ به في نظمه ».

وأضيف إلى هذا الفن تصغير الكلمات الأخيرة من الشعر أو من فواصل الكلام المتشور، كقول بعضهم: [الرجز]

عَزَّ عَلَيَّ لَيْلَى بِذِي سُدَيْرٍ سُوءُ مَبِيتِي لَيْلَةُ الضُّمَيْرِ
مُقْضَباً نَفْسِي فِي ضَمِيرٍ تَتَهَزَّ الرُّعْدَةُ فِي ظَهْرِي
يَهْفُو إِلَيَّ الزُّورُ مِنْ صُدَيْرِي ظَمَانٌ فِي رِيحٍ وَفِي مُطَيْرِ

إلا أن جرمانوس فرحات ذكره في « بلوغ الأرب في علم الأدب » وسماه « تجاهل العارف » وهما مختلفان تمام الاختلاف الفني.

الإغارة

الإغارة: المصدر من فعل أغار، والغارة الاسم، والغارة من الإغارة على العدو. وقد جعل ابن رشيق القيرواني الإغارة من باب السرقات، وعرّفها بقوله: « أن يصنع الشاعر بيتاً ويخترع معنى مليحاً، فيتناوله من هو أعظم منه ذكراً وأبعد صوتاً؛ كما فعل الفرزدق عندما سمع جميل ينشد: [الطويل]

تَرَى النَّاسَ مَا سِرْنَا يَسِيرُونَ خَلْفَنَا وَإِنْ نَحْنُ أَوْمَانَا إِلَى النَّاسِ وَقَفُوا

فقال: متى كان الملوك في بني عذرة؟ إنما هو في مضر وأنا شاعرها، فغلب الفرزدق على البيت، ولم يتركه جميل ولا أسقطه من شعره، فما كان هكذا فهو إغارة.

ومن علماء البلاغة من يرى أن الإغارة أخذ المعنى بأسره، والسرقة أخذ بعض اللفظ أو بعض المعنى، سواء أكان ذلك لمعاصر أو قديم، ونقله الصنعاني بتمامه.

أما العلويّ فعرفها بقوله: «هي أدعاء اللفظ والمعنى من غير أن يفكر الشاعر أو يتعنى، فما دمّ شاعرٌ في السرقات بأقبح منها». وأضاف: «هي أقبح وجوه السرقات وأشنعها وأدناها منزلة وأوضعها».

الإغراب

الإغراب هو الاستغراب، وقد تقدّم البحث فيه؛ وذلك بأن يأتي المتكلم بمعنى غريب نادر لم يسمع بمثله أو سمع وهو قليل الاستعمال. وسماه قوم «النوادر».

وكذلك جرمانوس فرحات سماه «النوادر» وعرفه بقوله: «هو أن يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلته في الكلام، إلا أنه لم يسمع بمثله». وهذا من مخترعات قدامة بن جعفر، إلا أن الجمهور على خلافه في ذلك؛ لأنهم يزعمون أن النادر لا يكون إلا إذا لم يسمع بمثله، والأول أولى ويسمى الإغراب والطرفة. وبهذه الكنايات يقوى مذهب قدامة من قبل أنهم يقولون: ورد غريب وطريف، لا لأنه لم يوجد مثله في الزمان، بل لأنه وجد في غير أوانه. وعرفه أسامة بن منقذ فقال: هو أن يكون المعنى ممّا لم يسبق إليه على جهة الاستحسان، قال: فيقال: طريف وغريب إذا كان فرداً قليلاً، فإذا كثّر لم يسمّ بذلك. ومنه قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي: [الكامل]

إفدام عمرو في سماحة حاتم في حلم أحنف في ذكاء إياس
لا تنكروا ضربي له من دونه مثلاً شروداً في العنلا والباس
فاله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة والنبراس

أغراض التشبيه

راجع التشبيه.

أغراض الخبر البلاغية

أغراض الخبر البلاغية نوعان: فائدة الخبر، ولازم الخبر، وهذان الغرضان يحملان في الوقت نفسه معاني شتى قد يكون منها إظهار الضعف، أو الاسترحام والاستعطاف، أو التحسر، أو المدح، أو الفخر، أو غير ذلك.

فائدة الخبر يكون إذا كان الإنسان جاهلاً بالخبر، فإن قصدك إفادته بمضمون ما تقول

وتُخبر، مثلاً لو قلت له: « لقد أُصدِرَ مجلس الوزراء مرسومًا بمضاعفة رواتب الموظفين » ولم يكن يعرف ذلك، فأنت تفيده خبراً جديداً، وهذا ما سَمَّاهُ البُلغَاءُ « فائدة الخبر » أما إذا كان متحدّثه عالماً بمضمون حديثك، فأنت لا تفيده جديداً وإنما غايتك أن تعرفه أنك عالم بالخبر، من ذلك قول أبي الطيّب المتنبي لسيف الدولة: [الطويل]

وَقَفْتَ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌّ لِوَأَقِفِ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ
سيف الدولة يعرف أنه كان واقفاً في مستنقع الموت مثبِتاً رجله، ويعرف أن أعداءه الأبطال كانوا يهربون من أمامه مجروحين مهزومين، سيف الدولة يعرف كل هذا، وليس يخبره الشاعِر بـخبر جديد، وإنما يُعيدُ على مسامعه قصة حربٍ مظفّرة كتبها بسيفه ويديه؛ وهذا ما يُسمّى « لازم الفائدة ».

فالمقياس الدقيق هو أن الخبر إذا أُلقي إلى من يجهل مضمونه سَمِيَ « فائدة الخبر »، وإذا أُلقي إلى من يعلم مضمونه دُعِيَ « لازم الفائدة »، ولكلِّ مقام ومكان.

الإغراق

الإغراق من فعل أغرق، وأغرق في الشيء: جاوز الحد، وأصله من نزع السهم. والإغراق دون الغلو وفوق المبالغة، وقد سَمَّاهُ ثعلب « الإفراط في الإغراق » ولم يعرفه، كقول امرئ القيس: [الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وكذلك سَمَّاهُ ابن المعتز « الإفراط في الصفة » فممن ملّح في هذا المعنى إبراهيم بن العباس الصولي في قوله: [المديد]

يَا أَخَا لَمْ أَرِ فِي النَّاسِ حَيْلًا مِثْلَهُ أُسْرَعَ هَجْرًا وَوَصَلَا

وكذلك سَمَّاهُ الرّازي « الإغراق في الصفة »، وهذا من مخترعات الروطاط. وتحدّث العسكري عن « الإغراق » في باب الغلو فقال: الغلو تجاوز حدّ المعنى والارتفاع فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها. كقول الله تعالى: ﴿ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ﴾^(١). ومنه قول الشاعِر:

[الكامل]

يَتَقَارَضُونَ إِذَا التَّقَوَّا فِي مَوْطِنٍ نَظْرًا يُزِيلُ مَوَاطِيءَ الْأَقْدَامِ

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٠).

وقد عرّفه الحاتمي بقوله: وجدت العلماء بالشعر يعيئون على أبيات الإغراق، ويختلفون في استهجانها واستحسانها، ويعجب بعض منهم بها، وذلك على حسب ما يوافق طباعه واختياره، ويرون أنها من إبداع الشاعر الذي يوجب الفضيلة له، ويقولون: إن أحسن الشعر أكذبه، وإن الغلو إنما يراد به المبالغة. ومنه قول الشاعر: [الطويل]

إِذَا زَالَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ لِالْأَمِّ

وعرّف ابن رشيق الإغراق بقوله: وأحسن الإغراق ما نطق فيه الشاعر أو المتكلم بكاذ أو ما شاكلها، نحو كأن، ولو، ولولا، وما أشبه ذلك مما لم يناسب أبيات أبي الطيب: [السريع]

ذُبْتُ مِنَ الشُّوقِ فَلَوَّزَجَ بِي فِي مُقَلَّةِ النَّائِمِ لَمْ يَنْتَبِهْ
وَكَانَ لِي فِيمَا مَضَى خَاتَمٌ فَالآنَ لَوْ شِئْتُ تَمَنَّيْتُ بِهِ

وأضاف ابن رشيق وقال: « إن من أسمائه: الإغراق والإفراط وربط بين الغلو والإغراق في المعنى. وكذلك فرق ابن أبي الإصبع المصري بين الإغراق والغلو فقال: « وقد رأيت من لا يفرق بين الغلو والإغراق ويجعل التسميتين لباب واحد. وعندني أن البابين مختلفان كاختلاف اسميهما، إلا أن الإغراق أصله في النزاع وأصل الغلو بعد الرمية. »

وفرع ابن مالك في « المصباح » الإغراق إلى قسمين؛ وأحسنهما وأدخلهما في القبول ما اقترن به ما يقربه من حد الصحة ك « قد » و « كاد » و « لو » و « لولا » و « حرف التشبيه ».

ومعظم علماء البلاغة فضلوا مصطلح « الإغراق » وقد قال ابن منقذ عنه: « هو أن يبالغ في الشيء بلفظه ومعناه » وقال الحلبي: « وهو فوق المبالغة ودون الغلو »، وقال عن الغلو: « ومنهم من يجعله هو والإغراق شيئاً واحداً ». ومثله النويري.

وضم ابن الأثير الإغراق والغلو والمبالغة في باب واحد، وقال: « هو ثلاث تسميات متقاربة وردت في باب واحد لقرب بعضها من بعض » وقال في الإغراق: « هو الزيادة في المبالغة حتى يخرجها عن حدّها »، وفي الغلو: « هو زيادة في الخروج عن الحد » وفي المبالغة: « بلوغ القصد في المعنى من غير تجاوز في الحد ». ومثل بقول ابن المعتز في الإغراق: [الطويل]

صَبِينَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطَنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٍ وَأَرْجُلُ

والإغراقُ في تعريف العلويّ هو أحد أنواع المبالغة، وقد قال عنه إنه ما كان ممكن الوقوع لكنه ممتنع وقوعه في العادة، كقول المتنبّي: [البسيط]

كفى بجسيمي نُحولاً أنني رجلٌ لولا مُحَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرِنِي
وقد جمع القزويني المبالغة في التبليغ والإغراق والغلو « لأن المدعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ، كقول الشاعر ابن نباتة السعديّ: [البسيط]

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أَوْمَلُهُ تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيَا بِلَا أَمَلِ

أما الحمويّ فقد جعل الإغراق فوق المبالغة ودون الغلو، وقال عنه: « هو في الاصطلاح إفراط وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة ». أما المدنيّ فعرف الإغراق بقوله: « هو أن تدعي لشيءٍ وصفاً بالغاً حدّ الإمكان عقلاً والاستحالة عادة ». ومثّل بقول بشر بن بُرد: [السريع]

فِي حِلَّتِي جِسْمٌ فَتَى نَاجِلٍ لَوْ هَبَّتِ السَّرِيحُ بِهِ طَاحَنَا

اِفْتِتَاحَاتُ الْكَلَامِ

اِفْتِتَاحَاتُ الْكَلَامِ هِيَ مِنْ اخْتِرَاعَاتِ التَّنْوِيحِ الَّذِي قَالَ: « وَأَمَّا اِفْتِتَاحَاتُ الْكَلَامِ وَخَوَاتِمُهُ فَيَنْبَغِي لِمَنْ نَظَّمَ شِعْراً أَوْ أَلَّفَ خُطْبَةً أَوْ كَتَبَ كِتَاباً أَنْ يَفْتِتِحَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَقْصُودِهِ مِنْهُ وَيَخْتِمُهُ بِمَا يَشْعُرُ بِانْقِضَائِهِ، وَأَنْ يَقْصِدَ مَا يَرُوقُ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي لِاسْتِمَالَةِ سَامِعِيهِ إِلَيْهِ ».

وقد سمّاه أبو هلال العسكريّ « المبادي » وقال: « قال بعض الكُتّاب: أحسنوا معاشر الكُتّاب الابتداءات فإنهنّ دلائل البيان. وقالوا: ينبغي للشاعر أن يحترز في أشعاره ومفتتح أقواله ممّا يتطير منه... كقول البحريّ: [الطويل]

لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَطَاوَلَ آخِرُهُ وَوَشِكَ نَوَى حَيٍّ تُزَمُّ أَبَاعِرُهُ

فقال أبو سعيد: بل الويل والحرب لك! فغيّره وجعله: له الويل؛ وهو رديء.

أما ابن رشيقي فقد جمع المقاطع والمطالع في باب واحد. وعرف المطالع بقوله: « والمطالع أوائل الأبيات ». وروى الجاحظ أن شبيب بن شيبه كان يقول: الناس موكلون

بتفضيل جودة الابتداء وبمدح صاحبه، وأنا موكل بتفضيل جودة المقطع ومدح صاحبه،
كقول امرئ القيس: [الطويل]

قَفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلِ بَسِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ
وهو عند علماء البلاغة أفضل ابتداء صنعه شاعر، لأنه وقف واستوقف وبكى واستبكي
وذكر الحبيب والمنزل في مصراع واحد. وكقول النابغة: [الطويل]

كَلَيْلِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

الافْتِنَانُ

الافْتِنَانُ مِنْ فَنَنْ، وَيَفْتِنُ الرَّجُلُ الْكَلَامَ أَيِ يَشْتَقُّ فِي فَنٍّ بَعْدَ فَنٍّ، وَرَجُلٌ مُفَنٌّ: يَأْتِي
بالعجائب.

والافْتِنَانُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاغَةِ الَّتِي اسْتَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ وَقَالَ عَنْهُ: أَنْ
يَفْتِنَ الْمُتَكَلِّمُ فَيَأْتِي بِغَنَيْنِ مُتَفَاوِتَيْنِ مِنْ فَنُونِ الْكَلَامِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَوْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلَ
النَّسِيبِ، وَالْحِمَاسَةِ، وَالْهَجَاءِ، وَالْهِنَاءِ، وَالْعِزَاءِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا
وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾^(١) فقد جمعت هذه اللفظات التي هي بعض آية الوعد والوعيد
والتبشير والتحذير. ومنه قول عبد الله بن طاهر بن الحسين: [الوافر]

أَحْبَبُكَ يَا ظَلُومٌ وَأَنْتَ عِنْدِي مَكَانَ الرُّوحِ مِنْ جَسَدِ الْجَبَانَ
وَلَوْ أَنِّي أَقُولُ مَكَانَ رُوحِي خَشِيتُ عَلَيْكَ بَادِرَةَ الطَّعَانَ

وكقول أبي نواس للعباس بن الفضل بن الربيع يعزيه بالرشيده ويهته بالأمين:
[الطويل]

تَعَزَّ أبا الْعَبَّاسِ عَنْ خَيْرِ هَالِكٍ بِأَكْرَمِ حَيٍّ كَانَ أَوْ هُوَ كَائِنُ
حَوَادِثُ أَيَّامٍ تَدُورُ صُرُوفُهَا لَهْنٌ مَسَاوِي مَرَّةً وَمَحَاسِنُ
وَفِي الْحَيِّ بِالْمَيْتِ الَّذِي غُيِّبَ الثَّرَى فَلَا أَنْتَ مَغْبُوتٌ وَلَا الْمَوْتُ غَابِنُ

ولم يخرج المحدثون كالحلي، والنويزي، والسبكي، والحموي، والنابلسي،
والسيوطي، والمدني، وجرمانوس فرحات، عن هذه الدلالة والأمثلة، وإن زاد المدني أمثلة

(١) سورة مريم، آية رقم (٧٢).

أخرى، من ذلك قول عترة الذي ذكر النسيب والحماسة في قوله: [الكامل]

إِنْ تُعْذِفِي دُونِي الْقِنَاعَ فَإِنِّي طَبُّ بِأَخَذِ الْفَارِسِ الْمُسْتَلِيمِ

فأول البيت نسيب وآخره حماسة. ومن قول النابلسي في بديعته البيت الذي جمع فيه بين المدح للمسلمين في جيرة سيد المرسلين، وبين تعزية الكفار بسوء المنقلب في دار القرار: [البيسط]

طُوبَى لَكُمْ مَعَشَرَ الْإِسْلَامِ فِيهِ وَيَا خُسْرَانَ مَنْ كَفَرُوا يَا طُولَ حُزْنِهِمْ

الإفراط

الإفراط مَنْ أَفْرَطَ فِي الْأَمْرِ: أَسْرَفَ وَتَقَدَّمَ، والإفراط: إعجاب الشيء في الأمر، أو الزيادة على ما أمرت. عرفه ابن المعتز بقوله: «ومنها الإفراط في الصفة». فممن ملح في هذا المعنى إبراهيم بن العباس الصولي في قوله: [المديد]

يَا أَخَا لَمْ أَر فِي النَّاسِ خِيلاً مِثْلَهُ أَسْرَعَ هَجْراً وَوَصْلاً
كُنْتُ لِي فِي صَدْرِ يَوْمِي صَدِيقاً فَعَلَى عَهْدِكَ أُمْسَيْتَ أَمْ لَا

أما قدامة بن جعفر فقد سماها «المبالغة» وأكثر الناس على تسمية قدامة، لأنها أخف وأعرف. وعرفها العسكري بقوله: «أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أذنى منازل وأقرب مراتبه. ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾^(١) وَسَارَ عَلَى خَطَاهُ يَحِيْنِي بِنِ حَمِزَةِ الْعُلُوِي. أما الغلو فعند ابن رشيقي في «العمدة» والقزويني والنابلسي وابن حجة الحموي والتنوخني وابن قيم الجوزية وابن الأثير الحلبي على ما ذكره ابن الأثير الجزري.

وقد عاب ابن أبي الإصبع على من جعل المبالغة مكان الإفراط بقوله: «فعائب الكلام الحسن بترك المبالغة فقط مخطيء، وعائب المبالغة على الإطلاق غير مُصِيب، وخير الأمور أوساطها».

ويرى ابن رشيقي أن الخلاف ليس في المبالغة، وإنما هو في الغلو؛ لأن المبالغة

(١) سورة الحج، آية رقم (٢).

لويطلت كلها وعييت لبطل التشبيه وعييت الاستعارة وغيرها من محاسن الكلام، وأفضل المبالغة التقصي، وهو ببلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشيء.»

والإفراط في رأي ابن الأثير الجزري قوله: «وأما الإفراط فقد ذمه قوم من أهل هذه الصناعة وحمده آخرون، والمذهب عندي استعماله فإن أحسن الشعر أكذبه بل أصدقه أكذبه؛ ولكنه تتفاوت درجاته، فمنه المستحسن الذي عليه مدار الاستعمال.» ومما ورد في الشعر قول عنترة: [الكامل]

وَأَنَا الْمَنِئِيَّةُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا وَالطَّعْنُ مَتَى سَابِقَ الْأَجَالِ

إلا أن أسامة بن منقذ سماه «التفريط» فعرفه بقوله: «أن يقدم الشاعر على شيء فيأتي بدونه فيكون تفريطاً منه، إذ لم يكمل اللفظ، أو يبالغ في المعنى، وهو باب واسع عليه يعتمد النقاد من الشعراء.» ومثله بقول حسان بن ثابت: [الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطِرْنَ مِنْ شِدَّةِ دَمَا

فقوله «الجففات» من التفريط، لأنها دون العشرة، وهو يقدر أن يقول لدينا الجفان، لأن العدد الأقل لا يفخر به.

وعرف الجاحظ الإفراط في الصفة، وقال: «وإذ قد ذكرنا شيئاً من الشعر في صفة الضرب والطعن فقد ينبغي أن نذكر بعض ما يشاكل هذا الباب من إسراف من أسرف واقتصاد من اقتصد، فأما من أفرط فقول مهلهل: [الوافر]

فَلَوْلَا الرِّيحُ أَسْمَعُ مَنْ بِحِجْرٍ صَلِيلَ البَيْضِ تُقْرَعُ بِالسُّدُورِ

وهذا مما ذكره قدامة، وأدخله في المبالغة بنوع المعاني. وقال: «أن يذكر الشاعر حالاً من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ في ما قصد. وذلك مثل قول عمير بن الأيهم التغلبي: [الوافر]

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِيْنَا وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ سَارَا

فإكرامهم للجار ما كان فيهم من الأخلاق الحميدة الجميلة، وإتباعهم الكرامة حيث كان من المبالغة في الإكرام.» وقد استحسن المبالغة والإفراط في الاستعارة ابن قتيبة

حيث قال: «وكان بعض أهل اللغة يأخذ على الشعراء أشياء من هذا الفن وينسبها فيه إلى الإفراط وتجاوز المقدار، وما أرى ذلك إلا جائزاً حسناً». ولَمَحَ المبرِّد في «الكامل» إلى الإفراط في قول الشاعر: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بَعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُوْدَهَا

وقال: «إن هذا متجاوز، وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ونبه فيه بفظيته على ما يخفى عن غيره وساقه برصف قوي واختصار قريب». وتحدث الجرجاني عن الإفراط فقال: «فأما الإفراط فمذهب عام في المحدثين، وموجود كثير في الأوائل، والناس فيه مختلفون، فمستحسن قابل ومُستقبح راد، وله رسوم من وقف الشاعر عندها ولم يتجاوز الوصف حدّها جمع بين القصد والاستيفاء وسلم من النقص والاعتداء، فإذا تجاوزها اتسعت له الغاية وأدته الحال إلى الإحالة، وإنما الإحالة نتيجة الإفراط وشعبة من الإغراق، والباب واحد، ولكن له درج ومراتب». ومن المتقدمين قال أحدهم: [الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بَعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُوْدَهَا

وقد وضع ابن الزمكاني فصلاً لفن سَمَاهُ «الإفراط والنزول» وقال: «إن هذا الغرض لا يوصف قاصده بالكذب، إذ كان غرضه معلوماً وكان منجوزاً في مقاله غير قاصد إلى البت به والقطع بمقتضاه» ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ بَاصِرٍ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (١). وحدّ القرطاجني الإفراط بقوله: «هو أن يغلو في الصفة فيخرج بها عن حدّ الإمكان إلى الامتناع والاستحالة».

وعرّف النويري الإفراط بقوله: «إن المبالغة تُسمى التبليغ والإفراط في الصفة». وتبعه في هذا التعريف الحلبي، ومثله بقول أبي نواس: [الكامل]

وَأَخَفَتَ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى أَنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّسُفُ الَّتِي لَمْ تُخَلِّقِ

الإفراط في الاستعارة

عرّف الإفراط في الاستعارة بعض المتعقّبين بقوله: إنّما يستحسنون الاستعارة القريبة، وعلى ذلك مضى جلة العلماء، وبه أتت النصوص عنهم، وإذا استعير للشئ

(١) سورة النحل، آية رقم (٧٧).

ما يقرب منه ويليقُ به كان أولى ممَّا ليس منه في شيء، ولو كان البعيد أحسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبي نُوَاسٍ: [مجزوء الرمل]

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فأيُّ شيءٍ أبعَدُ استعارة من صوت المال؟ فكيف حتى يُحَّ من الشُّكوى والصَّياح مع ما أنَّ له صوتاً حين يوزن أو يوضع؟ ولم يردَه أبو نُوَاسٍ فيما أقدَّر، لأنَّ معناه لا يتركب على لفظه إلا بعيداً. وكذلك قول بشر بن بُرْدٍ: [الطويل]

وَجَدْتُ رِقَابَ الْوَصْلِ أَسْيَافُ هَجْرَهَا وَقَدْتُ لِرَجْلِ الْبَيْنِ نَعْلَيْنِ مِنْ خَدِّي
فما أهجَن « رجل البين » وأقبح استعارتها ولو كانت الفصاحة بأسرها فيها! وكذلك « رقاب الوصل ». ومثل ابن المعتز، وهو أنقد النقَّاد، إذ قال: [الخفيف]

كُلُّ وَقْتٍ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ

فهذا أزدأ من كل رديء وأمقت من كل مقيت. وهذا هو الخروج عن حد الاستعمال والعادة. وكان أبو تمام قد اتهم بذلك، لأنَّه خرج على عمود الشعر في الاستعارة على حد ما قاله الأديبي: « إنَّ للاستعارة حدًّا تصلح فيه إذا جاوزته فسدت وقبحت ». وهذا كقول أبي تمام: [المنسرح]

يَا ذَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضَجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرَقِكَ
ومن إفراط المتنبِّي في الاستعارة قوله: [البسيط]

مَسْرَةٌ فِي قُلُوبِ الطَّيِّبِ مَفْرُقُهَا وَحَسْرَةٌ فِي قُلُوبِ الْبَيْضِ وَالْيَلْبِ

وقوله البيض جمع بيضة وهي الخوذة من حديد، واليلب: واحدها يلبة، كانت تتخذ من جلود الإبل كالبيض.

ونخلص إلى أنَّ هذا الفن غير مستبعد على الشاعر في ديوانه إذا ورد على وجه الإضافة، لبعده ما بين المضاف والمُضاف إليه.

الإفراغ

راجع السُّبُك، والطلاوة.

الاقْتِيَّاسُ

الاقْتِيَّاسُ من قَبَسَ وَأَقْبَسَ بمعنى أَعْطَى، وَأَقْبَسْتُ منه علماً، أَي: اسْتَفْدَيْتَهُ. عُرِفَ هذا الفَنُّ قديماً بالاستِيفَادَةَ منذ عهدِ بعيدٍ، وكانوا يُطلقون عليه اسم « الخُطْبَةِ » والخُطْبَةُ التي لا تَوْشَحُ بالقرآن الكريم تُسَمَّى « بتراء » قال عمران: « مررتُ ببعض المجالس فسمعتُ رجلاً يقول لبعضهم: هذا الفتى أَخْطَبُ العرب لَوْ كان في خطبته شيءٌ من القرآن ».

والاقْتِيَّاسُ عَرَفَهُ الرَّازِي بقوله: « هو أن تُدرجَ كلمة من القرآن أو آية منه في الكلام تزبيناً لِنظامه وتضخيماً لسانه، كقول الإمام أبي منصور عبد القاهر التَّمِيمِي البغدادي: [الرجز]

أُبَشِّرُ بِقَوْلِ اللَّهِ فِي آيَاتِهِ إِنَّ يَنْتَهُوا يَغْفِرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ

ولمثل هذا الاقْتِيَّاسُ في شعره فائدة جلييلة القدر. « أما الحلبي فقد عَرَفَهُ فقال: هو أن يُضَمَّنَ الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث ولا يَنْبَغُ عليه للعلم به. ومنه قول الشاعر مضمناً بعض الألفاظ القرآنية في قوله: [المتقارب]

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ

وعَرَفَهُ النَّابِلَسِي بقوله: « هو إتيان المتكلم في كلامه المنظوم أو المثور بشيء من ألفاظ القرآن أو الحديث من غير تغيير كثير، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث، وذلك على ثلاثة أقسام: اقْتِيَّاسٌ مقبول، واقْتِيَّاسٌ مُباح، واقْتِيَّاسٌ مردود غير مقبول.

ومن الأول قوله في بديعته: [البيسط]

وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْـؤُا لِي مَنْ يَشَاءُ قَدَعَهُمْ فِي ضَلَالِهِمْ

ومن الثاني قول ابن عفيف التلمساني: [مجزوء الرجز]

وَطَرَفَةُ السَّاحِرِ أَنْ شَكَّكُمْ فِي أَمْرِهِ
يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ

ومن الثالث قول الصفي الحلبي: [البيسط]

هَذَا عَصَايَ الَّتِي فِيهَا مَارِبٌ لِي وَقَدْ أَهْشُ بِهَا طَوْرًا عَلَى غَنَمِي

وقد غير الآية بالزيادة حتى انتظمت في هذا السلك؛ والاقْتِباسُ إنما يكون بتغيير قليل يسير لا زيادة معه ولا نقص». وَسَمَّاهُ ابن قِيمَ الجوزِيَّةَ «التَّضْمِينِ»: «وهو أن يأخذ المتكلم كلاماً من كلام غيره يُدرِجُهُ في لفظه لتأكيد المعنى الذي أتى به، فإن كان كلاماً كثيراً أو بيتاً من الشعر فهو تضمين، وإن كان كلاماً قليلاً أو نصف بيت فهو إيداع». وقد سَمَّاهُ التَّضْمِينِ كذلك أسامة بن منقذ وابن المعتز، وهو أن يَتَضَمَّنَ البيت كلماتٍ من بيت آخر؛ كقول عنترة العسبي: [الكامل]

إِذْ يَتَّقُونَ بِيَ الْأَسِنَّةِ لَمْ أَخْمِ عَنْهَا وَلَكِنِّي تَضَائِقَ مَقْدَمِي

ضَمَّنَهُ مسلم بن الوليد فقال: [الكامل]

وَلَقَدْ سَمَّا لِلْخُرْمِيِّ فَلَمْ يَقُلْ يَوْمَ الْوَعَى: إِنِّي تَضَائِقَ مَقْدَمِي

وعرّفه ابن حجة الحموي بقوله: «الاقْتِباسُ هو أن يَضْمَنَ المتكلم كلامه كلمة من آية أو آية من آيات كتاب الله خاصة، هذا هو الإجماع». ومنه قوله في بديعته: [البسيط]

وَقُلْتُ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا قَدْ نِلْتُ كَيْ يَلْحَظُونِي بِأَقْتِباسِهِمْ

فقوله: «يا ليت قومي يعلمون» اقتباس من القرآن الكريم. وعرّفه أيضاً جرمانوس فرحات بقوله: «هو أن يَضْمَنَ المتكلم كلامه إما آية من الكتاب العزيز، وإما حديثاً، وإما قاعدة علم من العلوم». كقوله مضمناً «علم النحو»: [الكامل]

شَوْقِي أُمَامِي كَوْنُهُ لِي فَاعِلاً وَالخَطُّ مَفْعُولاً يَسِيرٌ وَرَائِي وَالصَّبْرُ مُنْخَفِضُ الْجَنَابِ لِأَنَّهُ أَضْحَى مُضَافاً فِي مَحَلِّ حِمَائِي

فقد ضَمَّنَ جرمانوس فرحات شعره جرّ المضاف وتقدم الفاعل قبل المفعول به. وعرّفه القزويني بما عرّفه الحلبي والنويري، وأضاف قائلاً: لا على أنه منه، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (١).

الاقْتِدَارُ

الاقْتِدَارُ: من قَدَرَ واقتَدَرَ فهو قَادِرٌ، والاقْتِدَارُ على الشيء: القُدرةُ عليه. والاقْتِدَارُ من الأنواع البديعية التي اخترعها ابن أبي الإصبع المصري، وسَمَّاهُ «التَّصْرُفَ» وعرّفه

(١) سورة النحل، آية رقم (٧٧).

بقوله: « هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض، فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة، وطوراً يبرزه في صورة الإرداف، وأونة يخرجها مخرج الإيجاز، وحيناً يأتي به في ألفاظ الحقيقة ».

ومنه قول امرئ القيس يصف الليل: [الطويل]

وَلَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّ كَلٍ

فقد بين المعنى في لفظ الاستعارة، ثم تصرف فيه فأتى به بلفظ الإيجاز فقال:

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَمَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِئَذْبَلِ

ثم تصرف فيه فأخرجه بلفظ الإرداف فقال:

كَأَنَّ الثَّرِيًّا عُلِقَتْ فِي مَصَافِيهَا بِأَمْرَاسٍ كَتَّانٍ إِلَى صُمِّ جَنْدَلِ

ثم تصرف فيه فعبر عنه بلفظ الحقيقة فقال:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصَبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

ثم أضاف المصري قائلًا: « ولا شبهة في هذا، إنما يأتي من قوة الشاعر وقدرته؛ ولذلك أتت قصص القرآن الكريم في صور شتى من البلاغة ما بين الإيجاز والإطناب واختلاف معاني الألفاظ » ثم حدّا السيوطي حدوا ابن أبي الإصبع المصري ونهج طريقه في ظهور هذا الفن ودراسته، وسمّاه « الاقتدار ».

الاقْتِسَامُ

الاقْتِسَامُ من اِقْتَسَمَ إِذَا حَلَفَ، وَتَقَاسَمَ الْقَوْمُ: تَحَالَفُوا. وقد عرفه العلوي بقوله: هو عبارة عن أن يحلف على شيء بما فيه فخر، أو مدح، أو تعظيم، أو زهو، أو تغزل، أو غير ذلك مما يكون فيه رشاقة في الكلام وتحسين له؛ ولنذكر من ذلك ما هو الأكثر، وهو أمور خمسة:

أولها: الامْتِنَانُ وَالْفَخْرُ، كقوله تعالى في الامْتِنَانِ: ﴿ قَرَّبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (١) فامتّن الله تعالى وأكد امتنانه بما قرره من القسم. وأمّا

(١) سورة الذّاريات، آية رقم (٢٣).

الافتخار فكقول الأشر النحوي: [الكامل]

بَقِيْتُ وَفَرِي وَأَنْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى
إِنْ لَمْ أَشَنَّ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً
وَلَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسٍ
لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نَهَابِ نُفُوسٍ

فضمن هذا القسم على الوعيد ما فيه افتخار من الجود والشرف والسؤدد والشجاعة واليسالة، وهذا الرجل كان من أمراء أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه.

وثانيها: المدح والثناء، كقول الشاعر: [الكامل]

آثَارُ جُودِكَ فِي الْقُلُوبِ تُؤَسِّرُ وَجَمِيلُ بَشْرِكَ بِالنَّجَاحِ يُبَشِّرُ

ففي قوله هذا مدح وثناء على الممدوح بما هو أهله.

وثالثها: تعظيم القدر، كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (١) هنا أقسم الله تعالى بحياة الرسول تعظيماً لقدره ورفعاً لحاله.

ورابعها: ما يكون على جهة التغزل، ومثاله ما قاله: [الطويل]

جَنَى وَتَجَنَّى وَالْفُؤَادُ يُطِيعُهُ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي كَعَيْشِي وَمَسْمَعِي
فَلَا ذَاقَ مِنْ يَجْنِي عَلَيَّ كَمَا يَجْنِي
فَلَا نَظَرْتُ عَيْنِي وَلَا سَمِعْتُ أُذُنِي

فقوله: «فإن لم يكن عندي كعيشي» فيه دلالة على القسم، وهو متضمن له على جهة التغزل والإعجاب، كأنه قال: فوالله إنه عندي بمنزلة سمعي، وإن لم أكن صادقاً فيما قلت فأعمى الله عيني وأصم سمعي.

وخامسها: أن يكون وارداً على جهة الزهو والطرب، كقول الشاعر: [الطويل]

حَلَفْتُ بِمَنْ سَوَى السَّمَاءِ وَشَادَهَا
وَمَنْ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ

فهذا البيت المعنى فيه وارد على سبيل القسم على وجه الإعظام في المديح. أما التبريزي فسماه «القسم» وعرفه البغدادي بقوله: «هو أن يقسم الشاعر أو يحلف غيره بأقسام تتعلق بغرضه المقصود معتمداً بذلك الإبداع فيما ينظم». ومنه قول أبي علي البصير معرضاً بعلي بن الجهم: [الكامل]

أَكْذَبْتُ أَحْسَنَ مَا يَظُنُّ مُؤَمِّلِي
وَهَدَمْتُ مَا شَادَتْهُ لِي أُسْلَافِي

(١) سورة الحجر، آية رقم (٧٢).

أما المصري فتعريفه شبيه بتعريف البغدادي، قائلاً: « هو أن يريد الشاعر الحلفَ على شيء، فيحلف بما يكون له مدحاً وما يكسبه فخراً، أو ما يكون هجاءً لغيره، أو وعيداً له، أو جاريةً مجرى التَّعْزُلِ والترُّقِّقِ، أو خارجاً مخرج الموعظة والزُّهد ». ووافق هذا التعريف تعريف ابن مالك، والحلي، والنُّورِيِّ، وابن الأثير الحلبي، والسُّيوطي. وعرفه السُّبكي بقوله: « هو الحلفُ على المراد بما يكون فيه تعظيم المقسم أو غير ذلك بما يناسبه ». غير أن الزُّركشي عرفه تعريفاً نحوياً فقال: « هو عند النُّحويين جملة يؤكَّد بها الخبر. إلاَّ أنه بعيد عن التعريف البلاغي. إلاَّ أن تعريف ابن حجة متباين عما سبق بقوله: « القسم أيضاً حكاية حال واقعة، وليس تحته كبير أمر، ولكن تقرر أن الشروع في المعارضة ملزم ». وعرفه قائلاً: « هو أن يقصد الشاعر الحلفَ على شيء فيحلف بما يكون له مدحاً وما يكسبه فخراً وما يكون هجاءً لغيره ». وينقد قول ابن حجة ويَعاب عليه أن يَعْتَبَرُ أن القَسَمَ حكاية حال واقعة، إذ إنَّ القَسَمَ من أنواع الإنشاء بينما حكاية الحال من نوع الإخبار. فهذا الفن انفرد بتسميته العلوي، بينما تردَّد عند سائر علماء البلاغة باسم « القَسَم » ومنهم جرمانوس فرحات أشار إليه في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » والنابلسي في كتابه « نفحات الأزهار على نسَمات الأسحار ».

الاقتصاد

الاقتصاد من القصد، خلاف الإفراط، واقتصد فلان في أمره: استقام. والاقتصاد عرفه ابن الأثير الجزري في « المثل السائر » فقال: « أن يكون المعنى المضمَر في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه في منزلته ». وحذا حذوه كلُّ من التَّوخي، وابن الأثير الحلبي، وابن قيم الجوزية. أمَّا أسامة بن منقذ فلم يذكره. بينما يحيى بن حمزة العلوي عرفه بقوله: « ومعناه أن يكون المعنى المندرج تحت عبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه مساوياً له من غير زيادة فيكون إفراطاً، ولا نقصان فيكون تفريطاً، ومثاله قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (١). والقرآن وارد على هذه الطريقة، طريقة الاعتدال والتوسط في المدح. ومنه السنة النبوية، فمن ذلك قوله ﷺ: « أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُوْطَّوُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ. أَلَا أُخْبِرُكُمْ

(١) سورة المؤمنون، الآيات (١ - ٤).

بَأْبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ الثَّرَاوُونَ الْمُتَفَهِّقُونَ» فانظر إلى حبه فما أعدله، وإلى بُغْضِهِ مَا أَقْوَمَهُ، فأعطى المحب ما يليق به وأعطى المبعض ما يستحقه من غير إفراط في الجانبين ولا تفريط في حقهما. ومنه قول البحرني: [الكامل]

وَلَوْ أَنَّ مُشْتَاقًا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا فِي وَسْعِهِ لَسَعَى إِلَيْكَ الْمُنْبِرُ

ففي هذا البيت مدح مقتصد ليس فيه إسراف ولا تقتير ولا ركب صاحبه إفراطاً ولا تفريطاً.

الِاقْتِصَاصُ

الِاقْتِصَاصُ من فعل قَصَّ، ويُقال: خرج فلان قصصاً في أثر فلان وَفَصَّوذلك إذا اقْتَصَّ أثره. وقد عرّفه ابن فارس في كتابه «الصاحبي» بقوله: «هو أن يكون كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى أو في السورة معها، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) ومعنى الآية: آتيناها الثناء الحسن في كل أهل الأديان، ولهم في الآخرة درجات العلى، وقوله: «والآخرة» دار الثواب، لا عمل فيها، فهذا مقتص من قوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾^(٢). أما الزركشي فقد نقل تعريف ابن فارس في كتابه «الإتقان» وأشار كذلك إلى الأمثلة عنده وكذلك فعل السيوطي، بينما سمّاه العسكري «الاقْتِصَاصُ» بمعنى سوق القصة، وعرّفه بقوله: «وإذا دعت الضرورة إلى سوق خبر واقتصاص كلام، فتحتاج إلى أن تتوخى فيه الصدق وتتحرى الحق، فإن الكلام حينئذ يملكك ويحوجك إلى اتباعه والأنقياد له».

وعرّفه المصري بقوله: «هو أن يقتصر المتكلم قصة بحيث لا يغادر منها شيئاً في ألفاظ موجزة جداً بحيث لو اقتصها غيره مما لم يكن في مثل طبقته من البلاغة أتى بها في أكثر من تلك الألفاظ». وأكثر قصص الكتاب العزيز من هذا القبيل، كقصة موسى - عليه السلام - في طه، فإن معانيها بالفاظ حقيقية تامة غير محذوفة، وهي مستوعبة في تلك الألفاظ. ومنه قول النابغة في اقتصاصه قصة الزرقاء للنعمان: [البيسط]

فَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامِ شِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمْدِ

(٢) سورة طه، آية رقم (٧٥).

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٢٧).

الاقْتِضَابُ

الاقْتِضَابُ من انْقَضَبَ بمعنى: انْقَطَعَ، والاقْتِضَابُ: أَخَذَ القليل من الكثير. وقد عرَّفَ العسكريُّ الاقْتِضَابَ بقوله: «الاقْتِضَابُ أَخَذَ القليل من الكثير، وأصله من قولهم: اقْتَضَبْتَ الغصنَ إذا قَطَعْتَهُ من شَجَرَتِهِ، وفيه معنى السَّرْعَةِ أيضاً.»

وعند بعض البلاغيين الاقْتِضَابُ هو «الاشْتِاقُ» وقد مرَّ فيما تقدَّم. إلا أنَّ البعض الآخر كابن الأثير سمَّاهُ خلاف التَّخْلُصِ، وذلك أنَّ يقطعُ الشاعرُ كلامه الذي فيه ويستأنفُ كلاماً آخر غيره من مدحٍ أو هجاء، ولا يكونُ للثاني علاقة بالأوَّل. وهذا ما تبنَّاهُ العرب والمُخَضَّرُمون فيما بعد. وقد أبدعَ المحدثون في التَّخْلُصِ، وأظهروا منه كلَّ غريبة. وقد عرَّفَه التَّنُوخِيُّ فقال: «وأما الاقْتِضَابُ فالانْتِقَالُ من كلامٍ إلى غيره بكلمةٍ تدلُّ على الانتِقَالِ من غير أن يعلِّقَ بعض الكلام ببعض، وهو غالباً بقولهم: «أما بعد» وقولهم: «وبعد» وبكلماتٍ أخرى غيرهما. وقد سُمِّيَ هذا «فصل الخطاب»، وفصل الخطاب حقيقة هو تخليص المعاني بعضها من بعض والانتيان بكلِّ شيءٍ في موضعه ومع ما يناسبه، ولعلَّه خلاصة علم البيان.»

أما القزوينيُّ فقد عرَّفَه بقوله: «وقد ينتقلُ من الفنِّ الذي شَبَّبَ الكلام به من نسيبٍ أو غيره إلى ما لا يلائمُهُ، ويسمَّى الاقْتِضَابَ، وهو مذهب العرب الأولى ومن يليهم من المُخَضَّرُمين.»

فمن الاقْتِضَابِ قول أبي نُؤاسٍ في قصيدته النونية: [الرمل]

فَأَسْقِنِي كَأْساً عَلَى عَذَلٍ كَرِهْتُ مَسْمُوعَهُ أَذْنِي
من كُمَيْتِ السُّلُونِ صَافِيَةٍ خَيْرَ مَا سَلَسَلْتُ فِي بَدْنِي

وأتبع التَّنُوخِيُّ هذا الفنَّ بـ «فصل الخطاب» فقال: ومن الاقْتِضَابِ ما يقرب من التَّخْلُصِ، كقول القائل بعد حمد الله: «أما بعد»، وقيل: هو «فصل الخطاب» كقوله تعالى: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرًّا مَّثَابٌ ﴾ (١) ومنه قول الكاتب: «هذا باب . . .». وقد سارَ كلُّ من العلويِّ وابن قِيَمِ الجوزيةِ والسُّبُكِيِّ والتَّفْتازانيِّ والحمويِّ والإسفرايينيِّ

(١) سورة ص، آية رقم (٥٥).

والمغربي على منهج التَّنُوخِيِّ. ومن أبدع ما قيل في هذا الباب قول البحرِّي يمدح
الفتح بن خاقان بعد أنْخَسَفَ الجسر به : [الطويل]

مَتَى لَاحَ بَرَقُ أَوْ بَدَا طَلَلُ قَفْرُ جَرَى مُسْتَهْلٌ لَا بَكِيٌّ وَلَا نَزْرُ
فَتَى لَا يَزَالُ الدَّهْرُ بَيْنَ رَبَاعِهِ أَيَادٍ لَهُ بِيضٌ وَأَفْنِيَةٌ خُضْرُ
وفيما هو في التَّشْبُوبِ، إذ تَخَلَّصَ إِلَى المَدِيحِ عَلَى سَبِيلِ الاقْتِصَابِ بقوله :

لَعَمْرُكَ مَا الدُّنْيَا بِنَا قِصَّةَ الجَدِّ إِذَا بَقِيَ الفَتْحُ بِنُ خَاقَانَ وَالْقَطْرُ
نلحظ أَنَّهُ تَخَلَّصَ مِنَ الغَزْلِ إِلَى المَدِيحِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَا. وقد عَرَّفَ السَّجْلَمَاسِيُّ
الاقْتِصَابَ بقوله : « هُوَ اقْتِصَابُ الدَّلَالَةِ » .

الاقْتِطَاعُ

الاقْتِطَاعُ : مِنَ اقْتَطَعَ وَتَقَطَعَ الشَّيْءُ أَي فَصَلَهُ ، وَالاقْتِطَاعُ : هُوَ أَخَذُ قِطْعَةٍ مِنَ الشَّيْءِ .
وقد وضع ابن فارس فَصْلًا سَمَّاهُ « القَبْضُ » بِمعنى القَطْعِ والنُّقْصَانِ ، وَعَرَّفَهُ فَقَالَ : « وَمِنْ
سُنَنِ العَرَبِ القَبْضُ مُحَاذَاةٌ لِلبَسْطِ وَهُوَ النُّقْصَانُ مِنْ عَدَدِ الحُرُوفِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ القَائِلِ :

..... عَرَّثِي الوِشَاحِينَ صَمُوتِ الحَلْخَلِ

أَرَادَ الحَلْخَالَ عَلَى الاقْتِطَاعِ . وَمَا فِي كِتَابِ اللّهِ - عَزَّ وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ - مِنْهُ وَقَدْ عَرَّفَ
السَّبُوطِيُّ الاقْتِطَاعَ ، وَهُوَ فِي اعْتِبَارِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الحَذْفِ عِنْدَهُ ، فَقَالَ : « الحَذْفُ عَلَى أَنْوَاعٍ :
أَحَدُهَا مَا يُسَمَّى بِالاقْتِطَاعِ ، وَهُوَ حَذْفُ بَعْضِ حُرُوفِ الكَلِمَةِ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ :

لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى المُنُونِ بِخَالٍ

قَصْدُ بَلْفِظِهِ « خَالٍ » بِدَلِّ خَالِدٍ . وَقِيلَ هَذَا كَثِيرٌ فِي أَشْعَارِ العَرَبِ

الاقْتِنَاصُ

الاقْتِنَاصُ مِنْ قَنَصَ وَاقْتَنَصَ بِمعنى صَادَ . وَالاقْتِنَاصُ بِمعنى : الاَصْطِیَادُ .

وَذَكَرَ عُلَمَاءُ البَلَاغَةِ كَافَّةً أَنَّ هَذَا الفَنَ يَسْمَى الاقْتِنَاصُ وَمِنْهُمْ ابْنُ فَارِسٍ وَالرُّزْكَشِيُّ
الَّذِي نَقَلَ تَعْرِيفَ ابْنِ فَارِسٍ ، فَقَالَ : « هُوَ أَنْ يَكُونَ كَلَامٌ فِي سُوْرَةٍ مُقْتَصَّصًا مِنْ كَلَامٍ فِي
سُوْرَةٍ أُخْرَى أَوْ فِي السُّوْرَةِ مَعَهَا » .

ونخلص إلى أن هذا الفن عند الجميع ذكر باسم « الأفتصاص » على اعتبار أنه هو « الأفتناص »؛ وقد تقدم ذكر الأفتصاص في موضعه.

الإفحام

الإفحام: من قَحَمَ الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ: رَمَى بِنَفْسِهِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، وَالْإِفْحَامُ: الْإِرْسَالُ فِي عَجَلَةٍ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ السِّيُوطِيُّ بِاسْمِ « الْإِيْجَازِ » فَقَالَ: « وَالَّذِي سَبَقَ الْإِشَارَةَ الَّتِي تَعْنِي دَلَالَةَ اللَّفْظِ الْقَلِيلِ عَلَى الْمَعْنَى الْكَثِيرِ، أَيُّ إِنَّهُ مِنَ الْإِيْجَازِ ». وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْإِفْحَامَ هُوَ إِدْخَالُ شَيْءٍ عَلَى الْكَلَامِ مِمَّا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَلَعَلَّهُ يُرِيدُ شَيْئاً آخَرَ. عَلِماً بِأَنَّ الْبَلَاغِيَّيْنَ لَمْ يَذْكُرُوهُ بِشَيْءٍ.

الأقسام

الأقسام: من قَسَمَ يَقْسِمُ الشَّيْءَ جِزَاءً، وَقَسَمَ الدَّهْرَ الْقَوْمَ: فَرَّقَهُمْ. ذَكَرَ مُصْطَلِحُ الْأَقْسَامِ أُسَامَةَ بْنَ مَنْقَدٍ مِنْ بَيْنِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ كَأَفْهَمِهِ وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: « إِنَّ مُحَاسِنَ الشُّعْرِ الْأَقْسَامُ الشَّرِيفَةُ لِلْمَعَانِي اللَّطِيفَةُ ». إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْسِّرْهُ تَفْسِيراً وَاضِحاً، كَمَا أَنَّ الْأَمْثَلَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا لَا تَحَدِّدُهُ تَحْدِيداً دَقِيقاً. وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ مَقْلَدٍ أَبُو شَجَاعٍ سَدِيدِ الْمُلْكِ:

[البسيط]

آثَارُ جُودِكَ فِي الْجَمِيلِ تُؤَثِّرُ وَجَمِيلُ بَشْرِكَ بِالنَّجَاحِ يُبَشِّرُ
إِنْ كَانَ لِي أَمَلٌ سِوَاكَ أَعْدُهُ فَكَفَرْتُ أَنْعَمَكَ الَّتِي لَا تُكْفَرُ

وله أيضاً: [الطويل]

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدِي كَسْمَعِي وَنَاطِرِي فَلَا نَظَرْتَ عَيْنِي وَلَا سَمِعْتَ أُذُنِي
فَإِنَّكَ أَحَلِّي فِي جُفُونِي مِنَ الْكَرَى وَأَطِيبَ طَعْمًا فِي فُؤَادِي مِنَ الْأَمْنِ

الاكتفاء

الاكتفاء: مِنْ كَفَى وَكَتَفَى: اضْطَلَعَ، وَكَفَاهُ الْأَمْرُ: إِذَا قَامَ فِيهِ مَقَامَهُ. ذَكَرَ الرُّمَّانِيُّ فِي بَابِ الْإِيْجَازِ أَنَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُطَابِقٍ لَفْظُهُ لِمَعْنَاهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصُ عَنْهُ مِثْلُ: « سَلُّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ » وَمِنْهُ مَا فِيهِ حَذْفٌ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاسْأَلِ

الْقَرِيَّةَ ﴿١﴾ ثُمَّ فَصَّلَ هَذَا التَّعْرِيفَ فَقَالَ: إِنَّ الضَّرْبَ الْأَوَّلَ يُسَمَّى الْمَسَاوَاةَ، وَالضَّرْبَ الثَّانِي يُسَمَّى «الْاِكْتِفَاءَ» وَهُوَ دَاخِلٌ فِي بَابِ الْمَجَازِ، وَفِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ وَالْمَحْدَثِ مِنْهُ كَثِيرٌ، يَحْذِفُونَ بَعْضَ الْكَلَامِ لِدَلَالَةِ الْبَاقِي عَلَى الْذَاهِبِ. وَقَدْ سَمَى الرَّمَّانِيُّ هَذَا النَّوْعَ الْإِيجَازَ بِالْحَذْفِ. غَيْرَ أَنَّ الْحَمَوِيَّ أَفْرَدَ لَهُ بَابًا خَاصًّا مُسْتَقِلًّا وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ بَيْتَ مِنَ الشَّعْرِ وَقَافِيَتِهِ مُتَعَلِّقَةً بِمَحْذُوفٍ فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى ذِكْرِ الْمَحْذُوفِ لِدَلَالَةِ الْبَاقِي لَفْظَ الْبَيْتِ عَلَيْهِ، وَيَكْتَفِي بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي الدَّهْنِ فِيمَا يَقْتَضِي تَمَامَ الْمَعْنَى. وَهُوَ نَوْعٌ ظَرِيفٌ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمٌ يَكُونُ بِجَمِيعِ الْكَلِمَةِ، وَقَسْمٌ يَكُونُ بِبَعْضِهَا، وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْبَعْضِ أَصْعَبُ مَسْلَكًا، لَكِنَّهُ أَحْلَى مَوْقِعًا، وَلَمْ أَرَهُ فِي كِتَابِ الْبَدِيعِ، وَلَا فِي شَعْرِ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ مَطْرُوحٍ شَاهِدٌ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِجَمِيعِ الْكَلِمَةِ: [الكامل]

لَا أَنْتَهِيَ لَا أَنْشِي لَا أَرْعَوِي مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ وَإِلَّا إِذَا

فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَاقِيَ الْكَلَامِ: وَلَا إِذَا مَتَّ، لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ الْحَيَاةَ، وَمَتَى ذَكَرَ تَمَامَهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي صَارَ عَيْبًا مِنْ عِيُوبِ الشَّعْرِ مَعَ مَا يَفُوتُهُ مِنْ حِلَاوَةِ الْاِكْتِفَاءِ وَلُطْفِهِ وَحَسَنِ مَوْقِعِهِ فِي الْأَذْهَانِ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ الْكَلِمَةِ الْمُرَوَّاةِ عَنْهَا بِالْاِكْتِفَاءِ قَوْلُ ابْنِ حُجَّةِ الْحَمَوِيِّ: [البيسط]

لَمَّا اِكْتَفَى خَدُّهُ الْقَانِي بِحُمْرَتِهِ قَالَ الْعَوَاذِلُ بَغْضًا إِنَّهُ لَدَمِي

المعنى هنا أَنَّ الخَدَّ لَمَّا تَزَايَدَتْ حُمْرَتُهُ، قَالَ الْعَوَاذِلُ بَغْضًا فِي الظَّاهِرِ إِنَّهُ لَدَمِي، وَوَرُّوا بِالْاِكْتِفَاءِ وَقَصَدُوا فِي الْبَاطِنِ أَنَّهُ دَمِيمٌ حَسِدًا لَهُ. وَكَذَلِكَ عَرَّفَ جِرْمَانُوسُ فِرْحَاتِ الْاِكْتِفَاءَ بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ بَيْتَ تَكُونُ قَافِيَتُهُ مُتَعَلِّقَةً بِمَحْذُوفٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْمَحْذُوفِ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، فَيَكْتَفِي بِمَا قَدْ عَلِمَ فِي الدَّهْنِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ تَمَامَ الْمَعْنَى، وَإِنْ ذَكَرَ تَمَامَهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي فَهُوَ عَيْبٌ قَبِيحٌ فِي الشَّعْرِ. وَأَمَّا الْمَحْذُوفُ الْمُتَعَلِّقُ فَتَارَةٌ يَكُونُ جُمْلَةً وَتَارَةٌ كَلِمَةً وَتَارَةٌ حَرْفًا، فَالْأَوَّلُ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ جُمْلَةٌ قَوْلُ ابْنِ الْوَرْدِيِّ:

[مجزوء الكامل]

مَوْلَايَ إِنَّكَ مُحْسِنٌ قَسَمًا وَإِنَّكَ ثُمَّ إِنَّكَ
فَلَا شُكْرَ لَكَ مَا حَيِّتُ وَإِنْ أُمْتُ فَلَنْتُ شُكْرَ لَكَ

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٢).

ففي البيت الأوّل حذف منه « محسن » وفي البيت الثّاني حذف منه جملة وهي :
« أعظمي في قبري » لما تقدّم من قوله « وإنّ أمّت » .

وأشار السيوطي إلى ما ذكره ابن رشيق في باب « الحذف » ذلك أنّه على أنواع أحدها « الاكتفاء » وهو أنّ يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختصّ غالباً بالارتباط العطفّي . ومثّل بقوله تعالى : ﴿ سَرَّابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ (١) أي والبرد، وخصّ الحرّ بالذكر لأنّ الخطاب للعرب وبلادهم حارّة، والوقاية عندهم من الحرّ أهمّ لأنّه أشدّ عندهم من البرد، وقيل : لأنّ البرد تقدّم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً . وقد مثل السيوطي لهذا الفنّ، ووصفه الحمويّ في خزائنه، وكذلك ابن معصوم المدنيّ والحليّ .

وسمّاه ابن جنّي في كتابه « التعاقب بالإيحاء » . وأفرد له باباً خاصّاً وقال : « هو الاكتفاء عن الكلمة بحرف من أولها » . وسمّاه ابن فارس في فقه اللّغة « بالقبض » وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ ﴾ (٢) أي فافعل . ومن الحديث قوله ﷺ : « كفى بالسيفِ شأ » فقد قطع الرسول ﷺ الكلمة، وأمسك من تمامها لثلاً لتصير حكماً، ودليل ذلك أنّه قال : « لولا أنّ يتّابع فيه الغيران والسكران » .

الإكثارُ

الإكثارُ: نقيضُ القلّة، وأكثره: جعله كثيراً . والإكثارُ من سماتِ الكلام الذي لا يكون موجزاً، وقد عبّر عن هذا الفنّ جعفر البرمكيّ بقوله : « إذا كان الإكثارُ أبلغ كان الإيجازُ تقصيراً، وإذا كان الإيجازُ كافياً كان الإكثارُ عيباً » بمعنى أنّ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولذلك كان استعمالُ الإكثار في مكانه من أسباب البلاغة، أي إنّّه ليس عيباً في موضعه، ولكن إذا كان الإيجازُ كافياً كان الإكثارُ عيباً .

وقال الجاحظ في معرض حديثه عن الإكثار والإيجاز، وهو يتحدّث عن إياس بن معاوية في « البيان والتبيين » : « فإنّ كان إياس عند نفسه عيباً فذاك أجدرُ بأنّ يهجر الإكثار، وبعد فما نعلمُ أحداً رمى إياساً بالعيبِ وإنّما عابوه بالإكثار » .

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٣٥) .

(١) سورة النحل، آية رقم (٨١) .

الإكْمَالُ

الإكْمَالُ: من أَكْمَلَ، وَأَكْمَلْتُ الشَّيْءَ: أَي أَجْمَلْتَهُ وَأَتَمَّمْتَهُ، وَالْإِكْمَالُ: التَّمَامُ. وَضَحَ الْعُلُوِّيُّ فِي الصَّنْفِ الثَّانِي عَشَرَ، فَقَالَ: «هُوَ فِي مِصْطَلِحِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ مَقُولٌ عَلَى أَنَّ تَذَكَّرَ شَيْئًا مِنْ أَفَانِينَ الْكَلَامِ فَتَرَى فِي إِفَادَتِهِ الْمَدْحَ كَأَنَّهُ نَاقِصٌ، لِكُونِهِ مُوهِمًا بَعِيْبٌ مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ مَفْهُومِهِ، فَتَأْتِي بِجُمْلَةٍ فَتَكْمُلُهُ بِهَا تَكُونُ رَافِعَةً لِذَلِكَ الْعَيْبِ الْمَتَوَهَّمِ، وَهَذَا مِثَالُهُ أَنَّ تَذَكَّرَ مَنْ كَانَ مَشْهُورًا بِالشَّجَاعَةِ دُونَ الْكِرْمِ، وَمَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْبَلَاغَةِ دُونَ سِدَادِ الرَّأْيِ وَنِفَازِ الْعَزِيْمَةِ، فَتَرَى فِي ظَاهِرِ الْحَالِ أَنَّهُ نَاقِصٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى عَدَمِ تِلْكَ الصِّفَةِ الْمَفْقُودَةِ عَنْهُ، فَتَذَكَّرَ كَلَامًا يَكْمُلُ الْمَدْحَ وَيَرْفَعُ ذَلِكَ التَّوَهْمَ؛ كَمَا قَالَ كَعْبُ بْنُ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ فِي هَذَا الْفَرْقِ: [الطَّوِيلُ]

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيْنَ أَهْلِهِ مَعَ الْحِلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مُهَيَّبٌ

فَإِنَّهُ لَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيْنَ أَهْلِهِ» لَأَوْهَمَ السَّمْعَ أَنَّهُ غَيْرُ وَافٍ بِالْمَدْحِ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ إِلَّا الْحِلْمَ رُبَّمَا طَمَعَ فِيهِ عَدُوُّهُ فَنَالَ مِنْهُ مَا يُدْمُ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مَتَوَهَّمًا عِنْدَ إِطْلَاقِهِ، أَرْدَفَهُ بِمَا يَكُونُ دَافِعًا لِلْإِحْتِمَالِ مَكْمَلًا لِلْفَائِدَةِ بِوَصْفِ الْحِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَعَ الْحِلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مُهَيَّبٌ» لِيُدْفَعُ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّوَهْمِ. وَهَذَا الْفَرْقُ سَمَّاهُ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ «التَّكْمِيلَ»، أَوْ «الإِطْنَابَ بِالتَّكْمِيلِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَنْهُ.

الْإِتْيَامُ

الْإِتْيَامُ مِنَ التَّامِ، وَالتَّامُ الْجُرْحُ الْيَتَامَا: إِذَا بَرَأَ، وَتَلَابَمَ الْقَوْمُ وَالتَّامُوا: اجْتَمَعُوا وَاتَّفَقُوا.

وَالْإِتْيَامُ كَمَا حَدَّدَهُ الْقَزْوِينِيُّ فِي «الإِيضَاحِ» وَ«التَّلْخِيصِ»: «أَنَّ تَكُونَ كَلِمَاتِ النِّظْمِ مُتَنَاسِبَةً لَيْسَ فِيهَا مَا يَثْقُلُ عَلَى النَّطْقِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا» وَهُوَ مَا تَحَدَّثَ عَنْهُ الْبَلَاغِيُّونَ فِي «بَابِ التَّنَافَرِ» عِنْدَ كَلَامِهِمْ عَلَى فَصَاحَةِ الْكَلَامِ وَخُلُوصِهِ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافَرِ الْكَلِمَاتِ. وَشَاهِدُهُ فِي هَذَا الْفَرْقِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [السَّرِيعُ]

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْفَنِّ الْجَاحِظِ، وَقَالَ: « وَمِنْ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ أَلْفَاظٌ تَتَنَافَرُ وَإِنْ كَانَتْ مَجْمُوعَةً فِي بَيْتٍ شَعْرٍ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُنْشِدُ إِِنْشَادَهَا إِلَّا بِبَعْضِ الْأَسْتِكْرَاهِ » وَمِثْلُ بَيْتِ الشَّاعِرِ السَّابِقِ « وَقَبْرٍ حَرْبٍ » وَمِثْلُهُ ذِكْرُ الرُّمَانِيِّ . كَمَا تَبَّهَ الْمَرْزُوقِيُّ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ عَامُودِ الشَّعْرِ مُشِيرًا إِلَى مَا يَلِي: « وَعِيَارُ التَّحَامِ أَجْزَاءُ النُّظْمِ وَالْيَتَامَةُ عَلَى تَخْيِيرٍ مِنْ لَذِيذِ الْوِزْنِ وَالطَّبَعِ وَاللِّسَانِ، فَمَا لَمْ يَتَعَثَّرِ الطَّبَعُ بِأَبْنِيَّتِهِ وَعَقُودِهِ وَلَمْ يَنْحَبِسِ اللِّسَانُ فِي فِصُولِهِ وَوَصُولِهِ بَلِ اسْتَمْرًا فِيهِ وَاسْتَسْهَلَاهُ بِلا مَلَالٍ وَلَا كِلَالٍ، فَذَلِكَ يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ الْقَصِيدَةُ مِنْهُ كَالْبَيْتِ وَالْبَيْتِ كَالْكَلِمَةِ تَسَالِمًا لِأَجْزَائِهِ وَتَقَارُنًا ». وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ مَا أَنْشَدَهُ خَلْفُ الْأَحْمَرِ: [الطويل]

وَبَعْضُ قَرِيضِ الْقَوْمِ أَوْلَادِ عَلَّةٍ يُكِدُّ لِسَانَ النَّاطِقِ الْمُتَحَفِّظِ

فِي قَوْلِهِ: « وَبَعْضُ قَرِيضِ الْقَوْمِ أَوْلَادِ عَلَّةٍ » إِنَّمَا يَعْنِي: إِذَا كَانَ الشَّعْرُ مُسْتَكْرَاهًا، وَكَانَتْ أَلْفَاظُ الْبَيْتِ مِنَ الشَّعْرِ لَا يَقَعُ بَعْضُهَا مِمَّاثِلًا لِبَعْضِ، كَانَ بَيْنَهَا مِنَ التَّنَافُرِ مَا بَيْنَ أَوْلَادِ الْعَلَاتِ . وَإِذَا كَانَتْ الْكَلِمَةُ لَيْسَ مَوْقِعُهَا إِلَى جَنْبِ أُخْتِهَا مَرْضِيًّا مُوَافِقًا كَانَ عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ إِِنْشَادِ ذَلِكَ الشَّعْرِ مَوْنَةً . وَأَضَافَ: « وَأَجُودُ الشَّعْرِ مَا رَأَيْتَهُ مُتَلَاحِمِ الْأَجْزَاءِ، سَهْلُ الْمَخَارِجِ، فَتَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَفْرَغَ إِفْرَاغًا وَاحِدًا، وَسَبَكَ سَبْكًَا وَاحِدًا؛ فَهُوَ يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ كَمَا يَجْرِي الدَّهَانُ ». وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي حِيَّةِ النَّمِيرِيِّ مِنَ النُّظْمِ الْمُتَلَاثِمِ: [طويل]

رَمْتِنِي وَسَتَرُ اللَّهِ يَبْنِي وَبَيْنَهَا عَشِيَّةَ آزَامِ الْكِنَاسِ رَمِيمِ

الالْتِبَاسُ الدَّلَالِيُّ

الالْتِبَاسُ الدَّلَالِيُّ: احْتِمَالُ الْكَلَامِ لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى؛ رَاجِعُ التَّعْقِيدِ.

الالْتِبَاجُ

الالْتِبَاجُ: مِنْ لَجَأٍ وَالتَّجَأِ، وَاللَّجَأُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ: أَسْنَدْتُهُ وَاعْتَصَدْتُ بِهِ ذَكَرَ ابْنُ مَنْقُذٍ فِي كِتَابِهِ « الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ » الالْتِبَاجُ وَالْمَعَاظِلَةُ مَعًا فِي بَابٍ وَاحِدٍ، وَعَرَفَهُمَا بِقَوْلِهِ: « وَهُوَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ اللَّفْظَةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا مِنَ الْمَعْنَى » وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ وَهُوَ أَوْسُ بْنُ حَجْرٍ: [المنسرح]

وَدَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرِهَا تَصَمَّتْ بِالْمَاءِ تَوْلِبًا جَدَعًا

سَمَى أَوْسَ الطُّفْلِ تَوَلِّبًا، وَالتَّوَلَّبَ الجَحْشَ . وَالْقَصِيدَةُ مِنْ بَدَائِعِ الشُّعْرِ وَقَلَائِدِهِ .
وَعَلَّقَ ابْنُ شَيْثِ القُرَشِيِّ وَقَالَ : « هُوَ أَنْ يَضْطَرَّ الكَاتِبُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِلَمْظَةٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي
الَّذِي هُوَ بِضَنْدِهِ، فَيُقِيمُهَا مَقَامَ المُسْتَعْمَلَةِ؛ وَمِنْهُ : فَمَا المَعشَاقُ عَدِمَتْ سَلْوَهَا، وَالمَقْلَاتُ
فَقَدَّتْ فِلْوَهَا، إِلَّا دُونَ مَا أَنَا عَلَيْهِ مِنَ الوَجْدِ بِهِ وَالعَرَامِ . فَاسْتَعْمَلَ فِلْوَهَا فِي مَكَانٍ وَلِدَهَا حَتَّى
قَابَلَ بِهَا سَلْوَهَا؛ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَرَبِّمَا كَانَ جَيِّدًا . »

وَقَدْ عَلَّقَ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ عَلَى شِعْرِ أَوْسَ بْنِ حَجْرٍ قَائِلًا : « وَهَذَا مِنْ بَابِ
الْإِسْتِعَارَةِ غَيْرِ المَفِيدَةِ . » وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِي دِرَاسَتِهَا .

الْإِتِّزَامُ

الْإِتِّزَامُ هُوَ الِارْتِبَاطُ بِالشَّيْءِ، يُقَالُ : لَزِمَ الشَّيْءُ وَأَلْزَمَهُ إِيَّاهُ فَالْتَزَمَهُ . وَالْإِتِّزَامُ فِي
البَلَاغَةِ هُوَ « الإِعْنَاتُ » وَقَدْ تَقَدَّمَ البَحْثُ وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ . وَيُسَمَّى أَيْضًا التَّضْيِيقَ أَوِ التَّشْدِيدَ
أَوْ « لُزُومَ مَا لَا يِلْزَمُ »، وَقَدْ وَضَّحْنَا أَنَّ هَذَا الأَخِيرَ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا فِي كُتُبِ البَلَاغَةِ . وَقَدْ سَمَّاهُ
الْإِتِّزَامَ كُلُّهُ مِنْ ابْنِ مالِكٍ، وَالمَصْرِيِّ، وَالحَمَوِيِّ، وَالسِّيُوطِيِّ، وَالمَدْنِيِّ .

الْإِتِّفَاتُ

الْإِتِّفَاتُ مِنْ فِعْلِ لَفَتَ، وَلَفَتَ وَجْهَهُ عَنِ القَوْمِ : صَرَفَهُ . عَرَّفَ الإِتِّفَاتُ أَبُو هِلَالٍ
العَسْكَرِيَّ، وَقَالَ : « الإِتِّفَاتُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : فَوَاحِدٌ أَنْ يَفْرَعَ المُتَكَلِّمُ مِنَ المَعْنَى، فَإِذَا
ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُجَاوِزَهُ يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ فَيَذَكِرُهُ بِغَيْرِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ بِهِ . » وَهَذَا النُّوعُ مِنْ إِبْدَاعِ
الأَصْمَعِيِّ؛ كَقَوْلِ جَرِيرٍ : [الوافر]

أَتَنَسَى إِذْ تُودَّعُنَا سُلَيْمَى بَعُودَ بِشَامَةٍ سَقَى البِشَامِ

قَوْلُهُ : « سَقَى البِشَامِ » الإِتِّفَاتُ عَنِ سَبْرِ شِعْرِهِ بِالدُّعَاءِ لَهُ . وَالضَّرْبُ الأَخْرَجُ : أَنْ يَكُونَ
الشَّاعِرُ آخِذًا فِي مَعْنَى وَكَأَنَّهُ يَعْتَرِضُهُ شَكٌّ أَوْ ظَنٌّ أَنْ رَادًّا يَرُدُّ قَوْلَهُ أَوْ سَائِلًا يَسْأَلُهُ عَنِ سَبَبِهِ،
فَيَعُودُ رَاجِعًا إِلَى مَا قَدَّمَهُ . . . فَإِمَّا أَنْ يُؤَكِّدَهُ أَوْ يَذَكِّرُ سَبَبَهُ أَوْ يَزِيلُ الشَّكَّ عَنْهُ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ
المَعْطَلِ الهَذَلِيِّ : [الطويل]

تَبِينُ صُلاةِ الحَرْبِ مِنَّا وَمِنْهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالمُسَالِمُ بَادِنُ

فَقَوْلُهُ : « وَالمُسَالِمُ بَادِنُ » رَجُوعٌ مِنَ المَعْنَى الَّذِي قَدَّمَهُ، حَتَّى يَبِينَ أَنَّ عَلامَةَ صُلاةِ

الحرب من غيرهم أن المسالم بادن والمحارب ضامر. وكذلك عرفه ابن الأثير الجزري بقوله: يكون هذا النوع من الكلام خاصة لأنه ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة، كأن يقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماضٍ؛ كقول الخنساء: [الوافر]

وَمَا يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أَعَزِّي النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّاسِي

وُسْمَى أَيْضاً « شجاعة العربيّة » وإنما سُمِّي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره. وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: في الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، والعكس. ومثاله قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) عطفاً على الأول، لأن الأول موضع التقرب من الله بذكر نعمه، فلما صار إلى ذكر الغضب جاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فأسند النعمة إليه لفظاً، وروى عنه لفظ الغضب تحنناً ولطفاً.

الثاني: في الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر، والعكس. كقول أحدهم: « أشهد عليّ أنّي أجبك » تهكماً به واستهانةً بحاله.

القسم الثالث: في الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل، والعكس. كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ (٢). فإنه إنما قال: « فتثير » مستقبلاً، وما قبله وما بعده ماضٍ.

وعرفه ابن المعتز بقوله: « هو أنصرف المتكلم عن الإخبار إلى المخاطبة، ومن المخاطبة إلى الإخبار ». وكذلك ابن أبي الإصبع ارتضى مذهبه. أمّا قدامة بن جعفر فذهب مذهب العسكري، وفعل مثله ابن حجة الحموي بقوله: « هو أن يكون المتكلم آخذاً في معنى فيعترضه إما شك في أو ظن أن راداً يردّه عليه، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيلتمت إليه بعد فراغه منه، فإمّا أن يجلي الشك أو يؤكده أو يذكر سببه ». ونقل تعريفه هذا النابلسي، وقال في بديعته: [البسيط]

عَلَى الْهَوَى قَدْ لَحَانِي لِأَيْمِي سَفْهَاءً أَقْصِرْ عَدْمَتِكَ إِنِّي عَنْكَ فِي صَمَمٍ

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٧).

(٢) سورة فاطر، آية رقم (٩).

ومنه قول ابن حجة في بديعته: [البسيط]

وَمَا أَرُونِي الْبَيِّنَاتَ عِنْدَ نَفَرَتِهِمْ وَأَنْتَ يَا ظَبْيُ أَدْرَى بِالْتَفَاتِهِمْ

وقال المبرّد: « والعربُ تركُ مخاطبة الغائبِ إلى مخاطبة الشاهد، ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب »؛ وكذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِّمِينَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ (١) كانت المخاطبة للأمة ثم انصرفت إلى النبي ﷺ، لهذا أدخله قدامة بن جعفر في باب « مخالفة ظاهر اللفظ معناه » إلا أن ابن وهب سمّاه « الصّرف » وقال: « وأما الصّرف فإنهم يصرفون القول من المخاطب إلى الغائب، ومن الواحد إلى الجماعة ». إلا أن ابن منقذ سمّاه « الأنصراف » وقال: « هو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الخبر ». وسمّاه الصّنعاني « الاعتراض » لكنّه عرفه تعريف الألتفات، بقوله: « وهو الأنصراف عن الإخبار إلى المخاطبة، وعن المخاطبة إلى الإخبار » ثم أضاف قائلاً: « وقيل الألتفات هو أن يكون المتكلم آخذاً في معنى فيعدل عنه إلى غيره قبل تمام الأوّل، ثم يعود إليه فيتمّه، فيكون فيما عدل إليه مبالغة وزيادة حسنة ». وهذا عنده الاعتراض. وذكره التبريزي في فصل مستقلّ، وقال عنه كما قال الصّنعاني. ونقل البغداديّ عنه هذا التعريف أيضاً.

ومع تطوّر البلاغة بدأ الألتفات يأخذ معنى دقيقاً، وبعد أن استقرّت عرف الرّازي الألتفات بقوله: « إنّه العدول عن الغيبة إلى الخطاب، أو على العكس ». كما أدخله السّكاكيّ في علم المعاني، وقال: « إن هذا النوع أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختصّ المُسنّد إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية، والخطاب، والغيبة، ثلاثها ينقل كلّ واحد منها إلى الآخر ». يُسمّى هذا النقل التّفاتاً عند علماء علم المعاني، وقد بين الرّمحشيري أنّ العرب يستكثرون منه، ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن نظرية لنشاطه وأملاً باستدرار إصغائه. ويرى السّكاكيّ أنّ الألتفات قد ينتقل بالصّيغة من الماضي إلى المضارع، وذكره مرة أخرى في البديع. وهذا يدلّ على أنّ الألتفات كان عنده من علم المعاني مرّة ومن علم البديع تارة أخرى.

وعرّف ابن أبي الإصبع المصريّ الألتفات وذكر الفرق بينه وبين الاحتراس بقوله: « والفرق بين الاحتراس والألتفات، أنّ الاعتراض والانفصال يكونان في الاحتراس في بيت

(١) سورة يونس، آية رقم (٢٢).

واحدٍ وفي بيتين، وفي آيةٍ وفي آيتين، والالتفات لا يكونان فيه إلا في بيت واحدٍ وآيةٍ واحدةٍ». ونخلص إلى أنه ليس في كتب البلاغة الأخرى أوسع مما ذكره ابن الأثير، وإن كان القزويني يرجع إلى السكاكي وأدخل الالتفات في علم المعاني، وتبعه شراح تلخيصه كالسبكي والتفتازاني والسيوطي والإسفراييني. أما الذين لم يتبعوا السكاكي فقد بحثوه في باب مستقل وإن لم يخرجوا على الاتجاه العام الذي ساد قبلهم.

الإلجاء

الإلجاء: من ألجأ أي أسند، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، والإلجاء: الاضطرار.

الإلجاء سماءُ أسامة بن منقذ الالْتِجَاءِ. والالْتِجَاءُ والمعاضلة جمعهما ابن منقذ في باب واحد، وعرفه بقوله: «هو أن تستعمل اللفظة في غير موضعها من المعنى، كقول أوس بن حجر: [المنسرح]

وَدَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرْهَا تَصَمْتُ بِالْمَاءِ تَوَلِبًا جَدَعَا

سَمِيَ الطِفْلُ تَوَلِبًا، والتَوَلِبُ: الجحش. وهو من بدائع الشعر. إلا أن ابن أبي الإصبع المصري تباين تعريفه للإلجاء وتعريف ابن منقذ، إذ عرفه بقوله: «هو أن تكون صيغة الكلام المدخول ظاهرة موقوفة على الإتيان فيه بما يبادر الخصم إلى رده بشيء يلجئه إلى الاعتراف بصحته» ملخص تعريفه أن يُقال: لكل كلام يرد فيه على المعترض عليه جواب مدخول إذا دخله الخصم به التَّجَاً إلى تصحيح الجواب، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ (١) ففي جواب هذا القول قوله تعالى: ﴿لِسَانَ الَّذِي يُلْجِدُونَ إِلَيْهِ أُعْجَبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (٢) فإن للخصم أن يقول: نحن إنما أردنا القصص، ونحن نعلم أن الأعجمي إذا ألقى الكلام إلى العربي لا يخرج عن كونه تعلم معانيه من الأعجم، فظاهر الكلام لا يصلح أن يكون رداً على المشركين. فيقال لهم: هب أن الأعجمي علمه المعاني، فهذه العبارة الهائلة التي قطعت أطماعكم عن الإتيان بمثلها من علمها له؟ فإن كان هو الذي أتى بها من قبل نفسه

(١) سورة النحل، آية رقم (١٠٣).

(٢) سورة النحل، آية رقم (١٠٣).

كما زعمتم، فقد أقرتم أن رجلاً واحداً منكم أتى بهذا المقدار من الكلام الذي هو مائة
سورة وأربع عشرة سورة، وقد عجزتم بأجمعكم وكل من تدعونه من دون الله عن الإتيان
بأقصر سورة، وإن قلتم إن الأعجمي علمه المعاني والألفاظ فهذا أشد عليكم لأنه إقرار بأن
رجلاً أعجمياً قدر على ما بين من الآيات المتضمنة للأخبار والقصص، وقد عجزتم عن
ثلاث آيات منهن. فيلجئهم ذلك إلى الإقرار بأنه من عند الله.

أما السبكي فعرّفه بقوله: « هو ذكر اعتراض وجواب » ولم يذكر له أمثلة. غير أن
ابن أبي الإصبع المصري انفرد بالحديث عن هذا الفن لأن « الألتجاء والمعاطلة » الذي ذكر
ابن منقذ غير ذلك. فالألتجاء والمعاطلة المتقدم الذكر، وهو ما سماه عبد القاهر الجرجاني
« بالاستعارة غير المفيدة ». والألتجاء الذي ذكره المصري والسبكي هو ذكر اعتراض
وجواب.

الالتقاط

الالتقاط من لَقَطَهُ وَالتَّقَطَهُ: أَخَذَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالتَّقَطَةُ: اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تَجِدُهُ
مَلْقَى فَتَأْخُذُهُ.

لقد جمع الحاتمي الالتقاط والتلفيق في باب واحد وعدهما من أنواع السرقة، وعرّف
الالتقاط بقوله: هي ترقيق الألفاظ وتلفيقها واجتذاب الكلام من أبيات حتى ينظم بيتاً. ومن
التلفيق قول يزيد بن الطثرية: [الطويل]

إِذَا مَا رَأَيْتِي مُقْبِلًا غَضَّ طَرْفُهُ كَأَنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ دُونِي يُقَابِلُهُ

فقوله: « إِذَا مَا رَأَيْتِي مُقْبِلًا » أخذ من قول جميل: [الطويل]

إِذَا مَا رَأُونِي طَالِعًا مِنْ ثَنِيَّةٍ يَقُولُونَ مَنْ هَذَا وَقَدْ عَسَرُفُونِي

وقوله: « غَضَّ طَرْفَهُ » أخذ من قول جرير: [الوافر]

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقوله: « كَأَنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ دُونِي يُقَابِلُهُ » من قول عنترة بن عكبرة الطائي:

[الوافر]

إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَعْرَضْتَ عَنِّي كَأَنَّ الشَّمْسَ مِنْ قِبَلِي تَدُورُ

غير أن ابن رشيقي ذكر الالتقاط والتلفيق دون أن يعرفهما، وإنما اكتفى ببعض أمثلة الحاتمي.

وذكره ابن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفه بقوله: « هو مما يتطارحه العلماء والشعراء والكتّاب بينهم، وهو أن يُطرح بيت ويؤلّد من كل كلمة منه بيت، أو من كلمتين أو ثلاثة أو غير ذلك » مثل ما ذكر في كتاب « الصّناعتين » التلفيق والالتقاط وهو أن يكون البيت ملفقاً من أبيات قبله. ومن ذلك النوع قول ابن هرمة: [الوافر]

كَأَنَّكَ لَمْ تَسِرْ بِجَنُوبِ خُلُصٍ وَلَمْ تَلِمْ إِلَى الرَّبْعِ الْمَجِيلِ

ملفق من قول جرير: [الوافر]

كَأَنَّكَ لَمْ تَسِرْ بِبِلَادِ نَجْدٍ وَلَمْ تَنْظُرْ بِنَاطِرَةِ الْخِيَامَا

ومن قول آخر: [الوافر]

أَلَمْ تَلِمْ عَلَى الرَّبْعِ الْمَجِيلِ بِقَيْدِ وَمَا بُكَائُكَ فِي الطُّلُولِ

إِلْجَامُ الْخَصْمِ بِالْحُجَّةِ

إِلْجَامُ الْخَصْمِ بِالْحُجَّةِ، يُقَالُ: أَلْجَمَ الْفَرَسَ أَيَّ وَضَعَهُ لَهُ الْلِجَامَ. وَالْمُمْسِكُ عَنِ الْكَلَامِ مَمَثَلٌ بِمَنْ أَلْجَمَ نَفْسَهُ بِإِلْجَامٍ.

إِلْجَامُ الْخَصْمِ بِالْحُجَّةِ مِنْ مَسْمِيَّاتِ الزُّرْكَشِيِّ، وَهُوَ الْاِحْتِجَاجُ النَّظْرِيِّ أَوِ الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِي دِرَاسَتِهِ. وَعَرَفَهُ الزُّرْكَشِيُّ بِقَوْلِهِ: « هُوَ الْاِحْتِجَاجُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِحُجَّةٍ عَقْلِيَّةٍ تَقْطَعُ الْمَعَانِدَ لَهَا فِيهَا ». وَمِنَ الْمَسْتَعْرَبِ مِنْ ابْنِ الْمَعْتَرِ اِنْكَارُ مِثْلِ هَذَا الْفَنِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ مِنْ أُخْصِ أَسَالِيْبِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ، الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ، وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ، وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿١﴾ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (٢).

(١) سورة الرحمن، الآيات (١ - ٧).

(٢) سورة الإسراء، آية رقم (٨٨).

قابل - سبحانه - الكُفَّار بهذه المعارضة ليقيم عليهم الحُجَّة الدَّامغة، فَالْجَمَ بِذَلِكَ الكُفَّار لعجزهم عن تمثيلها ومقابلتها. ومنه أيضاً قوله تعالى في قصة إبراهيم - عليه السَّلام - لَمَّا سُئِلَ عَنْ كَسْرِ الْأَصْنَامِ: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ (١).

الإلغازُ

الإلغازُ: من العَزَز، وَالْعَزَزُ الكَلَام: عَمِيَ مُرَادُهُ وَأَضْمَرَهُ عَلَى خِلَافِ مَا أَظْهَرَهُ.

هذا الفن سَمَّاهُ ابن الأثير «المغالطات المعنوية» وعَرَفَهُ بقوله: «هذا النوع من أحلى ما استعمل في الكلام وألطفه لما فيه من التورية، وحقيقته أن يذكر معنى من المعاني له مثل في شيءٍ آخر ونقيض، والنقيض أحسن موقعا وألطف مأخذاً». فمن الأول الذي يكون له مثل يقع في الألفاظ المشتركة ومنه قول المتنبي: [الوافر]

يُغَادِرُ كُلَّ مَلْتَفَتٍ إِلَيْهِ وَلَبَّتُهُ لِثَعْلَبِهِ وَجَارُ

فالثعلب هو الحيوان المعروف، والوجار: اسم بيته، والثعلب أيضاً هو طرف سنان الرمح؛ فلما اتفق الاسمان بين الثعلبين حسن ذكر الوجار في طرف السنان، وهذا نقل المعنى من مثله إلى مثله.

أمَّا النقيضُ في ما كتبه ابن الأثير إلى ديوان الخلافة يتضمَّن فتوحَ بلد من بلاد الكُفَّار فقال في آخر الكتاب: «وقد ارتاد الخادم من يبلغ عنه مشاريع هذه الوقائع التي اختصرها، ويمثل صورها لمن غاب عنها، كما تمثلت لمن حضرها، ويكون مكانه من النباهة كريماً كمكانها، وهي عرائس المساعي، فأحسن الناس بياناً مؤهلاً لإبداع جسانها، والسائر بها فلان، وهو راوي أخبار نصرها التي صحَّتها في تجريح الرجال، وعوالي أسنادها مأخوذة من طرف العوالي، والليالي والأيام لها رِوَاةٌ، فما الظنُّ برواية الأيام والليالي». ففي هذا النصِّ مغالطة نقيضية، ومغالطة مثلية، فأما المثلية فهي في قوله: «عوالي أسنادها مأخوذة من طرف العوالي» وأما المغالطة النقيضية فهي قوله: «راوي أخبار نصرها التي صحَّتها في تجريح الرجال» فموضع المغالطة منه أنه يُقال في رواية الأخبار فلان عدلٌ صحيح الرواية وفلان مجروح أي سقيم الرواية، غير موثوق به، فأتى بهذا المعنى على وجه النقيض،

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٢).

فقال: صحّة أخبار هذه الفتوح في تجريح الرّجال أيّ تجريحهم في الحرب، وفي هذا من الحسن ما لا يخفى .

ووضع الجاحظ باباً في « اللّغز والجواب » أقرب إلى ما جاء في المغالط عند ابن الأثير . والألغاز أو الأحاجي شيء واحد، وقد يُسمّى « المعمّي » . وقد عرّفه جرمانوس فرحات بقوله: « هو أن يأتي المتكلّم في أوصاف ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويشير بها إلى مقصود مجهول ثمّ يبيّن عند الإشارة إلى الموصوف على تصحيف أو تحريف أو حذف أو تبديل أو نقص أو زيادة أو بوجه ما، بحيث أنه لا يكون خالياً من التّنبه على ذكر الموصوف؛ لأنّه متى خلا اللّغز عن هذه المنبّهات كان لغواً ولا يعدّ لغزاً » . وقد نقله عن عبد الغني النّابلسي . ومنه قول ابن منير الطّرابلسي في ضرس: [البسيط]

وَصَاحِبٌ لَا أَمَلَ الدَّهْرَ صُحْبَتَهُ يَسْعَى لِنَفْعِي وَيَسْعَى سَعَى مُجْتَهِدٍ
لَمْ أَلْقَهُ مُدَّ تَعَارَفْنَا، فَمُدَّ نَظْرَتْ عَيْنِي إِلَيْهِ افْتَرَقْنَا فَرَقَةَ الأَبَدِ

فقوله: « لمّ ألقه مدّ تعارفنا » دليل ثبات الضرس في الفم منذ ظهوره . وقوله: « منذ نظرت عيني إليه » أي حين قلع من الفم وراثته العين فارق صاحبه ولم يعدّ يسعى سعي مجتهد في المضغ والطحن للأطعمة؛ فهو بهذا المعنى يدرك بالحدس والحدس لا بالمفهوميّة ولا من جهة دلالة اللفظ بحقيقته . أمّا تعريف ابن حجّة لهذا الفنّ فقوله: « هذا النوع أعني الألغاز يُسمّى المُحَابَاةَ والتّعمية، وهي أعمُّ أسمائه، وهو أن يأتي المتكلّم بعدّة ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف، ويأتي بعبارات يدلُّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنّه لم يسفر في أفق الحلّي غير وجه التّورية، وأمّا تعسف الفرقة التي ليس لها الإمام بالتّورية في الألغاز، فأمرهم مُسلّم إليهم، وأمّا علماء هذا الفنّ فإنهم ما قرروا غير ما قررنا » . فمن ذلك قول ابن حجّة الحمويّ في بديعته: [البسيط]

وَكَلَّمَا الغَزْوَهُ حَلَّهُ لَسِنٌ مُدَّ طَالَ تَعْقِيدُهُ أَرَى بِفَهْمِهِم

فاللّغز أحسنه ما أسفر بعد الحلّ عن التّورية، وفي هذا البيت اللّغز في قوله: « لسن » لأنّ لسان الرّمح لسان القائل في التّورية للتّكليم وفي التّعقيد المشترك بين تعقيد اللّغز وتعقيد الرّمح، وأمّا المناسبة بين الحلّ والتّعقيد والإزاء بالفهم بعد ذكر الألغاز، فمحاسنها لا تخفى على حدّاق الأدب .

واللُّغز عند العلويّ يقال له « المعمى » وعنده الألغاز هي الأحجية، من ذلك قوله: « وهو مَيْلُكُ بالشَّيءِ عن وجهه، واشتقاقه من قولهم طريقٌ لَغَزٌ إذا كان يلتوي ويشكُلُ على سالكه؛ ويُقال له المعمى أيضاً، فإنه يوجد من جهة الحَدَسِ والحَزَرِ، لا من جهة دلالة اللَّفظ بحقيقته ولا بمجازه ». ومثاله قول بعض الشعراء في أيام الأسبوع ولياليه: [الكامل]

سَبْعُ رَوَاجِلُ مَا يَنْخَنُ مِنَ الْوَنَى شَيْسِمٌ تُسَاقُ بِسَبْعَةِ زُهْرٍ
مُتَوَاصِلَاتٌ لَا الدُّوْبُ يُمِلُّهَا بَاقٍ تَعَاقُبُهَا عَلَى الدَّهْرِ

فما ذَكَرَهُ لا يفهم عن طريق الحقيقة ولا من جهة المجاز ولا من جهة المفهوم، وإنما يُفهمُ بطريق الحَدَسِ والحَزَرِ.

أما الخفاجي فقد عرّفه في كتابه « سرّ الفصاحة » بقوله: إنَّ الموضوعَ على وجه الإلغاز قد قصد قائله إغماض المعنى وإخفائه، وجعل فتناً من الفنون التي يستخرج بها أفهام الناس وتمتحن أذهانهم، كقول أبي العلاء المعري: [الطويل]

وَجِبْتُ سَرَابِيًّا كَأَنَّ إِكَامَهُ جَوَارٍ وَلَكِنْ مَا لَهُنَّ نُهُودُ
تَمَجَّسُ حَرَبَاءُ الْهَجِيرِ وَحَوْلَهُ رَوَاهِبٌ خَيْطٍ وَالنَّهَارُ يَهُودُ

فقوله « جوار » ألغز عن الجواري من الناس، وهو يقصد جريهن في الشراب. وقوله « نهود » ألغز عن نهود الجواري، وهو يريد بـ « نهود » « نهوض ». وقوله « تمجس حرباء » أي صار لاستقباله كالمجوس التي تعبدها وتسجد لها، وجعل الرواهب النعام لسوادها، ويهود: بمعنى يرجع، وقد ألغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب.

وكذلك ذكر الإلغاز الخليل بن أحمد الفراهيدي. ومنه ما جاء في أوائل السور في القرآن الكريم من الحروف المفردة والمركبة. ومنه قوله تعالى في قصة إبراهيم - عليه السلام - لما سُئِلَ عن كسر الأصنام وقيل له: « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا » ﴿ فَقَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ (١) قابلهم بهذه المعارضة ليقيم عليهم الحجة ويوضح لهم المحجة.

الإلماغ

الإلماغ هو الإيماء؛ والإيماء هو نوع من الكناية. راجع الكناية.

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٢).

الإلمام

الإلمام: أَلَمَ الإلماماً، أَي اقْتَرَبَ مِنْهُ، وَقَدْ أَلَمَ بِهِ: أَي نَزَلَ، وَالإلمام: النُّزُولُ وَالزِّيَارَةُ غَبًّا.

الإلمامُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ السَّرْقَةِ، وَهُوَ كَمَا عَرَّفَهُ ابْنُ رَشِيقٍ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي عَمْدَتِهِ بِقَوْلِهِ: « هُوَ ضَرْبٌ مِنَ النَّظْرِ » وَقَدْ مَثَّلَ بِقَوْلِ أَبِي الشَّيْخِ: [الكامل]

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَدِيدَةً حُبًّا لِدُكْرِكَ فَلْيَلْمِنِي اللُّومُ

وقد اعتبر عبد القاهر الجرجاني أن هذا النوع من الفن هو من « باب السرقات » وعلق على بيت الشاهد عند القيرواني بقوله: « ومن لطيف السرقة ما جاء به على وجه القلب وقصد به النقص ».

إِلَّا أَنَّ ابْنَ شَيْثِ الْقَرْشِيِّ يَعْرِفُ الإلمامَ بِمَعْنَى يُغَايِرُ مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: « الإلمام مصدر قولك أَلَمَّ يَلِمُ الإلماماً، واللّمم الصغيرة والكبيرة من الذنوب، وهو أن يَلِمَ الكاتب في صدر كلامه بكلمة ثم يبني عليها فصلاً، ثم يتفق أن يستعمل كلمة أخرى أجنبية فيناظر ما بين اللَّفْظَتَيْنِ وَيَنَافِي مَا بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ، فَيَعُودُ إِلَى تِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا فِي صَدْرِ كَلَامِهِ، فَيَعْكَسُهَا هَجَاءً، وَيُعِيدُهَا فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي ». وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ: « أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْكَ نِعْمَهُ، وَأَضَافَ إِلَيْكَ قِسْمَهُ » وَمِنْهُ: « قُرِّفَ فُلَانٌ بِتَكْذِيبِهِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَحْبُوبِهِ » وَيُقَالُ: « لَاحَ لِفُلَانٍ سَبِيلَ رَشْدِهِ، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ضِدِّهِ ». وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الخفيف]

جَلَّ عَنْ مُشْبِهِ يُسَاوِيهِ فِي الْفَضْلِ كَمَا لَجَّ فِي أَقْتِنَاءِ الْفَخَّارِ
وهذا ما ذكره أيضاً ابن الأثير باسم الضرب الثاني من المشبه بالتجنيس المعكوس.

الإلهاب

الإلهابُ مِنَ الْهَبِّ أَي أَوْقَدَ، وَالْهَبُّ الْكَلَامُ: أَمْضَاهُ بِسُرْعَةٍ. وَقَدْ جَمَعَ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعُلُوِّيُّ الإلهابَ وَالتَّهْيِيجَ فِي بَابِ وَاحِدٍ، وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: « هُمَا مَقُولَانِ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ دَالٌّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ لِمَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ تَرْكُهُ، وَعَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ لِمَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ فِعْلُهُ، وَلَكِنْ يَكُونُ صَدُورُ الْأَمْرِ وَالتَّهْيِيجِ مِنْ هَذِهِ حَالِهِ عَلَى جِهَةِ الإلهابِ وَالتَّهْيِيجِ لَهُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْكُفِّ لَا غَيْرَ، فَالْأَمْرُ مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ﴾ (١). عَلَى

(١) سورة الروم، آية رقم (٤٣).

معنى هو معلوم من حاله - عليه السّلام - أنّه حاصل على هذه الأمور كلّها من عبادة الله تعالى، فإنّما كان على جهة الإلهاب على فعل الأوامر والانكشاف عن المناهي وحتّاه على ذلك» .

هذا الفن لم يذكره من علماء البلاغة غير العلويّ في « الطراز » وهو يكاد يولج في إخراج الأمر والنهي عن غرضيهما الحقيقيّين، والغرض المجازي في كلّ منهما هو الإلهاب والتّهيج .

الامْتِحَانُ

الامْتِحَانُ من امْتَحَنَ، وامتَحَنَ القول: نظر فيه ودبره. وامتَحَنَ الله قلوبهم: هدبها. والامْتِحَانُ كما عرفه يحيى بن حمزة العلويّ فقال: « اعلم أنّ من المعاني ما يكون متوسّطاً فيما أتى به من أجله فيكون اقتصاداً، ومنها ما يكون قاصراً عن الغرض فيقال له تفریطاً، ومنها ما يكون زائداً عن الحدّ فيكون إفراطاً، فهذا الفصل يُسمّى الامْتِحَانُ لما كان فيه الإفادة لمعرفة هذه الأمور الثلاثة » .

ومنه قوله تعالى في نهاية الاقتصاد والتوسّط: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرِّزْقِ فَاعِلُونَ ﴾ (١) - إلى قوله - ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾ (٢) وهذا قوله تعالى في صفة أهل الإيمان، والقرآن الكريم وارد على هذه الطّريقة في المدح والذّم. ومنه قول الفرزدق على جهة التّفريط: [الطويل]

أَلَا لَيْتَنَا كُنَّا بَعِيدِينَ لَا نَرُدُّ عَلَى حَاضِرٍ إِلَّا نُسْلُ وَنُقَذُفُ
كَلَانَا بِهِ عُرٌّ يَخَافُ قِرَافُهُ عَلَى النَّاسِ مَطْلِيُّ الْمَسَاعِرِ أَخْشَفُ

فإنّ حاصل ما جاء في البيتين أنّه قصر أمنيته على أن يكون هو ومحبوه كعيرين أجريين لا يقربهما أحدٌ ولا يقربان أحداً .

ومنه قوله تعالى في الإفراط: ﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ (٣) فظاهر الآية وإن كان

(١) سورة المؤمنون، الآيات (١ - ٤) .

(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (١٠) .

(٣) سورة الشعراء، آية رقم (٢٢٦) .

وارداً على جهة الدّم لهم بدليل ما قبلها، لكنّه محتمل للإباحة، كأنّه جعل ذلك من ذابهم ومن عادتهم وأنّه لا شاعر يوجد إلا وهذه صفته .

الامتناع

الامتناع من المنع؛ والمنع أن تحوّل بين الرّجل والشّيء الذي يريده. وذكره قدامة بن جعفر في معرض حديثه عن عيوب المعاني العامّة عن إيقاع الممتنع فعرفه بقوله: « ومن عيوب المعاني: إيقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه، والفرق بين الممتنع والمتناقض أن المتناقض لا يكون ولا يمكن تصوّره في الوهم؛ والممتنع لا يكون، ولكن يمكن تصوّره في الوهم » .

ومما جاء في الشعر وقد وضع الممتنع في ما يجوز وقوعه، قول أبي نواس: [الرمل]

يَا أَمِينَ اللَّهِ عِشْ أَبَدًا دُمَّ عَلَى الْأَيَّامِ وَالزَّمَنِ

فليس يخلو هذا الشاعر من أن يكون تفاعل لهذا الممدوح بقوله: عِشْ أَبَدًا، أمراً أو دُعَاءً، وكلاً الأمرين ممّا لا يجوز ومُسْتَقْبَحٌ . وشبيه بهذا التعريف تعريف البغدادي إذ قال: « وأما الامتناع فهو الذي وإن كان لا يوجد فيمكن أن يتخيل، ومنزله دون منزلة المستحيل في الشّناعة، مثل أن تركّب أعضاء حيوان ما على جثة حيوانٍ آخر، فإن ذلك جائز في التّوهم، ولكنّه معدوم في الوجود » .

الأمثال

الأمثال: الاسم المثل: الشّيء الذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله، والجمع: الأمثال. وقد جمع الميداني في كتابه « مجمع الأمثال » ما قيل في المثل، فقال نقلاً عن المبرد: المثل مأخوذ من المثال، وهو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التّشبيه، فقولهم: « مثل بين يديه » إذا انتصب، معناه: أشبه الصورة المنتصبة، و« فلان أمثل من فلان » أي: أشبه بماله من الفضل، والأمثال القصاص لتشبيه حال المقتص منه بحال الأول، فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتّشبيه بحال الأول، كقول كعب بن زهير في المثل: [البسيط]

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُقُوبٍ نَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ

فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد. بينما ابن السكيت عرف المثل بطريقة خاصة فقال: المثل: اللفظ يخالف المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثل الذي يعمل عليه غيره.

وقد سُميت للحكم القائم صدقها في العقول أمثالاً لا يتصاب صورها في العقول مشتقة من المثل الذي هو الانتصاب. وقد تأتي الأمثال الطوال محكمة إذا تولأها الفصحاء من الناس. فأما ما كان منها في القرآن فقد ضمن الإعجاز، كقوله - عز وجل -: ﴿ كَمَثَلِ الْعُنكُبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعُنكُبُوتِ ﴾^(١) وقوله أيضاً: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ﴾^(٢) وقد عرف ابن رشيق « المثل » فقال: « المثل السائر في كلام العرب كثير نظماً ونثراً، وأفضله أوجزه، وأحكمه أصدقُه. ومنه قول أبي تمام إمام الصنعة ورئيسها: [الكامل]

لَا تُنْكِرُوا ضَرْبِي لَهُ مَنْ دُونَهُ مَثَلًا شَرُودًا فِي النَّدَى وَالْبَاسِ

فقوله: « مثلاً شروداً » أي سائراً لا يُردُّ كالجمل الصَّعب الشارد الذي لا يكاد يعرض له ولا يُرد. وهو ما ليس له نظير كالشاذ والنادر ..

وقد سُمي الجاحظ « المثل » « استيعارة »، ولقبه بالاستيعارة الزم لأنه أعم ولأن الأمثال كلها تجري مجرى الاستيعارة لتبقي الأمثال، وإرسال المثل مما يحسن التمثيل به عند اقتضاء المقام. كما عرف ابن وهب الأمثال بقوله: « وأما الأمثال فإن الحكماء والعلماء والأدباء لم يزالوا يضربون الأمثال ويبينون للناس تصرف الأحوال بالنظائر والأشياء والأشكال، ويرون هذا النوع من الأمثال أنجح مطلباً وأقرب مذهباً ». بينما جعل ابن المقفع المثل أرحب لتشعب الكلام بقوله: « إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطقي وأتق للسمع وأوسع لشعوب الحديث ».

الأمر

الأمر نفيض النهي، يقال أمره أمراً فائتم، أي قبل أمره. والأمر عند علماء البلاغة هو طلب الفعل على وجه الاستيعلاء والإلزام.

(٢) سورة الاعراف، آية رقم (١٧٦).

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٤١).

وقد عرّف العلويّ الأمر بقوله: هو صيغة تستدعي الفعل، أو قولُ يَنْبِئُ عن اسْتِدْعَاءِ الفعل من جهة الغير على جهة الاستِعْلَاءِ، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(١) على الإباحة، وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾^(٢) على التَّسْخِيرِ، وكقوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾^(٣) على الإهانة، وكقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(٤) وكقوله تعالى في التَّسْوِيَةِ: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾^(٥) وكقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٦). والأمر من جملة المعاني الإنشائيّة الطليبة التي بحثها علماء النحو وعلماء البلاغة، فقد وضع له سيبويه باباً خاصاً، وتحدّث عنه ثعلب والسكاكي والمبرد وابن قتيبة، وبينوا وجوه الاتّفاق والاختلاف. فالسكاكي زعم التكرار والغور في الأمر بناءً على التوهم ولأنه ظاهر من الطلب ولتبادر الفهم إلى التّحصيل.

ولعلّ ابن فارس كان من أوائل الذين عقدوا باباً باسم «باب معاني الكلام». وعرّف الأمر بقوله: «الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور سُمِّيَ المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ: أفعل، وليُفعل». وتحدّث عن المعاني التي يحتملها لفظ الأمر، من خير وأستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمنّ وتعجب. وللأمر صيغ أربع:

الأول: فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٧).

الثاني: المضارع المقرون بلام الأمر، كقول أبي تمام: [الطويل]

كَذَا فليَجَلِّ الحُطْبُ وَليُفْدَحِ الأمرُ فليسَ ليعينَ لَمْ يَغِضْ مَاؤَهَا عُذْرُ

الثالث: اسم فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(٨) ومنه «أمين» بمعنى: استجيب، و«بله» بمعنى: دَع، و«مه» بمعنى:

- (١) سورة الأعراف، آية رقم (٣١).
- (٢) سورة البقرة، آية رقم (٦٥).
- (٣) سورة الإسراء، آية رقم (٥٠).
- (٤) سورة فصلت، آية رقم (٤٠).
- (٥) سورة الطور، آية رقم (١٦).
- (٦) سورة غافر، آية رقم (٦٠).
- (٧) سورة النور، آية رقم (٥٦).
- (٨) سورة المائدة، آية رقم (١٠٥).

اَكْفَفُ، و « صَه » بمعنى: اسْكُتْ، و « نَزَالِ » و « دَرَاكِ » و « رَوِيْدَ » .

الرَّابِعُ: المَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِ الأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَبِأَلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ^(١) .

الأَمْرُ لِلإِبَاحَةِ

من المعاني المجازية التي يخرج إليها الأمر للإباحة . وهو من الأمور المهمة التي تنبه لها علماء النحو، فسيبويه يقول في معرض حديثه عن باب « أو » من غير استيفهام: تقول: جالسٌ عمرًا، أو خالدًا، أو بشرًا، كأنك قلت: جالسٌ أحدَ هؤلاء، ولم ترد إنسانًا بعينه، ففي هذا دليلٌ أن كلهم أهلٌ أن تجالس، كأنك قلت: جالسٌ هذا الضرب من الناس على وجه الإباحة، ومنه قول العُدْرِيِّ: [الطويل]

إِذَا مَا أَنْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلِي أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَ

ففي هذا البيت دليلٌ على الإباحة في انتهاء العلم بـ « أَطَالَ الزَّمَنُ أَمْ قَصَرَ » . وفي الإباحة صرَّح ابن قتيبة بقوله: وعلى لفظ الأمر وهو إباحة، كقوله تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ^(٢) . كما نصَّ المبرِّد في كتابه « المقتضب » على معنى الإباحة بقوله: وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة وذلك قولك: « جالس الحسن أو ابن سيرين » و « ائت المسجد أو السوق »، أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس وفي إتيان هذا الضرب من المواضع .

وقد ذكر القزويني الأمر للإباحة نحو: « جالس الحسن أو ابن سيرين » في كتابه « التلخيص » وعرف الأمر بالإباحة بقوله: ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب . ومنه قول كثيرٍ لممدوحه إذ لا تتفاوت حاله معه في الحالين من الإساءة والإحسان: [الطويل]

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ

ومن الأمر للإباحة قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٣) .

(١) سورة البقرة، آية رقم (٨٣) .

(٢) سورة النور، آية رقم (٣٣) .

(٣) سورة الأعراف، آية رقم (٣١) .

الأمر للاحتقار

الأمر للاحتقار سَمَاهُ القزويني « الأمر للإهانة » ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾^(١) وكذلك جاء في كتاب « الطراز » ليحيني بن حمزة العلويّ من دون غيره .

الأمر للإرشاد

أشار السبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » إلى هذا النوع من الأمر للإرشاد، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾^(٢) وكذلك نوّه عنه السيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » دون أن يذكر تعريفاً له، ومثّل لذلك بالآية الكريمة المذكورة. وذكره العلويّ تحت اسم المعاني المُستعملة في غير الطلب على جهة المجاز، وتمثّل بقوله تعالى: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾^(٣).

الأمر للاعتبار

ذكر السبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » الأمر للاعتبار، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ انظروا إلى ثمره إذا أثمر ﴾^(٤) وكذلك ذكره السيوطيّ في كتابه « معترك الأقران » ومثّل له بالآية الكريمة المذكورة، ثم إنَّ يحيى بن حمزة العلويّ ذكره أيضاً تحت ذكر المعاني المستعملة على جهة المجاز، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾^(٥)، دون أن يعرفه. وكذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴾^(٦).

الأمر للإكرام

أشار السبكيّ في كتابه « عروس الأفراح » إلى الأمر للإكرام دون أن يعرفه وقال:

- (١) سورة الإسراء، آية رقم (٥٠).
- (٢) سورة البقرة، آية رقم (٢٨٢).
- (٣) سورة غافر، آية رقم (٦٠).
- (٤) سورة الأنعام، آية رقم (٩٩).
- (٥) سورة آل عمران، آية رقم (٢٤).
- (٦) سورة الحاقة، آية رقم (٢٤).

« وهو أيضاً الإباحة ». كما ذكره يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز » ومثّل له بقوله: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ (١) وقوله أيضاً: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سَبِيلَ رَبِّكَ ذُلًّا ﴾ (٢).

الأمرُ للآلتِمَاسِ

ذكره القزويني في كتابه « الإيضاح » في باب المساواة، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ (٣) وقال: « والآلتِمَاسُ إذا استعملت فيه على سبيل التلطف، وكقولك لمن يساورك في الرتبة: « ازرع » على سبيل التلطف بلا استعلاء ». ولم يذكره العلوي.

الأمرُ للآمِتِنَانِ

أشار إليه السبكي في كتابه « عروس الأفراح » وعرفه بقوله: والظاهر أنه قسم من الإباحة لكن معه آمِتِنَان، كقوله تعالى: ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (٤).

الأمرُ للإنذَارِ

الأمرُ للإنذَارِ سَمَاءُ يحيى بن حمزة العلوي في « الطراز » التهديد، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (٥). وسَمَاءُ السُّبُكِيِّ في كتابه « عروس الأفراح » التهديد، وعرفه بقوله: « ومنهم من عدّه من التهديد، ومنهم من جعله قسماً آخر، وأهل اللُّغَةُ قالوا: التهديد التَّخْوِيفُ، والإنذَارُ الإبْلَاحُ، فهما مُتَقَابِلَانِ » ومثّل بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا ﴾ (٦).

(١) الأعراف، آية رقم (٣١).

(٢) سورة النحل، آية رقم (٦٩).

(٣) سورة الأنعام، آية رقم (٦٨).

(٤) سورة الأنعام، آية رقم (١٤١).

(٥) سورة فُصِّلَتْ، آية رقم (٤٠).

(٦) سورة إبراهيم، آية رقم (٣٠).

الأمرُ للإِنعامِ

أشارَ السُّبكيُّ في كتابه «عروس الأفراح» إلى الأمر للإِنعام، أي: تذكير النعمة التي أسبغها اللهُ على عباده جميعها. وكذلك ذكره السيوطيُّ في كتابه «معتك الأقران» على سبيل تذكير الإنسان بإكرام الله لعبده الذي خلقه ليذكره بقدرة الله تعالى، كقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ (١) وقوله تعالى أيضاً للإِنعام على السيِّدة مريم: ﴿فَكُلِي وَأَشْرَبِي وَفَرِّي عَيْنًا﴾ (٢).

الأمرُ للإِهانةِ

ذكر العلويُّ الأمر للإِهانة في كتابه «الطراز» دون أن يعرفه، ومثَّل له بآية من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (٣) على سبيل التَّحقير لمعصية الخالق فيما أمر عباده من التَّكليف. وكذلك أشار إليه القزوينيُّ في «الإيضاح» كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٤). ونوّه السُّبكيُّ به في كتابه «عروس الأفراح» دون أن يعرفه، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْثَالَ دَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٥) وقال السيوطيُّ في كتابه «معتك الأقران»: على سبيل الإِهانة، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَخْتِكَ لَأُذِرَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٦) وهي تحمل معنى التَّهديد والإِهانة معاً.

الأمرُ للتَّأديبِ

نَبَّه ابن قُتَيْبَةَ في كتابه «تأويل مشكل القرآن» إلى الأمر للتَّأديب وعرفه بقوله: «أنَّ يَأْتِي عَلَى لَفْظِ الأَمْرِ وَهُوَ تَأْدِيبٌ». ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (٧). لَمْ يذكره العلويُّ ولا القزوينيُّ.

- (١) سورة النحل، آية رقم (١١٤).
- (٢) سورة مريم، آية رقم (٢٦).
- (٣) سورة الإسراء، آية رقم (٥٩).
- (٤) سورة الدخان، آية رقم (٤٩).
- (٥) سورة سبأ، آية رقم (٢٢).
- (٦) سورة الإسراء، آية رقم (٦٢).
- (٧) سورة الطلاق، آية رقم (٢).

الأمر للتحريم

ذكر السبكي في كتابه « عروس الأفراح » الأمر للتحريم بقوله: « فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ مَعَانٍ، أَحَدُهَا: التَّحْرِيمُ، كَمَا نَقَلَهُ الْأَصُولِيُّونَ، فَإِذَا كُنَّا نَذْكُرُ الْأَسْتِعْمَالَاتَ لِغَيْرِ الْأَمْرِ مَجَازاً فَذَكَرَ هَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ حَقِيقِيٌّ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ، وَلَا يَدْعُ فِي اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ فِي التَّحْرِيمِ مَجَازاً بِعِلَاقَةِ الْمَضَادَّةِ ». ويمكن أن يمثل له بقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (١) لكنه يعده بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (١) فإنه لا يناسب التحريم، وكذلك بقوله تعالى: ﴿ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ (٢). ولم يذكره العلوي ولا القزويني.

الأمر للتخيير

عرّف الأمر للتخيير المبرّد، وقال: وكذلك وقوعها للتخيير، تقول: « اضْرِبْ عِيدَ اللَّهِ وَإِمَّا خَالِدًا » فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور، كما كان ذلك في « أو ». ومنه قول بشر: [الطويل]

فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَحَاكَ فَإِنَّهُ مَقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجَابِبُهُ

ولم يذكر هذا الفن السكاكي ولا القزويني ولا السيوطي ولا العلوي. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمْ الْمُسَيْطِرُونَ ﴾ (٣).

الأمر للتسخير

ذكر يحيى بن حمزة العلوي الأمر للتسخير في معرض حديثه عن المعاني المستعملة في غير الطلب، فإنها على جهة المجاز، وتمثل بقوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ (٤). وسماه بعضهم « التذييل ». وعبر عنه القزويني في « الإيضاح » عن نقله من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فهو أخص من الإهانة.

(١) سورة إبراهيم، آية رقم (٣٠).

(٢) سورة الزمر، آية رقم (٨).

(٣) سورة الطور، آية رقم (٣٧).

(٤) سورة البقرة، آية رقم (٦٥).

الأمر للتسليم

هذا الفن ذكره ابن فارس في كتابه «الصاحبي» ولم يعرفه، ومثل لذلك الأمر للتسليم بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١). ولم يذكره العلوي ولا القزويني.

الأمر للتسوية

أشار القزويني في كتابه «الإيضاح» إلى الأمر للتسوية دون أن يعرفه. ومثل بقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾^(٢). وكذلك ذكره السبكي في كتابه «عروس الأفراح» دون أن يذكر تعريفاً له. وكذلك ذكره السيوطي في كتابه «معترك الأقران». ومنه قول المتبّي: [الخفيف]

عِشْ عَزِيزاً أَوْ مُتْ وَأَنْتَ كَرِيمٌ بَيْنَ طَعْنِ الْقَنَا وَخَفَقِ الْبُنُودِ

وكذلك ذكره العلوي في معرض حديثه عن المعاني المستعملة في غير الطلب، فإنها على جهة المجاز، وذكر الآية الكريمة المذكورة أعلاه.

الأمر للتعجب

ذكر السكاكي في كتابه «مفتاح العلوم» الأمر للتعجب في معرض استعمال الإنشاء بمعنى الخبر، وعرفه فقال: «والأمر في باب التعجب من نحو: أكرم يزيد على قول من يقول إنه بمعنى الخبر». وذكره ابن فارس في كتابه «الصاحبي» دون أن يعرفه؛ وكذلك ذكره السبكي في كتابه «عروس الأفراح» بدون تعريف؛ والسيوطي أيضاً لم يعرفه. ومنه قول كعب بن زهير: [البسيط]

أَحْسِنْ بِهَا خَلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ

الأمر للتعجيز

أشار إليه ابن فارس في كتابه «الصاحبي» دون أن يعرفه، وقد مثل له بقوله تعالى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(٣) إذ ليس المراد طلب ذلك منهم بل إظهار عجزهم. وكذلك

(١) سورة طه، آية رقم (٢٠).

(٢) سورة الطور، آية رقم (١٦).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٨٥).

ذكره السبكي في كتابه « عروس الأفراح » ولم يُعرفه، ومثّل له بقول الشاعر: [البسيط]
 خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وَأَبْرَزُ بِرَزْةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدْرُ
 أمّا السيوطي فنوّه عن الأمرٍ للتّعجيز بقول الشاعر: [الطويل]

أروني بَخِيلاً طَالَ عُمراً يَبْخِلُهُ وهاتوا كَرِيماً مَاتَ من كَثْرَةِ البَدَلِ

الأمر للتفويض

ذكر ابن فارس في كتابه « الصّاحبي » الأمر للتّفويض، وذكر الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾^(١). وكذلك ذكره السبكي في كتابه « عروس الأفراح » واستشهد على ذلك بقوله: « زاده الإمام أيضاً ».

وأشار إليه السيوطي دون أن يُعرفه في كتابه « معترك الأقران ». وقال بعض علماء البلاغة في الآية الكريمة المتقدمة الذكر: جاءت لخروج الأمر إلى التسليم لا إلى التفويض فيما يصنعه في الحياة الدنيا ويجزي عليه في الآخرة.

الأمر للتكذيب

صرّح بذكره السبكي في كتابه « عروس الأفراح » دون أن يُعرفه ولكن مثله بقوله تعالى: ﴿ قُلْ فَاتُوا بِالْتَّورَةِ فَاتْلُوهَا ﴾^(٢). وكذلك السيوطي، نوّه إلى الحديث عن الأمر بالتكذيب دون أن يجعل له تعريفاً خاصاً، إنما مثل له بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ﴾^(٣).

الأمر للتكوين

ذكره السيوطي في كتابه « معترك الأقران » فعرفه بقوله: « هو أعمّ من التسخير ». في حين أن السبكي قال: « وهو قريب من التسخير إلا أن هذا أعمّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤) وهذا لا يكون إلا من الله سبحانه ». وهذا ما جاء به كلُّ من ابن فارس في كتابه « الصّاحبي » والسيوطي في كتابه « معترك الأقران ».

(٣) سورة الأنعام، آية رقم (١٥٠).

(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٧٣).

(١) سورة طه، آية رقم (٢٠).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (٩٣).

الْأَمْرُ لِلتَّلْهِيفِ

عرّفه ابن فارس في كتابه «الصّاحبيّ» وقال: ويكونُ أمراً والمعنى تلهيفٌ وتحسير، كقول القائل: «مُتْ بِغَيْظِكَ، ومُتْ بِدَائِكَ» ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ (١). ومثله قول جرير: [البسيط]

مُوتُوا مِنَ الْغَيْظِ غَمًّا فِي جَزِيرَتِكُمْ لَنْ تَقْطَعُوا بَطْنَ وَادٍ دُونَهُ مُضْرُ
الْأَمْرُ لِلتَّمْنِي

أشار إليه القزويني في «الإيضاح» وقال: «ويكونُ أمراً وهو تَمَنٌّ، تقول لشخص تراه: كن فلاناً». وكذلك قال ابن فارس في كتابه «الصّاحبيّ» وتمثّل بقول امرئ القيس: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بَصُحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

الْأَمْرُ لِلتَّهْدِيدِ

ذكره ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» وعرّفه بقوله: ومنه أن يأتي الكلامُ على لفظ الأمر وهو تهديد كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٢). ومنه قول الشاعر: [الوافر]

إِذَا لَمْ تَخْشَ عَاقِبَةَ اللَّيَالِي وَلَمْ تَسْتَجِجِ فَاَفْعَلْ مَا تَشَاءُ

الْأَمْرُ لِلتَّخْبِيرِ

أشار ابن فارس إلى الأمر للتخبر دون أن يعرفه، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (٣) أي إنهم سيضحكون قليلاً ويبكون كثيراً.

وأشار إليه السبكي في كتابه البلاغي «عروس الأفراح» قائلاً: «الخير نحو: إذا لم تستح فاصنع ما شئت. إذ الواقع أن من لم يستح يفعل ما يشاء. وقيل المعنى: إذا وجدت الشيء مما لا يُستاء منه فافعله، فيكون إباحة».

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١١٩).

(٢) سورة فصلت، آية رقم (٤٠).

(٣) سورة التوبة، آية رقم (٨٢).

الْأَمْرُ لِلدُّعَاءِ

أشار إليه الفراء في كتابه «معاني القرآن» دون أن يعرفه. ومنه قوله تعالى على لسان موسى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ﴾^(١). وكذلك ذكره ابن قتيبة دون أن يعرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾^(٢) ثم قال: «إنه على طريق الدعاء والمسألة». وسماه ابن فارس في كتابه «الصاحبي»: «والمعنى مسألة». إلا إن المبرد يتباين عن ما سبق بجعله يجري مجرى الأمر والنهي، بقوله: «الدُّعَاءُ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ... . وذلك كقولك في الطلب: اللهم اغفر لي».

بينما يرى القزويني في كتابه «الإيضاح» الأمر للدُّعَاءِ، فيعرفه بقوله: «إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^(٣)». وهذا ما عناه السبكي في كتابه «عروس الأفراح».

الْأَمْرُ لِلْعُجْبِ

أشار إليه السيوطي في كتابه «معترك الأقران» إلا أنه لم يعرفه. ومنه قوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾^(٤) ومعنى ذلك: انظر كيف ضربوا لك الأمثال بالمسحور والكاهن والشاعر فضلوا بذلك عن الهدى.

الْأَمْرُ لِلْفَرْضِ

ذكر ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» الأمر للفرض وقال: «وعلى لفظ الأمر وهو فرض، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٥) وهذا هو المعنى الحقيقي للأمر».

وقد صنّف يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» الأمر للفرض تحت اسم المعاني المستعملة في غير الطلب وهي على جهة المجاز، وقد ذكر الآية الكريمة السابقة.

(١) سورة يونس، آية رقم (٨٨).

(٢) سورة سبأ، آية رقم (١٩).

(٣) سورة نوح، آية رقم (٢٨).

(٤) سورة الإسراء، آية رقم (٤٨).

(٥) سورة البقرة، آية رقم (٢٨٢).

الْأَمْرُ لِلْمَشُورَةِ

أشار إليه السُّبَكِيُّ في كتابه «عروس الأفراح» والسِّيَوطِيُّ في كتابه «معترك الأقران» دون تعريف. ومنه قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾^(١).

الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ

أشار ابن فارس في كتابه «الصَّاحِبِيُّ» والسُّبَكِيُّ في كتابه «عروس الأفراح» والسِّيَوطِيُّ في كتابه «معترك الأقران» إلى الأمر للنَّدْبِ دون تعريف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^(٢) وكقوله تعالى: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣).

الْأَمْرُ لِلوَجِبِ

لم يذكر الأمر للواجب إلا ابن فارس في كتابه «الصَّاحِبِيُّ» وعرفه بقوله: ويكون أمراً وهو واجب، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٤).

إلا أن يحيى بن حمزة العلوي ذكره فيما بعد تحت اسم المعاني المُستعملة في غير الطَّلَبِ على سبيل المجاز. ومثَّل له بالآية الكريمة المذكورة أعلاه.

الْأَمْرُ لِلوَعِيدِ

أشار أبو عبيد إلى الأمر للوعيد وسماه مجاز الوعيد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا﴾^(٥). وكذلك المبرد سماه «مجاز الوعيد» وقال في قوله تعالى: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾^(٦): «قيل مخرجه من الله - عز وجل - على الوعيد».

وقال ابن فارس في كتابه «الصَّاحِبِيُّ» معرِّفاً الأمر للوعيد: ويكون أمراً والمعنى

(١) سورة الصافات، آية رقم (١٠٢).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (٢٠٤).

(٣) سورة الجمعة، آية رقم (٨٢).

(٤) سورة البقرة، آية رقم (٤٣).

(٥) سورة المعارج، آية رقم (٤٢).

(٦) سورة الحجر، آية رقم (٣).

وعيد، كقوله تعالى: ﴿ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(١) وكذلك قوله تعالى: ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾^(٢) ومنه قول عبيد بن الأبرص: [الكامل]

حَتَّى سَقَيْنَاهُمْ بِكَأْسٍ مُرَّةٍ فِيهَا الْمُثْمَلُ نَاعِماً فَلْيَشْرَبُوا

ومن الوعيد قول الشاعر: [البسيط]

ارُؤُوا عَلَيَّ وَأَرْضُوا بِبِي رِحَالِكُمْ وَأَسْتَسْمِعُوا يَا بَنِي مِثَاءِ إِنْشَادِي
مَا ظَنَنْتُمْ بِنَبِيِّ مِثَاءٍ إِنْ رَقَدُوا لَيْلاً وَشَدَّ عَلَيْهِمْ حَيَّةَ الْوَادِي

ومما جاء في هذا الفن الحديث الشريف: « إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعِ مَا شِئْتَ »، أي أن الله - جل ثناؤه - مجازٍ لك.

الانتحال

الانتحال من انتحل فلان شعر فلان: إذا ادَّعاه أنه قائله. وقد عرفه ابن رشيق بقوله: « أن يُعجب الشاعر ببيت من الشعر، فيصرفه إلى نفسه، فإن ادَّعاه جملة فهو انتحال، ولا يُقال مُنتحل إلا من ادَّعى شعراً لغيره وهو يقول الشعر. وتمثل ابن رشيق لهذا الفن بقول جرير: [البسيط]

إِنَّ الَّذِينَ عَدَدُوا بِلُبِّكَ عَادَرُوا وَشَلًّا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا
عَيْضُنَ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا؟

وقال ابن رشيق في هذين البيتين: « إن الرواة مجمعون على أنهما للمعلوط السعدي، انتحلهما جرير ». وقد ذكر هذا الفن في « باب السرقات وما شاكلها ».

الانتقال

الانتقال من النقل، والنقل تحويل الشيء من موضع إلى موضع. الانتقال هو « الحيدة والانتقال » عند ابن أبي الإصبع المصري، وهو من مخترعاته التي سلمت له ولم يسبق إليها أحد من قبل. وعرفه بقوله: « هو أن يُجيب المسؤول بجواب لا يصلح أن

(١) سورة النحل، آية رقم (٥٥).

(٢) سورة فصلت، آية رقم (٤٠).

يكون جواباً عما سُئِلَ عنه، أو ينتقل المستدلُّ إلى استدلالٍ غير الَّذِي كان آخذاً فيه. يعتبر هذا التعريف مقياساً لمعرفة قدرة المخاطب أو المتكلِّم على الهرب من الجواب، أو إفحام المخاطب بالحجَّة والاستدلال، أو الحيطة عن خصوص الجواب إلى عمومه. وإنَّما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المسؤول بعد معارضة بما يدلُّ على أنَّ المعارض لم يفهم استدلاله، فينتقل عنه إلى استدلالٍ يقطع به الخصم عند فهمه، ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ (١).

كما بين المؤلف المصري أنَّ « الحيطة والانتقال » قد تكون في صورة الانتقال بالاستدلال من الخصوص إلى العموم، كقول عائشة - رضي الله عنها - عندما سُئِلت عن حكم دخول المرأة الحمام: « ما من امرأة خلعت ثوبها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله من حجاب ». فالسيدة عائشة انتقلت بالجواب من الخصوص وهو حكم دخول المرأة الحمام، إلى العموم وهو حكم خلع المرأة ثوبها في أيِّ مكان، فأنت الإجابة بصورة بليغة.

وذكره ابن الأثير الحلبي والسيوطي باسم « الانتقال » فقال ابن الأثير: « هو أن يسأل المتكلِّم في بحث أو غيره، فيجيب بجواب لا يصلح أن يكون جواب ذلك السؤال، وإنَّما يحمله على ذلك إما لأنَّ حجته لم تنهض بالاستدلال عليه، وإما مغالطة عن أداء الجواب عما سُئِلَ عنه ». وقال السيوطي في كتابه « معترك الأقران »: « هو أن ينتقل المستدلُّ إلى استدلالٍ غير الَّذِي كان آخذاً فيه، لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأوَّل ». ونقلنا مثال المصري.

الانتكاثُ

الانتكاثُ من نكث، والنكثُ: نقض ما تعقد ونصلحه من بيعة وغيرها. جعل أسامة بن منقذ الانتكاث والتراجع في باب واحد، وعرفه بقوله: « هو أن ينقض الشاعر قوله بقولٍ آخر، أو ينقص مما زاد فيه » وعاب على امرئ القيس قوله: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٨).

وقوله في موضعٍ آخر: [الوافر]

فَتَمَلًّا بَيْتِنَا أَقْطَا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبَعٍ وَرِيٍّ

لأنه وصف نفسه في موضعٍ بسمو الهمة إلى الأمور العظيمة، وفي موضعٍ آخر بالقناعة والشبع والرِّي. ولو تحدثتُ قدامة بن جعفر عن هذه الأبيات في باب مناقضة الشاعر نفسه في قصيدتين أو كلمتين لأدرك أن امرأ القيس لم ينكث نفسه ويناقضها، بل هما في جوهرهما متفقان، فقال: «إنه لو تصفح أولاً قول امرئ القيس حتى تصفحه لم يوجد ناقض معنى بآخر، بل المعنيان في الشعرين متفقان، إلا أنه زاد في أحدهما زيادة لا تنقض ما في الآخر، وليس أحد ممنوعاً من الاتساع في المعاني التي لا تتناقض». لأن الشبع والرِّي هو الذي أخبر أنهما يكفياه، وإنما زاد في أحدهما زيادة لا تنقض ما في الآخر، ألا وهو «المجد». أما قول المتنبي: [الطويل]

كَأَنَّ الْمَعَانِي فِي فَصَاحَةٍ لَفْظِهَا نُجُومُ الثَّرِيَّاسِ أَوْ خَلَائِقِي الزُّهْرُ

فقال «خلائقي» ولم يقل «خلائئك» لأنه قال قبل هذا:

فَجِئْتُكَ دُونَ الشَّمْسِ وَالبَدْرِ قَاصِدًا وَدُونَكَ فِي أَخْلَاقِكَ الشَّمْسُ وَالبَدْرُ

فلو شبهه بالثريا بعد تفضيله على الشمس والبدر، نقصه حقاً، وكان انتكاشاً.

الانتهاء

الانتهاء من النهية، والنهية: غاية كل شيء وآخره، والنهية كالحاية حيث ينتهي إليه الشيء.

الانتهاء هو قاعدة القصيدة، كما نصه ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» إذ قال: «وأما الانتهاء، فهو قاعدة القصيدة وآخر ما يبقى منها في الأسماع، وسبيله أن يكون محكماً لا تمكن الزيادة عليه ولا يأتي بعده أحسن منه».

ثم أضاف ابن رشيق، فقال: «ومن العرب من يختم القصيدة فيقطعها والنفس بها متعلقة وفيها راغبة مشتبهة، ويبقى الكلام مبتوراً كأنه لم يتعمد جعله خاتمة، كل ذلك رغبة منه في أخذ العفو وإسقاط الكلفة. ألا ترى معلقة امرئ القيس كيف ختمها بقوله «السيل» من شدة المطر: [الطويل]

كَأَنَّ السَّبَاعَ فِيهِ غَرْقِي غُدِيَّةً بِأَرْجَائِهِ الْقُصُوى أَنَسَابِيشُ عُصَلِ

الأنايبش: أصول النَّبْت، والعُنْصَل: البصل. فقد شبه تَلطُّخ السَّبَاع وهي غرقى بأصول البصل فلم يجعل لها قاعدة كما فعل غيره من أصحاب المعلقات وهي أفضلها». وقد وافق رأي القزويني في الانتهاء رأي ابن رشيقي، فقال: «ينبغي للمتكلِّم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى، الأول الأبتداء... والثاني التخلُّص... والثالث الانتهاء؛ لأنه آخر ما يعيه السَّمع ويرتسم في النَّفس». ومن أحسن الانتهاءات قول أبي نُواسٍ: [الكامل]

فَبَقِيَتْ لِإِلْعَلِّمِ الَّذِي تُهْدِي لَهُ وَتَقَاعَسَتْ عَنْ يَوْمِكَ الْأَيَّامُ

إلا أن ابن أبي الإصبع المصري المبدع لهذا الفن سَمَّاهُ «حسن الخاتمة» وهو يُعدُّ من مخترعاته، قال: «يجب على الشاعر والنَّاثِر أن يختما كلامهما بأحسن خاتمة، فإنها آخر ما يبقى في الأسماع، ولأنها ربَّما حفظت من دون سائر الكلام في غالب الأحوال، فيجب أن يجتهد في رشاقتها ونضجها وحلاوتها وجزاليتها». وقد نقله ابن مالك مع أمثله.

إلا أن هذا الفن يُنكر اختراعه لابن أبي الإصبع ما ذكره الحموي حين قال: «هذا النوع ذكر ابن أبي الإصبع أنه من مُستخرجاته وهو موجود في كتب غيره بغير هذا الاسم». فإنَّ التيفاشي سَمَّاهُ «حسن المقطع» وسَمَّاهُ ابن أبي الإصبع «الخاتمة». وكذلك سَمَّاهُ الحموي «حُسن الختام»، وسَمَّاهُ جرمانوس فرحات «براعة الختام».

إلا أن «الانتهاء» أول ما عرف في كلام شبيب بن شيبة الذي سَمَّاهُ «جودة المقطع». كما سَمَّاهُ الجرجاني «حسن الخاتمة» وقال: «والشاعرُ الحاذقُ يجتهدُ في تحسين الاستهلال والتخلُّص وبعدها الخاتمة، فإنها المواقف التي تستعطف أسماعَ الحضور وتستميلهم إلى الإصغاء».

إلا أن ابن معصوم المدني سَمَّاهُ «حُسن الختام»، واعتبره من رابع المواضيع التي نصَّ علماء البلاغة على العناية بها، فقال: «هذا رابع المواضيع التي نصَّ أئمة البلاغة على التأنق فيها، لأنه آخر ما يقرع السَّمع ويرتسم في النَّفس». ومن «حُسن الختام» الذي ذكره المدني قول أبي نُواسٍ: [الطويل]

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمَنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تَوْلَنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَيَأْنِي عَاذِرٌ وَشُكُورٌ

نخلص إلى أنّ « جودة القطع » و « براعة المقطع » و « حسن الخاتمة » و « حسن الختام » و « براعة الختام » كلّها لُونٌ واحد الغرض، وهو تحرك النَّفس عند ختام القصيدة أو العبارة ليبقى لها أوقع الأثر في الذّات الإنسانيّة.

الانسِجَام

الانسِجَام من سَجَمَ ، وَسَجَمَتِ العَيْن الدَّمْعَ والسَّحَابَةَ المَاءَ تَسْجِمُهُ ؛ قطرته وأسألته. والانسِجَام في رأي ابن مقذ قوله: « أن يأتي كلام المتكلّم شعراً من غير أن يقصد إليه، وهو يندلُّ على فور الطّبع والغريزة ». بينما جعله المصريّ كانحدار الماء قائلاً: « هو أن يأتي الكلام مُنحدرًا كتحدُّر الماء المنسجم سهولة سبك وعذوبة ألفاظ، حتّى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، مع خلوه من البديع وبُعدّه عن التصنيع ».

ثمّ أضاف أنّ الانسِجَام على ضربين: ضربٌ يأتي مع البديع الَّذِي لَمْ يقصد، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١) فقد وقع الانسِجَام مع ما فيه من تعطفٍ وحسن سبك في قوله: « إلى الله » و « أعلم من الله » إلى جانب ما فيه من سلامة القصد وانسِجَام المعنى.

أمّا الضَّرْبُ الثَّانِي: لا بديع فيه، كقوله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (٢) وأكثر آي القرآن الكريم من هذا الباب. وإلى هذا الأسلوب ذهب كل من ابن قيم الجوزيّة، والسَّيوطي، والمدني، والحموي، مع انسجامه الَّذِي حصل في بديعته قوله: [البسيط]

حُسْنُ ابْتِدَائِي بِهِ أَرْجُو التَّخَلُّصَ مِنْ نَارِ الْجَحِيمِ وَهَذَا حُسْنٌ مُخْتَبِئِي
وقد ذكر الانسِجَام عبد الغني النَّابلسي في كتابه « نفحات الأزهار » وعرفه كتعريف ابن حجّة الحموي. وقال في هذا النوع: [البسيط]
يَا أَشْرَفَ الرُّسُلِ يَا عَوْثَ الْخَلَائِقِ يَا نُورَ الْوُجُودِ اسْتَجِبْ يَا سَيِّدَ الْأُمَمِ
وكذلك عرفه جرمانوس فرحات، فجاء نفس تعريف ابن حجّة الحموي.

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٦).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (١٩٩).

الإِنشَاءُ

الإِنشَاءُ من أَنشَأَ اللهُ الخلق: ابْتَدَأَ خلقهم. والإِنشَاءُ: الإِبْتِدَاءُ، أو الخلق، أو الإِبْتِدَاعُ. والإِنشَاءُ في علم البلاغة يخالف هذا المذكور، وهو عند الجرجاني أَنَّهُ: «قد يُقال على الكلام الَّذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه» وقد اعتمد القزويني على تعريف الجرجاني عندما فصل بين الخبر والإِنشَاءُ، فقال: «وجه الحصر أَنَّ الكلامَ إِما خبر أو إِنشَاءٌ؛ لَأَنَّهُ إِما أَن يكونَ لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأوَّل: الخبر، والثَّاني: الإِنشَاءُ» وهذا الإِنشَاءُ قسمان كما ذكرهما القزويني:

فالأوَّل: الإِنشَاءُ الطَّلبي، وهو ما استدعى مطلوباً غير حاصلٍ وقتَ الطَّلَب، وأنواعه كثيرة، منها: التَّمَنِّي، والتَّنَدُّاءُ، والأَمْرُ، والنَّهْيُ، والاستِيفاهُ، فهذه الأَعراضُ تُؤدِّي معاني جديدةً للأديب فيها دفق كبير.

والثَّاني: الإِنشَاءُ غير الطَّلبي، وهو أساليب متعدِّدة:

١ - صيغ المدح والذم، كنعم وبئس. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَذَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(١) ومنه قول زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

نِعْمَ امْرَأَةً هَرِمْتُ لَمْ تَعْرُنَائِبُهُ إِلاَّ وَكَانَ لِمَرْتَعٍ لَهَا وَزَرًا

٢ - التَّعَجُّبُ بـ «ما أفعله» كقوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾^(٢) وأفعل به، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾^(٣).

٣ - القسم، ويكون بالواو والتاء والياء، كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٥).

٤ - الرَّجَاءُ، وهو طلب حصول أمر محبوب قريب الوقوع، والحرف الموضوع له «لعل». كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا

(١) سورة النحل، آية رقم (٣٠).

(٢) سورة عبس، آية رقم (١٧).

(٣) سورة مريم، آية رقم (٣٨).

(٤) سورة الضحى، الآيتان (١، ٢).

(٥) سورة يوسف، آية رقم (٩١).

لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ كَثْرًا أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١﴾.

٥ - صيغ العقود: مثل بعث، واشترت.

تلك الصيغ قليلة الاستعمال لندرة الأغراض المتعلقة بها بلاغيًا، بينما الإنشاء الطلبي الذي يهتم به علماء البلاغة لما فيه من تفنن في الأساليب والمعاني والألفاظ أكثر استعمالاً.

الانصراف

الانصراف: من الصرف وهو رد الشيء عن وجهه، وقيل انصرف بمعنى: رجع. والانصراف كما سماه أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرفه بقوله: «وهو أن يرجع من الخبر إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الخبر» ومثل له بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ (٢). ومنه قول زهير بن أبي سلمى: [البيسط]

قَفَّ بِالذِّيسَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَىٰ وَغَيْرَهَا الْأَمَطَارُ وَالذِّيمُ

وكذلك عرفه ابن شيث القرشي، بينما سماه ابن وهب «الصرف» وسماه غيرهم «الانفات» وقد تقدم تفصيل الدراسة فيه، وهو الأشهر في كتب البلاغة.

الإنفاد

الإنفاد من نَفَدَ بالدال المهملة. وَنَفَدَ الشَّيْءُ نَفْدًا وَنَفَادًا: فَنِيَ وَذَهَبَ. الإنفاد عرفه المظفر العلوي بقوله: «هو أن يقول الشاعر بيتاً تاماً ويقول آخر بيتاً» إلا أنه ربط بين الإنفاد والإجازة، فقال: «وأما الإنفاد والإجازة، فروي أن كعب بن زهير لما تحرك بالشعر كان أبوه زهير ينهأ عنه مخافة ألا يكون استحك شعره فيروي عنه ما يعاب عليه. ثم أضاف: فخرج زهير إليه وهو غضبان، فدعا بناقة فركبها وتناوله وأردفه خلفه، ثم حرك ناقته وهو يريد أن يتعنّت كعباً ويعلم ما عنده ويطلع على شعره، فقال حين فصل عن الحي: [الطويل]

وَإِنِّي لَتَغْدُو بِي عَلَى الْهَمِّ جَسْرَةٌ تَخْبُ بِوَصَالِ صَرُومٍ وَتُعِينُ

(١) سورة هود، آية رقم (١٢).

(٢) سورة يونس، آية رقم (٢٢).

ثمَّ ضربه وقال: أجزيا لكع، فقال: [الطويل]
كَبْنِيَانَةَ الْقَارِي بِمَوْضِعِ رِجْلِهَا وَأَثَارُ نَسْعَيْهَا مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ

فقال زهير: [الطويل]

على لَاحِبٍ مِثْلِ الْمَجْرَةِ خِلْتَهُ إِذَا مَا عَلَا نَشْرًا مِنَ الْأَرْضِ مُهْرَقُ
ثمَّ قال: أجزيا لكع، فقال: [الطويل]

مُنِيرٌ هَذَا لَيْلُهُ كَنَهَارِهِ جَمِيعٌ إِذَا يَعْلُو الْحَزُونََةَ أَفْرَقُ

عندها أخذ زهير بيد كعب، وقال له: قد أذنت لك في الشعر». وهذا الفن سَمَاهُ جرمانوس فرحات «بالانتقاد والإجازة» في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرفه فقال: «هو أن يتناشد الشاعران بيتاً فبيتاً على رويٍّ واحد، بحيث أن يكون بينهما ملاءمة والتحام، مرتبط بها البيت بالآخر ارتباطاً تاماً». وقدّم الأمثلة السابقة الذكر.

الانْفِصَالُ

الانْفِصَالُ من فصلت الشيء فانْفَصَلَ، أي قطعته فانْقَطَعَ. والانْفِصَالُ من مخترعات ابن أبي الإصبع المصري، وقد عرفه بقوله: «هو أن يقول المتكلم كلاماً يتوجه عليه فيه دَخَلٌ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، فيأتي بعده بما يفصل به عن ذلك إما ظاهراً أو باطناً يظهره التأويل». ثم أضاف وذكر الفرق بين الاختراس والانْفِصَال فقال: «وهذا الفرق هو خصوصية الانْفِصَالِ وعمومية الاختراس، لأنَّ شاهد الانْفِصَالِ يكون الدَّخَلُ المتوجه عليه من جهة كونه صالحاً لضدَّين من الفنون، وهو في سياق أبيات مقصودة في فنٍّ واحد منهما، والاختراس يتوجه الدَّخَلُ إلى شاهده من هذه الجهة ومن غيرها، كقول أبي نُوَاس: [مجزوء الرمل]

فِي حِرِّ أُمَّ النَّاسِ إِنْ كُنْتُ سَتَ مِنَ النَّاسِ تُعَدُّ
وَلَقَدْ نُبِّئْتُ إِبْلِيحَ سَسَ إِذَا رَأَكَ يَصُدُّ
لَيْسَ مِنْ تَقْوَى وَلَكِنْ ثِقَلُ فَيْكَ وَبَرْدُ

فأبو نُوَاس لو اقتصر على البيت الثاني لكان الهجاء فيه غير مخلص وكان يتوجه عليه دَخَلٌ بسبب احتِمَالِ البيت للمدح والإتيان به في معرض الهجو، ثمَّ لَمَّا انْفَصَلَ الشَّاعِرُ عن هذا الدَّخَلِ بالبيت الثالث خَلَصَ الشَّاهِدُ للقدح.

ومن هذا يتبين أنَّ الاحتِرَاس يكون في فنٍّ واحد، والانتِفِصال يكون صالحاً لضِدِّين من الفنون. ولا شكَّ بأنَّ الانتِفِصال توضيح للفكرة بعد أن كانت غامضة.

وأخذ الحلبيُّ والثويريُّ تعريف ابن أبي الإصبع المصريِّ مع التَّمثيل بالأمثلة أيضاً. أمَّا السُّبكيُّ فقد أدخله في باب الاحتِرَاس، وقال: «وقد فسر بما هو في معنى الاحتِرَاس المتقدم في الإيجاز والإطناب». وذكر أبيات أبي نُوَاس.

الانتِفِطَاعُ

الانتِفِطَاعُ من القَطْعِ، والقَطْعُ: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً. الانتِفِطَاعُ عرفه القزوينيُّ بقوله: «أمَّا كمالُ الانتِفِطَاعِ فلاختِلَافَهُما خيراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى».

ومنه من جهة اللفظ قول الأخطل: [البسيط]

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أُرْسُوا نَزَاوُلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ امْرِيٍّ يَجْرِي بِمِقْدَارٍ

أو معنى فقط، نحو مات فلان - رَحِمَهُ اللهُ - . ولَمَّا كانت لفظة «أرسوا» المنقطعة لاختلافها إنشاءً ولفظاً ومعنى، ولفظة «نزاولها» خيراً ولفظاً ومعنى، لم يعطف عليه ولم يجزم جواباً للأمر، لأنَّ الغرض تعليل الأمر بالإرساء، بالمزاولة، والحال في الجزم بالعكس بمعنى يصير الإرساء علةً للمزاولة. فهذا هو النوع الأوَّل من الانتِفِطَاعِ.

أمَّا النوع الثاني: هو الانتِفِطَاعُ بغير الاختِلَافِ؛ أي الاختِلَافِ خيراً وإنشاءً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (١) فلفظة «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا» مقطوعٌ عمَّا قبله، لكون ما قبله حديثاً عن القرآن، وكون «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا» حديثاً عن الكفَّار وعن تصميمهم في كفرهم.

الاهْتِدَامُ

الاهْتِدَامُ من الهدم، وهو نقيضُ البناء، وقيل: قلع المدر من البيوت. عرف الحاتميُّ الاهْتِدَامَ بقوله: «الاهْتِدَامُ وهو افتِعالٌ من الهدم، فكأنه هدم البيت من الشعر تشبيهاً له بهدم البيت من البناء؛ لأنَّ البيت من الشعر يُسمَّى بيتاً، ولأنَّه يشتملُ على الحروف كما يشتمل البيت على ما فيه».

(١) سورة البقرة، آية رقم (٦).

أَمَّا الصَّنَعَانِيَّ فَعَرَّفَ الْاِهْتِدَامَ بِقَوْلِهِ: «أَخَذَ قَسَمِي اللَّفْظَ مَعَ الْمَعْنَى أَوْ أَكْثَرَ أَقْسَامِهِ» .
وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ الَّذِي يَهْتَدِمُ بَيْتَ أَبِي دَوَادٍ: [الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ ضَافِي الْعَيْبِ عَيْتِي

فَقَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ: [الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وَمِنْ ثَمَّ انْتَقَدَ صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ الْعَسْجَدِيَّةِ» الْمُهْتَدِمُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْمُهْتَدِمَ إِنْ لَمْ يَقْرَأْ
بِأَنَّهُ اهْتَدَمَ وَأَخَذَ وَاسْتَعَارَ أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مِثْلُ أَوْ عَارِضٌ، فَإِنَّ مَنَزَلَتَهُ تَسْقُطُ وَفَضِيحَتُهُ تَظْهَرُ،
وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ مَعَارِضَةً بَلْ صَرِيحَ السَّرْقِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَإِقْرَارِهِ أَيْضاً شَاهِدٌ بِنَقْصِهِ،
لَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْنَبِ الْمَعْتَرَفِ لَا الْمَصْرُ» .

فَالْاِهْتِدَامُ هُوَ أَخْذُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ مِنَ الشَّعْرِ، وَالتَّصْرَفُ فِي الْبَعْضِ الْآخَرَ» .
وَيُظْهِرُ ذَلِكَ وَاضِحاً أَيْضاً فِي مَا أَخَذَهُ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ مِنْ امْرِئِ الْقَيْسِ: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

فَأَخَذَهُ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ وَاهْتَدَمَهُ إِلَّا اللَّفْظَةَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْبَيْتِ: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلَّدِ

الْأَوَاخِرُ وَالْمَقَاطِعُ

الْآخِرُ جَمْعُهُ آخِرُونَ مُؤَنَّثُهُ أُخْرَى: ضِدُّ الْأَوَّلِ. عَرَّفَ أُسَامَةَ بْنُ مَنَقْدِ الْأَوَاخِرِ وَالْمَقَاطِعِ
بِقَوْلِهِ: «وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَرَّزَ الشَّاعِرُ فِيهَا مِمَّا يُتَأَوَّلُ عَلَيْهِ وَيَتَوَوَّلُ أَمْرَهُ إِلَيْهِ كَمَا رُوِيَ أَنَّ أَبَا تَمَّامٍ
لَمَّا أَنْشَدَ: [الطويل]

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَمِثْلِهَا أُزِيلَتْ مَصُونَاتُ الدُّمُوعِ السَّوَاكِبِ

قَالَ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنُ اللَّاعِنِينَ» .

ثُمَّ تَابَعَ ابْنُ مَنَقْدٍ قَوْلَهُ: وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَوَاخِرُ الْقِصَائِدِ حُلُوةَ الْمَقَاطِعِ تُوقِنُ
النَّفْسَ بِأَنَّهُ آخِرُ الْقِصِيدَةِ لِثَلَاثِ أَكْثَرِ. وَأَحْسَنُهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلُ «مِنْهَا» وَ«بِهَا»
كَقَوْلِهِ: [الممتقارب]

أَتَنِي تَوَنَّبَنِي فِي الْبُكَأ فَأَهْلًا بِهَا وَبِتَأْنِيْبِهَا

وَلَلْعَيْنِ عُدْرٌ إِذَا مَا بَكَتْ وَقَدْ عَايَنْتْ وَجْهَ مَحْبُوبِهَا
 ومنه أن يكون في آخر البيت حرف لا يحتاج إلى إعراب: واو أو ياء إضافة أو ياء
 جماعة، كقوله: [الطويل]

صَحَا الْقَلْبُ مِنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَصْحُو

الأوصاف

الأوصاف من وصف الشيء له وعليه وصفاً: حلاه. عرف الوصف قدامة بن جعفر
 في كتابه «نقد الشعر» فقال: «الوصف إنما هو ذكر الشيء لما فيه من الأحوال والهيئات،
 ولما كان أكثر وصف الشعراء إنما يقع على الأشياء المركبة من ضروب المعاني، كان
 أحسنهم من أتى في شعره بأكثر المعاني التي الموصوف مركب منها، ثم بأظهرها فيه
 وأولها، حتى يحكيه بشعره ويمثله للحسّ بنعته. فمن ذلك قول الشماخ يصف أرضاً تسير
 النبالة فيها: [الطويل]

تُقَعِّعُ فِي الْإِبَاطِ مِنْهَا وَفَاضُهَا خَلَتْ غَيْرَ آثَارِ الْأَرَاجِيلِ تَرْتِمِي

فقد أتى في هذا البيت بذكر الرجالة وبين أفعالها بقوله: «ترتمي»، ومن الحال في
 مقدار سيرها بوصفه «تقعقع الوفاض» إذ كان في ذلك دليل على الهرولة». وعرفه
 ابن رشيق بقوله: «الشعر إلا أقله راجع إلى باب الوصف، ولا سبيل إلى حصره
 واستقصائه، وهو مناسب للتشبيه مشتمل عليه وليس به، لأنه كثيراً ما يأتي في أضعافه،
 والفرق بين الوصف والتشبيه أن هذا إخبار عن حقيقة الشيء وأن ذلك مجاز وتمثيل.
 وأحسن الوصف ما نُعِتَ به الشيء حتى يكاد يمثله عياناً للسامع، كقول النابغة الجعدي
 يصف ذئباً افترس جودراً: [الطويل]

فَبَاتَ يُذَكِّيهِ بِغَيْرِ حَيْدَةٍ أَخْوَقَنْصِ يُمْسِي وَيُصْبِحُ مُفْطِراً
 إِذَا مَا رَأَى مِنْهُ كِرَاعاً تَحَرَّكَتْ أَصَابَ مَكَانَ الْقَلْبِ مِنْهُ وَفَرَفَرَا

لقد قام هذا الوصف بنفسه، ومثل الموصوف في قلب سامعه». أما ابن الأثير الحلبي
 فعرفه بقوله: «وحد الوصف أنه ذكر الشيء بما فيه من الأحوال والهيئات». وتعريفه هذا
 مأخوذ من تعريف قدامة وابن رشيق، إلا أنه سماه باب «الأوصاف والنوع».

الإيجاب والسلب

الإيجاب من وجب الشيء يجب وجوباً أي لزم، وأوجب الله: أي استحقه. والسلب من سلبه الشيء يسلبه: أخذه؛ والسلب نقيض الإيجاب.

وعرفه قدامة بن جعفر في كتابه «نقد الشعر» فقال: «ومما جاء في الشعر من التناقض على طريق الإيجاب والسلب قول عبد الرحمن بن عبد الله القس: [الطويل]

أرى هجرها والقتل مثلين فأقصرُوا ملامكم فالقتل أَعْفَى وَأَيْسَرُ

فأوجب الشاعر الهجر والقتل مثلين ثم سلبهما ذلك بقوله: «إنَّ القتلَ أَعْفَى وَأَيْسَرُ»، فكأنه قال: إنَّ القتلَ مثل الهجر وليس هو مثله، وأرى أنَّ هذا الشاعر أراد أن يقول: بل القتل أَعْفَى وَأَيْسَرُ.

هذا الفن ليس من مخترعات ابن أبي الإصبع، وعرفه بقوله: «هو أن يقصد المادح أن يفرّد ممدوحه بصفة مدح لا يشركه فيها غيره، فينفيها في أول كلامه عن جميع الناس ويثبتها لممدوحه بعد ذلك». وتكلم ابن أبي الإصبع عن هذا النوع في «تحرير التّحبير» تحت هذا الاسم المذكور، بينما تكلم عنه في «بديع القرآن» تحت اسم «إثبات الشيء بنفيه عن ذلك الشيء» وعده من جديدة. ولا أدري كيف خفي عليه ذلك.

ولأبي هلال العسكري تقرير حسن عن هذا الفن، وهو «أن يبي المتكلم كلامه على نفي شيء من جهة وإثباته من جهة أخرى». والذي قرره ابن حجة الحموي في «خزانة الأدب» وسماه «ذكر السلب والإيجاب» وقد مثل له بقوله من بديعته: [البيسط]

إيجابُهُ بِالْعَطَايَا لَيْسَ يَسْلِبُهُ وَيَسْلِبُ الْمَنُّ مِنْهُ سَلْبَ مُحْتَسِمٍ

وعرفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أن يبي الكلام على نفي الشيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، والأمر به من جهة والنهي عنه من جهة أخرى، ومنه قول السّمّوأل: [الطويل]

وَتُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

الإيجاز

الإيجاز من جز الكلام جزءاً وأوجز: قل في بلاغة، وأوجزه: اختصره. عرف

الجاحظ الإيجاز بقوله: «... أن يكون اللفظ أقل من المعنى مع الوفاء به، وإلا كان إخلالاً يفسد الكلام. أو هو قلة عدد اللفظ مع كثرة المعاني. ومنه سأل معاوية صحار بن عياش العبدي: ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطيء. وقال أكتم بن صيفي: البلاغة في الإيجاز».

وذكر أبو هلال العسكري الإيجاز بقوله: «الإيجاز قصور البلاغة على الحقيقة، وما تجاوز مقدار الحاجة فهو فضل داخل في باب الهذر والخطل، وهما من أعظم أدواء الكلام، وفيهما دلالة على بلادة صاحب الصناعة. وفي تفضيل الإيجاز يقول جعفر بن يحيى لكتابه: إن قدرتم أن تجعلوا كتبكم توقيعات فافعلوا». وأضاف أبو هلال العسكري قائلاً: «وقيل لبعض المحدثين: ما لك لا تزيد على أربعة واثنين؟ قال: هن بالقلوب أوقع، وإلى الحفظ أسرع، وبالألسن أعلق، وللمعاني أجمع، وصاحبها أبلغ وأجز». ومنه قول ابن حازم: [الوافر]

أبى لي أن أطيل الشعر قصدي إلى المعنى وعلمي بالصواب
وإيجازي بمختصر قريب حذف به الفضول من الجواب

لهذا كان أسلوب الإيجاز من أهم خصائص اللغة العربية، فقد كان العرب لا يميلون إلى الإطالة والإسهاب، وكانوا يعدون الإيجاز هو البلاغة، كما عدّه ابن المقفع أيضاً.

ولهذه الأهمية العظيمة للإيجاز اهتم البلاغيون والنقاد بأسلوب الإيجاز فوضعوا له حدوداً، لأنه ليس بمحمود في كل موضع، وإلى ذلك أشار ابن قتيبة، بقوله: «لو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجوّد الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك، ولكنه أطال تارة للتوكيد وحذف تارة للإيجاز وكرّر تارة للإفهام».

وتحدّث ابن رشيّق عن الإيجاز، وذكر تعريف الرّماني وقال: «الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف». إلا أن ابن سنان في كتابه «سرّ الفصاحة» سمّاه «الإشارة» وقال عنه: «هو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة». ثمّ أضاف أن المختار عنده في الفصاحة والدال على البلاغة، هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه؛ أي أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست

المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر.

وعرف الرازي الإيجاز كتعريف الرُّماني. إلا أن الكلاعي عرفه تعريفاً بديعاً بقوله: « ما ثوب لفظه كثوب المؤمن » أمَّا السكاكي فعرفه بقوله: « إن الإيجاز والإطناب من الأمور النسبية كالأبوة والبُنة، وهي التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها، فإن الكلام الموجز إنما يدرك من حيث وصفه بالإطناب إلى كلام آخر يكون أقل منه أي أنه جعل متعارف الأوساط مقياساً له، وقال: « فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ».

وقد عرفه ابن الأثير في كتابيه « المثل السائر » و « الجامع الكبير » بقوله: « هو حذف زيادات الألفاظ »، ثم قال: « حدُّ الإيجاز هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه ». وكذلك قال السجلماسي في « المنزح البديع ». أمَّا العلوي فعرفه بقوله: « هو عبارة عن تأدية المقصود من الكلام بأقل من العبارة المتعارف عليها ». وهذه التعريفات جميعها لا تبعد عن الكلام بأن الإيجاز هو التعبير عن المعنى بألفاظ قليلة تدل عليه صحة وافية. والإيجاز أنواع عند علماء البلاغة، والأشهر منها: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

إيجازُ التَّقدير

وَجَزَّ يَجْزُ وَجْزًا الكلام: جعله وجزياً، ووَجَزَ الرَّجُلُ فِي مَنْطِقِهِ: قلَّ فِي بِلَاغَةٍ. عَرَفَ ابن الأثير إيجاز التَّقدير بقوله: « هو ما ساوى لفظه معناه، وهو الذي لا يحذف منه شيء ». وسمَّاه ابن مالك: « إيجاز التَّضيق »، أمَّا السيوطي فسَمَّاهُ « إيجاز التَّقدير » ومنه قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ، مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ، ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ، كَلَّا لَمَّا يُقْضَىٰ مَا أَمَرَهُ ﴿١﴾ فلفظة « قتل الإنسان » دعاء عليه، و « ما أكفره » تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله عليه. ليس أدلَّ على سخطٍ مع تقارب طرفيه والدُّعاء والتَّعجب؛ ثم إنه - سبحانه - أخذ في صفة حاله من ابتداء حدوته إلى منتهى زمانه، فقال: « من أي شيء خلقه » ثم بين الشيء الذي منه خُلِقَ.

(١) سورة عبس، الآيات (١٧ - ٢٣).

ومنه قول النَّابِغَةِ الدَّيَّانِيَّةِ: [الطويل]

وَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُذْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمَتَأَى عَنكَ وَاسِعٌ
وتخصيصه اللَّيْلِ دون النَّهَارِ مِمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ .

الإيجازُ الجامعُ

عرَّفَه ابن مالك وقال: «أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عِنْدَكَ خَلِيقًا بِمَزِيدِ الْبَسْطِ فَتَتْرَكُهُ إِلَى بَسْطٍ
لِتَوْخِي نِكْتَةً». وعنده هو القسم الثالث من ضمن الأقسام للإيجاز الخالي من الحذف .

وذكره الطَّيْبِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّسَانُّ» وَنَقَلَهُ عَنْهُ السَّيْوِيُّ وَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَحْتَوِيَ اللَّفْظُ عَلَى
مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(١) فَالْعَدْلُ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ
الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَ طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ، الْمَوْمَى بِهِ إِلَى جَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْأَخْلَاقِ
وَالْعِبَادَةِ» .

إيجازُ الحذفِ

سَمَّاهُ الْجَاحِظُ «الإيجازُ المحذوفُ» وعرَّفَه بقوله: «وهو ما يكون بحذف كلمة أو جملة
أو أكثر مع قرينة تعيّن المحذوف». أو هو كما قال ابن الأثير: «ما يحذف منه المفرد والجملة
لدلالة فحوى الكلام على المحذوف، ولا يكون إلا فيما زاد معناه على لفظه». ثم قال: «أما
الإيجازُ بالحذف فإنه عجيب الأمر أشبه بالسحر، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من
الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأنتم ما تكون
مبيناً إذا لم تبين، وهذه الجملة تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر». وسماه الجاحظ
«الإيجازُ المحذوف» بينما سماه أبو عبيدة «مجاز المختصر» .

والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها كما ذكرها ابن الأثير فقال:
«أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفَاتِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ فَإِنَّهُ
لِقَوْلِهِ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَا يَجُوزُ بَوَاحٍ وَلَا سَبَبٌ». ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى
أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن .

وقد يظهر المحذوف بالإعراب، كقولنا: «أهلاً وسهلاً» فإن نصب الأهل والسهل يدلُّ
على ناصب محذوف، وليس لهذا من الحسن ما للذي لا يظهر بالإعراب، وإنما يظهر بالنظر

(١) سورة النحل، آية رقم (٩٠) .

إلى تمام المعنى، كقولنا: «فلان يحل ويَعِدُّ». فإن ذلك لا يظهر المحذوف فيه بالإعراب وإنما يظهر بالنظر إلى تمام المعنى، أي أنه يحل الأمور وَيَعِدُّها. والذي يظهر بالإعراب يقع في المفردات من المحذوفات، والذي لا يظهر بالإعراب يقع في الجمل من المحذوفات كثيراً وهذان قسما الإيجاز بالحذف، أحدهما حذف الجمل والآخر حذف المفردات. وقد يردُّ كلام في بعض المواضع ويكون مشتملاً على القسمين معاً. فمما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿الْمَ . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١) والاستئناف واقع في هذا الكلام على «أولئك» لأنه لما قال: «الْمَ ذلك الكتاب» إلى قوله «يوقنون» أتجه لسائل أن يقول: ما بال هؤلاء اختصوا بالهدى؟ فأجيب بأن أولئك المختصين غير مستعبد أن يفوزوا.

إيجازُ القصر

إيجازُ القصر وهو الضربُ الثاني من القسم الثاني من الإيجاز: وهو ما لا يحذف منه شيء. وقد عرفه ابن الأثير بقوله: «وأما الإيجازُ بالقصر، فإنه ينقسم قسمين:

أحدهما: ما دلَّ لفظه على احتمالات متعدّدة؛ وهذا يمكن التعبير عنه بمثل ألفاظه وفي عدتها، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾^(٢) فإنه دخل تحت الأمن جميع المحبوبات.

والآخر: ما يدلُّ لفظه على احتمالات متعدّدة، ولا يمكن التعبير عنها وعدتها؛ لا بل استحيل ذلك. وهو أعلى طبقات الإيجاز مكاناً، وأعوزها إمكاناً، وإذا وُجد في كلام بعض البلغاء فإنما يوجد شاذاً نادراً، فمن ذلك ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٣) فإن قوله تعالى: «الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» لا يمكن التعبير عنه إلا بالألفاظ كثيرة؛ لأن معناه أنه إذا قُتِلَ الْقَاتِلُ امتنع غيره عن القتل، فأوجب ذلك حياة للناس».

وعرفه الجاحظ بقوله: «الكلام الذي قلَّ عددُ حروفه وكثُرَ عددُ معانيه، ومنه قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُصَدِّعُونَ عَنْهَا وَلَا يَنْزِفُونَ﴾^(٤) فقوله تعالى في وصفه خمر أهل الجنة أنهم

(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٨٩).

(١) سورة البقرة، الآيات (١، ٢، ٣، ٤، ٥).

(٤) سورة الواقعة، آية رقم (١٩).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٨٢).

لا يعرفون عيوب خمر أهل الدنيا بهاتين الكلمتين «يصدعون وينزفون» وحين ذكر - سبحانه - فاكهة أهل الجنة فقال تعالى: ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾^(١) جمع أيضاً بهاتين الكلمتين جميع تلك المعاني». وأضاف الجاحظ بقوله فيما بقي من رسالته في البلاغة والإيجاز: «درجت الأرض من العرب والعجم على إيثار الإيجاز وحمد الاختصار وذم الإكثار والتطويل والتكرار وكل ما فضل عن المقدار». ومن الإيجاز بالقصر قول الشريف الرضي: [الكامل]

مَالُوا إِلَى شُعْبِ الرَّحَالِ وَأَسْنَدُوا أَيْدِي الطَّعَانِ إِلَى قُلُوبِ تَخْفِقُ
فإنه لما أراد أن يصفهم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام، عبر عن ذلك بقوله: «أيدي الطعان».

الإيداع

الإيداع من استودع، وأودع، مصدر أودعته، وهو من الأضداد: إذا دفعته إليه ليكون عنده وديعة، وأودعته أيضاً إذا أخذته منه وديعة. عرفه المصري في كتابه «تحرير التحبير» بقوله: «هو أن يعمد الشاعر أو المتكلم إلى نصف بيت لغيره يودعه شعره سواء أكان صدرًا أو عجزًا، وأمَّا النَّائِرُ فَإِنْ أَتَى فِي نَثْرِهِ بِنِصْفِ بَيْتٍ لْغَيْرِهِ سُمِّيَ إِيدَاعًا، وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ سُمِّيَ تَفْصِيلًا». وقال أيضاً: «إن من لا يعرف الاصطلاح يُسميه تَضْمِينًا». وكذلك ما جاء عن الحلبي قوله «وأكثر الناس يجعلونه من باب التضمين، وهو منه إلا أنه مخصوص بالشر وبأن يكون المودع نصف بيت إما صدرًا وإما عجزًا» وكذلك ذكر النويري هذا التعريف في كتابه «نهاية الأرب».

وعرفه الحموي بقوله: «الإيداع الذي نحن بصدده هو أن الناظم يودع شعره بيتاً من شعر غيره، أو نصف بيت، أو ربع بيت، بعد أن يوطيء له توطئة تناسبه بروابط متلائمة، بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه له. وأحسن الإيداع ما صرف عن معنى غرض الناظم الأول، ويجوز عكس البيت المضمّن بأن يجعل عجزه صدرًا أو صدره عجزًا، وقد تحذف صدور قصيدة بكاملها وينظم لها المودع صدوراً لغرض اختاره وبالعكس». وسماه السيوطي «رفوًا وإيداعًا» وقال: «والمراغ مما دونه يُسمى رفوًا وإيداعًا، لأنه رفا بشعر الغير وأودعه إياه».

وذكره جرمانوس فرحات وقال: «هو أن يعمد الشاعر إلى شطر بيت لغيره صدرًا كان أو عجزًا، فيوطيء له مناسبة بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه له، أو أن يصرفه عن غرض

(١) سورة الواقعة، آية رقم (٣٣).

النَّاطِمُ الْأَوَّلُ إِلَيَّ غَرَضُهُ الْمُتَجَدِّدُ. فقوله من الأول ممثل بقول أبي تمام الذي أودع قول بيت من قصيدة أخرى «السيف»: [البسيط]

فَدَعَّ عَتَابِي وَسَلَّ عَنِّي لَوَاحِظُهُ
فَالسَّيْفُ أَصْدَقُ إِنْبَاءٍ مِنَ الْكُتُبِ

ومن الشاهد الثاني قول فتح الله النحاس الحلبي: [الكامل]

إِنْ يَدْعُ قَمَرٌ بِوَجْهِكَ نَسْبَةً
يَخْشَى بِأَنْ يَسْوَدَّ وَجْهُ الْمُدْعِي
وَالشَّمْسُ لَوْ عَلِمَتْ بِأَنَّكَ دُونَهَا
هَبَطَتْ إِلَيْكَ مِنَ الْمَحَلِّ الْأَرْفَعِ

فقوله: «هبطت إليك من المحل الأرفع» إيداع من بيت ابن سناء الملك. وعرفه المدني أيضاً فقال: «هو أن يودع الشاعر شعره بيتاً فأكثر أو مصراعاً فما دونه من شعر غيره، بعد أن يوطيء له في شعره توطئة تناسبه وتلائمه، ويسمى التضمين والرفو أيضاً». ثم قال: «والإيداع عند البرغيين من المحاسن». وكثيراً ما يجتمع الإيداع والتضمين في بيت واحد، كقول علي بن الجهم: [مجزوء الرمل]

كُلَّمَا غَنَّى بَنَانٌ
إِسْمَعِي أَوْ خَبْرِينَا
أَنْشَدَتْ فَضْلَ الْأَ
حُيِّتِ عَنَّا يَا مَدِينَا
عَارَضَتْ مَعْنَى بِمَعْنَى
وَالنَّدَامَى غَافِلِينَا

فقول الشاعر في ذكر فضل الشاعرة و«بنان» المغني، جعل التضمين في البيت الأول، والإيداع في البيت الثاني.

ومن دقيق تعريف ابن أبي الإصبع المصري قوله: «وإن أخذ نصف بيت لغيره فابتدأ به وثنى عليه تمة البيت لا غير فذلك تمليط، وإن بنى عليه كل ما يخطر له من أبيات لتمام غرضه فذلك توطيد».

الإيضاح

الإيضاح من وضح الشيء وضوحاً، أي بان، وهو واضح ووضاح، وأوضح: ظهر. الإيضاح من الأنواع التي سلمت لتجديد ابن أبي الإصبع، وعرفه بقوله: «هو أن يذكر المتكلم كلاماً في ظاهره لیس ثم يوضّحه في بقية كلامه». ثم قال: «وما الإيضاح إلا رؤية المعاني في صورتين مختلفتين: الإبهام أولاً، ثم الإيضاح ثانياً، ولا شك أنه بذلك تحصل للنفس لذّة، لأن الشيء إذا علم من وجه دون وجه تشوقت النفوس إلى العلم بالمجهول، فيحصل بسبب العلم به لذّة وبسبب حرمانها من الباقي، ألم، واللذّة عقيب الألم أقوى

وأثبت في النفس من اللذة التي لم يسبقها الألم». وقال في التفريق بينه وبين التفسير: «لا يضح أن يجعل الإيضاح من التفسير لأن التفسير تفصيل لإجمال والإيضاح رفع لإشكال». ومنه قول الشاعر: [الطويل]

وَيُذَكِّرُ فِيكَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كُلَّهُ وَقِيلَ الْخَنَا وَالْعِلْمُ وَالْجِلْمُ وَالْجَهْلُ

لقد جمع الشاعر في بيته هذا بين المدح والهجاء، ولذلك وضح المعنى المراد في البيت الثاني بقوله: [الطويل]

فَأَلْقَاكَ عَنْ مَكْرُوهِهَا مُتَنَزِّهًا وَأَلْقَاكَ فِي مَحْبُوبِهَا وَلَكَ الْفَضْلُ

وبهذا البيت ثبت المعنى للمدح وارتفع اللبس والشك.

وقد قلّد علماء البلاغة في هذا الفن البديعي تعريف ابن أبي الإصبع المصري وذكروا بعض أمثاله، ومنهم على سبيل المثال: ابن مالك، والحلي، والنويري، والعلوي، والحموي، والسيوطي، والمدني، والنابلسي، وجرمانوس فرحات.

الإيضاح بعد الإبهام

الإيضاح بعد الإبهام هو أحد أنواع الإطناب، وقد تقدّم ذكره.

الإيغال

الإيغال من وَعَلَ في الشيءِ وَعُغُولًا: دخل فيه وتَوَارَى. وَوَعَلَ: ذهب وأبعد.

الإيغال من وَعَلَ هو حَتْمُ الكلام نثرًا كان أو نظمًا بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها. وعرفه الحموي والنابلسي: وهو أن المتكلم أو الشاعر إذا انتهى إلى آخر القرينة أو البيت استخرج سجعاً أو قافية يريد معنى زائداً لكل منهما، فكان المتكلم أو الشاعر قد تجاوز حد المعنى الذي هو آخذ فيه وبلغ مراده فيه إلى زيادة عن الحد. وقد تقدّم التفصيل في دراسته.

إيقاع الممتنع

الإيقاع من وَقَعَ على الشيءِ والذي يريده، وهو خلاف الإعطاء.

وعرف إيقاع الممتنع قدامة بن جعفر في معرض حديثه عن عيوب المعاني، فقال: «إيقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه». ثم أضاف فقال: «الفرق بين

الممتنع والمتناقض الذي تقدّم الكلام عليه أنّ المتناقض لا يكون ولا يمكن تصوّره في الوهم، والممتنع لا يكون، ولكن يمكن تصوّره في الوهم». وممّا جاء في الشعر وقد وضع الممتنع في ما يجوز وقوعه قول أبي نواس: [الرمّل]

يَا أَمِينَ السَّلَّةِ عِشْ أَبَدًا دُمَّ عَلَى الْأَيَّامِ وَالزَّمَنِ

فليس يخلو هذا الشاعر من أنّ يكون تفاعل لهذا الممدوح بقوله: «عش أبداً» أمراً أو دعاءً، وكلاً الأمرين ممّا لا يجوز ومُستقبح، وهو غُلُوٌّ لا إفراط، بل خروج عن حدّ الممتنع الذي لا يجوز أن يقع لأنّ الغُلُوَّ إنّما هو تجاوز في نعتٍ ما للشّيء أن يكون عليه وليس خارجاً عن طباعه، إلى ما لا يجوز أن يقع له، لأنّ الذي يكون قلنا إنّّه جائز، مثل قول التّمربن تolib: [البسيط]

تَظَلُّ تَحْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ بَعْدَ الذَّرَاعِينَ وَالسَّاقَيْنِ وَالْهَادِي

فليس خارجاً عن طبائع السيف أن يقطع الذراعين والساقين والهادي، وأن يؤثر بعد ذلك ويغوص في الأرض، ولكنّه ممّا لا يكاد أن يكون.

الإيماء

الإيماء من أوميت، لغة في أمأت، وأومى يومي مثل أوحى. والإيماء الإشارة بالأعضاء. وقد عرفه المبرّد في كتابه «الكامل» فقال: «من كلام العرب الاختصار المفهّم والإطناب المفخّم وقد يقع إلى الشّيء فيغني عن ذوي الألباب عن كشفه كما قيل لمحّة دالة». والإيماء عند ابن جني هو «الاكتفاء» وقد عقد له باباً مستقلاً، فقال: «باب الإيماء وهو الاكتفاء عن الكلمة بحرف من أولها». ومثّل له بقول الشاعر: [الطويل]

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمِطِيِّ الْأَبَاطِحُ

إنّ في قوله: «أطراف الأحاديث» حياً خفياً ورمزاً حلواً، وأراد بأطرافها ما يتعاطاه المحبّون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح. أمّا ابن معصوم المدني فقد عرفه كما عرفه المبرّد.

واعتبره ابن رشيق من باب الإشارة، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿فَفَشِيهِمْ مِنَ الْيَمِّ مَا

غَشِيَهُمْ﴾^(١) ومنه قول كثير: [الطويل]

(١) سورة طه، آية رقم (٧٨).

تَجَافَيْتِ عَنِّي حِينَ لَإِي حَيْلَةٌ وَخَلَقْتَ مَا خَلَقْتَ بَيْنَ الْجَوَانِحِ

فَقَوْلُهُ: «وَخَلَقْتَ مَا خَلَقْتَ» إِيْمَاءٌ مَلِيحٌ. وَاعْتَبِرِ السَّكَاكِيَّ الْإِيْمَاءَ فِرْعَا مَ مِنْ فِرْعَوْنَ الْكِنْيَاةِ، وَقَالَ: «وَإِنْ كَانَتْ الْكِنْيَاةُ عَرَضِيَّةً كَانَ إِطْلَاقُ التَّعْرِيفِ عَلَيْهَا مَنَاسِبًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خِفَاءٌ، فَالْمَنَاسِبَةُ أَنْ تُسَمَّى إِيْمَاءً وَإِشَارَةً». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ: [الوَاقِفِ]

أَبِينِ فَمَا يَزُرُّنَ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُّنَ أَبَا سَعِيدٍ

وَنَقَلَ هَذَا التَّعْرِيفَ الْقَزْوِينِيَّ وَشَرَّاحَهُ.

الِإِيْهَامُ

الِإِيْهَامُ مِنَ الرَّهْمِ، وَهُوَ مِنْ خَطَرَاتِ الْقَلْبِ، وَتَوَهَّمُ الشَّيْءَ تَحْيَلَهُ وَتَمَثَّلَهُ كَانَ فِي الْوُجُودِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَقَدْ عَرَّفَهُ الْوَطَوَائِ فِي كِتَابِهِ «حَدَائِقُ السَّحْرِ» وَقَالَ: «الِإِيْهَامُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى التَّخْيِيلِ، وَلِذَلِكَ يُسَمُّونَ هَذِهِ الصَّنِيعَةَ بِالتَّخْيِيلِ أَيْضًا. وَتَكُونُ أَنْ يَذَكَرَ الْكَاتِبُ أَوْ الشَّاعِرُ فِي نَثْرِهِ أَوْ نَظْمِهِ أَلْفَاظًا يَكُونُ لَهَا مَعْنَيَانِ، أَحَدُهُمَا قَرِيبٌ وَالْآخَرُ غَرِيبٌ، فَإِذَا سَمِعَهَا السَّامِعُ انصَرَفَ خَاطِرُهُ إِلَى الْمَعْنَى الْقَرِيبِ، بَيْنَمَا يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهَا هُوَ الْمَعْنَى الْغَرِيبَ». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ أَبِي الْعَلَاءِ: [الطَّوِيلِ]

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ افْتَرَى الْعَمُّ لِلْفَتَى مَكَارِمَ لَا تُكْرَى وَإِنْ كَذَبَ الْخَالُ

فَقَوْلُهُ «الْجَدُّ» يَقْصِدُ الْحَظَّ، وَ«الْعَمُّ» هُوَ الْجَمَاعَةُ، وَلَفْظَةُ «الْخَالُ» تَعْنِي مَخِيلَةً السَّحَابِ، وَهِيَ مَا يَسِرُّ فِيهَا مِنْ عِلَامَةِ الْمَطَرِ. وَقَدْ أَدْخَلَ الرَّازِي هَذَا الْفَرْقَ فِي بَابِ الْمُتَشَابِهَاتِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَكُونَ لِلْفَرْقِ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا قَرِيبٌ وَالْآخَرُ بَعِيدٌ، فَالسَّامِعُ يَسْبِقُ فَهْمَهُ إِلَى الْقَرِيبِ، مَعَ أَنْ الْمُرَادَ هُوَ ذَلِكَ الْبَعِيدُ؛ وَهَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْبَعِيدِ بِالْمَعْنَى الظَّاهِرِ».

وَشَبِيهِ هَذَا التَّعْرِيفَ تَعْرِيفَ السَّكَاكِيَّ الَّذِي عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَكُونَ لِلْفَرْقِ اسْتِعْمَالَانِ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ فَيَذَكَرُ لِإِيْهَامِ الْقَرِيبِ فِي الْحَالِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْبَعِيدُ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾. بَيْنَمَا جَعَلَهُ التَّوْبَرِيُّ مِنْ بَابِ: «التَّوْبَرِيَّةُ وَالتَّخْيِيلُ» وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ تَذَكَرَ أَلْفَاظًا لَهَا مَعَانٍ قَرِيبَةً وَبَعِيدَةً، فَإِذَا

(١) سُورَةُ الزُّمَرِ، آيَةُ رَقْمِ (٦٧).

سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب ومراد المتكلم البعيد». ومثل لذلك بقول عمر بن أبي ربيعة: [الخفيف].

أَيُّهَا الْمَنْكُحُ الشَّرِيًّا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

ونقل الحلبي هذا التعريف وأمثله. وفي باب التورية قال الزركشي: «وتسمى الإيهام والتخييل والمغالطة والتوجيه» وعرفها كتعريف الإيهام، وفرق بينها وبين الاستخدام على أنه استعمال المعنيين في اللفظ وإهمال الآخر، بينما الاستخدام استعمالهما معاً بقريتين. وقال: «إن المشترك إن استعمل في مفهومين معاً فهو الاستخدام، وإن أريد أحدهما مع المح الآخر باطناً فهو التورية».

وقد سمي ابن حجة الحموي التورية بالإيهام وقال: «التورية يقال لها الإيهام والتوجيه، والتخيير أولى في التسمية لقربها من مطابقة المسمى لأنها مصدر وريت الخير تورية إذا سترته وأظهرت غيره، كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر، وهي في الاصطلاح أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان، أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيريد المتكلم المعنى البعيد، ويوري عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السامع أول وهلة أنه يريد القريب، وليس كذلك، ولأجل هذا سمي هذا النوع إيهاماً. ومنه قول أبي العلاء المعري: [الطويل]

وَحَرْفٍ كُنُونٍ تَحْتَ رَأْيٍ لَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَوْمَ الرَّسْمِ غَيْرَهُ النَّقْطُ

فالسامع يتوهم لدى سماعه هذا البيت أنه يريد بالراء والذال حرفي الهجاء، وهذا المعنى القريب والمراد المعنى البعيد المورى عنه بالقريب، ويقصد «بالحرف» الناقة و«النون» تشبيه الناقة في ضمورها، والراء اسم الفاعل من رأى إذا ضرب الرثة، و«دال» اسم فاعل من دلا يدلو إذا رفق في السير، و«النقط» المطر. وكذلك سمي السيوطي هذا الفن «تورية» أيضاً. وكذلك ابن معصوم المدني، والزمخشري، وجرمانوس فرحات.

إِيهَامُ التَّضَادِّ

إيهام التضاد جعله ابن حجة الحموي من باب «إيهام المطابقة» بينما ذكره المدني باسم «إيهام الطباق» واتبعه القزويني فسماه إيهام التضاد وعرفه بقوله: «ودخل فيه ما يختص

باسم المقابلة، وهو أن يُؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم بما يقابل ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل». ومثّل له بقول أبي دلامة: [البسيط]

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

إِلَّا أَنَّ السَّكَاكِيَّ اشترط على عبارة القزويني وزاد عبارته وقال: «المقابلة أن تجعل بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطت هناك ضده. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيَرَهُ لِلْيُسْرَى، وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيَرَهُ لِلْعُسْرَى﴾^(١) والمراد بـ «استغنى» أنه زهد فيما عند الله تعالى، كأنه استغنى عنه فلم يتق، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق».

إِيهَامُ التَّنَاسُبِ

جمع القزويني إلى إيهام التناسب مراعاة النظير، وعرفه بقوله: «وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢) ويلحق بها نحو قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾^(٣) ويسمى إيهام التناسب، فلما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم، وذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوهم التناسب؛ لأن النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر بكونه في السماء، ولكن المقصود من قوله النجم في الآية الكريمة النبات لا نجم السماء».

إِيهَامُ التَّوَكِيدِ

إيهام التوكيد من مخترعات عمر بن الوردية، وهو من سمّاه بهذا الاسم وعرفه بقوله: «وهو عبارة عن أن يُعيد المتكلم في كلامه كلمة فأكثر مراداً بها غير المعنى الأول، حتى يتوهم السامع من أول وهلة أن الغرض التأكيد وليس كذلك، ولذلك سمي إيهام التوكيد». ونقله ابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع». كما عرفه الصفدي، فقال: «إنه إفي غاية الحسن، يظن السامع من أول وهلة أنه من باب التكرار وتحصيل الحاصل،

(٣) سورة الرَّحْمَنِ، الآيتان (٦٥).

(١) سورة اللَّيْلِ، الآيتان (٦٥).

(٢) سورة الْأَنْعَامِ، آية رقم (١٠٣).

إلى أن يعيره ذهنه ويتأمل معنى الشاعر في ذلك فيرقص طرباً. ومنه قول ابن الوردي:
[الطويل]

تَعَشَّقْتُ أَحْوَى لِي إِلَيْهِ وَسَائِلُ وَإِصْلَاحُ أَحْوَالِي لَدَيْهِ لَدَيْهِ
أَمْرٌ بِهِ مُسْتَعِظْفًا وَمُسَلِّمًا فَيُنْقَلُ تَسْلِيمِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ

فقوله «لديه لديه» و«عليه عليه» هو إيهام التوكيد. ولم يذكر من أصحاب البديعيات هذا الفن سوى صلاح الدين الصفدي، وقوله في آخر البيت: [البيسط]

حَقَّقْتُ إِيهَامَ تَوْكِيدِي لِحُبِّهِمْ وَلَمْ أَزَلْ مُغْرِبًا وَجَدِي بِهِمْ بِهِمْ

فقوله «بهم بهم» يوهم التوكيد وليس توكيداً، إذ «بهم» الأولى متعلقة بـ «وجدي» والثانية بقوله «مغرباً».

إِيهَامُ الطَّبَاقِ

إِيهَامُ الطَّبَاقِ هُوَ إِيهَامُ التَّنَادٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ.

إِيهَامُ الْمُطَابَقَةِ

إِيهَامُ الْمُطَابَقَةِ هُوَ إِيهَامُ الطَّبَاقِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَحْثًا وَتَفْصِيلًا.

باب الباء

البَدَلُ

البَدَلُ من بَدَلَ الشَّيْءَ: غَيَّرَهُ، وأَبَدَلَ الشَّيْءَ وَبَدَّلَهُ: اتَّخَذَهُ بَدَلًا. وقد سَمَّاهُ الجاحظ التَّشْبِيهَ وَالاسْتِعَارَةَ، وقال عند كلامه على قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾^(١): «ومن جعل للحَيَّاتِ مَشِيًّا من الشُّعْرَاءِ أَكْثَرَ من أَنْ نَقِفَ عَلَيْهِمْ. ولو كانوا لَا يُسَمَّونَ انسيابها وانسيابها مَشِيًّا وَسَعْيًا لكان ذلك مِمَّا يَجُوزُ على التَّشْبِيهِ وَالبَدَلِ وَإِنْ قام الشَّيْءُ مقامَ الشَّيْءِ أو مقامَ صاحبه، فمن عادة العرب أن تُشَبِّهَ به في حالات كثيرة».

وأضاف الجاحظ في «كتاب الحيوان» قوله: إِنَّ البَدَلَ أربعة أقسام:

الأوَّل: بدل كلٍّ من كلٍّ، كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢).

الثَّاني: بدل بعض من كلٍّ، مثل: «قطعت الشجرة غصنها».

الثَّالث: بدل اشتيمال، مثل: «اعجبنى زيدٌ علمه».

الرَّابِع: المبدل المبين، وهو بدل الغلط أو النسيان، مثل: «خذ نبلاً مدى».

إِلَّا أَنَّ السَّكَاكِيَّ أَطْلَقَ اسمَ البَدَلِ على الفِصْلِ وَالمُوصَلِّ، واعتبره من مسائل الفصل،

كقول الشاعر: [الطويل]

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمًا

فالشاعر في قوله «لا تقيمَنَّ» فصلها عن «ارحل» لقصد البدل، لأن المقصود من كلامه

(١) سورة طه، آية رقم (٢٠).

(٢) سورة الفاتحة، آية رقم (٥).

هذا إظهار كمال الكراهية لإقامته بسبب خلاف سره العلن. بينما قوله: «لا تقيمنا عندنا» أوفت بالمقصود من قوله «ارحل» لقصد البدل.

البديع

البديع من بدع الشيء: أنشأه وبدأه، والبديع: المبدع. أول من أطلق مصطلح البديع الشاعر مسلم بن الوليد حسب قول أبي الفرج الأصفهاني: «وهو فيما زعموا أول من قال الشعر المعروف بالبديع، وهو لقب هذا الجنس البديع واللطيف، وتبعه فيه جماعة، وأشهرهم فيه أبو تمام الطائي، فإنه جعل شعره كله مذهباً واحداً فيه».

ثم أضاف الجاحظ معلقاً على هذا الفن بقوله: «والبديع مقصور على العرب، ومن أحله فاقت لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان». وقد وصلت الفنون البلاغية في العصر العبّاسي أوج مجدها إذ أكثر الشعراء من الصور البيانية التي سميت بالبديع، ومنهم كلثوم بن عمرو العتّابي وكنيته أبو عمرو، الذي جمع إلى جانب حسن البيان الخطابة والشعر الجيد والرسائل الفاخرة، وحذا حذوه جميع الشعراء المولدين وتكلفوا البديع كمنصور النمري، ومسلم بن الوليد، وأبي تمام، كما احتذى العتّابي حذو بشر في البديع، إذ لم يكن من الشعراء المحدثين أرقى بديعاً منه. ومما جاء في هذا الموضوع قول الجاحظ: «... والرّاعي كثير البديع في شعره، وبشّار حسن البديع، والعتّابي يذهب شعره في البديع».

طار صيت هذا الفن البلاغي وأكثر الشعراء العمل في اصطناعه وتسايقوا في هذا الميدان، ممّا حدا بابن المعتز إلى أن يؤلّف كتاب «البديع» وليخبرنا أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى باب من أبواب البديع، ثم قال: «إن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغف به حتى غلب عليه وتفرّع فيه وأكثر منه، فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض، وتلك عقبى الإفراط وثمره الإسراف، وإنما كان الشاعر يقول من هذا الفن البيت والبيتين في القصيدة، وربما قرئت من شعر أحدهم قصائد من غير أن يوجد فيها بيت بديع، وكان يستحسن ذلك منهم إذا أتى نادراً ويزداد حظوة بين الكلام المرسل».

وقد جمع فيه ابن المعتز خمسة فنون وهي الاستعارة والتجنيس والمطابقة وردّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها والمذهب الكلامي، وذكر إلى جانب هذه الفنون ثلاثة عشر فناً سماها «محاسن الكلام والشعر» ثم جاء قدامة بن جعفر فعلم على جمع أنواع البديع ممّا ذكره

ابن المعتز، ومما استجدَّ كالتقسيم، والتَّرصيع، والمقابلات، والتفسير، والمساواة، والإشارة؛ ولم يُسمَّها بديعاً، وإنما ذكرها من «محاسن الكلام ونعوته».

كما وضع أبو هلال العسكري فصلاً كاملاً في كتابه «الصناعتين» فصل فيه مختلف الصور البيانية، كالأستعارة، والمجاز، والمطابقة والتجنيس، وصور البديع، خمسة وثلاثين نوعاً، وقال: «فهذه أنواع البديع التي ادعى من لا روية ولا دراية عنده أن المحدثين ابتكروها والقدماء لم يعرفوها». ثم أضاف إلى البديع سبعة فنون أخرى. أمَّا أسامة بن منقذ فقد ذكر في كتابه «البديع في نقد الشعر» خمسة وتسعين ومائتين فناً من البديع، بينما ذكر ابن حجة الحموي مئة وأربعين فناً؛ وذكر النابلسي خمسة وأربعين ومئة فناً بديعياً. وكذلك اهتم ابن رشيقي بالبديع، وقال: «والبديع ضروب كثيرة وأنواع مختلفة، وأنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الفكرة» وكذلك أدخل في البديع ستة أنواع. وشيبه بهؤلاء عبد القاهر الجرجاني فالبديع عنده فنون البلاغة المختلفة، إذ قال: «وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع». وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر وغير ذلك. في حين أن الباقلاني ذكر في كتابه «إعجاز القرآن» كثيراً من فنون البديع، وقال: «إنه لا سبيل إلى معرفة الإعجاز من البديع الذي ادعوه في الشعر ووصفوه، وذلك أن هذا الفن ليس فيه مما يخرق العادة ويخرج عن العرف، بل يمكن استدراكه بالتعلم والتدرب».

ولعل بدر الدين بن مالك هو أول من أطلق مصطلح «البديع» على هذه الوجوه والمحسنات، ثم قال عن البديع: «إنه معرفة توابع الفصاحة» وقسمها إلى ثلاثة أنواع:

الأول: يعود إلى الفصاحة اللفظية، وهو أربعة وعشرون فناً.

الثاني: يعود إلى الفصاحة ويختص بإفهام المعنى وتبيينه، وهو تسعة عشر فناً.

الثالث: يعود إلى الفصاحة المختصة بتحسين الكلام وتزيينه، وهو ستة فنون.

إلا أن القزويني نحى البديع عن البلاغة التي حصرها في البيان والمعاني، وجعل البديع على ضربين: ضرب يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراعاة النظر والإرصاد، وضرب آخر يعود إلى اللفظ، كالجناس ورد العجز على الصدر والسجع.

ونخلص إلى أن فن البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة، هو تابع لعلمي المعاني والبيان.

البديعيات

يُطالِعنا القرن السابع الهجري بلون جديد من الصناعة اللَّفْظِيَّة في البلاغة هو « البديعيات » وهي أبيات شعريَّة في مدح الرُّسول مُحَمَّد ﷺ على وزن البحر البسيط وقافية الميم في أغلب البديعيات، وتوشَّح بجميع الفنون البلاغية منها ما يورَى عنها أو لا يورَى. ويعتقد أنَّ أوَّل بديعيَّة نظمها عليّ بن عثمان الإربلي في مديح بعض إخوانه، وهي في ستَّة وثلاثين بيتاً تضمَّنت ستَّة وثلاثين لوناً بلاغياً، جاءت على وزن البحر الخفيف الذي يَخِفُّ به الحركات ورويَّ اللأم، ومطلعها على ذكر الجناس التام والمطرّف، فقال عليّ: [الخفيف]

بَعْضُ هَذَا الدَّلَالِ وَالإِدْلالِ حَالٌ بِالهَجْرِ والتَّجَنُّبِ حَالِي

وبديعيَّة صفيِّ الدِّين الحلِّي، وتقع في مائة وخمسة وأربعين بيتاً في مدح النَّبيِّ مُحَمَّد ﷺ، ومطلعها: [البسيط]

إِنْ جِئْتَ سَلْعاً فَسَلِّ عَنْ جِيرةِ العَلَمِ وَأَقْرَأِ السَّلَامَ عَلَى عُرْبٍ بِذِي سَلَمٍ
وبديعيَّة ابن جابر الأندلسيِّ التي تُسمَّى بديعيَّة « العميان » في مدح النَّبيِّ مُحَمَّد ﷺ،
وتقع في مائة وسبعة وعشرين بيتاً، لم يورَّ فيها عن الألوان والفنون المذكورة؛ والبديعيَّة
تطالعنا: [البسيط]

بِطَيْبَةِ أَنْزَلٍ وَيَمَّمُ سَيِّدَ الأُمَمِ وَانْثُرْ لَهُ المَدْحَ وَانْثُرْ أَطْيَبَ الكَلِمِ
وسمَّاهَا « الحلة السيرا في مدح خير الورى ». وعمل على تبسيط معانيها والتعليق
عليها الرعيّني الغرناطي بكتاب « طراز الحلة وشفاء الغلّة ». وطار صيت شهرة البديعيات،
وبرز شعراء اهتموا بها كوجيه الدِّين عبد الرَّحمن بن مُحَمَّد اليميني، وشرف الدِّين عيسى بن
حجّاج بن عيسى بن شدّاد السُّعديِّ القاهريِّ، وزين الدِّين شعبان بن مُحَمَّد القرشيِّ الأثاريِّ
الذي نظم ثلاث بديعيات: الصغرى وهي في مائة وتسعة وستين بيتاً ومطلعها: [البسيط]

إِنْ جِئْتَ بَدْرًا فَطَبِّ وَانْزِلْ بِذِي سَلَمٍ سَلِّمْ عَلَى مَنْ سَبَا بَدْرًا عَلَى عِلْمِ

أَمَّا البديعيَّة الثَّانية، فتقع في ثلاثمائة وثمانية أبيات، ومطلعها: [البسيط]

دَعْ عَنْكَ سَلْعاً وَسَلِّ عَنْ سَاكِنِ الحَرَمِ وَحَلِّ سَلْمِي وَسَلِّ مَا فِيهِ مِنْ كَرَمِ

والثالثة وهي في أربعمائة وسبعة أبيات، ومطلعها: [البسيط]

حُسْنُ الْبَرَاةِ حَمْدُ اللَّهِ فِي الْكَلِمِ وَمَدْحُ أَحْمَدَ خَيْرِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ

وهذه البديعيات الثلاث لم يور فيها عن الفنون البلاغية. أما عز الدين الموصلي فقد نظم بديعته في مائة وأربعين بيتاً، والتزم فيها بتسمية الفن البلاغي مورياً بلفظة عنه في البيت الذي يحويها، ومطلعها:

بِرَاعَةِ تَسْتَهْلُ الدَّمْعَ فِي الْعِلْمِ عِبَارَةٌ عَن نِدَاءِ الْمُفْرَدِ الْعِلْمِ

وكان أول من ورى في قصيدته لتمييز عن سواء من الذين لم يلتزموا بتسميته. وتوالت بعده بديعيات سار أصحابها على نهجه ومنهم ابن حجة الحموي وكان قد أعجب ببديعة الموصلي، فنظم بديعته في مائة واثنين وأربعين بيتاً وورى عن كل فن بكلمة. ومطلعها: [البسيط]

لِي فِي آيَتِنَا مَدْحُكُمْ يَا عَرَبَ ذِي سَلَمِ بِرَاعَةٍ تَسْتَهْلُ الدَّمْعَ فِي الْعِلْمِ
إِلَّا أَنَّ الْحَمَوِيَّ شَرَحَهَا فِي كِتَابِهِ « خَزَانَةُ الْأَدَبِ وَغَايَةُ الْأَرْبِ ». وَكَذَلِكَ نَظَمَ جَلَالَ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ بِدِيعَةً سَمَّاها « نَظْمُ الْبَدِيعِ فِي مَدْحِ خَيْرِ شَفِيعِ » وَتَقَعَ فِي مِائَةِ وَأَرْبَعِينَ بَيْتاً، وَمَطْلَعُهَا: [الْبَسِيطُ]

من العقيتي ومن تذكاري ذي سلم براعة تستهل الدمع في العلم

وجرى فيها معارضاً ببديعة الحموي مع شرح موجز. وسارت على نهج اليميني في التورية عن النوع الشاعرة عائشة الباعونية، ونظمت ببديعة في مائة وثلاثين بيتاً سمّتها « الفتح المبين في مدح الأمين » ومطلعها: [البسيط]

فِي حَسَنِ مَطْلَعِ أَقْمَارِي بِذِي سَلَمِ أَصْبَحْتُ فِي زُمْرَةِ الْعُشَاقِ كَالْعَلَمِ
وَكَذَلِكَ فَعَلَ عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابِلِيُّ فِي نَظْمِ بَدِيعَتَيْنِ، وَلَمْ يَلْتَزِمَ فِي إِحْدَاهُمَا تَسْمِيَةَ النَّوعِ، وَمَطْلَعُهَا: [الْبَسِيطُ]

يا منزل الركب بين البان فالعلم من سفح كاظمة حبيبت بالديم

والثانية التي التزم فيها بتسمية الفن البلاغي ومطلعها: [البسيط]

يا حسن مطلع من أهوى بذِي سلم براعة الشوق في استهلالها ألبي

وعلى هذا المنهاج نُظِمَتْ بديعيات كثيرة ومعظمها في مدح الرسول الكريم ﷺ، ومنها بديعة للشيخ أبي الفداء إسماعيل الخزرجي وتقع في مائة واثنين وأربعين بيتاً مورياً فيها عن تسمية النوع. وبديعة عبد الرحمن بن محمد بن يوسف العلوي، وتقع في مائة وأربعة وأربعين بيتاً، متضمنة الفنون البلاغية في كل بيت منها دون التورية في كل بيت. وبديعة الشيخ أبي الوفاء شيخ مشايخ الإسلام، وتقع في مائة وسبعة وأربعين بيتاً ولوناً، إلا أنه التزم بتسمية النوع مورياً عنه.

ونظم المسيحيون بديعيات في المسيح - عليه السلام - على غرار المسلمين، نذكر منهم نيقولاس بن نعمة الله الصائغ الذي يطالعنا بتسمية النوع البلاغي في كل بيت من البديعة، ومطلعها: [البسيط]

بَدِيعُ حُسْنِ امْتِدَاجِي رُسُلِ رَبِّهِمْ بَرَاةٌ فِي افْتِجَاجِي حَمْدِ رَبِّهِمْ

وكذلك نظم بعده الخوري أرسانيوس الفاخوي ثلاث بديعيات، وقد التزم في إحدى بديعياته بالتورية لكل نوع من فنون البديع، وهي على الوزن البسيط، ومطلعها:

بَرَاةُ الْمَدْحِ فِي نَجْمِ ضِيَاهِ سَمِي تُهْدِي بِمَطْلَعِهَا مَنْ عَنِ سَنَاهِ عَمِي

ومطلع الثانية: [البسيط]

فَحْيٍ حَيِّ الْجَلِيلِ الْجَامِعِ الْعَظْمِ وَبَيْتِ لَحْمٍ وَأَلَّا قَدْ سَمَتْ بِهِمْ

ومطلع الثالثة التي لم يلتزم بها بالميم المكسورة كأولى والثانية، وإنما جعلها من بحر الكامل والميم المضمومة، ومطلعها: [الكامل]

إِنِّي لِأَحْكَامِ الْقَضَاءِ مَسْلُومٌ وَلِسَانُ حَالِي بِالْهَوَى مَتَكَلِّمٌ

ولعل الإسراف في الصنعة طغى على البديعيات المتأخرة في ذلك العصر لإيجاد فنون جديدة من البلاغة، إلا أن هذا اللون من البديعيات لم يعد جارياً في عصرنا الحديث.

البراءة

البراءة من فعل برىء، وبرىء من الأمر: تخلّص، وبرىء: إذا تنزّه وتباعد. ذكر البراءة السبكي في كتابه «عروس الأفراح» بقوله: «ومحلها الهجاء، وهو كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء، فقال: هو الذي أنشدته العذراء في

خدرها لا يقبح عليها . ثم إنه جعله باباً من أبواب البديع ، ولم يذكره غيره .

الْبَرَاةُ

الْبَرَاةُ: من فعل بَرَعَ: تَمَّ في كل فضيلةٍ وجمال، وفاق أصحابه في العلم وغيره .
الْبَرَاةُ في عُرْفِ السُّبُكِيِّ مصطلح مهمل في المسائل البلاغية، وقال في كتابه « عروس الأفراس: » ممَّا يوصف به الكلام والكلمة أيضاً البراعة وأهملها الجمهور، وقد ذكرها القاضي أبو بكر في « الانتصار » مع الفصاحة والبلاغة، وحدها بما يقرب من حدِّ البلاغة .

إِلَّا أَنَّ السِّيَوطِيَّ خالف هذا الرَّأْيَ وقال في كتابه « شرح عقود الجمان »: [الرَّجْز]

يُوصَفُ بِالْفَصَاحَةِ الْمَرْكَبُ وَمُفْرَدٌ وَمُنْشَأٌ مُرْتَبٌ
وغيرُ ثَانٍ صِفُهُ بِالْبَلَاغَةِ وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَرَاةُ

وذهب إلى هذا الرَّأْيِ كذلك عبد القاهر الجرجاني حيث جمع بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة دون أن يفصلَ بينها، وقال: « ممَّا يعبرُ به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السّامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم . »

ونخلص إلى أن وصف الكلام بالبراعة يعني أنه حذقت طريقته وأجيد تعبيره وسبك أسلوبه سبكاً مميّزاً عن العادة . وقد يُطلق لفظ البراعة على الكتاب العزيز والأحاديث الشريفة وخطب الإمام عليّ - كرم الله وجهه - على معنى قول العرب .

بَرَاةُ الاسْتِهْلَالِ

الْبَرَاةُ تعني التَّفُوقُ؛ والاسْتِهْلَالُ: الْاِفْتِتَاحُ وَالْاِبْتِدَاءُ . وقد عُرِفَ بَرَاةُ الاسْتِهْلَالِ ابن المقفّع بقوله: « لِيَكُنْ فِي صَدْرِ كَلَامِكَ دَلِيلٌ عَلَى حَاجَتِكَ، كَمَا أَنَّ خَيْرَ آيَاتِ الشُّعْرِ الْبَيْتُ الَّذِي إِذَا سَمِعْتَ صَدْرَهُ عَرَفْتَ قَافِيَتَهُ . »

وقد أيد هذا الرَّأْيَ الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » فقال: « كأنه يقول فرّق بين صدر خطبة النُّكاح وبين صدر خطبة العيد وخطبة الصلح وخطبة التَّوَاهِبِ، حتّى يكون لكلِّ فنٍّ من ذلك صدر يدلُّ على عجزه، فإنّه لا خيرَ في كلام لا يدلُّ على معنائه ولا يُشير إلى مغزائه وإلى العمود الذي إليه قصدت والغرض الذي إليه نزعته . » وهذا الحثُّ على التَّمييز بين كلِّ فنٍّ وآخر، دفع الشُّعراء والكتّاب للاهتمام بهذا الأسلوب، ممَّا حدا

بابن جني فقال في هذا الشأن: « إذا كان المرسل حاذقاً أشار في تحميده إلى ما جاء بالرسالة من أجله ». بينما وضع الكلاعي في كتابه « إحكام صنعة الكلام » باباً سماه « الإشارة في الصدور إلى الغرض المذكور ».

إلا أن ابن المعتز أشار إلى فن في محاسن القول سماه « حسن الابتدئات ». ونوه الحموي إلى أن المرشح عن تلك التسمية يهدف إلى التائق في الاستهلال، فقال: « وفي هذه التسمية تنبيه على تحسين المطالع، وإن أخل الناظم بهذه الشروط لم يأت بشيء من حسن الابتدء ». إلا أن التبريزي في كتابه « الوافي » صرح بقوله: « أن يبتدىء بما يدل على غرضه » ومنه قول الخنساء في أخيها صخر: [الطويل]

وَمَا بَلَغَتْ كَفُّ امْرِئٍ مَتَنَاوِلًا من المجدِ إلا والذي نلتَ أطوَلُ

وجعل البغدادي هذا الفن من ضروب الصنعة للذي يعرب عن غرضه، فقال: « وأما براعة الاستهلال فهي من ضروب الصنعة التي يقدمها أمراء الكلام ونقاد الشعر وجهابذة الألفاظ، فينبغي للشاعر إذا ابتداء قصيدة، مدحاً أو ذمماً أو فخرأ أو وصفاً أو غير ذلك من أفانين الشعر، ابتدأها بما يدل على غرضه فيها، كذلك الخطيب إذا ارتجل خطبة والبلغي إذا افتتح رسالة، أن يكون ابتداء كلامه على انتهائه وأوله ملخصاً بآخره ». وذكر أمثلة التبريزي. إلا أن ابن أبي الإصبع فرّق بين أمثلة الابتدئات وأمثلة براعة الاستهلال ممثلاً بقول محمد بن الحياط في كتابه « التّحبير »: [الطويل]

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْتَغِي الْغِنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدي
فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادُ ذُو الْغِنَى أَفَدْتُ وَأُعْدَانِي فَأَنْقَدْتُ مَا عِنْدِي

وأضاف ابن أبي الإصبع أن فواتح السور الفرقانية تحمل من البراعة والتفنن في الفصاحة ما لا تقدر على حصر مغزاها؛ ذكراً فضائلها ومعانيها الجمّة في كتابه المنعوت بالخواطر السوانح في كشف أسرار الفواتح. وتبعه النويري والحلي في أسلوبه ونهجه، فقال الحلي عن براعة الاستهلال: « ويسمى حسن الابتدئات، وهو من نعوت الألفاظ، وهو أن يكون مطلع الكلام دالاً على المقصود في حسن الابتدء » وكما هو ملاحظ فإنه متباين مع ما صرح به السابقون من أن هذا الفن هو ممّا فرّعه المتأخرون عن حسن الابتدئات.

وقد عدّه القزويني من « حسن الابتدء »، أمّا الحموي فذكره باسم « براعة

الاستهلال»، لكنّ النّابلسيّ سمّاه باسم «براعة المطلع». وقد أشار السيوطي إلى أن من «الابتداء الحسن»، نوعاً يُسمّى «براعة الاستهلال» والنّاظم البارع من إذا وافق بين حسن الابتداء وبراعة الاستهلال، وهذا ما وقّعه ابن أبي الإصبع في تفرّيع حسن الابتداء، فقال: «واعلم أنّ المتأخّرين فرّعوا على حسن الابتداء براعة الاستهلال. وهو أن يكون أوّل الكلام دالاً على ما يناسب حال المتكلّم متضمّناً لما سبق الكلام لأجله من غير تصرّيح، بل باللفظ إشارة يدركها الذوق السليم».

بَرَاةُ التَّخْلُصِ

بَرَاةُ التَّخْلُصِ هُوَ التَّخْلُصُ، وَيُرَادُ بِهِ حَسَنُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرَ فِي الْقَصِيدَةِ. وَهَذَا الْفَنَ لَمْ يَهْتَمَّ بِهِ الْقَدَمَاءُ، وَإِنَّمَا ابْتَدَعَهُ الْمَحْدَثُونَ مِنَ الشُّعْرَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

فَقَدْ عَرَّفَ ابْنُ الْأَثِيرِ بَرَاةَ التَّخْلُصِ بِقَوْلِهِ: «فَأَمَّا التَّخْلُصُ فَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ فِي مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَايِ فَيَبْنِي هُوَ فِيهِ إِذْ أَخَذَ مَعْنَى آخَرَ وَجَعَلَ الْأَوَّلَ سَبَباً إِلَيْهِ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ آخِذاً بِرِقَابِ بَعْضٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ الْمُؤَلِّفُ كَلَامَهُ وَيَسْتَأْنِفُ كَلَاماً آخَرَ، بَلْ يَكُونُ جَمِيعَ كَلَامِهِ كَأَنَّمَا أَفْرَغَ إِفْرَاغاً، وَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَذَقِ الشَّاعِرِ وَقُوَّةِ تَصَرُّفِهِ وَطَوْلِ بَاعِهِ وَاتِّسَاعِ قُدْرَتِهِ».

بَيْنَمَا جَعَلَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ الْحَلِيبِيِّ مَزِيحَ مَدْحٍ وَنَسِيبٍ، أَوْ مَدْحٍ وَفَخْرٍ، فَقَالَ: «هُوَ امْتِزَاجٌ مَا يَقْدَمُ الشَّاعِرُ عَلَى الْمَدْحِ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَزَلٍ أَوْ فَخْرٍ أَوْ وَصْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ بِأَوَّلِ بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةٍ أَوْ بِأَوَّلِ كَلَامٍ مِنَ النَّثْرِ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى الْمَدْحِ». وَمِثْلُهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ وَالْحَلِيبِيُّ وَالنُّوَيْرِيُّ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيَّةِ كَلَامَ ابْنِ الْأَثِيرِ وَقَالَ: «الْإِنْتِقَالُ مِنْ فَنٍّ إِلَى فَنٍّ وَيُسَمَّى التَّخْلُصَ». إِلَّا أَنَّ الْقَزْوِينِيَّ الْحَقَّهَ بِالْبَلَاغَةِ دُونَ أَنْ يَفْرُدَ لَهُ يَاباً مُسْتَقِلاً، وَقَالَ: «التَّخْلُصُ وَبِعْنِي بِهِ الْإِنْتِقَالُ مِمَّا شَبَّهَ الْكَلَامَ بِهِ مِنْ تَشْبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ كَيْفَ يَكُونُ، فَإِذَا كَانَ حَسَنًا مُتَلَائِمًا الطَّرْفَيْنِ حَرَكٌ مِنْ نَشَاطِ السَّمَاعِ وَأَعَانَ عَلَى إِصْغَاتِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ».

غَيْرَ أَنَّ ثَعْلَبَ فِي كِتَابِهِ «قَوَاعِدَ الشُّعْرِ» سَمَّاهُ «حَسَنَ الْخُرُوجِ». وَحَذَا حَذْوَهُ

ابن المعتز فقال في معرض حديثه عن محاسن الكلام: « ومنها حسن الخروج من معنى إلى معنى ». إلا أن البغدادي في كتابه « قانون البلاغة » شبهه بجسم الإنسان في اتصال أعضائه ببعضها، فقال: « أما براعة التخلُّص فإن من حكم التشبيب أن يكون ممتزجاً بما بعده من مدح أو هجاء وغيرهما وغير منفصل منه، فإن القصيدة مثلها كمثل الإنسان في اتصال بعض أعضائه ببعض، فمتى انفصل واحد عن الآخر بطل الجسم. وحُذِّق الشعر لا يفصلون بينهما، بل يصلون الأول بالآخر، حتى تراه كالرسالة والخطبة لا ينقطع جزء من جزء ». ومنه قول مسلم بن الوليد: [الطويل]

أجْدِكْ هَلْ تَدْرِينِ أَنْ رَبَّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ دُجَاهَا مِنْ قُرُونِكِ تُنْثَرُ
نَصَبْتُ لَهَا حَتَّى تَجَلَّتْ بِغُرَّةٍ كَغُرَّةِ يَحْيَى جِئِنَ يُذَكَّرُ جَعْفَرُ

وقد عرّف براعة التخلُّص بعض علماء الكلام بقولهم: « إنها أحد وجوه الإعجاز، وهو دقيق يكاد يخفى في غير الشعر إلا على الحُذَّاق من ذوي النُقد. وهو ميثوث في الكتاب العزيز، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ (١) فإنه سبحانه وتعالى أشار بقوله: « أَحْسَنَ الْقَصَصِ » إلى قصة يوسف - عليه السلام - فوطأ بهذه الجملة إلى ذكر القصة مشيراً إليها بهذه النكتة، من باب الوحي والرمز وعلى وجه الدقة ». نخلص إلى أن هذا الفن من الفنون التي يشتمل عليها الشعر والنثر، وهو من محاسن القول وأحد دعائم الارتباط بين أبيات القصيدة.

بِرَاعَةُ الْخِتَامِ

البِرَاعَةُ من بَرَعَ يَبْرَعُ وَبَرَعَ يَبْرَعُ وَبَرَعَ يَبْرَعُ بَرَاعَةً: فاق علماء، أو فضيلة. ذكره جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وعرفه فقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يختم الشاعر قصيدته بأحسن بيت يحسن السكوت عليه؛ لأنه غاية ما ينتهي السامع إليه وربما حفظ دون غيره لعذوبته، وقربه من ذهن السامع، وحكم للقصيدة بالملاحة بواسطته ولو كانت سمجة، وإن خالف ذلك حكم لها بالركاكة ولو كانت بليغة، لأنها بواسطته يضيع ما في وسطها من المحاسن التي بها؛ وليأمن الشاعر على نظمه من نظر عائب، إذا جود في ثلاثة مواضع: الأول براعة المطلع، والثاني براعة التخلُّص، والثالث

(١) سورة يوسف، آية رقم (٣).

براعة الختام، فيصرون حينئذ كالحصن للقصيدة، فلا يقدر أحد من النقاد يسطو عليها. ويسمى هذا النوع أيضاً حسن الختام وحسن المقطع». وقد ذكر هذا الفن أبو نواس في قوله: [الطويل]

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ رَجَوْتُكَ بِالْغِنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تُؤَلِّبْنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَيَأْتِي عَاذِرٌ وَشَكُورٌ

ومنه ما قاله أبو تمام في ختام فتح عمورية: [البسيط]

إِنْ كَانَ بَيْنَ لِيَالِي الدَّهْرِ مِنْ رَجْمٍ مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُقْتَضِبٍ
فَيَنْ أَيْامِكَ اللَّاتِي نُصِرْتَ بِهَا وَبَيْنَ أَيَّامِ بَدْرٍ أَقْرَبِ النَّسَبِ
أَبَقْتُ بَنِي الْأَصْفَرِ الْمَرَاضِ كَأَسْمِهِمْ صَفَرَ الْوُجُوهِ وَحَلَّتْ أَوْجُهُ الْعَرَبِ

وعرفه أيضاً ابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع»، وابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»، وأحمد الهاشمي في كتابه «جواهر البلاغة».

بَرَاةُ الطَّلَبِ

هذا الفن من مخترعات الشيخ عز الدين الزنجاني في كتابه «المعيار» وقد عرفه بقوله: «وهو أن يلوح الطالب بالطلب بالفاظ عذبة مهذبة مُنْفَحَةٌ مقترنة بتعظيم الممدوح خالية من الإلحاف والتصريح بل يشعر بما في النفس دون كشفه».

ثم أضاف ذاكراً الفرق بينه وبين الإدماج، فقال: «إن الإدماج أن يُقَدَّرَ معنى من المعاني، ثم يُدمَجَ غرضه ضمنه ويوهَّمُ أنه لم يقصده، وهذا المقصود على الطلب فقد». وهذا هو نفس تعريف جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». ووافاه السيوطي بنفس التعريف وأنشده نظماً بقوله: [الرجز]

وزاد في التبيين حسن الطلب بعد وسيلة أتى بالطلب

وقال: «هذا البيت من ابتداعي»، ثم أشار إلى ما قاله السابقون من تعريف وأمثلة. أمَّا الحلبي والنويري فعرفاه بقولهما: «هو أن تكون أَلْفَاظُ الطَّلَبِ مقترنة بتعظيم الممدوح في كتابيهما «نهاية الأرب» و«حسن التوسل». ومنه قول أمية بن أبي الصلت: [الوافر]

أَذْكَرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنْ شِيمَتَكَ الْحَيَاءُ

إِذَا أَتَيْتَنِي عَلَىكَ الْمَرْءَ يَوْمًا كَفَّاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الشَّنَاءِ

أما ابن قيم الجوزية فسماه « براعة الطلب » وقال: « وهو أن تكون ألفاظ الطلب مهذبة مقترنة بتعظيم الممدوح » وهذا شبيه بتعريف الحلبي والنويري. وقد أشار إليه ابن معصوم المدني، وقال: « إن منه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم - عليه السلام -: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١) .

وعرفه ابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » ومثله بقوله: [البسيط]

« وَفِي بَرَاعَةِ مَا أَرْجُوهُ مِنْ طَلَبٍ إِنْ لَمْ أَصْرُحْ فَلَمْ أَحْتَجْ إِلَى الْكَلِمِ

وقال: « إن حقيقة هذا النوع هو أن يلوح الطالب بالفاظ عذبة مهذبة منقحة، مقترنة بتعظيم الممدوح، خالية من الإلحاح والتصريح، تشعر بها في النفس دون كشفه، ويجتنب الركاكة في ذلك غاية الاجتناب » وهذا هو تعريف النابلسي أيضاً في كتابه « نفحات الأزهار » وكذلك الموصلي في بديعته والخزرجي وعبد الرحمن العلوي.

بَرَاعَةُ الْقَطْعِ

ذكره الجاحظ في كتابه « البيان » فقال: « إن شبيب بن شيبه سماه جودة القطع ». غير أن الحلبي سماه « براعة القطع ». بينما سماه النويري « براعة المقطع » وهو « الانتهاء » وقد تقدم التفصيل فيه.

بَرَاعَةُ الْمَطَّلَعِ

بَرَاعَةُ الْمَطَّلَعِ هو « الابتداء » أو « حسن الابتداء ». وهذا التوارد في الاسم شبيه بتعريف ابن معصوم المدني إذ قال: « قال أهل البيان من البلاغة حسن الابتداء ويسمى بَرَاعَةُ الْمَطَّلَعِ ؛ وهو أن يتأنق المتكلم أول كلامه، ويأتي بأعذب الألفاظ، وأجزلها وأرقها وأسلسها وأحسنها نظماً وسبكاً وأصحها مبنى وأوضحها معنى وأخلاها من الحشو والرككة والتعقيد والتقديم والتأخير الملبس والذي لا يناسب ». »

(١) سورة الشعراء، الآيات (٧٥ - ٧٧).

بِرَاعَةُ الْمَقْطَعِ

بِرَاعَةُ الْمَقْطَعِ هُوَ جُودَةُ الْقَطْعِ وَبِرَاعَةُ الْقَطْعِ وَالِانْتِهَاءُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَمِنْ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ الَّذِينَ ذَكَرُوهُ بِهَذَا الْاسْمِ النُّوَيْرِيُّ، وَالتَّفْتَّازَانِيُّ، وَالْإِسْفَرَايِينِيُّ، بَيْنَمَا سَمَّاهُ التِّيفَاشِيُّ «حَسَنَ الْمَقْطَعِ».

الْبَسْطُ

الْبَسْطُ: تَقْيِضُ الْقَبْضِ، مِنْ فِعْلِ بَسَطَ يَبْسُطُ، وَبَسَطَ الشَّيْءُ: نَشَرَهُ. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنَ أَبِي الْإِصْبَعِ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيرَ التَّحْيِيرِ» الْبَسْطَ؛ وَهُوَ فِي الْبَلَاغَةِ تَقْيِضُ الْإِيجَازِ، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ الْإِطْنَابِ.

وَهَذَا اللَّوْنُ مِنَ الْفَنِّ الْبَلَاغِيِّ مِنْ مَخْتَرَعَاتِ ابْنِ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيِّ، حَيْثُ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ الَّذِي يُمْكِنُهُ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ الْقَلِيلِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ الْكَثِيرِ، لِيُضْمَنَ اللَّفْظُ مَعَانِي أُخْرَ يُزِيدُ بِهَا الْكَلَامَ حَسَنًا، لَوْلَا بَسَطَ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْأَلْفَاظِ لَمْ تَحْصُلْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ». وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: [الْكَامِلُ]

نَظَرْتُ إِلَيْكَ بِعَيْنِ جَارِئَةٍ حَوْرَاءَ حَانِيَةٍ عَلَى طِفْلِ

فَامرُؤُ الْقَيْسِ شَبَّهُ عَيْنَ الْمَمْدُوحَةِ بِعَيْنِ الظُّبِيَّةِ، فَبَسَطَ الْقَوْلَ لِيَكْسِبَ الْبَسْطَ مَعْنَى لَوْلَاهُ لَمْ يَوْجَدَ فِيهِ، فَإِنَّ لِرُؤْيَا الظُّبِيَّةِ إِلَى خَشْفِهَا بِحَنَانٍ وَشَوْقٍ مِنَ الرُّوعَةِ مَا لَيْسَ لِمَطْلُوقِ نَظَرِهَا أَوْ لِرُؤْيَيْهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَقَدْ عَرَّفَهُ ابْنُ أَبِي الْمِصْرِيِّ، وَذَكَرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْتِقْصَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْاسْتِقْصَاءَ هُوَ حَصْرُ كُلِّ مَا يَتَفَرَّعُ مِنَ الْمَعْنَى وَيَتَوَلَّدُ عَنْهُ وَيَكُونُ مِنْ سَبَبِهِ وَلِوِازِمِهِ، بِحَيْثُ لَا يَتْرِكُ فِيهِ مَوْضِعًا قَدْ أُخْلِقَهُ بِجِدَّةِ الْأَخْذِ لَهُ، فَسَيَتَدْرِكُهُ لَيْسَتْ حَقُّهُ بِذِكْرِهِ. وَالْبَسْطُ، نَقْلُ الْمَعْنَى مِنَ الْإِيجَازِ إِلَى الْإِطْنَابِ بِسَبَبِ بَسْطِ الْعِبَارَةِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْصِ كُلُّ مَا يَكُونُ مِنْ لِوِازِمِهِ». بَيْنَمَا عَرَّفَهُ السُّبْكِيُّ فِي كِتَابِهِ «عُرُوسَ الْأَفْرَاحِ» فَقَالَ: «وَفَسَّرُوهُ بِمَا هُوَ، فِي مَعْنَى الْإِطْنَابِ»، وَلَمْ يُمَثِّلْ لَهُ.

بَيْنَمَا اعْتَبَرَهُ ابْنُ حُجَّةِ الْحَمَوِيِّ مُخَالَفًا لِلْإِيجَازِ وَقَالَ: «وَالْبَسْطُ بِخِلَافِ الْإِيجَازِ، لِكُونِهِ عِبَارَةً عَنِ بَسْطِ الْكَلَامِ، لَكِنَّ شُرُوطَهُ زِيَادَةُ الْفَائِدَةِ». وَهَذَا التَّعْرِيفُ مُغَايِرٌ لِتَعْرِيفِ

ابن معصوم الذي قال: « البسط هو الإطناب، وهو خلاف الإيجاز، ومنهم من خصّه بالإطناب لتكثير الجمل، فقسم الإطناب إلى قسمين: بسط، وزيادة، فالأول الإطناب بالجمل، والثاني الإطناب بغيرها. والبديعون لا يعرفون ذلك ».

البَلَاغَةُ

البَلَاغَةُ تعني الانتهاء والوصول، من فعل بلغ الشيء: وصل وانتهى، والبَلَاغَةُ الفصاحة. والبَلَاغَةُ في رأي صحار بن عيَّاش هي: « شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا ». وقد ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » تعريفات كثيرة للبلاغة عند العرب وغيرهم من الهنود والفرس.

وعرّف البلاغة عمرو بن عبّيد فقال: « فكأنك تريد تخير اللفظ في حسن الإفهام ». ثم أضاف إلى ذلك معنى دينياً، بقوله: « إنك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريرين، بالألفاظ المستحسنة في الأذان، المقبولة عند الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب، واستحقت على الله جزيل الثواب ». ولعلّ أبلغ تعريف وأوجزه هو ما عرّف به الأصمعيّ البلاغة، فقال: « من طبق المفصل، أغناه عن المفسر ».

وعرّف العسكريّ البلاغة بأنّها مبلغ الشيء ومُنْتَهَاهُ، فقال: « والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسُمِّيتْ البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه، وسُمِّيتْ البلغة بلغة لأنك تسلّغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضاً. والبلاغة كلّ ما تبلغ به قلب السامع فتمكّنه من نفسك كتمكّنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن ».

إلا أنّ الحفاجي لم يُعرّف البلاغة تعريفاً دقيقاً، لاضطراب حدّها عند القوم. وقال في الفرق بينها وبين الفصاحة: « إنّ الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلاّ وصفاً للألفاظ مع المعاني ».

غير أنّ الجرجاني لم يميّز بين الفصاحة والبراعة؛ أو يفضل المتكلّمين من حيث نطقوا وتكلّموا. فقولُه: « فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا وأخبروا

السَّامِعِينَ عَنِ الْأَعْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ». إِلَّا أَنَّ الرَّازِيَّ لَمْ يُوْفِ بِالْبَلَاغَةِ مَدْلُولَهَا الْحَقِيقِيَّ، وَهِيَ عِنْدَهُ: «بَلُوغُ الرَّجُلِ بِعِبَارَتِهِ كُنْهَ مَا فِي قَلْبِهِ، مَعَ الْإِحْتِرَازِ الْمَخْلُ وَالْإِطَالَةَ الْمَمْلَّةَ». وَالْكَلَامُ يُسَمَّى بَلِيغًا عِنْدَ ابْنِ الْأَثِيرِ لِبَلُوغِهِ الْأَوْصَافَ اللَّفْظِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ، وَلِشُمُولِهَا لِلْفُظِّ وَالْمَعْنَى عَلَى السَّوَاءِ. وَهُوَ الْقَائِلُ: «كُلُّ كَلَامٍ بَلِيغٌ فَصِيحٌ، وَلَيْسَ كُلُّ فَصِيحٍ بَلِيغًا». وَأَضَافَ بِقَوْلِهِ: «وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى بِشَرَطِ التَّرْكِيبِ، فَإِنَّ اللَّفْظَةَ الْمَفْرَدَةَ لَا تَنْعَمُ بِالْبَلَاغَةِ وَتَنْعَمُ بِالْفَصَاحَةِ، إِذْ يَوْجَدُ فِيهَا الْوَصْفَ الْمَخْتَصَّ بِالْفَصَاحَةِ وَهُوَ الْحَسَنُ، وَأَمَّا وَصْفُ الْبَلَاغَةِ فَلَا يَوْجَدُ فِيهَا لَخْلُوهَا مِنَ الْمَعْنَى الْمَفِيدِ الَّذِي يَنْتَظَمُ كَلَامًا». وَمِنْ أَدَقِّ التَّعْرِيفَاتِ لِلْبَلَاغَةِ قَوْلُ السَّكَاكِينِيِّ فِي كِتَابِهِ «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ»، إِذْ قَالَ: «هِيَ بَلُوغُ الْمُتَكَلِّمِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَانِيِّ حَدًّا لَهُ اخْتِصَاصٌ بِتَوْفِيَةِ خَوَاصِّ التَّرَاكِيِبِ حَقِّهَا، وَإِيرَادِ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ عَلَى وَجْهِهَا». وَنَلْحَظُ أَنَّ السَّكَاكِينِيَّ بِهَذَا التَّعْرِيفِ قَدْ أَخْرَجَ مَبَاحِثَ عِلْمِ الْبَدِيعِ لِأَنَّهُ وَجَّهَ يُؤْتَى بِهَا لِتَزْيِينِ الْقَوْلِ، وَالْمَحْسَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ لَيْسَتْ مِنَ الْبَلَاغَةِ. وَعَرَّفَ الْقَزْوِينِيَّ بِالْبَلَاغَةِ الْمُتَكَلِّمِ فَقَالَ: «وَأَمَّا بِالْبَلَاغَةِ الْمُتَكَلِّمِ فَهِيَ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ؛ بَيْنَمَا بِالْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَأِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَإِلَى تَمْيِيزِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ». وَقَسَّمَ الْبَلَاغَةَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عِلْمَ الْمَعْنَانِيِّ، وَعِلْمَ الْبَيَانِ، وَعِلْمَ الْبَدِيعِ. وَعَدَّ مَا يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ الْخَطَأِ عِلْمَ الْمَعْنَانِيِّ، وَمَا يَحْتَرِزُ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمَ الْبَيَانِ، وَمَا يَعْلَمُ بِهِ وَجْهَ تَحْسِينِ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ تَطْبِيقِهِ عَلَى مَقْتَضَى الْحَالِ وَفَصَاحَتِهِ عِلْمَ الْبَدِيعِ. وَهَذَا مَا اعْتَمَدَهُ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ وَتَعَارَفُوا عَلَيْهِ.

الْبَلِيغُ

عَرَّفَ الْحَصْرِيَّ فِي كِتَابِهِ «زَهْرُ الْأَدَابِ» الْبَلِيغَ فَقَالَ: «هُوَ مِنْ يَحْوُكُ الْكَلَامَ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَانِيِّ وَيَخِيطُ الْأَلْفَافَ عَلَى قَدُودِ الْمَعْنَانِيِّ». وَهَذَا التَّعْرِيفُ أَصْبَحَ عِلْمًا لِلْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ مَطَابَقَةُ الْكَلَامِ لِمَقْتَضَى الْحَالِ. وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ الْبَلِيغَ الْحَائِزَ عَلَى ذَوْقٍ رَفِيعٍ وَثِقَافَةٍ وَاسِعَةٍ وَحَفِظَ عَظِيمٍ، لَتَسْتَمَثِّلُ الصُّورَ فِي ذَهْنِهِ وَتَتَحَلَّقُ فِي سَمَاءِ الْإِبْدَاعِ.

الْبَيَانُ

الْبَيَانُ مِنْ بَانَ الشَّيْءُ: اتَّضَحَ. وَالْبَيَانُ: الْفَصَاحَةُ وَاللِّسْنُ، كَلَامٌ بَيِّنٌ فَصِيحٌ. وَالْبَيَانُ الْإِفْصَاحُ. وَأَبْلَغَ عِلَامَاتِ الْبَيَانِ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ

وَهَدَىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (٢) وفي الأحاديث الشريفة ما يُشير إلى ذلك في قوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا».

ولعلَّ أقدم تعريف للبيان قول ثمامة: «قلت لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ قال: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ يَحِيطُ بِمَعْنَاكَ، وَيَجْلِي عَنِ مَغْزَاكَ، وَتَخْرُجُهُ عَنِ الشَّرْكَةِ، وَلَا تَسْتَعِينُ عَلَيْهِ بِالْفِكْرِ. وَالَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا مِنَ التَّكْلُفِ بَعِيدًا مِنَ الصُّفَةِ، بَرِيئًا مِنَ التَّعْقِيدِ، غَنِيًّا عَنِ التَّأْوِيلِ».

وقد عرّف الجاحظ البيان بغزارة المعنى والظهور وعدم الفهم والغموض فقال: «البيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على محصله، كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أيّ جنس كان ذلك الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسّامع إنّما هو الفهم والإفهام، فبأيّ شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضوع».

وعرّف ابن رشيق البيان بقوله: «البيان الكشف عن المعنى حتّى تدركه النّفس من غير عقلة، وإنّما قيل ذلك لأنّه قد يأتي التّعقيد في الكلام الذي يدلّ ولا يستحق اسم البيان».

إلا أنّ البيان عنده فنّ من الفنون كالمجاز والاستعارة والتّشبيه والإشارة والتّجنيس، لهذا ضاق معه أفق البيان وحصره في فصل ذاكراً بعض الأقوال.

إلا أنّ ابن سنان لم ينوّه عن البيان ولم يذكر تعريفاً له، وإنّما اعتبر البلاغة فصاحة بأرْحَب معناها، كما هو الحال عند ابن الأثير، فهو الشامل للنظم والشّر. ولكنّ هذه الرّؤية الواسعة تحجّمت عند السّكاكيّ في كتابه «مفتاح العلوم» الذي قسّم البلاغة إلى المعاني والبيان وما يلحق بهما من محسنات معنويّة ولفظيّة. ثمّ عرّف البيان فقال: «أما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرقٍ مختلفة بالزيادة في وضوح الدّلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد به». يتضح من قوله

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٣٨).

(٢) سورة الرّحمن، الآيات (١، ٢، ٣، ٤).

انسياب الدلالات في تفريع موضوعاته التي انحصرت في التشبيه والمجاز بأنواعه
والكنائيات.

وكذلك نهج طريق السكاكي القزويني وعرف البيان بقوله: « هو علم يعرف به إيراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ». كما نقل تقسيم السكاكي. وبيان
القزويني هذا أخذ طابعاً علمياً، وأصبح يدل على التشبيه والمجاز والكناية بعد أن كان
يشمل فنون البلاغة كلها عند المتقدمين.

وإلى هذا التقسيم الذي وصل إلينا شمل علم البيان الموضوعات الثلاثة: التشبيه،
والمجاز المرسل، ثم الكناية والتعريض.

باب البناء

التأسيس

التأسيس: الاسم الأَسُّ وهو كل مبتدأ شيء، والأَسُّ: أصل البناء. وعرف علماء البلاغة التأسيس بقولهم: « هو أن يتدّىء (أي الشاعر) بيت غيره ويبنى عليه، فإن هذا قد جعل الشاعر يعتمد بيت غيره أساساً بني عليه شعره ».

وهذا التعريف قريب المأخذ من تعريف ابن أبي الإصبع، إذ قال في معرض تكلمه عن الاستعانة: « هو أن يستعين الشاعر بيت لغيره في شعره بعد أن يوطىء له توطئة لائقة به هنا بحيث لا يبعد ما بينه وبين أبياته، وقد شرط بعض النقاد التنبيه عليه إن لم يكن البيت مشهوراً وبعضهم لم يشترط ذلك، وهو الصحيح، فإن أكثر ما رأينا ذلك في أشعار الناس غير منبه عليه. وأما الناثر فإن أتى في أثناء نثره بيت لنفسه سمي ذلك « تشهيراً »، وإن كان البيت لغيره سمي « استعانة » ومثاله قول الأعشى: [السريع]

شَتَّانَ مَا يَسُومِي عَلَى كُورِهَا وَيَسُومُ حَيَانَ أَخِي جَابِرِ

هذا البيت للأعشى استعان به علي - عليه السلام - في خطبته المعروفة بالشَّقِيقِيَّة؛ بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقد لآخر بعد وفاته. كذلك عرف التأسيس جرمانوس فرحات فقال: « إن حقيقة هذا النوع هو أن يستعين الشاعر في أثناء نظمه بيت لغيره، وهذا خلاف التضمن والإيداع، وقد عرفت هناك أنه يأخذ من البيت شطره، أما هنا فيشترط أن يكون برؤمته، ويوطىء له توطئة ملائمة لارتباط البيت المأخوذ بما قبله، حتى أن السامع لا يرتاب به

أصلاً، ولا يوهم الفكر الثاقب تمييزه عمّا قبله». وقد ذكره جرمانوس أثناء حديثه عن الاستعانة كابن أبي الإصبع المصري.

إِلَّا أَنَّ السِّيَوطِيَّ ابْتَدَعَ فَنًّا جَدِيدًا هُوَ «التَّأْسِيسُ وَالتَّفْرِيعُ» فَقَالَ: هَذَا نَوْعٌ لَطِيفٌ اخْتَرَعْتَهُ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ، وَلَمْ أَرْ فِي الْأَنْوَاعِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا يَنْسَابُ، فَسَمَّيْتَهُ بِالتَّأْسِيسِ وَالتَّفْرِيعِ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَمْهَدَ قَاعِدَةً كَلِمَةً لِمَا يَقْصِدُهَا ثُمَّ يَرْتَبِ عَلَيْهِ الْمَقْصُودَ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لِكُلِّ دِينَ خَلَقَ، وَخَلَقَ هَذَا الدِّينَ الْحَيَاءَ»، وَ«لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عَبِيدَةَ بْنُ الْجِرَاحِ» وَ«لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ» وَ«لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ، وَزَكَاةُ الْجَسَدِ الصِّيَامُ».

التَّأْكِيدُ

التَّأْكِيدُ مِنْ أَكَّدِ الْعَهْدِ، لُغَةٌ فِي وَكْدِهِ، وَالتَّأْكِيدُ: لُغَةٌ فِي التَّوَكُّيدِ، وَقَدْ أَكَّدْتَ الشَّيْءَ وَوَكَّدْتَهُ. وَقَدْ عَرَّفَهُ الْعَلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «الطَّرَازُ» بِقَوْلِهِ: «إِنَّ التَّأْكِيدَ تَمَكِينُ الشَّيْءِ فِي النَّفْسِ وَتَقْوِيَةُ أَمْرِهِ، وَلَهُ مَجْرِيَانِ: عَامٌّ، وَخَاصٌّ.

الأوّل: عامٌّ وهو ما يتعلّق بالمعاني الإعرابية.

الثاني: خاصٌّ يتعلّق بعلوم البيان، ويُقال له التَّكْرِيرُ أَيْضاً. ثُمَّ مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِعِلْمِ الْبَيَانِ قَدْ يَكُونُ تَأْكِيدًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، فَهَذَانِ قِسْمَانِ.

فالتَّأْكِيدُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (١) فَهَذَا تَكْرِيرٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا كَرَّرَهَا فِي خُطَابِ الثَّقَلَيْنِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ يَذْكُرُهَا أَوْ مَا يُؤْوِلُ إِلَى النِّعْمَةِ فَإِنَّهُ يُرَدِّفُهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (١) تَقْرِيراً لِلْإِلَاءِ وَإِعْظَاماً لِحَالِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ: [الْبَسِيطُ]

العَارِضُ الْهَيْتُ بِنِ الْعَارِضِ الْهَيْتِ بِنِ الْعَارِضِ الْهَيْتِ بِنِ الْعَارِضِ الْهَيْتِ بِنِ الْعَارِضِ الْهَيْتِ

فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّكْرِيرِ. ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ صَوَّبَهُ فِي تَكْرِيرِهِ هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ قَدْ أَسَاءَ فِيمَا أَوْرَدَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ مُجِيدٌ فِي مَطْلَقِ التَّكْرِيرِ كَمَا حَكَيْتَنَاهُ فِيمَا أَوْرَدْنَاهُ مِنْ آيِ التَّنْزِيلِ. فَإِنَّ مَا أَوْرَدَهُ مِنْ هَذَا التَّكْرِيرِ دَالٌّ عَلَى إِغْرَاقِ الْمَمْدُوحِ فِي الْكُرْمِ، لَكِنْ إِنَّمَا

(١) مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ.

عرض فيه ما عرض لمن أنكره وزعم أنه غير محمود فيما جاء به من جهة أن لفظة العارض ولفظة الهتن ليستا واردتين على جهة البلاغة فيها لقلة الاستعمال لهما. والثاني: ما يكون في المعنى دون اللفظ، وهذا القسم يستعمل كثيراً في القرآن وغيره، ويجيء مفيداً وغير مفيد.

فالمفيد كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ (١) فقوله تعالى: « والجبال » وارد على جهة التأكيد المعنوي، وفائدته تعظيم شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها. ومن التأكيد غير المفيد، وهو أن ترد لفظتان مختلفتان تدلّان على معنى واحد، كقول أبي تمام: [الكامل]

قَسَمَ الزَّمَانَ رُبُوعَنَا بَيْنَ الصَّبَا وَقَبُولِهَا وَدُبُورِهَا أَثْلَانَا

فالصبا والقبول لفظان يدلّان على معنى واحد، وهما اسمان للريح التي تهب من ناحية المشرق. وكذلك عرفه الزركشي فقال: « القصد منه الحمل على ما لم يقع ليصير واقعاً، ولهذا لا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر لثلاً يلزم تحصيل الحاصل، وإنما يؤكد المستقبل ». وقسمه قسمين:

الأول: صناعي يتعلّق باصطلاح النحاة، وهو يوازي النوع العام عند العلوي.

والثاني: معنوي وهو ما يهّم البلاغيين، وهذا ما سمّاه العلوي الخاص المتعلّق بالبيان وأشار الزركشي إلى مسائل تخصّ التأكيد منها وقوعه في القرآن والسنة، وأنه خلاف الأصل، وأنه حيث وقع حقيقة، وإن زعم قوم أنه مجاز، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول. وقد ذكر ابن رشيق القيرواني قول الطرطوشي: « ومن سمى التأكيد مجازاً فيقال له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو « عجل عجل » ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه قبل الأول ». »

وكذلك نقل كلام الطرطوشي السيوطي في كتابه « الإيقان » في معرض حديثه عن أنواع مختلف في عدّها في المجاز بقوله: « الثاني التأكيد؛ زعم قوم أنه مجاز لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول، والصحيح أنه حقيقة . . . ».

وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إن حقيقة

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (٧٢).

هذا النوع هو تقوية المعنى وتقريره بإقامة دليل وبرهان». ومثله بشواهد كثيرة منها قول ابن خلوف: [الخفيف]

لَوْ حَبَا اللَّهُ خَلْقَهُ بِالتَّسَاوِي لَرَأَيْنَا الشَّمَارَ فِي كُلِّ عَوْدٍ
وقال: وَيُسَمَّى أَيْضاً «حَسَنَ التَّعْلِيلِ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ

عَرَفَ السُّبْكِيُّ تَأْكِيدَ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ، فَقَالَ: هُوَ أَنْ تُوحِيَ العِبَارَةُ الثَّانِيَةَ بِالمَدْحِ وَمَا هِيَ مِنْهُ، وَهُوَ ضَرْبَانِ:

الأول: يُسْتَنَى مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً ذَمًّا بِتَقْدِيرِ دَخُولِهَا فِيهَا، مِثْلُ: «فَلَانٌ لَا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ يُسَيِّءُ إِلَى مَنْ يَحْسَنُ إِلَيْهِ». وَيُرَى السُّبْكِيُّ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ غَيْرٌ دَقِيقٌ، وَالْأَحْسَنُ أَنَّ يُقَالُ: «فَلَانٌ لَا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ مِمَّا يَسْرِقُهُ».

الثاني: أَنْ يُثْبِتَ لِلشَّيْءِ صِفَةً ذَمًّا، وَيَعْقِبُ بِأَدَاةِ اسْتِنَاءٍ تَلِيهَا صِفَةً ذَمًّا أُخْرَى؛ مِثْلُ: «فَلَانٌ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ» وَيَفِيدُ هَذَا الأَسْلُوبُ التَّأْكِيدَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَدَعَوَى الشَّيْءِ بَيِّنَةٌ.

وَذَكَرَ هَذَا الفَنَ سَيَبَوِيهِ فِي «الْكِتَابِ» وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ: [الطويل]

فَتَى كَمَلْتَ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يَبْقَى مِنَ المَالِ بَاقِيَا

كَانَهُ قَالَ: وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ جَوَادٌ وَعَرَفَهُ النَّابِلِيُّ بِقَوْلِهِ: وَتَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ المَدْحَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَنَى مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً ذَمًّا لَهُ بِتَقْدِيرِ دَخُولِهَا فِيهَا، أَيْ دَخُولِ صِفَةِ الذَّمِّ فِي صِفَةِ المَدْحِ، كَقَوْلِهِ: [البسيط]

فَإِنَّ مَنْ لَأْمَنِي لَا خَيْرَ فِيهِ سِوَى وَصْفِي لَهُ بِأَخْسِّ النِّاسِ كُلِّهِمْ

فَقَوْلُهُ: «لَا خَيْرَ فِيهِ سِوَى وَصْفِي لَهُ بِأَخْسِّ النِّاسِ كُلِّهِمْ» وَوَجْهَةُ تَأْكِيدِهِ أَنَّ الأَصْلَ فِي الاسْتِنَاءِ الاتِّصَالُ، أَيْ كَوْنُ المَسْتَنَى مِنْهُ بِحَيْثُ يَدْخُلُ فِيهِ المَسْتَنَى عَلَى تَقْدِيرِ السُّكُوتِ عَنِ الاسْتِنَاءِ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يُثْبِتَ لِلشَّيْءِ صِفَةً ذَمًّا، وَتَعْقِبُ بِأَدَاةِ اسْتِنَاءٍ أَوْ اسْتِدْرَاكٍ يَلِي ذَلِكَ صِفَةً أُخْرَى لَهُ؛ كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ: [الخفيف]

يَا حَبِيبَ الإِلَهِ جِدْ لِي بِقَرَبٍ مِنْكَ يَا صَفْوَةَ العَزِيزِ الرَّحِيمِ

وعرّف أحمد الهاشمي هذا الفن كما عرفه النابلسي، وكذلك عرفه القزويني
كالسابقين. وأشار إليه العباسي صاحب كتاب «معاهد التنصيص» دون أن يعرفه، ومثّل له
بقول النابغة الذبياني: [الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ

عرّف الحاتمي هذا الفن الذي سمّاه استثناءً وتأكيذاً للمدح بما يشبه الذم، وذكر بيت
النابغة الذبياني: «ولا عيب...». وقد ذكر سيويه في باب «ما لا يكون إلا معنى ولكن»
تعليقاً على بيت النابغة الذبياني: «أي ولكن بهنّ فلوق». كما عرفه ابن المعتز باسم «تأكيد
المدح بما يشبه الذم» وقال: «وهو من محاسن الكلام». ومثّل له بيتي النابغة.

بينما سمّاه العسكري «الاستثناء»، كما سمّاه أسامة بن منقذ «الرجوع والاستثناء»،
إلا أن ابن أبي الإصبع خطأه بقوله: «وقد خلط المتأخرون باب الاستثناء بهذا الباب، وكنت
أرى أنهما باب واحد إلى أن نبهني عليه عند قراءته من ألفت له هذا الكتاب، فرأيت إفراده
منه». كقوله: [الخفيف]

خَيْرٌ مَا فِيهِمْ وَلَا خَيْرَ فِيهِمْ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤْتَمِي الْمَغْتَابِ

وسمّاه ابن حجة الحموي وابن معصوم المدني باسم «المدح في معرض الذم»
وذكره آخرون باسم «النفي والجحود». وذكره العلوي في معرض حديثه عن التوجيه
فقال: «أن يكون الكلام له وجهان، ثم إنه يرد في البلاغة على استعمالين:

الأول: أن يؤكد المدح بما يكون مشبهاً للذم، بأن تنفي عن الممدوح وصفاً معيناً،
ثم تعقبه بالاستثناء، فتوهم أنك استثنيت ما يذم به، فتأتي بما من شأنه أن يذم به وفيه
المبالغة في مدح الممدوح». ومثاله قول ابن الرومي: [الطويل]

وَمَا تَعْتَرِيهَا آفَةٌ بِشَرِيَّةٍ مِنَ النَّوْمِ إِلَّا أَنَّهَا تَتَخَيَّرُ

وعرفه ابن مالك في كتابه «المصباح»، فقال: «أن تنفي عن الممدوح وصفاً ثم
تعقبه بالاستثناء، فتوهم أنه سيثبت له ما يذم بما من شأنه أن يذم به للمبالغة بالمدح». وسمّاه آخرون كالحلي والنويري والقزويني وشرّاح التلخيص إلى ثلاثة أضرب:

الأول: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتغير دخولها، وهو أفضلها عند البلاغيين. ونقل هذا جرمانوس فرحات.

الثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى، كقول النبي ﷺ: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش».

الثالث: أن يأتي الاستثناء فيه مفرعاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقَمُّ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَنَا﴾^(١)؛ أي وما تعيب منّا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله. ومما عرفه جرمانوس قائلاً في «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «إن حقيقة هذا النوع ضربان:

الأول: أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها وهو الأفضل.

الثاني: أن يثبت لشيء مدحاً، ثم يعقب بأداة الاستثناء وتليه صفة مدح أخرى.

التأليف

التأليف من فعل أَلَفَ يَأْلِفُ، أَلَفَ الكتاب: جمعه، والتأليف والمؤلف: الكتاب جمعت فيه مسائل علم من العلوم. وقال السبكي في كتابه «عروس الأفراح»: «كان الأحسن تسميته التأليف لموافقة التوفيق» ومنه قول ابن خفاجة يصف فرساً: [السريع]

مِنْ جُلُنَارٍ نَاصِرٍ خَدُهُ وَأَدْنُهُ مِنْ وَرَقِ الْأَسْرِ

بينما قال القزويني: «ومنه مراعاة النظر، ويسمى التناصب والتوفيق. وهو جمع أمرٍ وما يناسبه لا بالتضاد». كقول البحرني في صفة الإبل: [الخفيف]

كَالْقَيْسِيِّ الْمَعْطَفَاتِ بَلِ الْأَسْدِ هُمْ مَبْرِيَةٌ بَلِ الْأُوتَارِ

وقد سمي بعضهم «مراعاة النظر» «تشابه الأطراف»، فقال: «وهو أن يُختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٢٦).

اللَّطِيفُ الْخَيْرُ» (٢) فَإِنَّ اللَّطِيفَ يَنَاسِبُ مَا لَا يَدْرِكُ بِالْبَصْرِ، وَالْخَبْرَةُ تَنَاسِبُ مَنْ يَدْرِكُ شَيْئاً، فَإِنَّ مَنْ يَدْرِكُ شَيْئاً يَكُونُ خَبيراً بِهِ .»

تَبَادُلُ الْخَبْرِ وَالْإِنْشَاءِ

تَبَادُلُ الْخَبْرِ ذَكَرَ فِيمَا تَقَدَّمَ، رَاجِعَ الْخَبْرَ. وَالْإِنْشَاءُ فِي اللُّغَةِ الْإِبْجَادُ وَالْإِخْتِرَاعُ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ يُطْلَقُ بِأَحَدِ إِطْلَاقَيْنِ: الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ وَهُوَ إِقْيَاءُ الْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ لِنَسْبَتِهِ خَارِجَ تَطَابُقِهِ، أَوْ لَا تَطَابُقِهِ. وَالْمَعْنَى الْأَسْمِيَّ وَهُوَ نَفْسُ الْكَلَامِ الْمَلْقَى الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ. وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ إِلَى طَلْبِي وَهُوَ خَمْسَةٌ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالرَّغْبَةُ، وَالرَّغْبَةُ، وَالرَّغْبَةُ، وَالرَّغْبَةُ، وَيَعْرِفُ بِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَدْ طَلَّبَ. وَغَيْرِ طَلْبِي، وَهُوَ مَا يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً حَاصِلاً، وَأَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: صَيْغُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، نَحْوُ: «نَعْمَ الْخَلِيفَةُ عَمْرٌ»، وَ«بَشُّ الظَّالِمِ» وَالْعُقُودُ نَحْوُ: «بَعْتُ». وَالْقَسَمُ نَحْوُ: «تَاللَّهِ لَا أَصْدَقُكَ»، وَالرَّعْجَبُ، وَرَبِّ، وَكَمِ الْخَيْرِيَّةُ.

التَّبْدِيلُ

التَّبْدِيلُ: مَنْ تَبَدَّلَ الشَّيْءُ وَتَبَدَّلَ بِهِ: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلاً، وَتَبْدِيلُ الشَّيْءِ: تَغْيِيرُهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِبَدَلٍ. وَقَدْ سَمَّاهُ الْعَسْكَرِيَّ بِالْعَكْسِ فَقَالَ: «الْعَكْسُ أَنْ تَعَكَّسَ الْكَلَامُ، فَتَجْعَلَ فِي الْجُزْءِ الْأَخِيرِ مِنْهُ مَا جَعَلْتَهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ التَّبْدِيلَ، كَقَوْلِ بَعْضِ النِّسَاءِ لَوْلَدَهَا: رَزَقَكَ اللَّهُ حَظًّا يَخْدُمُكَ بِهِ ذَوِي الْعُقُولِ، وَلَا رَزَقَكَ عَقْلاً تَخْدُمُ بِهِ ذَوِي الْحِظْوِظِ.»

وَأَضَافَ الْعَسْكَرِيَّ: «وَالْعَكْسُ أَيْضاً مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ الْمَعْنَى ثُمَّ يَعْكِسُهُ إِيرَادَ خِلَافٍ؛ وَتُسَمَّى شَمْسُ الْمَعَالِي وَهُوَ كَسُوفِهَا.»

وَعَرَّفَهُ ابْنُ رَشِيْقِ الْقَبْرَوَانِيَّ فِي كِتَابِهِ «الْعَمْدَةُ»، فَقَالَ: «وَمِنْ التَّصْغِيرِ نَوْعٌ سَمَّاهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْمَضَادَةَ». ثُمَّ أَضَافَ: وَالْكِتَابُ يُسَمُّونَ هَذَا النَّوْعَ «التَّبْدِيلَ» حَكَاهُ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ؛ كَقَوْلِ مَنْصُورِ بْنِ الْفَرَجِ فِي ذِكْرِ النَّسَبِ: [الْخَفِيفُ]

يَا بَيَاضاً أَذْرَى دُمُوعِي حَتَّى عَادَ مِنْهَا سَوَادُ عَيْنِي بَيَاضاً

وسَمَّاهُ ابنُ سنانٍ في كتابه « سرُّ الفصاحة » « التَّبدِيل » بينما سَمَّاهُ أسامةُ بنُ منقذٍ « العكس » فقال: « أَنَّ تَأْتِي الْجُمْلَتَانِ إِحْدَاهُمَا عَكْسَ الْأُخْرَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا يَفْتَحُ لِلَّهِ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا تُمَسِّكُ لَهَا وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ ﴾ (١).

إِلَّا أَنَّ الْبَغْدَادِيَّ اعْتَبَرَهُ مِنْ بَابِ « نَعْوَتِ الْأَلْفَاظِ » وَقَالَ فِيهِ: « هُوَ أَنْ يَقْدَّمَ فِي الْكَلَامِ جُزْءُ أَلْفَاظِهِ مَنْظُومَةٌ نِظَامًا تَامًا، فَيَجْعَلُ مَا كَانَ مَقْدَمًا فِي الْأَوَّلِ مُتَأَخِّرًا فِي الثَّانِي، كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ: اشْكُرْ لِمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْكَ وَأَنْعِمْ عَلَيَّ مِنْ شَكَرِكَ ». وَسَمَّاهُ « الْعَكْسَ وَالتَّبدِيلَ » وَكَذَلِكَ سَمَّاهُ الْمَصْرِيَّ. وَسَمَّاهُ أَيْضًا ابْنَ شَيْثِ الْقُرَشِيِّ فِي كِتَابِهِ « مَعَالِمُ الْكِتَابَةِ » « الْعَكْسَ » وَقَالَ: « هُوَ أَنْ يُوْتِيَ بِالْكَلامِ وَعَكْسَهُ وَكِلَاهُمَا مَفِيدٌ ».

وَقَدْ سَمَّاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ « الْمَعكُوسَ » فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ التَّجْنِيسِ، وَقَالَ: « هُوَ اسْمٌ مَناسِبٌ لِمَسْمَاهِ، لِأَنَّ مُؤَلَّفَ الْكَلَامِ يَأْتِي بِمَا كَانَ مَقْدَمًا فِي جُزْءِ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ مُؤَخَّرًا فِي الثَّانِي، وَبِمَا كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الْأَوَّلِ مَقْدَمًا فِي الثَّانِي، وَهُوَ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا عَكْسُ الْأَلْفَاظِ، وَالْآخَرُ عَكْسُ الْحُرُوفِ ».

وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (٢).

وَكَذَلِكَ سَمَّاهُ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرِ الْكَاتِبِ: « التَّبدِيل » وَذَكَرَ عَيْنَ تَعْرِيفِ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ قَوْلُ قُدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ: [المنسرح]

أَصْبِرْ عَلَى خُلُقِ مَنْ تَعَاشِرُهُ وَأَضْحَبْ صَبُورًا عَنِّي أَدَى خُلُقِكَ

غَيْرَ أَنَّ قُدَامَةَ لَمْ يَفْرُدْ لَهُ بَابًا مُسْتَقِلًّا. وَسَمَّاهُ ابْنُ حِجَّةِ الْحَمُويُّ « الْعَكْسَ »، وَقَالَ: « الْعَكْسُ فِي اللُّغَةِ، رَدُّ آخِرِ الشَّيْءِ عَلَى أَوَّلِهِ، وَيُقَالُ لَهُ التَّبدِيلُ، وَهُوَ تَقْدِيمُ لَفْظٍ مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ تَأْخِيرُهُ » وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَعَ أَحَدُ طَرَفَيْ جُمْلَةٍ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، نَحْوُ « عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ الْعَادَاتِ ».

الثَّانِي: أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَتَيْنِ فِي طَرَفَيْ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا هُنَّ جِلُّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ (٣).

(٣) سورة الممتحنة، آية رقم (١٠).

(١) سورة فاطر، آية رقم (٢).

(٢) سورة يونس، آية رقم (٣١).

الثالث: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾. وقد يقع بين متعلقين اسمية وفعلية، كقوله - عليه السلام -: «لست من دد ولا الددمني». أما ابن الأثير الحلبي فقد سمّاه «المغايرة».

التبليغ

التبليغ من بلغ الشيء بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى. وأبلغه وبَلَّغَهُ تبليغاً. وذكره الحاتمي في كتابه «حلية المحاضرة»، فقال: «وقد سمّاه قوم الإيغال. وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تماماً قبل انتهائه إلى القافية، ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها، فتزيد المعنى بلوغاً إلى الغاية القصوى».

وسمّاه ابن رشيق القيرواني أيضاً «الإيغال» وقال: «إنه ضرب من المبالغة إلا أنه في القوافي خاصة لا يعدوها». وبعضهم يسميه «التبليغ» ومنهم جرمانوس فرحات. كقول ابن أبي ربيعة: [الخفيف]

أيها المنكحُ الثرياً سهيلاً عمرك الله كيف يئنقسيان!

فقوله: «الثرياً» قصد الثرياً بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر، وكانت غاية في الحسن والكمال، وسهيل بن عبد الرحمن بن عوف، وكان غاية في القبح والدمامة، فمثل بينهما وبين سميها، ولم يرد إلا بعد ما بينهما وتفاوته خاصة. وسمّاه ابن الأثير الحلبي «الإيغال» وقال: «وإنما سمي إيغالاً لأن الناظم أوغل في كل منهما فكره في استخراج سجة أو قافية تفيد معنى زائداً على معنى الكلام».

وقد انتقد ابن الأثير الجزري كلام الغانمي الذي ميز بين «التبليغ» و«الإشباع» وقال إنهما فن واحد، وإن تسمية العسكري له بالإيغال أقرب.

وقد سمى الحلبي والنويري المبالغة تبليغاً، وقالوا: «وتسمى التبليغ والإفراط في اللغة». وذكرنا تعريف قدامة بن جعفر وهو: «ومن أنواع نعوت المعاني المبالغة، هي أن يذكر الشاعر حالاً من الأحوال في شعر، لو وقف عليها لأجزأه ذلك الغرض الذي قصده، فلا يقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال فيكون أبلغ فيما قصده». وقد أدرجه القزويني في البديع وعده نوعاً من «المبالغة» التي تنحصر في التبليغ والإغراق والغلو، لأن المدعي للوصف في الشدة أو الضعف إما أن يكون ممكناً في نفسه أولاً، الثاني الغلو،

والأول إما أن يكون ممكناً في العادة أيضاً أولاً، والأول التبليغ، والثاني الإغراق. وقد عرفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أن يأتي الشاعر بيت تام المعنى قبل انتهائه إلى القافية بزيادة مفيدة بمعنى زائد على البراعة، ويسمى أيضاً «الإيغال».

التبيين

تَبَيَّنَ الشَّيْءُ: ظهر، وَبَيَّنْتُهُ أَنَا، وَالتَّبْيِينُ: الإيضاح والوضوح. وقد عرف أبو هلال العسكري التبيين باسم «التوشيح»، وقال: «سُمِّيَ هذا النوع التوشيح، وهذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سُمِّيَ هذا النوع تبييناً لكان أقرب. وهو أن يكون مبتدأ الكلام يُنبئ عن مقطعه، وأوله يخبر بآخره، وصدوره يشهد بعجزه، حتى لو سمعت شعراً أو عرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السماع إليه، وخير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه ومعانيه وألفاظه، فتراه سليماً في النظام جارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر كأنه سبيكة مفرغة أو شيء منمنم أو عقد منظم من جوهر متشاكل، متمكن القوافي غير قلقة، وثابتة غير حرجة، ألفاظه متطابقة، وقوافيه متوافقة، ومعانيه متعادلة، كل شيء منه موضوع في موضعه وواقع في موقعه، فإذا نقض بناؤه وحل نظامه وجعل نثراً لم يذهب حسنه ولم تبطل جودته في معناه ولفظه، فيصلح نقضه لبناء مستأنف وجوهره لنظام مستقبل».

ولكن المتأخرين يطلقون «التبيين» على فن آخر غير «التوشيح» و«الإرصاد». أما ابن مالك فقد سماه «التفسير الخفي» وعرفه قائلاً: «ويسمى التفسير الخفي، وهو أن يكون في مفردات كلامك لفظ مبهم المعنى لكونه مطلقاً أو غير تام التقييد مراداً به بعض ما تناوله، فتتبعه ما يفسره ويشرح معناه من وصف فيه تفصيل. وهو نوعان:

الأول: تبيين أحد ركني الإسناد بالآخر.

والثاني: تبيين أحد ركني الإسناد أو غيره بالنعت أو غيره».

وعرف التبيين الحموي بقوله: هذا النوع أعني التفسير من مستخرجات قدامة، وسماه قوم التبيين، وهو أن يأتي المتكلم أو الشاعر في بيت بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون تفسيره، إما في البيت الآخر أو في بقية البيت إن كان الكلام يحتاج إلى التفسير في أوله. والتفسير يأتي بعد الشرط، وما هو في معناه، وبعد الجار والمجرور، وبعد المبتدأ

الذي يكون تفسيره خبره، بشرط أن يكون المفسر مجملاً والمفسر مفصلاً. كقول محمد بن وهيب الحميري: [البسيط]

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتَيْهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقِ وَالْقَمَرُ

وهذا ما عرفه قدامة في نوع التفسير، فقال: « ومن أنواع المعاني صحة التفسير، وهي أن يضع الشاعر معاني يريد أن يذكر أحوالها في شعره الذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به فيها ولا يزيد أو ينقص ». وفصله ابن معصوم المدني باسم التفسير أيضاً. ومنه قول الحسين بن مطير الأسدي: [الكامل]

فَلَهُ بِلَا حَزَنٍ وَلَا بِمَسْرَةٍ ضَحِكٌ يَرَاوِحُ بَيْنَهُ وَبِكَاءٍ

ففسر « بلا حزن » بـ « ضحك »، و « لا بمسرة » بـ « بكاء ».

هذا الفن أفرد له التبريزي والبغدادي باباً خاصاً، ثم جاء بعدهما ابن مالك وسماه تبيناً أيضاً.

تَتَابِعُ الْإِضَافَاتِ

تَتَابِعُ الْإِضَافَاتِ: تَبِعَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ فِي الْأَفْعَالِ: سَارَ فِي إِثْرِهِ، وَتَتَابَعَتِ الْأَشْيَاءُ: تَبِعَ بَعْضُهَا بَعْضاً.

حدّث الصاحب بن عباد بقوله: « إِيَّاكَ وَالْإِضَافَاتِ الْمَتَدَاخِلَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْسَنُ » وأشار إلى أنه يستعمل في الهجاء، كقول أحدهم: [الخفيف]

يَا عَلِيُّ بْنُ حَمْرَةَ بْنِ عِمَارَةَ أَنْتَ وَاللَّهِ تَلْجَةُ فِي خِيَارِهِ

وقال عبد القاهر: « لا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر، ولكنه إذا سلّم من الاستكراه

لطف وملح ». وهذا ما حسن فيه قول ابن المعتز: [الطويل]

وظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَاذِرٍ عَتَاقِ دَنَانِيرِ الْوُجُوهِ مِلَاحٍ

وقد أدرج القزويني هذا الفن في فصاحة الكلام وشروطه، فقال: « وقيل فصاحة الكلام في خلوصه ممّا ذكر ومن كثرة التكرار والإضافات ». ومثّل بقول ابن بابك:

[الطويل]

حَمَامَةٌ جَرَعَى حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بَمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ

قال القزويني: وفيه نظر، وقد احترز عنها. وزاد بعضهم أمراً آخر أيضاً وهو كثرة التكرار وتتابع الإضافات.

التَّبَعُ

التَّبَعُ من أَتبعه الشَّيْءُ: جعله تابعاً له، وتبعَت الشَّيْءَ مثل ردفته. ذكر الحاتمي في «حلية المحاضرة» أن التَّبَعُ من أنواع الإشارة، ويسمى التَّجَاوُزَ، وعرفه بقوله: «أن يريد الشاعر معنى فلا يأتي باللفظ الدال عليه بل لفظ تابع له، فإذا دلَّ التابع أبان عن المتبوع». وأفضل ما جاء مثلاً لهذا الفن قول عمر بن أبي ربيعة: [الطويل]

بَعِيدَةٌ مَهْرَى القِرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عِبْدَ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

إنما ذهب إلى وصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به، بل أتى بمعنى يدل على طول الجيد، وهو قوله: «بعيدة مهوى القرط». وعرفه ابن رشيق القيرواني بقوله: «أن يريد الشاعر ذكر الشَّيْءِ، فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه لصفة وينوب عنه في الدلالة عليه». وذكر أن أمراً القيس أول من أشار إلى ذلك بقوله: [الطويل]

وَتُضْحِي فَتَيْتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوْوَمِ الضُّحَى لَمْ تَتَّطِقْ عَن تَفْضُلِ

فقوله: «تضحى فتيت المسك» تتبع، و«نؤوم الضحى» تتبع ثان، وقوله «لم تتطق» تتبع ثالث. وقد قصد وصفها بالترف والنعمة وقلة الامتهان في الخدمة وأنها شريفة، فجاء بما يتبع الصفة ويدل عليها أفضل دلالة. وقد سماه ابن سنان الخفاجي «إردافاً» و«تتبعاً»، فقال: «ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة بل يُؤْتَى ويتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع».

غير أن المظفر العلوي أدرج التَّبَعُ في الكِنَايَةِ، وقال في معرض الحديث عنها: «وربما جعلها قوم التَّبَعِ، لأن الشاعر يقول معنى ويأتي بلفظ تابع له فيدل التابع على المتبوع، كقوله تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ القُلُوبُ الحَنَاجِرَ﴾^(١) وهو كناية عن شدة الأمر والحرب». وكذلك اعتبره الحلبي ابن الأثير كالعلوي، أما السجلماسي فقد سماه «الإرداف» واعتبره أحد أنواع الاقتضاب.

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٠).

التَّتْمِيمُ

التَّتْمِيمُ من تَمَّ الشَّيْءَ يَتِمُّ تَمًّا، وتَمَامُ الشَّيْءِ وَتَيَّمْتُهُ: ما تَمَّ به. التَّتْمِيمُ عَرَفَهُ ابن المعتز بقوله: «اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه، ثم يعود المتكلم فيتممه». ومثله تعريف ابن أبي الإصبع المصري أماً الحاتمي فقد سمأه في كتابه «حلية المحاضرة» «التتميم»، وهذه التسمية أولى مما تقدم، وعرفه بقوله: «أن يذكر الشاعر معنى فلا يغادر شيئاً يتم ويتكامل الاشتقاق معه فيه إلا أتى به».

كما عرفه ابن حجة الحموي بقوله: «التتميم عبارة عن الإتيان في النظم والنثر بكلمة إذا طرحت من الكلام نقص حسنه ومعناه. وهو على ضربين ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ؛ فالذي في المعاني هو تتميم المعنى، والذي في الألفاظ هو تتميم الوزن، والمراد هنا تتميم المعنى، ويجيء للمبالغة والاحتياط. ومنه قول طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارِكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الْعَمَامِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فقوله «غير مفسدها» احتراس واحتياط، ويجيء في المقاطع والحشو، وأكثر مجيئه في الحشو». كما عرفه جرمانوس فرحات بقوله: «هو أن يأتي المتكلم بكلمة أو جملة في كلام تام فتزيده تتميماً أو حسناً آخر، وهو على ضربين معنوي ولفظي، فالمعنوي هو تتميم المعنى لا غير، ومثاله قول كثير عزة: [الطويل]

تَتَنَّى لَهُ الْأَعْدَاءُ حَتَّى إِذَا أَتَوْا بِمَرْضَاتِهِ طَوْعاً وَكَرْهاً تَجَنَّبَا

قوله: طوعاً وكرهاً هو التتميم. وكان الجاحظ قد أفرد باباً مستقلاً عرفه بالتتميم، بقوله: «وباب آخر ويذكرون الكلام لوزن ويمدحون به ويفضلون إصابة المقادير ويذمون الخروج من التعديل».

أما قدامة بن جعفر فقد جعله من أنواع نعوت المعاني، فعرفه وقال: «ومن أنواع النعوت التتميم، وهو أن يذكر الشاعر المعنى، فلا يدع من الأحوال التي تتم به الصحة وتكمل معها جودته شيئاً إلا أتى به» وذكر عدة أمثلة، ومنها بيت طرفة «فسقى ديارك...». كما أفرد أبو هلال العسكري باب خاص سمأه «التتميم والتكميل» وهو: «أن توفي المعنى حقاً من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً يكون فيه توكيده إلا تذكره». ومثاله قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحاً مِنْ

ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴿١﴾، فقوله: « وهو مؤمن » تسميم . أمَّا التبريزي فقد عرفه بقوله: « التَّسْمِيمُ أَنْ يَأْخُذَ الشَّاعِرُ فِي مَعْنَى فَيُورِدُهُ غَيْرَ مَشْرُوحٍ ، فَيَقَعُ لَهُ أَنَّ السَّمْعَ لَا يَتَصَوَّرُهُ بِحَقِيقَتِهِ فَيَعُودُ رَاجِعًا إِلَى مَا قَدَّمَهُ ، فَإِمَّا أَنْ يُؤَكِّدَ ، وَإِمَّا أَنْ يَجْلِي الشَّبَهَةَ فِيهِ . » ونقل هذا التعريف البغدادي مع أمثله، إلا أنه عرفه بآخر فقال: « ومن نُعُوتِ المعاني التَّسْمِيمِ ، وهو إن وجد في المعنى كتابة أو خطابة، فيوفي بجميع المعاني المتَّمة لصحَّته المكمَّلة لوجودته، من غير أن يخلَّ ببعضها ولا أن يغادر منها شيء . »

وقد عرفه أسامة بن منقذ، فقال: « إن التَّسْمِيمَ أَنْ يَذْكَرَ الشَّاعِرُ مَعْنَى وَلَا يَغَادِرُ شَيْئًا يَعْمُ بِهِ إِلَّا أَتَى بِهِ ، فَيَتَكَامَلُ لَهُ الْحُسْنُ وَالْإِحْسَانُ وَيَبْقَى الْبَيْتُ نَاقِصَ الْكَلَامِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَمَّمُهُ بِهِ مِنْ كَلِمَةٍ تَوَافِقُ مَا فِي الْبَيْتِ مِنْ تَطْبِيقٍ أَوْ تَجْنِيسٍ ، مِثَالُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ (٢) تَسْمِيمٌ أَيْضًا فَهَذَا مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ . » وقد عرف التَّسْمِيمَ ابن رشيقي بقوله: « إنَّ التَّسْمِيمَ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَصَاحَةِ » ونقله الصنعاني، كما نقل ابن الزملكاني تعريف التبريزي؛ إلا أن ابن أبي الإصبع المصري أفرده باباً خاصاً باسم « التَّمَامِ » وقال: « وهو الَّذِي سَمَّاهُ الْحَاتِمِيَّ التَّسْمِيمِ . وَالتَّسْمِيمُ ضَرْبَانُ :

الأوَّلُ فِي الْمَعْنَى : وَهُوَ تَسْمِيمُ الْمَعْنَى ، وَيَأْتِي لِلْمَبَالِغَةِ وَالْإِحْتِيَاطِ .
والثَّانِي فِي الْأَلْفَاظِ : وَهُوَ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ ، بَحِثْ لَوْ طَرَحْتَ الْكَلِمَةَ انْتَقَلَ مَعْنَى الْبَيْتِ لِسِوَاهَا . وَهِيَ نَوْعَانُ : كَلِمَةٌ لَا يَفِيدُ مَجِيئَهَا إِلَّا إِقَامَةُ الْوِزْنِ فَقَطْ ، وَأُخْرَى تَفِيدُ مَعَ الْوِزْنِ ضَرْبًا مِنَ الْمَحَاسِنِ ، فَالْأُولَى مِنَ الْعِيُوبِ ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ النُّعُوتِ . »

التَّشْبِيحُ

التَّشْبِيحُ مِنْ تَبَّحَ تَبَّحًا الْكَلَامُ : لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَالْخَطُّ : عَمَاهُ ، تَرَكَ بَيَانَهُ وَالتَّشْبِيحُ : اضْطِرَابُ الْكَلَامِ وَتَفْنِينُهُ . وَقَدْ عَرَّفَ ابْنَ رَشِيْقٍ التَّشْبِيحَ ، فَقَالَ : « وَمِنْ حُسْنِ النَّظْمِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ غَيْرَ مَثْبُوحٍ ، وَالتَّشْبِيحُ جِنْسٌ مِنَ الْمَعَاظِلَةِ . » ثُمَّ أَضَافَ : « وَأَمَّا التَّشْبِيحُ ، فَهُوَ طَوْلُ الْكَلَامِ وَاضْطِرَابُهُ ، وَلَا يُقَالُ كَلَامٌ مُثْبِحٌ حَتَّى يَكُونَ هَكَذَا . » وَقَدْ أَدْرَجَ ابْنُ رَشِيْقٍ هَذَا الْفَنَّ « بِالْمَعَاظِلَةِ » بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ النَّظْمِ . وَذَكَرَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ ، فَقَالَ : « بَابُ ذِكْرِ الْمَعَاظِلَةِ وَالتَّشْبِيحِ ، وَالْعِظَالُ فِي الْقَوَافِي التَّضْمِينِ . »

(١) سورة النحل، آية رقم (٩٧) .

(٢) سورة فصلت، آية رقم (٣١) .

وكذلك اعتقد قدامة بن جعفر أن المعازلة سوء الاستعارة، وهو عندهم مشتق من التداخل والتركيب، ومنه « تعاضلت الجراد والكلاب ». وقد عرفه أبو بكر الصولي في كتابه « أدب الكاتب »، فقال: « التثبيح في الخط ألا يكون بيناً، وهكذا هو الكلام ».

وإدعى قوم أن المعازلة تداخل في الحروف وتراكيبها. وزعم البعض الآخر أنها تركيب الشيء في غير موضعه، كقول الكمي بن زيد: [البسيط]

وَقَدْ رَأَيْنَا بِهَا حُورًا مَنَعَمَةً بِضَاءً تَكْمَلُ فِيهَا الدَّلُّ وَالشَّنْبُ

وهذا البيت مما عابه عليه نصيب.

التثْقِيلُ وَالتَّخْفِيفُ

الثقل نفيض الخفة، وثقل الشيء: جعله ثقیلاً، والتثقیل ضد التثقیف، والخفة ضد الثقل، خفف الشيء: جعله خفيفاً. وقد ذكر أسامة بن منقذ هذا الفن دون أن يعرفه، وهو كقول أبي نواس: [البسيط]

دَعَّ عَنكَ لَسُومِي فَإِنَّ اللُّومَ إِغْرَاءُ وَدَاوِنِي بِأَلَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءُ

أخذه أبو تمام فأتى به في ألفاظ ثقيلة، فقال: [الكامل]

فَدُكْ أَتَّيْبَ أُرْبَيْتَ فِي الغُلُوءِ كَمْ يَغْدَلُونَ وَأَنْتُمْ سُجْرَائِي

وكما قال مسلم بن الوليد وأحسن: [البسيط]

قَدْ أَوْلَعْتُهُ بِطُولِ الهَجْرِ غِرَّتُهُ لَوْ كَانَ يَعْرِفُ طُولَ الهَجْرِ مَا هَجَرَ

نلاحظ من الأمثلة المذكورة أن أسامة قصد نوعاً من الأخذ الموفق، كقول مسلم بن الوليد، فأحال ما أخذه رقيقاً جميلاً، أو غير موفق كما في قول أبي تمام حيث أغلظ بالفاظ ثقيلة فصيره ثقيلاً غير مقبول.

التثْلِيمُ

التثليم من فعل ثلّم، وَثَلَّمَ الإِنَاءَ وَالسَّيْفَ وَنَحْوَهُ: كسر حرفه. وقد ذكر التثليم قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » في باب « عيوب اثتلاف اللفظ والوزن » فقال: « ومنها التثليم: وهو أن يأتي الشاعر بأشياء يقصر عنها العروض فيضطر إلى ثلمها والنقص

منها». ومثّل لهذا الفن بقول أمية بن أبي الصلت: [الخفيف]

مَا أَرَى مَنْ يُعْيِشُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرَالِ

أراد بقوله: «إسرائيل» «إسرائيل» فحذف للعروض. وقد عرفه أسامة بن منقذ، فقال: «قد جاء في أشعار العرب الفصحاء نقص في الألفاظ والكلمات وتغيّر في الأسماء والأفعال، فقيل: إنه لغة، وقيل: إنه ضرورة، كقول علقمة: [البسيط]

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدِّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَفْدُومٌ

قصد الشاعر بقول «سبا» بسبائب الكتّان».

تَجَاهُلُ الْعَارِفِ

الجهل نقيض العلم، وتجاهل: أظهر الجهل وليس به. أشار ابن المعتز إلى تجاهل العارف دون أن يعرفه. ومثال ذلك قول زهير بن أبي سلمى: [الوافر]

وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَالَ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نَسَاءِ

وقد ذكره العسكري مدرجاً بالشك باليقين وسماه «تجاهل العارف» ومزج الشك باليقين وعرفه فقال: «هو إخراج ما يعرف صحته مخرج ما يشك فيه ليزيد بذلك تأكيداً». كقول بعض الشعراء: [الوافر]

كَتَبْتُ إِلَيْكَ وَالْأَحْشَاءُ تَهْفُو وَقَلْبِي مَا يَقْرَأُ لَه قَرَارُ

وأشار إليه العباسي دون أن يعرفه؛ وكذلك ذكره التبريزي والبغدادي. وقد سمى السكاكي «تجاهل العارف» سوق المعلوم مساق غيره لنكتة. وذكر بعض الأمثلة السابقة دون أن يعرفه. وكذلك فعل الرازي، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١) وقد نوّه ابن الأثير الحلبي بتجاهل العارف وقال: «وهذا الباب له اسمان: أحدهما: تجاهل العارف، والآخر: يُقال له الإعنات.

فالأول يُطلق على ما يأتي من نوعه في النظم والنثر، وأمّا الثاني فيُطلق على ما يأتي من هذا النوع في الكتاب العزيز أدباً مع الآيات الكريمة». وهذا الأخير سماه السكاكي

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

« لزوم ما لا يلزم ». وهو أرق وأرهف فناً من الإعنات .

أما تعريف الزمكاني فهو: « أن تسأل عن شيء تعرفه موهماً أنك لا تعرفه وأنه مما خالجك فيه الشك، لقوة شبه حصل بين المذكورين ». كما عرفه المصري بقوله: « والإعنات لزوم ما لا يلزم وتجاهل العارف شيء آخر ». وأضاف: « هو سؤال المتكلم عما يعلمه حقيقة، تجاهلاً منه به ليخرج كلامه مخرج المدح أو الذم، أو ليدل على شدة التدله في الحب، أو لقصد التعجب أو التقرير أو التوبيخ ». ونقله كل من الحلبي والنويري. وقد قسمه المصري إلى قسمين:

الأول موجب، كقوله تعالى: ﴿ أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾^(١) وهذا خارج مخرج التعجب.

والثاني منفي، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾^(٢).

وعرفه العلوي المظفر، فقال: « ومعنى تجاهل العارف أن الشاعر أو الناثر يسأل عن شيء يعرفه سؤال من لا يعرفه، ليعلم أن شدة الشبه بالمشبه به قد أحدثت عنده ذلك؛ وهو كثير في أشعار العرب وخطبهم ».

وهذا التعريف قريب الشبه من تعريف جرمانوس فرحات، وهو: « أن يسأل المتكلم عن شيء يعرفه سؤال من لا يعرفه، ليعلم أن شدة التشبيه الواقع بين المتناسبين أحدثت عنده التباس المشبه بالمشبه به وفائدته المبالغة في المعنى، وهو ممدوح عند البلغاء لكون مجيئه على سبيل التعجب ».

وعرفه القزويني بتسمية السكاكي « سوق المعلوم مساق غيره لنكتة ». وقد سماه العلوي « التجاهل » وقال: « هو أن تسأل عن شيء تعلمه موهماً أنك لا تعرفه وأنه مما خالجك فيه الشك والرؤية وشبهة عرضت بين المذكورين، وهو مقصد من مقاصد الاستعارة يبلغ به الكلام الدرورة العليا، ويحلّه في الفصاحة المحل الأعلى ». وهذا نفس تعريف الزمكاني.

كما عرفه الحموي وابن معصوم المدني كتعريف السابقين. وقد فاق اسم « تجاهل

(١) سورة القمر، آية رقم (٢٤).

(٢) سورة يوسف، آية رقم (٣١).

العارف « عند البلاغيين دون سائر التسميات. وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات بقوله في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »: « إن حقيقة هذا النوع هو أن يسأل المتكلم عن شيء يعرفه سؤال من لا يعرفه، ليعلم أن شدة التشبيه الواقع بين المتناسبين، أحدثت عنده التباس المشبه بالمشبه به، وفائدته المبالغة في المعنى، وهو ممدوح عند البلغاء، لكون مجيئه على سبيل التعجب ». ومثّل بقول ابن خلوف: [الوافر]

أَشْهَدُ فِي الزُّجَاجَةِ أَمْ شَرَابٌ وَدُرٌّ مَا عَلاَهُ أَمْ حَبَابٌ

التَّجَاوُزُ

التَّجَاوُزُ من تجاوز به الطريق، وجازه جوازاً: خَلَفَهُ. وتجاوز الله عنه: عفا. والتَّجَاوُزُ هو التَّبَتُّعُ. عرّف ابن رشيّق التَّجَاوُزَ فقال: ومن أنواع الإشارة « التَّبَتُّعُ » وَسَمَاهُ آخرون « التَّجَاوُزَ ». وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصِّفَةِ وينوب عنه في الدِّلالَةِ عليه. وأوّل من أشار إلى ذلك امرؤ القيس يصف امرأة: [الطويل]

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوُومَ الضُّحَى لَمْ تَتَّطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

أراد امرؤ القيس أن يصفها بالتَّرَفِ والتَّعَمَّةِ وقَلَّةِ الامْتِهَانِ في الخِدْمَةِ وأنّها شريفة مَكْفِيَّةُ المؤونة، فجاء بما يتبع الصِّفَةِ ويدلّ عليه أفضل دلالة.

التَّجْرِيدُ

التَّجْرِيدُ من جَرَدَ الشَّيْءَ يُجَرِّدُهُ: قشره، والتَّجْرِيدُ مصدر جردته من ثيابه إذا انتزعتها عنه. والتَّجْرِيدُ ذكره سيبويه في باب ما يختار فيه الرِّفْعُ ويكون فيه الوجه في جميع اللُّغات، وقال: ولو قال: « أمّا أبوك فلك أب » لكان على قوله: « فلك به أب » أو « فلك فيه أب » وإنما يريد بقوله: « فيه أب » مجرى الأب على سعة الكلام. وهذا النوع من التَّجْرِيدِ بالياء، ولكن سيبويه لم يسمّه كذلك، وإنما عرضه بوصفه أسلوباً عربياً فصيحاً. وكان أوّل من سمّاه بهذا الاسم أبو عليّ الفارسيّ. وقد عرّفه ابن جنّي، فقال: « اعلم أنّ هذا فصل من فصول العربيّة طريف حسن. ورأيت أبا عليّ - رحمه الله - به غريباً^(١) معيّناً، ولم يفرد له باباً، لكنّه وسّمه في بعض ألفاظه بهذه السّمة، فاستقرّيتها منه وأنقت^(٢) لها. ومعناه أنّ العرب قد تعتقد

(١) (من فعل غرّي): أولع به.

(٢) أنقت: اخترت.

أَنَّ فِي الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى آخِرٍ كَأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ وَمَحْصُولُهُ، وَقَدْ يَجْرِي ذَلِكَ إِلَى الْفَاطِمَاتِ
لَمَّا عَقَدَتْ مَعَانِيهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: «لِئَن لَقِيتَ زَيْدًا لَتَلْقَيْنَ مِنْهُ الْأَسَدَ» وَ«لِئَن سَأَلْتَهُ
لِتَسْأَلَنَّ الْبَحْرَ» فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ فِيهِ مِنْ نَفْسِهِ أَسَدًا وَبَحْرًا، وَهُوَ عَيْنُهُ هُوَ الْأَسَدُ وَالْبَحْرُ، لَا أَنَّ
هَنَّاكَ شَيْئًا مَنفَصَلًا عَنْهُ وَمَمْتَازًا مِنْهُ. وَعَلَى هَذَا يَخَاطَبُ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ نَفْسَهُ حَتَّى كَانَهَا تَقَابِلُهُ
أَوْ تَخَاطِبُهُ».

أَمَّا ابْنُ الْأَثِيرِ، فَقَدْ رَدَّ بَعْضَ كَلَامِ الْفَارِسِيِّ وَنَقَلَ بَعْضَهُ وَعَرَّفَهُ، فَقَالَ: إِنَّ التَّجْرِيدَ
إِخْلَاصَ الْخَطَابِ لِغَيْرِكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ نَفْسَكَ لَا الْمَخَاطَبَ نَفْسَهُ. كَقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ: [البسيط]

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

فَقَوْلُهُ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ» فَقَدْ جَرَّدَ الْأَعْمَشِيُّ الْخَطَابَ عَنْ نَفْسِهِ وَهُوَ يَرِيدُهَا. وَلِهَذَا الْفَنُّ
فَائِدَتَانِ: الْأُولَى: طَلَبُ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ. وَالثَّانِيَةُ: الْأَبْلَغُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَتِمَكَّنُ الْمَخَاطَبَ
مِنْ إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ الْمَقْصُودَةِ مِنْ مَدْحٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ، إِذْ يَكُونُ مَخَاطَبًا بِهَا غَيْرِهِ،
لِيَكُونَ أَعْذَرًا وَأَبْرَأً لِلْعَهْدَةِ فِيمَا يَقُولُهُ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ. وَهَذَا الْأَسْلُوبُ الْفَنِّيُّ التَّجْرِيدِيُّ يَقْسَمُ
إِلَى قَسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: التَّجْرِيدُ الْمَحْضُ، وَذَلِكَ أَنَّ تَأْتِي بِكَلَامٍ هُوَ خَطَابٌ لِغَيْرِكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ نَفْسَكَ،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ حَيْضُ بَيْضُ: [الطويل]

إِلَّامَ يَرَاكَ الْمَجْدُ فِي زِيٍّ شَاعِرٍ وَقَدْ نَجَلَتْ شَوْقًا فَرُوعَ الْمَنَابِرِ

فَفِي قَوْلِهِ هَذَا، أُجْرِيَ الْخَطَابُ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ يَرِيدُ نَفْسَهُ، كَيْ يَتِمَكَّنَ مِنْ ذِكْرِ
الصُّفَاتِ الْفَائِقَةِ، وَهَذَا هُوَ التَّجْرِيدُ الْمَحْضُ.

الثَّانِي: التَّجْرِيدُ غَيْرُ الْمَحْضِ، وَهُوَ خَطَابٌ لِنَفْسِكَ لِغَيْرِكَ، كَقَوْلِ عَمْرٍو بْنِ
الْإِطْنَابَةِ: [الوافر]

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَاتُ وَجَشَاتُ مَكَانِكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَأَشَارَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ إِلَى هَذَا الْفَنِّ، وَأَبْعَدَهُ عَنِ الْإِسْتِعَارَةِ، وَقَالَ تَعْلِيْقًا عَلَى
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾ (١): وَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ النَّارَ هِيَ دَارُ، وَأَنْتَ

(١) سُورَةُ فَصَّلَتْ، آيَةٌ رَقْمَ (٢٨).

تعلم أن لا معنى لها ههنا، لأنه يقال إن النار شُبِّهت بدار الخلد، إذ المعنى على تشبيه النار بشيء يُسَمَّى دار الخلد، كما نقول في زيد: «إنه مثل الأسد» ثم نقول «هو الأسد» وإنما هو كقولك: «النار منزلهم ومسكنهم».

أما ابن مالك، فقد عرّفه قائلاً: «التجريد أن تدلّ على أن الشيء بليغ في وصف بدعوى يلزم صحّة استخلاص موصوف نهياً منه، كما نقول: «لي من فلان صديق كبير» على دعوى أنه قد بلغ من الصداقة مبلغاً صحّ معه أن يستخلص منه مثله». وقد عرّفه القزويني وقال: «ومنه التجريد: وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه، وهو أقسام». وذكر الأمثلة التي تقدّم ذكرها من غير أن يعرف الأقسام، وكذلك فعل شراح تلخيصه.

أما ابن الأثير الحلبي والنويري، فقد عرّف كل منهما هذا الفن: «هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه» ولم يخرج العلوي في تعريفه على ما ذكره ابن الأثير والنويري. وسَمَّى ابن قيم الجوزية التجريد المحض «خطاب الغير» وقال: الأول خطاب الغير، والمراد به المتكلم، وهو أولى باسم «التجريد». وسَمَّى غير المحض «خطاب المتكلم نفسه».

وعرّفه الزركشي فقال: «هو أن تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه مباين له، فتخرج ذلك إلى ألفاظه بما اعتقدت ذلك». كما عرّفه ابن حجّة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله، وفائدته المبالغة في تلك الصفة. كقولك: «مرت بالرجل الكريم، والنسمة المباركة» فجردت من الرجل نسمة متصفة بالبركة وعطفها عليه كأنها غيره، وهي هو». ونقله السيوطي في كتابه «معترك الأقران» وقسم هذا الفن كما قسمه القزويني.

وعرّفه ابن معصوم المدني، وقال: «أن تنزع من أمر متصف بصفة أمراً آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بها مبلغاً يصح أن ينتزع منه أمر آخر موصوف في تلك الصفة». ثم قسمه كما جاء تقسيم القزويني، وأضاف إليه: أن يكون التجريد بلا توسط حرف ومن طريق الكناية، وأن يكون بطريق خطاب المرء نفسه. وهذه الأقسام جمعها المدني مما تقدّم من علماء البلاغة. وهذا قريب من تعريف جرمانوس فرحات، إذ قال: «إن هذا النوع قد عرّفه صاحب التلخيص فقال: هو أن ينتزع

من أمر صفة أمر آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه . « ومثّل بأمثله .

التَّجْزِئَةُ

التَّجْزِئَةُ من الجزء، والجزء: البعض، وَجَزَأَ الشَّيْءَ جَزْأً: جعله أجزاء. عرّف التَّجْزِئَةُ أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعلم أنّ التَّجْزِئَةَ هو أن يكون البيت مجزئاً ثلاثة أجزاء أو أربعة . « ومثّل بقول أبي الطَّيِّب المتنبّي: [الطويل]

فَلَا كَيْدِي تَهْدَا، وَلَا فِيكَ رَحْمَةٌ وَلَا غَنِيكَ إِقْصَارُ، وَلَا فِيكَ مَطْمَعُ

وصرح ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّجْزِئَةِ »، فقال: « وهو أن الشاعر يجزئ البيت من الشعر جميعه أجزاء عروضية، ويسجعها كلها على رويين مختلفين جزءاً بجزء إلى آخر البيت الأوّل من الجزأين على رويٍ مخالف لروي البيت، والثاني على روي البيت » وقد نقله جرمانوس فرحات، ومثّل له بقول أبي الطَّيِّب المتنبّي: [البسيط]

فَنَحْنُ فِي جَدَلٍ، وَالرُّومُ فِي وَجَلٍ وَالْبَرْ فِي شُغْلٍ، وَالْبَحْرُ فِي خَجَلٍ
وفرق المصري بين التَّجْزِئَةِ والتَّسْمِيطِ من وجهين:

الأوّل: تقسيم بيتها إلى ثلاثة أجزاء مُسَجَّعة إن كان سداسياً، أو أربعة مسجّعة إن كان ثمانية.

الثاني: التزام السجع في الأجزاء على قافية البيت.

وعرّف ابن مالك التَّجْزِئَةَ فقال: « التَّجْزِئَةُ أن تأتي مقاطع أجزاء البيت على سجتين متداخلتين، وأولهما مخالف للروي، والثاني على وفقه . « وعرّف ابن حجة الحموي التَّجْزِئَةَ بقوله: « أن يأتي المتكلم بيت، ويجزئه جميعه أجزاء عروضية، ويسجعها كلها على وزنين مختلفين جزءاً بجزء، أحدهما على رويٍ يخالف روي البيت، والثاني على روي البيت. مثاله قول الشاعر: [الكامل]

هَنْدِيَّةٌ لَحْظَاتُهَا خَطِيئَةٌ خَطَرَاتُهَا دَارِيَّةٌ نَفَحَاتُهَا

التَّجْزِئَةُ

هو التَّجْزِئَةُ، وهي تسمية ابن قيم الجوزية، وعرف التَّجْزِئَةَ فقال: « هو أن يكون الكلام مجزئاً ثلاثة أجزاء، أو أربعة أجزاء » ومثّل له بقوله تعالى: « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ،

فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿١﴾ فهذا من المثل الأول على ثلاثة أجزاء أما
 الشاهد الثاني مثال الأربعة، فقله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي
 عَنْكَ شَيْئاً يَا أَبَتِ إِنَّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطاً سَوِيّاً يَا أَبَتِ
 لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً يَا أَبَتِ إِنَّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ
 الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً ﴿٢﴾.

التَّجْمِيعُ

التَّجْمِيعُ من جَمَعَ الشَّيْءَ عن تفرقة، وجمعتُ الشَّيْءَ إذا جئت به من ههنا وههنا.
 أشار قدامة بن جعفر إلى التَّجْمِيع في معرض حديثه عن عيوب القوافي، وعرفه بقوله: « وهو
 أن تكون قافية المصراع الأول من البيت الأول على رويٍ متهيئة لأن تكون قافية آخر البيت
 فتأتي بخلافه ». ومثله بقول الشَّمَاخ بن ضرار: [الطويل]

لَمَنْ مَنزِلٌ عَافٍ وَرَسْمٌ مَنَازِلٍ عَفَّتْ بَعْدَ عَهْدِ الْعَاهِدِينَ رِيَاضُهَا

وسمَّاهُ أبو هلال العسكري من عيوب الأزدواج، وقال: « هو أن تكون فاصلة الجزء
 الأول بعيدة المشاكلة لفاصلة الجزء الثاني، مثل ذلك ما كتبه سعيد بن حميد فقال: وصل
 كتابك، فوصل به ما يستعبد الحر وإن كان قديم العبودية، ويستغرق الشكر وإن كان سالف
 وذلك لم يبق منه شيئاً، فالعبودية بعيدة منه ».

وقد عرفه ابن رشيقي في كتابه « العمدة » وقال: « ومن ابتدء القصائد التَّجْمِيع، وهو
 أن يكون القسم الأول متهيئاً للتصريح بقافية ما، فيأتي تمام البيت بقافية على خلافها » ومثله
 بقول حميد بن ثور الهلالي: [الطويل]

سَلِّ الرَّبْعَ أَنِّي يَمَّمْتُ أُمُّ سَالِمٌ؟ وَهَلْ عَادَةُ لِلرَّبْعِ أَنْ يَتَكَلَّمَا

فتهيأت له قافية مؤسسة لو شاء، ثم أتت في آخر البيت غير مؤسسة فخرج عن
 التَّجْمِيع. ومن أشد التَّجْمِيع قول النابغة الذبياني: [الطويل]

جَزَى السُّلَّةَ عِبْساً عِبْسَ آلِ بَغِيضٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

أما البغدادي فقد اعتبر « التَّجْمِيع » من عيوب الألفاظ، ومثله بقول سعيد بن حميد

(١) سورة الكوثر، الآيات (١ - ٣).

(٢) سورة مريم، الآيات (٤٢ - ٤٥).

المذكور. وقال القرطاجني: « ويكره أن يكون مقطع المصراع الأول على صيغة يوهم وضعها أنها مصراع ثم تأتي القافية على خلاف ذلك، فيخلف ظن النفس في القافية لذلك، وقد سُمي هذا تجميعاً ».

التَّحْجِيلُ

التَّحْجِيلُ: بياض يكون في قوائم الفرس، وحجل فلان أمره تحجيلاً إذا شهره. وقد عرفه القرطاجني في كتابه « منهاج البلغاء »، فقال: « وهو تذييل أواخر الفصول بالأبيات الحكمية والاستدلالية لتزداد بهاءً وحُسناً وتقع في النفوس أحسن موقع ». ثم أضاف قائلاً: « وأيضاً فإننا سَمَّينا تحلية أعقاب الفصول بالأبيات الحكمية والاستدلالية بالتَّحْجِيل؛ ليكون اقتران صنعة رأس الفصل وصنعة عجزه نحواً من اقتران الغرة بالتَّحْجِيل في الفرس ».

التَّحْرُزُ

التَّحْرُزُ من الجِزْز: الموضع الحصين، واحترزت من كذا وتحرزت أي: توقيت. التحرز هذه التسمية ابتدعها ابن سنان الذي عرفه بقوله: « وأما التحرز مما يوجب الطعن، فإن يأتي بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن ». ومثله بقول طرفة: [الكامل]

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدِهَا - صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فلو لم يقل: « غير مفسدها » لظنَّ به أنه يريد توالي المطر عليها، وفي ذلك فساد للديار، ومحول رسومها. ويسمى أيضاً « الاحتراس » وقد تقدّم ذكره.

التَّحْوِيلُ

التَّحْوِيلُ من تحوّل عن الشيء: زال عنه إلى غيره، وحال الرجل: تحوّل من موضع إلى موضع. وعرف التحويل المبرد، وقال: « ومما في القرآن ما يجيء مثله في كلام العرب من التحويل ». ومثله بقوله تعالى: ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (١) وإنما العصبه تنوء بالمفاتيح؛ ومن كلام العرب: « إن فلانة لتنوء بها ركبناها ». ويقولون: « أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت الخف في رجلي » وإنما يكون

(١) سورة القصص، آية رقم (٧٦).

هذا فيما لا يكون فيه لبس ولا إشكال ولا وهم، ولا يجوز: «ضربت زيداً» وأنت تريد غلام زيد على حكم قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(١). ومن كلام العرب قول الأخطل:
[البسيط]

أَمَّا كَلِيبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ التَّفَاخُرِ إِيرَادُ وَلَا صَدْرُ
مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُورٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سُوءَاتِهِمْ هَجْرٌ

التَّحْصِيلُ

التَّحْصِيلُ من فعل حَصَلَ يَحْصُلُ، وَحَصَلَ الشَّيْءُ: ثَبَتَ، وَحَصَلَ الْعِلْمُ: أُحْرَزَ وَمَلَكَه. التَّحْصِيلُ فِي الْإِلْغَازِ الْأَدْبِيِّ: اسْتِخْرَاجُ حُرُوفِ الْأَسْمِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْفَظِّ عِبَارَةً مَرْمُوزَةً، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

تَزِيدُ عَلَى كُلِّ الْمِلَاحِ شَمَائِلًا وَفِي عَدِّ مَا بَيَّنْتُ وَصَفُ صِفَاتِهِ
حَيْثُ أَشَارَ الشَّاعِرُ إِلَى اسْمِ عِمَادٍ بِكَلِمَتِي عَدَّ مَا.

تَخْصِيصُ الْمَسْنَدِ

تَخْصِيصُ الْمَسْنَدِ من فعل خَصَّه بِالشَّيْءِ: أَفْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَتَخْصِيصُ الْمَسْنَدِ عَرَفَهُ الْقَرْوِينِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ: فَلْتَكُونَ الْفَائِدَةُ أُنْثَى كَمَا مَرَّ». وَمِثَالُ تَخْصِيصِهِ بِالْإِضَافَةِ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غِلَامٍ». أَوْ تَخْصِيصُهُ بِالْوَصْفِ، مِثْلُ: «زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ» وَذَلِكَ لِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أُنْثَى.

التَّخْلُصُ

التَّخْلُصُ هُوَ الْإِنْفِكَافُ مِنَ الشَّيْءِ، وَخُلِصَ الشَّيْءُ: إِذَا كَانَ قَدْ نَشِبَ ثُمَّ نَجَا وَسَلِمَ. وَالتَّخْلُصُ سَمَاءُ الْقَرْوِينِيِّ وَشُرَّاحُ تَلْخِيصِهِ بِهَذَا الْأَسْمِ. وَالتَّخْلُصُ هُوَ «بِرَاعَةِ التَّخْلُصِ» وَ«حَسَنِ التَّخْلُصِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي دِرَاسَتِهِ.

تَخْلِيصُ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي

التَّخْلِيصُ: التَّنْجِيَةُ مِنْ كُلِّ مَنْشَبٍ، خُلِصَتْهُ مِنْ كَذَا تَخْلِيصًا أَي نَجَّيْتُهُ. عَرَفَ التَّنُوخِيُّ

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٢).

في كتابه «الأقصى القريب» التخليص، وقال: «ومن البيان تخليص الألفاظ بعضها من بعض، والمعاني بعضها من بعض، واجتناب اختلاطها». ومثال اختلاط الألفاظ بالتقديم والتأخير، قول بعض الأعراب: [الطويل]

أَحَبُّ بِلَادِ اللَّهِ مَا بَيْنَ مَنْعَجٍ إِلَى وَسَلْمَى أَنْ يَصُوبَ سَحَابُهَا
فَالترتيب أن نقول: أَحَبُّ بِلَادِ اللَّهِ أَنْ يَصُوبَ سَحَابُهَا إِلَى مَا بَيْنَ مَنْعَجٍ وَسَلْمَى. ومثال اختلاط المعاني بالتقديم والتأخير قول الشاعر: [الطويل]

وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مَصْبَحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقِينَا فَوَارِسًا
أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فقوله: لم أَرِ مِثْلًا لِلْحَيِّ أَكْثَرَ مِنْهُمْ، ولا مِثْلًا لَنَا أَضْرَبَ مِنَّا، فخلط المعنيين والألفاظ الدالة عليهما، وفي إعرابهما إشكال وفيهما شذوذ من بناء أفعال التفضيل مما ليس من الغرائز. وعرفه جرمانوس فرحات بقوله في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «هو أن يستطرد الشاعر من الغزل أو الفخر أو الوصف أو غير ذلك إلى ممدوحه باستطراد حسن وتخلص سهل واختلاس رشيق مع تدقيق المعنى، بحيث إن السامع لا يشعر بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع في الثاني الذي هو المدح لشدة الممازجة بينهما حتى كأنهما أفرغا في قالب واحد، وهذا مما يدل على اقتدار الشاعر وبراعته، وحسن تصرفه بنظمه».

التَّخْيِيرُ

التَّخْيِيرُ من خَيْرَتِهِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَيْ فَوَّضْتُ إِلَيْهِ الْخِيَارَ، وَتَخْيِيرُ الشَّيْءِ: اخْتَارَهُ. وَقَدْ سَمَّى ابْنَ أَبِي الإصْبَعِ الْمِصْرِيَّ هَذَا الْفَنَّ «التَّخْيِيرَ» وَهُوَ مِنْ اخْتِرَاعِهِ، وَعَرَفَهُ فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ ببيتِ يَسُوعَ أَنْ يُقْفَى بِقَوَافِ شَتَّى، فَيَتَخَيَّرُ مِنْهَا قَافِيَةً مَرِجِحَةً عَلَى سَائِرِهَا بِالذَّلِيلِ تَدْخُلُ بِتَخْيِيرِهَا عَلَى حَسَنِ اخْتِيَارِهِ». كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ: [البسيط]

إِنَّ الْغَرِيبَ الطَّوِيلَ الذَّلِيلَ مُمْتَهَنٌ فَكَيْفَ حَالُ غَرِيبٍ مَا لَهُ قُوتٌ

فإنه يسوع أن يقول: «فكيف حال غريب ما له حال» أي: «ما له مال، ما له نشب، ما له سبب» ولكن قوله: «ما له قوت» أدل على الفاقة وأمس بذكر الحاجة. وقد نقل هذا التعريف جرمانوس فرحات مع أمثله. وأدرج ابن أبي الإصبع المصري في التخيير نوعاً آخر، وهو: «أن يؤتى بقطعة من الكلام، أو بيت من الشعر، قد عطف بعض جملة على

بعض بأداة التَّخْيِيرِ « ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ (١).

ثمَّ أضاف ابن أبي الإصبع المصري: « ولا يكون هذا الضَّرْب من المحاسن حتَّى تكون الجملة المعطوف بعضها على بعض متضمَّنة صحة التَّقْسِيم ». وقد فرَّق ابن أبي الإصبع بين التَّخْيِير وبين حسن النَّسْق في أمرين: « أحدهما: أنَّ حسن النَّسْق يكون بجميع حروف العطف، والتَّخْيِير لا يكون إلاَّ بـ « أو » التي هي للتَّخْيِير خاصة. والثَّاني: أنَّ التَّخْيِير يُشترطُ فيه صحَّة التَّقْسِيم، ولا كذلك حسن النَّسْق ».

وقد عرَّف التَّخْيِير السُّبكيّ، فقال: « هو إثبات البيت أو الفقرة على رويِّ يصلحُ لأشياء غيره، فيتخَيَّر له ». ثمَّ أضاف قائلاً: « هو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوغُ أن يقفَى بقوافٍ كثيرة ». وكذلك عرَّفه ابن معصوم المدنيّ، فقال: « فهذه القوافي المثبتة حيال كل بيت يناسب كلُّ منها المعنى، ولكن الأولُ أولى ». وهذا يماثل الفنَّ الذي ذكره السُّبكيّ في الثَّاني والخمسين من أنواع البديع. غير أنَّه فرَّق بينهما بأنَّ الأولَ خصَّ الرويِّ في البيت الواحد، وربَّما شمل الثَّاني الأبيات، ولكنَّ المعنى واحد؛ ولهذا اعتبره ابن أبي الإصبع فناً واحداً. إلاَّ أنَّ ابن حجة الحمويّ خلط بين التَّوَعِين بعد أن نقل تعريف ابن أبي الإصبع نفسه؛ وكذلك تعريف السيوطيِّ لم يختلف عن تعريف ابن أبي الإصبع.

التَّخْيِيلُ

التَّخْيِيل من خال الشَّيء: ظَنُّهُ وتَخْيَلُهُ، وَخَيَّلَ عَلَيْهِ: شَبَّه. عرَّف عبد القاهر الجرجانيّ التَّخْيِيل فقال: « جملة الحديث الذي أريده. بالتَّخْيِيل ههنا، ما يثبت فيه الشَّاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدَّعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ويريها ما لا ترى ».

وكذلك عرَّفه الزُّمكانيّ: « هو تصوير حقيقة الشَّيء حتَّى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد وأنَّه ممَّا يظهر في العيان ». ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (٢). إلاَّ أنَّ الحلبيّ والنُّوريّ سمَّيا الإيهام والتَّورية « تخيلاً »

(١) سورة المائدة، آية رقم (٨٩).

(٢) سورة الزُّمر، آية رقم (٦٧).

ومثلهما الرَّازي، وهذا مخالف للتخييل. وعرفه يحيى بن حمزة العلوي، فقال: «أن يُقال هو اللفظ الدال بظاهره على معنى، والمراد غيره على جهة التصوير».

وعرف الزركشي «التخييل» وهو يتحدث عن الاستعارة في كتابه «البرهان في علوم القرآن»، فقال: «ومنها جعل الشيء للشيء وليس له من طريق الادعاء والإحاطة به نافعة في آيات الصفات». ثم قال: «ويسمى التخييل» وقال: «إن التورية تسمى إيهاماً وتخيلاً». وهو في هذا التعريف ذهب مذهب الرازي والحلي والنويري والدمنهوري عندما عرف هذا الأخير «التخييل»، قال: «ويقال له الإيهام، وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد» علماً بأن هذا هو تعريف التورية عند علماء البلاغة.

وهذا الفن عند السجلماسي هو التشبيه والاستعارة والمماثلة أو التمثيل والمجاز. وقد جعل الزمخشري هذا الفن من أفضل أبواب البلاغة فقال: «ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا أطف من هذا الباب ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، فإن أكثره تخيلات قد زلت بها الأقدام».

التدبيح

التدبيح من الدبج: النقش والتزيين، ودبج الأرض المطر: روضها. وعرف التدبيح ابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع» فقال: «التدبيح مشتق من الدبج، وهو ثوب سداه ولحمته إبريسم وهو معرب «ديبا» بدون الجيم، ثم كثر حتى اشتقت العرب منه فقالوا: دبج الغيث الأرض دبجاً ودبجها تدبجاً بالتضعيف إذا سقاها فأنبت أزهاراً مختلفة لأنه عندهم اسم للمنقش». وكذلك عرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وهذا الفن اخترعه ابن أبي الإصبع المصري، وقد قال في تعريفه: «هو أن يذكر الشاعر أو الناثر ألواناً يقصد الكناية بها أو التورية بذكرها عن أشياء من مدح أو وصف أو نسيب أو هجاء أو غير ذلك من الفنون، أو بيان فائدة الوصف بها». ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (١) والمراد من الآية الكناية عن المشبهة والواضح من الطرق.

وعرف ابن مالك في «المصباح» والحلي في كتابه «حسن التوسل» والنويري في

(١) سورة فاطر، آية رقم (٢٧).

كتابه « نهاية الأرب » وابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنز » ويحيني بن حمزة العلوي، وابن حجة الحموي في « خزنة الأدب » والسيوطي في كتابه « المعترك » و« الإتيان » وابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع » « التديب » كتعريف ابن أبي الإصبع المصري له. وللتديب معنى ثانٍ عند ابن سنان، فقد تحدّث بعد الطباقي على نوع سمّاه « المخالف »، وقال: « فأما المخالف وهو الذي يقرب من التضاد، كقول أبي تمام: [الطويل]

تَرَدَى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُندُسٍ خُضْرُ
فإنَّ الحمر والخضر من المخالف، والبعض يجعل هذا من المطابق. وعرف القزويني مثل هذا في الطباقي، فقال: « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ سَمَّى نَحْوَمَا ذَكَرْنَاهُ تَدْيِجًا » وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألواناً يقصد منها الكناية أو التورية.

التداول والتناول

التداول: الدولة: الانتقال من حالٍ إلى حالٍ، أو من حال الشدة إلى الرخاء. وقد سمّاه ابن منقذ السابق والأحق، والتداول والتناول، وعرفه فقال: « هو أن يأخذ البيت فينقص من لفظه، أو يزيد في معناه، أو يحرره، فيكون أولى به من قائله، ولكن الأول سابق والأخر لاحق ». ومثّل بقول علي بن الجهم: [الطويل]

وَكَمْ وَقْفَةٌ لِلرَّيْحِ دُونَ بِلَادِهَا وَكَمْ عَقْبَةٌ لِلطَّيْرِ دُونَ بِلَادِي

أخذه الشيخ أبو العلاء المعري، فقال: [الكامل]

وَسَأَلْتُ كَمْ بَيْنَ الْعَقِيقِ إِلَى الْجَمَى فَجَزَعْتُ مِنْ بُعْدِ النَّوَى الْمُتَطَوَّلِ

التدلي

التدلي: من يدلي الإنسان شيئاً في مهواة، وتدلي هو نفسه. عرف السيوطي التدلي في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال: « التدلي أن يذكر الأعلى ثم الأدنى لنكته ». ومثّل بقوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(١) وبقوله أيضاً: ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾^(٢).

(٢) سورة النساء، آية رقم (١٧٢).

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٥).

ونكتة البداية بالمسيح، أنَّ الخطابَ مَسُوقٌ للردِّ على النَّصارى، ثمَّ اسْتَطَرَدَّ للردِّ على العرب المدَّعين في الملائكة، ثمَّ تَخَلَّصَ إلى حال المعاد.

التَّذْيِيبُ

التَّذْيِيبُ من فعل ذَنَبَ ذَنْباً تبعه، والتَّذْيِيبُ: التَّعَاطُلُ والخروج. وعَرَّفَ التَّذْيِيبُ قُدَامَةَ ابن جعفر في كتابه «نقد الشعر» فقال: «أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ بِالْفَاطِطِ تَقْصِرُ عَنِ العُرُوضِ، فَيُضْطَرُّ إِلَى الزِّيَادَةِ فِيهَا» ومثَّلَ له بقول الكميِّت: [الخفيف]

لَا كَعْبِدِ المَلِيكِ أَوْ كَيَزِيدِ أَوْ سُلَيْمَانَ بَعْدُ أَوْ كَهِشَامِ

فقوله «المليك» وكذلك «الملك»، اسمان لله - عزَّ وجلَّ - والخليفة عبد الملك ابن مروان، ولقظة المليك جعلها الشَّاعر للضرورة الشعرية.

التَّذْيِيلُ

التَّذْيِيلُ من الذَّيْلُ: آخر كل شيء، وَذَيَّلَ فلان ثوبه تذييلاً أي طَوَّلَهُ. عَرَّفَ ابن حجة الحموي التَّذْيِيلَ، فقال: «أَنْ يُذَيَّلَ النَّاطِمُ أَوْ النَّائِرُ بَعْدَ تَمَامِهِ وَحَسَنِ السَّكُوتِ عَلَيْهِ بِجُمْلَةٍ تَحَقِّقُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الكَلَامِ وَتَزِيدُهُ توكِيداً وَتَجْرِي مَجْرَى المِثْلِ بِزِيَادَةِ تَحْقِيقٍ».

وعَرَّفَهُ البعض فقال: «هُوَ الإِطْنَابُ بِالتَّذْيِيلِ» وقد مرَّ تفصيله فيما تقدَّم؛ إلاَّ أنَّ البعض الآخر بحثه في باب مستقل. وعَرَّفَهُ القزويني في باب «الإطناب»، وكذلك حذا حذوه شراحه. كما عَرَّفَهُ جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»، فقال: هو أنَّ يُحَقِّقَ المِتَكَلِّمُ كَلَامَهُ المِتَقَدِّمَ التَّامَّ بِجُمْلَةٍ زَائِدَةٍ عَنِ أَصْلِ كَلَامِهِ، وَتِلْكَ الجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، فَالقِسْمُ الأوَّلُ: هو أنَّ لَا تَزِيدُ الجُمْلَةُ عَنِ مَعْنَى البَيْتِ، وَلَكِنْ يُؤْتِي بِهَا لِلتَّوَكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ. ومثَّلَ له بقول عنترة: [الكامل]

وَدَعُّوا نَزَالَ فكَنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ

فالنَّصْفُ الأَخِيرُ تذييلٌ حسنٌ، مُؤَكِّدٌ مَعْنَى البَيْتِ وَمُحَقِّقُهُ. والقِسْمُ الثَّانِي، هو أنَّ يَخْرُجَ المِتَكَلِّمُ الجُمْلَةَ مَخْرَجَ المِثْلِ السَّائِرِ لِتَحْقِيقِ بِهِ مَا قَبْلَهُ بِمَا يَتَضَمَّنُ مِنْ زِيَادَةِ المَعْنَى. ومن شواهد قول النَّابِغَةِ: [الطويل]

وَلَسْتُ بِمَسْتَبِقٍ أَحَاً لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبِ أَيُّ الرِّجَالِ المَهْدَبِ

فقوله: « أي الرجال المهذب »، تذييل حسن.

التَّرْتِيبُ

التَّرْتِيبُ من رَتَبَ الشَّيْءَ يَرْتُبُ: ثبت فلم يتحرك، ورتبه ترتيباً: أثبته. هذا الفن من اختراع شرف الدين التيفاشي وهو تسميته « الترتيب » عرفه فقال: « هو أن يجنح الشاعر إلى أوصاف شتى في موضوع واحد أو في بيت وما بعده على الترتيب، ويكون ترتيباً في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل الناظم فيها وصفاً زائداً عما يوجهه علمه في الذهن أو في العيان ». نقله ابن حجة الحموي ومثله بقول مسلم بن الوليد: [البسيط]

هَيْفَاءُ فِي فَرْعِهَا لَيْلٌ عَلَى قَمَرٍ عَلَى قَضِيبٍ عَلَى حَقْفِ النَّقَا الدَّهْشِ
يَتَبَيَّنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى « التَّرْتِيبِ » أَي تَرْتِيبَ خَلْقَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ
أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، وَهَذَا مَا نَقَلَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ مَعَ امْتِلَاطِهِ أَيْضاً وَأَشَارَ إِلَيْهِ السِّيُوطِيُّ فِي
كِتَابِهِ « شَرْحُ عَقُودِ الْجِمَانِ » وَسَمَّاهُ « التَّرْتِيبَ وَالْمَتَابَعَةَ » دُونَ أَنْ يَعْرِفَهُ، وَإِنَّمَا مِثْلُ لَهْ بِقَوْلِ
زَهْرِبْنَ أَبِي سُلَيْمٍ: [الطويل]

يُؤَخَّرُ قِيُوضَعُ فِي كِتَابٍ فَيُدَخَّرُ لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يُعَجَّلُ فَيُنْقَمَ
ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ
طِفْلاً لَتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا ﴾ (١).

فنرى على الترتيب في الآية الكريمة الأوصاف التي يمر فيها الإنسان في مختلف مراحل حياته.

التَّرَجِّيُّ

التَّرَجِّيُّ من الرَّجَاءِ: نقيض اليأس، ورجاه يرجوه رجواً بمعنى. ذكر السيوطي في كتابيه « معترك الأقران » و « الإتقان » أن التَّرجِّيَّ من أساليب الإنشاء، وقد فرَّق بينه وبين التَّمَنِّيِّ بأنَّه في الممكن، والتَّمَنِّيُّ في المستحيل، وبأنَّ التَّرجِّيَّ في القريب، والتَّمَنِّيُّ في البعيد، وبأنَّ التَّرجِّيَّ في المتوقع، والتَّمَنِّيُّ في غيره، وبأنَّ التَّمَنِّيَّ في المعشوق للنفس، والتَّرجِّيُّ لغيره. ومثاله قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (٢).

(٢) سورة الشورى، آية رقم (١٧).

(١) سورة غافر، آية رقم (٦٧).

التَّرْجِيعُ

التَّرْجِيعُ من رجع يرجعُ: انصرف، وَرَجَعَ الرَّجُلُ: رَدَّدَ صَوْتَهُ فِي قِرَاءَةِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَتَرَنَّمُ بِهِ. عَرَّفَهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعُلَوِيُّ فَقَالَ: «هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يَحْكِيَ الْمُتَكَلِّمُ مِرَاجِعَةَ فِي الْقَوْلِ، وَمَحَاوِرَةَ جَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ وَأَخْصَرَ لَفْظٍ فَيُنْزَلُ فِي الْبَلَاغَةِ أَحْسَنَ الْمَنَازِلِ وَأَعْجَبَ الْمَوَاقِعِ». وَمِنْ جَيْدٍ مَا يُورَدُ مِنْ أَمْثَلِهَا مَا قَالَهُ وَضَّاحُ الْيَمَنِ: [السريع]

قَالَتْ أَلَا لَا تَلِجْنَ دَارَنَا إِنَّ أَبَانَا رَجُلٌ غَائِرُ
أَمَا رَأَيْتَ الْبَابَ مِنْ دُونِنَا قَلْتَ فَإِنِّي وَائِبٌ ظَافِرُ
قَالَتْ فَإِنَّ الْكَيْثَ عَادِيَةٌ قَلْتَ فَسَيْفِي مُرْهَفٌ بَاتِرُ

هذه الأبيات وما شاكلها من جَيِّدٍ مَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَحَاوِرَةِ وَتَرْجِيعِ الْخَطَابِ عَلَى جِهَةِ الْمَلَاطِفَةِ وَالِاسْتِعْطَافِ. وَقَدْ سَمَّاهُ السِّيُوطِيُّ «التَّرْجِيعَ» وَنَقَلَ تَعْرِيفَ الطَّبِيِّ، فَقَالَ: «قَالَ الطَّبِيُّ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَهْتَمًّا بِشَأْنِهِ فَإِذَا شَرَعَ فِي نَوْعٍ مِنَ الْكَلَامِ نَظَرَ إِلَى فِيمَا يَتَخَلَّصُ إِلَيْهِ، فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْ إِيرَادِهِ كَرَّرَ إِلَيْهِ». وَمَثَلٌ لَهُ بِقَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: «وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ» (١). كَمَا عَرَّفَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْكَشَافِ»، فَقَالَ: «فِي تَجْدِيدِ النُّزُولِ لَهُ كَأَنَّ فِي تَقْرِيرِهَا نَزَلَ لَهُ وَتَأْكِيدِهِ وَأَرَادَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَالٍ مِنَ الْمَخَاطَبِ وَلَا يَنْسَاهُ وَلَا يَسْهُو عَنْهُ لِقُوْتِهِ فَأَشْبَهَ الشَّيْءَ الَّذِي أَهَمَّ صَاحِبَهُ فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ وَيَتَخَلَّصُ إِلَيْهِ».

وهذا الفن قِيلَ إِنَّهُ اخْتَرَعَهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمَصْرِيُّ، وَلَكِنْ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ هَذَا الْإِبْتِدَاعُ، وَسَمَّاهُ «الْمِرَاجِعَةَ» وَقَالَ مَعْرَفًا إِيَّاهُ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَحْكِيَ الْمُتَكَلِّمُ مِرَاجِعَةَ فِي الْقَوْلِ، وَمَحَاوِرَةَ فِي الْحَدِيثِ جَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اثْنَيْنِ غَيْرِهِ». ثُمَّ نَقَلَهُ السِّيُوطِيُّ مَعَ أَمْثَلِهِ. وَهَذَا مَا سَمَّاهُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِهِ «نَهَايَةَ الْإِيجَازِ فِي دِرَايَةِ الْإِيجَازِ» «الْجَوَابُ وَالسُّؤَالُ». وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، إِذِ الْمِرَاجِعَةُ أَعَمُّ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْمَصْرِيِّ فِيهِ إِلَّا تَغْيِيرُ اسْمِهِ فَقَطْ، أَمَّا الْمَسْمِيُّ فَهُوَ مُسْبِقٌ إِلَيْهِ. وَنَقَلَ تَعْرِيفَ ابْنِ أَبِي الْإِصْبَعِ ابْنَ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ «الْمِصْبَاحِ» كَمَا نَقَلَ أَمْثَلَهُ. وَعَرَّفَهُ السُّبْكِيُّ فِي

(١) سورة التوبة، آية رقم (٥٥).

كتابه « عروس الأفراح »، فقال: « هي حكاية محاوراة بين المتكلم وغيره، وهو أعم من الإلجاء ».

وهذا الفن يعتمد على إمام الشاعر بوضع الكلام في موضعه في صيغة سؤال وجواب بعبارة رشيقة، وإلا فهي مستهجنة، كما استهجنها الحموي فقال: « المراجعة ليس تحتها كبير أمر، ولو فُوض إليّ حكم في البديع ما نظمتها في أسلاك أنواعه ».

وسمّاه ابن معصوم « الترجيع والمراجعة »، فقال: للترجيع والمراجعة أمثلة كثيرة تدلّ على شيوع مثل هذا الأسلوب بين الشعراء. إلا أنه يكثر في الشعر العربي الذي يبنى على الحكاية الغزلية وحديث النساء فيها، ولهذا وجد كثيراً في شعر عمر بن أبي ربيعة، وأبي نؤاس، وبشار، وجميل، إلا أن إثباته في غير الغزل قليل. وهذا النوع أولى به أسلوب الحكاية، لأنه وإن كشف عن قدرة الشاعر وسرعة بديهته إلا أن سرعة تحسّينه في علم البديع قليل؛ ومنه ما قال الباخريزي: [الرجز]

قَدْ قُلْتُ هَجَرْتَنِي فَمَا الْعَلَه صَدَّتْ وَتَمَايَلَتْ وَقَالَتْ قِله

التَّرْخِيمُ

التَّرْخِيمُ هو حذف أول الكلام.

التَّرْدِيدُ

التَّرْدِيدُ من الردّ، مصدر: رَدَدْتُ الشَّيْءَ: صَرَفْتُهُ، والتَّرْدِيدُ: إعادة الشَّيْءِ. عرفه الحاتمي في « حلية المحاضرة »، فقال: « التَّرْدِيدُ هو تعليق الشاعر لفظة في البيت متعلّقة بمعنى ثم يردّها فيه بعينها ويعلّقها بمعنى آخر في البيت نفسه » وقد نقل هذا التعريف جرمانوس فرحات حرفياً. وسمّاه ابن رشيّق « المجانسة » وأفرد له باباً وعرفه بقوله: « وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلّقة بمعنى، ثم يردّها بعينها متعلّقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسيم منه ». وكما نلاحظ أن هذا التعريف هو عين كلام الحاتمي؛ ومنه قول زهير بن أبي سلمى: [البيسط]

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلَّاتِهِ هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنُّدَى خُلُقًا
فَعَلَّقَ يَلْقَ « بـ » هَرَمَ « ثُمَّ عَلَّقَهَا بِالسَّمَاحَةِ. وسمّاه التَّبْرِيْزِيُّ والبَغْدَادِيُّ « التَّعَطُّفَ »

وعرفاه بتعريف أقرب إلى تعريف ابن رشيق القيرواني، وأمثله. أمّا أسامة بن منقذ فقد سمّاه «التصدير» وعرفه بقوله: «باب الترديد ويسمى التصدير، والترديد هو رد أعجاز البيوت على صدورها، أو ترد كلمة من النصف الأول في النصف الثاني». ومثاله قول الأقيسر الأموي الأسدي: [الطويل]

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَجْبُرُ كَسْرَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ الْخَنَاءِ بِسَرِيعِ

إلا أن أسامة بن منقذ لم يدرك الفرق بينهما، فالتصدير مخصوص بالقوافي ترد على الصدور، والترديد يقع في أضعاف البيت. إلا أن تعريف ابن أبي الإصبع وتعريف الزملكاني هو نفسه تعريف ابن رشيق القيرواني، غير أن الأول أضاف قائلاً: إن من الترديد نوعاً يسمى «الترديد المتعدد» وهو أن يتردد حرف من حروف المعاني إمّا مرة أو مراراً، وهو الذي يتغير فيه مفهوم المسمى لتغير الاسم، إمّا لتغاير الاتصال أو تغاير ما يتعلق بالاسم، كقول المتنبي: [المنسرح]

يَا بَدْرُ، يَا بَحْرُ، يَا غَمَامَةَ يَا لَيْتَ الشَّرَى يَا جِمَامُ يَا رَجُلُ

وذكر ابن أبي الإصبع أن من الترديد نوعاً آخر وهو «ترديد الحبك» ويسمى «البيت المحبوك» وعرفه فقال: أن تبني البيت من جمل ترد فيه كلمة من الجملة الأولى في الجملة الثانية، وكلمة من الثالثة في الرابعة، بحيث تكون كل جملتين في قسم والجملتان الأخيرتان غير الجملتين الأوليين في الصورة والجمال كلها سواء في المعنى؛ كقول زهير: [البيسط]

يَطْعَنُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطَّعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَقَنَا

فقوله: «يطعنهم» و«اطعنوا» وقوله: «ضارب» و«ضاربوا» وكل من الجملتين متفقة في الصورة، ومختلفة في كل قسم، وإن اشتركا في المعنى، لأن صورة الطعن غير صورة الضرب، وعليه فإن معنى الجميع واحد: الحماسة في الحرب.

وقد جاء تعريف كل من العلوي، وابن مالك، والنويري، والحلي، وابن الأثير الحلي، والمظفر العلوي، والسبكي، والسيوطي، والزركشي، والمدني، وابن معصوم، كالتعريف المتقدم الذكر.

وعدّ ابن حجة الحموي هذا الفن من الفنون التي لا يحمد ذكرها، لأنه لا نسبة له

ولا قرب ولا صلة بفتون البديع لانحطاط قدره. فقال: « إِنَّ التَّرْدِيدَ والتَّكْرَارَ ليس تحتهما كبير أمر ولا بينهما وبين أنواع البديع قرب ولا نسبة لانحطاط قدرهما عن ذلك، ولولا المعارضة ما تعرّضت لهما في بديعتي ».

إلاَّ أَنَّ الفرق بينهما واضح، ميّزه ابن أبي الإصبع فقال: « إِنَّ اللَّفْظَةَ الَّتِي تكرر في البيت ولا تفيد معنى زائداً بل الثانية عين الأولى هي التَّكْرَارُ، واللَّفْظَةُ الَّتِي يرددها الناظم في بيته تفيد معنى غير المعنى الأول هي التَّرْدِيدُ. وعلى هذا التَّقْدِيرُ صار للتَّرْدِيدِ بعض مزية يتميِّز بها على التَّكْرَارِ ويتحلَّى بشعارها، وعلى هذا الطَّرِيقِ نَظَمَ أصحاب البديعات هذا النوع أعني التَّرْدِيدُ ».

وقد ذكر بعض علماء البلاغة نوعاً من الطُّبَاقِ سَمَّوهُ « طَبَاقُ التَّرْدِيدِ » وهو أَنْ تَرَدَّ آخر الكلام على أوّله. « وقد اشترط ابن حَجَّةَ الحمويّ لصحّته، فقال: « إِنَّ لم يكن الكلام مطابقاً فهو من ردِّ الأعجاز على الصدور ».

التَّرْشِيحُ

التَّرْشِيحُ مِنَ الرَّشْحِ: ندى العرق على الجسد، والتَّرْشِيحُ التَّربِيَةُ والتَّهْيِئَةُ للشَّيْءِ. التَّرْشِيحُ عَرَفَهُ ابن أبي الإصبع فقال: « هو أَنْ يُوْتَى بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن حتَّى يُوْتَى بلفظة تؤهلها لذلك ». ونقله جرمانوس فرحات حرفياً. ومثاله قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ (١) فلفظة « ربك » رشحت لفظه « رَبِّهِ » وتلك الآية ظهرت تورية إذ يُحْتَمَلُ أَنْ يراد بها الإله تعالى، وَأَنْ يراد بها الملك. وقال ابن أبي الإصبع المصري: « والتَّرْشِيحُ يكون للتَّورِيَةِ وللإسْتِعَارَةِ وللمطابقة وغيرها ». وقد فرَّق المصري بين التَّرْشِيحِ والإسْتِعَارَةِ والتَّورِيَةِ بثلاث مسائل:

الأولى: أَنَّ مِنَ التَّورِيَةِ ما لا يحتاج إلى ترشيح، وهي التَّورِيَةُ المحضة.

الثانية: أَنَّ التَّرْشِيحَ لا يخصُّ التَّورِيَةَ دون بقية الأبواب، بل يعمُّ الإسْتِعَارَةَ والطُّبَاقَ

وغيرهما.

الثالثة: أَنَّ لفظَةَ التَّرْشِيحِ في كلام المورِّي غير لفظَةَ التَّورِيَةِ.

ونقل تعريف ابن أبي الإصبع المصري كلُّ من ابن حَجَّةَ الحمويّ والسِّيوطي

(١) سورة يوسف، آية رقم (٤٢).

والمدنيّ، لأنهما يعتبران أبوي هذا الفن. ومثّلوا له بقول صفيّ الدّين الحلّي: [البسيط]

إِنْ حَلَّ أَرْضَ أَنْاسٍ شَدَّ أَرْزَهُمْ بِمَا أَبَاحَ لَهُمْ مِنْ حَلِّ وَزْرِهِمْ

فقوله: « شَدَّ » في البيت رشحت لفظة « حَلَّ » للمطابقة، ولو أبقاها على حالها في معنى الحلول لم يكن في البيت مطابقة البتّة. ومثال ترشيح الاستعارة قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾^(١) فَإِنَّهُ استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم رشحه بما يلائم الاشتراء من الرّيح والتّجارة، فذكر الرّيح والتّجارة يرشح حقوق المبالغة في التّشبيه. وبهذا، فإن ابن معصوم المدني لم يجعله فناً واحداً وإنما خصّ له عدّة فنون، وقال: « إِنَّ التَّرْصِيعَ لَا يَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مِنَ الْبَدِيعِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ التَّوْرِيَةِ فَلَا مَعْنَى لَجَعَلَهُ نَوْعاً بِرَأْسِهِ، فَقَدْ تَوَهَّم ».

التَّرْصِيعُ

التَّرْصِيعُ من رَصَعَ الشّيء: عقده عقداً مثلثاً متداخلاً، وإذا أخذت سيراً فعقدت فيه عقداً مثلثاً كذلك التَّرْصِيعُ. والتَّرْصِيعُ: التُّرْكُيبُ. عَرَفَ ابن شَيْثِ القُرَشِيُّ التَّرْصِيعَ، فَقَالَ: « التَّرْصِيعُ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ رَصِيعَةِ اللَّجَامِ، وَهِيَ الْعُقْدَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صَدْعِ الْفَرَسِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعُقْدَتَيْنِ مَعْقُودَةً وَالْأُخْرَى مَحْلُولَةً، وَلَا أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا حَالِيَةً وَالْأُخْرَى عَاطِلَةً ».

وقد جعله قدامة بن جعفر من نعوت الوزن في كتابه « نقد الشعر » وقال: ومن نعوت الوزن التَّرْصِيعُ، وهو أن يتوخّى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف، كما يوجد ذلك في أشعار كثير من القدماء المجيدين من الفحول وغيرهم وفي أشعار المحدثين المحسنين منهم، فمما جاء في أشعار القدماء قول امرئ القيس الكندي: [الطويل]

مِخْشٌ مِجْشٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَتَيْسٍ ظَبَاءِ الْخُلْبِ الْعَدَوَانِ

فأتى باللّفظتين الأوليين مسجوعتين في تصريف واحد، وبالتاليتين لهما شبيهتين

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٦).

بهما في التصريف. وربما كان السجع ليس في لفظة ولكن في لفظتين بالحرف نفسه،
كقوله: [المتقارب]

أَلَصُّ الضُّرُوسِ حَنِيُّ الضُّلُوعِ تَبَوُّعُ طَلُوبٍ نَشِيطٌ أَشْرُ
وعرّف أبو هلال العسكري التّرصيع، فقال: « هو أن يكون حشو البيت مسجوعاً ». وسمّاه الباقلاني في كتابه « إعجاز القرآن » « التّرصيع مع التّجنيس » ومثّل له بقول ابن المعتز: [الوافر]

أَلَمْ تَجْزَعْ عَلَى الرَّبْعِ المَحِيلِ وَأَطْلَالَ وَأَثَارَ مَحُولِ
وأضاف البلاقلاني فقال: « ومما يقارب التّرصيع ضرب يُسمّى المضارعة » بينما أشار ابن رشيق إليه فقال: « وإذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعاً أو شبيهاً بالمسجوع فذلك هو التّرصيع ». وعرّفه ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة »، فقال: « هو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل في الكلام المنشور مسجوعاً، وكان ذلك شبه بترصيع الجواهر في الحلبي. وقد نقل كل من التبريزي والبغدادي وابن الأثير الحلبي وابن حجة الحموي وأسامة بن منقذ وابن الزمكاني والسيوطي وابن مالك وابن معصوم المدني التعريف السابق دون أن يضيف أحدهم شيئاً.

كما نقل السكاكي والحلبي والنويري وابن قيم الجوزية تعريف الرازي للتّرصيع، وهو: « أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز ».

أما ابن الأثير الجزري فقد عرّفه قائلاً: « هو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأولى مساوية لكل لفظة من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية ». وهذا عين تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وقال ابن أبي الإصبع المصري: « التّرصيع كالتّسجيع في كونه يجرىء البيت إما ثلاثة أجزاء إن كان سداسياً، أو أربعة إن كان ثمانية »، وسمّاه « التّرصيع المدمج » لأن أكثر ما يقع الجزءان المسجع والمهمل في التّرصيع مدمجين، إلا أن أسجاع التّسجيع على قافية البيت؛ بينما سمّاه المظفر العلوي « ترصيعاً وتفويهاً ». وقد جعل القزويني هذا الفن من التّرصيع في السجع، وقال: « وقيل السجع غير مختصّ بالنثر » ومثاله من الشعر قول أبي تمام: [الطويل]

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَقَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زُنْدِي

بينما قَسَمَ ابن شيث التَّرْصِيعَ إلى قسمين: « ترصيع حذو » و « ترصيع لغو ». فترصيع الحذو أفصحه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾^(١). وأمَّا ترصيع اللغو فعرفه ابن شيث القرشي قائلاً: « فهو كل كلمتين جاءتا في الشَّرْعِ على صورة واحدة في الخطِّ، لا يفرِّق بينهما إلا بالشَّكْلِ والنَّقْطِ، إلاَّ أَنَّهُ لا يصلح أن تكون إحداهما قبالة الأخرى قافية لاختلاف حرف الرويِّ، وهو مثل: أعمجني من نبل فلان شائعه، ومن نيله سائغه. وهذا التعريف بالتقسيم قريب من صفوف الجناس ». وعرف الوطواط التَّرْصِيعَ مع التَّجْنِيسِ، وقال: « وصناعة التَّرْصِيعِ بالغة الشَّانِ في ذاتها، ولكنها إذا اقترنت بعملٍ آخر مثل التَّجْنِيسِ فإنَّها تزداد وقعاً ورفعة شأناً ».

التَّرْقِي

التَّرْقِي من رَقِيَ إلى الشَّيْءِ رَقِيًّا ورُقُوءًا: صَعَدَ به الأمر حتَّى بلغ غايته. وعرف السُّبْكِيُّ التَّرْقِيَّ، فقال: « هو أن يذكر معنى ثمَّ يردف بأبلغ منه، كقولك: عالم نحير، وشجاع باسل؛ وهذا قد يدخل في بعض أقسام الإطناب ».

وقد نقل السيوطي تعريف السُّبْكِيِّ هذا ومثاله في كتابه « التَّبَيَانِ » وذكر قوله تعالى: ﴿ لَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى ﴾^(٢) أَي: ولا من هو أقرب مودة فكيف بالأبعد؟.

التَّرَاوُجُ

التَّرَاوُجُ: من الرُّوجِ: خلاف الفرد، والرُّوجُ: الفرد الذي له قرين. وعرفه الحلبي في كتابه « حسن التوسُّلِ » والنُّوبِيِّ في كتابه « نهاية الأرب » نقلاً عن عبد القاهر الجرجاني، فقالا: « والتَّرَاوُجُ هو أن يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء ». ومثاله قول البُحْتَرِيِّ: [الطويل]

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ
وسمى بعض علماء البلاغة التَّرَاوُجَ « مزوجة ». إلاَّ أنَّ الرُّمَّانِيَّ قَسَمَ التَّجَانِسَ إلى مناسبة ومزوجة، وعرفها بقوله: « إنَّ المزوجة تقع في الجزاء » ومثل لها بقوله تعالى:

(١) سورة الكهف، آية رقم (١٠٤).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٢٠).

﴿ فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) أي جازوه بما يستحق على طريق العدل، إلا أنه استعير للثاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزوجة الكلام.

ونقل الصنعاني تعريف الرّماني وأمثله. وكذلك عرف ابن مالك التّزواج فقال: هي أن تأتي في غير ردّ العجز على الصدر بمتماثلين في جعل المعنى والاشتقاق فحسب؛ ومثاله قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

أما الرّازي فقد عدّ المزوجة من أقسام النّظم، فقال: « أن يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء ». أي إنها الازدواج والتّزواج. وإلى هذا المنهج ذهب عبد القاهر الجرجاني والسّكاكي والقزويني وشرّاح التّلخيص، وقد أدرجوا المزوجة في المحسنات المعنويّة.

التّسبيغ

التّسبيغ من سبغ الشيء يسبغ سبوغاً: طال إلى الأرض واتّسع وكمل. وقد سمى ابن أبي الإصبع المصريّ التّسبيغ بتشابه الأطراف وعرفه بقوله: « التّسبيغ هذه اللفظة في اصطلاح العروضين عبارة عن زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف في آخر الجزء، وعلى هذا لا تكون هذه التّسمية لائقة بهذا المسمى، فرأيت أن أسمي هذا الباب « تشابه الأطراف »، لأنّ الأبيات فيه تتشابه أطرافها ». إلا أن الأجدابيّ سمّاه « التّسبيغ » وعرفه فقال: هو أن يعيد لفظ القافية في أول البيت الذي يليها، والتّسبيغ زيادة في الطول؛ ومنه قول أحدهم: « درع سابعة » إذا كانت طويلة الأذيال. ومنه قول النّابغة الذبيانيّ: [الطويل]

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلِيٌّ بِهَيِّينَ لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلًا عَلِيٌّ الْأَقَارِعُ
أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُوهٌ قُرُودٍ تَبْتَغِي مِنْ تُخَادِعُ

ونقل الحمويّ والسّيوطيّ وابن معصوم التّعريف نفسه، غير أن القزوينيّ سمّاه « مراعاة النّظير » حسب تفسيره لتشابه الأطراف؛ وذلك أن يختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى.

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٩٤).

التَّسْجِيعُ

التَّسْجِيعُ: من سَجَعَ سَجْعاً: استوى واستقام وأشبهه بعضه بعضاً. والتَّسْجِيعُ: الكلام المقفَّى.

التَّسْجِيعُ هذه التَّسْمِيَةُ من اختراع قُدَامَةَ بن جعفر، ونَقَلَهُ ابن الزُّمَلْكَانِي وابن أَبِي الإصْبَعِ المِصْرِيَّ وابن مَالِك، والعلويُّ، وابن معصوم المدني، بينما أَلْحَقَهُ ابن الأثير الحلبيُّ « بالتَّسْمِيطِ ». وقد عرَّفَهُ ابن الأثير الجزريُّ، فقال: « تَوَاطَرُ الفَوَاصِلِ فِي الكَلَامِ المَشْتَوْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ». وهذا ما صرَّحَ بِهِ وعرَّفَهُ كذلك القزوينيُّ. وكذلك حَدَّدَهَا السُّكَّاكِيُّ، فقال: « الأَسْجَاعُ وَهِيَ فِي التَّرْكَمَاتِ القَوَافِي فِي الشُّعْرِ ».

والتَّسْجِيعُ من فنون البلاغة في موقعها، وعند وجوه القول فيه، على أن يكون في بعض الكلام لا جميعه. وبهذا المعنى قال ابن وهب في كتابه « البرهان في وجوه البيان: « فَأَمَّا أَنْ يَلْزِمَهُ الْإِنْسَانُ فِي جَمِيعِ قَوْلِهِ وَرِسَائِلِهِ وَخَطْبِهِ وَمُنَاقَلَاتِهِ، فَذَلِكَ جَهْلٌ مِنْ فَاعِلِهِ، وَعَيٌّْ مِنْ قَائِلِهِ ». غير أن ابن جنِّي خالف رأي ابن وهب، فقال: « أَلَا تَرَى أَنَّ المِثْلَ إِذَا كَانَ مَسْجُوعاً لَدَى لِسَامِعِهِ فَحَفِظَهُ، فَإِذَا هُوَ حَفِظَهُ كَانَ جَدِيراً بِاسْتِعْمَالِهِ؟ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَسْجُوعاً لَمْ تَأْنَسِ النَّفْسُ بِهِ، إِلَّا أَنْقَتَ لِمَسْتَمِعِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَحْفَظْهُ ».

وقد ذمَّه بعضهم، لأنَّ الرُّسُولَ ﷺ ذَمَّ سَجَعَ الكهَّانِ حِينَما قَالَ لِبَعْضِهِمْ مَنكَراً عَلَيْهِ وَقَدْ كَلِمَهُ بِكَلَامٍ مَسْجُوعٍ: « أَسْجَعاً كَسَجَعَ الكَهَّانُ؟ » وما ذلك إِلَّا لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى غَيْرِ سَجِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَطَبَعِهِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَجِيَّةِ المَرْءِ وَطَبَعِهِ فَهُوَ غَيْرُ مَنكَرٍ، بَلْ وَاتَى فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ قَوْلَ الرُّسُولِ ﷺ لِابْنِ ابْنَتِهِ: « أُعِيذُهُ مِنَ الهَامَّةِ وَالسَّامَةِ وَكُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ » فقوله لَامَّةٌ قِصْدٌ « مُلِمَّةٌ ». وكذلك جَاءَ التَّسْجِيعُ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، حَتَّى لِيُؤْتَى بِالسُّورَةِ جَمِيعِهَا مَسْجُوعَةً كَسُورَةِ الرَّحْمَنِ وَسُورَةِ القَمَرِ وَغَيْرِهِمَا، وَبِشْكَالٍ عَامٍ لَا تَكَادُ تَخْلُو سُورَةَ مِنْهُ. وَالتَّسْجِيعُ قَسَمَهُ ابن الأثير الجزريُّ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الفِصْلانِ مُتساوِيَيْنِ لَا يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الأُخْرَى. وَمِثْلُ لَه بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (١).

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الفِصْلُ الثَّانِي أَطْوَلَ مِنَ الأوَّلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ ﴾

(١) سورة الضحى، الآيتان (٩ - ١٠).

وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا، وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١﴾.

الثالث: أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأول.

وعرفه يحيى بن حمزة العلوي، فقال: «اعلم أن السجع منقسم إلى ما يكون طويلاً وإلى ما يكون قصيراً، فأما القصير فهو أوعر أنواع التسجيع مسلماً وأصعبها مدرَكًا وأخفها على القلب وأطيبها على السمع؛ لأن الألفاظ إذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق، لأنها إذا كانت أطرافها متقاربة لذت على الأذان لقرب فواصلها ولين معاطفها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا، فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا، وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا، فَالْفَارِقَاتِ فَرَقًا﴾ (٢) وإما أن تكون الفقرة طويلة، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَسِلْتُمْ وَلَنَنَازِعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّمَيُّنِ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (٣) وهكذا يتبين أن ما في الآيتين من التسجيع أعدل الأسجاع قواماً وأجودها اتساقاً وأعلاها مكاناً».

وقد استدرك القزويني على العلوي قسماً ثالثاً وهو «السجع المتوسط» كقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ. وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ (٤). بينما قسّمه آخرون إلى عدة أقسام هي: الحالي، والعاطل، والمرصع، والمشطر، والمطرّف، والمتمائل، والمتوازي. كما هو الحال في تقسيم جرمانوس فرحات الذي اقتصر على المطرّف، والعاطل، والحالي، والمائل. ولكن تقسيم ابن الأثير أكثر وضوحاً وأقرب إلى روح الفن. ونميل إلى القول مع الجرجاني بأن الأصل في السجع الاعتدال في مقاطع الكلام، وشرط السجع الحسن البعد عن الغثاء، وأن يكون المعنى تابعاً للفظ. وفي هذا قال الجرجاني: «لا تجد تجنيساً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه، وحتى تجده لا يتنفي به بدلاً، ولا تجد عنه حولاً». وكذلك عرفه

(١) سورة الفرقان، الآيات (١١ - ١٣).

(٢) سورة المرسلات، الآيات (١ - ٤).

(٣) سورة الأنفال، الآيات (٤٢، ٤٣).

(٤) سورة القمر، الآيات (١، ٢).

ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة » فقال: « والمذهب الصحيح أنّ السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ». وقد نفى أبو بكر الباقلائيّ السجع عن كتاب الله، متابِعاً في ذلك أبا الحسن الأشعريّ، لأنّ القرآن لو كان سجعاً لكان غير خارج عن أساليب العرب في كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز .

وممّا دفعه إلى هذا القول أمر السجع في عصره وربطه باللفظ دون المعنى، مع العلم بأنّ السجع كثير في كتاب الله. وسماه بعضهم فواصل لأننا حينما ننظر في تصريفهم لها نجد أنّها حروف متشاكلة في المقاطع وهي تابعة للمعاني، كما هو الحال عند الجرجانيّ وابن الأثير. ولعلّ إسراف بعض علماء البلاغة في السجع، جعلت الأشعرية تنزه كتاب الله عن هذا الفنّ البديعيّ؛ كما سمّوا نهاية الآيات فواصل، ليفرقوا بين سجع البشر وآيات الله.

كذلك عرفه جرمانوس فرحات في كتابه بلوغ الأرب في علم الأدب، فقال: إنّ حقيقة هذا النوع مختصّ بالكلام المشور، وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ويسمّى « المتوازي »، وهو أنّ تكون كلمتا التسجّع متفتحتين في الزنة والقافية. كقول الحريري: « وأودى الناطق والصّامت، ورثى الحاسد والشّامت ».

والقسم الثّاني: ويسمّى « المطرف » وهو أنّ تكون الكلمتان متفتحتين في حروف التسجّع لا في الوزن، كقول الحريري: « ولا يشهد المقام إلا لمن استقام، ولا يحظى بقبول الحجّة من زاع عن الحجّة ».

والقسم الثّالث: ويسمّى « المتوازن » وهو أنّ يُرعى في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقول الحريري أيضاً: « يجلون الصّدر، ويسرون القلب، ويمطون الظهر، ويعلون اليد ».

التسجّع الحاليّ

عرف التسجّع الحاليّ ابن شيث القرشيّ في كتابه « معالم الكتابة » فقال: « هو كل كلمتين جاءتا في الكلام المشور على زنة واحدة تصلح أنّ تكون إحداهما قافية أمام صاحبها، كقولك: فلان لا تدرك في المجد غايته، ولا تنسخ من الفضل آيته ». وأضاف: « وبمقدار ما تتوازن اللفظتان ويلزم فيهما من تكرار الحروف، يكون التبريز في ذلك ». كما عرفه الكلاعيّ في كتابه « إحكام صنعة الكلام » فقال: « وإنما سمّينا هذا النوع الحاليّ، لأنّه حلّيّ بحسن العبارة ولطف الإشارة وبدائع التمثيل والاستعارة، وجاء في الأسجاع والفواصل ما لم يأت في باب العاطل، كقول الرسول ﷺ: « يرجعن مأزورات غير مأزورات ».

التَّسْجِيعُ العَاطِلُ

عرّف ابن شيث القرشيّ التَّسْجِيعَ العَاطِلَ بقوله: « وَأَمَّا السَّجْعُ فَهُوَ أَنْ تُقَابِلَ اللَّفْظَةَ أُخْتَهَا وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا القَافِيَةَ، وكثير من الكُتَّابِ البُلغَاءِ يَقْصِدُهُ لِحُلُوِّهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَجَرِيَانِهِ عَلَى سَجِيَّةِ الكَلَامِ دُونَ التَّصْنَعِ؛ وَهُوَ إِذَا كَانَ مِنَ القَادِرِ حَسَنًا، وَإِذَا كَانَ مِنَ العَاجِزِ قَاصِرًا. وَهُوَ كَقَوْلِهِ: « قُلْ أَهْلَ الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ، فَإِلَى مَنْ يَسْكُنُ وَعَلَى مَنْ يَعُولُ » فَقَالَ: « يُعُولُ » فِي قِبَالَةِ « يَسْكُنُ » فَلَوْ شَاءَ قَالَ « يَظْهَرُ وَيَبْطِنُ » أَوْ « فِيمَا يُسَرُّ وَيُعْلَنُ » فَإِذَا كَانَ الكَاتِبُ مَتَمَكِّنًا مِنَ البَلَاغَةِ عُدَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَنْزِلًا وَطَلْبًا لِلاختِصَارِ وَاعْتِنَاءِ بِحُصُولِ المَعْنَى إِلَى المَخَاطَبِ بِالأَلْفَافِ النَّقِيَّةِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى تَصْنِيعِ السَّجْعِ ». وَعَرَّفَ الكَلَاعِيُّ هَذَا الفَنَّ وَبَيَّنَّ سَبَبَ تَسْمِيَّتِهِ فَقَالَ: « وَإِنَّمَا سَمَّيْنَا هَذَا النُّوعَ العَاطِلَ لِقَلَّةِ تَحْلِيَّتِهِ بِالأَسْجَاعِ وَالفَوَاصِلِ، وَهَذَا النُّوعُ هُوَ الأَصْلُ، وَالتَّجْمُلُ بِكثْرَةِ السَّجْعِ فِرْعٌ طَارِئٌ عَلَيْهِ ».

التَّسْجِيعُ المَتَمَاتِلُ

عرّفه السَّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ « المَعْتَرِكُ » فَقَالَ: « أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الوِزْنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ، وَيَكُونُ إِفْرَادَ الأَوَّلَى مُقَابِلَةً لِمَا فِي الثَّانِيَةِ، فَهُوَ بِالنُّسْبَةِ إِلَى المَرْصُوعِ كَالْمُتَوَازِنِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى المَتَوَازِي ». وَمِثَالُهُ قَوْلُ اللّهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتَيْنَاهُمَا الكِتَابَ المُسْتَقِيمَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ﴾ (١) فَالْكِتَابُ وَالصِّرَاطُ مُتَوَازِنَانِ، وَكَذَلِكَ « المُسْتَبِينُ » وَ« المُسْتَقِيمُ » وَاخْتَلَفَا فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ.

التَّسْجِيعُ المُتَوَازِنُ

عرّف الرَّاظِي التَّسْجِيعَ المُتَوَازِنَ فِي كِتَابِهِ « نَهَايَةُ الإِيجَازِ » فَقَالَ: « أَنْ يَتَّفَقَا فِي عِدَدِ الحُرُوفِ وَلَا يَتَّفَقَا فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ ». وَهَذَا هُوَ نَفْسُ تَعْرِيفِ السَّيُوطِيِّ فِي كِتَابِهِ « مَعْتَرِكُ الأَقْرَانِ » وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَرَرَائِي مَبْثُوثَةٌ ﴾ (٢). وَقَدْ أَدْرَجَ هَذَا الفَنَّ الرَّاظِي فِي المَحْسَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، وَقَالَ: « وَهَذَا القِسْمُ خَارِجٌ عَنِ الحُدِّ المَذْكُورِ ».

كَمَا عَرَّفَهُ القَزْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ « التَّلْخِصُ » فَقَالَ: « وَهِيَ أَنْ تَكُونَ الفَاصِلَتَانِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ فِي الوِزْنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ ». وَعَرَّفَهُ أَيْضًا جَرْمَانُوسُ فَرِحَاتٌ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ أَنْ يُرَاعَى

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ، الأَيَاتَانِ (١١٧، ١١٨).

(٢) سُورَةُ العَاشِيَةِ، الأَيَاتَانِ (١٥، ١٦).

في مقاطع الكلام الوزن فقط، كقول الحريري: « اسودَّ يومي الأبيض، وأبيضُ فودي الأسود، حتى رثي لنا العدو الأزرق، فحبَّذا الموت الأحمر ».

التَّسْجِيعُ الْمُتَوَازِي

عرَّف الوطواط الرشيد في كتابه « حدائق السحر » وكذلك الرأزي في كتابه « نهاية الإيجاز » التَّسْجِيعَ المتوازي فقالا: « هو أن تتفق اللَّفْظَةُ الأخيرة من القرينة مع نظيرتها في الوزن والرُّوي ». وكذلك عرَّفه كلُّ من الحلبي في كتابه « حسن التوسل » والنُّوري في كتابه « نهاية الأرب » والسيوطي في كتابه « مُعْتَرِك الأقران » مثل هذا التعريف أعلاه. ومثاله قوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾^(١). وقد عرَّفه المطران جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « وهو أن تكون كلمتا التَّسْجِيعِ متفقتين في الزنة والقافية، كقول بعضهم: الجاني حكم دهر قاسط، إلى أن انتجع أرض واسط ».

التَّسْجِيعُ الْمُشْطَرُّ

عرَّفه ابن حجَّة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » فقال: « وهو أن يكون لكلِّ نصف من البيت قافيتان مغايرتان لقافيتي النصف الأخير ». ومثاله قول أبي تمام: [البسيط]
تدبير معتصم بالله مُنتَقِمٍ لله مُرْتَغِبٍ في الله مُرْتَقِبٍ

التَّسْجِيعُ الْمُطَرَّفُ

التَّسْجِيعُ الْمُطَرَّفُ عرَّفه الوطواط الرشيد في كتابه « حدائق السحر » فقال: « وهو أن يأتي المتكلم في أجزاء كلامه أو بعضها بأسجاع غير متزنة بزنة عروضية ولا محصورة في عدد معين، بشرط أن يكون روي الأسجاع روي القافية ».

وقد سمَّاه ابن قيم الجوزية « المتطرف » فقال: « هو أن تتفق الكلمتان الأخيرتان في الحرف الأخير دون الوزن ». ولم يخرج الرأزي والحلبي والنُّوري والسيوطي والقزويني عن هذا التعريف، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ﴾^(٢)، وقوله تعالى:

(١) سورة الغاشية، الآيتان (١٣، ١٤).

(٢) سورة نوح، آية رقم (١٣).

﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾^(١). وعرفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « هو أن تكون الكلمتان متفتحتين في حروف التسجيع لا في الوزن، كقول الحريري: وأبدل الوصال لمن صال، وأحتمل الخليط ولو أبدى التخليط ».

التسجيل

التسجيل من السجل: الدلو الضخمة المملوءة ماءً، والسجل: الصب. عرفه يحيى بن حمزة العلوي فقال: « هو تطويل الكلام والمبالغة فيما سيق من أجله من مدح أو ذم ». والمثال فيه قوله تعالى في ذم عبادة الأوثان والأصنام: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾^(٢) فالله عز وجل سجل عليهم غاية التسجيل ونعى إليهم أفعالهم وسفه حلومهم، وأبان عن نقص عقولهم.

التسليم

التسليم من سلمت إليه الشيء فتسلمه أي أخذه. والتسليم بذل الرضى بالحكم. وعرف السبكي التسليم في كتابه « عروس الأفراح » فقال: « وهذا يدخل في المذهب الكلامي ».

والتسليم من اختراعات ابن أبي الإصبع المصري، الذي قال: « هو أن يفرض المتكلم فرضاً محالاً إماً منفياً، أو مشروطاً بحروف الامتناع، ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع لامتناع وقوع مشروطه، ثم يسلم بوقوع ذلك تسليماً جديلاً؛ ويدل على تقدير عدم الفائدة في وقوعه على تقدير وقوعه ». ومنه قول الطرمح: [البسيط]

لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ خَفِيَتْ عَنْهُ بِنُؤْأَسَدٍ
ونقل هذا التعريف نفسه كل من السيوطي في كتابه « معترك الأقران في إعجاز القرآن » و« عقود الجمال » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع ». وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « أن يفرض المتكلم فرضاً محالاً أو منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع، ثم يسلم بوقوع ذلك تسليماً جديلاً، ويدل

(١) سورة نوح، آية رقم (١٤).

(٢) سورة الحج، آية رقم (٧٣).

على عدم الفائدة على تقدير وقوعه . وشاهده القول المذكور للطَّرْمَاح : [البسيط]
لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ خَفِيَتْ عَنْهُ بِئْسَ أَسَدٌ
فقصده الشاعر أنَّ الله لو كان ممن يجوز أن يخفى عليه شيء من خلقه لخفيَتْ عنه
هذه القبيلة .

التَّسْمِيْطُ

التَّسْمِيْطُ من السَّمَط: الخيط ما دام فيه الخرز، وإلَّا فهو سَيْلٌك . وَسَمَطَ الشَّيْءُ :
علَّقه ولزمه . وعرفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الرُّبْع » فقال: « هو عبارة عن أن يجعل
الشاعر البيت من قصيدة، أو كل بيت منها، أربعة أقسام، ثلاثة منها على سجع واحد، مع
مراعاة القافية في الرَّابِع » .

وقد جاء التبريزي في كتابه « الوافي » بتعريف التَّسْمِيْطِ، فقال: « التَّسْمِيْطُ اعتماد
الشاعر تصيير مقاطع الأجزاء في البيت، على سجع، أو شبيه به، أو من جنس واحد في
التصريف والتَّمثِيل، وسُمِّي تَسْمِيْطاً تشبيهاً بالمَسْمُط في نظمه . » ومثَّل لهذا الفن بقول
امرئ القيس: [الطويل]

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

فقوله « مكر مفر » اللَّفْظَتَانِ مسجوعتان في تصريف واحد، ثمَّ قوله « مقبل مدبر »
لفظتان شبيهتان بالأولين في التَّعْدِيلِ والتَّمثِيلِ، والمُرَادُ أَنْ تَكُونَ الأجزاء متوالية، أو أن
تكون مسجوعة . ونقله البغدادي في كتابه « قانون البلاغة » .

وعرَّفَ التَّسْمِيْطُ ابن أبي الإصبع المصري، فقال: « هو أن يعتمد الشاعر تصيير
بعض مقاطع الأجزاء، أو كلِّها في البيت، على سجع يخالف قافية البيت . » ومثاله
قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى
بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ (١) . وقد عرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في
علم الأدب » فقال: « اعلم أن حقيقة هذا الجنس هو أن يأتي الشاعر بأربعة أقسامٍ متساوية
في بيت واحد، ويحفظ القافية في القِسْمِ الرَّابِعِ » . ومنه قول الحريري: [الهزج]

أَيَا مَنْ يَدَّعِي الْفَهْمَ إِلَى كَمْ يَا أَخَا السُّوْهِمِ

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٥) .

تَعَبَّى الذَّنْبَ وَالذَّمَّ وَتُخْطِي الْخَطَأَ الْجَمَّ

وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ « تَسْمِيطُ التَّبْعِيضِ » وَمِنْهُ نَوْعٌ آخَرٌ يُسَمَّى « تَسْمِيطُ التَّقْطِيعِ » وَهُوَ أَنْ يَسْجَعَ جَمِيعَ أَجْزَاءِ التَّفْصِيلِ عَلَى رَوِيٍّ يَخَالَفُ رَوِيَّ الْقَافِيَةِ . وَمِثْلُ لَهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيِّ بِقَوْلِهِ نِظْمًا : [الْبَسِيطُ]

وَأَسْمَرَ مُثْمِرٌ بِمُزْهِرٍ نَضِيرٍ مِنْ مُقْمِرٍ مُسْفِرٍ عَن مَّنْظَرٍ حَسَنٍ

وَفَرَّقَ الْمِصْرِيُّ بَيْنَ التَّسْمِيطِ وَالتَّسْجِيعِ ، كَوْنِ أَجْزَاءِ التَّسْجِيعِ عَلَى رَوِيٍّ قَافِيَةٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّسْمِيطِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّفْوِيفِ تَسْجِيعُ بَعْضِ أَجْزَاءِ بَيْتِ التَّسْمِيطِ ، وَخَلْوُ كُلِّ أَجْزَاءِ بَيْتِ التَّفْوِيفِ مِنَ السَّجْعِ . وَسَمَّى الْمِظْفَرَ الْعُلْوِيَّ التَّسْمِيطَ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ التَّضْمِينِ ، وَكَذَلِكَ عَرَّفَهُ ابْنُ رَشِيقٍ بِالتَّضْمِينِ .

وَعَرَّفَهُ الْحَلَبِيُّ فِي كِتَابِهِ « حَسَنُ التَّوَسُّلِ » وَالتَّوْبِيرِيُّ فِي « نَهَايَةِ الْأَرْبِ » فَقَالَا : « هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُتَكَلِّمُ مَقَاطِعَ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ أَوْ الْقَرِينَةَ عَلَى سَجْعٍ يَخَالَفُ قَافِيَةَ الْبَيْتِ أَوْ آخَرَ الْقَرِينَةَ » . وَمِنْهُ قَوْلُ مِرْوَانَ بْنِ حَفْصَةَ : [الطَّوِيلُ]

هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجْزَلُوا

فَفِي قَوْلِهِ : « قَالُوا ، دَعُوا ، أَجَابُوا ، أَعْطُوا ، أَطَابُوا » ، هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مَسْجُوعَةٌ عَلَى خِلَافِ قَافِيَةِ الْبَيْتِ « أَجْزَلُوا » فَعَلِيهِ فَإِنَّ قَافِيَةَ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَطِ ، وَالْأَجْزَاءُ الْمَسْجُوعَةُ بِمَنْزِلَةِ حَبِّ الْعَقْدِ . وَهَذَا مَا سَمَّاهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ « تَسْمِيطُ التَّبْعِيضِ » وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْحَلَبِيُّ تَعْرِيفَ الْمِصْرِيِّ فِي كِتَابِهِ « حَسَنُ التَّوَسُّلِ » كَمَا عَرَّفَ السُّبْكِيُّ وَالْحَمَوِيُّ وَالسُّيُوطِيُّ التَّسْمِيطَ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقَةِ ، ذَكَرَهَا خَاصَّةً ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ وَابْنُ مَالِكٍ .

وَنَقَلَ ابْنُ مَعْصُومٍ تَعْرِيفَ ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ فِي كِتَابِهِ « الْفَوَائِدِ » كَمَا نَقَلَ أَمَثَلَتَهُ . وَكَذَلِكَ فَارَّقَ ابْنُ مَعْصُومٍ بَيْنَ التَّسْجِيعِ وَالتَّسْمِيطِ ، وَنَوَّهَ إِلَى تَسْمِيطِ التَّقْطِيعِ وَالتَّبْعِيضِ ، وَصَرَّحَ بِقَوْلِهِ : « وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي هَذَا النَّوعَ الْمَوَازِنَةَ » وَعَدَّهُ نَوْعًا مُسْتَقْلَلًا . وَكَذَلِكَ عَرَّفَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ فِي كِتَابِهِ « بَلُوغُ الْأَرْبِ فِي عِلْمِ الْأَدَبِ » فَقَالَ : « أَنْ يَعْمَدَ الشَّاعِرُ إِلَى آيَاتٍ لَغِيْرِهِ وَيَجِيزُهَا شَطْرًا فَشَطْرًا إِلَى آخِرِهَا ، مَعَ الْإِلْتِحَامِ وَالْمَلَائِمَةِ بِحَيْثُ أَنْ يَتَوَهَّمَ

السَّامِعُ بَأَنَّ الأَبْيَاتِ كُلَّهَا لِنَاظِمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قِسْمَانِ: الأَوَّلُ: أَبْيَاتُ القَصِيدَةِ بِكاملِهَا، والثَّانِي: بَيْتاً فَبَيْتاً.»

التَّسْهِيلُ

التَّسْهِيلُ مِنَ السُّهُولَةِ: كُلُّ شَيْءٍ إِلَى اللِّينِ وَقَلَّةِ الخَشُونَةِ. ذَكَرَ التِّيفَاشِيُّ التَّسْهِيلَ مَندرَجاً فِي بابِ الطَّرَافَةِ، وَسَمَّاهَا قَوْمَ التَّطْرِيفِ. وَعَرَفَهُ ابنُ سَنانٍ فِي كتابِهِ «سِرَّ الفِصاحَةِ» فَقَالَ: «هِيَ خَلْوُ اللَّفْظِ مِنَ التَّكَلُّفِ وَالتَّعْقِيدِ وَالتَّعَسُّفِ فِي السَّبْكِ.»

وَهذا التَّعْرِيفُ قَرِيبٌ مِنَ تَعْرِيفِ التِّيفَاشِيِّ الَّذِي قالَهُ: «السُّهُولَةُ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ بِاللِّفَظِ سَهْلَةً، تَتَمَيَّزُ عَلى ما سِوِها عِندَ مَنْ لَه أَدنى ذِوقٌ مِنَ أَهْلِ الأَدبِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلى رِقَّةِ الحاشِيَةِ، وَحَسَنِ الطَّبِيعِ، وَسِلامَةِ الرُّويَّةِ.» وَمِنه قولُ الشَّاعِرِ: [الوافر]

أَلَسْتُ وَعَدْتَنِي يَا قَلْبُ أَنِّي إِذَا مَا تَبْتُ عَن لَيْلِي تَتُوبُ
فَها أَنَا تائبٌ عَن حَبِّ لَيْلِي فَمَا لَكَ كَلِّما ذُكِرْتَ تَذُوبُ؟

وَأَقْسَمَ ابنُ حِجَّةِ الحَمَوِيُّ: «أَنَّ البِهاءَ زَهِيرَ رائِدِ عِنانِ هِذا النُّوعِ وَفارسِ مِيدانِهِ.» وَعَرَفَهُ كَتِيعَ عَرِيفُ ابنِ سَنانِ الخِفافِيِّ. وَكَذلكَ سَمَّى ابنُ مِعصُومِ هِذا الفِرنَ «التَّسْهِيلَ» وَنَقَلَ تَعْرِيفَ ابنِ حِجَّةِ الحَمَوِيِّ؛ وَهَذا يَبِينُ أَنَّ التَّسْهِيلَ عِندَهُ هُوَ السُّهُولَةُ الَّتِي ذَكَرَها المَتَقَدِّمُونَ، وَالمِثْلَةُ فِي خَلْوِ اللَّفْظِ مِنَ التَّعْقِيدِ وَالتَّكَلُّفِ وَالتَّعَسُّفِ فِي السَّبْكِ.

التَّسْهِيمُ

التَّسْهِيمُ مِنَ المُسَهِّمِ: البُرْدُ المَخْطُطُ، وَبُرْدٌ مُسَهَّمٌ مَخْطُطٌ بِصُورٍ عَلى شِكلِ السَّهامِ. وَعَرَفَهُ ابنُ مِعصُومِ المَدَنِيُّ، فَقَالَ: «التَّسْهِيمُ ما خُذَ مِنَ البُرْدِ المُسَهَّمِ أَيِ المَخْطُطِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ أَحَدَ سِهامِهِ عَلى الَّذِي يَلِيهِ لِكُونِ لَوْنِهِ يَقتَضِي أَنْ يَلِيهِ لَوْنٌ مَخْصُوصٌ بِمِجاوِرَةِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.»

وَعَرَفَهُ أُسامَةُ بنُ مَنقَدٍ فِي كتابِهِ «البَدِيعُ فِي نَقْدِ الشُّعْرِ»، فَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ التَّسْهِيمَ هُوَ أَنْ تَعْلَمَ القَافِيَةَ لِمَا يَدُلُّ عَليه الكِلامُ فِي أَوَّلِ البِيتِ.» وَمِثْلُ لَه بِقولِ أَبِي حِيَةَ النَّميرِيِّ:

[الطويل]

إِذَا ما تَقاضَى المَرءُ يَومٌ وَليلَةٌ تَقاضاهُ شَيْءٌ لا يَحِلُّ التَّقاضِيَا
وَذَكَرَ ابنُ رَشيقِ القِيرَوانِيِّ أَنَّ التَّسْهِيمَ مِنَ اختِراعِ عَلِيِّ بنِ هارُونَ المَنجَمِ، غَيرَ أَنَّ

العسكريّ وقُدّامة بن جعفر سَمِيَاهُ التَّوْشِيحُ؛ كما أنّ صَفِيَّ الدِّينِ الحَلِّيَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْشِيحِ، فقال: « ومن المؤلفين من سَمَاهُ التَّوْشِيحِ، والتَّوْشِيحُ غَيْرُهُ. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ التَّسْهِيمَ يَفْرُقُ بِهِ مِنْ أَوَّلِ الكَلَامِ آخِرَهُ، وَيَعْلَمُ مَقْطَعَهُ مِنْ حَشْوِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَقَدَّمَ سَجْعَةُ النَّثْرِ أَوْ قَافِيَةُ الشَّعْرِ، وَالتَّوْشِيحُ لَا يَعْلَمُ السَّجْعَةَ وَالقَافِيَةَ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَقَدُّمِ مَعْرِفَتِهَا.

الثاني: أنّ التَّوْشِيحَ لَا يَدُلُّكَ أَوَّلُهُ إِلَّا عَلَى القَافِيَةِ فَحَسْبُ، وَالتَّسْهِيمَ يَدُلُّكَ تَارَةً عَلَى عَجْزِ البَيْتِ، وَطَوْرًا عَلَى مَا دُونَ العَجْزِ، بِشَرَطِ الزِّيَادَةِ عَلَى القَافِيَةِ.

والثالث: أنّ التَّسْهِيمَ يَدُلُّ تَارَةً أَوَّلُهُ عَلَى آخِرِهِ، وَطَوْرًا آخِرُهُ عَلَى أَوَّلِهِ، بِخِلَافِ التَّوْشِيحِ. »

بينما المظفر العلوي يتباين بتعريفه السابقين عن علماء البلاغة، وهو: « أنّ المُسَهِّمَ هو الذي يسبق السامع إلى قوافيه، قبل أن ينتهي إليها راويه، وقصد الإغراب به، فقد أبعده المرمى، وزلّ عن النهج الأقوم. وإنما التَّسْهِيمُ التَّخْطِيطُ، والبُردُ المُسَهِّمُ: المَخْطُطُ. وكان الأجدر أن يُقال: إنّ التَّسْهِيمَ في الشعر هو التحسين له والتَّنْقِيحُ لألفاظه ومعانيه تشبيهاً بالبُردِ المحسّن بالتَّسْهِيمِ، حتّى يكون هذا النوع من الشعر معناه إلى قلبك أسرع من ألفاظه إلى سمعك، ولو سُمِّيَ المَطْمَعُ أي من سمعه يطمع في قول مثله وهو من ذلك بعيد، لجاز. » غير أن ابن وكيع سَمَاهُ « المَطْمَعُ »، وبعضهم سَمَاهُ « الإِرْصَادُ » وقد تقدّم ذكره.

وعرفه جرمانوس فرحات، فقال: « إنّ حقيقة هذا النوع، هو أن يستدلّ السامع على قافية البيت قبل أن ينتهي إلى الروي، والدلالة تارة تدلّ على عجز البيت، وتارة على ما دون العجز، والنتيجة أن يتقدّم من الكلام ما يدلّ على ما يتأخّر منه تارة بالمعنى وتارة باللفظ. » ومثاله على الدلالة المعنوية قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب: [المتقارب]

فأقسم يا عمرو لو نبهاك إذا نبها منك داءً عُضَالاً

فقولها « فأقسم يا عمرو لو نبهاك » يقتضي أن يكون تمامه « إذا نبها منك داءً عُضَالاً » أو غير ذلك ممّا يقتضي وصفه على هذا النسق، وهذا شيء لا يحصى. وقولها أيضاً في تمثيل الدلالة اللفظية: [المتقارب]

إذن نبها ليث عريسة مُغِيثاً مُفِيداً نفوساً ومالا

فإن من سمع قولها «مُعِينًا مفيداً» يتحقق أن هذا اللفظ يوجب أن يتلوه قولها نفوساً ومالاً.

التَّسْوِيمُ

التَّسْوِيمُ من السُّومَةِ والسَّيْمَةِ والسَّيْمَاءِ: العلامة. وقد عَرَفَ القرطاجنيُّ التَّسْوِيمَ فقال: «إنَّ الحُدَّاقَ من الشعراء، المهتدين بطباعهم المسدَّدة إلى ضروب الهيئات التي يحسن بها موقع الكلام من النَّفس، من جهة لفظ، أو معنى، أو نظم أسلوب، لما وجدوا النَّفوسَ تَسَامُ التَّمادي على حال واحدة، وتؤثر الانتقال من حالٍ إلى حالٍ، ووجدوها تستريح إلى استئناف الأمر بعد الأمر واستجداد الشَّيء بعد الشَّيء، ووجدوها تنفر من الشَّيء الذي لم يتناه في الكثرة إذا أخذ مأخذاً واحداً ساذجاً، ولم يتخيَّل فيما يستجد نشاط النَّفس لقبوله بتنوعه والافتتان في أنحاء الاعتماد به، وتسكن إلى الشَّيء وإن كان متناهيًا في الكثرة إذا أخذ من شيء مأخذه التي من شأنها أن يخرج الكلام بها في معاريض مختلفة، وكان لفواتح الفصول بذلك بهاء وشهرة وأزدياد، حتَّى كأنها بذلك ذوات غرر؛ رأيت أن أُسمِّي ذلك بالتَّسْوِيم، وهو أن يعلم على الشَّيء ويجعل له سيما يتميِّز بها. وقد كثر استعمال ذلك في الوجوه كالغرر؛ كما قال ابن الرومي: [الطويل]

سَمَا سَمُوَّةٌ نَحْوَ السَّمَاءِ بِغُرَّةٍ مَسُوَّةٌ قَدَمًا بِسَيِّمًا سُجُودَهَا

فلذلك، كان هذا اللَّقْبُ لاثقاً بما وضع عليه. فإذا اطَّرد للشَّاعر أن تكونَ فواتح فصوله على هذه الصِّفَةِ واستوسق له الإبداع في وضع مبادئها على أحسن ما يمكن من ذلك، صارت القصيدة كأنها عقد مفصَّل، وتألَّفت لها بذلك غرر وأوصاح، وكان اعتماد ذلك فيها أَدْعَى إلى ولوع النَّفس بها وارتسامها في الخواطر، لامتياز كلِّ فصلٍ منها بصورة تخصَّصه.»

التَّشَابُه

التَّشَابُه من تشابه الشَّيْثَانِ واشتَبَهَا: أشبه كلُّ واحدٍ منهما صاحبه. عَرَفَ السَّكَاكِيُّ التَّشَابَهَ في كتابه «مفتاح العلوم»، فقال: «أنَّ يتساوى الطَّرْفَانِ المشبَّه والمشبَّه به من جهة التَّشْبِيهِ إلى التَّشَابَه، ليكون كلُّ واحدٍ من الطَّرْفَيْنِ مشبَّهًا ومشبَّهًا به، تفادياً من ترجيح أحد المتساويين» ومنه قول أبي إسحاق الصَّابِي: [الطويل]

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمَدَامِعِي فَمَنْ مِثْلَ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ

فَوَاللَّهِ لَا أَذْرِي أَبَاحْخَمِرٍ أَسْبَلْتُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ

وكذلك ذكر القزويني هذا التعريف، ومن بعده شراح تلخيصه. وعرف الحلبي التشابه في كتابه «حسن التوسل» والنويري في كتابه «نهاية الأرب» فقالا: «التشابه هو التناسب، أي ترتيب المعاني المتأخية التي تتلاءم ولا تتنافر». كقول النابغة: [الكامل]

وَالرَّفَقُ يُمْنُ وَالْأَنَاةُ سَعَادَةٌ فَاسْتَأْنِ فِي رِزْقِ تِنَالٍ نَجَاحًا
وَالْيَأْسُ عَمَّا فَاتَ يُعْقِبُ رَاحَةً وَلِرَبِّ مُطْعَمَةٍ تَعُودُ دُبَاحًا

وسميا التناسب «التشابه» أيضاً. وقيل: «التشابه أن تكون الألفاظ غير متباينة بل متقاربة في الجزالة والرقّة والسّلامة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسو اللفظ الشريف المعنى السّخيف، أو على الضدّ، بل يصاغان معاً صياغة تناسب وتلاؤم».

تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ

عرفه ابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع»، وقال: «هو عبارة عن أن يبتدىء المتكلم كلامه بمعنى، ثم يختمه بما يناسب ذلك المعنى الذي ابتدأ به». ثم أضاف فقال: «هو تطويل في العبارة، فأينا نحن تسميته بتناسب الأطراف أولى لمطابقتها لسمّاه». وهذا الذي سمّاه القزويني وشراح التلخيص «تشابه الأطراف» وسمّاه بعضهم «تشابه الأطراف المعنوي» وأطلق ابن أبي الإصبع المصري تسمية «تشابه الأطراف» على التسييع. وقسمه ابن معصوم المدني إلى قسمين:

الأول: ظاهر كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١).

الثاني: خفي كقوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢).

وهذا ما أشار إليه القزويني في كتابه «التلخيص».

وقال المدني: «تشابه الأطراف، عبارة عن أن يعيد الشاعر لفظه

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٨).

القافية في أول البيت الذي يليها فتكون الأطراف متشابهة». وهذا هو نفسه تعريف جرمانوس فرحات.

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ فقال: هذا النوع الذي سمّوه تشابه الأطراف، هو أيضاً مثل المراجعة التي تقدمت، ليس في كل منهما كبير أهمية، وتالله ما خطر لي يوماً ولا حسن في الفكر أن الحق طرفاً من تشابه الأطراف بذيل من أبيات شعري، ولكن شروع المعارضة ملتزم». وتشابه الأطراف هو أن يُعيّد الناظم لفظة القافية في أول البيت الذي يليها، وهذا النوع كان اسمه التسيغ، وإنما ابن أبي الإصبع عدّه هذه التسمية غير لائقة بهذا المسمّى فسّمَاه تشابه الأطراف؛ لأنّ الأبيات فيه تتشابه أطرافها. ومنه قول أبي نواس: [المتقارب]

حَزِيمَةُ خَيْرُ بَنِي حَازِمٍ وَحَازِمٌ خَيْرُ بَنِي دَارِمٍ
وَدَارِمٌ خَيْرُ تَمِيمٍ وَمَا مِثْلُ تَمِيمٍ فِي بَنِي آدَمِ

وعرّفه الحلبيّ والثوريّ فقالا: « هو أن يجعل الشاعر قافية بيته الأولى أول لفظة من بيته الثاني، وقافية بيته الثاني أول لفظة من بيته الثالث، وهكذا إلى انتهاء كلامه ».

تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ الْمَعْنَوِيِّ

تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ الْمَعْنَوِيِّ هو « تشابه الأطراف »، وقد تقدّم التّفصِيلُ بذكره. وعرّفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الرّبيع » فقال: « هو تطويل في العبارة، فرأينا نحن تسميته بتناسب الأطراف أولى لمطابقتها لمسمّاه ».

التَّشْبِيهُ

التَّشْبِيهُ من الشَّبه، والشَّبيهُ: المثل، وأشبه الشيء: ماثله. جنح ابن الأثير الجزريّ والرّمخسريّ إلى الاعتقاد بل اليقين أنّ التَّشْبِيهَ والتَّمثِيلَ شيءٌ واحد، ممّا نعى ابن الأثير على علماء البلاغة الذين فرّقوا بينهما.

وقد استعمل بشار بن بُرد كلمة « التَّشْبِيه » من غير أن يعرفها ولكنه قال عندما سُئِلَ بِمَ فُتَّتْ أَهْلَ عَمْرِكُ وَسَبَقَتْ أَبْنَاءَ عَمْرِكُ؟ قال: « لأنّي لم أقبل كلّ ما تورده عليّ قريحتي وبيعتي فكري، ونظرت إلى مغارس الفطن، ومعادن الحقائق، ولطائف التَّشْبِيهات، فسرت إليها بفكرٍ جيّد، وغريزة قويّة، فأحكمت سيرها، وانتقيت حرّها، وكشفت عن حقائقها ».

ويذكر سيبويه في « الكتاب »، التشبيه، ويقول: « نحو: مررتُ برجلٍ أسد أبوه، إذا كنتَ تريد أن تجعله شديداً. ونحو: مررتُ برجلٍ مثل الأسدِ أبوه إذا كنتَ تشبّهه ». كما ذكره الجاحظ في كتبه « البيان » و « الحيوان » و « سحر البيان » وأشار في مقارنته بين قول النبي ﷺ: « النَّاسُ كُلُّهُمْ سِوَاءٌ كَأَسْنَانِ الْمَشْطِ » وبين قول الشاعر: [الطويل]

سِوَاءٌ كَأَسْنَانِ الْحِمَارِ فَلَا تَرَى لِيذِي شَيْبَةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيَةٍ فَضْلاً

« وإذا حصّلت تشبيه الشاعر وحققيقته، وتشبيه النبي ﷺ وحققيقته، عرفت الفضل ما بين الكلامين ».

ولعل المبرّد من أوائل الذين تحدّثوا عن هذا الفن فقال: « وأعلم أنّ للتشبيه حدّاً، فالأشياء تتشابه من وجوه، وتتباين من وجوه، وإنّما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع ». وعرف قدامة بن جعفر التشبيه في كتابه « نقد الشعر »، فقال: « إنّ من الأمور المعلومة أنّ الشّيء لا يشبّه نفسه ولا غيره من كلّ الجهات، فإذا كان الشّيئان قد تشابها من جميع الوجوه، ولم يقع بينهما تغاير البتّة، اتّحدا فصار الاثنان واحداً، فبقي أنّ يكون إنّما يقع بين شيئين بينهما اشتراك في معانٍ تعمّهما وتوصفان بها، وافتراق في أشياء ينفرد كلّ واحدٍ منهما بصفتها؛ وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن التشبيه هو ما أوقع بين الشيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما فيها حتّى يدني بهما إلى حال الاتّحاد ». وعرف التشبيه الرّمانيّ، فقال: « التشبيه هو العقد على أنّ أحد الشيئين يسدّ مسدّ الآخر، في حسّ أو عقل، ولا يخلو التشبيه من أنّ يكون في القول أو في النفس ».

وعرفه أبو هلال العسكريّ، فقال: « التشبيه: الوصف بأنّ أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه » ونقله الباقلانيّ. وعرفه ابن رشيق بقوله: « التشبيه صفة الشّيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته، لأنّه لو ناسبه كلية لكان إيّاه ».

كما عرفه السكاكيّ في كتابه « مفتاح العلوم »، فقال: « إنّ التشبيه مستدعٍ طرفين مشبّهاً ومشبّهاً به، واشتراكاً بينهما من وجه وافتراقاً من آخر ». ومثله ذكر ابن مالك نقلاً عن السكاكيّ. وعرفه ابن الأثير الجزريّ، فقال: « التشبيه هو أنّ يثبت للمشبّه حكماً من أحكام المشبّه به ». وتعريف ابن أبي الإصبع المصريّ شبيهه بتعريف قدامة في كتابه « نقد

الشعر « الذي صرح فقال: « التشبيه عبارة عن العقد على أن أحد الشئيين يسد مسد الآخر في حال أو عقد ».

والتشبيه عند القزويني هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر. وجعل العلوي التشبيه بواسطة الكاف فقال: « التشبيه هو الجمع بين الشئيين أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها ». وعرف الزركشي التشبيه، فقال: « هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه ». أما السجلماسي فقال: « هو القول المخيل وجود شيء في شيء ».

ونخلص إلى أن هذه التعريفات وغيرها تؤدي إلى معنى واحد، هو أن التشبيه ربط بين شئيين أو أكثر في صفة من الصفات أو أكثر. ومثله تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وعدّ العلوي التشبيه من علوم البلاغة، فقال: « والمختار عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة، لما فيه من الدقة واللطافة ولما يكتسب به اللفظ من الرونق والرشاقة، لاشتماله على إخراج الخفي وإدناؤه البعيد من القريب، فأما كونه معدوداً من المجاز أو غير معدود، فالأمر فيه قريب من قريب، بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة وليس يتعلّق به كبير فائدة ».

والواقع أن التشبيه مجاز، لأنه يقوم على ربط الصلة بين أمرين أو أمور لا يمكن أن تُفسّر على الحقيقة، ولو فسرت لأصبح كذباً، وهو الفن الكثير الاستعمال في كلام العرب. ويظهر أن عدم التحول من معنى إلى آخر، كما في الاستعارة، دعاهم إلى انتزاعه من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له، أو إلحاق أمر إلى آخر على سبيل التوسع.

وللتشبيه أربعة أركان هي: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه. ويُطلق على المشبه والمشبه به اسم طرفي التشبيه، وينقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: أن يكونا حسيين، كقوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ عَيْنٍ كَانَهُنَّ بَيْضُ مَكْنُونٍ ﴾ (١).

الثاني: أن يكونا عقليين لا يدرك واحد منهما بالحس بل بالعقل، كتشبيه العلم بالحياة، والجهل بالموت، والفقير بالكفر.

(١) سورة الصافات، الآيات (٤٨، ٤٩).

الثالث: تشبيه المعقول بالمحسوس كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ﴾ (١).

الرابع: تشبيه المحسوس بالمعقول. ومنعه بعضهم لأنَّ العقل مستفاد من الحس. فردّه الرّازي قائلاً: «إنّه غير جائز لأنَّ العلومَ العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها، ولذلك قيل: من فقد حسّاً فقد فقدَ علماً».

والتشبيه أنواع كثيرة؛ ومن هذه الأنواع:

تشبيه أربعة بأربعة، تشبيه الإضمار، التشبيه البعيد، التشبيه البليغ، التشبيه التخيلي، التشبيه التمثيلي، تشبيه التسوية، تشبيه التفضيل، تشبيه ثمانية بثمانية، تشبيه الجمع، التشبيه الجيد، وغيرها.

تشبيه أربعة بأربعة

عرّف هذا النوع الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» والنويزيّ في «نهاية الأرب» وابن أبي الإصبع في «تحرير التّحبير» والسّيوطيّ في كتابه «شرح عقود الجمان» فقالوا: «هو أن تشبه أربعة أشياء بأربعة أشياء». ومنه قول أبي نواس: [السريع]

تَبْكِي فَتَذِرِي الدُّرَّ مِنْ نَرَجِسٍ وَتَلَطِّمُ الوَرْدَ بَعْنَابٍ

تشبيه الإضمار

صَمَرَ يَضْمُرُ ضُموراً: هزل ودقّ وقلّ لحمه، وتَضَمَّرَ وَجْهُهُ: انضمت جلدته هزلاً. عرّف الرّشيد الوطواط تشبيه الإضمار، فقال: «تشبيه الإضمار، وتكون هذه الصفة بأن يشبه الشاعر شيئاً بشيء آخر، بحيث يبدو من ظاهر العبارة أنّ المقصود شيء آخر، وليس هذا التشبيه، بينما الذي يقصده الشاعر في ضميره هو نفس هذا التشبيه». ومثّل لهذا الفن بقوله: [مجزوء المجتث]

إِنْ كَانَ وَجْهُكَ شَمْعاً فَمَا لِجِسْمِي يَذُوبُ؟

فقوله هنا من ظاهر البيت أنّه يتعجّب من ذوبان جسده، في حين أنّ مقصوده الذي يضمّره هو تشبيه وجه المعشوق بالشمع. وكذلك عرّف الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل»

(١) سورة العنكبوت، آية رقم (٤١).

والتُوْبِرِيّ فِي كِتَابِهِ « نَهَايَةُ الْأَرْبِ » هَذَا الْفَنِّ فَقَالَا: « هُوَ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ التَّشْبِيهُ بِشَيْءٍ ،
فَدَلُّ ظَاهِرٌ لَفْظُهُ أَنْ مَقْصُودُهُ غَيْرُهُ » .

وَعَرَّفَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتُ بِقَوْلِهِ: « وَيُسَمَّى تَشْبِيهُهُ الْإِضْمَارُ ، وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ بَعْدَهَا قَضِيَّةٌ
أُخْرَى لَا اِرْتِبَاطَ لَهَا بِالْأُولَى بَدُونِ إِضْمَارِ التَّشْبِيهِ فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ مَضْمُرًا » . وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ
الْقَائِلِ: [الطويل]

وَأَخْصَبُ آمَالِي بِفَيْضِ يَمِينِهِ وَهَلْ تَجَذَّبُ الْآفَاقُ وَالغَيْثُ هَاطِلُ

التَّشْبِيهُ الْبَعِيدُ

عَرَّفَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ « الْكَامِلِ » التَّشْبِيهُ الْبَعِيدَ ، فَقَالَ: « هُوَ التَّشْبِيهُ الَّذِي يَحْتَاجُ
إِلَى تَفْسِيرٍ وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ » . وَأَضَافَ الْمَبْرَدُ: « وَهُوَ أَخْشَنُ الْكَلَامِ » . وَمِثْلُ لِهَذَا الْفَنِّ بِقَوْلِ
الشَّاعِرِ: [السَّريح]

بَلْ لَوْ رَأَيْتَنِي أُخْتُ جِيسْرَانِنَا إِذْ أَنَا فِي الدَّارِ كَأَنِّي حِمَازُ

ففي هذه البيت المقصود هنا الصحة، وهو بعيد، فالسامع يتبينه بما يرشد إليه بغيره .

وَعَرَّفَ التَّشْبِيهُ الْبَعِيدَ ابْنُ طَبَاطِبَا فَقَالَ: « وَمِنَ التَّشْبِيهَاتِ: الْبَعِيدَةُ ، الَّتِي لَمْ يَلْطَفْ
أَصْحَابُهَا فِيهَا وَلَمْ يَخْرُجْ كَلَامُهُمْ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهَا سَلْسًا » . وَكَذَلِكَ عَرَّفَهُ الرَّازِي فَقَالَ: « وَأَمَّا
الْغَرِيبُ فَهُوَ الَّذِي تَحْتَاجُ فِي إِدْرَاكِهِ إِلَى دَقَّةِ نَظَرٍ وَقُوَّةِ فِكْرٍ مِثْلَ تَشْبِيهِ الشَّمْسِ بِالْمَرْأَةِ فِي كَفِّ
الْأَشْلِ » كَقَوْلِهِ: « وَالشَّمْسُ كَالْمَرْأَةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ » . وَعَرَّفَهُ الْقَزْوِينِي بِالْغَرِيبِ ، فَقَالَ:
« وَالتَّشْبِيهُ الْبَعِيدُ الْغَرِيبُ ، هُوَ مَا لَا يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنَ الْمَشْبَهِ إِلَى الْمَشْبَهِ بِهِ إِلَّا بَعْدَ فِكْرٍ ، لَخَفَاءِ
وَجْهِهِ فِي بَادِي الرُّأْيِ » . وَسَبَبُ خَفَائِهِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ كَثِيرَ التَّفْصِيلِ كَتَشْبِيهِ الشَّمْسِ بِالْمَرْأَةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِ .

الثَّانِي: نَدُورُ حُضُورِ الْمَشْبَهِ بِهِ فِي الذَّهْنِ لِبَعْدِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْبَهِ ، أَوْ لِكُونِهِ
وَهْمِيًّا أَوْ مَرْكَبًا خَيَالِيًّا أَوْ مَرْكَبًا عَقْلِيًّا ، مِثْلَ تَشْبِيهِ الْبِنْفَسِجِ بِنَارِ الْكَبْرِيتِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
[البسيط]

وَلَا زَوْرِدِيَّةَ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَي حُمْرِ الْيَوَاقِيْتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ صَعْفُنَ بِهَا أَوَائِلُ النُّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

التشبيه البليغ

عرّف التشبيه البليغ ابن أبي الإصبع المصري، فقال: « حُدُّ التَّشْبِيهِ البليغ، إخراج الأغمض إلى الأظهر بالتشبيه مع حسن التأليف » .

كما عرّف القزويني في كتابه « الإيضاح » و « التلخيص » التشبيه البعيد البليغ لغرابته، فقال: « إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا نِيلَ بَعْدَ الطَّلَبِ لَهُ وَالِاشْتِيَاقِ إِلَيْهِ، كَانَ نَيْلُهُ أَحْلَى وَمَوْقَعُهُ مِنَ النَّفْسِ أَلْطَفَ . وليس البعد في التشبيه هو التعقيد، لأنَّ التَّعْقِيدَ سَوَاءٌ تَرْتِيبَ الْأَلْفَاظِ، وَاخْتِلَالَ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي . ومنه قول القطامي: [البسيط]

وَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصَبَّنُ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعُلَّةِ الصَّادِي

على التشبيه البليغ لكل ما لطف بموقعه ببرد الماء على الظمأ » وأضاف القزويني: « وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريباً » . كقول أبي الطيب المتنبّي: [الكامل]

لَمْ تَلَقْ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ

فتشبيهه وجوه الحسان بالشمس مبتذل، لكن تشبيه المتنبّي ذكر الحياء في هذا البيت أخرجها من الابتذال إلى الغرابة » .

التشبيه التخيلي

اعتبر ابن أبي الإصبع المصري التشبيه التخيلي الذي لا يأتي إلا على سبيل التخيل، كقول القاضي التُّنُوخي: [الخفيف]

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سُنُنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

وهذا البيت يمثل التشبيه المحسوس بالمعقول. وهذا ما عرّفه الرّازي بقوله: «إنه غير جائز، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس، ومنتهمية إليها، ولذلك قيل: « من فقد حاً فقد علماً » وتابع قوله في « نهاية الإيجاز »: « فإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً، وللأصل فرعاً، وهو غير جائز، ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب، فقال: « الشمس كالحجّة في الظهور » و « المسك كأخلاق فلان في الطيب » كان سخيفاً في القول » .

تَشْبِيهُ التَّسْوِيَةِ

تشبيه التَّسْوِيَةِ كما عرّفه الرَّشِيدُ الوَطَاطُ في كتابه « حداثق السَّحَر » فقال: « تشبيه التَّسْوِيَةِ، وتكون هذه الصِّفَةُ بِأَنَّ يأخذ الشاعر صفة من صفاته، وصفة من صفات مقصودة، ويشبه الاثنين بشيء واحد، لأنَّهما من قبيله ». ومثله بشعره: [مجزوء المجتث]

صُدِّعُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللِّيَالِي
تُعُورُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمُعِي كَاللَّلَائِي

وقريب من هذا تعريف الحلبي في كتابه « حسن التَّوَسُّل » وتعريف النويري في كتابه « نهاية الأرب » إذ قال: « هو أن يأخذ صفة من صفات نفسه وصفة من الصفات المقصودة، ويشبههما بشيء واحد ». وهذا هو عين تعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »، فقال: « ويسمى تشبيه التَّسْوِيَةِ وهو أن يأخذ شيئين فيشبههما بشيء واحد » ومثله بقول الرَّشِيدِ الوَطَاطُ: [مجزوء المجتث]

صُدِّعُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللِّيَالِي
وَصَدَّعُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمُعِي كَاللَّلَائِي

تَشْبِيهُ التَّفْضِيلِ

عرّف الرَّشِيدُ الوَطَاطُ هذا الفن فقال: « تشبيه التَّفْضِيلِ، وتكون هذه الصنعة بأن يشبه الشاعر شيئاً بشيء آخر ثم يعود فيفضل المشبه على المشبه به ». ومنه قول الشاعر: [الوافر]

حَسِبْتُ جَمَالَه بَدْرًا مُضِيئًا وَأُيْنَ البَدْرُ مِنْ ذَاكَ الجَمَالِ؟

ويتباين هذا التعريف وتعريف الحلبي في كتابه « حسن التَّوَسُّل » وتعريف النويري في كتابه « نهاية الأرب » فقالا: « هو أن تشبه شيئاً بشيء ثم ترجع فتفضل المشبه على المشبه به ». وقال مثله جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». ومنه قول أبي الفرج بن هندو: [المنسرح]

مَنْ قَاسَ جَدْوَاكَ بِالْغَمَامِ فَمَا أَنْصَفَ فِي الحُكْمِ بَيْنَ هَذَيْنِ
أَنْتَ إِذَا جُدْتَ ضَاحِكٌ أَبَدًا وَهوَ إِذَا جَادَ دَامِعُ العَيْنِ

التَّشْبِيهُ التَّمثِيلِيّ

عَدَّهُ الرَّشِيدُ الْوَطَوَاطُ التَّمثِيلُ، وَهُوَ عِنْدَهُ التَّشْبِيهُ؛ وَفَصَّلَ الْقَوْلَ فِيهِ وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنِ التَّمثِيلِ، وَمَثَلٌ لِهَذَا الْفَنِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾^(١) وَتَحَدَّثَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، فَقَالَ: «مَجَازُ الْآيَةِ مَجَازُ التَّمثِيلِ، لِأَنَّ مَا بَنُوهُ عَلَى التَّقْوَى أَثْبَتَ أُسَاساً مِنَ الْبِنَاءِ الَّذِي بَنُوهُ عَلَى الْكُفْرِ وَالنَّفَاقِ، فَهُوَ عَلَى شَفَا جَرْفٍ، وَهُوَ مَا يَجْرَفُ مِنْ سِيُولِ الْأُودِيَةِ فَلَا يَثْبِتُ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ».

بَيْنَمَا قُدَّامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ، يَرَى عَلَى عَكْسِ مَا يَرَاهُ الرَّشِيدُ الْوَطَوَاطُ، إِذْ عَدَّ التَّمثِيلَ مَخَالَفًا لِلتَّشْبِيهِ، وَقَدْ أَدْرَجَهُ فِي كِتَابِهِ «نَقْدَ الشُّعْرِ» ضَمَّنَ «نَعَوْتَ ائْتِلَافَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى» فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يُرِيدَ الشَّاعِرُ إِشَارَةً إِلَى مَعْنَى، فَيَضَعُ كَلَامًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى الْآخَرَ وَالْكَلَامَ مُبْتَنًى عَمَّا أَرَادَ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ». وَمَثَلٌ لِهَذَا الْفَنِّ بِقَوْلِ بَعْضِ بَنِي كِلَابٍ:

[الطويل]

دَعِ الشَّرَّ وَاحْلُلْ بِالنَّجَاةِ تَغْزُلًا إِذَا هَوَلَمَ يَصْبِغَكَ فِي الشَّرِّ صَابِغٌ
وَلَكِنْ إِذَا مَا الشَّرُّ ثَارَ دَفِينُهُ عَلَيْكَ فَاصْبِغْ مِنْهُ مَا أَنْتَ دَابِغٌ

فَقَوْلُهُ «دَعِ الشَّرَّ» وَمَا بَعْدَهُ، أَكْثَرَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَارٍ عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ، وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مَكَانَ مَا قِيلَ فِيهِ: «دَعِ الشَّرَّ مَا لَمْ تَنْشَبْ فِيهِ، فَإِذَا نَشَبْتَ فِيهِ فَبَالِغٌ»، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ مِنَ الْحِظِّ مِنَ الْكَلَامِ الشُّعْرِيِّ وَالتَّمثِيلِ الظَّرِيفِ مَا لِقَوْلِ الْكَلَامِيِّ. وَبَعْدَهَا أَضَافَ قُدَّامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: «وَالتَّمثِيلُ أَنْ يُرَادَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَعْنَى فَتَوْضَعُ الْفَافُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى وَتِلْكَ الْأَلْفَاظُ مِثَالٌ لِلْمَعْنَى الَّذِي قَصِدَ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَالْعِبَارَةُ عَنْهُ». وَمِنْهُ قَوْلُ رَجُلٍ بَدَوِيٍّ عِنْدَمَا سُئِلَ عَنِ الْمَسَافَةِ مَا بَيْنَ تَدْمُرَ وَأَزَاكَ فَقَالَ: «إِذَا خَرَجَ سَرَّحَاهُمَا تَلَاقِيَا» فَعَبَّرَ عَنِ قُرْبِ الْمَسَافَةِ بَيْنَهُمَا بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ وَأَبْلَغُهَا فِي تَمثِيلِ بَعْدِ الطَّرِيقِ. وَقَدْ سَمَّاهُ الْقَزْوِينِيُّ «الْمَجَازَ الْمَرْكَبَ» وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: «وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا شُبِّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ تَشْبِيهُ التَّمثِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ». وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ مِيَادَةَ:

[الطويل]

أَلَمْ أَكُ فِي يَمْنَى يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَ

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ، آيَةُ رَقْمِ (١٠٩).

قصد الشاعر: كنت عندك مكرماً فلا تجعليني مهاناً، وخصّ اليمين ليكون أعلى وأفخم للتمثيل، لأنها أشرف اليدين وأقواهما والتي لا غنى للآخرى عنها.

وعرّف ابن سنان التشبيه التمثيلي كما عرّفه قدامة بن جعفر، وكذلك قلدهما ابن أبي الإصبع المصري؛ إلا أنّ أبا هلال العسكري سمّى التشبيه التمثيلي «بالمماثلة»، وكذلك الباقلانيّ عرّف التشبيه التمثيلي فقال: «ومما يعدونه من البديع المماثلة وهو ضرب من الاستعارة سمّاه قدامة التمثيل» وقد عدّ ابن رشيق القيروانيّ التشبيه التمثيلي ضرباً من ضروب الاستعارة أيضاً، وهي المماثلة؛ فقال: «والتمثيل والاستعارة من التشبيه، إلا أنّهما بغير أداته وعلى غير أسلوبه».

وعرّف عبد القاهر الجرجانيّ التشبيه التمثيلي، فقال: «كُلُّ تشبيه يكون الوجه فيه حسياً مفرداً أو مركباً أو كان من الغرائز والطباع العقلية الحقيقية، هو تشبيه غير تمثيلي»، وكلُّ تشبيه كان وجه الشبه فيه عقلياً أو مركباً غير حقيقي ومحتاجاً في تحصيله إلى تأوّل، هو «تشبيه تمثيلي» كقول ابن المعتز: [مجزوء الكامل]

أضبر على مَضْبُضِ الحَسُو دِ فِإِنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهُ
فالنَّارُ تَأْكُلُ بَعْضُهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

وهذه الأبيات تحتاج إلى تأوّل، ولا يمكن أن تفهم الصلّة بين الأطراف إلا بضرب من التأمّل. والتمثيل عند السكاكيّ هو ما كان وجه الشبه فيه عقلياً، غير حقيقي، وكان مركباً، فعرفه فقال: «واعلم أنّ التشبيه متى كان وجهه غير حقيقي، وكان منتزعا من عدة أمور، خصّ باسم التمثيل، كقول ابن المعتز» وهو كما عرّفه القزوينيّ فقال: «التمثيل ما وجهه وصف منتزع متعدد من أمرين أو أمور». وهكذا ورد على حاشية الدسوقي أيضاً.

تشبيه التوليد

عرّف ابن أبي الإصبع المصريّ هذا الفنّ فدعاه التوليد والتمثيل، فقال: «والنوع الآخر من التشبيه هو الذي يُسمّى تشبيه التوليد والتمثيل». ومثّل له بقول الكميت:

[البيسط]

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم يُشفى بها الكلب

تَشْبِيهُ ثَلَاثَةَ بِثَلَاثَةَ

ذكر أبو هلال العسكري تشبيه ثلاثة بثلاثة أشياء في بيت واحد دون أن يعرفه . ومثّل لذلك بقول امرئ القيس : [الطويل]

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَمَا نَامَ أَهْلُهَا سُمُو حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ
فحذف الشاعر حرف التّشبيه ، وشبهه سُمُوهُ إلى حبيته كسُمُو حباب الماء والحال على الحال .

تَشْبِيهُ ثَمَانِيَةَ بِثَمَانِيَةَ

ذكره السيوطي في كتابه « شرح عقود الجمان » دون أن يعرفه ومثّل له بقول بعضهم : [الطويل]

خُدُودٌ وَأَصْدَاغٌ وَقَدْ وَمُقَلَّةٌ وَتَغْرٌ وَأَرْيَاقٌ وَلَحْنٌ وَمُعْرَبٌ

تَشْبِيهُ الْجَمْعِ

الجمْعُ من فعل جَمَعَ يَجْمَعُ جمعاً المُتَفَرِّقِ : ضَمَّهُ ، وَالْفَهْ . عرّف القزويني تشبيه الجمع فقال : « وإن تعدّد الطرف الثاني للتشبيه فهو تشبيه الجمع » وقصد بقوله الطرف الثاني المشبه به . ومنه قول البحريّ : [السريع]

بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَّى الصَّبَاحِ أَغْيَدُ مَجْدُولُ مَكَانِ الوِشَاحِ

فشبه الشاعر ثغر أغيده كما ترى بثلاثة أشياء . والبيت :

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لَوْلِي مُنْضِدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحِ

التَّشْبِيهُ الْجَيِّدُ

الجيد لغة من جَادَ جَوْدَةً : صار جيّدًا وهو ضدّ الرديء ، وَجَوَدَ الشَّيْءُ : حَسَنَهُ . عرف ثعلب في كتابه « قواعد الشعر » التشبيه الجيد ، فقال : « هو التشبيه الخارج عن التّعدي والتّقصير » . ومثّل لهذا الفنّ بقول امرئ القيس : [الطويل]

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ تَعَرَّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ الْمَفْصَلِ

التَّشْبِيهُ الْحَسَنُ

أَحْسَنَ لُغَةً: ضدُّ أَسَاءَ، وحسن الشَّيْءِ: جعله حَسَنًا، عَلِمَهُ عِلْمًا حَسَنًا. ذكر المبرد في كتابه «الكامل» التَّشْبِيهَ الْحَسَنَ، دونَ أَنْ يَعْرِفَهُ، فقال: من التَّشْبِيهِ الْحَسَنِ قول جرير في صفة الخيل: [الكامل]

يَشْتَفَنَ لِنَنْظَرِ الْبَعِيدِ كَأَنَّمَا إِرْنَانَهَا بِبَوَائِنِ الْأَشْطَانِ

وعدَّ بعض العلماء البلاغيين قول امرئ القيس من التَّشْبِيهِ الْحَسَنِ: [الطويل]

كَأَنَّ عِيُونَِ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ

التَّشْبِيهُ الْحَسِي

الْحَسِي لُغَةً: ما يدرك بالْحِسِّ الظاهر وضده العَقْلِيّ. والحَاسَّةُ: القوة النفسانيَّة المدركة. ذكره القزويني في معرض حديثه عن التَّشْبِيهِ، وعَرَّفَهُ بِالتَّشْبِيهِ الْحَسِيِّ فقال: وفي الغرض منه وفي أقسامه: طَرَفَاهُ إِمَّا حَسِيَّانَ، كَالخَدِّ، وَالوَرْدِ، وَالصَّوْتِ الضَّعِيفِ، وَالهُمْسِ، وَالنَّكْهَةِ، وَالْعَنْبَرِ، وَالرَّيْقِ، وَالخَمْرِ، وَالجلد النَّاعِمِ، وَالحريرِ. وَأُضَافَ: والمرادُ بِالْحَسِيِّ الْمُدْرِكُ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِأَحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ. فَدَخَلَ فِيهِ الْخَيَالِيُّ. ومثاله قول أبي الغنائم الحمصي: [مجزوء الكامل]

خَوْدٌ كَأَنَّ بَنَانَهَا فِي خُضْرَةِ النَّقْشِ الْمُرَزَّرِ
سَمَكٌ مِنَ السِّلْوَرِ فِي شَبَكٍ تَكُونُ مِنْ زَبْرَجْدٍ

تَشْبِيهُ خَمْسَةَ بِخَمْسَةِ

ذكر ابن رشيقي القيرواني تشبيه خمسة بخمسة دونَ أَنْ يَعْرِفَهُ، فقال: وممَّا وقع فيه تشبيه خمسة بخمسة قول أبي الفرج الوأواء وأتى به بغير آلة تشبيه: [البيسط]

فَأَسْبَلْتُ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَّتْ وَرَدًّا وَعَعْضَتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

فَشِبَّهُ الدَّمْعَ بِاللُّؤْلُؤِ، وَالعينَ بِالنَّرْجِسِ، وَالخَدَّ بِالوَرْدِ، وَالأناملَ بِالْعُنَابِ، وَالثَّغْرَ بِالْبَرْدِ. ومنه قول أبي الفتح البُستِي شاعر مصر يصف شمعة: [بيسط]

قَدْ شَابَهْتَنِي فِي لَوْنٍ وَفِي قَضْفٍ وَفِي احْتِرَاقٍ وَفِي دَمْعٍ وَفِي سَهْرِ

فقوله « قد شابهتني » أظهر مقدرة في المجيء بالكاف لأنهم إنما استصعبوا ذلك مع الكاف وأخواتها من جهة ضيق الكلام .

التشبيه الخيالي

عرّف الحلبيّ التشبيه الخيالي وقال: تشبيه الموجود بالمتخيّل الذي لا وجود له في الأعيان، كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

وَكأنَّ مُحمَرَّ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
أَعْلَامٌ يَأْقُوتِ نُشْرَنَ عَلَي رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدَ

بعض علماء البلاغة أدرجوا هذا الفنّ البلاغيّ في تشبيه الحسيّ بالحسيّ، لأنّ أركانه معلومة بالحسّ وإن كانت الصورة كلّها غير موجودة. منهم القزوينيّ الذي عرفه قائلاً: « والمراد بالحسيّ المُدرَكُ هو أو مادّته بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة، فدَجَل فيه الخياليّ ». وذكر القزوينيّ بيتي الشاعر المذكورين أعلاه. وفرّق العلماء بين التشبيه الخياليّ والوهميّ كالقزوينيّ الذي قال: « وبالعقلي ما عدّا ذلك، فدخل فيه الوهميّ، أي ما هو غير مدرك بها ولو أدرك لكان مدركاً بها » .

أمّا العلويّ فقال: « والتفرقة بين الأمور الخياليّة والأمر الموهومة هو أنّ الخيال أكثر ما يكون في الأمور المحسوسة، فأما الأمور الوهمية فإنّما تكون في المحسوس وغير المحسوس ممّا يكون حاصلًا في التوهم وداخلاً فيه » ذكر هذا القول في معرض حديثه في باب الأمور الوهميّة .

تشبيه سبعة بسبعة

عرّف هذا النوع الفنيّ الحلبيّ في كتابه « حسن التوسّل » والنويريّ في « نهاية الأرب » والسيوطيّ في « شرح عقود الجمان » فقالوا: وهو أنّ يكون تشبيه سبعة أشياء بسبعة أشياء . ومنه قول القاضي نجم الدّين بن البارزيّ: [الطويل]

يَقْطَعُ بِالسَّكِينِ بِطِيخَةَ ضُحَى عَلَي طَبَيِّ فِي مَجْلِسٍ لَأَن صَاحِبُهُ
كَشَمْسٍ بِبَرْقٍ قَدْ بَدَا وَأَهْلَةً لَدَى هَالَةٍ فِي الْأُفُقِ شَتَى كَوَاكِبُهُ

تَشْبِيهُ سِتَّةِ بَسْتَةٍ

ذكر السيوطي هذا اللون البلاغي، فقال: هو تشبيه ستة أشياء بستة أشياء، كقول

ابن جابر: [الكامل]

إِنْ شِئْتَ ظَبِيًّا، أَوْ هَلَالًا، أَوْ دُجِّي، أَوْ زَهَرَ غُضْنٍ فِي الْكَثِيبِ الْأَمْلِدِ
فَلِلْحَظِّهَا وَلِوَجْهِهَا وَلِشَعْرِهَا وَلِخَدِّهَا وَالْقَدِّ وَالرَّدْفِ أَقْصِدِ

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ

ذكر هذا الفن « تشبيه شيء بأربعة أشياء » كل من ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير
التحبير » والحلي في كتابه « حسن التوسل » والنويري في كتابه « نهاية الأرب » فقالوا: هو
أن يشبه شيء واحد بأربعة أشياء، كقول الحلي: [الكامل]

يَفْتَرُّ طَرْسُكَ عَنْ سَطُورِ جَادِهَا الـ فِكْرُ السَّلِيمِ بِصُوبِ مِسْكِ أَذْفَرِ
فَكَأَنَّما هُوَ رَوْضَةٌ أَوْ جَدُولٌ أَوْ سِمْطٌ ذُرٌّ أَوْ قِلَادَةٌ عُنْبَرِ

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ

قد ذكر ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التحبير » والحلي في كتابه « حسن
التوسل » والنويري في كتابه « نهاية الأرب » تشبيه شيء بثلاثة أشياء دون تعريف. مثل
قول البحتري: [السرير]

بَسَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَّى الصَّبَاحِ أَعْيَدُ مَجْدُولَ مَكَانِ الوِشَاحِ
كَأَنَّما يَبْسِمُ عَن لَوْلُؤٍ مُنْضِدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحِ

قوله « كأنما يبسم » شبه ثغر أعينه بثلاثة أشياء، مُنْضِدٌ: منظم، والبرد: حب الغمام،
والأقاح: نور يفتح كالورد، وأوراقها أشبه شيء بالأسنان في اعتدالها.

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ

ذكر تشبيه شيء بخمسة أشياء، كل من ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التحبير »
والحلي في كتابه « حسن التوسل » والنويري في كتابه « نهاية الأرب » في معرض

تعدادهم لأنواع التشبيه بدون تعريف. ومثالهم قول الحريري: [البسيط]
يَفْتَرَّ عَنْ لُؤْلُؤٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرْدٍ وَعَنْ أَقْحٍ وَعَنْ طَلْعٍ وَعَنْ حَبَبٍ

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ

عَرَّفَ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ تَشْبِيهَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، فَقَالَ: « وَيَصَحُّ تَشْبِيهَ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ جَمَلَةً، وَإِنْ شَابَهَهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ». وَمَثَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي
الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ (١) وَهَذَا شَبَّهَ الْمَرَاقِبَ بِالْجِبَالِ مِنْ جِهَةِ عَظَمَتِهَا لِأَنَّ جِهَةَ صَلَابَتِهَا
وَرَسُوخَهَا وَرِزَانَتَهَا، وَلَوْ أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ لَكَانَ هُوَ هُوَ. وَأَضَافَ
الْعَسْكَرِيُّ فَقَالَ: وَهَذَا الْفَنُّ يَأْتِي عَلَى وَجُوهِ مِنْهَا:

- تَشْبِيهَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ صُورَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِنْ مَنَازِلٍ حَتَّىٰ عَادَ
كَالْمَرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (٢).

- تَشْبِيهَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ كَوْنًا وَحُسْنًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾ (٣).

- تَشْبِيهَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ لَوْنًا وَسَبُوحًا، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ: [الممتقارب]

وَمَشْدُودَةَ السَّكِّ مَوْضُوفَةً تَضَاءَلُ فِي الطَّيِّ كَالْمِبْرَدِ
يَفِيضُ عَلَى الْمَرْءِ أَرْدَانُهَا كَفَيْضِ الْأَتِيِّ عَلَى الْجَدِّدِ

شَبَّهَ الدَّرْعَ بِالْأَتِيِّ فِي بَيَاضِهَا وَسَبُوحِهَا؛ لِأَنَّهَا تَعَمُّ الْجَسَدَ كَمَا يُعَمُّ الْجَدِّدُ إِذَا تَفَجَّرَ
فِيهِ. وَالْأَتِيُّ: السَّيْلُ.

- تَشْبِيهَهُ بِهَ لَوْنًا وَصُورَةً، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ: [الكامل]

تَجَلُّوْا بِقَادِمَتِي حَمَامَةَ أَيْكَةٍ بَرْدًا أَسْفَلَ لِنَاتِهِ بِالْأَثْمَدِ
كَالْأَقْحُوَانِ غَدَاةً غَبَّ سَمَاتِهِ جَفَّتْ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ نَدِي

شَبَّهَ الثَّغْرَ بِالْأَقْحُوَانِ لَوْنًا وَصُورَةً لِأَنَّ وَرَقَ الْأَقْحُوَانِ صُورَتَهُ كَصُورَةِ الثَّغْرِ سِوَاهُ.

(١) سورة الشورى، آية رقم (٣٢).

(٢) سورة يس، آية رقم (٣٩).

(٣) سورة الصافات، آية رقم (٤٩).

- وممّا يتضمّن معنى اللون وحده قول الأعشى : [الكامل]

وَسَبِيَّةٍ مِّمَّا تُعْتَقُ بَابِلُ كَدَمِ الذَّبِيحِ سَلْبَتُهَا جِرْيَالُهَا
شَبَّ السَّبِيَّةِ بَدَمِ الذَّبِيحِ الَّذِي سَلَبَ لَوْنَهُ . « جريالها : لونها » .

- ومنها ما تشبه به حركة ، كقول مسلم بن الوليد : [الطويل]

وَإِنِّي وَإِسْمَاعِيلُ يَوْمَ وَدَاعِهِ لَكَالْغَمْدِ يَوْمَ الرَّوْعِ فَارَقَهُ النَّضْلُ

وقد يكون التشبيه بغير أداة التشبيه ، وهو كقول امرئ القيس : [الطويل]

لَهُ أَيُّطَلًا ظِيٍّ وَسَاقًا نَعَامَةٍ وَإِرْحَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفَلٍ

فالمعنى له أيطلان كأيطلي ظي ، وساقان كساقى نعامة ، وهذا من بديع التشبيه . وإن لم يحمل على التشبيه فسَدَ الكلام .

تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِشَيْئَيْنِ

ذكر تشبيه شيء بشيئين أبو هلال العسكري فقال : فواحد منها شبيه شيئين متفقين من

جهة اللون ، ومنه قول امرئ القيس : [الطويل]

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَيْءٍ كَأَنَّهُ أُسَارِيْعُ رَمَلٍ أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْحَلٍ

تَشْبِيهُ شَيْئَيْنِ بِشَيْئَيْنِ

عرّفه الحاتمي في كتابه « حلية المحاضرة » فقال : « أجمع أهل العلم بالشعر كأبي

عمرو بن العلاء والأصمعي وغيرهما بأن أحسن التشبيه ما يقابل به مشبهان بمشبهين » .

وعرّف أبو هلال العسكري هذا الفن فقال : فمن بديع التشبيه تشبيه شيئين بشيئين مفصلاً ،

كقول امرئ القيس : [الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

وذكره ابن حجة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » فقال : « هذا النوع - أعني تشبيه

شيئين بشيئين - من المحاسن العزيزة الوقوع ، بخلاف كبيرة العدد في التشبيه ، فإن ذلك

نوع اللف والنشر أحق به ، وهو في المشبه يسد مسد المشبه به » . ومثل بقول حان بن

ثابت : [الكامل]

بِرْجَاجَةٍ رَقَّصَتْ بِمَا فِي قَعْرِهَا رَقَّصَ الْقُلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعْجِلٍ

وزعم قدامة بن جعفر أنَّ أفضل التَّشْبِيهِ ما وقع بين شيئين اشتراكهما في الصِّفَات أكثر من انفرادهما، حتَّى يدني بهما إلى حال الاتِّحاد. بينما عرّفه الرُّمَّانِي فقال: « وَإِنَّمَا حُسْنُ التَّشْبِيهِ أَنْ يَقْرَبَ بَيْنَ البَعِيدِينَ حتَّى تصير بينهما مناسبة واشتراك ».

وعرّف هذا الفنّ ابن رشيّق القبروانيّ فقال: « وأصل التَّشْبِيهِ مع دخول الكاف وأمثالها أو كَأَنَّ وما شاكلها شيء بشيء في بيت واحد؛ إلاَّ أَنْ صنع امرؤ القيس في صفة عَقَاب (كَأَنَّ قلوب الطَّيْرِ) فشبه شيئين بشيئين في بيت واحد، واتبعه الشعراء، كقول لييد بن ربيعة: [الكامل]

وَجَلَّا السُّيُورَ عَنِ الطُّلُولِ كَأَنَّهَا زُبُرٌ تَجِدُ مُتُونَهَا أَقْلَامَهَا

فشبه الطلول بالزُّبر والسُّيور بالأقلام، بل زاد فشبهه جلاء هذه عن هذه بتجديد تلك لتلك ».

وقسم ابن معصوم المدنيّ هذا الفنّ البلاغيّ إلى قسمين، فقال: هذا النوع عبارة عن أن يأتي المتكلّم بشيئين ويقابلهما بشيئين لأجل التَّشْبِيهِ؛ وهو على نوعين:

الأوّل: أن يكون المقصود تشبيه كل جزء من جزء أحد طرفي التَّشْبِيهِ بما يقابله من الطرف الآخر.

الثاني: أن يكون المقصود تشبيه هيئة حاصلة من مجموع جزئي أحد الطرفين بالهيئة الحاصلة من مجموع جزئي الطرف الآخر، وإن كان الظاهر فيه تشبيه شيئين بشيئين.

هذا وقد أطلق عليه البديعون تشبيه شيئين بشيئين، باعتبار تعدّد طرفيه.

تَشْبِيهِ صُورَةٍ بِصُورَةٍ

عرّف الحلبيّ في كتابه « حسن التَّوَسُّلِ » هذا الفنّ البلاغيّ فقال: « إِنَّ التَّشْبِيهِ لا يخلو من ثلاثة أحوال: تشبيه معنى بصورة، وتشبيه معنى بمعنى، وتشبيه صورة بصورة ». ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِي الْمُنشآتِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ (١) فقد شبه صورة أجسام الفُلك في عظمها بالجبال. وكذلك عرّفه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » بمثله هذا التعريف.

(١) سورة الرحمش، آية رقم (٢٤).

تَشْبِيهُ صُورَةٍ بِمَعْنَى

ذكر ابن الأثير الحلبي تشبيه صورة بمعنى، ومثّل له بقوله بَعْدَ فيما رواه عبد الله بن مسعود: «أَنَّ خَطَّ خَطًّا مَرْتَبَعًا فِي وَسْطِهِ خَطٌّ إِلَى جَانِبِهِ خَطُوطٌ، ثُمَّ خَطٌّ خَطًّا خَارِجًا، وَقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا هَذِهِ الْخَطُوطُ؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَقَالَ: «الْخَطُّ الْمَرْتَبَعُ هُوَ الْأَجَلُ، وَالْخَطُّ الَّذِي فِي وَسْطِهِ هُوَ الْإِنْسَانُ، وَالْخَطُوطُ الَّتِي حَوْلَهُ الْأَعْرَاضُ الَّتِي تَنْهَشُهُ، إِنْ تَرَكَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا، وَالْخَطُّ الَّذِي هُوَ خَارِجُ الْمَرْتَبَعِ هُوَ الْأَمَلُ.»

التَّشْبِيهُ الْعَجِيبُ

العجيب لغة: من عَجِبَ يَعَجِبُ من الأمر وله: أَخَذَهُ الْعَجَبُ منه؛ وإليه: أَحَبَّهُ. ذكر المبرد في كتابه «الكامل» التشبيه العجيب، ومثّل له بقول ذي الرُّمَّة في صفة الظَّليم: [البسيط]

شَخَتْ الْجَزَارَةَ مِثْلَ الْبَيْتِ سَائِرُهُ
 من الْمُسُوحِ خَدَبٌ شَوْقُبٌ خَشِبٌ
 ثُمَّ قَالَ الشَّمَاخُ فِي هَذَا الْمَعْنَى: [الطويل]

فَقَرَّبْتُ مَبْرَأَةً تَخَالَ ضُلُوعَهَا
 مِنَ الْمَاسِخِيَّاتِ الْقِسِيِّ الْمَوْتَرَا

تَشْبِيهُ عَشْرَةٍ بِعَشْرَةٍ

ذكر السُّيوطي في كتابه «شرح عقود الجمان» تشبيه عشرة أشياء بعشرة أشياء ومثّل له بقول القائل: [البسيط]

فَرَعُ جَبِينٍ مُحَيًّا مَعْطَفٍ كَفَلٍ
 لَيْلُ هِلَالٍ صَبَاحِ بَانَةٍ كَثِبٍ
 صَدْعُ فَمٍ وَجِنَانُ نَاطِرٍ تَغْرِ
 آسٍ أَقَاحِ شَقِيْقٍ نَرَجِسٍ دُرِّ

التَّشْبِيهُ الْقَاصِدُ

قَصَدَ لغة: من قَصَدَ يَقْصِدُ الرَّجُلُ وله: تَوَجَّهَ، وإليه: اعْتَمَدَهُ. تحدّث المبرد عن التشبيه القاصد في كتابه «الكامل» وسَمَّاهُ «المقارب». ومثله بقول النابغة: [الطويل]

وَعَيْدُ أَبِي قَابُوسٍ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ
 فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَّيْلَةً
 أَتْسَانِي وَدُونِي رَأْسٍ فَالضُّوْاجِعِ
 مِنْ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

يُسَهِّدُ مِنْ لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمَهَا لِحُلِيِّ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاغُ
تَنَادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سَوْءِ سَمِّهَا فَتُطَلِّقُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تَرَاغُ

فهذه الصفات التي وصفها الشاعر تصور الإنسان المحموم والمهموم وخوفه من علاج هذه الحمى التي لازم الفراش من أجلها.

التَّشْبِيهُ الْقَرِيبُ

القريب لغة: من قَرَبَ يَقْرُبُ قَرَبًا بالسيف: أدخله، وَقَرَبَ يَقْرُبُ: دنا منه. تحدت المبرد في كتابه «الكامل» عن التشبيه القريب ومدحه بقوله: «ومن حلو التشبيه وقريبه وصريح الكلام وبلغه، التشبيه القريب». ومثله بقول ذي الرمة: [الطويل]

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارَى قَطَعْتُهُ وَقَدْ جَلَلْتُهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ

وعرف الرازي في كتابه «نهاية الإيجاز» التشبيه القريب، وقال: «فالقريب مثل ما إذا أخطرت بالبال استدارة الشمس واستنارتها، وقعت المرأة المجلوة في قلبك وعرفت كونها شبيهة للشمس». وقد عدّه القزويني من التشبيه القريب المبتذل فقال: والقريب المبتذل هو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر، لظهور وجهه في بادئ الرأي. وسبب ظهوره أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جلياً، فإن الجملة أسبق أبداً إلى النفس من التفصيل.

الثاني: كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن.

تَشْبِيهُ الْكِنَايَةِ

الكناية لغة: من كَنَى يُكْنِي كِنَايَةَ الشَّيْءِ عَنْ كَذَا: ذكره ليدل به على غيره. عرف الوطواط في كتابه «حدائق السحر» تشبيه الكناية، فقال: «تشبيه الكناية، وتكون هذه الصفة بأن يُكنَى عن المشبه بلفظ المشبه به بغير أداة من أدوات التشبيه». وبسط هذا الفن البلاغي الحلبي في كتابه «حسن التوسل» والنويري في كتابه «نهاية الأرب» فقالا: «هو أن تشبه شيئاً بشيء من غير أداة التشبيه». ومثلاً له بقول أبي الطيب المتنبّي: [الوافر]

بَدَدْتُ قَمْرًا وَمَا سَتَّ خُوطَ بَانٍ وَقَفَّاحَتْ عَنبَرًا وَرَنَتْ غَزَالًا

التَّشْبِيهُ الْمُؤَكَّدُ

الْوَكْدُ لُغَةٌ: الْقَصْدُ. وَأَكَّدَ وَأَكَّدَ الْعَهْدَ أَوْ السَّرْحَ: أَوْثَقَهُ وَشَدَّهُ. عَرَّفَ الْقُرُونِيَّ فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِصَ» التَّشْبِيهَ الْمُؤَكَّدَ بِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ، وَقَالَ: «وَبِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِمَّا مُؤَكَّدٌ، وَهُوَ مَا حُدِّفَتْ أَدَاتُهُ». وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ﴾^(١) وَمِنْهُ نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ خَفَّاجَةَ الْأَنْدَلِسِيِّ: [الكامل]

وَالرِّيْحُ تَعَبْتُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، قَوْلُهُ «هَبْتَ بِالْغُصُونِ» عِبَارَةٌ عَنِ إِمَالَتِهَا إِيَّاهَا، وَالْأَصِيلُ هُوَ الْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ، يُوَصَّفُ بِالضَّفْرَةِ، وَيُعَدُّ مِنْ أَطْيَبِ الْأَوْقَاتِ كَالسَّحْرِ. وَيُسَمَّى كَذَلِكَ «تَشْبِيهَ الْكِنَايَةِ».

التَّشْبِيهُ الْمُتَجَاوِزُ

الْمُتَجَاوِزُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ تَجَوَّزَ عَنْهُ أَغْضَى وَعَفَا، وَجَاوَزَ عَنِ الذَّنْبِ: صَفَحَ. عَرَّفَ التَّشْبِيهَ الْمُتَجَاوِزَ الْمَبْرُودَ فِي كِتَابِهِ «الكامل» وَاعْتَبَرَ قَوْلَ الْخَنْسَاءِ مِنْ هَذَا الْفَنِّ الْبَلَاغِيَّ: [البسيط]

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ
وَمِنْ التَّشْبِيهِ الْمُتَجَاوِزِ أَيْضًا قَوْلُ أَبِي الطَّيْحَانَ: [الطويل]
أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوَجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَمَ الْجَزْعَ ثَائِقِيَهُ

التَّشْبِيهُ الْمُتَخَيَّلُ

الْمُتَخَيَّلُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ خَالَ خَيْلًا الشَّيْءَ: ظَنَّهُ، وَخَيَّلَ إِلَيْهِ وَلَهُ أَنَّهُ كَذَا: تَوَهَّمَ أَنَّهُ كَذَا. عَرَّفَ الرَّازِيَّ التَّشْبِيهَ الْمُتَخَيَّلَ فِي كِتَابِهِ «نَهَايَةُ الْإِيْجَازِ» فَقَالَ: «الْمَوْجُودُ بِالْمُتَخَيَّلِ الَّذِي لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ، وَمِثَالُهُ تَشْبِيهُ الْجَمْرِ الْمَوْقُودِ بِبَحْرِ الْمَسْكِ مَوْجَهُ الذَّهَبِ».

التَّشْبِيهُ الْمُتَعَدَّدُ

الْمُتَعَدَّدُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ عَدَّ يُعَدُّ عَدًّا وَتَعَدَّدَا الشَّيْءَ: أَحْصَاهُ وَحَسَبَهُ وَجَعَلَهُ ذَا عَدَدٍ.

(١) سُورَةُ النَّمْلِ، آيَةٌ رَقْمَ (٨٨).

عرّفه عبد القاهر الجرجاني في كتابه « أسرار البلاغة » أثناء حديثه عن التشبيه المركّب، فقال: « قدّمت بيان المركّب من التشبيه، وههنا ما يذكر مع الذي عرفتك أنه مركّب ويقرن إليه في الكتب، وهو على الحقيقة لا يستحقّ صفة التركيب ولا يشارك الذي مضى ذكره في الوصف الذي كان تشبيهاً مركّباً، وذلك أن يكون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة، إلا أن أحدهما لا يدخل الآخر في الشبه ». ومثّل له بقول امرئ القيس:

[الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَسَابِئاً لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وذلك أنه لم يقصد إلى أن يجعل بين الشيئين اتصالاً وإنما أراد اجتماعاً في مكان فقط. فالفرق بين التشبيه المركّب والتشبيه المتعدد أن المركّب لا يغيّر أجزاءه، لأن ذلك يؤدّي إلى تغيير الصورة، والتشبيه المتعدد يمكن تغيير أجزائه، لأنه جمع للصور وليس دمجاً لها.

التشبيه المَجْمَل

المَجْمَل لغة: من فعل جَمَلَ جَمَلًا الشَّيْءُ: جَمَعَهُ، أو ذكره من غير تفصيل. عَرَفَ القزويني التشبيه المَجْمَل في كتابه « التلخيص » فقال: والتشبيه إمّا مُجْمَلٌ، وهو ما لم يُذكَر وجهه، فمنه ظاهرٌ يفهمه كل أحد نحو: « زيدٌ أسدٌ »، ومنه خفيٌ لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم: « هم كالحلقة المفرغة، لا يُدرى أين طرفاها »، أي هم متناسبون في الشرف كما أنّها متناسبة الأجزاء في الصورة، فيمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصممة الجوانب كالدائرة. ومنه قول أبي تمام يمدح الحسن بن سهل: [البسيط]

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبْ
كَالغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَأَفَاكُ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَحَجٌّ فِي الطَّلَبِ

فالشاعر، في وصف الممدوح، يقول إن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض كالغيث، فإنه يصيبك جثته أو ترحلت عنه؛ والوصفان دالّان على وجه الشبه، أعني الإفاضة في خالتي الطلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه، وكذلك دالّان على المشبه والمشبه به. وقوله رَيْقُهُ: معناه أوله وأحسنه، يقال فعله في روق شبابه ورَيْقُهُ: أوله ورقيق كل شيء: أَفْضَلُهُ.

تَشْبِيهُ الْمَحْسُوسِ بِالْمَحْسُوسِ

المَحْسُوسُ لغة: من فعل حَسَّ يَحْسُ الشَّيْءَ وبالشَّيْءِ: أيقن به، وأحسَّ الشَّيْءَ: علمه. وقد عرّف تشبيه المحسوس بالمحسوس، أي أن يكون المشبه والمشبه به حَسِّيَّيْنِ أي مدركين بإحدى الحواس الخمس، كل من الحلبي في كتابه «حسن التوسّل» والنويري في كتابه «نهاية الأرب» والقزويني في كتابه «الإيضاح» و«التلخيص». وقد تقدّم الحديث عن هذا الفصل في طرفي التّشبيه وفي التّشبيه الحسيّ.

تَشْبِيهُ الْمَحْسُوسِ بِالْمَعْقُولِ

المَعْقُولُ لغة: من فعل عَقَلَ عَقْلًا الشَّيْءَ: فهمه وتدبّره، يقال ما فعلت منذ عَقَلْتُ: أي منذ أدركت. عرّف تشبيه المحسوس بالمعقول النُّوَيْرِيُّ في كتابه «نهاية الأرب» والحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» وابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» والرّازي في كتابه «نهاية الإيجاز» وابن وهب الكاتب في كتابه «البرهان في وجوه البيان». وهذا النوع هو تشبيه ما يدرك بالحسّ بما لا يدرك به. وقد تقدّم البحث فيه ضمن طرفي التّشبيه وفي التّشبيه التّخيليّ.

التَّشْبِيهُ الْمَحْمُودِ

المَحْمُودُ لغة: من فعل حَمَدَ يَحْمَدُ الشَّيْءَ: وجده حميداً، وَحَمَدَ: أثنى، وَحَمْدُهُ: شكره. ذكر التّشبيه المحمود المبرّد في كتابه «الكامل» واعتبره من التّشبيه الحسن. ومثّل له بقول الشّاعر: [الوافر]

طَلِيقُ اللَّهِ لَمْ يَمُنُّنْ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ
وَلَا الْحِجَا جُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ تَقَلَّبَ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقُورِ
وهذا التّشبيه غاية في التّخاذل والجبن.

التَّشْبِيهُ الْمُخْتَصِرِ

المُخْتَصِرُ لغة: من فعل اخْتَصَرَ الكلامَ: أوجزه بحذف شيء فيه، والطريق: سَلَكَ أقربه. عرّف المبرّد في كتابه «الكامل» التّشبيه المختصر فقال: «والعرب تختصر في

التشبيه وربما أومأت به إيماءاً». ومثّل لهذا الفن بقول أحد الرّجّاز: [الرجز]

بِتْنَا بِحَسَانٍ وَمِعْزَاهُ تَشْطُّ مَا زَلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُمْ وَالثُّطُّ
حَتَّى إِذَا كَانَ الْغُلَامُ يَخْتَلِطُ جَاؤُوا بِمِذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبُّ قَطُّ

يقول: في لون الذّب واللّبن إذا جهد وخلط بالماء ضرب إلى الغبرة.

التشبيه المردود

المردود لغة: من فعل ردّ يردّ تردّد وردّ في الأمر: اشتبّه فيه فلم يثبت، وردّه عن كذا: أرّجعه. عرفه القزويني في كتابه «الإيضاح» و«التلخيص» وكذلك «شراح التلخيص» وصاحب «المطول والأطول» فقالوا: «هو التشبيه القاصر عن الغرض، أو مردود الحكم فيه عند المخاطب في بيان الإمكان، أي ما حذف أداته، وصار التشبيه قاصراً، المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر عن إفادة الغرض كقول الشاعر: [المنسرح]

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِيَّ وَلَا يَغْرِبُ كَأَسَا يَكْفُ مَنْ بَخِلَا

فإنه لا يتصوّر فيه التشبيه، وإنما المعنى أنه ليس ببخيل، ولا يسمّى تشبيهاً أيضاً لأنّ المشبّه به لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه. إلا أنّ السكاكي في كتابه «المفتاح» عدّه من هذا التشبيه. فالتشبيه المقبول هو كتشبيه الشيء بالمسك في الرائحة، لأنّ المسك أعرف الأشياء، ولو شبّه به في السواد لكان مردوداً لأنه ليس معروفاً من هذه الجهة عرفانه من تلك.

وفي هذا اللون البديعي من التشبيه المردود ذكر السيوطي في كتابه «شرح عقود الجمان» قول عبد الباقي اليميني: «اللهمّ إلا أن يذكر الغرض مصرحاً به». ومثّل لذلك بقول القائل: [السريع]

أشبهك المسك وأشبهته في لونه قائمة قاعده
لا شك إذ لونكما واجد أنكما من طينة واجده

قصد الشاعر هنا ذكر اللون، لأنّ ممدوحه أسود، وبين التشبيه بينهما باللون وكونهما من طينة واحدة.

التشبيه المرسل

المرسل لغة: من فعل رسل يرسل رسلاً القول: لم يقيدته، وفي الكلام: اتسع

وانبسط. عرّفه القزويني في كتابه « التلخيص » وشراحه، كما عرّفه صاحب « المطول » وصاحب « الأطول »، والسيوطي في كتبه « معترك الأقران » و « الإتيان » و « شرح عقود الجمان »: « التشبيه المرسل هو ما ذكّر أداته وصار مرسلًا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبّه هو المشبّه به ». ومنه قول الأبيوردی: [الطويل]
 لِيَالِيهِ أَسْحَارٌ وَفِيهِ هَوَاجِرٌ كَمَا خَضَلْنَ وَالشَّمْسُ تَنْعَشُ أَصَالُ

فشبّه الأبيوردي ليالي ممدوجه بالأسحار المخضلة في ذكره لأركان التشبيه في المشبّه والمشبّه به وأداة التشبيه ووجه الشبّه. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ (١).

التشبيه المركب

المُرْكَبُ لغة: من فعل رَكَبَ يَرْكَبُ، وَرَكَّبَ الشَّيْءَ: وضع بعضه على بعض. عرّف عبد القاهر الجرجاني في كتابه « أسرار البلاغة » التشبيه المركب بقوله: « هو التشبيه الذي يتحد فيه المشبّه والمشبّه به ». وتابع تعريفه، فقال: « ويكون مركباً من شيئين أو أكثر، وهو غير التشبيه المتعدد الذي يكون جمعاً للمصور التشبيهيّة من غير تركيب. وقد مرّ بحثنا القول على التشبيه المتعدد ». وكذلك عرّفه السجلماسي فقال: « التشبيه هو أن يقع التخيل في القول والتشبيه والتّمثيل فيه لشيئين بشيئين وذاتين بذاتين ». ومنه قول ابن المعتز:
 [البسيط]

كَأَنَّهُ وَكَأَنَّ الكَأْسَ فِي فَمِهِ هَلَالٌ أَوَّلَ شَهْرِ غَابَ فِي شَفَقِ

لم يقصد أن يشبّه الكأس على الانفراد بالهلال، والشفقة بالشفق، بل أراد أن يشبّه مجموع الصورتين على التركيب. والتشبيه هنا في كون الكلام معقوداً على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة، إلا أن أحدهما لا يداخل الآخر في الشبّه كما عرّفه الجرجاني.

وقد عرّفه ابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » فقال: « وإنما أطلق عليه البديعيون تشبيه شيئين بشيئين باعتبار تعدّد طرفيه ». وقد فصل القول في هذا فيما تقدّم.

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٧).

تَشْبِيهُ الْمَرْكَبِ بِالْمُفْرَدِ

عَرَفَ يَحْيَى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطَّرَاز » تشبيه المركب بالمفرد، فقال: وما هذا حاله فهو على النُّدُورِ وَالقَلَّةِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قَلْنَاهُ مِنَ القَلَّةِ لِأَنَّهُ لَا مَبَالِغَةَ فِي تَشْبِيهِ الْأَشْيَاءِ الْمُتَعَدِّدَةِ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَلَا جَرَمَ كَانَ قَلِيلَ الاسْتِعْمَالِ . ثُمَّ هُوَ فِي قَلَّةِ جَرِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ: الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: تَشْبِيهِ شَيْئَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَمِثَالُهُ مَا قَالَهُ أَبُو تَمَّامٍ فِي وَصْفِ الرَّبِيعِ: [الْكَامِلُ]

يَا صَاحِبِي تَقْصِيًا نَظْرِيكُمَا تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرِيَا نَهَارًا مُشْمَسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ

فَشَبَّهُ النَّهَارَ الْمَشْمَسَ مَعَ الزَّهْرِ الْأَبْيَضِ - وَقَدْ اشْتَرَكَا فِي الْبِيَاضِ وَالْحَسَنِ - بِضَوْءِ الْقَمَرِ وَهُوَ تَشْبِيهُ بِالْبَلْغِ مُفْرَدٍ مَرْكَبٌ يَقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ، وَيَمَاطِلُ فِي نَظْمِهِ وَصِفَاتِهِ إِكْسِيرَ الذَّهَبِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: تَشْبِيهِ شَيْئَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا جَامِعٌ وَلَا رَابِطَةٌ تَشْمُلُهُمَا. وَمِثْلُهُ بِقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمَتْنَبِيِّ: [الْمَنْسَرَحُ]

تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُهُمْ كَأَنَّهَا فِي نُفُوسِهِمْ شِيمٌ

فَشَبَّهُ إِشْرَاقَ الْأَعْرَاضِ وَالْوَجُوهِ بِإِشْرَاقِ الشَّيْمِ، وَهِيَ الْخِلَاطِقُ الطَّيِّبَةُ، فَإِشْرَاقُ الْوَجُوهِ بِيَبَاضِهَا وَإِشْرَاقُ الْأَعْرَاضِ بِشَرْفِهَا وَطَيِّبِهَا، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا جَامِعٌ، فَالْمَشْبَهُ هُوَ « الْأَعْرَاضُ، وَالْوَجُوهُ » مَرْكَبٌ، وَالْمَشْبَهُ بِهِ « شِيمٌ » وَهُوَ مُفْرَدٌ.

التَّشْبِيهُ الْمُسْتَحْسَنُ

عَرَفَهُ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ « الْكَامِلُ »، وَكَذَلِكَ يَحْيَى بن حمزة العلويّ في كتابه « الطَّرَاز » فَقَالَا: مَا حَسَنٌ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ قَدْ اتَّسَعَ فِيهِ كَلَامُ الْبَلْغَاءِ وَأَتُوا فِيهِ بِكُلِّ حَسَنِ بَدِيعٍ، وَتَهَالَكُوا فِي دَقَّةِ الْمَعَانِي وَلَطَائِفِ التَّشْبِيهِ . فَمَنْ ذَلِكَ مَا قَالَ الصَّابِي مِنْ رَقِيقِ التَّشْبِيهِ فِي صِفَةِ الْخَمْرِ: [الْمَتَقَارِبُ]

كَأَنَّ الْمُدِيرَ لَهَا بِالْيَمِينِ إِذَا طَافَ بِالْكَأْسِ أَوْ بِالْيَسَارِ
تَدْرَعُ ثَوْبًا مِنَ الْيَاسَمِينِ لَهُ فَرْدٌ كَمِّ مِنَ الْجُلْنَارِ

فشبه حمرة كميّه بالجنّار، وهذا تشبيه حسنٌ بالغٌ في أبياته التي يصف فيها مجلس
اللهو والمدير على الندامي كؤوس الرّاح وقد زهى ألقاً بثوبه الشّيبه بالياسمين .

التّشبيهُ المُستطَرَفُ

المُستطَرَفُ لغة: من طَرَفَ يَطْرُف: كان أو صار طرفياً، أطرف: أتى بالحديث
الجيد. عَرَفَ المبرّد في كتابه « الكامل » التّشبيه المستطرف، ومثّل له بقول بشار بن برد:
[الوافر]

كَأَنَّ فِرْوَادَهُ كِسْرَةً تَنْزَى حَذَارَ الْبَيْنِ إِنْ نَفَعَ الْحَذَارُ
يُرْوَعُهُ السَّرَارُ بِكُلِّ أَمْرٍ مَخَافَةً أَنْ يَكُونَ بِهِ السَّرَارُ

التّشبيهُ المَشْرُوطُ

المَشْرُوطُ لغة: من شَرَطَ يَشْرُطُ عليه في بيع ونحوه: ألزمه شيئاً فيه. عَرَفَ الرّشيد
الوطواط في كتابه « حقائق السّحر » التّشبيه المشروط فقال: التّشبيه المشروط، ويكون
بتشبيه شيء بشيء آخر بشرط من الشروط، فيقولون لو كان هذا المكان ذاك وأشار
إلى ذلك بعضهم بقوله في هذا المعنى: [الكامل]

عَزَمَاتُهُ مِثْلَ النُّجُومِ ثَوَاقِباً لَوَلَّمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَقُولُ

وذكره الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب » وقال:
« أشبه وجه مولانا بالعيد المقبل، لو كان العيد تبقى ميامنه وتدوم محاسنه » وكقول بعضهم:
« وجه هو كالشمس لولا كسوفها، والقمر لولا خسوفه ». وكذلك عرّفه القزوينيّ في كتابه
« التّلخيص » فقال: « ويسمّى هذا التّشبيه المشروط؛ وباعتبار أداتِهِ إِمَّا مُؤَكَّدٌ، وهو ما حُذِفَتْ
أداتُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ (١) أَوْ مُرْسَلٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ، أَيُّ مَا ذَكَرَ أَدَاتَهُ
وصار مرسلًا من التّأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أنّ المشبّه هو
المشبّه به » .

التّشبيهُ المُصِيبُ

المُصِيبُ لغة: من فعل صَابَ يَصُوبُ، والصواب: ضد الخطأ: اللاتق، الحق. اعتبر

(١) سورة النمل، آية رقم (٨٨) .

المبرّد أن قول سلامة بن جندل هو من التشبيه المصيب، قال: [الطويل]

كَانَ النِّعَامَ بَاصَ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ تَحْتَ الحَدِيدِ جَوَاحِمُ

وكذلك قول ذي الرّمة: [البسيط]

يَبِضَاءَ فِي دَعَجٍ صَفْرَاءَ فِي نَعَجٍ كَانَهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبُ

وقوله في دَعَجٍ من فعل دَعَجَ يَدَعُجُ، ودعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها، وصاحب أدعج جمع دَعَجٍ. وقوله « في نَعَجٍ » من فعل نَعَجَ يَنْعُجُ نَعَجًا: خلص بياضه.

التَّشْبِيهُ المَطْرُدُ

المَطْرُدُ لغة: من طَرَدَ يَطْرُدُ، واطْرُد الأمر: تبع بعضه بعضاً واستقام إحكامه. عَرَفَ يحيى بن حمزة العلويّ التشبيه المَطْرُدُ فقال: « اَعْلَمُ أَنَّ المبالغة في التشبيه لا يمكن حُصُولُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ المَشْبُوهُ بِهِ أَدْخَلَ فِي المَعْنَى الجَامِعِ بَيْنَهُمَا، إِنَّمَا بِالكَبِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ المُنشآتُ فِي البَحْرِ كَالأَعْلَامِ ﴾ ^(١) فَمَثَلُهَا بِالجِبَالِ لَمَّا كَانَتِ الجِبَالُ أَكْبَرَ مِنَ السُّقْنِ، وَهَكَذَا القَوْلُ فِي السُّوَادِ وَالبِياضِ وَالحَمْدِ، وَالدَّمِّ وَالإيضاح وَالبِياضِ، إِلَى غيرِ ذَلِكَ مِنَ الأوصافِ الجاريةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَآيَةٌ ذَلِكَ وَعِلامَتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَفْظَةً (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) جاريةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ما قُلْنَاهُ مِنْ اعتبارِ زيادةِ المَشْبُوهِ بِهِ عَلَى المَشْبُوهِ فِي تلكِ الصِّفَةِ الجامعةِ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الأَمْرُ عَلَى ما قُلْنَاهُ مِنَ الزِّيادَةِ كَانَ التَّشْبِيهِ ناقصاً وَكانَ مَعِيناً، وَلَمْ يَكُنْ دالاً عَلَى البِلاغةِ، وَمِنهُ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ: [الكامل]

وَفَتَكَتَ بِالمالِ الجَزِيلِ وَبِالعِداِ فَتَكَ الصَّبابةِ بِالمُحِبِّ المَغْرَمِ

فَشَبَّهُ فَتَكَهُ بِالمالِ وَبِالعِداِ، وَذَلِكَ مِنَ الصُّورَةِ المَرثِيَةِ بِفَتْكَ الصَّبابةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعنَوِيٌّ لَيْسَ مَحسوساً، وَهَذَا مِنَ لَطِيفِ التَّشْبِيهِاتِ وَأَرْقُفِها وَأَدْخِلِها فِي البِلاغةِ .

التَّشْبِيهُ المَطْلُوقُ

المَطْلُوقُ لغة: من فعل طَلَّقَ يَطْلُوقُ اللسان: كان فصيحاً عذب المنطق، والمطلق: ضد المقيد. عَرَفَ الرَّشِيدُ الوَطواطُ فِي كِتابِ « حَدائِقِ السَّحَرِ » التَّشْبِيهِ المَطْلُوقِ، فَقَالَ: « التَّشْبِيهِ

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٢٤).

المطلق، ويكون بتشبيه شيء بشيء آخر بواسطة أداة التشبيه، وبدون شرط أو عكس أو تفضيل أو ما شابه ذلك». وهذا التعريف هو ما ذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وكذلك عرّفه كلٌّ من الحلبي في كتابه «حسن التوسّل» والنويري في كتابه «نهاية الأرب» فقالا: «هو أن تُشَبَّه شيئاً بشيء من غير عكس ولا تبديل».

إنَّ باب التشبيهات المطلقة واسع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(١). ومنه قول البحتري: [السريع]

كَأَنَّمَا تَبَسُّمٌ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْضُدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقْحِ

التَّشْبِيهُ الْمَعْرَى

المُعْرَى لغة: من فعل عَرَّ يَعْرُو فلان الأمر: أَلَمَّ به، وأَعْرَى صاحبه: تَرَكَه. عَرَّفَهُ المظفَّر العلوي في كتابه «نَضْرَةُ الإغريض» فقال: «إنَّ أهل البديع يُسَمُّونه «التَّشْبِيهِ المَعْرَى» فإذا أَشْبَهوا ما له حركة وجرس نصبوا كما قالوا: «صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ» نصباً، وإذا لَمْ يَكُنْ كذلك رفعوا كما يقول القائل: «له رَأْسٌ رَأْسُ الأَسَدِ» رفعاً. ومنه قول النَّابِغَةِ:

[البيسط]

مَقْدُوفَةٌ بِدُخَيْسٍ نَحَضَ بِأَزْلِهَا لَه صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعُو بِالْمَسَدِ

وقوله بدخيس من فعل دَخَسَ يَدْخَسُ دَخْسًا الشَّيْءَ فِي الرَّمَادِ: دَسَّهُ، والدُّخْسُ: السمين المكتنز. وقوله النَّحَضُ من فعل نَحَضَ اللَّحْمَ: كَثُرَ. وقوله: الْقَعُو جَمْعُهُ قُعِيٌّ: أَصْلُ الْفَخَذِ. والمسَدُ: المستوي.

تشبيه المعقول بالمحسوس

عرّفه ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة» ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^(٢) فتشبيه أعمال الكفار بالسراب من أبلغ التشابيه وأبدعها، ومنه

(١) سورة تيس، آية رقم (٣٩).

(٢) سورة النور، آية رقم (٣٩).

قول أبي عليّ ابن سينا: [الخفيف]

إِنَّمَا النَّفْسُ كَالزُّجَاجَةِ وَالْعِدْءُ سِمٌ سِرَاجٌ وَحِكْمَةُ اللَّهِ زَيْتٌ

فقد شبه « النفس » وهي معقول « بالزجاجة » وهي محسوس . وأيضاً شبه « العلم » وهو المشبه معقول « بالسراج » المشبه به محسوس . وكذلك عرّفه الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويزيّ في كتابه « نهاية الأرب » كما جاء في تعريف ابن حجّة الحمويّ تماماً .

تَشْبِيهُ الْمَعْقُولِ بِالْمَعْقُولِ

عرّف ابن حجّة الحمويّ هذا النوع من الفنّ البلاغيّ وقال: « أقول إنّ هذا النوع في هذا الباب ليس له مواقع المحسوسات، وقد تكرر قولي في ذلك، وأحسن ما وجدت فيه أعني تشبيه المعقول بالمعقول، قول أبي الطيّب المتنبيّ: [الوافر]

كَأَنَّ الْهَمَّ مَشْفُوفٌ بِقَلْبِي فَسَاعَةَ هَجَرِهَا يَجِدُ الْوِصَالَ

ففي بيت المتنبيّ المشبه والمشبه به عقليّين « وقد ذكره الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » وكذلك النّويزيّ في كتابه « نهاية الأرب »، وعرّفاه كتعريف ابن حجّة الحمويّ . ومنه قوله في هذا التّشبيه المديح النّبويّ: [البسيط]

قَالُوا هُوَ الْبَدْرُ وَالتَّفْرِيقُ يَظْهَرُ لِي فِي ذَاكَ نَقْصٌ وَهَذَا كَامِلُ الشِّيمِ

التَّشْبِيهُ الْمَعْكُوسُ

المعكوس لغة: من فعل عَكَسَ يَعِكِسُ الكلام ونحوه: قلبه، وعكس الشيء: رَدَّ آخره على أوّلِهِ. عرّف الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » وكذلك النّويزيّ في « نهاية الأرب » التّشبيه المعكوس، وقالوا: « التّشبيه المعكوس وهو أنّ تشبه شيئين كلّ واحد منهما بالآخر » فهذا المتعريف لم يدرج بصيغة واضحة، ولهذا فقد استحدث المتأخرون تعريفاً أميل إلى الوضوح والفهم كابن جنّي الذي سمّاه « غلبة الفروع على الأصول »، وقال: « هذا فصل من فصول العربيّة تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الأعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة ». وكذلك سمّاه ابن الأثير ويحيى بن حمزة العلويّ « الطّرد والعكس » وقد عرّفه ابن الأثير قائلاً: « من التّشبيه ضربٌ يُسمّى الطّرد والعكس، وهو أنّ يُجعل المشبه به مشبهاً والمشبه مشبهاً به ». وبعضهم يسمّيه: غلبة

الفروع على الأصول . وأما تعريف العلوي فهو: « فأما التشبيه فإتّما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلو به . » وتابع قوله: « ينبغي أن يكون الأبلغ والأقوى والأوضح ، لأن دلالة هذه الأمور على ما تدل عليه إنما كان دلالة بالألزم والتابع . » وسماه جرمانوس فرحات « العكس » وقال: « هو أن يأخذ شيئين فيشبهه هذا بذاك . » وتمثيلاً لهذا الفن أورد قول ذي الرّمة: [الطويل]

وَرَمَلٍ كَارَدَافِ الْعَدَارَى قَطَعْتُهُ إِذَا أُلْسِنَتْهُ الْمُظْنَمَاتُ الْحِنَادِسُ

ففي هذا البيت جعل ذو الرّمة الأصل فرعاً والفرع أصلاً . وذلك أن العادة والعرف في هذا أن تشبه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء وهو مطرد في بابه ، فعكس ذو الرّمة القصة فشبه كتبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وإنما فعل ذلك مبالغة .

وكان لعبد القاهر الجرجاني وقفة بلاغية ، فقال: إنه يفتح باباً إلى دقائق وحقائق وذلك بجعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً ، وهو كثير في التشبيهات الصريحة ، وذلك أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال ، ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول ، فترى الشيء مشبهاً مرةً ومشبهاً به أخرى ، ومن أظهر ذلك قولهم في النجوم: « كأنها مصابيح » ثم قولهم في المصابيح « كأنها نجوم » ومنه قول أبي نواس في تشبيه العيون بالترجس ثم تشبيه الترجس بالعيون: [الطويل]

لَدَى نَرْجِسٍ غَضُّ الْقَطَافِ كَأَنَّهُ إِذَا مَا مَنَحْنَاهُ الْعَيُونَ عُيُونُ

وقد يتمتع هذا القلب إذا كان في طرفي التشبيه تفاوت شديد في الوصف ، وقد وضح هذا عبد القاهر الجرجاني بقوله: « بيان هذا أن هنها أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب ونحو ذلك ، فإذا أشبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذلك عكساً لما يوجه العقل ونقضاً للعادة لأن الواجب أن يثبت المشكوك فيه بالقياس على المعروف ، لا أن يتكلّف في المعروف بقياسه على المجهول وما ليس بموجود على الحقيقة ، فأنت إذا قلت في شيء: هو كخافية الغراب ، فقد أردت أن تثبت له سواداً زائداً على ما يعهد في جنسه ، وأن تصحح زيادة مجهولة له . وذلك أن المداد ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السواد ، كيف ورّب مداد فاقد اللون ! واللّيل بالسواد أحق وأحرى أن يكون مثلاً ، ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال: [الرجز]

جِبْرُ أَبِي حَفْصٍ لُعَابُ اللَّيْلِ يَسِيلُ لِلإِخْوَانِ أَيِّ سَيْلِ

فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه باللؤلؤ. وكان البحرّي نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود هو كالنقش ثم تركه للقافية، ولهذا جاء المعنى ضعيفاً إذ قال: [الطويل]

على باب قَسْرين واللَّيْلُ لاطخ جَوَانِبُهُ مِنْ ظُلْمَةٍ بِمِدادِ

وانتهى إلى القول: «إنه حتى لم يقصد ضرباً من المبالغة في إثبات الصفة للشيء والقصد إلى إبهام في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين شيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده أو قريب منه في الأصل، فإن العكس يستقيم في التشبيه، ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم». ومثل التنوخي تشبيه القلب فقال: [الخفيف]

وَكأنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سُننُ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فهذا البيت يحتاج إلى فضل تأمل وبعد نظر.

تَشْبِيهِ الْمَعْنَى بِالصُّورَةِ

الصورة لغة: من فعل صَارَ يَصُورُ، وَتَصَوَّرَ الشَّيْءَ: تَوَهَّمْ صُورَتَهُ وَتَخَيَّلَهُ. عَرَفَ ابن الأثير الحلبي تشبيه المعنى بالصورة في كتابه «جوهر الكنز» فقال: «أما تشبيه معنى بصورة، فكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ (١) فشبه ما لا يُدرك بالحاسة وهو الأعمال، بما يُدرك بالحاسة وهو السراب» وهذا هو تشبيه المعقول بالمحسوس، وقد تقدّم القول فيه مفصلاً.

تَشْبِيهِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى

عَرَفَ ابن الأثير الحلبي تشبيه المعنى بالمعنى في كتابه «جوهر الكنز» فقال: «وأما تشبيه معنى بمعنى، كقولك «زيد أسد» فإن الغرض تشبيه الشجاعة التي هي معنى في زيد، بالشجاعة التي هي معنى في الأسد». وعرفه ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر» فقال: «إذا شُبِّهَتْ صُورَةٌ بِصُورَةٍ هِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا كَانَ ذَلِكَ مِثْبَتاً فِي النَّفْسِ خِيالاً حَسَناً يَدْعُو إِلَى التَّرغِيبِ فِيهَا أَوْ بِمَعْنَاهُ». ومثل بقوله: «زيد كالأسد».

(١) سورة النور، آية رقم (٣٩).

تَشْبِيهُ الْمَفْرَدِ بِالْمَرْكَبِ

عَرَفَ يحيى بن حمزة العلويّ تشبيه المفرد بالمركب في كتابه « الطراز » فقال :
« الضرب الثالث في تشبيه المفرد بالمركب . ولنضرب له مثالين يدلان عليه :

المثال الأوّل في المظهر الأداة كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نوره كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (١) ، فهذه الأمور المعدودة ، كلّها أشباه لنور الله .

والمثال الثاني في مضمرة الأداة ، وهذا كقوله ﷺ : « العزْلُ هو الوَادُ الخَفِيّ » . وهذا من التَّشْبِيهِ الَّذِي فَاقَ فِي رِشَاقِهِ وَرَاقَ فِي جَوْدَةِ نِظْمِهِ وَبِلَاغَتِهِ ؛ فجعل العزل كالوَادِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الَّتِي تَغُضُّ لَهَا الْعَيُونَ طَرْفَهَا ، وَلَا يَنْتَهِي الْوَصْفُ إِلَيْهَا » .

تَشْبِيهُ الْمَفْرَدِ بِالْمَفْرَدِ

عَرَفَ التَّشْبِيهِ يحيى بن حمزة العلويّ باعتبار ذاته إلى مفرد ومركب وقال : « نعني بالمفرد ما كان التَّشْبِيهِ فِيهِ مَقْصُورًا عَلَى تَشْبِيهِ صُورَةٍ بِصُورَةٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَوْ صُورَةٍ بِمَعْنَى ، وَنَعْنَى بِالْمَرْكَبِ مَا كَانَ التَّشْبِيهِ فِيهِ تَشْبِيهًُا لِأَمْرٍ بِأَمْرَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ ، أَوْ تَشْبِيهًُا لِأَمْرَيْنِ بِأَمْرَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ » فإذا كان هذا التقسيم مشتمل على ضروب أربعة ، الضرب الأوّل : تشبيه المفرد بالمفرد ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (١) شَبَّهَهَا بِالذَّهَانِ لِحُمْرَتِهَا وَهُوَ الْجِلْدُ الْأَحْمَرُ . وَمِنْ جَيْدِ التَّشْبِيهِ وَرَائِقِهِ مَا قَالَهُ الْبَحْتَرِيُّ : [الوافر]

دَنَوْتُ تَوَاضَعًا وَعَعَلَوْتُ قَدْرًا فَشَانَاكَ أَنْخِفَاضٌ وَأَرْتِفَاعٌ
كَذَلِكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامَى وَيَسْتَدْنُو الضُّوءُ مِنْهَا وَالشُّعَاعُ

التَّشْبِيهُ الْمَفْرُطُ

المُفْرَطُ لُغَةٌ : مِنْ فَعَلَ فَرَطًا يَفْرُطُ فَرَطًا عَلَيْهِ فِي الْقَوْلِ : أَسْرَفَ وَجَاوَزَ . عَرَفَ الْمِبْرَدُ فِي كِتَابِهِ « الْكَامِلِ » التَّشْبِيهِ الْمَفْرُطَ ، وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ أَحَدِهِمْ بِمَدْحِ الْجَوَادِ السَّخِيِّ : « هُوَ كَالْبَحْرِ وَالشُّجَاعِ ، هُوَ كَالْأَسَدِ » . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ : [البسيط]

(١) سورة النور ، آية رقم (٣٥) .

خَرْقَاءُ تَلْعَبُ بِالْعُقُولِ مِزَاجُهَا كَتَلْعَبُ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ

التَّشْبِيهُ الْمَفْرُوقُ

المَفْرُوقُ لغة: من فَرَّقَ يَفْرِقُ الشَّيْءَ: ورَّعَهُ وبَدَّدَهُ. عَرَفَهُ القزويني في كتابه « التَّلْخِصِ »، وقال: إنَّ تَعَدَّدَ طَرَفَا التَّشْبِيهِ، فإِذَا مَفْرُوقٌ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِمَشْبَهٍ وَمَشْبَهٍ بِهِ ثُمَّ آخَرَ وَآخَرَ. ومثال ذلك قول أبي الطَّيِّبِ المَتَنِيِّ: [الوافر]

بَدَّتْ قَمْرًا وَمَالَتْ خَوْطَ بَانَ وَفَاحَتْ عَنَبْرًا وَرَنَّتْ غَزَالًا

التَّشْبِيهُ الْمُفْصَلُ

المُفْصَلُ لغة: من فَصَلَ يَفْصِلُ الشَّيْءَ: قَطَعَهُ وَأَبَانَهُ. عَرَفَهُ القزويني في كتابه « التَّلْخِصِ » فقال: « التَّشْبِيهُ بِاعْتِبَارِ وَجْهِهِ، إِذَا مُجْمَلٌ وَهُوَ مَا لَمْ يَذْكَرْ وَجْهَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ. وَإِنَّمَا مُفْصَلٌ وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهَهُ ». ومثال ذلك قول ابن الرُّومِيِّ: [مجزوء الرمل]

يَا شَبِيهَ الْبَدْرِ فِي الْحُسْنِ وَفِي بُعْدِ الْمَنَالِ
جُدَّ فَقَدْ تَنْفَجِرُ الصَّخْرَةُ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، فقال السَّكَاكِينِيُّ في كتابه « المَفْتَاخِ »: « اعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُلْتَزِمٍ فِيمَا بَيْنَ أَصْحَابِ عِلْمِ الْبَيَانِ أَنْ يَتَكَلَّفُوا التَّصْرِيحَ بِوَجْهِ التَّشْبِيهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، بَلْ قَدْ يَذْكُرُونَ عَلَى سَبِيلِ التَّسَامُحِ مَا إِذَا أُنْعِمَتْ فِيهِ النَّظَرُ لَمْ تَجِدْهُ إِلَّا شَيْئًا مُسْتَتَبِعًا لِمَا يَكُونُ التَّشْبِيهِ فِي الْمَالِ، فَلَا يَدُّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْأَلْفَاظِ إِذَا وَجَدُوهَا لَا تَنْثَقِلُ عَلَى اللِّسَانِ وَلَا تَكَدِّرُهُ بِتَنَافُرِ حُرُوفِهَا أَوْ تَكَرُّرِهَا، وَلَا تَكُونُ غَرِيبَةً وَحْشِيَّةً تُسْتَكْرَهُ لِكُونِهَا غَيْرَ مَالُوقَةٍ، وَلَا مِمَّا تُشْبِهَ مَعَانِيهَا وَتُسْتَعْلَقُ فِيصَعِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا وَتَشْمِثُ عَنْهَا النَّفْسُ: هِيَ كَالْعَسَلِ فِي الْحَلَاوَةِ وَكَالْمَاءِ فِي السَّلَاسَةِ، فَيَذْكُرُونَ الْحَلَاوَةَ وَالسَّلَاسَةَ لَوَجْهِ الشَّبَهِ، عَلَى أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ فِي الْمَالِ هُنَاكَ شَيْءٌ غَيْرُهَا، وَذَلِكَ لِأَزْمِ الْحَلَاوَةِ، وَهُوَ مِيلُ الطَّبَعِ إِلَيْهَا ».

التَّشْبِيهُ الْمَقْبُول

المقبول لغة: من قَبِلَ يَقْبَلُ قَبْلًا شَيْءٌ: أَخَذَ فِيهِ وَلِزِمَهُ. عَرَفَ الْقَرْوِينِي التَّشْبِيهَ الْمَقْبُولَ فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِيصُ» فَقَالَ: «وَباعْتِبَارِ الْغَرَضِ (وَالغَرَضُ مِنْهُ فِي الْأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَى الْمَشَبِّهِ) إِمَّا مَقْبُولًا، وَهُوَ الْوَافِي بِإِفَادَتِهِ، كَأَنَّ يَكُونُ الْمَشَبَّهُ بِهِ أَعْرَفَ بِوَجْهِ الشَّبَّهِ فِي بَيَانِ الْحَالِ مِنْ جِهَةِ وَجْهِ الشَّبِّ أَوْ بَيَانِ الْمَقْدَارِ. ثُمَّ الطَّرْفَانِ فِي الثَّانِي، إِنْ تَسَاوَيَا فِي وَجْهِ الشَّبِّهِ، فَالتَّشْبِيهُ كَامِلٌ فِي الْقَبُولِ، وَإِلَّا فَكَلَّمَا كَانَ الْمَشَبَّهُ بِهِ أَسْلَمَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْكَمَالِ، كَأَنَّ يَكُونُ الْمَشَبَّهُ بِهِ أَتَمَّ شَيْءٍ فِي وَجْهِ الشَّبِّهِ إِذَا قَصِدَ الْحَاقُّ النَّاقِصَ بِالْكَامِلِ، أَوْ كَأَنَّ يَكُونُ الْمَشَبَّهُ بِهِ مَسْلَمًا الْحَكْمَ مَعْرُوفَهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي وَجْهِ الشَّبِّهِ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ إِمْكَانَ الْوُجُودِ. وَقَدْ يُدْرَجُ تَحْتَ هَذَا النُّوعِ الْبَلَاغِي أَنْوَاعٌ جَيِّدَةٌ مِنَ التَّشْبِيهِ ».

التَّشْبِيهُ الْمَقْلُوب

المَقْلُوبُ لغة: من قَلَبَ يَقْلِبُ الشَّيْءَ: حَوَّلَهُ عَنْ وَجْهِهِ أَوْ حَالَتِهِ وَجَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ. عَرَفَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ» فَقَالَ: «فَمَنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَقْوَاهُ فِيمَا أُظُنُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَفَاوُتٌ شَدِيدٌ الْوَصْفِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَشَبُّهُ، ثُمَّ قَصِدْتَ أَنْ تَلْحَقَ النَّاقِصَ مِنْهُمَا بِالزَّائِدِ مِبَالِغَةً وَدَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ يَفْضَلُ أَمْثَالَهُ فِيهِ». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الْخَفِيفُ]

وَرَفَعْنَا خِبَاءَ نَسَا تَضْرِبُ الرِّيبَ حَحَّ حَشَاءُ كَالْجَاذِفِ الْمَقْصُوصِ

« وَأَخْرَجَهُ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ أَنَّهُ أَرَادَ حَرَكَةَ خِبَاءٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مَقْضٍ إِلَّا أَنَّ الرِّيحَ تَقَعُ فِي جَوْفِهِ فَتَحْرُكُ فِي جَانِبِهِ عَلَى تَوَالٍ، كَمَا يَفْعَلُ الْمَقْصُوصُ إِذَا جَذِفَ، وَذَلِكَ أَنَّ يَرُدُّ جَنَاحِيهِ إِلَى خَلْفِهِ فَيَتَحْرُكُ جَانِبَاهُ، فَحَصَلَ لَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمَوْفُورَ الْجَنَاحَ يَبْسُطُ جَنَاحِيهِ فِي الْأَكْثَرِ، وَذَلِكَ إِذَا صَفَّ فِي طَيْرَانِهِ فَلَا يَدُومُ ضَرْبُهُ بِجَنَاحِيهِ، وَالْمَقْصُوصُ لِقُصُورِهِ عَنِ الْبَسْطِ يَدِيمُ ضَرْبَهُمَا، وَالثَّانِي تَحْرِيكَ الْجَنَاحَيْنِ إِلَى خَلْفٍ ». وَبَعْضُهُمْ سَمَّاهُ «التَّشْبِيهُ الْمَعْرُوسَ وَالْمَعْرُوسَ»، أَوْ «غَلْبَةُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ».

التَّشْبِيهُ الْمَلْفُوف

الْمَلْفُوفُ لغة: من فَعَلَ لَفًّا يَلْفُ لَفًّا شَيْءٌ، ضَدَّ نَشْرَهُ: ضَمَّهُ وَجَمَعَهُ. عَرَفَهُ الْقَرْوِينِي فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِيصُ» فَقَالَ: «أَيْضًا إِنْ تَعَدَّدَ طَرَفَاهُ فِيمَا مَلْفُوفٌ، وَهُوَ مَا أَتَى فِيهِ

بالمُشَبَّهَاتِ ثُمَّ بِالْمُشَبَّهَاتِ بِهَا . وَمَثَلٌ لَذَلِكَ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ يَصِفُ عِقَاباً بِكَثْرَةِ اصْطِيَادِ الطَّيُورِ : [الطويل]

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

فقد شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب، واليابس العتيق منها بالخشف، وهو أرذأ الثمر البالي، إذ ليس في اجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها. وكذلك ذكره صاحب «المطول» و«الأطول» والسبوطي مثله.

التَّشْبِيهُ الْمُنْعَكِسُ

التَّشْبِيهُ الْمُنْعَكِسُ، هُوَ التَّشْبِيهُ الْمَعْكُوسُ وَالْمَقْلُوبُ وَغَلْبَةُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.

التَّشْبِيهُ الْوَهْمِيُّ

الوهم لغة: من فعل وَهَمَ يَهْمُ وَهْمًا فِي الشَّيْءِ: تَمَثَّلَهُ وَتَخَيَّلَهُ وَتَصَوَّرَهُ: ذَهَبَ إِلَيْهِ وَهْمُهُ. عَرَفَهُ الْقَزْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِيصُ» فَقَالَ: وَبِالْعَقْلِيِّ مَا عَدَا ذَلِكَ، فَدَخَلَ فِيهِ الْوَهْمِيُّ، أَيُّ مَا هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِهَا وَلَوْ أُدْرِكَ لَكَانَ مُدْرَكًا بِهَا، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

[الطويل]

أَيَقْتَلِنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقُ كَأَنِّيَابِ أَعْوَالِ

والمشرفي نسبة إلى مشارف الشام منها السيوف المشرفية والمسنونة. والتشبيه الوهمي أو الخيالي هو المركب من أمور كل واحد موجود يُدْرِكُ بِالْحَسَنِ، لَكِنْ هَيْئَتُهُ التَّرْكِيبِيَّةُ لَمْ تَوْجَدْ. وَالتَّشْبِيهُ مَتَى كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَصْبُوعًا بِالْحَسَنِ مَكْسِيًا رُوعَ الْإِعْجَابِ.

وذكر الحلبي في كتابه «حسن التوسل» أنه يقرب من النوع المسمى «التشبيه الخيالي»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْمُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ (١) فقد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد، كما استقر في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار بمنزلة المشاهد، ولذلك ربط سبحانه وتعالى بين شجرة الزقوم ورؤوس الشياطين.

(١) سورة الصافات، الآيتان (٦٤، ٦٥).

وقد أدرج صاحب « المطول » و « الأطول » والقزويني في كتابيه « الإيضاح » و « التلخيص » هذا النوع في تشبيه العقلي بالعقلي، لأنه لا يدرك بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنه لو أدرك لم يكن مُدرَكًا إلا بها.

التشبيهاً العقم

العُقْمُ لغة: من فعل عَقَمَ يَعْقُمُ وعقمت مفاصله: يست؛ والعقوي من الكلام: الغامض. ذكر الحاتمي التشبيهاً العقم في كتابه « حلية المحاضرة » نقلاً عن هارون الرشيد أنه قال عن بيتي عترة: [الكامل]

وَخَلَا النَّدْبَابُ بِهَا يُغْنِي وَخَدَهُ غَرِدًا كَفَعَلَ الشَّارِبِ الْمُتَرَنَّمِ
هَزْجًا يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ فَعَلَ الْمَكْبَّ عَلَى الزَّنَادِ الْأَجْدَمِ

« يا أصمعي هذا من التشبيهاً العقم التي لا تنتج » وشبهت بالرَّيحِ العقيم التي لا تنتج ثمرة ولا تلقح شجرة. وأضاف الحاتمي نقلاً عن الأصمعي: « أن أبا عمرو بن العلاء وخلفاً الأحمر ويونس، أجمعوا على أن التشبيهاً العقم التي انفرد بها أصحابها ولم يشركهم فيها غيرهم ممن تقدم معدودات ». وسجل ابن رشيق ما ذكره الحاتمي في كتابه « العمدة » وأضاف قائلاً: « وفي الشعر من هذا صدر جيد، وفي القرآن تشبيه كثير ».

التشبيهاً المُجتمعة

عرَّفها الرَّايزي في كتابه « نهاية الإعجاز »، فقال: إنما يكون كذلك إذا كان التشبيه في أمور كثيرة لا يتقيد البعض ببعض، وحينئذ يكون ذلك تشبيهاً مضموماً بعضها إلى بعض لأغراض كثيرة وكل واحد منفرد بنفسه ». ولهذا النوع خاصيتان:

الأولى: أنه لا يجب فيها الترتيب، ألا ترى أنك إذا قلت: « زيد كالأسد بأساً، والبحر جوداً، والسيف مضاءً، والبدر بهاءً » لا يجب عليك أن تحفظ لهذه التشبيهاً نظاماً؟

الثانية: إذا أسقط البعض فإنه لا يتغير حال الباقي، كقولهم: « هو يصفو ويكدر ويحلو ويمر » ولو تركت ذكر الكدورة والمرارة وجدت المعنى في تشبيهك له بالماء في الصفاء وبالغسل في الحلاوة، باقياً على حقيقته. ومثل لهذا النوع بقول امرئ القيس: « كأن قلوب الطير... »

التَّشْدِيدُ

التَّشْدِيدُ هو الإِعْنَاتُ وَاللِّتْزَامُ وَلِزُومُ مَا لَا يَلِزَمُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ بِالْفَتْحِ .

التَّشْرِيعُ

التَّشْرِيعُ مِنْ شَرَعَ، وَشَرَعَ بَابًا إِلَى الطَّرِيقِ أَنْفَذَهُ وَفَتَحَهُ وَبَيَّنَّهُ . وَعَرَّفَهُ ابْنُ مَعْصُومٍ فِي كِتَابِهِ « أَنْوَارُ الرَّبِيعِ » فَقَالَ : « وَهُوَ أَنْ تَبْنِيَ الْقَصِيدَةَ عَلَى وَزْنَيْنِ مِنْ أَوْزَانِ الْعُرُوضِ وَقَافِيَتَيْنِ ، فَإِذَا أَسْقَطْتَ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ جُزْءًا أَوْ جُزْءَانِ صَارَ ذَلِكَ الْبَيْتُ مِنْ وَزْنٍ آخَرَ ، كَأَنَّ الشَّاعِرَ شَرَعَ فِي بَيْتِهِ بَابًا إِلَى وَزْنٍ آخَرَ . أَمَّا ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ فَقَدْ سَمَّاهُ « التَّسْوَامُ » ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ « تَحْرِيرُ التَّحْبِيرِ » : « التَّوَامُ يُطَابِقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَمَسْمَاهُ » .

وَهَذَا الْفَرْقُ مِنْ اخْتِرَاعِ الْحَرِيرِيِّ ، أَمَّا الْأَجْدَابِيُّ فَهُوَ الَّذِي أُطْلِقَ عَلَيْهِ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ « التَّشْرِيعُ » . وَقَدْ عَرَّفَهُ الْقَزْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ « التَّلْخِصُ » فَقَالَ : وَهُوَ بِنَاءُ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ، كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ : [الْكَامِلُ]

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدُّنْيَاةَ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

وَشَبِيهَ بِهَذَا التَّعْرِيفَ تَعْرِيفَ جِرْمَانُوسِ فَرِحَاتٍ فِي كِتَابِهِ « بَلُوغُ الْأَرْبِ فِي عِلْمِ الْأَدَبِ » إِذْ قَالَ : « إِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا النَّوعِ هُوَ أَنْ يَبْنِيَ الشَّاعِرُ بَيْتَهُ عَلَى قَافِيَتَيْنِ ، إِمَّا مِنْ بَحْرَيْنِ وَوَزْنَيْنِ ، وَإِمَّا مِنْ وَزْنٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْحَذْفِ ، فَإِنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَ آخَرَ جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ صَارَ وَزْنًا مُسْتَقِلًّا ، وَالسَّاقِطُ فَإِنْ كَانَ مُوزُونًا مَعَ انْتِظَامِ الْمَعْنَى فَهُوَ مِنْ وَزْنَيْنِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مِنْ وَزْنٍ وَاحِدٍ » .

وَعَرَّفَهُ الشُّبْكِيُّ فِي كِتَابِهِ « عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ » فَقَالَ : « التَّشْرِيعُ هُوَ عِبَارَةٌ لَا يَنْبَغُ ذِكْرُهَا ، فَإِنَّ التَّشْرِيعَ قَدْ اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ الْمُطَهَّرِ ، وَكَانَ اللَّائِقُ اجْتِنَابُهَا » . وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ « التَّوْشِيحَ » . وَيُسَمَّى أَيْضًا « ذَا الْقَافِيَتَيْنِ » . بَيْنَمَا ابْنُ الْأَثِيرِ عَرَّفَهُ فِي كِتَابِهِ « الْمَثَلُ السَّائِرُ » فَقَالَ : « هُوَ أَنْ يَبْنِيَ الشَّاعِرُ آيَاتٍ قَصِيدَتَهُ عَلَى بَحْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَإِذَا وَقَفَ مِنَ الْبَيْتِ عَلَى الْقَافِيَةِ الْأُولَى كَانَ شِعْرًا مُسْتَقِيمًا مِنْ بَحْرِ عَلَى عُرُوضٍ ، وَإِذَا أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ مَا بَنَى عَلَيْهِ شِعْرَهُ مِنَ الْقَافِيَةِ الْآخَرَى كَانَ أَيْضًا شِعْرًا مُسْتَقِيمًا مِنْ بَحْرِ آخَرَ عَلَى عُرُوضٍ ، وَصَارَ مَا يَضَافُ إِلَى الْقَافِيَةِ الْأُولَى لِلْبَيْتِ كَالْوَشَاحِ ، وَكَذَلِكَ يَجْرِي الْأَمْرُ فِي الْفَقْرَتَيْنِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَثُورِ ، فَإِنَّ كُلَّ فِقْرَةٍ مِنْهُمَا تُصَاغُ مِنْ سَجْعَتَيْنِ » . وَسَمَّاهُ يَحْيَى بْنُ

حمزة العلوي في كتابه « الطراز » « تشريعاً » فقال: « لأن ما هذا حاله من الشعر فإن النفس تشرع إلى تمام القافية وكمالها ».

وعلل ابن أبي الإصبع المصري تسمية هذا النوع « بالتوأم » فقال: « إنه متى اقتصر على القافية الأولى كان من ضرب ذلك البحر الذي عمل الشاعر بيته منه، فإذا استوفى أجزاءه وبناه على القافية الثانية، كان البيت من ضرب غير ذلك الضرب من ذلك البحر، وغالبه أن يختلف الرويان وإن جاز توافقهما ». وكذلك اعتبر السيوطي أن هذه التسمية مطابقة للمسمى.

وقد كان لابن حجة الحموي موقف من هذا الفن البديعي، وهو: « ولا شك من أن هذا النوع لا يأتي إلا بتكلف زائد وتعسف، فإنه راجع إلى الصناعة لا إلى البلاغة والبراعة ».

التشعيب

التشعيب: الجمع والتفريق والإصلاح والإفساد، وانشعب النهر وتشعب: تفرقت منه أنهار. عرفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أن يكون في المصراع الثاني كلمة من المصراع الأول ». ومثّل له بقول كثير عزة: [الطويل]

وَمَا هَجَرْتِكِ النَّفْسُ يَا عَزْرَ أَنْهَا قَلْتِكِ وَلَا أَنْ قَلَّ مِنْكَ نَصِيبُهَا
وَلَكِنَّهُمْ يَا أَحْسَنَ النَّاسِ أَوْلَعُوا بِقَوْلٍ إِذَا مَا جِئْتُ: هَذَا حَيْبُهَا

وعرفه ابن قيم الجوزية في كتابه « الفوائد » فقال: « هو أن يكون في صدر الكلام كلمة من عجزه ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ فَاذْ تَبَرَّيْ تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلتُوَلِّينَا قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١). وهذا كما نلاحظ مثيل لنوع « رد العجز على الصدر ».

التشكيك

التشكيك من الشك، وهو نقض اليقين؛ ويقال: شككت وتشككت في الأمر. عرفه ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » وقال: « وهو من ملح الشعر وطرف الكلام، وله في

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٤٤).

النَّفْسِ حلاوة وحسن موقع، بخلاف ما للغلو والإغراق؛ وفائدته الدلالة على قرب الشبهين حتى لا يفرق بينهما ولا يميز أحدهما من الآخر».

بينما يتبان وتعريف ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التحبير»، فقال: هو أن يأتي المتكلم في كلامه بلفظة تُشكك المخاطب هل هي حشو أو أصلية لا غنى للكلام عنها. مثل قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَدِينِ﴾^(١). فإن لفظه «بدین» تُشكك السامع هل هي فضلة، إذ لفظه «تدايتم» تغني عنها، والنظر في علم البيان يعلم أنها أصلية لأن لفظه الذين لها محامل، وتقول: «داينت فلاناً المودة يعني جازيته» ومنه: «كما تدين تدان».

والذين المجازي هذا الذي لا يكتب ولا يُشهد عليه ولما كان المراد في الآية الكريمة تبين الدين المالي الذي يكتب ويُشهد عليه وفيه وتبيين الأحكام المتعلقة به وما ينبغي أن يعمل فيه، أوجبت البلاغة أن تقول «بدین» معناه يكتب ويشهد ليقول: «فاكتبوه» والله أعلم.

ونقل هذا التعريف الحلبي في كتابه «حسن التوسل»، والنويري في كتابه «نهاية الأرب»، وابن الأثير الحلبي في كتابه «جوهر الكنز»، والسبكي في كتابه «عروس الأفرح». وسماه ابن الأثير «التجاهل». بينما ابن أبي الإصبع عرفه بقوله: «ومن التشكيك نوع التيسر على بعض المؤلفين حتى أدخله في باب تجاهل العارف، وهو أن يرى المتكلم شيئاً شبيهاً بشيء فيشكك نفسه فيه لقصد تقريب المشبه من المشبه به، ثم يعود عن المجاز إلى الحقيقة، فيزيل ذلك التشكيك، فإن لم يعد إلى الحقيقة فهو تجاهل العارف، وإن عاد فهو التشكيك المحض». ومثّل له بقول سلم: [الطويل]

تَبَدَّتْ فَقُلْتُ الشَّمْسُ عِنْدَ طُلُوعِهَا بجلدٍ غنيّ اللّون من أثرِ السورس
فَلَمَّا كَرَّرْتُ الطَّرْفَ قُلْتُ لِصَاحِبِي عَلَى مِرْيَةٍ مَا هَهُنَا مَطْلَعُ الشَّمْسِ

ثم قال: فانظر كيف رجع إلى التحقيق بعد التشكيك، وهذا مما لم يدركه ابن رشيقي القيرواني وغيره عندما اعتبروه من نوع «تجاهل العارف». وهنا في قول سلم رجع عن التشكيك بينما في قول أبي تمام الذي مثله ابن رشيقي لم يرجع: [الطويل]

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمْتُ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعُ

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٨٢).

وعليه فإنَّ بيتَ سَلَمٍ من التَّشكِيكِ الحَقِّ، عَلَي عَكسِ بَيْتِ أَبِي تَمَّامٍ، لا يَمْتُ
إِلَى التَّشكِيكِ في شَيْءٍ ولا أَدْنَى صِلَةٍ، وإِنَّمَا هو من الفَنِّ البِدِيعِيِّ «تجاهل العارف» كما
وإنَّ التَّبَايُنَ ظاهراً للعيان.

ونخلص إلى القول أنَّ هذا اللَّون هو من ابتداء واختراع ابن أبي الإصبع إذ لم يسبقه
إليه سابق.

التَّشْهِيرُ

التَّشْهِيرُ من الشُّهْرَةِ، وهي وضوح الأمر، وقد شَهَّرَهُ تشهيراً فاشْتَهَرَ. قد عَرَفَ التَّشْهِيرَ
ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التَّحْبِيرِ»، وقال: «والتَّشْهِيرُ أَنْ يَأْتِيَ النَّائِرُ فِي أَثْنَاءِ نَثْرِهِ
بَيْتٍ لِنَفْسِهِ». وقد أشارَ المِصْرِيُّ إلى هذا النَّوعِ عند كلامه على الاستعانة.

التَّصْحِيفُ

التَّصْحِيفُ: الخَطُّ في الصَّحِيفَةِ، والتَّصْحِيفُ: هو أَنْ يُقْرَأَ الشَّيْءُ بِخِلَافِ مَا أَرَادَ
كَاتِبُهُ، وعلى غير ما اصْطَلَحَ عليه تسميته.

ونوّه الجاحظ في كتابه «الحيوان» إلى ما يقع في الكلام من التَّصْحِيفِ. وقد عَرَفَ
عبد القاهر الجرجاني التَّصْحِيفَ في كتابه «الإعجاز»، فقال: «وهذا يدخل في بعض
الأقسام التي ذكرناها في التَّجْنِيسِ، ولكن ما أمكن فيه التَّصْحِيفُ فَلَهُ بابٌ على حياله وجانب
يتميز به عن غيره». إلا أنَّ التَّبْرِيذِيَّ في كتابه «الوافي» ذكر التَّصْحِيفَ دونَ أَنْ يُعَرِّفَهُ. وعنه
نقل هذا التعريف البغدادي، وذكره في كتابه «قانون البلاغة» في باب مستقلٍّ ومنفرد عن
أقسام التَّجْنِيسِ. أمَّا ابن حُجَّة الحموي، فقد ذكره في باب «المصحف والمحرف» وقال:
«وهو ما تماثل ركناه لفظاً» ومنهم من يسميه «جناس الخط»، وقال ابن حُجَّة الحموي:

[البسيط]

هَلْ مَنْ يَفِي وَيَقِي إِنْ صَحَّفُوا عَذْلِي وَحَسَرُفُوا وَأَتُوا بِالكَلِمِ فِي الكَلِمِ

إذ عَدَّهُ الحموي من جناس التَّصْحِيفِ. وقد صرَّح السُّيوطِيُّ في كتابه «شرح عقود
الجمان» أنَّ هذا النَّوعَ البِدِيعِيِّ من اختراعاته، وقال: «وهو أنَّ يَأْتِيَ في المقصود بكلام
لتصحيفه معنى معتبر، فيقصد إلى ذلك لتذهب نفس السامع إلى كلِّ من معنياه، كما حكي

عن بعض الأذكياء أنه كتب إلى بعض أصحابه أن يشتري له من البضائع الرائجة، وأمر أن لا يتقط، ليصلح للرائجة والرابعة .

التَّصْدِيرُ

التَّصْدِيرُ: نَصَبُ الصَّدْرِ فِي الْجُلُوسِ، وَصَدَّرَ كِتَابَهُ: جَعَلَ لَهُ صَدْرًا. وَالتَّصْدِيرُ: حَزَامُ الرَّحْلِ وَالْهُودُجِ. عَرَّفَ ابْنُ الْمَعْتَزِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِهِ «الْبَدِيعِ» هَذَا اللَّوْنَ الْبَدِيعِيَّ وَسَمَّاهُ «رَدُّ أَعْجَازِ الْكَلَامِ عَلَى مَا تَقَدَّمَهَا». وَقَسَّمَ هَذَا الْبَابَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، فَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يُوَافِقُ آخِرَ كَلِمَةٍ فِيهِ آخِرَ كَلِمَةٍ فِي نِصْفِهِ الْأَوَّلِ، مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: [الْكَامِلُ]

تُلْقَى إِذَا مَا الْأَمْرُ كَانَ عَرْمَرَمًا فِي جَيْشٍ رَأَى لَا يُفْلُ عَرْمَرَمِ

ومنه ما يوافق آخر الكلمة منه أول كلمة في نصفه الأول، كقول الأفيشر الأسيدي:

[طويل]

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَنْشِئُ عِرْضَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعِ

ومنه ما يوافق آخر كلمة فيه بعض ما فيه، كقول أحد الشعراء: [الوافر]

عَمِيدُ بَنِي سُلَيْمٍ أَقْصَدَتْهُ سِهَامُ الْمَوْتِ وَهِيَ لَهُ سِهَامُ

وزاد على تعريف ابن المعتز فائدة «التصدير» ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» وقال: «وهو أن يرد أعجاز الكلام على صدره، فيدل بعضه على بعض، ويسهل استخراج قوافي الشعر إذا كان كذلك وتقتضيها الصنعة، ويكسب البيت الذي يكون فيه أبهة، ويكسوه رونقاً ودياجة ويزيده مائية وطلاوة». ومثله أمثلة ابن المعتز مع تقسيمه، وعده قريباً من «التريد». وسماه ابن حجة الحموي «ذكر التصدير وهو رد العجز على الصدر» وعرفه بقوله: «هذا النوع الذي هو «رد الأعجاز على الصدر»، سماه المتأخرون «التصدير» وهو أخف على المستمع وأليق بالمقام. وقد قسمه كابن المعتز، كما ذكر أمثله. وكذلك سماه الأضمعي والحاتمي وابن أبي الإصبع المصري.

وقد نوه الجاحظ إلى هذا الفن بما نقله من الصحيفة الهندية، فقال في كتابه «البيان»: «ويكون مع ذلك ذاكراً لما عقد عليه أول كلامه». إلا أنه لم يفرده باباً، وعقب على رسالة القيان فقال: «والأعجاز لاحقة بصورها». وذكر هذا اللون أيضاً ابن المقفع، فقال: «حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على عجزه». غير أن ابن الأثير اعتبر «رد

العجز على الصدر» من باب التّجنيس، على عكس الغانميّ والسّكايي اللّذان أفردا له باباً خاصّاً مستقلاً. وذكره أسامة ابن منقذ باسم «التّرديد»، وقال: ويسمّى «التّصدير» وأضاف: «اعلم أنّ التّرديد هو ردّ أعجاز البيوت على صدورها، أو تردّ كلمة من النّصف الأوّل في النّصف الثّاني». إلا أنّ عبد الكريم النهسليّ سمّاه «المضادّة»، ومثّل له بقول الفرزدق: [البسيط]

أصْدِرْ هُمُومَكَ لَا يَغْلِبُكَ وَارِدُهَا فَكَلِّ وَارِدَةَ يَوْمًا لَهَا صَدْرُ

الإّ أنّ قدامة قال: ومن التّصدير نوع آخر هو «التّبديل» أنّ يُصير المتكلّم الآخر من كلامه أوّلاً وبالعكس، كقولهم: «اشكّر لمن أنعم عليك وأنعم على من شكّرك» وأنشد لنفسه: [المنسرح]

اصْبِرْ عَلَى خُلُقٍ مَن تَعَايَشِرُهُ وَاصْحَبْ صَبُورًا عَلَى أَدَى خُلُقِكَ

كما عرفه المظفر العلويّ فقال: «وهو أنّ يتبدّى الشاعر بكلمة في البيت ثمّ يُعيدّها في عجزه أو نصفه، ثمّ يردّها في النّصف الأخير، وإذا نظّم الشعر على هذه الصّنعَة، تيسّر استخراج قوافيه قبل أن تطرّق أَسْمَاعُ مستمعيه». وسمّاه ابن قيم الجوزيّة «ردّ العجز على الصدر»، ويسمّى «التّصدير» من ضروب البيان وفنون التّلعّب بالبيان.

وقال ابن معصوم المدنيّ: «ردّ العجز على الصدر» هذا النوع سمّاه بعضهم بالتّصدير، والأوّل أولى لأنّه مطابق لسمّاه، وخير الأسماء ما طابق المسمّى. ثمّ أضاف فقال بعد أن فرّق بين مفهومه في الثّر وفي الشعر: وهو في الثّر أنّ يجعل أحد اللفظين المكرّرين - أعني المتّفقين في اللفظ والمعنى - أو المتجانسين - وهما المتشابهان في اللفظ دون المعنى - أو الملحقين بالمتجانسين - وهما اللفظان اللّذان يجمعهما الاشتقاق أو شبهه - في أوّل الفقرة واللفظ الآخر في آخرها، فيكون أربعة أقسام:

الأوّل: أن يكونا مكرّرين، كقوله تعالى: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ (١).

الثّاني: أن يكونا متجانسين نحو قولهم: «سائل اللّئيم يرجع ودمعه سائل».

والثّالث: أن يجمع اللفظين الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ (٢).

(٢) سورة نوح، آية رقم (١٠).

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (٣٧).

والرابع: أن يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾^(١).

وفي النظم قسمه كما قسمه ابن المعتز إلى أقسام ثلاثة مع زيادة قسم آخر، ومنها: وقوع أحد اللفظين المكررين في آخر البيت، والثاني في حشو المصراع الأول، كقول الشاعر: [الوافر]

تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَيْشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ
وعرّفه السبكي وقال: « من أنواع التحسين اللفظية لا من الجناس ».

التصريف

التصريف من صرّف الشيء: أعلمه في وجه كأنه يصرّفه عن وجه إلى وجه. وهذا النوع من الفن البديعي من مخترعات ابن أبي الإصبع المصري، وعرّفه بقوله: « هو أن يأتي الشاعر إلى معنى، فيبرزه في عدة صور، تارة بلفظ الاستعارة، وطوراً بلفظ الإيجاز، وأونة بلفظ الإرداف، وحيناً بلفظ الحقيقة ». ومثّل له بقول امرئ القيس: [الطويل]

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءً بِكُلِّ كَلِّ

فإن الشاعر في البيت الأول أبرز المعنى على سبيل الاستعارة، ثم تصريف فجاء بلفظ الإيجاز فقال: [الطويل]

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُبِلِ

فإن التقدير: فيا لك من ليل طويل، فحذف الصفة لدلالة التشبيه عليها. وقوله « مغار الفتل »: الحبل المفتول. وقوله: « يذبل »: اسم جبل. ثم أخرج على سبيل الإرداف، فقال: [الطويل]

كَأَنَّ الثَّرِيًّا عُلِّقَتْ فِي مَصَابِهَا بِأَمْرَاسٍ كَثَانٍ إِلَى صَمِّ جَنْدَلِ

وقوله: « الثرياً » النجم المعروف في السماء، وقوله « مصابها »: موضعها،

(١) سورة الشعراء، آية رقم (١٦٨).

و« جندل » : حجارة صماء . وبعدها انتقل إلى التعبير عنه بلفظ الحقيقة فقال : [الطويل]
 أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِ بِصُبحٍ وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
 فهذا دليل على قدرة الشاعر وقوته في التصرف الحاذق في المحسنات اللفظية .
 كما أفاض القرآن الكريم بقصصه وبصوره البلاغية ما بين الحقيقة والإيجاز والإرداف
 واختلاف معاني الألفاظ .

وسمى أيضاً ابن أبي الإصبع المصري هذا اللون البيدي « الاقتدار » وعرفه فقال :
 « هُوَ أَنْ يَبْرَزَ الْمُتَكَلِّمُ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ فِي عِدَّةِ صُورٍ اقْتِدَاراً مِنْهُ عَلَى نَظْمِ الاسْتِعَارَةِ ، وَطَوْرًا
 يَبْرُزُهُ فِي صُورَةِ الإِرْدَافِ ، وَأَوْنَةٌ يَخْرُجُهُ مَخْرَجَ الإِيجَازِ ، وَحِينَ يَأْتِي بِهِ فِي أَلْفَافِ الْحَقِيقَةِ » .
 ونقل الحلبي في كتابه « حسن التوسل » وكذلك النويري في « نهاية الأرب » تعريف
 ابن أبي الإصبع هذا وأمثله كذلك ، وسمي « التصرف » كما سماه المصري في « تحرير
 التحبير » .

التصريح بعد الإبهام

التصريح من صرّح ، وصرّح فلان بما في نفسه وصارح : أبداه وأظهره .
 وسماه ابن قيم الجوزية « التصريح بعد الإبهام هو التفسير » ، وسماه بعضهم « التبيين » .
 كما اعتبره قدامة بن جعفر من أنواع المعاني وسماه « صحة التفسير » وعرفه فقال : « أَنْ يَضَعَ
 الشَّاعِرُ مَعَانِي يَرِيدُ أَنْ يَذْكَرَ أَحْوَالَهَا فِي شِعْرِهِ الَّذِي يَصْنَعُهُ ، فَإِذَا ذَكَرَهَا أَتَى بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ
 يَخَالَفَ مَعْنَى مَا أَتَى بِهِ مِنْهُ وَلَا يَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ » . ومثله بقول الفرزدق : [الطويل]

لَقَدْ جِئْتُ قَوْمًا لَوْ لَجَّاتُ إِلَيْهِمْ طَرِيدَ دَمٍ أَوْ حَامِلًا ثِقَلٍ مَغْرَمٍ
 إِلَّا أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ غَيْرَ وَاضِحِ الْمَعْنَى ، لِذَلِكَ فَسَّرَهُ الشَّاعِرُ فِي الْبَيْتِ التَّالِيِ فَقَالَ :

لَأَلْفَيْتَ مِنْهُمْ مُعْطِيًا وَمُطَاعِنًا وَرَأَاكَ شَزْرًا بِالْوَشِيحِ الْمَقْوَمِ

وسماه أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » وعرفه فقال : « وهو أن يورد
 معاني فيحتاج إلى شرح أحوالها ، فإذا شرحت تأتي في الشرح بتلك المعاني من غير عدول
 عنها أو زيادة تزداد فيها ، كقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا
 فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (١) فسبحانه جعل السكون لليل ، وابتغاء الفضل للنهار ، فجاء في

(١) سورة القصص ، آية رقم (٧٣) .

غاية البلاغة». وكذلك عرّفه ابن سنان والبغدادي، فقالا: «هو أن يذكر مؤلف الكلام معنى يحتاج إلى تفسيره، فيأتي به على الصّحة من غير زيادة ولا نقص». وهذا قريب من تعريف ابن شيث القرشي في «معالم الكتابة». وعمل الباقلاني إلى تعريفه بشرحه من غير عدول عنه فقال: «هو أن توضع معانٍ تحتاج إلى شرح أحوالها، فإذا شرحت أثبتت تلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادة ولا نقصان».

بينما استوفاه ابن رشيقي في كتابه «العمدة» بقوله: «هو أن يستوفي الشاعر شرح ما ابتداءً به مجملاً، وقلماً يجيء هذا إلا في أكثر من بيت واحد». أمّا ابن الزمكاني فخصّص تعريفه بقوله: «هو أن تذكر شيئاً لم تقصد تخصيصه فتعيده مع ذلك المخصص».

وشبهه بتعريف ابن سنان تعريف ابن أبي الإصبع المصري وكذلك التّونخي، إلا أنّه يتغير تغييراً طفيفاً فقال: «هو أن يذكر المؤلف، ناظماً كان أو ناثراً، أشياء مرتبة ثم يفسرها، فالمحمود منه أن يكون التفسير مرتباً ترتيب المفسر، فإن خالف بين التفسير والمفسر في الترتيب، أخذ عليه ما لم يكن ذلك لمعنى». وذكر الحلبي والتّونخي كل منهما في كتابه، فقالا: «وهو قريب منه - أي من اللّف والنشر - وهو أن يذكر لفظاً ويتوهم أنّه يحتاج إلى بيانه، فيعيده مع التفسير».

ويذكر ابن الأثير الحلبي في كتابه «جواهر الكنز» أنّ التفسير على أقسام: فمنه ما هو ضروري، ومنه ما هو غير ضروري، فالضروري ما لا يتم الكلام إلا به، وغير الضروري ويسمى «تبرعاً»، وهو نوعان: نوع يتم الكلام دونه، ولكن لا يكمل معناه إلا بالتفسير، ونوع يتم الكلام ويكمل تقسيمه، ولكن يحتاج في معناه إلى زيادة تكميل وتوكيد. ومثال الضروري قوله سبحانه جل ثناؤه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (١) فقوله سبحانه استغرق أقسام أجناس كل ما ذبّ ودَرَج مع حسن الترتيب، وهذا تفسير ضروري.

والخلاصة ليس كل قول يحتاج إلى تفسير، بل ما كان منه مجملاً ومبهماً. وأفصح قول واضح ومفهوم قول أحدهم: [البيسط]

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِهَجَجَتِهِمْ شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) سورة النور، آية رقم (٤٥).

التَّصْرِيعُ

التَّصْرِيعُ من صَرَخَ الباب: جعلَ له مِصْرَاعَيْنِ. والمِصْرَاعَانِ بَابَا القصيدة بمنزلة المصراعين اللذين هما بَابَا البيت.

لم يسبق الخليل بن أحمد إلى معرفة التَّصْرِيعِ أَحَدٌ، وقد عدَّه من محاسن الكلام. وعرفه قدامة بن جعفر في كتابه «نقد الشعر» بـ «باب نعت القوافي» فقال: «أن تكون عذبة الحرف سلسة المخرج، وأن تقصد لتصيير مقطع المصراع الأول في البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها، فإن الفحول والمجيدين من الشعراء القدماء والمحدثين يتوخون ذلك، ولا يكادون يعدلون عنه، وربما صرغوا أبياتاً آخر من القصيدة بعد البيت الأول، وذلك يكون من اقتدار الشاعر وسعة بحره». وأكثر ممثلاً لهذا الفن البلاغي الشاعر امرؤ القيس لمحله من الشعر ومنه قوله: [الطويل]

فَقَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلِ بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وعرف ابن رشيقي التَّصْرِيعَ، فقال: «التَّصْرِيعُ في الشعر يُشكِلُ على كثير من الناس علمه، وهو ما كانت عروض البيت فيه تابعة لضربه تنقصُ بنقصه وتزيدُ بزيادته، وهو دليل على قوة الطبع وكثرة المادة، إلا أنه إذا كثُر في القصيدة دلَّ على التَّكَلُّفِ».

وعرف ابن سنان «التَّصْرِيعَ» فقال: وأما التَّصْرِيعُ فيجري مجرى القافية، وليس الفرق بينهما إلا أنه في آخر النصف الأول من البيت، والقافية في آخر النصف الثاني منه. وإنما شبه مع القافية بمصراعي الباب، ومنه قول امرئ القيس: [المتقارب]

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي حَمِيرٌ ويعدو على المرء ما ياتمير

وذكر ابن أبي الإصبع التَّصْرِيعَ في كتابه «تحرير التَّحْبِيرِ»، فقال: استحسَن علماء البلاغة التَّصْرِيعَ في أول القصيدة لتمييزه بين الابتداء وغيره، ويفهم قبل تمام البيت روي القصيدة وقافيتها، ولذلك قال أبو تمام: [الطويل]

وَتَقْفُو لِي الْجَدْوَى بِجَدْوَى وَإِنَّمَا يروقك بيت الشعر حين يصرع

وعرفه النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار على نسמת الأسحار» فقال: [البيسط]

كَمْ غَارَةٍ بِالْقَنَا شُنُوا لِمِصْطَلَمٍ والنصر يلمع في زاهي وجوههم

ففي البيت تصریح بتقديم الصَّاد المهملة، وهو عبارة عن استواء آخر جزء في صدر البيت وآخر جزء في عجزه في الوزن والرَّوِّي والإعراب، وهو أليق ما يكون بمطالع القصائد. وهو ستة أقسام: الكامل، والمستقل، والمشطور، والمعلق، والمكَّر، والموجه، والنَّاقص. ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدُلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ هَجْرِي فَأَجْبِلِي
وعرّفه البغدادي، فقال: « هو أن يقصد الشاعر لتصيير مقطع المصراع الأوّل في البيت الأوّل من القصيدة كمقطع المصراع الثاني ».

وقارن ابن الأثير بين التصريح في الشعر والنثر، فقال: « إن التصريح في الشعر بمنزلة السَّجْع في الفصلين من الكلام المشور ». وسماه السيوطي: « المصراع » وأدخله في السَّجْع أيضاً، وقال: « المصراع وهو من زيادتي »، وذكره في الإيضاح: « وهو توافق آخر المصراع الأوّل وعجز المصراع الثاني في الوزن والرَّوِّي والإعراب، وأليق ما يكون في مطالع القصائد ». وقال صاحب « التبيان »: إنه ثمانية أقسام؛ وهي عينها المراتب السَّبع التي ذكرها ابن الأثير، غير أنه عدّ المرتبة الخامسة نوعين.

التَّصْرِيحُ الكَامِلُ

التَّصْرِيحُ الكَامِلُ وهو أعلى التصريح درجة، أن يكون كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه غير محتاج إلى صاحبه الذي يليه، ويسمى « التصريح الكامل » كما عرفه ابن الأثير في مراتبه، ومثّل له بقول المتنبي: [الطويل]

إِذَا كَانَ مَدْحٌ فَالنَّسِيبُ الْمُقَدَّمُ أَكْلٌ فَصِيحٌ قَالَ شِعْرًا مُتِمِّمٌ

علماً بأن الآخرين لم يخرج أحد منهم عن هذا المعنى للتصريح. ونقل عنه العلوي في كتابه « نضرة الإغريض » والقزويني في « إيضاحه » ويحيى بن حمزة العلوي في « الطراز » وابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع ».

التَّصْرِيحُ المُسْتَقِلُّ

المُسْتَقِلُّ لغة: من فعل قَلَّ يقلُّ الشيء: حملة عن الأرض: رفعه، والمستقل: الضابط لأمره.

التصريح المستقل وهو من المرتبة الثانية أن يكون المصراع الأول مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى الذي يليه. فإذا جاء الذي يليه، كان مرتبطاً به، كقول امرئ القيس: [الطويل]
 قفا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
 فالمصراع الأول غير محتاج إلى الثاني في فهم معناه، ولكن لما جاء الثاني صار مرتبطاً به. ومنه أيضاً قول أبي تمام: [الطويل]
 أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تَرَوِي الطَّمَاءَ الحَوَائِمَ وَأَنْ يَنْظِمَ الشَّمْلَ المَبْدَدَ نَاطِمٌ

التَّصْرِيعُ المَشْطُورُ

المَشْطُورُ لغة: من شَطَرَ يَشْطُرُ الشَّيْءَ: جعله نصفين، وَشَطَرَ بيت الشعر: حذف نصفه. التصريح المشطور كما عرفه ابن الأثير بقوله أن يكون التصريح في البيت مخالفاً لقافيته، ويُسمى «التصريح المشطور»، وهو أنزل درجات التصريح وأقبحها؛ ومثاله قول أبي نواس: [الوافر]

أَقْلَبِي قَدْ نَدِمْتُ عَلَى الدُّنُوبِ وَيَا إِقْرَارِ عُدْتُ عَنِ الجُّحُودِ
 وصرع الشاعر بحرف الباء في حشو البيت، ثم قفاه بحرف الدال، وهذا لا يكاد يُستعمل إلا قليلاً. قال ابن الأثير عن هذه المراتب السبع: «وذلك شيء لم يذكره على هذا الوجه أحد قبلي».

التَّصْرِيعُ المَعْلُقُ

المَعْلُقُ لغة: من الفعل عَلِقَ يَعْلُقُ علوقاً الشَّيْءَ: تَعْلَقُ، وَعَلَقَ الأمر: ضد صرمه وتركه. التصريح المعلق كما عرفه ابن الأثير. هو أن يُذكر المصراع الأول، ويكون معلقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني، ويُسمى: «التصريح المعلق». ومثاله قول امرئ القيس: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِ بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
 فقول الشاعر «ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي» معلق على قوله «بصبح»، وهذا معيب جداً، وعليه وَرَدَ قول المتنبّي: [البسيط]

قَدْ عَلِمَ البَيْنَ مِنَّا البَيْنَ أَجْفَانَا تَدْمَى وَأَلْفَ فِي ذَا القَلْبِ أَحْزَانَا

فإن المصراع الأول معلقٌ على قوله « تدمى » .

التصريح المكرر

كُرِّرَ لغة تَكَرَّراً وتكريراً الشَّيءُ : أعاده مرَّةً بعد أخرى أو مراراً كثيرة .
التَّصْرِيحُ المَكْرَرُ هُوَ مِنَ الدَّرَجَةِ الخَامِسَةِ فِي مَرَاتِبِ ابْنِ الأَثِيرِ الجَزْرِيِّ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
التَّصْرِيحُ فِي البَيْتِ بِلَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَطاً وَقَافِيَةً ، وَيُسَمَّى « التَّصْرِيحُ المَكْرَرُ » وَهُوَ قِسْمَانِ :
أَوَّلُهُمَا : أَقْرَبُ حَالاً مِنَ الأَخْرَى ، وَيَكُونُ بِلَفْظَةٍ حَقِيقِيَّةٍ لَامِجَازٍ فِيهَا ، كَقَوْلِ عبيد بن
الأبرص : [مخلع البسيط]

فَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَزُوبُ وَعَآئِبُ المَوْتِ لَا يَزُوبُ

وثانيهما : أَنْ يَكُونَ التَّصْرِيحُ بِلَفْظَةٍ مِجَازِيَّةٍ يَخْتَلِفُ المَعْنَى فِيهَا ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :
[الطويل]

فَتَى كَانَ شُرْباً لِلْعَفَاةِ وَمَرْتَعَا فَأَصْبَحَ لِلهِنْدِيَّةِ البَيْضِ مَرْتَعَا

التصريح الموجه

المَوْجَهُ لُغَةً : ذُو الجَاهِ ، وَمِنَ الكَلَامِ : مَا يَحْتَمِلُ الضَّدِّيْنَ فيصَحُّ أَوْ يَكُونُ مَدْحاً أَوْ ذَمّاً .
التَّصْرِيحُ المَوْجَهُ كَمَا جَاءَ فِي تَعْرِيفِ ابْنِ الأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ « المِثْلُ السَّائِرُ » قَالَ : « مِنْ
الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ مَخِيرَاً فِي وَضْعِ كُلِّ مِصْرَاعٍ مَوْضِعَ صَاحِبِهِ وَيُسَمَّى
« التَّصْرِيحُ المَوْجَهُ » ، كَقَوْلِ أَحَدِ الشُّعْرَاءِ : [خفيف]

مِنْ شُرُوطِ الصُّبُوحِ فِي المِهْرَجَانِ خِفَّةُ الشُّرْبِ مَعَ خُلُوعِ المَكَانِ
وَهَذَا البَيْتُ يَجْعَلُ مِصْرَاعَهُ الأَوَّلَ ثَانِيَاً ، وَمِصْرَاعَهُ الثَّانِيَّ أَوَّلَاً .

التصريح الناقص

النَّقْصُ لُغَةً : مِنْ نَقَصَ يَنْقُصُ الشَّيْءُ : ذَهَبَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ تَمَامِهِ ، وَدَرَاهِمٌ نَاقِصٌ :
خَفِيفٌ غَيْرُ تَامٍ .

التَّصْرِيحُ النَّاقِصُ كَمَا حَدَّدَهُ ابْنُ الأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ « المِثْلُ السَّائِرُ » بِقَوْلِهِ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
المِصْرَاعُ الأَوَّلُ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ وَلَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ إِلاَّ بِالثَّانِي ، وَيُسَمَّى « التَّصْرِيحُ النَّاقِصُ »

وليس بمرضي ولا حسن، كقول المتنبي: [الوافر]

مَعَانِي الشُّعْبِ طَيْباً فِي المَعَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ
فَإِنَّ المِصْرَاعَ الأوَّلَ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي هَذَا البَيْتِ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ دُونَ أَنْ يذْكَرَ
المِصْرَاعُ الثَّانِي.

التَّصْرِيفُ

التَّصْرِيفُ مِنَ صَرَّفَ الشَّيْءَ: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِ كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنِ وَجْهِ إِلَى وَجْهِ.
وَعَرَّفَهُ الرُّمَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ «النَّكْتُ فِي إِعْجَازِ القُرْآنِ» فَقَالَ: التَّصْرِيفُ تَصْرِيفُ المَعْنَى مِنَ
المَعَانِي المِخْتَلِفَةِ كَتَصْرِيفِهِ فِي الدَّلَالَاتِ المِخْتَلِفَةِ، وَهُوَ عَقْدُهَا بِهَ عَلى وَجْهِ التَّعَاقُبِ،
فَتَصْرِيفُ المَعْنَى مِنَ المَعَانِي كَتَصْرِيفِ الأَصْلِ فِي الاِشْتِقَاقِ فِي المَعَانِي المِخْتَلِفَةِ، وَهُوَ
عَقْدُهَا بِهَ عَلى جِهَةِ المَعَاقِبَةِ، كَتَصْرِيفِ المَلِكِ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ، فَصَرَفَ فِي مَعْنَى
«مَالِكٍ»، وَ«مَلِكٍ»، وَ«ذِي المَلِكُوتِ» وَ«المَلِيكِ»، وَفِي مَعْنَى «التَّمْلِيكِ»،
وَ«التَّمَالِكِ»، وَ«الإِمْلَاقِ» وَ«التَّمْلُكِ» وَ«المَمْلُوكِ». ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ
التَّصْرِيفِ فِيهِ بَيَانٌ عَجِيبٌ يَظْهَرُ فِيهِ المَعْنَى بِمَا يَكْتَنِفُهُ مِنَ المَعَانِي الَّتِي تَظْهَرُ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ.
أَمَّا تَصْرِيفُ المَعْنَى فِي الدَّلَالَاتِ المِخْتَلِفَةِ فَقَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ فِي غَيْرِ قِصَّةٍ، مِنْهَا قِصَّةُ
مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ذَكَرَتْ فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ وَفِي طِهِّ وَالشُّعْرَاءِ وَغَيْرِهَا، لَوْجُوهٌ مِنَ
الحِكْمَةِ مِنْهَا التَّصْرِيفُ فِي البَلَاغَةِ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ عَنِ أَعْلَى مَرْتَبَةِ، وَمِنْهَا تَمَكِينُ العِبْرَةِ
والمَوْعِظَةِ، وَمِنْهَا حُلُّ الشَّبْهِةِ فِي المَعْجِزَةِ.

وكذلك عدّه الباقلاني من وجوه البلاغة، ونقل ما ذكره الرُّمَّانِيُّ.

التَّصْنَعُ وَالتَّصْنِيعُ

التَّصْنَعُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ صَنَعَ يَصْنَعُ الشَّيْءَ: عَمَلُهُ، وَصَنَعَ الشَّيْءَ: زَيَّنَهُ وَحَسَّنَهُ
بِالصَّنَاعَةِ.

التَّصْنَعُ وَالتَّصْنِيعُ هُمَا فِي الأَدَبِ: الإِبْتِعَادُ عَنِ الطَّبِيعَةِ وَالسَّلِيقَةِ بِاسْتِخْدَامِ المَحْسُنَاتِ
اللِّفْظِيَّةِ بِتَكْلُفٍ وَإِفْرَاطٍ. وَقَدْ اشْتَهَرَ أَدَبُ عَصْرِ الانْحِطَاطِ بِهَمَا. انظُرْهُمَا فِي بَابِي الإِفْرَاطِ
والتَّفْرِيطِ.

التَّضَادُّ

التَّضَادُّ: ضِدُّ الشَّيْءِ، وَقَدْ ضَادَّهُ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، يُقَالُ: ضَادَنِي فُلَانٌ، إِذَا خَالَفَنِي .
والتَّضَادُّ هُوَ التَّطْبِيقُ عِنْدَ أُسَامَةَ بْنِ مِثْقَدٍ، عَرَّفَهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشُّعْرِ»، فَقَالَ:
«التَّطْبِيقُ هُوَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ ضِدًّا لِأُخْرَى». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَابُكَ
وَأَبْنَى﴾^(١) وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ زَهِيرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ: [البسيط]

لَيْثٌ بَعَثَ يَصْطَاذُ الرِّجَالَ إِذَا مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقًا

وقديماً عَرَّفَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، فَقَالَ: «يُقَالُ طَابَقَتْ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا جَمَعْتَهُمَا عَلَى
حَذْوٍ وَاحِدٍ». وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ ﷺ: «إِنكُمْ لَتَكْثُرُونَ عِنْدَ الْفِرْعِ وَتَقْلُونَ عِنْدَ
الطَّمَعِ». وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ الْعُلَوِيِّ، إِذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ «الطَّرَازُ» وَقَدْ عَرَّفَهُ
بِقَوْلِهِ: «وَيُقَالُ لَهُ التَّضَادُّ، وَالتَّكَافُؤُ، وَالتَّطْبَاقُ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِالشَّيْءِ وَبِضَدِّهِ فِي الْكَلَامِ،
وَهَذَا النَّوعُ مُتَّفَقٌ فِي تَسْمِيَتِهِ بِالتَّطْبَاقِ وَالمُطَابَقَةِ وَالتَّطْبِيقِ» وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ عَلَى تَلْقِيهِ
بِمَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا قُدَامَةَ بْنَ جَعْفَرِ الْكَاتِبِ الَّذِي سَمَّاهُ «الْمُتَكَافِيءَ» فَإِنَّهُ قَالَ: «لَقَبُ الْمُطَابَقَةِ
يَلِيقُ بِالتَّجْنِيسِ، لِأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ مُطَابَقَةِ الْفَرَسِ وَالبَعِيرِ لَوْضِعِ رِجْلِهِ مَكَانَ يَدِهِ عِنْدَ السَّيْرِ،
وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ». وَهَذَا التَّعْرِيفُ عَيْنُهُ تَعْرِيفُ الْأَصْمَعِيِّ. وَسَمَّاهُ جِرْمَانُوسَ «الطَّبَاقُ» وَعَرَّفَهُ
بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَا بَيْنَ ضِدَّيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مَعَ مِرَاعَاةِ الْمَشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا حَتَّى لَا يَكُونَ أَحَدُهُمَا
اسْمًا وَالأخْرَ فِعْلًا وَحَرْفًا، بَلْ يَكُونَانِ إِمَّا مِنْ اسْمَيْنِ كَقَوْلِ الضَّبِّيِّ: [الطويل]

إِذَا نَحْنُ سِرْنَا بَيْنَ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ تَحَرَّكَ يَقْضَانُ التُّرَابِ وَنَائِمُهُ

وَإِمَّا مِنْ فِعْلَيْنِ، وَشَاهِدُهُ قَوْلُ الْعَزِيِّ: [الطويل]

تَقَدَّمْتُ فَضْلًا إِنْ تَأَخَّرَتْ مُدَّةٌ هَوَادِي الْحَيَا طَلُّ وَعُقْبَاهُ وَإِبْلُ

وَإِمَّا مِنْ حَرْفَيْنِ، كَقَوْلِ مَجْنُونِ لَيْلَى الْعَامِرِيِّ: [الطويل]

عَلَى أَنِّي رَاضٍ بِأَنْ أُحْمِلَ الْهَوَى وَأَخْلَصَ مِنْهُ لَا عَهْدِي وَلَا لِيَا

وهذا هو عينه تعريف الحلي في كتابه «حسن التوسل»، وتعريف النويري في كتابه
«نهاية الأرب»، والرشيدي الوطواط في كتابه «الفوائد»، وكذلك تعريف السيوطي في كتابه
«الإتقان» و«معترك الأقران». وكذلك عَرَّفَهُ الْحَاتِمِيُّ فِي كِتَابِهِ «حَلِيَّةُ الْمُحَاضِرَةِ» فِي

(١) سورة النجم، آية رقم (٤٣).

باب المطابقة فقال . أخبرنا أبو الفرج علي بن الحسين القرشي ، قال : قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش : أجد قوماً يخالفون في الطباق ، فطائفة تزعم - وهي الأكثر - بأنه ذكر الشيء وضده فيجمعهما اللفظ فهماً لا المعنى ، وطائفة تخالف ذلك فتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد . ومثل بقول زياد الأعجم : [الطويل]

وَبَيْتُهُمْ يَسْتَنْصِرُونَ بِكَاهِلٍ وَلِلُّومِ فِيهِمْ كَاهِلٌ وَسَنَامٌ

فقوله « كاهل » للقبيلة ، وكذلك « كاهل » للعضو عندهم هو المطابقة .

أمّا ابن معصوم المدني فعرفه بقوله : « ولا مناسبة بين معنى المطابقة لغة ومعناها اصطلاحاً ، فإنها في اللغة الموافقة ، يُقال طابقت بين الشئين إذا جعلت أحدهما على حذو الآخر ، وطابق الفرس في جريه إذا وضع رجله مكان يديه ، والجمع بين الضدين ليس موافقة » .

ونقل ابن الأثير قوله : « إنهم سموا هذا الضرب من الكلام مطابقاً لغير اشتقاق ولا مناسبة بينه وبين مُسمّاه ، هذا الظاهر لنا من هذا القول إلا أن يكونوا قد علموا لذلك مناسبة لطيفة لم نعلمها نحن » . وعرفه التفتازاني في كتابه « شرح المفتاح » ، فقال : « إنما سُمِّي هذا النوع مطابقة لأن في ذكر المعنيين المتضادين معاً توفيقاً ، وإيقاع توافق بين ما هو في غاية التخالّف ، كذكر الإحياء مع الإماتة والإبكاء مع الضحك ، ونحو ذلك » .

أمّا الأمدّي فسماه المطابقة ، وقال : « هو مقابلة الحرف بضده أو ما يقارب الضد ، وإنما قيل مطابق لمساواة أحد القسمين صاحبه وإن تضاداً أو اختلافاً في المعنى » . وأضاف : « إنما هو مقابلة الشيء بمثل الذي هو على قدره فسُموا المتضادين إذا تقابلا متطابقين » . بينما عرفه التبريزي في كتابه « الوافي » قائلاً : « فالطابق أن يأتي الشاعر بالمعنى وضده ، أو ما يقوم مقام الضد » . وجزاً المطابقة ابن أبي الإصبع المصري ، فقال : « إن المطابقة ضربان : ضرب يأتي بالفاظ الحقيقة ، وضرب يأتي بالفاظ المجاز ، فما كان منه بلفظ الحقيقة سُمي طباقاً ، وما كان منه بلفظ المجاز سُمي تكافؤاً ؛ ومثاله : [الكامل]

حُلُو الشَّمَائِلِ وَهُومُرٌ بِأَسِئَلِ يَحْمِي الدُّمَارَ صَبِيحَةَ الإِرْهَاقِ

فقوله « حلو ومر » ، يجري مجرى الاستعارة ، إذ ليس في الإنسان ولا في شمائله ما يُذاق بحاسة الدّوق » . وأدرجه السكاكي في كتابه « مفتاح العلوم » والقزويني في كتابه

« التلخيص » وشراحه أيضاً وابن مالك في « المصباح » وقالوا: التضاد من المحسنات المعنوية وأصبحت من فنون البديع .

وقد قسّم الطبايق المصري كما قسّمه جرمانوس فرحات نقلاً عن معاصريه إلى طبايق حقيقي وطبايق مجازي . إلا أن الطبايق الذي يأتي بالفاظ الحقيقة ثلاثة أقسام :

الأول : طبايق الإيجاب ، وهو الجمع بين الشيء وضده .

والثاني : طبايق السلب ، وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي ، أو أمر ونهي ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (١) .

والثالث : طبايق التردد ، وهو أن يردّ آخر الكلام المطابق على أوله ، فإن لم يكن الكلام مطابقاً فهو « ردّ العجز على الصدر » .

ومنه نوع يُسمّى الطبايق الخفي والملحق بالطبايق ، وهو الجمع بين معنيين بتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق ، مثل السببية واللزوم ، كقوله تعالى : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) فإنّ الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة ، لكنّها مسببة عن اللين الذي هو ضدّ الشدة .

وسمّاه أيضاً ابن حجّة الحموي « المطابقة » وعرفها ، فقال : « إنّ المطابقة التي يأتي بها الناظم مجردة ليس تحتها كبير أمر ، ونهاية ذلك أن يطابق الضدّ بالضدّ ، وهو شيء سهل ، اللهم إلا أن تترشح بنوع من أنواع البديع وتشاركه في البهجة والرواق » . ومثّل لذلك بقول امرئ القيس : [الطويل]

مَكْرٍ مَفْرٍ مَقْبَلٍ مَدْبِرٍ مَعَاً كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلٍ

فالمطابقة في الإقبال والإدبار ، لكنّه لما قال « معاً » زادها تكميلاً في غاية الكمال ، فإنّ المراد بها قرب الحركة في حالتي الإقبال والإدبار ، وحالتي الكرّ والفرّ .

وقد عني الجرجاني عناية فائقة بالمطابقة ، وقال : « وأمّا المطابقة فلها شعب خفية ، وفيها مكان غموض ، وربما التبست بها أشياء لا تتميز إلا للنظر الثاقب والذهن اللطيف » .

(١) سورة الروم ، الآيتان (٧٦ و٧٧) .

(٢) سورة الفتح ، آية رقم (٢٩) .

وعَلَّقَ الصُّنْعَانِي، فقال: « وهي من أكثرها دلالة على الفصاحة في الكلام، وأُدخِلُ في المنظوم والمثور ».

التَّضَجُّعُ

التَّضَجُّعُ لغةٌ: القعود عن الأمر والتقصير فيه؛ لأنه مصدر تَضَجَّعَ في الأمر: إذا تَقَعَّدَ ولم يقم به.

والإِضْجَاعُ في القوافي الإقواء. والإِضْجَاعُ في باب الحركات، مثل: الإِمَالَة والخَفْضُ. وقد سَمَّى « شام رابين » Chaim Rabin التَّضَجُّعَ بـ الترخي draw الصوتي. وينسب « التَّضَجُّعُ » لقبيلة « قيس ».

أما التَّضَجُّعُ المنسوب في رواية الرجل الجرمي لقبيلة قيس، وهل هو لغة أولهجة أم أنه تراخ صوتي، فلم تفصل لنا كتب اللغة المقصود بـ « تَضَجَّعَ قيس » فبقي اللفظ مبهماً، وإن كان وَرَدَ في لسان العرب أَنَّ الإِضْجَاعَ في الحركات هو الإِمَالَة والخَفْضُ؛ لأنَّ للإِمَالَة بحثاً آخر معروفاً. فالإِمَالَة ظاهرة صرفية تشترك فيها قبائل عدة، منها تميم وأهل نجد وأسد وقيس، ولا ندري إن كانت هذه الصفة من تَلْقِيبِ ذلك « الجرمي » الذي أراد استرضاء معاوية والتقرُّب منه... أم لا.

التَّضْمِينُ

التَّضْمِينُ من ضَمَّنَ الشَّيْءَ: أودَعَهُ إِيَّاهُ كما تودع الوعاء المتاع. التَّضْمِينُ كما عرَّفَه التَّبْرِيذِيُّ في كتابه « الوافي » والسَّكَاكِيُّ في كتابه « مفتاح العلوم » والتَّنُوخِيُّ في كتابه « الأقصى القريب » وابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنز »: « هو أن يُبْنَى بيت على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضياً له ».

إِلَّا أَنَّ أَبَا هَلَالٍ العسْكَرِيَّ عرَّفَه بقوله: « أن يكونَ الفصلُ الأوَّلُ مفتقراً إلى الفصلِ الثَّانِي، والبيتُ الأوَّلُ محتاجاً إلى الأخير » وقريب من هذا التعريف قول ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » الذي عرَّفَه فقال: « هو أن تتعلَّقَ القافيةُ أو لفظةٌ ممَّا قبلها بما بعدها، كقول النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيَّةِ: [الوافر]

وَهُمْ وَرَدُوا الحِجَارَ على تَمِيمٍ
وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عِكاظِ إِنِّي
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَالِحَاتِ
وَوُثِّقَتْ لَهُمْ بِحُسْنِ الظَّنِّ مِنِّي

وكَلَّمَا كَانَتِ اللَّفْظَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْبَيْتِ الثَّانِي بَعِيدَةً مِنَ الْقَافِيَةِ، كَانَ أَسْهَلَ عَيْبًا مِنْ التَّضْمِينِ، لِأَنَّ الْقَدَمَاءَ يَعْتَبِرُونَ التَّضْمِينَ عَيْبًا لِأَنَّهُ فِي نَظَرِهِمْ أَنَّ خَيْرَ الشَّعْرِ مَا قَامَ بِنَفْسِهِ وَكَمَلَ مَعْنَاهُ فِي بَيْتِهِ، وَقَامَتِ أَجْزَاءُ قِسْمَتِهِ بِنَفْسِهَا، وَاسْتَغْنَى بِبَعْضِهَا لَوْ سَكَتَ عَنْ بَعْضٍ « . وهذا على عكس رأي ابن الأثير الجزري . وعرفه الرُّمَّانِيُّ فِي كِتَابِهِ « النِّكَتُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ »، فَقَالَ: « حُصُولُ مَعْنَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لَهُ بِاسْمٍ أَوْ صِفَةٍ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْهُ . وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مَا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ دَلَالَةَ الْإِخْبَارِ، وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةُ الْقِيَاسِ » .

والتَّضْمِينُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ هُوَ: « اسْتِعَارَتُكَ الْأَنْصَافِ وَالْأَبْيَاتِ مِنْ غَيْرِكَ، وَإِدْخَالِكَ إِيَّاهُ فِي أَثْنَاءِ أَبْيَاتٍ قَصِيدَتِكَ » . وَقَدْ أُعْطِيَ الزَّرْكَشِيُّ لِلتَّضْمِينِ مَعْنَى يَخْتَلَفُ عَنِ الْآخَرِينَ، فَقَالَ: « هُوَ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مَعْنَى الشَّيْءِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي الْأَفْعَالِ وَفِي الْحُرُوفِ، فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَهُوَ أَنْ تُضْمِنَ اسْمًا مَعْنَى اسْمٍ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْأَسْمِينِ جَمِيعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ (١) ضَمِنَ « حَقِيقٌ » مَعْنَى « حَرِيصٌ » لِيفِيدَ أَنَّهُ مُحَقَّقٌ بِقَوْلِ الْحَقِّ وَحَرِيصٌ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَأَنْ تُضْمِنَ فِعْلًا مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ وَيَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ بَأَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ فَيَأْتِي مُتَعَدِّيًا بِحَرْفٍ آخَرَ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ التَّعَدِّيِّ بِهِ فَيَحْتَاجُ إِمَّا إِلَى تَأْوِيلِهِ أَوْ تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لِيَصِحَّ تَعَدِّيُّهُ بِهِ » . وَأَضَافَ قَائِلًا: « وَالتَّضْمِينُ الْبَلَاغِيُّ هُوَ اسْتِعَارَةُ كَلَامِ الْآخِيرِ وَإِدْخَالُهُ فِي الْكَلَامِ الْجَدِيدِ » . وَسَمَّاهُ الْمُظْفَرُ الْعُلُويُّ تَضْمِينًا وَتَسْمِيطًا وَتَوْشِيحًا، وَلِهَذَا الْفَتْنُ مَعْنِيَانِ مُخْتَلِفَانِ عَنِ التَّضْمِينِ، وَقَدْ عَرَفَهُ فَقَالَ: بَابُ التَّضْمِينِ وَيُسَمَّى « التَّسْمِيطُ وَالتَّوْشِيحُ » وَهَذَا فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ قَلِيلٌ جَدًّا . وَمِنْهُ قَالَ الْأَخْطَلُ: [الْكَامِلُ]

وَلَقَدْ سَمَّا لِلْحُرْمِيِّ فَلَمْ يَقُلْ بَعْدَ الْوَعَى، لَكِنْ تَضَائِقُ مُقَدِّمِي

وعرفه أسامة بن منقذ فقال في كتابه « البديع في نقد الشعر »: « اعلم أن التضمين هو أن يتضمن البيت كلمات من بيت آخر » . وذكر بيت الأخطل السابق .

تَضْمِينُ الْمَزْدُوجِ

عَرَّفَ الرَّشِيدُ الْوُطُوطُ فِي كِتَابِهِ « حُدَاثُ السُّحْرِ » التَّضْمِينَ الْمَزْدُوجَ، فَقَالَ: « وَيَكُونُ

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٠٥) .

بأن يورد الشاعر أو الكاتب في عباراته أو أبياته لفظين أو مزدوجين وذلك بمراعاته لحدود الأسجاع والقوافي .

ويعتبر تعريف الرأزي شبيه بتعريف الرشيد الوطواط مع بعض التصرف، وهو التالي :
هو أن يكون المتكلم بعد رعاية الأسجاع يجمع في أثناء القرائن بين لفظتين متشابهتي الوزن والروبي، كقوله تعالى: ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ عَظِيمٍ ﴾^(١). وعرفه ابن الزمكاني بقوله: « هو أن يقع في أثناء قرائن الشتر أو النظم لفظان مسجعان مع مراعاة حدود الأسجاع الأصلية ». ونقل ابن قيم الجوزية هذا التعريف مع الأمثلة. وأشار ابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » إلى أن هذا الفن البلاغي من مخترعات صاحب « المعيار »، ومنه قول البحرى: [الكامل]

إِنَّ الطَّبَاءَ غَدَاءَ سَفْحٍ مَحْجَرٍ هَيَّجَنَ حَرَّ جَوَى وَفَرَطَ تَذَكُّرٍ
مَنْ كُلِّ سَاجِي الطَّرْفِ أَعْيَدَ أَجِيدٍ وَمَهْفَهفِ الكَشْحِينَ أَحْوَى أَحْوَرٍ

التضيق

التضيق من الضيق، والضيق نقيض السعة، ويقال: ضيق عليه الموضع. ذكر الحلبي في كتابه « حسن التوسل » وكذلك النويري في كتابه « نهاية الأرب » والرشيد الوطواط في كتابه « الفوائد » وابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » أن التضيق يسمى « لزوم ما لا يلزم » إلا أن أسامة بن منقذ أفرد له باباً سماه « باب التضيق والتوسيع والمساواة » وعرفه فقال: « اعلم أن النقاد قالوا البلاغة أن يكون اللفظ على قدر المعنى، ولا يكون أطول منه ولا أقصر، ولذلك قالوا: خير الكلام ما كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، فمتى كان اللفظ أكثر من المعنى كان الكلام واسعاً، وضاع المعنى فيه، مثل قول نصيب: [الطويل]

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِثِّي كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مِنْ هُوَ مَاسِحُ
وَفَاضُوا لِيَوْمِ النَّحْرِ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

ولا خلاف في أن المعنى ضائع في اللفظ، لأنه بمعنى: لما حججنا رجعنا وتحادثنا في الطريق؛ لكن عليه حلاوة وطلاوة. وسماه بعضهم الالتزام، والإعنات والتشديد.

(١) سورة النمل، آية رقم (٢٢).

وهذا اللون البلاغي من اختراع السيوطي، فقد عرفه في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال: « هذا النوع اخترعته وسميته بالتضييق بأن يلتزم في الروي أمراً لا يلزم، وإنما لم يذكروه لظنهم أن الروي يلزم أن يكون على حرف واحد فلا يقع فيها التزام ما لا يلزم ».

التطبيق

التطبيق من الطبق؛ وهو غطاء كل شيء، وقد طابق طباقاً الشيطان: تساويًا. والتطبيق ذكره أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » والجرجاني في كتابه « أسرار البلاغة » والرشيد في كتابه « الفوائد » وابن الزمكاني في كتابه « التبيان » ويحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » وابن حجة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » بأسماء « التكافؤ، والطباق، والمطابقة، والمقاسمة ».

التطريز

التطريز من الطرز، والطرز: البرز والهيئة، والطرز: الجيد من كل شيء. التطريز هذا اللون البديعي من مخترعات العسكري، وقد عرفه في كتابه « الصناعتين » فقال: « هو أن يقع في أبيات متوالية من القصيدة كلمات متساوية في الوزن، فيكون فيها كالطرز في الثوب، وهذا النوع قليل في الشعر ». وهذا النوع هو التوشيع عند أبي هلال العسكري؛ ومنه قول زياد الأعجم: [الكامل]

ومتى يوامر نفسه مستلحياً في أن وجود لذي الرجاء يقل جد
أو أن يعود له بنفحة نائل بعد الكرامة والحياء يقل عد
أو في الزيادة بعد جزل عطية للمستزيد من العفاة يقل زد

فالتطريز في قوله « الرجاء، والحياء، والعفاة ». وعرفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع » في نقد الشعر « عين تعريف أبي هلال العسكري. والتطريز غير ذلك عند ابن أبي الإصبع المصري فعرفه بقوله: « هو أن يتبدى المتكلم أو الشاعر بذكر جمل من الذوات غير مفصلة، ثم يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب العدد الذي قدره في تلك الجملة الأولى، فتكون الذوات في كل جملة متعددة تقديراً والجمل متعددة لفظاً، والصفة الواحدة المخبر بها عن تلك الذوات متعددة لفظاً، وعدد الجمل التي وصفت بها الذوات لأعداد الذوات عدد تكرار واتحاد لا تعداد تغاير ».

وقيل اخترعه ابن أبي الإصبع المصري، وعرفه فقال: « هو أن يشتمل الصدر على ثلاثة أسماء مخبر عنه ويتعلق به ويشتمل العجز على الخبر مقيداً بمثله مرتين ». وتبعه في هذا التعريف، ونقل عنه كل من ابن مالك، والحلي، والنوري، والعلوي، والسبكي، والحموي، والسيوطي. غير أن ابن قيم الجوزية وافق تعريفه تعريف أبي هلال العسكري: « وهو أن تأتي قبل القافية بسجعات متتالية، فيبقى في الأبيات أواخر الكلام كالطراز في الثوب ». ومثّل له بقول البحرّي: [البسيط]

وَعَابَ عَن مُقَلَّتِي نَوْمِي وَنَافَرَهَا وَخَانِي الْمُسْعَدَانِ: الصَّبْرُ وَالْجَلْدُ

وأكد ابن قيم أن هذا اللون لم يعرفه القدماء، وإنما استقرأه من كتاب الله سبحانه وتعالى؛ فقال: « هذا النوع استخرجه المتأخرون، وليس في شعر القدماء شيء منه ولا في كلامهم، وقد استقرت من الكتاب العزيز وأشعار المولدين، فوجدته على ثلاثة أقسام:

الأول: ما له علمان: علم في أوله، وعلم في آخره.

الثاني: ما له علم في أوله.

الثالث: ما له علم في آخره ».

وجمع المدني بين رأي المتقدمين والمتأخرين، وعلق المدني قائلاً: « هكذا قرره الشيخ صفي الدين الحلبي في شرح بديعته ». وعرفه جرمانوس فرحات، فقال: هو أن يتدىء الشاعر بذكر جمل من الذوات غير مفصلة ثم يخبر عنها بصفة واحدة من الصفات مكررة بحسب العدد الذي قدره في تلك الجمل، فتكون الذوات في كل جملة متعددة تقديرًا، والجمل متعددة لفظًا، وعدد الجمل التي وضعت الذوات بها عدد تكرر وإيجاد لأعداد تغاير؛ وشاهده من البديعيات قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

شَمَلِي بَطْرِيْزٍ مَدْحِي فِيهِ مُنْتَظِمٌ يَا طَيْبٌ مُنْتَظِمٌ يَا طَيْبٌ مُنْتَظِمٌ

التَّطْرِيفُ

التَّطْرِيفُ من طَرَفِ فلان إذا قاتل حول العسكر، لأنه يحمل على طَرَفِ منهم فيردّهم إلى الجمهور، والتطريف: أن يردّ الرجل عن أخريات أصحابه.

وقد عرفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر »، فقال: « اعلم أن

التطريف هو أن تكون الكلمة مجانسة لما قبلها أو لما بعدها، أو متعلقة بها بسبب من الأسباب». ومثل له بقول أبي تمام: [البسيط]

السيفُ أصدقُ إنباءً من الكتبِ في حدِّه الحدُّ بينَ الجدِّ واللَّعبِ
التَّطْوِيلُ

التطويل من الطول وهو نقيض القصر، يقال طوّل لفرسك: أي أرخ له حبله في مراعاة.

عرّفه ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة »، فقال: « التطويل هو أن يُعبّر عن المعاني بألفاظ كثيرة كلّ واحد منها يقوم مكان الآخر، فأى لفظ شئت من تلك الألفاظ حذفته وكان المعنى على حاله وليس هو لفظاً متميزاً خصوصاً كما كان الحشو لفظاً متميزاً خصوصاً ». وعرّفه ابن الأثير في كتابه « المثل السائر »، فقال: « التطويل هو زيادة اللفظ عن المعنى لغير فائدة ». ومثله بقول الشاعر: [مجزوء الوافر]

ذَكَرْتُ أَحْيَى فَعَاوِدِي صُدَاعِ الرَّأْسِ وَالْوَصْبِ

فإن لفظ « الرأس » حشواً لا فائدة فيه، لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسد للمعنى وفي هذا وغيره أقوال يرجع إليها في موسوعات البلاغة.

وذكره القزويني في كتابه « التلخيص » فقال: وبفائدة عن التطويل وهو أن لا يتعین الزائد في الكلام. ومثاله في الكلام قول عدي بن زيد العبادي من قصيدته التي أولها: [الوافر]

أُبَدَلَتِ الْمَنَازِلُ أَمْ عَيِينَا بِقَادِمِ عَهْدِهِنَّ فَقَدْ بَلِينَا

ورأى بعض البلاغيين أن « التطويل » هو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعيناً، كقول عدي أيضاً: [الوافر]

فَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَاللَّفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِينَا

فإن الكذب والمين واحد، ولا يتعین أحدهما للزيادة ولا يترجّح، لأنه إن كانت الزيادة متعينة اختص ذلك باسم « الحشو »، وهو زيادة معينة لا لفائدة.

والبعض الآخر عدّ التطويل عياً كقول الرّماني في « الرسالة العسجدية »:

« فَأَمَّا التَّطْوِيلُ فَعَمِيمٌ وَعَمِيٌّ؛ لِأَنَّهُ تَكَوَّفَ فِيهِ الْكَثِيرُ فِيمَا يَكْفِي مِنْهُ الْقَلِيلُ، فَكَانَ كَالسَّالِكِ طَرِيقًا بَعِيدًا جَهْلًا مِنْهُ بِالطَّرِيقِ الْقَرِيبِ ». وَنَقَلَ عَنْهُ الصَّنْعَانِيُّ تَعْرِيفَهُ هَذَا.

التَّظْرِيفُ

التَّظْرِيفُ مِنَ الظَّرْفِ وَهُوَ الْبِرَاعَةُ، وَقِيلَ: حَسَنَ الْعِبَارَةِ وَالْحَذَقَ بِالشَّيْءِ. وَعَرَّفَ ابْنُ مَعْصُومٍ الْمَدْنِيَّ التَّظْرِيفَ وَسَمَّاهُ « التَّسْهِيلَ ». وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِيهِ.

تَعَادُلُ الْأَقْسَامِ

التَّعَادُلُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ عَدَلَ يَعْدِلُ عَدْلًا السَّهْمَ وَنَحْوَهُ: قَوْمَهُ، وَفَلَانًا بَفَلَانٍ: سَوَى بَيْنَهُمَا.

أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَرْزُوقِيُّ فِي كِتَابِهِ « شَرْحُ دِيْوَانِ الْحِمَاسَةِ » وَقَصَدَ بِهِ صِحَّةَ التَّقْسِيمِ ثُمَّ مَقَابَلَةَ كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْمَعَانِي الْمَتَحَدِّثَةِ عَنْهَا بِقِسْمِهِ. وَذَكَرَهُ الْقَرْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ « التَّلْخِصُ » وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: وَمِنَهُ التَّقْسِيمُ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ثُمَّ إِضَافَةُ مَا لِكُلِّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ؛ وَمِثَالُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: [الْبَسِيطُ]

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانَ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشْجُحُ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدُ

وَقَالَ السُّكَاكِيُّ: هُوَ أَنْ تَذَكَرَ شَيْئًا ذَا جَزْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ تَضِيفُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مَا هُوَ لَكَ عِنْدَكَ؛ كَقَوْلِهِ: [الْمَتَقَارِبُ]

أَدِيبَانِ فِي بَلَخٍ لَا يَأْكُلَانِ إِذَا صَجَبَا الْمَرْءَ غَيْرَ الْكَبِيدِ
فَهَذَا طَوِيلٌ كَظَلِّ الْقَنَاءِ وَهَذَا قَصِيرٌ كَظَلِّ الْوَتْدِ

وَعَرَّفَهُ أُسَامَةُ بْنُ مَنقَذٍ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ « الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ »: أَعْلَمُ أَنَّ التَّقْسِيمَ هُوَ أَنْ يُقَسَّمَ الْمَعْنَى بِأَقْسَامٍ تَسْتَكْمِلُهُ فَلَا تَنْقُصُ عَنْهُ وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (١) وَأَنْشَدَ سَيُوبَةُ فِي « الْكِتَابِ » قَوْلَ نَصِيبٍ: [الطَّوِيلُ]
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَا وَفَرِيقُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ أَيَّمَنُ اللَّهُ مَا نَنْدَرِي

(١) سورة الرعد، آية رقم (١٢).

وعرّفه عبد الغنيّ النَّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار على نسَمات الأسحار » فقال :

[البسيط]

وَلَمْ يَزَلْ بِعُلُومِ الْوَحْيِ مُتَّصِفًا هَذَا الزَّمَانُ وَفِي الْآتِي مِنَ الْقَدَمِ
في البيت تقسيم ويطلق على ثلاثة أمور: الأول استفاد المتكلم أقسام المعنى الذي أخذ فيه، وعليه مشتت بعض أهل البديعيّات ومنه بيت قصيدتي . فإنَّ الزَّمانَ منقسم إلى ماضٍ ومستقبل وحال لا غير مع كمال التصريح ببقاء نبوته ﷺ بعد موته ، خلافاً لمنكري ذلك، كما هو مُسَطَّر في كتب العقائد . ومثّل لذلك بقول زهير: [الطويل]

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي عَدِ عَمِي
وعرّفه جرمانوس فرحات، فقال: « هو أن تذكر شيئاً ذا جزئين فصاعداً ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك . واشترط فيه البديعيون أن تستوفي أقسام القسمة فلا يغادر منها شيئاً » . ومثّل له بقول زهير بن أبي سلمى: [الوافر]

فَإِنَّ الْحَقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثٌ يَمِينٌ أَوْ شُهُودٌ أَوْ جَلَاءُ

تَعَادُلُ الْأَوْزَانِ

أشارَ المرزوقي في « شرح ديوان الحماسة » إلى تعادل الأوزان، وعرّفه فقال: « وأراد به تساوي سموط الأسجاع، وهي القرائن التي تنزل من الكلام المسجوع منزلة المصارع للشعر، فتعادلها بأن تكون المقادير في النطق معتدلة فيه، وذلك أصل السجع . ومثاله قول الله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾^(١) ومنه قول النبي ﷺ: « اللَّهُمَّ أَعْطِ مَنْفَقًا خَلْفًا، وَأَعْطِ مَمْسَكًا تَلْفًا » .

ومن كلام بعض البلغاء: « أي شيءٍ أطيبُ من ابتسام الثغور، ودوام السرور، وبكاء الغمام، ونوح الحمام » .

التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي

هذا الفن البلاغي هو من الالتفات، وهو العدول فيه إلى الزمن الماضي تقريراً

(١) سورة العاشية، الأيتان (١٣ و١٤).

وتحقيقاً لوقوعه؛ ومثاله قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (١).

ويتكلم الأديب بأسلوب الزمن الحاضر أو المستقبل بالماضي، فهو مجاز لفظي. كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ (٢) بمعنى « يقول » عكسه لأن المضارع يراد به الديمومة والاستمرار.

التَّعْجُبُ

التَّعْجُبُ من العُجْبِ والعَجَبِ. والعُجْبُ: إنكار ما يرد عليك لقلّة اعتياده. عرّف التَّعْجُبُ ابن فارس، فقال: « وأما التَّعْجِبُ فتفضيل شخص من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصف، كقولك: « ما أَحْسَنَ زيداً » ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (٣). إلا أن الرّازي أدرجَه في أقسام النّظم، وفعل مثله الوطواط في كتابه « حدائق السّحر ». ومنه قول الشّاعر: [الوافر]

أَيَا شَمْعاً يَضِيءُ بِلَا أَنْطَفَاءٍ وَبَا بَدراً يَلُوحُ بِلَا مَحَاقٍ
فَأَنْتَ الْبَدْرُ مَا مَعْنَى انْتِقَاصِي وَأَنْتَ الشَّمْعُ مَا سَبَبُ احْتِرَاقِي

وعرّفه الوطواط، فقال: « تكون هذه الصّنعَة بأنّ يظهر الشّاعر في أحد أبياته تعجُّبه وحيوته من شيءٍ من الأشياء ».

التَّعْدِيدُ

التَّعْدِيدُ هو الأعداد، وسَمَّاهُ بعضهم « سياقة الأعداد » و« سياقة العدد » أيضاً. وقد تقدّم الحديث عنه.

التَّعْدِيلُ

التَّعْدِيلُ من عدّل الموازين والمكاييل: سواها، وعدّل الشّيء: وازنه. وعرّفه ابن شيث القرشي في كتابه « معالم الكتابة »، فقال: « هو أن تكون اللفظة التي هي السّجعة

(١) سورة النمل، آية رقم (٨٧).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٦).

(٣) سورة عبس، آية رقم (١٧).

الثانية مركبة من كلمتين، حتى تساوي أختها». ومثّل له بقول الشاعر: [البسيط]

وإن أقرّ على رَقٍّ أَنَامِلُهُ أَقْرَبَ بِالرَّقِّ كُتَابُ الْأَنْسَامِ لَهُ

وعرّف ابن رشيق هذا الفن، ومثّل بيت الشعر السابق، وعده من التّجنيس، وقال: « وقد أحدث المولّدون تَجَانُاً مُنْفَصِلاً، يظهر أيضاً في المخط » ومثّل له بقول أبي تمام:

[الكامل]

رَقْدُوكَ فِي يَوْمِ الْكِلَابِ وَشَقَقُوا فِيهِ الْمِرَادَ بِجَحْفَلٍ كَاللَّابِ

التّعريضُ

التّعريضُ من عرّض، وعرّض لفلان وبه: إذا قال فيه قولاً وهو يعيبه. وقد عرّفه يحيى بن حمزة العلويّ، فقال: « التّعريضُ خلاف التّصريح، وأضاف: « إنّه اللفظ الدالّ على الشّيء، من طريق المفهوم، لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ». فقوله اللفظ الدالّ على الشّيء، عامٌّ في جميع ما يدلّ عليه اللفظ من جهة النصّ والظاهر والحقيقة والمجاز. وقوله من طريق المفهوم يُخرج جميع ما ذكرناه، فإنّ دلالتّه من جهة اللفظ لا من جهة مفهومه. وقوله لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، تفصيل لما تقدم وبيان له وإيضاح، وليس يحترز به عن شيء آخر، ولو حدّفه لجاز. ومثّل له بقول النبيّ محمد ﷺ: « وَلَا تُضْحُوا بِالْعَرَجَاءِ » فإنّه يدخل فيه مقطوع الرّجلين، من جهة مفهومه. وقد ذكره الفراء ولم يسمّه. وفسّر قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (٢) يدلّ على أنّه عرّفه وفهمه.

وقد ذكره ابن قتيبة وعرّفه في كتابه « عيون الأخبار » وجمعه والكناية في باب مستقلّ، فقال: « ومن هذا الباب التّعريض، والعرب تستعمله في كلامها كثيراً، فتبلغ إرادتها بوجه هو اللفظ وأحسن من الكشف والتّصريح، ويعيّن الرجل إذا كان يكشف في كلّ شيء، ويقولون: لا يحسن التّعريض إلّا تلبّياً، وقد سمّاه ثعلب في كتابه « قواعد الشعر » لطافة المعنى الدالّة بالتّعريض على التّصريح ». وعرّفه، فقال: « ومن لطف المعنى كلّ ما يدلّ على الإيحاء الذي يقوم مقام التّصريح لمن يحسن فهمه واستنباطه ».

إلّا أنّ ابن المعتز جعله من محاسن الكلام « التّعريض والكناية ». وكذلك عبد القاهر

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

الجرجاني والتبريزي والبغدادي على عكس ابن الأثير. غير أن ابن وهب سمّاه « اللحن » وقال: « وأما اللحن فهو التعريض بالشئ من غير تصريح أو كناية عنه بغيره ». وأشار إليه ابن جني ولم يعرفه. إلا أن ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة أدرجه في باب « الإشارة ». وجعل التنوخي الكناية والتعريض فنين متقاربين وعرفهما فقال: « ومن البيان الكناية والتعريض وهما معنيان متقاربان جداً وربما ألتبس على كثير من الفضلاء أمرهما فمثل أحدهما بما يستحق أن يكون مثلاً للآخر، وربما كان ذلك لكون اللفظ صالحاً للكناية من وجه، والتعريض من وجه.

وجعل ابن الأثير الحلبي التعريض والكناية الغازاً، وعرفهما بقوله: « إن الإلغاز والتعمية إذا قاربت الظهور سميت كناية أو تعريضاً، وأما إذا أوغل في خفائه سمى لغزاً أورماً ». وفرق يحيى بن حمزة العلوي كابن الأثير بين « التعريض والكناية ». كما وأن الحلبي والنويري عرفا التعريض، فقالا: « وأما التعريض فهو تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر كقولك: ما أقبح البخل تعرض بأنه بخيل ». وذكر السكاكي التعريض فقال معرفاً: « متى كانت الكناية عرضية كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً ». ومثله فعل ابن مالك والقزويني والسبكي، غير أن الأخير بحثه في البديع، وقال: « التعريض وهو الدلالة بالمفهوم بقصد المتكلم ». وسار على نهجه السكاكي والتفتازاني والمغربي.

واعتبر الزركشي التعريض والكناية فصلاً واحداً، كابن قتيبة. وعرف التعريض، فقال: وسمي تعريضاً لأن المعنى باعتباره يفهم من عرض اللفظ أي من جانبه، ويسمى « التلويح » لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾^(١) لأن غرضه بقوله: « فاسألوهم » على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجّة عليهم بما عرض لهم به من عجز كبير الأصنام عن الفعل، مستدلاً على ذلك بعدم إجابتهم إذا سئلوا.

وأفرد له ابن حجّة الحموي باباً خاصاً وعرفه، وقال: « هو عبارة عن أن يكني المتكلم بشيء عن آخر لا يصرح به، ليأخذه السامع لنفسه ويعلم المقصود منه ». وقال مثله ابن معصوم المدني والسجلماسي. وقسمه المدني إلى ستة أقسام: الموصوف، الملاطفة الاستعطاف والاستماحة، والملامة، الاستدراج والاحتراز.

(١) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).

التعريف والتكبير

التعريف لغة: من فعل عَرَفَ يَعْرِفُ عِرْفَةً الشَّيْءُ: علمه، وتَعَرَّفَ: ضِدُّ تَنَكَّرَ. عَرَفَ يحيى بن حمزة العلويّ التعريف باسم المعرفة في كتابه «الطراز» وقال: «اعلم أنّ المعرفة ما دَلَّتْ على شيء بعينه، والنكرة ما دَلَّتْ على شيء لا بعينه، ولا يجوزُ تعريف حقيقة المعرفة بأمر لفظيٍّ لأمرين: أَمَّا أَوَّلًا فَلأنَّ المقصود بيان الماهية، وأَمَّا ثَانِيًا فَلأنَّ بعض المعارف يكون في معنى النكرة. ثم إنَّ المعارف خمسٌ: المضمّرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، ثمَّ المعرَّف باللام، ثمَّ المضاف إلى واحد في هذه إضافةً معنويةً لا لفظيةً، وهي متفاوتة في التعريف.

الأول: الإضمار؛ يكون إذا كان المقام مقام التكلّم، كقول بشار: [البيسط]

أَنَا الْمَرْعُوثُ لَا أَحْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلدَانِي

أو كان المقام مقام خطاب كقول الحماسية أمانة مخاطبة ابن الدّمينية: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَقْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

أو كان مقام الغيبة كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(١) أي العدل.

الثاني: العلمية لإحضاره ذلك بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مختصّ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢). أو للكناية حيث الاسم صالح لها، كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٣) أي جهنمي. أو لإيهام استلذاذه، كقول الشاعر: [البيسط]

بِاللَّهِ يَا ظِيَابِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لِيَلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لِيَلَى مِنَ الْبَشَرِ

أو التبرّك به مثل: «اللّه الهادي ومحمد هو الشفيح». أو التّفاؤُل مثل: «سعد في دارك». أو التّطيرُ مثل: «السفاح في دار صديقك».

الثالث: الموصولية؛ ويكون منها: الصّلة، التّفخيم، التّنبية، الإيماء، وشأن الخبر.

(١) سورة المائدة، آية رقم (٨).

(٢) سورة الإخلاص، آية رقم (١).

(٣) سورة المسد، آية رقم (١).

الرابع: الإشارة؛ ويؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأحد أمور، وذلك أن يقصد تمييزه لإحضاره في ذهن السامع حساً كقول الشاعر: [الطويل]

هؤلاء قوم إن بنوا أحسنوا بنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا
أو لقصد أن السامع غبي لا يميز الشيء عنده إلا بالحس، كقول الفرزدق:
[الطويل]

أولئك آسائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع
أو للتثنية، إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور وعقب بأوصاف على أن ما يرد بعد اسم
الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف. كقوله تعالى: ﴿ أولئك على
هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ﴾ (١).

الخامس: التعريف بالألف واللام؛ وتكون لإشارة معهود بينك وبين مخاطبك أو يُراد
به نفس الحقيقة مثل: « الماء مبدأ كل حي ».

السادس: التعريف بالإضافة؛ وتكون لإحضار المسند إليه في الذهن، أو تغني
إضافته عن التفصيل، أو لضمها تعظيماً أو تفخيماً أو استهزاءً. «

وعرفه ابن الزمكاني في كتابه « البرهان الكاشف »، فقال: « وقد يظن ظان أن
المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى، ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق، وأن سلوك
الإيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من
شأنهما التثييد. وعلة ذلك، أن المطامح متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكررة
الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها، وينظرها بالبصيرة من منسماها
إلى غاربها، فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسي منها وسامة، وهذا فيما ليس لمفرده
مقدار محصور، بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ويسكن إليه ».

والتنكير يأتي لفائدة وينكر المسند إليه لأغراض منها: الأفراد، والنوعية، والتعظيم،
والتحقير، والتكثير، والتقليل. وينكر المسند لأغراض منها: عدم الحصر، التفخيم،
والتحقير.

(١) سورة البقرة، آية رقم (٥).

التَّعَطُّفُ

التَّعَطُّفُ: من عطف الشيء يعطفه عطفًا: حناه وأماله.
عرّفه أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» فقال: «والتعطف أن تذكر اللفظ ثم تكرّره والمعنى مختلف». قالوا وأول من ابتدأه امرؤ القيس: [الطويل]

ألا إني بالٍ على جملٍ بالٍ يسوق بنا بالٍ ويتبعنا بالٍ
وليس هذا من التعطف على الأصل الذي أصلوه، وذلك أن الألفاظ المكررة في هذا البيت على معنى واحد يجمعها معنى البلى، فلا اختلاف بينها، وإنما صار كل واحد منها صفة لشيء، فاختلفت لهذه الجهة، لا من جهة اختلافها في معانيها، وإنما التعطف على أصلهم كقول الشماخ: [البسيط]

كادت تاقطني والرحل إن نطقت حمامة فدعت ساقاً على ساق
أي دعت «حمامة» وهو ذكر القماري ويسمى «الساق». وهذا قريب من التجنيس الذي سمّاه قدامة «المطابقة»، علماً بأن أهل البلاغة يسمون المطابقة «التعطف». وسمّى التبريزي في «الوافر» التعطف «ترديداً»، فقال: هو أن يعلق الشاعر لفظه في البيت بمعنى، ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر؛ ومثاله قول زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

من يلق يوماً على علّته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقت
وأفرد ابن أبي الإصبع للتعطف باباً خاصاً، وعرّفه فقال: وقد سمّاه قوم «المشاكلة»، وقد تقدّم أن التعطف كالترديد في إعادة اللفظة بعينها في البيت، وأن الفرق بينهما بموضعهما وباختلاف التردد، وثبت أن التعطف لا بد أن تكون إحدى كلمتيه في مصراع والأخرى في المصراع الآخر، ليشبه مصراعاً في انعطاف أحدهما على الآخر بالعطفين في كل عطف منهما يميل إلى الجانب الذي يميل إليه الآخر؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبُّونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ ﴾ (١).

وعرّف ابن مالك التعطف، فقال: «التعطف أن تعلق الكلمة في موضع من الصدر

(١) سورة التوبة، آية رقم (٥٢).

بمعنى، ثم تعلقها فيما سوى الضرب من العجز بمعنى آخر». ومثّل له بقول الشاعر:
[الطويل]

إِذَا بَانَ نَهْيُ النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَىٰ أَصَاحَ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِي الْهَجْرُ

فإنّ الكلمتين على عطفي البيت، وهذه من المزاوجة.

وفي معرض حديث ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «جوهر الكنز» عن التّرديد، قال:
«فأمّا التّعطف فهو أنّ تكون إحدى الكلمتين في المصراع الأوّل والأخرى في المصراع الثّاني، وكذلك المشاكلة، وحاصل الأمر أنّ هذه الأنواع كلّها مادة واحدة وشواهدا متقاربة وهي باب واحد». ومثّل له بقول أبي نواس: [البسيط]

صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانَ سَاحَتَهَا لَوْمَسَهَا حَجْرٌ مَسَّتُهُ سَرَاءُ

وعده السّبكيّ كالتّرديد، وقال: «إنّه كالتّرديد إلا أنّ الكلمة المذكورة في مصراعين وهو أعمّ من المزاوجة من وجه، فإنّ تلك يشترط فيها الشرط والجزاء، ولا يشترط فيها التكرار في مصراعين أو فقرتين، وهذا يشترط فيه التكرار في مصراعين، ولا يشترط أن يكون في الكلام شرط وجزاء. وينفصل هذا والذي قبله عن «ردّ العجز على الصدر» بأنّ ذلك يكون العجز فيه آخر الضرب أو آخر الفقرة، وهو أن يكون إعادة الكلمة فيهما فيما وراء القافية». وأشار ابن حجة الحمويّ إلى الفرق بين التّعطف والتّرديد، فقال: «والفرق بينهما أنّ التّعطف من الأنواع التي ليس تحتها كبير أمر، وإنّ رتبة البديع أعلى من هذه الأنواع السافلة».

وفي معرض الحديث في علم المعاني، قال السيوطي: ثمّ نهت من زيادتي أيضاً على أنواع خاصة من التّكرير أحدها يُسمّى «التّرديد»، وثانيها: «التّعطف». وكذلك ذكر المدنيّ ما ذكره السّابقون، وفرّق بين «التّرديد» و«التّعطف» من وجهين: الأوّل: أنّ «التّرديد» لا يشترط فيه إعادة اللفظة في المصراع الثّاني، بل لو أعيدت في المصراع الأوّل صحّ بخلاف التّعطف، والثّاني: أنّ التّرديد يشترط فيه إعادة اللفظة بصيغتها، والتّعطف لا يشترط فيه ذلك.

التّعظيمُ

التّعظيمُ هو التّفخيمُ والتّبجيلُ. انظره في التّفخيم.

تَعْقِيبُ الْكَلَامِ

تَعْقِيبُ الْكَلَامِ مِنَ الْعَقَبِ، وَعَقِبَ كُلُّ شَيْءٍ: آخِرَهُ، وَعَقِبَ هَذَا إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ. وَقَدْ عَرَّفَ التَّنُوخِيُّ «تَعْقِيبَ الْكَلَامِ» فِي كِتَابِهِ «الْأَقْصَى الْقَرِيبَ»، فَقَالَ: «وَمِنَ الْبَيَانِ تَعْقِيبَ الْكَلَامِ بِمُضَدِّهِ بِمَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ، تَوْكِيداً لِمَا فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ مِنَ الْحُكْمِ وَالْمَعْنَى وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْظَمُ فِي بَابِهِ خَيْراً أَوْ شَرّاً؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِداً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (١). لَمَّا كَانَتِ الْجِبَالُ تَرَى جَامِداً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ لِسُرْعَةِ حَرَكَتِهَا وَهِيَ لَا تَرَى، كَانَ ذَلِكَ أَمراً عَظِيماً تَحَارَى فِيهِ الْعُقُولُ؛ وَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «صُنِعَ اللَّهُ» ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ الْمَتَقَنُ لِكُلِّ شَيْءٍ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ رَشِيقٍ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْعَمْدَةُ»، فَقَالَ: «وَيُسَمَّى بَعْضُ الْخُذَّاقِ مِنَ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ «التَّعْقِيبَ» وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُسْتَحْسَنٌ، أَمَّا التَّعْقِيبُ وَهُوَ مِثْلُ التَّغْيِيرِ فَمَكْرُوهٌ فِي الْكَلَامِ».

التَّعْقِيدُ

التَّعْقِيدُ مِنَ الْعَقْدِ: نَقِيضُ الْحَلِّ، وَالتَّعْقِيدُ مِنَ الْأَسَالِيبِ غَيْرُ الْمُسْتَحْسَنَةِ. وَجَمَعَ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ مَعَ التَّعْقِيدِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ «الإِغْلَاقَ وَالتَّعْقِيرَ» وَقَالَ: «التَّعْقِيدُ وَالْإِغْلَاقُ وَالتَّعْقِيرُ سِوَاءٌ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ الْوَحْشِيِّ، وَشِدَّةُ تَغْلِيقِ الْكَلَامِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ حَتَّى يَسْتَبْهِمَ الْمَعْنَى». وَعَرَّفَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي كِتَابِهِ «يَتِيمَةُ الدَّهْرِ» فَقَالَ: «وَهُوَ أَحَدُ مَرَاكِبِ الْخَشْنَةِ الَّتِي يَنْسَخُهَا وَيَأْخُذُ عَلَيْهَا فِي الطَّرْقِ الْوَعْرَةِ، فَيُضِلُّ وَيُضِلُّ وَيَتَّعِبُ وَيُتَّعَبُ وَلَا يَنْجِحُ».

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي هَذَا الْفَنَّ وَمَعْظَمَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَنَاسَبَ التَّعْقِيدُ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مِنَ الْإِخْلَالِ بِقَوَاعِدِ النُّحُوِّ وَأَصُولِهِ، وَأَنَّهُ مُتَعَمِّدٌ لِإِظْهَارِ قُوَّةِ الطَّبِيعِ. وَقَدْ أَرْجَعَ هَذَا الْفَنَّ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ إِلَى فِسَادِ النَّظْمِ وَسُوءِ التَّأْلِيفِ. وَأَدْرَجَهُ السُّكَّاكِيُّ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْفَصَاحَةِ، وَقَسَّمَهُ قِسْمَانِ:

الأوَّلُ: رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ خُلُوصُ الْكَلَامِ عَنِ التَّعْقِيدِ، وَوَضَّحَهُ فَقَالَ: وَالْمُرَادُ بِتَعْقِيدِ الْكَلَامِ، هُوَ أَنْ يَعْتَرِضَ صَاحِبُهُ فِكْرًا فِي مُتَصَرِّفِهِ، وَيُشِيكُ طَرِيقَكَ إِلَى الْمَعْنَى، وَيُوَعِّرُ

(١) سُورَةُ النَّعْلِ، آيَةٌ رَقْمُ (٨٨).

مذهبك نحوه، حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصل، وبأي طريقك معناه يتحصّل؛ كقول الفرزدق: [الطويل]

وما مثله في الناس إلا مُملَكاً أبو أمه حيّ أبوه يُقارِبُه

والثاني: غير المعقّد، هو أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهده، وإن كان في معاطف نصب عليه المنار وأوقد الأنوار، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته، وتقطعه قطع الواصل بالنجح في طيته.

واختصر هذا التعريف القزويني، وعرفه بقوله: « هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به ». وقسمه كالسكاكي إلى قسمين:

الأول: ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يختلّ النظم ولا يدري السامع كيف يتوصل إلى معناه، والثاني: ما يرجع إلى المعنى.

ونهج علماء البلاغة منهج السكاكي والقزويني، ودرسوا التعقيد في مبحث الفصاحة الذي صدّروا به دراساتهم البلاغية.

التعليق

التعليق من علق، وعلق بالشيء: نشب فيه. يقال علق بها تعليقاً: أي ارتبط بها أو أحبها. وقد جمع هذا الفن أسامة بن منقذ إلى فن الإدماج، وسماه « باب التعليق والإدماج » وعرفه فقال: « اعلم أن صيغة ذلك هو أن تعلق مدحاً بمدح وهجواً بهجو ومعنى بمعنى ». ومثله بقول المتنبي: [الخفيف]

حَسَنُ فِي عُيُونِ أَعْدَائِهِ أَقْبَحُ مِنْ ضَيْفِهِ رَأَتْهُ السَّوَامُ

أدمج الحسن مع القبح وكلاهما مدح، ووصفه بالكرم، لأن الإبل إذا رأت ضيفه علمت أنها تنحله.

كما عرفه ابن شيث القرشي فقال: « التعليق هو أن يعلق معنى بمعنى، فيعلق المدح بالمدح، والهجو بالهجو ». وهذا التعريف منقول من تعريف أسامة بن منقذ. ويمتاز هذا الباب أن يكون أحد المعنيين تصريحاً والآخر تلويحاً، بمعنى أن يمهر الكاتب في فنه، أن يريد شيئاً ويخفي معه غيره. وهذا ما قاله أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » في تعريفه لفن « المضاعفة »: « وهو أن يتضمّن الكلام معنيين، معنى مُصرّح به ومعنى

كالمشار إليه . وهذا التعريف قريب مما سماه السكاكي « الاستتباع » والذي عرفه، وقال :
« هو المدح بشيء على وجه يستتبع مدحاً آخر » وكذلك نوه إلى ذلك ابن معصوم في كتابه
« أنوار الربيع » في معرض حديثه عن « الاستتباع » ؛ بينما سماه الزنجاني باسم
« الموجّه » ، والسكاكي « الاستتباع » ولم يغير أحداً منهما من الأمثلة . ثم إن
ابن أبي الإصبع نقل تعريف ابن منقذ، فعرفه وقال : « التعليق هو أن يأتي المتكلم بمعنى
في غرض من أغراض الشعر، ثم يعلق به معنى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة معنى من
معاني ذلك، كمن يروم مدحاً لإنسان بالكرم فيعلق بالكرم شيئاً يذلل على الشجاعة، بحيث
لو أراد أن يخلص ذكر الشجاعة من الكرم لما قدر؛ ومثاله قوله تعالى : ﴿ أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ
أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (١) فإنه - سبحانه وتعالى - لو اقتصر على وصفهم بالذل على المؤمنين
لاحتمل أن يتوهم ضعيف الفهم أن ذلهم عن عجز وضعف، نفى ذلك عنهم، وكمل المدح
لهم بذكر « عزهم » على الكافرين، ليعلم أن ذلهم للمؤمنين عن تواضع لله -
سبحانه وتعالى - لا عن عجز بلفظ اقتضت البلاغة الإتيان به ليتمم بديع اللفظ كما تم
المدح . فتبين في هذه الألفاظ الاحتراس مدمجاً في المطابقة وذلك تبع للتعليق الذي هو
مطلوب من الكلام .

وقد قسم التعليق ابن مالك في كتابه « المصباح » إلى قسمين :

أحدهما : أن تأتي في شيء من الفنون بمعنى تام فيه توطئة لما تذكره بعد من معنى

آخر .

والثاني : أن يتضمن التعليق بالشرط وراء التلازم للدلالة على زيادة المبالغة .

وكذلك ذكرهما يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » بعد أن عرف التعليق
بقوله : وهو تفصيل من قولهم : عَلَّقْتُ السَّيِّئَ وَعَلَّقْتُ الْقَوْسَ إِذَا شَدَدْتَهُمَا بغيرهما . وهو عن
لسان علماء البيان مقول على حمل الشيء على غيره لملازمة بينهما . ثم هو وارد على
وجهين :

الأول : أن يكون التعليق بالشرط للدلالة على المبالغة . ومثاله قول أبي تمام :

[الطويل]

فَإِنْ أَنَا لَمْ يَحْمَدْكَ عَنِّي صَاغِرًا عَدُوُّكَ فَاغْلَمَ أَنِّي غَيْرُ حَامِدٍ

(١) سورة المائدة، آية رقم (٥٤) .

فعلتْ عدم حمده بما يمدحه على عدم حمد عدوّه على وجه الكره منه، لكن حمدُ عدوّه موجود لأجل مدائحهِ وترددها على لسانه، فلا جرم كان حمده موجوداً.

والثاني: أن يأتي بشيءٍ من المعاني بمقصد تامّ توطئةً لما يريد ذكره بعده من معنى آخر ومثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (١) فلورفعت اسم « الله » تعالى كان خطأً لقدرة الله تعالى على كل الممكنات فإنه لا يخشى أحداً، ولو نصبته لكان المعنى مستقيماً بمعنى أنه لا يخشاه من الخلق أحدٌ سوى العلماء، فإنّ الخشية مقصورةٌ عليهم له. إلا أن ابن قيم الجوزية في كتابه « الفوائد » نقل تعريف أسامة بن منقذ وأفرد باباً واحداً « للتعليل والإدماج » وذكر أمثله كذلك.

التعليلُ

التعليلُ من فعل علَّل، وعلَّله بطعامٍ وحديث: شغله بها وتلهى. وقد أشار ابن سنان إلى « الاستدلال بالتعليل » بدون أن يُعرِّفه. وفي معرض الحديث عن التخيل لدى عبد القاهر الجرجاني، ندرك أنه يقصد به « التعليل »؛ ومما ذكر قوله: « وجملة الحديث الذي أريد بالتخيل ههنا ما يثبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلاً، ويدّعي دعوةً لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يخدع فيه نفسه ».

وكذلك ذكر تسميته الرّازي باسم « حسن التعليل » وعرّفه قائلاً: « هو أن يذكر وصفان أحدهما لعلّة الآخر، ويكون الغرض ذكرهما جميعاً ». ومثّل له في كتابه « نهاية الإيجاز » بقول الشاعر: [الطويل]

فإنّ عَادَرَ العذران في صحنِ دجّتي فلا غرّو منه لم يزلّ وإبلاً يهّمي

وقد عرّفه أيضاً كلُّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التوسّل » والنويري في كتابه « نهاية الأرب » فقالا: « هو أن يدّعي لوصف علّة مناسبة له باعتبار لطيف، وهو أربعة أضرب، لأنّ الصّفة إمّا ثابتة قصد بيان علّتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها ». وهذا ما نقلناه من تعريف ابن أبي الإصبع والأمثلة كذلك.

فالأول: أن لا يظهر لها في العادة علّة، كقول المتنبّي: [البسيط]

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيَّهَا الرُّحَضَاءُ

(١) سورة فاطر، آية رقم (٢٨).

والرُحضاء: العَرَقُ أثر الحمى . أو تظهر لها علة كقول المتنبي أيضاً: [الرمل]
 ما به قتلُ أعاديهِ ولكنَّ يتَّقي إخلَافَ ما ترَجُّو الذَّنابَ
 فإنَّ قتلَ الأعداءِ في العادة لدفعِ مضرَّتِهِم لا لما ذكره .

والثاني: إمَّا ممكنة، وإمَّا غير ممكنة . وهذا ما أشار إليه القزويني في كتابه
 « التلخيص » وقد سمَّاه « حسن التعليل » أمَّا تعريفه فهو نفس تعريف الحلبي والنويري،
 وكذلك تقسيمه . وتبعه شراح تلخيصه وابن معصوم المدني . وعرفه ابن أبي الإصبع
 المصري في كتابه « تحرير التَّحبير » وقال: « هُوَ أَنْ يَرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ ذِكْرَ حَكْمٍ وَاقِعٍ،
 أَوْ مُتَوَقَّعٍ، فَيَقْدِمُ قَبْلَ ذِكْرِهِ عِلَّةً وَقَوْعَهُ، لِكُونَ رَتْبَةَ الْعِلَّةِ أَنْ تَقْدَّمَ عَلَى الْمَعْلُولِ . وَمِنْهُ قَوْلُ
 أَبِي تَمَّامٍ: [البسيط]

لَا تُنْكِرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغِنَى فَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

علق عدم إصابة الفتى الكريم بالقياس على عدم إصابة السيل المكان العالي كالطود
 العظيم من جهة أن الكريم لا تصافه بعلو القدر كالمكان العالي . وذكر ابن مالك في كتابه
 « المصباح » أن هذا الفن يبدو مستحيلاً لكونه عجبياً أو غيره، وعرفه قائلًا: « التعليل أن
 تقصد إلى حكم فتراه مستبعداً لكونه قريباً، أو عجبياً، أو لطيفاً، أو نحو ذلك، فتأتي على
 سبيل النظر بصفة مناسبة للتعليل، فتدعي كونها علة للحكم لتوهم تحقيقه، فإن إثبات
 الحكم بذكر علته أروج في العقل من إثباته بمجرد دعواه . هذا وإن يحيى بن حمزة
 العلوي نقل تعريف ابن مالك، إلا أنه قسمه إلى نوعين تماماً كما ذكره الحموي في كتابه
 « خزنة الأدب »:

الأول: أن يأتي التعليل صريحاً، إمَّا باللام، كقول النبي محمد - عليه السلام -:
 « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهوراً » .

الثاني: أن لا يكون التعليل صريحاً في اللفظ، وإنما يؤخذ من جهة السياق والنظم
 والمعنى .

وعرفه الزركشي، فقال: « إن ذكر الشيء معللاً أبلغ من ذكره بلا علة لوجهين:
 أحدهما: أن العلة المنصوطة قاضية بعموم المعلوم .

والثاني: أن النفوس تنبعت إلى نقل الأحكام المعللة، بخلاف غيرها .

ويتباين رأي الزركشي عن سواه في « التعليل » إذ يريد التعليل الحقيقي، ولذلك تحدث عن الطرق الدالة على العلة، كالتصريح بلفظ الحكم، أو الإتيان بـ « كي » أو ذكر المفعول له، أو الإتيان بـ « أن » وغير ذلك. بينما يقصد علماء البلاغة بـ « حسن التعليل » هو أن لا يقوم على علة حقيقية في أغلب الأحيان. وتبعه في هذا التعريف السيوطي في كتابه « معترك الأقران » و « الإتقان » غير أنه لإيجازه حال دون فهمه بشكل واضح.

التعليم والترسيم

التعليم من فعل عَلِمَ يَعْلَمُ عَلِمًا الرَّجُلُ: حصلت له حقيقة العلم، والشيء: عرفه. وقد ذكر التعليم والترسيم أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفه فقال: « اعلم أن هذا الشعر هو قولٌ موزونٌ دالٌّ على معنى، وله طرفان: أحدهما غاية الجودة، والآخر غاية الرداء، وبينهما وسائط؛ والمعنى للشعر بمنزلة المادة، والشعر فيه بمنزلة الصورة. وهو أربعة أشياء: لفظ، ومعنى، ووزن، وقافية. وتهذيبه أن يكون اللفظ سمحاً سهل المخرج حلواً عذباً. وتهذيب الوزن أن يكون حسناً، تقبله النفس والغريزة، غير منكسر، ولا مزحّف. وتهذيب القافية أن تكون سلسة المخرج مألوفة، فإن القوافي حوافر الشعر. والذي يمدح به الناس الصفات الإنسانية، وهي السماحة والشجاعة والعدل والعفة؛ ومنها ما يتولد منها». ومثل بقول زهير: [الطويل]

أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ولكنّه قد يهلك المال نائله

التعمية

التعمية من فعل عَمِيَ، وَعَمِيَ عَلَيْهِ الأَمْر: التبس، والتعمية: الإخفاء. وقد ذكر ابن رشيح القيرواني في كتابه « العمدة » فن التعمية في معرض حديثه عن الإشارة فقال: « ومنها التعمية، وهذا مثلٌ للطير وما شاكلة ». ومثل بقول أبي نواس:

واسمٌ عليه حَبَنٌ لِلصَّفَا

وما أشبهه، وهو معنى مشهور.

وكذلك فقد تحدث عنه ابن حجة الحموي في باب « الإلغاز » فعرفه فقال: « هذا النوع - أعني الإلغاز - يُسمى « المحاجاة والتعمية » وهي أعمُّ أسمائه، وهو أن يأتي المتكلم

بعده ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويأتي بعبارات يدل ظاهرها على غيره وباطنها عليه؛ ومنه قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

وَكُلُّ مَا أَلْعَزُوهُ حَلَّهُ لَيْسَ مُذْ طَالَ تَعْقِيدُهُ أُرَى بِفَهْمِهِمْ

فقوله هذا، لم يسفر فيه وجه الحسن إلا من ورأى ستور التورية.
كما أدرج هذا الفن السُّجلماسي ضمن نوع الإشارة، كما هو الحال عند ابن رشيق القيرواني.

وقد عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » بعد أن سمّاه « المعنى » فقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يدمج الشاعر في أثناء نظمه اسماً مبهماً، ثم يشير إلى طريقة استخراجه برمز أو إيحاء، ويشترط فيه بأن يكون له معنى شعري وراء المعنى المعماري مستقبلاً بحسن التركيب في المفهومية، بحيث إنه إذا سمعه السامع لا يتوهم ما فيه من التعمية، وإن لم يكن هكذا، فليس هو ». ومثّل له بقول الشاعر ملغزاً في عماد: [الطويل]

جَمَالٌ وَحُسْنٌ وَالتَّيْفَاتُ وَرِقَّةٌ وَعَظْفٌ وَلُطْفٌ وَاكْتِمَالٌ هَبَاتِهِ
تَزِيدُ عَلَى ذَاتِ المِلاَحِ شَمَائِلًا وَفِي عَدَا مَا بَيْنَتْ وَصَفُ صِفَاتِهِ

التَّغَايُرُ

التَّغَايُرُ من تَغْيِيرٍ. وَتَغْيِيرُ الشَّيْءِ عن حاله وَغَيْرِهِ: حَوَالَهُ وَبَدَلُهُ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مَا كَانَ. وَتَغَايُرُ الأَشْيَاءِ: اِخْتَلَفَتْ.

وقد عرّف التَّغَايُرُ ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » فقال: وهو أن يتضادَّ المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ثم يصحاً جميعاً، وذلك من افتنان الشعراء وتصرفهم وغوص أفكارهم؛ ومثاله قول بعض العرب المتقدمين يذكر قوماً بأنهم لا يأخذون إلا القود دون الدية: [الكامل]

لَا يَشْرِبُونَ دِمَاءَهُمْ بِأَكْفَهُمْ إِنَّ الدَّمَاءَ الشَّافِيَاتِ تُكَالُ

إلا أن عبد القاهر الجرجاني عدّه من لطيف السرق، وقد جاء على وجه القلب وقصد به النقص. وقد عرّفه ابن أبي الإصبع المصري في كتابيه « تحرير التحبير » و« بديع

القرآن « فقال: « التَّغَايِرُ هو تَضَادُّ المَذْهَبِينَ، إمَّا في المَعْنَى الوَاحِدِ بَحِثٍ يَمْدَحُ إِنْسَانَ شَيْئًا وَيَذَمُّهُ، أَوْ يَذَمُّ مَا مَدَحَهُ غَيْرُهُ، أَوْ يَفْضَلُ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَجْعَلُ الْمَفْضُولَ فَاضِلًا؛ أَوْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهِ، فَيَجْعَلُ الْمَفْضُولَ عِنْدَ غَيْرِهِ فَاضِلًا وَبِالعَكْسِ ».

وقد عرّفه كلٌّ من الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وقالوا: « هو أن يغيّر المتكلّم الناس فيما عادتهم أن يمدحوه فيذمه، أو يذمّوه فيمدحوه ». ونقله السّبيكيّ وتصرّف بعض الشّيء وقال: « إن التّغايير إمّا من كلام شخصين كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنُتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ (١). وإمّا أن يتغيّر كلام الشخص الواحد في وقتين، ومنه قوله تعالى في قریش: ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢) فهذا اعترافهم بالعجز. ثمّ قالوا في وقت آخر: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ (٣) وكان الأصل أن لا يعدّ هذا حسناً بل عيباً لكنّه لوقوعه في وقتين مختلفين في هذا المثال عدّد من المحاسن ». وقد سمّاه أبو هلال العسكريّ في كتابه « الصّناعتين » « التّلطف »، وعرّفه قائلاً: « وهو أن تتلطف للمعنى الحسن حتى تهجنه، والمعنى الهجين حتى تحسنه ». وكذلك عرّف الحمويّ « التّغايير » فقال: « التّغاييرُ سَمَاءُ قَوْمٍ « التّلطف »، وهو أن يتلطف الشاعر بتوصله إلى مدح ما كان قد ذمّه هو أو غيره ». وقد سمّاه مثل ذلك السيوطي، وسمّاه آخرون « المغايرة » وسمّاه ابن معصوم المدنيّ « المغايرة والتّغايير ».

التّغليبُ

التّغليبُ من غلب بمعنى قَهَرَ، وغُلب على صاحبه: حُكِمَ له عليه بالعلبة. عرّف القرطاجنيّ في كتابه « منهاج البلغاء » التّغليب فقال: « هو أن يغلب الأرجح من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً أو معنى ».

وكذلك عرّفه القزوينيّ في كتابه « التّليخيص »، فقال: « هو أن يغلب على الشّيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، وهو أمر يجري في كلّ متناسبين ومختلطين بحسب المقامات؛ لكن غالب أمره دائر على الشرف والخفة، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَتْ مِنْ »

(١) سورة الأعراف، الآيتان (٧٥ و٧٦).

(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (٢٤).

(٣) سورة الأنفال، آية رقم (٣١).

القائيتين ﴿١﴾ فعُدَّتْ الأنثى من الذكور بحكم التَّغْلِيْبِ، لِأَنَّ القنوتَ ممَّا يوصف به الذكور والإناث، ولولا ذلك لَقِيلَ وكانت من القانتات.»

والتَّغْلِيْبُ عند الزُّرْكَشِيِّ إعطاء الشَّيْءِ حكم غيره، فعَرَّفَهُ فقال في كتابه « البرهان: في علوم القرآن: » « وحقيقته إعطاء الشَّيْءِ حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق لفظه عليهما إجراءً للمختلفين مجرى المتفقين.

والتَّغْلِيْبُ أنواع: فمنه تغليب المذكر، وتغليب المتكلم على المخاطب، والمخاطب على الغائب، وتغليب العاقل على غيره، وتغليب المتَّصِفِ بالشَّيْءِ على ما لم يتَّصِفْ به، وتغليب الأكثر على الأقل، وتغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغنور فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على الجميع، وتغليب الموجود على ما لم يوجد، وتغليب الإسلام، وتغليب ما وقع بغير هذا الوجه، وتغليب الأشهر. وقيل إنَّ هذا الفنُّ وأنواعه من باب المجاز.»

وأضاف الزُّرْكَشِيُّ: « لِأَنَّ اللَّفْظَ لم يستعمل فيما وضع له، ألا ترى أنَّ القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذُّكُورِ والإناث على غير ما وضع له.»

التَّغْيِيرُ

التَّغْيِيرُ من تَغْيَرٍ؛ وَتَغْيَرُ الشَّيْءِ عن حاله: تَحَوَّلَ، وَغَيْرُهُ: حَوَّلَهُ وَبَدَّلَهُ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ غير ما كان. وقد عَرَّفَهُ قُدَّامَةُ بن جَعْفَرٍ في كتابه « نقد الشعر»، فقال: « هو أن يحيل الشاعر الاسم عن حاله وصورته إلى صورة أخرى إذا اضطرتَّه العروض إلى ذلك كما قال بعضهم يذكر سليمان - عليه السَّلام - : [الطويل]

وَكُلُّ صَمُوتٍ نَثَلَةٌ تُبْعِيَّةٌ وَنَسْجِ سُلَيْمٍ كَلٌّ قَضَاءٌ ذَائِلٌ

التَّفْخِيمُ

التَّفْخِيمُ من فَخَمَ، وَفَخَمَهُ: أَجَلَّهُ وَعَظَّمَهُ، وَالتَّفْخِيمُ: التَّعْظِيمُ. ذكر ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » في « باب الإشارة » التَّفْخِيمُ فقال: ومن أنواع الإشارة

(١) سورة مريم، آية رقم (١٢).

التّفخيم والإيماء؛ فأما التّفخيم، فكقول الله تعالى: ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (١) وقد قال كعب بن سعد الغنويّ: [الطويل]

أَخِي مَا أَخِي لَا فَاحِشٌ عِنْدَ بَيْتِهِ وَلَا وَرَعٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ هَيُوبٌ
وقد نَوّه به السّجلماسيّ في كتابه « المنزع البديع » في معرض حديثه عن « الإبهام » فقال: « وهو من جنس الإشارة ».

التّفْرِيطُ

التّفْرِيطُ من فَرَطَ، وفَرَطَ الشّيءَ وفَرَطَهُ: ضيّعه وقدم العجز فيه، والتّفْرِيطُ: التّضييع. عرّف أسامة بن منقذ التّفْرِيطُ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعلم أنّ التّفْرِيطُ هو: أن يقدم الشاعر على شيء فيأتي بدونه فيكون تفریطاً منه، إذ لم يكمل اللفظ أو يبالغ في المعنى، وهو باب واسع عليه يعتمد النقاد من الشعراء، وهو مثل قول النّابغة الذّبّانيّ: [الطويل]:

رِقَاقِ النُّعَالِ طَيْبٌ حُجْرَاتُهُمْ يُحْيُونَ بِالرِّيحَانِ يَوْمَ السَّبَابِ
يُصُونُونَ أَجْسَاداً طَوِيلاً نَعِيمُهَا بِخَالِصَةِ الْأَرْدَانِ خُصِرِ الْمَنَابِ

البيت الأوّل فاسدٌ، لأنّ العامّة والصّعاليك يحيي بعضهم بعضاً ذلك اليوم بالرّيحان. وكذلك البيت الثاني فاسدٌ، لأنّه لا فضيلة في كونها ملونة كل جانب منها لونٌ. أمّا التعريف الذي جاء به ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » فهو قوله: « أمّا التّفْرِيطُ فهو التّصغير والتّضييع، والتّفْرِيطُ في إيراد المعاني الخطابية قبيح لا يجوز استعماله بوجه من الوجوه. ومنه قول الأعشى: [المتقارب]

وَمَا مُزِيدٌ مِنْ خَلِيجِ الْفُرَا تِ جَوْنٌ غَوَارِبُهُ تَلْتَطِمُ
بِأَجْوَدٍ مِنْهُ بِمَاعُونِهِ إِذَا مَا سَمَاؤُهُمْ لَمْ تُعْمِ

فإنّه مدح ملكاً بالجد بماعونه، والماعون كل ما يستعار من قدوم أو قدر، وليس للملوك في بذله مدح ولا لأوساط الناس أيضاً. وفي مدح السوقة به قولان، ومدح الملوك به عيب ودمّ فاحش، وهذا من أقبح التّفْرِيطِ. وعرّف التّنوخيّ في كتابه « الأقصى القريب » التّفْرِيطُ، فقال: « والتّفْرِيطُ أن يكون اللفظ قاصراً عمّا تضمنه من المعنى ».

(١) سورة القارعة، الأيتان (٢٠١).

وقد قارن ابن الأثير الحلبي بين الإفراط والتفريط، فقال: «أما التفريط والإفراط فهو أن يكون المعنى المضمّن في العبارة بخلاف ما تقتضيه البلاغة، إمّا أن يكون انحطاطاً دونها فهو تفريط، وإمّا ما تجاوز عنها فهو الإفراط؛ ومثاله قول النبي - عليه السلام -: الجاهل إمّا مُفْرِطٌ أو مُفْرَطٌ». وجعل ابن قيم الجوزية الإفراط والتفريط والاقتصاد في باب واحد، وسماه «الامتحان» ونقل كلام ابن الأثير وبعض أمثله. وعرفه يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» قال: فيورد على جهة التّقصير في المعبر عنه والتّضييع والإهمال له؛ ومنه ما قاله أبو تمام يمدح رجلاً: [الوافر]

يَتَّقِي الحَرْبَ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي مَرَاجِلَهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمٍ

لقد أكثر علماء البلاغة في التكلّم عن التفريط، وفسّروا معناه. إلّا أنّ السيوطي في كتابه «شرح عقود الجمان» ذكر أنّه لم ير من علماء البلاغة من تكلم عنه سوى عبد الباقي اليميني، فقال: «ونبهت من زياداتي أيضاً على نوع يُسمّى «التفريط»، ذكره عبد الباقي اليميني في كتابه ولم أره لغيره». وأضاف: «وهو ضد المبالغة، أن يؤتى بالوصف ناقصاً عمّا يقتضيه حال المعبر عنه». ثمّ مثل بقول الأعشى الذي مرّ التمثيل به. وهذا مستبعد من كلام السيوطي. ومن المعتقد الذي يقصده أنّه لم ير أحداً أدخل التفريط في المحسنات المعنوية من البديع.

التفريع

التفريع من الفعل فرّع، وفرّع بمعنى فرّق، والتفريع مصدر قولك: فرعت من هذا الأصل فروعاً بمعنى: استخراجها. وعرف ابن رشيق القيرواني «التفريع» وبين منزلته من الاستطراد، فقال في كتابه «العمدة»: «وهو من الاستطراد كالتدريج من التّقسيم، وذلك أن يقصد الشاعر وصفاً آخر يزيد الموصوف توكيداً. ومن لطيف التفريع قول المُتنبّي يصف ليلاً: [الوافر]

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الدُّنُوبَا

فالشاعر يصف كثرة سهره وإدارة لحظه ويشبّهها بكثرة ذنوب الدهر عنده. وقد عرف القرطاجني في كتابه «منهاج البلغاء» «التفريع» فقال: «هو أن يصف الشاعر شيئاً بوصف ما، ثم يلتفت إلى شيء آخر بوصف بصفة مماثلة أو مشابهة أو مخالفة لما وصف به الأول،

فيستدرج من أحدهما إلى الآخر ويستطرد به إليه على جهة تشبيه أو مفاضلة أو التفات أو غير ذلك، ممَّا يناسب به بين بعض المعاني وبعض. فيكون ذكر الثاني كالفرع عن ذكر الأول». وقد ذكر أمثلة ابن رشيق، مع العلم بأن تعريفهما للتفريع متشابهان.

وقد فرّع هذا النوع البلاغيّ ابن أبي الإصبع المصريّ إلى نوعين:

أحدهما: أن يبدأ الشاعر بلفظة هي إمَّا اسم وإمَّا صفة، ثم يكررها في البيت مضافة إلى أسماء وصفات يتفرّع من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره، كقول أبو الطيّب المتنبيّ: [المتقارب]

أنا ابنُ اللقَاءِ أنا ابنُ السَّمَاءِ أنا ابنُ الضُّرابِ أنا ابنُ الطُّعَانِ
طَوِيلُ النَّجَادِ طَوِيلُ الْعِمَادِ طَوِيلُ الْقَنَاقَةِ طَوِيلُ السَّنَانِ

فكلُّ بيت منهما ينطوي على فروع من المعاني شتى من المدح تفرعت من أصل واحد.

والنوع الثاني: يتفرّع منه معنى واحد من أصل واحد إمَّا في بيت أو أبيات، وإمَّا في جملة من الكلام أو جمل؛ وهو أن يصدر الشاعر أو المتكلّم كلامه باسم منفي بـ «ما» خاصة ثم يصف الاسم المنفي بمعظم أوصافه اللائقة به إمَّا في الحسن أو القبح ثم يجعله أصلًا يفرّع منه معنى في جملة من جار ومجرور متعلّقة به تعلق مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب، أو غير ذلك، يفهم من ذلك مساواة المذكور بالاسم المنفي الموصوف، ومنه أبيات الأعشى السابقة.

وقد ذكر أسامة بن منقذ هذا النوع في كتابه «البديع في نقد الشعر» وسماه النفي. وعرفه فقال: اعلم أن النفي قد كثر في أشعار العرب والمحدثين، كقول عدي بن الرقاع (ت ٩٥ هجرية): [الطويل]

ومسأ مُخَدَّرٌ وَرَدٌ يُرْشَحُ شِبْلُهُ بخفان قد أحمى جميع الموارِدِ
كأن دمساء الهاديات بنحره صيب ملاآت خضيب مجاسيدِ

ولهذا التفريع نوع ثالث وهو تفريع معنى من معنى من غير تقدم نفي ولا جحود كقول ابن المعتزّ: [السريع]

كَلَامُهُ أَخَذَ مِنْ لَفْظِهِ ووَعْدُهُ أَكْذَبُ مِنْ طَيْفِهِ

وهو مختص بمعاني النفس دون معاني البدع .

وذكر هذه الأنواع كلُّ من ابن مالك في كتابه « المصباح » وابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسُّل » والتويري في كتابه « نهاية الأرب » والعلوي في كتابه « الطراز » وابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » وعرفه فقال: « هذا النوع - أعني التفرُّع، وهو ضدُّ التَّصْيِل - هو أن يصدِّر الشاعر أو المتكلِّم كلامه باسم منفي بـ « ما » خاصة، ثمَّ يصف ذلك الاسم المنفي بأحسن أوصافه المناسبة للمقام، إمَّا في الحسن وإمَّا في القبح، ثمَّ يجعله أصلًا، يفرِّع منه جملة من جار ومجرور، ومتعلِّقة به تعلق مدح أو هجاء أو فخر أو نسيب أو غير ذلك، ثمَّ يخبر عن ذلك الاسم بأفعل التفضيل، ثمَّ يدخل من على المقصود بالمدح أو الذمِّ أو غيرهما، ويعلِّق المجرور بأفعل التفضيل فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بمن وبين الاسم الداخِل عليه ما النَّافية، لأنَّ حرف النَّفي قد نفى الأفضليَّة فتبقى المساواة، بيان ذلك أن تقول: ما الزَّهر إذا بكى الغمام فضحك بأحسن من أخلاق زيد . فالمساواة بين الزهر والأخلاق ههنا ثابتة بالشروط المذكورة .»

وعرفه القزويني في « تلخيصه » فقال: « هو أن يثبت بمتعلِّقٍ أمرٍ حُكْمٍ بعد إثباته لمتعلِّقٍ آخر .» ومنه قول الكميِّت: [البسيط]

أحلامُكم لسقامِ الجهلِ شافيةٌ كما دماؤُكم تشفي من الكلبِ

أمَّا السيوطي فقد جمع مع التفرُّع التأسيس، وعرفه فقال: « هذا نوع لطيف اخترعته لكثرة استعماله في الكلام النبوي، ولم أر في الأنواع المتقدِّمة ما يناسبه فسميته « بالتأسيس والتفرُّع »، وذلك أن يمهد قاعدة كلية لما يقصده ثمَّ يرتب عليها المقصود، كقوله ﷺ: لكلِّ دين خلق، وخلق هذا الدين الحياء .» فالتفرُّع له معنيان عند علماء البلاغة:

الأول: ما ذكره الخطيب القزويني وشراح التلخيص.

والثاني: ما ذكره البديعيون والزنجاني في « معيار النظار ». وإلى ذلك أشار المدني ابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع » وقال: « إنَّ النوع الثاني سمَّاه بعضهم النَّفي والجحود .»

وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع على ضربين، الأول هو أن يصدر المتكلِّم كلامه بما النَّافية خاصة ثمَّ إنَّه

يصف الاسم بمعظم أوصافه اللاتفة به في الحسن أو القبح ثم يجعله أصلاً يفرع منه جملة من جار ومجرور متعلقاتاً به تعلق مدح أو هجاء أو هجر أو نسيب أو غير ذلك، يفهم من ذلك مساواة المذكور بالاسم المنفي .

التفريق

التفريق من الفرق: خلاف الجمع. وقيل: فرق للصلاح فرقاً، وفرق للإفساد تفريقاً. وقد عرفه السكاكي في كتابه «مفتاح العلوم» وقال: «هو أن تقصد إلى شيئين من نوع فتوقع بينهما تبايناً» ومنه قول الوطواط: [الخفيف]

ما نَوَالُ الغَمَامِ وَقَتَ رَبِيعٍ كنوَالُ الأمير وَقَتَ سخَاءِ
فنوَالُ الأميرِ بَدْرَةٌ عَيْنِ ونوَالُ الغَمَامِ قَطْرَةٌ مَاءِ

وعرفه كذلك القزويني في كتابه «التلخيص»، فقال: «ومنه التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح». وذكر قول الوطواط السابق الذكر. وعرفه بمثل هذا التعريف كل من ابن معصوم المدني ويحيني بن حمزة العلوي وابن حجة الحموي والسيوطي. وقد عرف جرمانوس فرحات «التفريق» في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «إن حقيقة هذا النوع هو أن يعمد الشاعر إلى شيئين من نوع فيوقع بينهما تبايناً في مدح أو غيره». ومثل له بقول المتنبّي: [الطويل]

وَإِنَّ الَّذِي سَمَى عَلِيًّا لَمُنْصِفٌ وَإِنَّ الَّذِي سَمَاهُ سَيْفًا لَطَالِمُهُ
وَمَا كُلُّ سَيْفٍ يَقْطَعُ الهَامَ حَدُّهُ وَتَقْطَعُ لُزْبَاتِ الزَّمَانِ مَكَارِمُهُ

التفريق والجمع

التفريق والجمع من اختراع ابن أبي الإصبع المصري، الذي عرفه فقال: «هو أن يُفرق المتكلم بين كلامين مرتبطين متلاحمين بكلام يتلوه الأول من كلامه يوهم السامع أنه غير مرتبط ليفيد بذلك معنى لا يفيد الكلام لوجاء على مقتضى وضع النظم وترتيبه، ثم يعود فيجمع ما تفرق من الكلام بما كان يجب أن يقدم لتأهيله لنفع الأول وملاءمته له وارتباطه به وكونه في الظاهر لا يصلح أن يجاوره غيره». ومثل لهذا الفن بقوله تعالى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَلَمَّا نَسُوا

مَا ذُكِّرُوا بِهِ ﴿١﴾ ومقتضى حسن الجواب في النظم أن يقول ههنا: أخذناهم بغتة، فلم يقل ذلك. وقال تعالى: ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾ (٢) فظاهر القول يوهم أن قوله سبحانه « فتحنا عليهم أبواب كل شيء » بعد قوله تعالى: « فلما نسوا ما ذكروا به » غير ملائم، وأن الأليق أن يقال: « أخذناهم بغتة ».

ولو أتى الكلام على تخيل السامع لحصل الفساد بما أفاده الفصل من المعاني، لأن الإنباء بفتح أبواب كل شيء عقيب تصرفاتهم بما يمنع أعدارهم وينبئهم بأمر مخالفتهم ويدخلهم في أحسن الكتب المنزلة من الله المتضمنة الوعيد بأخذهم من النعيم ليكون ألم الأخذ أكبر والعذاب أشق. وقوله سبحانه بعد ذلك الإخبار بفتح أبواب النعم التي لا تحصى، وقوله « أخذناهم » فاجتمع ما تفرق من الكلام، وانتظم ما انفصم من ذلك النظام. وهذا إعجاز بلاغي حير معه علماء البلاغة الكبار.

وقد سمأه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » نوع « الجمع مع التفريق » وعرفه قائلاً: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يجمع الشاعر بين شيئين في حكم واحد، ثم يفرق بينهما في ذلك الحكم »، وشاهده من البديعيات قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

سَنَاهُ كَالْبَرْقِ إِذْ يَبْدُو ظَلَامًا وَعَنَى وَالْعَزْمُ كَالْبَرْقِ فِي تَفْرِيقِ جَمْعِهِمْ

التفسير

التفسير هو البيان والكشف؛ وقيل هو مقلوب « السفر » يقال: أسفر الصباح: إذا أضاء. وقد عرفه ابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع » فقال: « هو التصريح بعد الإبهام ». وسمأه ابن مالك وآخرون من علماء البلاغة « التبيين » بينما أدرجه السجلماسي في « جنس التوضيح » في كتابه « المنزعة البديع ».

وقد عرف التفسير أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: اعلم أن التفسير هو أن تذكر جملة فلا تزيد فيها ولا تنقص منها ولا تخالف بينها، مثل قول الشاعر:

[الخفيف]

شَبَّهُ الْغَيْثُ فِيهِ وَاللَّيْثُ وَالشَّمْسُ سِ : فَسَمَحٌ، وَمِخْرَبٌ، وَجَمِيلٌ

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم (٤٤).

(١) سورة الأنعام، الآيات (٤٢ - ٤٤).

ومنه قول عبد المحسن الصوري: [البسيط]

قَالَتْ وَقَدْ فَتَكَتْ فِينَا لَوَاجِظُهَا مَهْلًا فَمَا لِقَيْتِلِ الْحُبِّ مِنْ قَوْدِ
وَأَسْبَلَتْ لَوْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ، وَسَقَتْ وَرَدًا، وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو أنّ يأتي المتكلم في أوّل كلامه بمعنى لا يستقلّ الفهم بمعرفة فحواه دون أنّ يُفسرَ ما في بقية البيت وإمّا في البيت الأخير، والتفسير إمّا أن يقع بعد الشرط وما هو في معناه، وإمّا بعد الجار والمجرور، وإمّا بعد المبتدأ الذي التفسير يكون خبره، فالذي جاء بعد خبر المبتدأ بشرط أن يكون المفسر مجملًا والمفسر له مفصلاً. ومثّل له بقول ابن الرومي: [الكامل]

أَرَأَوْكُمْ وَوُجُوهَكُمْ وَسُيُوفَكُمْ فِي الْحَادِثَانِ إِذَا دَجَّوْنَ نُجُومُ
مِنْهَا مَعَالِمٌ لِلْهُدَى وَمَصَابِحُ تَجْلُو الدُّجَى وَالْأَخْرِيَاتُ رُجُومُ

تفسيرُ الإجمال والتفصيل

الإجمال لغة: من فعل جَمَلَ يَجْمُلُ الشَّيْءُ: جَمَعَهُ، يقال: أجمل الحباب والكلام ثم فصله وبينه:

ذكر تفسير الإجمال والتفصيل القرطاجني في كتابه « منهاج البلغاء » دون تعريفه ومثّل له بقول بعض الشعراء: [الكامل]

أَذْكَى وَأَحْمَدُ لِلْعِدَاوَةِ وَالْقَرَى نَارَيْنِ: نَارَ وَغَى وَنَارَ زِنَادِ

تفسيرُ الإيضاح

الإيضاح لغة: من وَضَحَ يَضِحُ، وَأَضَحَ الأمرُ أو الكلام: انكشف وبان وانجلي. ذكر تفسير الإيضاح القرطاجني في كتابه « منهاج البلغاء » وعرّفه فقال: « وهو إرداف معنى فيه إبهام ما بمعنى مماثل له إلا أنه أوضح منه ». ومثّل له بقول المتنبي: [الطويل]

ذِكِّي تَظْنِيهِ طَلِيْعَةَ عَيْنِهِ يَرَى قَلْبُهُ فِي يَوْمِهِ مَا تَرَى غَدَا

التفسيرُ بعد الإبهام

الإبهام لغة: من فعل أْبَهَمَ، وَأَبْهَمَ البابَ: أَغْلَقَهُ، والأمر: لم يجعل له وجهًا يعرفه.

التفسير بعد الإبهام ذكره ابن الأثير في كتابه «المثل السائر». وعرفه فقال: «إن هذا النوع لا يُعمد إلى استعماله إلا لضرب من المبالغة، فإذا جيء به في كلام فإنما يفعل ذلك لتضخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنه هو الذي يطرق السمع أولاً فيذهب بالسامع كل مذهب».

ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ (١) فقد قصد بالأمر قوله: «أن دابِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعٌ» وفي إبهامه أولاً وتفسيره بعد ذلك تضخيم للأمر وتعظيم لشأنه، ومنه قول الشاعر في وصف الخمر وهو من بديع التفسير: [البسيط]
فَقَدْ مَضَى مَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي

تفسير التبرّع

ذكر ابن الأثير الحلبي تفسير التبرّع في كتابه «حسن التوسّل» فقال: «وأما تفسير التبرّع فممثل بقول الشاعر: [الطويل]

لَيْزِنُ كُنْتُ مُحْتَاجاً إِلَى الْجِلْمِ إِنِّي إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أُحَوِّجُ
ثُمَّ فَسَّرَهُ بقوله:

وَلِي فَسْرُسٌ بِالْحَلْمِ لِلْحَلْمِ مُلْجَمٌ وَلِي فَرْسٌ بِالْجَهْلِ لِلْجَهْلِ مُسْرَجٌ
ثُمَّ فَسَّرَهُ بقوله:

فَمَنْ رَامَ تَقْوِيْمِي فَإِنِّي مُقَوِّمٌ وَمَنْ رَامَ تَعْوِيْجِي فَإِنِّي مُعَوِّجٌ

البيت الثاني فسّر البيت الأول والبيت الثالث فسّر البيت الثاني، وكلا التفسيرين من باب التبرّع؛ فالبيت الأول تمّ به القول واستوفى المعنى. فهذا هو تفسير التبرّع. وقد تقدّم في التصريح بعد الإبهام.

تفسير التضمين

التضمين لغة: من فعل ضَمِنَ يَضْمِنُ الشَّيْءَ وبه: كَفَلَهُ، وَضَمَّنَ الشَّيْءَ: أَلْزَمَهُ

(١) سورة الحجر، آية رقم (٦٦).

إياه. أشار القرطاجني إلى تفسير التضمين في كتابه « منهاج البلغاء » دون أن يذكر تعريفاً له،
ومثل له بقول ابن الرومي: [البسيط]

خَبْرُهُ بِالذَّاءِ وَاسْأَلَهُ بِحِيلَتِهِ تُخْبِرُ وَتَسْأَلُ أَحَا فَهْمٍ وَإِفْهَامٍ

تَفْسِيرُ التَّعْلِيلِ

التَّعْلِيلُ لُغَةٌ: مِنْ عَلَّ عَلَّةً: مَرِضٌ، وَعَلَّلَ الْكَلِمَةَ: ذَكَرَ وَجْهَ إِعْلَالِهَا، أَدْخَلَ فِيهَا
الإعلال. أشار القرطاجني إلى تفسير التعليل في كتابه « منهاج البلغاء » دون أن يعرفه، ومثل
له بقول أبي الحسن مهيار بن مرزويه: [الطويل]

بَكَيْتُ عَلَى الْوَادِي فَحَرَمْتُ مَاءَهُ وَكَيْفَ يَحُلُّ الْمَاءُ أَكْثَرَهُ دَمٌ

تَفْسِيرُ السَّبَبِ

السَّبَبُ لُغَةٌ: مِنْ فَعَلَ سَبَّ يَسُبُّ سَبًّا الْحَبْلُ: قِطْعَةٌ، وَسَبَّبَ الْأَسْبَابَ: وَجَدَهَا. ذَكَرَهُ
القرطاجني ومثل له بقول الشاعر في كتابه « منهاج البلغاء »: [الطويل]

وَيُرْجَى الْحَيَا مِنْهُ وَتُخْشَى الصَّوَاعِقُ

تَفْسِيرُ الْعَدَدِ

العدد لُغَةٌ: جَمْعُ أَعْدَادٍ اسْمٌ مِنْ عَدَّ بِمَعْنَى الْإِحْصَاءِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ فَعَلَ بِمَعْنَى
المفعول.

تفسير العدد أشار إليه ابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنتز » دون أن يعرفه، ومثل
له بقول ذي الرمة: [الطويل]

وَلَيْلٍ كَجَلْبَابِ الْعُرُوسِ أَدْرَعْتُهُ بِأَرْبَعَةٍ وَالشَّخْصُ فِي الْعَيْنِ وَاحِدٌ
أَحْمٌ عِلَافِيٌّ وَأَبْيَضٌ صَارِمٌ وَأُعَيْشٌ مَهْدِيٌّ وَأُرُوعٌ مَاجِدٌ

تَفْسِيرُ الْغَايَةِ

الغاية لُغَةٌ: مِنْ غَايَا تَغْيِيَةً وَأَغْيَا إِغْيَاءً الْغَايَةُ أَي الرَّأْيَةُ: نَصَبُهَا، الْغَايَةُ جَمْعُ غَايَاتٍ.
أشار القرطاجني في كتابه « منهاج البلغاء » إلى تفسير الغاية دون أن يعرفه ودون أن يمثل له
بمثل يوضح مقصده.

التفصيل

التفصيل من الفصل؛ والفصلة: يون ما بين الشئين، والتفصيل: التبيين. وقد عرفه ابن جعفر في كتابه «نقد الشعر» وقال: «هو أن لا يتنظم الشاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض، فيقدم ويؤخر». ومثّل له بقول دريد بن الصمة: [الطويل]

وَبَلَغَ نُمَيْرًا - إِنْ عَرَضَتْ - ابْنَ عَامِرٍ فَأَيُّ أَخٍ فِي النَّائِبَاتِ وَطَالِبِ

فقوله «نميراً» ثم «إِنْ عَرَضَتْ» جملة إِنْ عَرَضَتْ باعدت بين «نمير» و«ابن عامر» على «التفريق والتفصيل». وعَدَّ ابن رشيّق القيرواني في كتابه «العمدة» أَنَّ هَذَا اللَّوْنُ مِنَ الْفَنِّ الْبَلَاغِيِّ حَشْوًا، وَعَرَفَهُ بِقَوْلِهِ: وَمِنَ الْحَشْوِ نَوْعٌ سَمَّاهُ قَدَامَةً بِنِ جَعْفَرِ التَّفْصِيلِ - بِالْفَاءِ - وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ بِالْعَيْنِ كَأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَهُ اعْوَجَاجًا مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَابَ أَعْصَلَ». وَجَعَلَهُ آخَرُونَ بِالْعَيْنِ وَضَادَ مَعْجَمَةً، كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِنْ: «تَفْضُلِ الْوَلَدِ» إِذَا عَسَرَ خُرُوجَهُ وَاعْتَرَضَ فِي الرَّحْمِ. وَظَاهَرَ الْبَيْتَ الَّذِي أُنْشِدَهُ قَدَامَةً يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ التَّفْصِيلُ - بِالْفَاءِ -. وَقَدْ سَمَّاهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ «التَّقْطِيعَ» وَقَالَ: «وَهُوَ بَعْضُ أَنْوَاعِ التَّقْسِيمِ» وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ: [البيط]

يَبِضُّ مَقَارِقُنَا تَغْلِي مَرَاجِلُنَا نَأْسُو بِأَمْوَالِنَا آثَارَ أَيْدِينَا

وقد سَمَّاهُ ابنُ أَبِي الإصْبَعِ الْمِصْرِيُّ «الشَّرْحَ وَالتَّفْسِيرَ» وَجَعَلَهُ قَسْمِينَ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا. فَالْمُتَّصِلُ مِنْهُ كُلُّ كَلَامٍ وَقَعَ فِيهِ «أَمَّا وَأَمَّا». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١).

وَالْمُنْفَصِلُ هُوَ مَا يَأْتِي مَجْمَلَةً فِي سُورَةٍ، وَمُفْصَلَةٌ فِي أُخْرَى، أَوْ فِي مَكَانَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ مِنْ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (٣).

وعرفه ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «والتفصيل هو أن يأتي الشاعر بشطر بيت له متقدم صدرًا كان أو عجزًا، ليفصل به كلامه بعد حسن التصرف في

(١) سورة آل عمران، الآيتان (١٠٦، ١٠٧).

(٢) سورة المؤمنون، آية رقم (١).

(٣) سورة المؤمنون، آية رقم (٥).

التَّوْطِئَةُ الملائمة . وعدَّ هذا اللون من الفنِّ البلاغيِّ رخيصاً بالنسبة إلى فنِّ البديع والمغالاة في نظمه .

وكذلك عرفه السيوطيُّ في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال : « ثمَّ نبهتُ من زيادتي على نوع يشبه التَّضمين ، وهو التَّفْصِيل - بصادٍ مهملة - وهو أن يُضمَّن شعره مصراعاً من نظم له سابق ، وحسنه التَّمهيد له والتَّوْطِئَةُ ، وصرفه عن ذلك المعنى الَّذي وضع له أولاً » .

أمَّا المدنيُّ ابن معصوم فقد عرفه في كتابه « أنوار الرُّبيع » فقال : « وفي الاصطلاح عبارة عن أن يأتي المتكلِّم بشرط بيت من الشعر له متقدِّم في نشره أو نظمه صدرأ كان أو عجزاً ، يُفصلُ به كلامه بعد أن يوطىء له بتوطئة ملائمة » . ونقل تعريف قدامة بن جعفر مع الأمثلة .

التَّفْضِيلُ

التَّفْضِيلُ من فَضَّلَ ، وفضَّله : مزَّاه . ويقال : فَضَّلَ فلان على غيره إذا غَلَبَ بالفضل عليهم .

وعدَّه الصفيُّ وأتباعه من مخترعات السيوطيِّ لقول الأخير في كتابه « شرح عقود الجمان » : « هو من زيادتي » . بينما الأندلسيُّ اعتبره قسماً من « التَّفْرِيع » . وكذلك القزوينيُّ في كتابه « التَّلْخِص » إذ قال : « وهو أن ينفي بـ « ما » أو « لا » دون غيرهما من أدوات النَّفي عن ذي وصف أفعل تفضيل مناسب لذلك الوصف معدى بـ « من » إلى ما يراد مدحه أو ذمُّه ، فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بـ « من » وبين الاسم الداخِل عليه « ما » النَّافية ، لأنَّها نفت الأفضليَّة فتبقى المساواة » . ومثَّل له بقوله : [البسيط]

مَا رَبَّعُ مَيَّةَ مَعْمُوراً يُطِيفُ بِهِ غَيْلانُ أَبهى رَبِّي من رَبْعِها الخَرْبِ
ولا الخُدودُ وإنَّ أدمين من حَجَلٍ أبهى إلى ناظِرِي من خَدِّها التَّربِ

ومثاله في الحديث : « ما ذئبان ضاريان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه » . وقد سمَّاه بعض البلاغيِّين « النَّفي والجحد » وسمَّاه آخرون « التَّفْرِيع » الَّذي تقدَّم البحث في تفصيل الكلام عنه .

التَّقْفِيرُ

التَّقْفِيرُ : التَّصْحِيفُ ؛ والصَّوابُ التَّقْفِيزُ بالرَّاي والقاف قبل الفاء . وقيل : بياض في

رجل الدواب . وقد عرفه ابن قَيِّم الجوزيَّة في كتابه « الفوائد » فقال : « هو أن يأتي في البيت ذكر نكتة أو بيت أو رسالة أو خطبة أو غير ذلك فيوميء إليها الشاعر أو الناثر » ولكن هذا التعريف بعيد كل البعد عن المعنى اللغوي للفرن البلاغي . ومثَّل له بقوله تعالى : ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ ^(١) فإنه يوميء إلى قول امرئ القيس : [الطويل]

مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوَدَّبَ مُحَوِّلاً مَنِ الذَّرِّ فَوْقَ الْإِتْبِ مِنْهَا لِأَثْرَا
إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَنْقَذِ سَمَاءَ « التَّقْفِيَّة » وعرفه فقال : « هو أن يأتي ذكر نكتة أو خبر أو غير ذلك ، يوميء إليه الشاعر أو الناثر . » وذكر المثل السابق .

التَّفْوِيفُ

التَّفْوِيفُ اشتقاق من الثوب الذي فيه خطوط بيض . وأصل الفوف : البياض الذي في أظفار الأحداث . وقد عرفه البغدادي في كتابه « قانون البلاغة » فقال : « وهذا النوع من الشعر هو أن يسهل له مخارج الحروف ، ويرف منه رونق الفصاحة ، مع الخلو من البشاعة ، وأن يكون ظاهر المعنى لا يحتاج إلى إعمال الفكر في استنباط معانيه ، وإن كان خالياً من جميع الأوصاف التي تقدمت وتأخرت عنها . » ومثَّل له بقول جرير الذي ذكره التبريزي :
[الوافر]

هُمُ الْأَحْيَارُ مَنْسَكَةٌ وَهَدِيًّا وَفِي الْهَيْجَا كَأَنَّهُمْ صُقُورُ

وعرفه التبريزي في كتابه « الوافي » فقال : « والتَّفْوِيفُ المشبه بالبرد المفوف ، وهو الذي يخلط في وشبه شيء من بياض » . ونقله بحرفيته ابن الزمكاني وزاد عليه ، فقال : « وفي الاصطلاح عبارة عن أن يصف المذكور ممَّا يدخل على مدحه من صفات الكرم مثلاً ثم بما يدلُّ على ذمِّه لكن يقرن بذلك ما يرشد بانه مديح » . وذكر أبيات جرير .

وقد عرفه المصري ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التَّحْبِيرِ » فقال : « والتَّفْوِيفُ في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلم بمعاني شتى من المدح أو الغزل أو غير ذلك من فنون والأغراض كلُّ فنٍّ في جملة من الكلام منفصلة من أختها بالتجميع غالباً مع تساوي الجمل المركبة في الوزنية . » ويكون بالجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة . ومثال ما جاء من التَّفْوِيفِ المركَّب من الجمل الطويلة في الكتاب العزيز ، قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي

(١) سورة الرَّحْمَنِ ، آية رقم (٥٦) .

فَهُوَ يَهْدِينِ . وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿١﴾ وفي الجمل
المتوسطة قوله سبحانه: ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ
الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (٢) ومثال ما جاء منه بالجمل القصيرة قول المتنبي:
[البسيط]

أَقْبَلَ أَنْلَ اقْطَعَ أَحْمِلَ عَلَ سَلْ أَعْدُ زِدْ هِشَّ بِشَّ تَفَضَّلْ ادُنْ سِرْ صِلِ
وذكره ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّحْبِيرِ » فقال: « ولم يأت من
الجمل القصيرة شيء في فصيح الكلام ». وعدَّ المظفر العلوي « التَّرْصِيعُ هُوَ التَّفْوِيفُ »
غير أن تعريفه للتَّرْصِيعِ والأمثلة التي ذكرها تتباين كلَّ التَّباينِ والتَّفْوِيفُ وشواهدُه. وعرفه
ابن مالك في كتابه « المصباح » فقال: « التَّفْوِيفُ أَنْ تَأْتِيَ مَعَانٍ مِثْلًا فِي جَمَلٍ مَسْتَوِيَةٍ
الْمَقْدَارِ أَوْ مِثْلًا مِنْ قَوْلِهِمْ: « ثَوْبٌ مَقْوَفٌ » لِلَّذِي عَلَى لَوْنٍ وَفِيهِ خَطُوطٌ بِيضٌ ».

وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « هو عبارة
عن الإتيان بمعان شتى مدحاً كان ذلك أو غزلاً أو غيره من الأغراض، بحيث أن تكون كلُّ
لفظة منفصلة عن الأخرى، مع تساوي الجمل في الرتبة ». وهو أربعة أضرب؛ بينما
ابن مالك جعله على ضربين: الأول ما جملة على المقاطع، والثاني ما جملة مدمجة، وهو
ثلاثة أقسام؛ لأنَّ جملة إما طوال كما في قول عترة: [الكامل]

إِنْ يَلْحُقُوا أَكْرِرْ وَإِنْ يَسْتَلْجِمُوا أَشْدُدْ وَإِنْ نَزَلُوا بَضْنِكَ أَنْزِلْ

وإما متوسطة، كما في قول ابن زيدون: [البسيط]

بِنَهْ أَحْتَمِلْ وَاحْتِكَمْ أَضْبِرْ وَعِزَّاهُنْ وَذَلَّ أَخْضَعْ وَقَلَّ أَسْمَعْ وَمُرَّ أُطِيعْ

وإما قصار، كما في قول ديك الجن: [الوافر]

أَجَلْ وَأَمِرُّرْ وَضِرَّ وَأَنْفَعْ وَلَنْ وَأَخْشَنُ وَرِشْ وَأَبْرُ وَأَنْتَدِبْ لِلْمَعَالِي

وهذا ما أشار إليه كلُّ من الحلبي والنويري والعلوي يحيى بن حمزة في كتابه
« الطراز ». بينما ذكره القزويني في كتابه « التلخيص » فقال: « وأما ما يُسَمَّى بعض الناس

(١) سورة الشعراء، الآيات (٧٨ - ٨٠).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (٢٧).

التّفويّف، فبعضه من مراعاة النّظير، وبعضه من المطابقة». بينما أشار ابن قيّم الجوزيّة إليه وجعله على رأيين:

الرّأي الأوّل: أنّ تكون ألفاظه سهلة المخارج عليها رونق الفصاحة وبهجة الطلاوة وعضوية الحلاوة مع الخلوّ من البشاعة، ملطفة عند الطلب والسؤال مفخمة عند الفخار والنّزال. وينبغي أنّ يكون الشعر سهل العروض، وقوافيه عذبة المخارج سهلة الحروف، ومعانيه مواجهة للغرض المطلوب ظاهرة منه حيث لا تحتاج إلى إعمال الفكر في استنباط معانيه. وهذا عين ما أشار إليه البغداديّ في كتابه «قانون البلاغة».

أمّا الثّاني: المَقوْف من الكلام والشعر هو الذي يكون فيه التزامات لا تلزم، تكتب بأصباغ مختلفة، حتّى يفتن للالتزامات التي جعلت عليه.

وأضاف ابن قيّم الجوزيّة بعد هذين الرّأيين، فقال: «وعلى كِلَا القولين فالقرآن العزيز كلّهُ كذلك».

وكذلك عرّفه ابن حجّة الحمويّ فقال: «التّفويّف أصلته فوجدته نوعاً لم يفد غير أرشاد ناظمه إلى طرق العقادة، والشاعر إذا كان معنوياً وتجشّم مشاقه تقصر يده عن التّطاول إلى اختراع معنى من المعاني الغريبة وتجفوه حسان الألفاظ ولم يعطف عليه برقة وأنف كل قرينة صالحة أنّ تسكن له بيتاً، ولكنّ شروع المعارضة ملزم به». ثمّ أضاف فقال: «والتّفويّف في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلّم بمعانٍ شتى من المدح والغزل وغير ذلك من الفنون والأغراض كلّ فنّ في جملة من الكلام منفصلة عن أختها مع تساوي الجملة الوزنية، ويكون بالجملة الطويلة، أو المتوسطة، أو القصيرة، وأحسنها وأبلغها وأصعبها مسلماً القصار».

والمتمرّس في كتاب «تحرير التّحبير» لابن أبي الإصبع يرى أنّه عين تعريف التّفويّف عنده؛ وذكر مثله ابن معصوم في كتابه «أنوار الرّبيع» مع الأمثلة كذلك.

التّقديم والتّأخير

التّقديم: من قدّم الشيء أي وضعه أمام غيره، والتّأخير نقيض ذلك. وقد عرّف الزّركشيّ التّقديم والتّأخير في كتابه «البرهان في علوم القرآن» فقال: «هو أحد أساليب

البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق.»

واختلف علماء البلاغة في هذا الفن البلاغي، فمنهم من عدّه من المجاز؛ لأنّ تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل. ولكن خالفهم الزركشي فقال: «والصحيح أنه ليس منه، فإنّ المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع.»

وجعل يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» التّفويّف على معاني خمسة: منها: تقديم العلة على معلولها التّقدّم بالذّات كتقدّم الواحد على الاثنين، التّقدّم بالشرف، التّقدّم بالمكان، والتّقدّم بالزمان. وتقديم الشيء على وجهين: تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر إذا قدّم على المبتدأ، وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم، وذلك كأن يعمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له فيقدّم تارة على ذلك وأخرى على ذلك مثل: «زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» فالتّقديم والتّأخير يؤثران في معنى الجملة؛ لأنّ ما يقدّم هو المبتدأ أو المسند إليه، وما يؤخر هو الخبر أو المسند. فالمسند إليه يقدم لأغراض بلاغية منها: أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، وأنّ يتمكّن الخبر في ذهن السّامع، وأنّ يقصد تعجيل المسرّة وإيهام أنّ المسند إليه لا يزول عن خاطر، وإيهام التّلدّد بذكره، وتخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي، وتقوية الحكم، وإفادة العموم، والتّفاؤل بتقديم ما يسرّ، والتّشويق إلى ذكر المسند إليه.

التّقسيم

التّقسيم من قسم: جزءاً، والتّقسيم هو التّجزئة والتّفريق. وقد سمّاه كلٌّ من الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل» والنّويري في كتابه «نهاية الأرب» بـ«التّقسيم المفرد». وذكر الجاحظ في كتابه «البيان» و«الحيوان» إعجاب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بقول عبدة بن الطّيب: [السيط]

والمرء ساعٍ لأمرٍ ليس يدركه والعيش شحٌّ وإشفاقٌ وتأميلٌ

وقال الجاحظ: «كان عمر بن الخطاب يُردّد هذا النصف الآخر ويعجب من جودة

التقسيم، وهو من الأساليب العريقة في اللغة العربية فقد سمع عمر بن الخطاب قول زهير، وكان لشعره مقدماً: [الوافر]

وَإِنَّ الْحَقَّ مَقْطَعُهُ ثَلَاثٌ يَمِينٌ أَوْ نَفَارٌ أَوْ جَلَاءٌ
فقال كالمعجب: من علمه بالحقوق وتفصيله بينها وإقامته أقسامها! وتكلم القاضي
الجرجاني عن قول زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

يَطْعُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطْعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا
وقسم في الوساطة هذا البيت على أحوال الحرب ومراتب اللقاء، ثم الحق بكل قسم
ما يليه في المعنى الذي قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولاً به مقروناً إليه .

كما أشار قدامة بن جعفر في كتابه « جوهر الألفاظ » إلى هذا الفن فقال: « هو أن
يؤتى بالأقسام مستوفاة لم يخل بشيء منها، ومخلصة لم يدخل بعضها في بعض .
وأضاف قائلاً: « وصحة التقسيم أن توضع معانٍ يحتاج إلى تبيين أحوالها، فإذا شرحت أتى
بتلك المعاني من غير عدول عنها ولا زيادة عليها ولا نقصان منها، كقول بعضهم: « أنا وأثق
بمسالستك في حال بمثل ما أعلم من مشارستك في أخرى؛ لأنك إذا عطفت ووجدت لذنأ،
وإذا غمرت ألفت شتأ » وهذا غير التقسيم المعروف، وإنما هو نوع من اللف والنشر .

وعرفه أبو هلال العسكري فقال: « التقسيم الصحيح أن تقسم الكلام قسمة مستوية
تحتوي على جميع أنواعه ولا يخرج منها جنس من أجناسه فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ
الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^(١) وهذا أحسن تقسيم لأن الناس عند رؤية البرق بين
خائف وطامع ليس فيهم ثالث . وذكره الخفاجي في كتابه « سر الفصاحة » فقال: « أن
تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها ولا تكررت ولا دخل بعضها تحت بعض . »

ويراه ابن رشيق القيرواني استيفاء الأمر، فقال في كتابه « العمدة »: « إن بعضهم يرى
أن التقسيم استقصاء الشاعر جميع أقسام ما ابتدأ به . وأشار إليه الصنعاني في كتابه
« الرسالة العسجدية » فعرفه وقال: « هو أن يستقصى الشاعر تفصيل ما ابتدأ به ويستوفيه
فلا يغادر قسماً يقتضيه المعنى إلا أوردته . » وقصد ابن الأثير كل ما يقتضيه المعنى من
التقسيم وعرفه فقال في كتابه « المثل السائر »: « نريد بالتقسيم هنا ما يقتضيه المعنى

(١) سورة الرعد، آية رقم (١٢).

مما يمكن وجوده من غير أن يترك منها قسم واحد، وإذا ذكرت قام كل قسم منها بنفسه ولم يشارك غيره .

وعَدَّ ابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسُّل » أنَّ التَّقْسِيم هو استيفاء الكلام بكامله، فعرفه قائلاً: « وَحَدُّ هَذَا الْبَابُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمَتَكَلِّمُ جَمِيعَ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الَّتِي يُمْكِنُ وَجُودُهَا، غَيْرَ تَارِكٍ مِنْهَا قِسْماً وَاحِداً ». بينما أدرجه السكاكي ضمن المحسنات المعنوية وقال: هو أن تذكر شيئاً ذا جزئين أو أكثر، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك كقول بعضهم: [المتقارب]

أَدِيبَانِ فِي بَلَخٍ لَا يَسَاكِلَانِ إِذَا صَجَبَا الْمَرْءَ غَيْرَ الْكَبِيدِ
فَهَذَا طَوِيلٌ كَظَلِّ الْقَنَاءِ وَهَذَا قَصِيرٌ كَظَلِّ الْوَتْدِ

وعرفه القزويني في كتابه « التلخيص » فقال: « هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التضمنين ». وكتب مثله سُراج التلخيص. غير أن القرطاجني تحدث في كتابه « منهاج البلغاء » عن أقسام التقسيم وقال: « إن من ذلك تعدد أشياء ينقسم إليها شيء لا يمكن انقسامه إلى أكثر منها. ومنها: تعدد أشياء تتقاسمها أشياء لا يصلح أن ينسب منها شيء إلا إلى ما نسب إليه من الأشياء المتقاسمة؛ ومنها تعدد أجزاء من شيء تتقاسمها أشياء أو أجزاء من شيء وتكون الأجزاء المعدودة إما جملة أجزاء الشيء أو أشهر أجزائه وألبقها بغرض الكلام، ويكون كل جزء منها لا يصلح أن ينسب إلى غير ما نسب إليه بالنظر إلى صحة المعنى ». ومن المعاني التي وردت القسمة فيها تامة صحيحة قول نصيب: [الطويل]

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ : لَا، وَفَرِيْقُهُمْ نَعَمْ، وَفَرِيْقُ قَالَ وَيَحْكُ مَا تَدْرِي
وتباين رأي ابن قيم الجوزية والقرطاجني، إذ عدَّ ابن قيم أن هذه القسمة، (التي سبق الحديث عنها)، صحيحة عقلاً لكن بعضها يستحيل وجوده، وإنما المقصود: « استيفاء المتكلم أقسام الشيء بحيث لا يغادر شيئاً، وهو آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء ». ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ﴾ (١) ونلاحظ أنه لا يخلو العالم جميعاً من هذه الأقسام الثلاثة، وهي من أوضح التقسيمات وأكملها.

(١) سورة فاطر، آية رقم (٣٢).

وسمى هذا الفن قُدامة بن جعفر « صحة التّقسيم » وعرفه فقال: « هي أن يتبدىء الشاعر فيضع أقساماً فيستوفيهما ولا يغادر قسماً منها » وأضاف قائلاً عن فساد التّقسيم: « وفساد التّقسيم يكون إما بأن يكرّر الشاعر الأقسام، أو يأتي بقسمين أحدهما داخل تحت الآخر ».

ويوافق تعريف ابن أبي الإصبع نفس تعريف ابن الأثير الحلبيّ. وقد عرّف التّقسيم جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إن حقيقة هذا النوع هو أن تذكر شيئاً ذا جزئين فصاعداً، ثمّ تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، واشترط فيه البديعيون أن تستوفي أقسام القسمة فلا يغادر منها قسم ».

التّقصير

التّقصيرُ القصر، والقصر: الحبس، وقصر فلان صلاته يقصرها قصرًا في السفر. وقد عرّف التّقصير أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أن ينقص السّارق من كلامه ما هو من تمامه ». ومثّل له بقول أبي نواس: [الطويل]

إذا حصلتْ دُونَ اللّهُاءِ مِنَ الفَتَى دَعَا هَمَّهُ مِنْ صَدْرِهِ بِرَحِيلِ

أخذه ابن المعتز فنقص منه فقال: [الطويل]

إذا سَكَنْتْ صَدْرَ الفَتَى زَالَ هَمُّهُ فَطَابَتْ لَهُ دُنْيَاهُ وَاتَّسَعَ الضَّنْكَ

فقد قصر ابن المعتز عن قول أبي نواس في قوله ممّا يقرب إلى السّرقات غير المحمودة.

التّقطيع

التّقطيعُ من قطع، وقطع بمعنى قسّم، والتّقطيعُ بمعنى التّقسيم. وتحدّث ابن رشيق عن أنواع التّقسيم وأشار إلى نوع منها فسماه « التّقطيع »، ومثّل له بقول النّابغة الذّبّيانِيّ: [الطويل]

وَلِلّهِ عَيْنًا مِنْ رَأَى أَهْلَ قُبَيْةٍ أَضْرَّ لِيَمَنَ عَادَى وَأَكْثَرَ نَافِعَا
وَأَعْظَمَ أَحْلَامًا وَأَكْبَرَ سَيِّدًا وَأَفْضَلَ مَشْفُوعًا إِلَيْهِ وَشَافِعَا

وقد سَمَّاهُ عبد الكريم « التَّفْصِيل » ومثاله قول الشاعر: [البسيط]
 بِيضُ مَفَارِقُنَا تَغْلِي مَرَاجِلُنَا نَأْسُو بِأَمْوَالِنَا آثَارَ أَيْدِينَا
 فالشاعر فَصَّلَ، وجاء به على تقطيع الوزن كل لفظتين ربع بيت.

التَّقْفِيَةُ

التَّقْفِيَةُ من قفاه وتقفاه: تبعه، وَقَفِيَتْ على أثره بفلان: أتبعته إياه. وعَرَّفَ أسامة بن منقذ هذا الفن في كتابه « البديع في نقد الشعر » وقال: هو أن يَأْتِيَ ذَكَرُ نَكْتَةٍ أو خَبْرٍ أو غير ذلك، يَوْمَىء إليه الشاعِرُ أو النَّائِرُ؛ مِثْلُ قوله تعالى: ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ (١) فَإِنَّهُ يَوْمَىء إلى قول امرئ القيس: [الطويل]

من القَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوَدَبَّ مَحْوِلٌ من الذَّرِّ فَوْقَ الإِثْبِ مِنْهَا لِأَثَرَا
 أمَّا ابن قِيَمِ الجوزِيَّةُ، فقد سَمَّاهُ باسم « التَّفْقِير » وذكر له الآية وبيت امرئ القيس الذي ذكره ابن منقذ. ولعلَّ الأَرَجِحَ صَحَّةَ تَسْمِيَةِ ابن منقذ من تسمية ابن قِيَمِ الجوزِيَّةُ، إذ من المحتمل أن يكون قد دخل تسمية ابن قِيَمِ التَّحْرِيفِ، لأنَّ معنى التَّفْقِيرِ اللُّغَوِيَّ لا صلة له بالشواهد المذكورة.

تَقْلِيلُ اللَّفْظِ وَلَا تَقْلِيلُهُ

تحدَّثَ السُّكَاكِيَّ في كتابه « مفتاح العلوم » عن تَقْلِيلِ اللَّفْظِ وَلَا تَقْلِيلُهُ في المَحْسَنَاتِ المعنويَّةِ، وعَرَّفَهُ قَائِلًا: « ومنه تَقْلِيلُ اللَّفْظِ وَلَا تَقْلِيلُهُ، مثل: يا، وهيا، وغاض وغيض إذا صادفا الموقع، ويتفرَّع عليهما الإيجاز في الكلام والإطناب فيه ».

التَّكَافُؤُ

التَّكَافُؤُ: الاستواء. وقال النَّبِيُّ ﷺ: « المسلمون تكافأ دماؤهم ». وقد سَمَّاهُ قُدَّامَةُ بن جعفر « التَّكَافُؤُ »، وعَرَّفَهُ في كتابه « نقد الشعر » فقال: « أن يَصِفَ الشاعِرُ شَيْئًا أو يَذْمُهُ ويتكَلَّمُ في أيِّ معنى كان، فيأتي بمعنيين متكافئين، والذي أريد بقولي متكافئين في هذا الموضع أي متقادِّمين، إمَّا من جهة المصادرة والسلب والإيجاب، أو غيرهما من أقسام

(١) سورة الرَّحْمَنِ، آية رقم (٥٦).

التقابل». ومثّل له بقول أبي الشعب العبيسي: [الكامل]

حُلُو الشَّمَائِلِ وَهُوَ مُرٌّ بِاسِلٌ يَحْمِي الدَّمَارَ صَبِيحَةَ الإِرْهَانِ

فقوله: «حلو ومرٌّ» تكافؤ. وذكر ابن أبي الإصبع المصري التَّكَاوُفُ وعَرَفَهُ فقال: «إنَّ الطَّباقَ حينما يَأْتِي بلفظ المجاز يسمى تكافؤاً». وكذلك قال الحموي. وسَمَاهُ ابن الأثير الحلبيّ الطباق، وعَرَفَهُ فقال: «أما التَّكَاوُفُ فهو كالتَّباق في أَنَّهُ ذَكَرَ الشَّيْءَ وَضَدَّهُ، ولكن يشترط في التَّكَاوُفِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الضَّدَيْنِ حَقِيقَةً وَالْآخَرَ مَجَازاً، فبهذا يحصل الفرق بينهما». ومثّل له بقول دعبل: [الكامل]

لَا تَعْجِبِي يَا سَلْمٌ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

فقوله «ضحك وبكى» تكافؤ، إلاَّ أنَّ «ضحك المشيب» مجاز، و«بكاء الرجل» حقيقة. وقد وافق هذا التعريف ما عَرَفَ به السِّيَوطِيُّ التَّكَاوُفَ وَالَّذِي قَسَمَ المِطَابَقَةَ أَوْ الطَّباقَ إِلَى حَقِيقَتِي وَمَجَازِي، وذكر أنَّ المَجَازِي هُوَ التَّكَاوُفُ.

التَّكْرَارُ

التَّكْرَارُ: هُوَ الإِطْنَابُ بِالتَّكْرَارِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ البَحْثُ فِيهِ.

التَّكْرِيرُ

التَّكْرِيرُ مِنْ كَرَّرَ الشَّيْءَ: أَعَادَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. عَرَفَهُ ابن الأثير فِي كِتَابِهِ «المثل السائر» فقال: ومن باب التَّكْرِيرِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى السَّدَالُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَئِهِ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ القَرَارِ﴾^(١) وَأَضَافَ ابن الأثير قَائِلاً: «وهذا من التَّكْرِيرِ الَّذِي هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الإِيجَازِ وَأَشَدُّ مَوْقِعاً مِنَ الإِخْتِصَارِ». وَتَحَدَّثَ ابن الأثير الحلبيّ فِي «جواهر الكنز» عَنِ تَقْسِيمِ التَّكْرِيرِ وَقَسَمَهُ قَسْمَيْنِ:

الأول: يوجد في اللفظ والمعنى مثل «أسرع أسرع».

الثاني: يوجد في المعنى دون اللفظ مثل: «أطعني ولا تعصني». لأنَّ الأَمْرَ بِالطَّاعَةِ

هُوَ النِّهْيُ عَنِ المَعْصِيَةِ.

(١) سورة غافر، الآيتان (٣٨ و٣٩).

ثم إن كلاً من القسمين يتفرع إلى مفيد وغير مفيد. فالمفيد الذي يأتي في الكلام توكيداً له وتسديداً من أمره وإشعاراً بعظم شأنه، وهو يأتي في اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١) ثم قال بعد ذلك: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (٢) وأما القسم الثاني وهو غير مفيد، فهو الذي يأتي في الكلام توكيداً له، كقول المتنبّي: [الوافر]

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ جِيرَانِي وَمِثْلِي لِمِثْلِي عِنْدَ مِثْلِهِمْ مَقَامٌ

وعرّف ابن شيث القرشي التكرير فقال: « هو أن يأتي بثلاث أو أربع كلمات موزونات، ثم يختم بأخرى تكون القافية إما على وزنهن، أو خارجة عنهن. ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصُوبَ الْعَمَامِ وَنَشْرَ الْحِرَامِي وَرِيحَ الْقَطْرِ

ففي هذا البيت نوع من التقطيع يورث تكريراً ».

التَّكْلُفُ

التَّكْلُفُ من تَكَلَّفْتُ الشَّيْءَ: تَجَشَّمْتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ وَعَلَى خِلَافِ عَادَتِكَ. وقد جمع أسامة بن منقذ إلى جانب التَّكْلُفِ التَّعْسُفُ في بابِ مُسْتَقَلٍّ وَعَرَفَهُ فَقَالَ: « وهو الكثير من البديع كالتطيق والتجنيس في القصد، لأنه يدل على تكلّف الشاعر لذلك وقصده إليه، وإذا كان قليلاً نُسِبَ إلى أنه طبع في الشاعر، ولهذا عابوه على أبي تمام لأنه كثر في شعره، ثم إنهم استحسّوه في شعر غيره لقلّته، وقالوا: إنه بمنزلة اللثغة تستحسن إذا كثرت صارت خرساً والشية تستحسن في الفرس إذا كثرت صارت بلقاً والجعودة تستحسن في الشعر إذا كثرت صارت قططاً. ولهذا قالوا: خير الأمور أوسطها، والحسنة بين الشئتين والفضيلة بين الرذيلتين ».

التَّكْمِيلُ

التَّكْمِيلُ هو الإطناب؛ وقد تقدّم ذكره. عرّف ابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع »

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٥).

(٢) الأنعام: ١٥، والزمر: ١٣.

التكميل وقال: « هو عبارة عن أن يأتي المتكلم بمعنى تام في فن من الفنون فيرى الاقتصار عليه ناقصاً فيكمله بمعنى آخر في غير ذلك الفصل الذي أتى به أولاً، كمن مدح إنساناً بالحلم فيرى الاقتصار عليه بدون مدحه بالبأس ناقصاً فيكمله بذكره ».

التلاؤم

التلاؤم: من تلاءم القوم والتأموا: اجتمعوا وانفقوا. عرّف الرّماني التلاؤم في كتابه « النكت في إعجاز القرآن » فقال: « التلاؤم نقيض التنافر، والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف، والتأليف على ثلاثة أوجه: متنافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا ».

وتحدّث الصنعاني في كتابه « الرسالة العسجدية » عن التلاؤم وفائدته فقال: « والفائدة في التلاؤم حسن الكلام في السمع وسهولته في اللفظ وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة ». وقد تقدّم الكلام عليه في الالتئام.

التلتة

التلتة من خصائص قبيلة « بهراء » كما ذكر في « مجالس ثعلب » و « الخصائص » و « سر صناعة الإعراب ». ولكن سيبويه يذكر في « باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء » أن هذه الظاهرة الصوتية في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز. وكل أولئك يكسرون أوائل حروف الأفعال المضارعة إلا أهل الحجاز، ومعهم قوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل يفتحون أوائل الأفعال المضارعة، وبها نزل القرآن الكريم: بل إن الأخفض قد زعم أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا « يعلم » بالكسر. ويؤيد ما قاله القدماء من أن كسر أوائل الأفعال المضارعة لغة كل العرب إلا الحجازيين.

ملاحظة: إن كسر هذه الحروف ظاهرة سامية قديمة توجد في اللغة العبرية كما يقول « جوسينيوس Gesenius » في فصول في فقه العربية ص ١٢٥، وفي اللغة السريانية، كما يقول « بروكلمان Brockelman »، وفي اللغة الحبشية، كما يقول « بريتوريوس Praetorius ». واستنتج أن كسر أوائل الأفعال المضارعة هو الأصل عند العرب، وأما الفتح فهو الحالة المتطورة التي أنزل بها القرآن الكريم والتي ساد استعمالها. غير أن اللغة الفصحى وقد احتفظت بكسر أوائل بعض الأفعال مثل « إخال ونخال » بمعنى « أظن

ونظن « وذلك كقول أبي ذؤيب الذي أورده ابن جني [الكامل]

فَغَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاضِبٍ وَإِخَالٍ أَنِّي لِأَحِقُّ مُسْتَتَبِعُ

التَّلَطُّفُ

التَّلَطُّفُ من لَطَفَ يَلُطِفُ: إذا رَفِقَ، والتَّلَطُّفُ لِلأَمْرِ: التَّرَفُّقُ لَهُ.

التَّلَطُّفُ من اخْتِراعِ العَسْكَرِيِّ في كِتَابِهِ « الصَّنَاعَتَيْنِ » وَعَرَفَهُ فَقَالَ: « وَهُوَ أَنْ تَتَلَطَّفَ لِلْمَعْنَى الحَسَنِ حَتَّى تَهْجَنَهُ، وَالْمَعْنَى الهَجِينِ حَتَّى تَحْسِنَهُ ». ومثَّلَ لَهُ بِقَوْلِ ابنِ الرُّومِيِّ فِي دَمِّ الوَرْدِ وَمَدْحِ النُّرْجِسِ وَاحْتِالِ فِي تَشْبِيهِهِ حَتَّى هَجَّنَ فِيهِ أَمْرَهُ وَطَمَسَ حَسَنَهُ فَقَالَ:

[البسيط]

وَقَائِلٍ لِمَ هَجَّوْتَ الوَرْدَ مَعْتَمِداً فَقُلْتُ مِنْ بَعْضِهِ عِنْدِي وَمِنْ عَيْبَتِهِ
كَأَنَّهُ سُرْمٌ بَغْلٌ جِينٌ يُخْرِجُهُ عِنْدَ الرِّيَاثِ وَبَاقِي الرُّوثِ فِي وَسْطَتِهِ

وقد عرّفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « وهو أن يلفق كلاماً مع كلام آخر فيولّد من الكلامين كلاماً ثالثاً، كما روي عن مصعب بن الزبير أنه وشم على خيله: « عدة »، فلما أخذها الحجاج كتب عليها للفرار ». ومنه ما قيل للمهلب: أيما أشجع الناس؟ قال: فلان، قيل: فما تقول في عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه -؟ قال: سألتموني عن الإنس ولم تألوني عن الجن.

وذكر ابن حجة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » التلطف وقال: « إن بعضهم سمى التغيرات تلطفاً، ولكن التغيرات أوسع من ذلك، وإن كان لا يخرج عنه كثيراً ». وذكر مثله ابن معصوم المدني. وقد تقدّم الكلام عليه فيما تقدّم.

التَّلْفِيفُ

التَّلْفِيفُ من لَفَّ الشَّيْءَ يَلْفُفُهُ لَفًّا: جَمَعَهُ، وَقَدْ التَّفَّ. عَرَفَ ابنُ أَبِي الإصْبَعِ المِصْرِيَّ التَّلْفِيفَ فِي كِتَابِهِ « تَحْرِيرِ التَّحْبِيرِ » فَقَالَ: « هُوَ أَنْ يَقْصِدَ المِتْكَلِّمُ التَّعْبِيرَ عَنِ مَعْنَى خَطَرَ لَهُ أَوْ سُئِلَ عَنْهُ فَيَلْفَ مَعَهُ مَعْنَى آخِرٍ يُلَازِمُ كَلِمَةَ المَعْنَى الَّذِي سُئِلَ عَنْهُ ». ومثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى؟ قَالَ: هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾ (١). ثُمَّ أَضَافَ ابنُ أَبِي الإصْبَعِ المِصْرِيَّ فَقَالَ: « التَّلْفِيفُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ

(١) سورة طه، الآيتان (١٧ و١٨).

إخراج الكلام مخرج التعليم بحكم أو أدب لم يُرد المتكلم ذكره، وإنما قصد ذكر حكم خاص داخل في عموم الحكم المذكور الذي صرح بتعليمه .

وكذلك عرّف السبكيّ التّلفيف في كتابه « عروس الأفراح » فقال: « هو إخراج الكلام مخرج التعليم، وهو أن يقع السؤال عن نوع من الأنواع تدعو الحاجة لبيان جميعها فيجاب بجواب عام عن المسؤول عنه وعن غيره، ليبيّن على عمومته ما بعده من الصّفات المقصودة » ومثاله قول الرسول ﷺ وقد سُئِلَ عن البحر فقال: « هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته » .

هذا ولم يذكر أحد من علماء البلاغة هذا الفنّ ولا أشار إليه، حتى إن ابن أبي الإصبع المصريّ لم يجعله ضمن فنونه المبتدعة، إلا أن السبكيّ قال: « يُقال: إن هذا يرجع إلى الاستطراد » .

التّلفيقُ

التّلفيقُ من لَفَقْتُ الثوبَ لَفَقًا: وهو أن تَضُمَّ شقّة إلى أخرى فتخطها. عرّف الحاتميّ التّلفيق في كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « والتّلفيقُ من السرقات، وهو أن يلفق الشاعر بيته من عدة أبيات لغيره » . ومثّل له بقول ابن الطّريّة: [الطويل]

إذا ما رأني مُقبلاً غَضَّ طَرْفَهُ كَأَنَّ شِعَاعَ الشَّمْسِ دُونِي يُقَابِلُهُ

فأوله من قول جميل: [الطويل]

إذا ما رأوني طَالِعاً من ثَنِيَّةٍ يَقُولُونَ: مَنْ هَذَا وَقَدْ عَرَفُونِي

ووسطه من قول جرير: [الوافر]

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ من نَمِيرٍ فَلَا كَغَبَابٍ بَلَغْتَ وَلَا كِجَابَا

وعجزه من قول عنترة الطّائي: [الوافر]

إذا أبصرتني أَعْرَضْتَ عَنِّي كَأَنَّ الشَّمْسَ مِنْ حَوْلِي تَدُورُ

وقال بعض علماء البلاغة إن التّلفيق هو الالتقاط؛ وقد تقدّم ذكره سابقاً.

التَّلْمِيحُ

التَّلْمِيحُ من لَمَحَ . ولمَحَ إليه يَلْمَحُ لمحاً وألمح : اختلس النظر . وقيل : لَمَحَ : نَظَرَ . وذكره البَغَوَاتِي في كتابه « المَطُول » وعَرَفَهُ فقال : « وَأَمَّا التَّلْمِيحُ : صَحَّ بتَقْدِيمِ اللّامِ على الميمِ من لَمَحَهُ إذا أَبْصَرَهُ ونَظَرَ إليه » .

وتكَلَّمَ الرَّازِي في كتابه « نِهَايَةُ الإيجاز » عن هذا الفنّ فعَرَفَهُ فقال : « هو أن يُشَارَ في فحوى الكلام إلى مثل سائر ، أو شعر نادر ، أو قصة مشهورة ، من غير أن يذكره » . ومثَّل له بقول الشَّاعر : [البسيط]

المستغيث بعمرٍ وعند كُرْبَيْتِهِ كالمُستغيثِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ

كما أنَّ القزوينيَّ تحدَّث عن التَّلْمِيحِ في معرض حديثه عن السَّرقات فقال : « وَأَمَّا التَّلْمِيحُ فهو أن يُشَارَ إلى قصة أو شعر من غير ذكره » . فمن الأوَّل والذي يشير إلى ما جاء في سورة يوسف - عليه السَّلَام - من صواع صاحب مصر أيام يوسف ، قول ابن المعتز :

[الخفيف]

أُتِرَى الجِيزَةَ الَّذِينَ تَدَاعَوْا عِنْدَ سَيْرِ الجَبِيْبِ وَقَتَ الزَّوَالِ
عَلِمُوا أَنَّنِي مُقِيمٌ وَقَلْبِي رَاحِلٌ فِيهِمْ أَمَامَ الجِمَالِ
مِثْلُ صَاعِ العَزِيْزِ فِي أَرْحَلِ القُو مِ وَلَا يَعْلَمُونَ مَا فِي السَّرْحَالِ

ومن الثَّاني كقول الحريري : « بَتُّ لَيْلَةٍ نَابِغِيَّةٌ » فيه إِشَارَةٌ إلى قول النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّ :

[الطويل]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَيْلَةً مِنَ الرُّقْشِ فِي أَثْيَابِهَا السَّمَّ نَاقِعُ

وقيل : إنَّ من علماء البلاغة من يجعل من التَّلْمِيحِ ضرب يشبه اللَّغْزَ . وأضاف ابن معصوم المدني إلى تعريف من سبقه من العلماء ذاكراً أصناف التَّلْمِيحِ الأربعة وهي : فيما وقع التَّلْمِيحُ فيه إلى آية من القرآن ، وفيما وقع التَّلْمِيحُ فيه إلى حديث مشهور ، وفيما وقع التَّلْمِيحُ فيه إلى شعر مشهور ، وفيما وقع التَّلْمِيحُ فيه إلى مثل . ولا يخرج ما ذكره عمَّا تقدَّم ، وإن كان بحثه مرتباً وأمثله كثيرة ، لأنَّه كما قال : « باب لا ينتهي حتَّى يُنتهى عنه » .

وذكره كلُّ من التُّوَيْرِي في كتابه « نِهَايَةُ الأَرْبِ » والحلبي في كتابه « حَسَنُ التَّوَسُّلِ »

فقالا: «وهو من التّضمين، وإنما بعضهم أفردّه، وهو أن يشير في فحوى الكلام إلى مثل سائر أو بيت مشهور أو قضية معروفة من غير أن يذكره».

التَّلْوِيحُ

التَّلْوِيحُ من أَلَحَّ بالسَّيْفِ ولَوَّحَ: لمع به وحركه. وقد ذكره الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» وقال: «التلويح باللفظ ودلالة الإشارة، والتلويح من أساليب العرب القديمة». بينما أشار ابن جنّي في «الخصائص» إلى التلويح مع التعريض والإيماء في باب واحد. وكذلك أدرجه ابن رشيّق القيرواني في كتابه «العمدة» في باب الإشارة وقال: ومن أنواعها التلويح، كقول المجنون قيس بن معاذ العامريّ: [الطويل]

لَقَدْ كُنْتُ أَعْلُو حُبِّ لَيْلَى فَلَمْ يَزَلْ بِي النَقْضُ وَالْإِبْرَامُ حَتَّى عَلَانِيَا
فَلَوَّحَ بِالصَّحَّةِ وَالكَتْمَانِ ثَمَّ بِالسَّقَمِ وَالْإِيَّاهُ قَصْدُ أَبُو الطَّيِّبِ بَعْدَ
أَنْ لَبَّاهُ ظَهْرًا لِبَطْنِ، فقال: [البيط]

كَتَمْتُ حُبِّكَ حَتَّى مِنْكَ تَكْرِمَةٌ ثُمَّ اسْتَوَى فِيكَ إِسْرَارِي وَإِعْلَانِي

وَتَكَلَّمَ السَّكَاكِيَّ عَنِ التَّلْوِيحِ فِي بَابِ الْكِنَايَةِ فِي كِتَابِهِ «مِفْتَاحِ الْعُلُومِ» فَقَالَ: «مَتَى كَانَتِ الْكِنَايَةُ عَرْضِيَّةً عَلَى مَا عَرَفْتَ كَانَ إِطْلَاقُ اسْمِ التَّعْرِِيضِ عَلَيْهَا مَنَاسِبًا، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ نَظَرٌ، فَإِنَّ كَانَتْ ذَاتَ مَسَافَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَكْنِيِّ عَنْهَا مَتَبَاعِدَةٌ لِتَوْسُطِ لَوَازِمِ كَمَا فِي «كَثِيرِ الرَّمَادِ» وَأَشْبَاهِهِ، كَانَ إِطْلَاقُ اسْمِ التَّلْوِيحِ عَلَيْهَا مَنَاسِبًا لِأَنَّ التَّلْوِيحَ هُوَ أَنْ تُشِيرَ إِلَى غَيْرِكَ عَنِ بَعْدِ».

وَتَحَدَّثَ عَنْهُ الْقَزْوِينِيُّ وَشُرَّاحُ التَّلْخِيصِ، فَقَالَ الْقَزْوِينِيُّ: «إِنَّ كَثْرَتِ الْوَسَائِطِ التَّلْوِيحِ، وَإِنْ قَلَّتْ مَعَ خَفَاءِ الرَّمْزِ وَبَلَا خَفَاءِ الْإِيْمَاءِ وَالْإِشَارَةِ». ومثّل بقول بعض الشعراء: [الكامل]

رَمَزَتْ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلَامَهَا

وتعريفه هذا شبيه بتعريف السكاكي. كما عرفه السجلماسي في كتابه «المنزاع البديع» فقال: «هو اقتضاب الدلالة على الشيء بنظيره وإقامته مقامه». أمّا جرمانوس فرحات فقد سمّاه «التلميح» وعرفه نفس تعريف السكاكي وأمثله.

التَّمَامُ

التَّمَامُ هو التَّتَمِيمُ عند الحاتمي كما ذكره في كتابه «حليه المحاضرة» وعرفه فقال: «هو أن يذكر الشاعر معنى فلا يغادر شيئاً يتم به ويتكامل الاشتقاق معه فيه إلا أتى به». بينما سمّاه ابن المعتز «الاعتراض والتتميم» وقد تقدم القول فيه.

تَمَامُ الْأَقْسَامِ

تَمَامُ الْأَقْسَامِ سَمَّاهُ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ «توفير الأقسام» وعرفه فقال: «هو أن يؤتى بالأقسام مستوفاة لم يدخل بشيء منها، ومخلصة لم يدخل بعضها في بعض». ومثله: «فإنك لم تخل فيما بدأتي من مجد أثلته وشكر تعجلته وأجر ادخرته». وهو عند قدامة في كتابه «جواهر الألفاظ» غير التقسيم المتقدم الذكر. لأنه تحدث عنه منفرداً باسم «صحة التقسيم».

التَّمثِيلُ

التَّمثِيلُ لغة: من فعل مثل تمثيلاً الشيء لفلان: صورته له بالكتابة ونحوها حتى كأنه ينظر إليه. تحدث عنه أبو عبيدة في «معجاز القرآن» وسمّاه التَّشْبِيهَ أو تشبيه التَّمثِيلِ. وهو في اللغة التَّشْبِيهَ أيضاً. وقد جعل له قدامة بن جعفر باباً خاصاً في كتابه «نقد الشعر» وعرفه فقال: «هو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاماً يدلُّ على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عما أراد أن يشير إليه». وكذلك قال ابن أبي الإصبع المصري.

وهذا الفن البلاغي عند ابن رشيق القيرواني في «العمدة» من التشبيه لقوله: «والتَّمثِيلُ والاستعارة من التشبيه، إلا أنَّهما بغير أداته وعلى غير أسلوبه. والمثل المضروب بالشعر مُمَثَّلٌ بقول طرفه: [الطويل].

سُتَبَدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ
فقوله هذا راجع إلى ما ذكرته، لأنَّ معناه ستبدي لك الأيام كما أبدت لغيرك، ويأتيك بالأخبار من لم تزود كما جرت عادة الزمان».

وذكر مثله الباقلاني في «إعجاز القرآن» وكذلك أبو هلال العسكري في «الصناعتين». إلا أن فن التَّمثِيلِ سَمَّاهُ عبد القاهر الجرجاني والسكاكي والقزويني وشرَّح التَّلْخِصَ «التَّشْبِيهَ التَّمثِيلِيَّ» وقد تقدّم ذكر الحديث عنه مفصلاً.

التَّمْزِجُ

التَّمْزِجُ من مَزَجَ الشَّيْءَ يَمْزِجُهُ مَزْجًا فَاَمْتَزَجَ: خَلَطَهُ. هذا الفنُّ «التَّمْزِجُ» من اختراع ابن أبي الإصبع المصري، وقد عرّفه فقال: «هو أن يمزج المتكلم معاني البديع بفنون الكلام، اعنى أعراضه ومقاصده بعضها ببعض بشرط أن تجمع معاني البديع والفنون في الجملة أو الجمل من النثر، والبيت أو البيوت من الشعر». ومثّل له بقول بكر بن النطّاح:

[الطويل]

فَقَلْتُ لَهَا هَذَا التَّعْنُتُ كُلُّهُ كَمَنْ يَتَشَهَّى لَحْمَ عَنَقَاءِ مُغْرِبِ

ففي هذا البيت قوله: «فقلت لها هذا التّعنت كلّ» لارتباط هذا الصدر بما قبله بسبب المراجعة التي فيهما إذ قال:

بَذَلْتُ لَهَا مَا قَدْ أَرَادَتْ مِنَ الْمُنَى لِتَرْضَى فَقَالَتْ قُمْ فَجِئْنِي بِكُوكَبِ

إذ أتى في عجز البيت بالتدليل ليتحقّق العتاب ويستدلّ على صحّة ما ادّعاه من التّعنت، فمزج المذهب الكلامي بالتدليل في العجز.

وتحدّث عنه ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التّحجير» فقال: «والتّمزيج يلتبس بأربعة أبواب من البديع، هي: التكميل لا يكون إلا في معاني النفوس وأغراضها معاً في البديع، ولا يكون أحد الأمرين فيه قد اتحد بالآخر بحيث لا يظهر من الكلام بطريق القوة لشدة امتزاج المعنيين أو الفنين أو أحدهما بالآخر، وهذه حال التّمزيج بمعاني النفوس ومعاني البديع».

ثمّ بين ابن أبي الإصبع الفرق بين التّمزيج والافتتان، وبين التّمزيج والتعليق، وبين التّمزيج والإدماج، وبين التعليق والتكميل، إذ ذكر الفروق مفصلة في كتابه «بديع القرآن». غير أن ابن الأثير الحلبي، أشار إلى فنّ سَمَاهُ «التّعريج» وعرّفه في كتابه «جوهر الكنز» وقال: «هذا الباب يُسمّى بحسن الارتباط، ويُسمّى حسن الترتيب، ويُسمّى حسن النسق، وحقيقته ائتلاف الكلام بعضه ببعض حتى كأنه أفرغ في قالب واحد». وأكثر ما يوجد هذا النوع مستعملاً في كتاب الله تعالى الدالّ على الإعجاز، وسمّي الارتباط. وليس هذا تعريجاً وإنما هو التّمزيج الذي ذكره المصري لأنّ تعريفه قريب من ذلك، كما أنّه ردّده عدة مرات. علماً بأنّ التّعريج ليس من الفنون المذكورة في كتب البلاغة.

التَّمْتِمَةُ

التَّمْتِمَةُ: عيب في النّطق. وفيها قال الأصمعيّ: «إِذَا تَتَعَتَعَ اللُّسَانُ فِي التَّاءِ فَهُوَ تَمْتَامٌ، وَإِذَا تَتَعَتَعَ فِي الفَاءِ فَهُوَ فُأْفَاءٌ». وأنشد لرؤبة بن العجاج: [الرجز]

يَا حَمْدَ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ كَأَنَّ وَسْوَاسِكَ فِي اللَّمَامِ
حَدِيثُ شَيْطَانِ بَنِي هَنَامِ
فالتّمتمام غير معرب عن معناه، ولا مفصح بحاجته.

ومن تردد التاء في قول الشاعر: [الطويل]

فَلَا يَحْسَبُ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ وَلَكِنِّي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ

التَّمَكِينُ

التَّمَكِينُ من مَكَّنَ مكانه فهو مكين، وتمكَّن بالمكان أي ثبت فيه. وقد سمَّاهُ قدامة بن جعفر «ائتلاف القافية». غير أنَّ الَّذِينَ أتوا بعده سمَّوه «التَّمَكِينِ» وقد تقدَّم البحث فيه مفصلاً.

وسمَّاهُ جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» «تمكين القافية» وعرفه فقال: «إِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا النَّوعِ هُوَ أَنَّ تَكُونَ الْقَافِيَةَ مَتَمَكِّنَةً فِي مَوْضِعِهَا، مُسْتَقَرَّةً فِي قَرَارِهَا، غَيْرَ نَافِرَةٍ وَلَا قَلْقَةٍ وَلَا مُسْتَدْعَاةً مِمَّا لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِلَفْظِ الْبَيْتِ أَوْ مَعْنَاهُ، بِحَيْثُ إِذَا مَنَشَدَ الْبَيْتَ إِذَا سَكَتَ دُونَ الْقَافِيَةِ كَمَّلَهَا السَّمَاعُ بِطَبَاعِهِ بِدَلَالَةِ مِنَ اللَّفْظِ عَلَيْهَا، وَيُسَمَّى ائْتِلَافَ الْقَافِيَةِ». ومثله بقول الطغرائي في شكوى الزمن: [البيسط]

لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوغٌ مَنَى لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا دَارَةَ الْحَمَلِ
وعرفه النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «هُوَ أَنَّ يُمَهَّدَ النَّاطِمَ لِقَافِيَةِ بَيْتِهِ، أَوْ النَّائِرَ لِسَجْعَةِ فِقْرَتِهِ، تَمْهِيدًا تَأْتِي الْقَافِيَةُ فِيهِ مَتَمَكِّنَةً فِي مَكَانِهَا مُسْتَقَرَّةً فِي قَرَارِهَا غَيْرَ نَافِرَةٍ وَلَا قَلْقَةٍ وَلَا مُسْتَدْعَاةً مِمَّا لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِلَفْظِ الْبَيْتِ وَمَعْنَاهُ، بِحَيْثُ أَنَّ تَشَدُّ الْبَيْتَ إِذَا سَكَتَ دُونَ الْقَافِيَةِ، فَإِذَا سَكَتَ كَمَّلَهَا السَّمَاعُ بِجَاذِبٍ مِنْ قَلْبِهِ إِلَى ذَلِكَ بِدَلَالَةِ قَرَائِنِ اللَّفْظِ عَلَيْهَا». ومنه قول عبد الغني النابلسي في بديعته في مدح النبي المختار ﷺ: [البيسط]

كَمْ لَيْلَةٌ بَاتَ يَسْرَعِي النُّجْمُ مِنْ قَلْقٍ عَلَيَّكَ سَهْرَانُ لَمْ يَغْمُضْ وَلَمْ يَنْمِ

التَّمْلِيظُ

التَّمْلِيظُ من ملط الحائط مَلْطًا: طلاه. والمِلَاطُ: الطين، والملاطان: الجنبان. وتكلم ابن رشيقي القيرواني في كتابه «العمدة» «باب التضمين والإجازة» فقال: «ومن هذا الباب نوع يُسَمَّى التَّمْلِيظُ، وهو أن يتساجل الشعراء، فيضع هذا قسيماً، وهذا قسيماً، لينظر أيُّهما يتقطع قبل صاحبه.»

وفي الحكاية أن امرأ القيس قال للتوأم اليشكري: إن كنت شاعراً كما تقول فملط أنصاف ما أقول فأجزها، قال: نعم، فقال امرؤ القيس: [الوافر]

أَحَارِ تَبْرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهْنًا

فقال التوأم:

كِنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُّ اسْتِعَارًا

فقال امرؤ القيس:

أَرْقَتْ لَهُ وَنَامَ أَبُو شَرِيحٍ

فقال التوأم:

إِذَا مَا قُلْتُ قَدْ هَدَأَ اسْتَطَارَا

كما ملط الأبيات جماعة من الشعراء، منهم الخطابي الذي تكلم عن «الإجازة» وذكر طرفاً مما ذكره ابن رشيقي القيرواني.

وقد ذكر هذا الفن جرمانوس فرحات، فسماه «المماتة» وعرفه فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يتنازع الشعراء ما بينهما بيتاً، يقول أحدهما صدره والآخر عجزه.» كما اتفق لابن البكا الشاعر مع قريبه، في ليلة باردة مظلمة في وصف قنديل: [الوافر]

فقال ابن البكا:

وَقَنْدِيلٌ كَانَ الضَّوْءَ مِنْهُ

فقال الآخر

مُحَيًّا مِنْ أَحَبِّ إِذَا تَجَلَّى

فقال ابن البكا:

أَشَارَ إِلَى الدُّجَى بِلِسَانِ أَفْعَى

فَشَمَّرَ ذَيْلَهُ فَرَقًا وَوَلَّى

التَّمَنِّيُّ

التَّمَنِّيُّ من تَمَنَّى الشَّيْءَ: أَرَادَهُ، وَالتَّمَنِّيُّ حَاصِلُ الأَمْرِ المَرْغُوبِ فِيهِ. وَتَحَدَّثَ صَاحِبُ «الْبَرْهَانِ فِي عِلْمِ القُرْآنِ» عَنِ «التَّمَنِّيِّ» فَقَالَ: «وَلَا يَخْرُجُ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ عَنِ هَذَا المَعْنَى، فَهُوَ تَوَقُّعُ أَمْرٍ مَحْبُوبٍ فِي المَسْتَقْبَلِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرَجُّيِّ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي المَسْتَحْيَلَاتِ، وَالتَّرَجُّيُّ لَا يَكُونُ إِلاَّ فِي المُمكِنَاتِ». غَيْرَ أَنَّ عُلَمَاءَ البَلَاغَةِ يَفْرُقُونَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنَ التَّمَنِّيِّ:

الأوَّلُ: تَوَقُّعُ الأَمْرِ المَحْبُوبِ الَّذِي لَا يُرْجَى حَاصِلُهُ لِكَوْنِهِ مَسْتَحْيِلاً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾^(١) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [الوافر]

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعودُ يَوماً فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

الثَّانِي: تَوَقُّعُ الأَمْرِ المَحْبُوبِ الَّذِي لَا يُرْجَى حَاصِلُهُ لِكَوْنِهِ مُمكِناً غَيْرَ مَطْمُوعٍ فِي نَيْلِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونَ﴾^(٢) فِيهِ الآيَةُ الكَرِيمَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى «لَيْتَ» أَدَاةُ تَمَنِّيٍّ وَهُنَاكَ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ مِنْهَا: «هَلْ»، «لَوْ» سِوَاكَ كَانَتْ مَعَ «وَدَّ» أَمْ لَمْ تَكُنْ، وَ«لَعَلَّ».

تَمْهِيدُ الدَّلِيلِ

تَمْهِيدُ الدَّلِيلِ مِنْ مَهَّدْتُ لِنَفْسِي وَمَهَّدْتُ: أَي جَعَلْتُ لَهَا مَكَاناً وَطِيئاً سَهْلاً. هَذَا الفَرْقُ البَلَاغِيُّ أَعْنَى «تَمْهِيدِ الدَّلِيلِ» مِنْ اخْتِرَاعِ السُّيُوطِيِّ، حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي المَحْصَنَاتِ المَعْنُويَّةِ وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: هَذَا نَوْعٌ ثَالِثٌ اخْتَرَعْتَهُ وَسَمَّيْتُهُ تَمْهِيدَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ أَنَّ يَقْصِدُ الحَكْمَ بِشَيْءٍ فَيَرْتَبُ لَهُ أَدْلَةً نَقْضِيَّةً تَسْلِيْمَةً قَطْعاً بِأَنَّ يَبْدَأُ بِالمَقْصُودِ وَيُخْبِرُ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ مَسْلُمةً، ثُمَّ يَخْبِرُ عَنِ تِلْكَ الجُمْلَةِ بِأُخْرَى مَسْلُمةً، فَيَلْزِمُ ثُبُوتَ الحَكْمِ لِالأوَّلِ بِأَنَّ يَحْذِفُ الوَسْطَ، وَيُخْبِرُ بِالأَخِيرِ عَنِ الأوَّلِ. وَهَذَا شَكْلٌ مِنْ أَشْكَالِ المَنَاطِقَةِ؛ وَنَحْنُ أَهْلُ السُّنَّةِ لَا نَتَّبِعُهُمْ أَصْلاً، وَهُمْ

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٧٣).

(٢) سورة القصص، آية رقم (٧٩).

مصرحون بأنه في طبع أهل الذوق والذكاء؛ والقرآن والسنة طافحان باستعماله. ثم تارة يكون الوسط جملة واحدة، وتارة يكون أكثر؛ فمن الأول قوله ﷺ: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » لأنه يصح أن يحذف الوسط فيقال: « لا تدخلوا الجنة حتى تحابوا ».

التَّنَاسُبُ

التَّنَاسُبُ من ناسب؛ وناسبه: شركه في نسبه، والمناسبة: المشاكلة والمماثلة. ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » التَّنَاسُبَ في اللَّفْظِ والمعنى، فقال: « إِلَّا أَنِّي أُرْغَمُ أَنَّ سَخِيفَ الْأَلْفَاظِ مشاكل لسخيف المعاني » وتابع كلامه فقال: « ومتى شاكل - أبكاك الله - ذلك اللَّفْظَ معناه، وأعرب عن فحواه، وكان لتلك الحالة وفقاً، ولذلك القدر لفقاً، وخرج من سماجة الاستكراه، وسَلِمَ من فسادِ التَّكْلُفِ، كان قميئاً بحسن الموقع، وبانتفاع المستمع، وأجدر أن يمنع جانبه من تناول الطاعنين، ويحمي عرضه من اعتراض العائنين، وألا تزال القلوب به معمورة، والصدور مأهولة ». ثم صنَّفَ اللَّفْظَ والمعنى، فمنح لكل ضرب من اللَّفْظِ والمعنى اسماً مناسباً له وقال: « ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللَّفْظِ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء، فالسَخِيفُ للسَخِيفِ، والخفيف للخفيف، والجزل للجزل، والإفصاح في موضع الإفصاح، والكناية في موضع الكناية، والاسترسال في موضع الاسترسال ».

وذكر الجاحظ أيضاً في كتابه ضمن هذا الموضوع، ما كتبه بشر بن المعتمر في صحيفته عن التَّنَاسُبِ بين الألفاظ والمعاني، فقال: « ومن أراغ معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللَّفْظُ الشريف ».

وكذلك تكلم عنه قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » وعرفه فقال: « من أنواع ائتلاف اللَّفْظِ مع المعنى المساواة، وهو أن يكون اللَّفْظُ مساوياً للمعنى حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلاً فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه؛ أي هي مساوية لها لا يفضل أحدها على الآخر ». وكذلك عرفه التَّنُوخِيُّ في كتابه « الأقصى القريب » فقال: « ومن البيان التَّنَاسُبُ، وهو في الألفاظ وفي المعاني، وأكثر ما يحتاج إليه في الألفاظ، لأن المعاني التي تطلب لا يلزم فيها ترتيب ولا مناسبة، فإن المتكلم قد يفتقر إلى ذكر الأشياء المتناقضة والمتضادة والمتغايرة والمتنافرة، وحيث لا يفتقر

إلى شيء من ذلك فهو التَّنَاسُبُ، فكأنَّه مضطرٌّ إلى ما يأتي به إذا كان مراداً .

وعرّفه الحلبيُّ والنُّوَيْرِيُّ في كتابيهما « حسن التَّوسُّل » و « نهاية الأرب » فقالا :
« والتَّنَاسُبُ هو التَّرتِيبُ للمعاني المتأخية التي تتلاءم ولا تتنافر . » وعرّفه ابن قِيَمَ الجوزِيَّة
في كتابه « الفوائد » نقلاً عمَّن سبقه من علماء البلاغة . وسَمَّاهُ بعضهم « التَّشَابُه » وهي أنَّ
تكوُن الألفاظ غير متباينة بل متقاربة في الجزالة والرِّقَّة والسلاسة، وتكوُن المعاني مناسبة
لألفاظها، من غير أن يكسو اللفظ الشريف المعنى السخيف، أو على الضدِّ، بل يصاغان
معاً صياغة تتناسب وتتلاءم . ومنه قول بعضهم في التَّنَاسُبِ وهو النَّابِغَةُ : [الكامل]

الرَّفِيقُ يُمْنُ والأناةُ سعادةُ فاستأن في رزق تنال نجاحا
والياسُ عَمَّاتٍ يُعَقِّبُ راحةً ولربُّ مطعمةٍ تعودُ ذباحا

ونرى أنَّ الوطواط والقزوينيَّ في كتابيهما « حقائق السحر » و « التَّلْخِص » ،
والحمويُّ، والسِّيوطيُّ، والمدنيُّ، في كتبهم : « خزانة الأدب » و « شرح عقود الجمان »
و « أنوار الربيع » سمَّوا « مراعاة النَّظير » « تناسباً » أيضاً .

تَنَاسُبُ الأبيات

تَنَاسُبُ الأبيات والأشطار والارتباط بينها من أهم ما ينبغي للشاعر العناية به، لئلاً
يحدث خلل أو تختل الصورة الشعرية إذا وقع تنافر بين العبارات .

وعرّفه ابن طباطبا العلويُّ، فقال : « وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره وتنسيق أبياته
ويقف على حسن تجاورها أو قبحه فيلائم بينها، لتتنظم له معانيها ويتصل كلامه فيها،
ولا يجعل بين ما ابتداءً وصفه أو بين تمامه فصلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه فينسى
السَّامِعُ المعنى الذي يسوق القول إليه . » وينبغي له أيضاً أن يحترز في كل بيت، فلا يباعد
كلمة عن أختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشو يشينها، إذ ربما وقع الخلل في الشعر
من جهة الرواة والنَّاقِلين له فيسمعون الشعر على جهة ويؤدُّونه على غيرها سهواً كما حصل
في قول امرئ القيس : [الطويل]

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَواداً لِلذَّةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَأَعِباً ذاتِ خَلخالِ
وَلَمْ أَسْبَأِ الزَّقَّ الرَّوِّيَّ وَلَمْ أَقْلُ لَخَيْلِي كَرِي كَرَةً بَعْدَ إِجْفالِ

هذه رواية الديوان . والبيتان حسانان، ولو أبدل مصراع كل واحد منهما في مكان الآخر

لكان أدرج في استواء النسج والشكل، فيصح على هذا الشكل : [الطويل]

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا وَلَمْ أَقْلِ لَخَيْلِي كَرِي كَرَةً بَعْدَ إِجْفَالِ
وَلَمْ أَسْبَأِ الزَّقَّ الرَّوِيَّ لِلذَّةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ

ومنه قول المتنبي : [الطويل]

وَقَفْتُ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكُّ لَوَاقِفِ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ
تَمُرُّ بِكَ الْأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَتَعْرُكَ بِأَسِيمِ

وروي أن سيف الدولة الحمداني انتقد المتنبي في هذين البيتين كما انتقد بيتي امرئ القيس « كأنني لم أركب ... » وقال للمتنبي : بيتاك لم يلتئم شطراهما كما لم يلتئم شطرا بيتي امرئ القيس، وكان ينبغي لك أن تقول :

وَقَفْتُ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكُّ لَوَاقِفِ وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَتَعْرُكَ بِأَسِيمِ

فقال المتنبي : « إن صحَّ أن الذي استدرك على امرئ القيس هذا هو أعلم بالشعر منه فقد أخطأ امرؤ القيس، وأخطأت أنا » .

تَنَاسُبُ الْأَطْرَافِ

عرَّف ابن معصوم المدني هذا الفن، وبين سبب تسميته « بتناسب الأطراف » فقال : تناسب الأطراف، عبارة عن أن يبتدىء المتكلم كلامه بمعنى ثم يختمه بما يناسب ذلك المعنى الذي ابتدأ به . وهذا النوع جعله الخطيب القزويني في « التلخيص » و « الإيضاح » من « مراعاة النظر »، فرأينا نحن تسميته « بتناسب الأطراف » . وقال القزويني في تلخيصه : ومنه مراعاة النظر، ويسمى التناصب؛ وهو جمع أمرٍ وما يناسبه لا بالتضاد، نحو قوله تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ (١) .

وقد سمى هذا الفن جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وعرَّفه فقال : « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يعيد الناظم لفظة الروي في أول كل بيت يليه، ويسمى التسبيغ أيضاً » . ومثله عبد الغني النابلسي . وشاهده قول خليفة بن كليبة الأسدي :
[الطويل]

أَهَاجِكَ شَوْقٌ أَمْ شَجَاكَ غَرَامٌ غَرَامٌ أَذْكَارٍ فَالذَّمْرُ سِجَامٌ

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٥) .

سَجَامٌ عَلَىٰ خَدِّ تَحَدَّ سِوْلُهُ خُدُودًا فِي الْأَحْشَاءِ مِنْهُ ضِرَامٌ
ضِرَامٌ حَيْنِينَ يَوْمَ زَمَتْ رِكَابِهِمْ وَقَدْ رُفِعَتْ لِظِلِّ عَيْنَيْنِ خِيَامٌ

وهذا الفنّ ينقسم إلى نوعين: ظاهر، وخفي. فالأول كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١) فقوله سبحانه «اللطيف»، يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأشياء، لأنّ المدرك للشيء يكون خبيراً. والثاني كقوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) فإنّ قوله - سبحانه وتعالى - «وإنّ تغفر لهم» يوهم أنّ الفاصلة «العزير الرحيم» ولكنّ إذا دقق النظر علم أنّه ينبغي أن تكون على ما عليه التلاوة وهو «العزير الحكيم».

التَّنَاسُبُ بَيْنَ الْمَعَانِي

هذا الفنّ من التَّنَاسُبِ بين المعاني من ابتداءات ابن الأثير الجزريّ فقد ذكر باباً له في الصَّنَاعَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَسَمَّاهُ «التَّنَاسُبُ بَيْنَ الْمَعَانِي» وصنّفه إلى أقسام ثلاثة: المطابقة، وصحة التَّقْسِيمِ وفساده، وترتيب التَّفْسِيرِ، وما يصحّ من ذلك وما يفسد. وقد مرّ القول في كلّ منها فيما تقدّم.

تَنَاسُبُ الْفُصُولِ وَالْوُصُولِ

عرّف أبو العباس السَّفَاحُ «تناسب الفصول والوصول» في تنبيهه لكتابه فقال: «إيّاك أنّ تخلط المرعى بالهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل». وعرّفه يزيد بن معاوية فقال: «إيّاكم أن تجعلوا الفصل وصلّاً، فإنّه أشدّ وأعيب من اللّحن . . .». وكان أكثم بن صيفي يقول لكتابه: «افصلوا بين كل منقضى معنى، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض».

وذكر أبو هلال العسكريّ في كتابه: «الصناعتين» قول الفارسيّ في تعريف البلاغة فقال: «معرفة الفصل من الوصل». وذكر قول المأمون لبعضهم: من أبلغ الناس؟ فقال: من قرّب الأمر البعيد المتناول والصّعب الدرك بالألفاظ اليسيرة . . . فقال في كتابه:

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١٠٣).

(٢) سورة المائدة، آية رقم (١١٨).

ما عدل سهمك عن الغرض . . . ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ولا يجبل
الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ، ولا يكره المعاني على إزالتها من غير
منازلها، ولا يعتمد الغريب الوحشي ولا الساقط السوقي، فإنَّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة
بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظم . وتكلم المرزوقي في شرحه لديوان
الحماسة عن الفصول والوصول، ولم يعرفهما وقد عدَّهما من أصعب المواضع .

التَّنَافُرُ

التَّنَافُرُ من النَّفْرِ، والنَّفْرِ: التَّفَرُّقُ، نَفَرَ القوم ينفرون: ذهبوا وتفرَّقوا. ذكر الجاحظ في
كتابه « البيان والتبيين » التَّنَافُرَ وقال: « ومن أَلْفَاظِ العَرَبِ أَلْفَاظُ تَتَنَافَرُ، وإنَّ كَانَتْ مَجْمُوعَةٌ
في بيت شعر لم يستطع المنشدُ إنشادها إلاَّ ببعض الاستكراه . فمن ذلك قول الشاعر:

[الرجز]

وَقَبْرٌ حَرَبٌ بِمَكَانٍ قَفِيرٍ وليس قُرْبٌ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

ولمَّا رَأَى من لا علم له أنَّ أحدًا لا يستطيع أن يشد هذا البيت ثلاث مرات في نسق
واحد فلا يتتبع ولا يتلجج، وقيل لهم إنَّ ذلك إنما اعتراه إذ كان من أشعار الجنِّ، صدَّقوا
بذلك . وعرَّفَه القزويني في كتابه « التَّلْخِص » فقال: « أمَّا تنافر الحروف، فهو وصف في
الكلمة ينجم عنه ثقل محملها على اللسان، والحكم في ذلك هو الإحساس الروحاني
والذوق السليم الذي يثمر التَّحْفُظَ ؛ ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى العُلَا تَضَلُّ العِقَاصُ في مِثْنِي وَمُرْسَلِ

والاستشزار: الارتفاع والرفع جميعاً، فيكون الفعل منه تارة لازماً إن كسرت زاية،
ومتعدياً إن فتحها . ومثله سار « سُرَّاحُ التَّلْخِص » على خطأ القزويني في بحث التَّنَافُرِ .

التَّنَاقُضُ

النَّقْضُ: إفساد ما أُبْرِمَتْ من عقد أو بناء، وناقضه في الشئ: خالفه . وقد ذكر
التَّنَاقُضَ الجرجاني في كتابه « التعريفات » فقال: « هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى . »

وقد سمَّاهُ قدامة بن جعفر « الاستحالة أو التَّنَاقُضُ »، وعرَّفَه بقوله: « ومن عيوب

المعاني الاستحالة أو التناقض: وهما أن يذكر في الشعر شيء فيجمع بينه وبين المقابل له من جهة واحدة. والأشياء تتقابل على أربع جهات: إما على طريق المضاف ومعنى المضاف هو الشيء الذي يُقال بالقياس إلى غيره، مثل الضعف إلى نصفه والمولى إلى عبده». وأشار إليه أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» فقال: وهو أن تناقض بين المعاني مثل قول مسلم بن الوليد: [الكامل]

ذَكَرَ الصُّبُوحَ، فَرَاخَ غَيْرَ مَفْنَدٍ وَأَقَامَ بَيْنَ عَزِيمَةٍ وَتَجَلَّدٍ

فقد ناقض الشاعر بين «الرواح والإقامة» إلا أن ابن قتيبة خالف ذلك وقال: وعندى أنه غير متناقض ولا متباين. ومن التناقض ما جاء على طريق المضاف وما جاء على جهة التضاد، وما جاء على طريقة القينة والعدم، وعلى طريق الإيجاب والسلب.

التَّشْبِيهُ

التَّشْبِيهُ من تَبَّه. وَبَهَّهُ من النُّومِ فَتَبَّهَ، وَانْتَبَهَ: اسْتَيْقَظَ، وَالتَّشْبِيهُ مثله. عَرَفَهُ التَّبْرِيْزِيُّ فِي كِتَابِهِ «الوافي» فقال: «هو أن يقول الشاعر بيتاً يرسله إرسال غير متحرز من المنتقد عليه، ثم يتنبه على ذلك فيستدرك موضع الطعن عليه بما يصلحه، وربما كان ذلك في الشطر الأول من البيت فيتلافاه في الشطر الثاني، وربما كان في بيت فيتلافاه في الثاني». ومنه قول بعضهم: [الطويل]

هُوَ السَّدْبُ أَوْ لِلذَّبِّ أَوْفَى أَمَانَةٌ وَمَا مِنْهُمَا إِلَّا أَرْلُ حَخْوُونُ

فالشاعر عندما قال: «أو للذب أوفى أمانة» تنبه كأن قائلاً له قائل: وأية أمانة في الذب؟ فقال مستدركاً لخطئه: «وما منهما إلا أرل حخون» فسلم له البيت من الفساد. وقد نقل يحيى بن حمزة العلوي ما ذكره التبريزي وابن الزمكاني، فقال: «وحاصله أن تُطْلَقَ كلاماً ثم تردفه بما يؤيده ويُقرّر معناه». وذكر مثل التبريزي.

التَّنْدِيرُ

التَّنْدِيرُ: من ندر الشيء يندر: سقط. ونوادر الكلام: ما شدَّ وخرج من الجمهور. هذا الفن من اختراع ابن أبي الإصبع المصري، وعرفه فقال: «هو أن يأتي المتكلم بنادرة حلوة أو مجننة مستطرفة، وهو يقع في الجد والهزل». ومن جميل ما أتى من بدیع التَّنْدِيرِ

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ (١). وما كان في الهزل كقول أبي تمام فيمن سرق له شعراً وهو محمد بن يزيد الرقي: [الخفيف]

مَنْ بَنُو بَحْدَلٍ مِّنْ ابْنِ الْحَبَابِ مَنْ بَنُو تَغْلِبٍ غَدَاةَ الْكِلَابِ

وأضاف ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّحْبِيرِ » و « بديع القرآن » قوله في الفرق بين التَّنْدِيرِ والتَّهْكُمِ والهزل الذي يُرَادُ بِهِ الْجَدُّ: « إِنَّ التَّنْدِيرَ ظَاهِرٌ لَفْظُهُ جَدُّ، وَبَاطِنُهُ هَزْلٌ بِخِلَافِ الْبَابِيْنَ ». وَأَشَارَ الْحَلَبِيُّ فِي كِتَابِهِ « حَسَنُ التَّوَسُّلِ » إِلَى التَّنْدِيرِ قَائِلاً: « هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ بِنَادِرَةٍ حَلْوَةٍ أَوْ نَكْتَةٍ مُسْتَظَرَفَةٍ، يَعْضُضُ فِيهَا بِمَنْ يُرِيدُ ذَمَّهُ بِأَمْرٍ، وَغَالِباً مَا يَقَعُ فِي الْهَزْلِ ». وَذَكَرَ آيَاتُ أَبِي تَمَّامٍ الْمَذْكُورِ مِنْهَا الْبَيْتَ الْأَوَّلَ.

التَّنْزِيلُ

التَّنْزِيلُ: أَنْزَلَهُ غَيْرَهُ، وَاسْتَنْزَلَهُ بِمَعْنَى، وَالتَّنْزِيلُ: التَّرْتِيبُ، وَالنُّزُولُ فِي مَهَلَةٍ أَيْضاً. ذَكَرَ التَّنْزِيلَ الدَّمَنْهَوْرِيُّ فِي كِتَابِهِ « حَلِيَّةُ اللَّبِّ » وَعَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: « الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى فِي الْوَجْهِ الْمُرَادَةِ ». وَمَثَلٌ لَهُ بِقَوْلِ أَحَدِهِمْ: « لَا أَبَالِي بِالْوَزِيرِ وَلَا بِالسُّلْطَانِ », وَالتَّنْزِيلُ عَكْسُ التَّرْقِي، نَحْوُ: « هَذَا الْأَمْرُ لَا يَعْجِزُ السُّلْطَانُ وَلَا الْوَزِيرَ ».

التَّنْسِيقُ

التَّنْسِيقُ: التَّنْسُقُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، أَيُّ مَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةِ نِظَامٍ وَاحِدٍ، وَالتَّنْسِيقُ بِمَعْنَى التَّرْتِيبِ. أَشَارَ الرَّشِيدُ الْوَطُوطُ فِي كِتَابِهِ « حُدُوقُ السَّحْرِ » عَنْ « تَنْسِيقِ الصِّفَاتِ » وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: وَتَكُونُ هَذِهِ الصِّفَةُ بِأَنَّ يَذْكَرُ الْكَاتِبُ أَوْ الشَّاعِرُ شَيْئاً بِجَمَلَةٍ أَسْمَاءٍ أَوْ جَمَلَةٍ صِفَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٢) وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فِي

(١) سورة الأحزاب، آية رقم (١٩).

(٢) سورة الحشر، آية رقم (٢٣).

مدح المصطفى - عليه السلام - : [الطويل]

وأبيض يُستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل

وذكر الرأزي في كتابه « نهاية الإيجاز » تنسيق الصفات، ومثّل له بالآية السابقة. وتحدّث الحلبي في كتابه « حسن التوسّل » وعرف « التّسنيق » فقال: « هو أن يذكر الشيء بصفات متواليّة » وذكر مثله النوري في كتابه « نهاية الأرب ». وقد سمّاه ابن أبي الإصبع المصريّ « حسن النّسق » وعرفه فقال: « هو أن تأتي الكلمات من النثر والأبيات من الشعر متتاليات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً لا مستهجناً ».

وتكلّم ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » وعرف التّسنيق وقال: « والمستحسن من ذلك أن يكون كل بيت إذا أُفرد قام بنفسه واستقلّ معناه بلفظه، وإن ردّفه مجاوره صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السّامع أنّهما إذا انفصلا تجزأ حسنهما ونقص كمالهما وتقسم معناه، وهما ليس كذلك، بل حالهما في كمال الحسن. وتمام المعنى مع الانفراد والافتراق كحالهما مع الالتئام والاجتماع. ومنه قول ابن شرف القيرواني: [البسيط]

جاورٌ عليّاً ولا تحفل بحادثة إذا أدرعت فلا تسأل عن الأسأل
سلّ عنه وأنطق به وأنظر إليه تجد ملء المسامع والأفواه والمقل

هذا من شواهد عطف بيت على بيت بالواو عطف تلاحم على ما قبله. « إلا أن ابن الأثير الحلبيّ سمّاه « التمزيج وحسن الارتباط، وحسن الترتيب، وحسن النّسق ». وعرفه بما يقرب من تعريف المصريّ. وذكر مثله ابن قيمّ الجوزيّة في كتابه « الفوائد ». وعرف عبد الغني النابلسيّ حسن النّسق فقال: « هو أن يأتي المتكلّم بسجعات من النثر أو أبيات من الشعر متلاحمات تلاحماً مستحسناً لا مستهجناً، بحيث يكون البيت إذا أُفرد تاماً بنفسه معناه مستقلاً بلفظه، والنثر تكون سجعاته متّفقة إذا تجاوزت تامّة المعاني إذا انفردت، والبيت الواحد يكون فيه جمل لو أفردت كل واحدة في حدّها حسن السكوت عليها، مرتبة مرتبطة إذا اجتمعت، متناسقة الترتيب ». ومثّل له بقوله: [البسيط]

كالطود في عظم كالبدر في شرف كالليث في هيبه كالغيث في كرم

فهذا البيت مستقلّ بنفسه غير متعلّق بما قبله ولا بما بعده، متلاحم مع بقية الأبيات،

غير مستغرب المعنى بما قبله ولا بما بعده، تنفرد كل جملة منه بالمعنى اللطيف وتجتمع بما يليها على بهجة المدح الشريف.

كما عرّفه ابن حجة الحمويّ فقال: « هذا النوع، أعني حسن النسق ويُسمى التّسيق، من محاسن الكلام، وهو أن يأتي المتكلّم بالكلمات من النثر والأبيات من الشعر متتاليات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسنناً مستهجاً، وتكون جملها ومفرداتها متسقة متواليّة، إذا أُفرد منها البيت قام بنفسه واستقلّ معناه بلفظه ». غير أنّ السيوطي في كتابه « الإتيان » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » ذكرا رأي أصحاب البديعيات من جهة ورأي الرازي والحليّ من جهة ثانية.

تَنَسِيقُ الصِّفَاتِ

تنسيق الصّفات هو التّسيق المتقدّم. وقد سمّاه بهذا الاسم كل من الرّشيد الوطواط في كتابه « حدائق السّحر »، والرازي في كتابه « نهاية الإيجاز » والحليّ في كتابه « حسن التّوسّل »، والنّوريّ في كتابه « نهاية الأرب ».

التَّنْظِيرُ

التّظنير من النظر، بمعنى: تأمل الشّيء بالعين. ونظرت في الأمر: تفكّرت وتدبّرت بالقلب. أشار ابن معصوم المدني في كتابه « بديع القرآن » إلى التّظنير، وعرّفه فقال: « هو أن ينظر الإنسان بين كلامين، إمّا متّفقي المعاني أو مختلّفي المعاني، ليظهر الأفضل منهما ». مثال الأوّل قول يزيد بن الحكم الثّقفيّ من شعراء الحماسة: [مجزوء الكامل]

يَا بَدْرُ وَالْأَمْثَالُ يَضُّ رِبَهَا لِذِي اللَّبِّ الْحَكِيمِ
دُمُ لِلْخَلِيلِ بُوْدُهُ مَا خَيْرُ وُدٍّ لَا يَدُومُ

فلنقارن بين هذه النّصائح وبين قوله تعالى: ﴿ وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(١). ومثال الثّاني ما اقتضه الأعشى من قصة السّمؤال في وفائه: [البيسط]

كُنْ كَالسَّمْوَالِ إِذْ طَافَ الْهَمَامُ بِهِ فِي جِحْفَلٍ كَسَوَادِ اللَّيْلِ جَرَّارٍ

(١) سورة النساء، آية رقم (٣٦).

وتابع ابن أبي الإصبع المصري كلامه فقال: « هذه القصيدة أجمع العلماء البصراء بنقد الكلام على تقديمها في هذا الباب على جميع الأشعار التي اقتضت فيها القصص وتضمنت الأخبار . وإذا ما قابلنا بين قول الأعشى ، وبين قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿ وَرَفَعَ أَبُوبِهِ عَلَى الْعَرْشِ . . . ﴾ (١) لوجدت تباين ما بين الكلامين ، وأدركت الفرق بين البلاغتين . وهذا الفن البلاغي من مخترعات ابن أبي الإصبع ، وهو قريب مما ذكره النقّاد في باب « الموازنة بين الكلام » .

التَّنْكِيتُ

التَّنْكِيتُ مصدر نَكَتَ إِذَا أَتَى بِنَكْتَةٍ ، وَأَصْلُهُ مِنَ النَّكْتِ : وَهُوَ أَنْ تَضْرِبَ فِي الْأَرْضِ بِقَضِيبٍ وَنَحْوِهِ . وَقَدْ عَرَّفَهُ أُسَامَةُ بْنُ مَنْقَدٍ فِي كِتَابِهِ « الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ » وَقَالَ : « اعْلَمْ أَنَّ التَّنْكِيتَ هُوَ أَنْ تَقْصِدَ شَيْئًا دُونَ أَشْيَاءَ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ خَطَأً مِنَ الْكَلَامِ وَفَسَادًا فِي النِّقْدِ » . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ : [الطَّوِيلُ]

أَلَا فَاسْقِنِي خَمْرًا وَقُلْ لِي هِيَ الْخَمْرُ وَلَا تَسْقِنِي سِرًّا إِذَا أَمَكْنَ الْجَهْرُ
قال : « إِنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : وَقُلْ لِي هِيَ الْخَمْرُ ، أَنَّهَا لِعَزَّتْهَا عِنْدَهُ وَمَحَبَّتُهُ لَهَا أَرَادَ أَنْ يَلْتَذَّ بِهَا بِحَوَاسِهِ الْخَمْسِ الَّتِي هِيَ طَرِقُ اللَّذَاتِ . فَلَمَّا شَرِبَ الْقَدْحَ أَبْصَرَهَا وَذَاقَهَا وَمَسَّهَا وَشَمَّهَا ، فَبَقِيَ أَنْ يَسْمَعَهَا ، فَقَالَ : وَقُلْ لِي هِيَ الْخَمْرُ » . وَعَرَّفَهُ أَيْضًا عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّبَلْسِيُّ فِي كِتَابِهِ « نَفْحَاتِ الْأَزْهَارِ » وَقَالَ : « وَهُوَ أَنْ يَخْصُصَ الْمُتَكَلِّمُ شَيْئًا بِالذِّكْرِ دُونَ أَشْيَاءَ كُلِّهَا تَسَدُّ مَسَدَهُ لَوْلَا نَكْتَةٌ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْلَا تِلْكَ النَّكْتَةُ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا لَكَانَ الْقَصْدُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ خَطَأً ظَاهِرًا عِنْدَ أَهْلِ النَّقْدِ » . وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ : [الْبَسِيطُ]

نَسَدْتُ جَوَادِ عَطَاءٍ غَيْرَ مُحْتَجِبٍ عَنِ امْرِئٍ لَا بِسَلَا مِنْهُ وَلَمْ يَلْمِ

وقال الشاعر في هذا البيت « عن امرئ » ولم يقل عن سائل أو طالب أو مرتج ، إلى غير ذلك مما يمكن استقامة الوزن والمعنى به ، لأن لفظ امرئ شامل لمن هو بصفة السؤال والطلب ، ولمن لم يكن بتلك الصفة ، وهو أبلغ في الكرم ، حيث إن جوده وعطاءه من غير سؤال ولا طلب . وكذلك عرّفه جرسانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم

(١) سورة يوسف ، آية رقم (١٠٠) .

الأدب» وقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذکر دون أشياء كلها تسد مسده لولا نكتة في ذلك الشيء المقصود يرجح اختصاصه بالذکر دون ما يسد مسده، لولا تلك النكتة التي انفرد بها لكان النصد إليه دون غيره خطأ ظاهراً عند أهل النقد». ومثل له بقول أبي الطيب المتنبّي: [الكامل]

لو مرَّ يركضُ في سطور كتابه أحصى بحافر مُهره ميماتها

إنما قصد الميمات دون العينات، والعينات أشدُّ شهاً بالحافر. إلا أن المصري في كتابه «تحرير التحبير» و«بديع القرآن» وابن الأثير الحلبي في كتابه «جواهر الكنز»، والحموي في كتابه «خزانة الأدب» والسيوطي في كتابه «الإتقان» و«معترك الأقران»، وابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع»، أخذوا جميعاً بتعريف ابن منقذ وأمثله. غير أن ابن حجة الحموي عدّه من المماثلة والموازنة فقال: «هذا النوع أعني التنكيت، يستحق لغرابته أن يُعدَّ مع المماثلة والموازنة ومع التطريز والترصيع» كما خصّه السيوطي بالفصاحة دون البلاغة.

التنكيرُ

التنكيرُ من النكرة، والنكرة إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة. والنكرة والتنكير: خلاف التعريف. وقد تقدّم القول فيه في باب التعريف والتنكير. انظر النكرة.

التّهجينُ

التّهجينُ من الهجئة، والهجئة من الكلام: ما يعيبك، والتّهجين: التّفيح. عرفّ التّهجين أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وقال: «وهو أن يصحب اللفظ والمعنى لفظاً آخر ومعنى آخر يُزري به، ولا يقوم حسن أحدهما بقباحة الآخر. فيكون كمدح بعضهم لعبد الله الجلي حيث قال: [الرجز]

يُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَجِيلَةٍ نَعَمَ الْفَتَى وَبِشَتِ الْقَبِيلَةِ

فأجابه عبد الله: ما مدح من هجى قومه. ومنه أيضاً قول أبي نواس: [الطويل]

وَإِنْ جَرَّتِ الْأَلْفَاظُ يَوْمًا بِمَدْحَةٍ لِفَيْرِكَ إِنْ سَانًا فَأَنْتَ الَّذِي نَعْنِي

فالمعنى في هذا البيت هجين، للمخيانة التي فيه.»

التَهْذِيبُ

التَهْذِيبُ من هَذَبَ الشَّيْءَ يَهْذِبهُ: نَقَاهُ وَأَخْلَصَهُ. أَعَدَّ أَسَامَةُ بنَ مَنقِذٍ في كِتَابِهِ « البَدِيعِ في نَقْدِ الشَّعْرِ » بَاباً خَاصاً جَمَعَ فِيهِ « التَّهْذِيبَ وَالتَّرْتِيبَ » مَعاً. وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: « وَمِنَ التَّهْذِيبِ أَنْ يَخْلُصَ المَعْنَى قَبْلَ السَّبْكِ لِللَّفْظِ وَالقَوَافِي قَبْلَ الأَبْيَاتِ، وَنَقْصِدُ الكَلَامِ الجَزَلَ دُونَ الرُّذُلِ وَالعَدْبِ دُونَ الجَهْمِ، وَلا يَعمَلُ نَظْمٌ وَلا نَثْرٌ عِنْدَ المَلَلِ، فَإِنَّ الكَثِيرَ مَعَهُ قَلِيلٌ وَالنَّفِيسَ خَسِيسٌ، وَالخَوَاطِرُ يَنَابِيعٌ فَإِذَا رُفِقَ بِهَا جَمَّتْ، وَإِذَا عُسِفَ عَلَيْهَا نَزَحَتْ ». وَأَضَافَ قَائِلاً: « وَلِيَكْتَبَ كُلُّ مَعْنَى يَسْنَحُ وَكُلُّ لَفْظٍ يَعرِضُ، وَلِيَتَرَنَّمَ بِالشَّعْرِ هُوَ يَصْنَعُهُ فَإِنَّهُ يُعِينُهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ يُجِيدُ الشَّاعِرُ وَيَمكِنُهُ مَرَّةً وَلا يَمكِنُهُ أُخْرَى ».

وَكَذَلِكَ عَرَّفَهُ عبدُ الغَنِى النَّابِلِسي بِاسْمِ « التَّهْذِيبِ وَالتَّأْدِيبِ » وَقَالَ: « وَهَذَا النُّوعُ مِنِ مَسْتَحْسَنَاتِ البَدِيعِ، وَليس لَهُ شَاهِدٌ يَخْصُهُ، لِأَنَّهُ وَصَفَ يَعْصَمُ كُلَّ كَلَامٍ مُنْقَحٍ مُحَرَّرٍ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ تَرَدَادِ النُّظَرِ فِي الكَلَامِ بَعْدَ عَمَلِهِ، وَإِمعَانِ الفِكرِ فِي تَهْذِيبِهِ وَتَنْقِيحِهِ، نَظْمًا كَانَ أَوْ نَثْرًا، وَتَغيِيرِ مَا يَجِبُ تَغيِيرَهُ وَكَشْفِ مَا يَشْكَلُ مِنِ غَرِيبِ مَعَانِيهِ وَإِعْرَابِهِ، وَطَرَحِ مَا يَتَجَافَى عَنِ مَضَاجِعِ الرُّقَّةِ مِنِ غَلِيظِ الأَفَاطِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَانِيهِ غَيْرَ مَبْتَكِرَةٍ، وَكُلُّ كَلَامٍ قِيلَ فِيهِ: لَوْ كَانَ مَوْضِعَ هَذِهِ الكَلِمَةِ غَيْرَهَا، أَوْ لَوْ تَقَدَّمَ هَذَا المَتَأَخَّرُ وَتَأَخَّرَ هَذَا المَتَقَدَّمُ، أَوْ لَوْ تَمَّ هَذَا النُّقْصُ بِكَذَا، أَوْ لَوْ حَذَفَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ، أَوْ لَوْ أَتَّضَحَ هَذَا المَقْصِدُ لَكَانَ الكَلَامُ أَحْسَنَ وَالمَعْنَى أَبِينِ، كَانَ ذَلِكَ الكَلَامُ غَيْرَ مُنْتَظَمٍ فِي سَبْكِ هَذَا النُّوعِ ». وَمِثْلُهُ بَيْتٌ قَصِيدَتِهِ البَدِيعِيَّةِ الَّذِي يَشِيرُ إِلَى التَّهْذِيبِ وَالتَّأْدِيبِ، وَهُوَ مِنِ مَسْتَحْسَنَاتِ البَدِيعِ، قَوْلُهُ: [البَسِيطُ]

ذَاتُ عَلَى الخَلْقِ رَبُّ الخَلْقِ شَرَّفَهَا قَدْرًا وَالبَسَهَا ثَوْبًا مِنِ العِصَمِ

وَأفْرَدَ ابنُ أَبِي الإصْبَاحِ المِصْرِيَّ بَاباً خَاصاً بِهَذَا الفَنِّ التَّهْذِيبِيِّ، وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: « التَّهْذِيبُ عِبَارَةٌ عَنِ تَرَدَادِ النُّظَرِ فِي الكَلَامِ بَعْدَ عَمَلِهِ، لِيَنْقَحَ وَيَتَنَبَّهُ مِنْهُ لِمَا مَرَّ عَلَى النَّاسِ أَوْ الشَّاعِرِ حِينَ يَكُونُ مُسْتَغْرَقَ الفِكرِ فِي العَمَلِ، فَيَغيِرُ مِنْهُ مَا يَجِبُ تَغيِيرَهُ وَيَحْذِفُ مَا يَنْبَغِي حَذْفَهُ وَيَصْلِحُ مَا يَتَعَيَّنُ إِصْلَاحَهُ وَيَكْشِفُ عَمَّا يَشْكَلُ عَلَيْهِ مِنِ غَرِيبِهِ وَإِعْرَابِهِ، وَيَحْرُرُ مَا لَمْ يَتَحَرَّرْ مِنْ مَعَانِيهِ وَالأَفَاطِهِ، حَتَّى تَتَكَامَلَ صَحْتُهُ وَتَرُوقَ بِهَجْتِهِ ». ثُمَّ قَسَمَ التَّهْذِيبَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: قَسَمَ يَكُونُ بَعْدَ الفِرَاقِ مِنِ نَظْمِ الكَلَامِ.

الثاني: قسم هو حسن الترتيب في النظم، إما في الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى ،
أو بتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره .

الثالث: قسم يعضد المعنى، أو يقلل التركيب، أو سوء الجوار .

ومن شواهد هذا الفن قول سيف الدولة يخاطب أخاه ناصر الدولة: [الطويل]

وَمَا كَانَ لِي عَنْهَا نَكُولٌ وَإِنَّمَا تَجَاوَزْتُ عَنْ حَقِّي لِيَعْدُوَ لَكَ الْحَقُّ

فقول الشاعر سيف الدولة الذي عمل أولاً بقوله: « وَمَا كَانَ عَنْهَا لِي نَكُولٌ » ثم تنبه إلى هذا السبك الذي يستثقل لقرب الحروف المتقاربة المخارج، لهذا قدم « لي » على لفظة « عنها » فسهل التركيب وحصل التهذيب . وقد قلد ابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنز » ما ذكره البلاغيون من تعريف لهذا الفن دون أي زيادة، وكذلك فعل ابن قيم الجوزية في تعريفه ضمن كتابه « الفوائد »، وابن حجة الحموي في كتابه « خزانة الأدب »، والمدني ابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع » فلم يخرجوا عما ذكره ابن منقذ والمصري .

وعرفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وسماه كما سماه عبد الغني النابلسي « التهذيب والتأديب » وقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يهذب الشاعر كلامه ويحرره ويردد النظر والفكر فيه حتى أنه لا يمكن أن يقال لو كان موضع هذه الكلمة كلمة غيرها، أو لو تقدم هذا وتأخر هذا، أو لو تم هذا النقص بكذا، أو لو حذفت هذه اللفظة، أو لو صحح هذا القصد لكان الكلام أحسن والمعنى أبين؛ فإذا سلم الشاعر نظمه من هذه النقائص كان كما قال أبو تمام: [الكامل]

خُذَهَا ابْنَةَ الْفِكْرِ الْمَهْدَبِ فِي الدُّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رَقْعَةَ الْجِلْبَابِ

خصَّ أبو تمام التهذيب ليلاً، لكونه محلّ سكون الأصوات وهو الحواس .

التَّهْكُمُ

التَّهْكُمُ: من تَهَكَّمَ، وَتَهَكَّمَ عَلَى الْأَمْرِ، وَتَهَكَّمَ بِنَا: زَرَى عَلَيْنَا وَعَبَثَ بِنَا. وَالتَّهْكُمُ: الاستهزاء. وعرفه ابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » فقال: « هو في الاصطلاح أخص منه في اللغة؛ لأنه في اللغة بمعنى الاستهزاء مطلقاً وفي الاصطلاح هو الخطاب بلفظ الإجلال في موضع التحقير، والبشارة في موضع التحذير، والوعد في مكان الوعيد، والعدر في موضع اللوم، والمدح في معرض السخرية، ونحو ذلك . »

وأشار الرَّمَحْشَرِيُّ في كتابه «الكشاف» إلى التَّهْكُمِ وفسَّره ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) وقال: يحفظونه في توهمه وتقديره من أمر الله، أي من قضاياه ونوازله، أو على التهكم به.

وعُدَّ هذا الفنُّ من اختراعات ابن أبي الإصبع المصري الذي لم يسبقه إليه أحد، وعرفه وقال: «هو في الاستعمال عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء. ومثال البشارة قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُتَأَفِّفِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢)، ومثال المدح في موضع الاستهزاء قول ابن الدُّرُوي في ابن حُصَيْنَةَ من أبيات: [الخفيف]

لا تَطَنَّ حَدْبَةَ الظَّهْرِ عَيْبًا فَبِهِيَ فِي الحُسْنِ مِنْ صِفَاتِ الهِلَالِ
كَوْنُ اللَّهْ حَدْبَةَ فَيْكُ إِنْ شِئْتُ تَ مِنْ الفَضْلِ أَوْ مِنَ الإِفْضَالِ

غير أنَّ الفرقَ بين التَّهْكُمِ والهزل الذي يُراد به الجدُّ، أنَّ التَّهْكُمَ ظاهره جد وباطنه هزل، وهو ضدُّ الأوَّل؛ وذلك لأنَّ الهزل الذي يُراد به الجد يكون ظاهره هزلاً وباطنه جد. كما أنَّ ابن مالك في تعريفه ذكر نفس تعريف ابن أبي الإصبع. وتبعه ابن الأثير الحلبي في كتابه «حسن التَّوَسُّلِ» وكذلك النَّوِيرِيُّ في كتابه «نهاية الأرب» والعلويُّ يحيى بن حمزة في كتابه «الطُّراز» والسُّبُكِيُّ في كتابه «عروس الأفراح» وابن حجَّة الحمويُّ في كتابه «خزانة الأدب» والسُّيوطيُّ في «شرح عقود الجمان» والمدنيُّ في كتابه «أنوار الرُّبيع» مع ذكر الأمثلة أيضاً.

التَّوَامُ

التَّوَامُ من جميع الحيوان: المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد. وقد سَمَّى هذا الفنُّ الأجدابيُّ «التَّشْرِيعَ» وعرفه بقوله: «هو أنَّ يبنى الشاعرُ البيتَ على قافيتين، إذا اقتصر على إحداهما، كان البيت له وزن، وإنَّ كَمَلَهُ على القافية الأخرى كان له وزن آخر. وتكون القافيتان متماثلتين، وتكونان مختلفتين». وهذه التسمية من ابتكاره. والتَّوَامُ كما سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع المصريُّ؛ لأنَّ اسم التَّشْرِيعِ لهذا الفنِّ غير معروف عند العامة. والتَّوَامُ أن يكون للبيت قافيتان.

(٢) سورة النساء، آية رقم (١٣٨).

(١) سورة الرعد، آية رقم (١١).

التَّوَارِدُ

التَّوَارِدُ من فعل وَرَدَ وَرُوداً: حَضَرَ، وَوَرَدَ المَاءُ وَرْدًا: أَشْرَفَ عَلَيْهِ. وقد سُمِّيَ هذا الفنَّ الحِجْرَانِيَّ بِاسْمِ «توارد الخواطر والأفكار». وعَرَفَهُ أُسَامَةُ بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وقال: «هو أن يقولَ الشاعرُ بيتاً فيقولُهُ شاعرٌ آخر من غير أن يسمعه، وهو كثير في أشعار العرب، ولا بد من ذكر أحسنه. ومنه قول سُحَيْمٍ: [الطويل]

تُثِيرُ وتُبْدِي عن عُروقي كأنَّها أَعِنَّةُ جَرَارٍ جَدِيداً وَبَالِيَا

وقال بِشْرٌ: [الطويل]

تَحُطُّ وتُبْدِي عن عُروقي كأنَّها أَعِنَّةُ جَرَارٍ جَدِيداً وَبَالِيَا

وعَرَفَهُ العلويُّ في كتابه «نضرة الإغريض» وقال: «وإنما سَمَّوهُ توارداً أنفةً من ذكر السرقة وتكبراً عن السمة بها». وكذلك عَرَفَهُ السُّبُكِيُّ في كتابه «عروس الأفرح» تعريفاً يتباينُ عن الآخرين، وسَمَّاهُ «الإغراب والطرفة» وقال: ويسمى الإغراب والطرفة، وهو أن يذكر الشيء المشهور على وجه غريب بزيادة أو تغيير يصيره غريباً. وقد تقدّم هذا في أنواع التشبيه، وهو أن يكون وجه الشبه مشهوراً مبتدلاً، ولكن يلحق به ما يصيره غريباً خاصاً.

وعَرَفَهُ أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يأتي الناظم بشطر بيت من شعره المتقدم سواء كان صدرًا أو عجزاً يفصل به كلامه بعد أن يوطيء له توطئة ملائمة، كما تقدم في الإبداع». وشاهده قول العلوي من بديعته: [البيسط]

فَشَاءُ جَابِرٍ أَحْيَاهَا فَقَدْ ذَكَرُوا عَنْهُ حَيَاةَ أَنَاسٍ بَعْدَ مَوْتِهِمْ

فصدر البيت مأخوذ من قصيدة له وهو: [البيسط]

فَشَاءُ جَابِرٍ أَحْيَاهَا وَقَدْ ذَكَرُوا حَيَاةَ أَوْلَادِهِ مِنْ بَعْدِ مَا زُهُقُوا

التَّوَافِقُ

التَّوَافِقُ: الاتفاق والتظاهر، وقد وافقه موافقة. أشار القرشي إلى التوافق في كتابه «جمهرة أشعار العرب» وعَرَفَهُ فقال: «وقد يقارب اللفظ اللفظ أو يوافقه وأحدهما بالعربية

والآخر بالفارسية . وأجمع علماء البلاغة على أن هذا اللون ليس من البلاغة في شيء وإنما ذكر للتنبية .

التَّوْجِيه

التَّوْجِيه من فعل تَوَجَّه إليه : ذهب ، والتَّوْجِيه : مصدر وَجَّهه إلى كذا تَوْجِيهًا . وقد أدرجه السَّكَاكِي في المحسنات المعنوية وعرفه وقال : « هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين » . ومثل للأعور : « ليت عينيه سواء » وعرفه القزويني بمثل ذلك . وقد سمَّاه الرَّمخسري في كتابه « الكشاف » « ذا الوجهين » . وقد سمَّاه الرشيد الوطواط في كتابه « حقائق السَّحر » « المحتمل للضدين » وعرفه بقوله : « ويسمونه أيضاً بذوي الوجهين ، ويكون بأن يقول الشاعر بيتاً من الشعر يحتمل معنيين ، أحدهما للمدح والآخر للهجاء » . وقد نهج على منهج القزويني شراح تلخيصه ؛ غير أن السُّبْكِي عرفه قائلاً : « كذا أطلقه المصنف ، ويحب تقييده بالاحتمالين المتساويين ، فإنه إن كان أحدهما ظاهراً والثاني خفياً والمراد هو الخفي كان تورية » .

غير أن ابن أبي الإصبع المصري سمَّى التورية « توجيهاً » ، وليس الأمر كذلك ، لأنَّ التورية فيها معنيان : قريب وبعيد ، والآخر المقصود ، أما التوجيه فلا يرجح فيه أحد الوجهين . وهذا ما وافق ابن الأثير الحلبي في قوله : « حدَّ التورية أن تكون الكلمة تحتمل معنيين ، فيستعمل المتكلم أحد احتماليهما ويهمل الآخر ، ومراده ما أهمله لا ما استعمله . وحدُّ التوجيه ، أنه اللفظ المحتمل وجهين يحمل المتكلم مراده على أيهما شاء » .

إلا أن ابن أبي الإصبع المصري سمَّاه الإبهام ، وعرفه وقال : « هو أن يقول المتكلم كلاماً يحتمل معنيين متضادين لا يتميز أحدهما على الآخر ، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعد ذلك ، بل يقصد به إبهام الأمر فيهما قصداً » . وذكر مثله السَّكَاكِي ، والقزويني ، وشراح التلخيص . كما وأن الحموي نقل تعريف ابن أبي الإصبع المصري وعرفه ، فقال : « فتسمية النوع هنا بالإبهام أليق من تسميته بالتوجيه ، ومطابقة التسمية فيه لا تخفى على أهل الذوق الصحيح » . وهذا هو مذهب ابن أبي الإصبع ، فإنه هو الذي تحيَّر الإبهام .

وذكر يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » ما ذكره السَّكَاكِي غير أنه تصرف بعض الشيء بأن أدخل فيه المدح بما يشبه الذم ومدح الشيء بحيث يقتضي المدح بشيء

آخر، ومثَّل له بالمثل المشهور: « ليت عينيه سواء » وقال: « يحتمل أن تكون العوراء مثل الصحيحة في الرؤية ويحتمل عكس ذلك ». وذكر الزركشي مثل تعريف السكاكي والقزويني غير أنه سماه « الإبهام ، والتخييل ، والمغالطة ، والتوجيه » في معرض حديثه عن « التورية » وعلى هذا خلط بين الفئتين المذكورين اللذين باين بينهما علماء البلاغة سابقاً. ومثله بقوله ابن النقيب وهو يهجو عدواً: [الطويل]

أرْحَ نَاطِرِي مِنْ عَابِسِ الْوَجْهِ يَابِسٍ لَهُ خُلُقٌ صَعْبٌ وَوَجْهُ مَقْطَبٌ

التورية

التورية من ورّيت الخبر: جعلته وراثي وسترته. والتورية: الستر: عرّف أسامة بن منقذ التورية في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هي أن تكون الكلمة بمعنيين، فتريد أحدهما فتورّي عنه بالآخر ». وهذا التعريف أقرب إلى المعنى الاصطلاحي. أما تعريف ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » فهو الأقرب وهو قوله: « أن تكون الكلمة تحتلّ معنيين فيستعمل المتكلم احتمالها ويهمل الآخر، ومراده ما أهمله لا ما استعمله ».

وسمّى بعض علماء البلاغة التورية بـ « الإبهام » و « التوجيه » و « التخييل » و « المغالطة ». وصرّح ابن حجة الحموي أن التورية أولى بالتسمية لقربها من مطابقة المسمّى، لأنها مصدر ورّيت الشيء تورية إذا سترته وأظهرت غيره، كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر. وعنده في « خزنة الأدب » التورية: « أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويورّي عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السامع مع أول وهلة أنه يريد القريب، وليس كذلك ». وكذلك سُمّي هذا الفن « إيهاماً »، ومثال ذلك قول المتنبي: [الطويل]

كَأَنَّ رِقَابَ النَّاسِ قَالَتْ لِسَيْفِهِ رَفِيقُكَ قَيْسِيٌّ وَأَنْتَ يَمَانِي
بِرَعْمِ شَيْبٍ فَارِقِ السَّيْفِ كَفِّهِ وَكَأَنَّا عَلَى الْعَلَاتِ يَصْطَحْبَانِ

فالشاعر يقول: إن كف شيب وسيفه متنافران لا يجتمعان، لأن شيباً كان قيسياً والسيف يقال له يمانى فورى به عن الرجل المنسوب إلى اليمن، ومعلوم ما بين القيسيين

واليمانيين من الثنافر. إلا أن الجاحظ أراد بالتورية التغطية واستعمال الحيلة كما ذكر في كتاب «الحيوان».

غير أن ابن رشيقي تحدث عنها في باب الإشارة، وقال: «ومن أنواعها التورية» وهي عنده مثل الكناية. وذلك أن الشيء لا يذكر اسمه وإنما يُكنى عنه بشجرة أو شاة أو ناقة، أو ما شاكل ذلك، ومنه قول حميد بن ثور الهلالي: [الطويل]

تَجَرَّمْ أَهْلُوهَا لَأَنْ كُنْتَ مَشْعَرًا جُنُوبًا بِهَا يَا طُؤْلَ هَذَا التَّجَرَّمِ
وَمَا لِي مِنْ ذَنْبٍ إِلَيْهِمْ عَلِمْتُهُ سِوَى أَنِّي قَدْ قَلْتُ يَا سَرْحَةَ اسْلِمِي
بَلَى فَاسْلِمِي ثُمَّ اسْلِمِي ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ

واختار القزويني تسمية «التورية» وقال إنها تُسمى إيهاماً، وعرفها فقال: «هي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويُراد بها البعيد». وذكر مثله «شراح التلخيص» وجرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب». وعرفها يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» فقال: «إن هذا الاسم عبارة عن كل ما يفهم منه معنى لا يدلُّ عليه ظاهر لفظه ويكون مفهوماً عند اللفظ به». وأضاف قائلاً: «واشتقاقه من قولهم ورّيت عن كذا إذا سترته، وفي الحديث كان إذا أراد سفراً ورّى بغيره، أي ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره، وهذا نحو الكناية، والتعريض، والمغالطة، والأحاجي، والألغاز، فهذه الأمور كلها مشتركة في كونها دالة على أمور بظواهرها ويفهم عند ذكرها أمور أخرى غير ما تعطيه بظواهرها».

وقد أدرج السّجل ماسي التورية في أنواع التعمية دون أن يعرفها في كتابه «المنزح البديع». وتحدث ابن قيم الجوزية عن التورية في كتابه «الفوائد» فقال: «هو أن يُعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردّها بعينها ويعلقها بمعنى آخر». وتكلم ابن معصوم المدني في كتابه عن «التورية» وذكر لها تنبيهين هما:

الأول: الفرق بين اللفظ الذي تهياً به التورية والذي تترشّح به والذي تتبين به.

والثاني: ليس كل لفظ مشترك يتصور فيه التورية بل لا بد من اشتهاار معانيه وتداولها على الألسنة.

والتورية أربعة: التورية المبنية والمجردة والمرشحة والمهية. وهذا ما ذكره

عبد الغني النَّابلسيُّ أيضاً في كتابه « نفحات الأزهار » وكذلك ذكره جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » .

التَّورِيَّةُ الْمَبِينَةُ

عَرَّفَ عبد الغني النَّابلسيُّ في كتابه « نفحات الأزهار » التَّورِيَّةَ الْمَبِينَةَ وقال : وهي ما ذكر فيها لازم من لوازم المورّي عنه سَمِيَتْ بذلك لتبيين المورّي عنه بذكر لازمه إذ كان قبل ذلك خفياً لأنه المعنى البعيد فلما ذكر لازمه تبيين وهو ضربان أيضاً - وهذا نفس ما ذكره الحموي - :

الأول : أن يذكر لازم من لوازم المورّي عنه قبل ذكره كقول القائل [مجزوء الرجز] :

يَا سَادَةً لِبُعْدِهِمْ أَصْبَحْتُ صَبًا وَصَبَا
لَجِينٍ دَمْعِي كَمْ جَرَى لَطِيبٍ عَيْشٍ ذَهَبَا

فأللجین اسم للفظه رشح به المعنى المورّي عنه في « ذهب » بمعنى العسجد .

والضرب الثاني من التَّورِيَّةِ الْمَبِينَةِ : أن يذكر لازم المورّي عنه بعد ذكره ، كقول

ابن سناء الملك : [الوافر]

أَمَّا وَاللَّهِ لَوْلَا خَوْفُ سَخِطِكَ لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلْقَى بِرَهْطِكَ
مَلَكَتِ الْخَافِقِينَ فَتَهَتَّ عَجْبًا وَلَيْسَ هُمَا سِوَى قَلْبِي وَقِرْطِكَ

فإن قوله « قلبي وقرطك » ، مبيّن للمعنى المورّي عنه في لفظ الخافقين والمعنى الثاني « المشرق والمغرب » . وقد عَرَّفَ جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » التَّورِيَّةَ الْمَبِينَةَ فقال : « هي ذكر لازم المورّي عنه قبل لفظ التَّورِيَّةِ أو بعده » فشاهد الأول قول البحرّي : [الكامل]

رَوْدٌ بِتَشْدِيدِ الْوِشَاحِ مَلِيَّةٌ بِالْحُسْنِ تَمْلُحُ فِي الْعَيُونِ وَتَعْدُبُ

فقوله « تملح » يحتمل أن يكون ضد العذوبة ، وهذا هو المعنى القريب المورّي به ، ويحتمل أن يكون من الملاحظة التي هي عبارة عن الحسن وهذا هو المعنى البعيد المورّي عنه . وهو مراد الشاعر .

التَّوْرِيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ

عرَّفها عبد الغني النَّابلسيُّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «هي التي ذكر معها لازم المورى به وهو المعنى القريب ولازم المورى عنه وهو المعنى البعيد، ونفى باللائم شيئاً يختصُّ بأحد المعنيين دون الآخر. كالإشراق والضوء لو ذكر مع لفظ الغزالة لترجَّح جانب الشمس، أو الجيد واللَّحظ لترجَّح جانب الحيوان. وإنما سُمِّيت هذه مجردة لأنه لما ذكر لهذا لازم ولهذا لازم كانا كالبيتين تعارضا فتساقطا فعدنا إلى الأصل وهو تجريد التَّورية». ومثله بقوله في بديعته: [البسيط]

أَنْوَارُهُ أَشْرَقَتْ لِلْحَافِقِينَ وَقَدْ غَضَّ الزَّمَانُ بِهَا مِنْ شِدَّةِ الْعَظْمِ

وذكر مثله ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب». وعرَّف التَّورية المجردة أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هي التي لا يذكر فيها لازم من لوازم المورى به وهو المعنى القريب ولا من لوازم المورى عنه وهو المعنى البعيد. كقول القاضي عياض: [البسيط]

كَأَنَّ نَيْسَانَ أَهْدَى مِنْ مَلَابِسِهِ لَشَهْرٍ كَانُونَ أَنْوَاعاً مِنَ الْحُلِّ
أَوْ الْغَزَالَةِ مِنْ طَوْلِ الْمَدَا حَرَفَتْ فليس تفرق بين الجدي والحمل

فلم يذكر الشاعر قبل لفظة الغزالة ما يشمل غزالة الفلا أو غزالة السماء من صفة عنق أو إشراق، بل إنها جاءت مجردة منها». وذكر نفس التعريف ابن مالك في كتابه «المصباح» وابن معصوم في كتابه «أنوار الربيع» وابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» والتفتازاني في كتابه «المطول».

التَّوْرِيَّةُ الْمُرَشَّحَةُ

ذكرها عبد الغني النَّابلسيُّ في كتابه «نفحات الأزهار»، فعرَّف التَّورية المرشحة فقال: «هي التي ذكر فيها لازم من لوازم المورى به. وسُمِّيت مرشحة لتقويتها بذكر لازم المورى به لأنه غير المراد فكأنه ضعيف وبذكر لازمه تقوى؛ وهي ضربان أيضاً: الأول أن يذكر قبل لفظ المورى به لازمه، كقول القائل: [مجزوء المجتث]

يَا سَيِّدًا حَازَ لُطْفًا لَهُ السَّرَايَا عَبِيدُ

أَنْتَ الْحَسِينُ وَلَكِنْ جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ

فإن ذكر الحسين لازم لكون يزيد بعد احتماله للفعل المضارع الذي هو معناه المقصود المورى عنه . ومثله ذكر ابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » والقزويني في كتابه « الإيضاح » و « التلخيص » والتفتازاني في كتابه « المطول » وشرّاح التلخيص . كما عرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال : « وهي التي يذكر فيها لازم المورى به إما قبل لفظ التورية وإما بعده » . فشاهده من الأول قول ابن دانيال : [السريع]

يَا سَائِلِي عَنْ حَرْفِي فِي الْوَرَى وَصَنَعَتِي فِيهِمْ وَإِفْلَاسِي
مَا حَالُ مَنْ دَرَهُمْ إِنْفَاقِهِ يَاأَحُدَّهُ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ

فقوله من « أعين الناس » يحتمل فيه الحسد وضيقة العين ، وهذا المعنى القريب المورى به وقدم لازمه على جهة الترشيح وهو درهم لأنه من لوازم الحسد ويحتمل العيون التي يلاطفها بالكحل وهذا هو المعنى المورى عنه ومراد الناظم الكحل . ومن الثاني قول الشاعر : [السريع]

مُدُّ هَمْتُ مِنْ وَجْدِي مِنْ خَالِهَا وَلَمْ أَصِلْ مِنْهُ إِلَى الثَّمِ
فَسَأَلْتُ قِفُوا ثُمَّ اسْمَعُوا مَا جَرَى خَالِي لَقَدْ هَامَ بِهِ عَمِي

فالحال يحتمل خال النسب وخاله الخد المرشح به هو لفظ العم فتأخر عن المورى به بعد إيقاعها في تمام هذا الحد .

التَّوْرِيَةُ الْمُهَيَّأَةُ

عرف عبد الغني النابلسي التورية المهياة في كتابه « نفحات الأزهار » فقال : هي أن لا يتهيأ في الكلام تورية إلا باللفظ الذي قبله أو الذي بعده ، أو تكون التورية في لفظتين لولا كل منهما لما تهيأت التورية في الآخر . فالمهياة بهذا الاعتبار ثلاثة أضرب :

الأول : الذي تهيأ فيه التورية بلفظة قبله كقول بدر الدين الدماميني : [الرمل]

يَا عَدُولِي فِي مُغْنٍ مُطْرِبٍ حَرَكُ الْأَوْتَارِ لَمَّا سَفَرَا
لِمَ تَهَزَّ الْعَطْفُ مِنْهُ طَرِبًا عِنْدَمَا تَسْمَعُ مِنْهُ وَتَرَا

فلفظة تسمع هي التي هيأت قوله « وترأ » للتورية بالرؤية وهو المعنى البعيد،
وأما المعنى القريب فأحد الأوتار للطنبور.

والثاني: الذي تنهياً فيها التورية بلفظة بعده كقول ابن نباتة: [السريع]

سَأَلْتَهُ عَنْ قَوْمِهِ فَاَنْشَنَى يَعَجِبُ مِنْ إِفْرَاطِ دَمْعِي السَّخِي
وَأَبْصَرَ الْمِسْكَ وَبَدَرَ الدُّجَى فَقَالَ ذَا خَالِي وَهَذَا أُخِي

فلفظة « أخى » هي التي هيأت لفظه « خالى » للتورية.

الثالث من التورية المهياة: وهو الذي تقع فيه التورية بين لفظين لولا كل منهما
لما تنهيات التورية للأخر كقول الصلاح الصفدي: [الكامل]

كَلْفِي بِسَاقِي كُلِّ وَعْدٍ مِنْهُ لِي مَا زَالَ يُخْلِفُهُ عَلَى الإِطْلَاقِ
حَتَّى قَطَعْتُ مَطَامِعِي مِنْ وَعْدِهِ وَنَسِيتُ عَرْقُوباً لِهَذَا السَّاقِي

وذكر مثل ذلك ابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب ». وعرف جرمانوس
فرحات هذه التورية في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: وهي التي لا تنهياً
إلا باللفظ الذي قبلها أو الذي بعدها أو أن تكون ما بين لفظتين لولا كل منهما لما تنهيات
التورية في الأخرى فهي إذن ثلاثة أنواع فالنوع الأول هو الذي تنهياً فيه التورية بلفظة من
القبل . ومن شواهد قول ابن سناء الملك: [الطويل]

وَسِيرُكَ فِينَا سِيرَةً عَمْرِيَةً فَرَوَّحْتَ عَنْ قَلْبِكَ وَفَرَّجْتَ عَنْ كَرْبِ
وَأَظْهَرْتَ فِينَا مِنْ سَمِيكَ سُنَّةً فَأَظْهَرْتَ ذَاكَ الْفَرَضَ فِي ذَلِكَ النَّدْبِ

الشاهد في « الفرض والندب » فإتتهما يحتملان أن يكونا في مصرف المعنى
إلى أسماء الأحكام الشرعية وهذا هو المعنى القريب ويحتمل أن يكون الأول بمعنى
العطاء في صفة الإسراع في العمل وهذا هو المعنى البعيد المورى عنه ولولا ذكر السنة
لما تنهيات التورية فيها. والنوعان الآخران كما ذكرهما النابلسي.

التوزيع

التوزيع: القسمة والتفريق، ووزع الشيء: قسّمه وفرّقه. استخراج هذا الفن البلاغي
صفي الدين الحلبي، وأدرجه في بديعته وعرفه فقال: « أن يوزع المتكلم حرفاً من حروف
الهجاء في كل لفظة من كلامه نظماً كان أو نثراً بشرط عدم التكلف ». ومثاله قوله تعالى:

﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيراً ﴾^(١) فالكاف ملزوم في جميع الكلمات سوى الفاصلة.

وكذلك عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « إن حقيقة هذا النوع هو أن يأتي المتكلم بحرف من حروف الهجاء فيوزعه في كل لفظة من كلامه مع عدم التكلّف والتعقيد ويسمى اللزوم أيضاً ». وشاهده ما قال بعضهم في حرف القاف: [الكامل]

قَلْبِي رَشَقَتِ بِرَاشِقِي الْأَحْدَاقِ وَقَصَدَتِ قَتَلَ الْعَاشِقِ الْمُشْتَاقِ
رَفَقاً بِحَقِّكَ مِنْ قَلَاكِ تَحَرُّقِي وَتَأْرُقِي لِتَقْرَحِ الْأَمَاقِ
قَدْ قُلْتُ مِنْ حَرِّ قَلْبِي وَقَدَّهَا أَقْصِرُ فَإِنَّ الْقَلْبَ فِي إِحْرَاقِ

التَّوَسُّعُ

التَّوَسُّعُ من السعة: ضد الضيق، والتَّوَسُّعُ من تَوَسَّعَ وَتَفَسَّحَ. أشار الجاحظ إلى هذا الفن أملاً أن يتوسع الناظم أو الناثر في قوله، كأن يُصَيِّرَ الخاتم أسورة، علماً بأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره. فعرفه وقال: « والعرب تتوسَّع في كلامها وبأي شيء تفاهم الناس فهو بيان إلا أن بعضه أحسن من بعض ».

وعند الزركشي التوسيع يخالف هذا التعريف لقوله إن من التَّوَسُّعِ الاستدلال بالنظر في الملكوت كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾^(٢). وأطلق عليه السبكي في كتابه « عروس الأفراح » « التَّوَسُّعِ » وعرفه فقال: « وقد فسروه بأن يأتي في آخر الكلام بشيء مفسر بمعطوف ومعطوف عليه ». ومثاله قول أحدهم: [البسيط]

إِذَا أَبُو الْقَاسِمِ جَادَتْ لَنَا يَدُهُ لَمْ يُحْمَدِ الْأَجُودَانِ: الْبَحْرُ وَالْمَطْرُ

وهذا قريب المأخذ لفن « اللَّفِّ وَالنَّشْرِ ».

(١) سورة طه، آية رقم (٣٥).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١٦٤).

التَّوَسُّلُ

التَّوَسُّلُ من الوسيطة، والوسيطة: الدرجة والمقربة، وتوسَّل إليه بوسيلة إذا تقرَّب إليه بعمل. وقد ذكر هذا الفن البلاغي ابن رشيِّق في كتابه «العمدة» فعرفه فقال: ومن النَّاس من يُسمِّي الخروج تخلصاً وتوسلاً وينشدون أبياتاً منها: [الطويل]

إِذَا مَا اتَّقَى اللَّهَ الْفَتَى وَأَطَاعَهُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ جَرْمٍ
وَلَوْ أَنَّ جَرْمًا أُطِعْمُوا شَحْمَ جَفْرَةٍ لَبَاتُوا بَطَانًا يَضْرطُونَ مِنَ الشَّحْمِ

وأولى الشعر بأن يُسمَّى تخلصاً ما تخلص فيه الشاعر من معنى إلى معنى ثم عاد إلى الأوَّل وأخذ في غيره ثم رجع إلى ما كان فيه. كقول النَّابغة الذبياني في آخر قصيدة اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر: [الطويل]

وَكَفَّكَتْ مِنِّي عِبْرَةٌ فَرَدَّدْتُهَا إِلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعٌ
عَلَى حِينٍ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ

ثم تخلص إلى الاعتذار فقال: [الطويل]

وَلَكِنَّ هَمًّا دُونَ ذَلِكَ شَاغِلٌ مَكَانَ الصَّفَاقِ يَتَّبِعُهُ الْأَصَابِعُ
وَعِيدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ أَتَانِي وَدُونِي رَاكِسٌ فَالضُّوَاجِعُ

ثم وصف نفسه فقال: [الطويل]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَيْبِلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاعِعٌ
يُسَهِّدُ فِي لَيْلِ التَّمَامِ سَلِيمُهَا لِحَلِيِّ النِّسَاءِ فِي يَدَيْهِ قَعَاعِعُ

وقد ذكرت التَّخْلُصَ وبراعة التَّخْلُصِ فيما تقدَّم.

التَّوَشِيحُ

التَّوَشِيحُ من الوشاح، وهو حلِّي النساء من لؤلؤ وجوهر تتوشَّح المرأة به: تلبسه. ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وعرفه فقال: «هو أن تريذ الشيء فتعبر عنه عبارة حسنة وإن كانت أطول منه. ومن هذا الفن قول الممتنبي: [الطويل]

بِلَادٍ إِذَا زَارَ الْحَسَانَ بِغَيْرِهَا حَصَى أَرْضَهَا ثَقْبَنَهُ لِلْمَخَانِقِ

وقوله هذا عبارة عن أَنَّ حَصَى هذه الأرض يشبه الدرَّ . وعلَّق أبو هلال العسكري على هذه التسمية فقال: «هذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سُمِّيَ تبييناً لكان أقرب . . . وهو أَنَّ يكونَ مبتدأ الكلام يبنىء عن مقطعه وأوله يخبر بآخره وصدوره يشهد لعجزه حتى لو سمعت شعراً أو عرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ السَّماع إليه . وخير الشعر ما تسابق صدوره وأعجازه ومعانيه وألفاظه، فتراه سلساً في النظم جارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر كأنه سبيكة مفرغة أو وشي منمنم أو عقد منظم من جوهر متشاكل متمكن القوافي غير قلقه» ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (١) ففي هذه الآية إذا وقف على قوله تعالى «فيما» عرف السامع أن بعده «يختلفون» لما تقدّم من الدلالة عليه .

وقد عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أَنَّ حَقِيقَةَ هذا النوع هو أَنَّ يُؤْتَى بكلمة لا تصلح لضرب من المحاسن حتى يؤتى بلفظة تؤهلها لذلك . ومنه قول الحلبي: [البسيط]

إِنْ حَلَّ أَرْضَ أَنْسَاسٍ شَدَّ أَرْزَهُمْ بِمَا أَسَّاحَ لَهُمْ مِنْ حَطِّ وَزُرِهِمْ

فلفظة «شَدَّ» رشحت لفظة «حَلَّ» للمطابقة، وإلا لبقيت على حالها من معنى الحلول . وعرّفه ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر» فقال: «هو أن يبنى الشاعر أبيات قصيدته على بحرین مختلفين فإذا وقف في البيت على القافية الأولى كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض وإذا أضاف إلى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على عروض وصار ما يُضاف إلى القافية الأولى للبيت كالوشاح، وكذلك يجري الأمر في الفقرتين من الكلام المنثور .»

وسمى التوشيح التفتازاني «بذي القافيتين» وقال أيضاً: هذا هو «التشريع» كما ذكره في كتابه «المطول» . وقد عرّفه ابن قيم الجوزية بمثل ما جاء به ابن الأثير، وقال في كتابه «الفوائد»: «التوشيح أن تكون ذبول الأبيات ذات قافيتين على بحرین أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً» . وعلى خلاف هذا سمى العلوي في كتابه «الطراز» التضمين «تسميطاً» و«توشيحاً» .

(١) سورة يونس، آية رقم (١٩) .

التَّوْشِيعُ

التَّوْشِيعُ من وَشَعَ القُطْنَ وغيره ووشَّعُه: لَفَّه؛ والتَّوْشِيعُ: دخول الشَّيء في الشَّيء. والتَّوْشِيعُ عند علماء البلاغة هو الإطناب بالتَّوْشِيع وقد تقدَّم. وقيل: هو «التَّطْرِيز» أيضاً.

التَّوْفِيقُ

التَّوْفِيقُ من الوَفَاقِ أي الموافقة، والتَّوْفِيقُ: الاتِّفَاق والتَّطَاهُر. والتَّوْفِيقُ عند علماء البلاغة هو الائتلاف والتَّنَاسُب والمؤاخاة ومراعاة النَّظِير وقد تقدَّم البحث في الائتلاف والتَّنَاسُب فيما سبق.

التَّوْقِيفُ

التَّوْقِيفُ من وَقَف. ووَقَّفَ الحديث: بَيَّنَّه، والتَّوْقِيفُ: البِياض مع السَّوَاد، ويُقال: مشتَقٌّ من الوقف الذي هو السَّوَار من العَاج. وعَرَفَه السُّبُكِيُّ في كتابه «عروس الأفرح» فقال: «هو إثبات المتكلم معاني من المدح والوصف والتَّشْبِيه وغيرها من الفنون التي يفتح بها الكلام في جملة منفصلة عن أختها بالسَّجْع غالباً مع تساوي الجملة في الزَّنة أو بالجملة الطويلة، كقوله تعالى: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾^(١).

التَّوَكِيدُ

التَّوَكِيدُ من فعل أَكَّدَ، وأَكَّدَ العَهد والعقد لغة في وَكَّدَهُ، وقد أَكَّدَتِ الشَّيء ووَكَّدَتَهُ. وفي الاصطلاح التَّوَكِيدُ هو التَّأَكِيدُ، وقد تقدَّم.

تَوَكِيدُ الضَّمِيرِ

عَرَّفَ ابن الأثير الحلبي في كتابه «جوهر الكنتز» «توكيد الضمير» في باب الإطناب وقَسَّمَهُ إلى ضربين، وقال: «ومن هذا النوع الذي هو الإطناب ضربان: أحدهما ما يُسَمَّى توكيد الضمير المتصل بالمنفصل والآخر يُسَمَّى التَّكْرِيرُ، فأما توكيد الضمير المتصل بالمنفصل فكقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾^(٢).

(١) سورة فاطر، آية رقم (١٣).

(٢) سورة الأعراف، آية رقم (١١٥).

فقولهم: « نحن الملقين » ولم يقولوا: « وإِذَا أَن نُلْقِي ذَلِكَ » لرغبتهم في أن يلقوا قبله تقدماً عليه، فلهذا أتى الضمير المتصل مؤكداً بالمنفصل .

توكيد الضميرين

ذكره ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » وعرفه فقال: « إذا كان المعنى المقصود معلوماً ثابتاً في النفوس فأنت بالخيار في توكيد أحد الضميرين فيه بالآخر، وإذا كان غير معلوم وهو مما يشك فيه فالأولى حينئذ أن يؤكد أحد الضميرين بالآخر في الدلالة عليه لتقرره وتثبتته . »

هذا ما ذكره ابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكنز » في توكيد الضمير المتصل والمنفصل نقلاً عن ابن الأثير الجزري، ومثل له بقوله تعالى: ﴿ فَأَنْطَلَقًا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكَرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (١) ومن توكيد المنفصل بالمنفصل قول أبي تمام: [الكامل]

لَا أَنْتَ أَنْتَ وَلَا الدِّيَارُ دِيَارُ خَفَّ الهَوَى وَتَوَلَّتِ الأوطَارُ

التوليد

التوليد من ولدت الشيء عن غيره: أنشأته عنه. وقيل ولد توليداً: نتج. وقد تكلم ابن رشيقي القيرواني في كتابه « العمدة » عن التوليد، وعرفه فقال: « هُوَ أَنْ يَسْتَخْرِجَ الشَّاعِرُ مَعْنَى مِنْ مَعْنَى آخَرَ تَقَدَّمَهُ أَوْ يَزِيدُ فِيهِ زِيَادَةً، فَلِذَلِكَ يُسَمَّى التَّوْلِيدَ، وَليْسَ بِاخْتِرَاعٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الأقتداء بغيره، ولا يقال له أيضاً سرقة إذ كان ليس أخذاً على وجهه . » ومن التوليد قول أمية بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان: [الوافر]

لِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَبَجُّ وَصُلْبُ وَأَنْتَ الرَّأْسُ أَوَّلُ كُلِّ هَادٍ

فقال نصيب لمولاه عمر بن عبد العزيز: [البسيط]

فَأَنْتَ رَأْسُ قُرَيْشٍ وَابْنُ سَيْدِهَا وَالرَّأْسُ فِيهِ يَكُونُ السَّمْعُ وَالبَصَرُ

فولّد هذا الشرح وإن كان مجملاً في قول أمية بن أبي الصلت . . . ثم أتى علي بن

(١) سورة الكهف الآيتان (٧٤ و٧٥).

جَبَلَةٌ بزيادة في توليد المعنى ، فقال يمدح حميد بن الحميد : [السريع]

فالنَّاسُ جِسْمٌ ، وإِمَامُ الهُدَى رَأْسٌ ، وَأَنْتَ العَيْنُ فِي الرَّاسِ

فأوقع ذكر العين على مشبه معين ، ولم يفعل نصيب كذلك ، لكن أتى بالسمع والبصر على جهة التعظيم ، لأن من ولد عمر ولي العهد . وقد فصل التوليد عند ابن أبي الإصبع المصري وجعل على ضربين ، وقال : من الألفاظ والمعاني ، فالذي من الألفاظ على ضربين أيضاً : توليد المتكلم من لفظه ولفظ غيره ، وتوليد من لفظ نفسه ، والأول : هو أن يزوج المتكلم كلمة من لفظه إلى كلمة من غيره ، فيتولد بينهما كلام يناقض غرض صاحب الكلمة الأجنبية ، وذلك في الألفاظ المفردة دون الجمل المؤتلفة . ومن توليد الألفاظ توليد المعنى من تزويج الجمل المفيدة ، كقول أبي تمام : [الطويل]

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَمَلَاعِبٍ أَذِيلَتْ مَصُونَاتِ الدُّمُوعِ السَّوَاكِبِ

وتكلم ابن الأثير الحلبي في كتابه « جوهر الكثر » عن التوليد بما يشبه كلام المصري وتقسيمه . وذكر السبكي التوليد ، إذ ولد نوعاً ثالثاً منه في كتابه « عروس الأفراح » فقال : « هو أن المتكلم يدرج ضرباً من البديع بنوع آخر فيتولد منهما نوع ثالث » .

غير أن ابن حجة الحموي لم ير في هذا النوع البلاغي كبير أهمية ، فذكره في كتابه « خزنة الأدب » وعرفه فقال : هذا النوع أعني التوليد ليس تحته كبير أمر ، وهو على ضربين : من الألفاظ ، والمعاني . فالذي من الألفاظ تركه أولى من استعماله لأنه سرقة ظاهرة ، وما ذاك إلا أن الناظم يستعذب لفظه من شعر غيره فيقتضبها ويضمونها غير معناها الأول في شعره . ومنه قول امرئ القيس في وصف الفرس : [الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكِنَاتِهَا بِمُنْجَرِدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

فاستعذب أبو تمام « قيد الأوابد » فنقلها إلى الغزل فقال : [الطويل]

لَهَا مَنْظَرُ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَمْ يَزَلْ يَرُوحُ وَيَغْدُو فِي خِفَارَتِهِ الْحَبُّ

والتوليد من المعاني هو الأجمل والأستر وهو المطلوب هنا ؛ لأن الشاعر ينظر إلى معنى من معاني من سبقه ويكون مضطراً إلى استعماله في بيت من قصيدة له فيذكره ويولد منه معنى آخر ، كقول القطامي : [البسيط]

قَدْ يُدْرِكُ المَتَانِي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ المَسْتَعْجِلِ الزَّلُّ

وقال من بعد ذلك ونقص الألفاظ وزاد تمثيلاً وتوكيداً وتذييلاً: [البسيط]

عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ فِيمَا أَنْتَ طَالِبُهُ إِنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

التَّوْهِيمُ

التَّوْهِيمُ من تَوَهَّمَ الشَّيْءَ: تَخَيَّلَهُ وَتَمَثَّلَهُ، وَتَوَهَّمْتُ: أَي ظَنَنْتُ، وَأَوْهَمْتُ غَيْرِي إِيهَاماً، وَالتَّوْهِيمُ مِثْلُهُ. وَعَرَّفَهُ أُسَامَةُ بْنُ مِقْدَدٍ فِي كِتَابِهِ «الْبَدِيعُ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ» فَقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ التَّوْهِيمَ هُوَ أَنَّ تَجِيءَ بِكَلِمَةٍ تَوْهَمُ أُخْرَى، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُؤْفِكُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ (١) لِأَنَّ قَوْلَهُ سَبَّحَانَهُ: «يُؤْفِكُهُمُ» يُؤْهِمُهُمْ مَنْ لَا يَحْفَظُ دِينَهُمْ بِالْفَتْحِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّيِّ: [البسيط]

صُنَّ قَوَائِمُهَا عَنْهُمْ فَمَا وَقَعَتْ مَوَاقِعَ اللُّؤْمِ فِي الْأَيْدِي وَلَا الْكُزْمِ

فَقَوْلُهُ: «الْكُزْمُ» يَوْهَمُ أَنَّهُ الْكُرْمُ بِالرَّاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالزَّايِ، وَهُوَ قَصْرُ الْأَصَابِعِ. وَعَرَّفَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَغِ التَّوْهِيمَ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيرَ التَّحْبِيرِ» وَ«بَدِيعَ الْقُرْآنِ» فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ فِي كَلَامِهِ بِكَلِمَةٍ يَوْهَمُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْكَلَامِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ تَصْحِيفَهَا وَمُرَادَهُ عَلَى خِلَافِ مَا يَتَوَهَّمُ السَّمَاعُ فِيهَا». إِلَّا أَنَّ ابْنَ حِجَّةَ الْحَمَوِيَّ أَدْرَجَ التَّوْهِيمَ وَالتَّرْشِيحَ فِي التَّوْرِيَةِ؛ فَذَكَرَ التَّوْهِيمَ مَعَ إِيهَامِهَا وَالتَّرْشِيحَ مَعَ الْمُرْشِحَةِ. وَعَرَّفَ السِّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ «شَرْحَ عَقُودِ الْجِمَانِ» التَّوْهِيمَ فَقَالَ: «التَّرْشِيحُ وَالتَّوْهِيمُ وَلَهُمَا مَنَاسِبَةٌ بِالتَّوْرِيَةِ». وَخَالَفَهُ فِي هَذَا الرَّأْيِ ابْنُ مَعْصُومِ الْمَدَنِيِّ فِي كِتَابِهِ «أَنْوَارِ الرَّبِيعِ» مِنْ ثَلَاثَةِ أَضْرَبَ:

الأول: أَنَّ التَّوْرِيَةَ تَوْهَمُ وَجْهَيْنِ صَحِيحَيْنِ قَرِيباً وَبَعِيداً وَالْمُرَادُ الْبَعِيدَ مِنْهُمَا، وَالتَّوْهِيمُ يَوْهَمُ صَحِيحاً وَفَاسِداً وَالْمُرَادُ الصَّحِيحَ مِنْهُمَا.

الثاني: أَنَّ التَّوْرِيَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظَةِ الْمَشْتَرَكَةِ، وَالتَّوْهِيمُ بِهَا وَبِغَيْرِهَا.

الثالث: أَنَّ إِيهَامَ التَّوْرِيَةِ مِمَّا يَتَعَمَّدُهُ النَّاطِمُ، وَالتَّوْهِيمُ مِمَّا يَتَوَهَّمُهُ الْقَارِئُ أَوِ السَّمَاعُ.

والتَّوْهِيمُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ يَأْتِي عَلَى الْوَجْهِ التَّالِيَةِ: التَّصْحِيفُ، وَاخْتِلَافُ الْمَعْنَى،

وَاخْتِلَافُ الْإِعْرَابِ، وَالِاشْتِرَاكُ.

(١) سُورَةُ التَّوْرِ، آيَةٌ رَقْمَ (٢٥).

باب الجيم

الجامعُ

الجامعُ: من جمع، وجمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً، وأمر جامع يجمع الناس. سَمَّى عبد الغني النَّابلسيُّ في كتابه «نفحات الأزهار» هذا الفنَّ باسم «الجمع» وعرفه فقال: «هو أن يجمع المتكلم بين شيئين أو أكثر في حكم واحد». وفي بيت القصيدة البديعية التي مدح فيها الأنبياء قال: [البسيط]

والجلمُ والجودُ فيه والعفافُ وما تحوي الكرامُ من الأخلاقِ والشيمِ

وقد عرفه كذلك السكاكي والقزويني في «التلخيص» فقالا: «الجامع بين الشيئين إما عقليُّ بأن يكون بينهما اتحادٌ في التصوُّر أو تماثلٌ، فإنَّ العقلَ بتجريده المثلين عن التَّشخُّص في الخارج يرفعُ التعدُّد. أو تضائفتُ كما بين العلة والمعلول أو الأقلَّ والأكثر. أو وهميُّ بأن يكون بين تصوُّريهما شبه تماثلٍ، كَلَوْنِي بياضٍ وصُفْرَةٍ، فإنَّ الوهمَ يبرزُهُما في معرضِ المثلين، ولذلك حَسُنَ الجمعُ بين الثلاثة التي في قول الشاعر: [البسيط]

ثلاثةٌ تُشرقُ الدُّنيا ببهجَتِها شمسُ الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ

أما الجامع الخيالي فهو أن يكون بينهما علاقة تجمعهما في القوة المفكرة جمعاً اعتبارياً مسنداً لإحدى الحواس الخمس. وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يدخل نوعين فصاعداً في نوعٍ

واحد». وشاهده قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

آدَابُهُ وَعَطَايَاهُ وَرَأْفَتُهُ سَجِيَّةٌ ضِمْنَ جَمْعٍ فِيهِ مُلْتَزِمٌ

ولهذا الفن البلاغيّ عناية كبرى عند علماء البلاغة في دراسة علم المعاني، وهذا ما وضحه القزويني في كتابه « التلخيص » فقال: « ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع لا سيما الخيالي، فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك، كالجمع بين الإبل والسّمَاء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ ^(١) هذا بالنسبة إلى أهل الدير، فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم مصروفة إليها وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر، فيكثر تقلب وجوههم في السماء ».

الجحد

الجحدُ والجحودُ: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة. وقد عرفه ابن شيث القرشي في كتابه « معالم الكتابة » فقال: الجحد وهو أن تنكر شيئاً لا تتحقق فيه الإنكار، بل هو على حكم المبالغة، ومثاله: « وقلبي قلق لما بلغني من تأمّلك، ولا والله ما لي بقلبي منذ بلغني ذلك عهد، وعندني من الألم ما لا أستطيع التصبر عنه، ولا والله ما أعرف الألم بعدم الإحساس بالحال التي أحدثها عندي الوجد ». ومنه قول الشاعر: [الطويل]

يَقُولُونَ لَوْ سَلَيْتَ قَلْبَكَ لَارْعَوَى فَقُلْتُ: وَهَلْ لِلْعَاشِقِينَ قُلُوبُ

وعده ابن المعتز من باب الإفراط في الصنعة أي إنه مبالغة كما قرأ ابن شيث نفسه.

الجزالة

الجزل: الحطب اليابس الغليظ، ورجل جزل الرأبي وامرأة جزلة بيّنة الجزالة: جيدة الرأبي. عرفها ابن شيث القرشي في كتابه « معالم الكتابة » فقال: وهذان النوعان من محاسن الكتابة، فإن الكاتب الكيس يطلب أحدهما فإن وجد فيه المقصود وكان الكلام له فيه منقاداً وإلا طلب الآخر، وأكثر المطبوعين يميلون إلى النوع الثاني، وهو لعمرى خليق بالميل إليه لبعده عن التكلّف.

(١) سورة الغاشية، الآيات (١٧ - ٢٠).

فالأول : إن شئت لقانا، فالقنا في القنا، فإن أسيفنا تشرئب إلى شرب الدماء
كما تشرئب إلى الماء خواطر النفوس الظماء ، وتحب أن تحب بنا الجياد في الهيجاء
كما يحب لسان الملجلج في الهجاء .

والثاني : أنت يا أخي وفقك الله أود إلى قلبي من الماء الزلال عند العطش، وأحب
إلى ناظري من السفور عند الغش . . . وكثيراً ما يقع الناس في هذين النوعين من الجهامة
ويحسبونها من النوع الأول، وفي الركاكة ويحسبونها من النوع الثاني ؛ فالأول من الشعر كثير
لا يحصى ، ومنه قول حبيب : [الوافر]

خُذِي عَبْرَاتِ عَيْنِكَ مِنْ زَمَاعِي وَصُونِي مَا أزلتِ مِنَ القِنَاعِ
أَقْلِي قَدْ أَضَاقَ بُكَائِكَ ذُرْعِي وَمَا ضَاقَتْ بِنَازِلَةِ ذِرَاعِي

والثاني قليل في الأشعار إلا عند المحسنين الكبار ، وهو : [الوافر]
تَمْتَعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

الجمع

الجمع : جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً ، وجمعت الشيء إذا جئت به من ههنا
وههنا . ذكر الجاحظ في كتابه « الحيوان » ما قاله خلف الأحمر في الجمع : لم أر أجمع من
بيت لامرئ القيس وهو قوله : [المتقارب]

أَفَادَ وَجَادَ وَسَادَ وَزَادَ وَقَادَ وَوَادَ وَعَادَ وَأَفْضَلَ

وأدرج السكاكي الجمع في المحسنات المعنوية في كتابه « مفتاح العلوم » فقال : هو
أن تدخل شيئين فصاعداً في نوع واحد ، كقوله تعالى : ﴿ المَالُ والبُنُونُ زِينَةُ الحَيَاةِ
الدُّنْيَا ﴾ (١) . ومنه قول الشاعر : [الرجز]

إِنَّ الفَرَاغَ والشَّبَابَ والجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ للمرءِ أَي مَفْسَدَةٌ

وسار على نهج السكاكي ابن مالك في كتابه « المصباح » وشرّح التلخيص ،
ويحيى بن حمزة العلوي ، والحموي في كتابه « خزانة الأدب » والسيوطي في كتابه
« الإقتان ومعترك الأقران » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » .

(١) سورة الكهف، آية رقم (٤٦) .

جَمْعُ الْأَوْصَافِ

اعتبر الجرجاني « جمع الأوصاف » من أصناف البديع ، وتحدث في معرض قوله على التّقسيم فقال: « وممّا يقارب هذا جمع الأوصاف » دون أن يعرفه . وذكره ابن رشيق القيرواني في كتابه « العمدة » بعد باب التّقسيم فقال: هذا وما قبله يُسمّى جمع الأوصاف ، وسَمَاهُ بعضُ الحُذَّاقِ من أهل الصَّنَاعَةِ « التّعقيب » ومثّل له بقول أبي داود: [المتقارب]

بَعِيدُ مَدَى الطَّرْفِ حَاظِي البَضِيعِ مَمَرُ المَطَا سَمَهَرِي العَصَبِ

وقد يدخل في هذا الفنّ التّفقيّة والتّرصيع ، كقول الشاعر: [البسيط]

فَالعَيْنُ قَادِحَةٌ وَالرَّجُلُ ضَارِحَةٌ وَالْيَدُ سَابِحَةٌ وَاللُّونُ غَرِيبٌ

جَمْعُ الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ

عرّف أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » جمع المؤتلف والمختلف فقال: « وهو أن يجمع في كلام قصير أشياء كثيرة مختلفة أو متّفقة ، كقول الله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ ﴾^(١) ومنه قول الشاعر: [الخفيف]

نَبَطِيٌّ أَبَاؤُهُ لَمْ يَلِدْهُ ذُو صَلاَحٍ وَلَمْ يَلِدْ ذَا صَلاَحٍ
مَعَشَرٌ أَشْبَهُوا القُرُودَ وَكَ كُنْ خَالِفُوهَا فِي خِفَةِ الأَرْوَاحِ

وذكره التبريزي في كتابه « الوافي » ولم يعرفه ، ومثّل له بيت امرئ القيس:

[الطويل]

سَمَاحَةٌ ذَا وَبِرٌ ذَا وَوَفَاءٌ ذَا وَنَائِلٌ ذَا إِذَا صَحَا وَإِذَا سَكِرُ

وذكر مثله البغدادي في كتابه « قانون البلاغة » وعرفه فقال: « لم يجمع واحد في بيت واحد جماعة أشياء قبله ». وكذلك سمّاه ابن أبي الإصبع المصري في « تحرير التحبير » ، فعرفه فقال: والذي أقول في هذه التسمية إنها عبارة عن أن يريد الشاعر التسوية بين ممدوحين فيأتي بمعاني مؤتلفة في مدحها ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٣٣).

فضل لا ينقص بها مدح الآخر، فيأتي لأجل الترجيح بمعانٍ تخالف معاني التَّسوية . ومنه قول الخنساء في أخيها وقد أرادت مساواته بأبيها مع مراعاة حقِّ الوالد بزيادة فضل لا ينقص بها حق الولد: [الكامل]

جَارِي أَبَاهُ فَأَقْبَلَا وَهُمَا يَتَعَاوَرَانِ مَلَأَةَ الْحُضْرَ

واعتبر ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّجْبير » أنَّ زهير بن أبي سُلمى أول من فتح باب هذا المعنى بقوله: [البسيط]

هُوَ الْجَوَادُ فَإِنْ يَلْحَقْ بِشَاوِهِمَا عَلَى تَكْسَالِيْفِهِ فَمِثْلُهُ لَحِقًا

ولكن فضل الخنساء في شعرها هذا « لجمع المؤنث والمختلف » ما ليس لسواه . أمَّا السُّبْكِيُّ فقد نقل تعريف المصري وضمَّنه كتابه « عروس الأفراح » في حين أنَّ ابن حجة الحموي يروي تعريف أبي هلال العسكري، فقال: « هذا النوع - أعني جمع المؤنث والمختلف - ذكر المؤلفون فيه أقوالاً كثيرة غير سديدة ومثله بأمثلة غير مطابقة، ولم يحرره ويطابقه بالأمثلة اللائقة غير الشيخ زكي الدين بن أبي الإصبع » فذكر تعريفه وأمثله . ونقل ذلك السيوطي أيضاً .

أمَّا ابن معصوم المدني فذكره في كتابه « أنوار الرِّبيع » وعرفه فقال: « هذا النوع اختلفت فيه أقوال المؤلفين، وعبروا عنه بعبارات غير سديدة، ومثَّلوا له بأمثلة غير مطابقة » . ثم ذكر تعريف المصري وأمثله كما فعل الحموي . وقد عرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » وقال: « هو عبارة عن أنَّ يريد الشاعر التَّسوية بين ممدوحين فيأتي بمعاني مؤتلفة في مدحهما ويرومُّ بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص بهما مدح الآخر لأجل الترجيح بمعانٍ تخالف معاني التَّسوية » . ومثَّل بقول زهير والخنساء المتقدمين .

الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ

تحدَّث عنه السُّكَاكِيُّ في كتابه « عروس الأفراح » ضمن المحسنات المعنوية عن « الجمع مع التَّفْرِيقِ » وعرفه فقال: هو أنَّ تُدخل شيئين في معنى واحد وتفرِّق جهتي الإدخال ، كقوله: [مجزوء المتقارب]

قَدِ اسْوَدَّ كَالْمِسْكِ صَدْعًا وَقَدْ طَابَ كَالْمِسْكِ خَلْقًا

فإنه شبه الصُدغ والخلق بالمسك، ثم فرّق بين وجهي المشابهة . وتكلّم ابن مالك عنه مثل ذلك في كتابه « المصباح » . وذكر الحلبي في كتابه « حسن التوسّل » والتّويزي في كتابه « نهاية الأرب » نفس التعريف مع اختلاف المثل، وذكر مثله ابن حجّة الحمويّ وعبد الغني النّابلسي . وعرفه القزويني في كتابه « التلخيص » فقال: « ومنه الجمع مع التّفريق وهو أن يُدخل شيئين في معنى » ويُعرف بين جهتي الإدخال كقول الطّوطا:

[المتقارب]

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

فقد شبه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار، وفرّق بين وجهي المشابهة . وسار على هذا النهج سُراح التلخيص والسيوطي في كتابيه « الإتقان » و« معترك الأقران » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الرّبيع » . وقد عرف جرمانوس فرحات « الجمع مع التّفريق » في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو أنّ يجمع الشاعر بين شيئين في حكم واحد، ثم يفرق بينهما في ذلك الحكم » . وشاهده من البديعيات قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

سَنَاهُ كَالْبَرْقِ إِذْ يَبْدُو ظِلَامًا وَغَى وَالْعَزْمُ كَالْبَرْقِ فِي تَفْرِيقِ جَمْعِهِمْ

الجمع مع التّفريق والتّقسيم

تحدّث الرازي عن هذا الفنّ البلاغيّ باسم « الجمع والتّفريق والتّقسيم » في وجه واحد في كتابه « نهاية الإيجاز » . غير أنّ الحاتميّ سمّاه « الجمع مع التّفريق والتّقسيم » ومثّل له بقوله: [الطويل]

وَمَنْ قَيَّدَ الْمَعْبُودَ قَيَّدَ عَبْدَهُ وَذَلِكَ بَادٍ وَهُوَ خَافٍ عَلَى الْقَلْبِ

أما السّكاكيّ فأدخله في المحسنات المعنويّة ومثّل له بقوله: [المتقارب]

فَكَالنَّارِ ضَوْءًا وَكَالنَّارِ حَرًّا مُحَيًّا الْحَبِيبَ وَحُرْقَةً بَالِي
فَذَلِكَ مِنْ ضَوْئِهِ فِي اخْتِيَالٍ وَهَذَا لِحُرْقَتِهِ فِي اخْتِيَالٍ

وتكلّم القزويني في كتابه « التلخيص » عن الجمع مع التّفريق والتّقسيم، فقال: ومنه الجمع مع التّفريق والتّقسيم، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُفِيّ

الجناسُ

التَّجْنِيسُ غَرَّةٌ شَادِخَةٌ وَجْهَ الْكَلَامِ وَقَدْ تَصَرَّفَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَرْبَابِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ فِيهِ ، فَاِبْتَعَدُوا عَنْ مَجَارِي الْكَلَامِ وَمَحَاسِنِ مَدَاخِلِهِ . فَالْجِنْسُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الضَّرْبُ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ النَّوعِ . وَالْمِجَاسَةُ الْمِمَاتِلَةُ . وَسُمِّيَ هَذَا النَّوعُ جِنَاسًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمِمَاتِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ .

وَزَعِمَ ابْنُ دَرِيدٍ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ يَدْفَعُ قَوْلَ الْعَامَّةِ هَذَا مِجَاسًا لِهَذَا ، وَيَقُولُ : إِنَّهُ مَوْلَدٌ . وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ مُصْطَلِحَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ هُوَ أَنْ تَتَّفَقَ اللَّفْظَانِ فِي وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُمَا . وَقَالَ ابْنُ مَعْصُومٍ الْمَدَنِيُّ : « الْجِنَاسُ وَالتَّجْنِيسُ وَالْمِجَاسَةُ وَالتَّجَانُسُ كُلُّهَا الْفَاطُ مَشْتَقَّةٌ مِنَ الْجِنْسِ ، فَالْجِنَاسُ مُصَدَّرُ جَانِسٍ ، وَالتَّجْنِيسُ تَفْعِيلٌ مِنَ الْجِنْسِ ، وَالْمِجَاسَةُ مِفَاعَلَةٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ إِذَا شَابَهَتْ الْأُخْرَى وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِفَاعَلَةُ الْجِنْسِيَّةِ . وَالتَّجَانُسُ مُصَدَّرُ تَجَانَسِ الشَّيْئَانِ إِذَا دَخَلَ جِنْسٌ وَاحِدٌ فَالتَّجْنِيسُ هُوَ التَّجَانُسُ وَالْجِنَاسُ وَالْمِجَاسَةُ وَكُلُّهَا مَشْتَقَّةٌ مِنَ الْجِنْسِ » . وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْحَلَبِيُّ : « فَأَمَّا لَفْظَةُ الْجِنَاسِ فَيُقَالُ إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهَا وَإِنَّمَا عُلَمَاءُ اللُّغَةِ قَاسَوْهَا عَلَى نِظَائِرِهَا . وَجَعَلُوا الْجِنَاسَ حَالَ كَلِمَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُخْتِهَا وَكَذَلِكَ الْمِجَاسَةُ . أَمَّا التَّجْنِيسُ فَإِنَّهُ فَعْلٌ الْمِجَاسِ ، مِثْلُ التَّصْنِيفِ فَعْلُ الْمَصْنُوفِ . وَأَمَّا التَّجَانُسُ فَهُوَ الْكَلِمَاتُ فِي نَفْسِهَا مِنَ التَّشَابُهِ » . وَقَالَ الْعَلَوِيُّ : « هُوَ تَفْصِيلٌ مِنَ التَّجَانُسِ وَهُوَ التَّمَاتِلُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا النَّوعُ جِنَاسًا لِأَنَّ التَّجْنِيسَ الْكَامِلَ أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ تَصْلُحُ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَالْمَعْنَى الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ هُوَ بَعِينُهَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ بَيْنَهُمَا » .

وَأَمَّا اشْتِقَاقُ الْجِنَاسِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : « التَّجْنِيسُ هُوَ تَفْصِيلٌ مِنَ الْجِنْسِ » ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : « الْمِجَاسَةُ الْمِفَاعَلَةُ مِنَ الْجِنْسِ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ إِذَا تَشَابَهَتْ بِالْأُخْرَى وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِقَابَلَةُ الْجِنْسِيَّةِ . وَالْجِنَاسُ مُصَدَّرُ جَانِسٍ » . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : « التَّجَانُسُ التَّفَاعُلُ مِنَ الْجِنْسِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرُ تَجَانَسِ الشَّيْئَانِ إِذَا دَخَلَ فِي جِنْسٍ وَاحِدٍ . وَلَمَّا انْقَسَمَ أَقْسَامًا كَثِيرَةً وَتَنَوَّعَ أَنْوَاعًا عَدِيدَةً تَنْزِلُ مِنْزَلَةَ الْجِنْسِ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ فَهُوَ حِينئذٍ جِنْسٌ » .

١ - الْجِنَاسُ الْأَخِيْفُ

الْأَخِيْفُ : مَا كَانَتْ إِحْدَى عَيْنَيْهِ زَرْقَاءَ وَالْأُخْرَى كَجَلَاءَ . وَفِي الْإِصْطِلَاحِ الْبَلَاغِيِّ هُوَ

أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ بِجُمْلٍ تَكُونُ كَلِمَاتِهَا مُهْمَلَةً فَمُعْجَمَةٌ عَلَى التَّرْتِيبِ . وشاهده قول الحلِّي :
[الكامل]

الْحُرُّ يَجْزِي وَالْكَرَامُ تُشِيبُ وَاللَّوْمُ يُخْزِي وَالْهُمَامُ يُنِيبُ
وَالْمَالُ يُغْنِي وَالْمَمَالِكُ تَقْضِي وَالْمَدْحُ يَبْقَى وَالْكَلامُ قَشِيبُ

وقال أبو القاسم الحريري : [مخرج البسيط]

إِسْمَحُ فَبْتُ السَّمَاحِ زَيْنُ وَلَا تُخْبُ أَمَلًا تَصَيِّفُ
وَلَا تُجِزُ رَدِّي سُؤَالِ فَتَنْنِ أَمْ فِي السُّؤَالِ خَفُّفُ
وَلَا تَطُنُّ الدُّهُورُ تُبْقِي مَالِ صَنِينِ وَلَوْ تَقَشِّفُ
وَأَحْلَمُ فَجَفُنُ الْكَرَامِ يُغْضِي وَصَدْرُهُمْ بِالْعَطَاءِ نَفْنَفُ
وَلَا تَخُنُّ عَهْدِي وَدَادِ ثَبَّتِ وَلَا تَبْعُ مَا تَزَيِّفُ

وسماه النابلسي « جناس الحذف » ، وقال : « هو عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً أو حرفين أو أكثر من حروف الهجاء ، أو جميع الحروف المعجمة ، أو جميع الحروف المهملة » .

٢ - الجِنَاسُ الْأَرْقَطُ

أَرْقَطٌ : في اللغة أَرْقَاطٌ وهو أَرْقَطٌ ، وأَرْقَاطٌ من الرُّقْطَةِ البياض والسَّوَادِ . وفي الاصطلاح البلاغي : الجِنَاسُ الْأَرْقَطُ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ بِكَلَامٍ يَلْتَرِمُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ حَرْفٌ مُعْجَمٌ ، وَآخِرُ مُهْمَلٌ فَأَكْثَرُ . كقول الحريري في مقاماته : [الخفيف]

سَيِّدُ قُلُوبِ سَبُوقِ مُبِيرُ فَطِنُ مُغْرِبِ عَزُوفِ غَيُوفِ
مُخْلِيفُ مُتَلِيفِ أَغْرُ فَرِيدُ نَابِهْ فَاضِلُّ ذَكِيُّ أَنْوْفِ
مُفْلِقُ إِنْ أَبَانَ طَبُّ إِذَا نَا بَ هِيَاجِ وَجَلَّ خَطْبُ مَخُوفِ

وقوله أيضاً : [مجزوء الرجز]

فَلَا خَلَا ذَا بَهْجَةٍ يَمْتَدُّ ظِلُّ خَضْبِهِ
فِيهِ بَرٌّ بِمَنْ أَنْسَ ضَوْءُ شَهْبِهِ
زَانَ مَزَايَا ظَرْفِهِ بَلِّسَ خَوْفِ رَبِّهِ

٣ - جناسُ الإشارةِ

الإشارة لغة: قيل: كان يُشير في الصلاة؛ أي يَوْمِيءُ باليد والرأس، بمعنى يَأْمُرُ وَيَنْهَى بالإشارة. وفي الاصطلاح البلاغي، ذكر الرازي: «أنَّ المتجانس قد يكون مذكوراً صريحاً، وقد يكون مذكوراً بإشارة» وقال العلوي: «هو أن لا يذكر أحد المتجانسين في الكلام، ولكن يُشار إليه بما يدلُّ عليه كقول بعضهم: [الوافر]

وما أروى وإن كرمت عَلَيْنَا بأذنى من موقفة حرون
يَطِيفُ بها الرُّمَاءُ فَتَتَّقِيهِمْ بسأوعالٍ مُعْطَفَةِ الْقُرُونِ

فـ «أروى» هي المرأة، وقوله: «موقفة حرون» إشارة إلى أروى الأوعال، وأراد أن هذه المرأة التي اسمها أروى ليست بأقرب من التي في الجبال، لكنه أعرض عن ذكرها. راجع الجنس المعنوي.

وجناس الإشارة يُسَمَّى «الكناية» أيضاً، وهو أن يُقصدَ به المُجانسة في البيت بين الرُّكْنَيْنِ من الجنس، فلا يوافقُه الوزن على إبرازهما، فيُضْمَرُ الواحدُ ويُعَدَّلُ بقوته إلى مرادفٍ فيه كنايةٌ تدل على الرُّكْنِ المضمَّر. فإن لم يتفق له مرادف الرُّكْنِ المضمَّر يأتي بلفظةٍ فيها كنايةٌ لطيفةٌ تدلُّ عليه؛ وهذا لا يتفق إلا في النظم، كقول امرأة من عقيل وقد أراد قومها الرِّحيل عن بني ثهلان، وتوجه منهما جماعة ليحضرُوا الإبل، فأنشدت حالاً:

[الطويل]

فَمَا مَكُنَّا دَامَ الْجَمَالُ عَلَيْنَا بِثَهْلَانَ إِلَّا أَنْ تُشَدَّ الْأَبَاعِرُ

أرادت أن تجانس ما بين «الجمال» و«الجمال» فلم يساعدها الوزن ولا المقافية، فعدلت إلى مرادف «الجمال» بالأباعر. وقال ركاض الأسيري: [الطويل]

حَدَا بِأَبِي أُمِّ الرُّثَالِ فَأَجْفَلْتُ نَعَامَتُهُ مِنْ عَارِضٍ يَتَلَهَّبُ

فأراد أن يجانس بين أبي نعامته وهو رجل وبين «نعامته» وهي رُوحه، فلم يستقم له، فعدلت إلى مرادف أبي نعامته وهي: «أبي أم الرُّثال» لأن رديف النعامه أم الرُّثال. وقال آخر:

[الرمل]

حُلِقَتْ لِحْيَةُ مُوسَى بِسَاسِمِهِ وَبِهَارُونَ إِذَا مَا قَلِيَا

فأراد أن يجانس ما بين « موسى » وموسى الحلاقة، فعَدَلَ عنه إلى تكتيته باسمه.
وأما الكنايات بالمرادف فقول شرف الدِّين بن الحلاوي، وهو غاية في هذا النوع:
[الكامل]

وَبَدَتْ نَظَائِرُ تَغْرِهِ فِي قُرْطِهِ فَتَشَابَهَا مَتَخَالِفَيْنِ فَأَشْكَلَا
فَرَأَيْتُ تَحْتَ الْبَدْرِ سَالِفَةَ الْطَّلَا وَرَأَيْتُ فَوْقَ الدُّرِّ مُسْكَرَةَ الْطَّلَا

فأراد أن يجانس بين « سالفة الطلا »، وهو: « الغزال »، وسلافة الطلا وهي: الخمر،
فلم يستطع فرادفه « بمسكرة ».

٤ - جناسُ الاشتقاق

اشْتِقَاقُ الشَّيْءِ: بُيَانُهُ مِنَ الْمُرتَحِلِ . واشْتِقَاقُ الْكَلَامِ: الْأَخْذُ فِيهِ يَمِينًا وَشِمَالًا .
والاشْتِقَاقُ فِي الْإِصْطِلَاحِ الْبَلَاغِيِّ: « أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْإِشْتِقَاقِ »، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(١) ومنه قول أبي تمام: [الطويل]

وَأَنْجَدْتُمْ مِنْ بَعْدِ إِتْهَامِ دَارِكُمْ فَيَا دَمْعُ أَنْجِدْنِي عَلَى سَاكِنِي نَجْدِ

وَسَمَاءُ السَّيْوِطِيِّ « الْمُقْتَضِبِ ». وَقَدْ فَرَّقَ ابْنُ حِجَّةَ الْحَمَوِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَطْلُوقِ
فَقَالَ: « أَمَّا الْجِنَاسُ الْمَطْلُوقُ، فَلشُدَّةُ تَشَابُهِهِ بِالمَشْتَقِ يُؤْهِمُ أَحَدَ رَكْنَيْهِ أَنْ أَصْلَهُمَا وَاحِدٌ،
وَلَيْسَ هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِنْ يُرْذَكْ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾^(٢) وَقَوْلُهُ
جَلَّ وَعَلَا: ﴿ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾^(٣). فَهَذِهِ الْأَرْكَانُ هُنَا شَوَاهِدٌ عَلَى الْجِنَاسِ
الْمَطْلُوقِ، لَيْسَ فِيهَا رَكْنَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ كَالْمَشْتَقِ، بَلْ جَمِيعٌ مَا قَلَنَاهُ أَسْمَاءُ أَجْنَاسِ
وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى عَدَمِ الْإِشْتِقَاقِ.

٥ - جناسُ الإضافة

الإِضَافَةُ: مِنْ ضَافَ إِلَى الشَّيْءِ وَأَضْفَتَهُ أَيَّ الْجِأَتِهِ، وَمِنْهُ الْمَضَافُ فِي الْحَرْبِ: وَهُوَ
الَّذِي أُحِيطَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ الزَّمْلَكَانِيِّ فِي الْإِصْطِلَاحِ: « فَإِنْ عَرَضَ لِلْمَنْطِقِ إِلَى إِحْدَى

(١) سورة الروم، آية رقم (٣٠).

(٢) سورة يونس، آية رقم (١٠٧).

(٣) سورة المائدة، آية رقم (٣١).

الكلستين قيل له تجنيس الإضافة ، كقول البحريّ: [الوافر]

أَيَا قَمَرَ التَّمَامِ أَعْنَتَ ظُلْمًا عَلَيَّ تَطَاوَلَ اللَّيْلِ التَّمَامِ

فصار بالإضافة كالمختلفين . « وقد سَمَّاهُ القاضي الجرجانيّ « المضاف » وذكر بيت البحريّ، وقال: « ومعنى التَّمَامِ واحد في الأمرين، ولو انفرد لم يُعَدَّ تجنيساً، ولكن أحدهما صار موصولاً بالقمر والآخر بالليل، فكانا كالمختلفين . »

٦ - جِنَاسُ الإِضْمَارِ

الإِضْمَارُ: السكون، وَأُضْمِرْتُ الشَّيْءَ أَخْفَيْتَهُ وَغَيْبْتَهُ. وتجنيس الإِضْمَارِ ذكره ابن حَجَّةَ الحمويّ فقال: « الجِنَاسُ المُضْمَرُ هو أن يَضْمَرَ النَّاظِمُ ركني التَّجْنِيسِ وَيَذْكُرُ اللفظاً مُرادفةً لأحدهما، فيدُلُّ المُظْهَرُ على المُضْمَرِ، فإن تَعَدَّرَ المُرادِفُ يَأْتِي بلفظة فيها كنايةً لَطِيفَةً على المُضْمَرِ بالمعنى؛ كقول أبي بكر بن عبدون وقد اصْطَبَحَ بِخُمْرَةٍ وترك بَعْضَهَا إلى اللَّيْلِ فصارت خلاً: [الطويل]

أَلَا فِي سَبِيلِ اللّٰهُوَ كَأْسٌ مُدَامَةٍ أَتْتَنَّا بِطَعْمِ عَهْدُهُ غَيْرُ ثَابِتِ
حَكَتْ بِنْتُ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسِ صَبِيحَةً وَأَمْسَتْ كَجِسْمِ الشَّنْفَرِيِّ بَعْدَ ثَابِتِ

فقوله في صدر البيت الثاني بنت بطام إشارة إلى أنه كان اسمها الصُّهْبَاءُ، وقوله في عجزه كَجِسْمِ الشَّنْفَرِيِّ بعد ثابت، إشارة إلى قول من رثاه: [المديد]

فاسْقِنِيهَا يَا سَوَادُ بْنُ عَمْرٍو إِنَّ جِسْمِي بَعْدَ خَالِي لَخَلٌّ

وَالخَلُّ: الضعيفُ هزلاً، فوضع حينئذٍ من كناية اللفظ الظاهر جناسان مُضْمَرانِ في صُهْبَاءِ اسم الخمرة وصهباء اسم المرأة، وخالُ المَفْسُودِ من الخمر وخالُ الهزال. وقال ابن حَجَّةَ الحمويّ في بدعيّته: [البسيط]

أَبَا مُعَاذِ أَخَا الخِنْسَاءِ كُنْتُ لَهُمْ يَا مَعْنَوِي فَهَدُونِي بِجَوْرِهِمْ

أَبُو مُعَاذِ اسْمُهُ: جبل، وَأَخُو الخِنْسَاءِ اسْمُهُ: صَخْرٌ، فَظَهَرَ جِنَاسَانِ مُضْمَرَانِ وَهُمَا جبل وجبل، وصخر وصخر. ومن هنا أخذ عبد الرَّحْمَنِ العلويّ: [البسيط]

مِنْ كُلِّ قَدِّ أَبُو حَسَّانَ سَطَوْتُهُ وَفِي مِضَاءِ ابْنِ حَمْدَانَ اسْتَبَاحَ دَمِي

أبو حَسَّانَ : اسْمُهُ سِنَانٌ ، وابن حَمْدَانَ يُسَمَّى سيف الدَّولة ، فظهر جناسان مُضمران
سِنَان وسِنَان ، وَسَيْف وَسَيْف . وقالت عائشة الباعونية : [البسيط]

أَلْيَحْمَدِيَّ وَأَبُو تَمَّامٍ شَيْخَهُمْ عَانَى الْغَرَامَ إِلَى قَلْبِي لِأَجْلِهِمْ
الِيَحْمَدِيَّ هو مُنْشَىء العَرُوض ، وَيُسَمَّى الخَلِيل ، وَأَبُو تَمَّامٍ هو الشاعِر المشهور ،
اسمه حبيب ، فظهر في صدر البيت جناسان مُضمران وهما خليل و خليل و حبيب و حبيب .

٧ - جناس الإِطْلَاق

الإِطْلَاق بمعنى التُّرك والإِرسال ، وَالطَّلُوقُ : قيد من جلود . وفي الاصطلاح البلاغي
قال القزويني : « هو أن تجمع اللفظين المشابهة ، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به » . وقال
السُّيوطي : « ومنها تجنيس الإِطلاق بأن يجتمعا في المشابهة فقط » . وقيل : « وَيُسَمَّى أَيْضاً
المشابهة ، والمقاربة ، والمغايرة ، وإيهام الاشتقاق » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَنَى
الْجَنَّتَيْنِ ﴾ (١) وقال عز من قائل : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ (٢) . ومنه قول البُحرِّي :
[الخفيف]

وَإِذَا مَا رِيَّاحُ جُودِكَ هَبَّتْ صَارَ قَوْلُ الْعَدُولِ فِيهَا هَبَاءً

ففي هذا البيت جناس إِطلاق و جناس مشابهة بين « هَبَّتْ » وبين « هبَاءً » .

٨ - جناس الأقتضاب

الأقتضابُ في الكلام : أرْتِجَالُهُ ، وأقتضبتُ الحديثَ والشعرَ : تكلَّمتُ به من غير تهيئة
أو إعدادٍ له . وفي الاصطلاح البلاغي هو تجنيس الاشتقاق ، وقد تقدّم الحديث عنه ، راجعه
في جناس الاشتقاق .

٩ - جناس الأكتفاء

الأكتفاءُ : من فعل كَفَى يَكْفِي كِفَايَةً الشَّيْءُ : حصل به الاستغناء عن سواه . عرَّف
الاكتفاء ابن حجة الحموي بقوله : « هو أن يأتي الشاعر ببيت من الشعر وقافيته متعلقة

(١) سورة الرَّحْمَن ، آية رقم (٥٤) .

(٢) سورة الشعراء ، آية رقم (١٦٨) .

بمحذوف، فلم يفتقر إلى ذكر المحذوف لدلالة باقي لفظ البيت عليه، ويكتفي بما هو معلوم في الذهن فيما يقتضي تمام المعنى؛ وهو نوع ظريف يقسم إلى قسمين، قسم يكون بجميع الكلمة، وقسم يكون ببعضها، والاكتفاء بالبعض أصعب مسلكاً لكنه أحلى موقعاً. ولم أره في كتب البديع ولا في الشعر عند المتقدمين». فشهد الاكتفاء بجميع الكلمة قول ابن مطروح: [الكامل]

لَا أَنْتَهِي لَا أَنْتَبِي لَا أُرْعَوِي مَا دُمْتُ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ وَلَا إِذَا
فمن المعلوم أن باقي الكلام: «ولا إذا مت» لما تقدم من قوله الحياة، ومتى ذكر تمامه في البيت الثاني، كان عيباً من عيوب الشعر، مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفه وحسن موقعه في الأذهان. ومثله قول المطران جرمانوس فرحات: [الكامل]

قَدْ صَدَّ مِنْ بَعْدِ التَّقَرُّبِ مُنِيَّتِي وَصَبَا إِلَى تَعْدِيبِ قَلْبٍ قَدْ حَمَلْ
فَعَدَوْتُ أَنْشُدُهُ وَعَنِّي نَافِرٌ يَا شَمْسُ أَفْقٍ لِمَ خَرَجْتَ مِنَ الْحَمَلِ
والجناس هنا «حمل» سكن للمجانسة والضرورة، وحقه أن يقول حمل؛ وإخاله إماً بمعنى أطاقه وصبر عليه، وإماً من حملة على الأمر أغراه به. وقد جناس بين لفظتي «حمل» في كل من عجز البيت الأول والبيت الثاني. والاكتفاء بالبعض حذف جزء من الكلمة أي بعض حروفها، كقول ابن سناء الملك: [الكامل]

وَلَقَدْ حَبَسْتُ عِنَانَ عَيْنِي جَاهِداً حَتَّى إِذَا أُعْيِيْتُ أَطَلَقْتُ الْعِنا
أَي أَطَلَقْتُ الْعِنا، والدليل ورودها في الصدر. وكقول ابن حجة الحموي مكتفياً
بالبعض: [البيط]

لَمَّا اكْتَفَى خُدُّهُ الْقَمَانِي بِحُمْرَتِهِ قَالَ الْعَوَاذِلُ بُغْضاً إِنَّهُ لَدَمِي
المعنى هنا أن الخد لما تزايدت حمرة قال العواذل بغضاً في الظاهر إنه لدمي، ووروا
بالاكتفاء وقصدوا في الباطن أنه «دميم» حسداً له. ومن هذا الاكتفاء ينظر إلى قول القائل:
[الكامل]

كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسِداً وَبُغْضاً إِنَّهُ لَدَمِيمٌ
دميم بالذال المهملة للحقارة. ومن تأمل هذا البيت تأمل أهل الأدب المنصفين، علم

أنَّ الحيلة في تركيب توريته حيلة دقيقة، مع ما فيه من المعنى وجزالة الأسلوب. ومن نظم الشيخ جمال الدين بن نباتة هذا النوع من الاكتفاء بالبعض، وقد كساه ديباج التورية ولم يسلم له الوزن إذ جمع بين طرفي الاكتفاء حيث قال: [الطويل]

أَقُولُ وَقَدْ جَاءَ الْغَلَامُ بِصَحْفَةٍ عَقِيبَ طَعَامِ الْفِطْرِ يَا غَايَةَ الْمَنَا
يَحْقُقُ قَلْ لِي جَاءَ صَحْنُ قَطَائِفٍ وَيُحْ بِاسْمِ مَنْ أَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْبِكَا

١٠ - جِنَاسُ الْبَعْضِ

البَعْضُ مِنَ الشَّيْءِ: طائفة منه، والجمع أبعاض. ذكره ابن أبي الإصبع في « تحرير التَّحْبِيرِ » فقال: هو إيجادُ بعض الكلمة في الأخرى بحيث أن تكون المادة مرتبة لا مشوشة مع عدم الاعتناء بالحركات، كقول عمر القطامي: [الوافر]

بِأَحْسَنَ مِنْ جُمَانَةٍ يَوْمَ رَدُّوا جِمَالَ الْحَيِّ فَاخْتَمَلُوا نَهَارًا
جانس القطامي بين لفظتي « جمانة » من معانيه: هنوات تتخذن على أشكال اللؤلؤ من فضة، وتسمى بها المرأة هنا، وبين « جَمَالٌ » جمع جمل وهو الحيوان المعروف. وقوله أيضاً: [البسيط]

حَتَّى نَرَى الْغُرَّةَ الْوَجْنَاءَ لِأَغِيَّةَ الْأَرْحَبِيَّ الَّذِي فِي خَطْوِهِ خِطْلُ

وقد جانس الشاعر بين لفظتي « خطوه » بمعنى مشى، وبين « خِطْلُ » بمعنى يعجل فيذهب يميناً وشمالاً لا يقصد قصد الهدف. وقال عبد الله بن همام السُّلُولِي: [الطويل]

تَرَوَى مِنَ الْبَحْرَيْنِ ثُمَّ تَرَوَّحَتْ بِهِنَّ الْعَيْنُ يَهْدِيهِ لِعَظْمِيَاءَ نَاقِلُهُ

جانس السُّلُولِي هنا بين لفظتي « تَرَوَى » وبين « تَرَوَّحَتْ » من فعل راح يراح بمعنى: قرَّت العين واطمأنت. ومنه قول المطران جرمانوس فرحات: [الطويل]

وَقَدْ جُمِعَتْ فِيكَ الْمَحَاسِنُ جَمَّةً فَلِلَّذَاكَ مَارَجَ حُبُّكَ بِدِمَائِي

وقد جانس جناس البعض بين لفظتي « جُمِعَتْ » بمعنى ضمه وألفه، وبين « جَمَّةٌ » بمعنى جميعها. والعجز مختل الوزن إلا أن يكون مدً فتحة الكاف فأشبعها إلى الألف وهو مما يُعَابُ على الشاعر.

١١ - الجِنَاسُ التَّامُ

تَمَامُ الشَّيْءِ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ مَا تَمَّ بِهِ، وَأَتَمَّ الشَّيْءَ، وَتَمَّ بِهِ يَتِمُّ: جَعَلَهُ تَامًا. وَذَكَرَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيُّ أَنَّ الْجِنَاسَ التَّامَ هُوَ الْجِنَاسُ الْمُسْتَوْفِي وَالْمِمَاطِلُ وَالْكَامِلُ. وَقَالَ السُّكَاكِيُّ: « وَهُوَ أَنْ لَا يَتَفَاوَتَ الْمُتَجَانِسَانِ فِي اللَّفْظِ ». وَجَعَلَهُ جَرْمَانُوسُ فَرِحَاتٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْجِنَاسِ الْمِمَاطِلِ وَقَالَ: فَالْمِمَاطِلُ جِنْسٌ تَحْتَهُ أَنْوَاعُ الْكَامِلِ وَالتَّامِ. وَأَمَّا التَّامُ فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ، إِمَّا مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ وَيُسَمَّى الْمُسْتَوْفِي، كَقَوْلِ الْحَسَنِ بْنِ أَسَدِ الْفَارَقِيِّ: [الْبَسِيطُ]
يَا مَنْ تُسَلُّ عَلَيْنَا مِنْ لَسْوَاحِحِظِهِ بِيضٌ وَتُسْرِعُ مِنْ أَعْطَافِهِ أَسَلُ

وقد جناس بين « الأسل » نبات له أعصان كثيرة دقاق، وهنا الرَّمَّاح على التشبيه به ،
وبين « أسل » معدول به عن « أسأل » بمعنى الطلب برجاء واستعطاف . وكذلك قال
محمد بن عبد الله المعروف بابن كُنَاسَةَ الْأَسَدِيِّ: [الطويل]

وَسَمِيَّتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ إِلسَى رَدًّا أَمْرٍ إِلَهُ فِيهِ سَبِيلُ

وقد جناس بين « يحيى » اسم العلم، و« يحيا » من الحياة. وإما من فعل واسم
ويُسَمَّى الْمُتَجَانِسُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: [الطويل]

وَسَوَّفَتْ بِالْوَعْدِ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا وَأَصْبَحْتَ تَلُونِي عَلَى كُلِّ تَلُونِي
رُؤَيْدَكَ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ فَبُلْغَةَ مِنْ الْعَيْشِ تَكْفِينِي إِلَى يَوْمِ تَكْفِينِي

جناس بين « تلوني » بمعنى متلون ومتقلب، وبين « تلوني » بمعنى: طَوَاهُ وَأَخْفَاهُ.
وقال الحلبي: الْمُسْتَوْفِي التَّامُ: وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَكَلِّمُ بِكَلِمَتَيْنِ مُتَّفَقَتَيْنِ لَفْظًا وَمُخْتَلِفَتَيْنِ
مَعْنَى، لَا تَفَاوَتَ فِي تَرْكِيبِهِمَا وَلَا اخْتِلَافَ فِي حَرَكَتِهِمَا. كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: [الْكَامِلُ]

أَقْلَامُهُ تَحْكِي الرَّمَّاحَ فَكَمْ بِهَا أَضْحَى طَعِينًا مَنْ بِهِ أَمْسَى رَمَقٌ
وَإِذَا أَنْتَضَى سَيْفَ اللِّسَانِ مُنَاطِرًا فِيهِ يَمُوتُ مِنَ الْمَخَافَةِ مَنْ رَمَقُ

جناس الشاعر بين « رمق » الأولى بمعنى: نَظَرَ إِلَيْهِ شَرًّا، وَبَيْنَ « رَمَقٌ » بَقِيَّةُ الرُّوحِ.
وقد عرفه القزويني بقوله: وَالتَّامُ مِنْهُ أَنْ يَتَّفَقَا فِي أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ وَأَعْدَادِهَا وَهَيْئَاتِهَا وَتَرْتِيبِهَا،
فَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ كَاسْمَيْنِ سُمِّيَ مِمَاطِلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ

المُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴿١﴾ . وكقول أبي تَمَّام : [الطويل]

إِذَا الْخَيْلُ جَابَتْ قَسَطَلَّ الْحَرْبُ صَدَعُوا صُدُورَ الْعَوَالِي فِي صُدُورِ الْكُتَّابِ

ف قوله « صدور العوالي » أستها وأعاليتها، و « صدور الكتائب » نحور أفرادها. وإن

كانا من نوعين كاسم فعل سُمِّي مستوفياً، كقول أبي تَمَّام : [الكامل]

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وقد جانس في عجز البيت بين لفظة « يحيا » من الفعل حيي، وبين لفظة « يحيى »

الاسم العلم المعروف.

وقال صاحب « خزنة الأدب » ابن حجة: إنَّ الجِنَاسَ التَّامَ هو ما تماثل ركناه واتفقا

لفظاً واختلفاً معني، من غير تفاوت في تصحيح تركيبهما واختلاف حركتهما، سواء كانا من

اسمين أو من فعلين أو من اسم وفعل، فإنهم قالوا إذا انتظم ركناه من نوع واحد كاسمين

أو فعلين سُمِّي ماثلاً، وإن انتظما من نوعين كاسم وفعل سُمِّي مستوفياً، وجل القصد تماثل

الركنين في اللفظ والخط والحركة واختلافهما في المعنى، سواء كانا من اسمين أو من غير

ذلك، فإن المراد أن يكون الجنس تاماً على الصفة المذكورة من حيث هو أكمل الأنواع

إبداعاً. وأسمائها رتبة أولها في الترتيب فمنه قول الإمام علي بن أبي طالب: « صولة الباطل

ساعة، وصولة الحق إلى الساعة ».

١٢ - جناس التحريف

تحريف الكلم عن مواضعه تغييره. والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف

عن معناه والكلمة عن معناها. والتحريف هو ما اتفق ركناه في عدد الحروف وترتيبها واختلفاً

في الحركات، سواء كانا من اسمين أو فعلين أو من اسم وفعل أو من غير ذلك. فإن القصد

اختلاف الحركات كما تقرر، والمقدم فيه وهو الغاية التي لا تدرك. من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنذِرِينَ فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ ﴾ (١). ولا يقال إن اللفظين

متحدان في المعنى، لأنهما من الإنذار فلا يكون بينهما تجنيس، فاختلاف المعنى ظاهر،

(١) سورة الرُّوم، آية رقم (٥).

(٢) سورة الصَّافات، آية رقم (٧٢).

إذ المراد بالأول الفاعلون وهم الرُّسل ، وبالثاني المفعولون وهم الذين وقع عليهم الإنذار.
ومن النَّظْم قول أبي تَمَّام : [الكامل]

هُنَّ الْحَمَامُ فَإِنْ كَسَرَتْ عِيَاةَ مِنْ حَائِهِنَّ فَإِنَّهِنَّ جَمَامُ

ومثله قول ابن الفارض : [الكامل]

هَلَّا نَهَاكَ نُهَاكَ عَنْ لَوْمِ امْرِئٍ لَمْ يُلْفَ غَيْرَ مَنْبَعٍ بِشَقَاءِ

ومثله قول الشيخ عبد العزيز شيخ شيوخ حماة : [الوافر]

لِعَيْنِي كُلَّ يَوْمٍ فِيهِ عِبْرَةٌ تُصَيِّرُنِي لِأَهْلِ الْعَشْقِ عِبْرَةٌ

وأورد الشيخ كمال الدين الدميري في كتابه « حياة الحيوان الكبرى » عندما انتهى إلى ذكر المها أبياتاً تعجبني في هذا الباب ، أولها تامٌ وآخرها مُطْرَفٌ ، وباقي الأبيات تحريفها تمتزج بالأذواق حلاوته المعتدلة ، والأبيات لجميل بثينة : [الطويل]

حَلِيلِي إِنْ قَالَتْ بِثِينَةَ قَالَةٌ أَتَانَا بِلَا وَعْدٍ فَضُولَا لَهَا لَهَا
أَتَى وَهُوَ مَشْغُولٌ لِعَظْمِ الَّذِي بِهِ وَمِنْ بَاتٍ طَوَّلَ اللَّيْلَ يَرَعَى السُّهَاءَ سَهَا
بُثِينَةَ تُزْرِي بِالْغَزَالَةِ فِي الضُّحَى إِذَا بَرَزْتَ لَمْ تَبْقَ يَوْمًا بِهَا بِهَا
لَهَا مُقْلَةٌ كَحَلَاءِ خِلْقَةٍ كَأَنَّ أَبَاهَا الطَّبِي أَوْ أُمَهَا مَهَا

وقال ابن منقذ : جناس التَّحْرِيفِ هو أَنْ يَكُونَ الشَّكْلُ فَرْقًا بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، كَقَوْلِ

الْبَحْتَرِيِّ : [الخفيف]

سَقَمٌ دُونَ أَعْيُنٍ ذَاتِ سُقَمٍ وَعَذَابٌ مِنَ السُّنَّائِيَا الْعِذَابِ

١٣ - جِنَاسُ التَّدَاخُلِ

التَّدَاخُلُ : حَدُوثُ حَرَكَتَيْنِ اهْتِرَازِيَّتَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ وَفِي نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ . اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا الْجِنَاسِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ « تَجْنِيسُ التَّرْجِيعِ » وَسَمَّاهُ التَّبْرِيْزِيَّ « الْجِنَاسُ النَّاقِصُ » وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ « تَجْنِيسُ التَّذْيِيلِ » وَهُوَ الَّذِي يَوْجَدُ فِي إِحْدَى كَلِمَتَيْهِ حَرْفٌ لَا يَوْجَدُ فِي الْأُخْرَى وَجَمِيعَ حُرُوفِ الْأُخْرَى مَوْجُودٍ فِي الْأُولَى ، وَقَسَمَ فِي وَسْطِهَا وَقَسَمَ فِي آخِرِهَا . مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالتَّقَاتِ السَّاقِ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴾ (١) .

(١) سورة القيامة ، آية رقم (٢٩) .

ومثال الثاني قول أحدهم: « مَنْ جَدَّ وَجَدَّ ». ومثال الثالث قول أبي تمام: [الطويل]

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تصولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاصٍ قَوَاصِبٍ
وقد تكون الزيادة حرفين، فإِذَا أَنْ يَقَعَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَيَكُونَا مُتَقَارِبِينَ كَقَوْلِهِمْ: « لَيْلٌ دَامِسٌ وَطَرِيقٌ طَامِسٌ ». وَإِذَا أَنْ يَقَعَا فِي وَسْطِهَا كَقَوْلِهِمْ: « مَا خَصَّصْتَنِي بِلِ خَسَّسْتَنِي ». أو آخر الكلمة، ويكونان متباعدين، كقوله: « سَالِبٌ وَسَاكِبٌ ». أو متقاربين كقولهم: « شَاغِبٌ وَشَاغِبٌ » ومن القسم الذي تَوَسَّطَ فِيهِ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(١) وقال المصري تعليقاً على قول أبي تمام: « يمدون من أيدي . . . » : وعندي أن تسميته تجنيس التداخل لدخول إحدى الكلمتين لفظ الأخرى أولى بالاشتقاق، إذ لا معنى لقولهم يرجع لفظ أحد الكلمتين في لفظ الأخرى لأن ظاهر الرجوع يؤذن بذهاب قبله ولا ذهاب؛ أو كما قالوا: « تجنيس التذييل ».

١٤ - جِنَاسُ التَّذْيِيلِ

التَّذْيِيلُ وَالتَّذَايِلُ وَتَذْيَلَتِ الْجَارِيَةُ: تَبَخَّرَتْ سَاحِبَةٌ ذَيْلَهَا. وَجِنَاسُ التَّذْيِيلِ هُوَ جِنَاسُ التَّدَاخُلِ أَوْ جِنَاسُ التَّرْجِيعِ. انظره فيما يلي.

١٥ - جِنَاسُ التَّرْجِيعِ

التَّرْجِيعُ وَالرُّجُوعُ مِنَ الْكَلَامِ جَمْعُ رَجَعٍ: الْمَرْدُودُ إِلَى صَاحِبِهِ. وَحَقَّقَهُ أُسَامَةُ بْنُ مَنقَذٍ قَائِلًا: « اعْلَمُ أَنَّ تَجْنِيسَ التَّرْجِيعِ هُوَ أَنْ تَرْجَعَ الْكَلِمَةُ بِذَاتِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَنَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾^(٢) ، وَكَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: [الطويل]

وَمَا مُنِعَتْ دَارٌ وَلَا عَزَّ أَهْلُهَا مِنْ النَّاسِ إِلَّا بِالْقَنَابِلِ
وَأَبُو دُوَادُ الْأَيَادِي قَبْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ بكَثِيرٍ، وَقَدْ أَتَى فِي شَطْرِهِ تَجْنِيسُ التَّرْجِيعِ وَالتَّصْحِيفِ وَمِنَ الْمَرْجُوحِ أَنَّهُ أَتَى بِهَذَا كُلَّهُ طَبْعًا لَا صِنَاعَةً. وَقَالَ فِي التَّرْجِيعِ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ: [الطويل]

عَزِيرِي مِنْ دَهْرٍ مُوَارٍ مُوَارِبٍ لَهُ حَسَنَاتٌ كُلُّهُنَّ ذُنُوبٌ

(١) سورة العاديات، الآيتان (٨٧) و(٨٨).

(٢) سورة القصص، آية رقم (٤٥).

فقد جَانَسَ في هذا البيت بين « موار » بمعنى : المنافق ، وبين « موارب » بمعنى :
المداهاة والمخاتلة . وكقول أبي فراس الحمداني : [مجزوء الكامل].

إِنْ زُرْتُ خَرَشَنَةً أُسِيرًا فَلَقَدْ حَطَّطْتَ بِهَا مُغِيرًا
وَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّبِيَّ يَجُ لَبُّ نَحُونَا حُورًا وَحُورًا

جانس بين « حُورًا » بمعنى : حمرة إلى السواد، وبين « حورًا » اشتداد بياض العين
وسواد سوادها . وَسُمِّيَ أيضًا تَجْنِيسَ التَّدَاخُلِ أَوْ تَجْنِيسَ التَّذْيِيلِ ، وَسَمَّاهُ التَّبْرِيضِيَّ
« التَّجْنِيسُ النَّاْقِصُ » .

١٦ - جِنَاسُ التَّرْكِيبِ

التَّرْكِيبُ من رَكَبَ الشَّيْءَ : وَضَع بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . وَذَكَرَ ابْنُ سَنَانَ « مَجَانِسَ
التَّرْكِيبِ » فَقَالَ : « وَمِنَ الْمَجَانِسِ فَنَ وَرَدَ فِي شِعْرِ أَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ
وَسَمَّاهُ لَنَا مَجَانِسَ التَّرْكِيبِ ، لِأَنَّهُ يَرْكَبُ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ مَا يَتَجَانَسُ بِهِ الصَّيغَتَانِ » . وَعَرَفَهُ
أَسَامَةُ بْنُ مَنقَدٍ فَقَالَ : أَعْلَمْتُ أَنَّ تَجْنِيسَ التَّرْكِيبِ هُوَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَرْكَبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ ،
كَمَا قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمَعْرِيَّ : [الكامل]

السَّبَابِلِيَّةُ بَابُ كُلِّ بَلِيَّةٍ فَتَوَقَّيْنِ دُخُولَ ذَاكَ الْبِنَابِ

ول بعضهم وهو من المُعْجِزِ الَّذِي لَيْسَ مِثْلُهُ : [السَّريِع]

إِنْ تَرْمِكَ الْغُرْبَةَ فِي مَعْشَرٍ تَضَافِرُوا فِيكَ عَلَى بُغْضِهِمْ
فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دَمْتَ فِي أَرْضِهِمْ

فجانس بين « دارهم » الفعل وبين « دارهم » الاسم ، وكذلك « أرضهم » الفعل
و« أرضهم » الاسم . وقال ابن أبي الإصبع المصري : جناس التَّرْكِيبِ هُوَ أَنْ تَرْكَبَ كَلِمَةً
مِنْ كَلِمَتَيْنِ لِيَمِثَّلَ بِهَا كَلِمَةً مَفْرَدَةً فِي الْهَجَاءِ وَاللَّفْظِ . وَهُوَ قِسْمَانِ :

الأوَّلُ : تَشَابَهَ الْكَلِمَتَانِ فِيهِ لَفْظًا وَخَطًّا كَقَوْلِ الْقَائِلِ : [مجزوء الكامل]

يَا مَنْ تَدِلُّ بِوَجْنَةٍ وَأَنَا مِلٌّ مِنْ عِنْدِمِ
كُفِّيْ جَعَلْتَ لَكَ الْفِدَا الْحَاظِ عَيْنِكَ عَنْ دَمِي

الثاني: يتشابهان فيه لفظاً، لا خطأً. كقول الشاعر: [مجزوء الرمل]

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَامِ لَوْ جَامَلْنَا

جانس بين « جَامَ لنا » مركَّب من لفظتين، وبين « جاملنا » لفظة واحدة، جناس تركيب لفظاً لا خطأً. وأدخله القزويني في الجنس التام، وقال: « والتام أيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً سُمِّي جناس التركيب ». وسماه الزمكاني: « المركَّب » وقال: « وقد يُسمى هذا المرفوع لضمك إلى القصير الحرف الفائت لتعادل نظيرتها ». وسماه الحلبي كذلك وقسمه كتقسيم المصري، وفعل مثله ابن حجة الحموي.

١٧ - جناس التصحيف المُسلسل

التصحيف: الخطأ في الصَّحِيفَةِ التي يكتب فيها، والصحيفة الكتاب. وحقيقة هذا الجنس: هو أن يأتي الناظم بكلمة يتبع فيها بالتصحيف إلى أنواع متعددة، ولا يزال يُقلِّبها من لفظة إلى أخرى وهي في الأصل كلمة واحدة. وخير شاهد لهذا الجنس قول الجلي في غلام بدوي يُسمى عيسى: [الوافر]

من العَرَبِ الكرامِ فقال عيسى «اسمه»
تكونُ من الأنامِ فقال عيسى «عبي»
لِتَحْصِيلِ الحطامِ فقال عيسى «عيشي»
بأناءِ الظلامِ فقال عيسى «عيسى»
يَمُرُّ على الدوامِ فقال عيسى «عن بيتي»
يَطِيبُ لذي الغرامِ فقال عيسى «عيشي»
دَعَاكَ إلى المقامِ فقال عيسى «عشني»
بَلْحِظْكَ والقوامِ فقال عيسى «عشت بي»
أَيَا بَدْرَ التمامِ فقال عيسى «عيني»
تُجَافِي بالكلامِ فقال عيسى «غيتي»
تَقُولُ على النِّظامِ فقال عيسى «عشت بي»
وَتَبْخُلُ بالمرامِ فقال عيسى «عش بي»

سَأَلْتُ الجِبَّ ما اسْمُكَ وهو ظيبي
فَقُلْتُ له أنتَسِبُ من أيِّ قومٍ
فَقُلْتُ وما صَنِيعُكَ في الفَيَافِي
فَقُلْتُ ومن أنيسك في البَرَارِي
فَقُلْتُ وَعَمَّ تَسْأَلُ كُلَّ غَادٍ
فَقُلْتُ وَأَيَّ عَيْشٍ في البَوَادِي
فَقُلْتُ وَلِمَ عَصَيْتَ لِنصيحِ صَبٍّ
فَقُلْتُ لقد سَلَبْتَ القَلْبَ مِنِّي
فَقُلْتُ عَسَاكَ تَسْمَحُ لي بِوَصْلِ
فَقُلْتُ وَمَا الَّذِي يَدْعُوكَ حَتَّى
فَقُلْتُ لَقَدْ صَدَقْتَ وَكُلُّ شَيْءٍ
فَقُلْتُ بِمَنْ أَعِيشُ وَأَنْتَ سُوْلِي
وفيه من المراجعة ما لا يخفى.

١٨ - جناس التصريف

التصريف في اللغة: كل شيء لا خلط فيه، وتصريف الخمر: شربها صرفاً. وقال أسامة بن منقذ في التصريف: هو أن تنفرد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ﴾^(١). وعرفه جرمانوس فرحات لقوله: «هو ما تساوى فيه حروف الركنين في الأعداد والزنة والحركات وتخالف في التركيب، ويسمى مقلوب البعض والمخالف أيضاً». وشاهده قول الصفدي: [الطويل]

لَهُ مَسَمٌ كَالرَّاحِ قَدْ رَاحَ طَعْمُهُ ففِي الْقَلْبِ مِنْ ذَاكَ الرَّجِيحِ حَرِيْقُ
وَأَقَّةٌ قَلْبِي طَرْفُهُ ثُمَّ عَطْفُهُ فذَاكَ وَهَذَا رَاشِقٌ وَرَشِيْقُ

وكقول أبي تمام الطائي: [البيسط]

السَّيْفُ أَصْدَقُ إنبَاءٍ مِنَ الْكُتُبِ فِي حَدِّهِ الْحَدُّ بَيْنَ الْجَدِّ وَاللَّعِبِ
يَبِضُّ الصَّفَائِحَ لَا سُودَ الصَّحَائِفِ فِي مُتَوْنِهِنَّ جَلَاءُ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ

جانس الشاعر جناس تصريف بين لفظتي «الصفائح» بمعنى: الصحيفة، أي السيف، و«الصحائف» بمعنى: الصحيفة من الكتب الخاصة بالمنجمين هنا. وكقول جرمانوس فرحات: [الطويل]

وَلَا تَرْضَىٰ يَسَا هَذَا بِجَهْلٍ يَحُطُّهُ أَخُو الرَّأْيِ عَنِ قَدْرِ رَفِيعِ دَرَاؤُهُ
وَيَا عَالِمًا فَالْعِلْمُ يَبْغِيكَ عَامِلًا فَبُعْدًا لِطَرْفِ كَانَ مِنْهُ عَمَاؤُهُ

جانس الشاعر بين لفظتي «عالمًا» بمعنى: العلامة، والتاء فيها للمبالغة، وبين «عاملاً» تصحيف عالمًا بمعنى: من يتولى عملاً نافعاً بالعلم. وكقول بعضهم: [الطويل]

أَدْرَتَ عَلَيَّ مُمْضِنَاكَ كَأَسَا مِنَ الْهَوَىٰ بِأَقْدَاحِ أَحْدَاقِ أَمْرٍ مِنَ الشُّهْدِ
فَقَدْ أَنَّ أَنْ يَطْفِي الْحَرِيْقَ رَجِيْقُهُ فَرَشْفُ اللَّمَىٰ عِنْدِي أَلْدُ مِنَ الشُّهْدِ

جانس الشاعر جناس تصحيف في عجز البيت الأول بين لفظتي «أقداح» جمع قدح وهو السهم، وبين «رحيقه» بمعنى الشراب الممسك الذي لا غش فيه.

(١) سورة فاطر، آية رقم (٤٢).

١٩ - جناسُ التَّغَايُرِ

تَغَايَرَتِ الْأَشْيَاءُ: اِخْتَلَفَتْ، وَالغَيْرُ جَمْعُ أَعْيَارٍ، الْأَسْمُ مِنْ غَيْرٍ. سَمِيَ هَذَا الْجِنَاسُ التَّبْرِيْزِيُّ « الْمَطْلَقُ ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ: هُوَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ اسْمًا وَالْأُخْرَى فِعْلًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ ﴿١﴾ وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ: [الْوَافِرُ]

كَأَنَّكَ لَمْ تَسِرْ بِبِلَادِ نَجْدٍ وَلَمْ تَنْظُرْ بِنَاظِرَةِ الْخِيَامَا
 وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ الْمِصْرِيُّ: وَقَدْ فَرَعَ التَّبْرِيْزِيُّ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ضَرْبًا سَمَّاهُ
 التَّجْنِيسَ الْمُسْتَوْفِيَّ. وَهُوَ أَنْ تَتَشَابَهَ الْكَلِمَتَانِ لَفْظًا وَخَطَأً وَاحِدَاهُمَا اسْمٌ وَالْأُخْرَى فِعْلٌ،
 كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ: [الْكَامِلُ]

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 وَهَذَا هُوَ الْجِنَاسُ التَّمَّامِيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَنْهُ .

٢٠ - جناسُ التَّمَاثُلِ

تَمَاتَلُ الشَّيْئَانُ: تَشَابَهَا، وَتَمَاثَلُ الْعَلِيلُ مِنْ عِلَّتِهِ: أَقْبَلَ وَقَارِبَ الْبِرَّةَ فَصَارَ أَشْبَهَ
 بِالصَّحِيحِ مِنَ الْعَلِيلِ الْمُنْهَوِّكِ. عَرَّفَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ جِنَاسَ التَّمَاثُلِ بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ تَكُونَ
 الْكَلِمَتَانِ اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

الْأَوَّلُ: تَتَمَاثَلُ فِيهِ الْكَلِمَتَانِ، سِوَاءَ كَانَتَا اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْخَطِّ، كَقَوْلِ
 الشَّاعِرِ: [الْخَفِيفُ]

عَيْنُهُ تَقْتُلُ النُّفُوسَ وَفَوْهُ مِنْهُ تُحْيِي عَيْنَ الْحَيَاةِ النُّفُوسَا

الثَّانِي: لَا تَتَمَاثَلُ فِيهِ الْكَلِمَتَانِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِقَاقِ، سِوَاءَ أَكَانَتَا اسْمَيْنِ أَمْ فِعْلَيْنِ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ ﴿٢﴾ وَقَوْلُهُ ﷺ: « أُسْلِمٌ تَسْلَمٌ » وَمِنْهُ قَوْلُ الْبُحْتَرِيِّ:
 [الْوَافِرُ]

نَسِيمُ الرُّوْضِ فِي رِيحِ شِمَالٍ وَصَوْبُ الْمُزْنِ فِي رَاحِ شَمُولٍ

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، آيَةٌ رَقْمَ (٧٩).

(٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ، آيَةٌ رَقْمَ (٨٩).

ثم قال ابن أبي الإصبع المصري: وهذان التجنيسان أعني التغاير والتماثل من التجنيس الذي أصله قدامة بن جعفر وابن المعتز.

٢١ - الجناس الحالي

أحلّه المكان: جعله يحلّ، وحالّه: حلّ معه، والمحلّ: نقيض المُرْتَحَل. وحقيقة هذا الجناس: هو أن يأتي المتكلم بكلام يلتزم فيه الإعجام في النقط، ويسمى المعجم والمثبت. وسماه الحلّي باسم الحذف، ومنه قوله: [المتقارب]

فَتِنْتُ بِظُّبِي بَغَى حَيْبَتِي	بِحَفْنٍ تَفَنَّنَ فِي فِتْنَتِي
تَجَنَّى فَبِتْ بِحَفْنٍ يَفِيضُ	فَخَيْبَ ظَنِّي فِي يَفْطِي
قَضِيْبُ يَجِيءُ بِزِيْ يَزِينُ	تَثْنِي فَدُقْتُ جَنِي جَنَّتِي
نَجِيْبٌ يُجِيْبُ بِقَنْ يُذِيْبُ	بِنَضِّ خَضِيْبِ نَفِي حَيْبَتِي
بِحَفْنٍ يَجِيءُ بِبَيْضٍ غَزَتْ	تَشُحُّ فَتَنْفُذُ فِي جُنَّتِي
غَنِيٌّ يَضُنُّ بِنَضِّ نَقِيٍّ	فَيَقْضِي بِنُغْنِي فِي بُغْيَتِي
تَيَقِّظُ بِي غُنْجُ جَفْنٍ غَضِيضٍ	بِنَفْثٍ يَشُنُّ ضَنِّي جُنَّتِي
شَغِفْتُ بِذِي جَنْفٍ بَيِّنٍ	بِنَزْعٍ تَبِيْنٍ فِي عَيْبَتِي

وقد جانس الحلّي جناساً حالياً، إذ أتى بكلمات التزم فيها الإعجام في النقط للحروف كافة. وكقول الحريري: [الخفيف]

تَطَنَّنْتُ تَجْتَبِينِي فَتَجْزِينِي	بِنَفْثٍ يَشْفِي مُخَيْبَ ظَنِّي
فَنَزَتْ فِي تَجَنِّي فَتَنَّنَتِي	بِنَشِيحٍ يُشْجِي بِقَنْ فَنَنْ

وكذلك التزم الحريري في بيته بالإعجام للحروف كافة.

٢٢ - الجناس الحقيقي

الحقيقي والحقيق جمع أحماء: الجدير والخليق، يُقال هو حقيق بكذا، وحقيق أن يفعل كذا: أي جدير به وأهل له. وقد حدّد ابن قيم الجوزيّة في الفوائد قوله: « الجناس الحقيقي هو أن تأتي بكلمتين كل واحدة منهما موافقة للأخرى في الحروف مغايرة لها في المعنى ». وقال ابن الأثير الحلبي: « فأما الحقيقي، فهو ما استوت الألفاظ في الخط والوزن والتركيب، وهما هو الجناس التام ». وقد تقدّم البحث فيه.

٢٣ - جناسُ الخطِّ

خطُّ الشيء: كَتَبَهُ بِقَلَمٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَخَطَّ عَلَيْهِ: رَسَمَ عَلَيْهِ خَطًّا أَوْ عَلَامَةً. وَجِنَاسُ الْخَطِّ هُوَ تَجْنِيسُ التَّصْحِيفِ أَوْ الْمَصْحَفِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَقَالَ الْوَطَاطُ: « وَيسمونه أيضاً المضارعة والمشاكله ».

٢٤ - جناسُ ردِّ العجز على الصدر

الرَّدُّ: صَرْفُ الشَّيْءِ وَرَجْعُهُ، وَهُوَ مَا كَانَ عِمَادًا لِلشَّيْءِ يَدْفَعُهُ وَيُرُدُّهُ. وَحَقِيقَةُ هَذَا الْجِنْسِ هُوَ أَنْ يَخْتَمَ الشَّاعِرُ آيَاتَهُ بِمَا افْتَتَحَهَا بِهِ، أَعْنِي أَنْ يُجْعَلَ بَرَاةُ الاسْتِهْلَالِ بَرَاةُ الْخِتَامِ. كَقَوْلِ ابْنِ الْخَلُوفِ: [الطويل]

جَلَا الْحَسْفُ عَنْ بَدْرِ التَّمَامِ اجْتِلَاؤُهُ وَحَاشَاهُ مِنْ عَيْنِ الْحَسُودِ اعْتِلَاؤُهُ
وَأَبْرَزُهُ فِي دَارَةِ الْحُسْنِ وَالْبَهَا قِرَانُ سُعُودٍ لَا يُجَابُ أَنْقِضَاؤُهُ
لَهُ اللَّهُ مِنْ بَدْرِ أَضَلُّ بِنُورِهِ مُجَبًّا تَسَاوَى صُبْحُهُ وَمَسَاؤُهُ
إِلَى أَنْ يَقُولَ:

لِتَتَلُو عَلَى الْعِيدَانِ أَلْسِنَةُ النَّهْيِ جَلَا الْحَسْفُ عَنْ بَدْرِ التَّمَامِ اجْتِلَاؤُهُ

وَعَرَفَهُ الْقَزْوِينِيُّ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ فِي النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمَكَرَّرَيْنِ أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بَعْدَ فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا، نَحْوُ: سَأَلْتُ اللَّئِيمَ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ. وَفِي النَّظْمِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ أَوْ آخِرِهِ، أَوْ صَدْرِ الثَّانِي، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعِ

وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ فِي آخِرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ: [الطويل]

وَمَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاصِبِ مُغْرَمًا

وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي: [الطويل]

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْرَجَ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُهَا

وقال الأرجاني: [السرّيع]

أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَالَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَالَاحَ

٢٥ - جناس الطرد والعكس

أَطْرَدَ الأَمْرُ: اسْتَقَامَ، وَأَطْرَدَ الكَلَامُ إِذَا تَتَابَعَ. عَرَفَ جرمانوس فرحات هذا الجِنَاسَ بقوله: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ بِجُمْلَةٍ تُقْرَأُ اسْتِطْرَادًا ثُمَّ تُعَكَّسُ فَلَا يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِحَيْثُ أَنْ يَكُونَ

العكس بالألفاظ لا بالمادة، كقول الحَصَكْفِيِّ فِي ذَمِّ الدُّنْيَا: [بحر الرجز]

مُرَوَّعٌ طَالِبُهَا مُعَذِّبٌ حَاطِطُهَا، مُنَكَّصٌ أَمِلُهَا
مُمْتَعٌ مَعْرُوفُهَا مُسَبِّبٌ مَخُوفُهَا مُنْغَصٌ أَكَلُهَا
مُضْعَضِعٌ جَنَابُهَا مُشَوِّبٌ شَرَابُهَا مُغَصَّصٌ نَاهِلُهَا
مُنْقَطِعٌ مَتَاعُهَا مُخَيِّبٌ مَبْتَاعُهَا مُخْتَرَصٌ نَائِلُهَا

وكقول جرمانوس فرحات فِي ذَمِّ الدُّنْيَا أَيضًا: [الرجز]

نَائِلُهَا مُمْتَعٌ، جَاهِلُهَا مُمْتَعٌ عَاقِلُهَا مُرَوَّعٌ، جَائِلُهَا مُهَذَّبٌ
أَمِلُهَا مُخَيِّبٌ، هَامِلُهَا مُطْرَبٌ سَائِلُهَا مُعَذِّبٌ، قَائِلُهَا مُكَدِّبٌ
عَامِلُهَا مُخَيِّرٌ، عَالِمُهَا مُحَيِّرٌ عَاجِلُهَا مُؤَخِّرٌ، آجِلُهَا مُقَرَّبٌ

وقد جنس الشاعر، جناس الطرد والعكس، فقوله: «نَائِلُهَا مُمْتَعٌ» هكذا على استطراد الكلام، ثم تعكس فتقرأ: «مُمْتَعٌ نَائِلُهَا» دون تغيير المعنى، و«جَاهِلُهَا مُمْتَعٌ» تقرأ عكسًا «ممتع جاهلها» وكذلك «عَاقِلُهَا مُرَوَّعٌ» و«جَائِلُهَا مُهَذَّبٌ» تقرأ عكس استقامة الكلام فتقول: «مُرَوَّعٌ عَاقِلُهَا» و«مَهَذَّبٌ جَائِلُهَا» وهكذا.

٢٦ - الجناس العاطل

العَطْلُ الخُلُوعُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْعَاطِلُ مِنَ الكَلَامِ: العَارِي مِنَ الإِعْجَامِ بِالْكَلِيَّةِ. وَعَرَّفَ حَقِيقَةَ هَذَا الجِنَاسِ المِطْرَانُ جرمانوس فرحات بقوله: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ بِكَلَامٍ عَارٍ مِنَ الإِعْجَامِ بِالْكَلِيَّةِ، وَيُسَمَّى المَهْمَلِ والمَحذُوفِ أَيضًا، كقول الحريري من هذا الجناس: [السرّيع]

أَعْدِدْ لِحُسَادِكَ حَدَّ السَّلَاحِ وَأُورِدِ الأَمِلَ وَرَدَ السَّمَاخَ

وَصَارِمِ اللَّهْوِ وَوَصَلَ الْمَهَا
 وَاشْعَ لِإِدْرَاكِ مَحَلِّ سَمَا
 وَاللَّهُ مَا السُّؤْدُ حَسُو الطُّلَا
 وَهَاءَ لِحَرِّ صَدْرُهُ وَاسِعِ
 مَوْرِدُهُ حُلُو لِسْوَإِلِهِ
 مَا أَسْمَعَ الْأَمِلَ رَدًّا وَلَا
 وَأَعْمِلِ الْكُومَ وَسُمِرَ الرَّمَاحِ
 عِمَادُهُ لَا لِإِدْرَاكِ الْمَرَاحِ
 وَلَا مَرَادُ الْحَمِيدِ رُودُ رَوَاحِ
 وَهَمُّهُ مَا سَرَّ أَهْلَ الصَّلَاحِ
 وَمَالُهُ مَا سَأَلُوهُ مُطَاحِ
 مَا طَلَّهُ وَالْمِظْلُ لُسُومُ صَرَاحِ

فالملاحظ أنَّ الحريري أتى بكلام عار من النقط. وقال الصفيّ الجليّ أيضاً:

[السريع]

كَمْ سَاهِرٍ حُرِّمَ لَمَسِ الْيُوسَاذِ
 مَا سَهَرُ السَّاهِرِ مُعْطِ لَهْ
 وَلَا أَطْرَاحُ اللَّهْوِ دَاعٍ لِمَا
 كَمْ وَالِهِ مَرَّ هَوَاهُ لَهْ
 أَطْعَمَهُ حُلُو مِرَاحِ الطُّلَا
 أَرَاهُ مَعْسُولَ اللَّمَّا وَرِزْدَهْ
 مُصَارِمٌ مَا صَارَ طَوْعاً لَهْ
 وَمَا أَرَاهُ سُؤْلُهُ وَالْمُرَادِ
 وَصَلًّا وَلَوْ دَاوِمَ طُولِ السُّهَادِ
 دَامَ وَسَحَّ الدَّمْعُ سَحَّ الْعِهَادِ
 لَمَّا حَلَا مَوْرِدُهُ وَالْمَرَادِ
 وَهَامَ لَمَّا مَاسَ دَلًّا وَمَادِ
 وَصَدَّ عَمَّا رَامَهُ وَهُوَ صَادِ
 وَلَا أَرَاهُ سَاعَةً مَا أَرَادِ

وهكذا إلى نهاية القصيدة المهملة من النقط والإعجام.

٢٧ = جِنَاسٌ عَكْسُ الْإِشَارَةِ

عَكْسُ الْإِشَارَةِ نَقِيضُ الْإِيْمَاءِ، إِنْ بِالْكَفِّ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَاجِبِ. وَحَقِيقَةُ هَذَا الْجِنَاسِ قَالَ جَرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ: «هُوَ أَنْ تَذْكَرَ الْكَلِمَةَ الْمَقْصُودَةَ فِي الْبَيْتِ وَتَشِيرُ إِلَيْهَا بِأَنْ تَعَكْسَ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ مَعْكُوسَهَا فِي سِلْكِ الْبَيْتِ»، كَقَوْلِ الصَّفِيِّ الْجَلِيِّ: [الْكَامِلُ]

نَابَتْ عَنِ الشَّمْسِ الْمُتَبَيِّرَةِ عِنْدَمَا
 فِي طَرْفِهَا عَمَشٌ إِذَا حَقَّقْتَهُ
 حَيْسَتْ وَسَاطِعُ نُورِهَا لَمْ يُجْبَسِ
 لَمْ يَبْدُ مِنْهَا الْإِسْمُ إِنْ لَمْ يُعْكَسِ

جانس الشاعر في صدر البيت الثاني بكلمة «عَمَشٌ» من عَمَشَتِ الْعَيْنُ بِمَعْنَى سَالَتْ دَمْعُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ مَعَ ضَعْفِ الْبَصْرِ، وَعَكْسَهَا «شَمَعٌ». وَقَالَ الصَّفْدِيُّ: [الْكَامِلُ]

قَدْ شَابَ جَمْرٌ صُدُودِهِ بِحَشَاشَتِي
 يَا لَيْتَ قَابِلَ لَفْظِ شَبِّ بِعَكْسِيهِ

وقد جناس الصَّفديِّ متمنياً لو أنَّ الحبيبَ عكس لفظه « شَبَّ » بـ « بَشَّ » . ومن هذا الجناس قول الغوَّاص النَّيسابوريّ: [الرمل]

من عَذيري من عَذولي في قَمَرٍ قَامَرَ القَلْبُ هَوَاهُ فَقَمَرَ
قَمَر لم يبقَ لي في حُبِّه وهَوَاهُ غَيْر مَقْلُوب قَمَرُ

وقد بدأ جناس عكس الإشارة هنا بلفظة « قَمَر » بمقلوبها « رمق » بمعنى بقية الحياة ، وهو المقصود .

٢٨ - جناس عكس الجمل

عَكْسُ الجُمَلِ : هو ردُّ آخره على أوَّله فيصير آخره أوَّله . وقال جرمانوس فرحات في حقيقة هذا الجناس : أنَّ يأتي النَّاطِمُ بصَدْرِ البيت مَعكوساً في عَجْزه من حيث الألفاظ لا الحروف ، فيصير الأوَّل ثانياً والثاني أوَّلاً مع عدم تغيير المعنى ، كقول القائل :

[المنسرح]

يا بَدَنِي بالفِرَاقِ ذُبْ كَمَدًا ذُبْ كَمَدًا بالفِرَاقِ يا بَدَنِي
فَارَقَنِي مِنْ هَوِيَّتُ واحزَنِي واحزَنِي مِنْ هَوِيَّتُ فَارَقَنِي

وقال بعضهم : [الرمل]

لي ولي وَجَدُ مُقِيمٌ عِنْدَكُم عِنْدَكُم وَجَدُ مُقِيمٌ لي ولي
ما بُلِي بالبَيْنِ مِثْلِي عَاشِقٌ عَاشِقٌ بالبَيْنِ مِثْلِي ما بُلِي

نلاحظ أنَّ جناس عكس الجمل يبدو واضحاً في الأبيات ، وهو عكس الجمل من حيث الألفاظ لا الحروف ، فصار الأوَّل ثانياً والثاني أوَّلاً مع عدم تغيير المعنى . وكذلك قال الجَلِّيّ : [السريع]

نَدِيمَتِي جَارِيَةٌ سَاقِيَةٌ وَنَزَهَتِي سَاقِيَةٌ جَارِيَةٌ
جَارِيَةٌ أَعْيُنُهَا جَنَّةٌ وَجَنَّةٌ أَعْيُنُهَا جَارِيَةٌ

ويَقْرَبُ منه قولُ ابن الفارض : [الرَّجْز]

لَوْلَا زَفِيرِي أَغْرَقْتَنِي أَدْمُعِي لَوْلَا دُمُوعِي أَحْرَقْتَنِي زَفْرَتِي

وفي هذا الجناس نلاحظ في أن قوله في صدر البيت: « لولا زفيرى أغرقتني أدمعي »
 جناساً غير تام في عكس الجمل. وقال النابلسي: « إنه جناس العكس والتبديل، ويسمى
 تعاكس الجمل. وسماه بعضهم القلب، والصواب أن القلب اسم لما لا يستحيل
 بالانعكاس، وبعضهم سماه القهقري، وهي لغة الرجوع إلى خلف، لأن القارىء يتقهقر
 راجعاً من آخر الكلام إلى أوله. والحاصل أن هذا النوع هو أن تقدم في الكلام جزءاً
 ثم تعكس، فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت.

٢٩ - جناس القلب

القلب: تحويل الشيء عن وجهه، وقلب الشيء: حوله ظهراً لبطن. قال العياشي:
 « ويسمى جناس العكس، وهو الذي يشتمل كل واحد من ركنيه على حروف الآخر من غير
 زيادة ولا نقص ويخالف أحدهم الآخر في الترتيب. » وقد قسمه القزويني والهاشمي
 إلى ثلاثة ضروب:

الأول: « قلب الكل »، كقول العباس بن الأحنف: [الوافر]

حُسامُكَ فِيهِ لِلأَحْبابِ فَتَحُ وَرُمُحُكَ فِيهِ لِلأَعْداءِ حَتْفُ

جانس الشاعر هنا جناس قلب بين « فتح » و « حتف ».

الثاني: « قلب البعض »، مثال ما جاء في الخبر: « اللهم استر عوراتنا، وآمن

روعاتنا. » وكقول المتنبي: [الوافر]

مَمْنَعَةٌ مَنَّعَةٌ رِداحُ يُكَلِّفُ لفظها الغَيْرَ الوُقُوعاً

الثالث: هو ما اختلف فيه اللفظان في حرف من الحروف، نحو: رَجِمَ اللهُ امرأً

أَمْسَكَ ما بين فكَّيه وأَطْلَقَ ما بين كَفَّيه. » وكقول ابن جابر: [المديد]

بَادِرِ الحِسنِ الَّذِي مُنَحَتْ فاستَرِقَ مِنْ خَدَّها نَظراً

قَهَرَ الأَغْصانَ مَعْطُفُها حِينَ وافي حامِلاً قَمَرا

وإذا وقع أحد المتجانسين في أول البيت والآخر في آخره سُمي مقلوباً مجنحاً، كأنه

ذو جناحين، كقول أحدهم: [مجزوء المديد]

لأَح أنوارُ الهُدَى مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حال

فقد جناس بين « لآح » و « آال » آناساً مآنحاً لوقوعهما في طرفي البيت .

٣٠ - آناس القوافي

قوافي الأمور والأشياء: تتبعها الأثر ومعرفتها له . فقد أآاز صاحب « نضرة الإأريض » آتلاف الحركات مع آتلاف حروف العلة توسعاً، وسماه آناس القوافي . وهو أن يأتي في القافية كما يفهم من الأمثلة التي ذكرها المظفر العلوي في كتابه « نضرة الإأريض » . ومنه قول النابغة الذبياني: [الطويل]

نرى الراغبين العاكفين بسانه على كل شيزى أترعت بالعراعر
له بفناء البيت دهماء جونة تلقم أوصال الجزور العراعر

ومنه أيضاً: [الطويل]

أعرف أطلالاً شجونك بالخال وعيش زمان كان في العصر الخالي
ليالي ريعان الشباب مساط علي بعضيان الإمارة والخال
وإذ أنا جدن للغوي أخي الصبا وللعزل المريح ذي اللهو والخال
ليالي تكنى تستبيني بذلها وبالنظر الفتان والحد والخال
إذا سكنت ربعا ريمت رباعها كما رثم الميثاء ذو الريشة الخالي
ويقتادني منهم رخيماً دلالة كما اقتاد مهراً حين يالفه الخالي

الخال الأول: موضع، والثاني: الماضي، والثالث: العجب، والرابع: الذي لا زوجة له، والخامس: النقطة السوداء، والسادس: الذي ليس له معين، والسابع: الذي يسوس الدواب .

٣١ - آناس الكامل

الآناس الكامل هو التآنيس التام أو المستوفي وقد تقدم درسه وبحثه .

٣٢ - آناس الكناية

كناية الشيء: ستره في كنه، وإخفاؤه، وغطاؤه، وصيانته . آناس الكناية هو آناس الإشارة، وقد تقدم بحثه .

٣٣ - الجِنَاسُ اللَّاحِقُ

اللاحقُ من الشَّيءِ: إدراكه، وكذلك شَيْءٌ يُلْحَقُ بعد الأول. وعَرَّفَ الرَّازِي الجِناسَ اللّاحِقَ فقال: « وَأَمَّا إِنْ كَانَ الاختلاف بحرفين غير متقاربين، فَيُسَمَّى التَّجْنِيسَ اللَّاحِقَ ». وقال السَّكَاكِيُّ: « وهو أن يَخْتَلِفَا لا مع التَّقَارُبِ » ووافقه كلُّ من ابن الزُّمَلْكَانِيِّ، والحليِّ، والنُّوَيْرِيِّ، والقزوينيِّ، والسِّيَوطِيِّ. وذكر المدنيُّ قائلاً: هو ما أُبدِلَ من أحد ركنيه حرف بحرف من غير مخرجه ولا قريب منه، ويكونان إمَّا في الأول كقوله تعالى: ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴾^(١). ويكونان في الوسط، كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾^(٢) وَأَمَّا فِي الْآخِرِ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ ﴾^(٣) وقول البُحْتَرِيِّ: [الخفيف]

هَلْ لِمَا فَاتَ مِنْ تَلَاقٍ تَلَافٍ أَمْ لِشَاكٍ مِنَ الصَّبَابَةِ شَافِي

وفُرقَ الحمويُّ بينه وبين المضارع، فقال: وَأَمَّا اللَّاحِقُ فَقُلُّ مِنْ فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المضارع، والمضارع هنا المشابه، والفرق بينهما دقيق، فَإِنَّ اللَّاحِقَ هُنَا مَا أُبْدِلَ مِنْ أَحَدِ رُكْنَيْهِ حَرْفٌ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ، وَمَتَى كَانَ الْحَرْفُ الْمُبْدَلُ مِنْ مَخْرَجِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ سُمِّيَ مَضْرَعاً، وَإِنْ كَانَ قَرِيباً مِنْهُ كَانَ مَضْرَعاً أَيْضاً. وَأَنَا أَذْكَرُ شَاهِدَ كُلِّ مِنْهُمَا، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا يَدِقُّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْهَامِ، وَلَمْ يُسَاعِدْهُ عَلَى ظَلْمَةِ شَكِّهِ غَيْرُ ضِيَاءِ الْحَسَنِ. وَالْمَضْرَعُ هُوَ الْمُتَشَابِهُ فِي الْمَخْرَجِ، كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾^(٤) وهو إلى الغاية التي لا تدرك. ومنه قوله ﷺ: « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ». وَمِنْ النَّظْمِ قَوْلُ الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: [البسيط]

لَا يُذَكِّرُ السَّرْمَلُ إِلَّا حَنْ مَغْتَرَبٌ لَهُ إِلَى السَّرْمَلِ أَوْطَارٌ وَأَوْطَانُ

فَاللَّامُ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ عِنْدَ قَطْرِبِ وَالْجَرْمِيِّ وَابْنِ دَرِيدٍ وَالْفَرَاءِ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَبِ فِي كِتَابٍ: « رَاشٌ سَهَامُهُ بِالْعُقُوقِ وَلَوْى مَالُهُ عَنِ الْحَقُوقِ ». فَالْعَيْنُ

(١) سورة الهُمَزَةِ، آية رقم (١).

(٢) سورة غَافِرٍ، آية رقم (٧٥).

(٣) سورة النَّسَاءِ، آية رقم (٨٣).

(٤) سورة الْأَنْعَامِ، آية رقم (٢٦).

والحاء من مخرج واحد. ويعجبنى قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة في هذا الباب:
[الكامل]

رَقَّ النَّسِيمُ كَرَقَّتِي مِنْ بَعْدِكُمْ فكَأَنَّنا فِي حَيِّكُمْ نَتَغَايِرُ
وَوَعَدْتُ بِالسَّلْوانِ وَأَشْ عَابِكُمْ فكَأَنَّنا فِي كَذِبِنَا نَتَخَايِرُ

فالغين والحاء من مخرج واحد. واللاحق قد تقدم أنه ما أبدل من أحد رُكْنَيْهِ حرف من غير مخرجه، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (١) وكتب بعضهم في جواب رسالة: « وصل كتابك، فتناولته باليمين، ووضعت مكان العقد اليمين ». ومن النظم قول البحترى وأجاد إلى الغاية: [الخفيف]

عَجِبَ النَّاسُ لِاعْتِزَالِي فِي الْأَطْ رَرَأَفٌ تُلْفَى مَنَازِلُ الْأَشْرَافِ
وَقَعُودِي عَنِ السَّقْلِبِ وَالْأَرْ ضُ لِمِثْلِي رَحِيبَةُ الْأَكْنَافِ
لَيْسَ عَن ثُرُوءِ بَلَغَتْ مَدَاهَا غَيْرَ أَنِّي امْرُؤٌ كَفَانِي كَفَافِي

ف « كفاني » و « كفافي » هو اللاحق الذي لا يلحق.

٣٤ - جناس اللفظ

اللفظ من لفظ ولفظ لفظاً الشيء وبالشئ من فيه: رمى به وطرحه. وذكر جناس اللفظ المظفر العلوي بقوله: وربما سموه « المطلق ». ومنه قول جرير: [الكامل]

حَلَّتْ ذَا سَقَمٍ يُرَى لِشِفَائِهِ وَرُدًّا وَيُمْنَعُ إِنْ أَرَادَ وَرُودًا

وقد جنس الشاعر بين « وُرداً » بمعنى الدخول والحضور، وبين « ورداً » بمعنى: طريقاً للعافية، جناس لفظ. وقول القطامي: [الطويل]

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ

جانس بين لفظتي « شَبِّ » من الشباب، و « شَابَ » من المشيب.

٣٥ - الجناس اللفظي

لَفِظْتُ الشَّيْءَ مِنْ فَمِي أَلْفِظُهُ لَفْظًا: رميته. عرفه العباسي بقوله: « وهو ما تماثل رُكْنَاهُ

(١) سورة الضحى، الآيتان (٩، ١٠).

وَتَجَانَسَا خَطَأً وَخَالَفَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي حَرْفٍ فِيهِ مُنَاسَبَةٌ لَفْظِيَّةٌ، كَمَا يَكْتُبُ بِالضَّادِ وَالظَّاءِ وَيَلْحَقُ بِهِ مَا يَكْتُبُ بِالتَّاءِ وَالْهَاءِ أَوْ بِالنُّونِ وَالتَّنُونِ، وَهَذَا نَوْعٌ قَلِيلٌ جَدًّا .

وحقيقة هذا الجناس: هو ما تماثل رُكْنَاهُ وَتَجَانَسَا فِي الْخَطِّ وَالْحَرَكَاتِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ أَحَدُ الرُّكْنَيْنِ عَنِ الْآخَرِ إِمَّا بِإِبْدَالِ حَرْفٍ مِنْ آخِرِ يَنَاسِبُهُ الْمَخْرَجُ، وَإِمَّا بِإِبْدَالِ تَاءٍ مَرْبُوطَةٍ مِنْ مَجْرُورَةٍ، وَإِمَّا نُونٍ مِنْ تَّنُونٍ، وَإِمَّا دَالٍ مِنْ ذَالٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ قَرِيبًا فِي الْمَخْرَجِ وَاللَّفْظِ بَعِيدًا فِي الْخَطِّ، فَهُوَ جِنَاسٌ مَذْبُذِبٌ مَا بَيْنَ الْمَصْحَفِ وَالْمَطْمَعِ .
فشاهد الأول من البديعيات قول ابن حجة الحموي: [البسيط]

قَدْ فَاضَ دَمْعِي وَفَاطَ الْقَلْبُ إِذْ سَمِعَا لَفْظِي عَدْلٍ مَلَا الْأَسْمَاعَ بِسَاءَلِمِ
فالشاعر جناس بين لفظة « فاض » بمعنى سال منهمراً، وبين « فاط » بمعنى: خَرَجَتْ رُوحُهُ، وَقَدْ أَطْلَقَهَا هُنَا عَلَى الْقَلْبِ مَجَازًا . وقوله: « لَفْظِي عَدْلٍ » معناه العَدْلُ الْكَلَامِي .
وَأَمَّا سَبْقُ بَيَاءِ النِّسْبَةِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَإِبْضَاحِ التَّوْرِيَةِ بِبَابِ الْجِنَاسِ اللَّفْظِيِّ . وَمِنَ الشَّاهِدِ الثَّانِي قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَرِيرِيِّ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ سَجَعَاتِهِ:

« مَنْ قَارَعَ هَذِي الصِّفَاةَ وَقَرِيعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ » .

ومن الشاهد الثالث قول الجلي: [الوافر]

لَسِيرِي فِي الْفَلَا وَاللَّيْلِ دَاجٍ وَكَرِّي فِي الْوَعَا وَالنَّقْعِ دَاجِنُ
وَحَمَلِي مُرْهَفَ الْحَدَّيْنِ ظَامٍ لِحَامِلِهِ وَجُودَ النَّصْرِ ضَامِنُ
وَهَزِّي ذَابِلًا لِلْخَيْلِ مَارٍ يُلِينُ بِهِزُّهُ صَدْرًا وَمَارِنُ

ومن الشاهد الرابع قول الصفدي: [البسيط]

إِنَّ أَنْتَ أَنْجَدْتَ بِالسَّمِيعَادِ ذَا طَلَبٍ فَالسرَّاءُ أَنْ تُتْبِعَ الْإِنْجَادَ إِنْجَارًا
أَوْ أَنْتَ أَوْجَدْتَ عِلْمًا رَبُّ مَسْأَلَةٍ فَاجْهَدْ بِأَنَّ تُلْحَقَ الْإِيجَادَ إِيْجَارًا

وقد جناس الصفدي بين « الإيجاد » من وَجَدَ يَجِدُ مَا يَقْضِي حَاجَتَهُ ، وبين « الإيجاز » بمعنى أَوْجَزَ؛ واختصر .

٣٦ - جِنَاسٌ مَا لَا يَسْتَحِيلُ بِالْإِنْعِكَاسِ

ما لا يستحيل بالانعكاس من الكلام: لا يُعَدَّلُ بِهِ عَنِ وَجْهِهِ . وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْجِنَاسِ

قليل من ظفر بفرائده، وحقيقته هو أن يَذُكِرَ النَّاطِمُ أو النَّائِرُ كَلِمَةً ثُمَّ يَذُكِرُ كَلِمَةً أُخْرَى من حُرُوفِ الكَلِمَةِ الأُولَى على العكس، كقول الحريري: « سَاكِبُ كَأْسٍ ». وهذا الجِنَاسُ على ثلاثة أَضْرُبٍ: الأَوَّلُ قَلْبُ الكَلِمَةِ المَتَعَلِّقَةُ حُرُوفُهَا في الأُخْرَى، كقول الحريري نظماً: [مجزوء الرجز]

أَسُّ أَرْمَلًا إِذَا عَرَا وَارَعَ إِذَا المَرُّ أَسَا
أَسْنِدُ أَخَا نَبَاهَةَ أَبْنُ إِخَاءِ دَنَسَا
أَسْلُ جَنَابَ غَاشِمٍ مَشَاغِبٍ إِنْ جَلَسَا

قوله في البيت الأول « المرّ » بلا همز، مع تشديد الراء هو صحيح في اللّغة، ولذلك حذفت الهمزة حتى يتم انعكاس البيت جناس ما لا يستحيل بالانعكاس.

الثاني: عكس كل كلمة على جذتها، بحيث يكون معناه مع القلب مستقيماً كالأول. كقول الحريري: « كَبُرَ رَجَا أَجْرَ رَبِّكَ ». ومن شواهد الشعيرة قول بعضهم: [الرمل]

عُجٌّ ثُمَّ قُرْبٌ دَعْدٍ آمِنًا إِنَّمَا دَعْدُ كَبَرِقٍ مُنْتَجِعٌ

الثالث: قَلْبُ كُلِّ مِضْرَاعٍ من البيت على جذته مع صِحَّةُ تَرْكِيهِ ومعناه. كقول بعضهم: أَنْتَ سَنَانَا إِنْ أُنْتَنَّا . وقال آخر: [مُخَلِّعُ البسيط]

بَرِقٌ سَنَا كَأَنَّسٍ قَرِبٍ بِرَشْفٍ طَلٌّ وَلُطْفٍ شَرِبٍ

وقد جانس الشاعر في كل من الصدر والعجز، إذ يُقْرَأُ الصِّدْرُ مَعكُوساً كما يُقْرَأُ مستقيماً. والصدر غير مستقيم الوزن كما هو.

٣٧ - الجِنَاسُ المُبَدَّلُ

المُبَدَّلُ من بَدَلِ الشَّيْءِ: غَيْرُهُ وَاتَّخَذَ عَوْضاً عَنْهُ أو خَلَفاً. ذكره صاحب « نضرة الإغريض » بقوله: « وهو قريب من المطمع ». علماً بأنه ذكر المطمع، بقوله: هو أن يأتي الشاعر بكلمة ثم يبدأ في أخذها على وفق حروفها، فيطمع في أنه يجيء بمثلها فيبدل في آخرها حرفاً بحرف، كقول الخطيم المحرزي: [الطويل]

ليالي شهر ما أعرس ساعةً وأيام شهر ما أعرج دائب

تمنى أن يجانس « أعرس » فقال « أعرج » بإبدال الجيم من السين . وشاهد الجناس
المبدل قول الزبرقان بن بدر: [الكامل]

فُرْسَانُ صَدَقَ فِي الصَّبَاحِ إِذَا كَثُرَ الصَّبَاحُ وَلَجَّ فِي النَّفْرِ

ومثله قول العديلي: [الطويل]

أَخَا شَقَّةٍ قَدْ شَفَّهُ ذَلَجُ السُّرَى يَبِيتُ يَرُومُ الْهَمُّ كُلَّ مَرَامِ

وفي هذا الشاهد أبدل الفاء من القاف .

٣٨ - الْجِنَاسُ الْمُتَشَابِهُ

الْمُتَشَابِهُ مِنْ فِعْلِ شَبَّ وَتَشَبَّ بِهِ : مَائِلُهُ وَجَارَاهُ فِي الْعَمَلِ . عَرَّفَهُ السَّكَاكِيُّ بِقَوْلِهِ : هَذَا
النُّوعُ مِنَ الْجِنَاسِ التَّامِّ ، وَإِذَا وَقَعَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ فِي التَّامِّ مَرْكَبًا وَلَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا فِي
الْخَطِّ ، كَقَوْلِ أَبِي فَتْحِ الْبُسْتِيِّ : [الْمُتَقَارِبُ]

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ قَدَعُهُ فِدْوَلْتُهُ ذَاهِبَهُ

وَسَمَّاهُ صَاحِبُ « مُفْتَاخِ الْعُلُومِ » « مُتَشَابِهًا » . وَذَكَرَ الْقَزْوِينِيُّ كَلَامَ السَّكَاكِيِّ . وَعَدَّهُ
الْحَلِيمِيُّ مِنَ الْمَرْكَبِ ، وَفَعَلَ مِثْلَهُ الْمَدِينِيُّ قَائِلًا : « الْجِنَاسُ الْمَقْرُونُ وَيُسَمَّى الْمُتَشَابِهَ ، وَهُوَ
مَا اتَّفَقَ رِكَائُهُ لَفْظًا وَخَطًّا » . وَمِثْلُ لَهُ بِالْبَيْتِ السَّابِقِ .

٣٩ - الْجِنَاسُ الْمُجَنَّبُ

الْمُجَنَّبُ وَالْجَنِيبُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْإِنْسَانِ : شِقَقُهُ ، وَجَارِ الْجَنَّبِ : اللَّاحِقُ بِكَ
إِلَى جَنْبِكَ . عَرَّفَ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجِنَاسَ الْمُجَنَّبَ بِقَوْلِهِ : هُوَ أَنْ يَجْمَعَ مُؤَلِّفُ الْكَلَامِ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ
إِحْدَاهُمَا كَالْتَّبَعِ لِلْآخَرَى وَالْجَنِيبِيَّةِ ، كَقَوْلِ الْبُسْتِيِّ وَلَهُ رَوْنِقٌ وَطَلَاوَةٌ : [الْوَافِرُ]

أَبَا الْعِيسَى لَا تَحَسَبْ لِسَانِي لِشَيْءٍ مِنْ جِلَى الْأَشْعَارِ عَارِي
فَلِي طَبْعٌ كَسَلَسَالٍ مَعِينٍ زُلَّالٍ مِنْ دُرَى الْأَحْجَارِ جَارِي
إِذَا مَا أَكْبَتِ الْأُدْوَارُ زَنْدًا فَلِي زَنْدٌ عَلَى الْأُدْوَارِ وَارِي

جانس الشاعر بين « . . . عار » المقطع من لفظة « الأشعار » وبين « عاري » اسم
الفاعل من عرى فهو عار مجرد خلو عن الحلى وما يتزين به المرء ، وهنا قصد ملكة الشعر .

٤٠ - جناسٌ مُجَنِّحُ القَلْبِ

جَنَحَ الشَّيْءُ أَي مالَ، لَأَنَّ جَنَاحَ الشَّيْءِ فِي أَحَدِ شِقَيْهِ، وَكُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى المَيْلِ .
وَحَقِيقَةُ هَذَا الجِنَاسِ هُوَ أَنَّ تَعَكُّسَ مِنَ البَيْتِ كَلِمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى، وَهُمَا إِمَّا فِي
الطَّرْفَيْنِ أَوْ فِي الحَشْوِ، بَحِثْ إِنَّهُمَا لَا يَقتَرِنَانِ، وَيُسَمَّى «المَقْلُوبِ المَعْطَفِ». كَقَوْلِ
القائلِ: [مَجزوء الكامل]

رَقَّتْ شَمَائِلُ قَاتِلِي فَلِذَلِكَ رُوحِي لَا تَقَرُّ
رَدُّ الحَبِيبِ مَقَالَهُ فَكَأَنَّهُ فِي السَّمْعِ دُرُّ

جانس الشاعر مجنحاً في البيت الأول بكلمة «تقرّ» بمقلوب قافية «رقت»، وفي
البيت الثاني جانساً جناساً مجنحاً بقوله «ردّ» بمقلوب قافيته «دُرُّ». وقال الصَّفديُّ في
هذا النوع: [مَجزوء الكامل]

رَضَّتْ فُؤَادِي غَاذَةً مَا كُنْتُ أَحْسَبُهَا تَضُرُّ
رَدَّتْ رَسُولِي خَائِباً فَمَدَامِعي أَبَدًا تَدُرُّ

جانس الشاعر جناساً مجنحاً في البيت الأول بكلمة «رَضَّتْ» بمقلوب قافيته «تضرّ»
وكذلك جانس في البيت الثاني بكلمة «رَدَّتْ» بمقلوب قافيته «تَدُرُّ». وقال شمس الدِّين
محمد بن سليمان بن العفيف: [السريع]

أَسْكَرَنِي بِاللَّحْظِ وَالْمُقْلَةِ الكَحْلَاءِ وَالوَجْنَةِ وَالكَاسِ
سَاقِي يُرِينِي قَلْبُهُ قَسْوَةً وَكُلُّ سَاقِي قَلْبُهُ قَاسِ

وقال الجَلِّيُّ: [الكامل]

بُخْلًا فَدَيْتُكَ قَدْ حَرَمْتَ نَوَاطِرِي طَيْفًا يَزُورُ وَأَنْتَ عَجْبًا تَمْرَحُ
وَحَرَفْتَ عَن نَاطِرِي مَحَاسِنَ طَلَعَةٍ بَدُنُوهَا عَيْنُ القَرِيحَةِ تَقْرَحُ

وقال ابن الوردِي: [مَجزوء الرجز]

إِنْقَلَبَ الجَبْرُ عَلَى تَوْبِكَ فَابْتِشِرْ بِالْأَرْبِ
فَجَبْرٌ كُلُّ كَاتِبٍ رَبُّخْ لَهُ إِذَا انْقَلَبَ

٤١ - الجناسُ المُحرّف

المُحرّف عن الشّيء: المَعْدُولُ عنه، وتَحْرِيفُ الكَلِمِ عن مواضعِهِ: تغييره. قال أسامة بن منقذ: « هو أن يكون الشكل فرقاً بين الكلمتين ». وحقيقة هذا الجناس هو كالتام من حيث اتّفاق رُكْنَيْهِ بالحروف ولكن يَنْفَصِلُ عنه باختلاف الحركات، ولهذا سَمَاهُ بَعْضُهُم النَّاقِصَ والمُخْتَلِفَ. وهو على ضربين، الأول: هو اتّفاق الرُّكْنَيْنِ مع تشديد أَحَدِهِمَا إمّا مع التَّحْرِيفِ، كقول القائل: الجَاهِلُ إمّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ، وإمّا مع غير التَّحْرِيفِ كقول ابن حَيُّوس: [الطويل]

يَبَالِغُ فِي قَتْلِ الْعِدَى غَيْرَ مُعْتَدٍ وَيُسْرِفُ فِي بَدْلِ النَّدى غَيْرَ مُعْتَدٍ
عَوَائِدُ فِي الْأَعْدَاءِ كَافِلَةٌ بِهِ عَوَادٍ مَتَى تَنْهَدُ إِلَى الشَّتْمِ تَنْهَدُ

جانس الشاعر بين لفظتي « مُعْتَدٍ » من الاعتداء، وبين « مُعْتَدٍ » من الاعتداد بمعنى الصّلف والكبر والخيلاء؛ وفي البيت الثاني جانس بين « تَنْهَدُ » من نَهَدَ إلى العدو برز إليه وأسرع في قتاله؛ وبين « تَنْهَدُ » أي تنهدم.

والضرب الثاني: هو اتّفاق الرُّكْنَيْنِ في الحروف مع اختلاف الحركات، كقول ابن الخُلُوف: [البسيط]

بِيضُ بَأَيْدِي وُلَاةِ الصُّدُقِ قَدْ حَصَدَتْ زَرَعَ الْغِرَايَةِ مِنْ هَامَاتِ أَعْدَاءِ
طَلَّقَ الْجَيْبِينَ نَدَى الْكَفِّ تَحْسَبُهُ كَالزُّهْرِ فِي الْأَفْيِ أَوْ كَالزُّهْرِ فِي الْمَاءِ
وكقول عليّ البلاطُنيّ: [الكامل]

فَطَفَا يَبْرِدُ لِمَاءُ لِي حَرَّ الْجَوَى لَمَّا ضَنَيْتُ لِبُعْدِهِ مِنْ بَعْدِهِ
وَنِعْمَتْ مِنْ بَعْدِ الشَّقَا بِنَعِيمِهِ وَبَلَّثْمِهِ وَوُرُودِهِ وَبُورِدِهِ

وقد أجاز صاحبُ « نَضْرَةِ الْإِغْرِيسِ » اختِلافَ الحَرَكَاتِ مع اختلافِ حُرُوفِ الْعِلَّةِ تَوْسَعاً وَسَمَاهُ جِنَاسَ الْقَوَافِي.

٤٢ - الجناسُ المحض

المحض من اللبن ونحوه: الخَالِصُ الذي لم يخالطه غيره، يُقال عربيٌّ مَحْضٌ: أي عربيٌّ خالصُ النَّسَبِ. ذكره المظفر العلويّ صاحب كتاب « نَضْرَةِ الْإِغْرِيسِ » قائلاً:

« ومعنى الجناس المحض الخالص، وكأنه من أصل واحد في مسموع حروفه، كقول أبي حية الجلي: [البسيط]

يَعُدُّهَا لِلْعَدَى فَتِيَانِ عَادِيَةٍ وَكُلُّ كَهْلٍ رَحِيْبِ الْبَالِ صِهْمِيمِ
وقد جنس بين « العدى » و « عادية » تجنيساً محضاً. ومنه قول يزيد بن جدعاء:
[الطويل]

وَهُمْ صَبَّحُوا أُخْرَى ضِرَاراً وَرَهْطَهُ وَهُمْ تَرَكَوْا الْمَأْمُومَ وَهُوَ أَمِيمٌ
وقد جنس يزيد جناس محض بين « المأموم » من أم رأسه بمعنى: يهذي، وبين « الأميم » حجر يشدخ به الرأس.

٤٣ - الْجِنَاسُ الْمُحَقَّقُ

المُحَقَّقُ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْأَمْرِ: صَدَقَهُ، وَتَحَقَّقَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ: تَيَقَّنَهُ. عَرَفَهُ ابْنُ رَشِيْقِ الْقَيْرَوَانِيِّ بِقَوْلِهِ: « هُوَ مَا اتَّفَقَتْ فِيهِ الْحُرُوفُ دُونَ الْوِزْنِ، رَجَعَ إِلَى الْإِشْتِقَاقِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ الْمَعْتَزِ: [الطويل]

تَقَاعَسَ حَتَّى فَاتَهُ الْمَجْدُ فَفَعَسَ وَأَعْيَا بُنُوعِيَا وَضَلَّ الْمَضْلَلُ
جناس الشاعر بين « أعيا » و « أعيا » جناس محقق، بحيث اتفقت اللفظتان في جميع حروفهما دون البناء ورجعا إلى أصل واحد، وفي هذا تحريفان لا يخفيان. هذا الجناس عند فدامة أفضل تجنيس، والجرجاني يسميه « المطلق » قال، وهو من أشهر أوصافه:
[الطويل]

وَمَا زَالَ مَعْقُولًا عَقَالَ عَنِ النَّدَى وَمَا زَالَ مَحْبُوسًا عَنِ الْخَيْرِ حَابِسُ
وقال أبو تمام فأحسن المجانسة بالاشتقاق: [الكامل]
بِحَوَافِرِ حُفْرٍ وَصُلْبِ صُلْبٍ وَأَشَاعِرِ شُعْرٍ وَخَلْقِ أَخْلَقِ
فجناس أبو تمام بين « حوافر » و « حفر » وبين « صلب » و « صلب » وبين « أشاعر » و « شعر » وبين « خلق » و « أخلق » جناس محقق بأربع لفظات. وكقول ذي الرمة:
[الطويل]

كَأَنَّ الْبُرَى وَالْعَاجَ عِجَتْ مُتُونَهَا عَلَى عَشْرِ نَهَى بِهِ السَّيْلَ أَبْطَحَ

جانس الشاعر جناس المحقق بين «العاج» و «عيجت» فهما قريان في اللفظ بعيدان في الاشتقاق.

٤٤ - الجناسُ المُخالفُ

المُخالفُ والمُخالفُ: ضدّ الموافق والمتفق، وهو ما يُستدلُّ فيه بامتناع أحد النقيضين على تحقق الآخر. عرّف الحلبي والنويري الجناس المخالف وهو أن تشتمل كل واحدة في الكلمتين على حروف الأخرى دون ترتيبهما، كقول أبي تمام: [البسيط]

بِضُّ الصَّفَائِحِ لَا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ
فقد جانس أبو تمام بين «الصفائح» و «الصحائف» جناساً مخالفاً، إذ اشتمل كل لفظ على حروف الأخرى دون ترتيبها. ومنه أيضاً قول البُحترِّي: [الطويل]

شَوَاجِرُ أَرْمَاحٍ تَقَطَّعَ بَيْنَهُمْ شَوَاجِرُ أَرْحَامٍ مَلُومٍ قُطِوعِهَا
جانس تجنيساً مخالفاً بين «أرماع» و «أرحام» مع اختلاف بالترتيب الحرفي. وفي هذا المجال قال المتنبّي: [الوافر]

مُنْعَةٌ مُنْعَةٌ رَدَاحٌ يُكَلِّفُ لَفْظَهَا الطَّيْرَ الْوَقُوعَا
والبيت الأول من شواهد «تجنيس العكس».

٤٥ - الجناسُ المُختلفُ

المُختلفُ من الشيء: المتنوع في هيئته وألوانه. اعتبر النويري في «نهاية الأرب» أن هذا الجناس المختلف هو من التّجنيس الناقص. وقال ابن الزمّلكاني: «إن جناس النقص إن وقع بتغير الحركات سُمّي المختلف». ومثله المظفر العلوي ذكره بهذا الاسم. وعدّه الحلبي والنويري فقالا: «ومنه المختلف ويسمّى التّجنيس الناقص». والاختلاف إما في الحركة، كقوله عَلِيٌّ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». ومن النظم قول أبي العلاء: [الطويل]

لِعَيْرِي زَكَاةٌ مِنْ جَمَالٍ فَإِنْ تَكُنْ زَكَاةُ جَمَالٍ فَادْكَرِي ابْنَ سَبِيلِ
فقوله «جمال» و «جمال» اختلاف في الحركة. ومنه اختلاف بالحركة والسهكون،

كقولهم: « البِدْعَةُ شَرَكُ الشَّرْكَ ». فقد جانس بين « الشَّرْكَ » بزيادة الحرف المشدّد « ش » والرَّاء الساكنة، وبين « شَرَكُ ». ومنه اختلاف بالتخفيف والتشديد، كقول بعضهم: « الجاهلُ إمَّا مُفْرَطٌ وإمَّا مَفْرَطٌ ».

٤٦ - الجِنَاسُ المُذَيَّلُ

المُذَيَّلُ من الشَّيْءِ : أي آخره، وثوب مُذَيَّلٌ : طَوِيلُ الذَّيْلِ . قال ابن حَجَّةَ الحَمَوِيُّ: اختلف جماعة المؤلفين في اسمه، ولم يَتَقَرَّرْ له أَحْسَنُ من هذه التَّسْمِيَةِ فَإِنَّ فِيهَا مِطَابَقَةً لِلْمُسَمَّى، وما ذاك إِلَّا أَنَّ المُذَيَّلُ هو ما زَادَ أَحَدَ رُكْنَيْهِ عَلَى الآخرِ حَرْفًا فِي آخِرِهِ، فصار له كالدَّيْلِ . وشاهده من بديعية ابن حَجَّةَ الحَمَوِيِّ: [البسيط]

وَذَيَّلَ الهَمُّ هَمَلَ السُّدْمَعِ لِي فَجَرَى كَلَّاحِقِ الغَيْثِ حَيْثُ الأَرْضِ فِي ضَرَمٍ

وقد جانس الشاعر مذيلاً بين « الهَمُّ » بمعنى القلق والبَلْبَالُ، وبين « همل » الدَّمَعُ سِيلَانُهُ وَتَسْكَابُهُ، وقوله « وذيل » ورى عن النَّوْعِ . وحقيقة هذا الجناس: هو ما جاء من رُكْنَيْنِ مُتَجَانِسَيْنِ فِي اللَّفْظِ مُتَّفِقَيْنِ فِي الحَرَكَاتِ، لكن يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخرِ بِأَنْ يُزَادَ فِي آخِرِهِ حَرْفٌ يَكُونُ لَهُ كالدَّيْلِ، وَسَمَاهُ بَعْضُهُم الزَّائِدَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الرُّكْنِ الزَّائِدِ، وَالنَّاقِصَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الرُّكْنِ الخَالِي عَنِ الزِّيَادَةِ. كقول علي بن الحسين الموصلي: [البسيط]

يُذَيِّلُ العَدْلَ جَارٍ جَارِحٍ بِأَدَى كَلَّاحِقِ مَاحِقِ الأَثَارِ فِي الأَكْمِ

وكقول عائشة الباعونية: [البسيط]

أَقُولُ وَالدَّمْعُ جَارٍ جَارِحٌ مُقْلِي وَالجَارُ جَارٍ بِعَدْلٍ فِيهِ مُتَّهَمِي

وقد جانست عائشة الباعونية بين لفظتي « جارٍ » بمعنى: سائل، وبين « جارح » من جَرَحَ عَلَى المَجَازِ. وقال عبد المحسن بن حمود الحلبي: [الكامل]

هَلْ مُنْصِفِي مِنْ ظُلْمِ جَارٍ جَائِرٍ مُتَحَكِّمٍ فِي الحُبِّ نَاهٍ نَاهِرٍ

وقد جانس بين « ناهٍ » من نهى بمعنى: منعه، وبين « ناهر » من نَهَرَ السَّائِلَ .

٤٧ - الجِنَاسُ المُرْبِعُ

المُرْبِعُ ذو الأربعة الأركان أو الأضلاع كالبيت . وحقيقة الجناس المربّع هو أن يأتي

الناظم بأربعة أبيات أو أربعة مَصاريع تُقَرُّ طَوْلاً وَعَرْضاً، كقول بعض الأدباء: [مجزوء
الرجز]

تَلُومُنِي يَا عَاذِلِي فِي حُبِّ مَنْ يَحْكِي الْقَمْرُ
يَا عَاذِلِي، بَلْ دُونَهُ، بَدْرُ السَّمَاءِ إِذَا سَفَرُ
فِي حُبِّ مَنْ بَدْرُ السَّمَاءِ مِنْهُ اخْتَفَى سُقْمِي ظَهَرَ
يَحْكِي الْقَمْرُ، إِذَا سَفَرُ، سُقْمِي ظَهَرَ، لَمَّا هَجَرَ

جانس الشاعر جناساً مربعاً بأبيات الشاهد الأربعة ؛ فقراءة العرض هي القراءة
العادية، وقراءة الطول هي أن تقرأ الكلمة الأولى من كل بيت من الأبيات الأربعة
بالتتالي ، فتصح القراءة الطولية عين القراءة العرضية والعادية . وكقول جرمانوس فرحات :
[مجزوء الرجز]

مَهْلًا فَهَاءَ صَبْرِي أَنْقَضَى مِنْ عَائِدٍ، قَدْ أَذْهَلَا
صَبْرِي أَنْقَضَى مِنْ مَطْلِهِ طَالَ الْمُنَى لَسْمًا اعْتَلَى
مِنْ عَائِدٍ، قَدْ شَفَّنِي مِنْهُ الضَّنَى، فِي الْإِجْتِلَا
قَدْ أَذْهَلَا، لَمَّا اعْتَلَى فِي الْإِجْتِلَا، زَادَ السَّلَا

وكقول الجليّ: [مجزوء الرمل]

لَيْتَ شِعْرِي لَكَ عِلْمٌ مِنْ سَقَامِي يَا شَفَائِي
لَكَ عِلْمٌ، مِنْ زَفِيرِي وَنَحُولِي وَضَنَائِي
مِنْ سَقَامِي وَنَحُولِي دَاوَنِي إِذْ أَنْتَ دَائِي
يَا شَفَائِي وَضَنَائِي أَنْتَ دَائِي وَدَوَائِي

٤٨ - الجناسُ المرَدَّد

المُرَدَّدُ: الحَايِزُ البَائِرُ، رَدَّدَ القَوْلَ: بِمعْنَى رَدَّهُ، وَالتَّثْقِيلُ لِلكثْرَةِ. وَحَقِيقَةُ هَذَا الجِنَاسِ
هُوَ أَنَّ يَجْمَعُ النَّاظِمُ وَالنَّاظِرُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ بِشَرَطِ أَنْ يَرِدَ الوَاحِدُ تَلْوًا الآخِرَ، إِمَّا بِكُلِّ حُرُوفِهِ
أَوْ بِنَقْصِ حَرْفٍ مِنْهَا. كقول الحريري في مقاماته: [الطويل]

بُنِيَ اسْتَقِيمَ فَالعُودُ تَنْمُو عُرُوقُهُ قَوِيماً وَيَغْشَاهُ إِذَا مَا التَّوَى التَّوَى
وَلَا تُطْعَمُ الجِرْصَ المِذْلُ وَكُنْ فَتَى إِذَا التَّهَبَّتْ أَحْشَاؤُهُ بِالطَّوَى طَوَى

إِلَى الْجَوِّ لَمَّا أَنْ أَطَاعَ الْهَوَى هَوَى
زَمَانٌ وَمَنْ يَرَعَى إِذَا مَا النَّوَى نَوَى

وَعَاصِ الْهَوَى الْمُرْدِي فَكَمْ مِنْ مُحَلِّقٍ
وَحَافِظٍ عَلَى مَنْ لَا يَخُونُ إِذَا نَبَأَ

وقال الحصكفي: [الطويل]

سَرَى الْقَلْبُ أَوْ وَافَى نَسِيمَ الصَّبَا صَبَا
فَلَوْ أَبْصَرْتَهُ مَرَّةً فِي سَبَا سَبَى

بِرُوحِي حَيِّبٌ سَارَ فِي الْقَلْبِ كَلَّمَا
كَبْلَقَيْسَ لَا بَلَّ قَيْسَ حُسْنًا بِعَرَشِهَا

وقال بعضهم: [الطويل]

إِذَا الطَّارِقُ الْعَافِي إِلَيْهِ انْكَفَا كَفَى
عَلَى جُرْفٍ هَارٍ بِحَيْثِ الشَّفَى شَفَا
وَطَالَ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْهُ الْعَفَا عَفَا
وَبِالْهَجْوِ مِنْ نَقْصٍ بِهِ فِي الْقَفَا قَفَا

لِنِعْمِ الْفَتَى مَنْ كَانَ سَهْلًا جَنَابُهُ
وَإِنِّي أَرَى مَنْ أَمْرَضَ الدَّهْرُ حَالَهُ
كَرِيمٌ إِذَا حَالَ الْوَدِيدُ تَغْيِيرًا
وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ بِالْوَجْهِ مَادِحًا

٤٩ - الْجِنَاسُ الْمُرْفَلُّ

المُرْفَلُّ مِنَ الشَّيْءِ: الْمُرْخَى، وَرَفَلَ فِي ثِيَابِهِ يَرْفُلُ إِذَا أَطَالَهَا وَجَرَّهَا مَتَبَخْتَرًا. إِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا الْجِنَاسِ أَنْ يَجْمَعَ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ بِحَيْثُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي زَائِدًا عَلَى الْأَوَّلِ بِحَرْفَيْنِ فِي آخِرِهِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

كَمَا أَنَّنَا حَقًّا مَوَالِي مَوَالِينَا
وَكَمْ رَفَعْتُ خِلًا أَيَادِي أَيَادِينَا

نُعَادِي أَعَادِينَا وَنُضْرِمُ حَبْلَهُمْ
فَكَمْ حَفَّضْتُ مِنَّا الْمَنَاقِبُ حَاسِدًا

وكقول جرمانوس فرحات: [الطويل]

رَأَوْا أَفْضَلَ الْحَسَنَاتِ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ
يَمِيدُ بِهِمْ عِنْدَ النَّوَى وَالنَّوَابِ

فَنَمَّ شَذَا أَرْجَائِهِ بَيْنَ مَعْشَرٍ
فَلَا السِّرُّ مُفْشِي لَدَيْهِمْ وَلَا الْهَوَى

وقال حسان بن ثابت: [الطويل]

نَصِلُ جَانِيئِهِ بِالْقَنَا وَالْقَنَابِلِ

وَكُنَّا مَتَى يَغْزُ النَّبِيُّ قَبِيلَةَ

وكقول النابغة الجعدي: [الطويل]

وَزَالَ بِهِمْ صَرْفُ النَّوَى وَالنَّوَابِ

لَهَا نَارٌ جِنٌّ بَعْدَ إِسِّ تَحَوَّلُوا

وقد أجاز الانفصال بين الرُّكْنَيْنِ صاحب « نَضْرَةَ الإغْرِيبِ » وأُشْدَ لِعَمْرٍو بنِ شَأْسِ :

[الطويل]

تَسَدَّكَرْتُ لَيْلَى وَالرُّكْبَابُ كَأَنَّهَا قَطَا مَنَهْلٍ أُمَّ الْقِطَاطَ فَلَعَلَعَا

وقالت الخنساء: [مجزوء الكامل]

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشَّفَاءُ مِنْ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ

جانست بين « الجوى » أصابته شدة وجد من الحزن، وبين « الجوانح » بمعنى: أوائل الضلوع تحت الترائب ممّا يلي الصدر .

٥٠ - الْجِنَاسُ الْمَرْفُوعُ

المَرْفُوعُ مِنَ الشَّيْءِ: الْمُتَلَحِّمُ وَالْمُتَّفِقُ وَالْمُوَافِقُ وَالْمُرْقِعُ. وَحَقِيقَةُ هَذَا الْجِنَاسِ هُوَ كَالْمُرْكَبِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، وَلَكِنْ يُفْرَقُ عَنْهُ بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرُّكْنَيْنِ تَامًا وَالْآخَرَ مَرْفُوعًا، أَيْ مَرْقِعًا بِحَرْفٍ مِنْ كَلِمَةٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، سَوَاءَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ أَوْ لَمْ تَخْتَلِفْ. كَقَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَرِيرِيِّ: [الطويل]

وَإِنَّ قُصَارَى مَنْزِلِ الْمَرْءِ حُفْرَةٌ سَيَنْزِلُهَا مُسْتَنْزِلًا عَنْ قِبَابِهِ
فَوَاهَا لِعَبْدٍ سَاءَةٌ سُوءٌ فَعَلِهِ وَأَبْسَدَى التَّلَاقِي قَبْلَ إِغْلَاقِ بَابِهِ

جانس الشاعر بين « قبابه » هو المكان الشاهق، وبين « ق » أي الحرف الأخير من لفظة « إغلاق » مع لفظة « باب » بمعنى مدخل منزله، وهنا قصد القبر.

وقال أبو فتح البُستِيّ: [الخفيف]

نَحْنُ وَاللَّهُ فِي زَمَانٍ سَفِيهِهِ تَصَفَعُ النَّائِبَاتُ مِنْ كَأْسِ فِيهِ
فَتَشَكَّلُ بِشَكْلِهِ يَكُ أَحْظَى بِكَ إِنَّ السَّفِيهَةَ صِنُوهُ السَّفِيهِ

وكقول أبي العلاء المعرِّي: [البسيط]

خَفْ يَا كَرِيمًا عَلَى عِرْضِ تُعْرِضُهُ لِعَائِبِ فَلَيْمِمْ لَا يُقَاسُ بِكَ
إِنَّ الزُّجَاجَةَ لَمَّا حُطِّمَتْ سَبِكَتْ وَكَمْ تَكْسَرُ مِنْ دُرٍّ فَمَا سُبِكَا

وقد جانس الشاعر بين « س » الحرف الأخير من لفظة « يقاس »، مع لفظة « بكا » من

ناحية ، وبين لفظة « سُبكا » بمعنى : صُهر على النار وأعيد تركيبه من ناحية ثانية .

٥١ - الجِنَاسُ المُرَكَّب

المُرَكَّبُ من الشَّيْءِ : أَصْلُهُ وَمَنْبَتُهُ ، يُقَالُ : فلان كريم المُرَكَّبِ أي الأصل . عرَّفَ جرمانوس فرحات الجِنَاسَ المُرَكَّبَ بقوله : « هو كالجِنَاسِ المُمَاتِلِ ، لكن يُفَرِّقُ عنه بأنَّ يكونَ أحدَ الرُّكْنَيْنِ تامًّا والآخر مُرَكَّبًا مع حرف لا غير ، فيتَّفَقُ حينئذٍ الرُّكْنَانِ ، بالحروف والحركات والسُّكُنَاتِ ، ويُسْتَرْتَبُ فيهما أن يكونا مُتَّفَقَيْنِ أيضًا بِالخَطِّ لئلاَّ يَلْتَبِسَ بما يأتي بَعْدَهُ ، وَيُسَمَّى أيضًا المُرَكَّبَ المجموع ؛ كقول أبي القاسم السَّجَرِيّ : [الكامل]

بِأَبِي غُلَامٍ لَسْتُ غَيْرَ غُلَامِهِ مُدَّ جَادَ لِي بِسَلَامِهِ وَكَلَامِهِ
ذُو حَاجِبٍ مَا إِنْ رَأَيْتُ كُنُونَهُ أَبَدًا وَصُدِّغَ مَا رَأَيْتُ كَلَامِهِ

جانس الشاعر بين « كلامه » من الكلام والنطق، وبين « كلامه » اللام المضافة إلى الكاف، أي مثل لاهمه، على تشبيه الصُدغ برسم حرف اللام . وقال أبو فتح البُستِيّ : [البسيط]

لِقَاءِ أَكْثَرِ مَنْ يَلْقَاكَ أَوْزَارُ فَلَا تُبَالِ أَصْدُوا عَنْكَ أَوْ زَارُوا
لَهُمْ لَدَيْكَ إِذَا جَاوَوْكَ أَوْ طَارُوا فَإِنْ قَضَوْهَا تَحَوَّا عَنْكَ أَوْ طَارُوا

وقال آخر : [الخفيف]

صَلُّ مُحِبًّا أَعْيَاهُ وَصَفُّ هَوَاهُ فَضَنَاهُ يَنْوِبُ عَنْ تَرْجُمَانِهِ
كُلَّمَا رَاقَهُ سِوَاكَ تَصَدَّتْ مُقْلَتَاهُ بِدَمْعِهِ تَرْجُمَانِهِ

٥٢ - الجِنَاسُ المُرَكَّبُ المَفْرُوق

المَفْرُوقُ من فعل فَرَّقَ تفریقاً الشَّيْءِ : وَرَّعَهُ وَبَدَّه . وقال جرمانوس فرحات : « إنَّ تعريفَ هذا الجِنَاسِ كتعريف المُرَكَّبِ المجموع ، ولكن يُفَرِّقُ عَنْهُ بأن يكونَ الرُّكْنَانِ مُتَشَابِهَيْنِ لَفْظًا لَا خَطًّا . كقول أبي فتح البُستِيّ : [مجزوء الكامل]

لَسِي مَدْمَعٌ وَصَبِي بِهِ مِنْ قَيْضِهِ وَصَبِيهِ
وَجَرَى غَدِي وَلَهِي بِهِ مِنْ حَرِّهِ وَلَهِيهِ

جانس الشاعر في البيت الأول بين لفظة « وصبي به » بمعنى : كلفني به ، وبين « وصبيبه » بمعنى : انصباب الدمع ؛ وفي البيت الثاني بين لفظة « ولهي به » من وله ، أي احترق قلبه من الوجد ، وبين « ولهييه » بمعنى : تأجج نار حبه واضطرامها . ومنه قول الحافظ ابن حجر : [الكامل]

يَا مَنْ يُنَمِّقُ بِالْحَبِيبِ مَقَالَهُ لَا تَرُجُ فِي تَرْكِيهِه تَرْكِي بِهِ
يَا مَنْ يُلُومُ الدَّمْعَ فِي جَرِيَانِهِ يَغْنِيكَ عَنِ وَصْبِي بِهِ وَصْبِيهِه
يَا لَيْلَةَ تُرْبِي عَلَيَّ وَلَهْيِي بِهِ مِنْ حَرِّ نَارٍ فِي الْهَوَى وَلَهْيِيهِه

وقد جانس الشاعر جناس المركب المفروق بين « تركبه » مطاوع ركب ، و« تركي به » أي تخليته وإهماله وتركه . وكذلك جانس بين « وصبي به » و« صبيبه » وبين « ولهي » به « و« لهييه » . ومنه قول السبكي : [الكامل]

كُنْ كَيْفَ شِئْتَ عَنِ الْهَوَى لَا أَنْتَهِي حَتَّى تَعُودَ لِي الْحَيَاةُ وَأَنْتَ هِيَ
وقد جانس جناساً مفروقاً بين لفظة « أنتهي » من الانتهاء عن الشيء ، وبين لفظتي « أنت هي » بمعنى : أنت هذه الحياة .

٥٣ - الْجِنَاسُ الْمُرْدُوجُ

المُرْدُوجُ من فعل رَوَّجَ الشيءَ بالشيءِ وزَوَّجَهُ إليه : قَرَنَهُ . الْجِنَاسُ الْمُرْدُوجُ سَمَاءُ ابن الأثير المَجْنَبُ وقال : « أَنْ يَجْمَعَ مُؤَلَّفُ الْكَلَامِ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا كَالْتَّبَعِ لِلالْآخَرَى وَالْجَنِبَةِ لَهَا ، وَهُوَ بِلِزُومِ مَا لَا يَلِزِمُ أَوَّلِي مِنْهُ بِالتَّجْنِيسِ » .

وَسَمَاءُ التُّوَيَّرِي « الْمُرْدَدُّ وَالْمَكْرَّرُ » ، وَالْعُلُويِّ سَمَاءُ « الْمَكْرَّرُ وَالْمُرْدُودُ » وَكَذَلِكَ سَمَاءُ « الْإِسْتِوَاءِ » . وَعَرَّفَهُ جَرْمَانُوسُ فَرِحَاتُ بِقَوْلِهِ : هُوَ اتِحَادُ الرُّكْنَيْنِ فِي الْحُرُوفِ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ فَأَكْثَرُ فِي أَوَّلِ أَحَدَيْهِمَا ، وَيَشْتَرَطُ بَأَنْ يَكُونَا مُتْرَادِفَيْنِ ، وَيُسَمَّى الْمَكْرَّرَ وَالنَّاقِصَ . كَقَوْلِ الْبَلَاطُنْسِيِّ : [الكامل]

حُبٌّ عَلَى بُعْدِ الْمَنَازِلِ نَازِلٌ قَلْبٌ إِلَى تِلْكَ الشَّمَائِلِ مَائِلٌ
صَبٌّ قَرِيحُ الْجَفْنِ مِنْ مَدْمَعِي صَبٌّ عَلَى حُكْمِ الْوَسَائِلِ سَائِلٌ
يَغْزُو جِيُوشَ الصَّبْرِ مِنْ رَنَّا لَحْظٌ بِأَصْنَافِ التَّغَازِلِ غَازِلٌ

أُورَى عُيُوناً فِي فُؤَادِي كَمْ لَهَا مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فِي الْمَقَاتِلِ قَاتِلُ

جانس الشاعر بين لفظتي « المنازل » بمعنى الدار، وبين « نازل » بمعنى : « ثَبَّتْ وَاسْتَقَرَّ » . وجانس في عجز البيت بين « الشمائل » جمع الشَّمال بمعنى الطبع، وبين « مائل » بمعنى : عَدَلَ إِلَى الشَّيْءِ وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ. وجانس في البيت الثاني بين « الوسائل » بمعنى القربة، وبين « سائل » من السَّوَالِ، وهو الطلب والاستعطاف. وجانس كذلك في البيت الثالث بين لفظتي « التغازل » من الغَزَلِ، وبين « غازل » اسم الفاعل من غَزَلَ بِالْمَغْزَلِ الصَّوْفِ ونحوه. وكقول الصَّفَدِيِّ : [الوافر]

بِنَفْسِي مَنْ إِذَا ذَكَرَ اكْتَبَابِي وَأَنِّي لَا أَرَى الْأُوزَارَ زَارَا
نَبِئْتُ وَلِلدُّجَى حِرْصٌ عَلَيْهِ وَلَسِي فَإِذَا رَأَى الْأَسْحَارَ حَارَا

وهنا جانس الشاعر بين المقطع الأخير من لفظة « الأوزار » « زار » بمعنى : الإثم، لأنَّه جمع وزر، وبين « زار » من الزيارة بمعنى : قَدِمَ زَائِراً. وجانس أيضاً في عجز البيت الثاني ما بين المقطع الأخير من لفظة « الأسحار » « حار » « والأسحار » جَمَعَ السَّحْرَ، بمعنى آخر الليل وقبيل الصُّبْحِ، وبين « حار » من الفعل حَارَ يَحَارُ حَيْرًا بمعنى : لَمْ يَدْرِ وَجَهَ الصَّوَابَ . وَيُفْرَقُ الْمَزْدَوِجُ عَنِ الْمَرْدَّدِ بَأَنَّ الْمَزْدَوِجَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ أَحَدَ الرُّكْنَيْنِ نَاقِصًا عَنِ الْآخِرِ بِحَرْفٍ، وَالْمَرْدَّدُ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ. كقول البلاطِينِيِّ : [الكامل]

لَكَ فِي الْقُلُوبِ مِصَارِعٌ وَمِصَارِفٌ لِسُلُوقِ قَلْبِي بِالْمِصَارِفِ صَارِفٌ
وَيَبْسِلُ بِي شَوْقِي وَيَعْطِفُنِي الْهَوَى هَلْ لِي إِلَى مَيْلِ الْمَعَاظِفِ عَاطِفٌ

جانس الشاعر بين « صارف » المقطع الأخير من لفظة المِصَارِفِ، جمع مصرف أَي حِيلَةٌ وَمَنْحَى وَمَعْدِلٌ، وبين لفظة « صارف » اسم الفاعل من صَرَفَ بِمَعْنَى مُتَصَرِّفٌ فِي الْأُمُورِ. وكذلك جانس في البيت الثاني بين « المعاطف » جمع معطف وهو العنق، وبين لفظة « عاطف » من الفعل عَطَفَ بِمَعْنَى : مَالَ وَحَنَى .

٥٤ - الْجِنَاسُ الْمُسَمِّطُ

المُسَمِّطُ من فعل سَمَطَ الشَّيْءُ : لَزِمَهُ عَلَقَهُ، وَالسَّمَطُ : الْحَيْطُ مَا دَامَ الْخَرَزُ أَوْ اللَّوْلُؤُ مُنْتَظِمًا فِيهِ . ذَكَرَ الْجِنَاسُ الْمُسَمِّطُ ابْنَ حَجَّةَ الْحَمَوِيَّ قَائِلًا : هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الشَّاعِرُ كُلَّ بَيْتٍ

بسمطه أربعة أقسامٍ ، ثلاثة منها على سجعٍ واحد بخلاف قافية البيت ، كقول مروان بن أبي حفصة : [الطويل]

هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجَزَلُوا

فقوله : « أَصَابُوا ، أَجَابُوا ، أَطَابُوا » ، على سجعٍ واحد ، بخلاف قافية البيت ، وهي « أَجَزَلُوا » . ووافقه الحلبي والنويري والحلي والعلوي ابن شهاب في كتابه : « إقامة الحجّة على ابن حجّة الحموي » . وقال جرمانوس فرحات : « أَنْ يَأْتِي الشَّاعِرُ بِأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مَتَسَاوِيَةٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ وَيَحْفَظُ الْقَافِيَةَ فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ ، كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ فِي مَقَامَاتِهِ [الهزج]

أَيَا مَنْ يَدْعِي الْفَهْمَ	إِلَى كَمْ يَا أَخَا الْوَهْمِ
تُصِيبِي الذَّنْبَ وَالذَّمَّ	وَتُخْطِي الْخَطَا الْجَمَّ
أَمَا بَانَ لَكَ الْعَيْبُ	أَمَا أَنْذَرَكَ الشَّيْبُ
وَمَا فِي نَصْحِهِ رَيْبُ	وَلَا سَمْعُكَ قَدْ صَمَّ
أَمَا نَادَى بِكَ الْمَوْتُ	أَمَا أَسْمَعَكَ الصَّوْتُ
أَمَا تَخْشَى مِنَ الْفَوْتُ	فَتَحْتَاطُ وَتَهْتَمُ

وقد جانس مُسمطاً ، إذ أتى بأربعة متساوية واحتفظ بالقافية في القسم الرابع ؛ فقافية البيت الأول « الجم » والثاني « صم » والثالث « تهتم » . وكقول ابن حجّة الحموي : [البسيط]

تَسْمِطُ جَوْهَرِهِ يُلْفَى بِأَبْحُرِهِ وَرَشْفُ كَوْتَرِهِ يَرُوي لِكَلِّ ظَمِي

الجناس في التسميط هنا منتظم في سلك الجواهر وقد تقرر أنّ السمط هو الذي يجمع حب العقد ، والمناسبة البديعية حاصلة بقوله « يلفى بأبحره » فمحاسنه غير خافية بعد ذكر الجوهر ، ومثل ذلك الرشق للكوتر والري للظامى ؛ وتمكين القافية ظاهر وهي « ظمي » .

٥٥ - جناسُ المُشابهة

المُشابهة من فعل شَبَّه ، وشابه الشيء : مَأْتَلُهُ أَيَّ كَانَ مِثْلَهُ . جناسُ المُشابهة يشبه المشتق ، ويسميه النويري « المغاير » ومثله الحلبي ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ

دَانٍ ﴿١﴾ ومنه قول البهاء زهير: [الطويل]

حَفِظْتُ لَكُمْ ذَاكَ الْوِدَادَ وَصُنْتُهُ فَهَا هُوَ مَخْتُومٌ لَكُمْ بِخَتَامِ
فَلَا تُنْكِرُوا طِيبَ النَّسِيمِ إِذَا سَرَى إِلَيْكُمْ فَذَاكَ الطَّيِّبُ فِيهِ سَلَامِي

جانس الشاعر جناس مشابهة في عجز البيت الأول بين لفظتي «مختوم» وبين «بختام» ثم جانس في البيت الثاني بين لفظتي «طيب» و«الطيب». وكقول ابن خلف الهمداني: [الطويل]

أَصْرَحُ بِالشُّكُورَى وَلَا أَتَأَوَّلُ إِذَا أَنْتَ لَمْ تُجْمِلْ فَلَيْمَ أَتَجَمَّلُ
أَبِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ هَوَاكَ تَحَامُلُ عَلَيَّ وَمَنِي كُلِّ يَوْمٍ تَحْمَلُ
وَمَا دَعَوَى لِي أَنِّي جَلِيدٌ وَإِنَّمَا هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَلَتْهَا تَحْمَلُ

جانس الشاعر في عجز البيت الأول بين لفظتي «تُجْمِلُ» بمعنى تُصافي الإخاء، وبين «أَتَجَمَّلُ» بمعنى: أَتَعَفَّفُ. وفي البيت الثاني بين لفظتي «تَحَامُلُ» بمعنى: التَّكَلَّفُ وبين «تَحْمَلُ» بمعنى تَكَلَّفُ. وفي البيت الثالث بين لفظتي «حَمَلَتْهَا» بمعنى: أَثَقَلَتْهَا، وبين «تَحْمَلُ» بمعنى: تَتَصَبَّرُ. وصدر هذا البيت مكسور، ولو قال الشاعر: «وما أدعي أنني جليدٌ وإنما» لاستقام الوزن.

٥٦ - الْجِنَاسُ الْمُشْتَقُّ

المُشْتَقُّ من الشَّيْءِ: أَخْرَجَهُ مِنْهُ، نَحْوَ اشْتَقَّ، ضَرَبَ مِنَ الضَّرْبِ. وَالْجِنَاسُ الْمُشْتَقُّ ذَكَرَهُ أَبُو هِلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَنْ يَشْتَقَّ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْأَسْمِ الْعِلْمِ مَعْنَى فِي غَرَضٍ يَقْصِدُهُ مِنْ مَدْحٍ أَوْ هِجَاءٍ». وَوَافَقَهُ النَّابِلِيُّ، وَسَمَّاهُ ابْنَ حِجَّةَ الْحَمَوِيَّ الْأَشْتِقَاقَ، وَلَمْ يَعْدهُ مِنَ الْجِنَاسِ، لِأَنَّ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْجِنَاسِ اخْتِلَافَ الْمَعْنَى فِي رُكْنِيهِ.

وقال جرمانوس: هو إخراج شيء من شيء يناسبه في اللفظ والمعنى، كإخراج الأفعال من مصادرها. وإما أن تأتي باسم بسيط وتشتطره بعمل التحليل يصفين ويكون لكل يصف معنى مستقل بالمفهومية، ويسمى الأول عندهم الأفتصاب، والثاني التحليل. ومثال المشتق من الأول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ

(١) سورة الرحمن، آية رقم (٥٤).

مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ ﴿١﴾. وهنا الجميع راجع إلى العبادة، والمعنى في الاشتقاق راجع إلى أصل واحد. ومنه قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

مَلَأْنَا الْبِرَّ حَتَّى ضَاقَ عَنَّا وَظَهَرَ الْبَحْرُ نَمْلُؤُهُ سَفِينَا
أَلَّا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

جانس الشاعر جناساً مشتقاً بأن أخرج الأفعال من مصادرها، ففي البيت الأول جناس بين لفظتي «نملؤه» و«ملأنا» وفي البيت الثاني بين «يجهلن» و«نجهل» و«جهل» و«الجاهلينا». ومن شواهد الثاني قول ابن دريد يهجو نفظويه النحوي: [السريع]

لَوْ أَوْجِي النَّحْوِ إِلَى نَفْطَوِيهِ مَا كَانَ هَذَا النَّحْوِ يُعْزَى إِلَيْهِ
أُحْرَقَهُ اللَّهُ بِنِصْفِ اسْمِهِ وَصِيرَ الْبَاقِي صُراخاً عَلَيْهِ

فحلل نفظويه إلى جزأين، أحدهما «نفظ» وهو ضرب من الأدهان سريع الالتهاب، وثانيهما «ويه» وهي كلمة تقال للمندوب عليه.

٥٧ - الْجِنَاسُ الْمَشْوَشُ

المَشْوَشُ مِنَ الشَّيْءِ: الْمُخْتَلِطُ وَالْمُضْطَرَبُ غَيْرَ الْمُسْتَقِيمِ فِي التَّرْكِيبِ وَالْمَعْنَى. عَرَّفَ الْجِنَاسَ الْمَشْوَشَ الْغَانِمِيُّ بِقَوْلِهِ: كُلُّ جِنْسٍ مِنَ التَّجْنِيسِ يَتَجَادَبُهُ طَرَفَانِ مِنَ الصَّنَاعَةِ فَلَا يُمْكِنُ الْإِحَاقَةُ بِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ، فَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَشْوَشِ. وَأَمِثْلُهُ نَثْرًا قَوْلُهُمْ: «فَلَانُ فَائِقُ الْبَلَاغَةِ وَالْبِرَاعَةِ» فَلَوْ كَانَتْ «غَيْنٌ» الْبَلَاغَةُ «عَيْنًا» لَكَانَ تَجْنِيسًا مُضَارِعًا، وَلَوْ كَانَتْ «رَاءٌ» الْبِرَاعَةُ «لَامًا» لَكَانَ تَجْنِيسَ التَّصْحِيفِ، فَلَمَّا تَجَادَبَاهُ بَقِيَ مَشْوَشًا. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا: «صَدَّ عَنِّي لَمَّا صَدَّ عَنِّي» فَلَوْلَا تَشْدِيدُ «نُونِ» عَنِّي لَكَانَ تَجْنِيسًا مُرَكَّبًا، وَلَوْ كَانَتْ صَدَّ عَنِّي كَلِمَةً وَاحِدَةً لَكَانَ تَجْنِيسًا نَاقِصًا. وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ: «نَدِمْنَا عَلَى مَا نَدِمْنَا». وَكَقَوْلِ جَرْمَانُوسِ فَرِحَاتٍ فِي مَرثِيته: [الْكَامِلُ]

قَدِمًا عَلَوْتُ عَلَى السَّرْمَانِ تَجْمُلًا وَالْيَوْمَ حَطَّطْتَنِي رَكَائِبُ هِمَّتِي
لَمَّا فَقَدْتُ بِهِ الْكَرِيمَ سَجِيَّةً مَنْ كَانَ عَن حَدِّ الْكَمَالِ بِرُتْبَةٍ
ذُو فِطْنَةٍ وَبِرَاعَةٍ مُتَّصِدِيًّا لِبَلَاغَةٍ قَدْ صَمَّ أَضْيَقَ حَفْرَةٍ

(١) سورة الكافرون، الآيات (١ و ٢ و ٣ و ٤).

وقد جانس بين لفظتي « البراعة » بمعنى: جَوْد في عمله وتفوق بعلمه، وبين « البلاغة » بمعنى: إيصال المعنى بأقصر السبل وأبدع الكلم. إذا فُكُلُ جِنَاسٍ كان مُتَرَدِّدًا ما بين، فهو جِنَاسٌ مُشَوِّشٌ لا مَحَالَةَ. وقال العلوي: «فلو اتَّفَقَ المعنَيانِ في الكلمَتينِ «البلاغة والبراعة» وكانتا من حرف واحد، لكان ذلك من تجنيس التَّصْحِيفِ، أو كان اللأمان مُتَّفِقين، لكان ذلك من المضارع؛ فلما لم يكن كما ذكرناه بقي مذبذباً بين الأمرين ينجذب إلى كل واحد منهما بشبه». وقال الحموي: «إن الرُّكْنَيْنِ إذا تجاذبهما نوعان من التَّجْنِيسِ ولم يخلصا لواحد كان الجِنَاسُ مشوشاً، كقول أبي نواس: [مُخَلِّعُ البَسيطِ]

لِطَيْرَتِي فِي الصَّدَاعِ نَالَتْ فَوْقَ مَنَالِ الصَّدَاعِ مِنِّي
وَجَدْتُ فِيهِ اتِّفَاقَ سُوءٍ صَدَّعَنِي مِثْلَ صَدِّ عَنِّي

وقال المدني: فلولا تشديد نون «عني» لكان جناساً مركباً، أو كان «صدَّعني» كلمة واحدة لكان جناساً محرفاً.

٥٨ - الجِنَاسُ المُصَحِّفُ

المُصَحِّفُ من الفعل صَحَّفَ، وَصَحَّفَ الكلمة: أَخْطَأَ في قراءَتِهَا وِرْوَايَتِهَا في الصحيفة، أو حَرَّفَهَا عن وَضْعِهَا. عَرَفَهُ أسامة بن منقذ بقوله: «جناس التَّصْحِيفِ هو أن تكونَ النُّقْطُ فَرَقًا بين الكلمتين». كما قال أبو دُوَادٍ الإيَادِيُّ: [المتقارب]

وَرَدَتْ بِعَيْهَامَةِ جَسْرَةَ فَعَنْتُ سِمَالَ وَهَبَّتْ سِمَالَ

فالتَّصْحِيفُ في «سمال» و«شمال». وحقيقة هذا الجناس هو أن يأتي بكلمتين مُتَّفِقَتَيْنِ في الخَطِّ، تُخَالِفُ إحداهما الأخرى بإبدالِ حَرْفٍ على صورة المبدل منه ليكونَ النُّقْطُ فَرَقًا بينهما في تَغَايِرِهِ، وَيُسَمَّى «جناس الخَطِّ» أيضاً، كقول البهاء زهير: [الطويل]

وَلَيْسَ مَشِيئاً مَا تَرَوْنَ بِعَارِضِي فَلَا تَمْنَعُونِي أَنْ أَهِيَمَ وَأَطْرَبَا
وَمَا هُوَ إِلَّا نُورٌ تُغْرِ لَشَمَّتُهُ تَعَلَّقَ فِي أَطْرَافِ شَعْرِي فَالْهَبَا
وَأَعْجَبَنِي التَّجْنِيسُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا بَدَأَ أَشْبَاهاً رُحْتُ أَشْيَبَا

وقد جانس بين لفظتي «أشنب» الرجل: كان أبيض الأسنان حسنها، وبين «أشيباً»

بمعنى: الشيب، اختلاط الشعر الأسود بشعر أبيض وزوال نضارة الشباب. ومنه قول جرمانوس فرحات: [الخفيف]

يا سُروري أَقِلْ عَنِّي سُروري يا حَشَائِي لكَ الصَّفَا والصَّفَاءُ

جانس الشاعر جناساً مصحفاً في صدر البيت بين لفظتي « سروري » بمعنى: الفرح والحبور، وبين « سُروري » بمعنى: نقيض الخير، وهو اسم جامع للخطايا. وكذلك جانس بين لفظتي « الصفا » أي الخالص من كل شيء، وبين « الصفاء » بمعنى: « المصفاة والموودة ».

٥٩ - الجِنَاسُ الْمُضَارِعُ

المُضَارِعُ: المشابه، صيغة الفعل التي تَدُلُّ على الحال أو الاستقبال. قال العباسي: « جناس المضارع هو ما أبدل من أحد رُكْنَيْهِ حرف من مخرجه أو قريب منه. فمن الشاهد الأول قول الشريف الرضي: [البسيط]

لا يذكَرُ السَّرْمَلُ إِلَّا حَنَّ مُغْتَرِبٌ لَهُ إِلَى السَّرْمَلِ أَوْطَارٌ وَأَوْطَانُ

فجانس الشاعر بين لفظتي « أوطار » و « أوطان »، إذ إن حرف الراء وحرف النون من الحروف الذوقية المتساوية في المخرج. وقال القزويني: « إن كان الحرفان متقاربين سُمِّيَ مُضَارِعاً، وهو إما في الأول، نحو: « بَيْنِي وَبَيْنَ رَكْنِي لَيْلُ دَامِسٍ وَطَرِيقُ طَامِسٍ »، أو في الوَسْطِ نحو: « وَهَمٌّ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ »، أو في الآخر نحو: « الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ ». وَسَمَّاهُ صَاحِبَ « نَضْرَةِ الْإِغْرِيبِ » « تَجْنِيسِ الْخَطِّ ». وَعَرَفَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ بِقَوْلِهِ: هُوَ كَالْمَطْمَعِ، إِلَّا أَنَّهُ يُفَرِّقُ عَنْهُ بَأَنَّ يَكُونُ الْحَرْفُ الْمُبْدَلُ مِنْ مَخْرَجِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ؛ كَقَوْلِ الصَّفْدِيِّ: [البسيط]

لَمْ يَبْقَ لِي فِي هَوَى الْأَرَامِ آرَابٌ وَلَا لِسْمَعِي عَلَى الْإِطْرَاءِ إِطْرَابٌ

وقد جانس بين لفظتي « الأرام » جمع رئم وهو الظبي الأبيض، وبين « الآراب » جمع الأرب بمعنى: الحاجة. ومن الشاهد الثاني، قول ابن جابر الأندلسي: [الرمل]

سَلَبَ الْقَلْبَ عَزَالَ قَدُّهُ قَدْ حَكَى الْبَانَ لَنَا السَّلْمَا
نُونٌ صُدَّعِيهِ إِذَا أَبْصَرَهُ كَاتِبُ الْقَى إِلَيْهِ الْقَلْمَا

فقد جانس بين لفظتي « السَلَمَا » و « القَلَمَا » فالسين من حروف المباني الأَسَلِيَّة،
والقاف من حروف المباني اللُّهُويَّة ، فهما متقاربان في المخرج .

وسمَّى ابن رشيح جناس المضارع باسم « المضارعة » وقال إنه على ضروب كثيرة،
منها أن تزيد الحروف وتنقص، وهو الذي يُسمِّيه القاضي الجرجاني الناقص . كقول
أبي تمام : [الطويل]

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدِ عَوَاصِ عَوَاصِمِ تَصُولُ بِأَسْيَافِ قَوَاصِ قَوَاصِبِ

ومنها أن تتقدم الحروف وتتأخر ، كقول أبي تمام : [البسيط]

بِيضُ الصَّفَائِحِ لَا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ

ومنها التصحيف ونقص الحروف، كقول بعضهم : [الوافر]

فَإِنْ حَلُّوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَقْرٌ وَإِنْ رَحَلُوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَفْرٌ

فالجناس المضارع هنا في « مقر » و « مفر » جناس مصحف مع تقارب في الحروف
بين « الفاء » من الحروف الشُّفويَّة وبين « القاف » الحرف اللُّهُوي في حروف المباني . ومنه
قول الرّازي : « إِنَّ الحرفين اللّذين وقع الاختلاف فيهما إمَّا أَنْ يَكُونَا متقاربين أو لَا يَكُونَا
متقاربين ، فالأوَّل يُسمَّى المضارع والمطرف » .

وقال السُّكّاكِي : « التَّجْنِيسُ المضارع أو المطرف هو أن يختلفا بحرف أو حرفين مع
تقارب المخرج » . بينما عرفه ابن الزمِّلَكَاني بقوله : « وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا خَطًّا ، فَإِنْ وَقَعَ التَّفَاوُتُ
بحرف من الحروف المتقاربة سواء وقع أوَّلًا أو آخِرًا أو حَشْوًا لِقَبِ المضارع » ، ومثله قول
الحلبِي والنُّوِيرِي . وقال العلوي : « هو أن يجمع بين كلمتين هما متجانستان لا تفاوت بينهما
إلا بحرف واحد ، سواء وقع أوَّلًا أو آخِرًا أو وسطًا أو حَشْوًا . وهو وجهان :

الأوَّل : أَنْ يَقَعَ الاتِّفَاقُ فِي الحروف المتقاربة ، كالحديث الشريف « الخيل معقود
بنواصيها الخير » .

والثَّانِي : أَنْ يَقَعَ فِي الحروف التي لا تقارب فيها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ
مِّنَ الْأَمْنِ ﴾ (١) فحرف « الرّاء » و « النون » حرفان لا تقارب بينهما » .

(١) سورة النساء ، آية رقم (٨٣) .

وأدخله السُّكَاكِيَّ في تجنيس التصريف، وهو عنده قسمان: ما يكون التَّخالف بحرف مقارب في المخرج، وما يكون بغيره؛ والأوَّل يُسَمَّى «المضارع»، والثَّاني «اللَّاحق». وكلُّ منهما، إمَّا في الأوَّل، أو في الوسط، أو في الآخر. والمضارع عند الحمويِّ هو «المشابه في المخرج».

وسمَّاهُ المدنيُّ «المطرف» وقال: «وأما الجِنَاسُ المطرف فهو ما زاد أحد رُكْنَيْهِ على الآخر بحرف في طرفه الأوَّل، وهو عكس المذيل. وقد يُسَمَّى هذا الجِنَاسُ «المردوف والنَّاقص»، وفي تسميته اختلاف كثير؛ ولكنَّ المطرف أولاها، لأنَّه مطابق للمُسَمَّى، إذ الزيادة فيه كالطَّرْف لآنها في أوَّلِهِ، وخير الأسماء ما طابق المُسَمَّى».

٦٠ - الجِنَاسُ المُضَاعَفُ

المُضَاعَفُ، من الفعل ضَعَفَ يَضَعِفُ القوم: كثرةً فصار له ولأصحابه الضعف عليهم. وَضَعَفَ الشَّيْءُ: ضاعفه. الجِنَاسُ المضاعف هو من مخترعات الجَلِّيِّ، وعَرَفَهُ بقوله: «أَنْ يَعْمَدَ النَّاطِمُ إِلَى ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ مَتَّفِقَاتٍ فِي الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ مُخْتَلِفَاتٍ فِي الْمَعْنَى إِحْدَاهُنَّ تَلَوُّ الْأُخْرَى، أَوْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا مِنْ مُضَاعَفِ الرَّبَاعِيِّ وَالْأُخْرَى مِنْ حَرْفَيْنِ هُمَا مِنْ مَادَّةِ الْمُضَاعَفِ». كقول الجَلِّيِّ: [البسيط]

سَلَّ سَلْسَلَ الرَّيْقِ لِمَ لَمْ يَرَوْ حَرًّا ظَمًا بَلْ بَلْبَلِ الْقَلْبَ لَمَّا زَادَهُ أَلَمًا
قَدَّ قَدَّ قَدُّ حَبِيْبِي حَبْلٌ مُضَطْبِرِي إِنْ أَنْ أَنْ اجْتَنَبِي جُرْمًا فَلَا جَرْمًا

جانس الجَلِّيِّ بين لفظتي «سَلَّ» وهو الأمر من سَأَلَ، وبين «سَلْسَلَ» وهو العذب من الماء، وبين لفظتي «بَلْ» حرف إضراب بعد الإيجاب والأمر، وبين «بَلْبَلِ» بمعنى: أوقع القلب في الهم والحيرة. وجانس كذلك في صدر البيت الثَّاني بين لفظتي «قَدَّ» حرف يفيد التَّحقيق مع الفعل الماضي، وبين «قَدَّ، قَدَّ» وهما فعل بمعنى قطع يليه اسمٌ بمعنى القوام. وجانس في عجز البيت بين «إِنْ» حرف شرط يجزم فعلين، وبين «أَنْ أَنْ» بمعنى: حان، وأن حرف نصب ومصدر. وقد سمَّاهُ العسكريُّ «الاستِتْبَاعَ» ومثله السُّكَاكِيُّ وابن أبي الإصبع المصريُّ.

٦١ - الجِنَاسُ المُضَافُ

أَضَافَ الشَّيْءُ إِلَى الشَّيْءِ: أَمَالَهُ وَأَسَدَهُ، وَضَمَّهُ؛ والمُضَافُ: الملتزق بالقوم. عَرَفَ

القاضي الجرجاني الجناس المضاعف بقوله: « ومنه التّجنيس المضاف، كقول البحرّي: [الوافر]

أَيَا قَمَرِ التَّمَامِ أَعْنَتَ ظَلَمًا عَلَيَّ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ التَّمَامِ

ومعنى التّمَام واحد في الأمرين، ولو انفرد لم يعد تجنيساً؛ ولكن أحدهما صار موصولاً بالقمر والآخر بالليل، فكانا كالمختلفين». وسَمَاهُ (هذا الجناس المضاف) الرّمانيّ «مزاجاً». كقول بعضهم: [الطويل]

حَمَّتِي مِيَاهُ الْوَفْرِ مِنْهَا مَوَارِدِي فَلَا تَحْمِيَانِي وَرَدَ مَاءِ الْعَنَاقِدِ

وقال المصريّ: وأمّا القسم الذي جعلته لها تاسعاً، وهو الذي ذكره التبريزيّ وسَمَاهُ « التّجنيس المضاف » وأنشد فيه قول البحرّي: « أَيَا قَمَرِ التَّمَامِ . . . » فهو مع قطع النّظر عن الإضافة من تجنيس التّحريف، لكن هو قسم قائم بذاته، لاتصال المضاف بالمضاف إليه. وليس هذا النوع من تسمية التبريزيّ، وإنّما من تسمية القاضي الجرجانيّ. بينما سَمَاهُ ابن الرّمكانيّ « تجنيس الإضافة » وقد تقدّم.

٦٢ - الْجِنَاسُ الْمُطَابِقُ

المُطَابِقُ بين الشّيئين: جعلهما على حدٍ واحدٍ، وطابقه على الآخر: ساواه ومالاه. ذكر البغداديّ الجناس المطابق بقوله: وأمّا التّجنيس فهو أنّ يأتي الشاعر بلفظتين في البيت إحداهما مشتقة من الأخرى، ويُسمونه المطابق، وهو أشهر أوصافه وأكبر أصنافه. كقول امرئ القيس: [الطويل]

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بُعْدِ أَرْضِهِ لِيُلبَسَنِي مِنْ دَائِهِ مَا تَلْبَسَا

وفي هذا النوع قال قدامة: « فأما المطابق فهو ما يشترك في لفظه واحدة بعينها ». وهو من تسميته؛ ومنه قول زياد الأعجم: [الطويل]

وَبَيْتُهُمْ يَسْتَنْصِرُونَ بِكَاهِلٍ وَلِلُّؤْمِ فِيهِمْ كَاهِلٌ وَسَنَامٌ

والتّجنيس المطابق هو التّجنيس المطلق عند التبريزيّ الذي نقل عنه البغداديّ تعريفه ومثاله، ولكنّه وضعه للمطابق.

٦٣ - الْجِنَاسُ الْمُطْرَفُ

المُطْرَفُ وَالطَّرْفُ: منتهى كلِّ شيءٍ، وطرف الشيء: أشرفه. عرّف ابن حجّة الحمويّ الجناس المطرف بقوله: « هو ما زاد أحدُ رُكْنَيْهِ على الآخر حرفاً في طرفه الأوّل. وسَمَّاهُ بعضهم النّاقص والمردف؛ وفي تسميته اختلاف كثير». ومثله قول جرمانوس فرحات. وسَمَّاهُ بعض العلماء « المذيل المعكوس » لِعكسِ الزيادة فيه؛ وشاهده قول ابن حجّة الحمويّ: [البسيط]

يا سَعْدُ ما تَمَّ لي سَعْدُ يُطْرَفُني بِقُرْبِهِم وقليلُ الحَظِّ لَم يُلَمَّ
قوله « يُطْرَفُني » ورى به عن الجناس المطرف بين لفظتي « لم » و « يلّم » حيث زادت لفظة « يلّم » حرفاً في أولها عن لفظة « لم ». وفي البيت تورية بالجناس التام ما بين لفظتي « سعدٌ » و « سعد » وهو أسلوبه. وقال الخزرجيّ: [البسيط]

هَلْ أَهْلٌ وديّ أرى بعد التّفَرُّقِ أو هَلْ من يُطْرَفُني يوماً بذكّره
وقد جناس بين « هل » حرف الاستفهام، وبين « أهل » أي الأصحاب والأجبة. ومنه قول جرمانوس فرحات: [البسيط]

لبي لِداعي الرّدى طوعاً إليه ومن أجاب داعي النّدى يوماً فلم يُلَمَّ
وقد جناس الشاعر هنا بين لفظتي « لم » حرف جزم ونفي قلب (نفي المضارع وقلبه ماضياً)، وبين لفظة « يُلَم » من اللوم.

٦٤ - الْجِنَاسُ الْمُطْلَقُ

المُطْلَقُ ضدّ المُقَيّد، ومن الخيل ما لا تحجيل في إحدى قوائمه، يُقال مُطلقاً، أي على وجه عام لا استثناء فيه. قال ابن رشيق بعد أن عرّف « التّجنيس المحقّق »: ومثله في الاشتقاق قول جرير: [الطويل]

فما زال معقولاً عقال عن النّدى وما زال محبوساً عن المجدّ حابس
والجرجاني يسميه « التّجنيس المطلق » وهو أشهر أوصافه، كقول النابغة: [البسيط]
وأقطع الخرق بالخرقاء قد جعلت بعد الكلال تشكى الأين والسّاما

وعرّف التبريزي هذا النوع قائلاً: «التجنيس أن يأتي الشاعر بلفظتين في البيت إحداهما مشتقة من الأخرى، وهذا الجنس يُسمونه «المطلق»؛ نحو قول امرئ القيس:

[الطويل]

لَقَدْ طَمَحَ الطَّمَّاحُ مِنْ بَعْدِ أَرْضِهِ لِيُلْبِسَنِي مِنْ دَائِهِ مَا تَلَبَّسَا

وقد جانس الشاعر بين «طمح» بمعنى شرف، وبين «الطَّمَاح» اسم الرجل الذي أرسله القيصر بالثوب المسموم فأصاب الشاعر، وفي عجز البيت جانس أيضاً بين «ليلبسن» بمعنى: ما يلبس من الدرع، وبين «تَلَبَّسَا» بمعنى: ستر الحقيقة. وقال البغدادي: «هو التجنيس المطابق». وذكر له الأمثلة نفسها. وذكر ابن الزمكاني نفس التعريف الذي قاله التبريزي ومثّل بقول جرير.

وحقيقة هذا الجنس أن يتفق الركنان من حيث المادة، ويختلفان من حيث التركيب والحركات، وبهذا يُشبه المشتق، ولأجل هذا سَمَّاه البعض «المشابه والمحص» لكونهما يوهمان بأنهما ناتجان عن أصل واحد، ولكنَّ مشابهتهما لفظية لا من حيث المعنى، ولهذا سَمَّاه المظفر العلوي «تجنيس اللفظ» وعدّه من الناقص، وقال: «المختلف بالأحرف، وتتفق الكلمتان في أصل واحد يجمعهما الاشتقاق، وما هذا حاله يُقال له المطلق». ومثله بيت جرير المتقدم. ثم قال: «وإنما ما سُمِّي مطلقاً لأنه لما كانت حروفه مختلفة ولم يشترط فيه أمر سواه قيل له مُطلق». وقد سَمَّاه السكاكي «تجنيس المشابهة أو المتشابه».

وقال الحموي: «أما الجنس المطلق، فإنَّ للناس في الفرق بينه وبين المشتق معارك». وسَمَّاه غيره «المتقارب» لشِدَّة مشابهته وقربه من المشتق وكلُّ منهما يختلف في الحروف والحركات، ولكنَّ الفرق بينهما دقيق، قلَّ من أتى بصحته ظاهراً، فإنَّ المشتق غلط فيه جماعة وعدوه تجنيساً، وليس الأمر كذلك، فإنَّ معنى المشتق يرجع إلى أصل واحد. والمراد من الجنس اختلاف المعنى في ركنيه، والمطلق كلُّ ركنٍ منه يباين الآخر في المعنى». ومن شواهد قول العجاج: [مشطور الرجز]

وَأَبْنُ عَبَّاسٍ قَرِيعُ عَبْسٍ فِي قَنِسٍ مَجْدٍ فَاتَ كُلَّ قَنِسٍ

جانس الشاعر بين لفظتي «عباس» اسم العلم، وبين «عبس» قبيلة من قيس عيلان، وكذلك جانس بين لفظتي «قنس» بمعنى: الوصل، وبين «قنس» بمعنى:

الأصل . وقال كُشَاجِمٌ في غلام أسود: [السريع]

يَا مُشْبِهًا فِي فِعْلِهِ لَوْنُهُ لَمْ تَعُدْ مَا أُوجِبَتِ الْقِسْمَةُ
فِعْلُكَ مِنْ لَوْنِكَ مُسْتَخْرَجٌ وَالظُّلْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظُّلْمَةِ

وقد جانس الشاعر جناساً مطلقاً في عجز البيت الثاني بين لفظتي « الظلم » بمعنى :
ذهاب الحق ، وبين « الظلمة » ذهاب النور .

٦٥ - الْجِنَاسُ الْمُطْمَعُ

المُطْمَعُ جمع مَطَامِعٍ مَا يُطْمَعُ فِيهِ وَيُرْغَبُ . ذكره المظفر العلوي قائلاً: « الجناسُ
المُطْمَعُ هو أن يأتي الشاعر بكلمة ثم يبدأ في أختها على وفق حروفها فيطمع في أنه يجيء
بمثلها فيبدل في آخرها حرفاً بحرف ، وهو حسن في التّجنيس . » ومثله قال جرمانوس ،
إلا أنه شرط أن يكون الحرف المبدل في آخره غير المبدل منه من حيث المخرج ، ولا قريباً
إليه ، وسماه الأحق أيضاً . وشاهده قول الصّفديّ : [الكامل]

لِي فِي الدَّجَى السَّاجِي حَيْنُ السَّاجِعِ وَتَطَّلَعَ السَّرَاجِي وَرُودَ السَّرَاجِعِ
وَلَكَمْ رَعَتْ عَيْنِي السُّهَى لِسَهَادِهَا يَتَذَلَّلُ الدَّارِي بِبِأَسِ الدَّارِعِ

جانس الشاعر بين لفظتي « السّاجي » بمعنى الساكن المظلم ، وبين « ساجع » من
سَجَعِ القُمْرِيِّ : ذَكَرَ الحَمَامِ . وكذلك جانس بين لفظتي « الرّاجي » من الرّجاء ، وبين
« الراجع » من الرجوع . وقد سمّاه السّكاكيّ في المفتاح « المضارع » . وذكره السيوطي
قائلاً: « وسُمّي قوم هذا النوع المطمع ، لأنّه لما ابتداءً بالكلمة على وفق الحروف التي قبلها
طمع في أنّه يجانسها بمثلها جناساً مماثلاً . كقول ابن الورديّ : [مجزوء المجتث]

إِنْ جِئْتَ سَلْعاً فَسَلِّ عَنْ ظَبِيٍّ مِنَ الظَّبْيِ أَحْسَنُ
لَا مَا يُقَاسُ بِبَدْرِ فَالْجِبُّ أَفْتَى وَأَفْتَنُ

جانس الشاعر بين لفظتي « سلعاً » اسم يُطَلَقُ على موضع في شمال المدينة ، وقيل :
في ديار هذيل . وبين « وسلّ عن » عن السّؤال ، وكذلك جانس بين لفظة « أفتي » من الفُتوة ،
وبين « أفتن » من الفتنة بمعنى سحر الجمال وتولييه الفؤاد .

٦٦ - الجِنَاسُ المَعكُوسُ

المَعكُوسُ من أجزاء الوحدات الشهيرة، مقلوبها ومكفؤها. إنَّ حَقِيقَةَ الجِنَاسِ المَعكُوسِ هو أنْ يقدِّم المتكلمُ المؤخَّرَ من الكلامِ ويؤخَّرُ المقدمَ منه. وقد سَمَّاهُ قُدَّامَةُ بن جعفر الكاتب « التَّبدِيل » وذلك اسم مناسب لمسمَّاه، لأنَّ المؤلِّفَ يأتي بما كان مقدِّماً في جزء كلامه الأوَّلَ مؤخَّراً في الثاني وبما كان مؤخَّراً في الأوَّلَ، مقدِّماً في الثاني، على حدِّ قول ابن الأثير. والمعكوس ضربان:

الأوَّلُ: عكس الألفاظ، كقول بعضهم: « عادات السادات سادات العادات ».

وكقول عتاب بن ورقاء: [الكامل]

إنَّ اللَّيالي لِإلْتامِ مَناهِلٍ تُطوى وتُتَشَرُّ دُونها الأعمارُ
فَقَصَّارُهُنَّ مع الهُمومِ طويلاً وطَوَّالُهُنَّ مع السرورِ قِصارُ

ومثله قول الأضبط: [المنسرح]

قَدْ يَجْمَعُ المِمالَ غَيْرُ آكِلهِ ويأْكُلُ المِمالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَه

ومنه قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الحَيِّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ ﴾ (١).

الثَّاني: عكس الحروف، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ ﴾ (٢) ومن النَّظْمِ قول

بعضهم: [مخلع البسيط]

كُرْسِي تَفاءَلتُ فِيهِ لَمَّا رَأَيْتُ مَقْلُوبَهُ يَسْرُكُ

وقال آخر: [البسيط]

كَيْفَ السُّرُورُ بِإِقْبالِ وَأَخرُهُ إِذا تَأَمَّلْتَهُ مَقْلُوبُ إِقْبالِ

وقوله: « إقبال » مقلوب « لابقاً ». ويقول ابن الأثير: « وهذا الضرب نادر

الاستعمال، لأنَّه قلَّما تقع كلمة تقلب حروفها فيجيء معناها صواباً ».

(١) سورة الرُّوم، آية رقم (١٩).

(٢) سورة يس، آية رقم (٤٠).

٦٧ - جِنَاسُ الْمَعْنَى

الْمَعْنَى مِنْ فِعْلِ تَمَعْنَى يَتَمَعْنَى ؛ فَهَمُّ الْمَعْنَى أَوْ اسْتِخْرَاجُهُ ، أُنِيَ بِالْمَعْنَانِي . عَرَّفَ الْحَلِيْبِيُّ وَالنُّوَيْرِيُّ جِنَاسَ الْمَعْنَى فَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا : « هُوَ أَنَّ تَكُونَ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ دَالَّةً عَلَى الْجِنَاسِ بِمَعْنَاهَا دُونَ لَفْظِهَا . وَسَبَبُ اسْتِعْمَالِ هَذَا النَّوعِ أَنْ يَقْصِدَ الشَّاعِرُ الْمَجَاسَّةَ لَفْظًا وَلَا يُوَافِقُهُ الْوِزْنَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِاللَّفْظِ الْمَجَاسِ ، فَيَعْدِلُ إِلَى مِرَادِفِهِ » . ثُمَّ قَالَا : « وَبَعْضُهُمْ لَا يَدْخُلُ هَذَا فِي بَابِ التَّجْنِيسِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْحَسَنِ وَالصَّعُوبَةِ » . وَتَحَدَّثَ الْمُظَفَّرُ الْعَلَوِيُّ فَقَالَ : هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ بِالْفَازِ يَدُلُّ بِمَعْنَاهَا عَلَى الْجِنَاسِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ فِي مَدْحِ الْمَهْلَبِ : [الطَّوِيل]

حَدَا بِأَبِي أُمِّ الرَّثَالِ فَأَجْفَلَتْ نِعَامَتُهُ مِنْ عَارِضٍ يَتَلَهَّبُ

فَأَرَادَ أَنَّ يَجَاسَ الشَّاعِرَ بَيْنَ أَبِي نِعَامَةَ وَهُوَ رَجُلٌ ، وَبَيْنَ نِعَامَتِهِ وَهِيَ رُوحُهُ ، فَلَمْ يَسْتَقِمَّ لَهُ ، فَعَدَّلَ إِلَى مُرَادِفِ أَبِي نِعَامَةَ وَهِيَ أُمُّ الرَّثَالِ ، لِأَنَّ رَدِيفَ النِّعَامَةِ أُمُّ الرَّثَالِ . وَذَكَرَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْجِنَاسِ فِي « تَجْنِيسِ الْإِشَارَةِ » يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ الْعَلَوِيِّ . وَأَفْرَدَ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ وَالْحَمَوِيُّ نَوْعًا سَمَّيَاهُ « الْجِنَاسَ الْمَعْنَوِيَّ » وَهُوَ « تَجْنِيسُ الْمَعْنَى » وَقَسَّمَاهُ إِلَى تَجْنِيسِ إِضْمَارٍ ، وَتَجْنِيسِ إِشَارَةٍ . وَقَالَ ابْنُ حُجَّةَ الْحَمَوِيُّ : « إِنَّ الْمَعْنَوِيَّ طَرَفَةٌ مِنْ طَرَفِ الْأَدَبِ ، عَزِيزُ الْوُجُودِ جَدًّا » . وَتَابِعَهُ فِي ذَلِكَ السِّيَوطِيُّ وَالْمَدَنِيُّ ، وَقَسَّمَاهُ إِلَى إِضْمَارٍ وَإِشَارَةٍ ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا النَّوعَانِ .

٦٨ - الْجِنَاسُ الْمَعْنَوِيُّ

الْجِنَاسُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ تَجْنِيسُ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . غَيْرَ أَنَّ ابْنَ حُجَّةَ الْحَمَوِيَّ تَقَيَّ الدِّينَ أَفْرَدَ لَهُ نَوْعًا خَاصًّا ، وَوَافَقَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٌ بِقَوْلِهِ : « إِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا الْجِنَاسِ صِنْفَانِ : تَجْنِيسُ إِشَارَةٍ ، وَتَجْنِيسُ إِضْمَارٍ » . انظُرْهُ فِي بَابِ جِنَاسِ الْإِشَارَةِ وَجِنَاسِ الْإِضْمَارِ .

٦٩ - الْجِنَاسُ الْمُغَايِرُ

الْمُغَايِرُ مِنْ غَيْرِ الشَّيْءِ ؛ حَوْلُهُ وَبَدَّلَ بِهِ غَيْرَهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مَا كَانَ . عَرَّفَ ابْنُ مَنْقُذِ الْجِنَاسِ الْمَغَايِرَ بِقَوْلِهِ : « التَّجْنِيسُ الْمَغَايِرُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلِمَتَانِ اسْمًا وَفِعْلًا » . وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾^(١) وقوله جَلُّ جلاله: ﴿ فَكُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾^(٢) وكقول
ذِي الرُّمَّة: [الطويل]

كَأَنَّ الْبُرَى وَالْعَاجَ عِجَّتْ مُتَوْنُهُ عَلَى عَشْرِ نَهَى بِهِ السَّيْلَ أَبْطَحُ

الجناس المغاير هنا بين لفظتي « العاج » و « عيجت » بمعنى : لويت . ومعنى نهى به
السييل : أي بلغ به إليه فهو أفعم له وأكثر لدونة أي واضحة اللين والنعومة . وقال بعضهم :
[الخفيف]

رُبَّ حَوْدٍ عَرَفْتُ فِي عَرَفَاتٍ سَلَبْتَنِي بِحُسْنِهَا حَسَنَاتِي
وَرَمْتُ بِالْجِمَارِ جَمْرَةَ قَلْبِي أَيُّ قَلْبٍ يَقْوَى عَلَى الْجِمَارَاتِ

فالجناس المغاير بين لفظتي « عرفت » و « عرفات » وكذلك بين « بحسناها » وبين
« حسناتي » وكذلك جناس بين « الجمار » وبين « الجمرات » . وذكره المظفر العلوي قائلاً :
« الجناس المغاير هو أن يأتي الشاعر بكلمتين إحداهما اسم والأخرى فعل » . ثم قال :
« وهذا التجنيس يستحسنه أهل البديع في الشعر ، وهو كثير جداً » .

وقال الحلبي والنويري : « ومما يشبه المشتق ويسميه بعضهم المشابه وبعضهم
المغاير ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾^(٣) » وسماه ابن الأثير الحلبي « جناس
المغايرة » وقال : « هو أن تكون إحدى الكلمتين اسماً والأخرى فعلاً » .

٧٠ - الجناس المَفْرُوق

المَفْرُوقُ من فعل فرَّقَ تفریقاً الشيءَ : وزَّعه وبدَّه وانفصل عنه . الجناس المَفْرُوقُ هو
الضرب الثاني من التجنيس المركَّب ، والمركَّب قد يكون من كلمة وبعض الكلمة وهو
المرفوع ، أمَّا إذا اختلفا فهو المَفْرُوق . ومنه قول البستي : [مجزوء الرمل]

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا
مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الـ جَامَ لَوْ جَامَلْنَا

(١) سورة يوسف، آية رقم (٨٤) .

(٢) سورة النحل، آية رقم (٦٩) .

(٣) سورة النمل، آية رقم (٤٤) .

وقد جانس جناساً مفروقاً، وهو المتفق لفظاً لا خطأً بين لفظتي « جَامَ لَنَا » وبين لفظة واحدة « جَامَلْنَا ». وكقول ابن عباد: [مجزوء الرجز]

قَالَتْ لَقَدْ هِنَّا هُنَا مَوْلَايَ أَيَّنَ جَاهَنَا
قُلْتُ لَهَا إِنَّهَا صَيَّرْنَا إِلَى هُنَا

جانس بين « هِنَا » و « هُنَا » وكذلك بين « إِلَهَنَا » وبين « إِلَى هُنَا ». وقال المدني: « وخصَّ باسم المفروق لافتراق الرُّكْنَيْنِ فِي الْخَطِّ ». ومن أمثلة هذا النوع قول الْمُطَوَّعِيِّ: [الكامل]

لَا تَعْرِضُنْ عَلَى الرُّوَاةِ قَصِيدَةً مَا لَمْ تَبَالِغْ قَبْلَ فِي تَهْذِيبِهَا
فَمَتَى عَرَضْتَ الشُّعْرَ غَيْرَ مَهْذَبٍ عَدُوهُ مِنْكَ وَسَاوِسًا تَهْذِي بِهَا

جانس الْمُطَوَّعِيِّ بين لفظتي « تهذيبها » من التهذيب والحكمة، وبين « تهذي بها » اللَّفْظَةُ الْمَرْكَبَةُ بِمَعْنَى: الْكَلَامِ الْمَشْوُوشِ. وعرف العباسي الجنس المفروق قائلاً: « هو المتفق لفظاً لا خطأً ». ومثله جرمانوس فرحات.

٧١ - الْجِنَاسُ الْمُقَارَبُ

المُقَارَبُ مِنَ الْفِعْلِ قَرَبٌ، وَقَارَبَ الْأَمْرُ: تَرَكَ الْعُلُوَّ وَقَصَدَ السُّدَادَ وَدَانَاهُ. قال صاحب « نضرة الإغريض »: هو الإتيان برُكْنَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ لِلْجِنَاسِ الْمَطْلُوقِ، وَلَا تَجْنِيسِ بَيْنَهُمَا، وَإِلَّا فَهُوَ لَاحِقٌ بِالْمَطْلُوقِ لَا مُحَالَةٌ لِعَدَمِ وَجُودِ الْفَرْقِ الصَّرِيحِ بَيْنَهُمَا. وشاهدُه قول ابن عبد الملك الأَسَدِيِّ: [الكامل]

رَدَّ الْخَلِيطُ أَيَانِقًا وَجَمَالًا وَأَرَادَ جِيْرَتَكَ الْغَدَاةَ زِيَالًا

جانس الشاعر جناساً مقارباً، إذ لا اتفاق ولا اختلاف بين رُكْنَيْ التَّجْنِيسِ، ففي البيت « رَدَّ » بمعنى دَفَعَ، و « أَرَادَ » بمعنى طلب. وكقول قيس بن زهير العبسي: [الطويل]

يُعِدُّونَ لِلْأَعْدَاءِ كُلِّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ مَحْبُوكِ الْخَصَائِلِ صَلْدَمَ

جانس الشاعر بين لفظتي « يُعِدُّونَ » من الفعل أَعَدَّ بمعنى: هَيَّأَهُ لِأَمْرِ الْحَرْبِ، وبين « لِلْأَعْدَاءِ » مفرد عدو بمعنى: الْخِصْمِ. وقال جرمانوس فرحات مؤيداً صاحب « نضرة

الإعريض » : ومنه قوله نظماً : [الكامل]

إِنْ كَانَ شَخْصِي عَنْ دُنُوبِي سَائِراً قَدِمَا قَلْبِي قَلْبٌ يَجُنُّ وَرَاءَ
فَلِذَاكَ عَجْتُ وَفِي فُؤَادِي صَبُوءٌ تَلَهُو وَشَوْقٌ لَا يَمَلُّ شَقَاءَ

وقد جانس الشاعر جناساً مقارباً في عجز البيت الثاني بين لفظتي « شوق » و « شقاء » .

٧٢ - الْجِنَاسُ الْمُقْتَضِبُ

المُقْتَضِبُ من المرء : المُكَلَّفُ عملاً قبل أن يستطيع أن يحسنه ، والمُقْتَضِبُ من الشعر والكلام : المرتجل . الجناس المقتضب هو تجنيس الاشتقاق وتجنيس الاقتضاب . انظره في بابهما .

٧٣ - الْجِنَاسُ الْمُقَطَّعُ

المُقَطَّعُ : الذي انقطعت حجته ، وَقَطَعَ الشَّيْءُ : جَزَّه ، أَبَانَهُ وَفَصَلَهُ . ذكر ابن أبي الإصبع المصري الجناس المقطع قائلاً : « هو أن يأتي المتكلم بكلمات منفصلة الأحرف في الكتابة غير متصلة ، ويقال له المنفصل » . ومثله بقول الحلبي : [المتقارب]

إِذَا زَارَ دَارِي زَوْرٌ وَدَوْدٌ أَوْدٌ وَأَوْرِدُهُ وَرَدٌ وَوَدِي
وَإِنْ رَامَ زَادِي أَدَى وَارِدٍ أَدَاوِي أَذَاهُ إِذَا رَامَ وَرَدِي
وَإِنْ زَارَهُ وَارِدٌ ذُو رَدَى أَرْدٌ أَذَى أَدَّهُ أَيُّ رَدِّ

وقد جانس جناساً مقطوعاً ، إذ أتى الحلبي بكلمات مقطوعة منفصلة الأحرف غير متصلة كما هو وارد في الأبيات المذكورة . وقال آخر في هذا النوع : [مجزوء الرمل]

إِنَّ ذَرَزُوراً وَوَزّاً زَوْدُوا دَاوَدَ زَادَا
وَأَرَادُوا وَدَّ دَا وَدَّ وَأَرَادُوا

وقد جانس الشاعر جناساً مقطوعاً كما مر في الأبيات السابقة . ومثله قول محمد بن محمد أبي بكر الوطواط : [المتقارب]

وَأَذْرِكُ إِنَّ زِرْتُ دَاوُدَ دَرّاً وَدَاوِ وَرَدّاً وَوَرْدَا

وقد جانس الوطواط جناساً مقطوعاً، إذ أتى بكلمات منفصلة الحروف غير متصلة؛ ففي صدر البيت أدرك إن زرت داود ذراً، فكل كلمة منفصلة الحروف عن سابقتها ولاحتقتها.

٧٤ - الجناسُ المقلوبُ

المقلوبُ من الفعل قلبَ الشيء: حَوَّلَهُ عن وجهه أو حالته وجعلَ أعلاه أسفله. الجناسُ المقلوبُ هو «تجنيس العكس» (جناس عكس الجمل). انظره في بابه.

٧٥ - الجناسُ المكتنفُ

المُكْتَنَفُ من فعل كَنَفَ كَنَفًا الشَّيْءُ: صَانَهُ وَحَفَظَهُ وَحَاطَهُ وَصَمَّهُ إِلَيْهِ. قال السيوطي وهو يتحدث عن أنواع الجناس الناقص: والثاني سمّيته أنا بالمكتنف، لأن حرف الزيادة فيه مكتنف، أي متوسط بين ما اكتناه، كقولهم: «جدي جهدي» وحديث أحمد: «الشیطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة الشاذة». وحديث مسلم: «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له دواءً».

٧٦ - الجناسُ المكررُ

المُكْرَّرُ هو الجناسُ المزدوج. وقد تقدّم درسه انظره في بابه.

٧٧ - الجناسُ المُلْفَقُ

المُلْفَقُ من الفعل لَفَقَ لَفَقًا الثَّوبُ: صَمَّ شَقَّةً مِنْهُ إِلَى أُخْرَى فَخَاطَهُمَا، وَلَفَقَ الْحَدِيثُ: زَخَرَفَهُ وَمَوَّهَهُ بِالْبَاطِلِ. قال ابن حجة الحموي: «حَدُّ الْمُلْفَقِ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الرُّكْنَيْنِ مُرَكَّبًا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرَكَّبِ. وَغَالِبُ الْمُؤَلِّفِينَ مَا فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا بَلْ عَدُّوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَكَّبًا، إِلَّا الْحَاتِمِيُّ وَابْنُ رَشِيقٍ وَأَمثالُهُمَا، وَلِعَمْرِي لَوْ سَمُّوا الْمُلْفَقَ مُرَكَّبًا وَالْمُرَكَّبَ مِلْفَقًا لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْمِطَابَقَةِ فِي التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّ الْمُلْفَقَ مُرَكَّبٌ مِنَ الرُّكْنَيْنِ، وَالْمُرَكَّبُ رَكْنٌ وَاحِدٌ كَلِمَةٌ مَفْرَدَةٌ، وَالثَّانِي مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، هَذَا هُوَ التَّلْفِيقُ. وَمَا أَلَمَّ بِالْمُلْفَقِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْبَدِيعِيَّاتِ غَيْرَ الشَّيْخِ صَفِيِّ الدِّينِ الْجَلِّيِّ: [البسيط]

فَقَدْ ضَمِنَتْ وَجُودَ الدَّمْعِ مِنْ عَدَمٍ لَهُمْ وَلَمْ أَسْتَطِعْ مَعَ ذَلِكَ مَنَعَ دَمِي
فَقَدْ جَانَسَ الْجَلِّيُّ بَيْنَ اللَّفْظَتَيْنِ الْمُرَكَّبَتَيْنِ «مِنْ عَدَمٍ» أَي فَقَدِي لَهُمْ، وَبَيْنَ «مَنَعَ

دمي « أَي كَفُّهُ وَحَبْسُهُ . وإخاله الدَّمع المَهراق دماً لتهيامه وتبريح شوقه مجازاً لا حقيقة .
ومنه قول ابن حجة الحموي : [البسيط]

وَرُمْتُ تَلْفِيْقَ صَبْرِي كَيْ أَرَى قَدَمِي يَسْعَى مَعِي فَسَعَى لَكِنْ أَرَأَى دَمِي
الحقيقة : « تسعى معي » لَأَنَّ الْقَدَمَ مؤنثة دواماً ، غير أَنَّ ابن حجة ذكره وفاقاً
للجناس الملقق ، فلو أَنَّهُ لقال : أراقت دمي ، وفي ذلك خلاف لتعريف الجناس المذكور .
وفي البيت جناس بين « أرى قدمي » أي ما بين طرف إبهام الرجل وطرف العقب ، وبين
لفظة « أراق دمي » أي أهدره . وقال كذلك الهاشمي والعباسي وابن شهاب العلوي .

٧٨ - الجناس الملقوف

المَلْقُوف من الفعل لَفَّ يَلْفُ لَفًّا الشَّيْءُ : ضِدُّ نَشْرِهِ أَي ضَمُّهُ وَجَمْعُهُ . الجناسُ
المَلْقُوفُ أدخله السيوطي في جناس التركيب وقال : « هو ما تركب من كلمتين تامتين
أو ثلاث كلمات » . ويكون متشابهاً ، وذلك بأن يتفقا في الخطأ ، كقول البستي :
[المتقارب]

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَهُ فَدَعَهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهُ

الشاهد هنا بين لفظتي « ذاهبة » و « ذاهبة » وهو المتفق لفظاً لا خطأ . وقال آخر :

[مجزوء الرمل]

عَضْنَا الدُّهْرُ بِنَابِهِ لَيْتَ مَا حَلَّ بِنَا بِهِ

جانس جناساً ملقوفاً بين « بنا به » و « بنا به » وهما متفقان خطأ . أو مفروقاً وذلك بأن
يختلفا فيه ، كقول أحدهم : [البسيط]

وَإِنْ أَقْرَ عَلَى رَقٍّ أَنْامِلُهُ أَقْرَ بِالرَّقِّ كَتَابَ الْأَنَامِ لَهُ

فجانس بين « أنامله » وبين « الأنام له » جناساً ملقوفاً ومفروقاً ، من حيث اختلافهما
في الخطأ .

٧٩ - الجناس الملمع

المَلْمَع من الخيل وغيرها : الذي يكون في جسده بقع تخالف سائر لونه . الجناسُ

المُلَمَّعُ عَدَّةُ النَّابِلِسِيِّ من جناس الحذف. وحقيقته هو أن تكون المنظومة معجمة ومُهَمَّلة،
إِذَا بَيْتًا بَيْتًا، وَإِمَّا شَطْرًا فِشْطْرًا، فمن الأَوَّل قول صفيِّ الدِّينِ الحِلِّيِّ: [مجزوء الرجز]

بِتُّ بَيْنَ ظَبْيِي	فِي فَيْضِ غَيْظِ خَيْبَتِي
لِلْهَوَا وَصَدَّهَا	أَوْ لِمَطَالِ الْعُدَّةِ
تَجَنَّبْتُ فَجِنَنْتُ	بِغُنْجِ جَفْنِ غَضَّتْ
إِذْ لَهَا لِحَالِهِ	لَا لِعُلُوِّ الْهَمَّةِ

وقد جنس جناساً مُلَمَّعاً، إِذْ أَتَى الشَّاعِرُ بِأَبْيَاتِ الْقَصِيدَةِ بَيْتِ مُعْجَمٍ وَبَيْتِ مُهْمَلٍ
وهكذا...

ومن الثاني قول الحلي أيضاً: [الرمل]

شَفَّتِي جَفْنُ عَضِيضٍ غَنِجٍ	لِمَهَاةِ صَدَّهَا طَالِ وَرَامَا
فَتَّتِي بِجَبِينِ بَقَقِ	كَهَلَالِ سَعْدُهُ صَارَ دَوَامَا
بَدْنِي نَبْتُ بِشَيْبِ شَنْبِ	دُرَّةُ أَوْدَعِ مَسْكَأً وَمُدَامَا

وقد جنس الشاعر جناساً ملمعاً، إِذْ أَتَى بِأَبْيَاتِ الْقَصِيدَةِ مُعْجَمَةً وَمُهَمَّلةً، حَيْثُ كَانَ
الْبَيْتُ مِنْهَا صَدْرَهُ مُعْجَمَ الْحُرُوفِ، وَعَجَزَهُ مَهْمَلِ الْحُرُوفِ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ اللَّأْبِيَّاتِ.

٨٠ - الْجِنَاسُ الْمُمَاطِلُ

المُمَاطِلُ مِنَ الْفِعْلِ مَثَلٌ: صَارَ مِثْلُهُ، وَمِثْلُ مُمَاطِلَةٍ: شَابَهَةٌ. قَالَ التَّفْتَّازَانِيُّ: « سُمِّيَ
جِنَاسًا مِمَاطِلًا جَرِيًّا عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَنَّ التَّمَاتِلَ هُوَ الْإِتِّحَادُ فِي النَّوْعِ ». وَقَالَ
النَّابِلِسِيُّ: « الْمِمَاطِلَةُ هِيَ أَنَّ تَمَاتِلَ الْفَاطِظِ الْكَلَامِ أَوْ بَعْضُهَا فِي الزَّنَةِ دُونَ التَّقْفِيَةِ ». وَقَالَ
ابْنُ رَشِيْقٍ: « الْمِمَاطِلَةُ أَنَّ تَكُونَ اللَّفْظَةُ وَاحِدَةً بِإِخْتِلَافِ الْمَعْنَى »؛ نَحْوُ قَوْلِ زِيَادِ الْأَعْجَمِ:
[الْكَامِلُ]

فَانَعَ الْمُغْيِرَةَ لِلْمُغْيِرَةِ إِذْ بَدَتْ شَعْوَاءَ مُشْعَلَةَ كَنْبَحِ النَّابِحِ

فَالْجِنَاسُ الْمِمَاطِلُ هُنَا بَيْنَ « الْمُغْيِرَةِ » اسْمِ رَجُلٍ، وَ« الْمُغْيِرَةِ » الْفَرَسِ ». وَقَالَ
يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعُلُوِّيُّ: « سُمِّيَ هَذَا النَّوْعُ جِنَاسًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْمِمَاطِلَةِ اللَّفْظِيَّةِ ».

وَقَالَ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ: الْجِنَاسُ الْمِمَاطِلُ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاطِمُ وَالنَّاتِرُ بِكَلِمَتَيْنِ مُتَّفَقَتَيْنِ

في الحروف والحركات مختلفتين في المعنى . فالمماثل جنس تحته أنواع : الكامل ، والتاء .
والكامل على ضَرِيْن : اَسْمِي ، وهو أن يكون الرُّكْنان من الجنس اسمين ، ويُسمَّى
صحيحاً ، ومنه قول بعضهم : [البسيط]

واللَّه ما لَمَحَتْ عَيْنِي ولا نَظَرْتُ أبْهَى وأَحْسَنَ مِنْهُ الدَّهْرَ إِنْسَانَا
فاسْتَحْسَنَتْ ما رَأَتْ مِنْهُ فحين غَدَتْ مَذْهُوشَةً نَسِيَتْ فِي الخَدِّ إِنْسَانَا

جانس الشاعر بين لفظة « إنسانا » بمعنى الإنسان المعروف في البيت الأول ، وبين
لفظة « إنسانا » بمعنى إنسان العين في البيت الثاني . أو فعلين : وهو أن يكون الرُّكْنان من
الجنس فعلين ويسمَّى معتدلاً ؛ كقول صلاح الدِّين الصَّفْديّ : [مُخلَع البسيط]

سَلاَ هواها المُجِيبُ لَمَّا ضَنَّتْ بِطَيْفِ الكَرَى وَظَنَّتْ
وَحينَ زارَتْهُ صَدَعَتْها لَمَّا تَعَنَّتْ له تَعَنَّتْ

جانس الشاعر بين لفظة « ضنَّت » بمعنى بخلت ، وبين « ظنَّت » من الظنِّ الَّذي هو
ضدُّ اليقين . وكذلك جانس بين « تعنَّت » بمعنى اعترض ، وبين « تعنَّت » بمعنى : أوقعه
بما يشقُّ عليه . أمَّا التَّام ، فهو على ضريين : إمَّا من اسم وفعل ويُسمَّى المستوفى ، كقول
ابن أسد الفارقيّ : [البسيط]

يسا مَنْ تُسَلُّ علينا من لَواجِظِهِ بيضٌ وتُسْرَعُ من أعطافِهِ أَسَلُ
بِحَقِّ مُعْطِيكَ هذا الحُسْنَ صِلْ دَنِفاً فَإِنِّي مِنْكَ غَيْرَ الوَصْلِ لا أَسَلُ

وقد جانس الشاعر هنا بين « الأسل » النبات ، وبين « أسلُّ » معدول به عن أسأل
بمعنى الطلب برجاء واستعطاف . وإمَّا من فعل واسم ويُسمَّى المتجانس ، كقول القائل :
[الطويل]

وسَوِّفَتْ بالوَعْدِ الَّذي كان بَيْننا وأَصْبَحَتْ تَلوِينِي على كُلِّ تَلوِينِي
رُؤْيَدَكَ لا تَعَجَلْ عَلَيَّ فَبَلَّغَةُ من العَيْشِ تَكْفِينِي إلى يَوْمِ تَكْفِينِي

جانس الشاعر بين لفظتي « تلويني » بمعنى متقلب ، وبين « تلويني » بمعنى : طواه
وأخفاه ، وكذلك جانس بين لفظتي « تكفيني » من الاكتفاء وبين « تكفيني » من الكفن . وقال
صاحب « نضرة الإغريض » : إنَّ الجنس المماثل مشروطٌ فيه أن يكون من كلمتين مقترنتين

مقاربتين في الوزن غير متباعدين في النظم ولا مُتَنَافِرَتَيْنِ عن الفهم، أو أن يكونَ من أربع كلماتٍ إِمَّا مُتَّفَقَاتٍ كقول القائل: [الكامل]

مَا لِلنُّوَى جَدُّ النُّوَى قُطِعَ النُّوَى ذَاكَ النُّوَى قَطَاعَةُ الْأَوْصَالِ

جانس الشاعر بين « النوى » وهي ذات معانٍ كثيرة منها: البُعْدُ والاعتِرابُ والنِّيَّةُ والعزمُ على السفر والدار ومكان الإقامة. أو مختلفات، كقول مسلم بن الوليد في وصف الخمر: [الكامل]

سُئِلْتُ وَسُئِلْتُ ثُمَّ سُئِلَ سَلِيلُهَا فَأَتَى سَلِيلُ سَلِيلِهَا مَسْئُولًا

جانس الشاعر بين « سُئِلْتُ وَسُئِلْتُ » وبين « سَلِيلُهَا وَسَلِيلُهَا » بمعنى الدقيق بطول القدم والرقيق من الضعف والهزال. ولا يجوز أن يأتي من ثلاث كلمات؛ لكون الكلمتين تتقابلان وتنفرد الأخرى بغير قرينة. وقد أجازه بعضهم، واستشهد بقول الملك ناصر الدين: [دوبيت]

مَنْ أَبْصَرَ بَدْرًا قَدْ تَبَدَّى بَرْدًا يَخْفَى وَيَلُوحُ مِنْ نَوَاحِي بَرْدِي
قَدْ رَكَّبَ فِي عَقِيقٍ فِيهِ بَرْدًا لَوْ ذَاقَ لِمَاءُ حَرِّ قَلْبِي بَرْدًا

وقد جانس بين « بردا » بمعنى الثوب المخطط، وبين « بردى » نهر بردى الذي يروي دمشق، وبين « بردًا » لعلها من البرد: أي حب الغمام، وبين « بردا » من الفعل بردَ أي سكنت حرارته وفتت.

٨١ - الْجِنَاسُ الْمُنْفَصِلُ

الْمُنْفَصِلُ مِنْ فَعَلَ فَصَلَ فَصَلًا الشَّيْءَ: قَطَعَهُ وَأَبَانَهُ وَفَرَزَهُ. قَالَ ابْنُ رَشِيقٍ: وَقَدْ أَحْدَثَ الْمَوْلِدُونَ تَجَانِسًا مُنْفَصِلًا يَظْهَرُ أَيْضًا فِي الْخَطِّ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ: [الكامل]

رَفَدُوكَ فِي يَوْمِ الْكُلَابِ وَشَقَّقُوا فِيهِ الْمَزَادُ بِجَحْفَلٍ كَاللَّابِ

جانس بين لفظتي « كَاللَّابِ » الكاف للتشبيه، واللَّاب: جمع لابة، وهي الحرَّة ذات الحجارة السود، ولكنَّه ليس بتجانس صحيح على ما شرطه المتقدمون، ولكنَّه استظرف فأدخل في هذا الباب تملحاً؛ وأكثر من يستعمله الميكالي وقابوس وأبو الفتح البُستي

وأصحابهم، فمن ذلك قوله: [الخفيف]

عَارِضَاهُ بِمَا جَنَى عَارِضَاهُ أَوْ دَعَانِي أُمْتُ بِمَا أُوَدَّعَانِي

فقوله « أودعاني » إنما هي « أو » التي للعطف، نسق بها « دعاني » وهو أمر الاثنين من « دع » على قوله « عَارِضَاهُ » الذي في أول البيت، وقوله « أودعاني » الذي في القافية، فعل ماضٍ من اثنين، تقول في الواحد: أُوَدَّعَ يُودِّعُ، من الوديعه.

٨٢ - الْجِنَاسُ الْمُوصَلُ

المُوصَلُ من الفعل وَصَلَ وَصَلًا بِالشَّيْءِ: لَأَمَّهُ وَجَمَعَهُ. سَمِيَ الْجَلِّيَّ الْجِنَاسُ الْمُوصَلُ بِاسْمِ « الحذف ». وعرفه جرمانوس فرحات بقوله: هو أن يأتي المتكلم بكلمات لا تنفصل حروفها في الكتابة، ويقال له المتصل. كقول الحريري: [الخفيف]

فَتَنَنْتَنِي فَجَنَنْتَنِي تَجْنِي بَتَجَنُّ يَفْتَنُّ غِبُّ تَجْنِي
شَغَفْتَنِي بِجَفْنِ ظَنِي غَضِيضٍ غَنَجٍ يَقْتَضِي تَغِيضٍ جَفْنِي

وقد جانس الحريري جناساً موصلاً، إذ أتى بكلمات لا تنفصل حروفها في الكتابة، ففي صدر البيت الأول: « فَتَنَنْتَنِي فَجَنَنْتَنِي تَجْنِي » فإن كل كلمة من كلماته متصلة غير منفصلة، وهكذا في باقي الأبيات. وكقول الجلي: [الكامل]

سَلُّ مُتْلِفِي عَطْفًا عَسَى يَتَعَطَّفُ فَلَقَدْ قَسَا قَلْبًا فَمَا يَتَلَطَّفُ
ظَنِي تَحَكَّمَ بِي فَسَلَطَ جَفْنَهُ سُقْمًا لِحَفْنِي بَعْضُهُ لِي مُتْلِفُ

وهنا جانس الجلي جناساً موصلاً، ففي صدر البيت الأول « سَلُّ مُتْلِفِي عَطْفًا عَسَى يَتَعَطَّفُ » نرى كل كلمة من كلماته متصلة الأحرف غير منفصلة، وكذلك في عجز البيت وهكذا دواليك.

الْجَهَامَةُ

الْجَهَامَةُ من فعل جَهَمَ يَجْهَمُ جَهَامَةً: صار عابس الوجه. وذكر أسامة بن منقذ الجهامة في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفها فقال: « أمَّا الْجَهَامَةُ فِيهِ الْكَلِمَاتُ الْقَبِيحَةُ فِي

السَّمْعِ». ومثَّل بقول الشَّنْفَرِي: [الطويل]

أَوْ الْحَشْرَمُ الْمَبْعُوثُ حَثَّ دَبْرَهُ مَخَابِيطُ أَرْسَاهُنَّ سَأْمُ الْمَغِيلِ
فلا خلاف في جَهَامَةِ هذه الألفاظ إنْ عُرِضَتْ عَلَى صَاحِبِ ذَوْقٍ سَلِيمٍ، وَإِنْ كَانَتْ
صَحِيحَةَ الْمَعَانِي.

الجوازات الشعرية

ذكر العلماء أَنَّ الجوازات الشعرية قد تقع أحياناً في الشعر العربي الأصوليّ على ما
يشدّ عن قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وهو شذوذ أَمَلْتُهُ على الناظرين ضرورات الوزن
ومقتضيات الإيقاع والتّغيم، فأجازته العروضيون للشعراء دون الناثرين. والجوازات أو
الضّرورات أو الرُّخْصُ الشعرية كثيرة ومتنوعة، تناولها عديد من العلماء بالبحث والتصنيف،
وأشاروا إلى ما هو مقبول مستساغ منها وما هو مستقبح ممجوح. على أَنَّ أَوْفَى تصنيف لها هو
الذي يردّها جميعاً إلى أسس ثلاثة: الحذف، والزيادة، والتّغيير.

فالحذف يأتي في ثلاثة أنواع: حذف الحركة في نطاق الكلمة الواحدة، وحذف
الكلمة في نطاق الجملة، وحذف الجملة كاملة في نطاق النص. والزيادة جاءت في هذا
الباب بزيادة الحركة على الساكن من حروف الكلمة، أو بزيادة بعض الحروف على الكلمة،
أو بإشباع الحركة ليتولّد منه حرف ساكن في بنية اللفظة.

أما الجوازات بالتّغيير؛ ففي هذه الضرورات الشعرية ما يكون بتغيير الحركة في بعض
الحروف، كإبدال الكسرة فتحة، وضم نون المثني، وكسر أو ضم نون الجمع المذكور
السالم، أو بنقل الحركة إلى السالم قبلها.

ومن الجوازات بالتّغيير نصب الفعل المضارع بعد الفاء في حال عدم وجوب نصبه،
لأنه لم يسبقُ بنفي أو طلب أو شرط؛ كقول الشاعر: [الوافر]
سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْعِرَاقِ فَأَسْتَرِيحَا

ومن الضرورات جوازاً صرف الممنوع من الصرف ومنع المنصرف، ومثال صرف
الممنوع قول المتنبي وقد جرّ لبنان بالكسرة عوضاً عن الفتحة: [كامل]
وَعَقَابُ لَبْنَانٍ وَكَيْفَ بَقَطْعُهَا وَهُوَ الشِّتَاءُ وَصَيْفُهُنَّ شِتَاءُ!

جَوْدَةُ الْقَطْعِ

ذكر الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » جودة القطع في قول شبيب بن شيبه، فقال: « النَّاسُ موكلون بتفضيلِ جودةِ الابتداءِ وبمدحِ صاحبه، وأنا موكل بتفضيلِ جودةِ القطعِ وبمدحِ صاحبه ». وعند بعض البلاغيين اعتبر هذا الفن كالاتهاء وبراعة المقطع وحسن المقطع وحسن الخاتمة وحسن الختام، وقد تقدّم البحث بالتّفصيل في كلّ من « الانتهاء » و « براعة المقطع ».

بَابُ الْحَالِ

الحَالِي

حليت المرأة حَلِيًّا، وهي حالٌ وحالية: استفادت حليًّا ألبسته. وعرف الكلاعي «الحالي» في كتابه «إحكام صنعة الكلام» فقال: «وإنما سمينا هذا النوع الحالي، لأنه حليٌّ بحسن العبارة ولطف الإشارة وبدائع التمثيل والاستعارة، وجاء فيه من الأسجاع والقواصل ما لم يأت في باب العاطل».

وقد عد ابن شيبث القرشي هذا الفن في كتابه «معالم الكتابة» نوعاً من السجع سمّاه الحالي، فعرفه فقال: «فالسجع الحالي كل كلمتين جاءتا في الكلام المنشور على زنة واحدة تصلح أن تكون إحداهما قافية أمام صاحبها». ومثّل له: «فلان لا تدرك في المجد غايته، ولا تنسخ في الفضل آيته» ومنه قول النبي ﷺ في تعويد الحسن والحسين: «أعيدكما من الهامة السامة ومن كل عين لامة».

الحُبْسَةُ

الحُبْسَةُ: عيب في النطق؛ ويُقال في لسانه حُبْسَةٌ: إذا كان الكلام يثقل عليه ولم يبلغ حدّ الفأفاء والتّمّتام. وكان في لسان موسى - عليه السلام - حُبْسَةٌ، إلى أن حلّ الله تلك العقدة وأطلق تلك الحُبْسَةَ.

والحُبْسَةُ: تعذّر الكلام عند إرادته، وهذا يكون لأنّ اللسان يحتاج إلى التمرين على القول حتّى يخفّ له، كما تحتاج اليد إلى التمرين على العمل والرّجل إلى التمرين على المشي.

وقال ابن المقفع: إذا كثر تَقْلِيْبُ اللسان رَقَّتْ جوانِبُهُ ولانَتْ عَدْبَتُهُ. وقال العتايي: إذا حُسِرَ اللسانُ عن الاستعمال اشتدت عليه مخارج الحروف.

الحَثُّ والتَّحْضِيضُ

الحَثُّ: الإِعْجالُ في اتِّصال، والحَضُّ: ضَرْبٌ مِنَ الحَثِّ في السَّيرِ وكلِّ شَيْءٍ. وَعَدُّ الصَّاحِبِيِّ الحَثُّ والتَّحْضِيضُ كالأمر، ومثله بقوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾^(١) بمعنى اتَّهَمَ ومرَّهم بالأتقاء؛ وربَّما كان تأويلها النَّفْيَ، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾^(٢) أَي اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيْنَ.

الحَذْفُ

الحذف: حَذْفُ الشَّيْءِ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَحَذَفَ الشَّيْءَ: إِسْقَطَهُ. وَتَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ رَشِيْقِ القَيروانيِّ في كتابه «العمدة» في باب الإشارة فقال: ومن الإشارات الحذف. ومنه قول نعيم بن أوس يخاطب امرأته: [الرَّجَز]

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا جَمِيعًا فَدَعَا السَّلَّةَ كُلَّ جَهْدُهُ فَاسْمَعَا
بِالْخَيْرِ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا فَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

كذا رواه أبو زيد الأنصاري، وساعده من المتأخرين علي بن سليمان الأخفش، وقال: «لأنَّ الرَّجَزَ يَدُلُّ عَلَيْهِ»، إِلَّا أَنَّ رِوَايَةَ النُّحَويِّينَ «وإن شَرًّا فا» و«إِلَّا أَنْ تَا» قالوا: يريد وإن شَرًّا فَشَرًّا وإِلَّا أَنْ تَشَاتِي؛ وَعَرَفَهُ عبد الغني النَّابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «هو عبارة عن أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً أو حرفين أو أكثر من حروف الهجاء، أو جميع الحروف المعجمة أو جميع الحروف المهملة، أو من إحدى الكلمات جميع الحروف المعجمة ومن الأخرى جميع المهملة، وهكذا إلى آخر الكلام». وذكر مثله ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب». وأشار الفراء إلى الحذف فقال: «قلتُ لَهَا قُومِي، فقالت: قَاف؛ يريد: قمت». وعند علماء البلاغة للحذف دالتان:

(١) سورة الشعراء، الآيتان (١١٠ و١١١).

(٢) سورة الكهف، آية رقم (١٥).

الأولى : ما ذكره البلاغيون في باب الإيجاز بالحذف وقد تقدّم .

الثانية : ما ذكره علماء البديع ، كالطواط الذي عرفه في كتابه « حدائق السحر » فقال : « وتكون هذه الصنعة بأن يطرح الشاعر أو الكاتب حرفاً أو أكثر من حروف المعجم ، من نثره أو نظمه » .

ومن أمثله قول الحريري في مقدّمة الخطبة التي أوردتها في مقاماته وقد حذف منها كل الحروف المنقوطة : « الحمد لله الممدوح الأسماء المحمود الآلاء ، الواسع العطاء المدعو لحسم الآلاء . . . » وقوله من النظم : [السرّيع]

أَعَدَّ لِحُسَادِكَ حَدَّ السَّلَاحِ وَأُورِدَ الْأَيْلَ وَرَدَّ السَّمَاخَ
وَصَادِمِ اللَّهْوِ وَوَصَلَ الْمَهَا وَأَعْمَلَ الْكُومَ وَسَمَرَ الرَّمَاخَ

وعرفه يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » فقال : « هو عبارة عن التجنب لبعض حروف المعجم عن إيرادها في الكلام ، كما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، أنه حكى بمجلسه كثرة دوران الألف في الكلام وأنه لا يخلو كلام عنها ، فأنشأ في ذلك خطبة سماها المونقة ليس فيها ألف » .

وأشار السيوطي إلى الحذف في كتابه « شرح عقود الجمان » فقال : « هو أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء بلا تكلف ولا تعسف ، بأن يحذف كل حرف موصول ويأتي بالجميع مقطوعة أو عكسه ، أو يحذف كل حروف منقوطة ويأتي بالجميع مهملة أو عكسه ، أو يأتي بكلامه متخالفاً حرف منه موصول وحرف مقطوع ، أو حرف معجم وحرف مهمل ، أو كلمة كل حروفها معجمة وكلمة كل حروفها مهملة وهكذا ، أو يلتزم حذف حرف واحد كالألف » .

وقد نوه إلى مثل هذا التعريف الرازي في « نهاية الإيجاز » . وكذلك ذكره ابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع » وقال : « إن هذا اللون البلاغي من مخترعات الإمام أبي المعالي عز الدين عبد الوهاب ابن إبراهيم الزنجاني صاحب معيار النظار » . ومنه قول صاحب إسماعيل بن عباد في مدح أهل البيت ، وقد عراها من حروف الألف ، ومطلعها :

[المجتث]

قَدْ ظَلَّ يَجْرَحُ صَدْرِي مَنْ لَيْسَ يَعْدُوهُ فِكْرِي

الْحَذُو

الْحَذُو من فعل حَدَا، وَحَدَا حذوه: أَي فعل فعله، والْحَذُو من أجزاء القافية حركة الحرف الَّذِي قبل الِردف. عَرَفَ الْحَذُو أُسَامَةَ بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « هو أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ على صِنَاعَةِ الْبَيْتِ الْآخِرِ ». ومنه قول بعضهم: [الطويل]

وأحمر كالدياج، أمّا سَمَاؤُهُ فرياً، وأمّا أرضُهُ فمَحُولُ
حَدَاهُ يَزِيدُ بن الطَّرِيَّةِ فقال: [الطويل]

عُقَيْلِيَّةُ، أمّا مَلَاثُ إِزَارِهَا فِدِعْصُ وأمّا خَصْرُهَا فَفَحِيلُ
وعليه فالشواهد هذه في هذا الفنّ البلاغيّ إنّما المقصود منها الأخذ بأسلوب السابق.
إِلَّا أَنْ أُسَامَةَ بن منقذ ذكر كذلك إلى جانب هذه الشواهد أمثلة تظهر الْحَذُو في المعاني والألفاظ إلى جانب الأسلوب؛ من ذلك قول كُثَيِّرٍ: [الطويل]

وإِنِّي وَنَهْيَايَ بَعْدَمَا تَوَلَّى شَبَابِي وَأَرْجَحَنَّ شَبَابَهَا
فقال يحذو نفسه أيضاً: [الطويل]

وإِنِّي وَنَهْيَايَ بَعْدَمَا تَحَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّيْتُ
وأخذه جميل بن معمر فحذا حذوه فقال: « وإِنِّي وتلأبي بثينة بعدما ».

الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ وَالْجَارَةُ

أدرج ابن الأثير الجزريّ الحروف العاطفة والجارّة في هذا الفنّ البلاغيّ في معرض حديثه عن الصنعة المعنويّة، فعرفها وقال: إنّ أكثر الناس يضعون هذه الحروف في غير مواضعها، فيجعلون ما ينبغي أَنْ يَجْرَبَ « على » بـ « في » في حروف الجر، وفي هذه الأشياء دقائق أذكرها لَكَ . ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِي ﴾ (١) فالأوّل عطفه بالواو « وإذا مرضت » وهي للجمع وتقديم الطعام على الإسقاء، والإسقاء تقديمه على الإطعام جائز لولا مراعاة حسن النظم. ثمّ عطف الثاني بالفاء لأنّ الشفاء يعقب المرض بلا زمان خالٍ من أحدهما، ثمّ عطف

(١) سورة الشعراء، الآيات (٧٩ و ٨٠ و ٨١).

الثالث بـ « ثم » لأن الإحياء يكون بعد الموت، ولهذا جيء في عطفه بـ « ثم » التي هي للتراخي. ولو سيقت الآية بنظم آخر لفهم المعنى ولفقدت البلاغة رونقها.

وأما حروف الجرِّ فإنَّ الصوابَ يَشُدُّ عن وضعها في مواضعها، وممَّا ورد منه قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١). وعرفه ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » فقال: « ألا ترى إلى براعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجرِّ ههنا، فإنه إنما حُولفَ بينهما في الدخول على الحقِّ والباطل، لأنَّ صاحب الحقِّ مستعلٍ على فرس جوادٍ يركضُ به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه مُنغمِسٌ في ظلامٍ منخفِضٍ فيه لا يدري أين يتوجَّه؛ وهذا معنى دقيق قلَّمَا يراعى مثله في الكلام ».

حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ

حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ هو الابتداء. وهي تسمية ابن المعتز الذي أشار إليه في « محاسن الكلام ». وتحدَّث أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » عن حسن الابتداء، وسَمَّاهُ « باب المبادئ والمطالع »، وعرفه فقال: « أَحْسِنُوا الْإِبْتِدَاءَاتِ فَإِنَّهَا دَلَائِلُ الْبَيَانِ ». وقد تقدَّم شرحه سابقاً.

حُسْنُ الْإِتِّبَاعِ

عَرَفَهُ ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّحْيِيرِ » فقال: « هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى مَعْنَى اخْتَرَعَهُ غَيْرَهُ فَيَحْسِنُ اتِّبَاعَهُ فِيهِ بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ بُوْجَهَ مِنْ وَجُوهِ الزِّيَادَاتِ الَّتِي وَجِبَ لِلْمَتَأَخَّرِ اسْتِحْقَاقَ مَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ إِمَّا بِاخْتِصَارِ لَفْظِهِ أَوْ قِصْرِ وَزْنِهِ أَوْ عَذُوبَةِ قَافِيَتِهِ وَتَمَكُّنِهَا أَوْ تَمِيمِ لِنَقْصِهِ أَوْ تَكْمِيلِ لِتَمَامِهِ أَوْ تَحْلِيَتِهِ بِحَلِيَةٍ مِنَ الْبَدِيعِ يَحْسِنُ بِمِثْلِهَا النِّظْمَ وَيُوجِبُ اسْتِحْقَاقَ ».

وَلَعَلَّ الْحَلْبِيَّ نَقَلَ عَنِ الْمَصْرِيِّ تَعْرِيفَهُ الَّذِي جَاءَ بِهِ فِي كِتَابِهِ « حَسَنُ التَّوَسُّلِ » وَالنُّوَيْرِيُّ فِي كِتَابِهِ « نَهَايَةُ الْأَرْبِ »، وَابْنُ حِجَّةَ الْحَمَوِيُّ فِي كِتَابِهِ « خَزَانَةُ الْأَدَبِ »، وَابْنُ مَعْصُومِ الْمَدَنِيِّ فِي كِتَابِهِ « أَنْوَارُ الرَّبِيعِ »، وَوَافِقٌ أَيْضاً تَعْرِيفَ ابْنِ الْأَثِيرِ الْحَلْبِيِّ تَعْرِيفَ

(١) سورة سبأ، آية رقم (٢٤).

ابن أبي الإصبع . فمن شواهد هذا الفن قول ابن الرومي : [الطويل]

تَخَذْتُكُمْ دِرْعاً حَصِيناً لِتَدْفَعُوا نِبَالَ الْعِدَا عَنِّي فَكُنْتُمْ نِصَالَهَا

فاتبعه ابن سنان الخفاجي الحلبي فقال : [الكامل]

أَعَدَدْتُكُمْ لِدِفَاعِ كُلِّ مِلْمَةٍ عَوْناً فَكُنْتُمْ عَوْنٌ كُلُّ مِلْمَةٍ

وقد عدّ هذا الفن البلاغي علماء البلاغة من باب الأخذ والسرقة الجيدة والحميدة .

حُسْنُ الْأَخْذِ

عرّفه أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » فقال : « ليس لأحد من أَصْنَفِ القائلين غنى عن تناول المعاني ممّن تقدمهم والصبّ على قوالب من سبقهم ، ولكن عليهم إذا أخذوها أن يكسوها ألفاظاً من عندهم ويبرزوها في معارض من تأليفهم ويوردوها في غير حليتها الأولى ويزيدوها في حسن تأليفها وجودة تركيبها وكمال حليتها ومعرضها ، فإذا فعلوا ذلك فهم أحقّ بها ممّن سبق إليها . ولولا أنّ القائل يؤدّي ما سمع لما كان في طاقته أن يقول . . . وإنما ينطق الطفل بعد استماعه من البالغين ؛ ومثاله قول بعضهم : كل شيء ثنيتته قصر إلا الكلام فإنك إذا ثنيتته طال . » وأضاف قائلاً : « وسَمِعْتُ مَا قِيلَ إِنَّ مِنْ أَخْذِ مَعْنَى بلفظه كان له سارقاً ، ومن أخذه ببعض لفظه كان له سالحاً ، ومن أخذه فكساه لفظاً من عنده أجود من لفظه كان هو أولى به ممّن تقدّمه . » وتابع قوله : « إن ابتكار المعنى والسبق إليه ليس هو فضيلة يرجع إلى المعنى ، وإنما هو فضيلة ترجع إلى الذي ابتكره وسبق إليه . » وممّن نقل المعنى من صفة إلى أخرى البحريّ ، فإنه قال في المتوكّل : [البسيط]

ولو أنّ مشتاقاً تكلف غير ما في وسعهِ لسعى إليك المنبرُ

أخذه من قول العرجي في صفة النساء : [الطويل]

فلو كان حياً قبلهنّ ظعائناً حيا الحطيم وجوههنّ وزمزمُ

حُسْنُ الْأَرْتِبَاطِ

حسن الارتباط هو التمزيج أو حسن الترتيب أو حسن النسق عند ابن الأثير الحلبي في كتاب « جوهر الكنز » وقد تقدّم القول عليه .

حُسْنُ الْاِفْتِتَاحِ

حسن الافتتاح هو حسن الابتداءات. وهي من تسمية ابن قيم الجوزية في كتابه «الفوائد» وقد تقدّم الكلام عليه.

حُسْنُ الْاِنْتِهَاءِ

حسن الانتهاء هو الانتهاء، وقد تقدّم القول فيه.

حُسْنُ الْبَيَانِ

ذكر الباقلائي في كتابه «إعجاز القرآن» حسن البيان وصنّفه إلى أربعة أقسام، فقال: «فالبيان على أربعة أقسام: كلام وحال وإشارة وعلامة. ويقع التفاضل في البيان» غير أنه لم يعرفه. وعرفه ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التّحبير» فقال: «حسن البيان عبارة عن الإبانة عمّا في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة من اللّبس». ثمّ أضاف قائلاً في كتابه «بديع القرآن»: «وحقيقة حسن البيان إخراج المعنى في أحسن الصور الموضحة له وإيصاله إلى فهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها فإنّه عين البلاغة».

ثمّ فرّق بين حسن البيان والإشارة والإيضاح، فقال: «إنّ الإشارة لا تكون بلفظ الحقيقة، وحسن البيان يكون بلفظ الحقيقة وبغيره، والإيضاح يكون بالعبارة الفاضلة والعبارة النازلة، وحسن البيان لا يكون إلّا بالعبارة». بينما عدّه ابن معصوم المنطق الفصيح، إذ عرفه في كتابه «أنوار الربيع» فقال: «حسن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، وإنّما سُمّي هذا النوع بحسن البيان لأنّه عبارة عن الإفصاح عمّا في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة عن اللّبس من غير حشو مستغنى عنه يكاد يستر وجه حسن البيان ويغطي واضح التّبيان». وسماه يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» كمال البيان، وقسم حسن البيان إلى حسن ومتوسط وقبيح. فالقبيح كبيان باقل، إذ سئل عن ثمن ظبي كان عنده فأراد أن يقول: أحد عشر، فأدركه العي ففرّق أصابع يديه وأدلع لسانه فأقلت الظبي. والقول هذا على سبيل الإيضاح وليس من حسن البيان ثمّ المتوسط، والحسن.

حُسْنُ التَّأْلِيفِ

ذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» حُسْنُ التَّأْلِيفِ، وعرفه فقال:

« أجناس الكلام المنظوم: الرسائل، والخطب، والشعر، وجميعها تحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب. وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً، ومع سوء التأليف ورداءة الرُصف والتركيب شعبة من التعمية، فإذا كان المعنى سيباً ورفض الكلام ردياً، لم يوجد له قبول ولم تظهر عليه طلاوة، وإذا كان المعنى وسطاً ورفض الكلام جيداً، كان أحسن موقعاً وأطيب مستمعاً. فهو بمنزلة العقد إذا جعل كل خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعاً في المرأى وإن لم يكن مرتفعاً جليلاً، وإن اختلَّ نظمه فضمت الحبة منه إلى ما لا يليق بها اقتحمته العين ». ومن جيد المنظوم قول بعض المحدثين: [المتقارب]

وَقُوفُكَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ فِي أَقْرِ الْخِلَافَةِ فِي دَارِهَا
كَأَنَّكَ مُطَّلِعٌ فِي الْقُلُوبِ بِ إِذَا مَا تَنَاهَتْ بِأَسْرَارِهَا

وعرّفه ابن الأثير الجزري في كتابه « المثل السائر » فقال: « حسن التأليف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتجعل في أماكنها ». وعرف الأمدّي في « الموازنة » حسن التأليف فقال: « حسن التأليف وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحسناً ورونقاً، حتى كأنه أحدث فيه غرابة لم تكن وزيادة لم تُعهد ». ومن الكلام المستوي النظم الملتئم الرصف قول بعضهم: [الطويل]

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَحْزَنْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ
فَتَى لَا يُجِبُّ الزَّادُ إِلَّا مِنَ التَّقَى وَلَا الْمَالُ إِلَّا مِنْ قَنَاءِ وَسُيُوفِ

حُسْنُ التَّخْلُصِ

حسن التَّخْلُصِ هو براعة التَّخْلُصِ والتَّخْلُصِ وقد تقدّم القول فيهما .

حُسْنُ التَّرْتِيبِ

حسن التَّرْتِيبِ هو التَّمْزِيجُ أو حسن الارتباط أو حسن النسق، وقد تقدم القول عليه في التَّمْزِيجِ .

حُسْنُ التَّشْبِيهِ

عرّف أبو هلال العسكري حسن التشبيه فقال: « التشبيه الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر ». وحسن التشبيه هو النوع الحادي عشر من محاسن الكلام عند

ابن المعتز فهو لم يعرف حسنه واكتفى ببعض الأمثلة من غير إيضاح. ومن أمثلة حسن التّشبيه قول العلويّ الأصفهانيّ: [الطويل]

كَأَنَّ أَنْتِصَاءَ الْبَدْرِ مِنْ تَحْتِ غَيْمِهِ نَجَاءٌ مِنَ الْبِأَسَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ

وتحدّث سيبويه عن حسن التّشبيه في « الكتاب » فقال: « تقول: مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تُشبهه » فقد ميّز سيبويه بين الأسلوبين، فأحدهما تضمّن خفاء التّشبيه ممّا يدلُّ على حسنه وتفضيله على الثاني الذي جاء التّشبيه فيه تشبيهاً عاماً. وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو الدّلالة على اشتراك شيئين في بعض الصّفات. وهو قسمان صريح وعقليّ ». وشاهده قول ابن النّبيّ في تشبيه العذار: [الكامل]

سَاقٍ صَحِيفَةٌ خَدُّهُ مَا سُودَّتْ عَبْشًا بِلَامٍ عِذَارِهِ وَيُنُونِهِ

وعرف حسن التّشبيه السّكّاكيّ في كتابه « التّبيان » ومقالته فيه: « إنّ ركن من أركان البلاغة، لإخراج الخفيّ إلى الجليّ وإدناء البعيد من القريب ».

حُسْنُ التَّصَرُّفِ

عرفه الصّنعانيّ في كتابه « الرسالة العسجدية » فقال: « ومن أنواع الفصاحة بل هو معظمها وكبيرها حسن التصرف، وهذا النوع لا يحصل بالعمل ولا ينقاد للمتكلف بل لا بدّ له من العلوم الضرورية المعبر عنها بالطبع، وليس ذلك يحصل من كثرة تعلّم ولا ممارسة علوم ولا درس. وبهذا تفاضل الخطباء والشعراء وأصحاب الرسائل، فإذا تأملت تصرّف القرآن في المعاني المقصودة عرفت أنّه زائد في الحسن على جميع أقسام الكلام وأنواعه. ومثاله قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾^(١) وهذا من بديع التّحذير في الاغترار والإمهال ».

حُسْنُ التَّضْمِينِ

ذكره ابن المعتز في كتابه « البديع » حسن التّضمين في النوع الثامن من محاسن البديع عنده؛ وهو التّضمين المتقدم الذكر. إلا أنّ علماء البلاغة المتقدّمين نوعه فاحتوى العروض

(١) سورة الدخان الأيتان (٢٥ و٢٦).

واللغة والبلاغة. وذكر ابن أبي الإصبع المصري في كتابه « تحرير التَّحْيِير » حسن التَّضْمِين وعرفه فقال: « هو أن يُضْمَنَ المتكلم كلامه كلمة من بيت أو من آية أو معنى مجرداً من كلام، أو مثلاً سائراً، أو جملة مفيدة، أو فقرة من كلمة ». وقد سَمَّى الحلبي في كتابه « حسن التَّوَسُّل » والنُّوْبِي في كتابه « نهاية الأرب » والقزويني في « الإيضاح » تضمين كلام الله « اقتباساً »، وفرَّقوا بين التَّضْمِين والاقتباس.

حُسْنُ التَّعْلِيلِ

حُسْنُ التَّعْلِيلِ عند البلاغيين هو التَّعْلِيلُ وقد تقدَّم البحث في دراسته.

حُسْنُ التَّقْسِيمِ

حسن التَّقْسِيمِ عند علماء البلاغة هو التَّقْسِيمُ، وقد مرَّ فيما تقدَّم التفصيل في بحثه.

حُسْنُ التَّنْقُلِ

حسن التَّنْقُلِ هو براعة التَّخْلِصِ أو التَّخْلِصِ أو حسن التَّخْلِصِ. وقد تقدَّم التَّخْلِصُ بحثاً ودراسةً بالتفصيل.

حُسْنُ الْجَمْعِ

حسن الجمع هو الجمع وقد تقدَّم بحثه.

حُسْنُ الْخَاتِمَةِ

حسن الخاتمة هو الانتهاء عند البلاغيين، كالجرجاني في « إعجاز القرآن » وابن حجة الحموي في كتابه « خزانة الأدب » وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع ». بينما عدّه ابن أبي الإصبع المصري في « تحرير التَّحْيِير » أنه من مخترعاته.

حُسْنُ الْخِتَامِ

حسن الختام هو عند علماء البلاغة « الانتهاء » وقد تقدَّم بحثه.

حُسْنُ الْخُرُوجِ

حسن الخُرُوجِ هو التَّخْلِصِ أو حسن التَّخْلِصِ أو براعة التَّخْلِصِ، وهذا كما سَمَّاهُ

ثعلب وابن المعتز في « قواعد الشعر » و « البديع » ، وسمّاه السّجلماسيّ « التّوجيه » وقال وهو « الخروج » في كتابيه « المنزع البديع » و « المنصف » .

حُسْنُ الرُّصْفِ

عرّف العسكريّ حسن الرُّصْفِ في كتابه « الصّناعتين » ، فقال : « وحسن الرُّصْفِ أنْ توضع الألفاظ في مواضعها وتُمْكَن من أماكنها ، ولا يستعمل فيها التّقديم والتّأخير والحذف والزيادة ، إلّا حذفاً لا يفسد الكلام ولا يعمّي المعنى ، ويضمّ كلّ لفظة منها إلى شكلها وتُضاف إلى لفظها ، وسوء الرُّصْفِ تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرْفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها . ومثال ذلك قول النّمر بن تولب : [الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَتَبَدَّلُ
تَدَارَكَ مَا قَبْلَ الشُّبَابِ وَبَعْدَهُ حَوَادِثُ أَيَّامٍ تَمُرُّ وَأَغْفَلُ

ومنه ما قاله الأصمعيّ لشعر لبيد : « كأنّه طيلسان طبراني » أي هو محكم الأصل ، ولا رونق له . وهذا ما أكّده أبو هلال العسكريّ في وصف حسن الرُّصْفِ في كتابه الصّناعتين فقال : « ومن تمام حسن الرُّصْفِ أنْ يخرج الكلام مخرجاً يكون له فيه طلاوة وماء ، وربّما كان الكلام مستقيم الألفاظ صحيح المعاني ولا يكون له رونق ولا رواء » .

وتابع قوله في سوء الرُّصْفِ : « وسوء الرُّصْفِ تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرْفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها » . ومنه قول النّمر بن تولب : [الطويل]

وَمَا قَمَعْنَا فِيهِ الْوَطَابَ وَحَوَّلْنَا بُيُوتَ عَلَيْنَا كُلِّهَا فَوْهُ مُقْبِلُ
ووجه الكلام أن يقول : لسنا نحقق اللبّن فنجعل الأقماع في الوطاب ، لأنّ حولنا بيوت أفواههم مقبلة علينا يرجون خيرنا ، فاضطرب نظم البيت لعدولها عن وجه الاستعمال .

حُسْنُ الْمَطَالِعِ وَالْمَبَادِي

حسن المطالع والمبادي عند البلاغيّين هو براعة الاستهلال أو براعة المطالع أو حسن الابتداء أو حسن الافتتاح ، كما صرّح ابن قيمّ الجوزيّة في كتابه « الفوائد » .

حُسْنُ الْمَطْلَبِ

ذكر السيوطي حُسْنَ المطلب في كتابه «معترك الأقران» في معرض حديثه على التَّخْلِصِ، فقال: «ويقرب منه حسن المطلب». بينما قال الزنجاني والطبيي: «هو أن يخرج الغرض بعد تقدم الوسيلة، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١) وأضاف الطبيي قوله: «ومما اجتمع فيه حسن التَّخْلِصِ والمطلب معاً قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيِ الْإِرْبِ الْعَالَمِينَ الَّذِي خَلَقَنِي﴾^(٢) ثم قال سبحانه: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقِّي بِالصَّالِحِينَ﴾^(٣) وهي حكاية عن إبراهيم».

حُسْنُ الْمَقْطَعِ

حُسْنُ المَقْطَعِ عند علماء البلاغة هو «الانتهاء» وكذلك سَمَاءُ الثَّعَالِبِيّ في كتابه «يتيمة الدَّهْرِ» والرَّشِيدُ الوطواط في كتابه «حدائق السحر» وابن قِيمِ الجوزيَّة في كتابه «الفوائد» وابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الرُّبْعِ».

وذكر حسن المقطع أبو هلال العسكري في كتابه «الصَّنَاعَتَيْنِ» فقال: «وقلما رأينا بليغاً إلا وهو يقطع كلامه على معنى بديع أو لفظ حسن رشيق». وتابع وأضاف قائلاً: «فينبغي أن يكون آخر بيت قصيدتك أجود بيت فيها وأدخل في المعنى الذي قصدت له في نظمها». ثم فصل حسن المقطع إلى ثلاثة أضرب فقال: ومن حسن المقطع جودة الفاصلة وحسن موقعها وتمكُّنها في موضعها؛ وهو ثلاثة أضرب:

الأوَّل: أن يضيّق على الشاعر موضع القافية فيأتي بلفظ قصير قليل الحروف فيتم به البيت، كقول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

وَأَعْلَمَ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمِي

الثَّانِي: أن يضيّق به المكان أيضاً، ويعجز عن إيراد كلمة سالمة تحتاج إلى إعراب

(١) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

(٢) سورة الشعراء، الآيتان (٧٧، ٧٨).

(٣) سورة الشعراء، آية رقم (٨٣).

ليتمّ بها البيت، فيأتي بكلمة معتلة لا تحتاج إلى الإعراب فيتمه بها . ومنه قول زهير:
[الطويل]

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمِي وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وَأَفْقَرُ مِنْ سَلْمِي التَّعَانِيْقُ فَالْتُّقْلُ
الثالث: أن تكون الفاصلة لائقة بما تقدمها من ألفاظ الجزء من الرسالة أو البيت من
الشعر، وتكون مستقرة في قرارها وتمكّنة في موضعها حتى لا يسد مسدّها غيرها . ومنه
قول الحطيئة: [الوافر]

هُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ إِذَا أَلَمَّتْ مِنْ أَيَّامٍ مُظْلِمَةً أَضَاؤُوا
وقد وسّع هذا التصنيف أبو هلال العسكري في هذا الفرع ، إذ أدخل نهاية أي كلام
سواء أكان عبارة أم بيت شعر، وضمّ الفاصلة والقافية إلى هذا النوع .

حُسْنُ النَّسْقِ

حُسْنُ النَّسْقِ أو تنسيق الصفات أو التمييز عند علماء البلاغة أمثال ابن أبي الإصبع
المصري في كتابه « تحرير التّحبير » والنويري في كتابه « نهاية الأرب » والوطواط في كتابه
« حقائق السّحر » والرّازي في كتابه « نهاية الإيجاز » وابن قيم الجوزية في كتابه « الفوائد »
وابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » والسّيوطي في كتابه « الإلتقان » .

الحَشْوُ

الحَشْوُ من حَشًا بمعنى : ملاء ، واسم ذلك الشيء على لفظ المصدر . ذكر ابن رشيق
القيرواني أمثلة الحشو دون أن يعرفه، وتمثّل بقول عبد الله بن المعتز يصف خيلاً:
[الطويل]

صَبِينَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطَنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٍ وَأَرْجُلُ

فقوله « ظالمين » حشو أقام الشاعر به الوزن، وبالغ في المعنى أشدّ مبالغة من جهته،
حتى علمنا ضرورة أن إتيانه بهذه اللفظة التي هي حشو في ظاهر الأمر أفضل من تركها .
وعرفه قدامة بن جعفر في كتابه « نقد الشعر » فقال: « هو أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج
إليه لإقامة الوزن ، كقول الفرزدق: [الطويل]

سَتَأْتِيكَ مِنِّي - إِنْ بَقَيْتُ - قَصَائِدُ يُقَصِّرُ عَنْ تَحْيِيرِهَا كُلُّ قَائِلٍ

فقوله « إن بقيت » حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً ممّا لا فائدة فيه .
 ونقل المرزباني في كتابه « الموشح » قول قدامة بن جعفر ومثاله أيضاً . وعرفه الحاتمي في
 كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « وهذا باب لطيف جداً لا يتيقظ له إلا من كان متوقفاً
 القريحة متباصر الآلة طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر متصرفاً في معركة أفانيه .
 أمّا أبو هلال العسكري فقد قسم الحشو إلى ثلاثة أضرب للحشو: اثنان منها مذمومان،
 وواحد محمود، فأحد المذمومين أن يدخل في الكلام لفظاً لوسقط لكان الكلام تاماً، مثل
 قول أبي تمام: [الكامل]

حُذِّهَا ابْنَةُ الْفِكْرِ الْمَهْدَبِ فِي الدُّجَى وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ حَالِكُ الْجِلْبَابِ
 والضرب الثاني: العبارة عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكن أن يعبر
 عنه بأقصر منه، كقول النابغة: [الطويل]

تَبَيَّنَتْ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

كان ينبغي أن يقول: « لسبعة أعوام » ويتم البيت بكلام آخر يكون فيه فائدة عن
 ذلك، فحشا البيت بما لا وجه له . وكذلك قسم الرشيد الوطواط الحشو إلى ثلاثة أقسام أيضاً
 في كتابه « حقائق الشعر » . وذكر ابن سنان في كتابه « سرّ الفصاحة » الحشو وعرفه فقال:
 « وأصل الحشو أن يكون المقصدُ بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي إن كان
 الكلام منظوماً وقصد السجع، وتأليف الفصول إن كان منثوراً، من غير معنى تفيده أكثر من
 ذلك » .

وعدَّ عبد القاهر الجرجاني الحشو مكروهاً ومذموماً، وعرفه فقال: « وأمّا الحشو فإنما
 كرهه ودّم وأنكر ورُدَّ لأنه خلا من الفائدة، ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يُدع لغواً » وتابع قوله في
 كتابه « أسرار البلاغة » فقال: « وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول أحسن
 موقع ومدركاً من الرضى أجزل حظ، وذلك لإفادته إيّاك على مجيئه مجيء ما لا معول في
 الإفادة عليه ولا طائل للسامع لديه » . وعرفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر »
 فقال: « الحشو أن تأتي في الكلام بالفاظ زائدة ليس فيها فائدة » . ومنه قول أبي العيال
 الهذلي: [مجزوء الوافر]

نَأَتْ سَلْمَى فَعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصْبُ

« فالرأس » حشواً لا فائدة فيه، لأنَّ الصُّدَاعَ لا يكون في الرَّجُلِ ولا في غيره، وإنما هو في الرَّأْسِ . وسَمَّى ابن الأثير الحشواً « الاعتراض » وقال: « وبعضهم يسميه الحشواً؛ وحده كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقِيَ الأوَّل على حاله ». وأضاف في كتابه « المثل السائر » و« الجامع الكبير » قوله: « واعلم أن أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جار مجرى التوكيد، والآخر أن يأتي في الكلام بغير فائدة، فإمَّا أن يكون دخوله فيه كخروجه منه، وإمَّا أن يؤثر في تأليفه نقصاً وفي معناه فساداً ». وتابعه العلوي في كتابه « الطراز » والمظفر العلوي في كتابه « نضرة الإغريض » والقزويني في كتابه « التلخيص » فذكروا تعريفه وأمثله .

الحَصْرُ

الحَصْرُ من حَصَرَ وَحَصَرَهُ حَصْرًا: ضَيَّقَ عَلَيْهِ وَأَحَاطَ بِهِ، والحصر: الإحاطة والتضييق . وعرَّف السِّيوطي في كتابه « معترك الأقران » الحصر وقال: الحصر هو القصر، ومعناه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النفي في قوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ (١) . وللقصر طرفان:

الأوَّل: المقصور، وهو الشيء المخصص .

الثاني: المقصور عليه، وهو الشيء المخصَّص به .

ويقع القصر بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ (٢) .

- وبين الفاعل والفاعل مثل: « لا ينجع إلا محمد » .

- وبين الفاعل والمفعول مثل: « ما شاهد محمد إلا الحديقة » .

- وبين الحال وصاحبها مثل: « ما جاء راكضاً إلا محمد » في قصر الحال على

صاحبها .

وصنَّف السِّيوطي القصر بحسب الحقيقة والإضافة إلى قسمين:

الأوَّل: قصر حقيقي، وهو أن يختصَّ المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة

(١) سورة الحديد، آية رقم (٢٠) .

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٤٤) .

لا يتعداه، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (١) . فالتذكُّر صفة لا تتجاوز إلى غيره من سائر النَّاس في الحقيقة والواقع .

الثَّاني: قصر إضافي؛ وهو غير حقيقي، وذلك بأن يكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (٢) . وينقسم القصر باعتبار طرفيه إلى قصر موصوف على صفة، والعكس، وكذلك ينقسم بحسب الحقيقة والادِّعاء إلى أربعة أقسام: القصر الحقيقي على سبيل الحقيقة، والقصر الإضافي كذلك، والثالث قصر حقيقي على سبيل الادِّعاء والمبالغة، وقصر إضافي على سبيل الادِّعاء والمبالغة .

وينقسم القصر الإضافي بحسب حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر أفراد - قصر قلب - قصر تعيين . وصنَّف الطرق الأسلوبية للقصر في أربع طرق: النفي والاستثناء - إنَّما - العطف - تقديم ما حقه التأخير .

حَصْرُ الْجَزْئِيِّ وَالْحَاقَّةُ بِالْكُلِّيِّ

حصر الجزئي والحاقه بالكلِّي من مخترعات ابن أبي الإصبع المصري . وقد عرفه في كتابيه « تحرير التَّحْبِيرِ » و « بديع القرآن » فقال: « هو أن يأتي المتكلم إلى نوع ما فيجعله بالتَّعْظِيم له جنساً بعد حصر أقسام الأنواع فيه والأجناس، كقوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ (٣) فإنه سبحانه تمدَّح بأنه يعلم ما في البرِّ والبحر من أصناف الحيوان والنبات والجماد حاصراً لجزئيات المولِّدات، ورأى أن الاقتصار على ذلك لا يكمل به التمدَّح، فقال تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ (٤) ثم أدرك أن هذا العلم يشاركه فيه من مخلوقاته كلُّ ذي إدراك فقال تعالى: ﴿ وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَاتٍ الْأَرْضِ ﴾ (٥) ثم ألحق هذه الجزئيات بعد حصرها بالكلييات حيث قال: ﴿ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ ﴾ (٦) ثم قال: ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (٧) .

(١) سورة الرُّعد، آية رقم (١٩) .

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٤٤) .

(٣) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩) .

(٤) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩) .

(٥) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩) .

(٦) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩) .

(٧) سورة الأنعام، آية رقم (٥٩) .

ونقل ابن حجة الحموي تعريف ابن أبي الإصبع المصري والأمثلة. وعرفه السيوطي فقال: وهو نوع غريب صعب المسلك اخترعه ابن أبي الإصبع المصري، وهو شبيه بالمبالغة ذكرته عقبها، وذلك أن يأتي المتكلم إلى نوع فيجعله جنساً تعظيماً له ويجعل الجزئيات كلها منحصرة فيه، كقول الصفي: [البسيط]

فَرْدُ هُوَ الْعَالَمُ الْكُلِّيُّ فِي شَرَفٍ وَنَفْسُهُ الْجَوْهَرُ الْقُدْسِيُّ فِي الْعِظَمِ

وكذلك نقل ابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع» تعريف المصري، وأمثله، وزاد عليها بعض الأمثلة.

الْحَقِيقَةُ

حقُّ الأمرِ يَحَقُّ: صار حقاً وثبت، وحقَّ عليه الأمر: صدَّقه. عرف ابن تيمية الحقيقة وقرنها بالمجاز، وقال: «اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الأولى لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم». ويعتبر أبو عبيدة معمر بن المثنى أول من تكلم بلفظ المجاز في كتابه «الإيمان» وعرف الحقيقة فقال: «فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة». ومن المعتقد أنه يقصد أن البحث في الحقيقة والمجاز لم يبدأ إلا في ذلك العهد الذي حدده.

وعرف ابن فارس الحقيقة، فقال في كتابه الصحابي: «فالحقيقة الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير». وأقر الجرجاني أن الحقيقة هي الكلمة التي أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، فقال في كتابه «أسرار البلاغة»: «كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وإن شئت قلت في مواضعه وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة بهذه العبارة». وعرفها ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر» فقال: «فأما الحقيقة، فهي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي». كما عرفها السكاكي في كتابه «مفتاح العلوم»: «فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه». ثم قال: «ولك أن تقول الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدلُّ عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص».

وعرف القزويني في كتابه «التلخيص والإيضاح» الحقيقة، فقال: «الحقيقة هي

الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب». ونقل هذا شراحه. وعرف الحقيقة أبو الحسين البصري، فإنه قال: «ما أفاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب». وعلق على هذا يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» فقال: «إن أجمع تعريف في بيانها ما ذكره أبو الحسين البصري».

الحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ

الحقيقة الشرعية هي اللفظة التي يُستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلُّ عليه في الأصل اللغوي. وذكر هذا الفن البلاغي علماء كثيرون، كما ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ويحيى بن حمزة العلوي في «الطراز» والقزويني في كتابه «الإيضاح» والتفتازاني في كتابه «المطول». والحقيقة الشرعية صنفاً إلى قسمين:

الأول: أسماء شرعية؛ وهي التي لا تفيد مدحاً أو ذمّاً، نحو الصلاة والحج والزكاة.

الثاني: أسماء دينية؛ وهي التي تفيد مدحاً أو ذمّاً، نحو «مسلم» و«مؤمن» و«كافر» و«فاسق».

وقال ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى «أنها باقية في الدلالة على معانيها اللغوية من غير زيادة». أمّا الشيخ أبو حامد الغزالي فإنه قال: «إنها دالة على معانيها اللغوية، لكنّ الشرع قد تصرف فيها تصرفاً آخر، فالصلاة دالة على الدعاء، لكن على هذه الكيفية المخصوصة المزيد عليها بهذه الزيادات الشرعية، والعموم دال على الإمساك، لكن بشرط اعتبارات أخرى». وأمّا ابن الخطيب الرازي في كتابه «نهاية الإيجاز» زعم أن إطلاق هذه الألفاظ على هذه المعاني الشرعية على جهة المجاز في المعاني اللغوية التي تدلُّ عليها. فحاصل كلامه هذا أنها دالة على معانيها اللغوية بحقائقها وعلى معانيها الشرعية بمجازاتها.

الحَقِيقَةُ العُرْفِيَّةُ

ذكر السيوطي في كتابه «مفتاح العلوم» ويحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» والقزويني في كتابه «الإيضاح» و«التلخيص» والتفتازاني في كتابه «المطول» وابن الزمّلكاني في كتابه «البرهان الكاشف» الحقيقة العرفية، وضمنوها إلى قسمين:

الأول: أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستكراً، كحذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، مثل: « حُرِّمَت الخمر » والتَّحْرِيم مضاف إلى الخمر، وهي في الحقيقة مضاف إلى الشرب؛ وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة وأسبق إلى الفهم. ومنه تسمية الاسم بما يشابهه، كتسميتهم حكاية كلام المتكلم بأنه كلامه.

الثاني: قصر الاسم على بعض مسمياته وتخصيصه به، نحو لفظه « الجن » فإنها موضوعة لكل ما استتر، ثم اختصت ببعض من يستتر عن العيون. والحقيقة العرفية الخاصة هي التي وضعها أهل عرف خاص وجرت على السنة العلماء من الاصطلاحات التي تختص بكل علم، فإنها في استعمالها حقائق وإن خالفت الأوضاع اللغوية، نحو ما يجريه النحويون في كتبهم من الرفع والنصب والجرّ والجزم وما يجريه أهل الحرف والصناعات والعلوم فيما يفهمونه بينهم.

الحَقِيقَةُ اللُّغَوِيَّةُ

ذكر يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » الحقيقة اللغوية فقال: « اعلم أن الحقيقة اللغوية لا يقضى بكونها حقيقة فيما دلّت عليه إلا إذا كانت مستعملة في موضوعها الأصلي، فلا بد من سبق وضعها أولاً، فإذا استعملت في الحالة الثانية من وضعها في موضوعها الأصلي فهي حقيقة، وإن كانت مستعملة في خلافه فهي مجاز، ومن هنا قال المحققون: إن الوضع الأول ليس مجازاً ولا حقيقة، وهذا صحيح وبيان ذلك هو أن الحقيقة استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي، فإذا الحقيقة لا تكون حقيقة إلا إذا كانت مسبوقة بالوضع الأول ».

وعرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيّد الأخير عن الاستعارة على أصح القولين، فإنها مستعملة فيما وضعت له بتأويل.

الحُلُّ

حلّ العقد يحلّها حلاً: فتحها ونقضها فانحلت، والحلّ: حلّ العقد. أشار العتابي إليه في كتابه « عيار الشعر » يوم سئل: بماذا قدرت على البلاغة؟ فقال: « بحل معقود الكلام، فالشعر رسائل معقودة، والرسائل شعر محلول ». وعرفه أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: اعلم أن الحلّ والعقد هو ما يتفاضل فيه الشعراء والكتّاب،

وهو أن يأخذ لفظاً منثوراً فينظمه أو شعراً فينثره، ويُطَارِحُهُ العلماءُ فيما بينهم، مثل قول الرُّشَيْدِ: وَلَوْ جَمَدَ الْخَمْرُ لَكَانَ ذَهَبًا، أَوْ ذَابَ الذَّهَبُ لَكَانَ خَمْرًا؛ فنظّمه غيره فقال: [المتقارب]

وَزَنَّا لَهَا ذَهَبًا جَامِدًا فَكَأَلَتْ لَنَا ذَهَبًا سَائِلًا

وذكره ابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسل » وابن قيم الجوزية إذ جمعا الحل والعقد في باب واحد. كما تكلم أبو هلال العسكري عن الحل في كتابه « الصناعتين » في معرض حديثه عن « حسن الأخذ » فقال: « إن المحلول من الشعر على أربعة أضرب: فضرب منها يكون بإدخال لفظة بين ألفاظه، وضرب ينحل بتأخير لفظة منه وتقديم أخرى فيحسن محلوله ويستقيم، وضرب منه ينحل على هذا الوجه ولا يحسن ولا يستقيم، وضرب تكسو ما تحله من المعاني ألفاظاً من عندك، وهذا أرفع درجاته ».

واستقل ابن أبي الإصبع المصري بهذا الفن في باب وقال: « هو أن يعمد الكاتب إلى شعر ليحل منه عقد الوزن فيصيره منثوراً ». وعرفه الحلبي في كتابه « حسن التوسل » والتويري في كتابه « نهاية الأرب » فقال: وأما الحل فهو باب يتسع على المجيد مجاله وتتصرف في كلام العارف به رؤيته وارتجاله. وملاك أمر التصدي له أن يكون كثير الحفظ للأحاديث النبوية والآثار والأمثال والأشعار، لينفق منها وقت الاحتياج إليها. وكيفية الحل أن تتوخى هدم البيت المنظوم وحل فرائده من سلكه، ثم يرتب تلك الفرائد وما شابهها ترتيب متمكن لم يحصره الوزن، ويبرزها في أحسن سلك وأجمل قالب، وأصح سبك، ويكملها بما يناسبها من أنواع البديع إذ أمكن ذلك من غير كلفة . . . ».

وعرف القزويني الحل في كتابه « التلخيص » بإيجاز فقال: وأما الحل فهو أن ينثر نظم، كقول بعض المغاربة: « فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته، لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده ». ومنه حل قول أبي الطيب المتنبّي: [الطويل]

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُمِ

وقد صنّف ابن الأثير الجزري في كتابه « المثل السائر » الحل إلى ثلاثة أنواع، وهي: « حل الآيات، وحل الأحاديث، وحل الشعر ».

حَلُّ الْآيَاتِ

عرّفه ابن الأثير الجزريّ في كتابه « المثل السائر » فقال: «أما حلُّ آيات القرآن العزيز فليس كتنش المعاني الشعرية، لأنَّ الفاظهُ ينبغي أن يحافظَ عليها لمكان فصاحتها، إلاَّ أنّه لا ينبغي أن يؤخذَ لفظ الآية بجملته فإنَّ ذلك من باب « التّضمين » وإنّما يؤخذُ بعضه. فإمّا أن يجعلَ أوّلاً للكلام أو آخرًا على حسب ما يقتضيه موضعه، وكذلك تفعلُ بالأخبار النبويّة. على أنّه قد يؤخذُ معنى الآية والخبر فيكسَى لفظاً غير لفظه، وليس ذلك من الحُسن فللقسم الأوّل الفائدة. ومثّل لهذا الفنّ بقوله: أكرمُ النّعم ما كان فيها ذكرى للعابدين، وتقدّمه إنّي رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشّمسَ والقمرَ رأيتهم لي ساجدين، فهذه النّعمة هي التي تأتي بتيسير العسير، وتجلو ظلمة الخطب بالصباح المنير، فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها، إنّ ذلك لمُحيي الموتى وهو على كلّ شيءٍ قدير.

وتحدّث ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » مثل ذلك، وأشار إلى اختلاف علماء الأدب في حلّ القرآن العزيز وإدراجه في مطاوي الكلام.

حَلُّ الْأَحَادِيثِ

تحدّث ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » عن حلِّ الأحاديث فعرفه فقال: « وأمّا الأخبار النبويّة فكالقرآن العزيز في حلِّ معانيها. فإن قلت إنّ الأخبار النبويّة لا يجري فيها الأمر مجرى القرآن، إذ القرآن له حاصرٌ وضابطٌ، وكلُّ آياته تدخلُ في الاستعمال، كما قال بعضهم: لَوْ ضاع مني عقالٌ لوجدته في القرآن الكريم، وأمّا الأخبار فليست كذلك لأنّها كثيرة لا تنحصر، ولو انحصرت لكان منها ما يدخلُ في الاستعمال ومنها ما لا يدخلُ. ولا بدّ من بيانٍ يمكن الأحاظ به والوقوف عنده ».

وعرّفه ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز » فقال: « وأمّا حلُّ الآيات القرآنية وكذلك الأحاديث النبويّة، فينبغي للمنشيء أن لا يأخذ عند حلِّ الآية والحديث جملة اللفظ، فإنَّ ذلك من باب التّضمين، ولا يأخذ المعنى مجرداً عن اللفظ بكماله، إلاَّ إن أراد بذلك الاستشهاد، بل إذا وقع له معنى وكانت آية من الآيات الكريمة أو حديث من الأحاديث النبويّة يتضمّن ذلك المعنى، فليجعل الآية والحديث في سياق كلامه المناسب للمعنى فيطرز كلامه بالآية أو الحديث.

حلُّ الأشعار

ذكر ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر» حلَّ الأبيات الشعرية وصنَّفها إلى أقسام ثلاثة:

الأول منها وهو أدناها مرتبة: أن يأخذ الناثر بيتاً من الشعر فيشره بلفظه من غير زيادة، وهذا عيب فاحش، فإنه إذا نثر الشعر بلفظه كان صاحبه مشهور السَّرقة، فيقال هذا شعر فلان بعينه، لكون ألفاظه باقية لم يتغيَّر منها شيء. وقد سلك هذا المسلك بعض العراقيين، فجاء مستهجنًا لا مستحسنًا، كقوله في بعض أبيات الحماسة: [الكامل]

وَالدُّ ذِي حَنَقٍ عَلَيَّ كَأَنَّمَا تَغْلِي عَدَاوَةَ صَدْرِهِ فِي مِرْجَلٍ
فقال في نثره: فكم لقي الدُّ ذا حنق كأنه ينظر إلى الكواكب من عل، وتغلي عداوة صدره في مِرْجَل. فلم يزد هذا الناثر على أن أزال روتق الوزن وطلاوة النظم لا غير.

وأما القسم الثاني وهو وسط بين الأول والثالث في المرتبة: وهو أن ينثر المعنى المنظوم ببعض ألفاظه ويعزم على البعض بالألفاظِ أحر. والطريق المسلوك إلى هذا القسم أن تأخذ بعض بيت من الأبيات الشعرية هو أحسن ما فيه ثم تماثله، ومنه قول أبي تمام في وصف قصيدة له: [الكامل]

حَدَاءَ تَمَلُّا كُلِّ أُذُنٍ حِكْمَةً وَبِلَاغَةً وَتَدِيرُ كُلَّ وَرِيدٍ

فقوله «تملأ كلُّ أذن حكمة» من الكلام الحسن. فإذا أردت أن تنثر هذا المعنى فلا بُدَّ من استعمال لفظه بعينه، لأنَّه في الغاية القصوى من الفصاحة والبلاغة، فعليك أن تؤاخيه بمثله.

وأما القسم الثالث وهو أعلى من القسمين الأولين: فهو أن يؤخذ المعنى فيصاغ بألفاظٍ غير ألفاظه. وثمَّ يتبيَّن جِدْقُ الصائغ في صياغته ويعلم مقدار تصرفه في صناعته، فإن استطاع الزيادة على المعنى فتلك الدرجة العالية، وإلاَّ أحسن التصرف وأتقن التأليف ليكون أولى بذلك المعنى من صاحبه الأول.

وذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» حلَّ الأبيات الشعرية وصنَّفها إلى أقسام أربعة، وقد تقدم الحديث عنها عند ابن الأثير الجزري، وكذلك في

الحديث عن فنّ « الحلّ ». كما ذكر هذه الأقسام ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « جوهر الكنز ». غير أنّ القزوينيّ اشترط لقبول نثر النظم أمرين: الأوّل: أن يكون سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك أصله. والثاني: أن يكون حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق... وعنه نهج المتأخرون.

الحلاوة

الحلاوة: راجع السبك.

الحلّة

الحلّة مثل اللكّنة: عُقْدَةٌ في اللسان، وعُجْمَةٌ في الكلام.

الحملُ على المعنى

عرّفه ابن قيمّ الجوزيّة في كتابه « الفوائد » فقال: « وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد للجماعة والجماعة للواحد، وحمل الثاني على لفظ الأوّل أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، أو غير ذلك ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(١) والمقصود به آدم - عليه السلام -، وأنت واحدة رداً إلى النفس. ومنه قول الشاعر: [الوافر]

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتُهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةُ ذَاكَ الْكَمَالِ

حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ

حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ ذكره ابن سنان في باب التّناسب، وعرّفه بقوله: « ومن التّناسب أيضاً حمل اللفظ على اللفظ في التّركيب ليكون ما يرجع إلى المقدّم مقدّماً وإلى المؤخّر مؤخّراً ». ومثّل لهذا الفنّ البلاغيّ بقول الشريف الرّضيّ: [الرجز]

قَلْبِي وَطَرْفِي مِنْكَ هَذَا فِي حِمِّي قَيْظٌ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَيْبِي

فالشاعر لما قدّم لفظة قلبي وجب أن يقدم وصفه بأنّه في حمى قيظ، فلو كان قال « طرفي وقلبي منك » لم يحسن في التّرتيب أن يؤخّر قوله « في رياض ريب ».

(١) سورة النساء، آية رقم (١).

الحَيْدَةُ وَالإِنْتِقَالُ

الحيدة من الحيد، والحيد: ما شخص من الحيل واعوج، وحاد عن الشيء: مَالَ وَعَدَلَ، والحيدة: العقدة في قرن الوعل. والانتقال من النقل وهو تحويل الشيء من موضع إلى موضع. هذا الفن البلاغي اخترعه ابن أبي الإصبع المصري، وذكره في كتابه «تحرير التحبير» و«بديع القرآن» فقال: «هو أن يجيب المسؤول بجواب لا يصلح أن يكون جواباً عما سئل عنه أو ينقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه، وإنما يكون هذا بلاغة إذا أتى به المستدل بعد معارضة بما يدل على أن المعارض لم يفهم استدلاله فينتقل عنه إلى استدلال يقطع به إلى الخصم عند فهمه». ومثّل له بقوله تعالى حكاية عن الخليل إبراهيم - عليه السلام -: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١) في قوله للجبار، أجابه: «أنا أحيي وأميت» ثم دعا بإنسان فقتله ودعا بمن وجب عليه القتل فأعتمه. فلما علم الخليل أنه لم يفهم معنى الإماتة والإحياء اللذين أرادهما انتقل إلى استدلال آخر فقال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾^(١) فأناه باستدلال لا يجد لاسمه اسماً مشتركاً معه يتعلّق بظاهره على طريق المغالطة، فلا جرم أن الجبار انقطع. فهو نوع يحدد المسؤول عن خصوص الجواب إلى عمومته لتفيد تلك الحيدة زيادة بيان لا تحصل بخصوص الجواب.

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٥٨).

باب الخاء

الخَبِيرُ

الخَبِيرُ من خبر، وخبرتُ بالأمر أي علمته، والخبر: ما أتاك من نبيٍّ عمّن تخبر، والخبر: النبا. وتحدّث سيبويه عن الخبر في كتابه «الكتاب» وذكره مقابل الاستفهام، وقلّده الفراء في مثل ذلك في كتابه «معاني القرآن». وعرفه الميرد بقوله: «الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب» وكذلك صنّفه ثعلب في كتابه «قواعد الشعر» إلى أربعة أقسام: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار.

ومثّل للخبر بقول القطامي: [البسيط]

يَقْتُلُنَا بِحَدِيثٍ لَيْسَ يَعْلَمُهُ مَنْ يَتَّقِينِي وَلَا مَكْنُونَهُ بَادِي

وذكر ابن وهب في كتابه «البرهان في وجوه البيان» الخبر وعرفه فقال: «والخبر كلُّ قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عندك كقولك: قام زيد؛ فقد أفدته العلم بقيامه».

كما ذكره ابن فارس في كتابه «الصاحبي» فقال: «أما أهل اللُّغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرتُه أخبره، والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ؛ من زمان أو مستقبل أو دائم». وعده الرّازي في كتابه «نهاية الإيجاز»: القول المقتضي بتصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو الإثبات. ومن حدّه: المحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب، واقع في الدّور مرتين.

غير أنَّ القزويني قد نقل تعريف الخبر عن الجاحظ الذي قال في كتابه « التلخيص » : « صدق الخبر مطابقتها للواقع وكذبُهُ عَدْمُهَا، وقيل: مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو خطأ وَعَدْمُهَا، بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(١) وردَّ بآن المعنى لكاذِبُونَ في الشهادة، أو في تسميتها أو في المشهور به، في زعمهم ». وقول الجاحظ: مطابقتها مع الاعتقادِ وعدمها معه وغيرهما ليس بصدق ولا كذب، بدليل: ﴿ أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ﴾^(٢) لأنَّ المراد بالثاني غير الكذب لأنَّه قسيمُهُ، وغير الصِّدْقِ لأنَّهم لم يعتدُّوه . وردَّ بآن المعنى أَمْ لَمْ يَفْتَرِ فِعْرَ عَنْهُ بِالْجِنَّةِ، لأنَّ المجنون لا افتراء له. وصنَّف السُّكَاكِي الخبر فجعله على ضرب ثلاثة:

الأول: ابتدائي، وهو الخبر الذي يكون خالياً من المؤكدات، لأنَّ المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمَّنه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾^(٣) ومنه قول المتنبي: [البسيط]

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسَمَعْتُ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمٌ

الثاني: الطلبي، وهو الخبر الذي يتردد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته، أو هو كما قال السُّكَاكِي في كتابه « مفتاح العلوم »: وإذا ألقاها إلى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه من ورطة الحيرة، استحسَن تقوية المنقذ بإدخال « اللام » في الحملة أو « أن »، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُاتِمِرُونَ بِكَ لِيُقْتَلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾^(٤).

الثالث: الإنكاري، وهو الخبر الذي ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد، كقوله تعالى: ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ، قَالُوا رَبَّنَا عَلَّمْنَا أَنْتُمْ أَنْتُمْ إِلَيْكُمْ

(١) سورة المنافقون، آية رقم (١).

(٢) سورة سبأ، آية رقم (٨).

(٣) سورة الأنبياء، آية رقم (٦٣).

(٤) سورة القصص، آية رقم (٢٠).

لَمُرْسَلُونَ ﴿١﴾ . ومنه قول الحماسي : [الكامل]

إِنَّا لَنُضْفِحُ عَنْ مَجَاهِلِ قَوْمِنَا وَنُقِيمُ سَالِفَةَ الْعَدُوِّ الْأَصِيدِ
وأضاف السكاكي أَنَّ للخبر مؤكدات كثيرة: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، ولام الابتداء،
والفصل، وأَمَّا، وَقَدْ، والسين، والقسم، ونونا التوكيد، ولن، والحروف الزائدة، وحروف
التنبيه. كما وإنَّ للخبر غرضان أصليان هما:

الأول: فائدة الخبر، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو الكلام،
وهذا هو الأصل في كل خبر، لأنَّ فائدته تقديم المعرفة أو العلم إلى الآخرين .
الثاني: لازم الفائدة، ويفيد أنَّ المتكلم عالم بالحكم .

الخَبَرُ الْإِبْتِدَائِي

الخبر الابتدائي هو الخبر الذي يكون خالياً من المؤكدات لأنَّ المخاطب خالي الذهن
من الحكم الذي تَضَمَّنَهُ . وقد تقدَّم الحديث عنه في الخبر بالتفصيل .

الخَبَرُ الْإِنْكَارِي

الخَبَرُ الْإِنْكَارِي هو الخبر الذي ينكره المخاطب إنكاراً يحتاج إلى أنَّ يُؤكَّدَ بأكثر من
مؤكَّد؛ وقد تقدَّم في الخبر أيضاً القول عنه بالتفصيل .

الخَبَرُ الطَّلَبِي

الخَبَرُ الطَّلَبِي هو الخبر الذي يتردَّد المخاطب فيه ولا يعرف مدى صحته؛ وقد تقدَّم
البحث في دراسته في باب الخبر .

الخَبَرُ لِالِاسْتِرْحَامِ

خبر الاسترحام: هو الذي يتضمَّن معنى العفو والاسترحام، ومنه قول إبراهيم بن
المهدي مخاطباً المأمون: [المجتث]

أَتَيْتُ جُرْماً شَنِيعاً وَأَنْتَ لِلْعَفْوِ أَهْلٌ
فَإِنْ عَفَوْتَ فَمَنْ عَفَوْتَ فَعَدْلٌ

(١) سورة يس، الآيات (١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦) .

وقول الآخر: [الوافر]

فَمَا لِي حِيَلَةٌ إِلَّا رَجَائِي لِعَفْوِكَ إِنَّ عَفْوَتَ وَحُسْنَ ظَنِّي
الْخَبِيرُ لِإِظْهَارِ التَّحَسُّرِ

الخبر لإظهار التحسر يفيد التحسر على موت عزيز، وغالباً ما يكون في رثاء الميت،
ومنه قول أعرابي يرثي ولده: [الطويل]

وَلَمَّا دَعَوْتُ الصَّبْرَ بَعْدَكَ وَالْأَسَى أَجَابَ الْأَسَى طَوْعاً وَلَمْ يُجِبِ الصَّبْرُ
ومنه قول المتنبي: [الوافر]

أَقَمْتُ بِأَرْضِ مِصْرَ فَلَا وَرَائِي تَحُبُّ بِي الرُّكَّابُ وَلَا أَمَامِي
وقول المتنبي في الرثاء: [البسيط]

الْحُزْنَ يُقْلِقُ وَالتَّجْمُلُ يَرْدَعُ وَالْقَلْبُ بَيْنَهُمَا عَصِيٌّ طَيِّعُ
يَتَنَازَعَانِ دُمُوعَ عَيْنٍ مُسَهَّدٍ هَذَا يَجِيءُ بِهَا وَهَذَا يَرْجِعُ

الْخَبِيرُ لِإِظْهَارِ الضَّعْفِ

الخبر لإظهار الضعف هو الذي يتضمَّن إظهار ضعف المخبر عنه، ومنه قوله تعالى:
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (١) ومنه قول الشاعر: [السريع]

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ
ومنه قول أبي نواس: [الخفيف]

دَبَّ فِي السَّقَامِ سُفْلاً وَعُلُواً وَأَرَانِي أُمُوتُ عُضُوًّا فَعُضُوا

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٢) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ
يُرْضَعْنَ ﴾ (٣)، فَإِنَّ السِّيَاقَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ.

(١) سورة مريم، آية رقم (٤).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (٢٢٨).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (٢٣٣).

الخَبَرُ لِلإِنكَارِ

الخبر للإِنكار هو الَّذِي يفيد رفض حكم صادر عن مهيمن على إنسان يعتبر ضعيفاً، فيلجأ هذا الضعيف لإِنكار حقّ هذا المهيمن وإظهار مكائنه. أو هو الَّذِي يفيد التّبكيّت على أمر ماضٍ حصل بطريق الخطأ أو بطريق العمد. ومنه قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (١)، ومعنى الآية الكريمة يتضمّن التّبكيّت. وأمّا معنى الإِنكار الحقّ فتمثّل بقول أحدهم: « مَا لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ ».

الخَبَرُ لِلتَّحْذِيرِ

الخبر للتّحذير هو الَّذِي يفيد تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليتجنّبه. ومثاله قول النبيّ محمّد ﷺ: « أَبْغُضُ الْحَلَالَ عِنْدَ اللَّهِ الطَّلَاقَ ».

الخَبَرُ لِتَحْرِيكِ الْهِمَّةِ

الخبر لتحريك الهِمّة هو الَّذِي نستفيد منه الحثّ على القيام بأمر مشروع ليقوم به المخاطب، أو هو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليقوم به. ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (٢).

الخَبَرُ لِلتَّعْظِيمِ

الخبر للتّعظيم هو الَّذِي يستفاد منه التّعظيم، وأكثر ما يكون هذا التّعظيم لله تعالى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣).

الخَبَرُ لِلتَّمَنِّيِّ

الخبر للتّمنيّ هو الَّذِي يتضمّن أمراً بعد القيام بعمل ما. ومثاله قول القائل: « وَدِدْتُكَ عِنْدَنَا ».

(١) سورة الدُّحَان، آية رقم (٤٩).

(٢) سورة يونس، آية رقم (٢٦).

(٣) سورة يوسف، آية رقم (١٠٨).

الْخَبْرُ لِلتَّوْبِيخِ

الخبر للتوبيخ هو الذي يتضمَّن كلاماً خرج مخرج التهزُّل والتَّهافت. ومن ذلك قولنا لتارك الصلاة: « الصَّلَاةُ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ».

الْخَبْرُ لِلتَّوَعُّدِ

الخبر للتَّوَعُّد كالخبر للوعيد، وهو الذي يتضمَّن تهديداً بما سيكون، كقوله تعالى: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ (١).

الْخَبْرُ لِلدُّعَاءِ

الخبر للدُّعَاء ذكره المبرِّد في كتابه «المقتضب» وقال: «واللَّفْظُ لَفْظُ الْإِخْبَارِ وَالْمَعْنَى مَعْنَى الدُّعَاءِ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٢) أَيَّ أَعْنَا عَلَى عِبَادَتِكَ.

الْخَبْرُ لِلْفَخْرِ

الْخَبْرُ لِلْفَخْرِ هو الخبر للمدح، إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ يَخْصُ بِهِ نَفْسَهُ وَقَوْمَهُ. وَكُلُّ مَا حَسَنَ فِي الْمَدْحِ حَسَنَ فِي الْفَخْرِ، وَكُلُّ مَا قَبِحَ فِي الْمَدْحِ قَبِحَ فِي الْفَخْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ: [البيط]

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

ومنه قول أحمد بن يحيى: إِنَّ أَفْخَرَ بَيْتٍ قَالَتْهُ الْعَرَبُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ: [البيط]

مَا يُنْكِرُ النَّاسُ مِنَّا حِينَ نَمْلِكُهُمْ كَانُوا عَيْبِداً وَكُنَّا نَحْنُ أَرْبَاباً!

الْخَبْرُ لِلْمَدْحِ

الْخَبْرُ لِلْمَدْحِ هو الذي يفيد المبالغة في إظهار صفات الممدوح على الأغلب وإظهارها بما هي عليه من الصفات الكريمة. ومنه قول النابغة الذبياني: [الطويل]

فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبُ

(١) سورة القيامة، آية رقم (٣٥).

(٢) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

الْخَبِيرُ لِلنَّفْيِ

ذكر ابن الأثير الجزري في كتابه « المثل السائر » الخبر للنفي فقال: « وهو أن يذكر الشيء على سبيل النفي والغرض به تأكيد ذلك المعنى المقصود ». فمما جاء منه قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ، إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ (١).

الْخَبِيرُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ

الخبر بالنفي والإثبات، وهو أن يذكر الشيء على سبيل النفي، ثم يذكر على سبيل الإثبات، أو بالعكس، ولا بد أن يكون في أحدهما زيادة ليست في الآخر وإلا كان تكريراً. والغرض به تأكيد ذلك المعنى المقصود. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴾ (٢) فقوله: « يعلمون » بعد قوله « لا يعلمون » من الباب الذي نحن بصدده ذكره، نفى العلم عن الناس بما خفي عنهم من تحقيق وعده، ثم أثبت لهم العلم بظاهر الحياة الدنيا، فكانهم علموا وما علموا، إذ العلم بظاهر الأمور ليس بعلم، وإنما العلم هو ما كان بالباطن من الأمور.

الْخَبِيرُ لِلنَّهْيِ

الْخَبِيرُ لِلنَّهْيِ هو الذي يتضمَّن أمراً بعدم القيام بعمل ما، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (٣).

الْخَبِيرُ لِلْوَعْدِ

الْخَبِيرُ لِلْوَعْدِ هو الذي يفيد وعداً بشيء مستحب حصوله. ومنه قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ (٤).

الْخَبِيرُ لِلْوَعِيدِ

الخبر للوعيد هو الذي يتضمَّن تهديداً بما سيكون، وقد ذكره ابن رشيق القيرواني في

(٣) سورة الواقعة، آية رقم (٧٩).

(٤) سورة فصلت، آية رقم (٥٣).

(١) سورة التوبة، الآيات (٤٥ و٤٤).

(٢) سورة الروم، الآيات (٧٦ و٧٧).

كتابه « العمدة » فقال: « كان العقلاء من الشعراء وذوو الحزم يتوعَّدون بالهجاء ويحذِّرون من سوء الأحدثثة ولا يمشون القول إلا لضرورة لا يحسن السكوت معها ». كقول ابن مقبل: [الطويل]

بَنِي عَامِرٍ مَا تَأْمُرُونَ بِشَاعِرٍ تَخَيَّرَ آيَاتِ الْكِتَابِ هَجَانِيَا؟
أَعْفُو كَمَا يَعْفُو الْكَرِيمُ فَإِنِّي أَرَى الشُّعْبَ فَمَا بَيْنَنَا مُتَدَانِيَا

خِذْلَانُ الْمَخَاطَبِ

خِذْلَانُ الْمَخَاطَبِ من فعل خذل بمعنى: ترك نصرته وعونه. وذكر ابن الأثير الجزري في كتابه « الجامع الكبير » خِذْلَانُ الْمَخَاطَبِ وعرفه فقال: « هو الأمر بعكس المراد، ذلك على الاستهانة بالمأمور، وقلة المبالاة بأمره، أي أنني مقابلك على فعلك ومجازيك بحسنه ». ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ، ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلٍ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ، قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ (١) فقوله: « قل تمّتّع بكفرك » من باب الخِذْلَانِ، كأنه قال له: « إذ قد أبيت ما أمرت به من الإيمان والطاعة، فمن حَقَّك أن لا تؤثر ذلك، ونأمرك بتركه. وهذا مبالغة في خِذْلَانِهِ، لأنّ المبالغة أشد من أن يبعث على ضد ما أمر به. وهذا عين ما ذكره ابن قيم الجوزية في كتابه « الفوائد » ويرجح أنه نقله من كتابه « المثل السائر ».

الْخُرُوجُ

الْخُرُوجُ: نقيض الدخول. ذكره الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » فقال: « والخروج ممّا بني عليه أوّل الكلام إسهاب ». وهذا ما صرّح به أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين ». وكذلك تحدّث عن هذا الفن ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة، فقال: « ويقع له في الخروج ما كان تركه أولى به وأشعر له، وإنما أدخله فيه الإغراب في باب التوليد، حتّى جاء بالغث البارد والبشع المتكلّف؛ نحو قول أبي الطيّب المتنبّي: [الوافر]

أَحْبَبُّكَ أَوْ يَقُولُوا جَرَّ نَسْمَلُ ثَبِيرًا وَإِنُّ إِبْرَاهِيمَ رِيْعَا

(١) سورة الزمر، آية رقم (٨).

فهذا من البشاعة والشناعة بحيث لا يخفى على أحد». وأضاف: «فالخروج شبيه بالاستطراد وليس به، لأنَّ الخروج إنما هو أن تخرج من نسيب إلى مدح أو غيره بلطف تحيل، ثمَّ تتمادى فيما خرجت إليه». وفرَّق ابن رشيِّق القيرواني بين الخروج والتخلص، وقال: ومن النَّاس من يُسمِّي الخروج تخلصاً وتوسلاً ويشدونَّ آياتاً: [الطويل]

إِذَا مَا اتَّقَى اللّهُ الفَتَى وَأَطَاعَهُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَلَوْ كَانَ مِنْ جَرْمٍ

الخُرُوجُ عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ

الأصل في القول أن يكون على مقتضى الظاهر، ولكنه قد يخرج على خلافه لنكتة أو سبب من الأسباب، ولهذا الخروج أساليب مختلفة منها: وضع المضمَر موضع المظهر، ووضع المظهر موضع المضمَر، والقلب، والأسلوب الحكيم، والتغليب، والالتفات وغيرها؛ وقد ذكر مثل هذه الأنواع السيوطي في كتابه «شرح عقود الجمان».

خُرُوجُ اللَّفْظِ مُخْرَجَ الغَالِبِ

ذكر الزركشي الفنَّ البلاغيَّ خروج اللفظ منخرج الغالب دون أن يعرفه، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(١) وقوله «حجورك» من الحجر، وهو ليس بقيد عند العلماء، لكن فائدة التقييد تأكيد الحكم في هذه الصورة مع ثبوته عند عدمها، ولهذا قال تعالى فيما بعد ذلك: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾^(٢) أي لم يكن في حجورك. فدلَّ على أن الحجر خرج مخرج العادة.

الخُرُوجُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى

ذكر ابن المعتز الخروج من معنى إلى معنى في كتابه «البدیع» فقال: «ومنها حسن الخروج من معنى إلى معنى» دون أن يعرفه. وتمثَّل بقول بشر بن بُرد: [الطويل]

حَلِيلِيَّ مِنْ جَرْمٍ أَعِينَا أَخَاكَمَا عَلَى دَهْرِهِ إِنَّ الكَرِيمَ مَعِينٌ
وَلَا تَبْخُلَا بُخْلَ ابْنِ قُرْعَةَ إِنَّهُ مَخَافَةَ أَنْ يُرْجَى نِدَاءَ حَزِينٌ

وذكره الحاتمي في كتابه «حلية المحاضرة» وسمَّاه «الاستطراد». وتحدَّث الحلبي

(١) سورة النساء، آية رقم (٢٣).

(٢) سورة النساء، آية رقم (٢٣).

في كتابه « حسن التَّوَسُّلِ » والتَّوَيُّرِيَّ في كتابه « نهاية الأرب » أنَّ الحاتميَّ نقل هذه التَّسْمِيَةَ عن البحترِيِّ . وقد تقدَّم البحث في نوع الاستطراد مفضَّلاً . راجع الاستطراد .

الخطابُ

الخطابُ: مراجعة الكلام، وقد خاطبه مخاطبة وخطاباً. وذكر الزركشي في كتابه « البرهان في علوم القرآن » هذا الفن « الخطاب » فقال: « إنها تأتي على نحو من أربعين وجهاً » ذكر منها:

الأول: خطاب العام المراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١).

الثاني: خطاب الخاص والمراد به الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (٢).

الثالث: خطاب الخاص والمراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٣).

الرابع: خطاب العام والمراد به الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٤).

الخامس: خطاب الجنس، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ (٥).

السادس: خطاب النوع، كقوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٦).

السابع: خطاب العين، كقوله تعالى: ﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (٧).

الثامن: خطاب المدح، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٨).

التاسع: خطاب الذم، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ (٩).

العاشر: خطاب الكرامة، كقوله تعالى: ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾ (١٠).

(١) سورة المجادلة، آية رقم (٧).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٦).

(٣) سورة الطلاق، آية رقم (١).

(٤) سورة آل عمران، آية رقم (١٧٣).

(٥) و (٦) و (٧) سورة البقرة، الآيات (٤٠ و ٣٥ و ٢١).

(٨) وردت في آيات عديدة.

(٩) سورة التحريم، آية رقم (٧).

(١٠) سورة الحجر، آية رقم (٤٦).

الحادي عشر: خطاب الإهانة، كقوله تعالى: ﴿فَأِنَّكَ رَجِيمٌ، وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ﴾ (١).

الثاني عشر: خطاب التهكم، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٢).
الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ واحد، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ (٣).

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ (٤).

الخامس عشر: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، كقوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ (٥).

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رُبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ (٦).

السابع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَلَوُ مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٧).

الثامن عشر: خطاب عين والمراد غيره، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ (٨).

التاسع عشر: خطاب الاعتبار، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولًا مِنْ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾ (٩).

(١) سورة الحجر، الآيتان (٣٥ و٣٤).

(٢) سورة الدخان، آية رقم (٤٩).

(٣) سورة الانشقاق، آية رقم (٦).

(٤) سورة المؤمنون، آية رقم (٥١).

(٥) سورة ق، آية رقم (٢٤).

(٦) سورة طه، آية رقم (٤٩).

(٧) سورة يونس، آية رقم (٦١).

(٨) سورة الأحزاب، آية رقم (١).

(٩) سورة الأعراف، آية رقم (٧٢).

العشرون: خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ (١).

الحادي والعشرون: خطاب التلويح، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٢).

الثاني والعشرون: خطاب الجمادات خطاب من يعقل، كقوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (٣).

الثالث والعشرون: خطاب التهيج، كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٤).

الرابع والعشرون: خطاب الإغصاب، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٥).

الخامس والعشرون: خطاب التشجيع والتَّحريض، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَنِيَانٌ مَرصُوصٌ ﴾ (٦).

السادس والعشرون: خطاب التنفير، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ (٧).

السابع والعشرون: خطاب التَّحْنُّن والاستعطاف، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ (٨).

الثامن والعشرون: خطاب التَّحَبُّب، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ (٩).

(١) سورة هود، آية رقم (١٤).

(٢) سورة الطلاق، آية رقم (١).

(٣) سورة فصلت، آية رقم (١١).

(٤) سورة المائدة، آية رقم (٢٣).

(٥) سورة الممتحنة، آية رقم (٩).

(٦) سورة الصف، آية رقم (٤).

(٧) سورة الحجرات، آية رقم (١٢).

(٨) سورة الزمر، آية رقم (٥٣).

(٩) سورة مريم، آية رقم (٤٢).

التاسع والعشرون: خطاب التعجيز، كقوله تعالى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(١)
 الثلاثون: خطاب التحسير والتلهف، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾^(٢)
 الحادي والثلاثون: التكذيب، كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتَلَوْهَا إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣).

الثاني والثلاثون: خطاب التشريف، وهو كل ما في القرآن العزيز مخاطبة بـ «قُل»،
 كقوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنَّا﴾^(٤)
 الثالث والثلاثون: خطاب المعدوم، كقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾^(٥).

وكذلك ذكر هذه الوجوه السيوطي في كتابه «معترك الأقران»؛ غلاماً بأن الإمام الشافعي تحدت عن بعضها فعقد أبواباً لِمَا نزل من الكتاب العزيز عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص، وما نزل عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص، وما نزل عام الظاهر يراد به كله الخصوص. ولكنه لم يفصلها.

الخطاب بالجملة الاسمية

ذكر يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» الخطاب بالجملة الاسمية فعرفه وقال: اعلم أن الكلام إذا قصد به الإفادة، فتارة يرد مُصَدِّراً بالجملة الاسمية سلباً كان أو إيجاباً، نحو «زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت». ومتى كان وارداً على جهة الاسمية فإنه يُقَدِّح فيه معنيان: أن تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره ويذكر على جهة الاستبداد، وهذا كما تقول: «أنا قتلُ فلاناً وأنا الذي شَفَعْتُ لفلان عند الأمير بالعطية». وكقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^(٦) فصدّر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء والإضحاك والإبكاء، وإنما أورد الضمير وصير الجملة اسمية، تكديماً ورداً وإنكاراً لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال، ويؤكد أن الأمور التي تقع فيها المشاركة وردت بالجملة

(١) سورة البقرة، آية رقم (٢٣).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (١١٩).

(٣) سورة آل عمران، آية رقم (٩٣).

(٤) سورة آل عمران، آية رقم (٨٤).

(٥) سورة الأعراف، آية رقم (٢٦).

(٦) سورة النجم، الآيات (٤٣ و ٤٤).

الاسمية. والثاني إنما المقصود التحقق وتمكين ذلك المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه فيه الريب، كقولك: هو يعطي الجزيل. فغرضك إعطاؤه للجزيل.

ومما ذكره ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» عن الخطاب بالجملة الاسمية قوله: وَإِنَّمَا يُعَدَّلُ عَنِ الْخَطَابِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَةِ لَضَرْبٍ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْمَبَالِغَةِ. فمن ذلك قولنا: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، معناه الإخبار عن زيد بالقيام، إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً تَوْكِيدِيَّةً بِـ «إِنَّ» الْمَشْدُودَةَ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا الْإِثْبَاتُ لَمَا يَأْتِي بَعْدَهَا. ومن ذلك قول بعضهم: [الكامل]

وَالشَّيْبُ إِنْ يَظْهَرُ فَإِنَّ وِرَاءَهُ عُمُرًا يَكُونُ خِلَالَهُ مُتَنَفِّسٌ

فَلَمَّا كَانَ الشَّيْبُ لَا يَمْدَحُ، أَتَى بِاللَّامِ الْمُؤَكَّدَةِ فِي قَوْلِهِ «وَلَمَّا بَقِيَ» فِي هَذَا الْبَيْتِ

فقال:

لَمْ يَنْتَقِصْ مِنْي الْمَشْيِبُ قَلَامَةً وَلَمَّا بَقِيَ مِنْي أَلْبٌ وَأَكْيَسٌ

وجعل الجملة الاسمية عوضاً عن الفعلية في ذلك وتأكيدها.

الْخَطَابُ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ

تكلّم يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» عن الخطاب بالجملة الفعلية، فقال: اعْلَمْ أَنَّ الْإِخْبَارَ فِي قَوْلِنَا «قَامَ زَيْدٌ» هُوَ الْإِخْبَارُ بِمَطْلُوقِ الْقِيَامِ مَقْرُونًا بِالزَّمَانِ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَبَالِغَةٌ وَتَوْكِيدٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَشِيرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ﴾ (١) فَالْغُرُضُ هُنَا الْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ إِشْعَارٍ بِمَبَالِغَةٍ هُنَاكَ، وَلَمَّا أَرَادَ الْمَبَالِغَةَ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى قَالَ فِي آخِرِهَا: ﴿فَهُمْ يُورَعُونَ﴾ (٢) فَاتِّيَانُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ دَلَالَةً عَلَى الْمَبَالِغَةِ وَالتَّأْكِيدِ فِي الْمَقْصُودِ الَّذِي سَقْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

وذكر ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» الخطاب بالجملة الفعلية، فآل: «إِنَّمَا يُعَدَّلُ عَنِ الْخَطَابِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ لَضَرْبٍ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْمَبَالِغَةِ. فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (٣) فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا خَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَشَيَاطِينَهُمْ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْمَحْقُوقَةِ بِـ «إِنَّ»

(١) سورة النمل، آية رقم (١٧).

(٢) سورة النمل، آية رقم (١٧).

(٣) سورة البقرة، آية رقم (١٤).

المشددة، لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا عنه على صدق ورغبة ووفور نشاط، فكان ذلك متقبلاً منهم ورائجاً عند إخوانهم. وأمّا الذي خاطبوا به المؤمنين، فإنما قالوه تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاةً. وكذلك ذكره القزويني في كتابه «الإيضاح» ملخصاً كلام كل من ابن الأثير والعلوي فقال: «وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت».

الخطاب العام

ذكر الخطاب العام السبكي في كتابه «عروس الأفراح» وعرفه فقال: «المقصود منه أن يخاطب به غير معين إيداناً بأن الأمر لعظمته حقيق بأن لا يخاطب به أحد دون أحد». ومثّل لهذا اللون البلاغي بقوله تعالى: ﴿ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ ﴾^(١). ومما يخاطب الواحد بالثنائية قول الشاعر: [الطويل]

خليلي مُرّاً بي عليّ أمّ جُنْدٍ لنقضي لبانساتِ الفؤادِ المعذبِ

وذكر السبكي في كتابه «عروس الأفراح» ما قاله الطيبي في كتابه «التبيان» قوله: والمراد به عموم استغراق الجنس في المفرد فهو كالألف واللام الداخلة على اسم الجنس، قال: «وتسميته خطاباً عاماً مأخوذ من قول صاحب «الكشاف»: «ما أصابك يا إنسان» فهذا خطاب عام لمطلق كائن حي».

الخنخنة

الخنخنة أو الخنة، أن يتكلم الإنسان من لدن أنفه، ويقال: هي أن لا يبين الرجل كلامه فيخنخن في خياشيمه، أو هي أن يُشرب الصوت صوت الخيشوم، وهي كالغنة، إلا أنها أشد منها.

الخيف

الخيف من خيف البعير والإنسان والفرس: إذا كانت إحدى عينيه سوداء كحلاء والأخرى زرقاء. وقد ذكره يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز»، وعرفه فقال: هُوَ

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٣٠).

فَنُ مِنْ فَنُونَ الْبَلَاغَةِ، حَسَنُ التَّأْلِيفِ وَالْإِنْتِظَامِ، مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ مِنَ الْكَلِمِ الْإِهْمَالُ وَالْإِعْجَابُ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْكَلَامُ مِنَ الْمَثُورِ وَالْمَنْظُومِ مَعْقُوداً مِنْ جِزَائِنِ إِحْدَى كَلِمَتِي الْعَقْدِ مَنْقُوطَةً كُلُّهَا وَالْأُخْرَى مَهْمَلَةً كُلُّهَا وَاسْتِعَارَةً هَذَا اللَّقْبِ مِنْ قَوْلِهِمْ « فَرَسٌ أَخْيَفٌ » إِذَا كَانَ إِحْدَى عَيْنَيْهِ سُودَاءَ وَالْأُخْرَى زُرْقَاءَ. فَأَمَّا مِثَالُهُ مِنَ النَّظْمِ مَا قَالَهُ الْحَرِيرِيُّ:

[مخلع البسيط.]

أَسْمَحُ فَبْتُ السَّمَاحِ زَيْنُ وَلَا تُحِبُّ أَمَلًا تَضَيِّفُ

فَقَوْلُهُ « أَسْمَحُ » لَا يَنْقُطُ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِهِ بِحَالٍ وَهِيَ مَهْمَلَةٌ، وَقَوْلُهُ « فَبْتُ » مَنْقُوطَةٌ كُلُّهَا وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ. وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي النَّثْرِ قَوْلُهُ: « الْكَرْمُ ثَبَّتَ اللَّهُ جَيْشَ سُعُودِكَ يَزِينُ، وَاللُّؤْمُ غَضَّ الدَّهْرُ جَفْنَ حَسُودِكَ يَشِينُ ». إِلَى آخِرِ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ، فَإِنَّهَا رِسَالَةٌ سَبَكَهَا عَلَى هَذَا السَّبْكِ وَأَلْفَهَا عَلَى هَذَا الْإِنْتِظَامِ فِي السَّلْكِ. وَذَكَرَهُ أَيْضاً الْوَطُوطُ فِي كِتَابِهِ « حَدَائِقُ السَّحْرِ » وَسَمَّاهُ « الْخَيْفَاءُ » وَقَالَ فِي تَعْرِيفِهِ: « الْخَيْفُ فِي اللُّغَةِ هُوَ أَنْ تَكُونَ عَيْنَا الْجَوَادِ إِحْدَاهُمَا سُودَاءَ وَالْأُخْرَى زُرْقَاءَ. وَتَكُونُ هَذِهِ الصَّنْعَةُ بِأَنْ يَجْعَلَ الْكَاتِبُ فِي نَثْرِهِ أَوْ الشَّاعِرُ فِي شَعْرِهِ، كَلِمَةً مِنْ عِبَارَتِهِ، مَنْقُوطَةً وَكَلِمَةً أُخْرَى عَاطِلَةً غَيْرَ مَنْقُوطَةً ». وَذَكَرَ نَاقِلاً مَا تَحَدَّثَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ فِيمَا بَعْدَ مِنْ أَمْثَلَةٍ.

وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ بِهَذَا الْاسْمِ « الْخَيْفَاءُ » الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِهِ « نَهَايَةُ الْإِيْجَازِ » وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: « هِيَ الْكَلَامُ الَّذِي جَمَلَةٌ حُرُوفِ إِحْدَى كَلِمَتَيْهِ مَنْقُوطَةٌ، وَجَمَلَةٌ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْأُخْرَى غَيْرَ مَنْقُوطَةٌ ». وَقَدْ سَمَّاهُ الْمَطْرُزِيُّ أَيْضاً الْخَيْفَاءَ فِي كِتَابِ « الْإِيْضَاحِ فِي شَرْحِ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ » وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: « الْخَيْفَاءُ عِنْدَ الْبَلْغَاءِ هِيَ الرَّسَالَةُ أَوْ الْقَصِيدَةُ يَكُونُ حُرُوفُ إِحْدَى كَلِمَتَيْهَا مَنْقُوطَةً بِأَجْمَعِهَا وَحُرُوفُ الْأُخْرَى غَيْرَ مَنْقُوطَةً بِأَسْرَاهَا، مِنَ الْفَرَسِ الْخَيْفَاءِ وَهِيَ الَّتِي بِهَا خَيْفٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى عَيْنَيْهَا سُودَاءَ وَالْأُخْرَى زُرْقَاءَ ».

الْخَيْفَاءُ

الْخَيْفَاءُ مِنَ الْخَيْفِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْوَطُوطُ فِي كِتَابِهِ « حَدَائِقُ السَّحْرِ » وَالنُّوَيْرِيُّ فِي كِتَابِهِ « نَهَايَةُ الْإِيْجَازِ »، وَالْمَطْرُزِيُّ فِي « الْإِيْضَاحِ فِي شَرْحِ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ » وَيَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ « الطَّرَازِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ بَحْثُ تَعْرِيفِ كُلِّ ذَلِكَ فِي بَابِ الْخَيْفِ.

باب الدال

الدَّلالاتُ على المعاني

الدَّلالاتُ على المعاني: هي مجمل الإشارات الظاهرة التي تجسد المعنى الخفي والتي بدونها لا يكون لحاجات الفكر المستترة وجود بين محسوس. وقد ذكرها الجاحظ في خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللَّفْظ وأداته اللِّسان، ثمَّ الإشارة وأداتها من أعضاء الجسم كالحواجب مثلاً، ثمَّ العَقْد وهو البيان بالحساب الَّذي يتمُّ بواسطة أصابع اليدين، ثمَّ الخطُّ وهو التدوين بالكتابة، ومن فضائله أنَّ الإنسان معه قادر على تنقيح لفظه وتصحيح كلامه، ثمَّ الحال التي تُسمَّى نُصْبَةً وهي الحال الناطقة بغير اللَّفْظ والمشييرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السَّمَاوَات والأرض وفي كلِّ صامت وناطق وجامد ونام ومقيم وطاقن وزائد وناقص، فالصامت ناطق من جهة الدَّلالة والعجماء مُعْرَبَةٌ من جهة البرهان.

فالنُّصْبَةُ إذن هي حال الأشياء، في ما توحيه إلى عقل الناظر وذهن المتبصر.
والدَّلالة أنواع، منها:

الدَّلالة الاجتماعية، والدَّلالة الاصطلاحية، ودلالة الالتزام، ودلالة التَّضْمُن، والدَّلالة الحافة وهي مجموع المعاني الإضافية التي تأتي زيادة على الدَّلالة الذاتية لإشارة معينة، والدَّلالة الذاتية، والدَّلالة الصرفية وهي التي تستفاد من بنية الكلمة وصيغتها، والدَّلالة الصوتية، والدَّلالة العقلية، والدَّلالة المعجمية، والدَّلالة النحوية وهي المعنى المستفاد من ترتيب العبارة أو من حركات الإعراب، والدَّلالة اللغوية أو الدَّلالة الوصفية وهي دلالة الألفاظ على المعاني الموضوعية لها.

باب الخال

الذُّكْر

الذُّكْر هو في اللُّغة خلاف الحذف، أي حالة من الوجود، وقد يستخدم بمعنى الإظهار ضد الإضمار. راجع الإظهار والإضمار.

ذكر الخاص بعد العام

ذكر الخاص بعد العام هو في علم المعاني نوع من أنواع الإطناب. راجع الإطناب.

ذكر العام بعد الخاص

ذكر العام بعد الخاص هو في علم المعاني نوع من أنواع الإطناب. راجع الإطناب.

الذَّم في معرض المدح

الذَّم : خلاف المدح : العيب ، أذَمَّ الرجل : فَعَلَ ما يُذَمُّ عليه . سَمَّى هذا الفن ابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الرِّبيع » الهجو في معرض الذَّم ، وقد نقله عن زكي الدين بن أبي الإصبع إذ هو من مخترعاته ؛ وعَرَف الهجو في معرض المدح فقال : « هو أن يقصد المتكلم مدح إنسان فيأتي بالفاظ موجهة ظاهرها المدح وباطنها القدح ، فيوهم أنه يمدحه وهو يهجوهُ . ومثاله قول محمد بن حمزة السُّلَمي في الحسن بن زيد بن الحسن بن علي : [الوافر]

لَهُ حَقٌّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَمَهْمَا قَالَ فَالْحَسَنَ الْجَمِيلُ

وقد كان الرَّسُولُ يَسْرَى حَقْوَقاً عَلَيْهِ لَغَيْرِهِ وَهُوَ الرَّسُولُ

فَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ لَوْ أُفْرِدَ لَصَارَ مَدْحاً صَرَفاً، وَالْبَيْتُ الثَّانِي لَوْ أُفْرِدَ لَا تَدُلُّ أَلْفَاظُهُ عَلَى مَدْحٍ أَوْ هِجَاءٍ، وَلَكِنْ عِنْدَ اقْتِرَانِهِمَا يَدُلُّانِ عَلَى الْهَجَاءِ بِالضَّعْفِ وَالتَّوَاكُلِ. وَقَدْ ذَكَرَ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٌ هَذَا التَّعْرِيفَ عِنْدَهُ فِي كِتَابِهِ «بَلُوغُ الْأَرَبِ فِي عِلْمِ الْأَدَبِ» وَكَذَلِكَ ابْنُ حِجَّةَ الْحَمَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «خَزَانَةُ الْأَدَبِ» وَالْحِجَلِيُّ فِي «بَدِيعَتِهِ» فِي مَدْحِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: [البسيط]

مِنْ مَعْشَرٍ يُرْخِصُ الْأَعْرَاضَ جَوْهَرُهُمْ وَيَحْمِلُونَ الْأَذَى مِنْ كُلِّ مُهْتَضِمٍ

وَقَالَ فِي شَرْحِ الْهَجَاءِ الْبَاطِنِ هُنَا، فِي مَعْرُضَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْأَعْرَاضُ الْمُرْتَحِصَةُ جَمْعُ عَرَضٍ، وَهَذَا يُشْبِهُ الْمَوَارِبَةَ، وَالْإِبْهَامَ، وَالثَّانِي وَهُوَ الْمَقْصُودُ: وَيَحْمِلُونَ الْأَذَى مِنْ كُلِّ مُهْتَضِمٍ، يُرِيدُ وَصْفَهُمْ بِالذَّلِّ وَقَلَّةِ الْمَنَعَةِ. وَذَكَرَهُ النَّابِلِيُّ فِي كِتَابِهِ «نَفْحَاتُ الْأَزْهَارِ» بِاسْمِ «تَأْكِيدِ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ» وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: «وَتَأْكِيدِ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ ضَرْبَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَسْتَنِي مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَةً عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً ذَمَّ لَهُ، كَقَوْلِهِ: [البسيط]

مَنْ لَيْسَ مَعْنَى لَهُ لَا خَيْرَ فِيهِ سِوَى وَصْفِي لَهُ بِأَخْسَ النَّاسِ كُلَّهُمْ

فَقَوْلُهُ: «لَا خَيْرَ فِيهِ سِوَى وَصْفِي...» وَوَجْهَ تَأْكِيدِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسْتِنَاءِ الْإِتِّصَالُ، أَيُّ كَوْنِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ بِحَيْثُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَنَى عَلَى تَقْدِيرِ السُّكُوتِ عَنِ الْإِسْتِنَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَثْبُتَ لِلشَّيْءِ صِفَةُ ذَمٍّ، وَتَعَقَّبَ بِأَدَاةِ إِسْتِنَاءٍ أَوْ اسْتِدْرَاكِ يَلِي ذَلِكَ صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى. وَهَذَا عَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الْقَزْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِصِ».

باب الرّاء

الرّئة

اختلفت الآراء والأحكام التي أصدرها اللّغويون حول « الرّئة » هل هي لهجة قائمة بنفسها، أم أنّها عيب نطقيّ يصيب بعض الناس الذين قد ينتمون إلى قبائل مختلفة ؟

فالذين ذهبوا إلى أنّ « الرّئة » « لهجة » أو « لغة » قائمة بنفسها، قالوا: « الرّئة » تكون بقلب اللام ياء. وأمّا الذين يفهم من رواياتهم أنّ « الرّئة » عيب نطقيّ، فقد تعدّدت رواياتهم، ويمكننا إيجازها كما جاء في فقه اللغة وسر العربية للثعالبي بما يلي: الرّئة هي عجلة في الكلام وقلة أناة؛ والرّئة ردة قبيحة في اللسان من العيب، والرّئة هي العجمة في الكلام والحلكة فيه، والرّئة كالريح تمنع منه أول الكلام فإذا جاء منه اتّصل به، والرّئة غريزة، وهي تكثر في الأشراف.

والأرتّ الذي في لسانه عقدة وحبسة ويعجل في كلامه فلا يطاوعه لسانه. وجاء في « الكامل » للمبرّد أنّ الرّئة تعدّر الكلام إذا أراد الرجل، فهي الآن معروفة في ولد سليمان وولد صالح. وتكون غريزة كما في قول الراجز:

يا أيّها المخلّط الأرتّ

وكلام المبرّد هذا ذو أهمية كبيرة، لأنه يجعل هذه الظاهرة أمراً فردياً لا يختصّ بواحد دون واحد من الناس، أي أنه ليس عاماً شائعاً، وأنّه لا يتجاوز أن يكون عجلة في الكلام وقلة أناة.

ومعنى « المرأة الرّتي » أي اللثغاء، كما قال ابن منظور في لسان العرب: إن اللثغة التي تقع في اللام ياء، بدل قوله: « اعتلتت » « اعتبيت » وبدل « جمل »: « أجمي » وغير ذلك.

الرّجج

الرّجج: تمنع أول الكلام، فإذا جاء منه شيء اتصل.

الرّجوع

الرّجوع من رجّع يرجع رجوعاً: انصرف، وعاد الشيء عنه أو إليه: صرّفه ورّدّه. عرف الرّجوع ابن المعتز في كتابه « البديع » فقال: ومنها الرّجوع، وهو أن يقول شيئاً ويرجع عنه، كقول بشر بن برد: [الكامل]

نُبْتُ فَاصِحَ أُمِّهِ يَغْتَابُنِي عِنْدَ الْأَمِيرِ وَهَلْ عَلَيْهِ أَمِيرُ

ونقل أبو هلال العسكري عين هذا التعريف في كتابه « الصناعتين ». وذكره ابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسّل » كما جاء سابقاً. وتحدّث عن الرّجوع القزويني في كتابه « التلخيص » وعرفه فقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكته. ومنه قول زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

قَفَّ بِسَالِدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَعَیْرِهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِيمُ

ففي البيت دلالة على تناول الزمن وتقادم العهد بقوله « لم يعفها القدم »، ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار لنكته، وهو إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة، حتى إنه أخبر أولاً بما لم يتحقق، ثم تاب إليه عقله فتدارك كلامه فقال « بلَى وغيرها الأرواح والديم ». وذكر نفس هذا التعريف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب ». وذكره أيضاً ابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » ومثله بقوله بعد أن عرفه كسابقه: [البسيط]

وَمَا لَنَا مِنْ رُجُوعٍ عَنْ جِمَاهُ بَلَى لَنَا رُجُوعٌ عَنِ الْأَوْطَانِ وَالْجِشْمِ

بيت الشاعر هذا لم يحتج إلى إطلاق عنان القلم، لما فيه من محاسن في مدح أهل الذوق من علماء هذا الفن ما يغني عن ذلك. وكذلك ذكره كل من النابلسي والباعوني عائشة والعلوي عبد الرحمن والخزرجي والحلي في بدعيته في مدح النبي المختار.

ردّ العجز على الصدر

رَدُّ يَرُدُّ رَدًّا عَنِ الشَّيْءِ : صَرَفَهُ ، أَرْجَعَهُ . هذا الفنُّ البلاغيُّ من مخترعات ابن المعتز ، ذكره في كتابه « البديع » فقال : وهو رَدُّ أعجاز الكلام على ما تقدّمها وهذا الباب ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، فمن هذا الباب ما يوافق آخر الكلمة في نصفه الأوّل ، مثل قول الشاعر : [الكامل]

تُلْقَى إِذَا مَا الْأَمْرُ كَانَ عَرْمَرَمًا فِي جَيْشِ رَأْيٍ لَا يُقَلُّ عَرْمَرَمَ

ومنه ما يوافق آخر الكلمة منه أوّل كلمة في نصفه الأوّل ، كقول الأقيشر : [الطويل]

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ بِشْتَمٍ وَليْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ

ومنه ما يوافق آخر كلمة فيه بعض ما فيه ، كقول الأشجع السلمي : [الوافر]

عَمِيدُ بَنِي سُلَيْمٍ أَقْصَدْتُهُ سَهَامُ الْمَوْتِ وَهِيَ لَهُ سَهَامُ

وعرّفه أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » فقال : « فأوّل ما ينبغي أن تعلمه . . . أنك إذا قدّمت ألفاظاً تقتضي جواباً فالمرضي أن تأتي بتلك الألفاظ في الجواب ولا تنقل عنها إلى غيرها ما هو في معناها ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (١) وكتب بعض الكتاب في خلاف ذلك : من اقترف ذنباً عامداً أو اكتسب جرماً قاصداً ، لزمه ما جناه وحق به ما توخاه . . . والأحسن أن يقول : لزمه ما اقترف وحق به ما اكتسب . هذا يدلّك على أن لردّ الأعجاز على الصدور موقعاً جليلاً من البلاغة ، وله في المنظوم محلاً خطيراً » .

وعرّفه القزويني في كتابه « التلخيص » فقال : « ومنه ردّ العجز على الصدر ؛ وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أو الملحقين بهما في أوّل الفقرة والآخر في آخرها ، نحو : سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل » . وهذا ما ذكره ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » مع ذكر نفس الأمثلة . وكذلك ذكره ابن حجّة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » ، وذكره الجلي في بديعته ، فقال : [البسيط]

فَمِي تَحَدَّثَ عَنْ سِرِّي فَمَا ظَهَرْتُ سَرَائِرُ الْقَلْبِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَمِي

(١) سورة الشورى ، آية رقم (٤٠) .

ونفس التعريف ذكره جرمايوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » .
وذكره العباسي في كتابه « معاهد التنصيص » مع الأمثلة .

الرَّذَالَةُ وَالْجَهَامَةُ

قال أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » عن الرذالة والجهامة: اعلم أن
الرذالة هو أن يكون المعنى لا يُراد ولا يُستفاد؛ مثل قول بعض العرب: [الطويل]

زِيَادُ بْنُ عَيْنٍ عَيْنُهُ تَحْتَ حَاجِبِهِ وَأَسْنَانُهُ بَيْضٌ وَقَدْ طَرَّ شَارِبُهُ

وأشار إليه سيبويه في كتابه « الكتاب » في الجزء الأول، وأنشد: [الوافر]

إِذَا مَا الْحُبْزُ تَأْدَمُهُ بِلَحْمٍ فَذَلِكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ

وكذلك قول أبي العتاهية: [الكامل]

مَاتَ الْخَلِيفَةُ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ فَكَأَنِّي أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ

الرَّشَاقَةُ

الرَّشَاقَةُ: ذكرها أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفها فقال: « فهي
حلاوة الألفاظ وعدوبتها » ومثل بقول الشنفرى: [البسيط]

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنُّ مِنْ نَدَمٍ إِذَا تَذَكَّرْتَ مِنِّي بَعْضَ أَخْلَاقِي

الرَّطَانَةُ

الرَّطَانَةُ لغة من فعل رَطَنَ يَرْتُنُّ رَطَانَةً، وَرَاطَنَهُ: كَلَّمَهُ بِالْأَعْجَمِيَّةِ، تَرَاطَنَ الْقَوْمُ:
تَكَلَّمُوا بِالْأَعْجَمِيَّةِ. يقال: « ما رَطَيْنَاكَ هَذِهِ » أي ما كلامك هذا الذي لا يفهم.

باب الزاوي

الزُخْرُفُ

الزُّخْرُفُ من زُخِرْفَ الشَّيْءَ: حَسَّنَهُ وَزَيَّنَهُ. والزخرف في الأدب تنميته وترصيعه باعتماد المحسنات المعنوية واللفظية، والمغلاة في استعمالها إلى حد الخروج بالأدب من كونه تعبيراً جميلاً عن معاناة إنسانية إلى أن يُصبح معرضاً بحثاً لألاعب لفظية تمويهية جوفاء راجت في العصور العباسية وبلغت ذروتها في عصور الانحطاط وتمثلت في المتأخر من أدب الرسائل والمقامات.

والزُّخْرُفُ مستكره إذا جاوز الطُّبع وصار الأدب معه مجرد بهارج لفظية ليس غير ومجرد تلاعبٍ بترتيب الحروف والقوافي في الأبيات التي تقرأ عكساً وطرذاً وتشتمل على حروف وكلمات وأشطرٍ منقوطة وغير منقوطة، كما في الأبيات الرقطاء والخيفاء والمرصعة، وسوى ذلك من زخرفات يمكن مراجعتها في أماكنها من هذا المعجم وفي كتب البيان الرائجة.

الزيادة التي يتمُّ بها المعنى

انظرها في الاحتراس، التتميم، التكميل.

باب السين

السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ وَالتَّدَاوُلُ وَالتَّنَاوُلُ

ذكر أسامة بن منقذ هذا الفن في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفه فقال: « وهو أن يأخذ البيت فينقص من لفظه أو يزيد في معناه أو يحززه فيكون أولى به من قائله، لكن الأول سابق والآخر لاحق ». ومثل له بقول علي بن الجهم: [الطويل]

وَكَمْ وَقَفَةٍ لِلرَّيْحِ دُونَ بِلَادِهَا وَكَمْ عَقَبَةٍ لِلطَّيْرِ دُونَ بِلَادِي
أَخَذَهُ الشَّيْخُ أَبُو الْعَلَاءِ وَقَالَ: [الكامل]

وَسَأَلْتُ كَمَ بَيْنَ الْعَقِيقِ إِلَى الْجَمِيِّ فَجَزَعْتُ مِنْ بُعْدِ النَّوَى الْمُتَطَاوِلِ

السَّبْكُ

السَّبْكُ: دمج الأحرف المصدرية مع ما بعدها من أفعال ومعمولاتها. والسَّبْكُ في الأدب والنقد اصطلاح نقدي عروضي قديم ومأثور متداول بمعنى الصياغة اللفظية والإيقاعية.

وحسن السَّبْكِ دلالة على جودة الانسجام الإيقاعي بين الحروف والألفاظ من جهة، وفيما بين التفاعيل وأجزاء الوزن من جهة أخرى، وفي التأليف الموسيقي العام الناتج عن ائتلاف هذه العناصر فيما بينها جميعاً من جهة أخيرة. وآية السَّبْكِ تكمن في سلاسة السياق اللفظي وخفته على اللسان وعذوبته في السَّمْعِ. وهو كالطَّلَاةِ.

السَّجْعُ

السَّجْعُ طريقة في الإنشاء سارت منذ القديم في النثر العربي وراجت كثيراً في عصور التَّمْيِيقِ مع ما راج من محسنات بديعية. وهي تقوم على اتفاق فاصِلَتَي الكلام في حرف واحد من التَّقْفِيَةِ. وقد تَفَنَّنَ الكُتَّابُ كثيراً في استعماله، فجاء على أربعة أقسام:

١ - السَّجْعُ المَطْرُفُ وهو ما اختلفت فيه الفاصلتان وزناً واتفقتا في حرف السَّجْعِ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾^(١).

٢ - السَّجْعُ المَتَوَازِي وهو ما اُتَّفَقَتْ فِيهِ الفاصلتان وزناً وروياً، كقول الحريري أبو القاسم صاحب المقامات: « أودى بي الناطقُ والصَّامتُ، ورثي لي الحاسد والشَّامتُ ».

٣ - السَّجْعُ المَرصَعُ؛ وهو ما اُتَّفَقَتْ فِيهِ الفاصلتان وزناً وتقفية، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾^(٢).

٤ - السَّجْعُ المَتَوَازِنُ وهو أن تَتَّفَقَ الفاصلتان في وزنٍ واحد دون تقفية، كقولهم: « النَّاسُ كَالْأَهْدَافِ، لِنَابِ الْأَمْرَاضِ » وبعضهم لا يعتبر هذا النوع من السَّجْعِ.

وقد استحسَنَ البديعيُّون من السَّجْعِ ما تساوت فقرتاه بعدد الألفاظ كقولهم: « الزَّمانُ يُعِيرُ وَيَرْتَجِعُ، وَالذَّهْرُ يَمْنَحُ وَيَنْتَزِعُ ». وإن لم تتساو الفقرتان على هذا النحو فالأحسن ما طالت فقرته الثانية، كقول القائل: « كتابي إلى من انتهت إلى المجدِ حُدُودُهُ، ونبت مَغْرَسِي الجُودِ وَالْفَضْلِ جَذْوَرُهُ وَعَوْدُهُ ». واستقبحوا أن تكون الفقرة الثانية أقصر من الأولى، كما استقبحوا في كلِّ حال الإغراق في التكلُّفِ والتَّصْنَعِ وتكرار المعاني والتطويل المعيب في أثواب اللَّفْظِ الفائضة عن أقدار المعاني، طلباً للسَّجْعِ وتكلُّفاً له.

السَّجْعَةُ

السَّجْعَةُ: هي القطعة أو الفقرة المسجَّعة. راجع السَّجْعُ.

السُّخْرِيَّةُ

السُّخْرِيَّةُ هي في الأدب اعتماد ألوان الهزءِ وصنوف الدَّعَابَةِ والهزل والمزاح في مقابل

• (٢) سورة الانفطار، الآيتان (١٣ و ١٤).

(١) سورة النبا، الآيتان (٧٦ و ٧٧).

الجُدِّيَّة والترصُّن . وهي ميزة تحلَّى بها كثير من الأدباء على مرِّ العصور، وأسلوب قلَّما خلا أدب أُمَّة من نهجه ومن بحثٍ في دوافعه وغاياته والكشف عن مقوماته وأبعاده . والأدب الساخر تيار بارز في الأدب العالمية، وهو على اختلاف ألوانه يتسم غالباً بروح النقد اللاذع إلى كونه في كلِّ حال مستحباً لما ينطوي عليه من جدِّ عميق يستره الهزل الرقيق والهزء الرشيقي .

وإذا علمنا أنَّ السُّخرية لم تكن من طبيعة النمط التراثيِّ في الأدب العربيِّ بل قد تكون مناقضة له بوجه عام أدركنا قيمة شاعر ساخر كابن الرُّومي ، وأدركنا تفرد الجاحظ في مزجه الجدِّ بالهزل، فكان بحقِّ رائد السُّخرية في الأدب العربيِّ، كما كان سيِّد النكتة المستملحة والنادرة المستعذبة .

ومن آراء الجاحظ في الجدِّ والهزل أنَّهما ليسا متساويين قدرًا وقيمةً، فمن الهزل عنده ما يفضل الجدِّ حيناً، ومن الجدِّ ما يفضل الهزل أحياناً . وإذا كان لم يذهب إلى تفضيل النوع الذي يفضل به أحدهما الآخر فإنه لا يتردد عن الجزم بأنَّ الجدِّ يفضل الهزل والمزاح في مطلق الأحوال . وفي « رسالة التريبع والتدوير » فصل البحث تفصيلاً واسعاً، إذ ندرك عبر كتابه أنَّ الجدِّ في مؤلفاته هو الغاية المبتغاة وليس الهزل سوى وسيلة يتوخَّاهما لبلوغ تلك الغاية إذ هو يخفف عن قارئه عبء الترسُّن والكدِّ الذهنيِّ الذي يرافق الموضوعات الجدِّيَّة .

السَّرْقَة

السَّرْقَة من سَرَقَ يَسْرِقُ سَرْقَةً منه الشَّيْءُ : أَخَذَهُ مِنْهُ خَيْفَةً وَبِحِيلَةٍ . ذكر القزوينيُّ أنَّ السَّرْقَة الشعريَّة في اتفاق القائلين إذا كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسَّخَاءِ فَلَا يُعَدُّ سَرْقَةً لِتَقَرُّرِهِ فِي الْعُقُولِ وَالْعَادَاتِ، وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ كَالْتَشْبِيهِ وَالْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ وَكَذَكَرَ هَيْثَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الصُّفَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِمَنْ هِيَ لَهُ كَوْصَفِ الْجَوَادِ بِالتَّهْلُلِ عِنْدَ وَرُودِ الْعُقَاةِ، وَالبَخِيلِ بِالعُبُوسِ مَعَ سَعَةِ ذَاتِ الْيَدِ . . . وَالسَّرْقَة نَوْعَانِ : ظَاهِرٌ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ . أَمَّا الظَّاهِرُ : فَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَعْنَى كُلُّهُ مَعَ اللَّفْظِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ وَحْدَهُ . فَإِنْ أُجِذَّ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِنِظْمِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ لِأَنَّهُ سَرْقَةٌ مَحْضَةٌ وَيُسَمَّى نَسْخًا وَاتِّحَالًا، كَمَا حَكَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِ مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ : [الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَتَّصِفْ أَحَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ
وَيَسْرُكُبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تَضِيْمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

وهذان البيتان من قصيدة لمعن أولها: [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجِلُ عَلَيَّ أَيُّنَا تَعْدُو المَنِيةُ أَوَّلُ

غير أن ابن رشيق يذكر أن هذا الفن لا يسلم منه أحد من الشعراء لغموضه، وعرفه فقال: « وهذا باب متسع جداً لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه وفيه أشياء غامضة إلا عن البصير الحاذق بالصناعة وأخر فاضحة لا تخفى على الجاهل المغفل ». وفي هذا المجال ذكر الحاتمي في كتابه « حلية المحاضرة » أنواعاً كثيرة من السرقات كالاصطراف والاجتلاب والاتحال والاهتمام والإغارة والمرافدة والاستلحاق.

وعرف عبد القاهر الجرجاني السرقة فقال: « فأما الاتفاق في عموم الغرض فما لا يكون الاشتراك فيه داخلاً في الأخذ والسرقة والاستعداد والاستعانة، لا ترى من به حس يدعي ذلك ويأبى الحكم بأنه لا يدخل في باب الأخذ؛ وإنما يقع العَلَطُ من بعض من لا يحسن التَّحْصِيلَ ولا ينعم التأمل فيما يؤدي إلى ذلك حتى يدعي عليه في المحاجة بما قاله قد دخل في حكم من يجعل أحد الشعاعين عيالاً على الآخر. . . » وأضاف فقال: « ولست تعد من جهابذة الكلام ولا من نقاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه وتحيط علماً برتبه ومنازله فتفصل بين السَّرْقِ والغصب وبين الإغارة والاختلاس، وتعرف الإلمام من الملاحظة وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز ادعاء السرقة فيه. . . وتكلم عبد الكريم السماكي عن السرقة ناقلاً قول بعض البلاغيين فقال: « قالوا: السَّرْقُ في الشعر ما نقل معناه دون لفظه وأبعد في أخذه على أن من الناس من بعد ذهنه إلا عن مثل بيت امرئ القيس وطرفة حين لم يختلفا إلا في القافية فقال أحدهما « وتحمل » وقال الآخر « وتجلد. . . » وهما: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَحْمَلُ

وأما بيت طرفة فقوله: [الطويل]

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَلِّدُ

وقال ابن الأثير الجزري في كتابه « المثل السائر »: « وأعلم أن الفائدة من هذا النوع أنك تعلم أين تضع يدك في أخذ المعاني إذ لا يستغني الآخر عن الاستعارة من الأول. . . وعرفها أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » فقال: « ليس لأحد من أصناف القائلين

غنى عن تناول المعاني ممَّن تقدمهم والصَّبَّ على قوالب من سبقهم ولكن عليهم إذا أخذوها أن يكسوها ألقافاً من عندهم ويبرزوها في معارض من تأليفهم». وتحدّث يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» عن السرقة فقال: «اعلم أن معنى السرقة في الأشعار في أن يسبق بعض الشعراء إلى تقرير معنى من المعاني واستنباطه ثم يأتي بعده شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ويكسوه عبارة أخرى ثم يختلف حال الأخذ فتارة يكون جيداً مليحاً وتارة يكون رديئاً قبيحاً على قدر جودة الذكاء والفتنة والفصاحة بين الشعارين». وأضاف فقال: «فاعلم أن السرقات الشعرية وإن كثرت شجونها واختلفت فنونها فإنها لا تنفك أصولها عن خمسة أنواع».

والسرقة هي من البديع المخترع الذي يختص به الشاعر لا في المعاني المشتركة التي هي جارية في عادات العرب ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم. وذكر جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» السرقة وعرفها فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو مستقبح عند شعراء العرب». وأضاف أن السرقات منها مستقبحة ومنها محمودة. ثم ذكر فروع السرقات المحمودة العشرة.

السُّرْيَالِيَّةُ

السُّرْيَالِيَّةُ اتجاه حديث في الأدب والفنّ والحياة. قد تكون له جذور وملامح في آثار بعض عباقرة الشعر والفكر على مرّ العصور، إلا أن للشاعر الفرنسي أندريه بريتون الفضل في صياغة المفاهيم النظرية لهذا المذهب وفي تجسيده بقصائد وآثار كتابية بارزة، وفي كونه واسطة العقد لنفر من الفنّانين الذين انتظموا في أول حلقة سرّيالية ثم ما لبثوا أن تفرّقوا ولم يبقَ في حلبتها أميناً لمبادئها سوى أندريه بريتون الذي أصدر حوالي منتصف هذا القرن «بيان السُّرْيَالِيَّةِ» متضمّناً مجموعة مقالاته وتنظيراته، حاملاً إلى الحركة الأدبية والفنية رؤيا جديدة وتقنية مستحدثة قلَّ أن عرفت الريشة مثلها على مرّ التاريخ تفرّداً وثوريّة. كما انخسبت بالضوء واللّون والجدّة أرض المدارس الحديثة إجمالاً، ولامست قلوب الملايين بالانتعاش والابتكار، وأعطت معنى عميقاً لحياة أندريه بريتون واستقطبت نشاطه ونشاط أعلامها الآخرين في فرنسا والعالم.

السُّرْقَةُ الْأَدْبِيَّةُ

أخذ الأدباء تعابير ومعاني غيرهم من دون الإشارة إليها. راجع السُّرْقَةُ.

السُّفُطَائِيَّة

السُّفُطَائِيَّة تعريب للمصطلح (Sophisme) باللُّغة الفرنسية واللُّغات الأوروپيَّة عموماً. وهو دلالة على تيار فكريّ تمثّل في خطباء وفلاسفة جوالين في اليونان، ولم ينتظم في مدرسة مستقلة أو في مذهب موحد، لكنّه تجسّد في خطوط عامة مشتركة بين أئمّة من الخطباء والفلاسفة في ذلك العصر. وقد عرفت السُّفُطَائِيَّة اليونانيَّة اتجاهاً:

أولهما: يرفض الأخذ بالمعتقدات الدنيئة السائدة لتفسير الظواهر الطبيعيَّة والانطلاق منها في الالتزامات الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة، ويركن إلى فهم الطبيعة فهماً مادياً. وهو يُعتبر اتجاهاً مستنيراً بالنسبة إلى الوثنيَّة الاستبداديَّة المستشرية في عصره، ومن أعلامه بروتاغوراس. والاتجاه الثاني، ويمثله كريتياس الذي أغرق في المثاليَّة الفلسفيَّة، واتّهج منطقاً في الجدل شكلياً وخادعاً يُعرف بالسُّفُسطة ويقوم على النّظر إلى الأشياء والأحداث بعيداً عن سياقها وبمعزل عن ملاساتها الخاصّة، بحيث يبدو صحيحاً في الظاهر الشكليّ إلاّ أنّه لا يتضمّن في الواقع إلاّ خداعاً ومغالطة.

سلامة الاختراع

السلامة من سَلِمَ يَسَلِّمُ سلامة من عيب أو آفة: نجا وبَرِيَء منها. عرّف ابن أبي الإصبع المصريّ في كتابه « تحرير التّحبير » هذا اللّون البلاغيّ فقال: « هو أن يَخْتَرِعَ الشّاعرُ معنى لم يسبق إليه ». وذكر هذا التّعريف كلٌّ من ابن الأثير الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل » والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، وكذلك الحمويّ ابن حجّة في كتابه « خزنة الأدب ». وعرّف أيضاً جرمانوس فرحات « سلامة الاختراع » بنفس التّعريف، فمن شواهد المتقدّمين في هذا المعنى قول عترة في وصف ذباب الأرض: [الكامل]

هَزَجاً يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ قَلَحَ النَّمْلِبِّ عَلَى زِنَادِ الأَجْدَمِ

ومنه قول ذي الرُّمّة: [الطويل]

وَلَيْلَ كَجَلْبَابِ العَرُوسِ اذْرَعْتُهُ بِأَرْبَعَةٍ والشُّخْصُ فِي العَيْنِ وَاحِدٌ

السُّلْبُ والإيجاب

السُّلْبُ من سَلَبَ يَسْلُبُ الشّيء: انتزعه واختلسه منه. عرّفه أبو هلال العسكريّ في

كتابه « الصناعتين » فقال: وهو أن تبني الكلام على نفي الشيء من جهة، وإثباته من جهة أخرى... أو الأمر به من جهة والنهي عنه من جهة وما يجري مجرى ذلك، كقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (١) ومنه قول امرئ القيس: [الطويل]

هَضِيمُ الْحَسَى لَا يَمْلَأُ الْكَفَّ خَصْرُهَا وَيُمْلَأُ مِنْهَا كُلَّ حِجْلٍ وَدُمْلَجٍ

كما ذكره ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التحبير » وعرفه فقال: « هو أن يقصد المادح أن يفرّد ممدوحه بصفة مدح لا يشركه فيها غيره، فينفىها في أول كلامه عن جميع الناس ويثبتها لممدوحه بعد ذلك ». وقد سماه « إثبات الشيء للشيء بنفيه عن ذلك الشيء » في كتابه « بديع القرآن ». ومنه قول الخنساء: [الطويل]

وَمَا بَلَغَتْ كَفُّ أَمْرِي مُتَنَاوِلًا مِنْ الْمَجْدِ إِلَّا وَالَّذِي نَلَتْ أَطْوَلُ
وَمَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ لِلنَّاسِ مِدْحَةً وَإِنْ أَطْنَبُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

وتحدّث عنه النابلسي في كتابه « نفحات الأزهار » وعرفه نفس التعريف المذكور لابن أبي الإصبع مع المثل كذلك. وكذلك عرف جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » نوع « السلب والإيجاب » فقال: « هو أن يبني الكلام على نفي الشيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، والأمر به من جهة والنهي عنه من جهة أخرى، وما أشبه ذلك ». ومثّل له بقول السّمؤال: [الطويل]

وَنُكِرَ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

وذكر مثل هذا التعريف كل من ابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسّل »، وابن معصوم المدني في كتابه « أنوار الربيع »، وابن حجّة الحموي في كتابه « خزانة الأدب »، والتّويري في كتابه « بلوغ الأرب ».

السَّلْخُ

السَّلْخُ من فعل سَلَخَ يَسْلُخُ الشَّيْءَ: كَشَطَ، وَسَلَخَتِ الْمَرْأَةُ دَرْعَهَا: نَزَعَتْهُ. وَالسَّلْخُ اسْتَقُّ مِنْ سَلَخٍ أَدِيمِ الشَّاةِ، وَهُوَ أَخَذَ بَعْضَ جِسْمِ الْمَسْلُوحِ. عَرَفَهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ الْعُلَوِيُّ

(١) سورة الإسراء، آية رقم (٢٣).

في « الطراز » فقال: وهو أخذ بعض المعنى، ولا تعويل فيه على إيراد اللفظ؛ وإنه يأتي على أوجه ثلاثة:

فالوجه الأول: أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير، من غير إيراد لفظ ما سرق منه، وهذا من أدق السرقات مسلماً وأحسنها صورة وأعجبها مساقاً، ومثاله قول بعض أهل الحماسة: [الطويل]

وقد زادني حُباً لنفسي أنني بغيض إلى كل امرئ غير طائل
فقد أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه ما يشبهه من جهة معناه ولم يورد شيئاً من الفاظه ولكنه عول فيه على المعنى وقصره عليه فقال: [الكامل]

وإذا أتتكَ مذمتي من ناقصٍ فهي الشهادة لي بآني كامل
والوجه الثاني: أن يأخذ المعنى شيئاً يسيراً من اللفظ، ومنه قول حسان بن ثابت: [الكامل]

ما إن مدحتُ محمداً بمقالتني

فأخذه أبو تمام فأكمل معناه بعد أن سرق شيئاً من لفظه فقال: [الوافر]

ولم أمدحك تفخيماً لشعري ولكني مدحت بك المديحاً

والوجه الثالث: أن يؤخذ بعض المعنى، كقول أحدهم: [الطويل]

عطاؤك زين لامرئٍ إن حبوته ببذلٍ وما كل العطاء يزين

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه فقال: [البسيط]

تدعى عطاياه وفراً وهي إن شهرت كانت فخاراً لمن يعفوه مؤتلفاً

وسماه العباسي الإمام وعرفه فقال: « ومن السرقة المذمومة أن يُبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها ». ومثل له بقول الحطيئة: [البسيط]

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

بينما جرمانوس فرحات عرفه بقوله: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يجيء الشاعر إلى بيت لغيره فيقابل كل لفظة بلفظة في معناها أو ضدّها، وهو من السرقات المذمومة »،

وذكر مثال العباسي . أمّا ابن رشيقي والقزويني فلم يذكرهما ضمن أنواع السرقة ؛ بينما عرفه العسكري بقوله : « . . . ومن أخذه ببعض لفظه كان له سالخاً » . وقد قسم السلخ ابن الأثير في كتابه « المثل السائر » وقال : « وأمّا السلخ فإنه ينقسم إلى اثني عشر ضرباً ، وهذا تقسيم أوجبته القسمة ، وإذا تأملته علمت أنه لم يبق شيء خارج عنه » . وقد ذكر يحيى بن حمزة العلوي ثلاثة منها وهناك ما لم يذكره .

الوجه الرابع : وهو أن يؤخذ المعنى فيعكس ، وذلك حسن يكاد يخرج حسنه عن حد السرقة . فمن ذلك قول أبي نواس : [البسيط]

قَالُوا عَشِقْتَ صَغِيرَةً فَاجَبْتُهُمْ أَشْهَى الْمَطِيِّ إِلَيَّ مَا لَمْ يُرْكَبِ

فأخذه مسلم بن الوليد وعكسه فقال : [الكامل]

إِنَّ الْمَطِيَّةَ لَا يَلْدُ رَكُوبُهَا حَتَّى تُدَلَّلَ بِالزَّمَامِ وَتُرْكَبَا

الوجه الخامس : وهو أن يؤخذ المعنى فيزداد عليه معنى آخر ، فمما جاء منه قول الأحنس بن شهاب : [الطويل]

إِذَا قَصُرَتْ أَسِيفُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ

أخذه مسلم بن الوليد فزاد عليه ، وهو قوله : [البسيط]

إِنَّ قَصَرَ الرَّمْحِ لَمْ يَمْشِ الخُطَا عَدَدًا أَوْ عَرَدَ السَّيْفُ لَمْ يَهْمَمْ بِتَعْرِيدِ

الوجه السادس : وهو أن يؤخذ المعنى فيكسى عبارة أحسن من العبارة الأولى ، وهذا هو المحمود الذي يخرج به حسنه عن باب السرقة .

فمن ذلك قول أبي تمام : [البسيط]

خَذَلَانَ مِنْ ظَفَرِ حَرَّانٍ إِنْ رَجَعْتَ مَخْضُوبَةً مِنْكُمْ أَظْفَارُهُ بِدَمِ

الوجه السابع : وهو أن يؤخذ المعنى ويُسبك سبكاً موجزاً ، وذلك من أحسن السرقات

لما فيه من الدلالة على بسطة الناظم في القول وسعة باعه في البلاغة . فمن ذلك قول

بشار بن برد : [البسيط]

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرِ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِسَالِطِيَّاتِ الْفَاتِكِ اللَّهْجِ

فأخذه سلم الخاسر وكان تلميذه فقال: [مخلع البسيط]

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ
الوجه الثامن: وهو أن يكون المعنى عاماً فيجعل خاصاً، أو خاصاً فيجعل عاماً، وهو من السرقات التي يسمع صاحبها فيها.

الوجه التاسع: وهو زيادة البيان مع المساواة في المعنى، وذلك بأن يؤخذ المعنى فيضرب له مثال يوضحه.

الوجه العاشر: أن تكون السرقة مقصودة على المعنى لا غير.

السُّلْسِلَةُ

السُّلْسِلَةُ هي نوع من الشعر العربي الموزون يُنظَّم عادة بيتين بيتين، وتُتحد فيه القافية في الشطر الأول والثاني والرابع، مع سقوط حركة الإعراب في أواخر كلماته، ومن أمثله: [الكامل]

السَّحْرُ بَعَيْنِيكَ مَا تَحَرَّكَ أَوْ جَالَ إِلَّا وَرَمَانِي مِنَ الْغَرَامِ بِأَوْجَالِ
يَا قَامَةَ غُضُنِي نَشَا بِرَوْضَةِ إِحْسَانٍ أَيَّانَ هَفَّتْ نَسْمَةُ الدَّلَالِ بِهِ مَالِ

السَّهُولَةُ وَالظَّرَافَةُ

السَّهُولَةُ: سَهْلٌ يَسْهُلُ سُهُولَةً المكان: عكس عَسْرٌ وَخَشِنٌ. وَسَهْلٌ الأمر له: يَسْرُهُ. عَرَفَ أسامة بن منقذ السهولة والظرافة في كتابه «البدیع في نقد الشعر» فقال: «اعلم أن أشعار العرب والمحدثين قد ورد فيهما الظريف السهل، كقول بعضهم: [الطويل]

يَقُولُونَ لَوْ عَزَيْتَ قَلْبِكَ لَارْعَوَى فَفُكْتُ وَهَلْ لِلْعَاشِقِينَ قُلُوبُ

وعرّفه أيضاً جرمانوس فرحات فقال في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو كما عرّفه الخفاجي في كتابه «سرّ الفصاحة» حيث قال: «هو خلو اللفظ من التكلّف والتعقيد والتنافر في السبك». وكذلك عرّفه التيفاشي فقال: «هذا النوع هو أن يأتي الشاعر بألفاظ سهلة ظريفة تميّز عما سواها عند من له أدنى ذوق من الأدب، وهذا ممّا يدلُّ على رقة الحاشية وسلامة الطبع وحسن الروية». ومنه قول أبي العتاهية:

[المتقارب]

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تَجَرُّزٌ أَذْيَالُهَا
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا

ومثله عرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه « خزنة الأدب »، وابن معصوم المدنيّ في كتابه « أنوار الرّبيع ». « إِلَّا أَنْ عَبْدَ الْغَنِيِّ النَّابِلِسِيِّ سَمَّى هَذَا الْفَنَّ « بِالسَّهُولَةِ » وَعَرَفَهُ فَقَالَ: « أَدْخَلَهُ بَعْضُهُمْ فِي نَوْعِ الْإِنْسِجَامِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا غَيْرُهُ لِأَنَّ الْإِنْسِجَامَ عَلَى مَا سَبَقَ إِيرَادُ الْكَلَامِ خَالِيًا مِنَ التَّصْنُوعِ وَالتَّعْقِيدِ، حَالِيًا بِعُقُودِ الرَّقَّةِ وَالتَّنْضِيدِ، وَالسَّهُولَةِ كَذَلِكَ، لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ تَمِيزِ الْأَلْفَاظِ عَنْ غَيْرِهَا بِالْمَتَانَةِ وَالتَّمَكِينِ، وَهِيَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى رَقَّةِ الْحَاشِيَةِ وَسَلَامَةِ الطَّبَعِ وَجُودَةِ الْقَرِيحَةِ ». وَقَالَ النَّابِلِسِيُّ فِي بَدِيعِيَّتِهِ: [الْبَسِيطُ]

نُورُ الْهُدَى يَا حَبِيبَ الرُّكْنِ يَا سَنَدِي فَسَانٌ حَبْلٌ وَذَائِدِي غَيْرٌ مُنْقَسِمٍ

سِيَاقَةُ الْأَعْدَادِ

السِّيَاقَةُ مِنْ سَاقٍ يَسُوقُ سَوْقًا وَسِيَاقَةُ الشَّيْءِ: حَثُّهُ عَلَى السَّيْرِ مِنْ خَلْفٍ. عَرَّفَ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتُ سِيَاقَةَ الْأَعْدَادِ، فَقَالَ: « اَعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا النَّوْعِ هِيَ تَنَاسُقُ الْأَعْدَادِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ رُويَ فِي ذَلِكَ اِزْدَوَاجٌ أَوْ تَجْنِيسٌ أَوْ مِطَابَقَةٌ أَوْ مِقَابَلَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصَّنَاعَةِ، كَانَ غَايَةَ فِي الْحَسَنِ وَاللُّطْفِ ». وَشَاهَدَهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ: [الْبَسِيطُ]

الْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرطَاسُ وَالْقَلَمُ

وقد ذكره ابن حجّة الحمويّ تحت اسم « التّعديد » وعرّفه فقال: « هذا النوع أعني التّعديد، ذكره الإمام فخر الدين الرّازي وغيره، وسماه قوم « الأعداد »، وهو عبارة عن إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد، فإن روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة فذلك الغاية في حسن النسق ». وقوله من البديعية: [الْبَسِيطُ]

تَعْدِيدُ فَضْلِهِمْ يُبْدِي لِسَامِعِهِ عِلْمًا وَدَوْقًا وَشَوْقًا عِنْدَ ذِكْرِهِمْ

وسماه قوم « الأعداد »، وكذلك الحلبيّ في كتابه « حسن التّوسّل »، والنّويريّ في كتابه « نهاية الأرب »، والفخر الرّازي في كتابه « نهاية الإعجاز ».

باب الشين

شبه كمال الاتصال

شبه كمال الاتصال، هو في علم المعاني أحد موجبات الفصل بين الجملتين. راجع الفصل.

الشعر

هو في الاصطلاح المأثور وفي مقابل النثر الكلام الموزون المُقْفَى، وأحد قسَمي الأدب. وفي الاصطلاح لدى قدامى النقاد والبلاغيين العرب، ما ذكره الجاحظ في كتابه «الحيوان» من أن: «فضيلة الشعر مقصورة على العرب وحدهم دون غيرهم من الأمم والشعوب». وهو رأي فيه من الأدعاء والعصبية ما يضع صاحبه في مصافّ العنصريين الغلاة، لكن إذا ما عرفنا المرتبة التي احتلها الشعر عند العرب، بوصفه المظهر الفني الوحيد لأحاسيسهم الجمالية، وباعتباره السلاح الإعلامي الأمضى في الحضارة العربية والإسلامية، أدركنا الدافع إلى إطلاق مثل هذا الحكم وذاك الأدعاء.

وفي مفهوم الأصوليين من أرباب النقد والبلاغة أن أجود الشعر ما رأيت متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إ فراغاً واحداً وسبك سبكاً واحداً. وفي المفهوم الأصولي المأثور أن ثمة اتجاهين في واقع الشعر ونظريته، أو مدرستين تتعايشان على غير تناقض وتصادم، وهما: مدرسة الطبع من جهة، ومدرسة التصنيع من جهة ثانية. ومن أعلام هذه الأخيرة المشهورين منذ الجاهلية زهير بن أبي سلمى والحطيئة، الذي يثبت الجاحظ له قوله جاء فيها: «خير الشعر الحولي المحكك» والتفتيح والتحكك في شعر

التصنيع يقابلهما البديهة في شعر الطبع والاقتضاب، والارتجال في الخطابة والأدب النَّثْرِيَّ
عموماً.

وقد ميَّز النَّقَّادُ والبلاغيُّون بين الشاعر المطبوع، والشعراء الرواة، وعبيد الشعر،
والشاعر المنقطع أو المُفَحَّم، والشاعر المُفْلِق، كما صنفوا الشعراء إلى طبقات ومراتب.

الشعر المرقط

راجع الجنس الأرقط.

الشَّماتة

الشَّماتة: من فعل شَمَتَ يَشْمَتُ شَمَاتَةً بفلان: فرح ببلية. هذا الفن اخترعه
ابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التَّحْبِيرِ» فعرفه وقال: «وهو وإن اشتبه بالتَّهْكُمِ إلاَّ أنه
لم يسبق إليه أحد قبلي. وقد يكونان في كلام واحد، كما إن قلت مثلاً للخصم المنهزم
«يا عترة الفوارس» تكون قد شمت به وتهكمت، وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ
الكَرِيمُ﴾^(١) فكلمة «ذق» شماتة وبقية الكلام تهكُّم».

السُّنْشَنَةُ

السُّنْشَنَةُ خاصَّةٌ لهجِيَّةٌ في لغة اليَمَنِ وقبيلة تَغْلِب، تتمثل في قلب الكاف شيئاً، نحو
«لَيْبَسَ اللَّهُمَّ لَيْبَسًا» في «لَيْبِكَ اللَّهُمَّ لَيْبِكَ» ولا تزال هذه اللُّغة سائدة في لغة حضرموت
العامة. وقد نسب ابن عبد ربِّه هذه الظاهرة اللغويَّة إلى قبيلة تغلب. ولا يعتبر قلب الكاف
شيئاً نتيجة لسبق الكاف المكسورة كما في العربية الشرقية، ولكنها صفة تشيع في العربية
الجنوبية الحديثة التي تقلب الكاف شيئاً دون شروط، ومن المحتمل أن يكون مثل هذا
التعبير الصوتي لم يحدث في اليمن، وينسبه المسعودي إلى قبيلة «شَحْر» في
حضرموت، وهي قبيلة يحيط بها اليوم متكلمو العربية الجنوبية، وهم يقولون «هل لَشَ فيما
قلت لي» أي «هل لك فيما قلت لي» كما يقولون: «قلت لَشَ أن تجعل الذي معي في
الذي معش» بدلاً من «لك» و«معك». والجملتان قد أخذهما المسعودي من الاستعمال
الحَيِّ، ولكنهما مع ذلك ليستا غريبتين. وقد أثرت هذه الظاهرة الصوتية في اللغة الحميرية.
إنَّ العودة إلى المعنى اللغوي قد تفيد الباحث في فهم هذا المصطلح؛ «فالسُّنْشَنَةُ»
و«السُّنْشَنَةُ» حركة القرطاس والثوب الجديد.

(١) الدخان، آية رقم (٤٩).

باب الصاد

الصَّفَائِيَّةُ

الصَّفَائِيَّةُ مصطلح مترجم للفظة (Purisme) باللغات الغربية، للدلالة على نزعة في الكتابة الأدبية تستوحي الصفاء في التعبير لغةً وأسلوباً، استناداً إلى القواعد الأصولية وتحاشياً للمؤثرات الدخيلة وترفعاً عن الركاكة والابتذال، وطلباً للنقاء البياني والسطوع البلاغي وصفاء اللغة وسلامتها من الشوائب كافة.

الصَّنَاعَةُ الْأَدَبِيَّةُ

الصَّنَاعَةُ لغةً والصَّنَاعَةُ هي خبرة العمل المُحَكَّم. فالصَّنَاعَةُ اصطلاح يُشار به إلى التقنيات اللازمة لإنجاز كل عمل محكم أياً كان، والأدب في الأخص هو طبع ومهارة أي موهبة وصناعة، والمهارة كفاءة تُكتسب بالممارسة والمران وتخترن معرفة نظرية بقواعد التنفيذ. فالصَّنَاعَةُ الْأَدَبِيَّةُ هي إذاً امتلاك وسائل التعبير وطرائق الأداء المختلفة التي تتضمنها تقنيات العمل الأدبي فضلاً عن الموهبة التي تنمو وتتلور بالتجارب الإنسانية وتتجسد بالصَّنَاعَةُ التعبيرية أدباً ذا مضمون إنساني وشكل فني مؤثر؛ وقد تنفرد لفظة الصَّنَاعَةُ أحياناً بالدلالة على التكلف الذي يبذله الكاتب اهتماماً باللغة والشكل زخرفةً وتنميقاً على حساب المضمون، فيما تختص الصَّنَاعَةُ أحياناً بالدلالة على المهن التي تتطلب المهارة عموماً بما في ذلك صناعة الأدب شعراً ونثراً.

صِنَاعَةُ التَّنْوِيعِ

الصَّنَاعَةُ من صَنَعَ يَصْنَعُ صَنَعًا الشَّيْءَ: عملهُ. وَصَنَعَ الشَّيْءَ: زَيَّنَهُ وَحَسَّنَهُ بالصَّنَاعَةِ. ذكر جرمانوس فرحات هذا الفن وعرفه، فقال: اعْلَمُ أَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا النَّوعِ هُوَ أَنَّ يَذْكُرَ الشَّاعِرُ شَيْئًا ثُمَّ يَغْيِرُ عَلَيْهِ فِي التَّشْبِيهِ أَنْوَاعًا مُتَعَدِّدَةً، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: [الكامل]

وَإِذَا تَفَتَّقَ نَوْرٌ شَعْرَكَ نَاضِرًا فَالْحَسَنُ بَيْنَ مُرْصَعٍ وَمُصْرَعٍ
كَالنُّورِ أَوْ كَالسُّحْرِ أَوْ كَالْبَدْرِ أَوْ كَالْوَشِيِّ فِي بُرْدٍ عَلَيْهِ مُوَشَّعٍ

وتابع فقال: وَيُسَمَّى أَيْضًا « المزدوج » وهو لاحق بباب التشبيه، وهذا أقلُّ في الاعتناء به عند البديعيين وأدرجوه تحت طَيِّ ما يعزى في المعنى إليه .

الصُّورَةُ البَدِيعِيَّةُ

الصُّورَةُ البَدِيعِيَّةُ هِيَ الصُّورَةُ الأَدَبِيَّةُ المُخْرَجَةُ تَقْنِيًّا بِوِاسِطَةِ صِيَاغَاتِ عِلْمِ البَدِيعِ عَنِ طَرِيقِ المَحْسَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، كالجِنَاسِ والاقْتِبَاسِ والسَّجْعِ، وَالمَحْسَنَاتِ المَعْنَوِيَّةِ كالتَّوْرِيَةِ وَالتَّطْبَاقِ وَالمَقَابِلَةِ وَحَسَنِ التَّعْلِيلِ وَتَأْكِيدِ المِصْدَحِ بِمَا يُشْبِهُ الدَّمَّ وَعَكْسَهُ وَأَسْلُوبِ الحَكِيمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّيَاغَاتِ البَدِيعِيَّةِ التَّزْيِينِيَّةِ.

الصُّورَةُ البَيَانِيَّةُ

الصُّورَةُ البَيَانِيَّةُ هِيَ الصُّورَةُ الأَدَبِيَّةُ الَّتِي يَعْتَمِدُ فِي إِخْرَاجِهَا عَلَى صِيَاغَاتِ عِلْمِ البَيَانِ، كالتَّشْبِيهِ، وَالمَجَازِ، وَالاِسْتِعَارَةِ، وَالكِنَايَةِ، وَسِوَاهَا مِنَ الوَسَائِطِ البَيَانِيَّةِ المَأْثُورَةِ الَّتِي يُسْتَطَاعُ فِيهَا أَدَاءُ المَعْنَى الوَاحِدِ بِأَسَالِيبَ عِدَّةٍ وَطَرَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ بِحَسَبِ مَقْتَضَى الحَالِ وَذُوقِ الكَاتِبِ فِي الاِخْتِيَارِ وَالاِخْرَاجِ.

الصِّيَاغَةُ

رَاجِعِ السَّبْكِ.

صِيغُ الإِنشَاءِ الطَّلْبِيِّ

رَاجِعِ الجُمْلَةِ مِنْ نَاحِيَةِ اِحْتِمَالِهَا الصِّدْقَ وَالكُذْبَ.

وكذلك ذكره بمثل هذا التعريف التوثيري في كتابه « نهاية الأرب » وابن معصوم في كتابه « أنوار الربيع » وابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسل ».

الضرورات الشعرية

راجع الجوازات الشعرية.

باب الطاء

الطاعة والعصيان

الطاعة من فعل طَاعَ يَطُوعُ طَوْعاً لفلان: انقاد، فهو طائع ضدَّ عاصٍ. ذكر الطاعة والعصيان ابن أبي الإصبع المصري، ونسب اختراعه إلى أبي العلاء المعري، وعرفه فقال: « هو أن يريد المتكلم معنى من معاني البديع فيستعصى عليه لتعذر دخوله في الوزن الذي هو آخذ فيه، فيأتي موضعه بكلام آخر يتضمَّن معنى كلامه ويقومُ به وزنه ويحصل به معنى من البديع غير المعنى الذي قصده». ومثَّل أبو العلاء لهذا التعريف الذي ذكره في كتابه « اللامع العزيمي » بقول المتنبي: [الطويل]

يَرُدُّ يَدًا عَنْ ثَوْبِهَا وَهُوَ قَادِرٌ وَيَعْصِي الْهَوَى فِي طَيْفِهَا وَهُوَ رَاقِدٌ

وقد نعى ابن أبي الإصبع على العلماء إضرابهم عن النظر في كلام المعري حسن ظنَّ منهم بالمعري لمكانته من الأدب، ثم فسَّر هذه التسمية بقوله: « الأصل في المعنى الإتيان به في لفظ مساوٍ، فإن أتى كان جارياً على الأصل، وإلا فإن زاد اللفظ عن المعنى للتميم، كان ذلك عصيانياً ». واستشهد له بقول عوف بن محمَّد السعدي: [السريع]

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

وذكر هذا الفن أسامة بن منقذ، وعرفه فقال: « أعلم أن هذا بابٌ يمتحنُ به العالمُ والنَّاقِدُ وتُعرفُ به فضيلةُ الكاتبِ والشاعرِ، وهو أن يزيدَ البيتَ على ما تقتضيه صناعةُ النَّقْدِ فلا يوافقُه الوزنُ، فيأتي بما لا يخرجُ عن الصناعة ». وذكر بيت المتنبي. ومثله ابن معصوم

المدني في كتابه «أنوار الربيع» ومثل له بقول عوف بن محلم السعدي. وذكره الحلبي في
بديعته فقال: [البسيط]

لهم تهلُّ وجهه بالحياء كما مَعصُورُهُ مُستَهلُّ من أكفهم

أراد أن يقول: لهم تهلل وجه بالحياء وأكفهم مستهلة، ليحصل التجانس بين «الحياء
والحيا» فلما عصاه التجنيس، ولم يؤثر في خلاء البيت من صفة البديع، عدل إلى لفظة
«معصور» التي هي ردف «الحيا»، فأطاعه الإرداف. وكذلك ذكره عز الدين الموصلي
وابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» وقال في بيت بديعته مورياً بنوع الفن البلاغي:
[البسيط]

طاعاتهم تقهرُ العصيانَ قدرهم له العلوُ فجائسه بمدجهم

وكذلك قال العلوي. وعبدالغني النابلسي عرفه في كتابه «نفحات الأزهار» فقال:
«هو أن يأتي الشاعر بيت فيه نوع من البديع، فيعجزه شيء من أركانه أو يمنعه مانع من
الإتيان به، فيعوض عنه بنوع آخر غير ذلك». ومثل له بقوله: [البسيط]

أحبة الله بين الخلق صيرهم معظمين كما الأعدا بضدهم

ومثله قال جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» ومثله بقول
المتنبي وعوف بن محلم السعدي.

الطَبَاقُ

الطَبَاقُ مأخوذ من مطابقة الفرس والبعير لوضع رجله مكان يده عند السير؛ وهو الجمع
بين الشئيين، يقولون: طابق فلان بين الثوبين. ذكر الطَبَاقُ قدامة بن جعفر في كتابه «نقد
الشعر» فقال: «لقب المطابقة يليق بالتجنيس، وزعموا أنه يُسمى طَبَاقاً من غير اشتقاق،
والأجود تلقيبه بالمقابلة؛ لأنَّ الضدين يتقابلان كالسواد والبياض وغير ذلك من غير حاجة
إلى تلقيبه بالطَبَاق والمطابقة، لأنَّهما يُشعران بالتماثل، بدليل قوله تعالى: ﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ
طَبَاقاً﴾ (١) أي متساويات».

وعرفه العلوي في كتابه «الطراز» فقال: «ويقال له التضاد والتكافؤ والطَبَاق، وهو أن

(١) سورة الملك، آية رقم (٣).

يُؤْتَى بِالشَّيْءِ وَبِضَدِّهِ فِي الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (١).
 وَاَعْلَمُ أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنْ عِلْمِ الْبَدِيعِ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّةِ مَعْنَاهُ وَعَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِالتَّضَادِّ
 وَالتَّكَافُؤِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي تَسْمِيَّتِهِ بِالطَّبَاقِ وَالْمِطَابَقَةِ وَالتَّطْبِيقِ. وَسَمَّاهُ ابْنَ رَشِيقٍ فِي
 كِتَابِهِ «الْعَمْدَةُ» «الْمِطَابَقَةُ»، وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: «أَنَّ يَأْتِلِفَ فِي مَعْنَاهُ مَا يَضَادُ فِي فَحْوَاهُ.
 وَالْمِطَابَقَةُ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ جَمْعُكَ بَيْنَ الضُّدِّينِ فِي الْكَلَامِ أَوْ فِي بَيْتِ الشَّعْرِ». وَعَرَّفَهُ
 الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فَقَالَ: «طَابَقَتْ بَيْنَ الشُّيْنِ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَذْوٍ وَاحِدٍ
 وَالصَّقْتَهُمَا». كَمَا عَرَّفَهُ الْأَصْمَعِيُّ فَقَالَ: «الْمِطَابَقَةُ أَصْلُهَا وَضَعُ الرَّجُلِ فِي مَوْضِعِ الْيَدِ فِي
 مَشْيِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ». وَأَنْشَدَ لِنَابِغَةَ بِنِي جَعْدَةَ: [المتقارب]

وَخَيْلٍ يُطَابِقُنَ بِالذَّارِعِينَ طَبَاقَ الْكِلَابِ يَطَّانَ الْهَرَّاسَا

وَعَرَّفَهُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي كِتَابِهِ «الصَّنَاعَتَيْنِ» فَقَالَ: «قَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ أَنَّ
 الْمِطَابَقَةَ فِي الْكَلَامِ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَضَدِّهِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الرِّسَالَةِ أَوْ الْخُطْبَةِ
 أَوْ الْبَيْتِ مِنْ بَيوتِ الْقَصِيدَةِ، مِثْلَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ». وَسَمَّاهُ عَبْدَ الرَّحِيمِ بْنُ
 أَحْمَدَ الْعَبَّاسِيَّ فِي «مَعَاهِدِ التَّنْصِيفِ» بِالطَّبَاقِ، وَمِثْلَ لَهُ بِقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ: [الطويل]

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سِنْدَسٍ خُضِرَ

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْقَزْوِينِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّلْخِيفِ» نَفْسَ تَعْرِيفِ الْعَسْكَرِيِّ، وَهُوَ عَيْنُ
 تَعْرِيفِ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي «الْمِثْلِ السَّائِرِ». وَسَمَّاهُ النَّابِلْسِيُّ فِي كِتَابِهِ «نَفْحَاتِ الْأَزْهَارِ» وَعَرَّفَهُ
 فَقَالَ: «هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ الْمُتَقَابِلِينَ فِي الْجُمْلَةِ، سِوَاءِ كَانِ التَّقَابِلُ حَقِيقِيًّا
 أَوْ اعْتِبَارِيًّا، وَيَكُونُ الطَّبَاقُ بِلَفْظَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ اسْمَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا
 وَهُمْ رُقُودٌ﴾ (٢). وَطَابَقَ فِي بَيْتِ بَدِيعِيَّتِهِ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فِي قَوْلِهِ: [البسيط]

زَادَ الْجَوَى نَقَصَ الصَّبْرُ الْجَمِيلُ بِنَا لِهَجْرِهِمْ وَوُجُودِي صَارَ كَالْعَدَمِ

وَسَمَّاهُ أُسَامَةَ بْنَ مَنْقَدِ التَّطْبِيقِ، وَعَرَّفَهُ فِي كِتَابِهِ «الْبَدِيعِ فِي نَقْدِ الشَّعْرِ» فَقَالَ: «اعْلَمُ
 أَنَّ التَّطْبِيقَ هُوَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ ضِدًّا لِأُخْرَى». وَمِثْلُهُ ابْنُ حِجَّةِ الْحَمَوِيُّ، وَمِثْلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ
 مِنْ بَدِيعِيَّتِهِ: [البسيط]

بِوَحْشَةٍ بَدَلُوا أَنْسِيَّ وَقَدْ حَفْضُوا قَدْرِي وَزَادُوا عَلَؤًا فِي طَبَاقِهِمْ

(٢) سورة الكهف، آية رقم (١٨).

(١) سورة التوبة، آية رقم (٨٢).

كما عرّف جرمانوس فرحات الطَّباق، فقال في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » :
 « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يجمع ما بين ضدين مختلفين مع مراعاة المشاكلة بينهما
 حتى لا يكون أحدهما اسماً والآخر فعلاً وحرفاً، بل يكونان إما من اسمين أو من فعلين » .
 ومثله بقول العزي : [الطويل]

تَقَدَّمْتُ فَضْلاً إِنْ تَأَخَّرْتُ مَدَّةً هُوَ أَدَى الْحَيَا طَلَّ وَعُقْبَاهُ وَإِبْلُ

الطَّبِيعِيَّةُ

الطَّبِيعِيَّةُ نسبة إلى الطَّبِيع وهي مصطلح مستحدث للدلالة على الحالات الموصوفة
 بالبداهة والعفوية في ما يأتيه الكائن من تعبير أو تصرف وفي ما يبدعه في الفكر والآداب
 والفنون. ويتسم عادةً بالصفاء والبساطة والسهولة، مع أنه نتيجة عناء مُحكم وصنعة متقنة .

الطُّمُطُمَانِيَّةُ

الطُّمُطُمَانِيَّةُ خاصّة لهجيّة تنسب إلى جَمِيرِ وَطِيءٍ والأزد، تتمثل في إبدال لام
 التَّعْرِيفِ مِيمًا. ويُروى أن الرسول ﷺ نطق بهذه اللُّغة مُجِيباً أحد المتكلِّمين بها: « ليس من
 امِيرٍ امصِيامٍ في امسَفَرٍ » أي ليس من البرِّ الصَّيام في السَّفَرِ.

الطُّمُطَمَّةُ

الطُّمُطَمَّةُ هي أن يكون الكلام مشبهاً بالكلام الأعجم .

باب الظاء

الظرافة والسهولة

ذكر أسامة بن منقذ « الظرافة والسهولة » في كتابه « البديع في نقد الشعر »، وعرفها فقال: « اعلم أن أشعار العرب والمحدثين قد ورد فيهما الطريف السهل، كقول بعضهم:

[الطويل]

هَوَى صَاحِبِي رِيحُ الشَّمَالِ إِذَا جَرَتْ وَأَشْهَى لِقَلْبِي أَنْ تَهَبَّ جُنُوبُ
يَقُولُونَ لَوْ عَزَّيْتَ قَلْبَكَ لَأَزَعَوَى فَقُلْتُ وَهَلْ لِلْعَاشِقِينَ قُلُوبُ

باب العين

عَتَابُ النَّفْسِ

عَتَابُ النَّفْسِ من فعل عَتَبَ يَعْتَبُ عَتَبًا وَمَعْتَبَةً عليه : أنكر عليه شيئاً من فعله . ذكره ابن المعتز في كتابه « البديع » ومثّل له بيتين للأسدي كما ذكرهما الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، وهما : [الطويل]

عَصَانِي قَوْمِي فِي الرَّشَادِ الَّذِي بِهِ أَمَرْتُ وَمَنْ يَعِصِ الْمَجْرَبَ يَنْدَمُ
فَصَبْرًا بَنِي بَكْرٍ عَلَى الْمَوْتِ إِنِّي أَرَى عَارِضًا يَنْهَلُ بِالْمَوْتِ وَالْدَمَّ

وقد نقد ابن أبي الإصبع قولهما في أنه لم ير في هذين البيتين ما يدلُّ على عتاب النفس ، فتكون دلالة البيتين على عتاب الشاعر لنفسه دلالة التزامية لا دلالة المطابقة ، وإنما قول شاعر الحماسة هو مناسب لنوع عتاب النفس : [الطويل]

أَقُولُ لِنَفْسِي فِي الْخَلَاءِ أَلْوَمُهَا لَكَ الْوَيْلُ مَا هَذَا التَّجَلُّدُ وَالصَّبْرُ

فالشاعر صرّح بذكر النفس واللوم لها ، وخاطبها بكاف الخطاب ليمكن عتبه وتقريعه المؤلم لها . وقد عرفه ابن أبي الإصبع في كتابه « تحرير التّحبير » ، والنويري في كتابه « نهاية الأرب » ، وابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التّوسّل » ، فقالوا : « هو صنعة حال واقعة ليس تحتها كبير أمر » . كما عرفه ابن حجة الحموي في كتابه « خزنة الأدب » فقال : « هذا النوع ؛ أعني عتاب المرء نفسه ، لم أجد العتب مرتباً إلا على من أدخله في البديع وعده من أنواعه وليس بينهما نسبة ، والذوق السليم أعدل شاهد على ذلك ، ولولا أنّ الشروع

في المعارضة ملزم ما نظمت حصاه مع جواهر هذه العقود، ونهاية أمره أنه صفة لحال واقعة ليس تحتها كبير أمر». ومثل لذلك بقوله من بديعته: [البسيط]

يا نفسْ ذوقِي عِتَابِي قَدْ دَنَا أَجْلِي مَنِّي وَلَمْ تَقْطَعِي آمَالَ وَصْلِهِمْ
وكذلك ذكر هذا النوع الجَلِّي والموصلي والعلوي وعائشة الباعونية كل منهم في بديعته. وعرف جرمانوس فرحات هذا الفن، فقال في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب »: « اعلم أن حقيقة هذا النوع هو صفة حال واقعة، وهذا ليس ببديع ». وذكر جميع الأمثلة بما فيها أبيات البديعيين.

العَجْرَفِيَّةُ

العَجْرَفِيَّةُ: خاصّة لهجّية تميّز بالجفاء في الكلام، والخرق في العمل، والسرعة في المشي. وقولنا تعجرف الرجل: إذا تكبر، وقد نسب ثعلب العجرفيّة إلى قبيلة « ضبّة ». وقال ابن سيده: « إنَّ عَجْرَفِيَّةً ضَبَّةٌ هِيَ تَقْعُرُهُمْ فِي الْكَلَامِ »، وقال الزمخشري: « رجل مقعّر: يتكلم بقعر حلقه »، والتقعر: التشدق.

إن دراسة منازل « ضبّة » المجاورة لبني تميم إختوتهم في الشمال الغربي من الربع الخالي، ودراسة حركة « ضبّة » الاجتماعية والسياسية التي جعلت « ضبّة » تدخل في قبائل الجمرات التي اتفقت على ألا تخرج أحداً منها إلى غيرها ولا تدخل من غيرها أحداً فيها؛ يعني أن هذه القبيلة قد حافظت على نقاء لغتها، وضمنت ألا تتأثر باللغات المجاورة؛ بل وحافظت على لهجتها من التغييرات التي طرأت على بقية اللهجات التي نشأت الفصحى منها.

العَجْجَعَةُ

العَجْجَعَةُ لغة: الضجيج ورفع الصوت، من عَجَّ يعجّ، وضجَّ يضجُّ: رفع صوته بالدعاء والاستغاثة. والعججعة خاصّة لهجّية تنسب إلى قُضاعة، وتتمثل في قلب الياء جيماً، نحو قولهم: « العَشَج » في العشي. ويلاحظ أن الياء والجيم صوتان منجهوران شجريان ومخرجهما من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، غير أن الجيم أدخل والياء أخرج، لذلك أبدلت الياء جيماً كما أبدلت الجيم ياء. ويقول سيبويه: وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفيفة، فأبدلوا من موضعها أبين

الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمج، يريدون: «تميمي» وهذا عالج يريدون: «علي». وسمعت بعضهم يقول: «عربانج»، يريد: «عرباني» وحدثني من سمعهم يقولون: [الزجز] خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ الشُّحْمَ بِالْعَشِجِ
وبالغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرَنْجُ

يريد «أبو علي» و«بالعشي» و«البرني» فزعم أنهم أنشدوه هكذا.

العَجَلَةُ

العَجَلَةُ: عيب في النطق يقوم على لفظ الحروف والكلمات بسرعة تحول دون الوضوح والفهم. وهذه الآفة اللسانية جاءت مرادفة للفظة اللّفّف في أقلام بعض دارسي فصاحة القدماء، ممّا يدخلها في طائفة العجز عن الإبانة الفصيحة.

العُجْمَةُ

هي كون اللفظ غير عربي، وهي علة لفظية من العلل التي تمنع الاسم العلم من الصرف. وتُعرف بأمر عدّة منها:

- ١ - أن يكون وزن الكلمة خارجاً عن الأوزان العربية، نحو: «إبراهيم».
- ٢ - أن يكون رباعياً فصاعداً، مع خلوه من أحرف الدّلاقة التي تجمعها بقولك: «مر بنقل».
- ٣ - مجيء الرّاء والنون في أول الكلمة، نحو: «نرجس».
- ٤ - اجتماع الجيم والصّاد، نحو: «صولجان».
- ٥ - اجتماع الكاف والجيم، نحو: «أسكرجة».
- ٦ - تبعية الرّأي الدّال، نحو: «مهندز».

العَسْفُ

العَسْفُ من فعل عَسَفَ يَعَسِفُ عَسْفًا الطريقَ وعن الطريقِ: عدل عنه وخبطه على غير هداية. وقد ذكر أسامة بن منقذ العسف في كتابه «البديع في نقد الشعر»، فقال: «وقد جاء في أشعار العرب المتقدّمين، وقلّ في أشعار المتأخّرين»، فمن ذلك قول أحد الشعراء: [الطويل]

أَحَبُّ بِلَادِ اللّهِ مَا بَيْنَ مَنَعَجٍ إِلَيَّ وَسَلْمَى أَنْ يَصُوبَ سَحَابُهَا

والتقدير: أحب بلاد الله إلي ما بين منعج وسلّمى . وقدّر سيبويه العسف في كتابه
« الكتاب » بتقدير جم حتى كأنه ما قال قط: [الطويل]

قَوَارِضُ تَأْتِينِي وَتَحْتَقِرُونَهَا وَقَدْ يَمَلُّ الْقَطْرُ الْإِنَاءَ فَيَقْعُمُ

العقد

العقد ضدّ الحلّ؛ لأنّ العقد نظم المنشور والحلّ نثر المنظوم . وذكر ابن حجة
الحمويّ هذا الفنّ فقال: « أن يؤخذ المنشور بجملته لفظه أو بمعظمه فيزيد النّاطم فيه وينقص
ليدخل في وزن الشعر، ومتى أخذ بعض معنى المنشور دون لفظه كان ذلك نوعاً من أنواع
السّرقات، ولا يُسمّى عقداً إلا إذا أخذ النّاطم المنشور برُمته، وإنّ غير منه طريقاً من الطرق
التي قدّمناها كان المتبقي منه أكثر من المتغير بحيث يعرف من البقية صورة الجميع ». ومثّل
له بقوله من بديعيّته: [البيسط]

قَدْ صَحَّ عَقْدُ بِيَانِي فِي مَنَاقِبِهِ وَإِنَّ مِنْهُ لِسِحْرًا غَيْرَ سِحْرِهِمْ

العقد هنا قوله ببعض: « إن من البيان لسحراً ». وذكره صفي الدين الحلّي في بديعيّته

فقال: [البيسط]

مَا شَبَّ مِنْ خَصْلَتِي جِرْصِي وَمِنْ أَمْلِي سِوَى مَدِيحِكَ فِي شَيْبِي وَفِي هَرَمِي

وكذلك ذكره عزّ الدين الموصليّ في بديعيّته، وعائشة الباعونيّة كذلك ذكرته في
بديعيّتها . وقد عرفه جرمانوس فرحات في كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال:
« اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو نظم المنشور، أي يؤخذ المنشور بجملته لفظه ومعناه،
أو بمعظم اللفظ، فيزيد النّاطم فيه وينقص ليدخل في وزن الشعر، ومتى أخذ معنى المنشور
دون لفظه كان ذلك نوعاً من السّرقات ولا يُسمّى عقداً إلا إذا أخذ النّاطم المنشور برُمته؛
ويلزم أن يكون المتبقي من اللفظ أكثر من المتغير بحيث أن تعرف البقية صورة الجمع ». و
ذكر مثل الحلّي وغيره .

وكذلك عرفه النّابلسيّ في كتابه « نفحات الأزهار » وقال: « هو أن يؤخذ المنشور من
قرآن أو حديث أو حكمة أو غير ذلك، بجملته لفظه أو بمعظمه، فيزيد النّاطم فيه أو ينقص
ليدخل في وزن الشعر، فالنثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على

أي طريق كان إذ لا دخل فيه للاقتباس، وإن كان قرآناً أو حديثاً فإنما يكون عقداً إذا غُيِّرَ تغييراً كثيراً لا يتحمل مثله في الاقتباس، أو لم يغير تغييراً كثيراً ولكن أُشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وحيث لا يكون على طريق الاقتباس». ومنه قوله في بيت بديعته:

[البسيط]

صَلُّ عَلَيْهِ فَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ لَهُ عَشْرُ بِوَأَجْدَةَ يَا صَاحِ وَأَعْتَمِ

العُقْدَةُ

العُقْدَةُ بلاغيًّا: آفة لسانية إذا أُصيب بها النطق جعلت مخرج الحروف والكلمات عسيراً إلى حدِّ الاستحالة، وصار الكلام معها أشبه بمقاطع صوتية مبهمّة تكاد لا تُفصح عن حاجة ولا تُشير إلى معنى، ممّا يبعد عن ميزات البيان وسمات الفصاحة.

أما التّعقيد كمرادف للعقدة، فهو لفظ يُشار به إلى استعمال الوحشي من الألفاظ، كما يُشار به أيضاً إلى: « شدة تعليق الكلام بعضه ببعض حتى يستبهم المعنى ». كما أورد أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين ». والتّعقيد مرادف للإغلاق، والتقصير، والإبهام، والغموض، والعقدة، ومنها العقدة الأدبية، وهي اصطلاح يُطلق على محور التأزم في تسلسل الحكمة القصصية وتدرجها من المقدمة إلى الحل. ومنها العقدة النفسية، وهي كبت لاشعوري لأفكارٍ وأحاسيس دفينّة في اللاوعي وحبيسة في النفس، لأسباب ضاغطة خارجية وداخلية، تمنع ظهورها إعلاناً وممارسة، غير أنّها في نظر « فرويد » ومذهب التحليل النفسي تظلّ حية وفاعلة في توجيه التفكير والسلوك.

العُقْلَةُ

العُقْلَةُ: آفة من آفات النطق اللغوي، وغالباً ما اقترنت اللَّفْظَةُ في قلم قدامى البلغاء كالجاحظ باللجلجة. والمرجح أنّ العقلة هي اضطراب النطق عامةً، من غير تخصيصه بسبب معين. وقد تكون العقلة أقرب شيءٍ إلى العقدة منها إلى أيّ عيبٍ آخر وهي التواء اللسان عند إرادة الكلام كقول الشاعر: [الطويل]

وقد تَعْتَرِيهِ عُقْلَةٌ فِي لِسَانِهِ إِذَا هُرْزَنْضَلُ السِّيفِ غَيْرُ قَرِيبِ

العَكْسُ

العكس في الكلام لغةً: ردّ آخر الكلام إلى أوّله. ذكر العكس جرمانوس فرحات هي

كتابه « بلوغ الأرب في علم الأدب » فقال: « اعلم أن حقيقة هذا النوع أن يوقع الحكم على لازم المحكوم عليه، أعني أن يجعل الرابض مُتَقَلًّا ». ومثّل له بقول ابن نباتة السعدي: [الكامل]

صَيَّرَتْ نَوْمِي مِثْلَ عَطْفِكَ نَافِرًا وَتَرَكْتَ عَزْمِي مِثْلَ جَفْنِكَ فَاتِرًا
وَسَكَنْتَ قَلْبًا طَارَ فِيكَ مَسْرَةً أَرَأَيْتَ وَكْرًا قَطُّ أَصْبَحَ طَائِرًا

وقد عرفه ابن الأثير الحلبي في كتابه « حسن التوسّل » نفس التعريف مع الأمثلة وقد جمعه ابن أبي الإصبع مع « التبديل » وسمّاه « العكس والتبديل ». وذكره أبو هلال العسكري في كتابه « الصناعتين » وعرفه فقال: « أن تعكس الكلام، فتجعل في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول . . . وبعضهم يسميه التبديل ». ومثّل له بقوله تعالى:

﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (١) ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

لِسَانِي كَتُومٌ لِأَسْرَارِكُمْ وَدَمْعِي نَمُومٌ لِسَرِّي مُذِيعٌ
فَلَوْلَا دُمُوعِي كَتَمْتُ الْهَوَى وَلَوْلَا الْهَوَى لَمْ تَكُنْ لِي دُمُوعٌ

وقد ذكره أسامة بن منقذ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفه فقال: اعلم أن العكس هو أن تأتي الجملتان إحداهما عكس الأخرى، كما قال الله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا يُرْسِلُ لَهُ ﴾ (٢). وقد جمعه عبد الغني النابلسي في كتابه « نفحات الأزهار على نسيمات الأسحار » مع التبديل فقال: ويسمى تعاكس الجمل، وسمّاه بعضهم « القلب والصواب فإن القلب اسم لما لا يستحيل بالانعكاس. وسمّاه بعضهم أيضاً « القهقري »، وهي لغة الرجوع إلى الخلف لأن القاريء يتقهقر راجعاً من آخر الكلام إلى أوله. والحاصل أن هذا النوع هو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت؛ ومن عرفه بتقديم لفظه من الكلام ثم تأخيره كما هو مصرّح به في عبارة بعضهم، فقد جعله صادقاً على ردّ العجز على الصدر. ونحوه:

﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ (٣). ومنه: [المنسرح]

يَا بَدَنِي بِالْفِرَاقِ مُتٌ كَمَدًّا مُتٌ كَمَدًّا بِالْفِرَاقِ يَا بَدَنِي

(١) سورة الروم، آية رقم (١٩).

(٢) سورة فاطر، آية رقم (٢).

(٣) سورة الأحزاب، آية رقم (٣٧).

فَارَقَنِي مَنْ أَحْبُّ وَأَحَزَّنِي مَنْ أَحْبُّ فَارَقَنِي

العلاقة

العلاقة هي في علم البيان العربي الصِّلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وقد تكون هذه العلاقة مشابهة كما هي الحال في الاستعارة « انظر الاستعارة ». وقد تكون غير المشابهة كما في المجاز المرسل، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾^(١) أَيِ اسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، فالعلاقة بين القرية وأهلها محلية لا تشبيهية.

علمُ البديع

علمُ البديع يُعلِّمنا كيف نوثِّي الصورة في معناها ومبناها ونزخرفها الزخرفة الحيَّة الملائمة، ليزيد المعنى بهاءً والمبنى رواءً. راجع علم البديع في موضعه.

علمُ البيان

علمُ البيان يُعلِّمنا كيف نصوغ الصورة الفنيَّة وننوع الأسلوب، لتظهر الدلالة المقصودة المرادة بوضوح. راجعه في موضعه.

علمُ الدلالة

هو العلم الذي يدرس المعنى، أو هو الفرع من علم اللُّغة الذي يتناول نظريَّة المعنى ويدرس الشروط الواجب توافرها في الرَّمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى. انظر: الدلالة.

علمُ العرُوض

علم العرُوض هو علم يُبحثُ فيه عن أحوال الأوزان المعتبرة، أو هو ميزان الشعر به يُعرف مكسوره من موزونه؛ وعلم العرُوض من آثار الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدِّي اليميني (١٠٠ - ١٧٠ هـ / ٧١٨ - ٧٨٦ م).

والعرُوض في عرف البعض هي الناحية، بمعنى إحدى نواحي العلوم. وقد سُمِّي علم العرُوض كذلك لأنه علم صعب، ولفظة العرُوض تتضمَّن معنى العرُض، لأنَّ الشعر يُعرض

(١) سورة يوسف، آية، رقم (٨٢).

على هذا العلم لاختيار سلامة أوزانه، والعروض هي آخر تفعيلة من الشطر الأول من البيت الشعري.

والخليل واطع أوزان البحور الشعرية مما استخرجه من ماثور الأنغام والإيقاعات جاعلاً لها وجوداً حسيّاً كتابياً مستقلاً ضمن المقاييس الثمانية، أو التفاعيل الآتية: « فعولن - مفاعيلن - فاعلن - فاعلاتن - متفاعلن - مستفعلن - مفعولات ». وعلم العروض يشتمل على مصطلحات وفصول تتناول الأوزان والقوافي والجوازات الشعرية وغيرها مما لا بدّ للنّاطم من الإلمام بها وإجادتها لينسج على منوال الشعر الأصولي.

عِلْمُ الْقَافِيَةِ

عِلْمُ الْقَافِيَةِ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَبَيِّنُ مَا يَجِبُ التَّزَامُهُ فِي أَوَاخِرِ أَبْيَاتِ الْقَصِيدَةِ حَتَّى لَا تَضْطَرِبَ مُوسِيقَاهَا وَلَا يَخْتَلَّ تَرْتِيبُهَا، مَرْكَزاً عَلَى حُرُوفِهَا وَحَرَكَاتِهَا، وَعِيُوبِهَا، وَأَشْكَالِهَا، مَتَنَاوِلاً تَعْرِيفِهَا، وَالرَّوِّيَّ، وَالْوَصْلَ، وَالرَّدْفَ، وَالتَّأْسِيسَ، وَالدَّخِيلَ، وَالرَّسَّ، وَالْحَذْوَ، وَالْإِشْبَاعَ، وَالتَّوْجِيهَ، وَالْمَجْرَى، وَالنَّفَاذَ، وَالْإِجَازَةَ، وَالْإِلْغَاءَ، وَالْإِصْرَافَ، وَالْإِقْوَاءَ، وَالسَّنَادَ، وَالتَّجْرِيدَ، وَالتَّنَافَرَ، وَالْإِيطَاءَ، وَالتَّضْمِينَ، وَالْقَلْقَ، وَلِزُومَ مَا لَا يَلْزَمُ. رَاجِعْ كُلَّ مِصْطَلَحٍ فِي مَادَّتِهِ.

عِلْمُ الْمَعَانِي

عِلْمُ الْمَعَانِي يُعَلِّمُنَا كَيْفَ نَرْكِّبُ الْجُمْلَةَ الْعَرَبِيَّةَ لِنَصِيبَ بِهَا الْغَرَضَ الْمَعْنَوِيَّ الَّذِي نُرِيدُ عَلَى اخْتِلَافِ الظُّرُوفِ وَالْأَحْوَالِ. رَاجِعْهُ فِي مَكَانِهِ.

الْعِلْمِيَّةُ

الْعِلْمِيَّةُ هِيَ فِي النُّحُو كَوْنُ اللَّفْظِ عَلَماً عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ حَيْوَانٍ أَوْ شَيْءٍ مَعِينٍ. وَهِيَ عِلَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ تَمْنَعُ الْأَسْمَاءَ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا مَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا عِلَّةٌ لَفْظِيَّةٌ أُخْرَى كَالْعَدَلِ، نَحْوُ «عَمْرٌ» الْمَعْدُولَةُ عَنْ «عَامِرٍ» حَسَبَ زَعْمِ النَّحَاةِ. وَوَزْنَ الْفِعْلِ نَحْوُ «أَحْمَدٌ» عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٌ»، وَالتَّأْنِيثُ نَحْوُ «زَيْنَبٌ»، وَالْعِجْمَةُ نَحْوُ «إِبْرَاهِيمُ»، وَالتَّرْكِيبُ نَحْوُ «بَيْتٌ لِحْمٍ».

الْعُمْدَةُ

الْعُمْدَةُ هِيَ فِي الْجُمْلَةِ مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَكَوَّنَ الْجُمْلَةُ بِدُونِهَا وَلَا أَنْ يَتَمَّ مَعْنَاهَا

الأساسيَّ إلا بها، وتشمل الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، وأسماء النواسخ وأخبارها.

العِنْنَةُ

العِنْنَةُ خاصَّةٌ لهجِيَّةٌ تنسَبُ إلى تميمٍ وقيسٍ وأسدٍ ومن جاورهم، وتتمثَّلُ في قلبِ الهمزة عِيناً فيقولون مثلاً: «عَنْ» في «أَنْ». ويفسر ابن جني هذه الظاهرة بقوله: «إِنَّ اللفظ مشتق من قولهم «عَنْ، عَنْ، عَنْ» في كثير من المواضع، ومجيء «النون» في العنينة يدلُّ على أن إبدالهم إياها إنما هو في «همزة» «أَنْ» دون غيرها».

وقد نسبت العنينة إلى تميم في بعض كلامهم، كما قال ابن فارس: أما العنينة التي تذكر عن تميم فقلبيهم الهمزة في بعض كلامهم عِيناً، يقولون: سمعت عن فلاناً قال كذا؛ يريدون «أَنْ» وروى في حديث قَيْلَةَ: «تحسب عني نائمة» قال أبو عبيدة: أرادت تحسب أنني وهذه لغة تميم؛ قال ذو الرمة: [البيسط]
أَعَنْ تَرَسَّمْتِ مِنْ خَرَقَاءَ مَنزِلَةَ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ
أَرَادَ «أَنْ» فجعل مكان الهمزة عِيناً.

العنوان

عُنْوَانُ الكِتَابِ: سمته وديباجته، وعنوان كلِّ شيءٍ: هو ما دلَّك من ظاهره على باطنه. ذكره ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» وعرفه فقال: «هذا النوع، أعني العنوان، هو أن يأخذ المتكلم في غرض له من وصف أو فخر أو مدح أو ذم أو عتاب أو غير ذلك، ثم يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة وقصص مبالغه». ومثاله قول أبي تمام لأحمد بن أبي دؤاد: [الوافر]

تَشَبَّتْ إِنْ قَوْلًا كَانَ زُورًا أَتَى النُّعْمَانَ قَبْلَكَ عَنْ زِيَادٍ
فَأَثَّرَ بَيْنَ حَيِّ بَنِي جَلَّاحٍ لَدَى حَرْبٍ وَبَيْنَ بَنِي مَصَادٍ

فأتى بعنوان يُشير إلى قصة النابغة حين وشى به الواشون إلى النعمان، فجر ذلك حروباً انطوت عليها قطعة من الدهر. وذكره صفي الدين الحلبي في بديعته فقال: [البيسط]

وَالعَاقِبُ الحَبْرُ فِي نَجْرَانَ لَاحَ لَهُ يَوْمَ التَّبَاهِلِ عُقْبَى زَلَّةِ القَدَمِ

الشاعر أشار بعنوانه إلى عبد المسيح عالم النصارى حين قال لهم النبي محمد ﷺ يوم التباهل: « تعالوا ندعُ أبنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ، ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لِعَنَةِ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ». وذكر عز الدين الموصلي هذا الفن في بديعته، وكذلك عائشة الباعونية، وعبد الرحمن العلوي، وابن حجة الحموي، والنابلسي. ونقل جرمانوس فرحات تعريف هذا الفن من كتاب نتائج الألمعية لصفى الدين الحلبي، فقال: « هو أن يأخذ المتكلم في غرض له، من وصف أو فخر أو مدح أو ذم أو غير ذلك، ثم يأتي لقصد تكميله بالفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة وقصص سالفة ». وذكر مثال أبي تمام وغيره، ثم تابع قوله في ذكر الفرق بين التلميح والعنوان: إذ التلميح يقع من النثر خاصة في النظم والنثر بينما العنوان من النظم والنثر في النظم خاصة. وبيت بديعة الحلبي التالي:

[البسيط]

حَيِّي لَهُ قَدْ تَمَشَّى فِي الْمَفَاصِلِ قُلُوبًا بِسَلاخِ تِرَاسٍ تَمَشِّي الْبُرِّ فِي السَّقَمِ
وقول جرمانوس فرحات: [الكامل]

أَفْدِيكَ مِنْ قَمَرٍ بَدَأَ مُتَنَزِّهًا عَنْ نَقْصِ مَرْتَبَةٍ وَخَسْفِ ضِيَاءِ
تَعْنُو لَهُ الْأَقْمَارُ وَهِيَ طَوَالِعُ وَخَرُّ لَلْأَذْقَانِ ابْنِ ذَكَاةٍ

عُيُوبُ الْفَصَاحَةِ

عيوب الفصاحة تتمثل في خلوها من ثلاثة أمور:

١ - تنافر الحروف، الذي نجده في كلمة مُسْتَشْرِزَاتُ أَي مَرْتَفَعَاتِ الثَّقِيلَةِ فِي اللَّفْظِ فِي بَيْتِ
امرئ القيس: [الطويل]

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتُ إِلَى الْعُلَا تَضَلُّ الْعِقَاصُ فِي مَثْنِي وَمُرْسَلٍ

٢ - غرابة اللفظ، نحو كلمة «مرسناً» في قول رؤبة بن العجاج: [الرجز]

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا وَكَفَلًا وَعَشًا إِذَا تَرَجَّرَجَا
المرسن: الأنف، فالشاعر شبه الأنف بالسيف في الدقة والاستواء.

٣ - مخالفة القياس، ومنها لفظة الأجلل في قول أبي النجم الفضل بن قدامة: [الرجز]

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّلِ

فقياس ذلك: الْأَجَلُّ بِالْإِذْغَامِ.

٤ - تتابع الإضافات؛ كون الاسم مضافاً إضافةً مُتداخلةً غالباً، كقول ابن بابك:
[الطويل]

حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا وهو تأنيث الأجرع، وهو المكان ذو الحجارة السود.
فجرعا مضاف إلى حومة، وحومة مضاف إلى الجندل بسكون النون وهو الحجر، والمراد به
هنا مكان الحجارة.

عُيُوبُ الْقَافِيَةِ وَالرُّوْيِ

عُيُوبُ الْقَافِيَةِ وَالرُّوْيِ هِيَ: الإِيطَاءُ، التَّضْمِينُ، الإِقْوَاءُ، الإِصْرَافُ، الإِكْفَاءُ،
الإِجَازَةُ، السَّنَادُ. انظر كلاً في مادته.

باب الغين

غرابة الاستعمال

غرابة الاستعمال: وهي كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال عند العرب الفصحاء؛ لأنَّ المعول عليه في ذلك استعمالهم. والغرابة قسمان كما ذكرها أحمد الهاشمي في كتابه «جواهر البلاغة» القسم الأول: ما يُوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لتردُّها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة، وذلك في الألفاظ المشتركة كمسرح في قول رؤبة بن العجاج: [الرجز]

ومقلَّة وحاجباً مُزججاً وفاحماً ومرسناً مُسرَّجاً

فلا يعلم ما أراد بقوله «مُسرَّجاً» حتى اختلف أئمة اللُّغة في تخريجه فقال ابنُ دُرَيْدٍ: يريد أنْ أنفه في الاستواء والدِّقَّة كالسِّيف السريجي. وقال ابن سيدة: يريد أنه في البريق واللِّمعان كالسَّراج. فلهذا يحتر السامع في فهم المعنى المقصود لتردُّد الكلمة بين معنيين بدون قرينة تعين المقصود منهما. وأمَّا مع القرينة فلا غرابة، كلفظة «عزَّز» في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾^(١) فإنَّها مشتركة بين التَّعظيم والإهانة، ولكن ذكر النصر قرينة على إرادة التَّعظيم. والقسم الثاني: ما يُعاب استعماله لاحتياجه إلى تتبُّع اللُّغات وكثرة البحث والتفتيش في المعاجم. فمنه ما يُعثر فيها على تفسيرٍ بعد كدٍّ وبحثٍ، نحو: تَكَاتَمَ بمعنى اجتمعتم، من قول عيسى بن عمرو النَّحوي: ما لكم تَكَاتَمَ عَلَيَّ

(١) سورة الأعراف، آية رقم (١٥٧).

كتكأكيكُم على ذي جِنَّةٍ، افرنقُعوا عني « أي انصرفوا.

الغلطُ

ذكر أسامة بن منقذ الغلطُ في كتابه « البديع في نقد الشعر » وعرفه فقال: « اعلم أن الغلطُ هو أن يُغلَطَ في اللفظِ وما يُغلَطُ في المعنى ».

الغلُوُّ

الغلُوُّ تجاوز حدِّ الشيء والارتفاع فيه إلى غاية لا يكاد يبلغها. وقد ذكره القزويني في كتابه « التلخيص » وعرفه فقال: أن يدعى لوصف بلوغه إن كان مُمكنًا ومقبولًا فهو غلُوٌّ؛ وهو أصناف، منها ما أُذخِلَ عليه ما يُقرِّبه إلى الصَّحَّةِ، نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾^(١) ومنها ما تضمَّن نوعاً حسناً من التخييل كقوله: [الكامل]

عَقَدْتُ سَنَايَكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا لَو تَبْتَغِي عَنقًا عَلَيْهِ لَأَمْكَنَا

ومنها، وقد اجتمعا في قول الأرجاني: [الطويل]

يُخَيِّلُ لِي أَنْ سُمِرَ الشُّهُبُ فِي الدُّجَى وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي
وتكلم عن الغلُوِّ يحيى بن حمزة العلوي في كتابه « الطراز » فقال: « ويكاد المُقلِّقون في الشعر يستعملونه في مدحهم وهجوهم، ثم هو على وجهين.

الأول: أن يقترب به ما يقربه إلى الإمكان.

الثاني: ما لا يقترب به ما يسوغ قبوله فيكون مردوداً».

وقد تحدت عنه ابن رشيقي في كتابه « العمدة » وعرفه فقال: « والغلُوُّ عند قدامة تجاوز في نعت ما للشيء أن يكون عليه وليس خارجاً عن طباعه ». ومثله بقول النمر بن تولب:

[البسيط]

تَظَلُّ تَحْفِرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ بَعْدَ الدَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْهَادِي

وعرف الحاتمي الغلُو في كتابه « حلية المحاضرة » فقال: « وجدت العلماء بالشعر يعيرون على الشاعر أبيات الغلُو والإغراق، ويختلفون في استحسانها واستهجانها، ويعجب

(١) سورة النور آية رقم (٣٥).

بعض منهم بها، وذلك على حسب ما يوافق طباعه واختياره، ويرى أنها من إبداع الشاعر الذي يُوجب الفضيلة له، فيقولون: أَحَسَّنَ الشعرُ أَكْذِبُهُ، وَأَنَّ الغُلُوَّ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ المبالغة والإفراط، وقالوا: إذا أتى الشاعر من الغُلُوِّ بما يخرج عن الموجود ويدخل في باب المعدم، فإنما يريد به المثل وبلوغ الغاية في النعت. ومثله قول العسكري. وذكره النَّابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «الغُلُوُّ هو الإفراط في وصف الشيء المستحيل عقلاً وعادة، وذلك على قسمين: مقبول وغير مقبول». وقال في بديعته: [البسيط]

أَقْلُ أوصافِهِ ما الحُسْنُ أَحقرُهُ ودُونَ أفعالِهِ ما جَلُّ عن حِكمِ
وقد عرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو وصف الشيء المستحيل وقوعه عقلاً وعادة، وهو ينقسم إلى قسمين مقبول وغير مقبول». ومنه قوله في بديعته: [البسيط]

بِكَ غُلُوٌّ إلى السبعِ الطِّباقِ سَرَى وعارِدِ اللَّيْلِ لَمْ يَجفَلْ بِصَحْبِهِمِ

ومثله عائشة الباعونية والجلّي والموصلي وعبد الرحمن العلويّ في بديعياتهم. وكذلك ذكر جرمانوس فرحات الغُلُوِّ في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرّفه فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو فوق المبالغة والإغراق لأنه لا يمكن وقوعه عقلاً ولا عادة؛ وهو ضربان مقبول وغير مقبول: فالمقبول هو ما كان داخلاً عليه فعل تقريب ككاد وأخواتها أو فعل شك كظن أو حرف امتناع كلو أو حرف تقليل كقد إذا دخلت على المضارع أو حرف تشبيه». ومنه قول الفرزدق: [البسيط]

يَكادُ يَمسِكُهُ عرفانِ رَاحَتِهِ رُكنُ الحَطيِّمِ إذا ما جِئنا يَسْتَلِمُ

الغَمغَمَةُ

الغَمغَمَةُ: عيبٌ في الكلام لا يفصح المتحدّث فيه عن معنى بيّن. والظاهر أن في لهجة قُضاة ما يجعل الكلام محاطاً بنوع من الإبهام. فنسبت إليهم الغمغمة على حدّ قول الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين». والغَمغَمَةُ إجمالاً حالة الكلام الذي لا يفصح عن معنى ظاهر. وقد وردَ تعبير «الغمغمة» في قصة الجرمي عندما قال مادحاً معاوية وقومه: «لست بينهم غمغمة مُضاة».

وقال ابن دريد: «الغمغمة مثل الهمهمة: كلام لا تفهمه، وغمغم كلامه إذا لم يبيّنه . . . وغمغم الرجل اللحم في فيه: إذا مضغه ولم يحكم مضغه . فالغمغمة إذاً ظاهرة صوتية ناتجة عن سرعة التلفظ بأصوات الكلمات، وعدم تمييز هذه الأصوات بعضها من بعض في الكلمة الواحدة أو في كلمات الجملة تماماً كغمغمة الثيران المذعورة، والأبطال المقاتلين . هذا وإن مجمع اللغة العربية في القاهرة قرر سنة ١٩٧٩ م في دورته الخامسة والأربعين بناءً على اقتراح من الدكتور «رمضان عبد التواب» في «لجنة اللهجات» حذف هذا اللقب من ألقاب اللهجات العربية وقال: «لعل الغمغمة المنسوبة لقضاعة هي عجيعة قضاعة عينها أصابها التحريف في خبر الرجل الجرمي، وبناءً على ذلك تحذف الغمغمة من ألقاب اللهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلا العجيعة» .

الغنة

الغنة: هي إخراج الصوت من الخيشوم؛ وفي قراءة القرآن الكريم تقرأ بعض الحروف مع الغنة، ومنها النون الساكنة والتنوين إذا جاء بعدهما الياء والواو والميم والنون (أن يقولوا - لقوم يؤمنون) . والغنة صوت أقل من الخنة؛ ويستحسن من الجارية الحديثة السن لأنها ما لم تفرط تميل إلى ضرب من النغمة .

باب الفاء

الفأفة

الفأفة: هي التّعثر في لفظ الفاء. انظر التّعتمة. أو تردد النطق في الفاء، كقول الشاعر: [الرجز]

لَيْسَ بِفَأْفَاءٍ وَلَا تَمْتَامٍ وَلَا مُجِثٍ سَقَطَ الْكَلَامِ

فثون

فثون: جمع فثة في بعض اللهجات العربية. وهو اسم ملحق بجمع المذكر السالم.

الفحفحة

الفحفحة: خاصة لهجية اشتهرت بها قبيلة هذيل تتمثل في قلب حاء «حتى» عيناً نحو قولهم «عتي حين» في «حتى حين». يبدو أن سبب هذا اللقب صوتي، لأنه من المعروف أن مخرج الحاء والعين هو الحلق كما ذكر كتاب «العين». وقرأ ابن مسعود الهذلي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(١) «عتي حين» ولولا بحة في الحاء لكانت عيناً، ولأجل البحة التي في الحاء ما يكررها الشارق في تنحنحه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ﴾^(٢) ولم يعثر اللغويون على غير تين الآيتين.

(١) سورة يونس، آية رقم (٣٥).

(٢) سورة المؤمنین، آية رقم (٢٥).

الفرائدُ

الفَرِيدُ: جمعُ الفرائدِ: الواحدُ المتفردُ الَّذي لا نظيرَ له. ذكر ابن حَجَّةَ الحمويُّ نوعَ الفرائدِ في كتابه «خزانةُ الأدبِ» وعرفه فقال: الفرائدُ نوعٌ لطيفٌ، مختصٌّ بالفصاحةِ دونِ البلاغةِ، لأنَّ المرادَ منه أن يأتِيَ الناظمُ أو النَّائرُ بلفظةٍ فصيحةٍ من كلامِ العربِ العُرباءِ، تستزلُّ من الكلامِ منزلةَ الفرائدِ من العقدِ وتَدُلُّ على فصاحةِ المتكلمِ بها، بحيثُ أن تلكَ اللَّفظةُ لو سقطتْ من الكلامِ لم يسدَّ غيرها مسدَّها، كقوله تعالى: ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي ﴾ (١) فقوله سبحانه: «أهشُّ بها على غنمي» فريدةٌ يعزُّ على الفصحاء أن يأتوا بمثلها في مكانها. ومنه قول عزِّ الدِّينِ الموصليِّ: [البسيط]

كَمْ حَصَّحَصَّ الْحَقُّ إِذْ وَافَتْ فَرَائِدُهُ وفي الوطيسِ يَدَأُ ثَبْتاً بِبَلَا وَرَمِ
ومثله قال عبد الرَّحْمَنِ العُلويُّ وعائشةُ الباعونيةُ، كبديعيةِ ابن حَجَّةَ الحمويِّ وصفيِّ الدِّينِ الحلبيِّ. وتكلَّم عنه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغُ الأرب في علمِ الأدبِ»، وعرفه بقوله: «اعلمُ أنَّ حقيقةَ هذا النوعِ هو أن يأتِيَ المتكلِّمُ بلفظةٍ صحيحةٍ من كلامِ العربِ العُرباءِ تستزلُّ من الكلامِ منزلةَ الفريدةِ من العقدِ تدلُّ على فصاحةِ المتكلِّمِ بحيثُ لو سقطتْ تلكَ اللَّفظةُ من الكلامِ لما سدَّ غيرها مسدَّها». ومثله بقول الخفاجيِّ:
[الطويل]

تَجَنَّنُوا وَلَمْ يَذُرُوا لِهِجْرِي عِلَّةَ سِوَى الْحَبِّ أَوْ قَوْلِي لِأَطْلَالِهِمْ عِمِي

الفَرَاتِيَّةُ

الفَرَاتِيَّةُ لغةٌ أهلُ الفُراتِ الَّذي هو نهرُ أهلِ الكوفةِ. والفُراتان: الفُراتُ ودجلةُ. ولم يورد اللغويون أيَّ مثل يوضح هذه «الفراتية» أو يبيِّر ما استغلق على قرائحهم، منذ أن ورد خبرها في بعض روايات ذلك «الجرمي» أمام «معاوية» عندما قال مادحاً «قوم معاوية» بأنهم قومٌ تَبَاعَدُوا عن فَرَاتِيَةِ الْعِرَاقِ.

فقد جاء في لسانِ العرب: فَرَّتِ الرَّجُلُ «بكسرِ الرَّاءِ» إذا ضَعَفَ عَقْلُهُ بعدِ مَسْكَةٍ، وَفَرَّتِ الرَّجُلُ «بفتحِ الرَّاءِ» يَفَرُّتُ فَرْتًا: فَجَرَ.

(١) سورة طه، آية رقم (١٨).

فهل تكون الفراتية صوت الرجل يَفْجُرُ إذا انفعل، كأنه ضَعَفَ عَقْلَهُ بعد مُسْكَةٍ فعملوا صوتَهُ ولا يُفْهَمُ منه لتدفق كلامه وانهماره كالفرات، فيسقط بعض كلامه حيناً، وتتداخل أصواتُهُ أحياناً أخرى ممَّا يؤدي إلى عدم فهم كلامه.

وإذا كان ذلك كذلك، فهل تكون « فراتية العراق » هي « رُتَّة أهل العراق » لأنهما يشتركان في السرعة وعدم الأناة وعدم الإفهام وسقوط أصوات الحروف والحركات.

الْفَسَادُ

ذكر أسامة بن منقذ الفساد في كتابه « البديع في نقد الشعر » فقال: « اعْلَمْ أَنَّ الْفَسَادَ هُوَ فِسَادُ الْمَجَاوِرَةِ وَالتَّشْبِيهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يَقْصِدُهُ الشَّاعِرُ ». ومثَّل بقول امرئ القيس:

[الطويل]

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذِّدَّةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ
وَلَمْ أَسْبِ السَّرْقِ السَّرْوِيِّ وَلَمْ أَقْلُ لَخَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ

قال النَّقَّادُ: هذا فاسدٌ لأنَّه جعل الغزل مُجَاوِرَ الشَّجَاعَةِ فِي الْبَيْتَيْنِ، وَالْأَجُودُ مُجَاوِرُ الشَّجَاعَةِ لِلشَّجَاعَةِ وَالغَزَلِ لِلغَزْلِ، فيقول: [الطويل]

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا وَلَمْ أَقْلُ لَخَيْلِي: كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ
وَلَمْ أَسْبِ السَّرْقِ السَّرْوِيِّ لِلذِّدَّةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ

الْفَشْفَشَةُ

الفشفشة لغة: ضعف الرأي، والفشيش هو صوت جلد الأفعى إذا فشت في اليبس... والفشيش صوت الريح، والفشيش: الصُّوت. والفشفشة في علم اللهجات إبدال الكاف شيئاً مطلقاً، وتستعمل عند قبيلة « شحر ». وقد لا تكون « الفَشْفَشَةُ » سوى لَخْلَخَانِيَّةِ « شحر » و« عَمَان » كما يقول « شام راين » في كتابه « اللهجات العربية القديمة ».

وأظنَّ « أَنَّ الْفَشْفَشَةَ » هذه ليست لهجة قائمة بذاتها ولكنها قد تكون نتيجة تكلم ناس من العرب بصوت الشين بدلاً من الكاف؛ وهي بذلك ليست سوى « شنشنة » اليمن، أو كشكشة المكشكشين.

الفَصَاحَةُ

الفصاحةُ في اللُّغة الظهور والبيان، تقول: أفصح فلان عَمَّا في نفسه إذا أظهره. والفصاحة صفة توصف فيها اللَّفظة المفردة والكلام والمتكلم، فيقال: لفظه فصيح، وكلام فصيح، ورجل فصيح. وتتمثل فصاحة اللَّفظة في خلوها من تنافر الحروف وغرابة اللَّفظ ومخالفة القياس.

الفصلُ

الفصلُ في اللُّغة يأتي لإزالة اللَّبس في الكلام. والفصلُ عند أهل البيان هو إسقاط واو العطف بين جملتين وذلك واجب في ثلاثة مواضع:

١ - أن يكون بين الجملتين كمال الاتصال، أو اتحاد في المعنى، وذلك بأن تكونَ الجملة الثانية توكيداً للأولى، كقول المتنبي: [الطويل]

وما الدَّهرُ إلا من رُواةٍ قصائدي إذا قلتُ شعراً أصبحَ الدَّهرُ مُنشدًا
أو بياناً لها توضح إبهامها؛ كقول الشاعر: [البسيط]

النَّاسُ للنَّاسِ من بدوٍ وحاضِرَةٍ بعضُ لبعضٍ، وإن لم يشعروا خَدَمُ
أو بدلاً منها كقوله تعالى: ﴿ أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَجَنَاتٍ
وَعُيُونٍ ﴾ (١).

٢ - أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع أي تباين تام، وذلك بأن يختلفا خبراً وإنشاءً، نحو قول الشاعر: [البسيط]

لا تَحْسَبِ المَجْدَ تَمَرًا أَنْتِ أَكَلُهُ لَنْ تَبْلُغَ المَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصُّبْرًا
أو بالأكثر تكون بينهما أي مناسبة معنوية، كقول الشاعر: [الرجز]

وإنما المرءُ بأصغريه كُلُّ امرئٍ رهنٌ بما لديهِ
٣ - أن يكون بين الجملتين شبه كمال الاتصال، وذلك بأن تكون الجملة الثانية جواباً

(١) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢ - ١٣٤).

عن سؤال يفهم من الأولى ، نحو قول الشاعر: [الطويل]
يقولون إني أحمل الضيم عندهم أعود بربي أن يضم نظيري

فضل السابق على المسبوق

ذكر أسامة بن منقذ هذا الفن البلاغي دون أن يعرفه في كتابه « البديع في نقد الشعر » ، ومثل له بقول حسان بن ثابت: [الكامل]

ترك الأحبة أن يقاتل دونهم ونجا برأس طيرة ولجام

أخذه أبو تمام فقال: [الكامل]

ترك الأحبة ناسياً لا سالياً عذر النسي خلاف عذر السالي

الفضلة

الفضلة هي كل ما في الجملة غير المسند والمسند إليه وغير المضاف وصلة الموصول يُسمى قيداً ، والمسند والمسند إليه يُسميان « عمدة » لأنهما ركن الكلام فلا يستغنى عنهما وما عداهما يُسمى فضلة . وليست الفضلة مما يجوز الاستغناء عنه ، فقد يلزم ذكرها لعارض ، ككونها حالاً ، سادة مسد الخبر ، وهو عمدة ، مثل « ضربني العبد مسياً » أو لتوقف المعنى عليه ، نحو قول الشاعر: [الخفيف]

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً بآله قليل الرجاء

وقد تكون الفضلة في مرتبة العمدة من حيث عدم الاستغناء عنها إما فيها من تميم للفعل الذي يظل قاصراً بدونها ، نحو: « كافأ المعلم المجتهد » .

الفك

ذكر أسامة بن منقذ الفك في كتابه « البديع في نقد الشعر » ، وعرفه فقال: « أما الفك فهو أن ينفصل المصراع الأول من المصراع الثاني ولا يتعلق بشيء من معناه » ، ومثل بقول زهير بن سلمى: [البسيط]

حمى الديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح والدائم

باب القاف

القريئة

القريئة: هي في الكلام كل ما لا يدلُّ على المقصود، وهي إما لفظية، وإما حالية. راجع المجاز.

القسم

القَسَمُ من فعل قَسَمَ، وقيل: اقْتَسَمَ اقْتِسَاماً وقاسم مُقَاسِمةً: إذا حلف. وذكره يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» وعرفه فقال: «هو عبارة عن أن يُحْلَفَ على شيء بما فيه فخرٌ أو مدحٌ أو تعظيمٌ أو تغزُّلٌ أو زهوٌ، أو غير ذلك مما يكون فيه رشاقة في الكلام وتحسين له؛ وهو خمسة أمور؛ فمن الافتخار قول الأشر النخعي: [الكامل]

بَقَّيْتُ وَفَرِي وَأَنْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى وَلَقَيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عُبُوسِ
إِنْ لَمْ أَشَنَّ عَلَى ابْنِ هَنْدٍ غَارَةً لَمْ تَخُلْ يَوْماً مِنْ نَهَابِ نُفُوسِ

فضمن هذا القسم على الوعيد ما فيه افتخار من الجود والشرف والسؤدد والشجاعة والبسالة. وعرف أسامة بن منقذ القسم فقال: «اعلم أن محاسن الشعر الأقسام الشريفة للمعاني اللطيفة». ومثل بقول النابغة: [البيط]

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَيَّ زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ
مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَا فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ يَدِي

وقد تحدث النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» عن القسم، فعرفه فقال: «هو أن

يُحلف المتكلم بما يكون مدحاً له أو ما يكسبه فخراً، أو ما يكون هجاءً لغيره، أو ما يشتمل على الغزل والنسيب والتشبيب بالأماكن والامتزجات». ومثّل له بقوله في بديعته:

[البسيط]

لا والمنازل من شَرْقِي كَاطِمَةٍ ما هَامَ قَلْبِي الشَّجِي فِي غَيْرِ حُبِّهِم

وقال ابن المعتز في كتابه «البدیع»: [البسيط]

لا والأذي سَلَّ من جَفْنِيهِ سَيْفٌ رَدَى مَدَّتْ لَهُ مِنْ عَذَارِيهِ حَمَائِلُهُ
ما صَارَمَتْ مَقْلَتِي دَمْعاً وَلَا وَصَلَتْ غَمْضاً وَلَا سَأَلَمَتْ قَلْبِي بَلَابِلُهُ

ومثله تعريف ابن الأثير الحلبي في كتابه «حسن التوسّل»، وهو نفس تعريف النويري في كتابه «نهاية الأرب». وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب» فقال: «هو أن يقسم المتكلم على نفسه بأحسن قسم وأوضحه وأغربه، ويعلق وقوعه بشرط مشروط من أفعاله واهتمامه ودعواه، ويكون القسم من لوازم الخواصّ دون العوامّ، من فخر أو مدح أو هجاء أو وعيد».

القصر

القصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وهو الحبس والإلزام. والقصر في علم المعاني تخصيص شيء أو أمر، وله أربع طرق هي:

- النفي والاستثناء؛ وفي هذه الحالة يكون المقصور عليه ما بعد أداة الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).
- «إنما»؛ ويكون المقصور عليه معها مؤخراً وجوباً، نحو: «إنما الكلاب أوفياء».
- العطف بـ «لا» أو «لكن» أو «بل». فإن كان العطف بـ «لا» كان المقصور عليه ما قبلها، نحو: «الفخر بالمرء لا بأبيه». وإن كان العطف بـ «لكن» و«بل» كان المقصور عليه ما بعدهما، نحو «لا أجيد الأدب لكن البلاغة».
- تقديم ما حقه التأخير، وهنا يكون المقصور عليه هو المقدم، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١).

(٢) سورة الفاتحة، آية رقم (٤).

(١) سورة النمل، آية رقم (٦٥).

باب الكاف

الكرَاهَةُ فِي السَّمْعِ

الكرَاهَةُ فِي السَّمْعِ هِيَ كَوْنُ الْكَلِمَةِ وَحْشِيَّةً تُأَنفِهُا الطَّبَاعُ وَتَمَجُّهُا الْأَسْمَاعُ وَتَبُو عَنْهَا كَمَا يَنْبُو عَنْ سَمَاعِ الْأَصْوَاتِ الْمُنْكَرَةِ؛ كَالْجِرْشِيِّ لِلنَّفْسِ فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيِّ يَمْدَحُ سَيْفَ الدُّوَلَةِ: [الْمُتَقَارِبُ]

مُبَارَكُ الْإِسْمِ أَعْرُ الْقَلْبِ كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الْكُسْكَسَةُ

الْكُسْكَسَةُ خَاصَّةٌ لَهْجِيَّةٌ اِشْتَهَرَتْ بِهَا بَعْضُ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ كَرَبِيعَةَ وَبَكْرَ وَمُضَرَ وَهَوَازِنَ، وَتَمَثَّلُ فِي أَحَدِ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

- ١ - إبدال كاف المخاطبة سيناً، نحو «أبوس» في «أبوك».
- ٢ - زيادة سين بعد كاف المخاطبة عند الوقف، نحو «أبوكس» في «أبوك».
- ٣ - إبدال الكاف تاءاً ثم زيادة السين، نحو: «أميس» في «أمك».

يَبْدُو أَنَّ سَبِيْبِيَه هُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ عَنِ الْكُسْكَسَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْسَبْ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ إِلَى قَبِيلَةٍ مَعِيْنَةٍ. . . بَلْ قَالَ إِنَّهَا «لِنَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ». . . وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ حَسَبِ سَبِيْبِيَه لَيْسَتْ إِلَّا الْإِحَاقُ الْكَافِ الْمُوْتِنَةُ سَيْنًا فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فِي «بَابِ الْكَافِ الَّتِي هِيَ عِلَامَةُ الْمُضْمَرِ» وَقَالَ فِي الْكِتَابِ: «وَاعْلَمُ أَنَّ أَنَا سَأَمُ مِنَ الْعَرَبِ يُلْحَقُونَ الْكَافِ السَّيْنَ لِيَبِينُوا كَسْرَةَ التَّائِيْتِ. وَإِنَّمَا أَحَقُّوا السَّيْنَ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي اسْتَفْعَلٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ: أَعْطَيْتُكَسْ، وَأَكْرَمْتُكَسْ فَإِذَا وَصَلُوا لَمْ يَجِئُوا بِهَا لِأَنَّ الْكُسْرَةَ تَبِينُ، وَإِنَّمَا يُلْحَقُونَ السَّيْنَ وَالسَّيْنَ فِي التَّائِيْتِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا تَرْكُهُمَا بَيَانَ التَّذْكِيرِ».

الْكَشْكَشَةُ

خَاصَّةٌ لَهْجِيَّةٌ اِشْتَهَرَتْ بِهَا بَعْضُ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ كَرَبِيعَةَ وَمُضَرَ وَبَكْرَ. وَتَمَثَّلُ فِي أَحَدِ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

- ١ - إبدال كاف المخاطبة شيئاً، نحو « أمش » في « أمك » .
 ٢ - زيادة شين بعد كاف المخاطبة، نحو « أمكش » في « أمك » . وقد استشهد الخليل بن

أحمد القراهيدي بقول رؤبة: [الرجز]
 تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشُ وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَن حِرْشِ
 عَن وَاسِعٍ يَغْرُقُ فِيهِ الْفَنْفَرَشُ

والخليل هنا لم يتكلم إلا على زيادة (شين) بعد كاف التانيث أما سيبويه فقال: «فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك قولهم: «إنش ذاهبة، ومألش ذاهبة. تريد: إنك ذاهبة، ومالك ذاهبة» ويرر سيبويه هذا الإبدال بقوله: وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكور والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لأنهم إذا فصلوا بيان المذكور والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة، وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها، لأنها مهموسة، كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق.

الكشف

الكشف من فعل كَشَفَ يَكْشِفُ الشَّيْءَ وَعَنِ الشَّيْءِ: أَظْهَرَهُ وَرَفَعَ عَنْهُ مَا يُوَارِيهِ. وَقَدْ ذَكَرَهُ أُسَامَةُ بْنُ مَنقَذٍ فِي كِتَابِهِ «البدیع فی نقد الشعر» وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَكْشِفَ الْمَتَّبِعُ مَعْنَى الْمَبْتَدِعِ إِذَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَفَاءِ». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ: [الطويل]

كَبَّكَرَ مَقَانَاةَ الْبِيَاضِ بِصَفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ الْمَحَلِّ
 فَكَشَفَهُ ذُو الرُّمَّةِ بِقَوْلِهِ: [البيط]

كحلأ في برج صفراء في نعج كأنها فضة قد مسها ذهب

الكلام الجامع

الكلام من فعل كَلَّمَ تَكْلِيمًا وَكَلَّمَهُ: حَدَّثَهُ، وَالْكَلَامُ: الْقَوْلُ. ذَكَرَ الْكَلَامَ الْجَامِعَ ابْنُ حِجَّةَ الْحَمَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «خزانة الأدب» وَعَرَّفَهُ فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّاعِرُ ببيتٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى حِكْمَةٍ أَوْ وَعْظٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ وَيَتِمُّثَلُ النَّاطِقُ

بحكمها أو وعظها، أو بحالة تقتضي إجراء المثل». ومثل لهذا الفن بيت بديعيته فقال:
[البسيط]

جَمْعُ الكَلَامِ إِذَا لَمْ تُغْنِ حِكْمَتُهُ وَجُودُهُ عِنْدَ أَهْلِ الذُّوقِ كَالْعَدَمِ

وللشاعر المتنبّي في هذا اللون البلاغيّ أقوال كثيرة، منها: [الخفيف]

إِذَا كَانَتْ النُّفُوسُ كِبَاراً تَعَبَتْ فِي مُرَادِهَا الأَجْسَامُ

ومثله ذكر ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التوسّل» والنووريّ في كتابه «نهاية الأرب» وابن معصوم المدنيّ في كتابه «أنوار الرّبيع». وكذلك عرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو أنّ يأتي الشاعر بيت يكون جملة حكمة أو موعظة أو تنبيهاً، أو غير ذلك من الحقائق الجارية مجرى الأمثال». ومثّل لذلك بقول الشاعر: [الوافر]

إِذَا مَا الجِرْحُ رُمَّ عَلَى فَسَادٍ تَبَيَّنَ فِيهِ تَفْرِيطُ الطَّبِيبِ

الكلام الإنشائي

انظر الإنشاء والخبر فيما تقدّم.

الكلام الخبري

راجع الإنشاء والخبر والجملة فيما تقدّم.

كمال الاتّصال وكمال الانفصال

راجع الفصل والوصل فيما تقدّم.

الكناية

الكِنَايَةُ من فعل كَنَّ يَكْنُ كَنَّ الشَّيْءَ: ستره في كِنِّهِ وَغَطَّاهُ وَأَخْفَاهُ، والعلم: أُسْرَهُ. ذكره أبو هلال العسكريّ في كتابه «الصناعتين» وعرفه فقال: «هو أنّ يُكَنَّى عن الشَّيْءِ ويعرّض به ولا يصرّح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشَّيْءِ». ومثّل له بقول العنبريّ: «إذْ بَعَثَ إِلَى قَوْمِهِ بِصِرَّةٍ شَوْكٌ وَرَمْلٌ وَحَنْظَلَةٌ...» يريد جاءكم بنو حنظلة في عدد كثير ككثره الرمل والشوك.

واكتفى عبد الرحيم بن أحمد العبّاسي في كتابه « معاهد التّصيص » بذكر المثل دون تعريف الكناية، ومثّل بقول أبي دؤيب الهذليّ قاله في رثاء أبنائه: [الكامل]

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

وذكر الكناية أسامة بن منقذ مجتمعة مع الإشارة، وعرفها بقوله: «اعلم أنّ الفرق بين الكناية والإشارة، أنّ الإشارة إلى كلّ شيءٍ حسنٍ والكناية عن كلّ شيءٍ قبيح، مثل قوله تعالى: ﴿كَأَنَّا يَاكُلَانِ الطُّعَامَ﴾^(١) كناية عن قضاء الحاجة، وقوله عز وجل: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ﴾^(٢) إشارة إلى عفافهنّ.

وتكلّم ابن الأثير الجزريّ في كتابه «المثل السائر» عن الكناية وعرفها بقوله: اعلم أنّ الكناية تنقسم قسمين: أحدهما ما يحسن استعماله، والآخر ما لا يحسن استعماله وهو عيب في الكلام فاحش، وقد ذهب قوم إلى أنّ الكناية تنقسم أقساماً ثلاثة: تمثيلاً، وإردافاً، ومجاورة) ولكنه علق عليه بقوله: «وهذا التقسيم ليس بصحيح» وقال أيضاً معرّف الكناية: «إذا وردت الكناية على طريق اللفظ المركب، كانت شديدة المناسبة واضحة الشبهة، وإذا وردت على طريق اللفظ المفرد، لم تكن بتلك الدرجة في قوة المناسبة والمشابهة». وعرفه يحيى بن حمزة العلويّ في كتابه «الطراز» فقال: «إنه اللفظ الدالّ على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي». وذكره ابن حجة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» وعرفه فقال: «الكناية هي الأرداف بعينه عند علماء البيان؛ وإنما علماء البديع أفردوا الإرداف عنها، والكناية هي أن يريد المتكلّم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو ردفه في الوجود، فيومىء إليه ويجعله دليلاً عليه». ومثّل بقوله: [البسيط]

قَالُوا طَوِيلَ نَجَادِ السَّيْفِ قُلْتُ وَكَمْ لِنَارِهِ أَلْسُنُ تُكْتَنِي عَنِ الْكَرَمِ

وعرفها الثّابلسي بقوله: «وهي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه أيضاً». وعرفها جرمانوس فرحات، فقال: «هي إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو ردفه في الوجود فيومىء إليه ويجعله دليلاً عليه».

(١) سورة المائدة، آية رقم (٧٥).

(٢) سورة الرحمن، آية رقم (٥٦).

باب اللام

اللُّغَةُ

اللُّغَةُ واللُّغُ عيب من عيوب النُّطق يقوم على عجز اللُّسان عن إخراج بعض الحروف مُخرِجاً صحيحاً فيستبدل بها غيرها أينما وقعت. والدافع إلى اللُّغَةِ عجز آلة النُّطق ذاتها وليس بتأثير لغة أجنبية كما هي الحال في اللُّكْنَةُ أو اللُّكَّن.

ولقد شغلت ظاهرة اللُّغَةِ كثيراً من البلاغيين القدماء، وفي مقدمتهم الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» فأولع بها أيما ولع، مورداً نوادر أصحابها، معدداً حالاتها ومواطنها المختلفة، واصفاً كل حالة وصفاً دقيقاً ذكَّر فيه الحروف المتبادلة بمعرفة متناهية، ومن أبرز ما جاء في اللُّغَةِ الحالات التالية:

— اللُّغَةُ بالسین بحيث تتحول إلى تاء، كقولهم لأبي يكسوم: أبي يكثوم.

— اللُّغَةُ التي تعرض للقاف، فإنَّ صاحبها يجعل القاف طاءً، فإذا أراد أن يقول:

«قلت له، قال: طلت له».

— اللُّغَةُ التي تقع في اللام، فإنَّ من أهلها من يجعل اللام ياءً، فيقول أعتيتُ بدلاً

من اعتللتُ. وآخرون يجعلون اللام كافاً، كالذي يقول: «مكعكة في هذا» بدلاً من قوله: «ما العلة في هذا؟».

— اللُّغَةُ التي يُشاب بها حرف الراء، وهي متعددة، وتكون بالياء والكاف والذال

والذال وغير ذلك من الحروف التي ليس إلى ضبطها سبيل.

اللُّجَلَجَةُ

اللُّجَلَجَةُ: أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِيٌّ وَإِدْخَالُ بَعْضِ الْكَلَامِ فِي بَعْضٍ.

اللَّحْنُ

اللَّحْنُ عَيْبٌ لِسَانِيٌّ يَقُومُ عَلَى تَحْرِيفِ الْكَلَامِ عَنْ قَوَاعِدِ الصَّرْفِ وَالنَّحْوِ لَا سِيَّمًا الْإِعْرَابَ، كَمَا يَقُومُ أَيْضًا عَلَى مَخَالَفَةِ النُّطْقِ الْفَصِيحِ وَاللَّفْظِ السَّلِيمِ. وَأَبْرَزُ حَالَاتِ اللَّحْنِ وَالْكَلَامِ الْمَلْحُونِ الْآتِي:

١ - استبدال كلمة بأخرى في غير مناسبة، كأن يُقال: «افتحوا سيوفكم» بدلاً من سلُّوا سيوفكم.

٢ - العجز عن لفظ بعض الكلمات، كالظاء مثلاً، وتحويلها إلى ضاد.

٣ - العجز عن لفظ بعض الكلمات، وعن تهجتها وكتابتها.

٤ - الخطأ في تحريك بعض الحروف بغير حركتها الأصلية، كأن يُقال «يَشْجُهُ» بدلاً من «يَشْجُهُ».

٥ - الخطأ في التزام قواعد الصرف والنحو، كأن يُقال: «حَضَرَ المعلمين» و«مَقُولٌ القول» بدلاً من «حَضَرَ المعلمون» و«مقول القول».

ويبدو أَنَّ اللَّحْنَ بدأ منذ أيام الرسول ﷺ، فقد رُوِيَ أَنَّ رجلاً لَحَنَ بحضرته فقال: «أرشدوا أحوكم فإنه قد ضَلَّ» ولكن كان نادراً جداً، حتَّى إذا اشتدَّ اختلاط العرب بالأعاجم وتقدَّمتنا قليلاً في الزَّمن، انتشر الوباء وانعكس الأمر فصار الكلام بغير لحن من الحالات النادرة وقد أثر بعضهم التزام الوقف والتسكين هرباً من حركات الإعراب وطلباً للسلامة من اللَّحْن. وكان لانتشار اللَّحْن عند العرب ردَّات فعل عدَّة منها:

١ - مقابله بالاستهجان والاستنكار وخاصة من قِبَل الخلفاء والأمراء.

٢ - الدَّعوة إلى وضع قواعد تضبط اللُّغة وتحفظها منه، فأثمرت هذه الدَّعوة «النحو العربي» الَّذِي رغم شوائبه يبقى له الفضل في حفظ العربيَّة من الفساد، وكان وراء استمرارنا إلى اليوم في فهم الشعر الجاهليِّ والنصِّ القرآنيِّ على مرِّ الأيام والسنين.

٣ - نشوء حركة تصحيح لغويَّة تُنبه إلى الأخطاء مُشيرة إلى وجه الصواب، فأثمرت عشرات الكتب الَّتِي عُرفت بـ «كتب اللحن».

اللحيانيَّة

اللحيانيَّة لهجة عربيَّة قديمة، والنسبة إلى قبيلة بني لحيان التي كانت تتكلمها، كُتبت بالخط المسند. أداة التعريف فيها الهاء والَّ وهَلْ.

اللخلخانيَّة

اللُّخْلَخَانِيَّةُ عيب من عيوب النطق، مصدره خاصيَّة في لهجة حوض الفرات بالعراق. ومن صفات اللُّخْلَخَانِيَّةِ حذف الهمزة التي تقع في أواخر الكلمات كما جاء بها الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين».

وَاللُّخْلَخَانِيَّةُ: العجمة في النطق، يقال رجل لخلخاني، إذا كان لا يفصح، وقال أبو عبيدة: اللخلخانية العُجْمَة، قال البعيث: [الطول].

سَيَّرَكُهَا إِنْ سَلَّمَ اللَّهُ جَارَهَا بنو اللُّخْلَخَانِيَّاتِ وَهِيَ رُتُوعٌ

لزوم ما لا يلزم

لزوم ما لا يلزم هو مصطلح أُطلق في الأصل على نهج أبي العلاء المعري الذي عمد في ديوان شعري مشهور بهذا الاسم إلى التزام ما لا تفرض قواعد النظم والتأليف التزامه، مقيداً نفسه هكذا بقيود لا يقيده بها أحد على الإطلاق؛ كأن يلتزم مثلاً مع حرف الروي حرفاً آخر، لا ضرورة مبدئية للالتزامه، أو كأن يتقصّد النظم على قوافي حروف الهجاء في معظمها وفي مختلف حالات الإعراب، أو كأن يتوخى النظم من معظم البحور الشعرية كما فعل في قصائد ديوانه المعروف بلزوم ما لا يلزم أو اللزوميّات.

اللغز

اللغز هو ميلك بالشئ عن وجهه واشتقاقه من قولهم طريق لغز إذا كان يلتوي. ذكر ابن الأثير الجزري في كتابه «المثل السائر» اللغز، وعرفه فقال: «القول الذي يفهم منه شيء بالحدس والحزر لا غير هو اللغز والأحجية والمعنى، ويشتمل على معان دقيقة يحتاج في استخراجها إلى توقد الذهن والسلوك في معاريج خفية من الفكر؛ ومنه المصحف والمعكوس، ومنه ما ينقل إلى اللغات غير العربية». وذكر نفس التعريف يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز».

وتكلم عن اللغز النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» وعرفه فقال: «هو أن يأتي المتكلم بعدة أوصاف في ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويشير بها إلى مقصود مجهول، أو يأتي بكلمات تتضمن اسم المطلوب بقلب بعضها أو تصحيفه أو مرادفه وإسقاط

بعض الحروف أو تبديلها، أو غير ذلك من التصرفات الحسنة، ولا بد من التنبيه على ذلك». ومنه قول أبي العلاء في إبرة: [الطويل].

سَعَتْ دَاتٌ سَمٍّ فِي قَمِيصِي فَعَادَرْتُ بِهِ أَثْرًا وَاللَّهُ شَافٍ مِنَ السُّمِّ
كَسَتْ قَيْصَرَ أَثْوَابِ الْجَمَالِ وَتُبَعًا وَكَسَرَى وَعَادَتْ وَهِيَ عَارِيَةُ الْجِسْمِ

وعرّفه ابن حجّة الحمويّ في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هذا النوع، أعني الألغاز، يُسمّى المحاجاة والتعميمة، وهي أعمُّ أسمائه، وهو أن يأتي المتكلم بعدة ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويأتي بعبارات يدلُّ ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنه لم يسفر في أفق الحلّي غير وجه التورية». ومثّل له بقوله في بديعته: [البيسط]

وَكُلُّ مَا أَلْغَزُوهُ حَلَّهُ لَسِينٌ مَدَّ طَالَ تَعْقِيدُهُ أَرْزَى بِفَهْمِهِمْ

وذكر قول أبي العلاء المذكور. كما عرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يأتي المتكلم في أوصاف ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويشير بها إلى مقصود مجهول، ثم ينبه عند الإشارة إلى الموصوف على تصحيح أو تحريف أو حذف أو تبديل أو نقص أو زيادة، أو بوجه ما بحيث أنه لا يكون خالياً من التنبيه على ذكر الموصوف؛ لأنه متى خلا اللغز عن هذه المنبهات كان لغواً ولا يعدّ لغزاً». ومنه قول الصفديّ: [الوافر].

وَمَا شَيْءٌ حَشَاةٌ فِيهِ دَارٌ وَأَوْلُهُ وَأَخِرُّهُ سَوَاءٌ
إِذَا مَا زَالَ آخِرُهُ فَجَمِيعٌ يَكُونُ الْحَدُّ فِيهِ وَالْمِضَاءُ
وَإِنْ هَمَلَتْ أَوْلُهُ ففَعَلٌ لَهُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ اعْتِنَاءُ

اللغز هو المدام.

اللَّفْفُ

اللَّفْفُ عَيْبٌ فِي النَّطْقِ يَقُومُ عَلَى إِدْخَالِ بَعْضِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِهِ الْآخِرِ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي اللِّسَانِ ثَقُلٌ وَانْعِقَادٌ؛ أَوْ هِيَ إِدْخَالُ حَرْفٍ مَعَ حَرْفٍ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرجز]

كَأَنَّ فِيهِ لَفْفًا إِذَا نَطَقَ مِنْ طَوْلِ تَحْيِيسٍ وَهَمٌّ وَأَرْقُ

اللَّفُّ وَالنَّشْرُ

اللَّفُّ وَالنَّشْرُ مِنْ لَفَّ الثُّوبَ إِذَا جَمَعَهُ، وَنَشَرَ الثِّيَابَ إِذَا فَرَّقَهَا. ذَكَرَ الْقَزْوِينِيُّ اللَّفَّ

والنشر في كتابه «التلخيص» وعرفه فقال: «وهو ذكرٌ متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم ما لكل واحدٍ من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردُّه إليه. فالأول ضربان: إما على ترتيب اللف نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) وإما على غير ترتيبه كقول ابن حيوس الإشبيلي: [الخفيف].

كَيْفَ أَشْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَعُغْضُنْ وَعَزَالٌ لِحَظًا وَقَدًّا وَرَدْفًا
والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٢)
فلفٌ لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبه، وهو ذكر متعدد على التفصيل والإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد المتعدد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردُّ ما لكل من آحاد المتعدد إلى ما هو له». وكذلك ذكره العباسي دون أن يعرفه في كتابه «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص». وكذلك النابلسي في «نفحات الأزهار». وأشار يحيى بن حمزة العلوي إلى اللف والنشر، وعرفه فقال: «هو عبارة عن ذكر الشئين على جهة الاجتماع مطلقين عن التقييد ثم يوفى بما يليق بكل واحد منهما اتكالا على أن السامع لوضوح الحال يردُّ إلى كل واحد منهما ما يليق به. وهو في الحقيقة جمع ثم تفريق». ومثل له بقول الله تعالى المذكور في الآية السابقة. وعرفه ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»: «هو أن تذكر شئين فصاعداً إما تفصيلاً فتنص على كل واحد منهما، وإما إجمالاً فتأتي بلفظ واحد يشتمل على متعدد وتفوض إلى العقل ردُّ كل واحد إلى ما يليق به». ومثل له بقوله: [البسيط]

والطِّي والنُّشْر والتَّغْيِيرُ مَعَ قَصْرِ لِلظَّهِرِ وَالْعَظْمِ وَالْأَحْوَالِ وَالْهِمَمِ

وكذلك ذكر الجلي وعبد الرحمن العلوي وعائشة الباعونية وابن أبي الوفاء والموصلي اللف والنشر في بديعة كل منهم. وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يذكر الناظم في أول بيته أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم إنه يحاذيها بأشياء تجانسها في التعداد والمعنى، إما على الترتيب ويسمى مرتباً، وإما على التخالف ويسمى مشوشاً، ليكون الأول بمعنى اللف والآخر بمعنى النشر عن بسط ما انطوى في الدرج الأول، ويشترط فيه بأن لا تكون الألفاظ متضادة لئلا يلتبس بنوع الطباق، بل إنها تكون متجانسة في المعنى؛ ثم المرتب إما أن يكون مقابلاً بالجمل أو بالمفردات».

(١) سورة القصص، آية رقم (٨٣).

(٢) سورة البقرة، آية رقم (١١١).

السُّكُنَةُ

السُّكُنَةُ والسُّكُنُ: عيبٌ في النطق ليس سببه نقصاً في آلة اللسان، وذلك بأن يستبدل حرفاً بآخر، كما هي الحال في السُّكُنَةُ، أو لهجةً بلهجة سواها كما في الرُّطَانَةُ. وأبرز انحرافات السُّكُنَةِ في كلام بعض المشهورين أوردتها الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» كما يأتي:

١ - تحوّل السين شيئاً والطاء تاءً في لسان الشخص الواحد، كما كان يحدث للشاعر زياد الأعجم، الذي نقل الجاحظ قول أبي عبيدة عنه: كان ينشد قوله: [الطويل]

فَتَى زَادَهُ السُّلْطَانُ فِي السُّودِّ رِفْعَةً إِذْ غَيَّرَ السُّلْطَانُ كَلَّ خَلِيلِ

فكان يجعل السين شيئاً والطاء تاءً. فيقول: «فتى زاده الشلتان».

٢ - تحوّل الشين شيئاً، كأن يقال: «سَعَرْتُ» بدلاً من «شَعَرْتُ».

٣ - تحوّل الخاء هاءً، فيقال: «هائن» بدلاً من «خائن».

٤ - تحوّل الحاء هاءً، فيقال: «الهاصل» بدلاً من «الحاصل».

٥ - تحوّل القاف كافاً، كما ورد في كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ عن أبي مسلم الخراساني الذي كان إذا أراد أن يقول «قلت»، قال: «كُلت». أمّا ما ورد من السُّكُنَةِ على لسان ممّن كانوا من العجم أو ممّن نشأ من العرب مع العجم فقد أحصي منها عدة أنواع:

١ - إبدال العين همزة، كأن يُقال «أين» بدلاً من «عين».

٢ - إبدال الحاء هاءً، كأن يُقال «همار» بدلاً من «حمار».

٣ - إبدال الذال دالاً، كأن يُقال «جُردان» بدلاً من «جُردان».

٤ - إبدال السين شيئاً، مثل قوله «الشّر» بدلاً من «السّر».

٥ - إبدال الجيم ذالاً، كقولهم «الدّمّل» عوضاً عن «الجَمَل».

٦ - تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

السُّيغُ

السُّيغُ هو أن لا يبين الكلام.

باب الميم

المبالغة

المبالغة من البَلاغ، جمع بلاغات الاسم من الإبلاغ أي الإيصال، والمبلغ جمع مَبَالِغٍ: حَدَّ الشَّيْءِ ونهايته. ذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصَّنَاعَتَيْنِ» المبالغة وعرفها، فقال: «المبالغة أن تَبْلُغَ بالمعنى أقصى غاياته وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه أدنى منزلته، وأقرب مراتبه». ومثَّل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾^(١). وعرفها ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» فقال: فمن أحسن المبالغة وأغربها عند الحذاق التَّقْصِي، وهو بلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشَّيْء. كقول عمرو بن الأيهم التَّغْلِيبي: [الوافر]

وَنُكْرِمُ جَارِنَا مَا دَامَ فِيْنَا وَتُبْتَعُهُ الْكِرَامَةَ حَيْثُ كَانَا

وتميز تعريف القزويني للمبالغة في كتابه «التلخيص» فقال: «والمبالغة أن يُدْعَى لِيُوصَفَ بِلُوغُهُ فِي الشَّدَّةِ أَوْ الضَّعْفِ حَدًّا مُسْتَحِيلًا أَوْ مُسْتَبْعَدًا لِنَّ يُظَنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَّانِهِ فِيهِ». ومثَّل بقول عمرو بن الأيهم التَّغْلِيبي وغيره. وأشار ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» إلى المبالغة فقال: «المبالغة نوع معدود من محاسن هذا الفن عند الجمهور، واستدلوا على ذلك بقول من قال: «أحسن الشعر أكذبه». ومثَّل له بقول التَّغْلِيبي، وقوله من بديعته: [البيسط]

بَالِغٌ وَقُلُّ كَمْ جَلًّا بِالنُّورِ لَيْسُ وَعَى وَالشُّهْبُ قَدْ رَمَدَتْ مِنْ عَثِيرِ الدَّهْمِ

(١) سورة الحج، آية رقم (٢).

فقوله «بالغ» تمّ نوع المبالغة، وقوله: «قُلْ كم جَلَا بالنور ليل وغي» الزيادة بما هو أبلغ منها في قوله «والشَّهْب رَمَدَتْ من عثير الدهم»، وتسمية النوع هنا ورى عنها في قوله «بالغ». وقال النَّابِلسِيّ معرّفًا للمبالغة في كتابه «نفحات الأزهار»: «المبالغة إفراط وصف الشّيء بالممكن القريب وقوعه عادة». وقال من بدعيّته: [البسيط]

يا بَارِقًا من نواحي أَرْضِ كَاطِمَةٍ بالنُّورِ يَحْرِقُ عَنَا جِلَّةَ الظُّلَمِ
وذكر عبد الرَّحْمَنِ العباسيّ في كتابه «معاهد التَّنصيص» المبالغة، ومثّل لهذا الفنّ بقول المتنبّي: [البسيط]

رُوحٌ تَرَدُّدٌ في مِثْلِ الجَلالِ إِذَا أَطَارَتِ الرِّيحُ عَنهُ الثَّوبَ لَم يَبِينِ
كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي
وسمّاهُ ابنُ المَعْتزِّ «الإفراط» ومثّل له بقول إبراهيم بن العباس الصُّوليّ: [المديد]

يا أَخًا لَمْ أَر في النَّاسِ جِلًّا مِثْلَهُ أَسْرَعُ هَجْرًا وَوَصْلًا
كَنتَ لي في صَدْرِ يَوْمِي صَدِيقًا فَعَلَى عَهْدِكَ أُمْسِيتُ أَمْ لَا

ومثله ابن الأثير الحلبيّ في كتابه «حسن التّوسّل»، وقُدّامة بن جعفر في كتابه «نقد الشعر»، والنُّويريّ في كتابه «نهاية الأرب»، وابن أبي الإصبع في كتابه «تحرير التّحبير»، وابن معصوم في كتابه «أنوار الرّبيع». وعرّفه جرمانوس فرحات، فقال في «بلوغ الأرب في علم الأدب»: «اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو إفراط وصف الشّيء بالممكن القريب وقوعه عقلاً وعادة مع بعده. وسمّي بعضهم هذا الفنّ التّبليغ، وهو ضربان: الأوّل أن تكون المبالغة فيه معنوية، وهذا هو المشهور وعليه الإجماع».

المَجَازُ

المجاز مصدر جُرْتُ مجازًا، ومعنى المجاز طريق القول ومأخذه، وجُرْتُ: تَعَدَّيْتُ. أشارَ عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه «أسرار البلاغة» إلى المجاز وعرّفه، فقال: «كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره». وذكره ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» فقال: «وأما المجاز فهو ما أريد به غير الموضوع له في أصل اللّغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضوع إلى هذا الموضوع إذا تخطّاه إليه». وتكلّم القزوينيّ في كتابه «التلخيص» عن المجاز، فقال مُعرِّفًا إياه بقوله: «المَجَازُ مُفْرَدٌ ومُرَكَّبٌ، أمّا المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له في اصطلاح التّخاطبِ على وجهٍ يصحُّ مع قرينة

عدم إرادته، فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية.

وذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» المجاز مجتمعاً مع الاستعارة واعتبر ابن رشيق أن المجاز رأس البلاغة، وعرفه فقال: «العرب كثيراً ما تستعمل المجاز وتعدّه من مفاخر كلامها، فإنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة وبه بانّت لغتها عن سائر اللغات». وتابع فقال: «والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعاً في القلوب والأسماع». وتكلم عنها النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» فقال معرفاً: «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته فخرج باصطلاح التخاطب إذا استعملها أهل وضعها، كالصلاة إذا استعملها أهل الشرع في الأركان المخصوصة، فهي حقيقة مع أنها بهذا المعنى عند أهل اللغة مجاز». ومثّل له بقوله في بدعيته فقال: [البسيط]

وَيْحُ الزَّمَانِ الَّذِي قَدْ جَارَ مُمْتَهِنًا كَأَنَّهُ صَمٌّ عَنْ أَحْوَالِيَا وَعَمِي

لكن ابن حجة الحموي عرف المجاز، فقال: «المجاز هو عبارة عن تجويز الحقيقة فإن المراد منه أن يأتي المتكلم بكلمة يستعملها في غير ما وضعت له في الحقيقة في أصل اللغة هذا رأي السكاكي وأصحاب المعاني والبيان. وقال البديعيون: المجاز عبارة عن تجويز الحقيقة بحيث يأتي المتكلم إلى اسم موضوع لمعنى فيخصه إما أن يجعله مفرداً بعد أن كان مركباً، أو غير ذلك من وجوه الاختصاص». وقال يمثل لهذا الفن من بيت بدعيته:

[البسيط]

وَهُوَ الْمَجَازُ إِلَى الْجَنَاتِ إِنْ عَمَرْتُ آيَاتُهُ يَقْبُولُ سَابِغَ النَّعْمِ

ومثله ابن الأثير الحلبي ذكر نفس التعريف في كتابه «حسن التوسل»، وكذلك النويري في كتابه «نهاية الأرب»، وابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع»، وعبد الرحمن العلوي وعائشة الباعونية وصفي الدين الحلبي والموصلي، كل منهم في بدعيته ذكر المجاز، ومنه قول العتّابي: [البسيط]

يَا لَيْلَةَ لِي بِحَوَارِينَ سَاهِرَةً حَتَّى تَكَلِّمَ فِي الصَّبْحِ الْعَصَافِيرَ

وعرفه أيضاً جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» بقوله: «اعلم أن حقيقة هذا النوع، هو أن يأتي المتكلم بكلمة مستعملة في غير ما وضعت له في أصل اللغة» ومثّل بقول العتّابي السابق الذكر. وعرفه يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» فقال: «ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب لعلاقته بين الأول

والثاني «بينما قال ابن جنّي في «الخصائص»: المجاز لم يُقرّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللّغة؛ من ذلك استعمال الأسد في الرّجل الشجاع، والبحر في الكريم، والحمار في البليد، إلى غير ذلك من المجازات المفردة. ولا يُعدل إلى المجاز إلا لمعانٍ ثلاثة، وهي الاتّساع والتّشبيه والتّوكيد».

غير أنّ العسكريّ جمع المجاز مع الاستعارة في باب واحد، وقال: «الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللّغة إلى غيره لغرض». بينما قسم أبو حامد الغزاليّ الفقيه الشافعيّ في كتابه الذي ألفه في أصول الفقه المجاز إلى أربعة عشر قسمًا، وتلك الأربعة عشر ترجع إلى الثلاثة الأقسام التي تكلم عنها ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» التّوسّع والتّشبيه والاستعارة. وهذا التقسيم لا يصحّ في شيء من الأشياء، إلا إذا اختصّ كلُّ قسمٍ من هذه الأقسام بصفة لا يختصّ بها غيره، وإلا كان التقسيم لغوًا لا فائدة فيه.

المجاز العُقليّ

المجاز العُقليّ هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي. وهذه العلاقة:

— تكون سببيّة، نحو: «بنى خوفو الهرم الأكبر». فالحقيقة أنّ الفرعون خوفو لم يبنِ الهرم الأكبر بنفسه، وإنّما كان سببًا في بنائه.

— تكون زمنيّة، نحو قول الشاعر: [الطويل]

سَبَّيْدي لَكَ الأَيَّامُ ما كُنْتُ جَاهِلًا
وَسَأْتَيْتَكَ بالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ
فألذي سيدي لك ما كنت جاهلًا ليس «الأيام» وإنّما حوادثها، والذي سوغ للشاعر أن يقول ذلك كون الأيام زمانًا للحوادث:

— تكون مكانيّة، نحو «كان المنزل عامرًا وكانت حجره مضيئة» فإنّ المنزل يكون «معمورًا» أي مسكونًا وتكون حجره مضاءة، والذي سوغ القول السابق علاقة المفعوليّة.

المجاز اللُّغويّ

المجاز اللُّغويّ هو نوعان: مجاز استعاريّ علاقته المشابهة. انظر الاستعارة. ومجاز مرسل، وهو نقل الألفاظ من حقيقتها اللُّغويّة إلى معانٍ أخرى لصلّة المشابهة. وله علاقات منها:

عبر

١ - السَّبَبِيَّةُ، وذلك بأن يُطلق لفظُ السَّببِ ويُراد المسبَّبُ، نحو «رعينا الغيث» أي المطر، وهو لا يُرعى، وإِنَّمَا يُرعى «النبات» وهو المقصود والغيث سبب النبات.

٢ - المسبَّبِيَّةُ: وذلك بأن يُطلقَ لفظَ المسبَّبِ ويراد السَّببُ، نحو «أمطرتِ السَّمَاءُ نباتاً» والمراد «المطر» الذي هو سبب «النبات».

٣ - الجزئيَّةُ، وهي تسمية الشيء باسم جزئه، وذلك بأن يُطلقَ الجزء ويُراد الكلُّ، نحو: «الإسلام يَحْتُ على تحرير الرِّقاب» فالمقصود من «الرِّقاب» «العبيد» ولما كانت «الرقاب» موضع الأغلال عادة في العبد فقد أُطلقَ لفظها هنا على العبيد أنفسهم.

٤ - الكلية، وذلك بتسمية الشيء باسم كُله، أي بأن يُطلقَ الكلُّ ويُراد به الجزء، نحو: «أقام لبيب في لبنان» فالمراد بـ «لبنان» جزء منه.

٥ - اعتبار ما كان، نحو: «شربتُ البنُّ» فالمقصود بـ «البن» هنا «القهوة» التي أصلها «بن».

٦ - اعتبار ما يكون، نحو: «إني أعصر خمراً».

٧ - المحليَّةُ، وذلك بذكر لفظ المحل مع إرادة الحال فيه، نحو: «إني أخاف ركوب البحر» فالمقصود ركوب السفن التي محلها البحر.

المجازي

المجازي انظره في باب المجاز.

المحسنات البديعية

المُحَسَّنَاتُ البَدِيعِيَّةُ هي وجوه تحسين الكلام من ناحية اللفظ، كالجناس والسجع أو من ناحية المعنى كالطباق والتورية. انظرها في أماكنها.

المحسنات اللفظية

المُحَسَّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ هي الجناس، والسجع، والموازنة، والتشريع، والاقْتِباسُ، ولزوم ما لا يلزم، ورَدُّ العجز على الصِّدْر وغيرها. انظر كلاً في مادته.

المحسنات المعنوية

المُحَسَّنَاتُ المَعْنَوِيَّةُ: هي المبالغة، والتجريد، والتقسيم، التفريق، واللفُّ والنشر، والتورية، والمزاوجة، والإرصاد، ومراعاة النظير، والمقابلة، والطباق، وتجاهل العارف،

والقول بالموجب، والهزل الذي يُراد به الجِدُّ، والإدماج، والاستتباع، وحسن التعليل،
وتأكيد المدح بما يشبه الذمَّ، وتأكيد الذمَّ بما يشبه المدح الخ. انظر كلاً في مادته.

المَحْضُ

المحض، ممَّا يوصف بالمحض الأمر والنهي، ونعني المحضية فيهما كونهما مؤدبين
بفعل صريح.

المحكوم والمحكوم به

المحكوم والمحكوم به: هما المسند والمسند إليه. انظر الإسناد.

المحمول

المحمول هو المسند. راجع الإسناد.

مُخَالَفَةُ الْقِيَّاسِ

مُخَالَفَةُ الْقِيَّاسِ عيب من عيوب البلاغة، وهو كون الكلمة غير جارية على القانون
الصرفي المُستنبط من كلام العرب، بأن تكون على خلاف ما ثبت فيها عن الواضع موافقاً
أو مخالفاً للقياس، مثل الأجلل في قول أبي النجم: [الرجز]

الحمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الْقَدِيمِ الْأَوَّلِ

فإنَّ القياس «الأجل» بالإدغام ولا مُسَوِّغَ لِفَكِهِ. وقد ذكر المخالفة أسامة بن منقذ في
كتابه «البدیع في نقد الشعر» وعرفها بقوله: «اعلم أنَّ المخالفة هي الخروج عن مذهب
الشعراء، وترك الاقتفاء لأثارهم». ومثَّل بقول نصيب: [الكامل]

طَرَقَتْكَ صَائِدَةُ الْقُلُوبِ وَليْسَ ذَا وَقْتِ الزِّيَارَةِ فَارْجِعِي بِسَلَامٍ

المختوم

المختوم من فعل خَتَمَ الشيءَ وعليه: وضع عليه الخاتم، وأختم الكتاب: بلغ أن
يُخْتَمَ. ذكر هذا الفن البلاغي صفي الدين الجلي في كتابه «درر النحور» نوع مختوم الطرفين
مرتباً على الحروف الهجائية خلال تسع وعشرين قصيدة، يتبدى أول البيت وآخره بنفس
الحرف، فقال ملتزماً بالهمزة: [الكامل]

أَمْسَى وَلَسْتُ بِسَالِمٍ مِنْ طَعْنَةٍ نَجَلَاءُ أَوْ مِنْ مَقْلَةٍ نَجَلَاءِ
إِنَّ الصَّوَارِمَ وَاللِّحَاطَ تَعَاهَدَا أَنْ لَا أَزَالَ مُتْرَمِّلاً بِدِمَائِي

وقال الجَلِّي ملتزماً بالباء: [البسيط]

بَدَتْ لَنَا الرَّاحُ فِي تَاجٍ مِنَ الحُبِّ فَخَزَّزَتْ حُلَّةَ الظُّلْمَاءِ بِاللَّهَبِ
بِكْرًا إِذَا زُوِّجَتْ بِالماءِ أَوْلَدَهَا أَطْفَالُ دَرٍّ عَلَى مَهْدٍ مِنَ الذَّهَبِ

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أنّ حقيقة هذا النوع هو أنّ يعكس الناظم حرف الروي في أول البيت قصداً منه طول الباع في اتّساع القوافي، كما فعل الجَلِّي في قصائده الملقبات بالأرتقيّات».

ومثّل له بقول الجَلِّي أمسي، ثمّ بقول ابن رقاعة ملتزماً بالواو المكرّرة: [الطويل]

وَوَرِدِي خَدَّ نرجسي لَوَاحِظٍ مَشايخِ علمِ السحرِ عن لحظه رَوُوا
وَوَاروْتِ صُدْغِيهِ حَكِينِ عَقَارِيًّا مِنَ المِسكِ فَوْقِ الجُلنارِ قَدِ التَوُوا
وَوَجَّتْهُ الحَمْرَا تَلوُحُ كَجَمْرَةٍ عَلَيَّهَا قلوبُ العاشِقِينَ قَدِ اكْتَوُوا
وَوَدِّي لَه بَسَاقِي وَلَسْتُ بِسَامِعِ لِقَوْلِ حَسودِ والعَواذِلِ إِنْ عَدُوا
وَوَاللَّهِ لَا أَسْأَلُو وَلَوْ صِرْتُ مَيِّتًا فَكَيْفَ وَأَحْشَائِي عَلَى حُبِّهِ انْطَوُوا

المدح في معرض الذمّ

المدح من مدح يمدح: أحسن الثناء عليه، ضدّ ذمّه، وتمدح: افتخر بما ليس عنده. ذكره القزويني في كتابه «التلخيص» وعرّفه فقال: «ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذمّ؛ وهو ضربان، أفضلهما أن يستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها». ومثّل لهذا الفنّ بقول النابغة: [الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوْفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوقٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وسمّاه أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» «باب نقل الجزل إلى الرذل» ولم يعرفه وإنما مثّل له بقول امرئ القيس: [الطويل]

أَلَمْ تَسْرِيَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيْبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيِبِ

وأشار إليه عبد الغني النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» وعرّفه، فقال: «تأكيد المدح بما يشبه الذمّ، وسمّاه أهل البديعيّات الأربع المدح في معرض الذمّ. وهو ضربان: الأول أن يستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشيء، صفة مدح كذلك الشيء بتقدير دخولها في صفة الذمّ المنفية، وهذا الضرب أحسن من الثاني». ومثّل له ببيت من بديعيّته: [البسيط]

يا جيرة الحيّ ما فيكُنْ مُنْغِصَة سِوَى التُّقى والنِّقا والرعي للذِّم

وقد نقل القزويني والنابلسي ومن بعدهما هذا اللّون البلاغي عن ابن المعتز في كتابه «البدیع» كما نقلًا أمثلته. وعرفه كذلك ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هذا النوع أعني المدح في معرض الذّم من أنواع ابن المعتز، وهو أن ينفي صفة ذمّ ثم يستثنى صفة مدح، كقولك: لا عيب في زيد سوى أنه يكرم الضيف» وأعظم الشواهد على هذا النوع قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا إِلَّا قِيْلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾^(١) وذكر أيضاً قول النابغة وغيره.

وأشار جرمانوس فرحات إلى هذا الفن في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال مصنفاً إياه في ضربين: «اعلم أن حقيقة هذا النوع ضربان: الأول أن يستثنى من صفة ذمّ منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها وهو الأفضل». ومثّل له بيت ابن حجة الحموي من بديعيته: [البسيط]

فِي مَعْرُضِ الذِّمِّ إِنْ رُمْتَ المَدِيحَ فَقُلْ لَا عَيْبَ فِيهِمْ سِوَى إِكْرَامِ ضَيْفِهِمْ
ومثله الجلي والموصلي وعائشة الباعونية والخزرجي، كل منهم ذكر المدح في معرض الذّم في بديعيته.

المدح المفرغ

المدح من فعل مدح يمدح مدحاً، ومدح الإنسان: أحسن الثناء عليه. ذكر جرمانوس فرحات المدح المفرغ في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فعرفه وقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يصف الناظم ممدوحه بصفة حميدة يلزم منها المدح بصفة أخرى حميدة، كقول المتنبي: [المنسرح]

تُشْرِقُ تِجَانُهُ بِغُرَّتِهِ إِشْرَاقُ الْفَاطِمَةِ بِمَعْنَاهَا
فَمَدَحُهُ أَوَّلًا بِالصَّبَاحَةِ ثُمَّ تَفَرُّغٌ مِنْ ذَلِكَ فَمَدَحُهُ بِالصَّبَاحَةِ. وقال أيضاً: [الطويل]
نَهَبَتْ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَّيْتَهُ لَهُنَّتِ الدُّنْيَا بِسَائِكَ خَالِدٌ

المذهب الكلامي

ذكر القزويني المذهب الكلامي في كتابه «التلخيص» فعرفه فقال: «وهو إيراد حجة

(١) سورة الواقعة، الأيتان (٢٥ و ٢٤).

للمطلوب على طريقة أهل الكلام، نحو قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١). وذكره ابن المعتز في كتابه «البدیع» فقال: «وهو مذهب سَمَاءَ عمرو الجاحظ المذهب الكلامي. وهذا باب ما أعلم أنني وجدت في القرآن الكريم منه شيئاً، وهو ينسب إلى التَّكْلُفِ، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيراً». ومثل بقول الفرزدق: [الطويل]

لكلِّ امرئٍ نَفْسَانِ نَفْسٌ كَرِيمَةٌ وَأُخْرَى يُعَاصِبُهَا الْفَتَى وَيُطِيعُهَا

وقال أبو هلال العسكري في كتابه «الصَّنَاعَتَيْنِ»: «وهو ينسب إلى التَّكْلُفِ، ومنه قول أبي الدرداء: أخوف ما أخاف أن يقال لي عملت فما عملت». بينما عرّفه عبد الغني النَّابلسي في كتابه «نفحات الأزهار»، فقال: «هو أن يأتي المتكلم على صحة دعواه وإبطال دعوى خصمه بحجة قاطعة عقلية يصحُّ نسبتها إلى علم الكلام، إذ علم الكلام عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية القاطعة». ومثّل له بيت من بديعته: [البسيط]

لَوْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلَ الرُّسُلِ الْكِرَامِ لَمَّا دَامَتْ شَرِيعَتُهُ مِنْ دُونِ شَرْعِهِمْ

وكذلك ذكره العباسي في كتابه «معاهد التنصيص» وقدم قول الفرزدق دون أن يُعرّفه. أما ابن حجة الحموي فقد ذكر المذهب الكلامي في كتابه «خزانة الأدب» وعرّفه نفس تعريف النَّابلسي، فقال في بديعته: [البسيط]

وَمَذْهَبِي فِي كَلَامِي أَنْ بَعَثْتَهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ مَا تَمَيَّزْنَا عَلَى الْأُمَّمِ

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يورد مع الحكم حجة صحيحة مسلمة ينقطع بها الخصم».

المراجعة

المراجعة من فعل رَجَعَ يَرْجِعُ ضِدَّ انصرف بمعنى عاد، وراجع الكلام: جعل يعيده. ذكر هذا الفن أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وعرّفه بقوله: «اعلم أن الرجوع والاستثناء هو أن تذكر شيئاً ثم ترجع عنه»، إلا أنه لم يفرد له باباً خاصاً، إذ ذكره مع الاستثناء، ومثّل له بقول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَةِ: [الطويل]

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةً إِنْ نَظَرْتُهَا إِلَيْكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلاً

(١) سورة الأنبياء، آية، رقم (٢٢).

وأشار إليها العباسي في كتابه «معاهد التنصيص» دون أن يعرفها ومثل لها بقول
زهير بن أبي سلمى: [البسيط]

قَفَّ بِالذِّيارِ الَّتِي لَمْ يَعْفَها الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَها الأَرْواحُ وَالذِّئِمُّ

وعرف ابن أبي الإصبع هذا الفن في كتابه «تحرير التَّحْيِير» فقال: «هذا النوع يعرفه
الذي يحكي المتكلم مراجعة في القول ومحاورة في الحديث جرت بينه وبين غيره، أو بينه
وبين اثنين غيره» وهي من اختراعاته. وذكره فخر الدين الرَّازي في كتابه «نهاية الإيجاز»
وسمَّاهُ «الجواب والسؤال»، ولا فرق بينه وبين المراجعة إلا في العموم والخصوص،
إذ المراجعة أعم، فلم يكن لصاحبنا فيه إلا تغيير اسمه فقط، ويعتمد على إمام الشاعر
بوضع الكلام في موضعه في صيغة سؤال وجواب، بعبارة شيقة وسبك لطيف يستحلي ذوقه
السمع وتميل إليه النفس، لأنَّ الأسلوب الذي تتضمَّن صورته سؤالاً تشوق النفس إلى
الجواب». كقول أبي نواس: [مجزوء الرمل]

قَالَ لِي يَوْمًا سُلَيْمًا	نُ وَبَعْضُ الْقَوْلِ أَشْنَعُ
قَالَ: صِفْنِي وَعَلِيًّا	أَيْنَا أَبْقَى وَأَنْفَعُ
قُلْتُ: إِنِّي إِنْ أَقْلُ مَا	فِيكُمْ بِالْحَقِّ تَجَزَعُ
قَالَ: كَلَّا، قُلْتُ: مَهْلًا	قَالَ: قُلْ، قُلْتُ: فَاسْمَعُ
قَالَ: صِفْهُ، قُلْتُ: يُعْطِي	قَالَ: صِفْنِي، قُلْتُ: تَمْنَعُ

ويعرفه القزويني في كتابه «التلخيص» ويقول: «وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض
لنكتة». وذكر قول زهير بن أبي سلمى: «قف بالذيار». وذكره ابن المعتز في كتابه «البدیع»
فقال: «هو أن يقول شيئاً ويرجع عنه». كقول بشر بن برد: [الكامل]

نُبْتُ فاضح أمه يَغْتَابُنِي عِنْدَ الأَمِيرِ، وَهَلْ عَلَيْهِ أَمِيرُ

ومثله قول أبي هلال العسكري في «الصناعتين»، وكذلك النويري في كتابه «نهاية
الأرب» ومثله بقول دريد بن الصمة المذكور؛ والنابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» وذكر
قول زهير بن أبي سلمى وبيتاً من قصيدته البديعية: [البسيط]

لَا يُحْسَبُ الْقَوْمُ إِنْ قَلُّوا وَإِنْ كَثُرُوا وَيُحْسَبُ الطُّفْلُ فِي الأَجْسَادِ وَالْقِمَمِ

وكذلك قال ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»: «المراجعة ليس تحتها كبير

أمر، ولو فرض إليّ حكم في البديع ما نظمتها في أسلاك أنواعه». وذكر قول عمر بن ابي ربيعة: [الرمل]

بَيْنَمَا يَنْعَتَنِي أَبْصَرْتَنِي دُونَ قَيْدِ الْمِيلِ يَعْدُو بِي الْأَعْرُ
قَالَتِ الْكُبْرَى أَنْعَرَفَنِ الْفَتَى قَالَتِ الْوَسْطَى نَعَمَ هَذَا عُمَرُ
قَالَتِ الصُّغْرَى وَقَدْ تَيَّمْتُهَا قَدْ عَرَفْنَاهُ وَهَلْ يَخْفَى الْقَمَرُ

وكذلك أشار جرمانوس فرحات إلى «المراجعة» وعرفها فقال: «أن يحكي المتكلم ما جرى بينه وبين الغير من سؤال وجواب بأوجز عبارة وأطف معنى وأرشق سبك وأسهل لفظ، إما في بيت وإما في أبيات». كقول القائل: [السريع]

قَالَتْ: لَقَدْ شَمَّتْ بِي حُسْدِي إِذْ بُحِتَ بِالسَّرِّ لَهُمْ مُعَلِنَا
قُلْتُ أَنَا؟ قَالَتْ: وَإِلَّا فَمَنْ؟ قُلْتُ: أَنَا. قَالَتْ: وَإِلَّا أَنَا

وعرفه أيضاً ابن معصوم نفس تعريف ابن حجة الحمويّ والحليّ في كتابه «الكافية»، وحسين الجسر في كتابه «الكواكب الدرّية».

مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ

المُرَاعَاةُ من فعل رَعَى رَعِيًّا، وَرَاعَى النُّجُومَ: رَاقِبَهَا، وَالْأَمْرُ: نَظَرَ إِلَيَّ مَاذَا يَصِيرُ. ذكره القزويني في كتابيه «الإيضاح» و«التلخيص» وعرفه بقوله: «وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد». وقال: «ويُسمى التَّنَاسُبُ وَالتَّوْفِيقُ» ومنه قوله تعالى: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ»^(١). وَسَمَاءُ أَسَامَةَ بنِ مَنقَذٍ فِي كِتَابِهِ «البديع في نقد الشعر» باب «الاتفاق والأطراد» وعرفه فقال: «أَعْلَمُ أَنَّ الْإِتْفَاقَ وَالْأَطْرَادَ هَوَانٌ يَتَّفَقُ لِلشَّاعِرِ شَيْءٌ لَا يَتَّفَقُ عَاجِلًا كَثِيرًا». ومثل بقول أبي تمام: [الطويل]

لَسَلِمَى سُلَامَانَ وَعَمْرَةَ عَامِرٍ وَهَنْدِ بَنِي هَنْدٍ وَسَعْدَى بَنِي سَعْدِ

بينما ابن حجة الحمويّ في «خزانة الأدب» قال: «هذا النوع أعني مرعاة النظير، يُسمى التَّنَاسُبُ وَالْإِتْفَاقَ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالْمُؤَاخَاةَ، وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ أَنْ يَجْمَعَ النَّاطِمُ أَوْ النَّاتِرُ أَمْرًا وَمَا يَنَاسِبُهُ مَعَ الْإِغَاءِ ذِكْرَ التَّضَادِّ لِتَخْرُجَ الْمَطَابَقَةُ سِوَاءَ كَانَتْ الْمُنَاسِبَةُ لَفْظًا لِمَعْنَى أَوْ لَفْظًا لِلْفِظِّ أَوْ مَعْنَى لِمَعْنَى، إِذِ الْقَصْدُ جَمْعُ الشَّيْءِ إِلَى مَا يَنَاسِبُهُ مِنْ نَوْعِهِ أَوْ مَا يَلِائِمُهُ

(١) سورة الرّحمن، آية رقم (٥).

من إحدى الوجوه». ومنه بيت قصيدته البديعية: [البسيط]

ذَكَرْتُ نَظْمَ اللَّالِيءِ وَالْحُبَابِ لَهُ رَاعَى النَّظِيرَ بِشَعْرِ مِنْهُ مُنْتَضِمٌ

وتعريف النَّابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» نفس تعريف ابن حجة الحموي؛ وهو أيضاً عين التعريف الذي ذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُزَاوَجَةُ

المُزَاوَجَةُ وهي الإدماج: إفعال، من قولهم أدمج حديثه إذا أدخل بعضه في بعض. ذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» «الازدواج» وعرفه فقال: «لا يحسن منشور الكلام ولا يخلو حتى يكون مزدوجاً، ولا تكاد تجد لبلوغ كلاماً يخلو من الازدواج، ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن، لأنه في نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عما تزوج في الفواصل». ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(١).

وقد سَمَّاهُ ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التَّحْبِيرِ» «التَّمْزِيجَ» وعرفه فقال: «وهو أن يمزج المتكلم معاني البديع بفنون الكلام، أعني أغراضه ومقاصده، بعضها ببعض، بشرط أن تجمع معاني البديع والفنون في الجملة أو الجمل من النثر والبيت أو البيوت من الشعر». وعرفه القزويني في كتابه «التلخيص» فقال: «المزوجة أن يُزَاجَ بين معنيين في الشرط والجزاء». ومنه قول البحترى: [الطويل]

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِي الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَأَشِيِّ فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

وسَمَّاهُ يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» فعرَّفه فقال: «هو عبارة عن إدخال نوع من البديع في نوع آخر، فيظهر أحدهما ويُدْمَجُ الآخر، ثم هو على وجهين: الوجه الأول منهما أن يكون ظاهره التهنئة فيُدْمَجُ شكوى الزمان فيه، والوجه الثاني: أن يكون الإدماج وارداً في نوعين من أنواع البديع، فيندرج أحدهما تحت الآخر». وذكره العباسي في كتابه «معاهد التنصيص» دون أن يعرفه، ومثَّل له بقول البحترى المذكور «إذا ما نهى الناهي».

وسَمَّاهُ أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» «الازدواج» وعرفه فقال: «وهو

(١) سورة الأنعام، آية رقم (١).

أن تزوج بين الكلمات والجمل بكلام عذب وألفاظ عذبة حلوة»، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ
 اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ (١) وقال النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار»: «هو أن يزواج
 المتكلم بين معنيين في الشرط والجزاء بأن يجعل المعنيين الواقعيين في الشرط والجزاء
 مزدوجين، في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر». ومثل له بقول البحرني
 أيضاً وغيره. وعرفه السكاكي في كتابه «مفتاح العلوم» نفس تعريف القزويني ونقله عنه
 جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُزْدَوِّجُ

المُزْدَوِّجُ: هو في الشعر العربي قصيدة لكل بيت منها قافية خاصة تتحد في شطريه،
 نحو قول أبي العتاهية: [الرجز]

حَسْبُكَ مِمَّا تَبْتَغِيهِ الْقُوْتُ مَا أَكْثَرَ الْقُوْتُ لِمَنْ يَمُوتُ
 الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَا وَخَافَا

المُسَاجَلَةُ

المُسَاجَلَةُ: هي في الشعر أن يتناشد شاعران الشعر، هذا يقول شطراً أو بيتاً وذلك
 شطراً آخر أو بيتاً آخر.

المُسَاوَاةُ

المساواة من فعل سَوَى يَسْوِي سِوَى الرَّجُلِ: استقام أمره؛ وَسَوَى الشَّيْءِ: جعله
 سَوِيًّا. ذكر أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» المساواة، وعرفها فقال: «وهو
 مساواة الآخذ منه للآخذ عنه، والأول أحقُّ به لأنه ابتدع والثاني اتبع، فالأول سابق والثاني
 لاحق». ومثل له بقول ديك الجن: [الطويل]

مُشْعَشَعَةٌ مِنْ كَفِّ ظَمِيٍّ كَأَنَّمَا تَنَاوَلَهَا مِنْ خَدِّهِ فَادَارَهَا

وذكره ابن المعتز، فقال: [الطويل]

كَأَنَّ سَدِيفَ الْخَمْرِ مِنْ مَاءِ خَدِّهِ وَعَنْقُودَهَا مِنْ شَعْرِهِ الْجَعْدِ يُقْطَفُ

وقد فرغ قدامة بن جعفر المساواة من باب ائتلاف اللفظ مع المعنى، وعرفه فقال:
 «هو أن يكون اللفظ مساوياً للمعنى بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه. وهذا من البلاغة

(١) سورة البقرة، آية رقم (١٩٤).

التي وصف بها بعض الوصاف وبعض البلغاء، فقال: كأن ألفاظه قوالب لمعانيه. ومعظم آيات الكتاب العزيز كذلك». وهذا نفس التعريف الذي ذكره ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» والنابلسي في كتابه «نفحات الأزهار». ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

[الطويل]

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

المُشَاكَلَةُ

المُشَاكَلَةُ مِنْ شَاكَلَ مُشَاكَلَةً الشَّيْءُ: مَاتَلُهُ وَوَأَقَفَهُ، وَقِيلَ: الْمَثَلُ وَالنَّظِيرُ. ذَكَرَ ابْنُ رَشِيقٍ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْعَمْدَةُ» الْمَشَارَكَةَ بِاسْمِ الْاِشْتِرَاكِ، وَعَرَّفَ أَنْوَاعَهُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ أَنْوَاعٌ: مِنْهَا مَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى؛ فَالَّذِي يَكُونُ فِي اللَّفْظِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ، فَأَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظَانِ رَاجِعِينَ إِلَى حَدٍّ وَاحِدٍ وَمَأْخُودِينَ مِنْ حَدٍّ وَاحِدٍ. فَذَلِكَ اِشْتِرَاكٌ مَحْمُودٌ. وَالنُّوعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ تَاوِيلَيْنِ، أَحَدُهُمَا يَلِائِمُ الْمَعْنَى الَّتِي أَنْتَ فِيهَا، وَالْآخَرُ لَا يَلِائِمُهُ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْمُرَادِ. وَالنُّوعُ الثَّلَاثُ لَيْسَ مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ وَهُوَ سَائِرُ الْأَلْفَاظِ الْمُبْتَدِلَةِ لِلْمَتَكَلِّمِ بِهَا». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبَوَامِهِ حَيَّ أَبَوْهُ يُقَارِبُهُ

وعرفه ابن حجة في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «وهو أن يأتي الناظم في بيته بلفظة مشتركة بين معنيين اشتراكاً أصلياً أو فرعياً، فيسبق ذهن سامعهما إلى المعنى الذي لم يرد به الناظم، فيأتي في آخر البيت بما يؤكد أن المقصود غير ما توهمه السامع». ومثل له بقول كثير عزة: [الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي حَبَيْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَعَلِّمْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتَ قَصِيرَاتِ الْجَجَالِ وَلَمْ أَرُدْ قِصَارَ الْخَطَا شَرَّ النَّسَاءِ الْجَبَائِرُ

وذكرها النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» وعرفها بقوله: «هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته»، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(١). وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته». ومثل بقول ابن حجة الحموي: [البيسيط]

بِالْحَجَرِ سَادَ فَلَا نَدُّ يَشَارِكُهُ حَجَرِ الْكِتَابِ الْمَبِينِ الْوَاضِحِ اللَّقْمِ

(١) سورة يوسف، آية رقم (٢٧).

المُشَبَّه

راجع التَّشْبِيه.

المُشَبَّه بِهِ

راجع التَّشْبِيه.

المصالقة

المصَلَق جمع مَصَالِق، والمُصَلَّق من الخطباء: البليغ. ذكر المصالقة الجرجاني في كتابه «أسرار البلاغة» وعرفها فقال: «أَنْ يَأْخُذَ النَّاطِمُ بَيْتاً لغيره لفظاً ومعنى من غير قصد تضمين أو إيداع أو استعانة أو توارد أو غير ذلك، بل إِنَّه يَخْتَلِسُه قسراً وسرقة، وهذا أَقْبَحُ ما يكون في هذه الصناعة وأدناها منزلة وأوضعها قيمة». ومنه قول مسلم بن الوليد: [البسيط]

يَقُولُ صَحْبِي وَقَدْ جَدُّوا عَلَيَّ عَجَلًا
وَالْخَيْلُ تَسْتَنُّ بِالرُّكْبَانِ فِي اللَّجْمِ
أَمْطَلَعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَوْمَّ بِنَا
فَقُلْتُ كَيْلاً وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْكِرْمِ

وابن رشيقي القيرواني ذكر نفس الأمثلة وكذلك عبد الرحمن العباسي في كتابه «معاهد التنصيص». وذكر يحيى بن حمز العلوي في كتابه «الطراز» المصالقة وعرفها نفس التعريف، وكذلك صاحب نضرة الإغريض وجرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُضَاعَفَةُ

انظر الجناس المضاعف.

المُطَابَقَةُ

انظر الطَّباق.

المُعَارَضَةُ

المُعَارَضَةُ هي في الشُّعْر محاكاةُ شاعرٍ آخر في قصيدة يأتي بها على وزن قصيدة الشاعر المعارض وقافيتها، وذلك إما إعجاباً بها، كمعارضة أحمد شوقي في قصيدته «نهج البردة» لـ «بردة البوصيري». وإما إنكاراً لما جاء فيها، كما فعل إبراهيم طوقان معارضاً أحمد شوقي في قصيدة المعلم.

المُعَاظَلَةُ

المعاطلة من فعل عَظَلَ يَعْظُلُ عَظْلًا وَتَعَاظَلَ واعتظلت الكلاب أو الجراد: ركب بعضها بعضاً، وَتَعَظَّلَ في أثره: تَبَّعَهُ. وذكر أسامة بن منقذ المعاطلة والالتجاء في باب واحد في كتابه «البديع في نقد الشعر» وعرفهما فقال: «وهو (أي باب الالتجاء والمعاطلة) أَنْ تستعمل اللَّفْظَةُ في غير موضعها من المعنى». ومثَّل بقول أُوسِ بْنِ حَجْرٍ: [المنسرح]

وذا ت هدمٍ عارٍ نواشرها تَصِمْتُ بالماءِ تَوَلْباً جَدَعَا
سَمَى الطفلَ تَوَلْباً، والتَّوَلَّبُ ولد الحمار. وهذا لا وجه له لأمرين:

أولاً: لأنه يلزم أن تكون الاستعارة معاطلة، وهو فاسدٌ، وأما ثانياً فلأنه إنما يكون الاعتراض والاستطراد وغير ذلك من الكلمات الدخيلة مُعَاظَلَةً، فبطل ما قاله.

والمعاطلة ذكرها يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» وعرفها فقال: «اعلم أن المعاطلة قد تكون وصفاً عارضاً للمعنى، وقد تكون من عوارض الألفاظ». فالمعاطلة اللَّفْظِيَّة هي من عوارض التَّرْكِيْبِ وَالتَّأْلِيفِ في الكلام، وقد اختلف في معناها على قولين:

فالقول الأول منهما ما ذكره قدامة بن جعفر الكاتب في كتابه «نقد الشعر» فقال: «المعاطلة في الكلام هو إدخالك فيه ما ليس من جنسه وإلزامه إياه».

والقول الثاني أن المعاطلة هي تركيب الكلام وترادف الفاظه على جهة التكرير، واشتقاقه من قولهم: تَعَاظَلَتِ الْجَرَادُ، إذا ركب بعضها بعضاً عند الازدحام. وغالب الظن أن قدامة بن جعفر إنما سَمَى ما ذكره معاطلة، اشتقاقاً له من قولهم تعاطلت الكلاب إذا لزم بعضها بعضاً عند السَّفَادِ، فلَمَّا نَزِمَ الكلام ما ليس منه كان عَظْلًا، فأذن المعاطلة إنما تكون عارضة في تركيب الكلام وتأليفه. وتنحصر في خمسة أضرب: في المعاطلة بتكرير الأحرف المفردة، وفي الألفاظ المفردة، وفي الصيغ المفردة من غير الأدوات، وبالصفات المتعددة، وأخيراً في بيان المعاطلة بالإضافة المتعددة.

المَعْرِفَةُ

المَعْرِفَةُ: هي اسم يدل على معين نحو: زينب، بيروت، هو. والمعرفة سبعة أنواع

تجمع في هذا البيت: [الكامل]

إنَّ المعارفَ سبعة فيها سهَّلُ أنا صالحُ ذا الفتى ابني يارجلُ

والمعارف الموضحة في هذا الشعر: الضمير، العلم، اسم الإشارة، اسم الموصول،

المبدوء بأل التعريف، المضاف إلى معرفة، والنكرة المقصودة بالنداء. وأنواع المعرفة من حيث درجة تعريفها قسمان:

محضة: وهي الخالية من علامة تقربها من النكرة كخلوها من «أل» الجنسية.
غير محضة: وهي التي تحوي علامة تقربها من النكرة، كالمعرف بـ «أل» الجنسية.
والمعرفة من حيث استقلال دلالتها قسمان أيضاً، وهما:
التامة وهي التي تستقل بنفسها في الدلالة الكاملة على معين، كلفظ الجلالة والعلم وضمير المتكلم.

والمعرفة الناقصة، وهي التي تحتاج في دلالتها إلى شيء معها، كالاسم الموصول، وأسماء الإشارة، وضمائر الغيبة.

المعمى

المعمى: هو ميلك بالشيء عن وجهه، وهو الطريق الذي يلتوي ويشكل على سالكه.
ذكر ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» الأحاجي وقال: «ويسمى هذا النوع أيضاً المعمى، وهو كل معنى يستخرج بالحدس والحزر لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة ومجازاً». ومثّل له بقول ابن منير الطرابلسي: [البسيط]

وَصَاحِبٌ لَأَمَلُ الدَّهْرِ صُحْبَتُهُ يَشْقَى لِنَفْعِي وَيَسْعَى سَعَى مُجْتَهِدِ
مَا إِنْ رَأَيْتُ لَهُ شَخْصاً فَمَذُوقَتْ عَيْنِي عَلَيْهِ افْتَرَقْنَا فُرْقَةَ الأَبَدِ

فهذا الشعر لا يدلُّ على أنه الضرس، لا من طريق الحقيقة، ولا من طريق المجاز، ولا من طريق المفهوم، إنما هو شيء يُحدس ويُحزر. وذكر يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» «الإلغاز» وقال: «ويقال له المعمى أيضاً ومثّل له بقول ابن منير الطرابلسي المذكور. وذكره عبد العني النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» باسم الإلغاز، وقال: «هو أن يأتي المتكلم بعدة أوصاف في ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف ويشير بها إلى مقصود مجهول، أو يأتي بكلمات تتضمن اسم المطلوب، بقلب بعضها وتصحيفه أو مرادفه أو إسقاط بعض الحروف أو تبديلها أو غير ذلك من التصرفات الحسنة، ولا بد من التنبية على ذلك في أثناء الكلام بأن يشير إلى التصحيف أو التحريف الحسن، أو واحد من تلك الأعمال، حتى يحسن استخراجها، ومتى لم ينبّه على ذلك كان استخراجها بدقة الفكر، وعدوا ذلك عيباً في المعمى». ومنه قول أبي العلاء المعري: [الطويل]

سَعَتْ ذَاتِ سَمٍّ فِي قَمِيصِي فَعَادَرْتُ بِهِ أَثْراً وَاللَّهُ شَافٍ مِنَ السُّمِّ
كَسَتْ قِصْراً ثَوْبَ الْجَمَالِ وَتُبَعاً وَكِسْرَى وَعَادَتْ وَهِيَ عَارِيَةُ الْجِسْمِ

وأشار إلى المعنى ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» وسماه «الإلغاز»، وقال: «هذا النوع أعني الإلغاز، ويسمى المحاجة والتعمية، وهي أعم أسمائه، وهو أن يأتي المتكلم بعدة ألفاظ مشتركة من غير ذكر الموصوف، ويأتي عبارات يدل ظاهرها على غيره وباطنها عليه، وأبدع ما فيه أنه لم يسفر في أفق الحلي غير وجه التورية». ومثل له بقوله من بديعته: [البسيط]

وَكُلُّ مَا أَلْغَزُوهُ حَلَّهُ لَسِنٌ مُدُّ طَالَ تَعْقِيدُهُ أَرْزَى بِفَهْمِهِمْ

ومثله ما ذكره الحلي في كتابه «الكافية» وعبد الرحمن العلوي في بديعته، والباعونية، والموصلي، والخزرجي. وذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» وعرفه فقال: «هو أن يدمج الشاعر في أثناء نظمه اسماً مبهماً ثم يشير إلى طريقة استخراجه برمز أو إيماء، ويشترط فيه بأن يكون له معنى شعري وراء المعنى المعنى مستقلاً بحسن التركيب في المفهومية، بحيث أنه إذا سمعه السامع لا يتوهم ما فيه من التعمية، وإن لم يكن هكذا فليس هو بمعنى، بخلاف اللغز. وطريقة استخراجه موقوفة على ثلاثة أبواب: الباب الأول: القسم الأول ويسمى العمل التحصيلي، والقسم الثاني ويسمى التسمية، والقسم الثالث: الترادف، والرابع الكناية، والخامس التصحيف، والسادس التلميح، والسابع الحساب، والثامن التشبيه؛ والباب الثاني: ويسمى العمل التكميلي؛ والباب الثالث: الباب العملي التسهيلي». ومثل له بقول أحدهم في اسم عماد: [الطويل]

جَمَالٌ وَحَسَنٌ وَالتَّفَاتُ وَرِقَّةٌ وَعَطْفٌ وَلَطْفٌ وَاكْتِمَالُ هِبَاتِهِ
تَزِيدُ عَلَى ذَاتِ المَلَا حِ شَمَائِلًا وَفِي عَدِّ مَا بَيَّنَّتْ وَصْفَ صَفَاتِهِ

أراد أن يكون لفظ ما في لفظة «عد» بعمل التخصيص والتتصيص فيحصل عماد من التسمية.

المُغَايِرَةُ

المغايرة من فعل غير، وغاير غياراً ومغايرةً: بادلُهُ، خالفهُ، عارضهُ في الأمر. وقد ذكر ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» هذا النوع البلاغي باسم التغاير، فقال معرّفًا إياه: «وهو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ثم يصحاً جميعاً وذلك من افتتان الشعراء وتصرفهم وغوص أفكارهم». من ذلك قول بعض العرب المتقدمين يذكر قوماً بأنهم لا يأخذون إلا القود دون الدية: [الكامل]

لَا يَشْرَبُونَ دِمَاءَهُمْ بِأَكْفِهِمْ إِنَّ الدِّمَاءَ الشَّافِيَاتِ تُكَالُ

وعرّفه النَّابلسيُّ في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: هو أن يتلطف المتكلم فيمدح ما ذمّه غيره أو يذم ما مدحه غيره. وذكر بيت بديعته: [البسيط]

وَصِرْتُ أَهْرَى عَدُولِي بِذِكْرِهِمْ عِنْدِي وَأَنْعَتُهُ بِالْحَادِقِ الْفَهْمِ
وَسَمَاهُ ابْنُ حَجَّةَ الْحَمَوِيِّ «التَّغَايِر» وَغَيْرِهِ «التَّلْطُف»، وَعَرَفَهُ الْحَمَوِيُّ فَقَالَ: «التَّغَايِرُ
هُوَ أَنْ يَتَلَطَّفَ الشَّاعِرُ بِتَوْصُلِهِ إِلَى مَدْحِ مَا كَانَ قَدْ ذَمَّهُ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ». وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ
الْمِصْرِيُّ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيرِ التَّجْبِيرِ» فَقَالَ: [الخفيف]

مَنْ يَذُمُّ الدُّنْيَا بِظُلْمٍ فَإِنِّي بِصُرُوفِ الْإِنصَافِ أَتْنِي عَلَيْهَا
فَقَدْ نَظُمَ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ مَعَانِي خُطْبَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَ - الَّتِي مَدَحَ فِيهَا الدُّنْيَا
فَعَايَرَ الْأَمْثَلَةَ فِي ذَمِّهَا، وَخُطْبَتُهُ التَّالِيَةَ: «أَيُّهَا الْمَذْمُومُ لِلدُّنْيَا الْمَغْتَرَّ بِغُرُورِهَا، بِمَ تَذْمُهَا أَنْتَ
الْمُتَجَرِّئُ عَلَيْهَا أَمْ هِيَ الْمُتَجَرِّئَةُ عَلَيْكَ، مَتَى اسْتَحْوَذَتْكَ، أَمْ مَتَى غَرَّتْكَ». وَذَكَرَ التَّغَايِرَ
أَيْضًا أَصْحَابُ الْبَدِيعَاتِ كَالْحَلِيِّ فِي «الْكَافِيَةِ» وَالْعُلُوِّيُّ وَالْخَزْرَجِيُّ وَعَائِشَةُ الْبَاعُونِيَّةُ
وَالْمُوصِلِيُّ، كُلُّ مِنْهُمْ فِي بَدِيعَتِهِ ضَمَّنَ كِتَابَ «الدَّرَارِيِّ السَّبْعِ». وَعَرَفَهُ جِرْمَانُوسُ فَرِحَاتٍ
فِي كِتَابِ «بَلُوغِ الْأَرْبِ فِي عِلْمِ الْأَدَبِ» فَقَالَ: «هُوَ أَنْ يَتَوَصَّلَ الشَّاعِرُ إِلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَى
ذَمِّهِ أَوْ ذَمَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَى مَدْحِهِ، وَأَنْ يَمْدَحَ أَحَدَهُمَا شَيْئًا فَيَجِيءُ الْآخَرَ فِي ذَمِّهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ
أَقْسَامٌ». وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِ ابْنِ الرُّومِيِّ فِي هِجَاءِ النَّرْجِسِ: [مخلع البسيط]

أَنْظُرْ إِلَى نَرْجِسٍ تَبَدَّى يَوْمًا لِعَيْنَيْكَ مِنْهُ طَائِقَهُ
وَكَتَبَ عَلَى مَا دَحِيهِ خَطًّا بِالْجَهْلِ فِي دَفْتَرِ الْحَمَاقَةِ

المفوفُ

التَّفْوِيفُ مشتق من الثوب الذي فيه خطوط بيض، وأصل الفوف: البياض الذي في أظفار الأحداث، والحبة البيضاء في داخل النواة. وذكر ابن أبي الإصبع المصري المفوف باسم آخر وهو «التَّفْوِيف» وقال معرفاً إيَّاه: «هو الجمع بين المعاني المختلفة كالمدح والغزل أو غير ذلك من الفنون والأغراض». كما عرفه أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» فقال: «جمع المختلفة والمؤتلفة، وهي المخالفة بين جمل المعاني في التقفية، كمخالفة البياض سائر الألوان للدلالة على قدرة الشاعر وتذليله صعب الألفاظ وخاصة ما كان منه بالجمل القصيرة». ومثال ما جاء منه بالجمل الطويلة قول عترة: [الكامل]

إِنْ يَلْحَقُوا أَكْرُرُ وَإِنْ يَسْتَلْحِمُوا أَشُدُّ، وَإِنْ نَزَلُوا بَضْنِكَ أَنْزِلْ

ومثال ما جاء بالجمل المتوسطة قول ابن زيدون: [البسيط]

تَهْ أَحْتَمِلُ وَأَحْتَكِمُ أَصْبِرُ، وَعِزَّ أَهْنُ وَذَلَّ أَخْضَعُ وَقُلُّ أَسْمَعُ وَمُرُّ أُطِيعُ

ومثال ما جاء منه بالجمل القصيرة: [البسيط]

أَقْبَلُ أَنْلُ أَقْطَعُ أَحْمِلُ عَلُّ سَلُّ أَعْدُ زِدْ هَشُّ بَشُّ تَفْضُلُ اذْنُ سُرُّ صِلُ

وسمَّاهُ ابنُ حَجَّةَ الحمويُّ في كتابه «خزانة الأدب» «التفويف» فقال معرفاً إياه: «التفويف تأملتُهُ فوجدته نوعاً لم يقدِّم غير إرشاد ناظمه إلى طرق العقادة، والشاعر إذا كان معنوياً وتجنَّس مشاقه تقصر يده عن التناول إلى اختراع معنى من المعاني الغريبة وتجفوه حسان الألفاظ ولم يعطف عليه برقة وتأنف كل قرينة صالحة أن تكون له بيتاً، ولكنَّ شروع المعارضة ملزم به، ولم يسعني غير تشريع الطِّبَاق في بيته». ومثاله قوله في بديعته:

[السبيط]

خَشَنُ ائِلْنِ احزن أفرح امنيح أعطِ ائِلْ فَوَفَّ أجد وش اقف شلَّ حبَّ لم

ورى ابن حجة في هذا البيت عن اسم النوع بالبلاغي بقوله «فوف» وعرفه النابلسي بقوله: «هو عبارة عن إتيان المتكلم بمعانٍ شتى من المدح أو الغزل وغير ذلك من الفنون والأغراض، كل فن في جملة من الكلام منفصلة عن الأخرى مع تساوي الجمل في الوزن، ويكون بالجملة الطويلة والمتوسطة والقصيرة وهي أحسنها وأبلغها وأصعبها مسلكاً». وهذا نفس تعريف جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب».

المُقَابِلَةُ

المقابلة من فعل قَبِلَ يَقْبَلُ، وَقَابَلَ المرء: واجهه، وقابل الشيء بالشيء: عارضه به ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما. ذكره أبو هلال العسكري في كتابه «الصناعتين» وعرفه فقال: «المقابلة إيراد الكلام في مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة... فأما ما كان منها في المعنى فهو مقابلة الفعل بالفعل»؛ مثاله قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾^(١). ومن جيد المقابلة ما ذكره ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة» من قول بكر بن النطاح الحنفي: [الكامل]

أَذِكِي وَأَوْقِدُ للعداوة والقِرَى نَسَارِيْنِ نَارَ وَعْغَى ونار زناد

(١) سورة النمل، آية رقم (٥٢).

وقال ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»: «المقابلة أدخلها جماعة في المطابقة، وهو غير صحيح فإنَّ المقابلة أعمّ من المطابقة، وهي التَّنظير بين شيئين فأكثر وبين ما يخالف وما يوافق، فبقولنا وما يوافق صارت المقابلة أعمّ من المطابقة». ومنه قوله في بيت البديعية: [البسيط]

قَابَلْتُهُمْ بِالرُّضَى وَالسَّلْمِ مُشْرِحاً وَلَوْ غَضَاباً فَيَا حَرِيْبِي لَغَيْظُهُمْ

وقال في تعريف المقابلة ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التحبير»: «صحة المقابلات عبارة عن توخي المتكلم بين الكلام على ما ينبغي، فإذا أتى بأشياء في صدر كلامه أتى بأضدادها في عجزه على الترتيب، بحيث يقابل الأول بالأول والثاني بالثاني في المخالف والموافق، ومتى أخلَّ بالترتيب كانت المقابلة فاسدة. وقد تكون المقابلة بغير الأضداد وتكون غالباً بجمع بين أربعة أضداد ضدان في صدر الكلام وضدان في عجزه، وتبلغ إلى الجمع بين عشرة أضداد، خمسة في الصدر وخمسة في العجز». ومثله ما قاله النابلسي في «نفحات الأزهار» والخزرجي والعلوي والموصلي وعائشة الباعونية، كل منهم في بديعته. غير أن ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» قسم المقابلة إلى أربعة أقسام: المقابلة في المعنى دون اللفظ، ومقابلة الشيء بما ليس بضده، ومقابلة الشيء بمثله، والمقابلة في اللفظ والمعنى.

وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يأتي المناظم بأشياء متعددة في صدر البيت ثم يقابل كل فرد منها بضده في العجز في الغالب وبغير ضده، أو أن يشترط شروطاً ويعدد أحوالاً في المعنيين، فيجب عليه أن يأتي بمثل ما شرط وعدد، وهو أعمّ من المطابقة لكون المطابقة بالأضداد وهذه بها وزيادة. مثال مقابلة واحد بواحد: [الطويل]

لَمَّمْتُ تُغُورَ التَّرْبِ فِي عِرْصَاتِكَ كَمَا لَمَّمْتُ قِدْماً تُغُورَ تَرَائِيْبِي

المُقَابَلَةُ العَكْسِيَّةُ

انظر جناس عكس الجمل.

المُقْتَضَى

المُقْتَضَى من فعل قَضَى حاجته: أتمها وفرغ منها، والشيء: صنعه بإحكام. والمقتضى: كل من الإطناب والإيجاز مقتضى؛ وإيراد الكلام على صورة الإطناب

أو الإيجاز مطابقة للمقتضى، فإنَّ اختلاف هذه الظروف، يقتضي هيئة خصوصية من التعبير ولكلِّ مقام مقال. فعلى المتكلم ملاحظة المقام أو الحال، وهو الأمر الذي يدعوه إلى أن يورد كلامه على صورة خاصة تشاكل غرضه وتلك الصورة الخاصة التي يورد عليها تسمى المقتضى، أو الاعتبار المناسب، فمثلاً الوعيد والزجر والتَّهديد، مقام يقتضي كون الكلام المورد فيه فخماً جزلاً والبشارة بالوعد واستجلاب المؤدَّة مقام يتطلب رقيق الكلام ولطيفه، والوعظ مقام يوجب البسط والإطناب. وكون المخاطب عامياً سوقياً أو أميراً شريفاً يوجب الإتيان بما يناسب بيانه وعقله.

المقصورُ

المقصورُ هو الاسم الذي تجعله مختصاً بشيء منقطعاً له دون غيره، نحو «البحترى» في قولهم: «إنما البحتريُّ شاعر». راجع القصر.

المقصور عليه

المقصور عليه هو الشيء الذي تخصَّه بآخر، نحو «أديب» في قولهم: «إنما الجاحظ أديب» راجع القصر.

المَقْمَقَةُ

المَقْمَقَةُ هي أن يتكلم الإنسان من أقصى حلقه.

المماتنة

المماتنة من فعل مَتَنَ يَمْتَنُ الشَّيءُ: مَدَّ، ويُقال بينهما مُماتنة أي معارضة ومباراة. ذكرها ابن رشيح القيرواني في كتابه «العمدة» وعرفها فقال: «يجب على الشاعر أن يتواضع لمن دونه ويعرف حقَّ من فوقه من الشعراء، فإنَّ امرأ القيس وكان شديد الظنة في شعره كثير المنازعة لأهله مُدلاً فيه بنفسه واثقاً بقدرته، لقي التَّوأم اليشكري واسمه الحارث بن قتادة، فقال له: «إن كنت شاعراً كما تقول فملط لي أنصاف ما أقول فأجزها. قال: نعم، فقال امرؤ القيس: [الوافر]

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقاً هَبَّ وَهناً

فقال التَّوأم:

كنارِ مَجُوسٍ تَسْتَعْرُ استعاراً

فقال امرؤ القيس:

أُرْقْتُ لَهُ وَنَامَ أَبُو شَرِيحٍ

فقال التَّوأمُ:

إِذَا مَا قَلْتُ قَدْ هَدَأَ اسْتَطَارًا

وقال جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» معرفاً المماتنة: أعلم أنَّ حقيقة هذا النوع، هو أنَّ يتنازعَ الشاعران ما بينهما بيتاً يقول أحدهما صدره والآخر عجزه، كما اتفق لابن البكا الشاعر مع قريبه في ليلة باردة مظلمة في وصف قنديل؛ قال ابن البكا: [الوافر]

وقنديل كأنَّ الضَّوءَ مِنْهُ

فقال الآخر:

مُحِيًّا مَنْ أُحِبُّ إِذَا تَجَلَّى

فقال ابن البكا:

أَشَارَ إِلَى الدُّجَى بِلِسَانٍ أَفْعَى

فقال الآخر:

فَشَمَّرَ ذَيْلَهُ فَرَقًا وَوَلَّى
الملمَّعةُ

انظر الجنس الملمَّع

المُمَاتِلَةُ

المُمَاتِلَةُ من فعلٍ مَثَلٌ يَمَثُلُ، ومَثَلٌ مُمَاتِلَةٌ الشَّيْءُ، ومَثَلٌ فلاناً وبه: جعله مِثْلَهُ. ذكر أبو هلال العسكري في كتابه «الصَّنَاعَتَيْنِ» المماتلة، وعرفها فقال: «والمماتلة أن يريد المتكلم العبارة فيأتي بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر، إلا أنه ينسب إذا أوردته عن المعنى الذي أراده كقولهم: فلان نقي الثوب، يريدون به أنه لا عيب فيه، وليس موضوعة نقاء الثوب البريء من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلاً». وأشار العباسي في كتابه «معاهد التنصيص» إلى المماتلة دون أن يعرفها، وإنما مثل لها بقول أبي تمام: [الطويل]

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسَ قَنَا الْخَطُّ إِلَّا أَنْ تِلْكَ ذَوَابِلُ

وعرّف ابن حجّة الحموي المماثلة في «خزانة الأدب» فقال: «هذا النوع، أعني المماثلة، هو أن تتماثل ألفاظ الكلام أو بعضها في الزنة دون التقفية». وورى في بيت بديعته عن هذا النوع، فقال: [البسيط]

فالحيرُ ماثلةٌ والعفُو جاورُهُ والعدْلُ جانسهُ في الحُكمِ والحكمِ

المناسبة اللفظية

المناسبة من فعل نَسَبَ يَنْسِبُ، والمناسب: القريب المشاكل. ذكر ابن حجّة الحموي المناسبة في كتابه «خزانة الأدب»، فعرفها فقال: «المناسبة على ضربين مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ، فالمعنوية هي أن يتدبىء المتكلم بمعنى ثم يتم كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ، وهذا النوع أعني المناسبة المعنوية، كثير في الكتاب العزيز». ثم قال من بديعته: [البسيط]

فِعْلُهُ وَأَفْرُ وَالزَّهِيدُ نَاسِبُهُ وَحَمَلُهُ ظَاهِرٌ عَنْ كُلِّ مُجْتَرِمٍ

وقسم عبد الغني النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» المناسبة إلى قسمين، فقال: «المناسبة قسمان، معنوية ولفظية، أما الأولى فهي أن يتدبىء المتكلم بمعنى ثم يتم كلامه بما يناسبه معنى دون لفظ». ومنه بيت بديعته: [البسيط]

نورُ الغياهِبِ في يومِ الوَعَى بَطْلُ جَمِ المَواهِبِ بَحْرُ الجودِ والكرمِ

فالشاعر لما وصف ممدوحه بالشجاعة ناسب أن يصفه بالكرم في المصراع الثاني. ومنه قول ابن خلوف: [الكامل]

كالوردِ خِداً والغزالِ بِهَجَّةً والغُصنِ قِداً والغزالِ مُقَلِّداً

وعرّفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن تكون الكلمات مترنات، سواء كان مع التقفية أو لا». ومثل له بقول أبي تمام الطائي: [الطويل]

مَها الوَحشِ إِلاَّ أَنْ هاتا أوانِسُ قَنا الحَظَّ إِلاَّ أَنْ تَلَكَ ذَوايِلُ

المنافضة

المنافضة من فعل نَقَضَ يَنْقُضُ، والتناقض: التخالف والتدافع. ذكر أسامة بن منقذ المنافضة في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وعرّفه فقال: «وهو أن يناقض الشاعر كلامه»

أو يعارض بعضه بعضاً، ومثل له بقول خفاف: [المتقارب]

إِذَا انْتَكَّتْ الْخَيْلُ الْفَيْتَةَ صَبُورَ الْجِنَانِ رَزِيناً خَفِيفاً

أراد الشاعر بقوله رزينا من جهة العقل وخفيفاً، وقيل إنه أراد رزينا في نفسه. ومثله قال العلوي والخزرجي والباعونية والجلبي، كل منهم في بديعته. وعرفه النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» فقال: «المناقضة وهي تعليق فعل شيء بأمرين ممكن ومستحيل ومراد المتكلم المستحيل دون الممكن ليؤثر التعليق في عدم الوقوع فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ تعليقه بالممكن يقتضي الوجود، وبالمستحيل يقتضي عدمه أبداً». ومثل له ببيت بديعته: [البيسط]

وَالْقَلْبُ لَيْسَ بِسَالٍ عَنِ مَحَيِّتِهِمْ مَا لَمْ أُمَّتْ وَيَضُحُ الصَّخْرُ مِنْ صَمَمِ

وكذلك عرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو تعليق الشرط على نقيضين ممكن ومستحيل، وأراد المتكلم المستحيل دون الممكن ليؤثر التعليق عدم وقوع المشروط، فكأن المتكلم ناقض نفسه في الظاهر، إذ شرط وقوع أمر لوقوع نقيضين». وهذا منقول عن ابن حجة الحموي في «خزانة الأدب»، وشاهده من البديعيات قول العلوي: [البيسط]

وَرُبَّمَا أَتَّسَاهُمْ إِذَا رَجَعْتُ فِي التَّرْبِ رُوجِي وَعَادَتْ بَاطِنَ الرَّحْمِ

المُؤَارَبَةُ

المؤاربة مشتقة من الأرب وهي الحاجة، وقيل مشتقة من ورب إذا فسد. والمؤاربة: المخادعة والمداواة. ذكرها ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب»، وعرفها فقال: «المؤاربة هي أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه فيه بسببه ويتوجه عليه المؤاخذة، فإذا حصل الإنكار عليه استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه التي يمكن التخلص بها من تلك المؤاخذة، إما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو بزيادة أو نقص أو غير ذلك». ومنه قول أبي نواس في خالصة جارية أمير المؤمنين الرشيد هاجياً لها: [المتقارب]

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ حَلِي عَلَى خَالِصِهِ

فلما بلغ الرشيد أنكر عليه وتهده بسببه، فقال: لم أقل إلا:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ حَلِي عَلَى خَالِصِهِ

ومثله قال الجَلِّي، والموصِلِي، وعائشة الباعونية، والخزرجي، كلُّ منهم في بديعته في المدائح النبوية. وقال عبد الغني الثابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» معرفاً المواربة: «المواربة أن يقول المتكلم كلاماً يتوجّه عليه المواخذة واللوم، فإذا أنكر عليه ذلك استحضر بعقله وجهاً من وجوه الكلام يتخلص به، إما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو بزيادة أو نقص أو تغيير في الإعراب ونحوها، ليخرج بذلك من الإنكار على كلامه الأول». ومثّل له بقوله في بديعته: [البسيط]

تَهَوَّى لِأَهْلِ الْهَوَى لَوْ مَا بَظَاهِرِ أَلْ
فَظَاظٍ وَتَعَذَّرَهُمْ فِي بَاطِنِ الْكَلِمِ

وكذلك نقله جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» كما هو حرفياً مع الأمثلة. وكذلك ذكر المواربة ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التحبير» وقدم كل الشواهد التي ذكرتها سابقاً.

المُوازَنَةُ

المُوازَنَةُ من فعل وَزَنَ يَزِنُ الشَّيْءَ: امتحنه بما يعادله ليعرف وزنه، ووازنه موازنة: كافأه على أعماله. ذكر يحيى بن حمزة العلوي في كتابه «الطراز» الموازنة، وعرفها بقوله: «هو أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنشور متساوية في أوزانها، وأن يكون صدر البيت الشعريّ وعجزه متساويي الألفاظ وزناً؛ ومتى كان الكلام في المنظوم والمنثور خارجاً على هذا المخرج كان متسق النظام رشيق الاعتدال، والموازنة أحد أنواع السجع». ومثّل بقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١)، فالمستبين والمستقيم على زنة واحدة مع اختلاف الأعجاز.

وعرف ابن الأثير في كتابه «المثل السائر» الموازنة، فقال: «وهي أن تكون ألفاظ الفواصل من الكلام المنشور متساوية في الوزن وأن يكون صدر البيت الشعريّ وعجزه متساويي الألفاظ وزناً وللکلام بذلك طلاوة ورؤق، وسببه الاعتدال لأنه مطلوب في جميع الأشياء». وذكر الآية الكريمة السابقة. وعرفها جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» بقوله: «اعلم بأن حقيقة هذا النوع، هو أن يقضي المتكلم جميع أجزاء بيته على روي واحد يخالف روي البيت من غير حشولفظة أجنبية تفرق بين أحد أجزائه»، وشاهده من البديعيات قول الجَلِّي: [البسيط]

مُسْتَقْبِلٌ قَاتِلٌ مُسْتَرْسِلٌ عَجَلٌ
مُسْتَأْصِلٌ صَائِلٌ مُسْتَعِجِلٌ خَصِمٌ

(١) سورة الصافات، الايتان (١١٧ و١١٨).

ومثله قال عبد الرَّحْمَنِ العُلُوِيّ فِي بَدِيعَتِهِ فِي المَدَائِحِ النَّبَوِيَّةِ .

مَوَاضِعُ الفَصْلِ

انظره فِي الفَصْلِ .

مَوَاضِعُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

انظره فِي الإِسْنَادِ .

مَوَاضِعُ الوَصْلِ

انظره فِي الوَصْلِ .

باب النون

النَّحْلُ

النَّحْلُ: هو في الأدب أن ينسب الكاتب إلى نفسه شعراً أو نثراً ليس له. انظر السرقات.

النِّدَاءُ

النِّدَاءُ من فعل نادى مناداة الرجل: صاح، وتنادى القوم: نادى بعضهم بعضاً. والنِّدَاءُ هو طلب الإقبال بالحرف «يا» وإخوته. وهذا الإقبال قد يكون حقيقياً أو مجازياً، مثل: «يا بني اسمع نصيحة أهل العلم والمعرفة» ومثل: «يا الله كن بنا رحيماً» أو هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبهه للإصغاء، وسماع ما يريد المتكلم. وللمنادى أحكام ثلاثة: مفرد، ومضاف، ومشبّه بالمضاف. حكم المنادى المفرد:

١ - إذا كان المنادى المفرد علماً أو نكرة مقصودة فإنه يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النِّدَاءِ، فتقول: «يا رجل»، «يا رجلاً»، «يا أربعة عشر». أمّا إذا وصفت النكرة المقصودة فإنها تُنصب، نحو: «يا رجلاً كريماً أنجديني».

٢ - إذا تكرّر العلم المنادى وأضيف الاسم المكرّر إلى علم ينصب الثاني، أمّا العلم الأوّل فيجوز فيه البناء على الضمّ والنصب، مثل: «يا سعدُ سعدُ الأوس».

٣ - يجوز للضرورة الشعرية تنوين المنادى المبني كقول الشاعر: [الوافر]

سلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامِ

- إذا كان اسم العلم المنادى موصوفاً بـ «ابن» أو «ابنة» وهذا الوصف مضافاً إلى عَلَمٍ، يجوز في المنادى البناء على الضمِّ أو على الفتح، مثل يا حسنٌ أو حسن بن فارسه.

- حكم المنادى المضاف: إذا كان المنادى مضافاً، يجب نصبه، وكذلك يُنصب المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة، مثل: «ربنا اغفر لنا».

- حكم المنادى الشبيه بالمضاف:

١ - المنادى المشبه بالمضاف يأتي منصوباً دائماً مثل: «يا حسناً وجهه».

٢ - لا يجوز نداء ما فيه «أل» إلا في صور منها:

أ - في اسم الجلالة، فتقول: يا الله، أو اللهم.

ب - في الجمل المحكيّة وما سُمِّيَ به مِنْ موصول بـ «أل» نحو: «يا المنطلق زيد» فيمن سُمِّيَ بذلك.

ج - في اسم الجنس المشبه به مثل: يا الخليفة عدلاً.

د - في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر: [الكامل]

عبّاس يا الملك المتوّج والذي عرفت له بيت العلاء عدنان

النَّزَاهَةُ

النَّزَاهَةُ من فعل نَزَهَ يَنْزَهُ، والنَّزَهُ والنَّزَاهَةُ: البعد عن السوء، والعفيف المتباعد عن المكروه. ذكر ابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التجبير» النَّزَاهَةَ وعرفها بقوله: «هو الَّذِي إذا أُنشِدتَه العذراء في خدرها لا يقبح عليها». وعرفه ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» نفس تعريف ابن أبي الإصبع، وقال في بيت قصيدته: [البسيط]

نَزَّهْتُ لَفْظِي عَنْ فُحْشٍ وَقُلْتُ لَهُمْ عَرَبٌ وَفِي حَيْهَمٍ يَا غَرِبَةَ الدَّمَمِ

وهذا اللَّون البديعي لم يُنظمه من أصحاب البديعيّات سوى صفيّ الدّين الحليّ فقال: «وهو نوع غريب تحول سوابق الذّوق السليم في حلبة ميدانه بالفاظ فيها معنى الهجو الَّذِي إذا سمعته العذراء في خدرها لا تنفر منه». ومثّل له بقول أبي تمام: [الكامل]

لو أنّ تَغَلَّبَ جَمَعَتْ أَنْسَابَهَا يَوْمَ التَّفَاخِرِ لَمْ تَزِنْ مِثْقَالاً

وقال الصفيّ الحليّ: [البسيط]

حَسْبِي بِذِكْرِكَ لِي دَمًا وَمَمْقَصَةً فِيمَا نَطَقْتَ فَلَا تَنْقُصْ وَلَا تَزِمْ

وذكره جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هو أن يأتي الناظم في هجوه بالفاظ غير سخيفة ولا ظاهرة الفحش».

النَّسخُ

النَّسخُ من فعل نسخ بمعنى نقل نصّاً أو كتاباً بالكتابة اليدويّة كلمة بعد أخرى. والنَّسخُ نوع من السَّرقات الشعريّة. راجع: السَّرقات الشعريّة.

النَّشازُ

النَّشازُ عيبٌ من عيوب الفصححة في الكلمة وهو اجتماع أصوات كلاميّة تنبو على السَّمع ويتعثر اللسان في نطقها، بسبب تكرار الصوت الواحد بكثرة مزعجة، أو بسبب تناقض موسيقى عدّة أصوات أو تقارب مخارجها، كما في لفظة «مُسْتَشِرَات».

النَّشرُ

راجع الطيِّ والنَّشر.

النُّكْرَةُ

النُّكْرَةُ من فعل نكّر ينكّر نكراً الأمر: جهلُهُ، والرجل: لم يعرفه. والنُّكْرَةُ اسم يُدُلُّ على شيء غير معيّن بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ويصدق على كل منها اسمه، نحو دفتر، بلبل، رسمة، لوحة، ويدخل في حكم النُّكْرَةِ الجُمْل والأفعال. وعلامة النُّكْرَةِ أن تقبل بنفسها «أل» التي تفيد التعريف، نحو: «قلم، القلم» أو تصلح أن تقع موقع كلمة أخرى تقبل «أل» المذكورة، ككلمة «ذو» النكرة التي لا يصح دخول «أل» عليها، بل يصح دخولها على كلمة صاحب التي بمعناها. وهي نوعان:

— نكرة محضة أو تامّة: وهي التي يكون معناها شائعاً بين أفراد مدلولها مع انطباقه على كل فرد، نحو كلمة «رجل» التي تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم دون غيره، والنُّكْرَةُ تكون محضة أو تامّة إذا لم توصف ولم تُضف إلى نكرة.

— النُّكْرَةُ غير المحضة أو الناقصة: وهي التي تنطبق على بعض أفراد الجنس، نحو: «تلميذ مهذب» التي تنطبق على بعض أفراد التلاميذ وهم المهذبون دون غيرهم، فهي اكتسبت بنعتها «مهذب» شيئاً من التخصّص والتّحديد وقلة العدد، مما جعلها أقلّ إبهاماً

وشبوعاً من النكرة المحضة أو التامة، والنكرة غير المحضة هي النكرة المنعوتة كالمثل السابق، أو المضافة إلى نكرة، نحو: «فلاح القرية»، أو المضافة إلى نكرة مضافة إلى نكرة، نحو: «بنت فلاح قرية».

النفي

ذكر النفي أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» فعرفه بقوله: اعلم أن النفي قد كثر في أشعار العرب والمحدثين كقول عدي بن الرقاع: [الطويل]

وما مُخَذَرٌ وَرَدُّ يَرشَحُ شبلهُ بخفان قد أحمى جميع الموارد
كأن دماء الهاديات بنحره صيب ملاءات خصب مجاسد
بأمنع منه مؤثلاً حين تلقه إذ الحرب أبدت عن خدام الخرائد

نفي الشيء بإيجابه

النفي من فعل نفى ينفى نفيًا عنه: تنحى عنه ونحاه ودفعه وأزاله. ذكر ابن رشيق القيرواني نفي الشيء بإيجابه، وعرفه فقال: «إنه من محاسن الكلام، فإذا تأملته وجدت باطنه نفيًا وظاهره إيجابًا». ومثله بقول امرئ القيس: [الطويل]

على لا يجِبُ لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطي جرجرا

وأشار ابن حجة الحموي إلى نفي الشيء بإيجابه، فقال في كتابه «خزانه الأدب»: «نفي الشيء بإيجابه، هو أن يثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً والنفي في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبتته» ومثله بقوله تعالى: ﴿مَا لِسُلْطَانٍ مِّنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾^(١) فإن ظاهر الكلام نفي الذي يطاع من الشفعاء، والمراد نفي الشفيع مطلقاً.

وكذلك عرفه عبد الغني النابلسي في كتابه «نفحات الأزهار» وابن معصوم المدني في كتابه «أنوار الربيع» وابن أبي الإصبع المصري في كتابه «تحرير التحبير» وابن الأثير الحلبي في كتابه «حسن التوسل»، والنويري في كتابه «نهاية الأرب» نفس تعريف ابن حجة الحموي المذكور، وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «اعلم أن حقيقة هذا النوع هو أن يثبت المتكلم شيئاً في ظاهر كلامه وينفي ما هو من سببه مجازاً،

(١) سورة غافر، آية رقم (١٨).

والمنفى في باطن الكلام حقيقة هو الذي أثبتته. وقال بعض علماء البلاغة: «نفي الشيء بإيجابه، هو إذا تأملته وجدت باطنه نفيًا وظاهره إيجابًا وكلاهما حسن».

النقل

النقل من فعل نقل ينقل نقلًا الشيء: حوَّله من موضع إلى موضع. وقد ذكر النقل أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» وعرفه قائلًا: «اعلم أن النقل هو أن ينقل الشاعر معنى إلى معنى غيره، وهو كما قال أبو العلاء في تفسير شعر المتنبي: [الكامل]

ولخطة في كل قلب شهوة حتى كأن مداة الأهواء

وهذا يسميه أهل النقد «النقل»، لأنه نقله من قول البحرى: [الخفيف]

أفرغت في الزجاج من كل قلب فهي محبوسة إلى كل نفس

نقل الطويل إلى القصير

ومن هذا النقل السرقات المحمودة والمذمومة كما ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر»، كما نقل قول ابن وكيع التيسى: «السرقات المحمودة عشرة أولها استيفاء اللفظ الطويل في المعنى القصير كقول طرفة بن العبد: [الطويل]

أرى قبر نحامٍ بخيلٍ بماله كقبر غويٍّ في البطالة مُفسد

وكقول أبي تمام في قصيدة له: [الطويل]

يودُ وداداً أن أعضاء جسمه إذا أنشدت شوقاً إليها مسامع

قصره كشاجم ونقله إلى أبيات في صفة قبينة فقال: [المنسرح]

جاءت بوجه كسائه قمرٌ على قوام كائه غصن

حتى إذا ما استقر مجلسنا وصار في حجرها لها وثن

غنت فلم تبق في جارحة إلا تمنيت أنها أذن

نقل القصير إلى الطويل

هذا الفن ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» فقال: «ومنه نقل اللفظ اليسير إلى الكثير». ومثل له بقول مسلم بن الوليد: [السرّيع]

أقبلن في راد الضحى زمرأً يسترن وجه الشمس بالشمس

أخذه بعضهم فطوّله وقال: [الكامل]

وإذا الغزاة في السماء تعرّضت ويبدأ النهار لوقته يترجل
أبدت لوجه الشمس شمساً مثله يلقي السماء بمثل ما يستقبل

نقل الرّذل إلى الجزل

ذكر أسامة بن منقذ نقل الرّذل إلى الجزل في كتابه «البديع في نقد الشعر» ومثّل له
بقول أبي العتاهية: [مجزوء الرمل]

موت بعض الناس في الـ أرض على بعض فُتوح
أخذه أبو تمام في لفظ أجزل منه فقال: [البيسط]

وحسن مُنقَلِبٍ تبدو بشاشته جاءت عوارفه من سوء مُنقَلِبٍ

نقل الجزل إلى الجزل

ذكر أسامة بن منقذ هذا الفن في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أن يعرفه، ومثّل
له بقول أبي نواس: [مجزوء الرمل]

بُحَّ صوت المالِ مِمَّا منك يدعو ويصيح

أخذه مسلم بن الوليد فنقله إلى بناء أحسن منه فقال: [البيسط]

تظلمّ المال والأعداء من يده لا زال للمال والأعداء ظلاماً

نقل الجزل إلى الرّذل

هذا الفن ذكره أسامة بن منقذ في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أن يعرفه، ومثّل له
بقول امرئ القيس: [الطويل]

ألم ترّ ياني كلما جئت طارقاً وجذت بها طيباً وإن لم تطيب

النهي

النهي من فعل نهى ينهى نهياً ونهأه، والعامّة تقول ينهيه عن الأمر: زجره عنه بالفعل.
النهي في علم النحو وعلم البيان طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء

والإلزام، وله صيغة واحدة، وهي صيغة الفعل المضارع المقرون بـ «لا» الناهية الجازمة نحو: «لا تتكاسل». وقد يخرج النهي عن معناه الحقيقي، فيدلُّ على معانٍ تستفاد من السياق، منها:

١ - الدُّعاء، وذلك عندما يكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى منزلةً وشأنًا، نحو: «ربي لا تؤاخذني إن نسيت أو أخطأت».

٢ - الالتماس، وذلك عندما يكون صادراً من شخص إلى آخر يُساويه قدراً ومنزلةً، نحو قول الشاعر: [البيسط]

لا تحسبوا البُعْدَ ينسيني مودَّتكم هيهات هيهات أن تُنسى على الزَّمنِ

٣ - التمني، وذلك إذا كان موجَّهاً إلى ما لا يعقل، نحو قول الخنساء: [المتقارب]

أَعْيَنِي جُوداً ولا تَجْمُدَا أَلَا تَبْكِيانِ لِصَخْرِ النُّسْدِ

٤ - النصيح والإرشاد، نحو قول المتنبّي: [الوافر]

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفِ مَرُومٍ فَلَا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ

٥ - التوبيخ، وذلك عندما يكون النهي عنه أمراً لا يُشرفُّ الإنسان، نحو قول الشاعر:

[الكامل]

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَسَاتِي مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

٦ - التحقير، نحو قول الحطيئة في الزبرقان بن بدر: [البيسط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٧ - التحقير، نحو قول الشاعر: [البيسط]

لَا تَطْلُبَنَّ كَرِيماً بَعْدَ رُؤْيَيْهِ إِنَّ الْكِرَامَ بِأَسْخَاهُمْ يَدَأُ خُتِمُوا

النَّوَادِرُ

النَّادِرَةُ جمع نَوَادِرٍ: مؤنث النادر، يقال هو نادرٌ الزمان، أي وحيد عصره. ذكر ابن أبي الإصبع النَوَادِرُ في كتابه «تحرير التَّحْبِيرِ» وعرفه فقال: «وهو أن يعمد الشاعر إلى معنى مشهور ليس بغريب في باب، فيغرب فيه بزيادة لم تقع لغيره، ليصير بها ذلك المعنى المشهور غريباً، وينفرد به عن كل من نطق به». وعرفه كذلك قدامة بن جعفر في كتابه «نقد

الشعر» وقال: «لا يكون المعنى غريباً إلا إذا لم يسمع بمثله في الزمان». وسماه أسامة بن منقذ في كتابه «البدیع في نقد الشعر» «النادر والبارد» وعرفه فقال: «اعلم أن الشعر النادر هو الذي يستفز القلب ويحمي المزاج في استحسانه، والبارد بضد ذلك». ومثل بقول أبي العتاهية: [الرمل]

مات والله سعيد بن وهب رحم الله سعيد بن وهب
يا أبا عثمان أبكيت عيني يا أبا عثمان أوجعت قلبي

وعرفه ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «وهو أن يأتي الشاعر بمعنى مستغرب لقلته استعماله، لا لأنه لم يسمع بمثله». ومثل له بيت قصيدته فقال: [البيسط]

نواذر المدح في أوصافه نشقت منها الصبا فأتتنا وهي في شمم

وقد ذكر هذا النوع أصحاب البديعيات، كالصفي الجلي في «الكافية» وعبد الرحمن العلوي والخزرجي والموصلي وعبد الغني النابلسي، وعرفه الأخير في كتابه «نفحات الأزهار» نفس تعريف ابن حجة الحموي، وعرفه جرمانوس فرحات في كتابه «بلوغ الأرب في علم الأدب» فقال: «هو أن يأتي الشاعر بمعنى غريب لقلته في الكلام لا أنه لم يسمع بمثله». مؤيداً مذهب قدامة بن جعفر. غير أن جمهور علماء البلاغة على خلافه في ذلك، لأنهم يزعمون أن النادر لا يكون إلا إذا لم يسمع بمثله. ومنهم من سماه «الإغراب والطرفة»، ويقولون: «ورد غريب وظريف لا لأنه لم يوجد مثله في الزمان بل لأنه وجد في غير أوانه». ومنه قول الخنساء: [الطويل]

وما لبس العشاق ثوباً من الهوى ولا بدّلوا إلا الثياب التي أبلى
ولا شربوا كأساً من الحب حلوة ولا مرة إلا وشربهم فضلى

باب الهاء

الههته

الههته بالهاء، والههته بالهاء: حكاية العبي والالكن.

الهدم

ذكر أسامة بن منقذ الهدم في كتابه «البديع في نقد الشعر» دون أن يعرفه، ومثل له بقول البلاذري: [الكامل]

قد يرفع المرء اللثيم حجابَه ضعةً، ودون العرف منه حجابُ

عكسه شاعر آخر فقال: [مجزوء الكامل]

ملك أغر مُحجبٌ معروفه لا يُحجبُ

الهزل الذي يراد به الجد

الهزل من فعل هزل، وهو اسم مشتق من الهزال كالشثيمة من الشتم. والهزل ضد الجد. أشار ابن المعتز إلى الهزل الذي يراد به الجد في كتابه «البديع» دون أن يعرفه، فقال ممثلاً لهذا النوع بقول أبي العتاهية: [البيسط]

أرقيك أرقيك بسم الله أرقيك من يخل نفس لعل الله يشفيك
ما سلم نفسك إلا من يتاركها وما عدوك إلا من يرجيك

وكذلك أشار إليه عبد الرحمن العباسي في كتابه «معاهد التنصيص». وذكره ابن حجة الحموي في كتابه «خزانة الأدب» فقال: «هو أن يقصد المتكلم مدح إنسان أو ذمه، فيخرج من ذلك المقصد مخرج الهزل والمجون اللائق بالحال». ومثله بقول أبي العتاهية المذكور. وقال في بيت بديعته: [البيسط]

باب الواو

الوثم

الوثم: إحدى خصائص اللهجة اليمينية. ويكون في قلب السين ثاءً، نحو قولهم: «الثا» في «الناس».

وجه الشبه

راجع التشبيه.

الوصل

الوصل، هو كمال الاتصال وكمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع، والتوسط بين الكمالين، وله ضابطان:

الضابط الأول: أن يعرف الكاتب أو الشاعر أو المتحدث ما يريد أن يقول وما يسعى إليه. والبلغ من الناس هو الذي يختار الكلمة المناسبة للمكان المناسب والتعبير الموجز أو المسهب أو المتوسط وفقاً لعقلية من يخاطب ومكانة من يقف بين يديه وذكاء من يتحدث إليه.

الضابط الثاني: وهو يعتمد على العلم أولاً وأخيراً، ونقصد علم النحو أولاً والبلاغة ثانياً.

ينبغي أن يعلم من خلال علم النحو معاني الحروف وكيفية استخدامها في التعبير، «فالواو» تؤدي معنى يختلف عن «الفاء» أو «ثم» أو «بل» من معاني العطف، فإنه إن ملك

الدُّوقُ الفُنِّيُّ أولاً وأصول العلوم الأساسية ثانياً في معرفة معنى الجملة الخبرية وصياغتها واختلافها عن معنى الجملة الإنشائية وأسلوبها وصياغتها مثلاً عرف بداهة متى يصل كلامه بعضه ببعض، ومتى يقطعه بعضه عن بعض. هذا ما نبه إليه أكرم بن صَيْفِي إِذْ كَاتَبَ مَلُوكَ الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ: «افصلوا بين كل معنى مُنْقَضٍ، وَصِلُوا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُعْجُونًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ» وكذلك ذكر أبو هلال العسكري مثل هذا في كتابه «الصَّنَاعَتَيْنِ».

الْوَكْمُ

ينسب الوكُم إلى ناس من «بكر بن وائل» وإلى ربيعة، وهم قوم من «كلب» وعَلَّلَ سيبويه هذه الظاهرة بتشبيههم «الكاف» من ضمير المخاطبين بـ «كم» المسبوق بكسرة، أو بياء بـ «الهاء». فقال: قال ناس من بكر بن وائل «مِنْ أَحْلَامِكُمْ» و«بِكُمْ» شَبَّهَهَا بِالْهَاءِ لِأَنَّهَا عِلْمُ إِضْمَارٍ. وقد وقعت بعد الكسرة، فَاتَّبَعَ الْكُسْرَةَ الْكُسْرَةَ، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليه أن يضمَّ بعد أن يَكْسِرَ، وهي رديئة جداً، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الحُطَيْيَّةُ: [الطويل]

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ مِنْ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضَّلْ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا

وعَلَّطَ المبرِّدُ أصحاب «الوكُم» قائلًا: «وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء. وذلك غلط منهم فاحش، لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته، فيقولون: مررت بِكُمْ».

واعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع الناطقين باللغة العربية الفصحى قد يرتكبون الوكُم أحياناً، وذلك بتأثير المجاورة، أو كما قال سيبويه بإتباع «الكسرة الكسرة» ولكن المتكلم سرعان ما ينتبه إلى ما وقع به، فيصحح «لحنه» مباشرة حتى إذا لم يكن ممن يعرف «الوكُم» وشروطه وأهله... لأنَّ العربي - حتى في عصرنا الحاضر - يجنح للخفة في كلامه.

الْوَهْمُ

الْوَهْمُ من فعل وَهَمَ يَهْمُ وَهْمًا فِي الشَّيْءِ: ذهب إليه وَهْمُهُ، وهو يريد غيره. والوهم خاصة لَهْجِيَّةٌ عُرِفَتْ بِهَا قَبِيلَةُ بَنِي كَلْبٍ، تَمَثَّلَ فِي كَسْرِهَا ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ الْمُتَّصِلِ «هَمْ» فَتَقُولُ «مَنْهُمْ» فِي «مَنْهُمْ».

وقد نسب سيبويه «الوهم» إلى قوم من ربيعة، وربما كان هؤلاء الناس هم «بنو

كلب»، ويصف سيويه هذه اللغة بأنها «ردية» ويقول: «واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون مِنْهُمْ أتبعوها الكسرة، ولم يكن المُسَكَّنُ حاجزاً حصيناً عندهم وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنك قد تجري على الأصل، ولا حاجز بينهما. فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المشابهة».

ويدرس الفراء هذه الظاهرة ويقول: «عَلَيْهِمْ» و«عَلَيْهِمْ» لغتان لكل لغة مذهب في العربية. فأما من رفع الهاء يقول: أصلها رفع في نصبها وخفضها ورفعها.

أ - فأما الرفع فقولهم «هُمْ قَالُوا ذَلِكَ» من الابتداء، ألا ترى أنها مرفوعة لا يجوز فتحها ولا كسرها.

ب - والنصب في قولك: «ضَرَبَهُمْ» مرفوعة، لا يجوز فتحها ولا كسرها.

ج - فتركت في «عَلَيْهِمْ» على جهتها الأولى.

وأما من قال «عَلَيْهِمْ» فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة. فقال: عَلَيْهِمْ لكثرة دور المكنى (أي الضمير) في الكلام. وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل «بِهِمْ» و«بِهِمْ» يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة. ولا تبال أن تكون الياء مفتوحاً ما قبلها أو مكسوراً، فإذا انفتح ما قبل الياء فصارت ألفاً في اللفظ لم يجز في «هُمْ» إلا الرفع مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ رَدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾^(١)، ولا يجوز «مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ» وقوله: ﴿فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾^(٢)، ولا يجوز «فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ».

(١) سورة الأنعام، آية رقم (٦٢).

(٢) سورة الأنعام، آية رقم (٩٠).

فهرس المصادر والمراجع

الهمزة

- الإتقان في علوم القرآن. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩٩١ هـ / ١٥٠٥ م).
- أدب الكاتب. قدامة بن جعفر (ت ٣٠٣ هـ / ٩١٥ م).
- أسرار البلاغة في علم البيان. الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م).
- تصحيح محمد عبده، تعليق الحواشي محمد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٣١١ - ١٣١٣ هـ / ١٨٩٢ - ١٨٩٥ م.
- إعجاز القرآن. الباقلائي، محمد. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- الأقصى القريب. التتوخي، محمد. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- أنوار الربيع. ابن معصوم، علي بن محمد (ت ١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م). تحقيق شاكر هادي شكر، كربلاء، بغداد، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م، ثمانية أجزاء.
- الإيضاح في علوم البلاغة. القزويني، محمد بن عبد الرحمن، (ت ٧٣٩ هـ / ١٣٣٨ م)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط/٤، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- الإيضاح في شرح مقامات الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ / بعد ١١٢٢ م).

الباء

- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي، صورة عن الطبعة المصرية.
- البديع. عبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ / ٩٠٨ م) اعتناء أغناطيوس كراتشوفسكي، بيروت - دار المسيرة ١٩٨٢ م.
- بديع القرآن. ابن أبي الإصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد (ت ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م).
- البديع في نقد الشعر. أسامة بن منقذ - تحقيق أحمد بدوي، حامد عبد المجيد - مصر، مطبعة مصطفى البابي، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.
- بديعية العلوي، عبد الرحمن بن محمد، (٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م) بديعية ضمن كتاب الدراري السبع، مخ، بيروت، (لا. ت).
- البرهان في وجوه القرآن. ابن وهب الكاتب. تحقيق أحمد مطلوب.
- البرهان في علوم القرآن. الزركشي، محمد - دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- البرهان الكاشف. ابن الزملاكي. تحقيق عبد الكريم السماكي.
- البلاغة تطور وتاريخ. د. شوقي ضيف - دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.
- البلاغة الفنية. الجندي علي، (ت بعد ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م)، مصر ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦ م.
- بلوغ الأرب في علم الأدب، جرمانوس فرحات - مخ، حلب، (١١٣١ هـ / ١٧١٨ م)، ونسخة مطبوعة تحقيق إنعام فوال، طبعة ١٩٩٠ م.
- البيان والتبيين. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر - بيروت، دار الفكر للجميع، ١٩٦٨، جزءان.
- بيان إعجاز القرآن للخطابي.
- البيان في غريب القرآن. ابن الأنباري - دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩ م.

التاء

- تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري، مصر، ١٢٨٢ هـ. مجلدان.
- تاويل مشكل القرآن.
- التبيين في علم البيان. الزملاكي. تحقيق مطلوب والحديشي - بغداد، ١٩٦٤ م.

- تحرير التَّحْبِير. تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة، دار إحياء التُّراث، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.
- تسهيل المجاز.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن. الشريف الرضي. تحقيق محمد عبد الغني حسن، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- التَّصْوِيرُ الفَنِّي في القرآن. سيد قطب - دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٥ م.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن. الشريف الرضي - تحقيق محمد عبد الغني حسن - نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- تلخيص المفتاح للقزويني شرح البرقوقي - القاهرة، ١٩٠٤ م.
- التَّلْخِيسُ في علوم البلاغة، القزويني محمد بن عبد الرَّحْمَنِ، (ت ٧٣٩ هـ / ١٣٣٨ م)، بيروت دار الكتاب العربي، ط/ ٢، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م.
- التَّوْرِيَّةُ وخلق القرآن منها. د. محمد جابر فياض، دار المنارة، جدة، ١٩٨٥ م.

الجيم

- الجامع الكبير، ابن الأثير الجزري.
- الجامع الصغير للسيوطي - الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤ م.
- جنان الجناس، الصفدي، خليل بن أيبك، (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م)، القسطنطينية، مط الجوائب، ط/ ١، ١٢٩٩ هـ / ١٨٨١ م.
- جواهر الأدب، الهاشمي، أحمد (ت ١٣٦٢ هـ / ١٩٤٣ م)، الأزهر ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.
- جواهر الألفاظ. الخفاجي، عبد الله بن سعد بن سنان (ت ٤٦٦ هـ / ١٠٧٣ م).
- جوهر الكنز. ابن الأثير الحلبي.

الحاء

- حدائق السحر. الوطواط، رشيد الدين - لجنة التَّأليف، القاهرة، ١٩٤٥ م. نقله إلى العربية إبراهيم أمين الشواربي.
- حسن التَّوَسُّل. الحلبي، محمود (ت ٧٢٥ هـ / ١٣٢٤ م)، تحقيق أكرم عثمان يوسف - العراق، دار الرشيد والحرية، ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م.

- حلية المحاضرة. الحاتمي، محمد بن الحسن (ت ٣٨٨ هـ / ٩٩٨ م)، تحقيق جعفر الكناني العراق، دار الرشيد، ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م.
- حلية اللب. عبد الرحمن الأخضرى - شرح أحمد الذمهوري. (لا. ت).
- الحيوان، الجاحظ، عمرو - تحقيق هارون، القاهرة، ١٩٦٩ م.

الخاء

- خزانة الأدب. ابن حجة الحموي، تقي الدين (ت ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م)، مطبعة بولاق، ١٢٩١ هـ / ١٨٧٤ م.
- الخصائص، لابن جني؛ دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٣ م.

الدال

- الدرر الكمين في علماء دمشق سنة ١٣٤٠. الشطي محمد جميل - رسالة بخطه اشتملت على أربعين ترجمة، في المكتبة بدمشق.
- درر النحور. الجلي - بيروت، دار صادر (لا. ت).
- الدراري السبع. سرقيس شاهين. (ت ١٢٥٠ هـ / ١٨٧٠ م) مخ، يحتوي على سبع موشحات وسبع بديعيات (لا. ت).
- دلائل الإعجاز. الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م) المنار، مصر، ١٣٣١ هـ / ١٩١٢ م، ودار المعرفة بيروت، ١٩٨١ م.

الراء

- الرسالة العسجدية، للصفغاني.
- رسالة المسترشدين، للحرث المحاسبي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط/٢، حلب، ١٩٧١ م.
- الروض المريح. السيوطي - القاهرة، ١٩٥٥ م.
- روضة الأفكار والأفهام، لمرتاد جمال الإمام. غنام، حسين - الرياض، ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م.

الزاي

- زخارف عربية. د. نور الدين صمود - نشر الشركة التونسية للتوزيع.

— زهر الآداب وثمر الألباب. الحصري - طبع في مصر، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م.

السَّين

- سرّ الفصاحة. الخفاجي، عبد الله بن سعد بن سنان (ت ٤٦٦ هـ / ١٠٧٣ م)، تحقيق علي فودة. - القاهرة، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م.
- سعود المطالع فيما تضمّنه الإلغاز في اسم حضرة والي مصر من العلوم اللوامع. دار الطباعة، بولاق، ١٣٨٣ هـ.

الشَّين

- شرح عقود الجمان. السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م).
- شرح الحماسة. المرزوقي، تحقيق أمين وهارون، لجنة التّأليف، القاهرة، ١٩٥١ م.
- شروح التّليخيص. مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م.

الصَّاد

- الصاحبي. ابن فارس.
- الصناعاتين. أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ / ١٠١٥ م). تحقيق مفيد قميحة، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٣٢٠ هـ / ١٩٧١ م.

الطَّاء

- الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م) مصر، مطبعة المقتطف، دار الكتب الخديوية ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م.
- الطرائف الأدبية للميمني، القاهرة، ١٩٣٧ م.

العَيْن

- العبر وديوان المبتدا والخبر. ابن خلدون - ط/٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٧.
- العربية ولهجاتها. أيوب عبد الرحمن. القاهرة، ١٩٦٨ م.

- عروس الأفراح للسبكي . مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م .
- عصمة الأنبياء . الرازي، فخر الدين . حمص، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) ،
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل . ط ٥، ١٢٠١ هـ / ١٩٨١ م . جزآن .
- عقود الأخبار . ابن قتيبة - القاهرة، ١٩٢٦ م .
- عيار الشعر . ابن طباطبا، محمد - تحقيق الحاجري وزغلول سلام، القاهرة، ١٩٥٦ م .

الغين

- الغيث المسجم . الصَّفدي، خليل بن أبيك (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٣ م) ، القاهرة، ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م، جزآن .

الفاء

- فخر الدين الرازي بلاغياً - ماهر مهدي هلال - بغداد، ١٩٧٧ م .
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، لابن قِيم الجوزية (ت ٧٥ هـ / ٦٩٤ م) باعثناء محمد بدر الدين النعساني، ط / ١، ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م، مصر، مطبعة السعادة .
- فصول في فقه اللغة العربية - عبد التواب رمضان . القاهرة، ط / ٣، ١٩٨٧ م .
- فوات الوفيات . ابن شاکر الکتبي . تحقيق د . إحسان عباس - دار صادر، بيروت، ١٩٧٤ م .
- في ظلال القرآن، سيد قطب - دار الشروق، بيروت، ١٩٧٠ م .

القاف

- قانون البلاغة . البغدادي .
- الفطار السريع لعلم البديع . حنفي ناصف - مطبعة الواعظ، مصر (لا - ت) .
- قواعد الشعر . ثعلب . تحقيق رمضان عبد التواب - القاهرة، ١٩٦٦ م .

الكاف

- الكامل . المبرد . تحقيق محمد إبراهيم، السيد شحاتة - القاهرة، ١٩٥٦ م .

- الكافية في علوم البلاغة ومحاسن البديع. الجَلِّي، صفِّي الدين. (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٨ م) تحقيق نسيب نشاوي - دمشق، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الكتاب. سيويه. تحقيق محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٧ م.
- الكشاف. الزمخشري.
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ في اللغة، أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل، (ت ٦٠٠ هـ).
- الكواكب الدرّية في الفنون الأدبية، حسين الجسر، مخ، (لا. ت).

اللام

- لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم. دار صادر، بيروت.
- اللزوميّات. المعريّ.

الميم

- المثل السائر. ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م، وطبعة أخرى، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، ط/١، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.
- مجالس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون. مصر، دار المعارف، ط/٣، الجزء الأول.
- مجمع البيان في تفسير القرآن. الطبرسي، المفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م)، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م، عشرة أجزاء في خمسة مجلدات.
- المختصر. السيوطي.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها.
- معجم العين. الخليل بن أحمد.
- المصباح، لابن مالك.
- المطول. التفتازاني.
- معالم الكتابة. ابن شيث القرشي.
- معاهد التنصيص، العباسي، عبد الرّحيم بن أحمد - (ت ٩٦٣ هـ / ١٥٨٣ م)، تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار عالم الكتب، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٧ م، أربعة أجزاء.

— معترك الأقران، السيوطي.

— المعجم المفصل في اللغة والأدب، د. إميل بديع يعقوب، ود. ميشال عاصي، بيروت، ط / ١، دار العلم للملايين.

— المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضع محمد فؤاد عبد الباقي. دار القلم، بيروت، ١٩٣٩ م.

— مفتاح العلوم. السكاكي - دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣ م.

— مقامات الحريري. الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ / ١١٣٦ م)، شرح أحمد الشريشي. القاهرة، ط / ٣، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م، أربعة أجزاء.

— المقتضب. المبرد أبو العباس محمد بن يزيد. تحقيق محمد عزيمة، بيروت عالم الكتب: (لا - ت).

— المنزعة البديع، السجل ماسي.

— المنصف. ابن وكيع التنيسي، محمد بن خلف، (ت ٣٠٦ هـ / ٩١٨ م)، تحقيق الداية - دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٢ م.

— منهاج البلغاء، القرطاجني، حازم أبو الحسن - تحقيق محمد الحبيب، تونس، ١٩٦٦ م.

— الموجز في تاريخ البلاغة. المبارك مازن - دار الفكر، دمشق (لا - ت).

— مواهب المفتاح.

النون

— نضرة الإغريض. العلوي، المظفر بن الفضل (ت ٥٨٤ هـ / ١١٨٨ م)، تحقيق نهى الحسن - دمشق، مطبعة طربين، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.

— نفحات الأزهار على نسيمات الأسحار. النابلسي، عبد الغني (ت ١١٤٣ هـ / ١٧٣١ م)، بيروت، دار عالم الكتب، والقاهرة، مكتبة المتنبي، ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م.

— نقد الشعر. قدامة بن جعفر (ت ٣٠٣ هـ / ١٩١٥ م)، القسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٣٢٠ هـ / ١٩٠٢ م.

– النكت في إعجاز القرآن. الرُّمَّاني - ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق خلف الله وسلام. دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥ م.

– نهاية الأرب. التُّورِيّ، شهاب الدين. (ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م) مصر، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م.

– نهاية الإيجاز. الرُّازي، فخرالدين - تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥ م.

– نهج البلاغة. طبعة مكتبة الأندلس، بيروت (لا. ت).

الواو

– الوافي. التُّبريزي.

– الوساطة. القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز. تحقيق محمد إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط/٣، القاهرة، ١٩٥١.



فهرس المحتويات

٢٨	إثبات الشيء للشيء	٣	المقدمة
٣٠	الإجازة		
٣٠	الإجازة الشعرية		
٣١	الاجتلاب	٧	الائتلاف
٣١	إجراء الاستعارة	٨	ائتلاف الفاصلة
٣١	الأحاجي	٨	ائتلاف القافية
٣٣	الإحالة	٩	ائتلاف اللفظ مع اللفظ
٣٣	الاحتباك	١١	ائتلاف اللفظ مع المعنى
٣٥	الاحتجاج النظري	١٢	ائتلاف اللفظ مع الوزن
٣٧	الاحتذاء	١٣	الائتلاف مع الاختلاف
٣٨	الاحتراس	١٤	ائتلاف المعنى مع المعنى
٣٩	الأحجية	١٥	ائتلاف المعنى مع الوزن
٣٩	الاختتام	١٦	ائتلاف الوزن مع المعنى
٤٠	الاختراع	١٧	الابتداء
٤١	الاختزال	١٨	الإبداء
٤٤	الاختصار	٢٠	الإبدال
٤٤	الاختصاص	٢١	إبراز الكلام في صورة المستحيل
٤٦	الاختلاس	٢١	الإبهام
٤٧	اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها	٢٣	الاتساع
٤٨	اختلاف صيغ الكلام	٢٥	اتساق البناء
٤٩	الأخذ	٢٦	اتساق النظم
٥٠	إخراج الكلام مخرج الشك	٢٦	الاتفاق
٥١	الإخلال	٢٨	الاتكاء

باب الألف

١٨٨	افتتاحات الكلام	١٥٣	الإشراب
١٨٩	الافتنان	١٥٣	الإشراف
١٩٠	الإفراط	١٥٣	إصابة المقدر
١٩٢	الإفراط في الاستعارة	١٥٤	الاصطراف
١٩٣	الإفراغ	١٥٥	الاصطلاح
١٩٤	الاقباص	١٥٦	الإضمار
١٩٥	الاقبتار	١٥٦	الإخمار على شريطة التفسير
١٩٦	الاققسام	١٥٧	الإطالة
١٩٨	الاقتصاد	١٥٨	الاطراد
١٩٩	الاقتصاص	١٥٩	الإطناب
٢٠٠	الاقتضاب	١٦٢	الإطناب بالاعتراض
٢٠١	الاقتطاع	١٦٢	الإطناب بالإيضاح
٢٠١	الاقتناص	١٦٣	الإطناب بالإيغال
٢٠٢	الإقحام	١٦٦	الإطناب بالبسط
٢٠٢	الأقسام	١٦٦	الإطناب بالتميم
٢٠٢	الاكتفاء	١٦٧	الإطناب بالتذليل
٢٠٤	الإكثار	١٦٩	الإطناب بالتكرير
٢٠٥	الإكمال	١٧٠	الإطناب بالتكميل
٢٠٥	الالتهام	١٧١	الإطناب بالتوشيح
٢٠٦	الالتهاس الدلالي	١٧٢	الإطناب بذكر الخاص بعد العام
٢٠٦	الالتهاء	١٧٢	الإطناب بالزيادة
٢٠٧	الالتزام	١٧٣	اعتدال الوزن
٢٠٧	الالتفات	١٧٤	الاعتراض
٢١٠	الإلجاء	١٧٧	الإعجاز
٢١١	الالتقاط	١٨٠	الإعداد
٢١٢	إلجام الخصم بالحجة	١٨١	الإعراض
٢١٣	الإلغاز	١٨٢	الإعانت
٢١٥	الإلماع	١٨٤	الإغارة
٢١٦	الإلمام	١٨٥	الإغراب
٢١٦	الإلهاب	١٨٥	أغراض التشبيه
٢١٧	الامتحان	١٨٥	أغراض الخبر البلاغية
٢١٨	الامتناع	١٨٦	الإغراق

٢٣٠ الأمر للواجب	٢١٨ الأمثال
٢٣٠ الأمر للوعيد	٢١٩ الأمر
٢٣١ الانتحال	٢٢١ الأمر للإباحة
٢٣١ الانتقال	٢٢٢ الأمر للاحتقار
٢٣٢ الانتكاث	٢٢٢ الأمر للإرشاد
٢٣٣ الانتهاء	٢٢٢ الأمر للاعتبار
٢٣٥ الانسجام	٢٢٢ الأمر للإكرام
٢٣٦ الإنشاء	٢٢٣ الأمر للاهتمام
٢٣٧ الانصراف	٢٢٣ الأمر للامتنان
٢٣٧ الإنفاذ	٢٢٣ الأمر للإنذار
٢٣٨ الانفصال	٢٢٤ الأمر للإنعام
٢٣٩ الانقطاع	٢٢٤ الأمر للإهانة
٢٣٩ الاهتمام	٢٢٤ الأمر للتأديب
٢٤٠ الأواخر والمقاطع	٢٢٥ الأمر للتحرير
٢٤١ الأوصاف	٢٢٥ الأمر للتخيير
٢٤٢ الإيجاب والسلب	٢٢٥ الأمر للتسخير
٢٤٢ الإيجاز	٢٢٦ الأمر للتسليم
٢٤٤ إيجاز التقدير	٢٢٦ الأمر للتسوية
٢٤٥ الإيجاز الجامع	٢٢٦ الأمر للتعجب
٢٤٥ إيجاز الحذف	٢٢٦ الأمر للتعجيز
٢٤٦ إيجاز القصر	٢٢٧ الأمر للتفويض
٢٤٧ الإيداع	٢٢٧ الأمر للتكذيب
٢٤٨ الإيضاح	٢٢٧ الأمر للتكوين
٢٤٩ الإيضاح بعد الإيهام	٢٢٨ الأمر للتلهف
٢٤٩ الإيغال	٢٢٨ الأمر للتمني
٢٤٩ إيقاع الممتنع	٢٢٨ الأمر للتهديد
٢٥٠ الإيماء	٢٢٨ الأمر للخبر
٢٥١ الإيهام	٢٢٩ الأمر للدعاء
٢٥٢ إيهام التضاد	٢٢٩ الأمر للعجب
٢٥٣ إيهام التناسب	٢٢٩ الأمر للفرض
٢٥٣ إيهام التوكيد	٢٣٠ الأمر للمشورة
٢٥٤ إيهام الطباق	٢٣٠ الأمر للندب

٢٨٦	التثقيف والتخفيف	٢٥٤	إيهام المطابقة
٢٨٦	التثليم		باب الباء
٢٨٧	تجاهل العارف	٢٥٥	البدل
٢٨٩	التجاوز	٢٥٦	البديع
٢٨٩	التجريد	٢٥٨	البديعيات
٢٩٢	التجزئة	٢٦٠	البراءة
٢٩٢	التجزيء	٢٦١	البراءة
٢٩٣	التجميع	٢٦١	براءة الاستهلال
٢٩٤	التحجيل	٢٦٣	براءة التخلص
٢٩٤	التحرز	٢٦٤	براءة الختام
٢٩٤	التحويل	٢٦٥	براءة الطلب
٢٩٥	التحصيل	٢٦٦	براءة القطع
٢٩٥	تخصيص المسند	٢٦٦	براءة المطلع
٢٩٥	التخلص	٢٦٧	براءة المقطع
٢٩٥	تخليص الألفاظ والمعاني	٢٦٧	البسط
٢٩٦	التخير	٢٦٨	البلاغة
٢٩٧	التخييل	٢٦٩	البلغ
٢٩٨	التدبيح	٢٦٩	البيان
٢٩٩	التداول والتناول		باب التاء
٢٩٩	التدلي	٢٧٢	التأسيس
٣٠٠	التذنيب	٢٧٣	التأكيد
٣٠٠	التذليل	٢٧٥	تأكيد الذم بما يشبه المدح
٣٠١	الترتيب	٢٧٦	تأكيد المدح بما يشبه الذم
٣٠١	الترجي	٢٧٧	التأليف
٣٠٢	الترجيع	٢٧٨	تبادل الخبر والإنشاء
٣٠٣	الترخيم	٢٧٨	التبديل
٣٠٣	الترديد	٢٨٠	التبليغ
٣٠٥	الترشيح	٢٨١	التبيين
٣٠٦	الترصيح	٢٨٢	تتابع الإضافات
٣٠٨	الترقي	٢٨٣	التتبع
٣٠٨	التزاج	٢٨٤	التتميم
٣٠٩	التسيغ	٢٨٥	التشبيح

٣٣٢	التشبيه الحسي	٣١٠	التسجيع
٣٣٢	تشبيه خمسة بخمسة	٣١٢	التسجيع الحالي
٣٣٣	التشبيه الخيالي	٣١٣	التسجيع العاطل
٣٣٣	تشبيه سعة بسعة	٣١٣	التسجيع المتماثل
٣٣٤	تشبيه ستة بستة	٣١٣	التسجيع المتوازن
٣٣٤	تشبيه شيء بأربعة أشياء	٣١٤	التسجيع المتوازي
٣٣٤	تشبيه شيء بثلاثة أشياء	٣١٤	التسجيع المشطر
٣٣٤	تشبيه شيء بخمسة أشياء	٣١٤	التسجيع المطرف
٣٣٥	تشبيه شيء بشيء	٣١٥	التسجيل
٣٣٦	تشبيه شيء بشيئين	٣١٥	التسليم
٣٣٦	تشبيه شيئين بشيئين	٣١٦	التسميط
٣٣٧	تشبيه صورة بصورة	٣١٨	التسهيل
٣٣٨	تشبيه صورة بمعنى	٣١٨	التسهم
٣٣٨	التشبيه العجيب	٣٢٠	التسويم
٣٣٨	تشبيه عشرة بعشرة	٣٢٠	التشابه
٣٣٨	التشبيه القاصد	٣٢١	تشابه الأطراف
٣٣٩	التشبيه القريب	٣٢٢	تشابه الأطراف المعنوي
٣٣٩	تشبيه الكناية	٣٢٢	التشبيه
٣٤٠	التشبيه المؤكد	٣٢٥	تشبيه أربعة بأربعة
٣٤٠	التشبيه المتجاوز	٣٢٥	تشبيه الإضمار
٣٤٠	التشبيه المتخيل	٣٢٦	التشبيه البعيد
٣٤٠	التشبيه المتعدد	٣٢٧	التشبيه البليغ
٣٤١	التشبيه المجمل	٣٢٧	التشبيه التخيلي
٣٤٢	تشبيه المحسوس بالمحسوس	٣٢٨	تشبيه التسوية
٣٤٢	تشبيه المحسوس بالمعقول	٣٢٨	تشبيه التفضيل
٣٤٢	التشبيه المحمود	٣٢٩	التشبيه التمثيلي
٣٤٢	التشبيه المختصر	٣٣٠	تشبيه التوليد
٣٤٣	التشبيه المردود	٣٣١	تشبيه ثلاثة بثلاثة
٣٤٣	التشبيه المرسل	٣٣١	تشبيه ثمانية بثمانية
٣٤٤	التشبيه المركب	٣٣١	تشبيه الجمع
٣٤٥	تشبيه المركب بالمفرد	٣٣١	التشبيه الجيد
٣٤٥	التشبيه المستحسن	٣٣٢	التشبيه الحسن

٣٦٦	التصريح	٣٤٦	التشبيه المستطرف
٣٦٧	التصريح الكامل	٣٤٦	التشبيه المشروط
٣٦٧	التصريح المستقل	٣٤٦	التشبيه المصيب
٣٦٧	التصريح المشطور	٣٤٧	التشبيه المطرد
٣٦٧	التصريح المعلق	٣٤٧	التشبيه المطلق
٣٦٨	التصريح المكرر	٣٤٨	التشبيه المعرى
٣٦٨	التصريح الموجه	٣٤٨	تشبيه المعقول بالمحسوس
٣٦٨	التصريح الناقص	٣٤٩	تشبيه المعقول بالمعقول
٣٧٠	التصريف	٣٤٩	التشبيه المعكوس
٣٧٠	التصنع والتصنيع	٣٥١	تشبيه المعنى بالصورة
٣٧١	التضاد	٣٥١	تشبيه المعنى بالمعنى
٣٧٤	التضجح	٣٥٢	تشبيه المفرد بالمركب
٣٧٤	التضمين	٣٥٢	تشبيه المفرد بالمفرد
٣٧٥	تضمين المزدوج	٣٥٢	التشبيه المفرط
٣٧٦	التضييق	٣٥٣	التشبيه المفروق
٣٧٧	التطبيق	٣٥٣	التشبيه المفصل
٣٧٧	التطريز	٣٥٤	التشبيه المقبول
٣٧٨	التطريف	٣٥٤	التشبيه المقلوب
٣٧٩	التطويل	٣٥٤	التشبيه الملفوف
٣٨٠	التظريف	٣٥٥	التشبيه المنعكس
٣٨٠	تعادل الأقسام	٣٥٥	التشبيه الوهمي
٣٨١	تعادل الأوزان	٣٥٦	التشبيهات العقم
	التعبير عن لفظ المستقبل بلفظ	٣٥٦	التشبيهات المجتمعة
٣٨١	الماضي	٣٥٧	التشديد
٣٨٢	التعجب	٣٥٧	التشريع
٣٨٢	التعديد	٣٥٨	التشعيب
٣٨٢	التعديل	٣٥٨	التشكيك
٣٨٣	التعريض	٣٦٠	التشهير
٣٨٥	التعريف والتكثير	٣٦٠	التصحييف
٣٨٧	التعطف	٣٦١	التصدير
٣٨٨	التعظيم	٣٦٣	التصرف
٣٨٩	تعقيب الكلام	٣٦٤	التصريح بعد الإبهام

٤١٦	تقليل اللفظ ولا تقليله	٣٨٩	التعقيد
٤١٦	التكافؤ	٣٩٠	التعليق
٤١٧	التكرار	٣٩٢	التعليل
٤١٧	التكرير	٣٩٤	التعليم والترسيم
٤١٨	التكلف	٣٩٤	التعمية
٤١٨	التكميل	٣٩٥	التغاير
٤١٩	التلاؤم	٣٩٦	التغليب
٤١٩	الثلاثة	٣٩٧	التغيير
٤٢٠	التلطف	٣٩٧	التفخيم
٤٢٠	التليف	٣٩٨	التفريط
٤٢١	التلفيق	٣٩٩	التفريع
٤٢٢	التلميح	٤٠٢	التفريق
٤٢٣	التلويح	٤٠٢	التفريق والجمع
٤٢٤	التمام	٤٠٣	التفسير
٤٢٤	تمام الأقسام	٤٠٤	تفسير الإجمال والتفصيل
٤٢٤	التمثيل	٤٠٤	تفسير الإيضاح
٤٢٥	التمزيغ	٤٠٤	التفسير بعد الإبهام
٤٢٦	التمتمة	٤٠٥	تفسير التبرع
٤٢٦	التمكين	٤٠٥	تفسير التضمن
٤٢٧	التمليط	٤٠٦	تفسير التعليل
٤٢٨	التمني	٤٠٦	تفسير السبب
٤٢٨	تمهيد الدليل	٤٠٦	تفسير العدد
٤٢٩	التناسب	٤٠٦	تفسير الغاية
٤٣٠	تناسب الآيات	٤٠٧	التفصيل
٤٣١	تناسب الأطراف	٤٠٨	التفضيل
٤٣٢	التناسب بين المعاني	٤٠٨	التفقير
٤٣٢	تناسب الفصول والوصول	٤٠٩	التفويف
٤٣٣	التنافر	٤١١	التقديم والتأخير
٤٣٣	التناقض	٤١٢	التقسيم
٤٣٤	التنبيه	٤١٥	التقصير
٤٣٤	التندير	٤١٥	التقطع
٤٣٥	التنزيل	٤١٦	التقفية

٤٥٩	المجدد	٤٣٥	التنسيق
٤٥٩	الجزالة	٤٣٧	تنسيق الصفات
٤٦٠	الجمع	٤٣٧	التنظير
٤٦١	جمع الأوصاف	٤٣٨	التنكيث
٤٦١	جمع المؤنث والمختلف	٤٣٩	التكثير
٤٦٢	الجمع مع التفريق	٤٣٩	التهجين
٤٦٣	الجمع مع التفريق والتقسيم	٤٤٠	التهذيب
٤٦٤	الجمع مع التقسيم	٤٤١	التهكم
٤٦٥	الجملة وأقسامها	٤٤٢	التوأم
٤٦٦	الجناس	٤٤٣	التوارد
٤٦٦	الجناس الأحيى	٤٤٣	التوافق
٤٦٧	الجناس الأرقط	٤٤٤	التوجيه
٤٦٨	جناس الإشارة	٤٤٥	التورية
٤٦٩	جناس الاشتقاق	٤٤٧	التورية الميمنة
٤٦٩	جناس الإضافة	٤٤٨	التورية المجردة
٤٧٠	جناس الإضمار	٤٤٨	التورية المرشحة
٤٧١	جناس الإطلاق	٤٤٩	التورية المهيأة
٤٧١	جناس الاقتضاب	٤٥٠	التوزيع
٤٧١	جناس الاكتفاء	٤٥١	التوسع
٤٧٣	جناس البعض	٤٥٢	التوسل
٤٧٤	الجناس التام	٤٥٢	التوشيح
٤٧٥	جناس التحريف	٤٥٤	التوشيح
٤٧٦	جناس التداخل	٤٥٤	التوفيق
٤٧٧	جناس التذييل	٤٥٤	التوقيف
٤٧٧	الترجيح	٤٥٤	التوكيد
٤٧٨	جناس التركيب	٤٥٤	توكيد الضمير
٤٧٩	جناس التصحيف المسلسل	٤٥٥	توكيد الضميرين
٤٨٠	جناس التصريف	٤٥٥	التوليد
٤٨١	جناس التغاير	٤٥٧	التوهيم
٤٨١	جناس التماثل			
٤٨٢	الجناس الحالي			
٤٨٢	الجناس الحقيقي	٤٥٨	الجامع

باب الجيم

٥٠٥	جناس المشابهة	٤٨٣	جناس الخط
٥٠٦	الجناس المشتق	٤٨٣	جناس رد العجز على الصدر
٥٠٧	الجناس المشوش	٤٨٤	جناس الطرد والعكس
٥٠٨	الجناس المصحف	٤٨٤	الجناس العاطل
٥٠٩	الجناس المضارع	٤٨٥	جناس عكس الإشارة
٥١١	الجناس المضاعف	٤٨٦	جناس عكس الجمل
٥١١	الجناس المضاف	٤٨٧	جناس القلب
٥١٢	الجناس المطابق	٤٨٨	جناس القوافي
٥١٣	الجناس المطرف	٤٨٨	الجناس الكامل
٥١٣	الجناس المطلق	٤٨٨	جناس الكناية
٥١٥	الجناس المطمع	٤٨٩	الجناس اللاحق
٥١٦	الجناس المعكوس	٤٩٠	جناس اللفظ
٥١٧	جناس المعنى	٤٩٠	الجناس اللفظي
٥١٧	الجناس المعنوي	٤٩١	جناس ما لا يستحيل بالانعكاس
٥١٧	الجناس المتغاير	٤٩٢	الجناس المبدل
٥١٨	الجناس المفروق	٤٩٣	الجناس المتشابه
٥١٩	الجناس المقارب	٤٩٣	الجناس المجنب
٥٢٠	الجناس المقتضب	٤٩٤	جناس منجنح القلب
٥٢٠	الجناس المقطع	٤٩٥	الجناس المحرف
٥٢١	الجناس المقلوب	٤٩٥	الجناس المحض
٥٢١	الجناس المكتنف	٤٩٦	الجناس المحقق
٥٢١	الجناس المكرر	٤٩٧	الجناس المخالف
٥٢١	الجناس الملفق	٤٩٧	الجناس المختلف
٥٢٢	الجناس الملفوف	٤٩٨	الجناس المذيل
٥٢٢	الجناس الملمع	٤٩٨	الجناس المربع
٥٢٣	الجناس المماثل	٤٩٩	الجناس المردد
٥٢٥	الجناس المنفصل	٥٠٠	الجناس المرفل
٥٢٦	الجناس الموصل	٥٠١	الجناس المرفو
٥٢٦	الجهامة	٥٠٢	الجناس المركب
٥٢٧	الجوازاات الشعرية	٥٠٢	الجناس المركب المفروق
٥٢٨	جودة القطع	٥٠٣	الجناس المزدوج
			٥٠٤	الجناس المسمط

باب الحاء

٥٤١ الحشو	٥٢٩ الحالي
٥٤٣ الحصر	٥٢٩ الحبسة
٥٤٤ حصر الجزئي وإحاقه بالكلي	٥٣٠ الحث والتحضيض
٥٤٥ الحقيقة	٥٣٠ الحذف
٥٤٦ الحقيقة الشرعية	٥٣٢ الحذو
٥٤٦ الحقيقة العرفية	٥٣٢ الحروف العاطفة الجارة
٥٤٧ الحقيقة اللغوية	٥٣٣ حسن الابتداء
٥٤٧ الحل	٥٣٣ حسن الاتباع
٥٤٩ حل الآيات	٥٣٤ حسن الأخذ
٥٤٩ حل الأحاديث	٥٣٤ حسن الارتباط
٥٥٠ حل الأشعار	٥٣٥ حسن الافتتاح
٥٥١ الحلاوة	٥٣٥ حسن الانتهاء
٥٥١ الحلكمة	٥٣٥ حسن البيان
٥٥١ الحمل على المعنى	٥٣٥ حسن التأليف
٥٥١ حمل اللفظ على اللفظ	٥٣٦ حسن التخلص
٥٥٢ الحيدة والانتقال	٥٣٦ حسن الترتيب
	باب الخاء	٥٣٦ حسن التشبيه
٥٥٣ الخبر	٥٣٧ حسن التصرف
٥٥٥ الخبر الابتدائي	٥٣٧ حسن التضمين
٥٥٥ الخبر الإنكاري	٥٣٨ حسن التعليل
٥٥٥ الخبر الطلبي	٥٣٨ حسن التقسيم
٥٥٥ الخبر للاسترحام	٥٣٨ حسن التنقل
٥٥٦ الخبر لإظهار التحسر	٥٣٨ حسن الجمع
٥٥٦ الخبر لإظهار الضعف	٥٣٨ حسن الخاتمة
٥٥٧ الخبر للإنكار	٥٣٨ حسن الختام
٥٥٧ الخبر للتحذير	٥٣٨ حسن الخروج
٥٥٧ الخبر لتحريك الهمزة	٥٣٩ حسن الرصف
٥٥٧ الخبر للتعظيم	٥٣٩ حسن المطالع والمبادئ
٥٥٧ الخبر للتمني	٥٤٠ حسن المطلب
٥٥٨ الخبر للتوبيخ	٥٤٠ حسن المقطع
٥٥٨ الخبر للتوعد	٥٤١ حسن النسق
٥٥٨ الخبر للدعاء		

٥٧٤	رد العجز على الصدر
٥٧٥	الردالة والجهامة
٥٧٥	الرشاقة
٥٧٥	الرطانة

باب الزاي

٥٧٦	الزخرف
٥٧٦	الزيادة التي يتم بها المعنى

باب السين

٥٧٧	السابق واللاحق والتداول والتناول
٥٧٧	السبك
٥٧٨	السجع
٥٧٨	السجعة
٥٧٨	السخرية
٥٧٩	السرقه
٥٨١	السريالية
٥٨١	السرقه الأدبية
٥٨٢	السفسطائية
٥٨٢	سلامة الاختراع
٥٨٢	السلب والإيجاب
٥٨٣	السلخ
٥٨٦	السلسلة
٥٨٦	السهولة والظرافة
٥٨٧	سياقة الأعداد

باب الشين

٥٨٨	شبه كمال الاتصال
٥٨٨	الشعر
٥٨٩	الشعر المرقط
٥٨٩	الشماتة
٥٨٩	الشنشنة

٥٥٨	الخبر للنفخ
٥٥٨	الخبر للمدح
٥٥٩	الخبر للنفى
٥٥٩	الخبر بالنفي والإثبات
٥٥٩	الخبر للتهي
٥٥٩	الخبر للوعد
٥٥٩	الخبر للوعيد
٥٦٠	خذلان المخاطب
٥٦٠	الخروج
٥٦١	الخروج على مقتضى الظاهر
٥٦١	خروج اللفظ مخرج الغالب
٥٦١	الخروج من معنى إلى معنى
٥٦٢	الخطاب
٥٦٥	الخطاب بالجملة الاسمية
٥٦٦	الخطاب بالجملة الفعلية
٥٦٧	الخطاب العام
٥٦٧	الخنخنة
٥٦٧	الخياف
٥٦٨	الخيفاء

باب الدال

٥٦٩	الدلالات على المعاني
-----	----------------------

باب الذال

٥٧٠	الذكر
٥٧٠	ذكر الخاص بعد العام
٥٧٠	ذكر العام بعد الخاص
٥٧٠	الذم في معرض المدح

باب الراء

٥٧٢	الرتة
٥٧٣	الرتيج
٥٧٣	الرجوع

٦٨٣	العقد
٦٠٤	العقدة
٦٠٤	العقلة
٦٠٤	العكس
٦٠٦	العلاقة
٦٠٦	علم البديع
٦٠٦	علم البيان
٦٠٦	علم الدلالة
٦٠٦	علم العروض
٦٠٧	علم القافية
٦٠٧	علم المعاني
٦٠٧	العلمية
٦٠٧	العمدة
٦٠٨	المنعنة
٦٠٨	العنوان
٦٠٩	عيوب الفصاحة
٦١٠	عيوب القافية والروي

باب الغين

٦١١	غرابة الاستعمال
٦١٢	الغلط
٦١٢	الغلو
٦١٣	الغمغمة
٦١٤	الغنة

باب الفاء

٦١٥	الفأأة
٦١٥	فثون
٦١٥	الفحفحة
٦١٦	الفرائد
٦١٦	الفرازية
٦١٧	الفساد
٦١٧	الفشفشة

باب الصاد

٥٩٠	الصفائية
٥٩٠	الصناعة الأديبة
٥٩١	صناعة التنوع
٥٩١	الصورة البديعية
٥٩١	الصورة البيانية
٥٩١	الصياغة
٥٩١	صيغ الإنشاء الطلبي
٥٩٢	الصيغة البديعية
٥٩٢	الصيغة البيانية

باب الضاد

٥٩٣	ضرب المثل
٥٩٤	الضرورات الشعرية

باب الطاء

٥٩٥	الطاعة والعصيان
٥٩٦	الطباقي
٥٩٨	الطبيعة
٥٩٨	الطمطممانية
٥٩٨	الطمطممة

باب الظاء

٥٩٩	الظرافة والسهولة
-----	------------------

باب العين

٦٠٠	عتاب النفس
٦٠١	العجرفية
٦٠١	العججعة
٦٠٢	العجلة
٦٠٢	العجمة
٦٠٢	العسف

٦٣٢ الخللخانية	٦١٨ الفصاحة
٦٣٢ اللفز	٦١٨ الفصل
٦٣٣ اللف	٦١٩ فضل السابق على المسبوق
٦٣٣ اللف والنشر	٦١٩ الفضلة
٦٣٥ اللكنة	٦١٩ الفك
٦٣٥ الليغ		

باب القاف

		٦٢٠ القرينة
		٦٢٠ القسم
٦٣٦ المبالغة	٦٢١ القصر
٦٣٧ المجاز	٦٢٢ القطعة
٦٣٩ المجاز العقلي	٦٢٣ القلب
٦٣٩ المجاز اللغوي	٦٢٣ القول بالموجب
٦٤٠ المجازي	٦٢٤ القوة والركاكة
٦٤٠ المحسنات البديعية	٦٢٥ القيد، القيود
٦٤٠ المحسنات اللفظية		
٦٤٠ المحسنات المعنوية		

باب الكاف

٦٤١ المحض	٦٢٥ الكراهة في السمع
٦٤١ المحكوم والمحكوم به	٦٢٦ الكسكسة
٦٤١ المحمول	٦٢٦ الكشكشة
٦٤١ مخالفة القياس	٦٢٧ الكشف
٦٤٢ المدح في معرض الذم	٦٢٧ الكلام الجامع
٦٤٣ المدح المفرغ	٦٢٨ الكلام الإنشائي
٦٤٣ المذهب الكلامي	٦٢٨ الكلام الخبري
٦٤٤ المراجعة	٦٢٨ كمال الاتصال وكمال الانفصال
٦٤٦ مراعاة النظير	٦٢٨ الكناية
٦٤٧ المزوجة		
٦٤٨ المزدوج		
٦٤٨ المساجلة		

باب اللام

٦٤٨ المساواة	٦٣٠ الثلثة
٦٤٩ المشاكلة	٦٣١ اللحلجة
٦٥٠ المشبه	٦٣١ اللحن
٦٥٠ المشبه به	٦٣٢ اللحيانة

٦٦٥	النسخ	٦٥٠	المصالقة
٦٦٥	النشاز	٦٥٠	المضاعفة
٦٦٥	النشر	٦٥٠	المطابقة
٦٦٥	النكرة	٦٥٠	المعارضة
٦٦٦	النفي	٦٥١	المعاظلة
٦٦٦	نفي الشيء بإيجابه	٦٥١	المعرفة
٦٦٧	النقل	٦٥٢	المعمى
٦٦٧	نقل الطويل إلى القصير	٦٥٣	المغايرة
٦٦٧	نقل القصير إلى الطويل	٦٥٤	المقوف
٦٦٨	نقل الرذل إلى الجزل	٦٥٥	المقابلة
٦٦٨	نقل الجزل إلى الجزل	٦٥٦	المقابلة العكسية
٦٦٨	نقل الجزل إلى الرذل	٦٥٦	المقتضى
٦٦٨	النهى	٦٥٧	المقصور
٦٦٩	التوادد	٦٥٧	المقصور عليه
	باب الهاء	٦٥٧	المقمة
٦٧١	التهتهة	٦٥٧	المماتنة
٦٧١	الهدم	٦٥٨	الملمعة
٦٧١	الهزل الذي يراد به الجد	٦٥٨	المماثلة
٦٧٢	هل	٦٥٩	المناسبة اللفظية
٦٧٢	الهمز	٦٥٩	المناقضة
٦٧٣	همزة التصديق	٦٦٠	المواربة
٦٧٣	همزة التصور	٦٦١	الموازنة
	باب الواو	٦٦٢	مواضع الفصل
٦٧٤	الوثم	٦٦٢	مواضع المسند إليه
٦٧٤	وجه الشبه	٦٦٢	مواضع الوصل
٦٧٤	الوصل		
٦٧٥	الوكم		
٦٧٥	الوهم		
٦٧٧	فهرس المصادر والمراجع		
		باب النون	
		٦٦٣	النحل
		٦٦٣	النداء
		٦٦٤	النزاهة